

قليوبى وعميرة

حاشيتا الإمامين المحققين الشيخ شهاب الدين القليوبى
والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى
على منهاج الطالبين للشيخ محيى الدين النووى
فى فقه مذهب الإمام الشافعى
وبالهامش الشرح المذكور
رحم الله الجميع
ونفعنا بهم
آمين

(تنبيه)

[قد وضعت حاشية العلامة القليوبى بأعلى الصفحة وحاشية الشيخ عميرة
بأسفلها مفصلاً بينهما بجدول والتعقبة لحاشية عميرة وفوقها المتن المذكور]

الجزء الأول

تحقيق ومراجعة الأستاذ
طه عبد الرؤوف

الناشر
المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا يوافي نعمه بمنه وإفضاله . ويدافع نقمه بعزه وجلاله . ويكافئ مزيده بحسن فعاله .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله . وصحبه وتابعيه في أقواله وأفعاله . مادام المولى يتفضل على عبده
بنواله . (أما بعد) فهذا ما تيسر جمعه من الحواشي على المنهاج وشرحه للجلال المحلى^(١) . وعلى ما
يحتاج إليه في المنهج وشرحه لشيخ الإسلام لم ينسج قبله على مثاله مشتمل على المعتمد من الخلاف فيهما
ومبين لغوامض ما خفى من عبارتهما . ومنبه على دفع اعتراضات منهما ومن غيرهما . وجامع لما تفرق في
الحواشي عليهما وغيرهما مع زيادات يسر بها الناظر إليها . وفوائد مهمة يعرفها المطلع عليها . ومناقشات
جمة محتاج للوقوف عليها ممن جرد فهمه عن التعسف واحتماله . وخال عن الحشو والتطويل . وعن
العزو^(٢) غالبا لإرادة التسهيل وكثرة الإفادة والتحصيل . وسرعة الأطلاع على المراد من أقواله . والله
المسؤول في النفع به على التعميم وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم . وسببا للفوز بالنعيم المقيم . فإنه القادر
على ذلك بكرمه وإجابة سؤاله وحسب من جعله وكياله في أحواله (قوله على إنعامه) هو خبر ثان للحمد
وقدم الأول لأن استحقيقه للذات وهذا للوصف وقيد الحمد بالإنعام لوقوعه كالواجب أو واجبا لأنه مع عدمه
محمّل للندب ، ولم يذكر المنعم به لنفع توهم الخصوص وإفادة الإحاطة والشمول لكل ما يتعلق به الإنعام
للقصور عن تعداده إجمالا وتفصيلا (قوله والصلاة الخ) سيأتي الكلام على الصلاة والسلام ومحمد وأما السيد
فيطلق على الشريف في قومه أو العظيم أو المقتدى به^(٣) أو المالك وأصله سيود بكسر الواو فقلت ياء لتحركها
واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها ثم أدغمت^(٤) فيها وأما الآل فهم المؤمنون والمؤمنات من أولاد هاشم
والمطلب وقيل عترته المنسوبون إليه من أولاده وأولاد بناته ما تناسلوا وقيل أمة الإجابة^(٥) قال الأزهرى وهو
الأقرب للصواب واختاره النووي وأصله أهل فقلت الهاء هزلة وإن كانت أثقل منها ليتوصل به إلى قلبها ألفا وقيل
أصله أول بفتح الواو فقلت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل كل منهما أصل بدليل ما سمع من العرب من
تصغيره على أهيل وأويل^(٦) واختاره بعض مشايخنا المتأخرين ولا يضاف إلا إلى العقلاء من الأشراف ولو ادعاء
جبر المالحقة من التغيير بخلاف أهل ولا ينافي ذلك تصغيره لأنه لبيان أصله وإمكان استعماله فيمن هو دون غيره
فليس للتحقير (قوله وأصحابه) جمع صاحب لا جمع صاحب لأنه لم يثبت وصحب اسم جمع^(٧) لصاحب وقيل
جمع له وهو بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤننا بنينا محمد ﷺ حال نبوته في حياته وإن لم تطل صحبته له أو
لم يره والمراد الاجتماع العرفي فيدخل نحو الأعمى والمجنون والنائم والصغير والخضر وعيسى صلى الله عليه وآله
والجنى والملوك وخرج بالثبوت الكافر ولو حكما كالصغير واشترط الموت على الإيمان لدوام الصحبة بعد
موته لا لتسميته صحابيا^(٨) وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم من غير الآل فهو أعم مطلقا

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله على إنعامه ،
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله
وأصحابه .

(١) المعروف أن الكتاب الذي بين يديك يهوى في الحقيقة على أربعة كتب .

(٢) أى أنه لا يمزج الأقوال إلى أصحابها في أغلب الأحوال .

(٣) هو اسم مفعول من الفعل (اقتدى) ومضارعه يقتدى بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبلها .

(٤) وراجع باب الإعلال والإبدال في شرح الكافية لابن الحاجب .

(٥) المعروف أن كل البشر الموجودين حين البعثة هم أمة الدعوة فمن آمن به ﷺ هم أمة الإجابة .

(٦) والتصغير يرد الأسماء إلى أصولها .

(٧) وراجع مقدمة ابن حجر لكتابه الإصابة في تمييز الصحابة .

(٨) أى اسم جنس جمعي .

بالنظر لقيده السابق ومن وجه بعدم النظر له (قوله هذا) هو إشارة إلى الشرح وهو كبقية أسماء الكتب والتراجم اسم للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني كما يأتي وهو الأصح من الاحتمالات الثمانية وهو من حيز علم الجنس فلا حاجة لما أطلوا به كما أوضحناه في محله فراجع (قوله ما دعت) لم يقل ما اشتدت كما قاله في جمع الجوامع لكثرة شروح المنهاج وجلالة مؤلفيها السابقين عليه لأنه رضى الله عنه ولد سنة إحدى وتسعين وسبع مائة ومات رحمه الله أول يوم من سنة أربع وستين وثم ثمانية وعمره نحو ثلاث وسبعين سنة وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم العراقي وهو عن الشيخ علاء الدين العطار وهو عن الإمام النووي (قوله المتفهمين) جمع متفهم وهو طالب الفهم أى المتعلم أو المعلم (قوله لمنهاج الفقه) المنهاج والمنهج فى الأصل الطريق الواضح وقد وجدت تسمية الكتاب بذلك بخط الإمام النووي على ظاهر نسخته وإضافته إلى الفقه لإخراج منهاج الأصول وغيره (قوله من شرح) هو الكشف والإظهار وهو وما بعده بيان لما دعت (قوله يحل ألفاظه) بيان تراكيبها من الفاعل والمفعول ومرجع الضمير المستتر فى هذا وما بعده للشرح ومرجع الضمير البارز (٢) فى ذلك للمنهاج وفى جميع ذلك استعارة بالكناية وترشيح وعطف يبين مراده عام على خاص (قوله مفاده) يضم الميم اسم مفعول أو مصدر وجوز بعضهم فتح الميم أيضاً والمعنى ما يستفاد منه أو فائدته ومعنى تنميته إلحاق نحو قيد أو الإشارة إلى إسقاطه أو إلى تعميم فيما ظاهره الخصوص أو عكسه ونحو ذلك (قوله على وجه) حال من فاعل الأفعال السابقة فهو متنازع (٣) فيه أو حال من ما فى ما دعت أو من شرح (قوله لطيف) أى صغير الحجم بالنسبة لغيره من الشروح فما بعده تأسيس أو المراد صغر الحجم وبداعة الصنيع فما بعده تأكيد وتفسير (قوله خال) أى فارغ عما ذكر بمعنى أنه لم يذكر فيه الحشو وهو الزيادة المتميزة لغير فائدة ولا التطويل وهو الزيادة غير المتعينة على أصل المراد لافائدة فهما بمعنى اسم المفعول ويجوز إرادة المعنى المصدري (قوله حار للدليل) وهو ما يذكر لإثبات الحكم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو استصحاب فعطف التعليل عليه مغاير لأنه إظهار لفائدة الحكم أو من عطف الخاص على العام لما فى التعليل من معنى القياس (قوله والله أسأل) قدم المفعول لإفادة التخصيص (٤) وحذف مفعول ينفع إشعاراً بالعموم (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل) حسبي بمعنى كافى أو يكفينى (٥) والوكيل بمعنى الحفيظ أو المعتمد أو الملجأ أو العين أو القائم بمصالح خلقه أو الموكل إليه تديرهم وجملة نعم الوكيل إما عطف على هو حسبي أو على حسبي بتأويله بالفعل ففيه عطف الإنشاء على الخبر (٦) وهو محذور فى الجمل ويجاب بأن جملة هو حسبي إنشائية معنى أو بأنه بقدر قبل نعم مبتدأ فى الشقين ويجعل نعم متعلق بخبره أى وهو مقول فى حقه نعم الوكيل ولا محذور فى كون متعلق الخبر إنشاء وإن عطف على حسبي بلا تأويل فهو عطف جملة إنشائية على مفرد ولا محذور فيه كعكسه أو أنه من عطف مفرد على مثله يجعل جملة نعم واقعة موقع المفرد لأن لها محلاً من الإعراب (٧) على أن بعضهم منع كون الواو عاطفة بل هى اعتراضية على مذهب من يجوز آخر الكلام (قوله أفتح) الأولى

هذا ما دعت إليه حاجة
المتفهمين لمنهاج الفقه من
شرح يحل ألفاظه وبين
مراده ويتم مفاده على
وجه لطيف خال عن
الحشو والتطويل ، حار
للدليل والتعليل ، والله
أسأل أن ينفع به وهو
حسبى ونعم الوكيل .
قال المصنف رحمه الله
تعالى (بسم الله الرحمن
الرحيم) أى أفتح
(الحمد لله)

[بسم الله الرحمن الرحيم]

(قول الشارح هذا ما دعت إليه) الإشارة لموجود فى الذهن إن كانت الخطبة متقدمة أو لموجود فى الخارج إن كانت متأخرة وإنما لم يقل اشتدت كما قال فى شرح جمع الجوامع لكثرة الشروح على المنهاج وجلالة مؤلفيها (قول الشارح المتفهمين) جمع متفهم (قول الشارح لمنهاج الفقه) المنهاج والمنهج الطريق الواضح وخرج بالفقه منهاج الأصول للبيضاوى (قول الشارح مفاده) يضم الميم بمعنى الذى استنفذ منه ويصح أن يكون بمعنى المصدر (قول الشارح على وجه لطيف) يجمل أن يريد به رقة الحجم وبداعة الصنيع معا ليكون قوله خال الخ تفسيراً له وبياناً والحشو بمعنى الحشو وكذا التطويل والتعليل (قول الشارح عن الحشو) هو الزيادة المستغنى عنها والتطويل الزيادة على المراد (قول الشارح أى أفتح) قيل الأحسن أولف ليفيد

(١) وهناك المنهاج فى أصول الفقه والمنهاج فى أصول الدين .

(٢) من المعلوم أن فى الكلام ضمير مستتر مقدر فى الفعل يحل والضمير الآخر البارز أو الظاهر هو الهاء فى كلمة (ألفاظه) .

(٣) النزاع مثل قول القائل (جاء وأكرمت محمدًا محمدًا) فتأزع الفعلان جاء وأكرمت فى محمد فأحدهما يطلبه فاعلاً والثالث يطلبه مفعولاً - راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون فى كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) للإمام السيوطى/ من تحقيقنا . (٤) قدم لفظ الجملة أى لا أسأل أحداً إلا الله فقد خصه تعالى بالسؤال .

(٥) فهو هنا اسم فعل مضارع . (٦) الخبر هو ما احتمل الصدق والكذب لذاته كما تقول (نبح محمد) والإنشاء عكس ذلك كما تقول (اسقنى) (لا تلعب) .

(٧) راجع الجمل التى لها محل من الإعراب والتى ليس لها محل فى شرح الألفية لابن الناطم من تحقيقنا .

أُؤلف لأنه خاص بالمقام عام لجميع المؤلف وقدره فعلا ومؤخرا نظرا لأصل العمل وإفادة الاختصاص فالجملة فعلية إنشائية ويجوز كونها خبرية بتقدير فعل ماض وكونها اسمية بتقدير مصدر مبتدأ وعلى كل تحصل بها البركة وذكر جملة الحمد بعدها تأكيد وسكت الشارح عن تفسير ألفاظها طلبا للاختصار ولافرادها بالتأليف نعم ذكر شيخنا الرملي تبعاً لغيره أقساماً تسعة للاسم فينبغي ذكرها لعزتها والاعتناء بها أحدها وقوعه على الشيء باعتبار ذاته كالأعلام ثانيها وقوعه عليه باعتبار جزئه كالجوهر^(١) للجسم ثالثها باعتبار صفة حقيقية قائمة بذاته كالأسود والحار رابعها باعتبار صفة إضافية كالمالك والمملوك خامسها باعتبار صفة سلبية كالأعمى^(٢) والفقر سادسها باعتبار صفتين حقيقيتين وإضافيتين كالعالم والقادر لتعلقهما بذاته وبمعلوم ومقدور سابعا باعتبار صفتين حقيقيتين وسلبية كشجاع لا اعتبار الملكة وعدم البخل ثامنها باعتبار صفتين إضافيتين وسلبية كأول لأنه سابق لغيره ولم يسبقه غيره وقيامه لأنه غير محتاج إلى غير ومقوم لغيره تاسعها باعتبار الصفات الثلاث كالإله لأنه دال على وجوبه لذاته وعلى إيجاده لغيره وعلى تنزيهه تعالى والله أعلم (قوله هي من صيغ الحمد) أي من جملة الألفاظ التي يؤدي بها الحمد لأنه يؤدي بغيرها أيضا كالجملة الآتية بعدها وكالجنان والأركان إذ هو عرفاً ما ينبغي عن تعظيم المنعم (قوله الوصف) أي الثناء باللسان بدليل جعله من المخلوقين بقوله من الخلق وهذا معنى الحمد لغة ولو لم يقيد باللسان لشمّل حمد الله تعالى لنفسه وفيه ما قرر في محله ومنه ما قيل عن بعضهم هل المراد به اعلام عبادته به للإيمان به أو الثناء على نفسه به أو هما^(٣) أقوال ثالثها أولى لعموم فائدته (قوله بالجميل) فهو المحمود به سواء كان اختيارياً أو لا وحذف المحمود عليه وهو الفعل الجميل الاختياري للعلم به ويحتمل أن الباء بمعنى على^(٤) فهو المحمود عليه فيقيد الجميل بالاختياري وحذف المحمود به لعمومه وعلمه من الثناء (قوله إذ القصد الخ) علة لكونها من صيغ الحمد وفيه إشارة إلى أنه يعتبر فيها قصد الثناء لأنها خبرية لفظاً ومعنى وفيه ما يأتي ويحتمل أن المراد أنه يقع بها الثناء فلا حاجة إلى قصد وهو المتعين لحصول الحمد بها ممن لا يعرف معنى الانشاء والخبر (قوله على الله بمضمونها) متعلقان بالثناء ومن أنه الخ بيان لمضمونها ومالك ومستحق إشارة لمعنى اللام في الله ولجميع إشارة لمعنى اللام في الحمد سواء جعلت للاستغراق أو للعهد أو للجنس كما يعلم من محله (قوله لأن يحمده) قال شيخ شيخنا عميرة لو قال له بدل ذلك الحمد لهم لكان أخصر وأشمل أي لعمومه لما وقع ولما سيقع وفيه نظر إذ هذا الوصف ثابت له في الأزل فلا يتصور فيه سبق حمد من الخلق عليه ففيه إشارة إلى أن كل حمد وجد فهو مستقبل بالنسبة لو صفه تعالى به فتأمل (قوله لا الإخبار بذلك) اسم الإشارة لمضمونها المتقدم وهذا زيادة تصريح بأنه لا يحصل بها الحمد إذا أريد بها الإخبار وكلامه متدافع في حالة الإطلاق والذي حققه السيد رحمه الله تعالى حصول الحمد بها مع قصد الإخبار للاذعان بمدلولها الذي هو الاتصاف بصفات الكمال (قوله أي المحسن) أشار بهذا التفسير إلى أنه من فضله وأنه كالتوطئة لما بعده فهو من الترقى ولعموم بره بخلقه فهو أعم من قولهم هو الصادق فيما وعد أوليائه أو الذي إذا عبد أثنى وإذا دعى أجاب (قوله الجواد) ذكره لأنه ورد في رواية ضعيفة أنه من أسمائه تعالى أو بناء على أن أسمائه تعالى غير توقيفية^(٥) كما مشى عليه المصنف وحقيقة الجود فعل ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض ولا لعل هذا يكون مختصاً بالله وتفسير الشارح له بالكثير الجود لعله أخذه من اللام أو من رعاية المقام والسخاء مرادف له أو هو سعة

هي من صيغ الحمد وهو الوصف بالجميل إذ القصد بها الثناء على الله بمضمونها من أنه مالك لجميع الحمد من الخلق أو مستحق لأن يحمده لا الإخبار بذلك (البر) بالفتح أي المحسن (الجواد) بالتخفيف أي الكثير الجود أي العطاء (الذي جلت) أي عظمت.

تلبس الفعل كله باسم الله (قول الشارح الوصف) شامل لثناء الله تعالى على نفسه خلاف تفسير بعضهم بالثناء باللسان (قول الشارح إذ القصد بها الخ) تعليل لقوله هي من صيغ الحمد (قول الشارح من الخلق) قيد يعم بقرينة الملك (قول الشارح لأن يحمده) الأخصر له أو لحمدهم (قول الشارح بذلك) راجع للمضمون (قول المتن البر) يقال بررت فلاناً بره برافاناً بره وبار (قول الشارح أي الكثير الجود) قضيته أن يقال هو من صيغ المبالغة

(١) الجوهر عند الفلاسفة ما قام بنفسه ويقابله العرض وهو ما يقوم بغيره .

(٢) أي سلب الصفة الأصلية .

(٣) الضمير الظاهر راجع إلى ما تقدم .

(٤) فحروف الجر تتناوب كما يقول النحويون .

(٥) التوقيفية التي أوقف الله عباده عليها وقد وردت الكلمة في كل الطبقات (التوقيفية) وهي خطأ والصحيح ما ألبته - وراجع في هذا الموضوع كتاب (لواعج البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات) للإمام الرازي - من تحقيقنا .

العطاء فهو أخص وإن قيل بمنع إطلاقه على الله على ما مر والكرم أعم منهما معا (قوله جمع نعمة) بكسر النون وبالفتح التمتع وبالضم المسرة (قوله بمعنى إنعام) أى ليناسب ما قبله من كون الحمد على الوصف ولأنه أمكن من الحمد على التمتع به ولأن عدم نسبة الضبط إليه باعتبار ما يترتب عليه أبلغ خلافا لبعضهم والنعمة بمعنى منعم به مرادفة للرزق على الأوجه وقيل ملائم للنفس تحمد عاقبته بدخول الجنة ورتبوا عليه أنه لا نعمة لله على كافر بل هو مرزوق (قوله أى بجميعها) هو مأخوذ من اللام الداخلة على جمع القلة (قوله وإن تعدوا نعمة الله) هو مفرد مضاف^(١) أى جميع نعمه أو على حقيقته إذ كل نعمة فيها نعم لا تخصى فنحو اللقمة فيها الإقدار على تحصيلها وتناولها ومضغها وإساعتها وهضمها وغير ذلك وفى الخبر لا يستدير الرغيف ويوضع بين يديك حتى يعمل فيه ثلاثمائة وستون صناعا أولهم ميكائيل وملائكة السحاب والشمس والقمر والأفلاك وملوك الهواء ودواب الأرض وآخر ذلك الحجاز والمراد أفرادها وإلا فهي منحصرة فى جنسين أخروى وهو بالعفو والرضا وعلو المراتب وديوى وهو إما كسبى بترك الرذائل والتحلل بالفضائل والهيئات المقبولة والجاه والمال ونحو ذلك وإما وهبى وهو إما روحانى كنفخ الروح والنطق والفهم والفكر وإما جسمانى نحو كمال الأعضاء وصحتها واعتدالها (قوله المان) أى المعطى فضلا أو المعدد نعمه على عباده لأنه منه محمود ومن العباد على بعضهم مذموم إلا لمصلحة تدفع مفسدة (قوله باللطف) بضم أوله وسكون ثانيه وبفتحهما ويطلق الأول على الرفق والرحمة والثانى على المبرور به ومنه ما سيذكره (قوله بالإقدار) إن أريد به الوصف القائم به تعالى فالباء للتعدي أو أريد به ما ينشأ عنه فالباء للسببية وصفة العبد هى القدرة فإن أريد بها سلامة الآلات لم تختص بالمؤمن وإن أريد بها العرض المقارن للمقدور اختصت به وعلى هذا فاللطف مرادف للتوفيق والطاعة فعل المأمورات ولو ندبا وترك النهيات ولو كراهة وأخص منها القربة لاعتبار معرفة المتقرب إليه فيها والعبادة أخص منهما لأنها يعتبر فيها النية (قوله أى الهداية) فسر الإرشاد بها لدخوله فى حيز المن لأنه عطف على اللطف فهى الدلالة المرصلة (قوله الدال على طريقه) فيه إشارة إلى أن المراد بالهداية مطلق الدلالة ولذلك عداها بعل^(٢) (قوله وهو) أى الرشد وكذا الإرشاد والرشد لأنها مترادفة معناها الاستقامة والفلاح وفعلها رشد كعجب أو رشد كحسن ومخالفة تفسيرها الذى سلكه الشارح لمناسبه لحالها والغى ضد كل منها وأنواع الهداية لا تنحصر وأجناسها أربعة مرتبة أولها إفاضة القوى على العقل والحواس الظاهرة والباطنة ثانيها نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد ثالثها إرسال الرسل وانزال الكتب رابعها كشف حجاب القلب مطلقا أو ليرى الأشياء كما هى وهذا خاص بالأنبياء والأولياء (قوله المقدّر) هو تفسير للموفق المأخوذ من التوفيق الذى هو خلق الطاعة فى العبد المرادف للطف على ما تقدم وضده الخذلان وهو خلق المعصية فى العبد قال القاضى الحسين والمختص بالمتعلم من التوفيق أربعة أشياء ذكاء الفريضة وطبيعة صحيحة وعناية مليحة ومعلم ذو نصيحة وإذا جمع المعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع المتعلم ثلاث خصال فقد تمت النعمة على المعلم العقل والأدب

(قول الشارح جمع نعمة الخ) لا يقال تنزيه الأثر عن الإحصاء بالعدد أبلغ فى التعظيم من تنزيه صفة الفعل عن ذلك لأننا نقول إجراء هذه الصفات على البارئ سبحانه وتعالى عقب حمده يشعر بأن المصنف حمد على الإنعام قال الشيخ سعد الدين والحمد على الإنعام الذى هو من صفات فعل البارئ أمكن فى التعظيم من الحمد على الأثر (قول الشارح أى بجميعها) هو من دلالة اللام لأنها تفيد العموم (قول المتن باللطف) الظاهر أن الباء سببية لئلا يلزم تعلق الإنعام بالإقدار على الطاعة (قول الشارح الغى) هو الضلال والخيبة كما قاله فى الصحاح . (قول الشارح أى المقدّر) : يقتضى مرادفه للطف

(نعمه) جمع نعمة بمعنى إنعام (عن الإحصاء) أى الضبط (بالأعداد) أى بجميعها وأن تعدوا نعمة الله لا تحصوها (المان) أى المنعم (باللطف) أى بالإقدار على الطاعة (والإرشاد) أى الهداية لها (الهادى إلى سبيل الرشاد) أى الدال على طريقه وهو ضد الغى (الموفق للفقهاء فى الدين) أى المقدّر .

وحسن الفهم (قوله على التفهم) هو تفسير للتفقه وهو أخذ الفقه شيئا فشيئا يقال فقه إذا فهم وزنا^(١) ومعنى وفقه إذا سبق إلى الفهم وزنا ومعنى أيضا وفقه بالضم^(٢) صار الفقه سجية له وهذا معنى الفقه لغة وأما اصطلاحا فهو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وموضوعه أفعال المكلفين واستمداده من الكتاب والسنة وغايته تكميل القوى النطقية والشهوية والغضبية المرتب عليها أبواب الفقه والفوز بالسعادة الأبدية (قوله في الشريعة) تفسير للدين سمي شريعة لامتلاء الشارع^(٣) له علينا ودينا للتدين به بمعنى الانقياد للعمل به ويسمى ملة أيضا للامتلاء المذكور (قوله أراد به الخير) لم يفسر اللطف بما سبق فرارا من التكرار ولعدم صحة ذلك المعنى هنا والمناسبة الحديث المذكور واللام في الخير للعموم والكمال أخذا مما بعده (قوله له) ضميره عائد على الخير لقربه^(٤) ورجوعه للتفقه بعيد وأبعد منه رجوعه لله (قوله خيرا) هو نكرة في سياق الشرط فيعم كل خير وتنوينه للتعظيم فهو الخير الكامل فلا يدل على عدم الخير لغيره قال بعضهم وفيه بشرى عظيمة للمتفقه لأن إرادة الخير من الله للعبد مغنية ويستدل عليها بالعلامات وهذه أقواها لصدورها عن الرسول ﷺ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ﷺ قال : مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى الفقيه هو الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بأمر دينه المداوم على عبادة ربه (قوله وأكمل) أي أتمه (قوله المعنى) ليس ذلك المعنى الذي ذكره وأيا بكلام المصنف لأن الألفية وصوله إلى منتهاه ولا يلزم منها تمامه ولا يلزم من غموضه عمومها فإذا جمعت هذه الكمالات رأيت ما ذكره قاصرا عنها فتأمل ومعنى أصفه أعترف باتصافه بجميع صفات الكمال لا بمعنى أنه يأتي بها لأنه لا يتصور وعلم من كلامه اتحاد معنى الكمال والتمام وهو كذلك في غير المحسوس وإلا فالتام لنقص الذات والكمال لنقص صفاتها فتأمل (قوله والقصد الخ) تقدم ما فيه (قوله وهو أبلغ الخ) أي من حيث أن فيه التجدد إلى غير النهاية مع وصفه بأوصاف الكمال المتقدمة والأول أوقع أي أكثر تمكنا من حيث تفصيله أي تعيينه بالمالكية أو الاستحقاق وهذا المعنى موجود في الآخر أيضا لأنه من جملة عموم وصفه المفيد لها (قوله وفي حديث مسلم الخ) أشار إلى أن ما صنعه المصنف موافق لما في الحديث وأشار بتفسيره إلى أن الحمد الأول علة في صدور الحمد الثاني (قوله أعلم) بمعنى أتيقن وأذعن فلا يكفي العلم وحده ولا العلم واليقين من غير ادعان كما وقع لبعض المنافقين وضبط المصنف له في شرح مسلم بضم الهمزة وكسر اللام لعله ليناسب معنى أشهد لأن الشهادة إعلام الغير لا أنه المراد منها (قوله بحق في الوجود) ذكرهما لأنها محل النزاع بين أهل السنة وغيرهم (قوله الواجب الوجود) هو الذي لا يحتاج في وجوده إلى شيء أصلا مع استحالة عدمه (قوله فلا ينقسم بوجه) أي لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (قوله فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه) أي لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله (قوله الغفار) قال القرطبي هو مع التعريف بأل خاص بالله فيجوز أن يطلق الفعل منه والاسم منكرا أو مضافا على غيره تعالى (قوله المؤمنين) سر تقييده بهم أنه لما أضاف الذنوب

(قول الشارح أي أراد به الخير) لم يفسره بما سبق وفاء بما في الحديث الآتي (قول الشارح له) الضمير فيه راجع للخير من قوله أي أراد به الخير (قول الشارح من يرد الله به خيرا الخ) لا يقال فيه ترتيب التفقه في الدين على إرادة الله به خيرا ما لأننا نقول بل على إرادة كل خير أخذا من عموم النكرة في سياق الشرط ولئن سلم عدم العموم فالتنكير للتعظيم (قول الشارح إذ كل منها جميل) أي والحمد هو الوصف بالجميل (قول الشارح من حيث تفصيله) أي تعيينه وهو صفة المالكية (قول الشارح أي نحمده الخ) أي فكأن المصنف قال أيضا أحمده أبلغ حمد الخ لأنه مستحق للحمد (قول الشارح أي أعلم) أي وأذعن أيضا (قول الشارح لا ينقسم بوجه) أي لا فعلا ولا فرضا (قول الشارح من عبادة المؤمنين) يقتضي أن الكافر

على التفهم في الشريعة (من لطف به) أي أراد به الخير (واختاره) له (من العباد) هذا مأخوذ من حديث الصحيحين : « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » (أحمده أبلغ حمد) أي أنه (وأكملة وأزكاه) أي أتمه (وأشمله) أي أعمه المعنى أصفه بجميع صفاته إذ كل منها جميل والقصد بذلك إيجاد الحمد المذكور وهو أبلغ من حمده الأول وذلك أوقع في النفس من حيث تفصيله وفي حديث مسلم وغيره أن الحمد لله نحمده ونستعينه أي نحمده لأنه مستحق للحمد (وأشهد) أي أعلم (أن لا إله إلا الله) أي لا معبود بحق في الوجود (إلا الله) الواجب الوجود (الواحد) أي الذي لا تعدد له فلا ينقسم بوجه ولا نظير له فلا مشابهة بينه وبين غيره بوجه (الغفار) أي الساتر للذنوب من أراد من عبادة المؤمنين فلا يظهرها بالعقاب عليها ولم يقل القهار

(١) أي يفتح أوله وكسر الحرف الثاني .

(٢) وهو الله جل جلاله ثم رسوله ﷺ .

(٣) أي ضم حرف القاف وهو عين الفعل .

(٤) والنحويون يقولون إن الضمير عادة يعود إلى أقرب مذكور .

المستورة إلى من أراد شمل ستر جميعها وهو لا يأتي في الكافر لأن ذنب الشرك لا يغفر^(١) فلا يجوز الدعاء له بمغفرته ويجوز بمغفرة ما عداه خلافا للنوى وبالرحمة وبصحة البدن وكثرة المال والولد وبالهداية ويجوز التأمين على دعائه ويجوز طلب الدعاء منه (قوله لأن معنى القهر الخ) فيه نظر والأولى أن يقال إنه للملاحظة أن المقام مطلوب فيه الذلة والخضوع فلا ينافي ما في الكتاب العزيز (قوله محمدا) هو علم منقول من صفة هي اسم مفعول مضاعف بتكرير عينه^(٢) سماه به جده عبد المطلب بإلهام من الله رجاء أن تكثر خصاله الحميدة فيحمده الناس كثيرا وقد حقق الله تعالى رجاءه كما سبق في علمه كذا قالوا وفيه نظر بما قيل أن تسميته بذلك بأمر الملائكة لأمه به وفيه بحث تأمل (قوله عبده) العبد في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الأسماء والتعبد التذلل والخضوع والعبودية أشرف من العبادة بل هي أشرف صفات الإنسان ولذلك وصى الله تعالى بها نبيه ﷺ في أشرف المواضع ومن نظم القاضي عياض رحمه الله تعالى :

وما زادني شرفا وتبها وكدت بأخصى أطبا الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي وأن صيرت أحمد لي نيا

(قوله ورسوله) وصفه بالمبالغة لأنه تتبع أخبار مرسله ولم يقل نبيه لأنه أخص إذ النبي إنسان ذكر حر من بني آدم سليم عن منفر طبعاً أوحى إليه بشرع يعمل به فإن أمر بتبليغه فرسول فكل رسول نبي ولا عكس^(٣) (قوله المصطفى) من الصفوة فأصل طائه تاء « واختار » تفسير له (قوله من الناس) هم الإنس والجن لا الملائكة قاله شيخنا م ر والراجح خلافه وإنما تخصيص الشارح لقوله ليدعوهم الخ فإن أراد شيخنا هذا فواضح ويلزم من ذلك اختياره على سائر الخلق لأنهم أفضل أنواع الخلق وخصهم بالذكر لأجل ما بعده وإلا فهو مرسل لسائر الخلق حتى الملائكة والجماد والصحيح أن خواص البشر وهم الأنبياء وعديدهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً منهم الرسل ثلاثمائة وأربعة عشر أو ثلاثة عشر أفضل من خواص الملائكة وهم رسلهم كجبريل خلافا للمعتزلة وأنهم أفضل من عوام البشر وهم الأتقياء وهم أفضل من عوام الملائكة وبنات آدم أفضل من الحور العين اللواتي خلقن من الزعفران أو من تسييح الملائكة أو غير ذلك (قوله صلى الله وسلم عليه) الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن غيرهما دعاء والمراد من الصلاة منهم كل لفظ فيه دعاء كالرحمة والعفو والرضا ومعنى صلاتنا عليه ﷺ طلب الصلاة من الله إما لزيادة المراتب له ﷺ فإنها لا نهاية لها وإما لحصول الثواب لنا بها وإما لكمال الطالب وتعظيم المطلوب له فهي ليس منا ولذلك لا يدخلها الرياء بخلاف سائر الأعمال . والسلام بمعنى السلامة من النقائص وعدي الصلاة بعلى لتضمنها معنى الرحمة وإن امتنع الدعاء له بها لبشاعة اللفظ بإيهام الذنب وأتى بالسلام لمشاركته للصلاة في الطلب وجمع بينهما خروجاً من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر لفظاً وخطاً معاً وقيل لفظاً ونية وقيل لفظاً فقط (قوله فضلاً وشرفاً) عطفه مرادف أو الأول للمعارف الباطنة والثاني للأخلاق الظاهرة وهما ولديه معمولات لزاد (قوله والقصد الخ) فيه إشارة إلى أن الجملة انشائية معنى لأنه لا يحصل مضمونها ببقائها على الخبرية وقياسها على جملة الحمد فاسداً إذ ليس الأخبار بها طلباً للصلاة والسلام فتأمل (قوله القليلة البركة) أى من حيث المعنى وإن تمت في الحس كعكسه .

(تنبيهان): أحدهما : أن المصنف سكت عن الصلاة على الآل والصحب ويمكن أن يقال لما كانت الصلاة عليهم مفادها حصول المغفرة وقد حصلت لهم بذكر الغفار فاستغنى به فتأمل . ثانيهما :

لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على كفره (قول الشارح القهار بدل الغفار) أى كما في التنزيل (قول الشارح لان معنى القهر الخ) لا يقال هو معارض بما في التنزيل لأننا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والإنعام فكان ذكر الغفار هنا أنسب (أقول المتن المختار) صفة كاشفة (قول الشارح من الناس) الأولى أن يقول من الخلق ليدعوهم لأن دعوته تعم غير البشر (قول المتن لديه) ظرف لقوله زاده

بدل الغفار لأن معنى القهر مأخوذ مما قبله إذ من شأن الواحد في ملكه القهر (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى مختار) أى من الناس ليدعوهم إلى دين الإسلام (صلى الله وسلم عليه وزاده فضلاً وشرفاً لديه) أى عنده والقصد بذلك الدعاء أى اللهم صل وسلم عليه وزده وذكر التشهد لحديث أبى داود والترمذى كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أى القليلة البركة

أنه قد اختار في جملة الحمد الفصل وهو عدم العطف للإشارة إلى استقلالها وقدم البسمة عليها لتعلقها بالذات وعملا بالكتاب والإجماع واختار في جملة الصلاة والسلام الوصل وهو العطف بدخولهما في جملة التشهد إيذانا بالتبعية لتمييز رتبة التابع عن رتبة المتبوع (قوله أما بعد) ذكرها مندوب تبعاً له عليه السلام في خطبه وكتبه^(١) ولا يؤتى بها إلا بين أسلوبين من الكلام وأول من نطق بها داود عليه السلام وهي فصل الخطاب الذي أوتيته لأن جميع الكتب نزلت على الأنبياء بالعربية ابتداء كما ذكرناه في ليلة النصف موضحاً وقيل قس ابن ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وأصلها عند الجمهور مهما يكن من شيء بعدما تقدم من البسمة والحمدلة وما بعدها فكذلك فهما مبتدأ وضمن معنى الشرط ويكون فعله وجملته هي الخبر على الصحيح وهي تامة وفاعلها ضمير يعود على مهما ومن شيء بيان لما ولا يصح كون شيء هو الفاعل ومن زائدة لخلو الخبر عن رابط يعود على المبتدأ فحذف مهما ويكون وأقيم أما مقامهما اختصاراً وتقصيلاً للمجمل الواقع في ذهن فحين تضمنت معناه لزمها لصوق الاسم والفاء وعملت في الظرف قضاء لحق ما كان بقدر الامكان والظرف مبني على الضم لنية معنى المضاف إليه وروى منصوباً بلا تنوين لنية لفظه وروى منصوباً مرفوعاً ومنصوباً بالقطعة عنهما وهو بعيد جداً والأخير في كلام المصنف صحيح على لغة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمقصود من ذلك تعليق فضل الاشتغال بالعلم على وجود شيء في الكون بعد البسمة وما بعدها والكون لا يخلو عن شيء بفضل الاشتغال ثابت لأن المعلق على الوجود يلزمه الوجود (قوله الاشتغال) أي بالتعلم والتعليم لا بطلبهما وحده (قوله المعهود شرعاً) قال في العلم للعهد الذهني لكل علم يجوز الاشتغال به شرعاً والمراد به المعلومات أو ادراكها (قوله بالفقه الخ) رتبها كذلك لأنه اصطلاح الفقهاء في الرتبة ونظراً لكثرة الوجود وفضلها على عكس ذلك الترتيب (قوله فضل العالم) أي العامل بعلمه على العابد أي المتعبد بعلم^(٢) والخطاب للصحابه أو للأمة وهو أمدح وأل فيهما للجنس نحو الرجل خير من المرأة أو للاستغراق أي فضل كل عالم على كل عابد والمعنى أن نسبة شرف العالم إلى شرف العابد كنسبة شرفه عليه السلام إلى أدنى الصحابة أو الأمة وفي الحديث الذي حسنه بعضهم : لفقير واحد أشد على الشيطان من ألف عابد وفي رواية : إن الله وملائكته وأهل السموات وأهل الأرض حتى الثملة في جحرها وحتى الحوت في الماء ليصلون على معلم الناس الخير وعن أبي ذر وأبي هريرة قالا : باب نتعلمه من العلم أحب إلينا من ألف ركعة تطوعاً وباب من العلم نعلمه عمل به أو لم يعمل أحب إلينا من مائة ركعة تطوعاً أو قالا : أحب إلينا من سبعين غزوة في سبيل الله . وفي ذلك زيادة فضل التعلم على التعليم ولعله لا مكان للعمل إلا أن كانت الغزوات أفضل من الألف ركعة أو مساوية لها ويكون ذكر المائة ركعة مع ما قبله من الإخبار بالأقل قبل الأكثر وقيل لبعض الحكماء : هل العلم أفضل أو المال ؟ فقال : العلم فقالوا : فما لنا نرى العلماء على أبواب الأغنياء ولا نرى الأغنياء على أبواب العلماء فقال : العلماء عرفوا منفعة المال والأغنياء جهلوا فضيلة العلم وتقدم حديث : مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة وفي حديث قواه بعضهم وضعفه بعضهم : نظرة في وجه العالم أحب إلى الله من عبادة ستين سنة صياماً وقياماً (قوله أنفقت) يقال في الخير أنفقت وفي غيره أسرفت وضيعت وغرمت (قوله نفائس) جمع نفيسة فلو عبر بدل الأوقات بما مفردة مؤنث كالساعات كان أولى قاله الأسنوي (قوله وهو) أي ما أنفقت (قوله شبه الخ) فهو استعارة مصرحة لوقوعها في المصدر أو لاتبعية لاشتقاق الفعل منه والجامع الوصول إلى المقصود ويصح كونها استعارة

(أما بعد) أي بعد ما تقدم
(فإن الاشتغال بالعلم)
المعهود شرعاً الصادق
بالفقه والحديث والتفسير
(من أفضل الطاعات)
لأنها مفروضة ومندوبة
والمفروض أفضل من
المندوب والاشتغال
بالعلم منه لأنه فرض
كفاية وفي حديث حسنه
الترمذي : فضل العالم على
العابد كفضل علي أدناكم
(و) من (أولى ما أنفقت)
فيه نفائس الأوقات
وهو العبادات شبه

(قول الشارح شرعاً) أي فيه فهو منصوب على نزع الخافض (قول الشارح فضل العالم على العابد) الظاهر أن المعنى كل عالم عامل على كل عابد (قول الشارح أدناكم) الضمير راجع لأصحابه عليه السلام أو للأمة (قول الشارح شبه الخ) أي فهو من الاستعارة التبعية المصراحة والجامع ما يحصل بكل منهما من الوصول إلى

(١) فقد ذكر هذه اللفظة في كل كعبه للملوك - وراجع السيرة لابن إسحاق من تحقيقنا - ط دار الجليل/بيروت .

(٢) وإلا فالعابد الجاهل بعبادته أسوأ من غير العابد .

(٣) أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس وإن كان من أفراد النساء من هي أفضل بكثير من الرجال كالسيدة خديجة والسيدة لاطمة والسيدة عائشة - رضي الله عنهن - .

للمقصود ويصح كونها استعارة مكنية وإن التشبيه بالمال وإثبات الإنفاق تخييل (قوله شغل) قال الدميري : فيه أربع لغات ضم أوله وفتح مع سكون ثانيه وفتحهما وضمهما وزاد بعضهم عليه كسر الشين والغين وسكون الغين مع كسر الشين وفتح الشين مع كسر الغين (قوله لأنه لا يمكن الخ) فنفاستها في ذاتها وإن لم تصرف في شيء (قوله للتأني) أي بين الأفضلية المطلقة والأولية المطلقة التي هي المرادة عند الإطلاق لا بالنسبة لبعض الأفراد فلا يرد ما قيل أنه لا تنافي لأن النبي ﷺ من الأفضل وهم الأنبياء وهو أولاهم (قوله وقد) هي للتحقيق والتكثير معا والمراد بالأصحاب معظمهم والتصنيف جعل الشيء أصنافا مميزة كالأبواب والفصول والمبسوط ما كثر لفظه والمختصر ما قل لفظه ولا نظر للمعنى فلا واسطة واختلف في أول من صنف في الفقه فقيل محمد بن جريح شيخ مسلم بن خالد الزنجي شيخ الإمام الشافعي رضي الله عنهم وشيخ ابن جريح عطاء بن أبي رباح وهو عن ابن عباس وهو عن النبي ﷺ وقيل الربيع بن صبيح وقيل سعيد بن أبي عروبة وأما غيره من العلوم فراجع من محله ومنه المؤلف الذي جمعنا فيه الأوليات الذي ليس له نظير (قوله في العشرة) فهو المعنى الحقيقي لها (قوله وأتقن) أي أحكم والمحرم النقي المذهب وكون المحرم مبتدأ وما قبله الخبر أول من عكسه نظرا للأشهر (قوله أي القاسم) هي كنيته والتكنى بها حرام على واضعها ولو في غير زمنه ﷺ ولغير من اسمه محمد^(١) كما اعتمدته شيخنا الرملي وقد اشتهر بها الرافعي ولم يعلم واضعها أو هو ممن يرى حلها بأن يقيد الحرمة بزمنه ﷺ أو بمن اسمه محمد أو بهما معا كما قيل بكل منهما (قوله إمام الدين عبد الكريم) فيه تقديم اللقب على الاسم ورأيت في بعض التواريخ أن اسمه محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن رافع فلا مخالفة إلا من حيث الاسم وهي طريقة المؤرخين والراجع عند النحاة عكسها (قوله فيما حكى) أي عن قاضى قزوين مظهر الدين قال : رأيت بخط الرافعي وهو عندى في كتاب التدوين في أخبار قزوين أنه منسوب إلى جده رافع بن خديج الصبحاني انتهى وفيه رد على من قال هو نسبة إلى رافعان بلدة من العجم بل قال القاضى جلال الدين : لا يعرف في نواحى العجم بلدة تسمى بذلك وعلى من قال هو نسبة إلى بنى رافع قبيلة من العرب (قوله الكثيرة) هو من اللام الداخلة على جمع القلة (قوله في العلم) لانه للاستغراق فإنه كما نقل كان إماما في غالب العلوم شديد الاحتراز في ترجيحها وفي نقلها وعزوها لأهلها إذا شك في أصلها وكان العلم في أبيه

المقاصد واعلم أنه يصح تشبيه الأوقات بالمال فتكون مكنية وإثبات الإنفاق تخييل (قول الشارح بلا عبادة) أي أما الذى فات مشغولا بالعبادة فلا يطلب تعريضه (قول الشارح للتأني بينهما على هذا التقدير) أي المذكور وهو العطف على الجار والمجرور معا لأنه ذكر أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل وذكر بعد ذلك أن الأولى صرف الأوقات النفيسة فيه ولك أن تقول مفاد الكلام الأول أن الاشتغال بالعلم بعض الأفضل والأفضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون الشيء بعض الأفضل أن لا يكون أفضل كالنبي ﷺ فإنه بعض الأفضل الذين هم الأنبياء مع أنه أفضلهم فلا تنافي إن روعى ما في الواقع من أن الاشتغال بمعرفة الله سبحانه وتعالى أفضل (قول المتن وقد أكثر) هي للتحقيق والتكثير إذ لا منافاة بينهما (قول المتن أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد منهم (قول المتن من المبسوطات) أي من تصنيفها أو المراد بالتصنيف الذى في المتن المصنفات فما بعده بيان أيضا (قوله مجازا) يرجع لقوله والصحبة هنا مجاز علاقته المشابهة في التودد والتعاون (قول المتن وأتقن مختصر) أي من المختصرات المذكورة (قول الشارح إمام الدين) فيه تقديم اللقب على الاسم وذلك مبنى على اصطلاح المؤرخين لا على اصطلاح النحاة من تأخيرها عن الاسم (قول المتن ذى التحقيقات) جمع تحقيقه وتحقيق المسائل إثباتها بالأدلة والتدقيق إثباتها بالأدلة وإثبات الأدلة بأدلة أخرى (قول الشارح الكثيرة في العلم) أخذه من دلالة اللام لأنها تفيد

شغل الأوقات يصرف المال في وجوه الخير المسمى بالإنفاق ووصف الأوقات بالنفاضة لأنه لا يمكن تعويض ما يفوت منها بعبادة وأضاف إليها صفتها للسجع وقد يقال هو من إضافة الأعم إلى الأخص كمسجد الجامع ولا يصح عطف أولى على من أفضل للتأني بينهما على هذا التقدير (وقد أكثر أصحابنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات) في الفقه والصحبة هنا الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام مجازا عن الاجتماع في العشرة (وأتقن مختصر المحرر للإمام أبي القاسم) إمام الدين عبد الكريم (الرافعى رحمه الله) منسوب إلى رافع بن خديج الصبحاني كما وجد بخطه فيما حكى رحمه الله (ذى التحقيقات) الكثيرة في العلم والتدقيقات الغزيرة

وجده وجدته كما في كتاب الأمالى (قوله في الدين) قال النووى كان الرافعى إماما بارعا في المعارف والزهد والكرامات الخرافة توفى بقزوين أواخر سنة ثلاث أوائل سنة أربع وعشرين وستائة وعمره نحو خمس وستين سنة فعلى هذا يكون مولده في سنة سبع أو ثمان وخمسين وخمسمائة ومولد الإمام النووى بعد وفاته بنحو سبع سنين لأنه ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستائة ومات في رجب سنة ست وسبعين وستائة وعمره نحو خمس وأربعين سنة^(١) رحمه الله تعالى (قوله ما حكى) أى عن الإمام ابن النقيب رحمه الله تعالى (قوله أن شجرة) قيل إنها من العنب ومن كرامات النووى أنه أضاء له أضيائه لما فقد في وقت التصنيف ما يسرجه عليه قال بعضهم : وهى سبابة يده اليسرى وهذه كرامة من إضاءة الشجر لأنه من جنس ما يوقد (تنبه) أصل التحقيق إثبات المسائل بالأدلة والتدقيق إثبات تلك الأدلة بأدلة أخرى وما ذكره الشارح أعم من ذلك وأضاف الثانى للدين إشارة لغزارة دينه على علمه (قوله عليه) أى التصنيف أو الرافعى حين التصنيف (قوله القوائد) جمع فائدة وهى لغة كل ما استفيد من علم أو غيره وعرفا كل مصلحة ترتبت على فعل ولها أسماء بحسب المراد منها كما ذكرناه في محله (قوله وفى تحقيق المذهب) أى صوغه على الوجه الثابت المحكم والتدقيق على هذا إمعان النظر والغوص على غوامض العلم (قوله الشافعى) هو الإمام الأعظم نسبة إلى جده شافع ونسبه مشهور مذكور في محله ولد بغزة وقيل بعسقلان سنة خمسين ومائة ومات بمصر ودفن بقراتها سنة أربع ومائتين وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما يناسب مقام ذلك الإمام (قوله وأصحابه) أى في المذهب كما مر (قوله في المسائل) أى مطلقة أو الراجعة لأنها المقصود الأعظم (قوله مكان الذهاب) فهو حقيقة في المكان (قوله للمفتى) هو من يخبر سائله عن حكم في مسأله ويجب عليه الجواب بشروط سبعة كون السؤال عن واجب وعلمه بالحكم الشرعى وخوف فواته وعدالته وانفراده بمعرفة الحكم وتكليفه وتكليف السائل قال المحاسبى رحمه الله تعالى : يسئل المفتى يوم القيامة عن ثلاث هل أفنى عن علم وهل نصح في الفتيا وهل أخلص فيها لله تعالى (قوله وغيره) كالمدرس والمتعلم (قوله من أولى الرغبات) بيان للغير أو له ولما قبله والمراد أولى الرغبات فيه لا عنه ولم يقيد للعلم به (قوله صححه) لو قال روجه كما في أصله لكان أعم وينص بمعنى يذكر لأنه يطلق على الدليل وعلى اللفظ الصريح وغير ذلك (قوله معظم الأصحاب) أى أكثر الأصحاب الإمام التابعين له في مذهبه وفى هذا ترشيح إلى أن الرافعى أول من ابتكر ترجيح واحد من الخلافات المتعددة وتبعه النووى عليه مع زيادة تمييز الأقوال وغيرها ولعل من بينهما في الترجيح كذلك وهم ثلاثة فإن النووى أخذ عن الكمال سلا و هو عن الإمام محمد صاحب الشامل الصغير وهو عن الشيخ عبد الغفار القزوينى صاحب الحاوى الصغير وهو عن الإمام الرافعى وهو عن محمد بن يحيى وهو عن محمد الغزالى وهو عن إمام الحرمين وهو عن والده محمد الجوينى وهو عن أبى بكر القفال المروزي وهو عن أبى زيد المروزي وهو عن ابن سريج وهو عن أبى سعيد الأنماطى وهو عن المزنى وهو عن الإمام الشافعى رحمه الله أجمعين وتقدم مشايخ الإمام (قوله حسبما أطلع عليه) غرض الشارح من هذا دفع الاعتراض بالاستدراك الذى سيذكره بعد قال بعضهم : وفيه نسبة قصور للرافعى بعدم اطلاعه على ذلك فالأولى أن يقول حسبما ترجح عنده وقت التأليف ولعل هذا الذى فهمه النووى

في الدين من كراماته ما حكى أن شجرة أضاءت عليه لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه عليه (وهو) أى المحرر (كثير القوائد عمدة في تحقيق المذهب) أى ما ذهب إليه الشافعى وأصحابه من الأحكام في المسائل مجازا عن مكان الذهاب (معتمد للمفتى وغيره من أولى الرغبات) أى أصحابها وهى بفتح الغين جمع رغبة يسكونها (وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص) في مسائل الخلاف (على ما صححه معظم الأصحاب) فيها (ووى) بالتخفيف والتشديد (بما التزمه) حسبما أطلع عليه فلا ينافى ذلك استدراكه عليه التصحيح في المواضع الآتية (وهو) أى ما التزمه (من أهم أو) هو (أهم المطلوبات) لطالب الفقه من الوقوف على

العموم (قول الشارح لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه عليه) الضمير في قوله عليه راجع للتصنيف (قول المتن عمدة) خبر ثان (قول الشارح مجازا إلخ) أى فهو استعارة تبعية مصرحة (قول المتن معتمد) خبر ثالث (قول المتن من أولى الرغبات إلخ) بيان لقوله وغيره (قول المتن أن ينص) أى يذكر إما بنص أو ظاهر (قول المتن على ما صححه) أى روجه (قول الشارح حسبما أطلع عليه) صفة لمصدر محذوف أى وفاء حسبما إلخ (قول الشارح المواضع الآتية) أى التى استدرك عليه بأن الأكثر على خلاف ما روجه

حيث أطلق أنه وفي بما التزم وقول بعضهم إن هذه المواضع لو اطلع الأصحاب عليها لقبولها فهي ما عليه
المعظم تقديرًا كلام في غاية التهافت وحقه أن لا يذكر . (قوله المصحح) ذكره لرعاية كلام المصنف
والأول المرجح كما مر . (قوله لكن إلخ) هذا شروع في العذر لا اختصاره . (قوله منهم) هو عائد لأهل العصر وفيه
إشارة إلى أن استثناء أهل العناية من أهل العصر فإضافة أهل إلى أكثر وإضافة بعض إلى أهل بيانية^(١) أو أن
لفظة بعض ولفظة أكثر مقحمتان والمعنى أن أهل العصر فيهم أهل عناية لا يكبر عليهم حفظه وقيل إضافة
أهل على معنى من والاستثناء من الأكثر والمعنى أن الأكثر فيهم أهل عناية وبعضهم لا يكبر عليه حفظه
فينضم إلى الأقل الذي علم أنهم يحفظونه ولا يلزم كونهم من أهل العناية وقيل لفظ أكثر باق على معناه
والاستثناء من مفهومه منقطع بمعنى لكن وإضافته إلى ما بعده حقيقة أو بيانية ، والمعنى أن الكثير من أهل
العصر الذي خرج بالأكثر أهل عناية وبعضهم أو كلهم لا يكبر عليه حفظه وقيل ضمير منهم عائد إلى
الأكثر باعتبار معناه وكأنه استدراك عليه . والمعنى أن الأكثر الذي استفيد من العبارات أنهم يكبر عليهم
حفظه ليس على إطلاقهم بل منهم أهل عناية وبعضهم أو كلهم لا يكبر عليه حفظه فينضمون للكثير الخارج
بالأكثر كما تقدم لكن فيه منابذة لظاهر كلام الشارح كالذي قبله وقيل غير ذلك . (قوله عليه) ضميره عائد
إلى البعض وفي نسخة : عليهم أي البعض أيضًا باعتبار معناه أو أهل العناية وفيه إشارة إلى أن الإضافة بيانية
فتأمل . (قوله من الرأي) بمعنى الجزم أو المناسب أو نحو ذلك لا من الرؤية . (قوله بأن لا يفوت إلخ) دفع
لتوهم وجود الخلل الذي ربما يفهم من الاختصار . (قوله هو صادق إلخ) فالمراد بالنحو الزيادة بقرينة الوجود
الخارجي وأشار بقوله ييسر إلى الرد على الإسناد القائل بأنه قدر ثلاثة أرباعه وسيصرح به . (قوله
أي المختصر) المفهوم من اختصاره دفع به رجوع ضميره للمحرر كالذي قبله لعدم صحته . (قوله ذلك
المختصر) فالحال من ضمير حفظه . (قوله إن شاء الله) متعلقة بقوله اختصاره إلخ . (قوله في أثناؤه) بيان للضم
الموهم كونه في محل واحد سابق أو لاحق وفي إطلاق الضم على نحو الإبدال تسامح . (قوله قرب من ثلاثة
أرباع أصله) فهو أقل منها كما قيل والمشاهد كذلك . (قوله التنبيه) هو لغة الإيقاظ من النية بالضم بمعنى اليقظة
أو الفطنة وهو المراد هنا وفيه إطلاق المصدر على اسم المفعول أي المنبه به وعرفا ما علم من عنوان البحث السابق
إجمالاً وهو لا يناسب هنا فتأمل . (قوله قيود) جمع قيد وهو ما جرى به الجمع أو منع^(٢) أو لبيان الواقع وهو
الأصل فيه إن كان من الحقيقة وإلا فذكره عبث وما خلا عن بيان الواقع يلزمه الاحتراز وعدم ذكره معيب إن
كان قيداً واحداً . (قوله متروكات) دفع به توهم أن الحذف يلزمه سبق الوجود وأشار بقوله اكتفاء إلخ إلى أن

(قول المتن كبر) أي مانع من حفظ أكثر أهل العصر . (قول المتن إلا بعض أهل العناية) هو استثناء منقطع
والمراد بالبعض الأقل المقابل للأكثر وضمير منهم لأهل العصر لا للأكثر . (قول الشارح بأن لا يفوت إلخ)
الباء للملابسة . (قول الشارح من الزيادة) أي من كونه زائداً . (قول المتن مع ما أضمه إليه) فيه دلالة
على سبق الخطبة . (قول المتن إن شاء الله تعالى) تنازع فيه ليسهل وأضمه . (قوله أي مصحوبا) أشار به
إلى أنه حال من الضمير المجزور في حفظه أي حال كون ذلك المختصر مصحوبا بما أضمه إليه . (قول الشارح
في أثناؤه) دفع لما قد يتوهم من أن المضموم مستقل (قول المتن منها التنبيه) أي المنبه به . (قول المتن على
قيود) أي سواء كانت مختصة بتلك المسألة أو معممة وكأنه أنث ضمير فيها باعتبار أن البعض اكتسب تأنيثا
من المضاف إليه أو لأن معناه مؤنث . (قول المتن قيود في بعض المسائل) أي معتبرة في بعض المسائل وإنما
جمعه لأن البعض متعدد . (قول الشارح بأن تذكر) راجع للتنبيه والضمير في فيها يعود لبعض المسائل .
(قول المتن محذوفات) يرجع لقوله هي من الأصل . (قول الشارح أي متروكات) الأحسن أن يقول

المصحح من الخلاف في
مسائله . (لكن في حجمه)
أي المحرر . (كبر عن أن
يعجز حفظ أكثر أهل
العصر) أي الراغبين في
حفظ مختصر في الفقه (إلا
بعض أهل العناية) منهم
فلا يكبر أي يعظم عليه
حفظه (فرايت) من الرأي
في الأمور المهمة
(اختصاره) بأن
لا يفوت شيء من
مقاصده (لن نحو نصف
حجمه) هو صادق بما وقع
في الخارج من الزيادة على
النصف ييسر . (ليسهل
حفظه) أي المختصر لكل
من يرغب في حفظ
مختصر . (مع ما) أي
مصحوبا بذلك المختصر بما
(أضمه إليه إن شاء الله
تعالى) في أثناؤه وبذلك
قرب من ثلاثة أرباع أصله
كما قيل (من التفاسير
المستحجادات) أي
المستحسنات (منها التنبيه
على قيود في بعض
المسائل) بأن تذكر فيها
(هي من الأصل
محذوفات) أي متروكات

(٢) لهم بقولون في التعريف لابد أن يكون جامعا مانعا .

(١) أي أن الإضافة بيانية وانظر معاني الإضافة في شرح الألفية لابن الناطم من تحقيقنا .

اكتفاء بذكرها في المبسوطات (ومنها مواضع يسيرة) نحو خمسين موضعاً (ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب) الآتي ذكره فيها مصححاً

هذا سائق عند المتصفين فراجعهم. (قوله ذكره فيها) أي ذكر المختار في تلك المواضع. (قوله في مخالفتها له) أي للمختار والجملة كالبدل من تراها لأن المراد ترى خلافها ففيه تقدير مضاف قبل الضمير كما أشار إليه بعدو المدارك الأدلة. (قوله بأوضح وأخصر) أي بواضح مختصر كما في إبدال كندوج بوعاء في السرقة ولا يجوز بيشترط في أول الطهارة فكل منهما راجع لكل من الغريب والموهم فلا اعتراض ولا إيراد. (قوله ظاهرات في أداء المراد) دفع به توهم التكرار فإنه لا يلزم من الإبدال بما ذكر دلالة على المراد. (قوله وأدخل إلخ) هو اعتراض على المصنف وقد اشبهه على الشارح ما في لفظ بغيره فقد نقل شيخ الإسلام أن إدخال الباء على الماخوذ في حيز الإبدال هو الأنصح المعروف لغة وعكسه في حيز التبديل والاستبدال والتبديل قال ومحل في الكل إن لم يذكر مع الماخوذ والتروك غيرهما فتأمل. (قوله بيان القولين) أي ذكر عبارات يعلم منها أن الخلاف أقوال للإمام أو أوجه لأصحابه أو مركب منهما وحاصل ما ذكره أحد عشر صيغة وهي الأظهر والمشهور والقديم والجديد وفي قول قديم والأصح والصحيح وقيل والنص والمذهب والستة الأول للأقوال وإن لم توجد السادسة منها في كلامه والثلاثة بعدها للأوجه والعاشرة للمركب منهما يقينا والأخيرة محتملة للثلاثة وآل في القولين واللذين بعده للجنس كما سيأتي. (قوله الخلاف) بمعنى المخالف. (قوله قوة وضعفا) تمييز لمراتب باعتبار المجموع^(١) لأنه إنما ذكرها في الأقوال والأوجه فقط فإن أراد بالمرتبة الراجح من غيره فهو في الجميع لكن لا يوافق في كلامه. (قوله في المسائل) متعلق بالقولين وما بعده. (قوله الحالات) أي حالات المسائل فهي غير ما خلافا للإسنوي^(٢). (قوله فتارة يبين) أي نوع الخلاف أخذاً بما بعده ويلزمه بيان المرتبة لأن بيان النوع من المضاف إليه وبيان المرتبة من المضاف ومن غير المضاف والشارح لم ينظر للمرتبة ويلزمه قصور في كلام المصنف مع صراحته بالمرتبة فيه. (قوله في الأظهر) لو أسقط الجار^(٣) كالذي بعده لكان أولى. (قوله لقوة مدركة) قوة المدرك وضعفه راجع للدليل الذي استند إليه الإمام الشافعي رضي الله عنه وقد لا نعلمه وإنما يعلم الراجح بأمر كالنص على أرجحيته فالعلم بتأخره فالتفريع عليه

يعني لأن هذا تفسير مراد إذ الحذف يستدعي سبق وجود. (قول الشارح اكتفاء بذكرها في المبسوطات) أي له أو لغيره. (قول المتن ومنها مواضع) معطوف على قوله منها التنبيه. (قول الشارح الآتي ذكره إلخ) قيد مخصص للمختار يحترز به عن مختار الرافعي فإنها مذكورة فيه على وفقه. (قول الشارح ذكره) الضمير راجع للمختار. (قول الشارح في مخالفتها له) أي للمختار. (قول الشارح نظراً) علة لقوله سترها. (قول الشارح فذكر المختار فيها هو المراد) تفريع على قوله الآتي إلخ. (قول الشارح ولو عبر به) عطف على ذكر فالفاء مقدرة. (قول الشارح كان حسناً) لم يقل كان أحسن لأنه لا حسن عنده فيما وقع من التعبير. (قول المتن غريباً) حال. (قول الشارح أي موقعاً في الوهم) يريد أن المراد بالوهم هنا ما يشمل الاحتمال الراجح والمرجوح والمساوي. (قول الشارح أي الدهن) الأحسن الإتيان يعني والمراد بالدهن النفس. (قول المتن خلاف الصواب) أي مخالفته أي في اعتقاده. (قول الشارح أي الإتيان) تفسير للإبدال وآخره ليرتبط بالبدل. (قول المتن بأوضح) قضيته أن الأول فيه إيضاح. (قول المتن بعبارات جليات) الباء إماسيية أو للملابسة. (قول الشارح أي ظاهرات) أي بينات لا مقابل النص. (قول الشارح من إدخالها) بيان للمعروف. (قول المتن القولين) أي أو الأقوال وكذلك قوله: والوجهين أي أو الأوجه وكذلك قوله: والطريقين أي أو الطرق. (قول المتن والنص) هو قول مخصص باعتبار ما يقابله من قول مخرج أو وجه. (قول المتن ومراتب الخلاف) أي المخالف. (قول الشارح في المسائل) الظاهر أن سائر ما مر تنازع فيه. (قول المتن في جميع الحالات) يعني المسائل التي ورد فيها ذلك. (قول الشارح فتارة يبين) أي النوع فقط وقوله: وتارة لا يبين أي النوع فقط. (قول المتن فإن قوى الخلاف) أي المخالف. (قول المتن قلت إلخ) أي فيما أريد ترجيحه

(كما سترها إن شاء الله تعالى) في مخالفتها له نظراً للمدارك. (واضحاً) فذكر المختار فيها هو المراد ولو عبر به أولاً كان حسناً (ومنها إبدال ما كان من ألفاظه غريباً) أي غير مألف الاستعمال (أو موهماً) أي موقعاً في الوهم: أي الدهن (خلاف الصواب) أي الإتيان بدل ذلك (بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات): أي ظاهرات في أداء المراد وأدخل الباء بعد لفظ الإبدال على المأق به موافقة للاستعمال العرفي وإن كان خلاف المعروف لغة من إدخالها على التروك نحو أبدلت الجيد بالردى أي أخذت الجيد بل الردى، (ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف) قوة وضعفا في المسائل (في جميع الحالات) بخلاف المحرر فتارة يبين نحو أصبح القولين وأظهر الوجهين وتارة لا يبين نحو أصبح والأظهر (فحيث أقول في الأظهر أو المشهور فمن القولين أو الأقوال)

للشافعي رضي الله عنه (فإن قوى الخلاف) لقوة مدركة (قلت الأظهر) المشعر بظهور مقابله (والأ فالمشهور) المشعر بغرابة مقابله

فالنص على فساد مقابله فأفراده في محل أو في جواب فموافقته لمذهب مجتهد فإن لم يظهر مرجح فللمقلد أن يعمل بأى القولين شاء ، ويجوز العمل بالمرجوح في حق نفسه لا في الإفتاء والقضاء إذا لم يجمع بين متناقضين كحل وحرمه في مسألة واحدة ويجوز تقليد بقية الأئمة الأربعة وكذا غيرهم ما لم يلزم تليفق لم يقل به واحد كمسح بعض الرأس مع نجاسة كلية في صلاة واحدة وما لم يتبع الرخص بحيث تنحل ربة التكليف من عنقه فإن فعل ذلك أثم . قال شيخنا الرملى : ولا يفسق على المعتمد وقد نظم بعضهم ذلك بقوله :

وجاز تقليد لغير الأربعة في حق نفسه ففى هذا سعه
لا في قضاء مع إفتاء ذكر هذا عن السبكي الإمام المشرع

ثم ما تقدم في الأقوال يجرى في الأوجه والله أعلم . (قوله يستخرجونها) أى غالباً من قواعد الإمام الشافعى وضوابطه وقد تكون باجتهاد منهم من غير ملاحظة كلامه . (قوله كما قال) أى النووى رحمه الله تعالى . (قوله منه) أى التعبير . (قوله مشعر) أى من حيث اللفظ لأن مقابله فاسد من حيث الحكم لما من جواز العمل به واختلف في حكم المأخوذ من الأصح أو الصحيح أيهما أقوى فقبل الأول وعليه جرى شيخنا لزيادة قوته وقيل الثانى لأنه قريب من المقطوع به وعليه جرى بعضهم وهو أوجه وكذا يقال في الأظهر والمشهور . (قوله المذهب الخ) منه يعلم كون الخلاف طرقاتاً وهو الذى التزمه المصنف فيما سبق ثم إن أريد بمرتبة الخلاف أرجحية المذكور على مقابله فهى معلومة أيضاً كما مر وسيشير الشارح إليها وإن أريد بها كون المعبر عنه بالمذهب هو الأظهر أو المشهور أو الأصح أو الصحيح مثلاً فهو وارد عليه وأما كون الخلاف في الطرق أقوالاً أو أوجهاً فالمصنف لم يلتزمه فيما سبق فهو غير وارد عليه خلافاً لمن زعمه . (قوله كأن يحكى) أى يجوز بثبوت القولين مثلاً ويقطع بعضهم أى يجوز بثبوت أحدهما سواء نفى وجود الآخر من أصله أو نفى حكمه بحمله على غير ما يفيد حكم الأول فعلم أن الحكاية أو الجزم هو الطريق فيجزم عطف على يحكى ولو قال بأن يحكى لكان أولى والاختلاف في كلامه بمعنى المخالف . (قوله وما قيل) أى عن الإسئوى كما ذكره بعضهم والمراد بالأول طريق القطع وإليه يرجع ضمير وأنه الأغلب ثم إن جعلت هذه الجملة حالاً من الأول والمعنى أن مراد المصنف الأول غالباً فهو قول واحد وإلا فهما قولان والواو بمعنى أو^(١) والمعنى أن قيل إن طريق القطع مراد المصنف دائماً وقيل إنه مراده غالباً والمنع منصب على كل منهما فيجوز أن يكون المعبر عنه بالمذهب أحد القولين أو الوجهين من الحكاية وحيث فهل هو الموافق لطريق القطع أو المخالف له . قال الإسئوى والزر كشى بالأول وخالفهما شيخنا في شرحه تبعاً لابن حجر وكلام الشارح يوافقه . (قوله النص) أى هذه الصيغة مخصوصها بخلاف لفظ المنصوص فقد يعبر به عن النص وعن القول وعن الوجه فالمراد به حيثن الراجح عنده . (قوله وجه ضعيف) أى من حيث كونه مقابلاً للنص سواء عبر عنه بالأصح أو الصحيح . (قوله لا يعمل به) أى من حيث مقابله للنص ولا يجوز نسبتاً للإمام الشافعى رضى الله عنه إلا مقيداً . (قوله أو في قول قديم) أى لو فرض أنه عبر بذلك فلا يرد أنه لم يعبر به كما مر . (قوله والقديم ما قاله الشافعى

(قول المتن فإن قوى الخلاف الخ) لم يزد الشارح رحمه الله نظير ما سلف إحالة على ما سلف . (قول الشارح فإن الصحيح منه) الضمير فيه يرجع لقوله بذلك . (قول الشارح كأن يحكى بعضهم الخ) الظاهر أن مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسماً للاختلاف اللازم لحكاية الأصحاب . (قول الشارح لمن تقدم) راجع لقوله وجهين (قول الشارح وأنه) الضمير فيه يرجع للمراد وقوله : ممنوع من إرادته واضح وأما منع أغلبيته فمقتضاه إما التساوى وهو بعيد وإما أغلبية المواقف والمخالف فإن أريد أحدهما على التعيين فممنوع وإن أريد مجموعهما فربما يسلم . (قول الشارح لا يعمل به) أى بذلك القول المخرج . (قول الشارح لا يعمل به) أى غالباً ويجوز نسبتاً للإمام .

لضعف مدركه (وحيث أقول الأصح أو الصحيح فمن الوجهين أو الأوجه) للأصحاب يستخرجونها من كلام الشافعى رضى الله عنه (فإن قوى الخلاف قلت الأصح والإلا فالصحيح) ولم يعبر بذلك في الأقوال نادياً مع الإمام الشافعى رضى الله عنه كما قال فإن الصحيح منه مشعر بفساد مقابله (وحيث أقول المذهب فمن الطريقين أو الطرق) وهى اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب كأن يحكى بعضهم في المسئلة قولين أو وجهين لمن تقدم ويقطع بعضهم بأحدهما ، ثم الراجح الذى عبر عنه بالمذهب إما طريق القطع أو الموافق لما من طريق الخلاف ، أو المخالف لما كما سيظهر في المسائل وما قيل من أن مراده الأول وأنه الأغلب ممنوع (وحيث أقول النص فهو نص الشافعى رحمه الله ويكون هناك) أى مقابله (وجه ضعيف أو قول مخرج) من نص له في نظير المسئلة لا يعمل به (وحيث أقول الجديد فالقديم خلافه ، أو القديم أو في قول قديم فالجديد خلافه) والقديم ما قاله الشافعى

رضي الله عنه بالعراق) وكذا بعده قبل دخول مصر ولم يستقر رأيه عليه فيها قال الإمام : ولا يحل عده من المذهب ما لم يدل له نص أو يرجحه من هو أهل للترجيح من الأصحاب ، والمشهور من رواته أربعة : الكرايسى والزعفراني وأبو ثور وأحمد بن حنبل . (قوله والجديد ما قاله بمصر) أى بعد دخولها أو ما استقر رأيه عليه فيها وإن كان قد قاله بالعراق والمشهور من رواته أربعة : المزني والبيهقي والربيع الجيزي ومنهم حرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذى قبر الشافعى في بيته وأبوه . (قوله والعمل عليه) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يبنه على الراجح منهما وعلمه من فحوى المقام لا يغنيه عن ذكره وانظر هل هذا وما بعده إلى آخر هذه النفيسة داخل تحت أولها من بيان القولين إلخ الظاهر نعم وتأخير هذا عن النص لا ينافيه لاختلاف نوعه لأن ما قبل النص في ذكر الراجح وما بعده في ذكر المرجوح فتأمل . (قوله والصحيح أو الأصح) لم يقل فالراجح خلافه كالذى بعده لعلم الراجحية في مقابله من لفظ ضعيف فيه ولم يبين إلا معرفة أنه صحيح أو أصح ولما علم أن مقابل ما بعده أقوال ولم تعلم الراجحية نص عليها فقد نص في كل على ما لم يعلم من الآخر فتأمل . (قوله ويتبين قوة الخلاف وضعفه) أى في المقابل للوجه والمقابل للقول وقيل راجع لقوله المذهب إلخ . (قوله ينبغي) أى يطلب طلباً مؤكداً . (قوله وما يضم إليه) بالمعنى الشامل لما لأن الكتاب هنا اسم للمناهج كله وهى من جملة . (قوله بوصفها) وهو النفاسة الشامل له ما تقدم بقوله من النفائس وزاد عليه بقوله ينبغي إلى آخره . (قوله إظهاراً) علة لصريح وزاد . (قوله فإنها) علة للعذر والفاء سببية أو تعليلية أى واحتاجت للعذر بسبب أو لأجل أنها عارية عن التثبيت أى الاعتراض على المحرر . (قوله فى أولها) أى عنده أو عرفا وفى آخرها عقبه أو عرفا . (قوله وقد قال إلخ) كلام المصنف محمول على الأغلب فى مفهومه ومنطوقه ودفع لثوهم عمومهما . (قوله وما وجدته) تنبيه على دفع ما عساه أن يتوهم من سهو أو سبق قلم من المصنف . (قوله فى هذا المختصر) عدوله عن الكتاب الذى هو أقرب يرشد إلى أنه خاص بالمأخوذ من كلام المحرر وهو صريح كلام المصنف والأنسب الأعم لمعوم ما بعده بقوله وغيره يجعله راجعاً لما قبل الأذكار فتأمل . (قوله ونحوها) ضميرها عائد على الزيادة فيراد به المبدل والمغير أو على اللفظة فإن أريد بها الحرف فنحوها ما زاد عليه أو الكلمة فنحوها يشمل الزيادة عليها والنقص عنها ويشمل نحو الإبدال بتجاوز لكن ضمير فاعتمدها العائد للزيادة يرشد إلى عود الضمير فى نحوها إلى اللفظة فتأمل . (قوله فلا بد) أى لا فراق ولا محيد عنها أى فى صحة الحكم وإن لم يكن معتمداً كما فى زيادة كثير المذكورة . (قوله وما وجدته) أى فى المختصر أو الكتاب وتسميته «بالمناهج» الذى هو الطريق الراضح قيل لم ترد عن المصنف وإنما هى من بعض تلامذته لوجود المعنى المذكور فيه وقيل : وجدت بخط المصنف على هامش بعض نسخه ، ولعله الأقرب

(قول الشارح والجديد ما قاله بمصر) أى أحداً واستقراراً . (قول المتن فالراجح خلافه) قياس ما سلف أن يقول فالأظهر أو المشهور خلافه . (قول الشارح فى مظانها) أى محالها التى تظن تلك المسائل فيها والظاهر أن مفردة مظنة . (قول المتن ينبغي) أى يطلب ويحسن شرعاً ترك خلوه منها . (قول الشارح إظهاراً للعذر) أى لأن الزيادة تنافى الاختصار وهو علة لكل من قوله : صرح بوصفها وقوله : وزاد عليه . (قول المتن وأقول فى أولها قلت إلخ) المراد بالأول والآخر معناهما العرفى فيصدق بما اتصل بالأول والآخر بالمعنى الحقيقى وقوله : والله أعلم كأنه قصد به التبرى من دعوة الأعلمية . (قول الشارح لتمييز إلخ) أى من التبرى من دعوى الأعلمية . (قول الشارح وقد قال مثل ذلك) قد هنا للتقليل وكذا قد الآتية . (قول الشارح وقد زاد عليه من غير تمييز) لكن هذا النوع إنما هو فى القليل مثل اللفظة واللفظتين . (قول الشارح فى هذا المختصر) الأحسن فى هذا الكتاب . (قول المتن من زيادة لفظة وقوله بعدها فاعتمدها) أى الزيادة (قول الشارح كثير) راجع للفظه وقوله : وفى عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة وقوله : فى قوله أى النووى . (قول المتن وكذا ما وجدته) كذا خبر مقدم وما

رضى الله عنه بالعراق والجديد ما قاله بمصر ، والعمل عليه إلا فيما يبنه عليه كامتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق الأحمر فى القديم كإسباني . (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الأصح خلافه وحيث أقول وفى قول كذا فالراجح خلافه) ويتبين قوة الخلاف وضعفه من مدركه (ومنها مسائل نفيسة أضمرها إليه) أى إلى المختصر فى مظانها (ينبغي أن لا يخل الكتاب) أى المختصر وما يضم إليه (منها) صرح بوصفها الشامل له ما تقدم ، وزاد عليه إظهاراً للعذر فى زيادتها فإنها عارية عن التثبيت بخلاف ما قبلها (وأقول فى أولها قلت وفى آخرها والله أعلم) لتمييز عن مسائل المحرر وقد قال مثل ذلك فى استدراك التصحيح عليه وقد زاد عليه من غير تمييز كقوله فى فصل الخلاء ولا يتكلم . (وما وجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من) زيادة لفظة ونحوها على ما فى المحرر فاعتمدها فلا بد منها) كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فى قوله فى التيمم إلا أن يكون بجرحه دم كثير أو الشين الفاحش فى عضو ظاهر (وكذا ما وجدته من الأذكار مخالفاً لما فى المحرر وغيره من كتب الفقه

فاعتمده فإني حققته من كتب الحديث المعتمدة (في نقله لاعتناء أهله بلفظه بخلاف الفقهاء فإنهم يعتنون غالباً بمعناه

كما قاله أشياخنا الذى هو المنهاج بدليل ذكر غير المحرر هنا . (قوله فاعتمده) تأكيداً للتشبيه قبله . (قوله المناسبة أو اختصار) هى مانعة خلو إذ لا يلزم من أحدهما الآخر . (قوله للمناسبة) وسكت عن الاختصار هنا لعدم صحته فيه . (قوله وأرجو) هو دليل الجواب لئلا يتأخر الرجاء عن تمام وسيأتى ما فى الإشارة . (قوله أن يكون فى معنى الشرح) لاشتغاله على بيان دقائقه وخفى ألفاظه ومهملاً خلافه ومرتبته وما يحتاج إليه من قيد أو شرط وما غلط فيه وما أبدله وغير ذلك ، ولم يجعله شرحاً حقيقة لكونه خالياً عن الدليل والتعليل ونحوهما . (قوله فإني إلخ) قال بعضهم : هو علة لما قبله وهو واضح لقوله مع ما أشرت إلخ . (قوله منه) أى من المحرر أو من المختصر منه . (قوله أصلاً) أى شيئاً أصلاً بمعنى مقصوداً أو من الأصول أو شيئاً أبداً فهو من تأييد النفي^(١) . (قوله ولو كان) أى الخلاف بمعنى المخالف بدليل ما بعده فقيه استخدام^(٢) . (قوله أتى) بمد الهزلة . (قوله بجميع) هو بمعنى لا أحذف شيئاً وما بيان لضمير منه ومصحوباً حال منها . (قوله مع الشروع) أى عقبه . (قوله للدقائق) وقد سمي ذلك الجزء بذلك اللفظ وهى جمع دقيقة وأصلها ما يستخرج من خفايا العلم بدقة الفهم . (قوله من حيث الاختصار) أى من أجل اختصاره أى بيان سببه زيادة على ما مر من كبر حجمه . (قوله أو حرف) بالمعنى الشامل للكلمة ولو قدمه على قيد لكان أو لى ليعلق الجار فى المسألة به وبالشرط . (قوله مما بينه) أى فى الجزء اللطيف المذكور فنحو مجرور عطف على إلحاق أو على قيد كما قاله بعض مشايخنا لكن الثانى بعيد جداً بل خال عن المعنى والأقرب الأول فتأمل . (قوله وأكثر ذلك) أى الذى فى الجزء أيضاً . (قوله التى لا بد منها) حال مؤكدة أو صفة كاشفة . (قوله ومنه إلخ) هو بعض مفهوم الأكثر . (قوله اعتمادى) هو بمعنى استنادى لكن مع مبالغة فى هذا لأنه شدة الاستناد والمراد منها المعونة والقوة كما أشار إليه الشارح بقوله بأن يقدرنى إلخ . (قوله فى إتمام) قيد به مع احتمال العموم كالذى بعده ليناسب ما رجاه المصنف سابقاً بقوله إن تم هذا المختصر لكن المراد باختصار السابق ما كان من كلام المحرر وهنا جميع المنهاج . (قوله على إتمامه) فيه إشعار بأن المراد باتمام المذكور فى كلامه الإتمام ولم يعبر به ابتداء لأجل مراعاة كلام المصنف وفيه إشارة إلى أن نسبة إتمام إلى المختصر مجازية . (قوله بما تقدم)

مبتدأ مؤخر . (قول المتن فاعتمده) جواب شرط مقدر . (قول الشارح فى نقله) الضمير راجع للحديث وقوله : لاعتناء أهله علة لكونها معتمدة . (قول المتن إن تم) جوابه محذوف دل عليه أرجو وتفسيره يقتضى أن المعلق هو الرجاء والظاهر أنه المرجو كما لا يخفى . (قول المتن من الأحكام) من بيانية . (قول المتن أصلاً) أى أوصل هذا النفى العام أصلاً . (قول المتن ولو كان) أى الخلاف بمعنى المخالف فقيه استخدام . (قول الشارح أى أتى إلخ) يريد به أن عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فإني لا أحذف إلخ . (قول المتن النقائص) ينبغى أن يختص بما فيه تنكيت إذ الزائد المحض لا دخل له فى شرح عبارة المحرر . (قول الشارح مع الشروع) هى بمعنى البعدية لأن معية لفظ لآخر من متكلم واحد تكون بمعنى البعدية . (قول الشارح من حيث الاختصار) أى الكائنة من حيث الاختصار وقوله أيضاً من حيث الاختصار متعلق بقوله للدقائق . (قول المتن على الحكمة) هى السبب الباعث . (قول الشارح فى الكلام) قدر ذلك لأن الحرف لا يحسن تعلقه بالمسألة . (قول المتن وأكثر ذلك) أى ما ذكر من الدقائق الناشئة عن الاختصار . (قول المتن التى لا بد منها) صفة كاشفة . (قول الشارح كما قاله) أى كالذى قاله وفى التركيب قلاقة . (قول الشارح فى قوله) أى النوى . (قول الشارح فى تمام هذا المختصر) قيد بذلك لكون أطراف الكلام متاخية فيقوى الطباق بينهما ويحتمل التعميم نظير ما قيل فى قوله تعالى : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ وتام بمعنى إتمام أو فى حصول تمامه الناشئ عن إتمامه . (قول الشارح هذا المختصر) يعنى الكتاب . (قول الشارح بأن يقدرنى) المراد بالقدرة العرض

على وضع الخطبة فإنه لا
يرد من سألته واعتمد
عليه، (وإليه تفويض
واستادى) في ذلك
وغيره فإنه لا يوجب من
قصده وأستند إليه ثم قدر
وقوع المطلوب برجاء
الإجابة فقال (وأسأله
النفع به) أى بالتحضر في
الآخرة (لى) بتأليفه
(ولسائر المسلمين) أى
بإقبحهم بأن يلهمهم
الاعتناء به بعضهم
بالاشتغال به ككتابة
وقراءة وتفهم وشرح
وبعضهم بغير ذلك
كالإعانة عليه بوقف أو
نقل إلى البلاد أو غير ذلك
ونفعهم ويستتبع نفعه
أيضا لأنه سبب فيه .
(ورضوانه عنى وعن
أحبائى) بالتشديد والهمز
جمع حبيب أى من أحبهم
(وجميع المؤمنين) من
عطف العام على بعض
أفراده تكرر به الدعاء
لذلك البعض الذى منه
المصنف رحمه الله تعالى .

[كتاب الطهارة]

هى شاملة للوضوء
والغسل وإزالة النجاسة

على وضع الخطبة) هذا أخذه الشارح من قول المصنف إن تم هذا المختصر ومن ذكر الشروع بقوله وقد شرعت إلخ
لأن هذين اللفظين من الخطبة وكل منهما يفيد أن بعض المناهج سابق عليها نظر إلى ما هو الظاهر منهما وقد يقال إن
المراد بقوله إن تم وجوده تاما وبقوله شرعت عزمت على الشروع فالخطبة متقدمة على جميعه كما هو الأصل فيها ،
وسبق في هذا في الشارح فقيه انتقاد عليه ويدل لذلك ما قالوه في أسماء الإشارة الواقعة في الخطب من أن المشير بها
استحضر ما يريد تأليفه في ذهنه استحضر أتا ما كأنه محسوس عنده وأشار إليه وأيضا ذكر الإتمام يطلق على ما بقى
من الخطبة وما بعدها إلى آخر الكتاب وأيضا يحتمل أن وضع الجزء المذكور مقدم على الخطبة بالكلية لاحتمال أن
المصنف سبر عبارة المحرر وكتب عليها ما يتعلق بها ثم لما شرع في المناهج نسجه على منوال ما كتب فتأمل . (قوله فإنه لا
يرد إلخ) أشار إلى أن المقصود من الجملة الخيرية إنشاء الدعاء وكذا الجملة بعدها . (قوله تفويضى) التفويض رد
الأمر إلى الغير مع البراءة من الحول والقوة وأعم منه التوكيل . (قوله في ذلك وغيره) عممه لعموم الاستناد عن
الاعتدال كما مر . (قوله قدر وقوع المطلوب إلخ) أى قدر أن الكتاب قد تم فسأل النفع به وفيه دفع تورهم تأخير الخطبة
النافى لما تقدم فمراده بالتحضر المناهج وقيد النفع بالآخرة لأنه المقصود . (قوله بتأليفه) وكذا بتعليمه وكتابته
ومقابلته فلو عممه لكان أولى إلا أن يراد بالبلاء السببية وفيه بحث وحيث خصص هنا فكان الأولى التعميم فيما بعده
بأن يجعل النفع فيه عاما لغير التأليف ويجعل سائر معنى الجميع حتى يشمل المؤلف أيضا وكان يستغنى بذكره عما
ذكره بعده بقوله ونفعهم يستتبع إلخ . (قوله ورضوانه) يطلق الرضا بمعنى المحبة وبمعنى عدم السخط وبمعنى التسليم
وبمعنى المغفرة وبمعنى الثواب ويراعى كل محل بما يليق به^(١) . (قوله جمع حبيب) إما بمعنى محبوب بدليل الفعل
المضارع بعده أو بمعنى محب قال بعضهم : وهو الأنسب هنا ولا ينافيه ما ذكره من تكرر الدعاء للمصنف لأنه محب
لنفسه أيضا . (قوله من عطف العام) وهو جميع المؤمنين . (قوله على بعض الأفراد) وهو الأحياء فهو من العطف على
الظاهر بقرينة إعادة الجار لأعلى ضمير عنى الذى هو ضعيف عند الجمهور بعدم إعادة الجار فلا اعتراض على الشارح
خلافا لمن زعمه وأحكام الإسلام والإيمان تطلب من محلها .

[كتاب الطهارة]

يطلق الكتاب لغة بمعنى الضم والجمع أى المضموم والمجموع أو الضام والجامع واصطلاحا بمعنى اسم
لجنس من الأحكام أو بمعنى اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالبا، ويرادفه الكتابة
والكتب فهى مصادر مشتق منها لا مشتقة من غيرها ولا بعضها من بعض خلافا لبعضهم وهو من التراجم كالباب
والفضل ونحوهما والمختار أنها أسماء للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وقيل أسماء للألفاظ، وقيل للمعاني
وقيل للنقوش، وقيل للآتين منها، وقيل للثلاثة فهى سبع احتمالات غير الأول المختار ومعانيها عرفا مأمرا وإنما
تختلف لغة فالباب فرجة فى سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج وبالعكس^(٢) والفصل الحاجز بين الشيئين
والفرع مابنى على غيره والأصل عكسه^(٣) والمسألة لغة السؤال وعرفا مطلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم وأشاروا

المقارن للفعل لا سلامة الأسباب والآلات فقط وقوله : كما أقدرنى على ابتدائه مأخوذ من قوله : وأرجو أن تم إلخ ،
إذ هو ظاهر فى ذلك وأيضا من قوله : وقد شرعت فى جميع جزء إلخ ، فإن المراد مع الشروع فى المختصر أى بعده .
(قول المتن تفويضى) هو رد أموره إليه سبحانه وتعالى وقصده بها وقوله : فإنه لا يوجب من قصده واستند إليه كأنه
يشير لما سلف . (قول الشارح ثم قدر وقوع المطلوب برجاء الإجابة) الباء سببية لقوله : قدر . (قول الشارح لى
الآخرة) الأولى التعميم . (قول الشارح تكرر به الدعاء لذلك البعض الذى منه المصنف) هذا مبنى على أن
العطف على جملة ما سبق فيكون المراد به العطف للقرى .

[كتاب الطهارة]

وهى يضم الطاء بقية الماء الذى يتطهر به (قول المتن طهوراً) نقل النووى رحمه الله تعالى عن ابن مالك رحمه

(٣) أى ما لا يبنى على غيره بل هو أصل لى نفسه وبفسه .

(٢) أى من الخارج إلى الداخل .

(١) لسياق الكلام يدل على المطلوب .

بقولهم غالباً إلى خلو بعضها عن بعض والطهارة بضم الطاء اسم للماء الذي يتطهر به وبالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من سدر ونحوه وبالفتح المراد هنا لغة النظافة والخلوص من الأذناس حسية كانت كالتجاسات أو معنوية كالعيوب من الحقد والحسد والزنا والغيبة والنميمة ونحوها فهي حقيقة فيهما ، وصححه البلقيني^(١) وقيل : مجاز في أحدهما وقيل مشتركة وعطف الخلوص تفسير وعرفاً زوال المنع المترتب على الحدث والخبث قاله القاضي أو صفة حكمية توجب لموصوفها صحة الصلاة به أو فيه أو له قاله ابن عرفة المالكي وأشار بالأول للثوب والثاني للمكان والثالث للشخص ولم يقل أو عليه ليشمل الميت لأنه لا يطهر عندهم بالغسل ولا بد منه عندنا وقضية ما ذكرناه أنها لا تطلق حقيقة على الفعل ولا على المندوب وليس كذلك فإن صريح كلام المصنف في تعريفه لها إطلاقها عليه وعلى المندوب حقيقة حيث قال هي رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما وعلى صورتها كالتييم والأغسال المسنونة والوضوء المجدد وما أشبه ذلك انتهى . وأشار بالتييم لما هو في معنى رفع الحدث بوجود الإباحة ومثله طهارة الضرورة وفي معنى إزالة النجس حجب الاستنجاء كذلك ولا يضر كون ما في المعنى على الصورة أيضاً والأغسال المسنونة إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأكبر وهو غسل صورة وإزالة النجاسة أيضاً على قول التحرير وأصله أن من موجبات الغسل تنجس جميع البدن أو بعضه مع الاشتباه ، وتجديد الوضوء إلى ما هو على صورة رفع الحدث الأصغر والغسلة الثانية والثالثة إلى ما هو على صورة الأولى في الحدث والتنجس فهي شاملة لأنواع الطهارة الواجبة والمنلوثة وعرفها ابن حجر بما يعم ذلك أيضاً مع زيادة الاختصار بقوله هي فعل ما ترتب عليه إباحة ولو من بعض الوجوه أو ثواب مجرد . ثم اعلم أن النجاسة قسمان إما عينية وهي ما لا تتجاوز محل حلول موجبها كالتجاسات وإما حكمية وهي ما تتجاوزه بغسل الأعضاء أو جميع البدن بخروج الخارج ونزول المني وقد تطلق الحكمة على ما لا وصف لها وستأتي في بابها . (تفصيلاً) لفظ لغة وعرفاً وشرعاً واصطلاحاً منصوب على نزع الخافض على الأرجح^(٢) وقيل على الحال من نسبة الثبوت بين المبتدأ والخبر أو من ضمير مفعول حذف مع فعله أى أعنى وقيل على التمييز وقيل غير ذلك . (قوله أى شاملة للوضوء الخ) أى للواجب من ذلك لأنه سيذكر المندوب وفيه إيماء إلى أنها مجاز في المندوب وتقدم رده وهذه الأربعة مقاصد الطهارة ولم يذكر مسح الخف لأنه من الوضوء ولم يذكر شموها للدباغ ونحوه كما في التحرير وغيره لأنه إحالة ومن ذكره فيها أراد بها ما يشمله كإفلاق دم الطيبة مسكاً والخمر خلا وبلوغ الماء المستعمل قلتين ونحو ذلك . (قوله مع ما يتعلق بها) من الموجبات كالحدث والجنابة والنجاسة ومن الوسائل وهي ثلاثة : الماء والتراب وحجر الاستنجاء وعد الاجتهاد والأواني من الوسائل باعتبار أنها وسيلة للوسيلة . (قوله الذى هو الأصل) أى الغالب أو الأكثر أو المتبوع لأن غيره تابع له على سبيل الشطرية أو الشرطية أو النيابة . (قوله مفتتحاً بآية) أى دالة على المطلوب وقد مر شأن الدليل التأخير تبعاً للإمام الشافعى رضى الله عنه والأصحاب كما أشار إليه بقوله كما فعلوا وحكمته أنها كالقاعدة والضابط الذى شأنه التقديم واختاروا هذه الآية على آية ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ للنص فيها على الطهورية المقصودة والسماء الجرم المعهود حقيقة والسحاب مجاز لأن الماء ينزل من سماء الدنيا قطعاً كباراً على السحاب ثم يناع عليه وينزل من عيون فيه كالغربا وقيل : السماء السحاب حقيقة لما قيل إنه يغترف من البحر الملح كالسفنح ثم يصعد إلى العلو

الله تعالى أن فعلاً لا قد يكون للمبالغة وهي أن يدل على زيادة في معنى فاعل مع مساواته له في التعدى كضروب أو اللزوم كصبور وقد يكون اسماً لما يفعل به الشيء كالبرود لما يتبرد به فيجوز أن يكون الطهور من الأول وأن يكون من الثانى . هـ واعلم أنه قد أنكر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول : كفاك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله ﷺ : « جعلت لى الأرض مسجداً

والتيمم الآتية مع ما يتعلق بها وبدأ ببيان الماء الذى هو الأصل فى آلتها مفتتحاً بآية دالة عليه كما فعلوا فقال : قال الله تعالى : ﴿ وأنزلنا من السماء ماء طهوراً ﴾ أى مطهراً ويعبر عنه بالمطلق

وينعصر فينزل الماء منه ويقصره الهواء والشمس فيحلوا وطهورا تأكيداً لأن الماء منصرف للفرد الكامل كما يأتي في الحديث وجعله في الآية للأعم دون الحديث تحكماً وذكر التأكيد لدفع توهم العموم وكون التأسيس أولى ليس على إطلاقه في كل محل كذا قالوا والوجه أن يكون في الآية للتأسيس وحمل الحديث على الفرد الكامل بمعناها فتأمل ، وتفسير الطهور بالمطهر المرادف للمطلق لمناسبة كلام المصنف . (قوله يشترط) عدل إليه عن قول أصله لا يجوز لأن الشرط يلزم من عدم العدم^(١) فيفيد عدم صحة الطهارة بغير المطلق بخلاف عدم الجواز فإنه ربما أفاد الصحة به مع الحرمة وعدم الصحة بالمطلق المحرم كالماء المسبل للشرب أو أفاد عدم الحرمة فيه فتأمل ، والحديث لغة الشيء الحادث وشرعاً هنا أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مريض والتنجس بفتح النون وكسرها مع سكون الجيم وكسرها وفتحهما مغالبة الشيء المبعد أو المستقدر وشرعاً هنا وصف يقوم بالخل عند ملاقاته لعين من الأعيان النجسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث لا مريض . (قوله الذي هو) أي الرفع الأصل إذ غيره مبيح لا رافع كالتيميم أو مندوب أو عيّل كالديغ . (قوله ما يقع عليه) أي ما يطلق عليه عند أهل الشرع في عرفهم فيخرج المستعمل ويدخل المتغير بنحو مقره لا عند الرأي لئلا ينعكس ما ذكر فشمل ما رشح من بخار الماء المغلي بضم الميم وفتح اللام لأنه ماء بناء على انقلاب العناصر إلى بعضها وهو الأصح في الحكمة ولذلك ينقص الماء بقدره وشمل الزلال وهو صورة حيوان في داخل الثلج إذا خرج منه صار ماء وشمل ما نبع من الأرض على أي صفة من الخلقة وشمل ماء البحر الملح ويقال له المالح والمليح والملاح وشمل ما نبع من بين أصابعه ﷺ وهو أفضل المياه ، ثم ماء زمزم ثم الكوثر ثم نيل مصر ثم باقي الأنهار على ما صححه السبكي بقوله نظماً :

وأفضل المياه ماء قد نبع من بين أصابع النبي المتبع
يليه ماء زمزم فالكوثر فيل مصر ثم باقي الأنهر

وخرج به ما لا يسمى ماء من جامد أو مائع فذكر المائع في عبارة بعضهم مضر أو لا حاجة إليه وبذلك خرج الخل ونحوه ولم يذكره لأنه مفهوم جنس . (قوله اسم ماء) هو على الإضافة البيانية وأطلق التقييد لأنه اللازم حيث أطلق والماء جوهر لطيف سيال شفاف يتلون بلون إنائه فهو لا لون له . (قوله الأعراي) بفتح الهززة وهو ذو الخويصرة التيممي واسمه حرقوص وهو أبو أصل الخوارج كذا في ابن حجر وفي القاموس أن الذي بال في المسجد في زمنه ﷺ هو ذو الخويصرة الجماني وهو مسلم صحابي فليراجع . (قوله ذنوباً) أي مظروف ذنوب لأنه اسم للدلو المثلثة ماء أو قرية الامتلاء ولم يذكره لقوله في الحديث من ماء . (قوله والأمر للوجوب) أي في الحديث . (قوله والماء) في الآية والحديث أو في الحديث بمعونة الآية كما مر . (قوله لما وجب إلخ) لأن ذكر الماء بعد ذنوب المقيّد به دليل على تعيينه في إسقاط الواجب ولئلا يفوت الامتنان به المفهوم من المقام مقتضى لتعظيم المنّة فيه المنتفية في مشاركة غيره له . (قوله ونحو ذلك) كطهارة دائم الحدث وكفسل الذميمة أو الجنونة إذا غسلها حليلها . (قوله فالمتغير) هو مفهوم مطلق أو بلا قيد إذ هما بمعنى واحد . (قوله بمستغنى عنه) منه ماء متغير بما لا يضر أو غر أشجار ونحوها ولو ورقاً كورد لا بورقها ولو ربيعياً . (قوله كزعفران) جمعه زعفر كترجمان وترجم . (قوله غير طهور) فإن زال تغيره رجع إلى طهوريته قيل : ولم يقل غير مطلق للخلاف الذي عند الراعي بقوله إن مفهوم المطلق أعم لشموله المستعمل ولما زاده الشارح وفيه

وطهوراً ، فإن الطهور هنا إن لم يكن بمعنى المطهر لم يستقيم لقوات ما اختصت به الأمة . (قول الشارح وإن قيد لموافقة الواقع) قال الإسنوي : الغرض أن يصح الإطلاق من غير تقييد بخلاف ما لا يصح إلا مقيداً . (قول الشارح ويشترط الماء المطلق أيضاً في غسل المستحاضة) لو قال في وضوء المستحاضة لكان أولى .

(يشترط لرفع الحدث والتنجس) الذي هو الأصل في الطهارة (ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) وإن قيد لموافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذكر إلا مقيداً كماء الورد فلا يرفع الحدث لقوله تعالى : ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا﴾ إلخ ولا التجس لقوله ﷺ حين بال الأعراي في المسجد : «صبا عليه ذنوباً من ماء» متفق عليه ، والذنوب بفتح الدال المعجمة : الدلو الملوء ، والأمر للوجوب والماء ينصرف إلى المطلق لتبادره إلى الأذهان فلورفع مائع غيره ما وجب غسل البول به ولا التيمم عند فقده ويشترط الماء المطلق أيضاً في غسل المستحاضة والغسل المسنون والوضوء المجدد ونحو ذلك مما لا يرفع الحدث ولا التجس كالغسلة الثانية والثالثة فهما (فالمتغير بمستغنى عنه) مخالط طاهر (كزعفران) تغير يمنع إطلاق اسم الماء لكثرة (غير طهور) كما أنه غير مطلق

(١) وهل يلزم من وجوده الوجود . راجع من تحقيقنا كتاب إرشاد الفحول في أصول الفقه للإمام الشوكاني ، وراجع من تحقيقنا أيضاً كتاب تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للإمام القزالي .

إذ ما صدق الطهور والمطلق واحد (ولا يضر) في الطهارة (تغير لا يمنع الاسم) لقلته (ولا متغير) بمكث وطين وطحلب وما في مفره وممره) ككبريت وزرنيخ لتعذر صون الماء عما ذكر فلا يمنع التغير به إطلاق الاسم عليه وإن أشبه التغير به في الصورة التغير الكثير بمستغنى عنه (وكذا) لا يضر (متغير بمجاور) طاهر (كعود ودهن) مطيبين أو لا (أو بتراب طرح فيه في الأظهر) لأن تغيره بذلك لكونه في الأول تروحا وفي الثاني كدورة لا يمنع إطلاق الاسم عليه والثاني يضر كالتغير بنجس مجاور في الأول وبزعفران في الثاني وفرق الأول بلفظ أمر النجس وبطهورية التراب بخلاف الزعفران وإن كان طاهرا لأنه لا يستعمل في حدث ولا نجس أما المتغير بتراب تهب به الريح فلا يضر جزما وضبط المجاور بما يمكن فصله والخالط بما لا يمكن فصله . (ويكره الشمس) أى ما سخنته الشمس في البدن خوف البرص بأن يكون بقطر حار كاللحجاز في إناء منطبع كالحديد لأن

نظر فراجع . (قوله إذا ما صدق) هو مركب مزجي بضم القاف وخيره واحد ومفهوما مختلفا فإن مفهوم المطلق ما يسمى ماء بلا قيد ومفهوم الطهور ما يرفع ويزيل وبذلك رد قول الرافعي فيما مر . (قوله في الطهارة) أى الرفع وإزالة النجاسة لا في الطهور المخرج إلى تقدير مضاف قبل متغير كذا قيل والوجه تقدير المضاف وما في شرح شيخنا غير مستقيم وإنما قال في الطهارة ولم يقل في الإطلاق الذى هو مقتضى كلام المصنف لتهافت العبارة إذ يصير التقدير ولا يضر في الإطلاق الإطلاق . (تنبيهه) شمل ما ذكر التغير التقديرى كأن وقع في الماء ما يوافقه في صفاته من الطهارات فيقدر مخالفا له وسطا فيها كقطع الرمان ولون عصيره وريح اللاذن بالذال المعجمة قالوا : ولا بد من عرض الصفات الثلاثة وإن لم يكن للواقع إلا صفة واحدة فمتى لم يتغير في واحدة فهو طهور وفيه نظر وحيث خرج عن اسم الماء في أحد التغيرين فلا يحنث به من حلف لا يشرب ماء لعدم وجود المحلوف عليه في الواقع عرفا . (قوله لكثرة) أى يقينا فلو شك فيها ابتداء أو انتهاء فهو طهور على المعتد . (قوله وطحلب) أى لم يفتت وي طرح فيه ويخالطه بعد طرحه كما تقدم . (قوله ككبريت) ولو مصنوعا^(١) لإصلاح المقر لا لإصلاح الماء ولا عبثا ومنه الجبس والجص والقطران الخالط أو المجاور فلا يضر مطلقا والمراد الكبريت المفتت وإلا فهو مجاور وكذا غيره . (قوله مطيبين) بفتح التحتية المشددة أولى من كسرها لأنه إذا لم يضر المصنوع فالخالط أولى . (قوله بتراب) أى ولو مستعملا والمراد تراب مفتت وإلا فهو مجاور فلا يضر قطعاً كما مر . (قوله طرح) ولو من عاقل قصدا ومثله الملح المائى والنظرون المائى إلا إن كان منعقدا من ماء مستعمل . (قوله في الأظهر) قد ضعف الرافعي في الشرح كون الخلاف قولين ورجح أنه وجهان وعلى كل فهو ضعيف فكان الأنسب التعبير بالمشهور أو الصحيح . (قوله تروحا) ظاهره أن المجاور لا يغير إلا بالريح وليس قيدا بل العلم واللون كذلك إن وجدا ولو شك في أنه مجاور أو خالط فله حكم المجاور كذا قيل وهو غير صحيح إذ لا يتصور في الشيء الواحد أن يكون متميزا وغير متميز في رأى العين فتأمل . (قوله وفي الثاني كدورة) هو يفهم أنه ليس للتراب إلا لون وليس كذلك بل لو وجد له طعم أو ريح كان كذلك . (تنبيهه) جواز استعمال المتغير بما لا يضر إما لكونه من المطلق كما مر أو تمهيدا على العباد إن لم يكن منه بد والأول أشهر والثاني أقعد^(٢) . (قوله بطهورية التراب) أى بحسب أصله . (قوله وضبط المجاور بما يمكن فصله) وهو الأرجح عند الجمهور أو بما يتميز في رأى العين كالتراب وعكسه الخالط ويمكن رد أحدهما للآخر وأعلم أن الشيء قد يكون مجاورا ابتداء ودواما كالأحجار أو دواما كالتراب أو ابتداء كالأشجار . (قوله ويكره الشمس من الماء) وكذا المائع وهو اسم مفعول وفاعله الشمس كما أشار إليه فلا يعتبر فعل غيرها وكراهته شرعية وإن كان أصلها الطب فيثاب تاركها امتثالا ولذلك حرم على من ظن فيه الضرر بعدل ولا ينتظر برودته لو ضاق الوقت بل يجب استعماله إن لم يعلم ضرره وإلا لم يجز استعماله بل يتيمم ويصلى بخلاف من معه ماء يحتاج إلى تسخينه وهو قادر عليه فيجب الصبر وإن خرج الوقت . (قوله في البدن) ولو لميت أو أبرص وإن استحکم برصه أو لنحو خيل مما يعتريه البرص وسواء داخل البدن وخارجه . (قوله خوف البرص) ابتداء أو دواما أو تعبدا كالميت . (قوله بقطر حار) فالمتبر القطر إلا في بلد خالفت طبعه أصالة كالطائف بمكة فلا يكره فيه وكحران بالشام فيكره فيها . (قوله إناء منطبع) أى منطرق أى شأنه ذلك إلا

(إذ ما صدق الطهور والمطلق واحد) هو بالرفع . (قوله المتن ولا يضر تغير لا يمنع الاسم) دليله أنه عَلَيْهِ السَّلَام اغتسل هو وميمونة رضى الله تعالى عنها من إناء واحد فيه أثر العجين . (قول المتن وطحلب) يشترط عدم الطرح في الطحلب ونحوه دون الطين ففيه خلاف التراب الآتى ثم المراد هنا بالمذكورات أعم من المفتت الخالط . (قول الشارح فلا يمنع التغير به إطلاق الاسم) كذا ذكره الإمام حيث قال : لا يبعد أن يكون عدم إمكان الاحتراز مسوغا للإطلاق عند أهل العرف واللسان . (قول المتن أو بتراب) أى بخلاف غيره من أجزاء

الشمس بحدتها تفصل منه زهومة تعلق الماء فإذا لاقت البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه فتحبس الدم فيحصل البرص بخلاف المسخن بالنار فلا يكره لذهاب الزهومة بها (والمستعمل في فرض الطهارة) عن الحدث كالفسلة الأولى فيه (قيل ونفلها) كالفسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنون (غير طهور في الجديد) لأن الصحابة رضی الله عنهم لم يجمعوا المستعمل في أسفارهم القليلة الماء ليتطهروا به بل عدلوا عنه إلى التيمم . والقديم أنه طهور لو وصف الماء في الآية السابقة بلفظ طهور المقتضى تكرار الطهارة به كضروب لمن يتكرر منه الضرب وأجيب بتكرر الطهارة به فيما يتردد على المحل دون المنفصل جمعا بين الدليلين والأصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور ، وشملت العبارة ما اغتسلت به الذمية لتحل لزوجه المسلم فهو على الجديد غير طهور لأنه أزال المانع وقيل : إنه طهور لأن غسلها ليس بعبادة وما توضحاً به الصبي فهو أيضا غير طهور إذ المراد بالفرض هنا ما لا بد منه أتم بتركه أم لا

التقدين والعبرة في الموه بما لاقي الماء إن حصل بعرضه على النار شيء . (قوله تفصل منه زهومة) فلا يكفى مجرد انتقاله إلى السخونة . (قوله تعلق) أى تظهر في علوه وإلا فهي مثبتة في كله . (قوله بسخونتها) فمحل الكراهة إذا استعمل حال حرارته وتردد العبادى في اعتبار وقت الحر فإن برد زالت الكراهة وإن سخن بالنار بعدها بخلاف تسخينه بالنار قبل تبريده فلا تزول به الكراهة أو طبخ به طعام مانع كذلك . (تنبيهه) يكره استعمال الماء الشديد البرودة أو السخونة لمنعه الإسباغ ويكره استعمال كل ماء أو تراب مغضوب على أهله كديار ثمود غير بئر الناقة^(١) وديار قوم لوط وبئر برهوت وبئر ذروان محل سحره ﷺ وأرض بابل . (قوله والمستعمل إلخ) هو خارج بمطلق لأنه معطوف على المتغير بمستغنى عنه إلخ ولا حاجة لقول بعضهم وإنما جعله جملة مستقلة لأجل الخلاف الآتى في أنه مطلق أولا . (قوله عن الحدث) وكذا عن الخبث وإن كان من المعفو عنه وتخصيص الأول لكون الكلام فيه وهو محل الدليل وسياق الآخر في بابه . (قوله كالفسلة الأولى) أى بعد انفصالها عن العضو لأنه لا يحكم باستعمال الماء ما دام مترددا على العضو نعم إن انفصل إلى ما يغلب تقاذفه إليه من نحو رأس المغتسل إلى صدره لم يحكم باستعماله والكاف استقصائية أو لإدخال ماء المسح أو ماء غسل الجبيرة أو الخف بدل مسحهما أو بقية السبع في نحو غسلات الكلب . (فروع) لو انغمس جنب في ماء قليل ونوى رفع الحدث ولو قبل اتمام انغماسه ارتفع حدثه عن جميع بدنه بتمام انغماسه فإن طرأ له حدث آخر ونواه قبل انفصال شيء من بدنه ارتفع أيضا وإلا فلا ولو انغمس جنبان في ذلك فإن نويهما بعد تمام انغماسهما ارتفع حدثهما أو قبله ارتفع عما في الماء منهما أو مرتبا ارتفع حدث السابق مطلقا وإن شكاف قال شيخ الإسلام تيعا ليسط الأنوار إنه يرتفع حدثهما معا نظرا لأصل طهارة الماء مع عدم ترجيح أحدهما وفيه بحث والوجه أنه يرتفع حدث أحدهما ميبها فتأمل . (قوله لم يجمعوا المستعمل) أى ما رفع المانع وهو الغسلة الأولى لاقتصارهم عليها لقلة الماء أو مطلقا كالفسلة الثانية والثالثة لاختلاط مائهما بماء الأولى غالبا وتكليف تنشيف الأعضاء بعد الأولى فيه مشقة أو لأن الماء فيها تافه . (قوله والقديم أنه طهور) قال ابن العماد : ومع ذلك لا يجب استعماله لقذارته . (قوله وشملت العبارة إلخ) في شمولها نظر مع ذكر الخلاف بعده لأن شمولها لما يقتضى الجزم فيها إلا أن يراد شمولها من حيث الحكم وإن كان مخالفا لطريقة الشارح فتأمل . (قوله الذمية) أو غيرها من الكفار والمسلمة المجنونة أو الممتنعة وغسلها زوجها ولا بد من النية في الجميع وإنما قيد بها لأجل ما بعدها . (قوله لتحل لزوجه المسلم) هذا ما اعتمدته الخطيب واعتمد شيخنا أن قصد الحل كاف وإن كان حليلها صغيرا أو كافرا أو لم يكن يرى توقف الحل على الغسل أو لم يكن لها حليل أصلا أو قصدت الحل لك نعم لو قصدت حنفية حل ووطع حنفى^(٢) يرى حله من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملا ولا يصح غسلها لأنه ليس فيه رفع مانع شرعا وبذلك فارقت الكافرة للكافر . (قوله ليس بعبادة) أى فليس من فرض الطهارة . (قوله وما توضحاً به الصبي) لو قال : وماء وضوء الصبي كان أولى ليدخل ماء وضوء غير مميز وضاء وليه في الحج . قال شيخنا الرملى : وله إذا ميزان يصلى به وفيه بحث دقيق . (قوله ما لا بد منه) أى ما يتوقف عليه صحة العبادة المقصودة من الفاعل ولو بحسب الأصل كالخبث المعفو عنه كما مر فخرج بذلك ماء غسل الرجل أو الرجلين في الخف بعد مسحهما فهو طهور لأن المدة باقية مقيدة بالمسح وهو باق وأما غسل أعضاء التيمم ممن توضحاً بعد التيمم لعذر فإن بطل التيمم بالغسل فالماء مستعمل وإلا فلا وسياق في باب الخف

الأرض كالنورة . (قول المتن قيل ونفلها) قال الإستوى : ليس معناه النفل دون الفرض إذ لا قائل به بل المراد أن النفل في ذلك على هذا الوجه كالفرض فيلزم أن تكون العلة على الأول الفرض وعلى الثاني أحد الأمرين من الفرض والنفل فيتج أن غسل الذمية ليس بطهور قطعا وليس كذلك فكان الصواب أن يقول : قيل بل عبادتها . (قول المتن غير طهور في الجديد) الذى في الروضة ترجيح طريق القطع بذلك . (ملاحظة) جزم

(١) أى المكان الذى قال الله فيه : ﴿لَكُمْ شَرْبٌ وَلَهَا شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ فهو من أماكن البركة .

(٢) ويرون أيضا حلها بمرور وقت صلاة على انقضاء جميعها .

ولا بد لصحة صلاة
الصبي مثلا من وضوئه
وسياق المستعمل في
النجاسة في بابها (فإن
جمع) المستعمل على
الجديد (فبلغ قلتين
لفطور في الأصح) كالو
جمع النجس فبلغ قلتين من
غير تغير ، والثاني لا
والفرق أنه لا يخرج بالجمع
عن وصفه بالاستعمال
بخلاف النجس (ولا
تنجس قلنا الماء بملاقاة
نجس) الحديث : « إذا بلغ
الماء قلتين لم يحمل
الخبث » صححه ابن
حبان وغيره وفي رواية
لأبي داود وغيره بإسناد
صحيح : « فإنه لا
ينجس » وهو المراد
بقوله : لم يحمل الخبث أي
يدفع النجس ولا يقبله
(فإن غيره) أي الماء
القلتين (فنجس) لحديث
ابن ماجه وغيره : « الماء
لا ينجس شيئا إلا ما غلب
على ريحه وطعمه ولونه »
(فإن زال تغيره بنفسه)
أي من غير انضمام شيء
إليه كأن زال بطول المكث
(أو بماء) انضم إليه (طهر)
كما كان لزوال سبب
النجاسة (أو بمسك
وزعفران) وخل أي لم
توجد رائحة النجاسة
بالمسك ولا لسونها
بالزعفران ولا طعمها
بالخل (فلا يطهر

ما يفيد بقاء تيممه ما دام العذر . (قوله وسياق إلخ) هو مفهوم التقييد بقوله عن الحدث كما تقدم . (قوله
فبلغ قلتين) أي ولو احتمالا ولا يضر تفريقه بعد الجمع . (قوله والفرق إلخ) هو ممنوع لأن الوصف بالنجاسة
والاستعمال موجود فيهما قبل الجمع فإن أخرجه الجمع عن وصف النجاسة فلأن يخرج عن وصف
الاستعمال بالأولى لأن الانتقال في المستعمل إلى الطهورية فقط والانتقال في المتنحس إلى الطاهرية والطهورية
معاً فتأمل مع أن وصف الاستعمال وإن لم يزل لا يضر لأن شرط منعه القلة وتعبير المنجس بالطاهرية مراده
الطهورية وإنما اقتصر عليها لأنها أقل درجات الطهارة فهي كالبرهان . (قوله ولا تنجس قلنا الماء) ولو احتمالا
والمراد الصبر يقينا الحال من التغير السالب للطهورية وإن جمع من مستعمل أو نجس سواء كان في حفرة
أو حفر بحيث لو حركت واحدة تحركا عنيفا تحرك البقية كذلك فخرج ما لو بلغ قلتين بمائع استهلك فيه
فإنه ينجس بمجرد الملاقاة ويصير مستعملا بانغماس المحدث فيه ويحتاج في الطهارة منه إلى نية الاغتراف
وإذا وقع فيه طاهر قدر مخالفا وسطا لكن هل يفرض هذا الواقع وحده أومع المستهلك الأول كل محتمل
والظاهر هنا الثاني فراجع ، وخرج الكثير التغير كثيرا بمستغنى عنه غير نحو الملح المائي فإنه ينجس بمجرد
الملاقاة أيضا وتقدم أنه لو زال هذا التغير أي بالطاهر فيما دون القلتين عاد طهورا فهنا أولى وخرج ما لو
وقعت قلة من مائع في قلتين من ماء ولم تغيره حسا ولا فرضا ثم أخذ منه قلة فلباق حكم القليل على أقرب
احتمالين ودخل ما لو شك في كثرته ابتداء أو انتهاء فله حكم الكثير وللرغوة المرتفعة على الماء عند البول
فيه حكم الطهارة وكذا للمتأثر من الرشاش عنده . (قوله فإن غيره) أي النجس يقينا وحده فإن شك
في نجاسة الواقع لم ينجس أو كان مع النجس طاهر وتغير بهما فرض النجس وحده مخالفا فإن غيره ضر
والأفلا وكلامه ظاهر فيما إذا تغير الماء جميعه أما لو غير بعضه فالباقى طهور وإن بلغ قلتين ولا يجب التباعد
عن التنجس منه بقدرهما على القديم المعتمد هنا . (قوله فنجس وإن قل التغير) أو كان معفرا عنه أو تغير
بمستغنى عنه أو بمجاور . (قوله فإن زال) أي ظاهرا كما أشار إليه الشارح بقوله « كالخمر » أي لم يوجد
إلخ فلا ينافي ما بعده . (قوله من غير انضمام شيء إليه) وإن نقل من محل إلى آخر . (قوله أو بماء ولو
نجسا) وإن لم يخلط صاف بكدر . (قوله انضم إليه) أو أخذ منه والباقي قلتان . (قوله كما كان) أي فالتائد
الطهورية . (قوله لزوال سبب النجاسة) وهو التغير المذكور وهذا في التغير الحسى وأما التقديرى كما لو
وقع في الماء نجس لا وصف له فيقدر مخالفا أشد كلون الخبر وطعم الخل وريح المسك فإن غيره فنجس ويعتبر
الوصف الموافق للواقع كما يأتي ويعرف زوال التغير منه بزوال نظيره من ماء آخر أو بضم ماء إليه
لو ضم للتغير حسا لزوال أو بمضى زمن ذكر أهل الخبرة أنه يزول به الحسى . (قوله أي لم توجد إلخ)

الرافعى في الشرحين والمحرر بأن المستعمل مطلق منع من استعماله تعبدا . وقال النووي في تصحيح التنبيه :
أنه الصحيح عند أكثرين لكن صحيح في التحقيق وشرح المذهب والفتاوى أنه ليس بمطلق . (قول الشارح
وسياق المستعمل في النجاسة في بابها) أي هناك يبين أنه نجس أو طاهر أو طهور إلى غير ذلك من الأحكام
الآتية إن شاء الله تعالى . (قول المتن ولا تنجس قلنا الماء) لو كانت النجاسة جامدة فهل يجب التباعد
عنها قدر قلتين أو لا ؟ الجديد نعم والفتوى على خلافه فلو فرض أن الماء قلتان فقط فعلى الأول لا يجوز
الاغتراف منه ، وعلى الثاني يجوز وإن كان الباقي ينجس بالانفصال وقيل لا قاله الرافعى . (فائدة) نقل
الإسنوى أن الشافعى رضى الله عنه نص على عدم وجوب التباعد في اختلاف^(١) فيكون الفتوى على الجديد
الموافق للقديم . (قول المتن قلنا الماء) أي الطهور فلو كان مسلوب الطهورية لتغيره بمخالط طاهر تنجس
بالملاقاة على ما يفهم من كلامهم فلو زال التغير بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية ومثل هذا لو تغير القليل
بما لا نفس له سائلة ثم زال التغير . (قول المتن فإن غيره فنجس) نقل ابن المنذر الإجماع على
ذلك ثم إطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك كما سياتى قريبا في كلام الشارح .

لشك في أن التغير زال أو استر بل الظاهر الاستتار . (وكذا تراب وجص) أى جبس . (في الأظهر) للشك المذكور والثاني يطهر بذلك لأنه لا يغلب فيه شيء من الأوصاف الثلاثة فلا يستتر التغير ودفع بأنه يكدر الماء والكدورة من أسباب الستر فإن صفا

الماء ولا تغير به طهر جزما (ودونهما) أى والماء دون القلتين (يتجس بالملاقاة) لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لمنطوق حديث الماء لا يتجسه شيء السابق نعم إن ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها (فإن بلغهما بماء ولا تغير به (طهور) لما تقدم (فلو كوثر بإيراد طهور) أى أورد عليه طهور أكثر منه (فلم يبلغهما لم يطهر وقيل) هو (ظاهر لا طهور) لأنه مفسول كالثوب وقيل هو طهور حكاة في التحقيق ردا بفصله إلى أصله والكلام فيما ليس فيه نجاسة جامدة ولو انتفى الإيراد أو الطهورية أو الأكثرية فهو على نجاسته جزما ولا هنا اسم بمعنى غير ظهر إعرابها فيما بعدها لكسونها على صورة الحرف وهى معه صفة لما قبلها (ويستثنى) من النجس (ميتة لا دم لها سائل) عند شق عضو منها في حياتها كالزنبور والخفساء (فلا تنجس مائعا) بموتها فيه

يفيد أن أحد الأوصاف لا يستتر غيره فلو زال الريح بالخل أو الزعفران طهر وكذا البقية وأنه لا يفرض في التقديرى إلا ما يوافق صفة الواقع فقط وفارق الطاهر بغلظ أمر النجاسة كذا قيل وفيه تأمل دقيق . (قوله للشك إلخ) قال شيخنا : محل الشك إن ظهر ربح المسك مثلا وإلا بأن خفى ريحه وريح النجاسة معا فإنه يطهر على المعتمد وكذا البقية ، قال : ومنه ثوب غسل بصابون ولم يظهر وصف النجاسة ولا الصابون فإنه يطهر فإن ظهر وصف الصابون لم يطهر وفيه بحث في وصف نحو اللون فراجع . (قوله لأنه لا يغلب إلخ) تعليل الثاني بذلك صريح في أن الأول يقول بأن التراب يستر الأوصاف الثلاثة وبه صرح النووي وغيره ردا على الرافعى في جعله من أوصاف الريح فقط . وقال بعض مشايخنا : إن صفات التراب مختلفة فكل يستر ما يوافق صفته . (قوله فإن صفا الماء) أى من التراب والجص^(١) المذكورين في كلامه ولا تغير به من أوصاف النجاسة طهر جزما وكذا يطهر التراب أو الجص ولو كان نجسا لأنه مجاور دوما كما مر . (قوله لما تقدم) وهو زوال سبب النجاسة . (قوله لمفهوم) أى لأجل اعتبار ذلك المفهوم إذ المخصص منطوق الحديثين لكن لا اعتبار المفهوم بكونه لم يخرج خرج الغالب مثلا . (قوله نعم إلخ) هو استثناء من الملاقاة الشامل له . (قوله بماء) ولو نجسا لا ينحو ماء ورد . (قوله أى أورد إلخ) تفسير للمراد من محل الخلاف والحكم عام . (قوله والكلام) أى في هذه الأوجه الثلاثة الأخيرة فيما إذا خلا الماء عن نجاسة جامدة فهو معها نجس قطعاً وإن لم يكن به تغير لأنه دون قلتين وتوهم بعضهم كالتنجس رجوع ذلك للوجه الأول الذى بلغ فيه الماء قلتين وهو غير مستقيم لأنها إن غيرته لم يصح قول المصنف ولا تغير به وإن لم تغيره فهي كالعدم وفرضه بعود التغير ليس في محله فتأمل . (قوله اسم) أى على مذهب الكوفيين والقول بأنه لا بد أن يتقدم عليها جار لم يوافق عليه . (قوله بمعنى غير) ولا يصح كونها عاطفة لفوات شرطها وهو أن لا يصدق أحد معطوفها على الآخر ولأنها إذا دخلت على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى : ﴿إنها بقرة لا فارض ولا بكر﴾ (قوله لا دم لها سائل) بالرفع والتنوين ويجوز نصبه كذلك لولا الرسم ولا يجوز بناؤه للفواصل والمراد ما شأنها ذلك فلا يضر وجود دم لها على خلاف الأصل كعكسه والمتولد منها ومن غيرها حكم الغير ولو شك في أنها لها دم لم تنجس وجاز جرحها كما قاله شيخنا في شرحه تبعا للفرزائى وخالفه شيخنا . (قوله مائعا) قال في الدقائق : ومنه الماء الذى ذكره في المحرر فعُدوله إليه لعمومه أو لعلم حكم الماء منه بالأولى . (قوله بموتها فيه) وإن تفتت ما لم تغيره سواء طرحت حية فيه أو وقعت بنفسها وسواء ما نشأت منه وغيره . (وقوله إلا أن تغيره بكثرتها) فيتنجس فلو زال هذا التغير لم يطهر إن كان مائعا مطلقا أو ماء قليلا على المعتمد . (قوله ولو ماتت فيما نشأت منه) أى قبل إخراجها منه . (قوله ولو طرحت ميتة) ولو من غير آدمى كبهيمة إلا الريح ومثله لو وقعت بنفسها . (قوله لنجسته) سواء ما نشأت منه وغيره . (قوله ولو طرح فيه من خارج) أى حيا ثم مات فيه وهذه مسألة الشرح الكبير وهى في الماء خاصة وما قبلها في المائع فهو إشارة إلى أن الماء كالمائع أو هو منه كما مر عن الدقائق فهى من أفراد كلام المصنف الأول وفهم كلام الشارح المذكور على غير هذا إما تعسف أو تكلف وعلم مما ذكر أن المذكور في كلام المصنف والشارح ثلاث مسائل ، الأولى : ما لو مات في المائع ومنه الماء بعد طرحها فيه أو وقوعها بنفسها حية سواء فيما نشأت منه أو لا فلا تنجسه على المشهور ، الثانية : ما لو ماتت فيما نشأت منه من غير إخراجها منه فلا تنجسه جزما ، الثالثة : ما لو طرحت ميتة سواء فيما نشأت منه أم لا فإنها تنجسه جزما وبقي رابعة

(قول الشارح لأنه لا يغلب فيه شيء من الأوصاف الثلاثة) أى لا يغلب عليه صفة التغير

(على المشهور) لمشقة الاحتراز والثاني تنجسه كغيرها ولو ماتت فيما نشأت منه كالعلق ودود الخ لم تنجسه جزما ولو طرحت في المائع بعد موتها نجسته جزما كما قاله في الشرح الصغير وقال في الكبير فيما نشأه في الماء لو طرح فيه من خارج عاد الخلاف أى بموته فيه (وكذا في قول

وهي ما لو وقعت بنفسها ميتة أو ألقاها الريح والظواهر أنها لا تنجسه جزما ولو ألقاها حية فماتت قبل الوصول أو عكسه لم تنجس فيهما على المتعمد عند شيخنا الرملي وشيخنا الزياتي . (تنبيه) من الميتة المذكورة نحو قراد أو بق انشق جوفه في المائع وخرج ما فيه ولا يندب غمس غير الذباب لعدم المعنى الذي طلب غمسه لأجله^(١) وهو حمل ما فيه هذه الميتة في الصلاة بطلت ومثله خل أو فاكهة فيها دود ميت ونحو ذلك فما في بعض نسخ شرح شيخنا مما يخالف شيئا من ذلك غير مستقيم . (قوله نجس) ولو من مغلظ . (قوله بصر) أى معتدل لا بواسطة نحو شمس . ولا بد من فرض لون الواقع عليه مخالفا للون النجاسة . (قوله لقلته) سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصدا بدليل إطلاقه مع التفصيل في الميتة بعده وبعضهم قيده بما إذا لم يكن عن قصد وسأقي في شروط الصلاة وسواء كان وقوعه في محل أو محال ، نعم لو كان إذا جمع صار كثيرا عرفا لم يعف عنه على المتعمد . (قوله وما يعلق) قال شيخنا الرملي : وهو عطف على نقطة بول فهو مما لا يدركه الطرف خلافا لابن حجر وفيه نظر والوجه ما قاله ابن حجر ما لم يكثر عرفا . (قوله الذباب) المراد به ما يعم نحو النحل والبعوض والفراس . (قوله والثوب والبدن كالمائع في ذلك) اسم الإشارة راجع لعدم التنجس بما لا يدركه الطرف وما بعده وبعضهم جعله راجعا للميتة أيضا وفيه نظر وسواء في العفو ثوب المصل وبدنه وغيره . (تنبيه) من المعفو عنه قليل شعر من غير مغلظ ويعفى منه للراكب ونحوه أكثر من غيره ومنه قليل غبار نجس ولو من مغلظ وقليل دخان كذلك ومنه بخور طاهر على نار نجسة كسرجين لأنه يناع فينجس وبخار النجاسة طاهر وهو المتصاعد منها بغير واسطة نار كريح من الدبر ويعفى عن فم نحو صبي كمجنون وولد بقر التقم ثدى أمه وعن منفذ حيوان غير آدمي ورجله وفمه ما لم تنفصل منه عين النجاسة لأنه يشق الاحتراز عنه نعم لا بد في الحكم بالطهارة على فم نحو هرة أكلت فأراً مثلا أن تغيب مدة يمكن أن ترد فيها ماء كثيرا ويعفى عن زرق طير في الماء وإن لم يكن من طيوره وعن بعر نحو شاة وقع منها في لبن حين حلبها وعما على نحو كرش مما يشق الاحتراز عنه وعن جرة بعير بكسر الجيم وعن روث ثور الدياسة وعما تلقية الفيران في بيوت الأخلية وإن أدركه الطرف خلافا للخطيب وعن ملاقي ميتة نحو ذباب ودود أخرج من مائع يعود أو بأصبع مرة بعد أخرى ولا يضر وقوعه فيه بعد فصله عنه وعن نحو زيت خلط بيجن فيه دود للأكل وعن الخبز بالنجاسة كالسرجين بأكله أو ثرده بمائع كلبين ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا أنه لا يسن أيضا وفيه نظر . قال الخطيب : ولا تبطل صلاة حامله وخالفه شيخنا الرملي وتعرف القلة والكثرة في جميع ما تقدم بالعرف . (قوله والجاري) أى من الماء كما هو ظاهر كلام الشارح والمائع كالماء وكلام المصنف يشمل كما مر وهو صحيح لأن المراد منه أن الجرية وإن كثرت فيه تنجس بالملاقاة لأنها كالراكد ولا ينجس ما قبلها مطلقا وينجس مما بعدها ما مر على محلها لأنه تنجس بها ولو نزل المائع من علو على أرض متنجسة لم ينجس إلا ما لاق النجاسة فقط لا ما فوقه خلافا للخطيب في هذه . (قوله تنجس) ولما بعدها من واحدة في غير المغلظة ومن سبعة فيها حكم الغسالة هذا إن لم تكن النجاسة واقفة ولا متاقلة بأن لازمت الجرية التي وقعت فيها وإلا فينجس جميع ما يمر عليها ، وإن بلغ قللا فإن جمع في حفرة وبلغ قلتين عاد طهورا ولا يضر تفرقه منها ولا مروره عليها . (قوله بغدادي) نسبة إلى بغداد اسم بلد وأصله اسم بلدين بينهما نهر وكانت بغداد كذلك والذي بناها هو أبو جعفر المنصور عبد الله سنة أربعين ومائة وفيها لغات وهي بموحدة أو ميم ثم غير معجمة ثم دال مهملة ثم ألف ثم ذال معجمة أو مهملة أو نون بدلها التي في الماء . (قول الشارح فإنه لا ينجس مائعا لما ذكر) يرجع لقوله لقلته . (قول المتن والجاري كراكد) انظر هل للجاري من المائع غير الماء حكم الجاري من الماء في أن الجرية المتنجسة لا تتعدى لغيرها . (قول المتن

نجس لا يدر كه طرف) أى
بصر لقلته كنقطة بول وما
يعلق برجل الذباب من
نجس فإنه لا ينجس مائعا لما
ذكر (قلت ذا القول
أظهر والله أعلم) من
مقابله وهو التنجس
كغيره والثوب والبدن
كالمائع في ذلك (والجاري
كراكد) في تنجسه
بالملاقاة (وفي القديم لا
ينجس بلا تغير) لقوته
فالجرية التي ألقاها النجس
وهي كما قال في شرح
المهذب الدفعة بين حافتي
النهر في العرض على الجديد
تنجس وإن كان ماء النهر
أكثر من قلتين فلا ينجس
غيرها وإن كان ماء النهر
دون قلتين لأن الجريات
وإن تواصلت حسا
متفصلة حكما إذ كل
جربة طالبة لما أمامها جربة
مما وراءها (والقلتان
خمسائة رطل بغدادي)
أخذنا من رواية البيهقي
وغيره : إذا بلغ الماء قلتين
بقلل هجر لم ينجسه
شيء والواحدة منها قدرها
الشافعي أخذنا من ابن

(١) وهو أن في أحد جناحيه داء ولآخر شفاء كمنطوق الحديث الشريف . وراجع في الموضوع كتاب نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار للشوكاني/ من تحقيقنا .

جريح الرائي لها بقربتين ونصف من قرب الحجاز وواحدتها لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادى وسيأتى فى زكاة النبات أنه مائة وثمانية

ومقدارهما على مصصح النووى بالمصرى أربعمائة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع من رطل ، وبالدمشقى مائة وسبعة أرطال وسبع رطل ، وعلى مصصح الرافعى بالمصرى أربعمائة وأحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاثا أوقية^(١) ، وبالدمشقى مائة وثمانية أرطال وثلاث رطل . (قوله الرائي لها) من الرؤية لا من الرواية ولا من رأى . (قوله قرية بقرب المدينة النبوية) وهى الحد بين أرض الحجاز واليمن . (قوله فى الأصح) مجرور صفة لتقريب وقيل مبتدأ مرفوع . (قوله نقص الرطلين) أى بحسب الاختيار الناشئ عن الضابط الذى هو لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت فى التغير بقدر معين من الأشياء المغيرة مثال ذلك أن يؤخذ ماء قدر قلتين وآخر دونهما بنحو رطل ويوضع فى كل منهما قدر رطل زعفران مثلا ويخض ثم ينظر هل التغير متساو أو متفاوت فإذا وجد متساويا يأخذ ماء ثالث ناقص قدر رطل ونصف ويوضع فيه قدر الزعفران المذكور ويميز التغير فيه فى رأى العين وهكذا وقد اختبر أهل الخبرة ذلك فوجدوا أن التفاوت يظهر إذا زاد النقص على الرطلين فحكموه به فلا يقال إن ذلك من التحديد فتأمل . (قوله والمساحة) أى فى المربع المتساوى الأبعاد الثلاثة على مختار النووى فى رطل بغداد أو الأعم لأن التفاوت يسير . (قوله ذراع ورابع) أى خمسة أذرع قصيرة كل ذراع منها قدر ربع ذراع لأنها لو كانت أرباعا حقيقية لكان الحاصل منها ذراعين إلا ثلاثة أسباع من ربع أعنى إلا تسع ذراع تقريبا وذلك باطل فيجعل كل من الطول والعرض والعمق خمسة ويضرب أحدها فى الآخر ثم الحاصل فى الثالث فيحصل مائة وخمسة وعشرون ذراعا قصيرة وهى الضابط فى مقدار القلتين وإذا قسم عليها مقدار أربعة خص كل ربع أربعة أرطال وهى مقدار ما يسع الإناء الذى كل من طوله وعرضه وعمقه ربع ذراع وأما مساحتها فى الدور كراس البئر فهى ذراع عرضا وذراعان ونصف طولاً والمراد بعرضه أطول خط بين حافته وبطوله عمقه فيسقط ذلك أرباعا أى أذراعا قصيرة كما مرويسط المحيط كذلك وهو ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله بالبرهان الهندسى ثم يضرب نصف العرض وهو اثنان فى نصف المحيط وهو ستة وسبعان أو ربع العرض فى جميع المحيط أو عكسه يحصل مقدار السطح وهو اثنا عشر وأربعة أسباع فيضرب ذلك فى العمق وهو عشرة يبلغ مائة وخمسة وعشرين ذراعا قصيرة وخمسة أسباع ذراع فهو مقدار القلتين مع زيادة خمسة الأسباع والله أعلم . (قوله بذراع الآدمى)^(٢) وهو ينقص عن الذراع المصرى المعروف بنحو ثمة . (قوله واحترز إغ) هو جواب عن أن يقال ذكر المؤثر فى النجس مستدرك إذ التغير فيه مضر مطلقا قليلا أو كثيرا . (قوله على الشط) أى غير ملائمة للماء . (قوله ولو اشتبه إغ) هذا شروع فى الاجتهاد الذى هو وسيلة لتطهير المياه بحسب الظن التى هى وسيلة للطهارة كما مر . (قوله ماء) خصه لكون الكلام فيه وإلا فالتراب مثله وكذا غيرهما كاله بآل غيره وثوب طاهر بغيره وغير ذلك فلو أسقط لفظ الماء لكان أخصر وأعم كما فعل فى المنهج لكن فى كلامه تكرار وشمول لما لا يصح كما يعرفه الواقف عليه . (قوله طاهر بنجس) المراد بالطاهر هنا الطهور نظرا للتطهير الآتى وإن كان لا يتقيد به وبالنجس أى المتنجس أى المتيقن النجاسة أو مظنونها بخبر ثقة على ما يأتى فخرج ما لو رأى ماء متغيرا مثلا وشك فى سلب طهوريته فله التطهر به نظر لأصله ولا نظر لشكه فيه وبذلك فارق ما لو وجب عليه الاجتهاد فهجم وتطهر فطهارته باطلة وإن صادف الطهور . (قوله المشتبه عليه) وهو المميز فى الطهارات اتفاقا وفى الأموال على المعتمد خلافا لابن حجر فإنه اشترط التكليف فيها أيضا . (قوله بأن يبحث إغ) هذا معنى الاجتهاد لغة ومعناه عرفا بذل المجهود فى طلب المقصود وعلم من كلامه هنا وما يأتى أن شروطه ستة أن يكون فى متعدد ابتداء اتفاقا ودواما على الأصح عند النووى خلافا للرافعى فإن المفهوم من كلامه أنه اجتهد أى لأن أصل الطهارة قد عارضه تعين النجاسة لكنه لما كان ترك الأصل فى غير معين وجب النظر

وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ، أو بلا أسباع أو ثلاثون ، وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة المنورة (تقريبا فى الأصح) قدم تقريبا عكس المحرر ليشمله وما قبله التصحيح والمقابل فيما قبله ما قبل القلتان ألف رطل لأن القربة قد تسع مائتى رطل وقيل هما ستائة رطل لأن القلة ما يقله البعير أى يحمله وبعبير العرب لا يحمل غالبا أكثر من وسق وهو ستون صاعا ثلاثمائة وعشرون رطلا يحيط عشرون للظرف والحبل والعدد على الثلاثة قليل تحديد فيضرب أى شئ نقص وعلى التقريب الأصح لا يضر فى الخمسمائة نقص رطلين وقيل ثلاثة والمساحة على الخمسمائة ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الآدمى وهو شبران تقريبا (والتغير المؤثر بطاهر أو نجس طعم أو لون أو ريح) أى أحد الثلاثة كاف واحترز بالمؤثر فى النجس عن التغير بجيفة على الشط (ولو اشتبه ماء طاهر

بنجس) كأن ولغ كلب فى أحد الماعين واشتبه (اجتهد) المشتبه عليه فهما بأن يبحث عما يبين النجس كرشاش حول إنائه أو قرب الكلب منه (وتطهر بما ظن) بالاجتهاد (طهارته) منهما (وقيل إن قدر على طاهر ييقن فلا) يجوز له الاجتهاد فهما فقوله اجتهد أى

(١) والرطل اثنا عشرة أوقية .

(٢) الآدمى العادى لا الطويل البان ولا القصير الشانه .

جوازاً إن قدر على طاهر
يقين ووجوباً إن لم يقدر
عليه كما ذكره في شرح
المهذب (والأعمى
كبصير) فيما ذكر (في
الأظهر) لأنه يدرك أماره
التجسس باللمس وغيره
والثاني لا يجتهد لفقد
البصر الذي هو عمدة
الاجتهاد بل يقلد (أو)
اشتبه (ماء وبول) بأن
انقطعت رائحته (لم
يجتهد) فيهما (على
الصحيح) والثاني يجتهد
كالماءين وقرق الأول بأن
الماء له أصل في التطهير يرد
بالاجتهاد إليه بخلاف
البول (بل يخلطان) أو
يراقان (ثم يتييم) ويصلى
بلا إعادة بخلاف ما إذا
صلى قبل الخلط أو نحوه
فيعيد لأن معه ماء طاهراً
يقين وقيل لا لتعذر
استعماله وهكذا الكلام
فيما إذا اجتهد في الماءين
ولم يظهر له الطاهر
وللأعمى في هذه الحالة
التقليد في الأصح بلا
البصر قال في شرح
المهذب: فإن لم يجد من
يقلده أو وجده فتحير
تييم، وقوله: بل
يخلطان بنون الرفع كما في
خطه استئنافاً أو عطفاً على
لم يجتهد بناءً على ما قاله ابن
مالك إن (بل) تعطف
الجملة وهي هنا وفيما بعد
للاتنقال من غرض

إذا تلف أحد الإنايين قبل الاجتهاد لم يسقط وجوبه أو بعده سقط وكان جائزاً وأن يكون في محصور فيخرج
ما لو اشتبه إناء بأوان غير محصورة فلا يجب عليه الاجتهاد بل يجوز له استعمالها إلى أن يبقى قدر المشبه
وقيل إلى أن يبقى محصور. وبه قال ابن حجر^(١) وبذلك علم أن هذا شرط لوجوبه لا لجوازه وأن يتأيد
بأصل الحل المعبر عنه بقولهم أن يكون له أصل فيما طلب منه وأن يسلم من التعارض وأن توجد العلامة
وأن يكون لها مدخل ليخرج ما لو اشتبهت زوجته بأجنبيات وهذا الأخير شرط للعمل به والذي قبله شرط
لوجوده والثاني شرط لوجوبه والبقية شروط لصحته وزاد بعضهم شرطين أيضاً اتساع الوقت واتحاد مالك
الإنايين فإن اختلفا توضحاً كل منهما بإنائه وردهما شيخنا الرملي. (قوله كرشاش إلخ) وله ذوق أحد
الإنايين ويمتنع ذوق الآخر ما لم يفصل فمه بينهما لأنه يصير متيقناً لنجاسة فمه لاجتماع الماءين عليه وبذلك
علم رد ما ذكره بعضهم لجوازه بأنه حال ذوق كل غير متيقن بنجاسته. (قوله جوازاً) أي من حيث العدول
عنه وتركه ووجوباً من حيث عدم ذلك وإلا فالاجتهاد واجب مطلقاً كما في مسح الخف وخصال الكفارة
الخيرة وهذا ما قاله الولي العراقي وهو الوجه وما رده به شيخنا في شرحه لا يجدي نفعا فراجع. (قوله إن
قدور إلخ) وكذا لو بلغ قلتين بالخلط في طهورين أو طهور ومستعمل بل يجب الخلط في هذين عند التحير كذا
قاله بعضهم وفيه نظر. (قوله ووجوباً) أي موسعاً بسعة الوقت ومضيقاً بضيقه فلا يتم ولا يسقط الوجوب
وإن خرج الوقت على المعتمد. (قوله فيما ذكر) أي لا فيما يأتي من أنه يجوز للأعمى أن يقلد عند التحير
ولو لأعمى أقوى إدراكاً منه بخلاف البصير. (قوله ماء وبول) مثله تراب طاهر أو طهور وتراب من أجزاء
ميتة بليت ومن إعدامهما خلط جميع أجزاء أحدهما بجميع أجزاء الآخر. (قوله لم يجتهد) ولو لطف نار أو
عجن أو طين شرب التجسس لدواب أو غير ذلك لأن الاجتهاد يفيد حل استعمال الشيء الموافق لحله في الواقع
فيرده إلى أصله وليس ذلك المعنى في البول فتأمل. (قوله في التطهر) لو قال: فيما طلب منه كان أولى.
(قوله يخلطان) أي كلاً أو بعضاً بأن يخلط من أحدهما في الآخر ما يسلب طهوريته لو كان مخالفاً أشد لخروجه
بذلك عن يقين طاهر معه فلا نظر لاحتمال أن يكون قد صلب من الطاهر في المتنجس. (قوله أو يراقان) أو
أحدهما لما ذكر ولم ينظروا لتعلق الطهارة بالماء بعد دخول الوقت ومنع التصرف فيه لوجود الاشتباه وعلم
من ذلك أنه لا يجب الخلط وإن بلغ به الماء قلتين، وهو كذلك وبه علم سخافة ما قيل بوجوب صب بول
على ماء قلتين مع جماعة لا يكفهم إلا به حيث لا يغيره ولو فرض مخالفاً أشد ولا يغتر بذكر ابن حجر له في
شرحه على أن ذكره له ليس للرضا به ولا لصحته وإنما ذكره للرد على الزركشي القائل بأن البول له أصل
في التطهير بعوده إلى أصله الذي هو الماء المطلق ثم رأيت ما يردده في كلام العلامة العبادي بقوله وما ذكره
بعض المخالفين عن مذهبنا وذكر مثل ما تقدم ثم قال: فهو غلط بل صرح الشيخ أبو حامد بأنه نجس بلا
خلاف. (قوله بلا إعادة) أي من حيث الماء فلا ينافي كونها قد نجس من حيث الخل إن غلب وجود الماء
فيه. (قوله بخلاف ما إذا صلى) عدل عن الظاهر وهو أن يقول بخلاف ما إذا تيمم إلخ لقول الإسئوي في
صحة التيمم وجهان والأصح بطلانه كما قاله شيخ الإسلام وغيره. (قوله ليعيد) لعدم صحة صلاته المنيية
على تيممه الباطل أو عكسه. (قوله لأن معه إلخ) أي مع تقصيره في إعدامه وعدم احتياجه إليه فلا يرد المحتاج
إليه لنحو شرب. (قوله وللأعمى) أي يجب عليه وإن لم يضق الوقت على المعتمد. (قوله في هذه الحالة)
أي التحير. (قوله التقليد) ولو بأجرة لا تزيد على ماء الطهارة وقدر عليها ويجب عليه طلب من يقلده من
حل يلزمه السعي إليه في طلب الماء في التيمم وضبط بعضهم له بمحل سعي الجمعة فيه نظر ويجب على من
قصده الاجتهاد له ولو بأجرة وتجب له الأجرة إن لم يرض بمجاناً وانظر هل له أخذ الأجرة وإن تخير راجعه.
(قوله تيمم) وإن اتسع الوقت لكن بعد الإعدام كما مر. (قوله عطفاً على لم يجتهد) ولا يصح جزمه عطفاً
في التعيين. (قول الشارح بنون الرفع إلخ) أي ولا يصح عطفه على يجتهد لثبوت النون، وكان نسخة الجمال

إلى آخر (أو) ماء (وماء ورد) بأن انقطعت رائحته (توضاً بكل) منها (مرة) ولا يجتهد فيها (وقيل له الاجتهاد) فيها كالماءين و فرق الأول بمثل ما تقدم في

على مجتهد لفساد المعنى كما هو ظاهر . (تفصيله) لو تطاير من أحد المشتبهين رشاش على المجتهد أو غيره لم يجب غسله لعدم يقين نجاسته وتصح صلاته معه إن تطهر مما منه الرشاش أو من غير الإناءين فإن تطهر من الآخر لم تصح صلاته قبل غسله لتيقن النجاسة عليه بهما . (قوله أو ماء ورد) ومثله الماء المستعمل وبحث ابن حجر في هذه أن له الاجتهاد ويجزى مثل ذلك في تراب طهور ومستعمل فيتميم بكل منهما مرة وما يقتضيه ظاهر شرح شيخنا غير مستقيم فراجعهم . (قوله توضاً بكل منهما) وإن كثرت قيمة ماء الورد لأنه حاصل معه بخلاف ما يريد تحصيله ولا يلزمه العدول إلى متيقن الطهوية ويغفر له التردد في النيقول يلزمه خلطهما وإن كان لا يضر لو قدر مخالفاً وسطاً وسيأتى ما يخالفه وما هنا أولى بل قال بعض مشايخنا : لا يجوز بعد دخول الوقت والأولى أن يأخذ من كل منهما غرفة ويجعلها على جانبيه وجهه وينوى إذ فيه الجزم بالنية ولا يلزمه ذلك لما في تكليفه له من المشقة المعبر عنها في كلامهم بالضرورة^(١) . (قوله ولا يجتهد) أى للطهارة وله الاجتهاد بهما للشرب ونحوه ، قيل : وعليه يحمل الوجه الثاني وله التطهر بالماء تبعاً على كل من الوجهين . قال ابن حجر : كما يجوز له الوطء الذى لا يجوز فيه الاجتهاد تبعاً للاجتهاد في الملك في الأمة . (قوله أراقى الآخر ندباً) والأفضل إراقة قبل الاستعمال ما لم يحتاج إليه . (قوله يتشوش) هكذا في الصحاح وفي اختيار الشارح له رد على القاموس هو لحن والصواب يتوش . (قوله بأمرة ظهرت له) هو صريح في أن تغير ظنه ناشئ عن اجتهاد وإن لم يبق من الأول شيء كما قاله الرافعي والوجه أن يقال أن الإمارة التي ظهرت له كانت موجودة عند الاجتهاد الأول ولم تظهر له إلا بعد الاستعمال فهي راجعة إلى الاجتهاد الأول وليس هذا اجتهاداً آخر وإليه يرمى كلام الشارح وعلى كل فمما في شرح شيخنا ليس في محله . (قوله لم يعمل بالثاني) وإن كان أرجح ولا يستعمل ما بقي من الأول لو كان لتغير ظنه وفيه ما يأتي نعم إن غسل ما صابه الأول أو كان الاشتباه مع ماء ورد أو ماء مستعمل وجب العمل بالثاني ، قال البلقيني^(٢) ولا يعيد ما صلاه بالأول وهو قياس ما في التوئين . (قوله بل يتميم) ما لم يكن باقياً على طهارته الأولى ولا يفصل بها قول شيخنا الرملي : يصلى كفافة الطهورين سيأتى ما فيه وصح تيممه مع اعتقاده نجاسة أعضائه لإلغاء ظنه بعدم تحقق النجاسة . (قوله بلا إعادة) من حيث الماء كما مر . (قوله قبل الصلاة) قال شيخنا : وقبل التيمم . (قوله فيورد الماء) أى إن لم يوجد ما تقدم . (قوله عنده) أى ابن سريج . (قوله وتغير ظنه) أى باجتهاد لوجوبه عليه كما يأتي عن الروضة . (قوله لكن يعيد) أى إذا تيمم

الإسنوى التي وقعت له بحذف النون فإنه قال : إنه يجوز بحذف النون عطف على مجتهد انتهى . واعلم أن الذى سلكه الإسنوى فيه إشكال فإن العطف على مجتهد يفسد المعنى إلا أن يقال أن تقرر حكم ما قبلها وثبت ضده لما بعدها وأنه مع ذلك يمكن العطف اللفظي على ما قبلها وتأثير الجازم في لفظ المعطوف كالمعطوف عليه . (قول المتن توضاً بكل مرة) أى ويعذر في ترده في النية للضرورة قال بعضهم : هذه الضرورة تنتفى بوجود متيقن الطهارة مع أن الحكم أعم فيما يظهر . (فروع) إذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد ، قال في شرح المذهب : ويجوز أن يتوضأ بكل منهما مرة ويغفر له التردد في النية للضرورة انتهى ، فقد انكشف لك أنه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد . (قول المتن وإذا استعمل ما ظنه) أى جميعه بقرينة قول الشارح الآتى ولو بقي من الأول شيء وحينئذ فنقول وتغير ظنه إنما يأتي على طريقة الرافعي بمعنى أنه يجوز الاجتهاد ولا يجب لأنه على تقدير مخالفته للأول لا يعمل بالثاني فلا فائدة فيه وهذه المسألة هي المرادة من قول الشارح الآتى بخلاف ما إذا لم يبق منه شيء أما لو تلف أحد الإناءين قبل الاجتهاد فلا إشكال في وجوب الاجتهاد وجوازه عند الرافعي ومثل ذلك فيما يظهر ما لو اجتهد ونحوه أو ظن طهارة أحدهما ثم تلف أحدهما في الأول أو الذى ظن طهارته قبل استعماله في الثانية فإنه ينبغي إذا تيمم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى أن يجب الاجتهاد ويجوز عند الإمام الرافعي لأن المخذور في المسئلة الأولى أعنى مسئلة التلف بالاستعمال منتف هنا اللهم إلا أن يقال هذا

البول (وإذا استعمل ما ظنه) الطاهر من الماءين بالاجتهاد (أراقى الآخر) ندباً فلا يتشوش بتغير ظنه فيه (فإن تركه) بلا إراقة (وتغير ظنه) فيه من النجاسة إلى الطهارة بأمرة ظهرت له واحتاج إلى الطهارة (لم يعمل بالثاني) من ظنه فيه (على النص) لتلا يتنقض ظن بطن (بل يتميم) ويصلى (بلا إعادة) في الأصح) إذ ليس معه طاهر يقيين والثاني بعيد لأن معه طاهر بالظن فإن أراقه قبل الصلاة لم يعد جزءاً وخرج ابن سريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني فيورد الماء موارد الأول من البدن والتراب والمكان ويتوضأ منه ويصلى ولا يعيد كما لا يعيد الأول وهل تكفى عنده الغسلة الواحدة في أعضاء الوضوء عن الحدث والنجس ، قال الرافعي : لا ، وقال المصنف في شرح المذهب : نعم وكل منهما قال بحسب فهمه الموافق للراجح عنده في مسئلة تيقن النجاسة الآتية في باب الغسل ولو بقي من الأول شيء وتغير ظنه ففيه النص والتخريج لكن يعيد على النص

(١) ويقولون إن الضرورات تبيح المحظورات .

(٢) وهو ما يطلق عليه بعض الفقهاء والمحدثين شيخ الإسلام .

وصلى قبل الإعدام . (قوله باقيا على طهارته) أى ولم يتغير ظنه سواء بقى من الأولى شيء أم لا فإن تغير ظنه فقال ابن حجر والخطيب والعلامة ابن قاسم : له أن يصلى بها أيضا كما شملته العبارة لأنهم ألغوا ظنه بدليل صحة تيممه كما تقدم فى كلام المصنف مع الجواب عنه فقول شيخنا الرملى : يجب عليه غسل أعضائه فإن تعذر صلى كفافد الطهورين^(١) ولا يصلى بطهارته ليس على ما ينبغي فراجع . (قوله لزمه إعادة الاجتهاد) وفى تغير ظنه وعدمه ما تقدم نعم إن كان ذاكرا للدليل الأول لم يحتاج إلى إعادة الاجتهاد . (قوله بخلاف ما إذا لم يبق من الأول شيء) أى فلا يلزمه الاجتهاد ، وتقدم عن النووي منعه وعن الرافعى جوازه . (قوله ولو أخبر) هو إشارة إلى تعميم النجس المشتبه أى سواء كان ظن النجاسة فى الإناء حاصلًا عن معرفته بنفسه أو غيره . (قوله مقبول الرواية) وهو البالغ العاقل العدل يقينا العارف بما ينجس من غيره ولو أعمى أو أخبر عن مثله ولو أعمى . (قوله بخلاف الصبي) والمجنون والفاسق ومجهول العدالة ما لم يبلغ عدد التواتر أو يعتقد صدقه أو يخبر عن فعل نفسه كبكت فى هذا الماء أو ألقيت فيه نجاسة ولا بد أن يكون فيه معرفة ما ينجس لئلا يعتقد تنجيس ما لم ينجس ولا يكفى نجسته ، وفى شرح شيخنا عدم قبول أخبار المجنون عن فعل نفسه وفيه نظر إلا أن قيد بما ليس له نوع تمييز . (قوله موافقا) أى يقينا وإلا فلا بد من بيان السبب . (قوله فى ذلك) أى فى الحكم بتنجس الماء وإن لم يوافق مذهب بل لو علم منه معرفة الحكم فيها عنده اعتمده وإن خالفه فيها فى مذهب . (قوله اعتمده) أى وجوبا إن لم يكن عن اجتهاد وسواء أخبره قبل استعمال الماء أو بعده ولو بمدة ويجب عليه إعادة ما صلاه قبل الأخبار لتبين وجوب الاجتهاد عليه وإن كان الذى استعمله هو الطاهر ، قال بعضهم : وفى هذه الأخيرة نظر لموافقة فعله لما فى الواقع وليست كما لو هجم كما لا يخفى . (قوله أو الفقيه المخالف) أو المشكوك فى فقهه أو فى مخالفته . (قوله فلا يعتمده) أى فيتوقف ولا يلغى خبره كما يرشد إليه الاحتمال . (فتجيبه) تقدم فى شروط الاجتهاد السلامة من التعارض فلو تعارض عليه هنا مخبر إن قدم الأكثر فالأوثق فالمتبين للسبب فإن لم يكن مرجح تساقطا ورجع إلى أصل الطهارة . (فروع) يعمل بأصل الطهارة فيما غلبت فيه النجاسة كتياب مدمنى الخمر والجزارين والصبيان والمجانين ونحو ذلك ولو رفع نحو كلب رأسه من إناء فيه ماء قليل أو مائع وفمه رطب لم يحكم بتنجس ما فى الإناء إن احتمل ترطب فمه من غيره والبقل النابت فى النجاسة طاهر وما لاقى النجاسة منه متنجس يطهر بالفسل ولو وجدت قطعة لحم مرمية أو مكشوفة فهى نجسة أو مصونة فى إناء أو خرقة فكذلك إن كانت فى بلد غلب فيها المجوس وإلا فطاهرة . (قوله ويحل استعمال إناء) هو شروع فى وسيلة الوسيلة التى هى ظروف المياه لاحتياجها إليها كما مر فى الاجتهاد والمراد بالحل ما قابل الحرمة لأنه الأصل فيه ولما يأتى فى الكراهة فخرج به المغصوب وجلد آدمى ولو مهدرا كالمرتد وغير ذلك وفارق جواز إغراء الكلاب على جيفة المهتر نظرا للردع فيه وإنما اقتصر على استثناء الذهب والفضة لنص الحديث عليهما ولنفى توهم جواز استعمالهما أخذًا من نفى كراهة الشمس فيهما كما مر ولكون الحرمة فيهما لذاتهما ولذلك حرما ولو على مالكهما بخلاف غيرهما فالحرمة فيه لعارض ومن قيد الحل كما فى المنهج لقوله من حيث الطهارة أراد أنه بمعنى الصحة وهو غير معناه الأصل كما مر ويلزم عليه كون الاستثناء متقطعا وهو خلاف الأصل فيه فتأمل . (قوله كل إناء) أى ما يسمى إناء عرفا وإن لم يكن ظرفا كما يأتى وقد

أعطى ما ثبت له من الاجتهاد فلا تجب إعادة الاجتهاد فيه . (قول الشارح لم يعد جزما) هذا يوجب أن مراده الإراقة قبل الصلاة وقبل التيمم إذ لو أراقه بينهما لم يصح الجزم لأن من يجعل الإراقة شرطًا للصحة التيمم لا يعتبر الإراقة بينهما . (قول الشارح لزمه إعادة الاجتهاد) أى إذا كان الذى ظن نجاسته باقيا وإلا فإن لم يكن هناك سوى بقية الذى ظن طهارته فلا يستعمله ولا يجتهد بل يتيمم ويصلى ولا إعادة سواء تغير ظنه فيه أم لا كما صرح به الكمال المقدسى فى شرح الإرشاد وهو ظاهر . (قول المتن وكان فقيها موافقا) لو شك فى موافقة

ما صلاه بالتيمم لأن معه طهارتين وقيل لا لتعذر استعماله فإن أراقهما أو خلطهما قبل الصلاة لم يعد جزما ولو كان المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية باقيا على طهارته بما ظنه صلى بها ذكره فى شرح المهذب أو محدثا وقد بقى مما تظهر منه شيء لزمه إعادة الاجتهاد بخلاف ما إذا لم يبق شيء ذكره فى الروضة كأصلها (ولو أخبر بتنجسه) أى الماء (مقبول الرواية) كالعيد والمرأة بخلاف الصبي (وبين السبب) فى تنجسه كولو كلب (أو كان فقيها) فى باب تنجس الماء (موافقا) للشيخ فى مذهب فى ذلك (اعتمده) من غير تبين للسبب بخلاف غير الفقيه أو الفقيه المخالف فلا يعتمده من غير تبين السبب لاحتمال أن يخبر بتنجس ما لم يتنجس عند الخبر (ويحل استعمال كل إناء طاهر) فى الطهارة وغيرها بخلاف

(١) يقصد طهارة الخوض بالماء وطهارة التيمم بالتراب أو ما يقوم مقامه .

النجس كالمتخذ من جلد ميتة فيحرم استعماله في ماء قليل ومائع لتنجسهما به . (إلا ذهباً وفضة) أى إناءهما (فيحرم) استعماله في الطهارة

توضاً عليه السلام من شئ من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر والشئ يفتح الشين المعجمة والنون كالركوة والمخضب بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة وآخره موحدة إناء كالقدح والإناء بكسر الهيمزة والمد مفرد وجمعه آنية وجمع آنية أو إن . (قوله من جلد ميتة) ولو من مغلف على المعتمد كما رجع إليه شيخنا في شرحه بقوله فيه قيل وعمله إلخ . (قوله في ماء قليل) أى إن لم يزد عليه تضيغ بنجاسة في بدن أو ثوب وإلا فلا حرمة كالبول فيه المصرح بكراهته فقط ولو في إناء طاهر . (قوله أو مائع) إلا الحاجة كوضع دهن في إناء عاج للوقود وإن قدر على غيره ويكره باستعمال إناء نجس جاف في جاف . (قوله إلا ذهباً وفضة) فيحرم إن لم يصدأ وإلا فكالموه . (قوله إناءهما) ومنه المكحلة والمروءة والحلال والجررة والمعلقة والمشط والإبرة ونحوها . (فروع) يحرم توسد قطعة من أحدهما وتوسد إناءه أو الوزن بقطعة منه وإن لم تهيأ . (قوله لا تشربوا في آنية إلخ) علم من الخبر أن الآنية اسم لما يعد للشرب والصفحة اسم لما يعد للأكل والمراد هنا الأعم في كل منهما نعم يجوز استعمال ما ذكر لنحو تداو كمرود ذهب لجلأ البصر وخرج بالآنية رأس نحو كوز لا يصلح لوضع شئ فيها فلا يحرم . (فروع) من الاستعمال المحرم ملاقة الماء بفيه من ميزاب الكعبة إن قرب منه بحيث يعد مستعملاً له عرفاً . (فائدة) طريق من أراد أن يستعمل ما ذكر من غير حرمة أن يفرغ ما فيه في غيره ولو في كفه لا بقصد استعماله ثم يستعمله . (قوله اقتاؤه) خرج به اتخاذ لإجارته لمن يجوز له استعماله ولنحو تجارة فيه . (قوله ويحل الإناء الموه) وكالإناء السقوف والجدران ولو للكعبة والمصحف والكرسي وال صندوق وغير ذلك فيحل استعمالها إن لم يحصل بالعرض على النار شئ منه وإلا حرم وأما فعل ذلك فحرام مطلقاً وخرج بالتبويه التحلية وهي قطع من النقد تسمى في غيرها فقال شيخنا الزيادي يحلها في نحو الكعبة والمساجد دون غيرها كالمصحف والكرسي وغيرها وسيأتى فيه كلام وفي شرح شيخنا الرمي تحريمها في الكعبة والمساجد أيضاً وهو الوجه وعبارته ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة انتهى . (تنبيه) ينبغي أن الزركشة من التحلية لا من التبويه فتأمل وراجع . (قوله بالعرض على النار) أى لا بالماء الحار . (قوله حرم جزماً) لما فيه من العين والخيلاء . (تنبيه) لعكس ما ذكره المصنف حكم عكسه كالإناء من نقد طلى بنحو نحاس فإن حصل بالعرض على النار شئ حل وإلا حرم قال في المنهج والتصريح بهذه من زيادتي وذلك لأنه إذا حل الاستعمال مع ملاقة عين النقد فمع عدمها أولى ولذلك حملوا كلام المصنف على الأولى مع احتمالها للثانية على أنه قد يجعل كلام المصنف شاملاً لهما فلا تصريح ولا زيادة فتأمل . (قوله ويحل النفيس) أى لذاته مع الكراهة أما لصنعه كالإناء من خشب يحكم الصنعة فلا كراهة أيضاً . (قوله وما ضيب) قال شيخنا: وتسمر الدراهم في نحو الإناء كالفضة . (قوله من إناء) فكالإناء غيره نحو مروءة وخلال وغيرها وخرج بالضبة الحلقة والسلسلة والغطاء والصفحة على حواف الإناء والرأس التي ليست كالإناء فلا حرمة فيها كما لا يحرم تناوله الطعام بأصبع اتخذه من نقد . (قوله كبيرة) أى يقينا فلا حرمة مع الشك ولا كراهة أيضاً . (قوله صغيرة) وإن تعددت ما لم تكن لو جمعت صارت كبيرة . (قوله بقدر الحاجة) والمراد بها إصلاح الإناء أصالة لا عدم غير النقد . (قوله فلا يحرم) ولا يكره بلا خلاف

ومخالفته فالظاهر أنه كالحالف وكذا الشك في الفقه الأصل عدمه فيما يظهر . (قول الشارح على الرجال والنساء) قال الرافعي: لشمول معنى الخيلاء وإن جاز لمن الحلى بالذهب والفضة تزينا كما أن افتراش الحرير يحرم عليهن كما يحرم على الرجال ولا يحرم اللبس عليهن انتهى . وصحح النووي جواز افتراشهن للحرير لإطلاق الحديث . (قول المتن كياقوت) منه العقيق كما قاله في شرح المذهب ثم المراد نفيس الذات دون الصفة فقط . (قول المتن أو صغيرة لزينة إلخ) استشكل الإسئوى هذا باتفاق الشيخين على تحريم تحلية السكين والمقلمة ونحوهما مطلقاً واتخاذ سن الخاتم ونحو ذلك وفرق بعضهم بأن النص ورد في تضيغ الأواني لكثرة الحاجة

وغيرها على الرجال والنساء قال عليه السلام : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما » متفق عليه ويقاس غير الأكل والشرب عليهما (وكذا) يحرم (اتخاذ) أى اقتناؤه (في الأصح) لأنه يجر إلى استعماله والثاني لا اقتصاراً على مورد النهي من الاستعمال (ويحل) الإناء (الموه) أى المطلق بذهب أو فضة أى يحل استعماله (في الأصح) لقلة الموه به فكأنه معلوم والثاني يحرم للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ولو كثر الموه به بحيث يحصل منه شئ بالعرض على النار حرم جزماً (و) يحل الإناء (النفيس) من غير الذهب والفضة (كياقوت) أى يحل استعماله (في الأظهر) والثاني يحرم للخيلاء وكسر قلوب الفقراء ودفع ذلك بأنه لا يدركه إلا الخواص وعلى الحرمة في المسفلتين يحرم اتخاذ في الأصح أخذاً مما سبق وصرح به المحاملى في الثانية كما ذكره في شرح المذهب

(وما ضيب) من إناء (بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزينة حرم) استعماله (أو صغيرة بقدر الحاجة فلا) يحرم (أو صغيرة لزينة أو كبيرة

لحاجة جاز في الأصح) نظرا للصغر وللحاجة ومقابلته ينظر إلى الزينة والكبر . (وضبة موضع الاستعمال) نحو الشرب (كغيره) فيما ذكر (في الأصح) . والثاني يحرم إنائها مطلقا لمباشرتها بالاستعمال (قلت المذهب تحريم) إزاء وضبة الذهب مطلقا والله أعلم) لأن فيه الخلاء من الفضة أشد وأصل وضبة الإناء ما يصلح به خلله من صفحية أو غيرها وإطلاقها على ما هو للزينة توسع ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف وقيل وهو أشهر الكبيرة ما تستوعب جانباً من الإناء كشفة أو أذن والصغيرة دون ذلك والأصل فيها ما روي أن قدحه عليه الذي كان يشرب فيه كان مسلسلاً بفضة لا تصدأه أي مشعباً بخيط فضة لا تشققه وتوسع المصنف في نصب الضبة بفعلها نصب المصدر وبعبارة المحرر والمضيب بالذهب والفضة إن كان ضبته كبيرة إلى آخره .

[باب أسباب الحدث]

أي المراد عند الإطلاق وهو الأصغر ويعبر عنها بنواقض الوضوء (هي أربعة أحدها خروج شيء

في وضبة الفضة وعلى مقابل الأصح في وضبة الذهب وكذا يقال في الحرمة قبله أي إنها حرام في الفضة بلا خلاف وفي الذهب على الأصح . (قوله جاز في الأصح) أي مع الكراهة . (قوله من صفحية) قال شيخنا : وإن عمت جميع الإناء على المعتمد خلافاً للماوردي وما قيل إن ذلك لا يسمى وضبة ممنوع . (قوله العرف) هو المعتمد . (قوله مشعباً) بيان للمراد من السلسلة لأحقيتها السابقة . (قوله وتوسع المصنف) قد يقال لا توسع بل إنها خبر لكان المحذوفة مع اسمها . (تفصيله) قد أُرسل بعضهم مسائل الضبة إلى اثني عشر ألف مسألة وأربعمائة وعشرين مسألة خارجاً عن مراعاة الخلاف فراجع .

[باب أسباب الحدث]

هي جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وعرفاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وإضافتها إلى الحدث بيانية ولا مة للجنس كذا قالوا والوجه بقاء الإضافة على حقيقتها لأنها أظهر في المراد وليس الفألت فيها إلا تسمية الأسباب حدثاً وليس فيه كبير أمر مع أنه معلوم مما بعده فتأمل ، وفي اسمها وجه تقديمها على الرضوء ولموافقة الوجود والطبع والمراد بالحدث في عبارة الفقهاء الأصغر عند الإطلاق وكذا عند غيرهم إلا لفريضة كنية الجنب رفع الحدث فيتنصرف إلى الأكبر بقرينة كونه الذي عليه ويطلق حقيقة على أمور ثلاثة أحدها : الأسباب التي شأنها أن ينتهي بها الطهر وهو المراد هنا كما تقدم ، وثانيها : أمر اعتباري يقوم بالأعضاء مع وجود تلك الأسباب ، وثالثها : المنع من الصلاة ونحوها المرتب على الأسباب حقيقة وعلى الأمر الاعتباري اعتباراً لأنه نتيجة له ، وإلا فهما متقارنان بل الثلاثة متقارنة كما مرت الإشارة إليه والمراد بالأعضاء ما يغسل وجوباً من أعضاء الرضوء وهو في الرأس جزء مبهم يتعين بوقوع المسح عليه ودخول المندوب فيه من حيث شمول اسم الرضوء له وقيل يقوم بجميعها فيدخل فيه المندوب منها وقيل بجميع البدن ويرتفع بغسل الواجب منها ومنع مس نحو المصحف بغيرها أو بيعضها ولو بعد غسله لغوات شرطه الذي هو غسل كلها وقولهم التي ينتهي بها الطهر أي لو كان وإلا فهي أسباب مطلقاً كما مرت الإشارة إليه ولذلك صحت النية المضافة إلى غير الأول منها مثلاً . (قوله بنواقض الوضوء) ذكره لقول المصنف نقض فيما يأتي إذ أصل الناقض ما يزيل الشيء من أصله اللازم عليه بطلان ما مضى بما ترتب عليه كالعبادة هنا وليس مراد . (قوله هي) أي الأسباب التي ترتب على كل منها قيام الحدث بجميع الأعضاء فيما مر . (قوله أربعة) الحصر فيها تعبدى^(١) غير معقول المعنى فلا يقاس عليها خامس وشفاء دائم الحدث غير ناقض لأن حدثه لم يرتفع كذا قالوه والوجه خلافه فقد قال الغزالي وغيره : إنه لو لم يخرج منه شيء في أثناء الرضوء ولا بعده لم تبطل طهارته بشفائه وحيث أنه بطلانها بشفائه بعد خروج شيء منه في ذلك المنسوب إلى ذلك الخارج الذي عفى عنه في الصلاة للضرورة وقد زالت فتأمل ، وبطلان مسح الخف للمتطهر يوجب غسل الرجلين فقط على أنه بسبب الحدث السابق فتأمل ، وأما أفرادها فغير الخارج منها معقول المعنى مقاس عليه وأما هو فلا وإلحاق النادر فيه بالعتاد من حيث عموم الخارج بشموله له . (قوله خروج شيء) فهو الموجب والمراد يقن خروجه فلا نقض بالشك^(٢) كما يأتي والانقطاع شرط للصحة والقيام للصلاة ونحوها شرط لضيق الوقت والمراد بما ذكر ما يعم خروج

إليه بخلاف غيره وأعلم أيضاً أنه لا يجوز تمويه السيف والخاتم ونحوهما بالذهب وإن لم يحصل منه شيء بالعرض على النار . قال الإسنوي : وقد يشكل على ما ذكر هنا من التمويه إلا أن يقال ذاك محمول على ما يلبس بخلاف هذا أو يحمل ذاك على نفس الفعل وهذا على الاستعمال ، قال ابن النقيب : الاستعمال أولى بالمنع من الفعل بدليل جريان الخلاف في الاتخاذ دون الاستعمال .

[باب أسباب الحدث]

(قول المتن هي أربعة) قال الإسنوي : علة النقض بها غير معقولة فلا يقاس على هذه الأربعة غيرها وذلك أن

(١) أي يحكم الشارع فإذا أسلمت وجهك لله وآمنت به وبرسوله فلا تغفل لماذا لم ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا .
(٢) أي أهنت الطهارة وشككت في الحدث .

الشيء وبعضه وإن أعاد أو استمر ومنه ما لو سل عودا أدخله في نحو قصبة ذكره مع بقائها فعلم أنه لا نقض بالدخول إن لم يعد من الداخل شيء . (قوله من قبله) هو مفرد مضاف فيعم مخرج البول والحيض وقبل الخنثى^(١) ويشمل المتعدد إلا زائدا يقينا على غير سميت الأصل نعم في النقض بالخارج من أحدهما مع الشك بحث يعلم من الخنثى وغيره ومقتضى كلام العلامة ابن قاسم عدم النقض كما صرح به في اللبس كما يأتي فتأمل ، ويعتبر من ذكرين يول بأحدهما ويمنى من الآخر الأول وحده . (قوله المتوضىء) أى حقيقة أو فرضا فهو تقريب والمراد الحى الواضح فلا بد في الخنثى من الخروج من قبله جميعا . (قوله المطمئن) بكسر الهمزة وفتحها وأصله المطمأن فيه فحذف الجار فاتصل الضمير واستكن . (قوله والخارج) قال الجلال السيوطى : من القبل أو الدبر ، قال الغزالى : ولو نادرا كالدم وكلام الشارح غير مخالف له وحينئذ فلا قياس كما مررت الإشارة إليه . (قوله كالدم) ولو من الباسور قبل خروجه وينقض خروج نفس الباسور أو زيادة خروجه وكذا مقعدة المزحور ولا يضر دخولها بعد الوضوء ولو بقطنة ولا يضر فصل شيء على القطنة لأنه من المنفصل قبل الدخول . (قوله إلا المتى) أى منيه الموجب للغسل فخرج منى غيره إذا لم يختلط بمنيه ومنيه الخارج بعد استدخاله وخرج بالمنى الولد ولو علقه ومضغة فينقض الوضوء مع إيجابه الغسل مطلقا . وقال شيخنا الرملى : لا ينقض لو كان جافا كالنمل ولزوها وطوها عقبه قبل الغسل وتفطر به لو كانت صائمة وتنقض به العدة وفى ذلك تبعض الأحكام فراجع ، وأما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه . قال شيخنا الرملى : ولا تعيد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل : يجب الغسل بكل جزء لانعقاده من منيهما ودفع بأنه غير محقق ، وقال الخطيب : تتخير بين الغسل والوضوء فى كل جزء . (قوله الأعم) أى لشموله جميع البدن فهو من قاعدة أن ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أدونهما معه بعمومه كزنا المحصن فإنه أوجب أعظم الأمرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محصن فلا يوجب أدونهما وهو الجلد بعموم كونه زنا فهنا أوجب الغسل بخصوص كونه منيا فلا يوجب الوضوء بعموم كونه خارجا ولا يرد وجوب الكفارة بالجماع فى رمضان بخصوص كونه جماعا مع وجوب القضاء لعموم كونه مفطرا ولا وجوب الكفارة فى اليمين الغموس بخصوص كونه غموسا مع التعزير بعموم كونها معصية لعدم المجانسة بين الأمرين كما أشار إليه الشارح بقوله الأعم المفيد أن الأدون بعض الأعظم ولا يرد ما لو كفر فى رمضان بالصوم ، لأنه بدل ولما كان يرد على ذلك أيضا الحيض والنفاس أجاب عنه الشارح بقوله وإنما نقض الحيض إلخ . (قوله لا فائدة لبقاء الوضوء إلى آخره) أى بخلافه فى المنى فلبقائه فائدة فى سلس بصحة صلاته قطعاً أو بأنه ينوى بوضوئه فيه سنة الغسل لا رفع الحدث لا يقال قد يتصور مثل ذلك فى النفاس ونحوه لأننا نقول هذا نادر على أنه لا يتصور سلس فى الحيض والنفاس أصلا نعم يصبح غسل الحائض ووضوؤها لذلك الغسل فى نحو الإحرام لأنه غير مبيح وإنما المقصود منه النظافة . (قوله انسد) بأن صار لا يخرج منه شيء وإن لم يلتحم . (قوله مخرجه) هو مفرد مضاف فيعم ماله انسد كل من قبله ودبره . (قوله وانفتح) يفيد طرو انفتاحه وعطفه بالواو يفيد شموله لما لو كان الانفتاح قبل الانسد أو كان بفعل أو كان على غير صورة الأصل وهو كذلك وخارج به المنافذ الأصلية كإذنه وفمه فلا نقض بالخارج منها خلافا لابن حجر وإن لم يكن له غيرها . (قوله مخرج) فإن تعدد وكان بعضه أقرب فينقض الخارج من كل منها . (قوله وهى من السرة إلخ) هذا حقيقتها عند الفقهاء والأصوليين واللغويين وغيرهم والمراد بها هنا من حيث الأحكام نفس السرة وما حاذها من خلفه وجوانبه كما أشار إليه بما فى الدقائق . (قوله المعتاد) أى للشخص وإن لم يوافق ما للمنسد ومنه الرجح خلافا لابن حجر ولعل تخصيصه بغير الرجح لا اعتباره بالنقض

تقول التعاليل الآتية فى مسائل اللبس تقتضى أنه معقول المعنى . (قول المتن من قبله) قيل هذا التعبير من حيث شموله ما يخرج من مدخل ذكر الزوج فى المرأة ومخرج بولها أحسن من قول المحرر كغيره أحد السبيلين .

من قبله) أى المتوضىء (أو دبره) قال تعالى : **﴿أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾** الآية ، والغائط : المكان المطمئن من الأرض تنقض فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للمجاورة وسواء فى النقص الخارج المعتاد كالبول والنادر كالدم (إلا المتى) فلا ينقض الوضوء كان احتلم النائم قاعدا على وضوء لأنه يوجب الغسل الأعم من الوضوء وإنما نقض الحيض مع إيجابه الغسل لأنه لا فائدة لبقاء الوضوء معه (ولو انسد مخرجه وانفتح) مخرج (تحت معدته) وهى من السرة إلى المنخفض تحت الصدر أى انفتح تحت السرة كما قاله فى الدقائق (فخرج) منه (المعتاد) نقض وكذا نادر كدود فى الأظهر لقيامه مقام المنسد فى المعتاد ضرورة فكذا فى النادر والثانى يقول لا ضرورة فى قيامه مقامه فى النادر فلا ينقض (أو) انفتح (فوقها) أى

فوق المعدة بأن انفتح في السرة وما فوقها كما قاله في الدقائق . (وهو) أى الأصل . (منسد أو تحتها وهو منفتح فلا) ينقض الخارج منه المعتاد . (في الأظهر) لأنه من فوقها بالقيء أشبه إذ ما تحيله الطبيعة تدفعه إلى أسفل ومن تحتها لا ضرورة إلى مخرجه مع انفتاح الأصل والثاني ينقض لأنه

ضرورى الخروج تحول مخرجه إلى ما ذكر وعلى هذا لا ينقض النادر في الأظهر ولو انفتح فوقها والأصل منفتح فلا ينقض كالقيء وفيه وجه وحيث قيل بالنقض في المنفتح فقيل له حكم الأصل من أجزاء الاستنجاء فيه بالحجر وإيجاب الوضوء بمسه والغسل بالإيلاج فيه وتحريم النظر إليه فوق العورة والأصح المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستنجاء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الأصل أما الأصل فأحكامه باقية ولو خلق الإنسان مسدود الأصل فمفتحه كالأصل في انتقاض الوضوء بالخارج منه تحت المعدة كان أو فوقها والمسدود كعضو زائد من الخشى لا يجب بمسه وضوء ولا بإيلاجه أو الإيلاج فيه غسل قاله الماوردى قال في شرح المهذب : ولم أر لغيره تصريحاً بموافقة أو مخالفة (الثاني زوال العقل) أى التمييز بنوم أو غيره كجنون أو إغماء أو

بالخارج من المنافذ التى منها الفم ولا يتصور الاحتراز منه ، وألحق غيره به كذا قيل وفيه نظر ومن المعتاد المذى والودى والمنى كما قاله الدميرى وغيره وما ذكره الشارح تبعاً لبعض كتب النووى أنها من النادر مراده ما لا يكثر وجوده كالبول أو باعتبار المنفتح وإنما لم يجب الغسل بخروج المنى من ذلك لما يأتى في الغسل فراجع . (قوله بأن انفتح إلخ) أشار إلى أن المراد بفوقها ما فوق تحتها فهو على حذف المضاف أو أنه اكتسب التأنيث من المضاف ، وفي نسخة : فوقه وهى واضحة وفوقها معطوف على تحتها لا بقيد الانسداد فلا يخالف ما بعده . (قوله لأنه ضرورى الخروج) أى في نفسه تحول مخرجه أى صار له مخرج آخر فالعلة صالحة لمقابل القولين قبله وفارق ما قبله بأنه لا حكم عليه بأنه مخرج قطعاً للمناسب فأمكن جعله مخرجا لغيره . (قوله وعلى هذا لا ينقض) بإثبات لا على الصواب المتعين لفقد علة الضعيف المذكورة ، وقال شيخنا الرملى في شرحه : الصواب حذفها كما في بعض النسخ وفيه نظر فراجع . (قوله وحيث قيل) أى على الأقوال المذكورة صحيحها وضعيفها . (قوله والأصح المنع) فأحكام الأصل باقية له ما عدا النقص بالخارج ومثله النوم يمكن أن لا يكفى فيه الحجر ولو لم ينفتح له مخرج أصلاً مع انسداد الأصل ففى النقص بنومه ما يأتى . (قوله ولو خلق) أشار إلى أن ما تقدم في الانسداد العارض وهذا في الخلقي والمراد بالانسداد ما تقدم . (قوله فمفتحه) ولو فوق المعدة أو فيها أو على غير صورة الأصل كما مر . (قوله بالخارج منه) ولو نادراً (قوله كعضو زائد من الخشى) فجميع أحكام الأصل انتقلت عنه إليه ومنها الاكتفاء فيه بالحجر ومنها ستره عن الأجانب وفي الصلاة ولو حال السجود لو كان في الجبهة مثلاً على المعتمد لأنه عورة وكشفها يبطلها خلافاً للخطيب وانظر قدر ما يجب ستره ويبطل كشفه في الجبهة وغيرها وبذلك علم أن قول شيخ الإسلام وحيث أقم إلخ هو الانسداد العارض خلافاً لما تقتضيه عبارته . (تنبيهه) سيأتى حكم خروج المنى من المنفتح في الانسداد الخلقي والعارض فراجع من الغسل . (قوله العقل) هو لغة المنع وسمى بذلك لمنعه صاحبه من الفواحش وشرعاً يطلق على التمييز وهو المراد هنا ويعرف بأنه صفة يميز بها بين الحسن والقيح وهذا يزله الإغماء ونحوه وعلى الغريزي ويعرف بأنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات أى ضرورة بمعنى قهر أعلى صاحبه عند سلامة الآلات : أى الحواس وهذا لا يزله إلا الجنون ومحل القلب وله شعاع متصل بالدماع فهو مطلقاً زوال الشعور من القلب ثم إن كان مع قوة حركة الأعضاء بلا طرب فهو الجنون أو مع طرب فهو السكر أو مع فتور الأعضاء فهو الإغماء أو مع استرخاء المفاصل فهو النوم ويعرف النوم بأنه رخ لطفة تأتى من الدماغ إلى القلب فتغطى العين فإن لم تصل إلى القلب فهو النعاس ولا ينقض به ومن علامته سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه ومن علامة النوم الرؤيا لكن لو وجدت الرؤيا ولم تذكر نوماً أو شك هل نام أو نفس فلا ينقض فيها وما في شرح شيخنا من النقص في الثانية تبعاً لشرح الروض فيه نظر فراجع . (فائدة) نوم الأنبياء لا ينقض الوضوء لأنهم لا تنام قلوبهم كما في الحديث . (قوله كجنون إلخ) أشار بالكاف إلى إدخال المذلول والمعنوه والمبرسم والمطبوب أى المسحور . (قوله وكاء السه) بكسر الواو والمد وفتح السين المهملة المشددة وكسر الهاء وأصل الوكاء الخيط الذى يربط به فم نحو القرية لمنع خروج ما فيها فشبهت البيضة به . (قوله غير النوم أبلغ منه) وجه الأبلغية أنه أقوى في زوال الشعور من القلب كما مر وأنه ينقض مع التمكين والمظنة بمعنى الظن المنزل منزلة اليقين فلذلك بطل استصحاب يقين الطهارة ثم انتقل الحكم إلى النوم فصار ناقضاً وإن كان مسدود المخرج أو ييقن عدم خروج شيء كاختيار معصوم بعده^(١) نعم لو قال له المعصوم توضأ أو قال

(قول الشارح وعلى هذا لا ينقض النادر في الأظهر) كذا ذكره الإسئوى أيضاً . (قول الشارح أى التمييز)

سكر والأصل في ذلك حديث أبى داود وغيره : « العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ » وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذى هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث إذ السه : الدبر ووكاءه حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به والعينان كناية عن البيضة

(١) أى أن النوم هل هو ناقض بنفسه أم بما ينشأ عنه من لواظ .

(إلا نوم ممكن مقعده) أى أليته من مقره فلا ينقض لأمن خروج شيء فيه من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من القبل لندرته ولا تمكين لمن نام على قفاه ملصقا مقعده بمقره ولا لمن نام قاعدا وهو هزيل بين بعض مقعده ومقره تحاف . (الثالث التقاء بشرى الرجل والمرأة) قال الله تعالى :

له لا تتوضأ وجب امتثال أمره فيها سواء نام أم لا . (قوله إلا نوم ممكن) ولو في الصلاة وإن طال ولو في ركن قصير وخالف شيخنا الرملي في الركن القصير لأن تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث يعلم مما يأتي عنه في مسح الحف . (قوله أى أليته) ولو محتيا أو راكبا على دابة أو مادا رجليه خلافا لبعضهم في هذه الصورة فلو زالت إحدى أليته عن مقرها فإن كان قبل انتباهه يقينا انتقض وضوؤه وإلا فلا كما لا ينتقض لو شك هل كان متمكنا أو لا نعم لو أخبره معصوم بخروج شيء منه وجب عليه الوضوء بخلاف ما لو أخبره عدل كما قاله شيخنا لأن استصحاب يقين الطهارة أقوى منه وفارق اعتياده في تنجس الماء لأنه وسيلة . (قوله لندرته) فلو اعتاده ولو بمرّة لغیر عذر انتقض وضوءه بنومه إلا أن أمكنه وأمكن . (قوله ولا تمكين إلخ) أى فهو خارج من كلام المصنف فسقط اعتراض الإسنوي وغيره نعم لو جلس الهزيل على نحو قطن مما يمنع خروج شيء منه فلا نقض والسمن المفرط كالهزال . (قوله الرجل والمرأة) يقينا لا مع الشك ولو من الجن فيهما أو في أحدهما ولو على غير صورة الآدمي حيث علمت المخالفة كذا قاله شيخنا هنا في حاشيته وسيأتي عنه في النكاح أنه لو تزوج بجنبة جاز له وطؤها وهي على غير صورة الآدمية ولا ينقض لمسها وضوءه وسيأتي في باب الإمامة عنه أيضا إن شرط صحة الاقتداء بالجنى أن يكون على صورة الآدمي وكذا في صحة الجمعة به حيث كان من الأربعين فالذى يتجه عدم النقض هنا إجراء للأبواب على نسق واحد ولعدم الاسم كالمسوخ وإليه رجع آخرنا واعتمده وشمل الرجل والمرأة ما لو كانا ملتصقين فينقض إلا فيما يشق وشمل بعض كل حيث سمى رجلا أو امرأة ولم يقيده شيخنا الرملي بما زاد على النصف فعلم أن لس الميت ينقض وضوء الحى لا ينقض المسوخ ولو حيوانا لعدم التسمية فلو مسح بعضه وبقي الاسم على الباقي نقض وإلا فلا والصبي والصبية كالرجل أو المرأة بشرطه الآتى وبذلك علم أن تعبير المصنف بالرجل والمرأة أولى بل هو الصواب فعدول شيخ الإسلام إلى التعبير بذكر أو أنثى ليس في محله فتأمل . (قوله وأطلق عليه إلخ) هو تصحيح لقوله بعده والملموس كلامه . (قوله إلا محروما) ولو احتمالا فلو استلحق أبوه زوجته لم يصدقه أو شك في رضاع امرأة أو اختلطت محرمة بغير محصورات فلا نقض في ذلك سواء قبل نكاحه أو بعده خلافا للخطيب وابن عبد الحق في الجميع نعم لو لمس من المختلطات زيادة على قدر محرمة في طهارة واحدة نقض ولا تنقض المنقية باللعان خلافا لليليني . (قوله من حرم نكاحها إلخ) فنقض بنت الزوجة قبل الدخول بأهلها^(١) وتنقض أختها وعمتها مطلقا وكذا انتقض أم الموطوعة بشبهة وبنتها وإن حرمت أبدا عليه لأن وطء الشبهة لا يتصف بحل ولا حرمة فلا تثبت به المحرمة بخلاف النكاح وملك العيّن وهما المراد بالسبب المذكور في الضابط الآتى وينقض زوجات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك ضبطوا المحرم بمن حرم نكاحها على التأيد بسبب مباح حرمتها . (قوله وقوفا إلخ) تقدم جوابه بقوله وأطلق إلخ مع أن الآية ظاهرة في الذكور ولم يقصرها الثاني عليهم . (قوله صغيرة) ولو لزوجها كعكسه . (قوله تشتى) أى للطباع السليمة ولم يقيده شيخنا الرملي بسبع سنين وعليه فهل بلوغ حد الشهوة يوجد فيما دونها أو لا يوجد إلا فيما فوقها راجعه وعلى ذلك فما مقداره فيهما حرره . (قوله وأن التذ بالنظر إليه) أو بلمسه وهذا جواب عما قالوه في النكاح من حرمة نظره ولمسه . (قوله ولا نقض

أو لا مسم النساء) أى لمسم كما قرئ به واللمس الجلس باليد كما فسر به ابن عمر رضی الله عنهما والمعنى في النقض به أنه مظنة للانتذاء المثير للشهوة ومثله في ذلك باقي صور الالتقاء ، فالحق به وأطلق عليه في الباب اللبس توسعا (إلا محروما) فلا ينقض لمسها (في الأظهر) لأنها ليست محلا للشهوة والثاني ينقض لعموم النساء في الآية والأول استنبط منها معنى خصصها والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة وسيأتي بيان ذلك في النكاح (والملموس) وهو من وقع عليه اللبس رجلا كان أو امرأة (كلامه) في انتقاض وضوئه (في الأظهر) لا اشتراكهما في لذة اللبس كالمشتركين في لذة الجماع والثاني لا ينقض وقوفا مع ظاهر الآية في اقتصاره على اللباس (ولا تنقض صغيرة) أى من لم تبلغ حدا تشتى (وشعرو سن وظفر في الأصح) لانتهاء المعنى في لمس المذكورات لأن أوهلا ليس محلا للشهوة وباقيها لا يلتذ بلمسه وإن التذ بالنظر إليه والثاني ينقض نظر إلى ظاهر الآية

أى فالاستثناء الآتى في المتن متصل . (قول الشارح والأول استنبط منها معنى خصصها) اعترض على هذا الاستنباط بعدم تعديه للجنة أى مع أنها لا تشتى وتنقض . (قول الشارح والمحرم من حرم نكاحها) أى على التأيد فلا ترد أخت الزوجة وخروج أصول الموطوعة بشبهة وفروعها بين وكذا لا يرد عليه أمهات المؤمنين رضی الله عنهن . (قول المتن وظفر) فيه لغات ضم الظاء مع سكون الفاء وضمها وكسر الظاء مع

في عمومها للصغيرة وللأجزاء المذكورة ويجرى الخلاف في لمس المرأة صغيرة لا يشتى ذكره في شرح المذهب عن الدارمي ولا نقض

(١) إذ القاعدة الشرعية تقول الدخول على الأمهات يحرم البنات فالعقد على الأم لا يحرم البنات بعد تطلق أمها أما مجرد العقد على البنت ولو بدون دخول يحرم الأم .

بالتقاء (إلخ) ولا بالعضو المبان وإن تعلق بمجلدة حيث وجب قطعها فإن التصق بحرارة الدم وحلته الحياة فله حكم ما التصق به فينقض عضو بهيمة اتصل بآدمي كذلك وخزج بالتقاء اللبس مع الحائل ولو رقيقاً ومنه الكشف الميت على الجلد بخلاف العرق ومنه الزجاج وإن لم يمنع اللون ولا ينقض لمس نحو أصبع من نحو نقد وإن وجب غسله عن الحدث . (قوله والخنثيين) نعم لو اتضح الخنثى بما يقتضى النقض عمل به ووجبت الإعادة عليه وعلى من لامسه . (قوله والبشرة ظاهر الجلد) ويلحق بها لحم الأسنان واللسان وسقف الحلق وداخل العين والأنف وكذا العظم إذا وضع ، وقال ابن حجر بعدم النقض به وهو الوجه كالظفر قال في الأنوار : والبشرة ما عدا الشعر والسن والظفر أى من ظاهر البدن وإن أريد بالجلد في كلام الشارح البدن لم يحتاج إلى إلحاق وكان أولى من عبارة الأنوار فتأمل . (قوله مس قبل الأدمي) هو مفرد مضاف فيشمل ما لو تعدد وهو كذلك إلا زائداً يقينا غير مسامت للأصلي كذا قاله شيخنا لكن في المشكوك فيه نظير يعلم من الخنثى ولذلك قال العلامة ابن قاسم بعدم النقض فيه ويشمل المنفصل إن سمي فرجاً وإلا فلا والجن كالأدمي على ما مر في اللبس وفي النقض بقبل الخنثى تفصيل في المطولات ضابطه أنه متى مس الأليتين من نفسه أو غيره من واضح^(١) أو مشكل انتقض وضوؤه وإن مس أحدهما فإن احتمل عدم النقض في وجه من وجوه فرضه فلا نقض لأن يقين الطهارة لا يرفع بالشك في نقضها . (قوله بطن الكف) هو ما يستتر عند وضع إحدى راحتين على الأخرى مع تحامل يسير وقيد باليسير ليقول غير النافض من رؤوس الأصابع وفي ذلك قصور بالنسبة لباطن الإيهامين وشمل الكف ما لو تعدد وهو كذلك إلا زائداً يقينا ليس على سمت الأصلي كما تقدم سواء كان الجميع على معصم أو أكثر خلافاً للخطيب وفي النقض بالمشكوك فيه ما تقدم وشمل الأصابع الأصلي منها والزائد والمسامت وغيره وما في داخل الكف أو في ظهره وهو كذلك عند شيخنا ، وقيل : ينقض ما في داخل الكف مطلقاً ولا ينقض ما في خارجه مطلقاً كالمساحة فيها ورد بالفرق الواضح بينهما . (قوله حديث الترمذي) قدمه لأنه أصبح ومخرجه أكثر وما بعده تفسير له . (قوله لحديث) أى لمنطوقه وصح الحمل عليه لاعتبار مفهومه بكونه لم يخرج مخرج الغالب مثلاً أو هو من باب المطلق والمقيد كما صرح به شيخ الإسلام لا أنه من باب الخاص والعام المعترض بأن ذكر فرد من أفراد العام بحكمه لا يخصه لأنه يرد بأن العموم إنما يكون من حيث الأشخاص وهو موجود في كل من الحديثين وليس الكلام فيه وإنما الكلام فيها من حيث الأوصاف والعمل فيها من باب الإطلاق والتقييد كما أشار إليه بقوله ستر ولا حجاب وعطفه تفسير بالأعم ليشمل نحو الزجاج فإنه حاجب لا ساتر وستر بفتح السين إن أريد المصدر وبكسرها إن أريد الساتر وحجاب تفسير صحيح لكل منهما . (قوله والإفضاء) أى المراد هنا كما مر في القاموس أفضى بيده إلى الأرض مسها براحتيه وإلى المرأة اختل بها وإن لم يجامعها وأفضى المرأة خلط مسلكتها . (قوله بطن الكف) وقال ابن سيده بجميعها ظهراً وبطناً ولعله مهجور فلم يعول عليه . (قوله أفحش) أى من حيث هو أو غالباً . (قوله لهتكه إلخ) هو علة لقوله أفحش فعلة النقض في نفسه وفي غيره الفحش وكان بقياس الفحوى في غيره للهتك لا للذة التي هي الأصل لانتفائها في مس نفسه وبذلك علم أن التعليل بقول بعضهم ولأنه أشهى له غير لائق بل غير مستقيم ، قيل : ولعلها عبارة من يعتبر اللذة جرت على لسان غيره من غير قصد فتأمل وانهم . (قوله ولهذا)

سكون الفاء وكسرها وأظفور . (قول المتن بطن الكف) خرج به ظهر الكف فلا ينقض خلافاً لأحمد رضى الله عنه وإنما سميت كفاً لأنها تكف الأذى عن البدن . (قول الشارح الأصل في ذلك حديث الترمذي إلخ) إن قلت : لم قدمه على الحديث الذي بعده مع أن الذي بعده أنص في المقصود من حيث إن الإفضاء هو المس بطن الكف بخلاف المس ، قلت : كأنه لكثرة مخرجه وأيضاً فقد قال البخاري هو أصح شيء في الباب . (قول الشارح ولهذا لا يعدى النقض إليه) أى بخلاف اللبس .

بالتقاء بشرق الرجلين
والمرأتين والخنثيين ،
والخنثى والرجل أو المرأة
والبشرة ظاهر الجلد
(الرابع مس قبل
الأدمي) ذكرنا كان أو
أثنى من نفسه أو غيره .
(بطن الكف) الأصل في
ذلك حديث الترمذي
وابن حبان وغيرهما :
« من مس ذكره » ، وفي
رواية « فرجه »
فليتوضأ ، والمراد : المس
بطن الكف لحديث ابن
حبان : « إذا أفضى
أحدهم بيده إلى فرجه
وليس بينهما ستر ولا
حجاب فليتوضأ »
والإفضاء لغة : المس
بطن الكف ومس الفرج
من غيره أفحش من
مسه من نفسه لهتكه
حرمة غيره ، ولهذا لا
يتعدى النقض إليه

وقيل فيه خلاف الملموس وقد تقدم وقبل المرأة الناقض مسه ملتقى شفرها ذكره في شرح المذهب قال : فإن مست ما وراء الشفرين لم ينتقض

أى الهتك أى بكفيه مما يترتب على المس الهتك فلا تحكم عليه بنقض الرضوء أيضا . (قوله وقيل فيه خلاف الملموس) نظرا لأصل اللذة وفيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف . (قوله ملتقى شفرها) لم يقل كغيره على المنفذ ليعم ما يلتقى على ما بين المنفذين وما فوقهما كالبظر على المعتمد وما نقل عن شيخنا الرملى أن البظر قبل قطعه ومحل بعد قطعه ناقض لم يثبت عنه وإن وجد في بعض نسخ شرحه والناقض في الرجل جميع الذكر لا ما نبت عليه الشعر وفي الدبر ما ينضم من دائره كما سيذكره . (قوله قياسا) قدمه لعدم النزاع فيه الذى سلكه القديم في الأحاديث السابقة . (قوله ولا م حلقه ساكنة) أى على المشهور كحلقه العلم ونحو الحديد . (قوله لا فرج بهيمة) ومنها الطيور سميت بذلك لعدم نطقها وسواء الأصلية والعارضة كالمنسوخ وما تطور من الجن كما مر ولذلك مال شيخنا إلى حرمة وطء زوجته المسوخة حيوانا لأنه كالطلاق كما قاله في العدد وهو وجيه فراجع . (قوله في ذلك) لعل مرجع الإشارة هتك الحرمة المعبر عنه في كلام غيره بوجوب ستره وتحريم النظر إليه فليراجع . (قوله وحكاها جمع جديدا) فيه تصريح بأن هذا غير القديم السابق في دبر آدمى فسقط ما هنا من الاعتراض وإن أمكن الجواب عنه . (قوله وينقض فرج الميت) قبل أو دبرا . (قوله ومحل الجلب) وهو هنا في الذكر ما حاذى المقطوع إلى جهة الداخل لا من الجوانب خلافا لبعضهم . (قوله في معنى الذكر) قيد بالذكر لتعبير المصنف بالجب ولو عبر بالفرج لكان أولى ليشمل محل قطع قبل المرأة وهو ما حاذى الشفرين من الجانبين لا من الداخل ولا من الخارج ويشمل الدبر وهو ما حاذى ما كان ينضم من دائره . (قوله وباليه الشلاء) خرج بها المقطوعة وإن تعلقت ببعض جلدها إلا إن كانت الجلدة كبيرة بحيث يتمتع انفصالها كما مر فراجع به اليد من نحو نقد فلا نقض بمسها أيضا . (قوله وانتفاء مظنة الشهوة) لم يقل لعدم هتك الحرمة المناسب لما علل به أولا لأنه لا يصح هنا إذ الثاني لا ينكره وبذلك علم الرد عليه . (قوله رأس) وفي نسخة : رعوس الأصابع ولو زائدة ويطن الكف كما مر آنفا وكذا ما بعده . (قوله وما بينها) وهو ما يستتر من جوانبها عند ضمها وحرفها وهو ما لا يستتر الذى هو جانب السبابة والخنصر وجانب الإبهام وحرف الكف بمعنى جوانب الراحة كما عبر به شيخ الإسلام وغيره أو هو من عطف العام فقول بعضهم : إن المراد بحرفها ما يستتر منها وبما بينها النقرة التى في أسفلها أو غير ذلك تكلف وخروج عن الظاهر بلا حاجة إليه . (قوله لأنها من جنس إلخ) وقياسا على الخف حيث ألحق جوانبه بباطنه ورد بالرجوع إلى الأصل فيهما لأن الأصل في الخف عدم صحة المسح إلا ما ثبتت الرخصة فيه والأصل في البدن عدم النقض إلا ما ثبت النص بالنقض فيه . (قوله ويجرم بالحدث) المراد بالحرمة في الصلاة والطواف^(١) عدم الصحة ولو سهوا وفي غيرهما إن كان عامدا عالما وتعمد الصلاة معه كبيرة واستحلالها معه كفر وتردد شيخنا في الطواف والمراد بالحدث الأمر الاعتبارى فدعوى الإجماع صحيحة إذ لا يقول أحد بصحة شيء من ذلك معه ولا يرد صاحب الضرورة والتميم وفاقد الطهورين لوجود الرخص ولا يصح أن يراد به المنع لتهافت العبارة إذ يصير المعنى ويمتنع بالمنع وهو فاسد وتعبير شيخ الإسلام بالأحداث مراده بها الأسباب لأن غيرها لا تعدد فيه ويصرح به ما ذكره بقوله أى بكل منها ، قيل : ويلزم عليه عدم صحة دعوى الإجماع فيما لا يراد نحو اللبس والجواب بأن المراد الجنس

(قول الشارح والقديم وحكاها جمع جديدا أنه ينقض كفرج آدمى) أى بجامع وجوب الغسل بالإبلاج في كل منهما . (قول المتن والصغير) أى لشمول الاسم وهتك الحرمة بخلاف لمس الصغيرة . (قول المتن ولا ينقض رأس الأصابع) قال في شرح المذهب : لو نبت أصبع زائدة في ظاهر الكف فلا نقض بها بخلاف ما لو نبت على استواء الأصابع في باطن الكف كذا رأيته على هامش القطعة . (قول الشارح وحرفها وحرف الكف) لا يشكل على هذا إلحاق حرف الرجل بالأسفل في مسح الخف لأن الأصل هنا بقاء الطهارة وهناك

بلا خلاف . (وكذا في الجديد حلقة دبره) أى آدمى قياسا على قبله بجامع النقض بالخارج منها ، والقديم لا نقض بمسها وقوفا مع ظاهر الأحاديث السابقة في الاختصار على القبل وعبر في شرح المذهب بالدبر وقال : المراد به ملتقى المنفذ ، أما ما وراء ذلك من باطن الأليتين فلا ينقض بلا خلاف انتهى ، ولا م حلقه ساكنة . (لا فرج بهيمة) أى لا ينقض مسه في الجديد إذ لا حرمة لها في ذلك والقديم ، وحكاها جمع جديدا أنه ينقض كفرج آدمى ، والرافعى في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم النقض وتعقبه في الروضة بأن الأصحاب أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة فلم يخصوا به القبل (وينقض فرج الميت والصغير ومحل الجلب والذكر الأشل وباليه الشلاء في الأصح) لأن محل الجلب في معنى الذكر لأنه أصله ولشمول الاسم في غيره مما ذكر والثاني لا تنتقض المذكورات لانتهاء الذكر في محل الجلب ولانتفاء مظنة الشهوة في غيره . (ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها) وحرفها وحرف الكف لخروجها عن سمت الكف ، وقيل : تنقض لأنها من جنس بشرة باطن الكف . (ويجزم بالحدث

غيره . (ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها) وحرفها وحرف الكف لخروجها عن سمت الكف ، وقيل : تنقض لأنها من جنس بشرة باطن الكف . (ويجزم بالحدث

أو المجموع لا يصح مع الكلية والوجه أن الكلية صحيحة من حيث الحدث بمعنى أنه مجمع على حرمة نحو الصلاة في كل سبب منها حيث كان حدثاً أو حيث ترتب عليه الأمر الاعتباري مع أن ذكر الكلية لدفع توهم توقف الحرمة على وجود جميعها وإنما جاء الإشكال من جهة النظر إلى الأفراد المذكورة هنا بقطع النظر عن ترتب الحدث عليها عند بعضهم فتأمل فإنه واضح جلي . (قوله الصلاة) سواء الفرض والنفل وكذا الطواف . (قوله لا يقبل الله) أي قبول صحة كما هو الأصل لا قبول كمال لاحتياجه إلى صارف ولم يقل به أحد . (قوله ومنها صلاة الجنائز) نص عليها لأنها لا تشملها الصلاة عرفاً^(١) ولذلك لا يبحث بها من حلف لا يصلى وردا على الشعبي والطبري القائلين بصحتها مع الحدث . (قوله سجدة التلاوة) وكذا سجدة الشكر وخطبة الجمعة . (فرع) قال ابن حجر : صورة الركوع الواقعة من العوام بين يدي المشايخ حرام ويأثم فاعلمها ولو بطهارة وإلى القبلة وهي من العظام وأخشى أن تكون كفراً وقول الله تعالى : ﴿وَحَرِّمُوا لَهُ سِجْدًا﴾ أي ركعاً إما منسوخ أو أنه شرع من قبلنا وخالفه شيخنا الرملي وسيأتي . (قوله وحمل المصحف) وهو اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدفتين كما في الحديث والمراد به ما يسمى مصحفاً عرفاً ولو قليلاً كحزب ولا عبرة فيه بقصد غير الدراسة . (قوله ومس ورقه) المراد : ومس شيء منه وإنما صرح بالورق لدفع إيهام خصوص جملته ولإدخال هوامشه وما بين سطوره وحمل بعضه من أفراد ما سيأتي وإنما حرم على المحرم مس الطيب دون حمله نظراً للترفة المفقودة في الحمل ولو قطعت الهوامش لم يحرم مسها مطلقاً ، وقال بعضهم : يجرى فيها تفصيل الجلد الآتي وخرج بحمله ومس حمله حامله ومس فلا يحرم من مطلقاً عند شيخنا الرملي ، وفي ابن حجر أن في حمله التفصيل في حمل المتاع الآتي وكلام الخطيب يوافقه وعند شيخنا الطبري أن محل الحل إن كان المحمول ممن ينسب إليه الحمل نحو طفل نعم يجوز حمله لخوف غرق أو حرق أو تنجس أو وقوع في يد كافر أو ضياع أو سرقة بل يجب حمله في غير الأخيرين وتوسده كحمله إن تعين طرقالاً لنحو الضياع ويجب عند إرادة حمله التيمم إن أمكن ودخل في مسه ما لو كان بمائل ولو تخينا حيث يعد ماساً عرفاً . (فائدة) حكى ابن الصلاح وجهاً غريباً بعدم حرمة مس المصحف مطلقاً وحكى في التهمة وجهاً عن الأصحاب أنه لا يحرم إلا مس المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور ، قاله الإسنوي . (فرع) يجوز توسد كتب العلم بخوف الضياع . (قوله وهو خير) أي لفظاً لأنه مرفوع . (قوله والمطهر) بفتح الهاء بمعنى المتطهر لإيقاعه الطهارة على نفسه وإنما احتيج إلى التأويل ليصبح النفي والإثبات إذ لا يكونان إلا فيمن له الحالتان فليس المراد الطهارة المقابلة للنجاسة في الأبدان ولا الملائكة مع اللوح المحفوظ وهو شامل للمسلم والكافر وإنما جاز تعليمه عن ظهر قلب لأنه لا إهانة فيه مع احتمال رجاء الإسلام . (قوله وكذا جلده) أي يحرم مسه كما يؤخذ من المقابل وسكت عن حمله لدخوله في حمل المصحف إذ الكلام في جلده المتصل به أما المنفصل عنه فيحرم حمله ومس ما دامت نسبته إليه فإن انقطعت عنه أو جعل جلداً لغيره وإن بقيت النسبة فلا حرمة ويصح بيعه للكافر مطلقاً . (قوله والثاني إلخ) هو مرجوح مبنى على مرجوح فتأمل . (قوله وخريطة وصندوق فيهما مصحف) وهما بالجر عطف على ورقه أو بالرفع عطف على جلده وعلى كل فهو في حرمة المس واستغنى عن الحمل فيهما بما مر من حمله لأنه فيهما ومحل الحرمة

أن يكون المسح على الظاهر فاستصحب الأصل في الموضعين . (تفصيله) قال بعض العلماء : المراد بما بين الأصابع اللحمية الفاصلة بين أصول الأصابع والمراد بحرف الأصابع ما يستتر إذا انضم الأصابع وإن كان المتبادر إلى الأفهام تفسير ما بينها بهذا الأخير . قلت : سبب هذا قول الشارح رحمه الله وحرفها وحرف الكف فإن حرف الخنصر والإبهام يدخلان في حرف الكف لأنه الراحة مع بطون الأصابع ، قيل : ويجوز أن يكون المراد بحروف الأصابع جوانبها المستطيلة التي تلي ظهر الكف . (قول المتن ومس ورقه) أي سواء كان بباطن الكف أو غيره وسواء كان بمائل أو غيره

الصلاة) إجماعاً وفي الصحيحين حديث : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » ومنها صلاة الجنائز وفي معناها سجدة التلاوة . (والطواف) قال عليه السلام : « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير » رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . (وحمل المصحف ومس ورقه) قال تعالى : ﴿ لا يمسها المطهرون ﴾ هو خير بمعنى النهي والحمل أبلغ من المس ، والمطهر بمعنى المتطهر ذكره في شرح المذهب . (وكذا جلده على الصحيح) لأنه كالجزء منه والثاني لا يحرم مسه لأنه وعاء له ككبسه . (وخريطة وصندوق فيهما مصحف

فيهما إن كانا لائقين به وعدا له عرفا لا نحو خلوة وغرارة وإن عدتاه ولا نحو صندوق أمتعة هو فيه ويحرم
 من علاقته في نحو كيسه وكذا ما زاد منها عنه أو ما زاد من الخريطة إن كان مناسبا ولا يحرم من الزائد
 إن كان منهما مفرطا في الطول والكرسى كالصندوق فيحرم من جميعه قاله شيخنا ونقله عن شيخنا
 الرملي ، وقال العلامة ابن قاسم : لا يحرم من شيء منه ونقله عن شيخنا الرملي أيضا ولي به أسوة ولعله
 أجاب كلا منهما بما سنع له وقت سؤاله ، وقال بعضهم : يحرم من ما حاذى المصحف منه لا ما زاد
 عليه من أعلاه وأسفله ولعل حرمة المس عند هذا من حيث كونه ماسا للمصحف بحائل لا من حيث مس
 الكرسي وخرج بكرسي المصحف كرسى القارىء فيه كالكراسى الكبار المشتملة على الخزائن فلا يحرم
 من شيء منها نعم الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لأنهما من الصندوق المتقدم . (قوله
 وما كتب) عطف على خريطة لجمعه معها في الخلاف فكلامه في حرمة مس ذلك المكتوب ولذلك جعل
 حمله مقبضا على مسه وسلوك غير هذا في كلام المصنف غير لائق به فتأمل . (قوله لدرس قرآن) أى بقصد
 القرآن وحده ولو حرفا واحداً وخرج به ما قصد للتيممة ولو مع القرآن كما مر فلا يحرم مسها ولا حملها وإن
 اشتملت على سور بل قال الشيخ الخطيب : وإن اشتملت على جميع القرآن وخالفه شيخنا الرملي والعبرة
 بقصد الكاتب لنفسه أو لغيره بلا أجر ولا أمر وإلا فقصد المكتوب له ويتغير الحكم بتغير القصد من التيممة
 إلى الدراسة وعكسه . (قوله كلوح) فيه إشارة إلى اعتبار ما يعد للكتابة عرفا لا نحو عمود فلا يحرم فيه إلا
 من الأحرف وحريمها عرفا ، ولو بحيث أحرف القرآن من اللوح والورق بحيث لا تقرأ لم يحرم مسهما ولا
 حملهما لأن شأنه انقطاع النسبة عرفا وبذلك فارق الجلد (فروع) يحرم لصق أوراق القرآن بنحو النسيج
 والرساس وجعلها وقاية ولو لعلم ووضع ما كول عليها مع أكله وإلا فلا وبلعها بلا مضغ^(١) ووضع نحو
 دراهم فيها ووضعها على نجس ومسها بشيء نجس ولو من بدنه لاحتراقها بالية بل هو أولى من غسلها
 ويجب غسل مصحف تنجس وإن أدى إلى تلفه وكان لمحجور ولا ضمان نعم لا تحرم الوقاية بورقة
 مكتوب عليها نحو البسلة ويحرم السفر بالمصحف إلى بلاد الكفار إن خيف وقوعه في أيديهم ويحرم
 كتابة القرآن بنجس ولو معفو عنه كمنه به لا قراءته بغم نجس وقيل يحرم ، ويجوز كتابته لا قراءته بغير
 العربية ولها حكم المصحف في المس والحمل ويجوز ما لا يشعر بالإهانة كاللبصاق على اللوح لمحوه
 لأنه إغانة ونحو مد رجله أى وكونه خلف ظهره في نوم أو جلوس لا بقصد إهانة فى ذلك وكوضع
 المصحف فى رف خزانة ووضع نحو ترجيل فى رف أعلى منه ويجوز ضم مصحف إلى كتاب علم مثلا
 فى جلد واحد ولكل جانب حكمه ولما قابل كلا منهما من الكعب حكمه وكذا اللسان إن كان مطبوقا
 عليه فإن كان مفتوحا وهو من جهة المصحف حرم كله أو من الجهة الأخرى حل كله ، وقال ابن حجر
 بالحرمة مطلقا تغليا للمصحف . (تفصيله) يجرى فى كتب العلم الشرعى وآلته ما فى المصحف غير
 تحريم المس والحمل لأنه يشعر بالإهانة . (قوله حل حمله) الضمير راجع للمذكور من المصحف وما كتب
 لدرس قرآن بالنسبة للمتاع ، وراجع لذلك باعتبار القرآن بالنسبة للتفسير كما يرشد إليه كلام الشارح ويجوز
 رجوعه للقرآن مطلقا فتأمل . (قوله تبعا) يفيد أن الظرفية والجمعية ليسا للتقييد فيكفى متاع واحد ولو غير
 ظرف وصورته أن يحمله معلقا فيه لئلا يكون ماسا له أو يقال لا حرمة من حيث الحمل وإن حرم من حيث المس
 إذ لا تلازم بينهما وقيد الخطيب المتاع بأن يصلح للاستبعا عرفا لا نحو إبرة أو خيطها وعلم من التبعية أن القرآن
 ليس مقصودا فإن قصد وحده حرم اتفاقا أو قصد مع المتاع حرم عند الخطيب كما فى قراءة الجنب وخالفه شيخنا
 الرملي فيما هنا وفرق بأن هنا جر ما يستتبع بخلاف القراءة ولا يحرم فى الإطلاق ولا فى قصد غير القرآن وحده

(قول الشارح تبعا لها) أى كما يفهم ذلك من قوة العبارة فتأمل . (فائدة) لو كان القرآن منقوشا على خشبة أو
 طعاما امتنع حرق الخشبة وجاز أكل الطعام كذا نقله بعضهم عن القاضى والذى فى الروضة كراهة الحرق لا غير

وما كتب لدرس قرآن
 كلوح فى الأصح) شبه
 الأولين المعديين
 للمصحف بالجلد
 والثالث بالمصحف ،
 والثانى لا يحرم مسها لأن
 الأولين كالوعاء
 للمصحف ، والثالث
 ليس فى معناه وحمل
 الثالث كمنه ومس
 الأولين وحملهما ولا
 مصحف فيها جائز .
 (والأصح حل حمله فى
 أمتعة) تبعا لها

(و) في (تفسير ودنانير) كالأحادية لأنهما المقصودان دونهما والثاني يحرم لإخلاله بالتعظيم ولو كان القرآن أكثر من التفسير حرم قطعاً عند بعضهم وصوبه

في الروضة والمس في الأخيرين كالحمل (لا قلب ورقه يعود) فإنه لا يحل في الأصح. لأنه في معنى الحمل لا انتقال الورق بفعل القلب من جانب إلى آخر (و) الأصح (أن الصبي المحدث لا يمنع) من مس المصحف واللوح وحملها لحاجة تعلمه منها ومشقة استمراره على الطهارة والثاني على الولي والمعلم منعه من ذلك (قلت الأصح حل قلب ورقه يعود وبه قطع العراقيون والله أعلم) لأنه ليس بحمل ولا في معناه، ولولف كفه على يده وقلب به حرم قطعاً وقيل فيه وجهان. (ومن يقن طهر أو وحدنا وشك في ضده) هل طراً عليه (عمل يقينه) استصحاباً لليقين والأصل في ذلك حديث مسلم: وإذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً. والمراد بالشك التردد باستواء أو رجحان كما قاله في الدقائق فمن ظن الضد لا يعمل بظنه لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه، وقال

عندهما كغيرهما. (قوله وفي تفسير) لفظ تفسير عطف على أمتعة كما أشار إليه الشارح فهو على الطريق الجادة في العربية وشمل التفسير ما على هوامش المصحف قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي قالاً: ولا نظر لقصد دراسة فيه وفيه بحث ظاهر قوى. (قوله ودنانير) وجدرا وسقوف وثياب ويحل النوم فيها ولو لجنب وكذا النوم عليها في نحو البساط لا الوطء عليها، وقيل بجواز الوطء أيضاً لا بقصد إهانة وكلام ابن حجر يرمي إليه والوجه خلافه فراجع. (قوله ولو كان القرآن أكثر) قيد بذلك لأنه محل القطع فإن تساوى حرم على الأصح كما لو شك في الكثرة وفارق الشك في الضبة بأن الأصل في القرآن الحرمة وفي الإناء الحل فلعلم أن محل الحل إذا كان التفسير أكثر يقيناً قال شيخنا تبعاً لابن حجر ونقله عن شيخنا الرملي والعبرة بالكثرة من حيث الحروف الرسمية بالرسم العثماني في القرآن ويقاعدة رسم الخط في التفسير، وقال بعضهم برسم الخط مطلقاً، وقال العلامة ابن قاسم: العبرة باللفظ ونقله عن شيخنا الرملي وهو يخالف ما مر عنه فلعله اختلف جوابه وكلامه في الشرح محتمل لكل منهما. (قوله والمس في الأخيرين) وهما التفسير والدنانير كالحمل فلا يحرم مس الحروف على الدنانير^(١) ونحوها بما ذكر مطلقاً ولا في التفسير كذلك هذا صريح كلامه وبه قال الشيخ الخطيب وهو واضح وقال شيخنا الرملي بالحرمة إلا إذا كان الذي مسه مشتملاً على تفسير أكثر وفيه نظر لأنه لو قصد حمل القرآن وحده في هذا التفسير لم يحرم وكذا لو قصد به الدراسة كما مر. (قوله لا قلب) هو بالجر عطف على حمل كما أشار إليه. (قوله إن الصبي) أي المميز وإلا فيحرم تمكنه منه لفقد تعلمه وخرج بالصبي البالغ وإن شق عليه دوام الطهارة كمؤدب الأطفال وما نقل عن الشيخ ابن حجر من جواز المس والحمل له مع التيمم غير معتمد عند شيخنا. (قوله المحدث) ولو حدثاً أكبر. (قوله لا يمنع) أي لا يجب منعه فيندب. (قوله من مس إلخ) ولا من القراءة بالأولى لجوازها للمحدث. (قوله لحاجة تعلمه) ومنها حمله من البيت إلى المكتب وعكسه وخرج بها تعلم غيره ومنه حمل خادمه له معه إلى المكتب فيحرم على البالغ وعلى ولي غيره تمكنه منه. (قوله وبه قطع العراقيون) فالأنسب التعبير بالمذهب. (قوله لأنه ليس بحمل) يفيد أنه لو انفصلت الورقة على العود حرم وهو كذلك. (قوله ولولف كفه على يده) كونه على اليد قيد للقطع فإن لم يكن على يده حل عند الشيخ الخطيب وخالفه شيخنا الرملي ولولف منديل ليس ملبوساً له وقلب به لم يحرم لأنه حينئذ كالعود. (قوله حرم قطعاً) خلافاً للإمام أحمد رضي الله عنه. (قوله استصحاباً لليقين) يفيد أن المراد باليقين الظن المستند إلى استصحابه لا هو لأنه لا يجمع الشك. (قوله شيئاً) أي ريحاً يجول في جوفه يطلب الخروج. (قوله فلا يخرجن من المسجد) أي لا يبطل صلاة نفسه بما وجد ويخرج من المسجد للوضوء أو المراد لا يخرجن من صلاته وسماها مسجداً مجازاً. (قوله حتى يسمع إلخ) أي حتى يعلم أنه أحدث بسمع أو غيره. (قوله لأن استصحاب) وفي نسخة: لأن ظن استصحاب اليقين أي الظن المستند إلى اليقين كما مر أقوى من الظن الذي لم يستند إلى يقين وإن استند إلى خبر عدل كما مر عن شيخنا وتقدم ما فيه. (قوله وقال الرافعي يعمل بظن الطهر بعد يقين المحدث) ذكره الشارح ولم ينبه عليه وقد اختلف في الجواب عنه فقيل هو سهو منه، وقيل إنه سقط منه لفظة لا والأصل لا يعمل، وقيل إنه في ظن طهارة أحد المائين بالاجتهاد كما مر، وقيل في النوم غير ممكن، وقيل إنه في المسئلة الآتية عقب هذه وهو الأقرب وما قبله كلام صحيح في ذاته لكنه بعيد عن المقام. (قوله وأسقطه من الروضة إلخ) فإسقاطه دليل على عدم صحته. (فائدة) قال بعضهم: واستقرى كلام الشارح فوجد أنه متى أطلق لفظ الروضة فمراده زوائدها ومتى قال أصل الروضة فهو ما تصرف فيه النووي من كلام الرافعي أو زاده بغير تمييز ومتى قال الروضة وأصلها فهو ما اتفقا عليه معنى أو كأصلها فهو ما اتفقا عليه لفظاً فراجع. (قوله فهو الآن متطهر) سواء اعتاد التجديد أم لا. (قوله يقن

الرافعي: يعمل بظن الطهر بعد يقين المحدث قال في الكفاية: ولم أر ذلك لغيره وأسقطه من الروضة. (فلو يقنهما) أي الطهر والمحدث بأن وجد منه بعد طلوع الشمس مثلاً. (وجهل السابق) منهما (فضد ما قبلهما) يأخذ به (في الأصح) فإن كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر لأنه يقن

الطهارة وشك في تأخر الحدث عنها، والأصل عدم تأخره وإن كان قبلهما متطهرا فهو الآن محدث لأنه يقرن الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والأصل عدم تأخرها إن كان يعتاد تجديد الطهارة فإن لم يعتد تجديدهما فالظاهر تأخرهما عن الحدث فيكون الآن متطهرا فإن لم يعلم ما قبلهما لزمه الوضوء لتعارض الاحتمالين من غير مرجح. والوجه الثاني لا ينظر إلى ما قبلهما ويلزمه الوضوء لكل حال احتياطا قال في الروضة : وهو الصحيح عند جماعات من محققى أصحابنا .

(فصل) فى آداب

الخلاء وفى الاستنجاء .

(يقدم داخل الخلاء يساره

والخارج يمينه) لمناسبة

اليسار للمستقذر واليمين

لغيره والخلاء بالمد المكان

الخالى نقل إلى البناء المعد

لقضاء الحاجة عرفا (ولا

يحمل) فى الخلاء (ذكر الله

تعالى) أى مكتوب ذكر من

قرآن أو غيره تعظيما له

وحمله ، قال فى الروضة :

مكروه لا حرام والصحراء

كالبيان فى هذين الأديين

(ويعتمد) فى قضاء الحاجة

(جاءا على يساره) دون

يمينه فينصبها لأن ذلك

أسهل لخروج الخارج ولو

بال قائما فرج بينهما

الطهارة) أى الرافعة للحدث الذى قبل الشمس الذى ذكره فلا معارضة بالمثل . (قوله وشك فى تأخر الطهارة) أى الثانية التى بعد الشمس . (قوله إن كان يعتاد تجديد الطهارة) وتثبت العادة ولو مرة فى عمره الماضى (قوله فإن لم يعلم ما قبلهما) أخذ بمثل ما قبل ما قبلهما فإخذ فى الأفراد بالضد وفى الإشفاق بالمثل . (قوله لزمه الوضوء بكل حال) أى إن لم يعلم شيئا مما ذكر وكان يعتاد التجديد وإلا فهو متطهر دائما . (فائدة) قال القاضى رحمه الله تعالى : لا يرفع اليقين بالشك إلا فى أربع مسائل (أحداها) الشك فى خروج وقت الجمعة فيصلون ظهرها (الثانية) الشك فى بقاء مدة المسح فيغسل (الثالثة) الشك فى وصول مقصده فيتم (الرابعة) الشك فى نية الإتمام فيتم أيضا ، قال بعضهم : لأن هذه رخص لابد فيها من اليقين وحيث فكل رخصة كذلك ولا يختص بالذكورات بل إن غير الرخص يقع فيها ذلك كما مر أنفا فى اللبس والمس ، وانظر اليقين المقابل للشك فى الأخيرة ما هو فتأمل .

(فصل فى آداب الخلاء وفى الاستنجاء) حقيقة وشروط وآداب والآداب بمد الهمة جمع أدب وهو ما يطلب الإتيان به ندبا أصالة والمراد هنا ما يطلب وجوبا أو ندبا لأجل غيره صحة أو كمالا وقدم هذا الفصل على الوضوء لأنه الأكمل وأخره فى الروضة إشعارا بجوازه فى حق السليم وأعاد العامل فى الاستنجاء^(١) دفعا لتوهم إرادة آدابه فقط . (قوله داخل الخلاء) أى من أراد دخوله ولو صغيرا بأمر وليه أو حاملا لغيره لغير قضاء الحاجة المخصوصة كوضع ماء وإزالة قدر فهو أولى من تعبير المنهج وغيره بقاضى الحاجة والجواب بأن هذا أعم لشموله الصحراء قد يرد بأن يراد بالخلاء ما يشمله وسيأتى ما يشير إليه مع أن تعميم الحكم دون المحكوم عليه أولى من عكسه فتأمل . (قوله يساره) أو بدلا وكذا اليمين . (قوله واليمين لغيره) أى غير المستقذر وشمل ما لا شرف فيه ولا خمسة فيقدم يمينه كالشريف وهو المنقول المعتمد عن شيخنا الرملى وإن كان ظاهر شرحه خلافه لكن فى تصويره نظر لأن الأقسام ثلاثة إما من مكان لما دونه فيقدم اليسار أو لما هو أعلى منه فيقدم اليمين أو لما يساويه فيتخير كأجزاء المسجد ومنه صعود الخطيب إلى المنبر أو نحو بيتين من دار بينهما فرجة نعم يقدم يمينه فى خروجه من الكعبة إلى المسجد كعكسه قاله شيخنا الرملى . (فرج) يحرم دخول الصاغة ونحوها من أمكنة المعاصى إلا لحاجة بقدرها . (قوله والخلاء) بالمد المكان الخالى أى لغة . (قوله نقل) أى عرفا . (قوله إلى البناء) لو قال : إلى المكان كالذى قبله لكان أعم وكان يستغنى عن إيراد الصحراء فيما يأتى ولعله راعى الظاهر وسمى باسم شيطان يسكنه . (قوله مكتوب) قدره لصحة نسبة الحمل إلى الذكر لأنه معنى لكن فيه تغيير إعراب المتن اللفظى وهو معيب فلو أخر لفظ مكتوب عن ذكر الله كما فى بعض النسخ لسلم من ذلك . (قوله أو غيره) كمنسوخ تلاوة وتوراة لم تبدل وأسماء الله الخاصة به أو المشتركة بقصده لما فى التمام وأسماء الأنبياء والملائكة ولو عوامهم ، قال شيخنا : وكذا أسماء صلحاء المؤمنين كالصحابه والأولياء فإن دخل بشيء من ذلك غيبه فى نحو عمامته ويحرم تنجيسه ولو فى غير الاستنجاء فراجع . (قوله مكروه) ولو نحو مصحف وإن حرم من حيث الحدث وعليه يحمل كلام الأذرعى بالحرمة . (تقبيبه) ما نقل عن الجلال السيوطى من حرمة نقش محمد رسول الله على الخاتم للنهى عنه فى الحديث ضعيف لضعف الحديث أو محمول على من اسمه محمد على قول فى الكنية أو على زمنه عليه السلام على قول فيها أيضا أو على إرادة المضاهاة . (قوله والصحراء كالبيان) أوردتها نظرا للظاهر وإن أمكن شمول المكان لها كما مر نعم قال بعضهم فى هذين الأديين : فيهما خلاف فهما واردان من حيث الخلاف فليراجع . (قوله ولو بال قائما) (لغ) اعتمده شيخنا الرملى مخالفا للشيخ الإسلام والمراد بالبعض فى عبارته الجلال الشارح وخروج بالبول الغائط

(فصل فى آداب الخلاء وفى الاستنجاء) (قول الشارح والصحراء كالبيان) نظير ذلك الصلاة فى

الصحراء فيقدم اليمين عند قصد المكان للصلاة فيه واليسار عند قصد الانصراف عنه . (فائدة) من الآداب أن

(١) وهو حرف الجر (في) والنحويون يقولون إن العطف على نية تكرار العامل .

فيتمدهما (ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) أدبا في البنيان (ويحرم أن بالصحرَاء) قال عليه السلام : « إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة

ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن شرفوا أو غربوا » رواه الشيخان ، وروى أيضا أنه عليه السلام قضى حاجته في بيت حفصة مستقبل الشام مستدبر الكعبة . وروى ابن ماجه وغيره بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب أنه عليه الصلاة والسلام ذكر عنده أن ناسا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم أو قد فعلوها حولوا بمقعدي إلى القبلة فجمع الشافعي رضي الله عنه بين هذه الأحاديث بحمل أولها المفيد للتحريم على الصحرَاء لأنها السعيا لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبي عليه السلام لبنيان الجواز ، وإن كان الأولى لنا تركه . نعم يجوز فعله في الصحرَاء إذا استتر بمرفع قدر ثلثي ذراع فأكثر وقرب منه على ثلاثة أذرع فأقل ويحرم فعله في البنيان إذا لم يستتر فيه على الوجه المذكور إلا أن يكون في البناء المهيأ لقضاء الحاجة فلا يحرم وإن بعد الساتر وقصر ذكر ذلك في شرح المذهب وغيره وذكر فيه

قائما فهو كالجالس في اعتماد يساره وإن كان القيام مكروها في كل منهما نعم إن خشى التجسس في حالة تعين خلافها . (قوله القبلة) أى عين الكعبة ولو باجتهاد لا جهتها على المعتمد وخرج بها بيت المقدس فاستقبله واستدبره مكروه مع عدم الساتر ويكره استقبال القمرين^(١) لا استدبارهما . (قوله بيول ولا غائط) هو على اللف والنشر المرتب أى لا تستقبلوها بيول ولا تستدبروها بغائط لأن الاستقبال جعل الشيء قبالة الوجه والاستدبار جعل الشيء جهة دبره أى خلفه فلو استقبال وتغوط أو استدبر وبال لم يحرم وكذا لو استقبال ولوى ذكره يمينا أو يسارا بخلاف عكسه لوجود الاستقبال بالعورة والخارج معا في العكس دون ما قبله وبما ذكر علم سقوط ما شنع به بعض أكابر الفضلاء والعلماء على بعض الطلبة حين توقف في حكمة تعارضهما لأنه لا يتصور وجودهما معا فضلا عن تعارضهما فذكر شيخنا له في شرحه وغيره غفلة عن الحكم المذكور وأما لو نزل ما فليس من التعارض بل يقال أيهما أشد حرمة فيتجنبه إذا تعذر اجتنابهما معا فراجع وحرر وافهم . (قوله ولكن شرفوا أو غربوا) أى ميلوا عن عين الكعبة إلى جهة المشرق أو إلى جهة المغرب وهو خطاب خاص بمن قبلتهم الجنوب كأهل المدينة الشريفة أو الشمال كأهل عدن لأن هؤلاء يخرجون عن عين القبلة لو شرفوا أو غربوا بخلاف نحو أهل مصر ممن قبلتهم المشرق أو أهل السند ممن قبلتهم المغرب ، وقول بعضهم يؤخذ بعموم الحديث في هذا كما في الخطاب في صدره اعتبارا باللفظ يرده التعبير بالاستقبال والاستدبار في صدر الحديث على أنه لا يوجد ذلك حقيقة إلا في بلد مساو لمكة في الطول أو العرض كما يعرفه من له دراية بذلك ويجب على الولي منع الصبي والمجنون في عدم الساتر ويندب معه . (قوله فعلوها) أى الكراهة بمعنى اعتقدها أو بمعنى فعلوا ما يدل عليها أو بمعنى وقعت منهم فهو توبيخ لهم وأشار بقوله حولوا بمقعدي إلى القبلة إلى أنهم إنما كرهوا ما نقل عنهم اعتمادا على فعله عليه السلام من جعله مقعده لغير القبلة فهو تأكيد في رد ما فهموه والمقعدة اسم لنحو حجرين يجلس قاضى الحاجة عليهما وبينهما منخفض . (قوله فجمع الشافعي) فنسبة الجمع للأصحاب كما في عبارة بعضهم كالنهي على ضرب من التجوز . (قوله أولهما) وهو حديث لا تسقبلوا الخ . (قوله كما فعله) أى في بيت حفصة وهو في غير المعد لكنه مع الساتر بدليل الحكم عليه بكونه خلاف الأولى وإن كان المعتمد أنه مكروه وسكت عن المعد المشار إليه بقوله عليه السلام : « حولوا الخ » لعلمه بما ذكر لأنه ليس خلاف الأولى وإن كان الأفضل تركه حيث سهل غيره . (قوله نعم الخ) فيه إشعار بأن المراد بالصحرَاء ما ليس بساتر معتبر وإن كان في البنيان وعكسه والساتر في المستقبل للبول يكون أمامه وفي المستدبر للغائط يكون من خلفه . (قوله بمرفع) ولو من زجاج وماء صاف إن أمكن أو بذيله كما يأتي وتقديره بثلثي ذراع نظرا للغالب فلو كفاه دونهما فله الاقتصار عليه أو احتاج إلى زيادة وجبت فلو بال قائما وجب ستر عورته وما تحته إلى آخر قدميه لكونه من حريم العورة قاله شيخنا الرملي عن إفتاء والده والوجه الاكتفاء بما حاذى العورة لما مر ، وقال أيضا : لا بد في الساتر أن يكون عريضا يستر جوانب العورة فلا يكفي نحو العنزة والوجه خلافه وفاقا لابن حجر رحمه الله تعالى . (قوله المهيأ) أى المعد وهو يحصل بأن يهيأ لذلك أو بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود إليه بغير بناء أو بتكرار قضاء الحاجة فيه مرات يعده العرف فيها معدا وهل نحو اليكان التي جرت عادة الناس بقضاء الحاجة عليها من المعد مال شيخنا إلى أنها ليست منه فراجع . (قوله فلا يحرم) ولا يكره ولا خلاف الأولى كما مروا وكذا لحرمة مع العذر بعجزه عن الساتر ولو

لا يطيل القعود على الخلاء لأنه يحدث منه الباسور وهو مكروه كما قاله في الروضة . (قول الشارح ولكن شرفوا أو غربوا) أى إذا كان قاضى الحاجة في المدينة الشريفة وما سمتها وإلا فقد يكون التشريق والتغريب على سمت الكعبة . (قول الشارح بمرفع الخ) الظاهر أن الساتر في هذا الباب لا بد أن يكون عريضا بحيث يستر العورة .

أنه لو أرخى ذيله قبالة القبلة حصل به الستر في الأصح والمراد بالذراع ذراع الأدمى . (ويبعد) عن الناس في الصحراء إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح (ويستر) عن أعين الناس في الصحراء ونحوها برفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو أرخى ذيله حصل

به الستر (ولا يبول في ماء راكد) لحديث مسلم فقال واقد عن جابر : أنه عليه السلام نهي عن أن يبال في الماء الراكد والنهي فيه للكرامة وإن كان قليلا لإمكان طهره بالكثرة أما الجارى فنقل في شرح المهذب عن جماعة الكرامة في القليل منه دون الكثير ، ثم قال : وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأن فيه إتلافا عليه وعلى غيره وأما الكثير فالأولى اجتنابه (و) لا يبول في حجر لحديث أبي داود عليه السلام نهي عن أن يبال في الحجر وهو بضم الجيم وسكون الحاء : الثقب وألحق به السرب بفتح السين والراء وهو الشق والمعنى في النهي ما قبل أن الجن تسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه (ومهب ريح) فلا يحصل له رشاش البول (ومتحدث وطريق) لحديث مسلم : « اتقوا اللعائن . قالوا : وما اللعائن ؟ قال : الذي يتخلل في طريق الناس أو في ظلهم » تسبيا بذلك في لعن الناس كثيرا له عادة فنسب إليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سب اللعن المذكور ، وألحق بظل الناس في الصيف موضع اجتماعهم في الشمس في

بذيله كما مر وتعد ترك الاستقبال والاستدبار بنحو ريح هبت عن جانبي القبلة إن أمكنه لأن خشية التنجيس أشد . (فتنجييه) خرج بالبول والغائط استقبال القبلة واستدبارها بجماع أو يدم فصد أو حجارة أو إخراج قيح أو ريح أو منى أو إلقاء نجاسة فلا حرمة ولا كراهة وإن كان الأولى تركه تعظيما لها نعم للثقب المنفتحة في الانسداد الخلقي حكم الأصلي كما تقدم آنفا . (فرع) هل المذى كالبول فيما ذكر راجعه . (قوله) أنه لو أرخى ذيله) ومثله سلعة فرق عورته وشعر كذلك كالحية . (قوله ويبعد) بفتح أوله وضم ثالثه لأنه من بعد اللازم كحسن لا من أبعد المتعدى ^(١) والكلام حيث أمكن البعد وسهل عليه وأمن وأراد به والأسن لغوره من الناس البعد عنه بقدر بعده عنهم ويندب أن يغيب شخصه عنهم أيضا والأبنية الواسعة في هذا كالصحراء وإنما قيد بها لإخراج الأبنية المعدة . (قوله ويستتر) لا بزجاج وماء صاف بخلاف ساتر القبلة كما مر ويقدم الستر على البعد وغيره لو عارضه والستر مندوب عن أعين من لا يحرم نظره إلى عورته سواء كان بحضوره أو احتمال مروره عليه وواجب في غيره كذلك وجوب الغض لا يسقط وجوب الستر نعم إن علم غرض البصر بالفعل لم يجب الستر . (قوله ونحوها) أشار به إلى أن المراد بالصحراء ما يحصل فيه النظر ولو احتملا سواء كان في بناء يمكن تسقيفه أو لا والتقييد بثلثي ذراع وبثلاثة أذرع غير معتبر لأنه ناشئ عن توهم اتحاد ساتر القبلة والأعين وليس كذلك لأنه لا تلزم بينهما نعم لا يحرم الكشف على محبوس بين جماعة تعذر عليه الستر ولا لمن خاف خروج وقت الصلاة بخلاف خوف خروج أول الوقت أو فوات الجمعة لاتساع الوقت مع وجود البدل فيها كما يأتي . (قوله ولا يبول في ماء) والغائط كالبول وصحبا فيه كذلك . (قوله للكرامة) إن كان مباحا أو ملكا لم ينعين للطهارة به والإحرام مطلقا . قال شيخنا الرملي : ما لم يستبحر فتأمله . (قوله وينبغي أن يحرم إلخ) هو مرجوح إلا إن حمل على أن معه نحو تضمخ بدن أو ثوب . (قوله) لأن فيه إتلافا) تقدم جوابه بإمكان طهره بالكثرة . (قوله فالأولى اجتنابه) أي إن لم يستبحر والحاصل أن نحو البول في الماء مكروه بالليل مطلقا لأنه مأوى الجن وإنما لم يحرم كتنجس العظم لأنه قد لا يتنجس هنا أو لما فيه من تنجس ما يتناولونه بخلاف الماء ويكره بالنهار إلا في راكد مستبحر وجار كثير . (قوله ولا في حجر) أعاد العامل لدفع توهم عطف حجر على راكد فيكون المعنى في ماء حجر وليس مرادا فتأمله ، وكلامه في البول ومثله الغائط كما تقدم . (قوله نهي أن يبال إلخ) وصرفه عن الحرمة عدم المقتضى لها ولذلك لو علم أن فيه إيذاء له بما فيه أو لما فيه به حرم إلا في حيوان يندب قتله ولا تعذيب . (قوله الثقب) فيه إشارة إلى أن الحجر والثقب مترادفان وهو ما فهمنا استدراة وأن السرب والشق ما فهمنا استطالة والمراد هنا الأهم فتأمله . (قوله ما قيل إن الجن إلخ) فيه إشارة إلى أنه غير مرضي فغير الجن كذلك كما مر . (قوله ومهب ريح) أي جهة هبوبها حالة هبوبها سواء من الأعلى أو الجوانب أو الأسفل . (قوله رشاش البول) وكذا رشاش الغائط المانع أما الجامد ففي شرح شيخنا الرملي تبعا لوالده عدم الكراهة وخالفه شيخنا لحصول ريح الغائط وسواء في المعد وغيره وما ذكره ابن عبدالحق وغيره من التعارض هنا بهبوب الريح عن يمين القبلة وشمالها يمكن عقلا لاعادة فتأمله . (قوله تسبيا إلخ) جواب عن كونهما يلعنان أنفسهما كثيرا المفهوم من الحديث المذكور وسكت عن جواب التثنية لعلمها من تعدد المكان بالطريق والظل . (قوله والمعنى إلخ) يفيد أن في الحديث مضافا محذوفا

(قول الشارح يحصل له رشاش البول) أي فيختص بالاستقبال وهذا ما في الراعي وقال فيما روى من أنه عليه السلام كان يستمخر الريح معناه ينظر أين مجراها فلا يستقبلها لتلا يعرود عليه البول لكن يستدبرها انتهى ، ونازع الولي العراقي في ذلك لما في الاستدبار من عود الرائحة الكريهة . (قول الشارح الذي يتخلل في طريق الناس إلى آخره) هذا مفرد واللعائن مشى فلا بد من تأويل وقد يقال هو منى في المعنى

عادة فنسب إليهما بصيغة المبالغة والمعنى احذروا سب اللعن المذكور ، وألحق بظل الناس في الصيف موضع اجتماعهم في الشمس في

(١) الفعل اللازم هو الذي لا يعمد إلى المفعول بنفسه والمتعدى بعكسه لينصب مفعولا أو أكثر .

الشتاء وشملهما قول المصنف متحدث بفتح الدال اسم مكان التحدث وكلامه في البول وصرح في الروضة بكرهته في قارة الطريق ومثلها المتحدث، أما التغوط فقال في شرح المذهب وغيره ظاهر كلام الأصحاب أنه في الطريق مكروه ويتبغى أن يكون محرماً ما فيه من إيذاء المسلمين.

ونقل في الروضة كأصلها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام وأقره، ومثل الطريق في ذلك المتحدث وعبارة الروضة هنا كأصلها ومنها أي الآداب أن لا يتخلى في متحدث الناس (وتحت مشعة) صيانة للثمرة الواقعة عن التلويث فتعافى الأنفس والتغوط كالبول فيكرهان. قال في شرح المذهب: ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره، قال: ولم يقولوا بالتحريم لأن التنجس غير متيقن (ولا يتكلم) في بول أو توطئ ذكر أو غيره قال في الروضة: يكره ذلك إلا لضرورة فإن عطس حمد الله تعالى بقلبه، ولا يترك لسانه، وقد روى ابن حبان وغيره حديث النبي عن التحدث على الغائط (ولا يستجى بماء في مجلسه) بل ينتقل عنه لئلا يحصل له رشاش ينجسه قال في الروضة: إلا في الأخلية المعدة لذلك فلا ينتقل لأنه لا يناله فيها رشاش ولا ينتقل المستجى بالحجر لانتفاء المعنى المذكور (ويستبرئ من البول)

وهو التخلي أي اتقوا تخلي الخ والتخلي يشمل البول والغائط فهما مكروهان على المعتمد من الخلاف المذكور في الشارح ومحل الكراهة في الحديث المباح وإلا فلا يكره ذلك بل يجب إن لزم عليه دفع معصية. (قوله من إيذاء المسلمين) ودفع بأنه غير محقق والمراد بالطريق محل مرور الناس الجائر وإلا فلا كما مر نعم لا كراهة في مملوك له. (قوله إنه حرام) هو مرجوح قال بعضهم: وفي عدم الحرمة نظراً إذ مقتضاه جواز لعن أكل البصل ونحوه كالثوم فراجع. (قوله صيانة للثمرة الواقعة) سواء كانت من مأكول أو غيره ولو لشتم أو نحو تداءي كورق ورد وقرظ لديغ وسدر لغسل وغيرها. (تفصيله) قال العبادي: وسقى الشجر بالماء النجس كالبول أخذاً من العلة فراجع. (قوله فيكرهان) من حيث البول وإن حرمان كون الأرض ملكاً لغيره قال شيخنا الرملي: والغائط أشد كراهة وخالفه غيره. (قوله وقت الثمرة وغيره) مما قبل إثمارة حيث ظن بقاء النجاسة إلى وقته ولو نحو ودى فإن ظن وجود ماء يظهر به المحل قبل وقت الثمرة فلا كراهة ويظهر أن ذلك في البول فتأمل. (فروع) يكره قضاء الحاجة في الصفا والمروة ومبنى وعرفة والمزدلفة وقزح ومحل الرمي وغيرها من أماكن اجتماع الحاج والقول بالحرمة مرجوح^(١) ويحرم ذلك في مسجد ولو في إزاء بخلاف القصد فيه للغوط عن جنس الدم ويحرم في مقبرة منبوذة لما فيه من تنجس أجزاء الميت ولو صديداً وعلى قبر مطلقاً ويقرب قبر نبي ويكره بقرب قبر غيره. (قوله ولا يتكلم) عطف على يقدم بأن تلفظ به بحيث يسمع نفسه بالذلل ولو كان سمعه معتدلاً. (قوله في بول أو غائط) أي في محلها سواء قبلهما وبعدهما وحاليهما على المعتمد كما أشار إليه الشارح بالظرفية دون على خلافاً للخطيب في غير الأخيرة. (قوله يذكروا أو غيره) كقرآن وكلام عرفي. (قوله إلا لضرورة) فلا يكره بل يجب أو حاجة فيندب. (قوله حمد الله بقلبه) ومثله الذكر المطلوب لو نسيه قبل الدخول وأذا كان الرضوء لو توضأ فيه والذكر بعده والأولى تأخيره ويقدم عليه الذكر المتعلق بالخلاء. (قوله ولا ينتقل المستجى بالحجر) أي ندبا بل لا يجب لتيمم معه ماء لا يكفيه أو علم عدم وجود الماء في الوقت. (قوله ويستبرئ من البول) قال شيخنا الرملي: وكذا من الغائط. (قوله ونثر) هو بالثنا الفوقية بعد التون ومعناه الجذب والمراد مسح ذكره بإبهامه وسباجته من أسفله إلى أعلاه وفي المرأة بعصر عانتها. (قوله وغير ذلك) منه المشى وأقله كما قيل سبعون خطوة وعبارة الخطيب وابن عبد الحق وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة انتهى وفيه نظر ويظهر أنه لا يتقيد بعدد بل بما يغلب به على الظن انقطاعه به. (قوله وجوبه) حمل على ما إذا غلب على ما في ظنه عدم انقطاعه. (قوله عند دخوله) أي قبيل دخوله ما ينسب له ولو من أول دهليز طويل وإن كان دخوله لغير قضاء الحاجة كما مر. (قوله باسم الله) ويكره إتمامها. (قوله اللهم إني أعوذ بك) أي أستجير وأعتصم بك فإن كان دخوله بطفل قال إنه يعوذ أو إلى أعينه وقدمت البسملة على الاستعاذة هنا عكس القراءة لمناسبة ما بعدهما. (قوله خروجه) أي بعد تمامه وإن بعد كدهليز طويل كما مر. (قوله غفرانك) ويندب تكراره ثلاثاً وسبب سؤاله خوف تقصيره في شكر نعم الله تعالى حيث أطعمه وسقاه ثم هضمه ثم سهل خروجه

باعتبار الطريق والظل. (قول المتن وتحت مشعة) قال في شرح المذهب: سواء في ذلك المباحة والمملوكة. (قول الشارح قال في الروضة يكره ذلك إلا لضرورة) أي ولو كان ذلك برد السلام. (قول المتن ويستبرئ) (فائدة) يكره حشو الذكر بقطن ونحوه. (قول الشارح لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية) زاد في الكفاية أيضاً ولأن الماء يقطع البول على ما قد قيل

عند انقطاعه بالتنحج ونثر الذكر وغير ذلك وهو مستحب لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده كما قاله في الكفاية، ثم نقل عن القاضي حسين وجوبه ويشهد له رواية البخاري في حديث القبرين: لا يستبرئ (ويقول عند دخوله باسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث، وعند خروجه غفرانك

الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) وذلك مستحب في الصحراء والبيان كما قاله في الروضة . وقد روى الشيخان أنه ﷺ كان إذا دخل

الخلاء قال : « اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » زاد ابن السكن وغيره في أوله باسم الله ، وروى أصحاب السنن الأربعة أنه ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال : « غفرانك » وروى ابن ماجه أنه ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال : « الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني » والخبث بضم الخاء والباء جمع خبث والخبائث جمع خبيثة والمراد بذلك ذكور الشياطين وإناتهم كما قاله في الدقائق والاستعاذة منهم في البناء المعد لقضاء الحاجة لأنه مأوهم وفي الصحراء لأنه يصير مأوى لهم بخروج الخارج (ويجب الاستنجاء) إزالة للنجاسة (بماء) على الأصل (أو حجر) لأن الشارع جواز الاستنجاء به حيث فعله كما رواه البخاري وأمر بفعله بقوله فيما رواه الشافعي رضي الله عنه : وليستنج بثلاثة أحجار ، الموافق له ما رواه مسلم وغيره من نبيه ﷺ عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فكان الواجب واحدا من الماء والحجر (وجمعهما) بأن

أو لتركه الذكر في ذلك الوقت وإن طلب تركه خصوصا إن صحبه ترك قلبه وغفرانك مفعول مطلق أو مفعول به . (قوله الحمد لله الذي إلخ) هذا لقاضي الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب . (قوله بضم الخاء والباء) قال في الدقائق : ويجوز إسكان الباء ، وقال في تهذيب الأسماء : إنه بالضم خاص بما هنا وبالإسكان يطلق على هذا وعلى الشدة والمكروه والكفر وعلى ذلك فلا حاجة لقول الشارح والمراد إلخ . (قوله ويجب الاستنجاء) أي على سبيل الشرطية وإنما عيروا بالوجوب مراعاة لرد قول أبي حنيفة والمزني من أئمتنا بعدم وجوبه وهو بالماء يقال له استطابة وبالحجر استجمار وقيل الاستطابة كالاستنجاء وهو لغة القطع من نجوت الشيء قطعه لقطع المستنجى الأذى عن نفسه به وعرفا إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه أي الماء بكونه مطلقا والحجر بما يأتي أو بشرط الحجر المذكور ، قال ابن حجر : وتعتبر به الأحكام الخمسة أي بحسب عوارضه لأن أصله الإباحة ثم انتقل إلى الوجوب وقد يندب كجمع الحجر مع الماء كذا قال وفيه بحث والوجه تمثيله بغير الملوث كما يأتي وقد يكره كما في نحو ماء زمزم وسيأتي عن شيخنا أنه خلاف الأولى والأولى تمثيل الكراهة بالاستنجاء من الريح على وجه كما يأتي وقد يحرم كما في النقد المطبوع وقد لا يجرىء كما في المطعوم وإنما يجب من خارج ملوث كما يعلم من آخر الفصل وإن كان قدر لا يزيله إلا الماء خلافا للخطيب وخرج بالملوث خروج الريح فلا يجب فيه الاستنجاء بل يكره منه إن كان المحل رطبا لأنه طاهر على الراجح بل يحرم لأنه عبادة فاسدة فراجع . (قوله إزالة للنجاسة) فهو ليس على الفور والإثم عند خروج وقت الصلاة يتركها فقط نعم يجب الفور لعذر أو على من علم عدم الماء في الوقت كما مر ويتضيق عليه بإعادة القيام إلى الصلاة ونحوها وموجبه الخروج بشرط الانقطاع ويجب تقديمه على الوضوء في حق صاحب الضرورة وعلى التيمم مطلقا . (قوله بماء) شمل ماء زمزم وهو مكروه عند الخطيب وابن حجر ، وقال شيخنا : خلاف الأولى لما قيل أنه يورث الباسور ويلحق به في خلاف الأولى والكراهة ما نفع من بين أصابع النبي ﷺ وماء الكوثر والماء المغضوب على أهله . (قوله أو حجر) قال العلامة ابن قاسم : وهو رخصة ومن خصائص هذه الأمة وفيه نظريما ورد أنه ﷺ سأل أهل قباء بماذا أنشئ الله عليكم بقوله ﴿ فيه رجال ﴾ الآية فقالوا له : يا رسول الله لا نعرف شيئا إلا أننا كنا نتبع الحجارة بالماء وقد يقال إن الخصوصية من حيث الاختصار عليه فتأمل وشمل حجارة الذهب والفضة وإن حرم بالماء منها وشمل حجارة الحرم ويكره بها . وقال شيخنا : لا كراهة وشمل الموقوفة غير المسجد مطلقا ويمزىء بها لكن مع الحرمة فيها وسيأتي ما في المسجد وشمل نحو الجواهر . (قوله الموافق) هو مجرور نعت لما^(١) والحديث الأول دليل الجواز والثاني دليل الوجوب والثالث دليل عدم جواز النقص عن الثلاث وما بعد الأول دافع لتوهم الخصوصية به ﷺ . (قوله بأن يقدم الحجر) هو تصوير للجمع قال شيخنا : ولا يشترط في الجمع طهارة الحجر ولا كونه ثلاثا فيكفي بالنجس ولو من مغلظ قال : ولا يسن جمع الماء والحجر في غير الاستنجاء من النجاسة ويقدم في الاستنجاء بالماء قبله وفي الحجر ولو مع الجمع دبره لسرعة جفافه والمستعمل من الماء قدر يغلب على الظن زوال النجاسة به وعلامته زوال النعومة ولا يندب الاستعانة في الاستنجاء بنحو أشنان ولا شم اليد بعده فإن شمها فوجد ريع النجاسة لم يضر إن كان من بين الأصابع ويضر إن كان من الملاق للمحل لدلالته على

(قول الشارح والخبث بضم الخاء والباء) قال في شرح مسلم : أكثر الروايات بإسكان الباء فقل هو المكروه مطلقا ، وقيل الشر وقيل الكفر وقيل الشيطان . (قول المتن ويجب الاستنجاء) خالف في هذا أبو حنيفة والمزني قياسا على الأثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية إلى أن الحجر لا يجرىء مع وجود الماء وذهب بعض العلماء إلى تعين الحجر . (قول المتن وجمعهما إلى آخره) وما في قصة أهل قباء من أن النشاء عليهم لجمعهم

يقدم الحجر (أفضل) من الاقتصار على أحدهما ، والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الحجر لأنه يزيل العين والأثر بخلاف الحجر .

(١) إذ (ما) مجرورة بلام الجر والنعت تتبع منعوتها في أربعة أشياء من عشرة من ضمنها الإعراب الرفع والنصب والجر .

(وفي معنى الحجر) الوارد (كل جامد ظاهر قانع غير محترم) كالخشب والخزف والحشيش فيجزىء الاستنجاء به واحترز بالجامد الذي زاده على الحرر عن ماء الورد ونحوه كما قاله في الدقائق وبالظاهر عن النجس كالبر وبالقلع عن غيره كالقصب الأملس وبغير محترم عنه كالمطعم .

بقائها فتجب إعادته . (قوله وفي معنى الحجر) أى قياسا عليه بجامع إزالة النجاسة وفيه القياس على الرخص وهو صحيح حيث استنبط لها معنى كما هنا . (قوله الوارد) دفع به قياس الشيء على نفسه . (قوله كل جامد) دخل فيه التحرير كالدجاج ولو للرجال فيحل على المعتمد . (قوله وبغير محترم عنه) أى المحترم فيحرم ولا يجزىء ومنه تورا وإنجيل لم يبدلوا وكل علم شرعى والله كالمنطق الآن لا ما كان لأنه كان فلسفة ومنه جزء حيوان متصل مطلقا ولو نحو صوف أو منفصل من آدمى ولو مهدرا كحرنى ومرتد ومنه جزء مسجد وإن انفصل وجاز بيعه عند بعض الأئمة ، وقال شيخنا بصحته فيما يصح بيعه ومنه حجارة الكعبة بالأولى من المسجد ولا نظر لمن تردد فيه ومنه جلد مصحف ولو منفصلا حيث نسب إليه وجلد علم حال اتصاله . (قوله كالمطعم) وهو ما ثبت فيه الربا ومنه جلد حوت جف وخشن بحيث لو بل أكل فإن لم يؤكل جاز وبهذا يجمع التاقيص . (قوله فإنها الرواية الأولى) فإنه ولعل الشارح رواه بالمعنى . (قوله كالخبز) أى ما لم يحرق ، وإلا جاز لخروجه عن المطعم وبذلك فارق العظم فإنه لا يخرج بحرقه عن كونه مطعوما للجن ويحرم حرق كل منهما وقيل يجوز حرق العظم وهل نفس العظم هو المطعم لهم أو يعود لهم ما كان عليه من اللحم وهل يأكلون عظام الميتة أيضا راجعه . (قوله ويعصى به فى المحترم) من حيث الاحترام ويعصى به فى غيره إن قصد العبادة لفسادها وحرمة المطعم خاصة بالاستنجاء بخلاف زوال نجاسة به أو غسل الأيدي فجائز حيث احتيج إليه بقدر الحاجة ^(١) . (قوله وجلد) هو من أفراد ما قبله وخصه للخلاف فيه وهو مجرور عطفا على جامد أو مرفوع عطفا على كل أو مبتدأ خبره محذوف أى فى معنى الحجر . (قوله لأنه انتقل) أى فجاز الاستنجاء به وإن كان يؤكل على المعتمد والأقوال فى جلد المذكاة أما جلد ميتة إذا ذبح فالقديم منع أكله وهو المعتمد أما جلد ما لا يذكى كالحمار فلا يجوز أكله بعد ذبحه قطعاً . (قوله من النجاسات) ولو لم يبعث بعد انفصالها وكذا من الطهارات الرطبة ولا تضر الجامة . (قوله فإن جف) أى لم يخرج بعده خارج ويصل إليه ولو من غير جنسه كما رجع إليه شيخنا وإلا كفى الحجر فيه . (قوله أو انتقل) أى بانفصال على ما قاله الخطيب وهو ظاهر وإن لم يجاوز الصفحة والحشفة . وقال شيخنا الرملى : وإن لم ينفصل بأن سال بعد استقراره مع الاتصال وعلى الأول يتعين الماء فى المنفصل فقط وعلى الثانى فى الجميع وسأيت ما فيه . (قوله أو طرا) وكذا لو كان سابقا على المحل من غير الخارج وقيدته بالنجس لعمومه فى الرطب والجامد ومثله لو كان من الطهارات الرطبة كبيل من أثر نحو استنجاء نعم لا يضر العرق لأنه ضرورى . (قوله كالدّم) أى من غير الحيض . (قوله وكالدّم) تبع فى كونه من النادر الروضة وهو غير صحيح كما مر لأن المني والمذى والودي ودم الحيض من المعتاد على الراجح فيها خلافا لمن زعم خلافه إلا أن يراد بالدور قلة وجوده فليس كالبول مثلا وهو ظاهر كما تقدم . (قوله أو انتشر) ولو بقرع ويعفى عما يلاقيه غالبا من ملبوسه . (قوله وحشفته) أو قدرها من مقطوعها أو من أمثاله من فاقدها وفى المرأة ولو بكر أن لا يدخل مدخل الذكر . (قوله أما المجاوز لما ذكر) قال شيخنا الرملى : وإن ابتلى به خلافا لابن حجر وفى شرحه موافقة ابن حجر وحمله شيخنا على من فقد الماء كما فى بعض النسخ وفيه نظر . (قوله دون المنفصل عنه)

بين الماء والحجر قال النووى : لا أصل له قال النووى بل وجه التثاء عليهم استعمالهم الماء لأن العرب كانت تقتصر على الحجر . (قول المتن وفى معنى الحجر كل جامد ظاهر إلخ) نقل النووى فى شرح المذهب عن الخطائى جواز استعمال النخالة ودقيق الباقلا فى غسل الأيدي ونحوها ، قال الزركشى : والظاهر أن عدم استعمال المطعم لا يتعدى الاستنجاء إلى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملح مع الماء فى غسل الدم قال : وظاهره جواز استعمال الخبز ونحوه فى ذلك وفيه نظر . (قول المتن وجلد) قيل : إن كان ابتداء كلام فلا خبر له وإن كان معطوفا على كل لزم أن يكون قسيما مع أنه فرد من كل جامد إلخ وكذا إذا عطف على جامد يلزم مثل هذا ولو

الحجر تخفيف من الشارع ورد فيما تعم به البلوى فلا يلحق به غيره أما المجاوز لما ذكر فيتعين فيه الماء جزما وكذا غيره المتصل به دون المنفصل عنه

(ويجب) في الاستنجاء بالحجر ليجزى . (ثلاث مسحات) بفتح السين جمع مسحة بسكونها . (ولو بأطراف حجر) أى بثلاثة أحجار أو بثلاثة أطراف حجر روى مسلم عن سلمان قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة أطراف حجر لأن المقصود عدد المسحات . (فإن لم ينق) الخل بالثلاث (وجب الإنقاء) بالزيادة عليها إلى أن لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو صغار الخزف (وسن الإيتار) بعد الإنقاء المذكور إن لم يحصل بوتر كأن حصل برابعة فيأتى بخامسة ، قال ﷺ : « إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترا متفق عليه (و) سن (كل حجر) من الثلاثة (لكل محله) فيبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه وفي الثاني من مقدم الصفحة اليسرى ويديره قليلا قليلا إلى أن يصل إلى موضع ابتدائه ويمر الثالث على الصفحتين والمسررة جميعا . (وقيل يوزعن لجانيه والوسط) فيمسح بواحد الصفحة اليمنى من مقدمها وبآخر اليسرى من مؤخرها وقيل من مقدمها وبالثالث الوسط (ويسن الاستنجاء بيساره) تأسيا به ﷺ كما رواه أبو داود وغيره وروى مسلم عن سلمان : نهانا رسول الله ﷺ أن نستنجى باليمين (ولا استنجاء) لدود وبعير

أى عن المجاوز وهو ما في داخل الصفحة والحشفة سواء تقطع أو لا وسواء انتقل أو لا وهذا مخالف لما مر آنفا والوجه الأخذ بهذا العموم والحاصل أن المنفصل عن المخرج لا يجزى فيه الحجر مطلقا وأن المتصل به يكفى فيه الحجر إن لم يجاوز ما ذكر سواء انتقل أو لا وبذلك علم أنه لا حاجة لما زاده في المنهج بقوله أو تقطع فتأمل . (فرع) لا يجزى الحجر في فرجى المشكل ولا في أحدهما إلا إن اتضح به أو كان له ثقبه واحدة وتقدم إجزاؤه في الثقب المنفتحة في الانسداد المخلقى دون العارض . (قوله أى بثلاثة أحجار إلخ) دفع بهذا التفسير إيهام أن كل مسحة بثلاثة أطراف ويكفى طرفان أو طرف واحد لم يتنجس أو غسله وجف أو كشط ما لا في الخل منه . (قوله عدد المسحات) وبذلك فارق رمى الجمار لأن المقصوده عدد الرميات وكذا قالوا وفيه نظر واضح لأن المعتبر هو المسح والرمى وهو متعدد فيها لا المسحوح به والرمى به سواء تعدد فيها أو لا واكتفى بغير الحجر هنا أيضا لأن المقصود زوال النجاسة . (قوله ينقى) يقرأ بفتح الياء والقاف وبضم الياء وكسر القاف كذا ضبطه بعضهم والخل فاعل في الأول ومفعول في الثانى . (قوله بخامسة) وهو موضع الثالثة فتكون للمسررة فإن حصل بوتر لم تسن الزيادة عليه فعلم أنه لا يسن تثليثه كخسالات الكلب ونقل عن شيخنا الرملى طلب تثليث النجاسة الكلية وتثليث الاستنجاء بالماء فلينظر ما هو . (قوله وسن كل حجر إلخ) فالنعميم مندوب وكل عطف على الإيتار قال شيخ شيخنا عميرة : وهذا مافى الشرحين والروضة وعليه غالب المحققين ولم أر لشيخنا يعنى شيخ الإسلام في المنهج وغيره سلفا في وجوبه واعتمده شيخنا الزياى والعلامة العبادى ورد على ابن حجر دعوى أن الوجوب منقول واعتمد شيخنا الرملى كوالده أن التعميم واجب تبعاً لشيخ الإسلام لكن يلزم عليه إلغاء الوجه الذى بعده بالتوزيع وجعله لشدة الاعتماد مما لا معنى له ولا معمول عليه . (قوله فيبدأ) أى ندبا ويضع الحجر أو لا على محل ظاهر ندبا ولا يضر انتقال النجاسة في الإدارة . (قوله ويسن الاستنجاء بيساره) وهو بالماء والوضوء والحجر في الدبر ما تقدم وأما بالحجر في القبل فلم يذكره وهو في المرأة كاليدبر وفي الذكر أن يمسك الحجر بعقبه إن أمكن وإلا فييساره ويمسك ذكره بيمينه ولا يجزى كها ويضع الحجر على رأسه مرة بعد أخرى ولا يكرر الوضع في محل واحد وكذا في نحو الجدار وله المسح عليه لأعلى ولأسفل ويمينا وشمالا حيث لم يتكرر المسح على محل واحد كما مر . (قوله بلا لوث) خرج الملوث فيجب وإن كان قدرا قليلا بحيث لا يزيله إلا الماء أو صغار الخزف كما مر ويكفى فيه الحجر وإن لم يزل شيئا كما أنه يكفى على قول التدب المذكور في غير الملوث وتقدم حكم الريح .

[باب الوضوء]

هو أول مقاصد الطهارة كما مر وقدمه لعمومه وهو لغة النظافة لأن أصله من الرضاعة وهي النظارة والحسن وشرعا استعمال الماء فى أعضاء مخصوصة مفتتحا بنية^(١) وخصت هذه الأعضاء لأنها محل اكتساب الخطايا التى يكفرها الوضوء وفرض مع فرض الصلاة وقيل بعد ستة عشر شهرا من الهجرة ولعلمهم على هذا كانوا

قال : ومنه جلد لكان أولى والخلص أن يقال هو من عطف الخاص على العام . (قول المتن والوسط) كل موضع صلح فيه بين كالصف والجماعة والقلادة فإنه بإسكان السين لا غير وإن لم يصلح فيه بين كالدار والساحة فالفتح ويجوز الإسكان على ضعف نبه عليه النووي في الدقائق .

[باب الوضوء]

(قول الشارح والأصل فى النية إلخ) من الأدلة أيضا من القرآن قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾

بفتح العين (بلا لوث فى الأظهر) لفوات مقصود الاستنجاء من إزالة النجاسة أو تخفيفها فى ذلك والثانى يجب الاستنجاء منه لأنه لا يخلو عن رطوبة خفية ويجزىء الحجر فيه وقيل فيه قول النادر وعلى الأول يستحب الاستنجاء منه خروجا من الخلاف وقول الغرر لا يجب أو ضح .

[باب الوضوء]

هو مشتمل على فروض وسنن وبدأ بالأول فقال (فرضه) هو مفرد مضاف فيعم كل فرد منه أى فروضه كما فى الخبر (سته أحد هانية رفع حدث)

(١) وقوله بنية يخص من يجعل النية من فرائض الوضوء كقول إمامنا الشافعى وإن كان بعض المذاهب لا يشترطها .

يصلون به لكن على سبيل الندب أو النظافة لأنه من الشرائع القديمة ولم ينقل وقوع صلاة لغير عذر يدونه فراجعوه وفرض أول لكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق إلا مع الحدث وعلم أنه ليس من خصائص هذه الأمة إلا أثره وهو يياض محله يوم القيامة المسمى بالفترة والتحجيل . (قوله فروض وسنن) اقتصر عليها لذكرها في الباب والمراد به روضة أركانها وأما شروطه كالغسل ففى الماء المطلق والعلم به ولو ظنا بالاجتهاد وعدم المانع الشرعى كالحيض إلا في نحو أغسال الحج وعدم المانع الحسى كشمع وجرى الماء على العضو ووجود المقتضى لا نحو الشاك والإسلام لغير ذمية لتحلل لجليلها والتميز لغير مجنونة كذلك وطفل في الحج وعدم الممارف كردة ونية تبرد ونحوها وعدم التعليق إلا بإذن شاء الله بقصد التبرك فقط وتميز فرائضه من سننه إلا الجاهل لم يقصد بفرض نفلا ودخول الوقت لصاحب الضرورة وتقديم استجائه وتحفظ احتيج إليه وأما غسل عضو زائد اشتبه والجزء الذى يتم به الواجب من كل عضو فهما من الأركان لأنهما بعضهما ويجوز عدهما شرطا للاعتداد بها . (قوله فيعلم كل فرض) أى جملة الأفراد كما ذكره فهو من الحكم على لفظ العام لا على حكمه الذى هو كلية محكوم فيها على كل فرد فرد المقتضى أن كل فرد منها ستة فتكون ستة وثلاثين وهو باطل قطعاً . (قوله نية) ويتعلق بها سبعة أحكام نظمها بعضهم بقوله :

حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقته لغة العزم أو القصد وشرعا القصد المقارن للفعل وحكمها الوجوب ولو النقل للاعتداد به ومحلها القلب وزمنها أول العبادة وكيفية بحسب الأبواب كالصلاة هنا وشرطها الإسلام والتميز والمقصود بها تمييز العبادات عن بعضها أو عن العادات^(١) واشترط بعضهم قصد أفعال الوضوء كالصلاة واستظهره العبادى . (قوله حدث عليه) المراد بالحدث السبب لأن غيره لا يكون عليه تارة دون أخرى ولا يحتاج للتأويل برفع حكمه . (قوله ما يصدق إلخ) لا جميع أفرادها لأنه نكرة فيعلم . (قوله حدث البول) بالإضافة البيانية كما علم . (قوله رفع حكمه) أى أنه منزل على ذلك وإن لم يلاحظه الناوى أو لم يعرفه وينصرف للرفع العام كما سيأتى . (قوله ليدخل) أى صريحا بخلاف عبارة المحرر لإيهامها أن الالاستغراق وفى الإدخال نظر من حيث الخلاف . (قوله بعض أحداثه) أى فردا منها وإن نفى بقيتها بخلاف من نوى جزء فرد منها فإنه لا يصح كبعض حدث البول لأنه إذا بقى بعضه بقى كله لعدم تجزئه ولا تعارض بالمثل لقوة جانب البقاء بالاستدامة وفارق الطلاق بأنه إيجاد بعض معدوم وليس دوام العصمة رافعا لباقية وفى الحقيقة أنه لا جامع بينهما وإنما نظير ما هنا ما لو قال أوقعت عليك طلبة ورفعت بعضها فإنه يغلب جانب الباقي وحينئذ فلا مخالفة بينهما فتأمل ولا يشك ما هنا أيضا بما قالوه من إلحاق ما لم يظهر من الشمس بما ظهر فى وجود النهار وبقائه لأن وجود النهار قد تحقق بما هو ظاهر وليس بقاء الليل محققا بما خفى لا احتمال ستره عنا بما يمنع من رؤيته على أن اسم النهار يطلق على جزئه وكله كالماء ومن هنا يعلم صحة قول البغوى أنه إذا نوى رفع حدثه فى حق صلاة لا فى حق غيرها لم يصح ومثله لو رفعه لصلاة دون أخرى أو استباح به صلاة دون صلاة أخرى فكأنه فى ذلك رفع بعضه وأبقى بعضه بخلاف ما لو قصد أن يصلى به صلاة دون غيرها فيصح لأنه فى هذه رفع جميعه فى صلاة وصلاة غيرها به موكول إليه وإنما لم يصح فيما لو قال أصلى به فى محل نجس لوجود المنافي فهو كما لو نوى الصلاة على شهيد المعركة أو ليطوف به حالا وهو بمصر مثلاً أو ليصلى به صلاة لا سبب لها فى وقت الكراهة ، وقول شيخنا الرملى بالصحة فى هذه يحمل على ما إذا لم يقيد الصلاة لصحتها فى الجملة فهو كما لو نوى الصلاة عاريا فإنه صحيح لذلك ولو نوى الوضوء للقراءة إن كفت وإلا فللصلاة لم يصح خلافاً لابن حجر وفارق الزكاة بأنه عبادة بدنية ولو نوى رفع الحدث إن كان عليه ولافتجد يدصح عند شيخنا الرملى . (قوله غير ما عليه) قال شيخنا الرملى : وإن لم يتصور منه كالحيض للرجل لكن فى وجود تصور الغلط له حينئذ نظر . (قوله فنوى رفع حدث النوم) ونيته تنصرف لما عليه

عليه أى ما يصدق عليه حدث كأن ينوى رفع حدث البول الصادر منه أى رفع حكمه كحرمة الصلاة وعبارة المحرر وغيره رفع الحدث أى الذى عليه وعدل عنها إلى ما قاله قال فى الدقائق : ليدخل فيه من نوى رفع بعض أحداثه فإنه يكفيه فى الأصح ، ولو نوى غير ما عليه كأن بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم فإن كان عامدا لم يصح وضوؤه فى الأصح أو غالطا صح قطعاً

(١) كالنظافة أو التبرد مثلاً .

كما مر وليس عليه نوم فلم تصادف نيته حدثا وإنما صحت للغالب لأن نيته صادفت حدثا عليه باعتقاده أنه عليه فهو قاصد رفع المنع ولم يضره الغلط لأن التعرض للأسباب لا يجب جملة ولا تفصيلا وبذلك سقط ما لبعضهم هنا . (قوله مفتقر) أى فرد من أفراد ما يفتقر إلى وضوء في نفسه وإن لم يفتقر إليه النوى فيصح بنية صبي استباحة مس المصحف ما لم يقصد الحاجة تعلمه لعدم افتقاره بهذا القيد ويصح الوضوء بهذه الصيغة أيضا . (قوله أى الوضوء) فسر به بذلك أخذنا من عدم صحته بنية ما يندب له الوضوء الآتى وأخذ بعضهم له من الاستباحة لا يصح لأنه يلزم عليه صحة الوضوء بنية استباحة ما يندب له الوضوء وليس كذلك فتأمل . (قوله فرض الوضوء) ومثله فرض الطهارة للصلاة أو الطهارة للصلاة وكذا فرض الطهارة خلافا للعلامة الخطيب وشمولها لإزالة النجاسة مردود لأنه لا نية فيها وإنما الغرض فيها وقوعها فرضا ولا يكفى نية الطهارة فقط اتفاقا والمراد بالفرض في نية فرض الوضوء الشرط وهو يسمى فرضا لا حقيقة الفرض وإلا لكان يأثم بتركه إذا خرج وقت الصلاة مثلا وكان لا يصح من المجدد ولا قبل الوقت ولا من الصبي فتأمل . (قوله لأنه قد يكون تجديدًا) أى ولفظ الوضوء شامل للواجب والمندوب ورد بأن نية فرض الوضوء وأداء الوضوء صحيحة من المجدد أيضا . (قوله لبقاء حدثه) أى الأمر الاعتبارى أو المنع العام لأنه المنصرف إليه النية كما مر وليس هنا إلا هو فقط فلم يدخل الخاص أيضا فلا يقال إن لفظ الرفع مشترك بينهما فينصرف لذلك الخاص بالقرينة وبذلك فارق نية رفع الحدث من الجنب وقولهم إذا نوى الرفع الخاص صحت نيته إنما هو لكون ذلك القصد يتضمن الاستباحة الخاصة التى هى المقصودة منه لا بمعنى لأنها رفعت جزءا من حدثه مطلقا لأن طهارته أبدا مبيحة لا رافعة فتأمل فإنه يعرض عليه بالنواجز . (قوله لتكون نية الرفع للحدث السابق) أى لرفع المنع المرتب على الحدث السابق على وقت النية لأن الحدث ارتفع وخلفه حدث آخر وكذا نية الاستباحة المذكورة . (قوله لتضمنها نية الاستباحة) هذا كلام مسلم لكنه مغالطة لأن الاستباحة التى تضمنها الرفع عامة لرفعها الأمر الاعتبارى أو المنع العام كما تقدم وليس كذلك فى صاحب الضرورة لأن الاستباحة له فى أمر خاص فلا تشبه إحداها بالأخرى ولذلك كانت نية الاستباحة فى حقه كنية التيمم يستباح بها فرض ونوافل أو نوافل وحدها نعم لو أراد بالرفع رفعا خاصا كفاها لتضمنها الاستباحة التى هى خاصة به . (تفصيله) يشترط فى وضوء دائم الحدث تقدم الاستنجاء كما لا تقدم إزالة النجاسة بخلاف التيمم لقوة الماء قاله شيخنا وفيه نظر لأن الاستنجاء من إزالة النجاسة أيضا كما مر وقد يفرق فراجع . (فائدة) قد علم مما تقرر أن النية فى حق السليم غير المجدد تؤدى بأوجه ثلاثة وهى كونها مضافة إلى رفع أو إلى استباحة أو إلى وضوء وأن غير السليم له الوجهان الآخران وأن المجدد له الوجه الأخير^(١) نعم إن أراد بنية فرض الوضوء أنه فرض عليه لم تصح . (قوله ومن نوى تبردا) أى مثلا ومنه غسل لمعة فى المرة الرابعة لأن قصدها صارف . (قوله مع نية معتبرة) أى مع استحضاره لها فإن غفل عنها انقطعت ويبنى السليم على ما مضى بتجديد نية معتبرة على العضو الذى انقطعت عنده النية ويستأنف غيره ويثاب كل منهما على ما مضى إن لم يكن متوقفا على نية أو لم يكن بطلانه باختياره . (قوله لحصوله من غير نية) خرج ما لا يحصل إلا بها وهو إما مطلوب للإصلاح كنية الاغتراف فى محلها من كون الماء قليلا كذا قيل والوجه خلافه نظر إلى أن شأنها الإصلاح فلا تضر مطلقا ولو نوى رفع الحدث معها ارتفع وصار الماء مستعملا وإما مطلوب للإصلاح كنية

فاغسلوا^(٢) لأن المعنى فاغسلوا لأجلها كما تقول إذا ذهبت إلى السلطان فالتلبس أى لأجله . (قول المتن كفاها نية الاستباحة إلخ) بحث الإسئوى جواز سائر الكيفيات فى الوضوء المجدد قياسا على الصلاة المعادة . (قول المتن دون الرفع) فى شرح الروض نقلا عن الرافعى أن حكمه كالتيمم فى أنه إن نوى استباحة الفرض استباحه وإلا فلا

(أو) نية (استباحة مفتقر إلى طهر) أى وضوء كالصلاة والطواف ومس المصحف (أو) نية (أداء فرض الوضوء) أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء ، وفى شرح المهذب فى نية الوضوء وجه أنه لا يرتفع به الحدث لأنه قد يكون تجديدا والأصل فى النية حديث الصحيحين المشهور : « إنما الأعمال بالنيات » (ومن دام حدثه كمستحاضة) ومن به سلس البول (كفاها نية الاستباحة) كغيره (دون الرفع) لبقاء حدثه (على الصحيح فيهما) وقيل لا تكفى نية الاستباحة بل لابد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لللاحق وقيل تكفى نية الرفع لتضمنها لنية الاستباحة . (ومن نوى تبردا مع نية معتبرة) كنية مما تقدم (جواز) له ذلك أى لم يضره فى النية المعتبرة (على الصحيح) لحصوله من غير نية والثانى يضره للاشتراك فى النية بين العبادة وغيرها ونية التنظيف كنية التبرد فيما ذكر (أو) نوى (ما يندب

له وضوء كقراءة) أى نوى الوضوء لقراءة القرآن أو نحوها (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكفيه في النية (في الأصح) لأن ما يندب له الوضوء جائز

مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث والثاني يقول قصده حالة كاله فيتضمن قصده ما ذكر (ويجب قرنها بأول الوجه) أى بأول غسله فلا يكفى قرنها بما بعد الوجه لخلو أول المغسولات وجربا عنها ولا بما قبله لأنه سنة تابعة للواجب (وقيل يكفى) قرنها (بسنة قبله) لأنها من جملة الوضوء كغسل الكفين ولو وجدت النية في أثناء غسل الوجه دون أوله كفت ووجبت إعادة المغسول منه قبلها كما قاله في شرح المذهب فوجب قرنها بالأول ليعتد به (وله تفريقها على أعضائه) أى الوضوء كان ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وهكذا (في الأصح) كما يجوز تفريق أفعال الوضوء والثاني لا كما لا يجوز تفريق النية في الصلاة على أجزائها (الثاني غسل وجهه) وقال تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه) غالبا ومنتى (لحيه) أى آخرها وهما العظمان اللذان عليهما الأسنان السفلى (وما بين أذنيه) عرضا لأن المواجهة المأخوذ منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكر إذ لا يجب غسل داخل العين

ما يندب له وضوء فهو كنية التبريد أو غير مطلوب كالتعليق فيضمر ما لم يقصد به التبريد وحده كما مر . (قوله أى نوى إلخ) دفع بهذا التقدير ما يوهمه كلام المصنف من أن النوى نفس المندوب الذى هو السبب كما في الأغسال المستنونة وهو لا يصح هنا لأن طلب الوضوء لا يتوقف على تلك الأسباب هنا . (قوله لقراءة القرآن) بأن لاحظ في نيته استحابة القرآن فهو قيد للبطلان فإن لم يلاحظ ذلك حال النية صحت كما علم مما مر . (قوله قصده حاله كاله) هو فعل ماضى^(١) وضميره المستتر عائذ للنوى والبارز للنوى ويصح في حالة كاله أن يكون حالا من الأول أو الثاني ولا يصح كونه مصدرا لمناقباته للفاء بعده وللتصریح بالفاعل بعدها فتأمل ولا تعدل عنه . (فائدة) كل عبادة وقع فيها تشريك فإن فاعلها يثاب عليها إن غلب الأخرى كما لو انفرد قاله الغزالي وقال ابن عبد السلام : لا ثواب له مطلقا والمنقول الأول . (قوله ويجب قرنها) أى لا يعتد بها إلا كذلك فافهم . (قوله بأول غسله) أى بأوله المغسول لا بأول مغسول منه بدليل ما بعده عن شرح المذهب ولو حمله الشارح على المعنى الثاني المرشد إليه عدول المصنف عن عبارة المخرج وليكون لزيادة لفظ غسل فائدة لكان أولى وكان فيه استغناء عما في شرح المذهب وكان فيه دفع إيهام عدم الاكتفاء بها أو أنها ليست مما يجب فتأمل . (قوله بما بعده) كاليدين نعم إن تعذر غسل جميع الوجه وجبت عندهما وكذا بقية الأعضاء . (قوله ولا بما قبله) أى مما تطلب النية عنده ندبا من مطلوبات الوضوء كالشم والأنف نعم إن اغسل شيء من الوجه مع أحدهما واقرنت النية به كفت مطلقا وإن قصدت أحدهما وتجب إعادة غسل ذلك الجزء مع غسل الوجه إن لم يقصد الوجه وحده على المعتمد ، وقال الخطيب : لا تجب إن قصدت معا أيضا ويحصل ثواب نحو المضمضة إن وجبت إعادة غسل الجزء وإلا فلا ، وقال ابن حجر بفواته مطلقا للاعتداد بالنية ويوافقه شرح شيخنا في بعض النسخ قبل رجوعه عنه : (قوله في أثناء غسل الوجه) ولو مقارنة لما يندب غسله منه من الشعر أو البشرة كالحارج من الشعور عن حد الوجه أو ما استرسل من اللحية نعم لا تكفى مقارنة لشعر باطن لحية كثيفة ولا لما يجب غسله لإتمام الواجب ولو لم توجد النية مع السنن المتقدمة فات ثوابها وإن سقط بها الطلب . (قوله على أعضائه) أى الوضوء ولو مندوبة لكن يتجه أنه لا ينوى على المندوبة نحو الرفع بل ينوى الوضوء فقط . (قوله كأن ينوى رفع الحدث) ومثل رفع الحدث غيره من نيات الوضوء السابقة كما يؤخذ من الكاف خلافا لمن منعه في غير الرفع . (قوله عنه) وإن نفى غيره وهو قيد لكونه تفريقا لاحتياجه إلى النية فيما بعده ولو لم يقل عنه لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعده وكل الأعضاء بعده كذلك كما أشار إليه بقوله وهكذا وظاهر كلامهم أنه لا يوجد التفريق في العضو الواحد فراجع . (قوله كما يجوز تفريق أفعال الوضوء) وإنما لم يزد لفظ له كما زاده في المنهج وغيره لإفادة جواز التفريق لدائم الحدث وإن لم يجوز له تفريق أفعاله كما هو المعتمد . (قوله والثاني لا كما إلخ) ورد بأن الصلاة لا يجوز تفريق أفعالها بنحو ثلاث خطوات مثلا . (قوله غسل وجهه) وإن تعدد إلا ما علم زيادته وليس على سمت الأصل وتجب النية عند كل وجه إلا عند الزائد يقينا فلا تكفى عنده وإن وجب غسله ولا بد منها مع كل مشتبه والأيدى والأرجل كالوجه في الغسل ويجب في الرأس مسح جزء من الأصل إن علم ومسح جزء من كل ما اشتبه . (قوله المأخوذ منها الوجه) أى الذى هو سبب في تسميته بذلك لا بمعنى الاشتقاق النحوى ولا حاجة لما شنع به بعضهم هنا . (قوله إذ لا يجب غسل داخل العين) ولا شعر نبت فيه ومثله داخل القم والأنف وإن ظهر بقطع ما ستره نعم يجب أن يغسل مما ظهر بالقطع ما كان محاذيا للظاهر ويجب غسل ظاهر نحو أنف من نقد وتكفى النية عنده ولا ينقض لمسه ويجب غسل جميع ما ذكر عن النجاسة على المعتمد

(قول الشارح والثاني يقول قصده حاله كاله) الضمير في قوله قصده يرجع للشخص والضمير في كاله يرجع لقوله ما يندب .

ولا يستحب ومتتهى اللحين من الوجه وإن لم تشمله العبارة . (فمنه موضع الغم) وهو ما نبت عليه الشعر من الجهة وليس منه موضع الصلع وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنه احتراز بقوله غالبا . (وكذا التحذيف) بالمعجمة أى موضعه من الوجه . (في الأصح) لمخاذه يبيض الوجه وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة تعاد النساء والأشرف تحية شعره ليتسع الوجه . (لا النزعتان) بفتح الزاى . (وهما ياضان يكتفان الناصية) أى ليستامن الوجه لأنهما فى تدوير الرأس . (قلت صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس والله أعلم) لاتصال شعره بشعر الرأس ونقل الرافعى فى

(قوله ولا يستحب) أى بل يكره . (قوله وهو) أى موضع الغم فالغم اسم للشعر المذكور ، ويقال لشعر القفا أيضا والعرب تدم بكل لأنه يدل على البلادة والجبن والبخل وضده الأئزع^(١) ولذلك يتدح به كقول القائل :

ولا تنكحى إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

(قوله التحذيف) من الحذف لأنه يزال كما يأتى والعامية تبدل الذال بالفاء وهو اسم للشعر كما يؤخذ من تفسيره . (قوله بين ابتداء إلخ) سياتى ضبطه . (قوله لا النزعتان) ولا الصدغان . (قوله لاتصال شعره إلخ) الأولى لأنه فى تدوير الرأس ثلاثا ليرد الغم . (قوله هذب) بفتح أوليه معا أو ضمهما معا أو ضم فسكون . (قوله وحاجب) سمي بذلك لحجبه عن العين ما يؤذيها وجمعه حواجب وحاجب السلطان جمعه حُجَاب بتشديد الجيم وضم أوله . (قوله

وعذار) وهو ما حاذى الأذن ، وقال ابن حجر : هو ما نبت على العظم الناقى فوق العارض وهذا ناظر للمتعارف والذي تصرح به عبارتهم أنه إذا جعل خيط مستقيم على أعلى الأذن وأعلى الجبهة فما نحت ذلك الخيط من الملاصق للأذن المخاضى للعارض هو العذار وما تحته أيضا مما بين العذار والنزعة هو التحذيف وما فوقه مما حاذى العذار^(٢) والتحذيف هو الصدغ فابتداء العذار هو أوله الملاصق للتحذيف تحت الصدغ والجبين هو ما حاذى الجبهة فوق

الصدغ فراجع ذلك . (قوله وخد) أى شعره . (قوله أى ظاهرا وباطنا) هما تفسير للشعر والبشرة فالمراد بها الباطن من الشعر لا غله لدخوله فى حد الوجه السابق وكلامه شامل لما خرج عن حد الوجه وسياق ما فيه . (قوله وما قيل لا يجب إلخ) هو وجه ثالث سكت عنه المصنف فاقتضى كلامه القطع بغسل باطن الكثيف من غير

العتقة . (قوله واللحية) بالمعنى الشامل للعارضين كما قاله ابن سيده وكلامه يشمل الرجل وغيره وسياق ما فيه . (قوله وأسقط من الروضة إلخ) نهى أولى لأنه لا خلاف فى عدم وجوب غسل باطن اللحية الكثيفة وباطن الخارج الكثيف وكان المناسب للشارح أن يحمل كلام المصنف هنا على ما فى الروضة والحرر كما هو عادته ولا يعترض عليه

إذا اعترض بالحمل أخف منه بثبوت حكم فاسد ، بل حكم الشارح عليه بأنه زاده مع إطلاق عبارته غير مستقيم فتأمل . والحاصل المعتمد فى الشعور أن يقال لحية الرجل وعارضاه وما خرج عن حد الوجه مطلقا يجب غسله ظاهرا وباطنا إن كان خفيفا وظاهرا فقط إن كان كثيفا وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا ظاهرا أو باطنا خفيفا

وكثيفا من رجل أو غيره والمراد بالخارج ما جاوز حد الوجه من جهة استرساله وبالظاهر فى اللحية ونحوها الطيبة العليا المواجهة للمخاطب لا ما واجه لا ما بينهما ، وإنما لم يجب غسل الصدغ بالكثيف الخارج من الشعور لأنخطاط رتبته بخروجه عن المواجهة الحقيقية . (قوله والخفيف إلخ) فإن لم يتميز بأن لم يكن فى جانب وحده وجب غسل

(قول الشارح فى وجوب غسل ظاهر الخارج) هذا بعمومه يشمل الخارج من اللحية وغيرها من الشعور النادرة الكثافة فتستفيد منه أن باطن الخارج الكثيف ولو من عذار ونحوه لا يجب غسله قطعا عند الشيخين فيكون مقال المهاج ، وفى قول بالنظر للكثيف إيجاب غسل ظاهره فقط وإن كان ظاهر قوله وفى قول إلخ يأتى ذلك . (قول الشارح وزاده مع غيره) هو حكم ظاهر الخارج من غير اللحية .

(قول الشارح فى وجوب غسل ظاهر الخارج) هذا بعمومه يشمل الخارج من اللحية وغيرها من الشعور النادرة الكثافة فتستفيد منه أن باطن الخارج الكثيف ولو من عذار ونحوه لا يجب غسله قطعا عند الشيخين فيكون مقال المهاج ، وفى قول بالنظر للكثيف إيجاب غسل ظاهره فقط وإن كان ظاهر قوله وفى قول إلخ يأتى ذلك . (قول الشارح وزاده مع غيره) هو حكم ظاهر الخارج من غير اللحية .

شرحه ترجيحه عن الأكثرين وتبع فى الحرر ترجيح الغزال للأول (ويجب غسل كل هذب)

بالمهمل (وحاجب وعذار) بالمعجمة (وشارب وخد وعتقة

شعرا) بفتح السين (وبشرا) أى ظاهرا وباطنا سواء خف الشعر أم كثف لأن كثافته نادرة فألحق

بالغالب ، (وقيل لا يجب باطن عتقة كثيفة) بالثلاثة وقيل لا يجب غسل باطن

الكثيف فى الجميع لأن كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة (واللحية إن خفت

كهذب) فيجب غسلها ظاهرا أو باطنا (والأ) بأن كثفت (فليغسل ظاهرها)

ولا يجب غسل باطنها العسر لإصال الماء إليه وغسل بعضها الخارج عن الوجه

بطريق التبعية له لحصول المواجهة به أيضا (وفى

قول : لا يجب غسل خارج عن الوجه) من اللحية

وغيرها كالعذار خفيفا كان

أو كثيفا لا باطنا ولا ظاهرا لخروجه عن محل الفرض وما ذكره من حكاية القولين فى وجوب غسل الخارج الخفيف ظاهرا وباطنا فى شرح المهذب عن جماعة وصوبه وحمل كلام الرافعى وغيره فى حكاية القولين فى وجوب غسل ظاهر الخارج وأن باطنه لا يجب غسله قولاً واحداً على الكثيف وأسقط من الروضة الكلام فى باطن الخارج وزاده مع غيره هنا على الحرر وعبارته وأما اللحية الكثيفة فيكفى غسل ظاهر ما فى حد الوجه منها وإن كانت خفيفة فهي كالشعور الخفيفة غالبا ويجب أيضا غسل ظاهر الخارج من اللحية فى أصح القولين انتهى ، والخفيف ما ترى البشرة من خلاله فى مجلس التخاطب

والكيفية ما يمنع الرؤية . (الثالث غسل يديه) من الكفين والذراعين . (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس قال تعالى : ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ ودل على دخولهما فعله عليه السلام فيمارى مسلم أن أبا هريرة رضي الله عنه توضأ فغسل وجهه فاسبغ الوضوء ، ثم غسل يديه اليمنى حتى أشرع في العضد ثم اليسرى حتى أشرع في العضد ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق ثم قال

هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ (فإن قطع بعضه) أى بعض المذكور من اليدين واليد مؤنثة (وجب) غسل (ما بقي) منه (أو من مرفقه) بأن فك عظم الذراع من عظم العضد (فرأس عظم العضد) يجب غسله (على المشهور) لأنه من المرفق ومقابلة يقول لا وإنما وجب غسله حالة الاتصال لفنورة غسل المرفق ، ومنهم من قطع بالوجوب وصححه في أصل الروضة (أو من) فوقه نذب غسل (بأق) عضده) محافظة على التحجيل وسيأتى . (الرابع مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعره في حده) أى حد الرأس بأن لا يخرج بالمد عنه ولو خرج عنه بالمد لم يكنه المسح على الخارج قال تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ وروى مسلم أنه عليه السلام توضأ فمسح ببناصيته وعلى العمامة فدل على الاكتفاء بمسح البعض والرأس مذكر (والأصح جواز غسله) لأنه مسح

الجميع وما في شرح شيخ الإسلام مما يخالف ما ذكر غير معتمد . (تقنيته) يجرى هنا ما سيأتى في الغسل من أنه يعفى عما تحت طبع عسر زواله وإن كثر ، وتجب إزالته مع الشعر إن لم يكن فيه مثله والله أعلم . (قوله يديه) أى كل يد وإن تعددت وعلمت زيادتها مع المسامحة كما مر وإن زاد طول المسامحة على الأصلية وسواء بقيت الأصلية أو قطعت وخالف العلامة ابن عبد الحق في الثانية لأن غسلها كان للتبعية وقد زالت والكلام في يد نبتت في غير محل الفرض وإلا فيجب غسلها مطلقاً والجلدة يعتبر فيها محل انتهائها فإن ثبت طرفاها فكأصلها وفارقت اعتبار الابتداء في شجر نقل من الحرم أو عكسه لأن النظر فيه إلى الوصف بكونه حرمياً أو لا ويجب غسل يد التصقت في محله يد ولو من غير صاحبها بعد قطعها بحرارة الدم بحيث يخشى من إزالتها عذور تيمم ويجب غسل ظاهر كف أو أصبع من نحو نقد وغسل موضع شوكه إن كان لو قلعت لا ينطبق موضعها ولا يصح الوضوء معها وإلا فلا ويجب غسل ما على اليدين من شعر وإن كثف وطال ظاهرهما وباطنهما ويجب إزالة ما عليهما من نحو جرم كشعشع يمنع وصول الماء ولا يضر لون نحو صباغ ولا دهن لا جرم له ويجب إزالة نحو كشف ميت وما تحت ظفر من وسخ يمنع الماء . (قوله مرفقيه) ولو تقدير من أمثاله . (قوله أشرع) بالهمز أوله في الجميع لأن أشرع وشرع بمعنى واحد لغة . (قوله لأنه من المرفق) إذ المرفق اسم للعظام الثلاثة . (قوله ومنهم من قطع) فيه اعتراض من حيث الخلاف . (قوله لبشرة رأسه) ومنها البياض فوق الأذن لا ما حولها . (قوله شعر) ويكفى شعرة أو بعضها . (قوله في حده) أى حالة مسحه فلا يضر إزالته بالخلق بعده كقطع اليد بعد غسلها ولا خروجه عن الحد بطوله بعد المسح أيضاً ومثله جلدة تدلت فلا يكفي المسح على ما خرج عن حد الرأس منها . (قوله ولو خرج بالمد) أى من جهة استرساله . (قوله لم يكف المسح على الخارج) لأنه لا يسمى رأساً وصح تقصيره في الحج^(١) لأنه يسمى شعراً تأمل . (قوله من وصول البلل) يؤخذ من ذلك أنه لو مسح شيئاً على رأسه فوصل البلل إليه أنه يكفي . قال ابن قاسم : ما لم يقصد ما على الرأس فقط كما في الجر موق ويوافقه بعض نسخ شرح شيخنا الرملی ، وقال ابن حجر : والذي يظهر الاكتفاء هنا مطلقاً لأن المسح هنا أصل ولأن ما على الرأس قد يطلب مسحه انتهى وهو ظاهر فتأمل . (قوله لا يسمى مسحاً) ولعل الأول يوافقه لكنه نظر إلى حصول المقصود من المسح كما علل به فلا مخالفة إلا في اللفظ إذ حقيقة الغسل غير حقيقة المسح قطعاً . (قوله كعبيه) ولو تقدير المن فقد هما خلقه من أمثاله . (قوله عطف على الأيدي) كان الموافق للقاعدة العربية أن يقول على الوجه كإفعل شيخ الإسلام . (قوله ومعنى) أى تقدير افهوه منصوب بفتحة مقدرة منع منها حركة الجوار لأنها ليست حركة إعراب خلافاً للدماميني فقله : لجره على الجوار فيه تسامح لأن الجر بالجوار لا يكون مع الواو وبفرض جواره معها على ما قاله النووي لا ينبغي تخريج القرآن عليه . (تقنيته) المراد بغسل الأعضاء المذكورة انفسالها سواء بالفعل أو لا لكن مع ملاحظته في الثاني ويكفى ظن غسلها ولا يشترط اليقين كما يدل عليه الحديث الحسن خلافاً لمن نازع فيه أنه عليه السلام في حديث الوادي توضأ وضوءاً لم يبل منه الثرى . (فائدة) في ذكر حكمه لجمع المرافق وتنبيه الكعبين في الآية الشريفة مع أن الواقع عكس ذلك وهي أن لكل مرفق ثلاثة عظام فجعلته

(قول الشارح حتى أشرع إلخ) أى دخل فيها ومنه أشرع باباً إلى الطريق أى فتحه ذكره الجوهرى .

وزيادة (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود من وصول البلل إليه ومقابل الأصح فيما يقول ما ذكر لا يسمى مسحاً (الخامس غسل رجله مع كعبيه) من كل رجل وهما العظامان الناتقان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم قال تعالى : ﴿ وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ قرئ في السبع بالنصب وبالجر عطفاً على الأيدي لفظاً في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار والفصل بين المعطوفين للإشارة إلى الترتيب بتقديم المسح على غسل الرجلين

ودل على دخول الكعبين في الغسل فعلة ﷺ كما تقدم في حديث مسلم في اليمين وغسل الرجلين هو الأصل ونسألت جواز المسح على الخفين بدله .
(السادس ترتيبه هكذا) أى كما ذكر من البداية بغسل الوجه ثم اليمين ثم الرأس ثم الرجلين للتتابع كما في حديث مسلم السابق وغيره (فلو اغتسل محدث)

بنية الوضوء بدله (فالأصح أنه إن أمكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكث) قدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) أى وإن لم يمكن تقدير الترتيب فيه بأن غطس وخرج في الحال من غير مكث (فلا) يصبح له وضوء (قلت الأصح الصحة بلا مكث والله أعلم) لأن الغسل يكفي للحدث الأكبر فللأصغر أولى وقيل لا يصح في المكث أيضا لأن الترتيب فيه تقديرى لا تحقيقى (وسننه) أى الوضوء (السواك عرضا) لحديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» أى أمر إيجاب رواه ابن خزيمة وغيره، وحديث: «إذا استكمتم فاستاكوا عرضا» رواه أبو داود في مراسيله، والمراد عرض الأسنان قال في الروضة: كره جماعات من أصحابنا الاستياك طولا أى لأنه يجرح اللثة (بكل خشن) لحصول المقصود به وأولاه الأراك، قال ابن مسعود رضى الله عنه: «كنت أجتني لرسول الله ﷺ سواك من أراك» رواه ابن حبان (لا أصبعه في

المرفقين ستة أعظم أربعة من رأس العضدين واثان من الساعدين فلو ذكر الشية فيهما لتوهم إخراج الأربعة الأولى وإن لكل رجل كعبين ولو ذكرهما بصيغة الجمع لتوهم أن لكل رجل ثلاثة كعوب وليس كذلك فتأمل . (قوله ترتيبه) ولا يسقط بجمل ولا نسيان ولا إكراه فلو أكرهه على تنكيسه حصل له الوجه فقط وله أن يتيمم عن بقية الأعضاء ولا إعادة عليه كما لو غصب ماؤه قاله شيخنا الرمل فراجع . (قوله اغتسل) ولو في ماء قليل . (قوله غطس) بفتح الطاء يغطس بكسرهما كضرب يضرب . (قوله بنية الوضوء) أى بنية من نيته أو بنية من نيات الغسل غلطا ولا بد من مماسة الماء لجزء من الوجه عند النية لإتمام الانغماس ولو منكسا . (قوله بدله) بيان للواقع فلا يعتبر قصده . (قوله لأن الغسل يكفي إلخ) فلو كان عليه الأكبر كفاه أيضا نيته عن نية الأصغر وإن نفاه لاضمحلاله معه وقضية العلة أنه لو أغفل لمعة من بدنه لم يكتف به عن الأصغر والمعتمد أنها إن كانت في غير أعضاء الوضوء لم يضر أو فيها وجب غسلها وغسل ما بعدها من أعضاء الوضوء لو جوب الترتيب حيثئذ ولو اغتسل الجنب إلا أعضاء الوضوء ثم أراد غسلها ولو بعد حدث أصغر قبل غسلها لم يجب ترتيبها ولو اغتسل إلا رجلية مثلا ثم أحدث ثم غسلها ثم توضأ لم يجب عليه إعادة غسلها ويقال هذا وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة وقول بعضهم وخال عن الترتيب أيضا غير صحيح وهل بقية الأعضاء كالرجلين راجعه . (قوله فللأصغر أولى) لأن قيام غسل جميع البدن مقام غسل بعضه أقوى وأحق بالاعتبار . (قوله وسننه إلخ) قد أوصلها بعضهم إلى نحو الخمسين سنة فالخصر المستفاد من تعريف الجملة بالنظر للمذكور هنا . (قوله أى الوضوء) وكذا التيمم والغسل وإن استاك للوضوء قبله على المعتمد . (قوله السواك) أى الاستياك لأنه يطلق لغة على آلة الدلك ولو بغير سواك وعلى استعمال الآلة ولو في غير الفم والمراد هنا استعمالها في الفم ولذلك عرفوه بأنه استعمال آلة مخصوصة في أجزاء الفم وأصله الندب ولا يخرج عنه مطلقا من حيث ذاته وقد يخرج عنه لعارض من حيث وصفه فيحرم لنحو ضرر أو عدم إذن في سواك غيره ويكره كما يأتي ويجب لنحو إزالة نجاسة توقفت عليه وذكر بعضهم أنه من خصائص هذه الأمة وفيه نظر ففى شرح شيخنا حديث في «الزيتون» مخالف لذلك ولفظه هذا سواكى وسواك الأنبياء من قبل وإنه من شجرة مباركة انتهى ، قال ابن حجر : وله أصل في السنة . (قوله عرضا) هو سنة مستقلة فلو عطفه بالواو لكان أولى . (قوله عرض الأسنان) سواء ظاهرها وباطنها ويسن التيامن فيها بأن يبدأ من أول الأضراس من الجانب الأيمن إلى وسط الأسنان ثم من الأيسر كذلك وأقله مرة . (قوله كره جماعات) أى من حيث الكيفية إذ هو مندوب في كل حال وفي كل وقت ويحصل به السنة وإن حرم كما مر . (قوله ويكره طولا) أى في غير اللسان فيسن فيه طولا ظاهره وباطنه . (قوله بكل خشن) أى طاهر خلافا لابن حجر وإن كان الوجه الوجه معه كما مر وكلام الشارح يوافقه نعم يغتفر دم لثته للمشقة . (قوله وأولاه الأراك) ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ذوريج طيب ثم ما لا ريح له ورطب كل نوع أولى من يابسه ثم المندى بالماء ثم بنحو ماء الورد ثم بالريق فالمندى بالريق من الأراك أولى من رطب الجريدة وهكذا^(١) ويسن أن يبلع ريقه أول مرة ويكره بعود المرسين لما قيل إنه يورث الجذام . (قوله لا أصبعه) قال شيخ الإسلام : المتصلة فيكفى بالمنفصلة وبأصبع غيره مطلقا واعتمد شيخنا أن أصبعه لا تكفى مطلقا وأن أصبع غيره تكفى إن كانت متصلة من حى وإلا فلا ويحرم بالمنفصلة ولو من نفسه أو أذن صاحبها لا تقطاع حقه منها بقطعها وكالأصبع غيرها كالشعر ويجزئ بجزء غير آدمى من الحيوان ، قال بعضهم : ولم يظهر لى حكمة تخصيص الأصبع بغيره مع أنها منه أبلغ في المراد وكونها من أجزائه لا يظهر به المنع فتأمل . (قوله ويسن للصلاة) أى يتأكد لها ولو كل ركعتين قبيل

بنية الوضوء بدله (فالأصح أنه إن أمكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكث) قدر الترتيب (صح) له الوضوء (والا) أى وإن لم يمكن تقدير الترتيب فيه بأن غطس وخرج في الحال من غير مكث (فلا) يصبح له وضوء (قلت الأصح الصحة بلا مكث والله أعلم) لأن الغسل يكفي للحدث الأكبر فللأصغر أولى وقيل لا يصح في المكث أيضا لأن الترتيب فيه تقديرى لا تحقيقى (وسننه) أى الوضوء (السواك عرضا) لحديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» أى أمر إيجاب رواه ابن خزيمة وغيره، وحديث: «إذا استكمتم فاستاكوا عرضا» رواه أبو داود في مراسيله، والمراد عرض الأسنان قال في الروضة: كره جماعات من أصحابنا الاستياك طولا أى لأنه يجرح اللثة (بكل خشن) لحصول المقصود به وأولاه الأراك، قال ابن مسعود رضى الله عنه: «كنت أجتني لرسول الله ﷺ سواك من أراك» رواه ابن حبان (لا أصبعه في

الأصح) لأنه لا يسمى استياكا والثاني يكفي واختاره في شرح المهذب لحصول المقصود به ويكفى بأصبع وغيره قطعاً كما قاله في الدقائق ونبه فيها على زيادته المستثنى والمستثنى منه على المحرر (ويسن للصلاة) لحديث الشيخين : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» أى أمر إيجاب

الشروع فيها لا بعده ، وقال شيخنا الرملي : يطلب بعد الشروع فيها إذا لم يوجد قبلها بفعل خفيف وخالفه الخطيب . (تغنييه) متى كان السواك مستقلاً ندب له نية فإن كان في ضمن من عبادة فلا كذا قالوا وفيه بحث فتأمل . (قوله وتغير الفم) أى يتأكد له ولو بلون أو ريح سواء بنوم أو غيره كأكل فإن لم يوجد تغنييه كره للصائم كما يأتى ويتأكد طلبه أيضاً لقراءة وذكر في غير صلاة وفيهما ويقدمه على التعود للقراءة في غير الصلاة ويتأكد لتعلم أو تعليم أو سماع حديث أو علم شرعى أو آله ولسجود تلاوة وقراءة بعده ولسجود شكر ولدخول مسجد أو منزل ولو ملكا لغيره أو خاليا . (قوله آله تنظفه) فمظهر بمعنى مزيل ولو لغير الريح واقتضاه عليه ليس قيذا وتفسيره بذلك يشمل ما لو كان نجسا كما قاله ابن حجر وتقدم خلافه عن شيخنا . (قوله ولا يكره) أى الاستياك ، فخرج ما لا يسمى به كالأصبع التي لا تجزىء كما مر . (قوله إلا للصائم) خرج المسك وقيل بالكراهة فيه كما يحرم عليه ارتكاب المحرم ورد بأن سبب الكراهة الخلوف وهو منتف فيه . (قوله بعد الزوال) ولو تقديرا ولو للصلاة أو الوضوء أو غيرها إلا لتغير الفم بغير الخلوف ولو معه فيسن له فلو لم يحصل تغير كره رجوعاً لأصله فيهما . (قوله أطيب) أى في الدنيا والآخرة والمراد كثرة الثواب عليه لأن الصوم له تعالى كما في الحديث وبذلك فضل كمداد العلماء على دم الشهيد^(١) الذى هو كريخ المسك . (قوله والمراد إلخ) أى أن التقييد بالمساء في الرواية الآتية مبين للإطلاق في الرواية الأولى فتحمل عليها فهو من المطلق والمقيد لا من الخاص والعام كما ادعاه بعضهم إذ ليس فيه ما يدل على العموم وبذلك علم تقييد أحاديث الصلاة والوضوء ونحوهما به أيضاً فتأمل وتقييده بما بعد الزوال لأن التغير فيه من أثر الصوم وقبله من أثر الطعام غالباً فلو لم يوجد طعام يحال عليه التغير كالمواصل والجامع عادت الكراهة بالفجر أخذنا بالحكمة المذكورة قاله شيخنا الرملي واعتمده وفيه بحث مع قولهم غالباً كما مر فراجع . (قوله وأما الثانية إلخ) وصدر الحديث : « أما الأولى فإنه إذا كان أول ليلة من رمضان نظر الله إليهم ومن نظر الله إليه لا يعذبه أبداً وأما الثانية فما ذكره المصنف وأما الثالثة فإن الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فإن الله يأمر جنته فيقول لها استعدي وتزيني لعبادى أو شك أن يستريحوا من تعب الدنيا إلى دار كرامتى وأما الخامسة فإنه إذا كان آخر ليلة من رمضان غفر الله لهم جميعاً فقال رجل : أهى ليلة القدر يا رسول الله ؟ فقال : لا . ألم تر أن العمال يعملون فإذا فرغوا من أعمالهم وفوا أجورهم » . (قوله تدل على طلب إبقائه) أى طلباً مؤكداً أخذنا من الأبيية فصيح التفرع بقوله فتكره إزالته وتزول الكراهة بالغروب ولو للمواصل لعدم الصوم بعده نعم إن أزاله غيره نهاراً بغير إذنه حرم كما في دم الشهيد وإذا مات بطل صومه فلا تكره الإزالة وفارق حرمة تطيب المحرم بعد موته لبقاء أثر الإحرام بعده ومثله دم الشهيد وإنما لم تكره المضمضة بعد الزوال لأنها لا تزيل الريح بخلاف السواك . (فروع) يندب أن يستاك يمينه لبعدها عن مباشرة القدر وغسل السواك إن حصل فيه قدر ووضع خلف أذنه اليسرى وإلا فعلى الأرض منصوباً بالمرميا وغسله قبل وضعه وأن لا يستاك بطرفه الآخر ووضع فوق إبهامه وخنصره وتحت بقية الأصابع وكونه طول شبر وعدم امتصاصه وتقدمت نيته ، وذكر بعضهم له فوائد تزيد على السبعين منها أنه يبيض الأسنان ويزيل القلقع عنها وحفرها ويشتتها ويزيل بلة اللثة ورخاوتها والرائحة الكريهة ويحمر اللون ويدفع فسادة ويقيم الصلب ويصلب

(قول المتن إلا للصائم بعد الزوال) انظر هل في معناه المسك لترك النية ونحو ذلك . (قول الشارح والمراد الخلوف إلخ) لك أن تستشكل في هذا بأنه من باب ذكر فرد من أفراد العام بحكمه وهو لا يخصص إلا أن يقال التخصيص واقع بالمفهوم نظيره ما قيل في الحديث من مس ذكره فليتوضأ مع حديث الأفضاء ثم تأمل هذا الحديث مع أحاديث طلب السواك للصلاة والوضوء ونحو ذلك تجد هما متعارضين فما المرجح لحديث

(وتغير الفم) بنوم أو غيره لأنه عليه السلام كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك أى يدلكه رواه الشيخان ، وروى النسائي وغيره حديث : « السواك مطهرة للفم » بفتح الميم وكسر هاءى آله تنظفه من الرائحة الكريهة (ولا يكره إلا للصائم بعد الزوال) لحديث الشيخين : « خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » والخلوف بضم الخاء التغير والمراد الخلوف من بعد الزوال لحديث : « أعطيت أمتى في شهر رمضان خمسا ، وقال : ... وأما الثانية لسانهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك » رواه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو بكر السمعاني في أماليه وقال هو حديث حسن كما ذكره المصنف في شرح المهذب عن حكاية ابن الصلاح : والمساء بعد الزوال وأبيية الخلوف تدل على طلب إبقائه فتكره إزالته

(والتسمية أوله) لما روى النسائي وغيره عن أنس قال : طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءاً فلم يجده فقال ﷺ : هل مع أحد منكم ماء فأتى بماء فوضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال : توضأوا بسم الله فرأيت الماء يغور من بين أصابعه حتى توضحأوا وكانوا نحو سبعين ، والوضوء بفتح الواو : الماء الذي يتوضأ به وقوله : بسم الله أي قائلين ذلك وهو المراد بالتسمية وأكملها كما قال في شرح المهذب بسم الله الرحمن الرحيم وذكر فيه أن حديث أبي داود

وغيره : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع من جملة روايته بسم الله الرحمن الرحيم أقطع أي قليل البركة (فإن ترك) عمداً أو سهواً (ففي أثناؤه) يأتي بها تداركاً لها ولا يأتي بها بعد فراغه كما قاله في شرح المهذب لغوات محلها، وقال فيه : إذا أتى بها في أثناؤه يستحب أن يقول بسم الله على أوله وآخره، والمراد بأوله غسل الكفين ويستحب أن ينوي الوضوء أوله ليثاب على سنته المتقدمة على غسل الوجه فينوي ويسمى عند غسل الكفين كما صرح بذلك في الإقليد (وغسل كفيه) لحديث الشيخين عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله ﷺ : فدعاهما فأكفأ منه على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده فاستخرجهما فمضمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثاً إلى آخره (فإن لم يتيقن طهرهما) بأن تردد فيه (كره غمسهما في الإناء قبل غسلهما) لحديث : وإذا استيقظ

اللحم ويرضى الرب ويزيد ثواب الصلاة ويذكر الشهادة عند الموت عكس الحشيشة وقد جمع بعضهم فيها مائة وعشرين مضرة دينية وبدنية تراجع من محلها كلواهب . (قوله والتسمية) ويندب قبلها الاستعاذة ﴿ رب أعوذ بك من هزات الشياطين ﴾ الآية وأن يقول بعدها : الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والحمد لله على الإسلام ونعمته وهي سنة عين للمنفرد كما في الوضوء وكفاية لغيره كما في الجماع ووضوء جماعة من إناء صغير عرفاً لا شيء يطهره أو قناة ويكره على المكروه والحرام عند العلامة البرلسي ، وقال شيخنا الرملي : تحرم على الحرام على المعتمد قطعاً مغبوب وإن اختلط بملكه ووضوء بماء مغبوب كذلك وخالفه شيخنا الزيادي في نحو الوضوء لأن الحرمة فيه لا لذاته وبه قال العبادي . (قوله الذي يتوضأ به) أي الذي يصح منه الوضوء كما هو ظاهر الحديث لا ما أعد له خاصة . (قوله وهو) أي القول المذكور هو المراد بالتسمية فهو من إطلاق المصدر على اسم المفعول وحملها على الأقل لأجل الدليل وزاد عليه الأكمل ويمكن شمول كلام المصنف له . (قوله وأكملها أفضل) ولو للجنب على المعتمد . (قوله ذي بال) أي حال يهتم به شرعاً وتقدم محترزه . (قوله وإن ترك) أي المتوضئ فهو مبني للفاعل وقول بعضهم : إنه مبني للمفعول وضميره للإتيان المعلوم يرد قول الشارح يأتي بها ولم يقل يؤتى به^(١) لفساد المعنى عليه فتأمل . (قوله ففي أثناؤه) أي الوضوء ومثله غيره إلا نحو الجماع مما يكره الكلام في أثناؤه . (قوله بعد الفراغ) وليس منه التشهد المطلوب عقبه لأنه بعده وهذا ما اعتمده شيخنا وفارق الأكل حيث يأتي بها بعد الفراغ منه لأن فيه رغم أنف الشيطان حيث يتقاي ما أكله وهل يتقايه في الإناء أو خارجه محل نظر . (قوله يستحب إلخ) أي الأكمل ذلك ومنه بسم الله أوله وآخره بغير لفظ على ولو اقتصر على بسم الله كفى . (قوله فينوي) بقلبه ويسمى بلسانه ثم ينوي بلسانه بنية من نيات الوضوء ولو رفع الحدث ويستاك قبل المضمضة فالمراد بالأولية تقدم جميع ذلك على فراغ غسل الكفين أو على المضمضة فلا معارضة ولا حاجة إلى دفعها بقولهم إن السواك أول سنته الفعلية التي فيه لا منه وأن البسمة أول سنته القولية التي منه وكذا النية وأن غسل الكفين أول سنته الفعلية التي منه أيضاً ولو لم ينو عند ذلك سقط الطلب وفاته الثواب كما مر . (قوله بأن تردد) أخرج به يقين النجاسة التي شمله كلام المصنف لأن الغمس معه محرم للتضمخ بها . (قوله في الإناء) المراد به الماء دون القلتين ولو في غير إناء كما أشار إليه الشارح . (قوله إلى احتمال إلخ) والاحتمال شامل للاستواء والرجحان المساوي لكلام المصنف . (قوله إلا بغسلهما ثلاثاً) أي إلا بإتمام الثلاث وهذه الثلاثة مطلوبة خارج الإناء في هذا الفرد المخصوص وهو حالة الشك وأحقوا به حالة اليقين ولذلك قالوا إنه لو سبق غسلهما عن النجاسة مرتين زالت الكراهة بوحدة خارج الإناء أو مرة زالت الكراهة بمرتين خارج الإناء أيضاً فليس طلبها لأجل طهارة اليد ولا لكون الشارع إذا غيها حكماً إلخ ، كما قيل : ثم هذا الغسل يكفي عن الغسل المطلوب أول الوضوء فإن بقي من الثلاثة شيء فله فعله داخل الإناء أو خارجه ولو كانت النجاسة خارج الإناء مغلفة لم تزل الكراهة إلا بغسلهما خارج الإناء سبعاً مع الترتيب . قال شيخنا الرملي : وهذه السبع مقام واحدة من الثلاثة المطلوبة للوضوء ويندب اثنان أيضاً خارج الإناء ، وقال شيخنا الخلوف . (قوله المتن وغسل وكفيه) قيل في غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق لطيفة وهي الإحاطة بمعرفة صفات الماء من اللون والطعم والريح .

أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده ، رواه الشيخان إلا قوله : ثلاثاً فمسلماً أشار بما علل به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم كأن تقع على محل الاستنجاء بالحجر لأنهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد ويلحق بالتردد بالنوم التردد بغيره ولا نزول الكراهة إلا بغسلهما ثلاثاً كما ذكره في الروضة عن الشافعي والأصحاب للحديث والقصد بالثانية والثالثة تنعيم الطهارة ، قال في الدقائق : احتراز بالإناء عن البركة

ونحوها والمراد فيه إناء دون قلتين فإن تيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه . (والمضمضة والاستنشاق) لأنه عليه السلام فعلهما في وضوئه كما في حديث عبد الله بن زيد السابق وغيره ويحصلان بإيصال الماء إلى داخل الفم والأنف . (والأظهر أن فصلهما أفضل) من جمعهما وسيأتي . (ثم الأصح) على الفصل . (تمضمض بغرفة ثلاثاً ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً) ومقابله يفعلهما بست غرفات والترتيب بينهما شرط كما أفاده ثم (ويبالغ فيهما غير الصائم) لحديث لقيط بن صيرة : « أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً صححه

الطبراني له فعلهما داخل الإناء والمائع في الكراهة المذكورة كالماء . (قوله فإن تيقن طهرهما) أى مستندا للغسل ثلاثاً كما مر . (قوله والاستنشاق) وهو أفضل من المضمضة لأنه قيل بوجوبه عن أبي ثور والإمام أحمد وعكسه ابن عبد السلام لأن الفم محل القرآن والأذكار والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك . (قوله فصلهما) وهو أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة والوصل أن يجمعهما فيها . (قوله بست غرفات) مع التخلل أولاً . (قوله والترتيب بينهما شرط) أى مستحب وهو المعتمد كما في المجموع ومقابله مستحب فلو قدم بعد غسل الكفين الاستنشاق على المضمضة أو هما على غسل الكفين حسب المؤخر دون المقدم لوقوعه في غيرم حله على قول الاستحقاق كتقديم اليدين على الوجه وحسب الجميع على قول الاستحباب كتقديم اليد اليسرى على اليد اليمنى فقول شيخنا الرملي كوالده بحصول المقدم وفوات المؤخر لفوات محله تبعاً لما في الروضة خلاف الصواب كما قاله الإسنوي ولعل تعبير الشارح بالشرطية إشارة إلى ذلك لأنه لا يوافق واحداً من القولين نعم إن اقتصر على ما قدمه فقط اتجه حسباناً لأنه أولى من فوات الجميع . (فائدة) حكمة تقديم هذه الأعضاء الثلاثة في الوضوء أن بها تظهر أوصاف الماء الثلاثة^(١) . (قوله أما الصائم) ومثله الممسك هنا . (قوله فتركه إن غلب) وإنما لم تحرم كقبليته لأن المنى سباق فلو علم سبق الماء هنا حرم أيضاً ، قيل : ولأن المبالغة هنا مطلوبة في الأصل بخلاف القبلة ولأن القبلة ربما تؤدي إلى فطر شخصين ولو احتاج إلى المبالغة لإزالة نجس وجبت ولا يفطر إن سبقه الماء منها لأنه مطلوب وإلا أفطر كما في مسألة الخيط . (قوله ثم يستنشق) أو يخلل بينهما . (قوله القياس إن غلب) قدمه على النص لعدم صراحته في الفصل . (قوله توضأ) هو بضمير التثنية ومثله أفردا . (قوله وتليث الغسل والمسح) لو أسقطهما لكان أخصراً وأعم لأنه يشمل السواك والنية والتسمية والدعاء والذكر عقبه وغيرها ويشمل المسح مسح الجبيرة والعمامة لا مسح الخف وهو كذلك على المعتمد ويحصل التليث بترديد ماء الثانية إن لم يختلط بماء الأولى وتتحريك عضوه في ماء كثير لا قليل خلافاً لابن حجر لأنه يصير مستعملاً وفارق ماء الانغماس لقوته بكثرة ونظر فيه وليس من التليث ما لو توضأ مرة ثم ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك بل هو مكروه لأنه تجديد قبل صلاة بالأول على المعتمد قال بعض مشايخنا : وإنما لم يحرم لما فيه من خروج إسنائه بالنقص وفيه نظر لأنه لم يخرج عنها لعدم حصول التليث فالوجه الحرمة وينبغي الحرمة إذا جدد بعد الثلاث قطعاً لأنه عبادة فاسدة وقد يطلب ترك التليث ندباً كخوف فوت جماعة لا يرجو غيرها أو وجوباً كضيق وقت أو قلة ماء أو احتياجه لشربه أو كان

(قول المتن تفضيل الجمع) أى وأما أصل السنة فيحصل بكل كيفية من ذلك . (قول الشارح وفي البخاري من حديثه إلى آخره) هذا أصرح من حديثه السابق وذلك لأن قوله فيما سبق فعل ذلك ثلاثاً إن كان مرجع الإشارة إدخال اليد وما بعده وهو الظاهر كانت تلك الرواية مقيدة للغرفات الثلاث كما هنا وإن كان مرجعها مضمض واستنشق لم يفد ذلك والله أعلم . (قول الشارح ودليل الفصل القياس على غيرهما إلى آخره) هذا قد يرد عليه الكيفية الثانية من كيفيتي الوصل المتقدمتين .

بعد الفراغ مما قبله ، وروى أبو داود وحديث أنه عليه السلام فصل بين المضمضة والاستنشاق لكن فيه راو ضعيف ، وروى ابن السكن في كتابه المسمى بالنسب الصحاح المأثورة أن علي بن أبي طالب وعثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأفردا المضمضة من الاستنشاق ثم قال : هكذا توضأ رسول الله ﷺ . (وتليث الغسل والمسح) لحديث مسلم عن عثمان أنه عليه السلام توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وحديث أبي داود عن عثمان أنه عليه السلام توضأ فمسح رأسه ثلاثاً ، قال في شرح المذهب كابن الصلاح : إسناده حسن ، وروى البخاري أنه عليه السلام توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين ، وفي حديث عبد الله بن زيد السابق أنه غسل وجهه ثلاثاً ويديه

مرتين ومسح رأسه فأقبل بيديه وأدبر مرة واحدة . (ويأخذ الشاك باليقين) من الثلاث فيتمها وقيل بالأكثر حتى لا يقع في الزيادة عليها وهي مكروهة وقيل محرمة وقيل خلاف الأولى . (ومسح كل رأسه) لما تقدم في حديث عبد الله بن زيد السابق والسنة في كنيته أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق مسبحته بالأخرى وإيهامه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المبدأ وهذا لما له شعر ينقلب بالذهاب والرديصل البلل إلى جميعه وإلا فلا حاجة إلى الرد فلورد لم تحسب ثانية . (ثم مسح .) (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بما جدي لا يبلل ماء الرأس لما روى البيهقي والحاكم وصححه عن عبد الله ابن زيد قال : رأيت النبي ﷺ يتوضأ يأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذه لرأسه ويمسح صماخيه أيضاً بما جدي ثلاثاً وأفاد تعبيره بغم اشترط تأخير

مسبلاً أو مفضوباً ويحرم استعمال ماء يكفى لواجب في مندوب . (قوله وهي مكروهة) إن كانت في ماء مباح أو مملوك ويحرم في الماء المسبل ولو للطهارة وعليه يحمل الوجه المشار إليه بقوله وقيل محرمة لأنها بدعة قبيحة ، وقولهم ترك سنة أولى من الوقوع في بدعة محمول على بدعة متيقنة كالغسلة الثانية أو الثالثة مما ذكر كذا قالوه والوجه أن يقال إن براءة الذمة بالخروج من عهدة الشارع أولى بالمراعاة كما في الصلاة . (قوله ومسح كل رأسه) وهو أفضل من مسح ناصيته وهو أفضل من مسح ربع رأسه وهو أفضل من أقل منه خروجا من خلاف من أوجبه وسواء في ذلك الرجل والخنثى والمرأة ويقع من ذلك قدر الواجب فرضاً والباقي تطوعاً لإمكان التجزى على القاعدة . (قوله ثم مسح أذنيه) وإن اقتصر على بعض رأسه على المعتمد ويسن مسحهما مع الوجه ومع الرأس والاستظهار أيضاً فهي اثنتا عشرة مرة . (قوله لا يبلل الرأس) أى في المرة الأولى . (قوله فإن عسر) ليس قيداً كما أشار إليه الشارح فالعبرة بإرادته . (قوله كمل بالمسح عليها) فلا يتبدى بها خلافاً للخطيب ولا يقتصر عليها ولا يمسح منها ما يخاضى ما مسح من الرأس ويكفى المسح فوق طيلسان عليها ولا يرفع يده قبل تمام مسحها لأنها تابعة وبذلك فارت التحويل ولا يمسح على ما عليها نحو دم براغيث ولا ما حرم لبسها لذاته كحرم بلا عذر بخلاف نحو المغسوبة . (قوله وتخليل اللحية الكثة) وكذا كل شعر يكفى بغسل ظاهره إلا حرم خوف إزالة الشعر لقربه وبذلك فارق المضمضة للصلائم وتخليل كل مرة قبلها أولى لأنه أبعد عن الإسراف خلافاً لابن حجر وتقدم ذكر التخليل من حيث طلب الثلاث فيه . (قوله من أسفل اللحية) أى على الأفضل ويحصل بأى كيفية كانت وكذا يقال في تخليل الأصابع الآتى . (قوله بالتشبيك) لأنه لا يكره إلا لمن في المسجد ينتظر الصلاة أو الجأئ إليها وخرج به وضع الأصابع بين بعضها فلا يكره مطلقاً . (قوله بخنصر اليسرى) هو المعتمد . (قوله فيطهران دفعة) إلا لنحو أقطع ولا يضر في التيامن غسل كفيه معاً بعد غسل وجهه لدفع استعمال الماء ومخالفة التيامن خلاف الأولى على المعتمد وكذا جميع ما بعده . (قوله بأعلى الوجه) وفي اليدين والرجلين بالأصابع وفي صبغ غيره عليه بالمرق والكعب ومنه الخنفية المعروفة . (قوله في طهوره وترجله وتنعله) هو بيان الشأن وتفصيله وليس المذكور كل الشأن إلا أن يجاب بأن الطهور إشارة إلى أن كل الطهارات والترجل إشارة إلى كل الشعور والتنعل إشارة إلى ما يتعلق بالأعضاء كاحتحال وتنف إبط وقص شارب وحلق رأس وتقليم ظفر ومصافحة ولبس نحو ثوب ونعل

(قول المتن كمل بالمسح عليها) الظاهر أن حكمها كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الأولى ولو مسح بعض الرأس ورفع يده ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح صار الماء مستعملاً بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن يغفل عنه كثير عند التكميل على العمامة ثم ذلك القدر المسح من الرأس هل يمسح ما يخاضيه من العمامة ظاهر العبارة لا . (قول الشارح بخنصر يده اليسرى) قال إمام الحرمين : اليسرى واليمنى في ذلك سواء قال في التحقيق : وهو المختار وقال في شرح المذهب : وهو الراجح المختار . (قول المتن وتقديم اليمين) قال القفال في محاسن الشريعة : الحكمة في تقديمها التيمن إذ اليمين من اليمن وهو حصول الخير والشمال تسمى الشوماء .

الأذنين عن مسح الرأس خلاف تعبير المحرر بالواو (فإن عسر) رفع العمامة أو لم يرد نزعها (كمل بالمسح عليها) لحديث مسلم عن المغيرة أنه ﷺ توضأ فمسح بناصرته وعلى العمامة والأفضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية (وتخليل اللحية الكثة) بالثلثة لأنه ﷺ كان يخلل لحيته ، صححه الترمذى وغيره وكانت كثة ، وروى أبو داود عن أنس أنه ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال : هكذا أمرنى ربي ، والتخليل بالأصابع من أسفل اللحية ذكره في شرح المذهب عن السرخسى وقال : يستدل به هذا الحديث (و) تخليل (أصابعه) لحديث لقيط السابق وفي المبالغة ويدخل فيه كما قال في الدقائق أصابع

بيديه ورجليه وفي الروضة كأصلها لم يذكر الجمهور تخليل أصابع اليدين واستحبه ابن كج وفيه حديث حسنه الترمذى أى وهو كما قال الراعى ما روى ابن عباس أنه ﷺ قال : « إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك والتخليل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل الأصابع بخنصر يده اليسرى يتبدى بخنصر الرجل اليمنى ويختم بخنصر اليسرى » ، وروى البيهقى والدارقطنى بإسناد جيد كما قاله في شرح المذهب عن عثمان رضى الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه وقال : رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت (وتقديم اليمين) من اليدين والرجلين على اليسار لحديث الشيخين عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتنعله

نفتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء . (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) زاده الترمذى على مسلم (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك) الحديث الحاكم وصححه : ومن تروا ثم قال : سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت ، إلى آخره كتب بريق ثم

فتحت له) أى تكرىما وتخيره بينها كذلك وإلا فدخله من باب عمله المخصوص به . (قوله أستغفرك) الغفر الستر فلا يستدعى سبق ذنب فصح وقوعه من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو هو منهم للتعليم . (قوله وأتوب) هو فعل مضارع ولا يلزمه التلبس فلا كذب فيه أو المراد طلب توفيقه لها . (قوله لا إله إلا أنت) ليس في الحديث لفظ أشهد كما فعل المصنف . (قوله عند غسل الوجه) وتقدم ما يقوله عند غسل الكفين ويزيد : اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها ، وعند المضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك ، وعند الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة إلى آخر الأدعية المذكورة . (قوله لأصل له) أى في حديث صحيح أو حسن فقوله وفاتهما الخ مبني على ما فهمه أنه مما لا يجوز مع العمل . (قوله للعمل بالحديث الضعيف) لكن بشرط ثلاثة : أن لا يشتد ضعفه وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتقد الفاعل سنية ذلك الفعل بذلك الحديث .

[باب مسح الخف]

هو جزء من الوضوء فذكره عقبه وهو أنسب من ذكر بعضهم له عقب التيمم نظرا للبديلية ويطلق الخف على الفردين وعلى أحدهما فيجوز لبسها والمسح عليها حيث لم يبق من الأخرى شيء من نحو الذي يجب غسله في الوضوء وبذلك سقط القول بأن التعبير بالخفين أولى كما في المنهج ولرجل من خشب حكم الأصلية إن وجب غسلها والعليلة كالصحيحة فلا يجوز المسح على الصحيحة فقط لو وجب التيمم عن العليلة ولزائدة وجب غسلها حكم الأصلية أيضا ويجوز ضم أكثر من رجل في فردة أى من خف ويكفى عليه مسح واحد ومسح الخف رافع لا مبني وهو رخصة ولا يضر جوازها للمقيم العاصي كالتييمم وهو من خصائص هذه الأمة وأول مشروعيته في سنة الهجرة والرخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطويل ^(١) مسح الخف ثلاثة أيام والقصر والجمع وفطر رمضان وأربعة عامة أكل الميتة والثالفة على الرحلة وترك الجمعة وإسقاط الصلاة بالتييمم فتأمل . (قوله يجوز) بمعنى لا يحرم فعله ولا يجب ترك الغسل إليه لا بمعنى يباح الذي رتب عليه شيخ الإسلام في المنهج ما فيه تكلف وأصله التذنب ومتى وقع كان واجبا كما يأتي فيعتبر به أربعة أحكام واستدلوا عليه بأحاديث كثيرة بل متواترة ، قال الحسن البصري : حدثني سبعون صحابيا أنه عليه السلام مسح على الخفين قال بعضهم : وأخشى أن يكون إنكاره كفرا . (قوله بدلا) بمعنى أنه كاف عن الغسل لأنه أصل كما يأتي في خصائل الكفارة وليس المراد حقيقة البدلية المتروكة على تعذر الأصل فمتى وقع كان واجبا كما مر . (قوله والغسل أفضل) كما هو معلوم من الجواز والبدلية وصرح به لدفع توهم حقيقة البدلية ولا يجب لبسه ابتداء اتفاقا ولو مع ضيق وقت وتذكر فائتة وقلة ماء وقد يجب على لبسه دوامه كمن معه ماء يكفى المسح ولو مع سعة وقت أو لناقلة قاله شيخنا فراجع ، وقد يجب المسح لعارض كمن خاف ولو بظن غير مؤكد فوث عرق أو الرمي أو طواف الوداع أو جماعة متعينة كالجمعة أو خروج الصلاة عن وقتها ، والمعنى في جميع ذلك أنه إذا مسح أدرك الصلاة في وقتها وأدرك ما ذكر ولو غسل أدرك الصلاة فقط فيجب عليه المسح ويحرم الغسل وقد يندب دوامه فيكره نزع كخوف فوت جماعة غير متعينة وقد يندب المسح فيكره الغسل كالاقتداء به أو لرغبة عن السنة بمعنى أنه يرجح الغسل عليه لنظافته مثلا لا بمعنى عدم اعتقاد سنته لأنه كفر أو

[باب مسح الخف]

(قول المتن مسح الخف) عن الحسن البصري أنه قال : حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله ﷺ مسح على الخف انتهى ، قال بعض الأصحاب : القراءتان في الأرجل بالنصب والجر كالآيتين فقراءة

طبع بطابع ولم يكسر إلى يوم القيامة قوله : برق أى فيه ، والطابع بفتح الباء وكسرها الخاتم ، ومعنى لم يكسر لا يتطرق إليه إبطال (وحذفت دعاء الأعضاء) المذكور في المحرر وهو أن يقول عند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى : اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا يسيرا ، وعند غسل اليد اليسرى : اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري ، وعند مسح الرأس : اللهم حرم شعري وبشري على النار ، وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، وزاد على ذلك الرافعي في الشرح عند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه (إذ لا أصل له) كذا قال في الروضة وشرح المذهب أى لم يبيح فيه شيء عن النبي ﷺ كما قال في الأذكار والتنقيح ، والرافعي قال : ورد به الأثر عن السلف الصالحين

وفاتهما أنه روى عن النبي ﷺ من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة فالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال .

[باب مسح الخف]

(يجوز في الوضوء) بدلا عن غسل الرجلين فالواجب على لبسه الغسل والمسح والغسل أفضل كما قاله في الروضة في آخر صلاة المسافر واحتترزوا بالوضوء ،

(١) أى في السفر الطويل .

عن الغسل فلا يجوز المسح فيه واجبا كان أو مندوبا كما نقله عنهم في شرح المهذب وهو كما قال مأخوذ من حديث الجنابة الآتي آخر الباب (للمقيم يوما وليلة

وللمسافر ثلاثة لياليها)

لحديث ابن خزيمة وحيان

أنه عليه السلام أرخص للمسافر

ثلاثة أيام وليالين وللمقيم

يوما وليلة إذا تطهر فلبس

خفيه أن يمسح عليهما،

وروى مسلم عن شريح بن

هاني قال: سألت علي بن

أبي طالب عن المسح على

الخفين فقال: جعل رسول

الله عليه السلام ثلاثة أيام وليالين

للمسافر ويوما وليلة للمقيم

(من الحدث بعد لبس) لأن

وقت المسح يدخل بالحدث

فاعتبرت مدته منه واختار

المصنف في شرح المهذب

قول أبي ثور وابن المنذر أن

ابتداء المدة من المسح لأن قوة

الأحاديث تعطيه والمراد

بليالين ثلاث ليال متصلة

بين سواء سبق اليوم الأول

ليلته بأن أحدث وقت

الغروب أم لا كأن أحدث

وقت الفجر فلو أحدث في

أثناء الليل أو النهار اعتبر قدر

الماضي منه من الليلة الرابعة

أو اليوم الرابع وعلى قياس

ذلك يقال في مدة المقيم، ثم

مسح المسافر ثلاثة يستدعي

أن يكون سفره قدرها ولو

ذهابا وإيابا فإن كان دونها

مسح في القصر مدة المقيم

وفيما فوقه إلى أن يقيم كما

سيأتي في قوله أو عكس

والعاصي بسفره يمسح مدة

المقيم وصاحب الضرورة

لشك في جوازه بمعنى عدم طمأنينة نفسه إليه أو لمعارضة دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك في طلبه شرعا لما مر وقد يكره المسح كما لو كرره وقد يحرم كمغصوب ويصح أو يحرم بلا عذر ولا يصح. (قوله عن الغسل) وكذا إزالة النجاسة. (قوله وهو) أي عدم كفاية المسح عن الغسل مأخوذ من الجنابة نصا ومن غيرها قياسا. (قوله للمقيم إلخ) وعند الإمام مالك لا يتقيد المسح بمدة المقيم ولا للمسافر، وقيل: لا يجوز عنده للمقيم أصلا. (قوله أرخص) صريح في أنه رخصة ولو للمقيم العاصي كما مر. (قوله ثلاثة أيام) منصوب على التوسع بإقامته مقام المصدر المضاف المحذوف لا معمولا له لأنه لا يعمل محذوفا ولا لقوله أن يمسح بعده لأن ما بعد الحرف المصدر لا يعمل فيما قبله وأن يمسح بدل من المصدر المحذوف. (قوله من الحدث) أي من آخره كما صرح به شيخ الإسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الأحداث وهو الوجه وفاقا لوالد شيخنا الرملي واعتمده شيخنا مخالفا لما في حاشيته من التفصيل بين الأحداث الذي اعتمده شيخنا الرملي من أنه في النوم واللمس والمس والسكر تحسب المدة من أوله وفي غير ذلك من آخره لعدم ما ذكر لأن شأنها أن تكون عن اختيار ويحسب من المدة زمن الإغماء والجنون إن وجدا في أثناءها ولو اجتمع حدثان باختياره وغيره حسبت المدة من آخر الأول مطلقا وعلى ما مر عن شيخنا الرملي تحسب من أول الذي باختياره وإن تقدم على الآخر كالمسح في أثناء جنونه ولو تقطع بوله مع تواصل فمن آخره وإلا فمن آخر أوله وغسل رجله ولو عن حدث في الخف في أثناء المدة لا يقطعها. (قوله لأنه وقت المسح) أي الراجع للحدث فلا ينافي نذب تجديد كماله في المجموع. (قوله فاعتبرت مدته منه) لأنه لا معنى لوقت العبادة إلا ما يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وهذا هو المقتضى لاعتبار المدة من آخر الحدث مطلقا كما مر. (قوله والمراد إلخ) يقيد به معنى الإضافة وإلا فليلة اليوم سابقة عليه. (قوله كأن) الأولى أن يقول: بأن، لأنه عكس ما قبله يحمل كلام المصنف على الأيام والليالي الكوامل. (قوله فلو أحدث) هي من أفراد ما دخل تحت المنفى بقوله أم لا وربما يشمله كلام المصنف وإنما صرح به ليرتب عليه الجواب بعده ولا فائدة لذكر الكاف إذ لم يبق فرد آخر. (قوله ثم مسح المسافر إلخ) دفع به ما عساه أن يتوهم وهو أن السفر الطويل يشمل ما لو كان يومين لأنهما أوله فكيف يمسح فيهما ثلاثة أيام كذا قيل وفيه إيهام منع مسح الثلاثة في اليومين لطولهما وليس كذلك فالوجه إن ذكره ليفيد أن المراد بالسفر ما يقع فيه المسح لا ما قصده المسافر كما أشار إليه بقوله ولو ذهابا وإيابا وصورته أن يرجع المسافر بعد يوم ونصف مثلا إلى غير وطنه لحاجة ثم يعود ولو أبدل لفظ: قدرها، بدوام سفره، لكان أولى. (قوله والعاصي إلخ) فهو مقيم حكما، وغاية ما يستبيحه سنت صلوات إن لم يجتمع بالمطر تقدما^(١) ولا فسحة وغاية

النصب للغسل وقراءة الجهر للمسح وهو يرفع الحدث على الأصح في الزوائد خلافا لما دل عليه كلام الراعي في الشرح الصغير. (قول الشارح أرخص للمسافر ثلاثة أيام إلخ) أي مسح ثلاثة أيام ثم حذف المضاف فانتصب المضاف إليه انتصابه على التوسع وإنما قلنا ذلك لضعف عمل المصدر محذوفا ولأن صلة أن وهو يمسح الآتي لا يعمل فيما قبله، وقوله أن يمسح عليهما بدل من المصدر المقدر ثم الظاهر أنه قدم هذه الرواية على رواية مسلم لأنها أتم فائدة وفيها التصريح بأنه رخصة. (قول الشارح لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه) هذا التعليل يقتضي عدم جواز المسح في تجديد الوضوء قبل الحدث وليس كذلك. (قول الشارح اليوم الأول ليلته) اليوم مفعول مقدم وليته فاعل. (قول الشارح كأن أحدث وقت الفجر) عبر في هذا بالكاف وفي الذي قبله بالباء لأن عدم سبق الليلة ليومها صادق بغير مدخول الكاف كما لا يخفى. (قول الشارح ثم مسح المسافر ثلاثة) أي وهو سفر القصر يستدعي أن يكون سفره قدرها ولو ذهابا وإيابا وذلك يقتضي أن يكون المقصد سفر قصر لأن الأيام معتبرة بلياليها وكأنه حاول بذلك دفع اعتراض الإسئوي حيث قال: شرط جواز

ما يباح للمسافر ست عشرة صلاة إن لم يجمع تقديمًا وإلا فسبعة عشر . (قوله كالمستحاضة) قال ابن حجر : غير المتحيرة لأنه يجب عليها الغسل لكل فرض وهو موجب للنزع نعم لو لبست الخف بعد غسلها وأخرت بما يقطع الموالاة وجب عليها الوضوء لهذا الفرض ولها المسح فيه قاله شيخنا الرمل ولها المسح ثلاثة أيام مسافرة أو يومًا وليلة مقيمة إن تركت الفرض وصلت التوافل فقط فعلم أن مدة من دام حدثه كغيره وإنما نقصت لوجوب النزع عليه إن نزع ، هكذا ذكره وفيه بحث بما يأتي أن وجوب الغسل مبطل للمدة وإن لم ينزع إلا أن يقال ذلك فيما يتيقن فيه وجوب الغسل فتأمل وكالمستحاضة متمم لا لفقد ماء وصورته أن يلبس الخف على تيمم محض ثم يحدث ثم يتوضأ فإنه يجب عليه غسل رجليه في هذا الوضوء فيمسح عنه وإن حرم عليه ذلك الوضوء للضرر لبقاء علته وهذا صريح في بقاء طهارته الأولى بالتيمم مع استعماله الماء بالفعل وهو غير بعيد لبقاء العذر فيه فراجع . (قوله فإن مسح حضراً إلخ) حاصل هذه المسئلة أنه إذا لبس الخف حضراً ثم سافر قبل الحدث ثم أحدث ثم أتم مدة سفر وإن لم يمسح فيه وإن أحدث قبله فإن مضت مدة الحضر وجب النزع وإن لم يمسح فيه وإن سافر قبل مضيتها فإن مسح ولو أحد خفيه حضراً أتم مدة مقيم وإلا أتم مدة سفر وإن لم يمسح فيه وأنه إذا لبس الخف في السفر ثم أقام فإن لم يحدث أو لم يمض قدر مدة الحضر أتمها وإن لم يمسح في السفر وإن أقام بعدها اقتصر على ما مضى في السفر وإن لم يمسح فيه أيضاً فعلم أن اللبس ودخول وقت الصلاة غير معتبرين مطلقاً وأن اعتبار المدة من الحدث مطلقاً وإن قصر المدة مقيد بالمسح في الحضر بالفعل أو بالإقامة من السفر مطلقاً وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الإسلام . (تفصيله) سفر المعصية كالحضر فلو مسح عاصياً ثم تاب أتم مدة حضر أو مضت مدة مقيم ثم تاب وجب النزع ولو تخللت إقامة بين مسحين في سفر كأن مسح في السفر ثم أقام ولم يمسح ثم سافر قبل مضى مدة المقيم ثم مسح فيها فهل يقتصر على مدة مقيم لأن المسح الأول كأنه في الحضر لوجود الإقامة بعده أو يستوفى مدة المسافر لوقوع المسحين في السفر كل محتمل والأقرب الأول فراجع وبذلك علم أن لفظ أو عكس مضر ولا حاجة إليه . (قوله بعد حدثه حضراً) أى وسفره قبل مدة المقيم كما مر . (قوله استوفى مدة السفر) وإن لم يمسح فيه أصلاً أو مسح بعد يوم وليلة من الحدث المذكور كما تقدم خلافاً لبعضهم ابتداء المدة من الحدث في الحضر كما مر آنفاً . (قوله أو عكس) لا يخفى أنه لا حاجة إلى وجود المسح في هذا كما مر فتأمل . (قوله وصحح المصنف) هو المعتمد كما مر . (قوله وشرطه) أى الخف أى شرط صحة المسح عليه كما أشار إليه وتفسير بعضهم بالجواز ليس في محله والمراد ما يسمى خفا عرفاً وسيأتي محترزه . (قوله بعد كمال طهر) من الحدثين جميعاً ومنه إزالة النجاسة لمن طهارته بالتيمم كلاً أو بعضاً وعبارة الحرر بعد تمام طهر وهي أولى لأن التمام معتبر فيه عدم نقص الواجب من الذات وهو المناسب للشرطية والكمال معتبر فيه عدم نقص الأوصاف وهو يناسب الأولوية فتأمل . (قوله إلا أن ينزعهما إلخ) ولم يجعلوا الاستدانة هنا لبساً كما في الأيمان لأن مبناهما على العرف كذا قالوه والذي يتجه أن هذا لا يخالف ما في

الثلاثة أن يكون السفر طويلاً فإن قيل إنما لم يقيد السفر بالطويل لأن القصير وهو ما دون اليوم والليلة لا يتصور المسح فيه ثلاثة أيام بلياليهن قلنا ممنوع فإن اسم السفر شامل للذهاب وللإياب وللإقامة بينهما إذا كانت دون ثلاثة انتهى ، وقول يقتضى إلخ محل وقفة فتأمل . (قول المتن فإن مسح حضراً ثم سافر) خرج بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه إن مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وإن مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافرين وابتدائها من الحدث الذى في الحضر هكذا ظهر لى من كلامهم وهو واضح نبهت عليه ولقلا يذهب الهم إلى خلافه والله أعلم . (قول الشارح ولو مسح سافراً بعد حدثه حضراً إلخ) أى ولا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة حضراً فإنه يجوز له قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره

كالمستحاضة تمسح لفرض ونوافل أو لنوافل فقط كما سيأتي (فإن مسح حضراً ثم سافراً أو عكس) أى مسح سافراً ثم أقام (لم يستوف مدة سفر) تفليها للحضر فيقتصر على مدته في الأول وكذا في الثاني إن أقام قبل مضيتها فإن أقام بعدها لم يمسح ويجزئه ما مضى وإن زاد على يوم وليلة ولو مسح سافراً بعد حدثه حضراً استوفى مدة السفر ولو مسح أحد الخفين حضراً ثم الآخر سافراً مسح مدة السفر عند الرافعى تبعاً للقاضى حسين والبقوى وصحح لصنف مقالة المتولى الشاشى أنه يمسح مدة الإقامة فقط (وشرطه أن ليس بعد كمال طهر) للحديث الأول فلو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فيه لم يجزىء المسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو أدخل أحدهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجزىء المسح إلا أن ينزع

الأولى من موضع القدم ثم يدخلها فيه ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتدأ اللبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها إلى موضع القدم لم يجزىء المسح ودخل في قوله طهر وضوء دائم الحدث كالمستحاضة والوضوء والمضموم إليه التيمم لممرض فيجوز بناء المسح عليهما ويستفاد به ما كان يستفاد بذلك الوضوء لو بقي من فرض أو نوافل فقط وإن كان فعل به فرض ويجب النزاع في الوضوء لفرض آخر. (سائر المحل فرضه) وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب غير الأعلى فلورئ منه بأن يكون واسع الرأس لم يضر وإن كان به تحرق في محل الفرض

ضرر قل أو كثر ولو تحرقت البطانة أو الظهارة بكسر أولهما والباقي صفيق لم يضر ولا ضرر ولو تحرقنا من موضعين غير متحاذيين لم يضر (طاهر) بخلاف التنجس كالتخذ من جلد الميتة قبل الدباغ ، قال في شرح المهذب : والتنجس فلا يكفى المسح عليه إذ لا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الأصل من المسح وما عداها من مس المصحف ونحوه كالتابع لها نعم لو كان بأسفل الخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه ذكره في شرح المهذب ويؤخذ من كلام الراعي كالوجيز أن الحكم كذلك في غير المعفو عنها يستفاد بالمسح في هذه الصورة قبل التطهير عن النجاسة مس المصحف وحمله كما قاله الجويني في التبصرة (يمكن اتباع المشي فيه لتردد مسافر لحاجاته) عند الخط والترحال وغيرهما مجرت به العادة بخلاف ما لم يكن كذلك

الأيمن وأن ذلك يسمى لبسا هنا أيضا وإنما لم يعتد به هنا لفوات شرطه وهو كون ابتدائه بعد كمال الطهارة فليتأمل . (قوله ولو ابتدأ إرخ) وفي عكس هذه له المسح بأن نزعهما بعد اللبس إلى ساق الخف ثم أحدث عملا بالأصل فيهما . (قوله كالمستحاضة) ولو متحيرة على ما تقدم . (قوله عليهما) أى على وضوء دائم الحدث والوضوء المضموم إليه التيمم لمريض يعنى إذا لبس كل منهما الخف بعد تمام وضوئه غسلًا وتيممًا ثم أحدث فله أن يتوضأ كوضوئه الأول إلا غسل رجله فله المسح على الخف الذى لبسه بعد الوضوء الأول لفرض آخر) أى إن أراد فعله ولا فتستمر المدة كما مر ويجب مع النزاع الوضوء كاملا على دائم الحدث وإن لم يكن محدثا وقت النزاع لأن وضوئه مبيح لا رافع وكذا الوضوء المضموم إليه التيمم يجب الإتيان به غسلًا وتيممًا لأن انضمام التيمم إليه جعله مبيحا لا رافعا وقيل يعيد التيمم وغسل الرجلين فقط وصرح كلامهم خلافاً ولو أراد فرضا آخر أو أكثر وهو على الوضوء الذى غسل رجله فيه لم يجب سوى إعادة التيمم لكل فرض . (قوله سائر) يعنى كونه مانعا من لمس فيكفى الزجاج كما يأتى . (قوله محل فرضه) ولو من محل الحرز . (قوله غير الأعلى) وفارق ستر العورة نظرا للأصل فيهما غالبا فلا يرد السراويل . (قوله قل أو كثر) واغفر الإمام أبو حنيفة تحرقا دون ثلاثة أصابع واغفر الإمام مالك التحرق مطلقا حيث أمكن المشي فيه . (قوله والتنجس) ولو لما زاد على محل الفرض على المعتد . (قوله نعم لو كان إرخ) هو المعتد وإن عمته أو سال الماء إليها ومنها محل خزره بشعر نجس ولو من مغلظ ويظهر ظاهره بالغسل مع التريب ويعفى عن باطنه وإن كانت رجله مبتلة ويصلى فيه الفرض لعموم البلوى به وذكر الأسفل في كلامه ليس قيدا . (قوله ما لا نجاسة عليه) فإن مسح على النجاسة لم يصح إلا أن عمته قاله شيخنا الرملى وخالفه شيخنا ولعل مفارقتة عند شيخنا الرملى لنحو ذرق الطيور في المساجد لأن الحاجة هنا أشد فراجع . (قوله ويؤخذ إرخ) هذا مرجوح وحمله على نجاسة طرأت بعد المسح ليس من محل الخلاف قطعا . (قوله يمكن إرخ) والمعتبر حاجات المسافر الغالبة في الأراضى الغالبة يوما وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر خلافا لابن حجر في اعتباره في المقيم حاجات الإقامة والاعتبار في القوة بأول المدة لا عند مسح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته والمراد قوته من غير معين من نحو مداس . (قوله والمتخذ إرخ) عطف تفسير للجورب . (قوله ضيقا يتسع) قال شيخنا : أو واسعا يضيق عن قرب . (قوله والرخص لا تناط بالمعاصي) أى لا تتعلق بالمعاصي ورد بأن ذلك فيما إذا كانت المعصية سببا للرخصة والخف تستوفى به الرخصة . (قوله وغيره) كالذهب والفضة وجلد آدمى وإنما لم يصح الاستنجاء بذلك الجلد لفوات الشرط بكونه محترما نعم الحرام لذاته كخف لبسه محرم لغير عذر لا يصح المسح عليه كما مر قطعا .

(قول الشارح والمتخذ من الجلد الضعيف) هذا بلفظه جعله الإسئوى تفسيرا لجورب الصوفية وعبرة الرافعي وكذا الجوارب المتخذة من الجلد التي تلبس مع المكعب وهو الجوارب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها وتمنع نفوذ الماء إن اعتبرنا ذلك إما لصفاقتها أو لتجديدها

لغلظه كالخشبة العظيمة أو رفته كجورب الصوفية والمتخذ من الجلد الضعيف أو غير ذلك كسنته أو ضيقه فلا يكفى المسح عليه ولو كان ضيقا يتسع بالمشي عن قرب كفى المسح عليه (قيل وحللا) فلا يكفى المسح على المنصوب لأنه رخصة والرخص لا تناط بالمعاصي والأصح لا يشترط ذلك فيكفى المسح على المنصوب كالوضوء بماء مغصوب وعلى المسروق وعلى الحرير للرجل وغيره ، وقوله : حللا وسائر ما بينهما أحوال من ضمير يلبس أى

وهو بهذه الصفات . (ولا يجزىء منسوج لا يمنع ماء) أى نفوذه إلى الرجل كما فى المحرر لو صب عليه كما فى شرح المذهب كالتهاية مع نفوذه قويا كما فى البسيط . (فى الأصح) لأنه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف إليها نصوص المسح والثانى يجزىء كالمتمخرق ظهارة من موضع وبطانته من آخر وإن نفذ الماء منه إلى الرجل لو صب عليه ولو كان المنسوج لا يمنع وصول بلل المسح إلى الرجل لحفته لم يجزىء المسح عليه كما جزم به الماوردى وهو خارج بشرط

إمكان اتباع المشى (ولا) يجزىء (جرموقان فى الأظهر) هما خف فوق خف كل منهما صالح للمسح لأن الرخصة وردت فى الخف لعموم الحاجة إليه والجرموق لا تعم الحاجة إليه والثانى يجزىء لأن شدة البرد قد تخرج إلى لبسه وفى نزعه عند كل وضوء للمسح على الأسفل مشقة ويجب أن يدخل يده بينهما ويمسح الأسفل ولو لم يكن الأسفل صالحا للمسح فهو كاللغافة ويجوز المسح على الأعلى جزما ولو لم يكن الأعلى صالحا للمسح فهو كخرقة تلف على الأسفل فإن مسح الأسفل أو الأعلى ووصل البلل إلى الأسفل بسفده أو قصدهما أو أطلق أجزاؤا من قصده الأعلى فقط فلا ولو لم يصلح واحد منهما للمسح فواضح أنه لا أجزاء (ويجوز مشقوق قدم شد) بالمرى (فى الأصح) لحصول الستر والارتفاع به والثانى لا كما لولف على قدمه قطعة آدم وأحكمها بالشد فإنه لا

(قوله وهو بهذه الصفات) فلو لم يكن بها أو ببعضها حالة اللبس لم يصح وإن صار بها قبل الحدث على الذى اعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى وقال العلامة ابن قاسم ووافق بعض مشايخنا : إنه يكفى لأن المقصود كونه حالة وجوب المسح متصفاً بها كالو سد خرقه أو طهره بعد لبسه وهو متجه وقول شيخ الإسلام فى المنهج : فإن قلت إن لا محل له هنا لأنه ليس مما الكلام فيه فتأمل . (قوله نفوذه) أى من غير عمل خرز . (قوله لا يمنع وصول بلل المسح) أى حالاً فلا يضر بعد طول المدة . (قوله هما خف إن) كلامه ظاهر فى أن كلاماً من الأعلى والأسفل يسمى جرموقاً ، قال ابن حجر : وهذا عند الفقهاء وأصل الجرموق شئ يلبس كالحف ، وقال بعضهم : إنه اسم للأعلى فقط وكلام الشارح لا ينافيه فتأمل . (قوله بأنه يدخل يده) أى مثلاً . (قوله ويجوز المسح على الأعلى) قال شيخنا : ما لم يقصد الأسفل لأنه صار وفيه نظر فراجع . (قوله فإن مسح إن) ظاهر كلامه رجوعه لما إذا لم يكن الأعلى صالحاً ومثله ما لو كانا صالحين ويمكن شمول كلامه له ولو خاطأ أحدهما فى الآخر فى الصورتين كانا كخف واحد له ظاهر وباطن ، قال شيخنا : ويتجه عليه أنه لا يكفى مسح غير الأعلى فراجع . (قوله قصد الأعلى فقط) قال شيخنا : أو قصد واحد لا بعينه وخالفه العلامة ابن قاسم والطبراذى وقالوا بالاكْتفاء فيها . (قوله بالمرى) وتسمى الشرج بفتح المعجمة والراء بالجيم . (قوله فتحت العرى) أى كلها وكذا بعضها إذا ظهر به شئ من الرجل لو مشى . (قوله لأنه إذا مشى ظهر) فلو لم يظهر لم يضر وفارق ما لو أحرم بالصلاة وجب عليه واسع بأن المضى هنا رؤية العورة بالفعل لو تأملها . (قوله) لو لبس خفافاً على جبهة واجبها المسح بأن أخذت من الصحيح شيئاً لم يكف المسح عليه وإن مسح الجبهة داخله فإن لم يجب مسحها كفى مسحها ولا يضر نحو شمع على الرجل طراً بعد غسلها ولو قبل لبس الخف . (قوله إلى ساقه) قال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى إلى أوله لأنه لا يندب التحجيل فيه ، وقال العلامة الخطيب وابن عبد الحق : إنه يندب فيه كما يؤخذ من قول شيخ الإسلام إلى آخر ساقه وحمل شيخنا الآخر فيه على الأول بأنه آخر الساق من جهة أسفله فيه نظر . (قوله ولا يسن استيعابه بالمسح) فهو خلاف الأولى . (قوله ويكره تكراره إلى آخره) علل ذلك بأنه يعيبه ويفسده ومقتضاه طلب ذلك أو عدم كراهته لو كان من نحو خشب قال شيخنا وهو كذلك

القديمين أو النعل على الأسفل . (قول الشارح مع كونه قويا كما فى البسيط) ففى البسيط اعتبر النفوذ والضب والقوة . (قول المتن ولا يجزىء جرموقان) هو فارسى معرب والجرموق خف فوق خف كذا عرفوه وحينئذ فكل رجل فيها جرموق وهو الخف الأعلى والثنية فى المتن بهذا الاعتبار . (قول الشارح هما خف إن) أى كل منهما خف أو أراد بيان حقيقة الجرموق مع قطع النظر عن خصوص الثنية هذا ولكن ظاهر عبارته كما ترى أن كلاماً من الأسفل والأعلى يسمى جرموقاً وأن فى كل رجل جرموقين وفيه بعد . (قول الشارح كل منهما صالح) بين به أن هذه الصورة هى محل القولين دون باقى الصور الآتية فى كلامه . (قول الشارح والثانى يجزىء) أى ويكون الأعلى بدلاً عن الخف الأسفل ، والأسفل بدلاً عن الرجل هذا هو الأظهر من ثلاثة أوجه ثم على الجواز أيضاً يجوز ثالث وأكثر واعلم أن عدم الجواز يشكل عليه تجويز تعدد الانتظار فى الرباعية فى صلاة الخوف مع أن السنة إنما وردت بانتظارين فما الفرق . (قول الشارح فإن مسح الأسفل إن) مثل ذلك يجزىء فى مسألة القولين السابقة بأن يصور وصول البلل إلى الأسفل من محل الخرز

بمسح عليها ورفق الأول بعسر الارتفاع بها فى الإزالة والإعادة مع استيفاز المسافر ولو فتحت العرى بطل المسح وإن لم يظهر من الرجل شئ لأنه إذا مشى ظهر (ويسن مسح أعلاه) الساتر لمشط الرجل (وأسفله خطوطاً) بأن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر اليمنى إلى ساقه واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت مفرج بين أصابع يديه ولا يسن استيعابه بالمسح ويكره تكراره وكذا غسل الخف وقيل لا يجزىء عزو لو وضع يده

المبتلة عليه ولم يمرها أو قطر عليه أجزأه وقيل لا ويجزىء بحرقة وغيرها. (ويكفى مسمى مسح بخاذي القرص) من ظاهر الخف دون باطنه الملاقي للبشرة فلا يكفي كما قاله في شرح المهذب اتفاقاً. (إلا أسفل الرجل وعقبها فلا) يكفي. (على المذهب) لأنه لم يرد الاختصار على ذلك كما ورد الاختصار على الأعلى فيقتصر عليه وقوفاً على محل الرخصة والقول الثاني وهو مخرج يكفي قياساً على الأعلى وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني والعقب مؤخر القدم (قلت

حرفه كأسفله والله أعلم) في أنه لا يكفي الاختصار عليه لقربه منه (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كان شك في وقت الحدث بعد اللبس لأن المسح رخصة بشروط منها المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو الغسل (فإن أجنب) لابس الخف في أثناء المدة (وجب) عليه (تجديد لابس) إن أراد المسح بأن ينزع ويتطهر ثم يلبس وذلك اللبس انقطع مدة المسح فيه بالجنابة لأمر الشارع بنزع الخف من أجلها في حديث صفوان قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة صحيحه الترمذي وغيره دل الأمر بالترجوع على عدم جواز المسح في الغسل والوضوء لأجل الجنابة فهي مانعة من المسح قاطعة لمدته حتى لو اغتسل لابساً لا يمسح بقيتها كما هو مقتضى كلام الرافعي ويؤخذ من قول الكفاية ينبغي أن لا تبطل مدة

فراجع. (قوله مسمى مسح) لأنه أصل كما مر وقال الإمام مالك بوجوب تعميمه إلا مواضع الغضون أي الثنيات، وقال الإمام أبو حنيفة بوجوب قدر ثلاثة أصابع منه، وقال الإمام أحمد بوجوب أكثره. (قوله من ظاهر الخف) دخل فيه عراه وخيط متصل به لا شعر عليه لأنه لا يسمى خفاً خلافاً لابن حجر وبذلك فارق صحة مسح شعر الرأس. (قوله دون باطنه) وإن نفذ إلى ظاهره نعم إن نفذ من محل الخرز ففيه تفصيل الجرموق. (قوله وعقبها) خرج به كعبها فيكفى مسح ما يحاذيه. (قوله والعقب مؤخر القدم) بما وراء الكعب وهو يفتح العين مع كسر القاف ويفتح العين وكسر هاء مع سكون القاف. (قوله في أنه لا يكفي إلخ) فيه إشارة إلى أن التشبيه من حيث عدم الاكتفاء فقط لا في طلب مسحه خطوطاً أيضاً خلافاً لمن زعمه. (قوله ولا مسح شاك) أي لا يصح مسحه ولا صلاته للترتبة عليه لأنه رخصة يجب فيها العمل باليقين في قدر المدة والصلاة فلو زال شكك بعدهما والمدة باقية أعاد المسح وما صلاه حالة الشك. (قوله فإن أجنب) ولو جنابة مجردة عن الحدث الأصغر ومثل الجنابة الحيض والنفاس لا غسل منثور ولا واجب عن نجاسة اشتبهت فيه فلو غسل رجله وأدخل الخف فيها لم تنقطع المدة. (قوله وجب تجديد لابس) المراد منه انقطاع المدة وكان الوجه أن يعبر به. (قوله ولا يمسح بقيتها) هو المعتمد خلافاً لما ذكره عن الكفاية. (قوله ومن نزع إلخ) أي أخرج رجله من ساق الخف لا إليه إلا لما خرج منه عن الاعتدال وكذا لو خرج الخف عن الصلاحية. (قوله أو انتهت) هو عطف عام. (قوله غسل قدميه وجوبا) ولا بد من نية من نيات الوضوء لأن نيته الأولى منزلة على المسح وقد زال وشمل ذلك دائم الحدث وهو كذلك ويستيج ما كان له لو بقي لابساً كما تقدم.

[باب الغسل]

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد الطهارة وأخره عن الوضوء لقلته عنه كما أخر لإزالة النجاسة عنهما لذلك ولصحتهما معا قبل وكان واجبا لكل صلاة ثم نسخ وسكتوا عن كونه من خصائص هذه الأمة ويقرب كونه منها وهو يفتح الغين على الأنفصاح وبضمها على الأشهر استعمالاً، ويقال بالضم للماء الذي يغسل به بالكسر لما يضاف للماء من السدر ونحوه وهو لغة سيلان الماء مطلقاً على الشيء وعرفاً سيلان الماء

(قول المتن ويكفى مسمى مسح إلخ) أي خلافاً لأبي حنيفة بالتقدير بثلاث أصابع ولمالك في التعميم إلا مواضع الغضون ولأحمد في التقدير بأكثر الخف لنا تعرض النصوص لمطلق المسح. (قول الشارح أو سفراً) جمع سافر كراكب وركب قاله الإسكوي. (قول الشارح دل الأمر بالترجوع) وجه استفادة ذلك من حديث صفوان أن الاستثناء ليس من يأمرنا بل من عدم النزع وكل من المستثنى والمستثنى منه مورد، ومحل للطلب المدلول عليه من يأمرنا فيكون الإثبات الذي أفاده الاستثناء مطلوباً ومأموراً به ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أمر أن لا تعبدوا إلا إياه﴾. (قول المتن غسل قدميه) أي والظاهر انقطاع المدة أيضاً كما في الجنابة ثم رأيت في الكفاية صرح بأن نزع الرجل من الخف يبطل للمدة.

[باب الغسل]

(قول المتن الغسل) قيل لما كان الغسل من الجنابة معلوماً قبل الإسلام من بقية دين إبراهيم عليه الصلاة

المسح أنه يمسح بقيتها لا ارتفاع المانع (ومن نزع) خفيه أو أحدهما في المدة وأنه انتهى (وهو يطهر المسح غسل قدميه) لبطان طهرهما بالنزع أو الانتهاء (وي قول يتوضأ) لبطان كل الطهارة يبطان بعضها كالصلاة واختار المصنف في شرح المذهب كابن المنذر أنه لا يلزمه واحد منهما ويصل بطهارته.

[باب الغسل]

(موجبه موت) إلا في الشهيد فسيأتي أنه لا يغسل (وحيض ونفاس) فيجب عند انقطاعهما للصلاة ونحوهما (وكذا ولادة بالبلل في الأصح) لأن الولد

على جميع البدن مرة واحدة كما يأتي وما قيل إنه كان يجب سبع مرات ثم نسخ لم يرد ما يدل عليه من نقل معتبر في حديث أو أثر فراجع . (قوله موجب) بكسر الجيم بمعنى سببه وإن لم يجب أو وجب على الغير كما في الكافر والميت والمراد الموجب لذاته فلا يرد تنجس جميع البدن لأن الواجب فيه إزالة النجاسة ولو بكشط الجلد مثلاً فما في التحرير غير مستقيم . (قوله موت) وهو عدم الحياة عما من شأنه الحياة فدخل السقط وخرج الجماد وقيل عدم الحياة وقيل عرض بضاد الحياة وقيل مفارقة الروح الجسد . (قوله إلا في الشهيد) اقتصر على استثنائه لحرمته فيه دون غيره . (قوله فيجب إلخ) هو صريح في أن الخروج موجب وأن الانقطاع شرط لصحته ولا يجب على الفور ولو على الزاني ويتضيق بإرادة القيام للصلاة ونحوها ويتوسع بعدمها وإن خرج عن وقت الصلاة وإنه بتأخير الصلاة لا بعدم الغسل وعلى هذا ينزل ما ذكره شيخ الإسلام وإلا لزم الفساد في بعض الأفراد فتأمل . (قوله ونفاس) بخروج ولد من آدمية وإن كان الولد على غير صورة آدمي ككلب أو تعدد الولد فيجب بعد كل من التوأمين أو كان من غير طريقه المعتاد ولو مع انفتاح الأصل ومال شيخنا إلى مجيء تفصيل المني خصوصاً مع تعليل الأصل بذلك فلا غسل بولادة الرجل ، والجن كالإنس كما يأتي . (قوله وكذا ولادة) أي لما ذكر بلا بلل فهي كالنفاس لكن اعتمد شيخنا الرملي أخذاً من التعليل أنها لا تنقض وضوء المرأة وأنه يجوز وطؤها عقبها وأنها تفطر بها لو كانت صائمة طاهرة وفيه بحث ظاهر مع ما فيه من تبعض الأحكام فراجع ، وخرج بها إلقاء بعض الولد وإن عاد فينقض الوضوء فقط وقال الخطيب : تخير بين الغسل والوضوء ويجب الغسل بإلقاء آخر جزء منه اتفاقاً . (قوله والعلاقة والمضغة) أوردهما على المصنف لأنها ليسا ولادة لكن محل وجوب الغسل لكل منهما إن قال اثنان فأكثر من القوابل أنها أصل ولد ولو بقيت لتصور . (فائدة) يثبت للعلاقة من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائمة بها وتسمية الدم عقبها نفاساً ويثبت للمضغة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء إن لم يقولوا فيها صورة أصلاً فإن قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز أكلها من الحيوان المأكول عند شيخنا الرملي . (قوله وجنابة) وهي لغة البعد لما فيها من البعد عن العبادات ومحلهما وشرعا تطلق على دخول الحشفة وخروج المني بشرطهما وعلى أمر اعتباري يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة بلا مخصص وعلى المنع المترتب على ذلك على ما مر في الحديث . (قوله وتحصل) أي توجد وتحقق لأنها نفس ذلك كما تقدم . (قوله للرجل) أي الواضح وقيد به لكون الكلام في الفاعل ولقوله بعد المرأة كرجل والمراد بهما الذكر والأنثى ولو مع الصغر وكذا الخنثى بشرطه . (قوله بدخول حشفة) ولو في هواء الفرج أو بمائل لا بدخول بعضها إلا أن دخل البعض الآخر ولو في فرج آخر ولو من غير الجنس . (فرع) لو دخل الرجل كله فرجاً قال شيخنا الرملي : لا يجب الغسل فراجع . (قوله أو قدرها) كلا أو بعضها

منى منعقد والثاني يقول
الولد لا يسمى منياً وعلى
الأول يصح الغسل عقبها
ذكره في شرح المهذب
ويجوز الخلاف
بتصحيحه في إلقاء العلاقة
والمضغة بلا بلل (وجنابة)
وتحصل للرجل (بدخول
حشفة أو قدرها)

والسلام كما بقي الحج والنكاح لم يحتاج إلى بيان كيفية في الآية بخلاف الوضوء . (قول الشارح إلا في الشهيد فسبأني أنه لا يغسل) يريد بذلك أن المؤلف رحمه الله ذكره فلا يعترض به عليه . (قول المتن وكذا ولادة بلا بلل) الظاهر أن الولادة المذكورة تحرم الوطء كالحيض والنفاس قيل إن الولادة بلا بلل توجد كثيراً في نساء الأكراد . (فائدة) إذا أوجبنا الغسل منها فهل تبطل الصوم الأصح في التحقيق نعم والأقوى في شرح المهذب لا كالاختلام . (قول الشارح والثاني يقول الولد لا يسمى منياً) أي ويجب الوضوء كذا في الإسنوي وقد يفهم عدم وجوبه على الأول وفيه نظر لأنه منعقد من منيا ومنى الرجل . (قول الشارح وتحصل للرجل) أي تحقق وتوجد بالدخول للحشفة وخروج المني فليست غيرهما إلا فما وجه إضافة الوجوب هنا إلى أمر مترتب على دخول الحشفة وخروج المني وعدم اعتبار ذلك في باقي الأسباب كالحيض . (قول المتن حشفة) قال الإمام : وفي اعتبار قدر الحشفة في البيمة كالقرد ونحوه كلام يوكل إلى فكر الفقيه . (فرع) قال في الروضة : لو استدخلت المرأة ذكراً مقطوعاً ففقه الوجهان في نقض الوضوء بمسه قال الإسنوي : هكذا أطلق ومقتضاه عدم التفرقة بين استدخاله من رأسه أو أصله أو وسطه بجمع طرفيه وفيه نظر لا يخفى على

كبيرة كانت أو صغيرة حيث اعتبرت من مقطوعها بخلاف فاقدها خلقة فيعتبر قدر حشفة أقرانه . (قوله منه) أى الرجل ويعتبر ذلك القدر من المتصل بالقطع لأن الكلام فى غير المبان . (قوله فرجا) ولو مبانا حيث بقى اسمه أو من ميت من حيث فساد العبادة ولو حجا وعمرة ووجوب الغسل على الحى ووجوب كفارة به فى الحج والصوم وإن كان لا حد ولا مهر فيه . (قوله قبل) أى من واضح أيضا أما الخنثى فلا يغسل بالإيلاج فى قبله فقط ولا بإيلاجه فى غيره نعم إن كان له ثقبه فقط فكالموضح فإن أوج وأوج فيه وجب عليه الغسل يقينا . (قوله أو دبرا) ولو من خنثى . (قوله من آدمى) والجنى ذكر أو أنثى كالأدمى حيث تحققت الذكورة أو الأنوثة ولو على غير صورة الأدمى قاله شيخنا . (قوله أو بهيمة) ولو نحو سمكة ولو ميتة كما تقدم . (قوله ويصير الأدمى) المفعول به جنبا ذكر أو أنثى وهذا أعم من قول المصنف الآتى والمرأة كرجل فلا يغنى عن هذا فافهم وكلامه فى ذكر الرجل المتصل وهو غير قيد فالذكر المبان كذلك حيث بقى اسمه والعبرة بحشفته إن وجدت وإلا فقدرها من أى جهة منه وغير الأدمى كالقرد كذلك وتعتبر له حشفته بحشفة آدمى متعدل الخلقة وقال شيخنا : يرجع إلى نظر الفقيه . (تفصيله) لا شئ على صاحب الفرج المبان من رجل أو امرأة خلافا لما توهمه بعض الطلبة الضعيف الفهم السقيم الإدراك وقد أحوج الدهر إلى ذكر هذا والله أعلم . (قوله وبخروج منى) لا يتزوله فى قصبة الذكر وإن قطع به ما لم يخرج من باقى المتصل شئ ويعتبر فى المرأة خروجها إلى ما يجب غسله فى الاستنجاء والمراد منى الشخص نفسه ولو مع منى غيره فلو قضت المرأة شهوتها واغتسلت ثم خرج منها منى وجب عليها الغسل إقامة للمظنة مقام اليقين ولو خرج المنى فى دفعات وجب الغسل بكل مرة وإن قل . (قوله كأن انكسر صلبه إلخ) هو تمثيل لخروجه من غير المعتاد لا لما يجب به الغسل لأن الخارج لعله من ذلك لا يوجب وإن وجدت فيه الخواص بخلاف الخارج من المعتاد . (قوله فيعود فيه التفصيل) وهو المعتمد فإن كان انسداد الأصل عارضا وجب الغسل بالخارج من المنفتح فى الصلب فى الرجل وفى الترائب فى المرأة دون غيرهما فلا يوجب الغسل وينبغى نقض الوضوء به إن كان مما تحت المعدة لأنه من النادر فراجع وإن كان الانسداد خلقيا وجب الغسل بالخارج من المنفتح له فى جميع البدن ولا عبرة بالخارج من المنافذ كما مر ولو تعدد المنفتح المذكور وخارج منه ما فيه خواص المنى فقياس ما مر فى الحدث وجوب الغسل بكل منها ويحتمل الفرق فراجع . (قوله والصلب هنا كالمعدة) صوابه كتحته المعدة إذ الصلب الذى هو فقرات الظهر تحت عظام الرقبة معدن المنى هنا وكذا ترائب المرأة التى هى عظام صدرها . (قوله ريح عجينة) من نحو حنطة أو ريح طلع نخل ورطبا وجافا حالا من المنى . (قوله فإن فقدت الصفات) أى يقينا فلو احتمل كون الخارج منه منيا أو وديا كأن استيقظ من نومه فوجد يباطن ملبوسه شيئا أبيض تخينا تخير بين حكمهما فيغتسل أو يتوضأ وإنما اقتصر على البياض والثخن دون الريح لأنهما مناط

الفقيه . (قول الشارح من مقطوعها) يجوز أن يكون حالا من المضاف وكذا من المضاف إليه لأن المضاف بمعنى المماثل فهو عامل ، ولأنه كالجزء أيضا وعلى الاحتمال الثانى تقييد العبارة أن القدر معتبر بحشفة ذلك العضو وأما قوله منه فقد تنازع فيه حشفة وقدر والغرض من كونه منه إيضاح المراد من العبارة ببيان أن المؤثر دخول الحشفة أو قدرها بحيث تكون تلك الحشفة أو قدرها من الشخص حذرا من أن يؤهم خلاف ذلك بسبب تنكير الحشفة بذلك على أن هذا مراده أن الماتن فى الكلام على التحليل فى باب النكاح قال : فإذا طلق الحر ثلاثا لم تحمل له حتى تنكح وتغيب قبلها حشفته أو قدرها ، قال الشارح من مقطوعها : ولم يقل منه لأن الصغير هناك يغنى عنه . (قول الشارح منه) حال من المضاف إليه فى قدرها . (قول الشارح ويصير الأدمى جنبا) نعم يستثنى منه الميت فلا تجب إعادة غسله لانقطاع التكليف عنه . (قول المتن وبخروج منى) سمي بذلك لأنه يبنى أى يصب فيقال أمنى ومنى ومنى الأول أفصح . (قول الشارح مع فحور الذكر إلخ) يرجع

من مقطوعها منه (فرجا)
قبلا أو دبرا من آدمى أو
بهيمة ويصير الأدمى جنبا
بذلك أيضا (وبخروج منى
من طريقه المعتاد وغيره)
كان انكسر صلبه فخرج
منه وفى أصل الروضة
وقيل الخارج من غير المعتاد
له حكم المنفتح المذكور فى
باب الأحداث فيعود فيه
التفصيل والخلاف
والصلب هنا كالمعدة
هناك وفى شرح المهذب أنه
الصواب وجزم به فى
التحقيق (ويعرف بتدقيقه
أو لسدة) بالمعجمة
(وبخروجه) وإن لم يتدفق
لقلته مع فحور الذكر عقب
ذلك ذكره فى الروضة
كأصلها وأسقطه من
الحرر لاستلزام اللذة له (أو
ريح عجينة رطبا وبياض
بيض جافا) وإن لم يتدفق أو
يلتذ به كأن خرج ما
بقى منه بعد الغسل
(فإن فقدت الصفات)

الاشتباه وقول بعضهم : لعل بعض الخواص كاللذة وجدولم يعلم به لثقل النوم فيه نظر لما قالوا أنه لو وطئ زوجته وهي نائمة لم يجب عليها بخروج المني منها ثانياً غسل لأنها لم تقض شهوتها فإنه صريح في عدم اللذة في النوم وإنما تخيير لتعارض الأمرين عليه وفارق وجوب الصلاتين على من نسي إحداهما باشتغال ذمته بهما وكذا زكاة الأكثر في المختلط من التقدين لإمكان التمييز فيه وله الرجوع عن اختيار أحدهما إلى الآخر ولا يعيد ما فعله بالأول من صلاة ونحوها نعم إن تغير اختياره في الصلاة فيتجه البطلان للتردد حينئذ في صحتها مع عدم تحقق اعتقادها فتأمله واختص التخيير بالغسل والوضوء فلا يتعدى الحكم إلى غيرهما كحرمة القراءة أو المكث في المسجد باختيار المني وتنجس ما أصابه باختيار غيره للشك في ذلك وخرج بباطن ملبوسه ظاهره فلا شيء عليه فيه لاحتمال كونه من غيره ولو تبين له الحال على وفق ما اختاره فهو كوضوء الاحتياط فيلزمه الطهر وإعادة ما فعله ، وقال العلامة ابن قاسم : لا طهر عليه ويجزيه ما فعله هنا لأنه غير متبرع به بخلاف وضوء الاحتياط فراجع . (قوله المذكورة) يشير إلى أن المراد بها الخواص لا الصفات حقيقة نحو البياض كما مر . (قوله فلا غسل) أي مطلوب فلا يجوز لأنه عبادة فاسدة وعلى ذلك يحمل ما في المنهج . (قوله تحصل بما ذكر) يرد عليه الوجوب عليها بوطء نحو قرد وبالذكر المبان وقد مر التنبيه عليه إلا أن يقال ليس في كلامه ما يفيد الحصر أو المنع وقد يقال كلامه شامل لذلك لمن تأمله . (قوله وفي أن منها إلخ) هو المعتمد وعبر بالصفات موافقة لكلام المصنف . (قوله بالجنابة) ولا يصح رجوع الضمير للموجبات المذكورة لأن ما يحرم بالحيض والنفاس سيأتي في بابيه ولا معنى للحرمة في الموت ولأن الولادة إما من النفاس وإما من الجنابة . (قوله والمكث) أي المسلم غير نبي بما يعد مكثاً عرفاً ولو دون قدر الطمأنينة على المعتمد ومنه ركوب على دابة أو نحو سرير على الأعناق إن لم ينسب سير ذلك إليه وإلا فهو عبور ومن المكث دخول المسجد الذي ليس له إلا باب واحد أو أكثر ودخل من باب واحد بقصد الرجوع منه لا إن عن له ذلك بعد ومنه دخوله لأجل أخذ أجرة حمام ، قال شيخنا الرملي : إلا أن يتيمم قبل دخوله ومكث بقدر حاجته ونوزع فيه ويجب على الولي منع غير المميز وكذا المميز إلا لحاجة تعليمه أما الأنبياء فلا يحرم عليهم المكث تعظيماً لشأنهم خصوصية لهم والقراءة منهم كالمكث وخرج بالمسلم الكافر ذكراً كان أو أنثى إلا لحائض فلا يمنع من المكث فيه لأنه لا يعتقد حرمة ولذلك فارق حرمة بيع الطعام له في رمضان لأنه يعتقد حرمة الفطر في الصوم ولكنه أخطأه ويمنع من الدخول له إلا بإذن بالغ مسلم أو لنحو الاستفتاء من العلماء أو لمصلحة لنا وأحد الأمور كاف كما صرح به ابن عبد الحق ، وشرح شيخنا لا يخالف ذلك لمن تأمله فإن دخل بغير ذلك عزروا ودخلوا أما كنهم كذلك ولو احتلم المسلم في المسجد ولم يجد موضعاً يأمن فيه على نفسه وخشى ضرراً بخروجه جاز له المكث بقدر حاجته ويجب عليه غسل ما لا يضره من بدنه والتيمم ولو بتراب المسجد الداخل في وقفه وإن حرم عليه وهذا التيمم لا يبطله إلا جنابة أخرى . (فرع) أجاز الإمام أحمد المكث في المسجد للمتوضيء الجنب ولو بلا عذر وعنده أن خروج المني ناقض . (قوله في المسجد) ولو مشاعاً أو مظنوناً بالاجتهاد بالقريفة خلافاً لابن حجر وسواء أرضه وهواؤه ولو طائراً فيه وروشن متصل به وإن خرج عن سمته لا غصن خارجه من شجرة أصلها فيه كما مال إليه شيخنا . (قوله أي الجواز) دفع به توهم جواز التردد الذي شمله العبور ويحرم الجماع في العبور ولو على دابة وفي

المذكورة في الخارج (فلا غسل) به (والمرأة كرجل) في أن جنابتها تحصل بما ذكر وفي أن منها يعرف بالصفات المذكورة ، وقال الإمام والغزالي : لا يعرف منها إلا بالتلذذ (ويحرم بها) أي بالجنابة (ما حرم بالحديث) من الصلاة وغيرها المتقدم في بابيه (والمكث في المسجد لا عبوره) أي الجواز به قال الله تعالى : ﴿ ولا جنبا إلا عابري سبيل ﴾ خرج بالمسجد الرباط

لقول المتن أو لذة بخروجه . (قول المتن والمكث في المسجد) أي ولو في هوائه ولو كان بعض المكان مسجداً على سبيل الشبوع حرم أيضاً بخلاف الاعتكاف وصحة الصلاة للمأموم المتباعد عنه إمامه فوق ثلثمائة ذراع . (قول الشارح ولا جنبا إلا عابري سبيل) أي فإنه دليل على أن المراد بالصلاة في الآية مواضعها قال الله تعالى : ﴿ هدى صوامع وبيع وصلوات ﴾ . (فائدة) ذكر صاحب التلخيص من خصائص النبي ﷺ دخوله المسجد جنباً ومال إليه النووي رحمه الله .

ونحوه (والقرآن) ولو
بعض آية لحديث الترمذى
وغیره: لا يقرأ الجنب
ولا الحائض شيئا من
القرآن. ويقرأ روى
بكسر الهمز على النبی
وبضمها على الخبر المراد به
النبي ذكره في شرح
المهذب (وتحل أذكاره لا
بقصد قرآن) كقوله عند
الركوب: ﴿سبحان
الذي سخر لنا هذا وما كنا
له مقرنين﴾ وعند
المصيبة: ﴿إنا لله وإنا إليه
راجعون﴾ فإن قصد
القرآن وحده أو مع الذكر
حرم وإن أطلق فلا، كما
اقتضاه كلام المصنف
خلافا للمحررون عليه في
الدقائق وقال في شرح
المهذب: أشار العراقيون
إلى التحريم، قال في الكفاية
وهو الظاهر (وأقله) أى
الغسل عن الجنابة أو الحيض
أو النفاس (نية رفع جنابة)
أو حيض أو نفاس أى رفع
حكم ذلك (أو استحاحة
مفتقر إليه) أى إلى الغسل
كان ينوي به استحاحة
الصلاة أو غيرها مما يتوقف
على الغسل (أو أداء فرض
الغسل) أو فرض الغسل أو
أداء الغسل كما في الحاوى
الصغير قياسا على أداء
الوضوء، وفي شرح
المهذب قال الرويانى: لو
نوى الجنب الغسل لم يجزئه
لأنه قد يكون عادة
وقد يكون مندوبا

المكث لعذر وفي ماء جار فيه ولا يحرم الغسل فيه وإن دخل له بلا مكث. (قوله والقرآن) من بالغ
مسلم غير نبي ويجوز تعليمه لكافر غير معاند ورجى إسلامه سواء الذكر والأنثى وهذا مراد من عبر بقراءته
لأنها بمعنى إقرائه إذ قراءته لا يمنع منها مطلقا وعبروا في الكافر بعدم المنع من المكث والقراءة، ولم يعبروا
بالجواز لبقاء الحرمة عليه لأنه مكلف بفروع الشريعة ويمنع من مس المصحف وحمله لأن حرمت أبلغ بدليل
جواز قراءة المحدث دون نحو مسه. (قوله ولو بعض آية) أو لو حرفا وإن قصد الاقتصار عليه وشرط الحرمة
سماع نفسه ولو تقديرًا وإشارة الأخرس كالنطق وقيدها شيئا بلسانه وهو غير بعيد لكن الأول هو الموافق
لقولهم إشارة الأخرس كالنطق إلا في ثلاثة: الشهادة والحنث وبطلان الصلاة ويظهر هنا عدم الحرمة مطلقا
بدليل عدم إيجابها عليه بدلا عن الفاتحة في الصلاة فتأمل، نعم يجب على فائد الطهورين قراءة الفاتحة فقط
آخر الصلاة قال بعضهم: وكذا لو نذر قراءة في وقت معين وفيه بحث يتأمل. (قوله وتحل أذكاره) وكذا
غيرها. (قوله وإن أطلق فلا حرمة) هو المعتمد ولا يحنث لو حلف أن لا يقرأ لأن الجنابة صارف وإنما
حرمت القراءة في قصد القرآن مع غيره هنا بخلاف ما مر في حمل المصحف مع غيره بقصد ما عند شيخنا
الرملى لعدم جرم يستتبع هنا كما مر وخالفه الخطيب. (قوله أى الغسل) أى ماهيته الشاملة لندوباته
وللمندوب إذ الواجب في الغسل ليس له أقل وأكمل وتقييد الشارح بالواجب لخصوص المحل. (قوله عن
الجنابة إلخ) قيده بها ليناسب ما بعده وسكت عن الموت لأنه لا يصح فيه غوية رفع الحدث وعن الولادة
لأنها تصح بنية الجنابة قاله شيخنا. (قوله بنية رفع جنابة إلخ) أى من المتكسر المميز ولو صبيا^(١) ونائبه
كزوج مجنونة أو عمتة ولو كافرة بعد حيضها وله وطؤها إلى إسلامها ولو تبعها أو إلى حيض آخر وإن طال
زمنه ويصح الغسل بنية رفع الحدث إن قصده عن جميع البدن وكذا إن أطلق لانصرافه لما عليه فإن عين
وأخطأ لم يضر فإن نوى الأصغر غلطا ارتفع الحدثان عن أعضاء الوضوء غير الرأس لأن واجبه المسح فلم
تتناوله النية بخلاف بقية أعضائه لأن واجبا الغسل في الحدثين وقضية ذلك بقاء الحدثين على الرأس، ونقل
شيخنا الرملى عن والده أنه يرتفع عنها الأصغر لأن الغسل يكفى عن المسح وفيه نظر فراجع، ويؤخذ من
التعليل اختصاص الرفع بالقدر الواجب من اليدين والرجلين لا نحو عضد وساق وفي كلام العلامة ابن
عبد الحق ما يشعر بخلافه ويندب له الوضوء إذا أراد غسل باقى بدنه بل هو أولى ممن تجردت جنابته عن
الحدث. (قوله أو حيض أو نفاس) ويصح رفع الحيض بنية النفاس وعكسه ولو عمدا ما لم يرد حقيقته
الشرعية ويصح كل منهما بنية حل الوطء وإن لم يكن لها حليل. (قوله رفع حكم ذلك) أى فالتنوى
الأسباب وينصرف إلى حكمها وإن لم يقصده أو لم يعرفه كما مر في الحديث. (قوله كان ينوى استحاحة
الصلاة) أو يأتي بنفس تلك الصيغة كما مر في الوضوء. (قوله أو غيرها) كمس مصحف وسجدة تلاوة
وحل ووطء كما مر وله بذلك فعل الصلاة المفروضة وفي نية صاحب الضرورة ما مر في الوضوء. (قوله
فرض الغسل) ويدخل مندوباته تبعًا كما في نية فرض الصلاة وفي الأغسال المندوبة ينوى أسبابها وكنية فرض
الغسل نية الغسل الواجب. (قوله لم يجزئه) ما لم يصفه لمفتقر أو غيره مما مر كالغسل للصلاة أو لمس
المصحف، ومثله نية الطهارة لذلك وفي نية الطهارة الواجبة ما مر في الوضوء فتكفى خلافا للخطيب. (قوله
لأنه قد يكون عادة وقد يكون مندوبا) أى فلا ينصرف للواجب إلا بالنص عليه لأنه لما تردد القصد فيه بين

(قول المتن والقرآن) أى باللفظ ومثله إشارة الأخرس قاله القاضي في فتاويه. (قول الشارح أو حيض) لو
كان على المرأة حيض وجنابة فنوت أحدهما فقط ارتفع الآخر قطعا واستشكل القطع مع جريان الخلاف في
نظيره من الوضوء. قال الإمام النووي: والفرق صعب انتهى. قلت: قد يلوح فارق من جهة أن نية رفع
الحدث الأكبر من حيث اقتضاؤها تعمم جميع البدن أقوى من نية الوضوء لاختصاصها ببعض الأعضاء بذلك
على قوتها استتباعها للأصغر دون العكس. (قول الشارح وقد يكون مندوبا) فيه نظر فإن الوضوء قد

(مقرونة بأول فرض) وهو أول ما يغسل من البدن فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ومقرونة بالرفع في خط المصنف وقيل بالنصب صفة نية المقدرة النصوبة بنية الملقولة (وتعميم شعره) بفتح العين (وبشره) حتى الأظفار وما يظهر من صباخي الأذنين ومن فرج المرأة عند عقودها لقضاء الحاجة وما تحت الشعر الكثيف ويجب نقض الضغائر إن لم يصل الماء إلى باطنها إلا بالنقض (ولا تجب مضمضة واستنشاق) كافي الرضوء (وأكملة إزالة القدر) بالمعجمة كالني على الفرج (ثم الرضوء) كاملا (وفي قول يؤخر غسل قدميه) يغسلهما بعد الغسل لحديث الشيخين عن عائشة أنه ﷺ توضأ في غسله من الجنابة وضوءه للصلاة زاد البخاري في رواية عن ميمونة: غير رجله ثم غسلها بعد الغسل (ثم تعهد معاطفة) كغضون البطن والإبط (ثم يفيض) الماء (على رأسه ويخلله) وفي الروضة: وأصلها أنه يخلل الشعر بالماء قبل إفاضته ليكون أبعد عن الإسراف في الماء، وفي المذهب: ويخلل اللحية أيضا (ثم) على (شقه الأيمن ثم الأيسر)

أسباب ثلاثة العادة كالتنظيف والتدب كالعيد والوجوب كالجنابة احتاج إلى تعيين بخلاف الرضوء ليس له إلا سبب واحد وهو الحدث فلم يحتج إلى تعيين لأنه لا يكون عادة أصلا ولا مندوبا لسبب وليست الصلاة بالرضوء الأول للمجدد سببا للتجديد وإنما هي مجوزة له فقط لا طالبة له ولذلك لا يصح إضافته إليها فافهم ذلك فإنه مما يكتب بالتبر فضلا عن الحبر فرحم الله نرى قبر هذا الشارح ما أدراه بأساليب الكلام وما أقوى إدراكه بتأدية المرام والله ولي التوفيق والإلهام . (تقنيته) لا تصح نية نحو مس المصحف من الصبي إذا قصد حجة تعلمه كالرضوء ولو شك المغتسل بعد الغسل في نيته وجبت إعادته كالرضوء . (قوله وهو أول ما يغسل من البدن) وإن كان عن سنة سابقة عليه كالرضوء فيه أو لم يقع غسله عن البدن كما لو غسل محلا متنجسا بمغلظ ونوى عنده فيعتد بالنية ولو في أول غسلة منه وإن وجبت إعادة غسله عن الحدث كما مر في غسل الجزء من الوجه مع المضمضة قاله شيخنا واعتمده ونقل بعضهم عن شيخنا الرملي خلافة . (تقنيته) ظاهر كلامهم أن تقريق النية على الأعضاء لا يأتي في الغسل لأن البدن كالعضو الواحد فراجعه إذ لا مانع منه . (قوله وتعميم شعره) إلا ما نبت داخل العين أو الأنف فلا يجب ولا يسن وإن طال وخرج عن حد الوجه كما صرح به العلامة ابن عبد الحق . (قوله حتى الأظفار) فالبشرة هنا أعم من الناقض في الرضوء ومنها ظاهر أنف أو أصبع أو رجل من نقد أو خشب كما في الرضوء . (قوله وما تحت الشعر الكثيف) نعم يعفى عما تحت نحو طبع عسر زواله وإن كثر ويجب إزالته مع الشعر إن لم يكن فيه مثلة كالحية المرأة . (قوله ويجب نقض الضغائر) إن لم يصل الماء إلى داخلها إلا به بخلاف ما تعقد بنفسه فلا يجب نقضه وإن كثر فإن كان يفعل عفى عن قليله ولو بقي من أطراف شعره مثلا شيء ولو واحدة بلا غسل ثم أزالها بقص أو تنف مثلا لم يكف فلا بد من غسل موضعها بخلاف ما لو أزالها بعد غسلها . (قوله ولا تجب مضمضة واستنشاق) نص عليهما رد القول بوجوبهما عندنا هنا ولا يكفي عنهما فعلهما في الرضوء قبله . (قوله وأكملة) أي مطلق الغسل كما مر . (قوله إزالة القدر) أي الطاهر كما مثل وسيأتي النجس ويندب أن لا يغتسل إلا بعد بول وأن يقدم غسل الفرج وما حواليه إن اغتسل بنحو إبريق لاحتياجه إلى غسله بعد فيلزم مس ناقض أو احتياج إلى لف خرقة مثلا ، قال ابن حجر : ويجب بعد غسله^(١) غسل ما أصابه الماء من يديه عند غسل فرجه بعد نية الغسل بنية من نيات الرضوء لعود الحدث الأصغر عليه وهذا مما يغفل عنه فليتنبه له . (قوله ثم الرضوء) والأفضل كونه قبله ثم في أثناؤه سواء الغسل الواجب والمندوب وينوى به سنة الغسل إن تجردت جنابته عن الحدث وإلا نوى له نية معتبرة وإن أخره عن الغسل لأجل الخروج من الخلاف لأنه لا يفوت بتأخيره ولا يبطل بتأخير الغسل عنه وإن طال الزمن ، قال شيخنا : ولا يجده قبله وفيه نظر لما مر من الخروج من الخلاف ، وقال ابن حجر : تسن إعادته . (قوله كاملا) يفيد أنه لا بد فيه من المضمضة والاستنشاق والترتيب ، وعن شيخنا الرملي خلافة لأنه تابع للأكثر وفيه نظر فتأمل . (قوله والإبط) والموق والمقبل من الأنف ويميل رأسه عند غسل أذنيه لئلا يدخل فيهما الماء فيضره أو يفطر به لو كان صائما . (تقنيته) الترتيب في السنن المذكورة للأفضلية . (قوله وفي الروضة إلخ) هو المعتمد والأفضل تقديم أعضاء الرضوء وأعلى بدنه عن أسفلها والشق الأيمن من رأسه وعلم مما ذكر أن بعض الأعضاء قد يتكرر غسله . (قوله تخليل لحيته) وكذا بقية شعوره . (قوله شقه الأيمن) ويقدم مقدمه

يكون مندوبا ويصح بنية الرضوء . (قول المتن وتعميم شعره) لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من ترك موضع شعرة من جنابة فعل به كذا وكذا من النار » قال علي : فمن ثم عادت شعرة رأسي وكان يجز شعرة . (قول الشارح حتى الأظفار) ليست من البشرة . (قول المتن ولا تجب مضمضة واستنشاق) خلافا لأبي حنيفة . (قول المتن ثم الرضوء) الظاهر أنه يستحب أيضا في الأغسال المسنونة أيضا . (قول الشارح كغضون البطن والإبط) وكذا السرة وبين الأليتين وتحت الأظفار وتحت الركبتين

(١) بمس الذكر كما يقوله السادة الشافعية وإن كان الأحناف لا يقولون به ويروون حديثنا ضعيفا : « إن هو إلا بضعة منك » .

لأنه عليه السلام كان يحب التيامن في طهوره رواه الشيخان من حديث عائشة . (ويذكره) بدنه خروجا من خلاف من أوجبه (ويثالث) كالوضوء

في غسل رأسه ثلاثا ثم شقه الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا (وتتبع) المرأة (الحيض) أثره) أى أثر الدم (مسكا) بأن تجعله على قفظة وتدخله فرجها للأمر بما يؤدي ذلك في الصحيحين من حديث عائشة وتفسيرها قوله عليه السلام لسائلته عن الغسل من الحيض : « خذى فرصة من مسك فطهرى بها » بقولها لها يعنى تتبعى بها أثر الدم ويكون ذلك بعد الغسل وحكمته تطيب المحل والنفاس كالحيض في ذلك ، والفرصة بكسر الفاء وبالصاد المهملة : القطعة والأثر بفتح الهمزة والمثلثة (والا) أى وإن لم يتيسر المسك (فحوضه) من الطيب فإن لم يتيسر فالطين فإن لم يتيسر كفى الماء . ونبه في الدقائق على عدوله عن قول المحرر مسكا ونحوه للإعلام بالترتيب في الأولوية (ولا) يسن تجديده) أى الغسل لأنه لم ينقل (بخلاف الوضوء) فيسن تجديده إذا صلى بالأول صلاة ما روى أبو داود وغيره حديث من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات (ويسن أن لا

على مؤخره وكذا الأيسر وفارق الميت بمسقة تحريكه . (قوله من أوجبه) وهو الإمام مالك والمزني من أئمتنا ويستعملان في غير ما تصل إليه يده بخرقة أو جدار فقول بعضهم : لما تصل إليه يده ليس للتقييد والتدليك عقب كل غسلة أكمل عند شيخنا الرملى خلافا لابن حجر والوجه معه . (قوله ويثالث) والأفضل في شقيه أن يقدم الأيمن على الأيسر كل مرة ويكفى في الثالث ثلاث جريات في الماء الجاري أو تحريك بدنه ثلاثا في الركاد ويندب هنا بقية سنن الوضوء كالنسمية أوله والذكر عقبه وغير ذلك . (قوله وتتبع المرأة) بكرا أو ثيبا ولو خلية أو عجوزا وكذا الخنثى المتضح بالأثوثة والفرج المفتوح والمتحيرة نعم لا تتبع المحرمة طيبا مطلقا ولا المحدة إلا بنحو أظفار . (قوله أى أثر الدم) يشير إلى أن المعتبر وجود الدم ولو دم فساد خلافا لبعض نسخ شرح شيخنا فمن لا دم لها لا تتبع والحيض ليس قيذا وهو كذلك فيهما . (قوله وتدخله فرجها) بعد غسله إلى المحل الذى يجب غسله كما قاله فيطلب للصائمة لأنه غير مفطر . (قوله فإن لم يتيسر) أو لم ترده وإن تيسر . (قوله كفى الماء) أى ماء الغسل في دفع الكراهة أو ماء آخر في حصول السنة وتقدم على الماء بعد الطين نوى الزبيب ثم مطلق النوى ثم ما له ريح ثم طيب الملح . (قوله في الأولوية) فالسنة تحصل بالجميع . (قوله ولا يسن تجديده) وكذا التيمم ولو مكملا به الوضوء على المعتمد بخلاف الوضوء فيسن تجديده ولو لماسح الخف أو مكملا بالتيمم ولا يسن لصاحب الضرورة ولا إذا فوت فضيلة كفضيلة أول الوقت . (قوله إذا صلى بالأول) أى يدخل وقت جواز التجديد بذلك موسعا إلى إرادة فعل صلاة أخرى أو غيرها فلا تسلسل ولا استغراق زمن كما ادعاه بعضهم فتأمل . (قوله صلاة ما) ولو ركعة أو جنازة لا غير الصلاة كسجدة تلاوة وشكر وطواف وقراءة قرآن وبذلك علم رد ما نقل عن والد شيخنا الرملى من ندبه قبل الصلاة به للقراءة وعن غيره من ندبه لمن وقع منه ما قبل فيه بالنقض كمن ميت فلو جدد قبل الصلاة لم يصح لأنه عبادة غير مطلوبة فيحرم عند الشيخ الخطيب ، وقال شيخنا الزياىدى : إن قصد به العبادة حرم وإلا فلا ، وعن شيخنا الرملى بصحته وأنه مكروه مطلقا ، قال بعض مشايخنا : وفيه نظر ظاهر ولى به أسوة والوجه الأول . (فروع) يندب لجنب رجل أو امرأة وحائض بعد انقضاء حيضها الوضوء لنوم أو أكل أو شرب أو جماع آخر^(١) أو نحو ذلك تقليلا للحدث قال الجلال : وهذا الوضوء لا تبطله نواقض الوضوء كالبول وإنما يبطله جماع آخر أو نحو ذلك وبهذا يلغى فيقال لنا وضوء لا تبطله الأحداث . (قوله

(قول الشارح خروجا من خلاف الخ) لنا قوله عليه السلام : « أما أنا فأحصى على رأسى ثلاث حيايات فإذا أنا قد طهرت » . (قول الشارح كالوضوء) بل أول . (قول المتن وتتبع لحيض) لو تركته كره . (قول الشارح كفى الماء) عبارة الإسنى كفى أى في حصول السنة كذا قاله الرافعى اهـ ، وقال غيره : كفى في إزالة اللوم المترتب على ترك هذه السنة المؤكدة لأنه كاف في حصولها ثم الظاهر أن المراد بكفاية الماء هو الغسل الشرعى لا إدخال ماء في الفرج بدل الطيب المذكور . (قول الشارح للإعلام بالترتيب في الأولوية) فيه رد على الإسنى حيث قال لا يؤخذ ذلك من عبارة الكتاب وإفادة الترتيب ظاهرة وكونها في الأفضلية لا يفيد الجناح . (قول المتن بخلاف الوضوء) أى ولو كان مكملا للتيمم وأما التيمم فلا يستحب تجديده ولو مكملا للوضوء . (قول الشارح إذا صلى بالأول صلاة ما) كأن حكمة ذلك أن لا يكون بدونه في معنى الكره الرابعة . قال الإسنى : وهو مكروه إذا لم يؤد بالأول شيئا ، قلت : ينبغى أن تكون كراهة تحريم لأنه عبادة فاسدة حيثئذ . (قول المتن والغسل عن صاغ) من السنن أيضا أن يقول بعده : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قاله في الروضة وفي التحقيق يقول بعده ما يقوله بعد الوضوء . (فروع) تسن الموالة فيه أيضا كالوضوء .

ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاغ) لحديث مسلم عن سفيانة أنه عليه السلام كان يغسله الصاع ويوضئه المد (ولا حد له) حتى

لو نقص عن ذلك وأسبغ أجزأ والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى وتقدم فى الطهارة قدر الرطل (ومن به نجس يغسله ثم يغتسل

ولا تكفى لهما غسلة واحدة (وكذا فى الوضوء) وذلك وجه فى المسئلتين صححه الرافعى لأن الماء يصير مستعملا أولا فى النجس فلا يستعمل فى الحدث (قلت الأصح تكفيه والله أعلم) ويرفعهما الماء معا (ومن اغتسل لجنابة وجمعة حصلا أى غسلاهما) أى لأحدهما حصلا أى غسله (فقط) عملا بما نواه فى كل ، وقيل : لا يصح الغسل فى الأولى للاشتراك فى النية بين الغسل والفرض ، وفى قول يحصل بغسل الجنابة غسل الجمعة لأن المقصود به التنظيف ، وفى وجه يحصل غسل الجنابة بغسل الجمعة لأن المقصود به حالة كمال ولا تكون إلا بعد ارتفاع الجنابة (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (ولو أحدث ثم أحجب أو عكسه كفى الغسل) وإن لم ينو معه الوضوء (على المذهب والله أعلم) لاندراج الوضوء فى الغسل والوجه الثانى لا يكفى الغسل وإن نوى معه الوضوء بل لابد من الوضوء معه والثالث إن نوى مع الغسل الوضوء

لو نقص) ولو احتاج لزيادة زاد . (قوله يغسله ثم يغتسل) المراد أنه يغسله قبل غسل محله عن الحدث وإن لم يقدمه على الغسل . (قوله ويرفعهما الماء معا) إذا لم يبق للنجاسة وصف وتقدم الاعتداد بالنية عنده . (قوله أو عكسه) مرفوع كما يدل له كلامه بعد . (قوله وإن لم ينو معه الوضوء) بل وإن نواه كفى المجموع . (قوله لاندراج إلخ) هذا يفهم أنه واجب وأنه سقط وهو صريح الخلاف وقول شيخنا الرملى أنه اضمحل معه فيه نظر إلا أن أراد أنه يحصل قهرا عليه على ما هو المعتمد . (قوله ولو وجد الحدثان معا) هو تنمى لأقسام المسئلة وسكوت المصنف عنه لمراعاة الخلاف كما قيل . (تقمة) لو اجتمع عليه أغسال واجبة أصالة كفى نية واحد منها عنها وإن نفى باقيةا ومعنى الكفاية فيها رفع الأمر الاعتبارى أو المنع المرتب عليها فلا يصح الغسل بعده نية واحد من باقيةا والأغسال المنذوبة كذلك ، وقال ابن حجر : معنى الكفاية فيها سقوط الطلب لاحصول الثواب فلو أراد الغسل لواحد آخر لم يصح ومال شيخنا الرملى إلى أن الواجب بالنذر كالأصلى ، وفى كلام العلامة ابن قاسم الميل إلى خلافه وهو الوجه إذ ليس فيه أمر اعتبارى ولا منع فلا تشمل نية ما فيه ذلك فتأمل . (فائدة) قال فى الإحياء : لا ينبغي للإنسان أن يزيل شيئا من شعره أو يقص شيئا من ظفره أو يستحد أو يخرج دما أو يبين من نفسه جزءا وهو جنب إذ سائر أجزائه تزداد إليه فى الآخرة فيعود جنبا ويقال إن كل شجرة تقطال به جنتها انتهى ، وفى عود نحر الدم نظر وكذا فى غيره لأن العائد هو الأجزاء التى مات عليها إلا نقص نحر عضو فرأى جمعه .

[باب النجاسة]

وإزالتها وهى موجب أى سبب وإزالتها مقصد فهو المقصد الثالث والواجب فيها فى غير نجاسة نحو الكلب مرة واحدة كما يأتى فما قيل إن غسلها كان سبع مرات ثم نسخ غير مستقيم وإن قال به الإمام أحمد لعدم ورود ما يدل عليه من نقل معتبر فى حديث أو أثر فراجع وإزالتها واجبة عند إرادة استعمال ما هى فيه وعند التضمخ بها عشا وعند تنجيسه ملك غيره وعند ضيق الوقت وعن الميت إذا خرجت منه ومن المسجد ، والنجاسة فى الأصل مصدر نجس بنجس كعلم وحسن وقدمت على التيمم لأن إزالتها شرط فى صحته بخلاف الوضوء والغسل ولو لصاحب الضرورة فيهما وتقدم اشتراط تقدم استجائهما عند شيخنا وتقدم ما فيه وهى كما مر فى أول الكتاب إما حكمية بأن جاوزت محلها كالجنابة وإما عينية لم تجاوزه وهذه تطلق على الأعيان النجسة وعلى الوصف القائم بمحلها وإطلاقها على الأعيان مجاز مشهور أو حقيقة عرفية ويقال لها باعتبارها لغة كل مستقذر وشرعا مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص وإسناد المنع إليها صحيح بدليل ما لو حملها أو باعتبار محلها ، والمراد الاستقذار الشرعى لا بمعنى عدم قبول النفس ليصبح الاستدلال به على نجاسة الميتة بعدم استقذارها فى التعريف المطول وهو كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا لحمتها ولا

(قول الشارح لأن الماء يصير مستعملا أولا فى النجس فلا يستعمل فى الحدث) أى ولا يضر فى ذلك قصد الحدث معه بل لوجود القصد للحدث ارتفع الخبث دونه على رأى الرافعى رحمه الله تعالى ، وقوله : مستعملا يوافق بحث الشيخين فى مسئلة تجدد الحدث للمنفس السالفة فى الطهارة ، وقول الشارح : ويرفعهما الماء معا أى جميعا . (قول المتن حصلا) قال فى البحر : والأكمل أن يغتسل للجنابة ثم للجمعة ذكره أصحابنا انتهى ، ولو صام يوم عاشوراء عنه ونذر قال السنوى : القياس عدم الصحة لواحد منهما لكن أفتى البارزى بحصولهما معا .

[باب النجاسة]

(قوله هى كل مسكر) لما كان الأصل فى الأعيان الطهارة لأنها خلقت لمنافع العباد وإن كان فى بعضها ضرر

كفى والأفلا فى الصورة الثانية طريق قاطع بالاكْتفاء لتقدم الأكبر فيها فلا يؤثر بعده الأصغر فالطريقان فى مجموع الصورتين من حيث الثانية لا فى كل منهما ولو وجد الحدثان معا فكما لو تقدم الأصغر .

[باب النجاسة]

(هى كل مسكر مانع) كالخمر وهى المتخذة من ماء العنب والتبىذ كالتخذ من الزبيب واحترز هنا بمائع المزيد على المحرر عن

لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل كما ذكره في شرح الروض مع محترزاته فليراجع ، ويقال لها باعتبار الوصف وصف يقوم بالمحل يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص ويقال له مع وجود طعم أو لون أو ريح نجاسة عينية ومع عدمها حكمية من باب مجاز المشاكلة وقد تعرف الأعيان بالعد وهو أولى فيما قلت أفرادها ولذلك سلكه المصنف بقوله هي كل مسكر مائع و كليه إلخ ، وقد ضبطها البلقيني رحمه الله بقوله : الأعيان جماد و حيوان والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان فالجماد كله طاهر إلا المسكر والحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما أصل الحيوان كالمنى والعلقة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة و جزء الحيوان كميته كذلك والمنفصل عن الحيوان إما يرشح رشحا كالعرق وله حكم حيوانه وإما له استحالة في الباطن كالبول فهو نجس إلا ما استثنى . (قوله عن البنج) ونحوه من كل ما فيه تخدير وتغطية للعقل فهو طاهر وإن حرم تناوله لذلك قال بعض مشايخنا ومنه الدخان المشهور وهو كذلك لأنه يفتح مجارى البدن ويهيئها لقبول الأمراض المضرة ولذلك ينشأ عنه الترهل والتفافيس ونحوها وربما أدى إلى العمى كما هو محسوس مشاهد وقد أخبر من يوثق به أنه يحصل منه دوران الرأس أيضا ولا يخفى أن هذا أعم ضررا من المكمور الذي حرم الزر كشي أكله بضرره وما ذكره الشارح مبنى على ما فهمه المصنف عن الرافعي من أن المراد بالمسكر ما يغطي العقل وليس كذلك بل إنما هو ذو الشدة المطربة سواء الجماد والمائع فلا حاجة إلى احتراز وجواب إذ كل ما هو كذلك نجس ولو من كشك أو بوزة أو غير ذلك قاله شيخنا الرملي . (قوله و كلب و خنزير) وإن صار ملحاً قال شيخنا الرملي : ويندب قتل الخنزير مطلقا وكذا الكلب كما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وقال شيخنا : يحرم قتل النافع منه وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر ، وبعضهم قال بوجوب قتل العقور . (قوله أو مع غيره) شمل الآدمي وهو كذلك إن كان على غير صورة الآدمي اتفاقا فإن كان على صورته ولو في نصفه الأعلى فأنشئ شيخنا الرملي كوالده بطهارته وثبوت سائر أحكام الآدمي له ثم قال : وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات كدخوله المسجد وعدم النجاسة بمسه مع رطوبة وعدم تنجس نحو مائع بمسه وصحة صلاته وإمامته واعتكافه وصحة قضائه وتزويجه ومولته ووصايته ويعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته وتسريه وإرثه ولو من أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلاف فيما يجب فيه على قاتله قليل دية كاملة وقيل أو وسط الديات وقيل أخسها وقيل قيمته ، وقال الخطيب بمنعه من الولايات ، وقال ابن حجر بجواز تسريه إذا خاف العنت وقال شيخنا وإرثه من أمه وأولاده ومال إلى وجوب دية كاملة فيه .

(فائدة) نظم بعضهم أحكام الفرع مطلقاً في جميع أبواب الفقه بقوله :

يتبع الفرع في انتساب أباه ولأم في السرقة والجور
والزكاة الأخف والدين الأعلى والذي اشتد في جزاء وديه
وأخس الأصليين رجسا وذبحا ونكاحا والأكل والأضحيه

وبذلك علم أن الكلب المتولد بين آدميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالسبع وأن الآدمي بين الكلبين نجس قطعاً ويظهر أنه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرملي من إعطائه حكم الطاهر في الطهارات إلى آخر ما مر عنه فراجع ، وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه وأكله انتهى^(١) وقياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك ، وفي كلام بعضهم أن المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي انتهى ، ومقتضاه حرمة أكله وهو ظاهر ومقتضاه أيضاً أنه مكلف فانظره كالذي قبله . (قوله أي مطهره)

ففيه نفع من جهة أخرى شرع المؤلف في ضبط الأعيان النجسة ليعلم أن ما عداها في حكم الطهارة وقد استدلل على نجاسة الخمر بالإجماع حكاه أبو حامد وابن عبد البر ، قال الإسنوي : كأنهما أرادا إجماع الطبقة المتأخرة من

البنج وغيره من الحشيش المسكر فإنه حرام ليس بنجس قاله في الدقائق ، ولا ترد عليه الخمرة المعقودة فإنها مائع في الأصل بخلاف الحشيش المذاب (و كلب و خنزير وفرعهما) أي فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره من الحيوانات الطاهرة تغليبا للنجس والأصل في نجاسة الكلب ما روى مسلم : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أولاهن بالتراب » أي مطهره والخنزير أسوأ

حالا من الكلب لأنه لا يجوز

اقتناؤه بحال بخلاف الكلب

(وميتة غير الآدمي

والسمك والجراد) لحمة

تناولها قال تعالى :

﴿ حرمت عليكم الميتة

والدم ﴾ وميتة السمك

والجراد طاهرة لحل

تناولها ، وكذا ميتة الآدمي

في الأظهر لقوله تعالى :

﴿ ولقد كرّمنا بني آدم ﴾

وقضية التكرّم أن لا يحكم

بنجاستهم بالموت وسواء

الكفار والمسلمون (ودم) لما

تقدم من تحرّمه (وفيج) لأنه

دم مستحيل (وقيء) كالفائط

(وروث) بالمثلثة كالبول

(وبول) للأمر بصب الماء

عليه في حديث الصحيحين

المقدم أول الطهارة (ومذى)

بسكون الذال المعجمة للأمر

بغسل الذكر منه في حديث

الصحيحين في قصة علي بن

أبي طالب رضي الله تعالى عنه

ويحصل عند ثوران الشهوة

(وودي) بسكون الدال

المهملّة كالبول وهو يخرج

عقبه أو عند حمل شيء ثقيل

(وكذا منى غير الآدمي في

الأصح) لاستحالة في

الباطن كالدم (قلت الأصح

طهارة منى غير الكلب

والخنزير وفرع أحدهما والله

أعلم) لأنه أصل حيوان طاهر

ومنى الآدمي لحديث

الشيخين عن عائشة أنها

كانت تحك المنى من ثوب

رسول الله ﷺ ثم يصلّي

فطهور بضم الطاء . (قوله لا يجوز اقتناؤه) أى مع صلاحيته للاقتناء فلا يرد الحشرات . (قوله وميتة)

وهي ما زالت حياتها بغير ذكاة شرعية فمنها ما لا نفس له سائلة ومنها مذبوح الحرام من الصيد ومنها مذبوح

من لا تحمل مناكلته كالحجوس ومذبوح غير المأكول وليس منها جنين المذكاة ولا جنين في جوف هذا الجنين

ولا صيد مات بنقل جارحة ولا بعير عقر حين شرد ونحو ذلك . (قوله غير الآدمي) وكالآدمي الجن والملك

على المعتمد . (قوله لحمة تناولها) مع عدم الاستقذار وضرره . (قوله في الأظهر) فيه اعتراض على المصنف

ومقابله أن الميت نجس وبه قال الإمام مالك وأبو حنيفة وعليه تستثنى الأنبياء ، قال بعضهم : والشهداء

وهل يطهر بالغسل على هذا القول قال أبو حنيفة والبيهقي من أئمتنا إنه يطهر ومقتضى المذهب خلافه .

(قوله وقضية التكريم) أى قضية عمومها في الآية إذ لم يرد تخصيص . (قوله الكفار) وأما قول الله تعالى :

﴿ إنما المشركون نجس ﴾ فالمراد نجاسة اعتقادهم أو اجتنابهم كالنجس وغير المشركين مثلهم أو المراد بهم

مطلق الكفار والموت كالحياة . (قوله دم مستحيل) أى إلى فساد فلا يرد نحو المنى كاللبن . (قوله وقيء)

حيث وصل إلى المعدة التي هي المنخفض تحت الصدر ولو ماء وعاد حالا بلا تغير لأن شأن المعدة الإحالة

فلا يجب تسبيح فم من تقايا مغلفا قبل استحالاته ولا دبره لذلك ، وقال شيخنا الرملي بوجوب تسبيح الفم

في غير المستحيل وقال ابن حجر بوجوب تسبيح الدبر أيضا في غير المستحيل نعم ما ألقاه الحيوان من حب

لوزر لبن وبيض لو حضن لفرخ متنجس يطهر بالغسل لا نجس وكذا نحو حصاة وعظم . (فرع)

يعفى عن القيء لمن ابتلى به وإن كثر في ثوبه وبدنه^(١) وعن ماء يخرج من فم النائم إذا علم نجاسته بان

كان من المعدة ويعرف بأنه منها بتغيره وإلا فهو طاهر . (قوله وروث) ولو من مأكول اللحم خلافا

لمالك فهو أعم من تعبير أصله بالعذرة لأنها فضلة الآدمي خاصة ومثله البول . (قوله ومذى بسكون الذال

المعجمة) أى مع تخفيف الياء وبكسر الذال مع تخفيف الياء وتشديدها وهو ماء أبيض رقيق وقيل أصفر

رقيق وقيل أبيض ثخين في الشتاء وأصفر رقيق في الصيف نعم يعفى عنه لمن ابتلى به بالنسبة للجماح .

(فرع) قال شيخنا كغيره : يحرم جماع غير المستنجى بالماء وإن عجز عن الماء . (قوله في قصة علي

رضي الله تعالى عنه) لما قال : كنت رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل النبي ﷺ لقرب ابنته منى فأمرت

المغيرة فسأله فقال : « يغسل ذكره ويتوضأ » . (قوله وودي بسكون الدال المهملة) وفي ضبطه ووصفه

ما مر قبله . (قوله ومنى الآدمي) إن بلغ أوانه ولو خصيا وممسوحا وعينيا وخنثى فإن لم يبلغ أوانه كالب

دون تسع سنين فقال شيخنا الزبائدي بطهارته قياسا على لبن الصغير وهو مردود والفرق واضح وسيأتي

أنفا ما يصرح بنجاسته . (قوله كانت تحك المنى إغ) قيل : لا دليل فيه لأن الصحيح أن فضلاته عليه

الصلاة والسلام كسائر الأنبياء طاهرة ورد بأن القائل بالنجاسة استدل بالحك المذكور لأن القول

المجتهدين وإلا فقد خالف في ذلك ربيعة شيخ مالك والمزني . (قول الشارح لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال) نقضه

الإسنوي بالحشرات انتهى ، وذهب مالك رحمه الله إلى طهارة الكلب والخنزير ولكن يغسل من ولوغهما

تعبدا . (تنبيه) ما عدا ذلك من الحيوانات طاهر إلا الدود المتولد من الميتة والحيوان المربي بلبن كلبه

على وجه مرجوح فيهما . (قول الشارح وكذا ميتة الآدمي في الأظهر) خص الأخوذى في شرح الترمذى

الخلاف بغير الشهيد ثم على القول بنجاسة الميت يطهر بالغسل عند أى حنيفة واختاره البيهقي ، قال الإسنوي

والمعروف من مذهبنا خلاف ذلك . (قول المتن وقيء) لو قاء الماء أو نحوه قبل الاستحالة فينبغي كما قال الإسنوي

أن لا يكون نجس العين بل يطهر الماء بالمكاثرة أخذنا من مسألة الحب الصحيح إذا ألقته الدابة . (قول المتن

وروث) قال في الدقائق : هو شامل للخارج من الآدمي وغيره بخلاف العذرة فإنها خاصة بالآدمي . (قول

الشارح أنها تحك المنى إغ) قال المحاملي رحمه الله : يستحب غسله وطبا وفركه يابسا هـ . قلت : لو قيل

فيه ومنى الكلب ونحوه نجس
قطعا (ولبن ما لا يؤكل غير
الآدمي) كلبن الأتان لأنه
يستحيل في الباطن كالدمل
ولبن ما يؤكل لحمه طاهر قال
الله تعالى: ﴿لَبَنًا خَالِصًا
سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ وكذا
اللبن الآدمي لأنه لا يليق
بكرامته أن يكون منشؤه
نجسا ومن ذلك يؤخذ أن
الكلام في لبن الأتني الكبيرة
فيكون لبن الذكر والصغيرة
نجسا كما صرح به بعضهم
(والجزء المنفصل من الحلي
كميته) طهارة ونجاسة فسد
الآدمي طاهرة وألية
الحروف نجسة (إلا شعر
المأكول) بفتح العين
(فطاهر) وفي معناه الصوف
والوبر قال الله تعالى:
﴿وَمِنْ أَصْوَالِهَا وَأُوبَارِهَا
وَأَشْعَارُهَا أَثَالَا وَمَتَاعًا إِلَى
حِينٍ﴾ واحترز بالمأكول
عن شعر غيره كالخمار فهو
نجس (وليست العلقمة
والمضغة ووطوبة الفرج)
من الآدمي (بنجس في
الأصح) لأن الأولين أصل
الآدمي كاللبن والثالث
كعرقه والقائل بالنجاسة
يقول الثالث متولد من محلها
بنجس ذكر الجامع ويلحق
الأولين بالدم إذ العلقمة دم
غليظ والمضغة علقمة جدت
فصارت كقطعة لحم قدر ما
يمضغ والثلاثة من غير
الآدمي أولى بالنجاسة
وينبئ عليها في
الثالث تنجس البيض

بطهارته طارىء مع أن القول بعدم الدليل مبني على انفراد منيه وحده وهو لا يتصور لأنه لا يحتلم وإنما يكون
منيه عن جماع ويلزم اختلاطه بمنى زوجته لأن الفقهاء أقاموا فيه المظنة مقام اليقين حيث أئزموا الزوجة
بالغسل من خروج منى منها بعد الجماع وحيث دفعه منى عائشة فبقينا فنهض كونه دليلا وفي كلام ابن حجر
التصريح بأنه عليه السلام كان يحتلم لا عن رؤية في النوم لأنه معها من الشيطان فراجع . (قوله نجس قطعا) فما
يوهمه كلام الرافعي من جريان الخلاف فيه غير مراد . (قوله ولبن ما يؤكل لحمه) لو ذكى ولو على لون الدم
إن انفصل منه بعد تذكته أو انفصل في حياته ولو من ذكر كالثور أو من ولدت غير مأكول كخنزير من شاة
فإن انفصل بعد موته من غير ذكاة فتجس إن كان مما ميتته نجسة وإلا كجراد لو كان له لبن فينبغي طهارته لأنه
تنبأ للخروج كالبيض وقال بعضهم بنجاسته . (قوله وكذا لبن الآدمي) ولو بعد موته ومثله الجن والمملك كما
مر . (قوله ومن ذلك يؤخذ إلخ) رده الزركشي بأن اللبن من حيث هو من الآدمي ولو من صغير منشأ له
بخلاف المنى لأن المقصود منه الإحبال ولذلك لا تثبت أمية الولد في أمة صغيرة وقد يسلك فيه بكون لبن
الصغيرة لا يحرم في الرضاع إلا أن يقال لعدم التغذية فيه بالفعل فراجع . (قوله والجزء المنفصل) منه المشيمة
وبرنس الولد وثوب الثعبان ونحوها . (قوله إلا شعر المأكول) ما لم يتفصل مع قطعة لحم تقصد وإلا فهو نجس
تبعها وإن لم يقصد فهو طاهر دونها وتغسل أطرافه إن كان فيها رطوبة أو دم وعلى هذا يحمل ما في شرح شيخنا
وغيره . (قوله من الآدمي) قيد به لأجل الخلاف وإلا فهي طاهرة من غير المغلظ . (قوله بنجس) قال
الدميري: بفتح الجيم فهو مصدر فصيح وقوعه خبرا عن المؤنث^(١) ولا يصح بكسر الجيم لأنه اسم عين .
(قوله لأن الأولين أصل الآدمي) لو سكت عن لفظ الآدمي لكان صوابا إذ هما من الحيوان الطاهر طاهران
أيضا ويلزم على تقييده سكوته عنهما نعم يحرم أكلهما بخلاف الجنين من المأكول . (قوله والثالث) وهو رطوبة
الفرج وإن انفصلت عنه وهي ماء أبيض يخرج مما بين ما يجب غسله في الاستنجاء وآخر ما يصله ذكر الجامع المعتدل
فما وراء ذلك نجس قطعا وما قبله طاهر قطعا وفي كلام الشارح وغيره كشيخنا الرملي وابن حجر وغيره أن هذه
الأقسام الثلاثة في فرج الآدمي لا في فرج البهيمة وهو المعروف المشاهد ثم رأيت عن البلقيني أنه ليس للبهيمة إلا منفذ
واحد للبول والجماع فراجع . (قوله تنجس البيض) إن اتعدا فخرج وهو المعروف المشاهد ويعنى عنه وقال شيخنا
الرملي إن مخرج البيض مستقل وتقدم رده . (فروع) سائر البيوض طاهرة ولو من غير مأكول وإن استحالت دما
بحيث لو حضنت لفرخت ولكن يحرم أكل ما يضر كبيض الحيات وكلها بالضاد إلا من النمل فبالطاء المشالة
والريش والعظام والوبر والشعر محكوم بطهارتها وإن وجدت ملقاة على المزابل وكذا قطع الجلود لا قطعة

باستحبابه مطلقا بخروجها من الخلاف لم يكن بعيدا . (قول الشارح من الآدمي) الظاهر أنه قيد بذلك لأن
الإمام الرافعي رحمه الله قائل بنجاسة منى غير الآدمي فكذا علقته ومضغته فيما يظهر ثم رأيت الإسنوي
قال: يشترط في طهارة العلقمة والمضغة على قاعدة الرافعي أن يكونا من الآدمي فإن منى غيره نجس عنده
فهما أولى بالنجاسة منه قال: ويدل عليه تردده في هذا الكتاب في نجاستهما مع جزمه بطهارة المنى يعنى
من الآدمي وأما على ما ذهب إليه المصنف من طهارة المنى المذكور ففيه نظر اهـ . قال ابن النقيب: لك
أن تمنع كونهما أولى بالنجاسة من المنى فإنهما صارا أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الدموية منهما وأما
جزمه بطهارة المنى فهو في منى الآدمي والشارح رحمه الله لم يفرض الكلام فيه بل فرضه في منى غيره والخلاف
فيه اهـ . (قول الشارح بنجس ذكر الجامع) أى ويجب غسل البيض قال في الشامل: أما الولد فلا يجب
غسله إجماعا . (قول الشارح أولى بالنجاسة) أى منها في الآدمي أى فيكون الأصح الطهارة في العلقمة والمضغة
غاية الأمر أنا إن قلنا بالمرجوح وهو النجاسة في الآدمي فهنا أولى وهذا كما ترى ظاهر أو صريح في أن

(١) إذ المعروف أنه يجب اتباع الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث وغيرهما .

لحم لأن شأنه أن يحفظ فإن كانت ملفوفة في نحو خرقة أو في إناء فطاهرة وبزر الفطر طاهر والمسك التركي نجس لأنه من دم خرج من فرج الغزال كالحيض وفي ابن حجر أنه من حيوان غير مأكول وأما الذي من خراج من تحت سرته فطاهر كفارته إن انفصل من حي أو مذكي أو تهيأ للوقوع قبل الموت كالبيض والزباد طاهر لأنه لبن سنور بحري أو عرق سنور بري وهو الأصح ويعفى عن قليل شعر فيه عرفا في مأخوذ جامد وفي مأخوذ منه مائع والعنبر طاهر لأنه نبات بحري على الأصح نعم ما يتلعه منه حيوان البحر ثم يلقيه نجس لأنه من القيء ويعرف بسواده وعسل النحل طاهر وهو من فم النحلة على الأصح وقيل من دبرها وقيل من ثدي صغير لها وعلى كل فهو مستثنى والنشادر نجس إن علم أنه من دخان النجاسة والسم نجس وتبطل الصلاة بما ظهر منه لا بما خفي كالذي من العقرب لأنه في الداخل لأنها تغرز إبرتها في داخل الجلد والنخامة بالميم أو بالعين وقيل الثاني اسم لما نزل من الرأس نجسة إن كانت من المعدة يقينا وإلا فطاهرة ويعفى في الأولى عما يشق لمن ابتلى به منها وأما الإنفحة بكسر الهمزة وفتحها مع تخفيف المهملة وتشديد هاء وقد تبدل الهمزة ميما لجلدها وتسمى أنفحة أيضا طاهرة والإنفحة التي في تلك الجلدة نجسة ويعفى عنها في نحو الجبن ، وقال شيخنا الرملي وابن حجر والخطيب بطهارة ما فيها إن انفصلت من حيوان لم يأكل غير اللبن ولو لبس مغلظ وذبح حالا وفيه نظر ظاهر أو الحاجة التي علل بها لا توجب الطهارة وإنما توجب العفو والحصة طاهرة ما لم يخبر طبيب عدل أنها انعقدت من البول في المثانة أو غيرها ومثلها الخرزة البقرية والجرة بكسر الجيم ماء بجرة البعير نجسة لكن لا يحكم بنجاسة ما تطاير منها ولا بنجاسة مائع وضع فمه فيه إلا إن انفصلت فيه عين نجاسة يقينا وكذا يعفى عن منفذ الحيوان وفمه ورجله المتيقن بنجاستهما وإن وضع في مائع ما لم ينفصل فيه عين النجاسة وأوعية الفضلات كجلدة المراءة طاهرة لا ما فيها . (قوله إلا خمر تخللت) كدنها ولو من عسل أو سكر أو غير محرمة بأن عصرها من يعتبر قصده ولو سكران أو كافرا بقصد الخمرية ويتغير الحكم عليها بتغير القصد واعتبر شيخنا قصد الموكل وبعضهم أجرى هنا ما في التيممة وهو ظاهر . (قوله بطرح) المراد منه مصاحبة عين لها حالة التخلل فإن نزع قلبه وهي طاهرة ولم يتحلل منها شيء يقينا طهرت وإلا فلا ومن العين المضرة تلويث ما فوقها من الدن بوضع العين فيها أو بغيره لا ارتفاعها بنفسها فإن وضع عليها في الأول ما يصل إلى عل ارتفاعها مما يأتي طهرت كوضع خمر على خمر ولو من غير جنسها كنيذ وكوضع ما يتخلل معها كعسل وسكر وفي شرح شيخنا كابن حجر إن وضع العصير عليها مضر فراجعه وكوضع شيء لطيفها أو ترويحها كورد ونزع قبل تخللها ويعفى عما يشق الاحتراز منه أو ما يحتاج إليه كحبات قليلة ونوى تمر كذلك ويظهر ما تخلل في حياته وكذا ما وضع عليه خل أو نحو عسل غير مغلوب قال شيخنا الرملي : وفي نحو العسل نظر لما مر أنه لا يضر مطلقا لأنه يتخلل معها ولو نزع الخمرة ووضع مكانها عصير لم يظهر لتنجسه حال وضعه قاله البغوي أي لأنه ليس معه ما يتخلل معه فلا يخالف ما مر . (قوله وكذا إن نقلت) والنقل مكروه على المعتمد لا حرام خلافا للشارح وحديث أنتخذ الخمر خلا قال لا محمول على نجس العين . (قوله والخمر المشتد إلخ) تعريفها هنا لبيان حقيقتها لا بخالف ما مر . (قوله وقال البغوي) تقدم ما يعلم منه أنه المعتمد . (قوله وإلا جلد) لا غيره من

(ولا يظهر نجس العين إلا خمر تخللت) أي صارت خلا من غير طرح شيء فيها فتطهر (وكذا إن نقلت من شمس إلى ظل وعكسه) تطهر (في الأصح فإن تخللت بطرح شيء) فيها كالصبل والخبز الحار (فلا) تطهر لتنجس المطروح بها فينجسها بعد انفصالها خلا وقيل لاستعماله بالمعالجة الحرمية فعوقب بضد قصده وينبئ على العتق الخلاف في مسألة النقل المذكورة والخمر المشتد من ماء العنب يؤخذ من لاقتصار عليها أن التبيذ وهو المتخذ من غير العنب كالزبيب لا يظهر بالتخلل وبه صرح القاضي أبو الطيب لتنجس الماء به حالة الاشتداد فينجسه بعد الانقلاب خلا، وقال البغوي : يظهر لأن الماء من ضرورته (و) إلا جلد

الشارح رحمه الله يرى أن الرافعي قائل بطهارتهما من الحيوان الطاهر فيوافق ما سلف في النجاسة عن ابن النقيب . (قول الشارح والخمر المشتد إلى آخره) كأنه عرفها هنا لوقوعها في المتن أو ليرتب عليها المذكور بعد ذلك وإلا فليد عرفها أول الباب بقوله هي المتخذة من ماء العنب . (قول الشارح وقال البغوي إلخ) قلت : يدل له ما قال أعني الإمام البغوي لو ألقى الماء في عصير العنب حالة عصره لاستقصاء ما فيه واستخراجه لم يضر بلا خلاف لأنه من ضروريته .

بالموت فيظهر بدبغه ظاهره وكذا باطنه على المشهور) لحديث مسلم إذا دبغ الإهاب فقد طهر والثاني يقول آلة الدبغ لا تنصل إلى الباطن ودفع بأنها تنصل بواسطة الماء ورطوبة الجلد فعل الثاني لا يصل فيه ولا يباع ولا يستعمل في الشيء الرطب واحتز بقوله بالموت عن النجس حال الحياة كجلد الكلب فلا يظهر

بدبغه . (والدبغ نزع فضوله بحريف) بكسر الحاء كالقرظ والعفص والشث بالمثلثة (لا شمس وتواب) فلا يحصل بهما الدبغ لبقاء فضلات الجلد وغرفته إذ لو نفع في الماء عاد إليه التثني . (ولا يجب الماء في أثاثه) أي الدبغ (في الأصح) بناء على أنه إحالة ومقابله مبنى على أنه إزالة ولا يضر عليه تغير الماء بالأدوية للضرورة (والمدبرغ) على الأول (ككتاب نجس) للملائكة للأدوية التي تنجست به قبل طهره فيجب غسله (وما نجس بملاقاة شيء من كلب غسل سبعا إحداها بتراب) قال عليه السلام : « إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات » رواه الشيخان ، زاد مسلم في رواية : « أولاهن بالتراب » ، وفي أخرى : « وغفروهن الثامنة بالتراب » والمراد أن التراب يصاحب السابعة كما في رواية أبي داود : السابعة بالتراب وبين هذه ورواية أولاهن تعارض في محل التراب فيستأقطن في تعيين محله ويكتفى بوجوده في واحدة من السبع كما في رواية الدارقطني إحداهن

الأجزاء كل لحم وشعر ، نعم يعفى عن قليل شعر اتصل بالجلد وقال ابن حجر إنه يظهر تبعاً . (قوله ظاهره) وهو ما لاقي الدابغ وقيل الوجهان وهو مشكل إلا إن حمل على وضع الدابغ عليهما . (قوله كجلد الكلب) خلافاً لأبي حنيفة قيل واقتصاره عليه لما نقل عن صاحب العدة أن شعر الخنزير في لحمه ولا جلده لكن ظاهر كلام الفقهاء بخلافه وفي الكاف إشارة إليه . (قوله كالثلث بالمثلثة) اسم شجر مر الطعم طيب الريح وبالموحدة أحد المعادن وكذرق الطيور وهو بالذال المعجمة . (قوله إذ لو نفع في الماء عاد إليه التثني) فإن لم يعد بقول أهل الخبرة أو بالفعل طهر ما لم يكن فيه يس قاله شيخنا الرمي وعطف الفساد على التثني عند من ذكره معه تفسير أو مرادف والمراد بالدبغ الاندباغ لأنه لا يعتبر الفعل . (قوله فيجب غسله) ولو سبعا بتراب إن كان من مغلظ كروثه . (تقنيته) مما يظهر بالاستحالة انقلاب دم الطيبة مسكاً إن أخذ منها حال حياتها أو بعد موتها وقد تهيأ للوقوع والدم لبناً أو ميا ويبيضه استحالت دما ثم فرخاً وماء مستعمل بلغ قلتين وإنما اقتصرنا على الخمر والجلد لعدم انقلاب الحقيقة فيهما كذا قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في تفريق الصفة فليراجع . (قوله وما نجس إلخ) هذا شروع في المقصد الثالث من مقاصد الطهارة وهو إزالة النجاسة وشيخ الإسلام في المنهج قيد ما نجس بكونه من جامد وسيأتي المانع وقيد ابن حجر بظاهر أيضاً لأن النجس لا يظهر وكل منهما ممنوع في النجاسة الطارئة إذ الأصلية معلوم بقاؤها لما صرحوا به فيما لو أصاب شيء من نحو كلب بولا من غير كلب أو ماء كثيراً متغيراً بنجس من أنه يجب غسل كل سبع مرات مع التريب ليظهر من النجاسة الكلية وحيث ثبت ذلك في المانع فالجامد أول وسيأتي أيضاً هنا فيما لو اجتمع نجاستان على محل وغسل بقي من أحدهما الريح ومن الأخرى اللون أنه لا يضر فتأمله . (قوله غسل) أي كفى انغساله ولو احتيلاً لما أفنى به البلقيني فيما لو تنجس حمام بنحو كلب من أنه إذا احتمل مرور الماء عليه سبعا مع التريب ولو من نعال داخلية طهر ويجب الغسل حالاً على من تضرع بالنجاسة وفارق غسل الزاني لأن ما عصى به هنا باق مستمر . (قوله سبعا) ولو بسبع جريات أو تحريكات وبحسب ذهاب الماء وعوده مرتين وفارق عدد ذهاب العضو وعوده في الصلاة مرة واحدة نظراً للعرف ونحرزاً من المشقة ولأنه اغتفر جنس الفعل في الصلاة . (تقنيته) كون الغسل سبعا بالتراب تعبدى . (قوله والمراد أن التراب إلخ) أي فالتراب هو الثامنة ويندب ثامنة بالماء خروجاً من خلاف الإمام أحمد^(١) ولا يندب تليث هذه النجاسة لأن المكبر لا يكبر قاله شيخنا في شرحه وقاله غيره أيضاً . (قوله فيتساقطان) بناء على أنه من المطلق والمقيد وهو المعتبر وقيل إنه من العام والخاص وقد يقال لا تساقط على كل منهما ويجب عن الثاني بأن كلاهما فرد من أفراد العام الذي هو رواية إحداهن بحكمه فلا يخصه وعن الأول أيضاً باحتيال الشك من الراوى كما قال في رواية أولاهن أو قال أخرهن أو يحمل أولاهن على الأفضل وأخرهن على الإجزاء وإحداهن على الجواز وفي ابن حجر عكس هذا وهو لا يصح . (قوله لأنه إذا وجب إلخ) يشير إلى أن القياس من حيث الحكم بالنجاسة وإذا ثبت لزوم الغسل سبعا إحداهن

(قول المتن وكذا باطنه) قد رأيت على هامش قطعة الإسنوى حاشية نصها المراد بالباطن ما يشق فيظهر قاله أبو الطيب انتهى . (قول الشارح كجلد الكلب) خالف في هذا أبو حنيفة رحمه الله تعالى . (قول المتن بحريف) هو الذي يحرف الفم قاله الإسنوى . (قول المتن) لا شمس وتراب مثلهما الملح كما في الزوائد . (قول المتن في أثاثه) ربما يقتضى عدم جواز تقدمه وليس كذلك إذ لو نفع في الماء ثم استعمل الأدوية طهر على الأصح . (قول المتن غسل سبعا) قال العجلى في شرح الوسيط : وتستحب ثمانية . (قول الشارح لكثرة ما يلهث) اللهث إدلاج اللسان مع كثرة التنفس .

بالطحاء ويقاس على الولوغ غيره كبوله وعرقه لأنه إذا وجب ما ذكر في فمه مع أنه أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث ففى غيره بطريق

(١) إذ التراب كما يقول البعض بقدره فيحتاج إلى غسلة أخرى بالماء .

الأولى . (والأظهر تعين التراب) جمع بين نوعي الطهور والثاني لا ويقوم غيره مقامه كالأشنان والصابون وسبأ في جواز التيمم برمل فيه غبار فهو في معنى التراب وجوازه هنا أولى . (أن الخنزير ككلب) فيما ذكر لأنه أسوأ حالا منه كالتقدم والثاني لا ، بل يكفي الغسل منه مرة واحدة بلاتراب كغيره من النجس ويجري الخلاف في المتولد من كلب وخنزير والمتولد من أحدهما وحيوان طاهر لأنه ليس كلبا ذكره في الروضة . (ولا يكفي تراب نجس ولا) تراب . (ممزوج بمائع) كالخل (في الأصح) نظرا إلى أن القصد بالتراب التطهير وهو لا يحصل بما ذكر فلا بد من طهوية التراب ومزجه بماء ومقابل الأصح ينظر إلى مجرد اسم

التراب وإلى استعماله ممزوجا مع المحافظة على وجود السبع بالماء كما صرح به ابن الصلاح حتى لو غسل بالماء ستا والسابعة بالتراب الممزوج بمائع لم يكف قطعاً وما في الروضة كأصلها أن يكفي في وجه قال في شرح المذهب : هو خطأ ظاهر وحكي في التنقيح عن بعضهم أنه يكفي للترج بمائع مع الغسل سبعا بالماء دون الغسل به ستاً ، ثم صحح عدم الإجزاء في الصورتين والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل وقيل يكفي ما ينطلق عليه الاسم ولا يجب استعمال التراب في الأرض الترابية إذ لا معنى لتريب التراب وقيل يجب استعماله فيها كغيرها . (وما نجس بيول صبي لم يطعم غير لبن نضج) بأن يرش عليه ماء يعمه ويغلبه من غير ميلان بخلاف الصبية فلا بد في بولها من الغسل على الأصل ويتحقق بالسيلان ،

بالتراب إذ لا فارق بين فضلاته فسقط ما قيل إنه لا قياس في التعدييات . (قوله أولى) للاكتفاء هنا بالطين الرطب وبخليط قليل لا كثير على المعتمد . (قوله فيما ذكر) من كونه سبعا بتراب وفيه القياس على التعبدى وهو لا يصح وقد يقال القياس من حيث استواءهما في النجاسة ويترتب عليه ما ذكر على نظير ما مر . (قوله لأنه ليس كلبا) هو علة لجريان الخلاف فيه ^(١) . (قوله نجس) أى متنجس . (قوله ولا ممزوج بمائع) أى من غير إضافة ماء إليه وإلا فيكفي إن لم يغيره كثيرا . (قوله التطهير) فالتراب مطهر على سبيل الشرطية لا الشطرية على الأصح والتراب المستعمل في غير السابعة نجس وفيها طاهر كالغسالة معه بشرطها وإذا زالت الأوصاف قبل السابعة فلا بد من إتمامها أو بها أو بما بعدها حسب سبعة وإن كثر ما قبلها وقولهم كلما أزال العين بحسب مرة واحدة لا يخالف ذلك هنا لأنهم إنما قالوه أصالة في غير النجاسة الكلية ثم أجروه فيها لأن السبع فيها كلمة الواحدة في غيرها وحينئذ فمتى زال الوصف ولو مع الجرم في مرة سابعة فأكثر كفى هنا كما يكفي في غير ما هنا فقول بعضهم إنها الأولى من السبع المرتب عليه ما استشكل به الذي احتاج إلى الجواب عنه بقوله إن كلامهم هنا ليس على إطلاقه وإنما المراد منه أن العين بمعنى الجرم إذا توقفت إزالة الأوصاف بعدها على ست غسلات حسب ما قبل هذه الستة غسله واحدة فتأمل وأفهم بالإحصاف والرجوع إلى الحق أولى من الاعتساف ولا يضر زيادة على السبع بعد التريب . (قوله فلا بد من طهوية التراب) فلا يكفي المستعمل في رفع الحدث أو إزالة خبث كما في حجر الاستنجاء لكن المستعمل فيه ما لا يقبل المحل فقط فلو كشطه كفى ما تحته ولو في التيمم وإنما اكتفى في الاستنجاء بالطاهرة لوروده بالحجر . (قوله ومزجه بماء) سواء مزجه قبل وضعه في الإناء أو أولى أو بعده وسواء وضع التراب في الإناء قبل الماء أو بعده ، وسواء كانت عين النجاسة باقية حال الوضع أو لا . (قوله ثم صحح إلخ) إن أريد به جريان الخلاف في الصورتين لزم ذكره لما حكم بقطعه فهو اعتراض وإن أريد به الاعتقاد الذي لا ينافي القطع فلا اعتراض . (قوله في الأرض الترابية) ولو كان ترابها نجسا وطار ناعليها وهي حجر أو رمل ولو تطاير منها شيء قبل تمام السبع وجب تربيته مطلقا وغسله سبعا إن كان من الأولى وإلا فما بقي من السبع ، وقال شيخنا : ما بقي من السبع مطلقا فيغسل في الأولى سبعا فقط وهو الموافق لقولهم لو جمع ماء السبع وتطاير منه شيء وجب غسله ستا مطلقا مع تربيته إن لم يكن التراب في الأولى . (قوله بيول صبي) ولو مختلطا بأجنبي أو متطايرا من ثوب أمه مثلا وخرج بقية فضلاته والأنثى والخنثى . (قوله لبن) ولو راتبا أو فيه منفحة أو أقطا أو من مغلظ وإن وجب تسبيح فمه لاسمته وجبه وقشطته إلا قشطته لبن أمه فقط . (قوله نضج) بماء مهملة أو معجمة . (قوله بأن يرش) بعد إزالة أوصافه ولا يضر طراوة محله بلارطوبة تفصل ويكفي إزالة الأوصاف مع الرش . (قوله أم قيس) واسمها أميمة . (قوله لم يأكل الطعام) أى ولم يبلغ حولين والإغسل . (قوله أرق إلخ) ولأنه في أصل الخلقة من ماء وطين وهي من دم

(قول المتن غير لبن) أى ولو من غير آدمي ولو مغلظا . (قول الشارح فنضجه) قال الجوهرى : النضج بالمعجمة مثل النضج بالمهملة سواء انتهى ، وقيل ما نحن كالطين فبالمعجمة وما رق كالماء فبالهملة . (قول الشارح

والأصل في ذلك حديث الشيخين عن أم قيس أنها جاءت بابتها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره فقال عليه فدعا رسول الله ﷺ بماء فنضجه ولم يغسله ، وروى الترمذى وغيره وحسنه حديث : « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » ، وفرق بينهما بأن الاشتلاف يحمل الصبي أكثر فخنفت في بوله وبأنه أرق من بولها فلا يلصق بالخل لصوق بولها به ، وقوله : لم يطعم بفتح الباء أى لم يتناولوه وقوله :

غير لبن أى للتغذية كما ذكره فى شرح المذهب فلا يمنع التضع تحنيكه أول ولادته بتمر ونحوه ولا تناوله السفوف ونحوه للإصلاح. (وما نجس بغيرهما) أى بغير الكلب ونحوه وغير بول الصبى المذكور. (إن لم تكن عين) من النجاسة فيه كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح. (كفى جرى الماء) عليه مرة. (وإن كانت) عين مناهيه. (وجب إزالة الطعم) ومحاولة غيره. (ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر زواله) كلون الدم وريح الخمر بخلاف ما إذا سهل فيضر (وفى

الريح قول) أنه يضر بقاءه فى طهر المحل وفى اللون وجه كذلك فترتكب المشقة فى زوالهما. (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (فإن بقيا معا ضرر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتها على بقاء العين والثاني لا للمشقة فى زوالهما كالأثر بقاء العين ولا تجب الاستعانة فى زوال الأثر بغير الماء وقيل تجب وصححه المصنف فى التحقيق والتفتيح. (ويشترط ورود الماء) على المحل (لا العسر) له (الأصح) فيها ومقابلته الأولى قول ابن سريج الماء القليل إذا أورد عليه المحل النجس ليطهره كالنوب يغمس فى إجابة ماء كذلك أنه يطهره كالأثر كان واردا بخلاف ما لو ألقته الريح فيه فيتجسس به والخلاف فى الثانية مبنى على الخلاف الآتى فى طهارة الفسالة إن قلنا بطهارتها وهو الأظهر فلا يشترط العسر ولا اشتراط ويقوم مقامه الجفاف فى الأصح (والأظهر طهارة

ولحم من ضلع آدم. (قوله للتغذى) بأن اقتصر عليه ولو مع لبن مغلوب ولو مرة فى الحولين وإن عاد إلى اللبن. (قوله للإصلاح) وإن حصل به التغذى. (قوله إن تكن عين) بالمعنى الشامل للوصف كما ذكره ومنه عجن دقيق أو طين أو أبوطخ لحم أو صبيغ ثوب أو سقى حديد فيكفى غسل ذلك وإن وصل الماء إلى جميع أجزائه نحو العجين ولو بدقه ولا يشترط إحماء الحديد ولا طبخ اللحم ثانيا. (قوله جف) أى بحيث لو عسر لا ينفصل منه مائة فلا تضر طراوته كما مر. (قوله وجب إزالة الطعم) ويجوز ذوق محله لمعرفة بقائه فإن عسر بأن لم يزل يمت بالفوقية أو قرص بالمهمل ثلاث مرات غفى عنه ما دام العسر ويجب إزالته إذا قدر ولا يعيد ما صلاه مثلاً بالأول ولا يجب قطع الثوب ولا ينجس ما أصابه مع رطوبة وغير ذلك. (قوله ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر) ولو من مغلف فيغفى عنه وقيل يطهر ويرده قول شيخنا الرملى بوجوب إزالته إذا قدر عليها^(١) فراجع. (قوله فإن بقيا معا) أى من نجاسة واحدة فى محل واحد وهذه زيادة على الحرر أو استدراك يجعل أو مانعة خلو أو جمع. (قوله وقيل تجب الاستعانة) هو المعتمد قطعاً فى الطعم وعلى الأصح فى غيره إن قدر على ذلك بما يجب تحصيل الماء به للطهارة وإذا عسر ففيه ما مر. (تفتيحه) لا يحكم بالنجاسة بغير تحقيق سببها فالماء المنقول من البحر للأزبار فى البيوت مثلاً إذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته للشك قاله شيخنا الرملى وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعاً للبغوى بأنه محمول على ما وجد سببها ويجب غسل مصحف تنجس وإن تلف وكان لمحجور عليه كما مر ولا بد من صفاء غسالة ثوب صبيغ بنجس ويكفى غمر ما صبيغ بمتنجس فى ماء كثير أو صب ماء قليل عليه كذلك فيطهر هو وصبيغه. (قوله على المحل) كإبقاء متنجس كله فوضع فيه ماء وأدير عليه فيطهر كله ما لم تكن فيه عين النجاسة ولو مائة واجتمعت مع الماء ولو مغفوا عنها ولذلك قال ابن حجر: وإفتاء بعضهم بطهارة ماء صب على بول فى إجابة محمول على بول لا جرم له، وقول الماوردى إنه إذا ضم محل بطهر طريقة ضعيفة وبذلك علم أن التفصيل فى الفسالة محله فيما لا جرم للنجاسة فيها لكن قولهم لو صب ماء على نحو دم براغيث فزال عينه طهر المحل والفسالة بشرطه ينزع فى ذلك فراجع. (قوله قطعاً)

أى للتغذى (لخ) عبارة ابن يونس شارح التنبيه لم يستقل بالطعام أى يكفيه عن اللبن انتهى. وقال ابن يونس شارح التمييز المراد بالمستقل أن يكون غير اللبن غالباً فى غذائه انتهى. (قول المتن ولا يضر بقاء لون إلى آخره) أى لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن خولة بنت يسار أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إنه ليس لى إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه فكيف أصنع؟ فقال: «إذا تطهرت فاغسله ثم صلى فيه» قالت: فإن لم يخرج الدم؟ قال: «يكفيك الماء ولا يضر لك أثره» رواه أحمد وأبو داود، ولكن فيه ابن هبة مختلف فيه. (قول الشارح كلون الدم وريح الخمر) خصهما بالتمثيل لأن لنا وجهاً بالعفو عن لون الدم دون غيره ووجهاً بالعفو عن ريح الخمر دون غيره. (قول الشارح فى اللون وجه) عبارة الحرر تنفيده. (قول الشارح كإفى المستعمل فى رفع الحدث) نظير لقوله لا انتقال المنع إليها. (قول الشارح وفى القديم إنها مطهرة) يعبر عن هذا بأن للفسالة حكم نفسها قبل الورد وعن الثاني بأن لها حكم المحل قبل الورد عن الأول بأن لها حكم المحل بعد الورد وعلى هذه الأقوال يبنى حكم المتطاهر من غسل الكلب فلو تطاير من الأولى فعلى الأظهر يغسل سقاء على الثانى سبعا وعلى القديم لا شيء.

غسالة تفصيل بلا تغير وقد طهر المحل لأن المنفصل بعض ما كان متصلاً به وقد فرض طهره والثانى أنها نجسة لا انتقال المنع إليها كإفى المستعمل فى رفع الحدث ومنه خرج وفى القديم أنها مطهرة لما تقدم فى المستعمل فى رفع الحدث فإن انفصلت متغيرة أو غير متغيرة ولم يطهر المحل فينجسه قطعاً،

راجع للمستلثين لعله بناء على الأظهر . (قوله وزيادة وزنها) هو في الغسالة القليلة ولا يضر في الكثيرة إلا التغير . (قوله أصحهما في التيممة نعم) هو المعتمد فيحكم على بقاء نجاسة المحل بنجاسة الغسالة وعكسه مطلقا وعلى طهارة المحل بطهارة الغسالة لا عكسه . (قوله ولو تنجس مائع) أى وإن جمد بعد ذلك كعسل انعقد سكرًا ولبن انعقد لبنًا أو جبنًا بخلاف عكسه كدقيق عجن به ولو أتماع فيطهر بالغسل كما مر وأما نحو السكر فإن تنجس بعد جموده طهر ظاهره بالغسل أو بالكشط أو حال انمياحه لم يطهر مطلقا كالعسل كما تفيد عبارة ابن قاسم وهو ظاهر كما مر ومن الجامد الزئبق بكسر الزاى المعجمة وهزمة ساكنة فموحدة مفتوحة فلا يتنجس بوضعه في نحو جلد كلب حيث لا رطوبة وإلا فيطهر بالغسل مطلقا أو مع التريب في النجاسة الكلية ما لم يفتت وإلا فيتعذر تطهيره فلو ماتت فيه فأرة لم تنجسه قاله ابن القطان أى حيث لا رطوبة . (تفصيله) لا يطهر لبن^(١) بكسر الباء عجن بسرجين مطلقا وقد سئل شيخنا الزيادى عن سؤال صورته : ما قولكم رضى الله عنكم فى الجرار والأزيار والأجانات والقلل وغير ذلك كالبرانى والأصبحن مما يعجن من الطين بالسرجين هل يصح بيعها ويحكم بطهارتها ما وضع فيها من مائع أو ماء دون القلتين ويجوز استعماله وفى الجبن المعمول بالإنفحة المتنجسة هل يصح بيعه ويحكم بطهارته ويجوز أكله حتى لو أصاب شيئا من بدن أو ثوب يحكم بطهارته وكذا ما تولد منه من المش المعمول به الكشك هل يجوز أكله ويحكم بطهارته ولا تجب المضمضة منه ولا غسل ما أصابه لأن هذا مما تعم به البلوى وهل يجوز بيع الطوب المعجون بالزبل إذا أحرق وبناء المساجد به وفرش أرضها به ويصلى عليه بلا حائل وإذا اتصل به شيء من بدن المصلى أو ملبوسه فى شيء من صلاته تصح صلاته أثابكم الله الجنة آمين فأجاب بما صورته بحروفه من خطه : الحمد لله الخرف وهو الذى يؤخذ من الطين ويضاف إلى الطين السرجين مما عمت البلوى به فى البلاد فيحكم بطهارته وطهارة ما وضع فيه من الماء والمائعات لأن المشقة تجلب التيسير وقد قال الإمام الشافعى رضى الله عنه : إذا ضاق الأمر اتسع والعجن المعمول بالإنفحة المتنجسة مما عمت^(٢) به البلوى أيضا فيحكم بطهارته ويصح بيعه وأكله ولا يجب تطهير الفم منه وإذا أصاب شيء منه ثوب الأكل أو بدنه لم يلزمه تطهيره للمشقة وأما الآجر المعجون بالسرجين فيجوز بيعه وبناء المساجد به وفرش عرصها به وتصح الصلاة عليه بلا حائل حتى قال بعضهم : يجوز بناء الكعبة به والمشى المنفصل عن الجبن المعمول بالإنفحة طاهر لعموم البلوى به حتى لو أصاب شيء منه بدنا أو ثوبا لم يجب تطهيره والله أعلم ، وكتبه على الزيادى الشافعى . ثم سألت شيخنا المذكور فى درسه عن ذلك فقال : قلته من عندى وإن كان مخالفا لظاهر المذهب ولم أر لأحد تصريحا به وإنما خرجته على قواعد الإمام الشافعى رضى الله عنه ثم رأيت ما ذكره شيخنا عن الإمام الشافعى فى منظومة ابن العماد وشرحها لشيخ الإسلام . (تفصيله) يتجه عدم صحة صلاة حامل شيء من هذه المذكورات إذ لا ضرورة فيها حيث لا نظير قول شيخنا الرملى ببطالان صلاة حامل الخبز المعفو عنه فراجع وحره . (فروع) ما تنجس من المائع تجب إراقته ما لم يتفع به فى شرب دواب أو وقود أو نحو ذلك ومنه غسل تنجس فيستقى للنحل ولا يتنجس غسلها بعده .

(قول الشارح كالخل إلخ) قال الإسنوى : أما غير الدهن فبالإجماع وأما الدهن فمحل الخلاف كما قاله فى الكفاية فيما إذا تنجس الدهن ببول أو خمر ونحوها مما لا دهنية فيه فإن كان المنجس له ودك الميتة لم يطهر بلا خلاف ولو عصى الشخص بإصابته النجاسة كأن ضمخ بها ثوبه أو بدنه وجب إزالتها على الفور وإلا فلا نظير الصلاة ونحوها ذكره الإسنوى نقلا عن الروضة ثم قال : وأما العاصى بالجناية فيحتمل إلحاقه بذلك والمتجه خلافه لأن ما عصى به فى النجاسة باق بخلاف الجنب .

وزيادة وزنها بعد اعتبار ما يأخذه المحل كالنغير فى الأصح وهل يحكم بنجاسة المحل فيما إذا انفصلت متغيرة أو زائدة الوزن ولا أثر به يدرك وجهان أصحهما فى التيممة نعم والمستعمل فى الكرة الثانية والثالثة فى إزالة النجاسة طهور وقيل طاهر فقط (ولو نجس مائع) كالخل والدبس والدهن (تعدل) بالمعجمة (تطهيره وقيل يطهر الدهن) كالزيت (بغسله) بأن يصب عليه من إناء ما يغليه ويحرك بخشبة حتى يصل للماء إلى جميع أجزائه ثم إذا سكن وعلا الدهن الماء يفتح الإناء من أسفله ليخرج الماء بناء على اشتراط العصر ، ورد هذا الوجه بحديث أبى داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تموت فى السمن فقال : « إن كان جامدا فألقوها وما حو لها وإن كان مائعا فلا تقربوه » وفى رواية ذكرها الخطائى : « فأريقوه » فلو أمكن تطهيره شرعا لم يقل فيه ذلك وقد أعاد المصنف المسئلة فى باب البيع .

[باب التيمم]

وهو المقصد الرابع ولفظه مأخوذ من أمنت وتأمينته وتيممته قصده فهو لغة القصد وشرعا ما ذكره وهو ينوب عن طهارة الحدث في الوضوء وغيره لا عن غسل نجاسة وفرض سنة أربع وقيل سنة خمس وهو الراجح وقيل سنة ست وهو من خصائص هذه الأمة كما يدل له الحديث الآتي وهو رخصة مطلقا لأنه انتقال من صعوبة إلى سهولة وإنما جاز بالتراب المفصوب لأنه آلة لا سبب منجز وجوبه على العاصي لحرمة الوقت وقيل عزيمة لما ذكره الرخصة في إسقاط القضاء وقيل رخصة في الفقد الشرعي دون الحسي ودليله خبر مسلم : « جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وتربتها طهورا » فضمير لنا عائله عليه السلام ولأمة وتأکید الأرض بكلها الرد على الأئم السابقة حيث خصوا جواز العبادة بالبيع والكنائس ولفظ التربة دليل لتخصيص التيمم بالتراب وبها تقيد كل رواية لم تذكر فيها ومفهومه عدم صحته بغير التراب وما قيل إن لفظ التربة لقب لا مفهوم له وأنه فرد من أفراد العام بحكمه فلا يخص به ولذلك جوز الإمام مالك بما اتصل بالأرض كالشجر والزرع وأبو حنيفة وصاحبه محمد بما هو من جنس الأرض كالزرنيج والإمام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما لا غبار فيه كاللجر الصلد أوجب عنه بأنه ليس من باب العام بل من باب المطلق والمقيد كما في تقييد الرقة وإطلاقها في الكفارات وبأن الآية الشريفة دالة على اعتبار المفهوم بقوله تعالى : ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ إذ لا يفهم منه « من » إلا التبعض نحو مسحت الرأس من الدهن والغبار والغالب أن لا غبار لغير التراب فتعين وجعل من لا ابتداء خلاف الحق والحق أحق من المراء والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وأوجب بغير ذلك مما يعرف من محله . (قوله والجنب) عطفه على المحدث مغاير يحمل المحدث على الأصغر أو خاص بمحله على الأعم وصرح كلام الشارح هو الأول لقوله ومثله الخائض والنفساء ومثله كل غسل مأثور به وهذا أولى من قول شيخ الإسلام ومأثور بغسل لا يراد الميت إلا أن يقال ذكره لمناسبة ما قبله وأولى منهما أن يقال وطهر مأثور به ليدخل الوضوء المحدث وخرج بالوضوء أبعاضه المندوبة نحو غسل الكفين أو مسح الأذنين إذا امتنع استعمال الماء فيها لمرض أو قلة ماء بحيث يكفي للفرض فقط فلا يسن التيمم عنها خلافا لابن حجر . (قوله لأسباب) أي لأحد أسباب وترك ذلك لوضوحه وفي الحقيقة أن السبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وغيره أسباب له حقيقة وللتيمم تجوزا وعدها المصنف هنا ثلاثة وفي الروضة سبعة والخلاف لفظي^(١) من حيث العدد ونظم بعضهم الأسباب السبعة المذكورة بقوله :

يا سائل أسباب حل تيمم هي سبعة بسماعها تراح
فقد وخوف حاجة إضلاله مرض يشق جيرة وجراح

(قوله فإن يثق) أو ظن بخبر عدل ولو رواية أو تصديق مخبر وقيد شيخنا الأخبار بكونه مستندا إلى طلب فراجع . (قوله المسافر) هو جرى على الغالب فالمقيم مثله كما ذكره شيخ الإسلام وغيره وفيه ما سياتي . (قوله ففقد) أي الماء في حد الغوث أو القرب كما سياتي ولا عبرة بوجود ماء مسبل للشرب يقينا أو ظنا ولو بحسب العرف كالسقايات على الطرق . (قوله توهمه) قال ابن حجر : ضميره عائله للمضاف إليه على حق قوله ﴿ فإنه رجس ﴾ وهو متعين لأنه المراد انتهى وفيه نظر فتأمل . (قوله جوز ذلك) أشار إلى أن المراد بالتوهم مطلق التردد ولو

[باب التيمم]

(قول المتن يتيمم المحدث والجنب) قيل حكمة تخصيصهما كونهما محل النص في القرآن والسنة . (قول المتن فإن يثق المسافر ففقد) قيل التقييد به للغالب قلت لك أن تقول قد جعل أحوال المسافر ثلاثة : يثق بالفقد وتوهم الوجود وتيقن الوجود كما يعلم بالنظر في كلامه رحمه الله وحيث قال لخال الثالث لك أن تتوقف في كون المقيم فيها كالمسافر من كل وجه بدليل أن المقيم يقصد الماء المتيقن وإن خرج الوقت بخلاف المسافر . (قوله أيضا فإن يثق المسافر ففقد) قال الولي العراقي : هو مثال لا قيد . قال الإسنوي هو للغالب . (قول الشارح أي وقع في وهمه أي ذهنه إلخ) يعني ليس المراد بالتوهم في المتن معناه المعروف عند الأصوليين وهو الطرف

[باب التيمم]

هو إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشروط كما يؤخذ مما سياتي . (يتيمم المحدث والجنب) ومثلهما الخائض والنفساء (لأسباب) أحدها فقد الماء قال الله تعالى : ﴿ وإن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا ﴾ . (فإن يثق المسافر ففقد تيمم بلا طلب) إذ لا فائدة فيه (وإن توهمه) أي وقع في وهمه أي ذهنه وجوده أي جوز ذلك

براجحية ويخرج يقين الوجود والعدم وما ألحق به مما مر وقول بعضهم : التجويز يشمل يقين الوجود وهم من حيث الحكم كما سيأتي . (قوله بعد دخول وقت الصلاة) أى وقت كل صلاة ما دام التوهم ولا يجب الطلب قبله وإن علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا الرملى وإن أومه كلامه فى شرحه وفارق السعى إلى الجمعة لأنه وسيلة بخلافها وبأنها مضافة إلى اليوم وإذا ضاق الوقت قطع الطلب وتيسم وصلى نعم لو طلب قبل الوقت لعطش أو فائمة كفى وخرج بالطلب الإذن فيه قبل الوقت فيجوز ما لم يقيد به بما قبل الوقت وفارق عدم الاكتفاء بالإذن فى القبلة بأن مبنائها على الاجتهاد ولا يقوم اجتهاد شخص عن آخر . (قوله من رحله) وهو ما ينسب إليه من أمتعته وأوعيته وزاده ومركبه ونحو ذلك . (قوله ورفقته) وهم المنسوبون إليه المرافقون له عادة فى الخط والترحال والمساعدة وغير ذلك وإن كثروا ولزم على استيعابهم خروج الوقت لكن يقطع الطلب منهم إذا ضاق الوقت كما مر وزاد على الرفقة داخل فيما بعده فيكفى فيه النظر ولو بلا سؤال . (قوله يجود به) إن ظن منهم السماح به وإلا فينادى بالبيع إن قدر على الثمن كما سيأتي . (قوله حواليه) ويقال حواليه وحوله وحواله . (قوله تردد) أى فى الجهة المحتاج إلى التردد فيها . (قوله يتردد إن لم يخف إلخ) ظاهره أنه لا يشترط الأمن على ما ذكر فى الطلب من رحله ورفقته وليس كذلك وتقدم أنه يشترط الأمن على الوقت فيأتى هنا وسواء وجد الطلب فى أول الوقت أو فى أثنائه ، وإن أخره لغير عذر وإن توقف بعضهم فى بعض ذلك . (قوله على نفسه) ذاتا أو منفعة والعضو كذلك . (قوله أو ماله) وإن قل وكذا اختصاصه والمراد المحترم من ذلك لا نحو قاطع طريق تحتم قتله ولا زان محصن ولا عضو مستحق القطع فى نحو سرقة ولو قال نفس أو مال لكان أخصر وأعم وأولى ليشمل نفس غيره ومال غيره المحترمين وإن لم يلزمه الذب عنه كما يصرح به كلامهم ولا بد أن يخاف الانقطاع عن رفقة أيضا ولو لجرد الوحشة وفارقت الوحشة هنا ما فى الجمعة لأنها مقصد ، قال شيخنا : والمراد بالوحشة أن يستوحش إذا ذهب لطلب الماء فله ترك الطلب والتيسم وليس المراد بالوحشة برحيلهم عنه لأنه كما قال شيخنا الرملى له أن يرحل معهم وإن لم يحصل له وحشة كما لو كان وحده إذ ليس لصلاته محل يلزمه وقوعها فيه فتأمل ذلك وراجع . (قوله إلى حد يلحقه فيه غوث الرفاق) وهو قدر ما يسمعون صوته المعتدل ولذلك سمي به حد الغوث وأوله من محله وقيل من آخر رحله وقيل من آخر رفقته ولم يرتضه شيخنا . (قوله قيل وما هنا إلخ) فيه رد على الإسئوى وإشارة إلى أن المستفاد من العبارات الثلاثة واحد فمسافة قدر نظره فى المستوى هى قدر مسافة غلوة السهم^(١) أى غاية رميه وقدر المسافة الذى يلحقه فيها غوث الرفاق وبذلك علم أن المستوى متعلق بقدر لا بتردد وخرج بالتردد فى وجود الماء فى هذا الحد يتقن وجوده المشار إليه بقولهم بخلاف من معه ماء فلا يجوز له التيسم وإن خرج الوقت إلا مانع ولو حسيا كسبيع كما يعلم مما يأتي فتأمل . (قوله فإن لم يجد) ولو حكما كعدم الأمن على ما مر . (قوله لظن فقده) بالمعنى الشامل لتيقنه أو بالأولى واعتبر الظن هنا لكونه مستندا إلى طلب ومنه إخبار عدل بعدمه أو غير عدل واعتقد صدقه كما مر ولا عبرة بإخبار فاسق بوجود الماء لمخالفته لأصل العدم إلا أن اعتقد صدقه كما قاله شيخنا ومثل فقد خوف الفرق لمن فى سفينة لو استقى وعلمه أن نوبته فى نحو بئر لمزدحمين لا تنتهى إليه إلا بعد الوقت وظاهر كلامهم عدم وجود إعادة فيهما للمسافر والمقيم وقيد بعضهم بما إذا لم يغلب وجوب الماء فى ذلك المحل بغير ما حصل فيه الحيلولة وفيه نظر فإن وجود البئر يجعل المحل مما يغلب فيه الوجود قال

(طلبه) بعد دخول وقت الصلاة وجوبا مما توهم فيه (من رحله) بأن يفتش فيه (ورفقته) بضم الراء وكسرهما مستوعبا لهم كأن ينادى فيهم من معه ماء يجود به (و) إن لم يجده فى ذلك (نظر حواليه إن كان بمسوى) من الأرض أى يمينا وشمالا وخلفا وأماما (فإن احتاج إلى تردد) بأن كان هناك وحدة أو جبل (تردد قدر نظره) فى المستوى وهو كما فى الشرح : الصغيرة غلوة سهم وفى الروضة كأصلها أنه يتردد إن لم يخف على نفسه أو ماله إلى حد يلحقه غوث الرفاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم قيل وما هنا كالحُرر أريد من ذلك بكثير (فإن لم يجد تيسم) لظن فقده (فلو مكث موضعه

المرجوح بل المراد به وقوع الشيء فى الذهن راجحا أو مرجوحا أو مستويا وقوعه وعدمه . (قول المتن طلبه) إنما وجب الطلب لأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة مع إمكان الماء ، وقوله من رحله هو مسكن الشخص من حجر أو شعر أو غيره ويطلق أيضا على ما يستصحبه من الأثاث . (قول المتن ورفقته) هم الجماعة ينزلون معا ويرحلون معا سوا بذلك لا اتفاق بعضهم ببعض . (قول الشارح مستوعبا لهم) قال العراقي : إلا أن يخشى فوت الوقت

العلامة العبادى إلا أن يقال إنه قد يوجد فيها الماء فى وقت دون وقت مثلاً فليراجع . (قوله وجوب الطلب) أى تعلقه بذمته ويسقط بشئ مما تقدم . وقال بعض مشايخنا : إذا أمن النظر الأول لم يجب الطلب بعده لما ذكر وإليه يشير كلام الشارح بقوله لكن كل موضع إلخ . (قوله صلاة أخرى) أى واجبة ولو جمعا أو قضاء أو نذرا . (قوله فكذلك) أى يجب الطلب قطعاً . (قوله فلو علم) أو ظن بخبر عدل أو فاسق اعتقد صدقه كما مر لا بغير ذلك . (قوله فوق حد الغوث السابق) ويسمى حد القرب وأوله من آخر حد الغوث ومن ضبطه بنصف فرسخ أدخل فيه حد الغوث السابق . (قوله بخلاف ما إذا خاف ذلك) وكذا لو خاف خروج الوقت بأن لم يبق منه ما يسمعها وتيممها أو خاف الانقطاع عن الرفقة كما مر وصرح بهما شيخنا الرملى فى شرحه . (قوله إلا أن يكون المال إلخ) علم منه أنه لا يشترط على الاختصاص وإن كثر . (قوله لبعده) أى لبعد الماء فى نفسه فلو ذهب لاحتطاب مثلاً إلى آخر الأمن إلا من حد القرب فرأى الماء قريباً منه لكنه فى حد البعد من محله أو من رحله لم يجب طلبه وكذا لو كان فى آخر حد الغوث وتوهمه فى حد القرب وقول بعضهم بوجوب الطلب فى ذلك لقربه بالفعل فيه نظر فراجع . (قوله والماء فى حد القرب) أى يقينا . (قوله بحسب ما فهمه) قال بعضهم : فهم الرافعى من كلام الأصحاب فى محل يغلب فيه وجود الماء فأوجب الطلب وإن خرج الوقت وفهم النووي أن كلامهم فى محل يغلب فيه الفقد فلم يوجبه وفى هذا الجمع فساد من وجوه منها أنه يلزم عليه عدم صحة قول شيخ الإسلام ذكر المسافر جرى على الغالب ومنها عدم صحة عموم الأحوال التى ذكرها بعده ومنها عدم صحة قولهم بخلاف من معه ماء إلى آخر ما تقدم ومنها اقتضاؤه أن الحلود الثلاثة خاصة بمن فى محل الفقد ومنها غير ذلك من اللوازم التى لا تستقيم وبذلك علم عدم صحة ما ذكره ابن خنجر بقوله : إن الخلاف فى محل الفقد خلافاً للرافعى والذى يتجه أن يقال إن الرافعى فهم من كلام الأصحاب فى هذه الصورة عدم مراعاة الوقت لعدم تصریحهم به وأن النووي فهم أن إطلاقهم فيها محمول على ما فى غيرها من مراعاته واشترط الأمن عليه فتأمل ذلك وراجع حرره . (تفصيله) علم مما تقدم أن للمتيمم أحوالاً فى حدود ثلاثة أولها حد الغوث^(١) فإن تيقن فقد الماء فيه تيمم بلا طلب وإن تيقن وجوده فيه لزمه طلبه إن لم يكن مانع ولا يتيمم وإن خرج الوقت وإن تردد فيه لزمه طلبه أيضاً بشرط الأمن على ما مر ومنه الأمن على الاختصاص والوقت . ثانيها حد القرب فإن علم فقد الماء فيه تيمم بلا طلب فيه بالأولى مما قبله أو علم وجوده فيه وجب طلبه بشرط الأمن كما مر ومنه الأمن على الوقت لا على الاختصاص والمال الذى يجب بذله لماء الطهارة وإن تردد فيه لم يجب طلبه مطلقاً . ثالثها حد البعد وهو ما فوق حد القرب فلا يجب فيه الطلب مطلقاً سواء فى جميع ذلك المسافر والمقيم ومحل الفقد أو الوجود وما فى كلام العلامة ابن قاسم تبعاً لشيخنا الرملى وغيره من أنه متى لزم المتيمم

فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ كأن دخل وقت صلاة أخرى لأنه قد يطلع على ماء والثانى لا يجب لأنه لو كان ثم ماء لظفر به بالطلب الأول ولو حدث ما يحتمل معه وجود الماء كطلوع ركب وإطباق غمامة وجب الطلب قطعاً ولو انتقل إلى مكان آخر فكذلك لكن كل موضع تيقن بالطلب الأول أن لا ماء فيه ولم يحتمل حدوثه فيه لم يجب الطلب منه . (فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته) كالاحتطاب والاحتشاش وهذا فوق حد الغوث السابق (وجب قصده إن لم يخف ضرر نفس أو مال) بخلاف ما إذا خاف ذلك ، قال فى شرح المذهب : إلا أن يكون المال قدراً يجب بذله فى تحصيل الماء ثمناً أو أجراً أى فيجب القصد مع خوف ضرره (فإن كان فوق ذلك تيمم) ولا يجب قصد الماء لبعده ولو انتهى إلى المنزل فى آخر الوقت والماء فى حد القرب ولو قصده خرج الوقت ، قال الرافعى : لا يجب وكل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الأصحاب بحسب ما فهمه (ولو تيقنه

(قول المتن ضرر نفس إلخ) مثله مجرد الوحشة بخلاف نظيره من الجمعة وتنكير النفس والمال لإفادة عدم الاختصاص به ، واعلم أن خوف خروج الوقت مثل ذلك كما سيأتى فى كلام الشارح . (قول الشارح قال فى شرح المذهب إلخ) لم يتعرض لمثل ذلك فى الطلب من حد الغوث السابق وهو ما اعتمدته شيخنا فى المنهج وشرحه وفرق بمحصول اليقين هنا والظن هناك وجعل الاختصاصات تغتفر هنا ولا تغتفر هناك : (قول المتن فإن كان فوق ذلك تيمم) انظر هل الأمر كذلك فى المقيم أو لا ؟ لأن القضاء لازم له على كل حال ، وفى شرح المقدسى أن المقيم يجب قصده الماء المتيقن ، وإن خرج الوقت ناقلاً له عن الروضة كأصلها وعمله بما ذكرناه ثم رأيت فى الروضة مسطوراً كما قال وحينئذ البئر التى قالوا فيها لا يجب الضرب إلى بعد الوقت إذا كانت النوبة لا تنصل إليه إلا بعد خروج الوقت يتعين فرضها فى السفر . (قول الشارح ولو انتهى إلى المنزل فى آخر الوقت والماء فى حد القرب) الظاهر أن حد الغوث كذلك بدليل مسألة البئر إذا علم أن النوبة لا تنصل إليه إلا بعد خروج الوقت . (قوله قال الرافعى وجب قصده) هو ما اقتضته عبارة المنهاج والمصنف

آخر الوقت فانتظاره أفضل) من تعجيل التيمم لياق بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت . (فتعجيل التيمم أفضل) من انتظاره . (في الأظهر) لياق بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها . والثاني انتظاره أفضل لما تقدم قال الإمام : القولان فيما إذا انتصر على صلاة واحدة فإن صلى بالتيمم أول

الوقت وبالوضوء آخره فهو النهاية في إحراز الفضيلة وتبعه المصنف كالرافعي في ذلك واعترضه ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا تستحب إعادتها بالوضوء كما قاله القاضي حسين وذكر المصنف في شرح المذهب بأن الروياني نقله أيضا عن الأصحاب ويحاجب بأن هذا فيمن لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق الكلام ولو ظن عدم الماء آخر الوقت فتعجيل الصلاة بالتيمم مستحب قطعاً ولو استوى عنده احتمال وجوده وعدمه . قال الرافعي : فتعجيل الصلاة بالتيمم أفضل قطعاً وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيه ولا وثوق بهذا النقل وتعقبه المصنف بتصريح الشيخ أبي حامد والماوردي والمحامي وآخرين بجرى القولين فيه (ولو وجد ماء لا يكفي فالأظهر وجوب استعماله) في بعض أعضائه محدثاً كان أو جنباً ونحوه (ويكون قبل التيمم) عن الباقي للتلايمم ومعه ماء والثاني لا يجب استعماله ويعدل إلى التيمم مع وجوده ولو لم يجد تراباً

لا يجب الظاهر أن المراد بعدم الوجوب ما يشمل عدم الجواز . (قول الشارح لياق بالصلاة بالوضوء الفاضلة على الصلاة بالتيمم أول الوقت) يعني أن فضيلة التأخير ناشئة عن هذا كما أن مفضولية التعجيل ناشئة عما بعدها وعبارة الإسناد رحمه الله لأن التقديم مستحب والوضوء من حيث الجملة فرض فتأخره أفضل . (قول المتن فتعجيل التيمم أفضل) هذا قد يشكل عليه استحباب التأخير لمن رجا زوال عذره المسقط للجمعة قبل خروج الوقت وفرق بينهما في شرح الروض بأن الجمعة تفعل أول الوقت غالباً وتأخير الظهر إلى فواتها ليس بفاحش بخلاف التيمم مع أن راجي الماء لأحدنا أخيره فيلزم منه التأخير إلى آخر الوقت ويخاف معه فوات الصلاة . (قول الشارح والثاني انتظاره أفضل) هو مذهب الأئمة الثلاثة . (قول الشارح لما تقدم) ولأن تأخير الظهر ما موربه عند شدة الحر محافظة على الخشوع المستنون فتأخير الصلاة معافاة على الوضوء المفروض أولى والفرق لائق . (قول الشارح واعترضه ابن الرفعة بأن الصلاة بالتيمم لا يستحب إعادتها بالوضوء) اعترضه أيضاً بأن الفرض هو الأول على الأصح ولم تشمل فضيلة الطهارة بالماء ومدرك القائل بالتأخير أداء الفرض بالماء وهو منتف هنا . (قول الشارح إن الروياني نقله أيضاً عن الأصحاب) الضمير في قوله نقله يرجع لقوله لا يستحب إعادتها . (قول المتن ولو وجد ماء لا يكفي) الأحسن قراءته بالمدوهمز ليحترز به عمالو وجد شيئاً يصلح للمسح خاصة كبر دأو تلج لا يذوب فإن التيمم يكفي ويجب القضاء على الحاضر دون المسافر على الأصح من ثلاثة أوجه في كتاب الطهارة من شرح المذهب . (فروع) لو كان جنباً على بدنه نجاسة ووجد ماء يكفي أحدهما تعين للنجاسة فيغسلها ثم يتيمم لو تيمم قبل غسلها جاز في الأصح . (قول الشارح والثاني لا يجب) أي كالماء وجد بعض الرقبة في الكفارة وجوابه ظاهر

وجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان ولو لم يجد تراباً لا يكفي للوجه واليدن وجب استعماله قطعاً وقيل فيه القولان (ويجب شراؤه) أي الماء للطهارة

وإن لم يكفه كل منهما أو هما معا ولو بمحل يجب فيه القضاء ولو وجد ماء لا يكفيه وتراها يكفيه قدم التراب لكمال الطهارة فيه كذا ذكره شيخنا فانظره مع ما مر قريبا والوجه خلافه وكالماء آلة استقاء كاللدلو والرشاء بالكسر والمد . (قوله بضمن مثله) أو أجرة مثله ومنه مؤجل بزيادة على الحال تليق بالأجل فلا حاجة لاستثنائه . (قوله في ذلك الموضع في تلك الحالة) أى على العادة فلا عبرة بحالة الاضطراب فقد تساوى الشربة فيها دنائير كثيرة . (قوله ولا يجب الشراء بزيادة) بل يسن إن قدر ولا يجب قبل الوقت وإن استغرقه كما مر في الطلب بل يسن أيضا . (قوله وإن قلت) ولو تافه نعم يجب شراء الآلة بزيادة على ثمن المثل بقدر ثمن الماء لو اشتراه كما قاله الرافعي وهو معتمد . (فرع) يجب قطع ثوبه مثلا ليجمعه رشاء^(١) إن لم يزد نقصه على ثمن الماء أو أجرته . (قوله لدين) أى يلزمه وفاؤه لله تعالى أو لآدمي تعلق بالعين أو بالذمة حالا كان أو مؤجلا إلا إن امتد الأجل إلى محل يجد فيه ما يفي بدينه . (قوله مستغرق) هو مستدرك لأن الزائد غير محتاج إليه له وأجاب عنه بعضهم بما فيه نظر فراجع . (قوله مؤنة) منها النفقة والكسوة والمسكن والخدم والمركوب وإن لم يكن ذلك لا تقا به على المعتمد بخلافه في الحج لوجود البدل هنا . (قوله سفره) أى الذى يريده ولو مالا وسفر غيره إذا لزمه كسفره ومنه أجنبى خيف انقطاعه عن رفقته وكسوته ونفقته عند خوف ضرره ويعتبر في المقيم مؤنة يوم وليلة . (فرع) يقدم سترة الصلاة ثمنًا وأجرة على شراء الماء ويعدل إلى التيميم لأنها أكد . (قوله أو نفقة) أى مؤنة كما مر . (قوله معه) أو مع غيره أو المراد القافلة مثلا . (قوله كالمرقد) ومثله تارك الصلاة بشرطه وكذا الزانى المحصن نعم يقدم شرب نفسه على تيممه لأنه محترم على نفسه ويؤخذ من العلة أن غير الزانى مثله وهو ظاهر كلام شيخنا في شرحه فيقدمون شربهم على طهارتهم لما ذكر ، نعم بحث بعضهم أنه يجب على صاحب الماء أن يقول لهم إن تبتم تركت الماء لكم وتيممت ولا توضع به وترككم تموتون ، وفي الوجوب نظر مع أنه لا يتصور التوبة في الزانى المحصن وإنما امتنع على العاصي بالسفر الشرب والتيميم قبل توبته لقدرته عليها . (قوله والكلب العقور) لا غيره لأنه يحرم قتله على المعتمد عند شيخنا الزيادى وأجاز والد شيخنا الرملى قتل ما لا ينتفع به منه لأنه قد صبح عند الشافعى رضى الله عنه الأمر بقتله كما مر لكن قال شيخنا إنه نسخ . (تنبه) شملت الحاجة للعطش ولو مالا وكذا اللطبخ وبل الكمك وغير ذلك ، وقيد شيخنا الرملى الحاجة لبل الكمك في الماء بما إذا لم يتيسر تناوله بدون الماء وشيخنا لم يعتبر غير العطش وفي شرح شيخنا ما يوافقه ويمكن حمله على ما يمكن استغناؤه عن الماء ، واعلم أنه لو وصل إلى ماء أو فضل مما أخره شيء لم يعتبر إن كان بسبب تقير أو سرعة سير ولا وجب قضاء كل صلاة صحيحها . (قوله ولو وهب له ماء) واجب القبول وكذا الوأعيره لصحة إعارته على المعتمد وكذا قرضه كما سيذكره . (قوله أو أعير دلو) لأن

(بضمن مثله) في ذلك الموضع في تلك الحالة ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن المثل وإن قلت (إلا أن يحتاج إليه) أى الثمن (لدين مستغرق أو مؤنة سفره) في ذهابه وإيابه (أو نفقة حيوان محترم معه) كزوجته وعبده وبهيته فيصرف الثمن إلى ما ذكر وتيمم واحترز بالمحترم عن غيره كالمرقد والكلب العقور (ولو وهب له ماء أو أعير دلو) أو رشاء (وجب القبول في الأصح) ولو وهب ثمنه فلا يجب قبوله قطعا لعظم المنفعة فيه وخفتها فيما قبله ونقابل الأصح فيه ينظر إلى أصل المنفعة في الهبة ، ويقول في العارية : إذا زادت قيمة المعار على ثمن الماء لم يجب قبولها لأنه قد ي تلف فيضمونه ولو وهب آلة الاستقاء لم يجب قبولها ولو أقرض الماء وجب قبوله على الصحيح وفي شرح المذهب بناء على وجوب

ثم تصويرهم يشعر بالجواز جز ما حتى إذا استعمل المقدور عليه ثم قدر على الباقي فيكمل كذا قاله الإسئوى . (قول المتن بضمن مثله) قال الرافعي : فيه ثلاثة أوجه أظهرها عند الأكثرين أنه المقدار الذى تنتهى إليه الرغبات في ذلك الموضع في تلك الحاجة والثاني كالأول إلا أنه لا يعتبر تلك الحالة بل غالب الحالات ، (قول الشارح) ولا يجب الشراء بزيادة على ثمن المثل وإن قلت مثل ذلك آلة الاستقاء لكن بحث الرافعي فيها اغتفار الزيادة التى يجب بذلها في تحصيل الماء قال : لأن الآلة تبقى له والماء يجب تحصيله فيعتبر ثمنه . (قول المتن) إلا أن يحتاج إليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره) لو كان معه ماء لا يحتاج إليه للعطش لكن يحتاج إلى ثمنه في شيء من ذلك جاز له التيميم ذكره في شرح المذهب . (قول المتن لدين) ولو مؤجلا . (قول المتن مؤنة سفره) أى ولو مباحا ومثله سفر غيره لمن يخاف انقطاعه عنه . (قول المتن حيوان محترم معه) قيد الشارح بالمعية هنا وترك ذلك في العطش الآتى والظاهر أنها سواء ، وقول المتن محترم أى ولو كافرا وقول الشارح معه هذه عبارة الروضة وليست بشرط فيما يظهر . (قول المتن ولو وهب) يقال وهب له وهب منه وباع له وباع منه فالأول

أقرضه أو وهبه أو ثمنه نعم لا يستعير ولي لمحجوره عارية مضمنة بل غير مضمنة كالإعارة من مستأجر .
 (قوله إنه يجب سؤال الهبة إلخ) فالمراد في جميع ما وجب ما يعم القبول والسؤال . (قوله وبالأولى) قال العلامة
 البرلسي : هي قبول الهبة ، وقال ابن عبد الحق : هي سؤال الهبة كما في الروضة ، والحاصل أنه يجب في الماء
 الهبة والقرض والشراء والإجارة والإعارة وفي الآلة الإجارة والشراء والإعارة فقط ولا يجب في الثمن شيء
 ويتضيق الوجوب بضيق الوقت ولا يجوز له مع سعة أن يتيمم حتى يسأل . (قوله لو لم يقبل) أو لم يسأل .
 (قوله إنه لا يجب إلخ) دفع به توهم وجوب الهبة ونحوها على المالك بسؤال غيره وخرج بالطهارة العطش
 وسيأتي . (قوله أي الماء) ومثله ثمنه وأثنته . (قوله ثم تذكره) في النسيان ووجده في الإضلال . (قوله قضى
 في الأظهر) وعمل الخلاف أنه إن أمعن في النظر وإلا قضى قطعاً . (قوله لوجود الماء معه) أي حالة تيممه
 ولو احتالاً فإن تبين له أنه تلف يقيناً قبل تيممه فلا قضاء . (قوله فلا يقضى) أي إن أمعن في النظر وإلا قضى
 قطعاً وفارق ما هنا إضلاله في رحله بأن تخيم الرفقة أوسع من تخيمه ، قال ابن حجر شأنه ذلك ، وإن اتسع
 تخيمه أو ضاق تخيم رفقته واعتمد شيخنا خلافة تبعاً لشيخنا الرملي وأخذنا من العلة . (قوله لأنه لم يكن معه
 حال الصلاة ماء) أي قادر على استعماله حالة التيمم وعلمه بكونه معه قبل الإضلال لا يضر وبذلك علم
 أنه لو أدرج في رحله أو خفيت عليه بئر هناك أو غصب منه أو تلف أو أتلفه وإن أتم به في الوقت أو ضل عن
 الرفقة أو القافلة أو عن الماء كالبر أو حال نحو سبع أو علم انتهاء نوبته بعد الوقت كما مر فلا قضاء في جميع
 ذلك ولا يجوز التصرف في الماء أو في ثمنه أو آتته بعد دخول الوقت ويلزمه استرداده ويصح قبل الوقت مطلقاً
 نعم إن أمكن عودته في الوقت كيبيع بخيار أو هبة لفرعه وجب الفسخ والرجوع وفارق ما هنا صحة بيع نحو
 عبد محتاج إليه لنحو دين أو كفارة بأن الديون والكفارات متعلقها الذمة وليس لها وقت محدود . (فخرج)
 يحرم الحدث على متطهر بعد دخول الوقت وقبل الصلاة حيث لا ماء معه . (قوله يحتاج) ظاهر كلامه
 أنه مبنى للفاعل وضبطه غيره بالبناء للمفعول ليشمل حاجة غير من هو معه ولو في فافلة كبيرة ولذلك قال
 النووي : يحرم الوضوء في ركب الحاج لأنه لا يخلو عن عطشان وقواه ابن حجر وفيه نظر بقولهم يعتبر في
 العطش المبيع ما يعتبر في المرض من قول الأطباء والمراد بالاحتياج وقت التيمم والصلاة فلا يضر طرو عدم
 الحاجة بعدهما كحدوث مطر فلو تبين أنه غير محتاج إليه أو إلى بعضه ولو لماء يكفي صلاة واحدة وجب إعادة كل
 صلاة وجدت مع بقاء غير المحتاج إليه . (فخرج) يجب جمع الماء بعد التطهر به عن حدث أو خبث لسقى دابة
 وغير مميز^(١) ويجوز في غيرهما فلنن مع ماء مستعمل وطهور أن يشرب الماء الطهور ويتيمم . (قوله إليه)

القبول فيما ذكر أنه يجب
 سؤال الهبة والعارية في
 الأصح ومثلها القرض
 والأولى في الروضة
 وأصلها وأنه لو لم يقبل
 في هذه الصورة وصلى
 بالتيمم أتم ولزمته الإعادة
 وفيه أنه لا يجب على
 مالك الماء الذي لا يحتاج
 إليه بذله لطهارة المحتاج
 إليه ببيع أو هبة أو قرض
 في الأصح . (ولو نسيه)
 أي للماء (في رحله أو
 أضله فيه فلم يجده بعد
 الطلب) هذا تفسير

لغة القرآن والثانية جاءت بها أحاديث كثيرة . (قول المتن وجب القبول) أي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت .
 (قول الشارح والأولى في الروضة وأصلها) يريد بالأولى قبول الهبة والعارية والقرض وبالثانية سؤال ذلك .
 (قول الشارح أتم ولزمته الإعادة) أي ما دام إمكان الوضوء باقياً فإن تعذر بالرجوع أو التلف فلا كما لو أتلف
 الماء الذي معه بعد دخول الوقت ولو لغرض شرعي قاله ابن المقرئ وكذا لو بلغ فوق حد القرب . (قول
 الشارح أي الماء) مثل الماء ثمنه . (قول المتن فلم يجده بعد الطلب) في الرافعي تصوير المسئلة بما إذا لم يجده
 وغلب على ظنه العدم . قال الإسنوي : وهو للاحتراز عما إذا تحقق بقاءه ولكن التمس عليه وضاق الوقت
 فإنه لا يتيمم بل يستمر على الطلب إلى أن يجده كنظيره من الازدحام على البئر انتهى . قلت : قد قالوا في
 مسئلة البئر لو علم أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد خروج الوقت تيمم وقول الشارح الآتي ووجده كذا هو
 في الرافعي وشرح المذهب وهو يقتضي الجزم بعدم القضاء فيما لو استمر عدم الوجدان وقول المتن قضى
 مراده ما يشمل الإعادة في الوقت أي فالقولان جاريان سواء وجده بعد ذلك في الوقت أو خارجه هذا هو الظاهر
 وخلافه بعيد جداً . (تفصيله) قيد الإسنوي محل القولين في الثانية بما إذا أمعن في الطلب ناقلاً ذلك عن

إضلاله له. (فتيمم) في المستلثين وصلى ثم تذكره ووجده. (قضى) الصلاة. (في الأظهر) لوجود الماء معه ونسبته في إهماله له حتى نسيه أو أضله إلى التقصير والثاني لا يقضى لعذره بالنسيان وعدم الوجدان. (ولو أضل رحله في رحال) فتيمم وصلى ثم وجده وفيه الماء. (فلا يقضى) لأنه لم يكن معه حال الصلاة ماء وقيل في قضائه القولان. (الثاني) من الأسباب. (أن يحتاج إليه) أي الماء. (لعطش) حيوان (محترم) من نفسه أو رفيقه أو غير ذلك (ولو)

كان الاحتياج إليه لما ذكر (مآلاً) أي في المال أي المستقبل فإنه يجوز التيمم (مع وجوده) صيانة للروح أو غير هاهنا عطف وخرج بالمحترم غيره كما تقدم (الثالث) من الأسباب (مرض يخاف منه من استعماله) أي الماء (على منفعة عضو) بضم أوله وكسره أن تذهب كأن يحصل باستعماله عسى أو خرس أو صمم وفي المحرر والشرح والروضة الخوف على الروح أو العضو أيضاً. (وكذا بطء البرء) أي طول مدته (أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الأظهر) والأصل في التيمم للمرض قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾ إلى (فتيمموا) إلى آخره أي حيث خفتم من استعمال الماء ما ذكر ومقابل الأظهر يقول ليس في البطء والشين المذكور كبير ضرر والشين الأثر المنكر من تغير لون أو غول أو استحشاف وثغرة تبقى ولحمة تزيد قاله الرافعي في

أي الماء وقول بعضهم يعود الضمير إلى الماء أو ثمنه أو آله لا يناسب ما بعده مع ما فيه من التكرار مع ما تقدم فتأمل. (قوله لعطش) قيد به لقوله ولو مآلاً لأن غيره فيه خلاف تقدم. (قوله وفيه) بالقاف بعد الراء. (قوله أو غير ذلك) من كل محتاج إليه ولو في القافلة كما مروى يعتبر في الحاجة للعطش ما يأتي في خوف المرض من قول طبيب عدل على ما يأتي ومقتضى ذلك عدم جوازه ولو مع مشقة لا تحتمل عادة خصوصاً مع عدم وجود طبيب وفي ذلك من الحرج ما لا يخفى ومحاسن الشريعة تأتي ذلك صيانة للروح فهو كالاضطرار ولذلك جاز للعطشان ولغيره لأجله أن يأخذ الماء من مالكة إذا لم يكن عطشاناً ولا معه عطشان قهراً عليه ومقاتلته ولا ضمان لو تلف لأنه ظالم بمنعه بل الطالب مضمون لو أتلفه لأنه مظلوم كما في الصائل والمصور عليه وكالعطشان من معه حيوان عطشان ويقدم حاجة العطشان الحالية على حاجة مالكة المالية^(١). (فرع) يقدم في الحاجة إلى الماء العطشان ثم الميت ثم أسبق الميتين ثم المستنجن ثم الحائض والنفساء ثم الجنب ثم المحدث نعم إن كفى المحدث دون الجنب قدم وإذا استوى اثنان قدم بالرحم ثم بالأفضلية ثم بالقرعة نعم إن كفى أحدهما دون الآخر قدم الأول على نظير ما قبله ويحرم الوضوء بالماء المحتاج إليه كما تقدم. (قوله غيره) كما تقدم) ومنه العاصي بسفره فليس له التيمم قبل توبته في العطش والمرض الآتي. (قوله منفعة عضو) أي محترم كما في شرح شيخنا كابن حجر ومثل العضو غيره. (قوله أن تذهب) أو تقل ولو في المستقبل. (قوله وفي المحرر) (إخ) وهو مفهوم بالأولى. (قوله بطء البرء) بضم الموحدة وفتحها فيهما ومثله زيادة الألف. (قوله أي طول مدته) قال بعضهم: لا يبعد ضبط أقل الطول بقدر وقت صلاة فراجعه. (قوله والشين) أي من حيث هو. (قوله المهنة) بفتح الميم وحكى كسرها. (قوله وسكت) (إخ) أي فهما واحد كما قاله شيخ الإسلام. (قوله واستشكله ابن عبد السلام) فقال: قد مر أن الزيادة في الثمن ولو تافهة تجوز العدول إلى التيمم وما هنا يشمل ما لو كان المستعمل رقيقاً ينقص قيمته نقصاً فاحشاً وأجيب بأن الزيادة في الثمن محققة وفيها تفويت حاصل، ولا كذلك في الرقيق مع أنه لا يلزم من نقص القيمة نقص الثمن وهذا هو الوجه في الجواب وغير منقود

تصوير الرافعي رحمه الله. (قول الشارح وقيل في قضائه القولان) محله إذا أمن في الطلب. (قول المتن ولو مآلاً) قال الشيخ أبو محمد: لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج إليه للعطش لو استعمل ماء معه لم يستعمله والظاهر أن هذه مقالة فقهي الروضة: أنه أن يتزودوه وإن كان يبرجوا الماء في الغدو لا يتحققه على الأصح. (قول المتن مرض يخاف منه) مثله الخوف من حدوث المرض. (قول المتن على منفعة عضو) أي كلاً أو بعضاً. (قول الشارح أي طول مدته) أي وإن لم يزد إلا لم ومثل ذلك زيادة المرض وإن لم تطل المدّة وعلة الأظهر أن الضرر بهذا أشد من بذل الزيادة اليسيرة على ثمن الماء قد جازو التيمم لأجلها. (قول الشارح ومقابل الأظهر) استند قائله أيضاً إلى ما ورد عن ابن عباس من تفسير المرض بالذي يخاف معه التلف ولأن الشين المذكور فوات جمال فقط. (قول الشارح فلا أثر لخوف ذلك) الإشارة ترجع لكل من قوله قليل سواد وقوله عن الفاحش. (قول الشارح واستشكله) الضمير فيه يرجع لقوله ذلك ووجه الاستشكال ما فيه من الضرر لا سيما إذا كان ذلك في مملوك نفيس فإن الخسران فيه أكثر

آخر الديات في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة والظاهر قال الرافعي هنا ما يبدو عند المهنة غالباً كالوجه واليد، وقال في الجنايات: في الاختلاف في سلامة الأعضاء ما يؤخذ منه إنه ما لا يكون كشفه هتكا للمروءة وقيل ما عبدا العورة وسكت في الروضة على ما ذكره في الموضوعين واحترزوا بالفاحش عن اليسير قليل سواد والتقييد بالظاهر عن الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك واستشكله ابن عبد السلام ويعتمد في خوف ما ذكر قول

عدل في الرواية وقيل لا بد من اثنين . (وشدة اليد كمرض) في جواز التيمم لما إذا خيف من استعمال الماء المعجوز عن تسخينه ما ذكر من ذهاب منفعة عضو أو غير ذلك . (وإذا امتنع استعماله) أي الماء . (في عضو) لعله (إن لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب) والطريق الثاني في

فراجع . (قوله عدل في الرواية) وهو البالغ العاقل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصّر على صغيرة وكالعدل فاسق ولو كافراً اعتقد صدقه ويعمل بمعرفته لنفسه إن عرف الطب مطلقاً واعتمد شيخنا تبعاً لشيخنا الرملة عدم الاكتفاء بالتجربة واكتفى بها الإستوى وابن حجر وغيرهما واعتمده بعض مشايخنا وهو الوجه كما في جواز العدول إلى الميتة مع الخوف من استعمال الطاهر في المضطر والجواب بأن لزوم الصلاة محقق لا يجدي نفعا ولا يكفي مجرد الخوف اتفاقاً ، ولا بد من سؤال الطبيب في كل وقت احتمل فيه عدم الضرر ولو لم يجد الطبيب وصلى بالتيمم لزمه إعادة ما صلاه وإن وجده بعد ذلك وأخبره بجوازه قاله شيخنا فراجع . (قوله وقيل لا بد من اثنين) كالوصية وفرق بأنها حق آدمي ومقتضاه اعتبار كونهما عدل شهادة وبه صرح الإستوى كالفاضل . (قوله المعجوز عن تسخينه) ويجري هنا فيما يسخن به ما مر في طلب الماء من الحدود السابقة وأحوالها . (قوله وإذا امتنع) أي حرم ولو في بطن البرء والشين خلافاً لابن حجر وقيد شيخنا الرملة الحرمة بما إذا غلب على ظنه الضرر وقيل المعنى امتنع الوجوب فلا حرمة قال ابن حجر إلا في قرن منعه سيده . (قوله في عضو) ومنه الوجه فيتيمم على اليدين بنية عندهما . (قوله إن لم يكن عليه سائر) وكذا إن كان ولم يأخذ من الصحيح شيئاً . (قوله غسل الصحيح) أي من باقى العضو العليل وأما غيره فلا خلاف في غسله كما سيذكره المصنف وبدن الجنب كعضو واحد . (قوله واجب قطعاً) فذكر الحرر الخلاف فيه معترض وسكت عن تعبيره بالصحيح عن المذهب لأنه لا اصطلاح له فلا يعترض به عليه . (قوله لينفصل إلخ) فهو غسل حقيقة فإن تعذر غسله غسلًا خفيفاً كما قال الشافعي رضي الله عنه أمس ماء بلا إفاضة ولا يكتفى مسحه بالماء وما قيل إن الشافعي قال مسحه بماء فهو خطأ وتحريف في عبارة الإمام السابقة وفارق الاكتفاء بمسح الجبيرة عنه لأن مسحها بدل عن غسله وما هنا أصل ولا يكتفى بالمسح عنه لأن الفسل أقوى ولذلك قال بعضهم : لو قدر على غسل محل العلة غسلًا خفيفاً لم يكف عن التيمم لأن التيمم أقوى منه وتجب الاستعانة على ما ذكر ولو بأجرة قدر عليها فإن تعذر وجب القضاء ولا يجب نزع سائر خفيف من نزعها ولا وجب الترع خلافاً للأئمة الثلاثة^(١) . (قوله ولا ترتيب إلخ) لكن الأولى كون التيمم وقت طلب غسل محل العلة ويجب إمرار التراب على محل العلة ولو على أنواه العروق . (قوله وفي المحدث) أي إذا كانت العلة في أعضاء التيمم . (قوله فيممان) أي إن وجب الترتيب بينهما

من الخسران الحاصل من الزيادة على ثمن المثل وأجيب بما حاصله أنه يغتفر في الاستعمال من الضرر ما لا يغتفر بسبب التحصيل بدليل أن الماء المستغنى عنه يستعمل في المفاضة ولو بلغت قيمته أضعااف ثمن ماء الطهارة وبأن نقصان القيمة غير محقق بخلاف الزيادة المذكورة . قال بعضهم : ولأن الخسران في مسئلة الشراء يرجع إلى المستعمل بخلاف هذه أي فإن الخسران فيها يرجع إلى مالك الرقيق . (قول المتن غسل الصحيح) المراد من ذلك العضو الجريح أما باقى الأعضاء فلا خلاف في وجوبه وعلل وجوب غسل باقى العضو الجريح بالقياس على وجوب غسل باقى الأعضاء عند فقد أحدها . (قول الشارح قول آخر غسل الصحيح) هو اقتصار منه على الطريقة القاطعة لأنها الراجحة . (قول الشارح لينفصل بالمتقاطر منها إلخ) لو تعذر بنفسه وجبت الاستئابة ولو بأجرة فإن تعذر ففى شرح المذهب أنه يقضى لندوره ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وإن كان لا يخاف منه لأن الواجب إنما هو الفسل كذا نقله الرافعي عن الأئمة انتهى ، واستشكله الإستوى بأن الجبيرة إذا تعذر غسل ما تحتها من الصحيح يجب مسحه كائنص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب فأنت قد تفرق بأن واجب الجبيرة المسح وهو بدل عن الصحيح الذي تحتها فحيث أمكن مسح الصحيح اتجه وجوبه بخلاف هذه المسئلة . (قول المتن فإن جرح عضواه إلخ)

وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ذكر ذلك في شرح المذهب وذكر في الدقائق أنه عدل عن قول الحرر غسل الصحيح والصحيح أنه يتيمم إلى ما في المنهاج لأنه الصواب فإن التيمم واجب قطعاً زاد في الروضة : لتلا يبقى موضع الكسر بلا طهارة وقال : لم أر خلافاً في وجوب التيمم لأحد من أصحابنا ويتلطف في غسل الصحيح المجاور للعليل بوضع خرقة مبلولة بفرجه ويتحامل عليها لينفصل بالمتقاطر منها ما حو اليه من غير أن يسيل إليه (ولا ترتيب بينهما) أي بين التيمم والغسل (للجنب) وجوبا والأولى له تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب في الجنب ونحوه في المحدث (فإن كان) من به العلة (محدثاً فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية لترتيب الوضوء والثاني يتيمم متى شاء كالجنب لأن التيمم عبادة مستقلة والترتيب إنما يراعى في العبادة الواحدة (فإن جرح عضواه) أي المحدث

(فيممان) على الأصح المذكور وعلى الثاني تيمم واحد وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد ويندب أن يجعل كل واحدة كعضو (وإن كان) بالعضو

(١) يقصد أئمة المذاهب الثلاثة الآخرين : أبا حنيفة ومالكا وأحمد بن حنبل .

ساتر . (كجيرة لا يمكن نزعها) بأن يخاف منه مخذور مما سبق . (غسل الصحيح وتيمم كما سبق) بما فيه من الخلاف وما يترتب عليه من المسائل السابقة وفي التيمم هنا قول إنه لا يجب مع وجوب غسل الصحيح ومسح الجيرة بالماء والقول بعدم وجوب غسل الصحيح هو على القول بوجوب

التيمم اكتفاء به غسل الصحيح هو على القول بوجوب التيمم اكتفاء به والرافعي في الشرح حكى في قسم الساتر في وجوب غسل الصحيح الطريقين وفي وجوب التيمم القولين ثم قال في قسم عدم الساتر غسل الصحيح وفي وجوب التيمم الخلاف السابق في القسم الأول ، والجيرة ألواح تهيأ للكسر والانحلال تجعل على موضعه والصلوق بفتح اللام ما تحتاج إليه الجراحة من خرقه أو قطة ونحوهما وله وحله حكم الجيرة وحلها فيما تقدم وما سيأتي (ويجب مع ذلك مسح كل جبرته بماء استعمالا للماء ما أمكن وقيل بعضها) كالخلف ولا يتأقت مسحها ويمسح الجنب متى شاء والمحدث وقت غسل العليل واحترز بماء عن التراب فلا يجب مسحها به إذا كانت في محل التيمم ويشترط فيها ليكتفى بالأمور الثلاثة المذكورة أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله وجب بأن يضع

والا كما لو عمت لعة الوجه واليدين فيكفي لهما تيمم واحد عنهما وكذا لو عمت جميع الأعضاء لسقوط الترتيب . (قوله ساتر) أي على محل العلة وأخذ من الصحيح زيادة على قدر ما يحتاج إليه ومنه عصابة الفصد . (قوله لا يمكن نزعها) هو شرط لوجوب المسح وصحته لا لتسميتها ولا للحكم عليه . (قوله كما سبق) لا يصح رجوعه لما في المحرر لاقتضائه القطع في غسل الصحيح ولا لما في المنهاج لاقتضائه القطع في التيمم وأشار الشارح بقوله بما فيه من الخلاف إلى تهديد الاعتراض عليه بما ذكره بعده . (قوله وما يترتب عليه) من الترتيب في غير الجنب وعدمه فيه وما لو جرح عضواه وغير ذلك . (قوله وفي التيمم إن) أي لأن مسح الجيرة عنده كاف عما تحتها من الصحيح والعليل معا . (قوله اكتفاء به) أي بالتيمم عن العليل والصحيح معا . (قوله والرافعي في الشرح) هو ظاهر في تقرير الاعتراض على المصنف في التشبيه المذكور . (قوله وله وحله إن) هو مستدرك لدخوله في الساتر السابق . (قوله ومسح كل جبرته) إن كانت كلها في محل الفرض وإلا لم يجب مسح ما حاذى الخارج عنه^(١) ويعنى عن الدم عليها وإن اختلط بماء المسح قصدا لأنه ضروري ويتوقف صحة المسح عليه ، قال شيخنا : فلو جمد الدم على العلة حتى صار كالجيرة وجب المسح عليه وكفى . (قوله ولا يتأقت إن) دفع به هم التأقت المستفاد من التشبيه بالخلف فالمراد به من حيث الاكتفاء بمسح البعض ومعلوم أنه يتأقت مسحها بإمكان النزاع . (قوله فلا يجب) أي بل يندب إذا كان معه مسح بالماء على ما سيأتي . (قوله ويشترط إن) جعل الإسئوى ذلك شرطا لعدم وجوب القضاء فالمسح عليها واقع عما أخذته من الصحيح المحتاج إليه وغيره وإنما وجب القضاء لغوات شرطه بما زاد على الحاجة وبذلك قال شيخنا وأتباعه ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه بأن يراد بقوله ليكتفى أي في عدم القضاء وظاهر كلامه خلافه وأن المسح لم يقع عن الجزء الزائد على قدر الحاجة بل إن قدر على نزع الساتر عنه وغسله فذاك ولا فهو باق على عدم الطهارة فصلاته معه كصلاة فاقد الطهورين فوجوب القضاء لذلك لعدم وضع الجيرة على طهر فذلك مسئلة

لا يقال إذا جرح بعض وجهه ويده مثلا ثم غسل صحيح الوجه ينبغي أن يكفيه تيمم واحد عن الوجه واليد ويكون الترتيب معتبرا فيما يمكن غسله ساقطا فيما لا يمكن لأننا نقول أوجب بأن العضو الواحد لا تتجزأ طهارته ترتيبا وعدما . (قول المتن كجيرة إن) إيضاحه ما قاله الرافعي رحمه الله : المعتبر في حاجة الإلقاء أن يخاف شيئا من المضار السابقة لو لم يلحقها ، قال : والغالب في مثلها أن يكون ذلك الوضع بحيث لا يخاف منه إصصال الماء وإنما يقصد الانحياز انتهى . وقوله : لا يمكن نزعها قال الإسئوى : الأولى ولا يمكن نزعها لأن العبارة توهم أن الممكن النزاع لا يسمى ساترا . قلت : يمكن دفعه بأن كان ناقصة والله أعلم . (قول الشارح بأن يخاف منه مخذور مما سبق) منه يعلم أن الجيرة يجب نزعها وإن وضعت على ظهر ما لم يخش المخذور غاية الأمر أنها إن وضعت على حدث وجب القضاء وإلا فلا . (قول الشارح وفي التيمم هنا قول إنه لا يجب إن) عللوا ذلك بأن المسح على الجيرة بدل عن الصحيح الذي تحتها دون الجرح فالتعليل مشكل . نعم ظاهر عبارة الرافعي وغيره أنه بدل عن جميع ما تحتها وهذا التعليل يعضده قول الشارح ولا يتأقت مسحها أي على الأصح ومقابله ثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم . قال الإمام : محل الخلاف إذا أمكن الرفع عند انقضاء المدة من غير ضرر فإن لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدانة انتهى . وفيه نظر يراجع من الإسئوى . (قول الشارح فلا يجب مسحها به) لكن يستحب وأما عند عدم الساتر فيستحب مسحها بالتراب . (قول الشارح ولو قدر على غسله وجب) لو تعذر غسله ولكن أمكن مسحه بالماء وجب أيضا . (قول الشارح على طهر) أي كامل كالخلف لا طهارة العضو فقط وبحث في الخادم أن من عليه حدث أصغر لو وضعها في غير أعضاء الوضوء ثم

خرقة مبلولة عليه ويعصرها لينغسل بالمتقاطر منها وسيأتي أن الجيرة إن وضعت على طهر لم يجب القضاء أو على حدث وجب (فإذا تيمم المذكور (لفرض ثان) بأن أدى بطهارته فرضا إذ التيمم وإن انضم إليه غسل الصحيح لا يؤدي به غير فرض ونوافل كما سيأتي . (ولم يحدث

أخرى أشار إليها بقوله وسيأتي إلخ . (تفصيله) علم مما تقدم أن التيمم بدل عن العليل فقط وأن المسح بدل عما تحت الجبيرة من الصحيح المحتاج إليه وحده أو ما زاد عليه على ما مر وأنها لو لم تأخذ من الصحيح شيئا سقط المسح وأن المسح رافع كالغسل وأنه لا يجب مسحها بالتراب وأنه لا يجب مسح ما وقع منها في غير محل الواجب وأنه إذا سقط الترتيب لعموم العلة لأعضاء متوالية اثنين فأكثر كفى عنها تيمم واحد ولو عمت الجبيرة الرأس بأن لم يبق مما يجزىء عن الواجب شيء وجب التيمم عن الواجب أو عن كله المشتمل على الواجب وسقط المسح ولا يكتفى به عن التيمم فإن بقي من الواجب شيء بقدر استمسك الجبيرة وجب المسح ولا بد من مسح كل الجبيرة وإن كان ما تحتها أكثر من الواجب لأن مسح كلها شرط في الاعتداد بمسح كل جزء منها وسقط التيمم بل لا يكتفى به عن المسح على المعتمد ، وقال بعضهم : يكتفى بأحدها والمسح أفضل والجمع بينهما أكمل ولو امتنع استعمال الماء في بعض الوجه وبعض اليدين أو بعض كل منهما تعدد التيمم في الثالثة ووجب مسح محل العلة بالتراب في الكل إن لم يكن ساتر وندب عليه إن كان ؛ ولو عمت العلة أعضاء الوضوء أو أعضاء التيمم وعت الجبيرة أعضاء التيمم سقط المسح والتيمم كالغسل كما قال في الكفاية أن التراب ضعيف لا يؤثر فوق حائل فيصلي كفافد الطهورين ويعيد ، وعن بعضهم وجوب المسح هنا ، قال : ولو عمت أعضاء الوضوء وجب الوضوء مسحاً وعن بعضهم هنا وجوب التيمم فوق الجبيرة ولو بقي من عضو التيمم شيء صحيح بقدر الاستمسك تحت الجبيرة وجب مسحها وفي التيمم ما علمت وعن بعضهم ندب التيمم هنا ولا يجب . (قوله وإنما يعيد التيمم) ويكفيه تيمم واحد وإن تعدد في الأول بوجوب الترتيب وبذلك علم سقوط الترتيب في التيمم مع تعدد محال العلة ومنه جنب به علة في أعضاء الوضوء وعلة في غيرها فيكفيه تيمم واحد عنهما وله تقديمه على غسل الصحيح وتأخير عنه وتوسطه فلو أحدث وأراد فرضاً آخر فذلك لسقوط الترتيب بالنسبة لذلك المقدار ولا نظر لاختلاف المحل ومنه جنب في ظهره جبيرة فغسل الصحيح من بدنه وتيمم عن العليل ومسحها بالماء وصلى فرضاً ثم أحدث ثم جرح يده ثم أراد الصلاة فيكفيه تيمم واحد لما مر والقول بلزوم تيممين في ذلك لاختلاف المحل فيه نظر خصوصاً إذا تيمم وقت غسل يده . (قوله بغير أعضاء الوضوء) ليس للتقييد وله تقديم التيمم على الوضوء لأنه عن الجنابة ويدخل فيه الأصغر^(١) تبعاً . كذا قاله شيخنا واعتمده وهو يؤيد ما تقدم ومن أحدث وجب عليه التيمم لحديثه الأكبر إن أراد فرضاً غير ما فعله وإلا كفاه الوضوء كالأول لم يكن صلى فرضاً وكذا الجنب لا يعيد التيمم لعله في غير أعضاء الوضوء إلا إن كان فعل فرضاً وأراد فرضاً آخر كما تقدم . (تقمة) لو رفع الساتر فرأى العلة قد اندملت أعاد كل صلاة كانت بالمسح مع الاندمال ولو احتمالاً ولو سقط الساتر أو توهم البرء فرفعه فإن ظهر فيهما من الصحيح شيء بطل تيممه وصلاته وإلا بطلت صلاته لتردده في صحتها لا تيممه لبقاء موجه وتحقق البرء كوجدان التيمم الماء في التفصيل الآتي . (فصل فيما يتيمم به وكيفية التيمم وما يتبعهما) (قوله يتيمم) أى يصح أن يتيمم إلخ وهو أولى من تقدير الجواز وهو إما بصيغة الفاعل أو المفعول . (قوله بتراب) هو اسم جنس ، وقال المبرد : هو جمع واحدة ترابة ويقال له الرغام بفتح الراء . (قوله طاهر) ولو احتمالاً كتراب مقبرة لم تنبش يقينا أو بالاجتهاد كأن تنجس أحد جانبي الصبرة من التراب أو كان به خليط مانع واجتهد فيه فيهما سواء تفرقت أو لا بخلاف ما لو اختلط بجميعها وإن تفرقت فقول بعضهم لا بد لصحة الاجتهاد من تفريقها غير صحيح منطقاً ومفهوماً فتأمل . (قوله بمعنى

أجنب فهو وضع على طهر . (قول المتن لم يعد) يضم أوله وقوله غسلًا بفتح أوله . (قول الشارح غسل) هو بفتح أوله . (قول الشارح الغسل والوضوء) قال في شرح المذهب : اتفق الأصحاب في كل الطرق على أن استئناف الغسل غير واجب . وقال الرافعي : فيه خلاف كما في الوضوء ، قال : والذي قاله ضعيف أو متروك انتهى . (فصل) (قول المتن يتيمم بكل تراب) ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى جوازه بكل ما هو من جنس

لم يعد الجنب غسلًا لما غسله (ويعيد المحدث) غسل (ما بعد عليه) حيث كان رعاية للترتيب (وقيل يستأنفان) الغسل والوضوء ويأتي المحدث بالتيمم في محله وهذا يخرج من قول تقدم في مسح الحف أنه إذا نزعها أو انتهت المدة وهو يظهر المسح توضاً وجه التخرج أن الطهارة في كل منهما مركبة من أصل وبدل وقد بطل الأصل بطلان البدل هناك فكذا هنا (وقيل المحدث كجنب) فلا يعيد غسل ما بعد عليه لبقاء طهارته إذ ينتقل بها وإنما يعيد التيمم لضغفه عن أداء الفرض (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) لما ذكر واحترز بقوله ولم يحدث عما إذا أحدث فإنه كما سبق يغسل الصحيح من أعضاء الوضوء وتيمم عن العليل منها وقت غسله ويمسح الجبيرة بالماء إن كانت وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء للجنابة . (فصل) يتيمم بكل تراب طاهر قال تعالى : ﴿ فَيَتِيمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ أى تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره ، وطاهر هنا بمعنى

الطهور لما سبأ في نفى التيمم بالمستعمل (حتى ما يداوى به) كالطين الإرمي بكسر الهزة وفتح الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (وبرمل فيه غبار) لأنه من طبقات الأرض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لا يعمدن) كنورة وزرنيخ بكسر الزاي (وسحافة خرف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى كالكيزان لأنه ليس في معنى التراب . (ومختلط بدقيق ونحوه) لأن الخليط يمنع وصول التراب إلى العضو (وقيل إن قل الخليط جاز) كما في الماء (ولا بمستعمل على الصحيح) كالماء والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث بخلاف الماء ويدفع بأنه انتقل إليه المانع (وهو) أى المستعمل (ما بقي بعضه) حالة التيمم (وكذا ما تنال) بالثلثة حالة التيمم من العضو (في الأصح) كالمتقاطر من الماء والثاني يقول التراب لكثافته يدفع بعضه بعضاً فلم يعلق ما تنال منه بالعضو بخلاف الماء لرقته ويؤخذ من حصر المستعمل فيما ذكر جواز تيمم الواحد والكثير من تراب يسير مرات كثيرة ولا مانع من ذلك ولا يجوز التيمم بالتراب النجس وهو ما أصابه

الطهور) وقال ابن حجر بمعنى ما يشمل الطهور فقول المصنف لا بمستعمل تصريح بالمفهوم على الأول وقيد لإخراج بعض ما دخل على الثاني وهو أولى إذ التصريح بالمفهوم من شأن الشروح فدعوى أنه خلاف الصواب ليست في محلها . (قوله حتى ما يداوى به) تعميم في إرادة أنواع التراب كما في أنواع الماء من يياض أو حمرة أو خضرة أو غيرها . (قوله ومن شأن إلخ) فذكره تصريح بما هو معلوم . (قوله وبرمل) أى لا يلصق بالعضو فيه غبار أى منه كأن سحق حتى صار له غبار كما يصرح به قول الشارح لأنه أى الرمل من طبقات الأرض فدعوى بعضهم أن الغبار ليس من الرمل بل هو فيه ، وإن صواب العبارة أن يقول وبغبار في رمل خلاف الصواب فتأمل . (قوله ويشوى) أى يحرق بأن يصير كالحجر أو الرماد أما سواده بالشى فلا يضر لأنه ليس خزفاً . (قوله ونحوه) منه رمل يلصق وفئات أوراق تقع على الأرض . (قوله وقيل إن قل الخليط) قال الإمام : بحيث لا يرى ، وقال الرافعى : لو اعتبرت الأوصاف الثلاثة^(١) في الماء لكان مسلكاً وتبعه المصنف وصرح به الغزالي بمعنى لو اعتبر التراب ماء وفرض الخليط مخالفاً وسطاً . (قوله كما في الماء) وفرق بأن الخليط في الماء لا يمنع وصوله إلى البشرة لرقه الماء بخلاف الخليط هنا لكثافته التراب . (قوله بأنه انتقل إليه المانع) فهو كما في وضوء صاحب الضرورة فلا يصح بتراب غسالات نحو الكلب وإن طهر ولا بما لا في الخل من حجر الاستنجاء وإنما جاز تكرار الاستنجاء به لأن المعتبر فيه الطاهرة لا الطهورية . (قوله وهو أى المستعمل) في رفع الحدث وتقدم المستعمل في رفع الخبث . (قوله ما بقي بعضه) أى المسح أو الماسح ولم يحتج إلى ترده فيهما وهذه المختز عنها بقول الرافعى وأعرض التيمم عنه . (قوله حال التيمم) احترازاً عما على عضوه قبل المسح أو تنال منه قبل المسح فإنه باق على طهوريته فيهما أما المتناثر بعد المسح فلا يصح التيمم به وإن احتاج إليه كان أخذه من الهواء كما مر . (قوله والثاني إلخ) قال بعضهم : هذا الوجه واه جداً أو غلط فكان ينبغي التعبير عنه بالصحيح ثم إذا تأملت ذلك وجدت محل الخلاف فيما شك في إصابته وعدمها وأما ما علم من إصابته فلا يصح جزماً وما علم من عدمها فيصح به جزماً وإنما امتنع مع الاحتمال لوجود السبب كما في بول الظبية في الماء فلا ينافى ما مر . (قوله ولا يجوز إلخ) هو تصريح بما علم بالأولى من المستعمل والمراد بالنجس المتنجس

الأرض كالأحجار وغيرها وذهب مالك رضي الله عنه إلى ذلك وزاد الصحة بكل ما هو متصل بالأرض كالأشجار والزرع لنا الآية فإنها دالة على ذلك خصوصاً مع قوله تعالى منه فإنها تدل على أن المسح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه وقد أنصف الزنجشري من الخنفية فإنه ذكر سؤلاً يدل على المنع بالحجر ونحوه ثم قال : قلت هو كما يقول والحق أحق من المراءاه . ولنا من السنة أيضاً حديث : « جعلت لنا الأرض مسجداً وترابها - وفي رواية - وتربتها طهوراً » حيث لم يقل وطهوراً والتراب اسم جنس . وقال المبرد : جمع واحده تراب . (قول الشارح ومن شأن التراب) أى فترك المصنف تقيده في الغبار كما فعل في الرمل لذلك لكن في كلام الشافعى رضي الله عنه : تراب له غبار ، ولذا قال الإسئوى : لا بد من تقييد التراب بأن يكون له غبار . (قول المتن وبرمل فيه غبار) أى منه حتى لو سحق الرمل وتيمم به جاز كما قاله النووي في فتاويه لأنه من طبقات الأرض والتراب جنس له ، قال ابن النقيب في عبارة المتن المذكورة : التيمم بالغبار لا بالرمل . (قول المتن ومختلط بدقيق ونحوه) ولو من فئات الأوراق التي تقع على الأرض بكثرة . (قول المتن وقيل إن قل الخليط جاز) نقل الرافعى عن الإمام أن ضابط القلة والكثرة ظهور الرؤية وعدمه ثم قال أغنى الرافعى : ولو اعتبرنا الأوصاف الثلاثة كما في الماء لكان مسلكاً . (قول الشارح والثاني يجوز لأنه لا يرفع الحدث) كذا علله الرافعى رحمه الله قال الإسئوى : وقياسه جريان الخلاف في ماء صاحب الضرورة . (قول المتن وكذا ما تنال) قال الرافعى : إنما ثبت له حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلية وأعرض التيمم عنه . قال الإسئوى : وعليه فلو أخذه من الهواء وتيمم به جاز . (قول الشارح فلم يعلق) هو يفتح اللام . (قول الشارح ولا مانع من ذلك) أى كما يجوز وضوء

مائع نجس وجف (ويشترط قصد) أى التراب قال تعالى : ﴿ فَيَمْسُحُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْغُصْنِ ﴾ أى اقصدوه بأن تنقلوه إلى الغصن (فلو سفته ريح عليه فرده

(قوله مائع) ومنه صديد الموتى في مقبرة نبشت وهذا لا يطهر بالغسل ومثله تراب وقع فيه ذرة من نجاسة جامدة واشتبهت فيه وإن كثرت أما المائع غير ما ذكر فيطهر التراب منه بالغسل ويصح التيمم به إذا جف . (قوله قصد) أى التراب بخلاف قصد العضو فلا يعتبر كما يأتي . (قوله بأن تنقلوه) يفيد أنه عبر عن النقل بالقصد وليس غيره وقيل الباء للتعليل أى لأجل النقل فهو علة غائية للقصد وقيل إنها بمعنى مع وسأأتى في كلامه التصريح بهذا . (قوله عليه) أى العضو ولم يحركه لأخذ التراب به وإلا كفى أخذاً من التمسك الآتى . (قوله فرده) أى بغير انفصاله عنه وعوده إليه وإلا كفى كما يأتي . (قوله بضم أوله) اختاره على فتحه لأنه لا يلزم من الحرمة الفساد . (قوله وقيل إن قصد إلخ) واختاره السبكي وهو مردود والفرق أن الطهارة بالماء قوية . (قوله ولو يمسح) أى يمسح غيره وهو مكروه بلا عذر وغير مكروه معه بل واجب إن توقف عليه ولو بأجرة قدر عليها كما في الاستعانة في الوضوء . (قوله ونوى الإذن) أى عند نقل المأذون وعند مسح الوجه كما لو نقل بنفسه . (قوله إقامة لفعل مأذونه إلخ) هذا يقتضى أنه لا بد من إسلام المأذون له وتمييزه به قال بعضهم واعتمد شيخنا خلافه فيكفى كافر وحيوان كقرد ولو غير معلم لأنه آله . (قوله ولو يمسح غيره إذنه لم يجز) يفيد أن المراد بإذنه نيته لا أمره لغيره فيكفى بغير أمره بل ومع نيه . (تفصيله) سيأتى ما يتعلق بعزوب النية والحدث . (قوله وأركانها) عدها المصنف خمسة كما يأخذ من كلامه وعدها في الروضة سبعة بجعل القصد والتراب ركيتين ومال شيخنا إلى موافقته في التراب فهي عنده ستة وفارق عدم عد الماء في الوضوء لضعف التيمم والوجه خلافه . (قوله نقل التراب) فلا يشترط الضرب والمراد به وجود النية قبل مماسة الوجه حالة كون التراب على ما يمسح به كاليد . (قوله وفى ضمن النقل إلخ) أى قصد التراب جزء من النية المقارنة للنقل فلا يوجد انفكاكه عنه فالمراد النية والنقل المعبران شرعاً فمستط ما قيل لا يلزم من النقل القصد ولا عكسه . (قوله رعاية للفظ الآية) إذ ليس فيه معنى زائد عليه . (قوله ذكره) قال شيخ شيخنا عميرة : ضميره يعود لقوله وفى ضمن إلخ . وقال غيره : عائد لقوله على أن إلخ علم بما ذكر أنه لا يشترط قصد العضو بل ولا يضر قصد غيره فلو نقل بقصد الوجه فتبين أنه مسح به اليدين . (قوله بعد مسحه) أى ولم يختلط بتراب مسحه . (قوله فيهما) أى صورتى

الجماعة من إناء واحد قاله الإسنى . (قول المتن وأركانها إلخ) ذكر له خمسة أركان وجعل القصد شرطاً لكنه في الروضة جعلها سبعة فعد القصد والتراب ركيتين وما في المنهاج أولى . قال بعضهم : جعل القصد ركناً أولى من النقل لتعرض الآية له بخلاف النقل . (قول الشارح لما تقدم) يعنى من أن القصد شرط وإنما يتحقق بالنقل . قال الرافعى : وغير هذا الاستدلال أوضح منه انتهى . (قول الشارح ذكره في الشرح الصغير إلخ) الظاهر أن مرجع الضمير قوله وفى ضمن النقل إلى هنا . (قول الشارح وكذا لو أخذه من العضو إلخ) مثله في جريان الخلاف والترجيح لو سفت الريح تراباً على كفه فمسح به وجهه نعم لو أحدث بعد نقل التراب من الأرض وقبل المسح . قال الإسنى : يطل نقله وعليه النقل ثانياً واستشكل بما سلف وبمسئلة التمسك اهـ . وأجاب شيخنا في شرح الروض بأن محل الاحتياج إلى النقل ثانياً إذا لم يجدد النية بعد الحدث فإن قلت على ما قاله شيخنا متى ينوى قلت : يحتمل أن يكون محلها عند رفع اليد مرئداً مسح الوجه ويحتمل تخريجه على التمسك فيكتفى بها عند وصول التراب للوجه وفيه بعد إذ النظر إلى ذلك يقتضى عدم اشتراط النية عند أول نقل التراب نعم ينبغي أن يلحق بالتمسك ما لو وضع وجهه على التراب الذى بيده مع النية لأنه حينئذ يصدق عليه أنه نقل بالعضو الممسوح إليه كما علل بذلك مسألة التمسك وبالجمله فهذا المحل مشكل يحتاج إلى تأمل فإن قولهم يجب اقتران النية بأول النقل واستصحابها ذكر إلى المسح يشكل على ما قاله شيخنا ويرجع كلام الإسنى فلي تأمل . (قول الشارح والثانى لا يكفى فيهما) الضمير يرجع لكل من قول المتن فلو نقل من وجهه إلخ ومن قول الشارح وكذا لو أخذه من العضو ورده . (قول الشارح كالنقل من بعض العضو إلى بعضه) يريد

ونوى لم يجزىء) بضم أوله لانتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وقيل : إن قصد بوقوفه في مهب الريح التيمم أجزأه ما ذكر كما لو برز في الوضوء للمطر (ولو يمسح بإذنه) بأن نقل المأذون التراب إلى العضو ورده عليه ونوى الآذن (جواز) وإن لم يكن عذر إقامة لفعل مأذونه مقام فعله (وقيل يشترط عذر) ولو يمسح غيره إذنه لم يجزىء كما لو سفته ريح (وأركانها) أى التيمم (نقل التراب) إلى العضو لما تقدم في الآية وفى ضمن النقل الواجب قرن النية به كما سيأتى القصد وإنما صرحوا به أولاً رعاية للفظ الآية على أن جماعة اكتفوا عن التصريح به بالنقل ذكره في الشرح الصغير بأصح مما في الكبير (فلو نقل) التراب (من وجه إلى يد) بأن حدث عليه بعد مسحه (أو عكس) أى نقله من يد إلى وجه (كفى في الأصح) وكذا لو أخذه من العضو ورده إليه يكفى في الأصح والثانى لا يكفى فيهما لأنه نقل في محل الفرض كالنقل من بعض العضو إلى بعضه ودفع بأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه

بمخلاف تردده عليه وعلى الأول في الأولى لو نقل من إحدى اليدين إلى الأخرى بخفة مثلا ففيه وجهان في الكفاية أحدهما لا يكفي لأنهما كعضو واحد والثاني وصححه في الجواهر يكفي لانفصال التراب ولو تمكث في التراب بالعضو من غير عذر، قيل: لا يكفي لعدم النقل والأصح أنه يكفي لأنه نقل بالعضو المسحوق إليه ذكر التعليل في الشرح الصغير (ولية استحابة الصلاة) أو نحوها كالطواف ومس المصحف (لا رفع الحدث) لأن التيمم لا يرفع (ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الأصح) والثاني يكفي كما في الوضوء وفرق الأول بأن التيمم طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصودا ولذلك لا يستحب تجديده بخلاف الوضوء ولو نوى التيمم لم يكف جزءا والكلام هنا في النية المصححة للتيمم في الجملة وسيأتي ما يستباح به بسبها. (ويجب قسرتها بالنقل) أي بأوله الحاصل بالضرب (وكذا استدانتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) والثاني لا اكتفاء بقهرها بأول الأركان كما في الوضوء وأجاب الأول بأن أول الأركان في التيمم مقصود لغوه بخلاف في الوضوء (فإن نوى) بالتيمم (فرضا

المتن والشرح وجمع المقابل لاتحاد العلة. (قوله في الأولى) قيد بها الكونها فيها نقل من عضو إلى آخر بخلاف الثانية. (قوله وصححه في الجواهر) هو المعتمد وصوره بالخفة لأنه لا يمكن مسح العضو بنفسه. (قوله والأصح أنه يكفي) وهو المعتمد. (قوله لا رفع الحدث) ولا الطهارة عنه. (تفصيله) صريح كلامهم فيما لو تعدد التيمم في الطهارة الواحدة أنه لا بد من النية في كل تيمم وأنه لا يكفي نية الوضوء في غسل الصحيح منه لو كان فيه جراحة عن نية التيمم فراجع. (قوله لا يرفع) لأنه منصرف إلى الرفع العام في المنع أو إلى الأمر الاعتباري وإنما لم ينصرف للرفع خاص لعدم القرينة عليه كما مر في الوضوء ولو أراد كفى ويكفي نية الأصغر عن الأكبر غلطاً^(١). (قوله لم يكف) قال شيخنا الرملي كابن حجر: ما لم يقصد البديلة عن الوضوء أو الغسل الواجب ولم يضم إليه ما يتوقف على استحابة كصلاة ومس مصحف. (قوله والثاني يكفي) قال في شرح المذهب: وعليه يستبيح ما عدا الفرض: (قوله لا يستحب تجديده) ولو مضموماً لمغسول ويندب تجديده المغسول وحده كما تقدم في الوضوء. (قوله لم يكف جزءاً) أي ما لم يوجد ما مر أو يذكر البديلة في الغسل المندوب كنوى التيمم أو بدلاً عن غسل الجمعة. (تفصيله) لو قال: نويت استحابة مفتقر إلى تيمم كفى من الجنب دون المحدث لشموله لنحو القراءة. (فروع) له تفريق نية التيمم على أعضائه كما في الوضوء. (قوله بأوله الحاصل بالضرب) قيد به ليصح ذكر الاستدامة بعده إذ النقل شامل لما قبيل مسح الوجه كما مر ولا استدامة فيه وهذا التفسير لبعض أفراد الواجب وهو أكملها فصيح تسليط الوجه عليه. (قوله إلى مسح شيء من الوجه) وهذه الغاية داخلية في المغيا لما يأتي. (قوله والثاني لا) أي لا تجب الاستدامة المذكورة. (قوله اكتفاء إلى آخره) صريح ما قرره الشارح يدل على أن محل الوجهين فيما إذا لم توجد النية بعد النقل لا مع الوجه ولا قبله وهو يفيد أنها إذا وجدت مع الوجه اكتفى بها قطعاً وحيث فلا استدامة ليست معتبرة لذاتها على الوجهين وإنما اعتبرت على الأول لأجل مقارنة النية للوجه وهذا يدل على صريحاً على صحة ما اعتمده شيخنا الزيادي تبعاً لشيخنا الرملي فيما لو عزبت النية بعد النقل منه أو من مأذونه أو منهما أو وجداً لحدث كذلك أنه لا يضر ذلك حيث استحضر النية مع المسح فقط دون ما قبله وسقط ما أطالوا به من الكلام هنا نعم اعتمد شيخنا الرملي فيما لو نقل بنفسه وأحدث بعده أنه يشترط وجود نية قبل مماسة الوجه ومعه تأمل. (قوله فإن نوى بالتيمم فرضاً) أي عينياً بأن تلفظ به كالظاهر ولا حظ له وكذا إن أطلق كارجع إليه شيخنا عما كان اعتمده تبعاً لشيخه عميرة قال: لأن الإطلاق منصرف إليه نظر القرينة كونه عليه أصالة بلا صارف عنه وصلاة الجنابة نادرة وليست عليه فليست صارفة إلا مع حضورها أو ملاحظتها فهي الآن صارفة وتمكين الحليل نادر أيضاً بل لا يتصور من الذكر فلا تنصرف النية إليه إلا مع حضوره أو ملاحظته. (تفصيله) فرض الطواف ولو للدواع كفرض الصلاة ونقله كنفلهما فلونوى فرضين فأكثر لم يضر وله استحابة واحد فقط ولو تبين أن الفرض الذي نواه ليس عليه أو أخطأ فيه لم يصح تيممه فيهما تعين الاستحابة ولو جوب التعرض للفرض هنا وبذلك

به التردد على العضو بدليل قوله الآتي بخلاف تردده عليه يعني أن التردد المذكور غير كاف لعدم تحقق النقل به لأنه تردد لا نقل ما سلف في قول المتن فلو سفته رجع. (قول الشارح بخلاف تردده عليه) أي فإنه لا يسمى نقلاً. (قول الشارح لانفصال التراب) أي وبه يتقطع عن التراب حكم المنقول منه كما تقدم. (قول الشارح والأصح أنه يكفي إلخ) ينبغي أن يكون مثله ما لو أخذ التراب بيده من غير نية أو سفته رجع عليها ثم وضع وجهه عليه مع النية. (قول المتن لا رفع الحدث) أي لأن التيمم لا يرفع لقله عليه السلام في قصة عمرو: «يا عمرو صليت بأصحابك الصبح وأنت جنب» ثم إن إمامته بهم مشكلة على قول الشافعي تلزم الإعادة في التيمم من البرد. (قول الشارح والثاني يكفي كما في الوضوء) قال ابن شعبة: وتكون كمن تيمم للنفل ثم رأيت الإسئوى عزاه لشرح المذهب.

ونفلا) أى استباحتهما . (أيضا) له وإن لم يعين الفرض فيأتى بأى فرض شاء وإن عين فرضا جاز له فعل فرض غيره (أو) نوى (فرضا لله النفل) معه (على

فارق الوضوء . (قوله جاز له فعل فرض غيره) وإن دخل وقته بعد التيمم كأن نوى فائتة فدخل وقت حاضرة أو عكسه . (قوله لله النفل) أى نفى فعله فإن نوى عدم استباحته لم يصح التيمم . (قوله فلأخذ بالأحوط) أى فيما تساوت أفراده في الطلب بغير تدور في بعضها فلا يخالف ما مر . (قوله فكما لو نوى بوضوء إن) وأجيب بقوة طهارة الماء . (قوله وقطع بعضهم) هو مصدر مجرور مضاف معطوف على حكاية لإفادة أن في كل من المستثنين طريقين لكن طريق القطع فيهما مختلفة . (قوله والرافعى إن) فيه اعتراض على الروضة في تبعيتها للرافعى في كون الخلاف أوجها لا على الرافعى لأنه ليس له اصطلاح . (قوله أو صلاة الجنائزة) فهي في مرتبة النفل جزما وإن تعينت كما قاله ابن حجر فهو شامل لما لو تعينت بانفراد^(١) أو نذر وتقييد الشارح لها بالأول فيما يأتى ليس قيذاً وإن كان الوجه معه وأما خطبة الجمعة فقال شيخنا : إنها كالقروض مطلقا وكذا قاله شيخنا الرملى في شرحه إلا في جواز جمع خطبتين بتيمم تبعاً لابن حجر وقال شيخ الإسلام : يمتنع أن يصلى بالتيمم لها الجمعة مطلقاً وأن يجمعها بتيمم وأن يجمع بين خطبتين كذلك وهو قياس الاحتياط . (قوله دون النفل) ومثله تمكين الحليل وإن كان فرضاً وحاصل ما ذكره ثلاث مراتب الأولى فرض الصلاة والطواف ولو بالنذر فيهما ، الثانية نفلهما وصلاة الجنائزة ، الثالثة ما عدا ذلك كقراءة وإن تعينت وسجدة التلاوة والشكر والاعتكاف ومس مصحف وحمله ومكث بمسجد وتمكين حليل وإن تعين ذلك أو شئ منه بنذر أو غيره وله في كل مرتبة استباحتهما وما دونها ولو متكررا .

(قول المتن أو فرضاً إن) لو نوى فرضين استباح أحدهما ولو ظن أن عليه فائتة فتيمم لها فبان خلافه لم يصح تيممه بخلاف الوضوء لعدم وجوب نية الاستباحة ولأنه يرفع الحدث . (قول المتن أيضا أو فرضاً إن) له مع الفرض أيضا صلاة الجنائزة كما سيأتى في المتن وأما خطبة الجمعة فهل له فعلها مع الفرض وقع لشيخنا في المنهج وشرحه التصريح بجواز ذلك حيث قال له مع الفرض نفل وصلاة جنازة وخطبة جمعة ثم قال بعد ذلك : لو نوى بالتيمم استباحة خطبة الجمعة امتنع الجمع به بينها وبين صلاة الجمعة اهـ . قلت : قد صرح الإسئوى عند قول المنهاج ولا يصلى بتيمم غير فرض بشمول الفرض فيه لخطبة الجمعة وهذا هو المنقول والحق بل كلامه في شرح الهجة كالصريح في ذلك والذي أوقعه في ذلك نظره إلى أنها من فروض الكفاية فألحقها بالجنائزة ثم لما وجدهم مصرحين بامتناع الجمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم حاول حمل ذلك على ما إذا تيمم لخطبة الجمعة فلا يصلى به الجمعة لأنها أعلى ورتب على فهمه هذا أن له بنية النفل فعل خطبة الجمعة كما له صلاة الجنائزة حيث قال في المنهاج : أو نوى نفلا فلا غير فرض عيني من التوافل وفروض الكفايات اهـ . وبالجملة فليس له أن يجمع بين الفرض وخطبة الجمعة كما هو صريح في كلامهم وأما استفادة خطبة الجمعة بنية النفل فكلامهم كالصريح في امتناعه أيضا كما أنه كالصريح في صحة الفرض بنية خطبة الجمعة والله أعلم ، ثم رأيت ابن المقرئ صرح بما قلته في إرشاده حيث قال : والتيمم لفرض فرض واحد كخطبة ومنذورة ولو نوى غيره مع نفل وجنائز اهـ . (قول المتن أو نفلا) لو نوى النفل ونفى الفرض لم يستبح الفرض قطعا فيما يظهر . (قول الشارح أما في الأولى فكما لو نوى بوضوئه إن) هذا يوجه بأن الوضوء يرفع الحدث . (قول الشارح وأما الثانية فلأن الصلاة تتناول الفرض والنفل) اختاره الإسئوى وعضده بأن المفرد المحكى بأل يعم وبأن ما استند إليه الأول من القياس على ما لو تحرم بنية الصلاة حيث تعتقد نفلا يرد بأنه لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض و نفل بنية واحدة ولو فعل لم يصح . (قول الشارح وله بنية النفل صلاة الجنائزة) زاد في المنهج وسائر فروض الكفاية وقضيته أنه يستبيح بنية النفل خطبة الجمعة وفيه نظر . (قول الشارح لأن النفل أكد منها) أى لأنه من مهمات الدين بدليل

المذهب) تبعاله وفي قول لا لأنه لم ينو وفي ثالث له النفل بعد فعل الفرض لا قبله لأن التابع لا يتقدم وهذه الأقوال تحصلت من حكاية قولين في النفل المتقدم وطريقين في المتأخر أحدهما فيه القولان وأصحهما القطع بالجواز (أو) نوى (نفلا أو الصلاة نفل) أى فعل النفل (لا الفرض على المذهب) أما في الأولى فلأن الفرض أصل للنفل فلا يجعل تابعا له وأما في الثانية فلأخذ بالأحوط وفي قول له فعل الفرض فيهما أما في الأولى فكما لو نوى بوضوئه استباحة صلاة النفل فله فعل الفرض وأما في الثانية فلأن الصلاة تتناول الفرض والنفل وفي ثالث له فعل الفرض في الثانية دون الأولى والأقوال تحصلت من حكاية قولين في المستثنين كما في شرح المذهب وطريقة قاطعة في الثانية بالجواز وقطع بعضهم في الأولى بعدمه والرافعى حكى الخلاف في الثانية وجهين وتبعه في الروضة ولو نوى نافلة معينة أو صلاة الجنائزة جاز له فعل غيرها من التوافل معها وله بنية النفل صلاة الجنائزة كما سيأتى وسجود التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله لأن النفل أكد منها فلونوى مس المصحف استباحه دون النفل ذكر ذلك في شرح المذهب

(١) فلأنها تصبح حشداً لفرض عين .

(وقوله ومسح وجهه ثم يديه مع

مرفقيه) على وجه

الاستيعاب وما يغفل عنه

ما يقبل من الأنف على

الشفة وعطف بتم لإفادة

وجوب الترتيب كما في

الرضوء (ولا يجب

إيصاله) أى التراب

(منبت الشعر) بفتح العين

(الخفيف) لعره (ولا

ترتيب في نقله إلى الأصح

فلو ضرب يديه) دفعة

واحدة (ومسح يمينه

وجبه ويساره يمينه جاز)

والثاني يجب الترتيب في

النقل كالمسح ورفق الأول

بأن المسح أصل والنقل

وسيلة (وتندب التسمية)

كالوضوء (ومسح وجهه

ويديه بضرين قلت

الأصح المنصوص

وجوب ضرين وإن

أمكن بضرية بخرفة

ونحوها والله أعلم) لأنه

الوارد روى أبو داود أنه

عليه السلام تيمم بضرين مسح

بأحدهما وجهه وروى

الحاكم حديث التيمم

بضرين وضربة للوجه

وضربة لليدين إلى المرفقين

ولو كان التراب ناعما

كفى وضع اليد عليه من

غير ضرب (ويقدم يمينه)

على يساره (وأعلى وجهه)

على أسفله كما في الرضوء

(ويخفف الغبار) من

الكفين إن كان كثيرا بأن

ينفضهما أو ينفخه

(قوله ومسح) أى إيصال التراب إلى الوجه ولو بغير اليد . (قوله وجهه) أى جميعه وإن تعدد إلا زائدا يقينا ليس على سمت الأصل كما مر في الوضوء واكتفى أبو حنيفة بقالبه^(١) . (قوله مع مرفقيه) خلافا للإمام مالك وإن اختاره النووي وقيل إنه قول قديم عندنا . (قوله ما يقبل إلخ) ومثله مسترسل اللحية . (قوله وجوب الترتيب) ولو في الحدث الأكبر أو الغسل المندوب لعدم استيعاب البدن فيه . (قوله كما في الوضوء) يفيد أنه لا يسقط بجهل ولا نسيان ولا إكراه . (قوله ولا يجب إيصاله) لما تحت الشعر الخفيف ولا يندب أيضا وإن طلبت إزالته ولا لما تحت الأظفار كما رجع إليه شيخنا . (فروع) لا يكفى النقل بمضو متنجس إن كان بغير نجس معفو عنه إذ لا يصح التيمم معه وإلا فيصح كما في الروضة فليراجع ولا يكف الضرب على عضو امرأة لا مانع من النقض بلمسها إن لمسها فإن منع التراب لمسها صح . (قوله ولا ترتيب في نقله) أى ضربه أخذا مما بعده إذ لا يتصور عدم الترتيب في النقل . (قوله دفعة واحدة) ذكره نظرا للظاهر ويعلم منه عكس الترتيب أيضا كالمضرب بإحدى يديه ناويا وجهه ثم ضرب بالأخرى ناويا يديه ولو مسح وجهه بالثانية ويديه بالأولى . (قوله التسمية) ولو الجنب وكأله أفضل . (قوله وجوب ضرين) بمعنى عدم جواز النقض عنهما وتكره الزيادة عليهما لغير حاجة . (قوله وإن أمكن إلخ) قال بعضهم : هذه الغاية لا تستقيم والأولى أن يقال إنها قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فإنه لو ضرب بخرفة كبيرة ومسح ببعضها وجهه وقصد مسح يديه بياقيها ومسحهما به كفى لأن الضرب ليس شرطا وإنما المعتبر النقل وهذا نقل آخر انتهى . وهذا خطأ مردود فإن الفعل الذى تقرن به النية وإن كثر يعد نقلة واحدة والنية الثانية لا تلغى النية الأولى فالبعض الذى قصد به مسح اليدين بقية النقلة الأولى لا نقلة أخرى فهو نظير ما لو ضرب يديه معا ومسح بأحدهما وجهه وبالأخرى يده فإنه لم يقل أحد بأن مسح اليد باليد ، الثانية نقلة ثانية مع قصد ما كمر بل أوجبوا عليه نقلة أخرى وأيضا يلزم على قول هذا القائل استحالة قول الرافعى بالاكتفاء بنقلة واحدة وهذا واضح جلى لا غبار عليه ويتعين اتباعه والمصير إليه وبه يتضح كلام المصنف ويندفع ما أطالوا به عليه من الاعتراض والإشكال وكثرة القيل والقال والله ولى النعمة والإفضال . (قوله وضربة للوجه وضربة لليدين) هو بيان للأكمل والأفضل فلو مسح بضرية وجهه وبعض يديه وبالأخرى ما بقى من يديه وإن قل كأصبع أو عكسه كفى . (قوله ولو كان التراب إلخ) يشير إلى أن التعبير بالضرب في الحديث وكلام المصنف التابع له ليس شرطا . (قوله كفى) وإن لم يظهر منه غبار نعم إن كان عدم الغبار لنحو ندوة لم يكف .

حله للمتجربة ومنعها من المصحف والقراءة في غير الصلاة ووطء الزوج وغير ذلك . (قول المتن ولا ترتيب) هو بالفتح لا بالرفع عطفا على إيصاله ثم المراد نفى الوجوب لا السنة . (قول المتن فلو ضرب يديه) قال الإسنوى : يفهم منه أن الشرط عند من يوجب الترتيب تأخر الضربة الماسحة لليد عن الماسحة للوجه عن مسحه ويفهم منه أيضا أنه لو ضرب اليمين قبل اليسار ثم مسح بيساره وجهه وبيمينه يساره جاز أيضا . هـ . وانظر هل يشترط في الأخيرة أن ينوى مع ضربه باليسار أو لا ؟ (قول المتن ومسح وجهه إلخ) أعلم أنه إذا ضرب راحتيه بعد مسح الوجه تأدى فرضهما بمجرد الضرب ومماسه التراب وقيل لا وإلا لما صلح الغبار الذى عليهما للمسح محل آخر من اليدين فعلى الأول يكون ما ذكره في الكيفية المشهورة من أنه عند انتهائها بمسح إحدى راحتيه بالأخرى مستحبا وعلى الثانى واجبا ثم إنهم اغتفر وانتقل التراب من إحدى اليدين إلى الأخرى بخلاف الوضوء . قال ابن الصباغ وغيره : الفرق أن اليدين كعضو واحد فلا يحكم بالاستعمال إلا بالانفصال والماء منفصل بخلاف التراب وأيضا المتيمم يحتاج إلى ذلك بأنه لا يمكنه إتمام الذراع بكفها نقلة الإسنوى . (قول المتن وجوب ضرين) ويستحب في كل ضربة أن تكون باليدين جميعا .

(قوله في مسح الوجه) وكذا في اليدين . (قوله وموالاته التيمم كالوضوء) هي جملة مستقلة لإفادة وجوبها في صاحب الضرورة قطعاً فهي أولى من جعلها عطفاً على التسمية ويندب هنا أيضاً السواك والغرة والتحجيل^(١) وعدم تكرار المسح كالخف ومسح الغبار بعد الصلاة لا قبلها وذكر الأعضاء والشاهد عقبه وصلاة ركعتين عقبه ولو عن طهارة مندوبة وأن يمسح بالكيفية المشهورة بأن يلمس بطون أصابع يده اليسرى سوى الإبهام بظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا يخرج أنامل إحداهما عن مسحة الأخرى ويمر بها تحتها ضاماً أطراف أنامله على ساعده فإذا وصل إلى المسح على المرفق أدار بطن كفه إلى بطن ذراعه رافعاً إبهامه حتى يمر ببطنه على ظهر إبهام المسحوخة ثم يمسح إحدى راحتيه بالأخرى ويشبك بين أصابعه وصح مسح إحدى يديه راحتيه مع اختلاف العضو للحاجة إليه . (قوله وقيل تجب) ظاهره أنه وجه وفي نسخة وفي التقديم تجب وهي الصواب كما مر في الوضوء . (قوله ويجب نزع خاتمه) أي إزالته عن محله بقدر ما يصل التراب لما تحته من البشرة ولا يكفي تحريكه من محله بخلاف الماء لقوة سريانه . (قوله في الثانية) لأنه وقت مسح اليدين فوجوب الإزالة حالة للمسح لا حالة للضرب وعلم مما ذكر أن تراب الأولى بين الأصابع لا يمنع من صحة المسح بتراب الثانية بل لو اقتصر على المسح به كفى بخلاف تراب على العضو قبل الضرب فلا بد من إزالته إن منع وصول تراب الضرب ولو توقف وصول التراب إلى ما بين الأصابع على تفريقها وجب . (قوله ومن تيمم) أي من اتصف بطهارة تيمم من ميت أو حي ولو لصلاة جنازة على المعتمد . قال العلامة السباطي : ومنه يعلم أنه لو يمى الميت بمحل يغلب فيه الوجود وصلّى عليه ودفن ثم وجد الماء بعد ذلك لم يجز نيشه ونحرم الصلاة عليه بالوضوء لبطلان تيممه انتهى . (قوله فوجده) أي طرأت له القدرة عليه ولو حكماً بمحل يجب عليه تحصيله منه فيخرج من وجده بعد نسيانه أو أصله بشرطه فإنه يتبين عدم صحة تيممه ويدخل من قدر على ثمنه أو آله ومثل القدرة شفاء العلة من المريض . (قوله إن لم يكن في صلاة) بأن كان في غيرها كطواف وقراءة كما سياتي أو لم يكن في شيء أصلاً والمراد بكونه فيها أن يتلبس بها بإتمام الرأى أي جزمها من تكبيرة الإحرام . (قوله بطل تيممه) لأنه لم يشرع في المقصود وإن ضاق الوقت على ما سياتي . (قوله إن لم يقترب وجوده بمائع) بأن طرأ المانع أو لم يوجد . (قوله بخلاف ما إذا اقرن) بأن سبقه أو استمر أو وجداً معاً كروية ماء وسبع معاً والمراد بالمائع وجود حالة يسقط معها وجوب طلب الماء أو وجوب استعماله ولذلك قالوا من المانع خوف خروج الوقت لمن علم الماء في حد القرب كما تقدم أو لمن ازدحم على بئر وعلم تأخر نوبته عن الوقت كما مر ، ومنه ما لو سمع من يقول عندي لغائب ماء وقيد شيخنا الرملي بما إذا علم بغيبته وعدم رضاه ومنه ما لو سمع من يقول عندي من ثمن حمر ماء وخالف شيخنا الرملي في هذه لوجوب البحث عن صاحب الماء ، ومنه كما قال شيخنا الرملي : ما لو مر على بئر ولم يعلم بها أو على ماء نائماً ممكناً مثلاً ولم ينتبه حتى بعد عنه فإنه لا يبطل تيممه ومنه حدوث نجاسة في الصلاة كرعاف ثم وجود ماء بقدر ما يزيلها وستأق في زيادة

(قول الشارح لأنه أبلغ إلخ) أي ولا غائتاه أيضاً عن اشتراط التخليل لكن إذا فرق في الأولى فقط يجب عليه التخليل لأن الواصل قبل مسح الوجه غير معتد به في المسح وإن كان كافياً في النفل لعدم اشتراط الترتيب فيه . (قول الشارح ليكون مسح جميع الوجه باليد) (تقنية) لو كانت اليد نجسة فضرب بها على تراب ومسح بها وجهه جاز على الأصح ذكره في الروضة . (قول المتن فوجده) من ذلك ما لو سمع شخصاً يقول عندي ماء أو دعني فلان بخلاف أو دعني فلان ماء نقله الرافعي في كفارة الظهار عن بعضهم وأقره . (قول المتن أيضاً فوجده) مثله وجود ثمنه ومثل الوجدان توهمه بشرط أن يكون قبل الصلاة . (قول المتن بمائع) قال الإسنوي : منه أن يكون به مرض يمنع من استعماله ثم مثل الوجدان التوهم لكن شيخنا في شرح المنهج أحقه به قبل الصلاة وجعله غير مؤثر مطلقاً في أثناء الصلاة ، قلت : ورأيت في كلام الإسنوي ما يخالفه بعمومه حيث قال في التعليل قول

منهما لئلا يتشوه به في مسح الوجه (وموالاته التيمم كالوضوء قلت وكذا الغسل) أي موالاته كالوضوء كما ذكره الرافعي في الشرح في باب الوضوء أي تسن الموالاته فيهما وفي التقديم تجب (ويندب تفريق أصابعه أولاً) أي أول كل ضربة لأنه أبلغ في إثارة الغبار فلا يحتاج إلى زيادة على الضربتين (ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم) ليصل التراب إلى محله وأما في الأولى فمندوب ليكون مسح جميع الوجه باليد (ومن تيمم لفقد ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل) تيممه بالإجماع (إن لم يقترب وجوده بمائع كعطش) بخلاف ما إذا اقرن بمائع فلا يبطل (أو في صلاة لا تسقط به) أي بالتيمم كصلاة المقيم كما

أخرى . (قوله بطلت) الأولى بطل التيمم لأن التيمم هو المحدث عنه ويلزمه بطلان الصلاة لأنها تابعة له . (قوله
محافظة على حرمتها) شامل للفرض والنفل كما سيذكره الشارح فقول بعضهم : إن النفل يبطل قطعاً مخالف له
أو هو طريق لم ينظر إليها الشارح ولم يعتمدها وتعليل بعضهم بوجوب القضاء وعدمه فيه قصور فإنه يندب
قضاء النفل أيضاً^(١) . (قوله فلا تبطل) نعم ولو نوى القاصر الإتمام أو نوى الإقامة أو اقتدى متم أو وصلت
سفينة دار إقامته بعد رؤية الماء أو معه على المعتمد بطلت صلاته ومثله لو نوى المتفل الزيادة أو خرج وقت
الجمعة وبفراغ الصلاة يبطل التيمم وإن تلف الما قبله وله التسليم الثانية لأنها ملحقة بها لا سجود سهو لو
تذكره بعد السلام عن قرب وإنما بطلت صلاة أعمى قلد بصيراً في القبلة ثم أبصر فيها لأنه لم يفرغ من البدل
وكذا صلاة من تخرق خفه فيها لتقصيره بترك البحث عنه قبل الشروع . (قوله إن قطعها) وإن عزم على إعادة
بالماء لو جوده معه بلا مانع فلا يخالف ما مر عن المارودي أو كان في جماعة تقوت بالقطع كما قاله ابن حجر
واعتمده شيخنا مخالفاً لما في حاشيته عن شيخنا الرملي . (قوله أي الفريضة) قيد لخل الخلاف فقطع النفل أفضل
قطعاً لأن رؤية الماء تؤثر فيه أقوى من الفرض لما قيل بطلانه كما مر وبذلك علم أنه لا يندب قلب الفريضة نفلاً
ولكنه يجوز . وقال ابن حجر بعدم الجواز وهو وجه لأنه كانت صلاة أخرى كما مر فيلزم من قلبه بطلانه
فتأمل . (قوله ليتوضأ) ولو وضوءاً مكملًا بالتيمم كما شمله إطلاقهم . (قوله حيث وسع الوقت) أي جميعها
والأحرم القطع على المعتمد واكتفى ابن قاسم بركعة ونقله عن شيخنا الرملي . (فتجيبه) خرج بوجود الماء
فيها الذي هو بمعنى العلم به ما لو تردد فيه كأن رأى ركبا طلع أو سحابة فظنها ممطرة أو رأى طيراً فظنه يحوم
على الماء أو سمع من يقول عندى ماء وأبى عقبه بقوله لغائب أو نجس أو ديمة لفلان مثلاً فلا يبطل تيممه
ولا صلاته مطلقاً وخرج بقولنا فيها ما قبلها فيبطل تيممه بجميع هذه التوهيمات إن كان في حد الفوت وإلا
فلا ، وخرج بقولنا في محل يجب طلبه منه ما لو وجدته في حد البعد فلا يبطل تيممه ولا صلاته مطلقاً وخرج
بالصلاة الطواف وقراءة القرآن ولو لقدر معين ولو بنذر وغير ذلك فيبطل تيممه مطلقاً بوجود الماء وبترهه
في حد القرب كما مر ومن أنقن بما ذكرناه لم يخف عليه ما في عبارة شرح المنهج من الخلل الذي منشؤه
المحافظة على الاختصار . (فروع) يجب على الواطئ النزاع إذا رأت موطوءته الماء وعلم برؤيتها له وإلا
فلا لبقاء تيممها عنده ولو تيمم بمحل يغلب فيه الرجود وصلى بمحل لا يغلب فيه أو عكسه فالعبرة بمحل الصلاة
عند شيخنا وخالفه العلامة السباطي والطندثاني ولو اختلف محل أول الصلاة وآخرها فالعبرة بالتحريم ولو صلى
في محل ثم شك هل يلزم فيه القضاء أو لا ؟ لم يلزمه كما لو شك في ترك شرط بعد الفراغ والقضاء إنما يلزم بأمر
جديد ويؤخذ من التشبيه لزوم القضاء إذا شك في المحل قبل فراغ الصلاة وهو واضح إن قارن الشك تحريمه
فراجعاً ولو نزاع الجبيرة لتوهم البرء فوجد الجرح لم يبرأ لم يبطل تيممه وكذا لو سقطت جبيرة لكن لو كان

المنهاج وإن أسقطها فلا لأنها لما لم تبطل في هذه الحالة بالتوهم فكذلك بالتحقق لأنهما متلازمان ، ألا ترى أنها
يؤثران قبل الشروع ولا يؤثران بعد الفراغ اهـ . وهو كما ترى دال على أن الشيء لا يسقط فرضها بالتيمم يؤثر
فيها توهم الماء كوجوده بخلاف ما صرح به شيخنا من التفرقة وهي الحق الموافق لمقتضى الإرشاد وتصريح
شارحه . (قول المتن والشرح فلا تبطل) استشكل ذلك الإسئوى بما لو أبصر الأعمى في الصلاة بعد التقليد
في القبلة . (قول المتن وقيل يبطل النفل) قال الإسئوى : إدخاله للنافلة في الصلاة المنقسمة إلى ما يسقطها وما
لا يسقطها فيفيد أن التيمم المقيم ونحوه كما يلزمه قضاء الفريضة يستحب له قضاء النافلة المؤقتة على خلاف ما
يقتضيه كلامهم . (قول المتن والأصح أن قطعها إلخ) أي ولا يستحب قلبها نفلاً لأنه إنشاء نفل وتأثير الماء
في الفرض كهو في النفل . (قول الشارح من إتمامها) خروجها من حرم الإتمام . (قول المتن لا يجاوز
ركعتين) أي لأنه الأحب والمعهود فيه . (قول الشارح إذا وجد الماء قبل إتمامها) خرج به ما لو شرع في

سيأتي (بطلت على
المشهور) والثاني لا بل
يتمها محافظة على حرمتها
والخلاف كما في الروضة
وغيرها وجهان وعبر في
الحرر بالأصح وفي شرح
المهذب بالمشهور بعد
حكاية الثاني وجهاً فما
هنا موافق له مخالف
لاصطلاحه السابق (وإن
أسقطها) كصلاة المسافر
كما سيأتي (فلا) تبطل
فرضا كانت أو نفلاً
(وقيل يبطل النفل)
لقصور حرمة عن حرمة
الفرض (والأصح أن
قطعها) أي الفريضة
(ليتوضأ) ويصل بدنها
(أفضل) من إتمامها حيث
وسع الوقت لذلك
والثاني إتمامها أفضل (و)
الأصح (أن المتفل لا
يجاوز ركعتين) في النفل
المطلق إذا وجد الماء

في صلاة بطلت فيهما مطلقا . (قوله قبل إتمامهما) فإن رآه في أثناء ركعة بعدما أتمها مطلقا . (قوله لانعقاد نيته عليه) إما قصدا أو تنزيلا كأن أطلق في الوتر فإنه ينصرف إلى ثلاثة أقل الكمال ويتردد النظر على ماذا يقتصر على قول الخطيب إنه يتخير بين أفراد الوتر فراجعه ويظهر أنه يفعل ما اختاره فتأمله ومثل انعقاد نيته ما لو نوى زيادة بعد التحريم وقبل رؤية الماء ويمكن شمول كلامه له . (قوله ولا يصلي) بالبناء للفاعل أو للمفعول وغير مفعول أو نائب فاعل والطواف كالصلاة . (قوله غير فرض) إن أغنى عن القضاء فله جمع معادة ولو وجوبا مع أصلها وله جمع جمعة وظهر معادة وجوبا وله جمع صلاة بمحل يغلب فيه الوجود معها بمحل يغلب فيه الفقد وشمل ما ذكر الصبي نعم إن بلغ قبل صلاة الفرض لم يصله قاله شيخنا الرملي وغيره وشمل الفرض المذكور المؤداة والمقضية ومنها ما يقضيه نحو المجنون بعد كاله والصبي بعد بلوغه والكافر بعد إسلامه عند من يقول بطلبه وفيه نظر واضح يعلم مما يأتي في المنسية وفي قضاء الحائض والوجه جواز الجمع . (قوله والنذر) أي المنذور من كل نوع كفرضه الأصلي لو كان أو المراد المنذور من الصلاة والطواف بخلاف غيرهما كنذر القراءة والاعتكاف ونحو ذلك كما مر فله جمع فروض منه بتيمم فقول المصنف ولا يصلي إلخ وإن كان في مفهومه تفصيل أول من قول شيخ الإسلام ولا يؤدي لعدم صحته في غير الطواف والصلاة وليس منه نفل نذر إتمامه لبقائه على النفلية وإن حرم الخروج منه والمراد بالنذر ما انعقدت صيغته عليه أو عد خصلة واحدة فلو نذر التراويح كفاه تيمم واحد لجميعها وكذا لو نذر الوتر أو الضحى وإن نذر فيها التسليم من كل ركعتين لأن وجوبه بالنذر لا يزيد على وجوبه الأصلي كما في التراويح ولو نذر وترين لزمه تيممان لكل وتر تيمم كما مر وهكذا وهذا الذي اعتمدته شيخنا آخر ، وقال في مرة متى سلم لزمه تجديد التيمم وإلا فلا وفي مرة إن نذر السلام وجب تجديد التيمم وإلا فلا . وقال ابن حجر في نذر الوترين مثلاً يكفيه تيمم واحد وفيه نظر . (فروع) نذر أربع ركعات من النفل المطلق فإن صلاها بإحرام واحد كفاه تيمم واحد اتفاقاً أو بإحرامين كان سلم من ركعتين ولو بغير نذر السلام منهما لزمه تيممان كذا قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي وفيه نظر ظاهر والوجه خلافه فراجع . (فائدة) ذكر الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في شوارد الفوائد لغزاً نظماً يتعلق بما ذكر هنا بقوله :

أليس عجيباً أن شخصاً مسافراً إلى غير عصيان تباح له الرخص
إذا ما توسلاً للصلاة أعادها وليس معيذاً للتي بالتراب خص

ثم قال : وصورته كما في الروضة ما لو أجنب مسافر ونسى الجنابة وصار يصلي بالوضوء إذا وجد الماء ويصلي بالتيمم إذا فقد فيعيد صلاة الوضوء لبقاء الجنابة على غير أعضائه لا صلاة التيمم لرفعها عن جميع البدن بقيامه مقام الغسل ويتجه أن ذلك فيما لو نوى رفع الحدث الخاص بالفرض أو استباحه ذلك ولم يلاحظ الحدث الأصغر فيهما لأنه ينصرف إلى الجنابة بقرينة كونها عليه مع جعل نسيانه لها كالغلط وإلا فالتيمم كالوضوء فراجع ذلك وحرره . (قوله في الأظهر) الأولى التعبير بالمشهور لضعف المقابل جداً كما في الروضة . (قوله في أصح الأوجه) هو المعتمد . (قوله والأصح) إنما ذكره الشارح مراعاة لقول المصنف وإلا فالأولى التعبير بالصحيح لضعف المقابل كما في الروضة . (قوله أن من نسي إحدى الخمس) ولو احتمل أنها أو مع غيرها كما لو شك حاج في أن متروكة طواف أو صلاة فيجب عليه الخمس مع الطواف ويكفيه تيمم واحد للجميع ذكره في

الثالثة فله إتمامهما . (قول الشارح ولو كان النوى ركعة لم يزد عليها) وإرادة على الكتاب لأن الواحد لا يسمى عدداً . (قول المتن ولا يصلي بتيمم غير فرض) لأن يصلي به مع الفرض المعادة في الجماعة بالمنسية في خمس يجمعها بتيمم لأن الفرض واحد . (قول المتن غير فرض) خالف في هذه أبو حنيفة رضي الله عنه . (قول الشارح في جواز الترك) أي وعدم انحصار العدد .

قبل إتمامهما ليسلم عنهما ويتوضأ ويصلي ما شاء (إلا من نوى عدداً فيتمه) وإن جاوز ركعتين لانعقاد نيته عليه ومقابل الأصح في الأول أنه يجاوز ركعتين بما شاء وفي الثاني أنه لا يجاوز ركعتين ولو كان النوى ركعة لم يزد عليها (ولا يصلي بتيمم غير فرض) لأنه طهارة ضرورة (ويقتل ما شاء) لأن النفل لا ينحصر فخفض فيه (والنذر) بالمعجمة (كفرض في الأظهر) والثاني لا فله أن يصليه مع الفرض الأصلي (والأصح صحة جناز مع فرض) لشبه صلاة الجنائز بالنفل في جواز الترك وتعيينها عند انفراد المكلف عارض والثاني لا تصح لأنها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث إن لم تعين عليه صحت وإن تعينت فلا وتصح أيضاً مع نفل بنيته في أصح الأوجه في شرح المهذب وعبر فيه بالجمع كما هنا ليفيد الصحة في المفرد المعبر به في المحرر من باب أولى (و) الأصح (أن من نسي إحدى الخمس) ولا

الروضة وله الاجتهاد في أيهما المتروك ، قال شيخنا : وله الاجتهاد في المتروكة من الخمس أيضا وكذا لو نذر قرية وشك في أنها صوم أو صدقة أو عتق أو صلاة فله الاجتهاد على المعتمد فراجع . (قوله هن) هو متعلق بكفاه كما هو الأصل في التعلق بالفعل فيدخل ما لو تيمم لغرض أو لواحدة منهن قال شيخنا الرمل : وله بالتيمم لواحدة منهن أن يجمع بينها وبين فرض آخر وأن يصلي به فرضا آخر ونظر فيه باحتمال أن التيمم لها في الأولى هي التي عليه وأنها في الثانية غير التي عليه وهي واقعة له نافذة نعم إن قصد في الثانية بتيممه التي عليه منهن فهو قريب ولو تذكر النسيئة بعد ذلك لم تجب إعادتها على المعتمد وفارق وضوء الاحتياط بإمكان اليقين فيه بنحو المس وبوجوب الفعل هنا . (قوله لأن الفرض واحد) فلو كان النسيئتين وجب تيممان وهكذا أو قد جعلوا لذلك ضابطا كليا بعبارة مختلفة إحداهما أنه تيمم بعدد النسيئتين ويصلي بكل تيمم عدد غير النسيئتين مع زيادة واحدة . ثانيها أن يضرب النسيئتين في النسيئتين فيه ويزاد على الحاصل قدر عدد النسيئتين ثم يضرب النسيئتين في نفسه ويسقط الحاصل من الجملة فالباقي هو المقضى موزعا على التيممات التي بعدد النسيئتين كما مر . ثالثها أن يزداد مثل عدد غير النسيئتين فأكثر على عدد النسيئتين فيه بحيث ينقسم صحيحا على النسيئتين فالمتجمع هو المقضى موزعا على التيممات المذكورة أيضا فلي نسيان صلاتين يجب تيممان ويصلي بكل تيمم أربع صلوات بقدر عدد غير النسيئتين مع زيادة صلاة أو يضرب النسيئتين وهو اثنان في النسيئتين فيه وهو خمسة يحصل عشرة يزداد عليها عدد النسيئتين المذكور وهو اثنان فيجتمع اثنا عشر ثم يسقط منها مضروب الاثنتين في نفسها وهو أربعة يبقى ثمانية تقسم على التيممات كما مر ويزاد على النسيئتين فيه وهو خمسة مثل عدد غير النسيئتين وهو ثلاثة يحصل ثمانية وقسمتها صحيحة على النسيئتين الذي هو اثنان فيخص كل تيمم أربع صلوات كما مر أيضا فتأمل . (قوله مختلفتين) أي يقينا سواء علم أنهما من يوم أو من يومين أو لم يعلم ذلك . (قوله صلى كل صلاة إلخ) أي ندبا على الوجه الأول ووجوبا على الوجه الثاني . (قوله وإن شاء) أي على الوجه الأول . (قوله ليس منها التي بدأ بها) فيحرم فعلها لأنها عبادة فاسدة قاله شيخنا وقال في مرة له فعلها فيصلي بكل تيمم خمسا لأن محل المنع من فعلها إذا ترك واحدة غيرها والأول هو الوجه . (قوله لأنه لا يخلو إلخ) ومجموع ذلك عشر احتمالات واحد بقوله الصبح والعشاء وستة بقوله أو أحدهما مع إحدى الثلاث وثلاثة بقوله أو يكون من الثلاث تأمل . (قوله هو المستحسن) لقلة التيمم فيه وفي شرح الهجة إن هذه الطريقة لا تكفي فيما إذا لم يعلم تخالف النسيئتين المتعدد لاحتمال أن الذي عليه من جنس ما فعله مرة واحدة . (قوله ولأء) مثال لا شرط . فهو من التوالى لا من الموالاة كما فهمه بعضهم . (قوله متفقتين) ولو احتمالا أخذنا بالأحوط كما لو جهل عدد ما عليه من الصلوات ولو نسي ثلاث صلوات من يومين وشك هل فيها متفقتان لزمه صلاة يومين وكذا لو نسي أربعاً أو خمساً أو سبعا أو ثمانية فإنه يلزمه صلاة يومين فإن كانت الثلاث مثلاً من ثلاثة أيام لزمه صلوات ثلاثة أيام كذا نقله شيخنا الرمل عن فتاوى القفال ، ومعلوم أنه لا بد في الثلاث من ثلاثة تيممات وفي الأربع من أربع وهكذا فانظر كيفية فعل صلوات اليومين بها فالوجه أن يقال يصلي الخمس ثلاث مرات أو أربع مرات وهكذا . (قوله قبل الوقت) عدل إليه عن قول المصنف وقت فعله ليفيد أن مؤدى العبارة واحدة ومعنى وقت فعله وقت يصح فيه فعله في ذاته لا بالنظر لشخص بعينه خلافاً لما فهمه العلامة البرلسي وبنى عليه ما يأتي عنه على أن وقت الفعل بالفعل ولو لشخص بعينه ليس معتبراً بالإجماع وإلا لما صح التيمم قبل السترة أو الاجتهاد في القبلة أو للجمعة قبل الخطبة أو للخطبة قبل اجتماع من تنعقد به^(١) ولما صح إيراد التنجس كما يأتي فيصبح التيمم للراتبة التي بعد الفرض قيل فعله ويفعل به القبلية أو غيرها ، وقول لشيخ شيخنا عميرة بعدم صحته لم يذكروا على أنه المذهب

يعلم عنها (كفاه تيمم هن) لأن الفرض واحد وما عداه وسيلة له والثاني يجب خمسة تيممات لوجوب الخمس (وإن نسي مختلفتين) لا يعلم عنهما (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالأول أربعة ولأء) أي الصبح والظهر والعصر والمغرب (وبالثاني أربعة ليس منها التي بدأ بها) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه لأنه لا يخلو أن تكون النسيئتان الصبح والعشاء أو إحداهما مع إحدى الثلاث أو يكونا من الثلاث وعلى كل صلي كلا منهما بتيمم والثاني هو المستحسن عند الأصحاب وقوله ولأء مثال لا شرط . (أو) نسي (متفقتين) لا يعلم عنهما من صلوات يومين (صلى الخمس مرتين بتيممين) وفي الوجه السابق بعشر تيممات . (ولا بتيمم لفرض قبل) دخول (وقت فعله) لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ويدخل في وقت الفعل ما تجتمع فيه الثانية من وقت الأولى (وكذا النقل المؤقت) كالرواتب مع الفرائض وصلاة العيد

(قول المتن هن) متعلق بكفاه لا بتيمم . (قول المتن ليس منها التي بدأ بها) الظاهر أن فعله للأولى بالتيمم الثاني حرام فتأمل . (قول المتن قبل وقت فعله) قضيته أن الراتبة البعدية لا يصح التيمم لها إلا بعد فعل الظهر وبني

لا يتيمم له قبل وقته (في الأصح) والثاني يجوز ذلك توسعة في النفل وصلاة الجنائز كالنفل ويدخل وقتها بانقضاء الغسل وسيأتي في أواخر الجنائز كراهتها قبل التكفين فيكره التيمم لها قبله أيضا كما يؤخذ من شرح المذهب والصلاة المنذورة في وقت معين كالفرض الأصلي والنفل المطلق يتيمم له كل وقت أراده إلا وقت الكراهة (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) كالمحبوس في موضع ليس فيه واحد منهما (لزمه في الجديد أن يصلي الفرض) لحرمة الوقت (ويعيد) إذا وجد أحدهما وفي القديم أقوال أحدها له يندب الفعل ، والثاني يحرم ويعيد عليهما ، والثالث يجب ولا يعيد حكاه في أصل الروضة واختاره في شرح المذهب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها في قول قال به المزني وهو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء وذكر فيه وفي الفتاوى على الجديد أنه إنما يعيد بالتيمم في موضع يسقط به الفرض فإن كان فيما

بل أخذه من لفظ فعله من كلام المصنف وقد علمت بطلانه فاعتماد غيره له ليس في محله ولا يرد عدم صحة التيمم بنية العصر قبل فعل الظهر لمن يجمع تقديمًا لأن وقت الجمع لم يدخل لتوقفه على نيته في الأولى ولا بطلان تيممه لها بعد فعل الظهر إذا بطل الجمع بعده بدخول وقتها مثلاً لتبين أنه قبل الوقت فهو كما لو ظن دخول الوقت وتبين خطره فلا حاجة لقولهم لأنه لما لم يستبح ما نواه بصفته لم يستبح غيره بالأولى وإنما توقفت صحة التيمم على إزالة التجاسة لأنه لا يباح معها ما ينويه ولا غيره . (قوله الغسل) أي الواجب ولو تيمم لجنائز فحضرت أخرى جاز أن يصلي به على الثانية قبل الأولى أو معها وتجوز الصلاة على الميت من التيمم وإن لزمه القضاء مع المتوضىء وكذا منفردا إذا سقطت به ولو مع وجود المتوضىء على المعتمد خلافا لابن حجر ، وحمله بعضهم على ما إذا لم يصل المتوضىء والمحل لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم وهو واضح ويدخل وقت صلاة الاستسقاء باجتماع غالب الناس لمن يريد فعلها جماعة وبإرادته إن أرادها فرادى وصلاة الكسوف بالتغير سواء أرادها جماعة أو فرادى ووقت الفائتة بتذكرها والمنذورة المطلقة بإرادة فعلها وكذا ما تأخر سببه . (قوله إلا وقت الكراهة) أي إلا إن أراد فعله في وقتها فلا يصح التيمم له ولو قبلها فإن لم يرد فعله فيه صح التيمم له ولو فيه لأنه وقت صحته في الجملة . (قوله ومن لم يجد ماء) في المحل الذي يجب طلبه منه على ما مر ولا ترابا كذلك لأنه يجب طلبه كالماء . (قوله لزمه إلخ) اعلم أن اللزوم في كلامه مستعمل في الوجوب والصحة معا بدليل حكاية القديم لقول التدب والحرمة وليس في النفل لزوم كما هو معلوم فتقيده بالفرض لإخراج النفل إنما هو من حيث الصحة المشار إليها بقول الشارح واحتراز إلخ فسقط ما ذكره بعضهم هنا فراجع . (قوله أن يصلي) أي عند يأسه منهما ولو في أول الوقت وهي صلاة حقيقة يحنث بها من حلف لا يصلي ويطلبها ما يظلل غيرها ويحرم قطعها بلا عذر نعم تظلل بتوهم الماء أو التراب في محل يجب طلبهما منه وإن كان يسقط به فيه القضاء على المعتمد . (قوله الفرض) أي الصلاة المفروضة المؤقتة ولو بالنذر في وقت معين وله التشهد الأول وغيره من المندوبات منها إلا نحو السورة للجنب ويجب عليه قصد القراءة في الفاتحة ولا تجوز المندوبات فيها كسجدة التلاوة ولو في صبح الجمعة وسجود السهو إلا تبعاً لإمامه فيهما ودخل في الفرض الجمعة فتلزمه ، وإن وجب إعادتها ظهراً ولا تجب على الأربعين كذا قالوه وظاهر هذا عدم صحتها منهم لو كان فيهم منهم أو كانوا كلهم كذلك وهو يخالف ما قبله فراجع ودخل صلاة الكسوف إذا نذرها ويصلها بالهيئة التي قصدتها في نذرها أو بما عمل عليه عند الإطلاق ولا تقضى إذا خرج وقتها . (قوله لحرمة الوقت) أي الحقيقي فلا يجوز قضاء فاتئة تذكرها وإن فاتت بغير عذر . (قوله ويعيد) صوابه التعبير بالقضاء لأنه محل الأقوال وأما الإعادة في الوقت فلا خلاف في وجوبها ولو بالتراب في محل لا تسقط به فقول بعضهم

نظر يقوى عند خروج وقت الفريضة . (قول الشارح وسيأتي في أواخر الجنائز) هذا الكلام ربما يؤخذ منه عدم صحة التيمم للجمعة قبل فعل الخطبة لكن صرح شيخنا في شرح المنهج بخلافه . (قول الشارح لحرمة الوقت) أي ولما روت عائشة أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت فأرسل رسول الله ﷺ أناساً في طلبها فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فصلوا وهم على غير وضوء فأنزل الله آية التيمم رواه الشيخان ، وقد تمسك من منع وجوب الإعادة بهذا الحديث وأجيب بأن ذلك كان قبل نزول آية التيمم وعدم الماء في السفر ليس بنادر فصلاتهم إذ ذاك بغير طهور ناشئة عن عذر عام ويستفاد من قوله لحرمة الوقت أن الفائتة ولو بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أي لا يجوز فعلها . (قول المتن ويعيد) اعلم أن كل موضع وجبت فيه الإعادة فالذي عليه الجمهور أن الفرض هو المعادة وقيل كلتاها وهو الأقف وقيل الأولى وقيل إحداها لا بعينها قال في شرح المذهب وفائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا أراد أن يصلي الثانية يتيمم الأولى .

لا يسقط به لم تجب الإعادة إذ لا فائدة فيها واحترز بالفرض عن النفل فليس له فعله قطعاً . (ويقضى المقيم التيمم لفقد الماء) لندور فقده في الإقامة وعلى المختار السابق لا يقضى . (لا المسافر) التيمم لفقده لعموم فقده في السفر (إلا العاصي بسفره) كالأبق فيقضى (في الأصح) والثاني لا يقضى لوجوب

تيممه كغيره وعورض بأن عدم القضاء رخصة فلا تناط بسفر المعصية وفي وجه لا يصح تيممه فليتب ليصح وما ذكر من القضاء في الإقامة وعدمه في السفر جرى على الغالب فلو أقام في مفازة وطالت إقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء وصل بالتيمم وجب القضاء في الأصح (ومن تيمم ليرد يقضى في الأظهر) لندور فقد ما يسخن به الماء والثاني لا يقضى مطلقاً ويوافق المختار السابق والثالث يقضى الحاضر دون المسافر (أو) تيمم (لمرض يمنع الماء مطلقاً) أى في جميع أعضاء الطهارة (أو) في عضو ولا سائر) بذلك من جبرة فأكثر مثلاً (فلا) يقضى لعموم المرض (إلا أن يكون بجرحه دم كثير) فيقضى لعدم العفو عن الكثير فيما رجحه الرافعي كما سيأتى في شروط الصلاة وزاد المصنف لفظة كثير وقال في الدقائق : لا بد منها أى في مراد الرافعي للعفو عن القليل في عمله وما سيأتى له في شروط الصلاة من تشبيه

المراد بها ما يعم القضاء غير مستقيم . (قوله لم تجب الإعادة) أى ولا تجوز فتحرم . (قوله واحترز بالفرض عن النفل) سواء المؤقت وغيره ومثله صلاة الجنابة فلا تجوز وإن تعينت عليه بأن لم يكن غيره فيدفن الميت بلا صلاة ومثله قراءة الجنب القرآن بقصده ومكثه بالمسجد وتمكين الحليل فلا يجوز شيء منها . (تنبيهه) يلحق بفناء الطهورين في المنع من النفل ونحوه من على بدنه نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس على نجاسة على المعتمد بخلاف غيرهما كفاقد سترة ومتيمم بمحل يغلب فيه الوجود ، ونقل عن شيخنا الرملى إلحاق نحو مربوط على خشبة بفناء الطهورين في ذلك . (قوله المقيم إلخ) المراد به كما سيذكره من في محل يغلب فيه الوجود وبالمسافر عكسه . (قوله إلا العاصي بسفره) المراد بالسفر هنا حقيقته فيلزمه التيمم ويصل ويقضى وهذا في الفقد الحسى وأما الشرعى كعطش فلا يصح منه التيمم حتى يتوب ومثله أكل الميتة وخرج به العاصي بالإقامة فلا يقضى لأنه ليس من شأنها الفقد فلا فرق فيها بين الفقد الحسى والشرعى والعاصي بها وغيره . (قوله بأن عدم القضاء رخصة) قال بعضهم : هذا يقتضى أن التيمم عزيمة وبدل له تعليل المقابل القائل بعدم وجوب القضاء ولعل سكوت الشارح عنه لذلك وفيه ما تقدم . (قوله أو المرض) ولو في محل يغلب فيه الوجود كالمرض حيلولة نحو سب أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك . (قوله لعدم العفو) اعترض بأن التيمم باطل لعدم صحته مع النجاسة كما مر فالقضاء لبطلانه لا للدم وحمله شيخنا الرملى على دم طراً بعد التيمم أو على أن في مفهوم الكثير تفصيلاً وفيه نظر إذ ليس في كلامه ما يفيد صحة التيمم بل عدم العفو صريح في بطلانه فتأمل . (قوله ورجح المصنف هناك) أى فيأتى مثله هنا وهو كذلك . (قوله بالأعضاء) أى غير أعضاء التيمم كما سيذكره وأخذ السائر بقدر الاستمسك فقط . (قوله على طهر) أى من الحدتين^(١) على المعتمد فلا يكفي طهر عضو السائر مثلاً خلافاً

(قول الشارح لم تجب الإعادة إذ لا فائدة فيها) قضية كلامه في شرح المذهب تحريمها . (قول المتن ويقضى المقيم التيمم) هذا بعمومه يشمل صلاة الجنابة فيتكلف الشخص التوجه إلى القبر ليعيد الصلاة إذا وجد الماء بعد أن صلى عليها بالتيمم ويحتمل خلافه للمشقة نعم نقل الإسنوى عن ابن خيران أن المقيم لا تصح صلاته بالتيمم على الجنابة . (تنبيهه) لو يمم الميت وصلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله لأنه خاتمة أمره ذكره البغوى ولكن نازع فيه الزركشى في الخادم وحمله على الحاضر . (قول الشارح التيمم لفقده) ولو لظماً أو سبب أو آلة الاستسقاء ونحو ذلك . (قول الشارح لوجوب تيممه) أى وإذا وجب صار عزيمة لا رخصة ذكره الرافعي وعلله الإمام بأنه لما لم يزل فعله يخرج عن مضاهاة الرخص المحضة ثم محل هذا إذا كان الفقد حسياً فإن كان الماء موجوداً وأراد التيمم لمرض أو عطش أو نحوهما فإنه لا يصح التيمم ذكره في باب المسح على الخفين من شرح المذهب ونقل عن جماعة أنه لا خلاف فيه ذكره الإسنوى . (قول الشارح وما ذكره من القضاء في الإقامة إلخ) انظر هل العبارة بمحل التيمم أو الصلاة الذى في شرح الإرشاد الأول . (قول الشارح وجب القضاء في الأصح) أى وإن كان حكم السفر نائياً . (قول الشارح والثالث يقضى الحاضر دون المسافر) يدل له قضية عمر وإذا لم ينقل أنه أمرهم بالقضاء وأجيب بأنه على التراخي وتأخير البيان جائز . (قول الشارح لعموم المرض) أى فكان مسقطاً للمشقة كما أن الحيض لعمومه أسقط القضاء . (قول الشارح وما سيأتى له) أى للرافعي . (قول المتن على طهر) هل المراد طهر كامل أو طهر ذلك العضو الظاهر الأول كالخلف نعم بحث الزركشى أن المحدث حدثاً أصغر لو وضع اللصوق في غير أعضاء الوضوء ثم أجنب فهو وضع على طهر

بدم الأجنبى فلا يعفى عنه في الأصح محمول بقرينة التشبيه على المتقل عن عمله ورجح المصنف هناك العفو عن القليل والكثير (وإن كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كجبرة فأكثر (لم يقضى في الأظهر إن وضع) السائر (على طهر) لأنه خيئت وقد مسحه بالماء كما تقدم وجوبه شبيه

بالخف وماسحه لا يقضى والثاني يقول مسحه للعذر وهو نادر غير دائم (فإن وضع) الساتر (على حدث وجب نزعه) إن أمكن

بأن لا يخاف منه ضررا كما ذكره في شرح المذهب ليتطهر فيضعه على طهر فلا يقضى كما تقدم (فإن تعذر) نزعه لخوف محذور مما ذكره في شرح المذهب (قضى) مع مسحه بالماء (على المشهور) لانتفاء شبهه حيث لا يخاف والثاني لا يقضى للعذر والخلاف في القسمين فيما إذا كان الساتر على غير محل التيمم فإن كان على محله قضى قطعاً لنقص البدل والمبدل جزم به في أصل الروضة ونقله في شرح المذهب كالرافعي عن جماعة ثم قال : إطلاق الجمهور يقتضي أنه لا فرق انتهى . ابن الوكيل قال : الخلاف في القضاء إذا لم نقل يتيمم فإن قلنا يتيمم وتيمم فلا قضاء قطعاً واستغنى المصنف بتغييره بالمشهور المشعر بضعف الخلاف عن تعبير المحرر كالشرح بأصح الطريقتين والثانية حكاية للقولين وفي أصل الروضة حكاية ثلاثة أقوال في المسئلتين الأظهر أنه إن وضع على طهر فلا إعادة وإلا وجبت انتهى ، وعلى المختار السابق له لا تجب .

[باب الحيض]

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس . (أقل سنه تسع سنين) قمرية

للسياطى تبعاً للزركشى وغيره . (قوله على حدث) أى أو على طهر من حيث وجوب النزاع . (قوله فإن تعذر) أى في الوضع على الحدث . (قوله لنقص البدل) يؤخذ منه أنه لو لم يكن ساتر ولكن لم يمكنه إمساك محل العلة بالتراب أنه يجب القضاء وهو كذلك . (قوله واستغنى إلخ) أى أن التعبير بالمشهور يشعر بأن مقابله من الخلاف غير قوى سواء كان طرقات أو آثاراً فآثر التعبير به عن التعبير بالمذهب أو الأظهر كذلك فتأمل .

[باب الحيض]

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس فهو من الزيادة على الترجمة وليس معياً . والحيض لغة السيلان يقال حاض الوادى إذا سال وشرع آدم جيلة أى طبيعة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة وتعدد الفرج يعتبر بما في الحدث وحكمته الأصلية أنه لما سال ماء الشجرة حين كسرتها حواء في الجنة قال الله تعالى لها لا دمينك كما أدميتها فأول وجوده كان فيها ، وقول بعضهم : أو وجوده في بنى إسرائيل يحمل على أول ظهوره وانتشاره ، والاستحاضة ويقال لها دم فساد لغة كالحيض وشرعاً علة يخرج من أدنى رحم المرأة من عرق يقال له العاذل بمعجمة أو مهمل وبالألف بدل اللام مع الإعجام ، والنفاس لغة الولادة واصطلاحاً الدم الخارج عقب فراغ الرحم من الحمل وقبل مضى خمسة عشر يوماً فما بين التوأمن حيض في وقته ودم فساد في غيره وكذا ما يخرج مع الولد وسمى نفاساً لأنه عقب نفس غالباً يقال نفست المرأة بضمت النون أفصح من فتحتها وكسر الفاء ويقال للحائض نفست بفتح النون وكسر الفاء وللحيض عشرة أسماء نظمها بعضهم بقوله :

حيض نفاس دراس طمس إعصار ضحك عراك فراك طمث إكبار

والذى يحيض من الحيوان ثمانية كذا ذكره الجاحظ^(١) ثم جاء مهمل مكسورة وظاء مشالة أربعة باتفاق وهى المرأة والأرنب والضبع والخفاش ، وأربعة على الأصح وهى الناقة والحجرة أى الأنتى من الخيل والكلية والوزغة . قال بعضهم : ولعل معنى حيض غير المرأة رؤية دمها وليس حيضاً حقيقة فلا يعتبر له أقل ولا أكثر ولا غيرهما من الأحكام وقد جمعها بعضهم بقوله :

ثمانية في جنسها الحيض يثبت ولكن في غير النساء لا يوقت
نساء وخفاش وضبع وأرنب كذا ناقة وزغ وحجرة كلبة

(قوله أقل سنه تسع سنين) وغالبه عشرون سنة ولا حد لأكثره وقيل ستون سنة ولفظ تسعة في كلامه كغيره مرفوع من الخبر المفرد عن أقل لا منصوب ظرفاً من الخبر الجملة عنه خلافاً لمن زعم ذلك في كلامهم ورتب عليه عدم معرفة قدر الأقل لكونه مظروفاً في التسع وهذا معنى ما في المنهج بقوله فيه : والتسع مبتدا وليست ظرفاً خبره وما قيل مبتداً أيضاً وليس بشيء خبره وما بينهما اعتراض فراجع . (قوله قمرية) منسوبة إلى القمر لاعتبارها به من حيث اجتماعه مع الشمس لا من حيث رؤيته هلالاً وهى ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدسه على الأصح وخرج بها الشمسية المنسوبة إلى الشمس لاعتبارها بها من حيث

(قول المتن قضى على المشهور) الذى في الشرحين وشرح المذهب وأشعرت به عبارة المحرر حكاية لطريقتين أظهرهما القطع بالوجوب والثاني على القولين في الوضع على الطهر للضرورة بخلاف الخف فكان ينبغي التعبير بالمذهب كما قاله الإسنوى . (قول الشارح وابن الوكيل إلخ) قضية إطلاقه أن كلامه هذا في الموضوع على حدث .

[باب الحيض]

نقل البخارى في صحيحه عن بعضهم أن الحيض أول وقوعه في بنى إسرائيل انتهى . وقيل : بل وقع لأمتنا حواء عند قطع الشجرة . (قول المتن تسع سنين) أى تمام التاسعة وقيل نصفها وقيل الطعن فيها وهى جارية في إمكان بلوغها بالإنزال بخلاف الصبى فتمام التاسعة وقيل نصف العاشرة وقيل تمامها والفرق حرارة طبع النساء ذكره النووي في شرح المذهب . (قول الشارح قمرية) أى هلالية وهى ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وسدس

حلولها في نقطة رأس الحمل إلى عودها إليها وهي ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم على الأصح إلا جزءا من ثلثمائة جزء من اليوم . (قوله أو بما يسعهما فلا) أي فليس حيضا وإن اتصل بدم قبله فلو رأت دما عشرين يوما من آخر التاسعة فأربعة أيام وجزء يوم من أول العشرين فساد . (تفصيله) ذكر شيخنا الرملي هنا في شرحه أن سن المنى في الذكر والأنثى تقريري كالحيض فإذا رأى أحدهما منيا في زمن لا يسع حيضا وطهرا حكم ببلوغه وذكر في ذلك الشرح في باب الحجر أنه تحديدي فيهما وهو الوجه واعتمده شيخنا لأن الشيء يرجع بذكره في بابه والمنى لا يقدر بوقت محدود . (قوله يوم وليلة) أي متوالين سواء اعتدلا أو لا وأشار بقوله قدرهما إلى دخول ما لو طرأ في أثناء يوم أو ليلة وبقوله متصلا إلى أن الأقل حقيقة لا يتصور إلا مع الاتصال . (قوله كما يؤخذ إلخ) هو راجع لاعتبار ذلك القدر حيث اعتبروا فيما لو تخلل نقاء أن لا تنقص أوقات الدماء عن أربعة وعشرين ساعة قدر اليوم والليلة بحيث لو أدخلت قطنة في الحمل تلوثت بالدم ، وقوله كما يؤخذ إلخ لو قال كما يأتي إلخ لكان حسنا إذ لا يؤخذ الشيء في نفسه فتأمل . (قوله بالاستقراء) أي التام فلو اطردت عادة امرأة بأقل من يوم وليلة أو بأكثر من خمسة عشر لم تعتبر اعتبار الاستقراء لعدم ضابط هنا لذلك شرعا أو لغة فليس مخالفا لقول الأصوليين بتقديم الشرع ثم العرف ثم اللغة^(١) . (قوله لا يخلو عادة) وعبرة شرح المنهج غالبا أي جرت عادة النساء وغلب فيهن لا اشتأهن كل شهر على حيض وطهر وأما كون الحيض خمسة عشر فلا يتوقف على عادة ولا غلبة لثبوت الحكم بالفرد النادر فاللزوم المذكور صحيح وبذلك علم أنه لا ينافي الحكم في اعتبار السنين بالقمرية فتأمل . (قوله بين الحيض والنفاس) وكذا بين النفاسين كان وطىء عقب الولادة وألفت علة بعد السنتين أكثر النفاس لدون خمسة عشر يوما . (قوله تقدم الحيض) الأنسب تقدم أو تأخر كما هو صريح عبارة شيخ الإسلام في المنهج فراجع . (قوله من الصلاة إلخ) وتتاب الحائض على ترك ما حرم عليها إذا قصدت امتثال الشارع في تركه لا على العزم على الفعل لولا الحيض بخلاف المريض لأنه أهل لما عزم عليه حالة عزمه . (قوله وعبر المسجد إن خافت تلوثه) المراد بالخرف ما يشمل التوهم وأما عبور غير المسجد كالرباط وملك الغير فإنما يحرم مع الظن ويكره لما عبور المسجد مع الأمن لغلظ حديثها ولذلك كان خلاف الأولى في الجنب نعم لا كراهة ولا خلاف الأولى إذا كان لحاجة كقرب طريق . (تفصيله) كل من به نجاسة تلوث كجراحة نضاجة له حكم الحائض فيما ذكر سواء في بدنه أو ثوبه أو نعله ويحرم إدخال النجاسة في المسجد وإبقاؤها فيه ومنه نحو قمل ميت في ملبوس نعم يعفى عن ذلك في نحو نعله للضرورة ويحرم إلقاءه نحو القمل حيا مطلقا عند شيخنا الرملي وقيد ابن حجر بما إذا علم أنه يتأذى أو يؤذى وإلا فكره كإلقائه في محل فيه تراب مسجد أو غيره ويجوز قتله في المسجد إن أسرع بإخراجه ويجوز القصد فيه إن لم يلوث وأسرع بإخراجه وفارق حرمة البول فيه مطلقا ولو في إناء للغفر عن جنس الدم ويحرم تقديره

يوم لقوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الأهلة ﴾ . (قول الشارح تقريرا) وقيل تحديدا وعليه فقيل بضر بقية اليوم وقيل إن رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة وبعدها يوما وليلة فالجميع حيض وإن انعكس فليس بحيض وإن كان يوما وليلة وبعضه قبل وبعضه بعد ففيه وجهان والثاني قول المتولي ورجحه في التحقيق . (قول الشارح كما يؤخذ) يرجع لقوله متصلا . (قول الشارح أيضا) كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي هي قول المصنف والنقاء بين الحيض إذ قضية جعل أقل النقاء المتخلل بين دماء أقل الحيض حيضا أن لا تكون دماء الأقل التي تخللها ذلك النقاء أقل الحيض في حالة تخلل بل الحيض هي مع ذلك النقاء فيعلم بلا ريب أن شرط تحقق أقل الحيض حيضا فقط أن يكون دماء متصلة قدر يوم وليلة فالخاص أن تحقق وجود الأقل فقط لا يكون إلا مع الاتصال إذ لو فرض نقاء في خلال دم اليوم والليلة زاد الحيض عن الأقل . (قول المتن خمسة عشر) ذهب الحنفية إلى أن أكثر الحيض عشرا . (قول الشارح أخذا من المسئلة الآتية) يرجع لقوله وإن لم يتصل

تقريرا فلو رأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا وطهرا فهو حيض أو بما يسعهما فلا (وأقله) زمتنا (يوم وليلة) أي قدر ذلك متصلا كما يؤخذ ذلك من مسألة تأتي آخر الباب (وأكثره خمسة عشر) يوما (بلياليها) وإن لم يتصل أخذنا من المسألة الآتية وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الإمام الشافعي رضي الله عنه (وأقل طهر بين الحيضتين) زمتنا (خمسة عشر) يوما لأن الشهر لا يخلو عادة من حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوما لزم أن يكون أقل الطهر كذلك واحترز بقوله بين الحيضتين عن الطهر بين الحيض والنفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوما تقدم الحيض كما سيأتي آخر الباب أو تأخر بأن رأت النفاس أكثر النفاس وانقطع الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوما ذكره في شرح المذهب (ولاحد لا أكثره) أي الطهر وغالب بقية الشهر بعد غالب الحيض (ويحرم به) أي بالحيض (ما حرم بالجنابة) من الصلاة وغيرها (وعبر المسجد إن خافت تلوثه) بالثلاثة

بالطهارات كقشور البطيخ والقاء الماء المستعمل فيه ويجوز الوضوء فيه وإن وقع ماؤه في أرضه لعدم
الامتنان في ذلك ويحرم غسل نجاسة فيه ويصاق ولو بقطع هوائه لا أخذ من فمه بثوبه مثلاً ودفن البصاق
فيه مكفر لإثمته قال شيخنا ابتداء ودواماً ولو في تراب من وقفه أو في حصيره أو في خزائنه أو غيرها وإن حرم
من حيث استعماله لملك غيره . (تفصيله) آخر سيأتي أنه يحل لها الطهر بعد انقطاع الحيض لا قبله فيحرم
إلا لاغتسال نحو حج وعيد وحضور جماعة . قال شيخنا : ولها الوضوء لتلك الأغسال لأنه نابع فإن قيل
إن الجنب كالحائض لا يصح طهره حالة خروج المني أوجب بأن المنع في الحيض لذاته ولذلك لا يتوقف
على خروجه كزمن النقاء بين دمائه والمنع في الجنب لوجود المنافي ولذلك صح مع وجوده في سلسه
ويجوز لها كل عبادة لا تتوقف على نية غير ما استثنى . (قوله والصوم) فرضاً ونفلاً أداءً وقضاءً وتحريمه
تبدلي وقيل لئلا يجتمع عليها مضعفان . (قوله ويجب قضاؤه) أي الصوم أي بأمر يجدي لا انعقاد سببه في حقها
كما في نحو النوم . (قوله بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها وفارقت الصوم بالمشقة بكثيرتها وبأنها لم تبين على أن
تؤخر ثم تقضى بل إما أن لا تجب أو تجب ولا تؤخر ونفى وجوب القضاء يوجب جواز قضائها لكن مع كراهتها
تنزيهاً بخلاف القول البيضاوي بحرمتها وعلى كل لا تتعقد لو فعلتها لأن العبادة إذا لم تطلب لم تتعقد وبه قال شيخنا
كالخطيب وغيره ونخالف شيخنا الرمي فقال بصحتها وانعقادها على قول الكراهة المعتمد وسيأتي الفرق بينها
وبين الصلاة في الأوقات المكروهة وعلى الصحة فلها جمع صلوات يتيمم لأنها دون النفل المطلق فراجع . (قوله
أي مباشرته) أي مسه بلا حائل ولو بلا شهوة فخرج النظر ولو بشهوة خلافاً للزكشي وخرج نفس السرة
والركبة ولفظ مباشرة يقتضي حل وطئها بحائل ومس شعرها وليس كذلك فيها بخلاف مسها بشعره ويحرم
عليها مباشرته بشيء مما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه ويحرم عليه تمكينها منها وعكسه ولو أخرته بالحيض حرم
عليه مباشرتها إن صدقها وإلا فلا وإذا صدقها وأدعت دوامه صدقت ولا يحرم عليها حضور المختضر ولا يكره
استعمال ما مسته بطيخ أو غيره ولا فعلها له ولا غسل الثياب . (تفصيله) الوطء في الحيض كبيرة ويكفر
مستحلته ولو بعد انقطاعه إلا في زمن يقول أبو حنيفة بجوازها^(١) نعم قال بعضهم بجوازها لمن خاف العنت
فراجعهم ويندب لمن وطئ فيه ولو بزناً أن يتصدق بدينار أو ما يساويه إن وطئ في إقباله وينصف دينار في
إدبارها كذلك ويتكرر التصديق بتكرار الوطء والمراد بإدبارها زمن ضعفه ويناقضه وبعده إلى الغسل كذلك .
(فروع) قال في المجموع ومن ترك الجمعة بلا عذر يندب له أن يتصدق بدينار أو نصفه وعصمه بعضهم في
إتيان كل معصية . (قوله وسيأتي إغ) هو توطئة لما بعده . (قوله أي الحيض) ومثله النفاس وسيأتي . (قوله قبل
الغسل) الأولى الطهر ليشمل التيمم . (قوله غير الصوم والطلاق) أي والطهر كما في المنهج وعلل الشارح الأولين
لأنه لم يذكر الثالث وعلل الثلاثة في المنهج بقوله لانتفاء علة التحريم وهي المانع في الصوم وطول المدة في الطلاق
والتلاعب في الطهر وقيل علة الأول اجتماع المضعفين كما مر وقول بعضهم في عبارة المنهج تهافت لأنه استثنى

(قول المتن والصوم) أي بالإجماع قال الإمام : وهو تعبد لا يعقل معناه وقبل معناه كونه يضعفها . (قول المتن
وما بين سرتها) أي لأنه حرم للوطء وأما الوطء فظاهر ويؤخذ من قوله ما بين سرتها وركبتها جواز الاستمتاع
بهما . (قول الشارح أي مباشرته) هو موافق في ذلك لعبارة التحقيق وشرح المذهب فيجوز الاستمتاع بالنظر
خلافاً لما اقتضته عبارة الروضة والشرحين وابن الرفعة من المنع حيث عبروا بالاستمتاع . قال الإسوي :
القياس تحريم مباشرتها فيما بين سرتها وركبتها . (قول الشارح بوطء) وهو كبيرة . (قول المتن وقيل لا يحرم
غير الوطء) أي ولكن يكره . (قول الشارح واختاره المصنف) أي لقوله ﷺ : « اصنعوا كل شيء إلا
النكاح » وظاهر أن المراد على هذا القول الوطء في الفرج . (قول الشارح وسيأتي في كتاب الطلاق إغ)
توطئة لصحة استثناء الطلاق أي إذ كانت حرمة معلومة بما ذكره في كتاب الطلاق فكأنه ذكره هنا

بالدم لغلته أو عدم
أحكامها الشد فإن أمنت
جاء العصور كالجنب
(والصوم ويجب قضاؤه
بخلاف الصلاة) فلا يجب
قضاؤها للمشقة فيه
بكثرتها (وما بين سرتها
وركبتها) أي مباشرته
بوطء أو غيره (وقيل لا
يحرم غير الوطء)
واختاره المصنف في
التحقيق وغيره وسيأتي في
كتاب الطلاق حرمة في
حيض ممسوسة لتضررها
بطول المدة فإن زمان
الحيض لا يحسب من
العدة فإنه كانت حاملاً لم
يحرم طلاقها لأن عدتها إنما
تنقضي بوضع الحمل
(فإذا انقطع) أي الحيض
(لم يحل قبل الغسل) مما
حرم (غير الصوم
والطلاق) فيحلان
لانتفاء مانع الأول والمعنى
الذي حرم له الثاني ولفظة
الطلاق زادها على المحرر
وقال إنها زيادة

الطهر من نفسه فكأنه قال لم يحل قبل الطهر إلا الطهر مردود لأنه إنما استباه من عموم ما حرم فتأمل .
(قوله وهي أن تجاوز إغ) فيه قصور لأن كل دم ليس في زمن حيض أو نفاس استحاضة وإن لم يتصل بها
ولعله ذكر ذلك إشارة إلى تقديمها على النفاس فتأمل . **(قوله حدث دائم)** هو بيان لحكم من أحكامها لا
تفسير لها لئلا يلزم أن سلس المذي أو البول أو نحوه يسمى استحاضة ولا قائل به كذا قالوا وفيه نظر إذ هذا
كقولنا الإنسان حيوان ذو رجلين ولا يلزمه أن يكون كل ذي رجلين إنسان تأمل . **(قوله فلا تمنع الصوم
والصلاة)** ولو نفلا ولا غيرهما فله الوطء ولو مع جريان الدم ولا كراهة فيه إلا في متحيرة على ما يأتي . **(قوله
فتفصل)** بالماء أو تمسح بالأحجار . **(قوله وجوبا)** بيان للمراد من الطلب . **(قوله مشقوقة الطرفين)** أى أو
الطرف المقدم فقط قال بعضهم : ولا بد في الحشو أن لا يكون شيء من القطنه مثلا بارزا إلى ما يجب غسله
في الاستنجاء لئلا تصير حاملة لمتصل بنجس فراجع . **(قوله وإن تأذت)** أى ولو بمجرد الحرقان تركته
وكلامه في الشد ومثله الحشو ولا يضر خروج الدم بعد ذلك وإن لوث ملبوسها في تلك الصلاة خاصة ولا
يجوز لنحو السلس تعليق نحو قارورة ليقطر فيها بوله مثلا وهو في الصلاة بل تبطل صلاته به . **(قوله صائمه)**
أى ولو نفلا تركت الحشو نهرا وإن احتاجت إليه وتحشو ليلا فلو أصبحت صائمه والحشو باق فهل لها نزعه
بإدخال أصابعها لأجل صحة الصلاة حرره كذا قال بعضهم : وفيه نظر مع ما مر في شرط الحشو .
(فتنبه) علم مما ذكر أن صلاة الصائمه مع ترك الحشو صحيحة كصومها فمراعاة الصوم إنما حصلت
بترك الحشو وبذلك علم سقوط استشكل ما هنا بمسألة الخيط الآتية في الصوم التي فيها لزوم بطلان
أحدهما وهى ما لو ابتلع خيطا قبل الفجر وأصبح صائما وطرفه خارج حيث راعوا فيها الصلاة بنزعه
لصحتها لا الصوم ببقائه وبطلانها فلا حاجة للجواب عنها لأن الاستحاضة علة مزمنة ربما يتعذر معها قضاء
الصوم فتأمل^(١) . **(فروع)** قد مر أنه لا يشترط في وضوء دائم الحدث تقدم إزالة النجاسة لأن الطهارة
بالماء قوية فتكون طهارة المستحاضة كذلك بل إنها من أفرادها . **(قوله وتوضأ)** أو تيمم ولو عبر بالماء
في الحشو والعصب والوضوء لكان أولى كما فعل شيخ الإسلام في المنهج لإفادة الفورية الواجبة . **(قوله وقت
الصلاة)** تنازعه ما قبله من الغسل وما بعدها . **(قوله كالتيمم)** أى من حيث النية وما يستباح به والوقت
وتلث الغسل والوضوء ونحوها خلافا لمن منع ذلك وعلم من التشبيه أنها لا تغتسل لفرض الكفاية وهو
يخالف ما سياتى في التحيرة ولعل الفرق تحقق عدم الحيض فراجع وعلم أيضا أنه لا يلزمها صلاة الفرض
الذى تطهرت له فلو تطهرت لحاضرة فتذكرت فائتة أو عكسه فلها فعل أيهما شئت كما نقل عن الأذرى .
(قوله وتبادر) أى وجوبا ويفتقر قدر ما بين صلاتي الجمع ولها فعل الرواتب القبلية قبل الفرض . **(قوله تقبلا
للحدث)** أى للدم النازل عليها . **(قوله وانتظار جماعة)** أى كون صلاتها جماعة ولو بواحد معها وذهاب
لمسجد ونحو أذان وإقامة وإجابتهما والمراد بالأذان في حقها إجابته أو زمنه لأنه غير مطلوب منها . **(قوله لم
يضر)** أى وإن طال الزمن وإن خرج به الوقت وإن حرم عليها ، نعم إن كانت عادت الانقطاع بقدر الطهر
والصلاة امتنع التأخير . **(فروع)** لها أن تصلى النوافل المؤقتة في الوقت وبعده والمطلقة في الوقت فقط قال

(قول الشارح وهي أن يجاوز الدم أكثر الحيض ويستمر) فسر هذا ليعلمك أن قوله حدث دائم ليس تفسيراً
للاستحاضة . **(قول المتن حدث دائم)** قال الإسنى : ليس تفسير الاستحاضة بل هو حكم إجمالى ولا يلزم
أن السلس ونحوه استحاضة والسلس بفتح اللام مصدر . قال الإسنى بعد ذكر ذلك وقوله كسلس للتشبيه
لا للتشليل . **(قول الشارح وهو أن لا ينقطع)** يفيدك أن السلس في المتن بفتح اللام . **(قول الشارح بأن تشده
إغ)** يسمى ذلك تلجما واستغفارا . قال الإسنى : من اللجام ونقر الدابة لأنه يشبههما . **(قول الشارح وإن
كانت صائمه تركت الحشو نهرا)** أى وإنما لم تراعى مصلحة الصلاة لدوام الاستحاضة وأن الحشو لا يزيل الدم
بخلاف مسألة الخيط المبتلع قبل الفجر وطرفه خارج فإن الأصح مراعاة الصلاة .

حسنة (والاستحاضة)
وهى أن يجاوز الدم أكثر
الحيض ويستمر (حدث
دائم كسلس) أى سلس
البول وهو أن لا ينقطع
(فلا تمنع الصوم
والصلاة) للضرورة
(فتفصل المستحاضة
فرجها وتعصبه) وجوبا
بأن تشده بعد حشوه مثلا
بخرقة مشقوقة الطرفين
تخرج أحدهما إلى بطنها
والآخر إلى صلبها
وتربطهما بخرقة تشدها
على وسطها كالتيكة وإن
تأذت بالشد تركته وإن
كان الدم قليلا يندفع
بالحشو فلا حاجة للشد
وإن كانت صائمه تركت
الحشو نهرا واقتصرت
على الشد فيه . (وتوضأ
وقت الصلاة) كالتيمم
(وتبادر بها) تقبلا
للحدث (فلو أخرجت
لمصلحة الصلاة كستر
وانتظار جماعة لم يضر ولا
فيض على الصحيح)
والثاني لا يضر كالتيمم
(ويجب الوضوء لكل
فرض) كالتيمم لبقاء
الحدث (وكذا تجديد
العصاة في الأصح) وإن
لم تزل عن موضعها

ولا ظهر الدم بجوانبها قياسا على تجديد الوضوء والثاني لا يجب تجديدها إلا إذا أزال عن موضعها والاله وقع أو ظهر الدم بجوانبها وحيث قيل بتجديدها فتجدد ما يتعلق بها من غسل الفرج وإبدال القطنه التي بفسه (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعد انقطاعه وعوده أو اعتادت)

والد شيخنا الرملی وبهذا يجمع بين كلام الروضة والمجموع وفيه نظر فراجع . (قوله ولا ظهر الدم) نعم يعنى عن قليل سال منه فلا يجب تجديد العصب وتعييره بالعصابة فيه تجوز والأول العصب ولو زالت العصابة لضعف الشيد أو خرج الدم في الحشو أو شغيت بطل الوضوء سواء وجد ذلك فيه أو بعده . (قوله ولو انقطع دمها) ولو في الصلاة في الوقت أو بعده . (قوله أو اعتادت) أى أو أخبرها ثقة . (قوله ووسع) راجع للصورتين قبله كما يصرح به بعد . (قوله بأقل إلخ) أى بأخف ممكن على العادة وقول الإسنى يعتبر في المسافرة ركعتين ربما يوهوم وجوب القصير عليها وليس كذلك . (قوله وجب الوضوء) وكذا إعادة ما صلته كما يأتي . (قوله فلو عاد الدم إلخ) فلو كانت توضأت تبين بطلان هذا الوضوء الثاني لبقاء الأول ولأن هذا الوضوء كان ليزال الحدث وقد تبين بقاءه . (قوله تبين إلخ) نعم إن كانت شرعت في الصلاة قبل الانقطاع في هذه وما قبلها لم تجب إعادة . (تنبيه) محل بطلان الوضوء والصلاة فيما ذكر إن خرج منها دم في الوضوء أو بعده قبل الصلاة أو فيها وإلا فلا تبطل طهارتها وتصلى بها ولا تبطل صلاتها ولا تجب إعادة لعدم المانع تأمل . (تنبيه) من به جراحة نضاجة^(١) كالمتحاضة في وجوب الغسل وما ذكر معه كما مر الإشارة إليه . (فصل في بيان المستحاضة وأقسامها) وهى سبعة كما ذكرها بقولهم لأنها إما مبتدأة أو معتادة وكل منهما إما مميزة أو لا وهذه إما حافظة للقدر والوقت أو ناسية لهما أو لأحدهما وستأتى زيادة على ذلك . (قوله رأت) أى الأثنى ولو بوجوده كالخشي إذا حاض لأنه يتضح به . (قوله أقله) أى قدر أقله وهو أربعة وعشرون ساعة كما مر . (قوله ولم يعبر) أى الدم لا يقيد كونه أقله . (قوله إلا أن يكون إلخ) يفيد أن المراد بسن الحيض زمنه الذى يمكن وجوده فيه وهذا الاستثناء معلوم مما مر بقوله وأقل الطهر إلخ فليس وأراد على كلامه خلافا لمن ادعاه . (قوله كأن رأت إلخ) فلو رأت ثلاثة دما ثم ثلثة نقاء ثم اثني عشر دما أو اثني عشر دما ثم ثلاثة نقاء ثم ثلاثة دما فالذى يتجه فيهما أن حيضها السابق فقط وهو الثلاثة في الأول والاثنى عشر في الثانية فراجع ثم إن الحكم على الثلاثة الأولى بأنها حيض فقط ربما ينافيه ما سياتى آخر الباب من انتفاء الحيض فيما لو زادت أوقات الدماء مع النقاء ينها على خمسة عشر إلا أن يقال إن ما سياتى محمول على ما إذا لم يكن في أوقات الدماء مقدار حيض كامل كما صوروه أو على ما إذا لم تزد أوقات الدم والنقاء على أكثر الحيض فراجع وخرج بقوله ثم انقطع ما لو استمر فإن أمكن كونه كله حيضا بان لم يعبر ما زاد على خمسة عشر فلا يبعد الحكم عليه بأنه كله حيض وإن لم يمكن وكانت مبتدأة لا مميزة فحيضها يوم وليلة من الثلاثة الأول فقط أو كانت معتادة لا مميزة ردت لعادتها فراجع ذلك . (قوله والصفرة والكدره حيض) فهما من الدماء سواء اجتماعا مع غيرهما أو انفردا أو أحدهما لم يجاوز

(قول الشارح والثاني لا يجب تجديدها) أى لأنه لا معنى للأمر بإزالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الأمر بالطهارة مع استمرار الحدث . قال الإسنى : والوجهان جريان فيما لو انتقضت طهارتها بلمس أو ريح أو نحوه كما لو أرادت صلاة فرض ثالثة فإن يالت وجب التجديد قطعاً . (قول المتن بعد الوضوء) أى ولو في الصلاة . (قول الشارح فوضوؤها باق بحاله) قال في شرح الهبة : إلا إذا جددت الوضوء بعد الانقطاع فإنه يبطل بهذا العود لأنه وضوء أزال الحدث فتأثر به .

(فصل) (قول الشارح فأكثر) اندفع بهذا ما قيل أقله لا يمكن أن يعبر أكثره . (قول الشارح لو معتادة) رأت الدم بصفة أو بصفتين ولو تأخر القوى لأن الفرض عدم عبوره خمسة عشر . (قول الشارح في غيرها) أى غير أيام المعتادة هذا بعمومه يفيدك أن الخلاف ثابت في الصفرة والكدره الواقعتين للمعتادة في غير أيام عاداتها وللمبتدأة المستحاضة وغيرها وظاهره اقتضاء استواء الخلاف في الكل والذى في القطعة الحال

ذلك (ووسع زمن الانقطاع) بحسب العادة (وضوء والصلاة) بأقل ما يمكن (وجب الوضوء) أما في الحالة الأولى فلا احتمال للشفاء والأصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا مكان ادعاء العبادة من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل إمكان الوضوء والصلاة في الحالتين فوضوؤها باق بحاله تصل به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها فلو امتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة (فصل) إذا (رأت) دما (لسن الحيض أقله) فأكثره (ولم يعبر أكثره) أى لم يجاوز (فكله) حيض أسود كان أو أحمر أو أشقر مبتدأة كانت أو معتادة تغيرت عاداتها أولا لأن يكون علينا بقية طهر كأن رأت ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة أيام دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض ذكر ذلك في شرح المهذب مفرقا (والصفرة والكدره) أى كل منهما (حيض في الأصح) مطلقا لأنه الأصل فيما تراه المرأة في زمن الإمكان والثاني لا لأنه ليس على لون الدم وإذا كان لون الدم فهو مثل حيض اتفاقا وقيل يشترط في كونه حيضا في غيرها تقدم دم قوى

المجموع خمسة عشر . (قوله وفي شرح المذهب) أى فيمكن حمل ما في الروضة عليه المنزل عليها ما في المنهج . (قوله باشرط تقدم إلخ) وقياس ما مر أن يقال وتأخره عنه وعلى هذين يكفى أى قدر من القوى وقيل لابد من يوم وليلة واقتصار الشارح على الأسود والأحمر يقتضى أنه لا يكفى تقدم الأصفر والأحمر ولعله لخل الاتفاق والدم الخارج مع طلقها ليس بحيض إن لم يقع في زمنه وإن لم يسبقه يوم وليلة كما لو ماتت بعد رؤيته قبل يوم وليلة ولأنها لو لم تلد لاستمر حكم الحيض وإنما انقطع ذلك الحكم بالنفاس لأنه عارض قوى ولا يوصف الدم الواحد بكونه حيضاً ونفاساً معاً كذا قالوه فتأمل . (قوله أى أول ما ابتدأها الدم) أى فهم يفتح الدال اسم مفعول وفيه رد على ابن الصلاح القائل بأنه لم يسمع في كلامهم ابتداء الشيء وإنما هي بكسر الدال أى مبتدئة في الدم . (قوله بشرطيهما) هو قيد للحكم في قول المصنف فالضعيف إلخ وظاهر كلامه كالشارح أنه قيد لتسميتها بميزة كما سيأتى . (قوله أقوامها) والأصفر أقوى من الأكرد فإن تساوى الدمان عمل بالأسبق . (قوله والضعيف استحاضة) أى وإن طال وتمادى سنين كما رأت يوماً وليلة أسود ثم أطبقت الحمرة نعم لو رأت قويا وضعيفا وأضعف فالقوى مع ما يناسبه في القوة من الضعيف حيض بثلاثة شروط تقدم القوى واتصال المناسب له به وصلاحيتهما معا للحيض كخمسة أسود ثم خمسة أحمر ثم أطبقت الصفرة وإلا كعشرة أسود ثم ستة أحمر ثم أطبقت الصفرة أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم أطبقت الصفرة أو خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم أطبقت الحمرة فالحيض في الكل هو الأسود فقط والحكم على القوى بالحيض والضعيف بالاستحاضة في أى زمن وجدا بهذه الشروط إذ الكلام فيمن دام دمها كما يستدل عليه بقوله فإن عبره إلخ أما لو انقطع فلا تأتى فيه الشروط ولا ترد عليه كأن رأت عشرة أسود وعشرة أحمر وانقطع فالحيض العشرة الأسود وثبت لها به عادة . (قوله والقوى حيض) أى وإن تخلل نقاء أو ضعيف أو عقبه ضعيف على ما تقدم . (قوله إن لم ينقص

الثانى أن تكون مبتدأة فإذا رأت صفرة أو كدرة فللواقع في مردها حكم الواقع في غير أيام العدة عند الجمهور وقيل حكم الواقع في العادة كذا ذكره الرافعى وغيره وظاهر هذا التصوير إنما هو في المستحاضة فلو رأت المبتدأة ذلك ولم يجاوز أكثر الحيض فهل يخرج على هذا الخلاف أو يقطع بأنه كالواقع في غير أيام العادة محل نظر انتهى . (قول الشارح من سواد أو حمرة) اقتصاره عليهما يقتضى أن تقدم الشقرة لا يكفى . (قول الشارح بين المبتدأة والمعتادة) أى ولو كانت الصفرة والكدرة واقعتين في أيام العادة ولا ينافى ذلك قوله : وحكاية وجه ويجوز أن يكون مراده الواقع في غير أيام العادة واعلم أن الذى في الإسنوى عن صاحب التتمة حكاية وجهين في أيام العادة . أحدهما هذا الذى نقله الشارح رحمه الله عن شرح المذهب . والثانى اشتراط دم قوى سابق على الصفرة أو لاحق هكذا ذكره الإسنوى بعد أن نقل في الروضة وأصلها القطع بعدم الخلاف في الواقع في أيام العادة . (قول الشارح أى أول ما ابتدأها الدم) أى فهم يفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح في قولك ابتداء الشيء وقال لم أجده في اللغة وعليه فيقرأ في المتن بكسر الدال أى ابتدأت في الدم . (قول المتن بأن ترى قويا وضعيفا) يرجع لقوله مميزة . (قول المتن فالضعيف استحاضة) أى وإن تمادى سنين لأن أكبر الطهر لا حد له صرح به الإسنوى وغيره والدليل على ذلك قوله ^{عنه} لفاطمة بنت أبى حشيش إذا كان دم الحيضة فإنه أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضئى وصلى فإنما هو عرق رواه أبو داود . (فروع) لو رأت خمسة أسود ثم أطبقت الحمرة فالعشرة حيض وكذا كل دور بعد ذلك فيما يظهر أخذاً من نظيره في المعتادة المميزة كما يأتى إن شاء الله تعالى . (قول المتن والقوى حيض) أى مع لاحق له نسي يمكن الجمع بينهما . (قول المتن إن لم ينقص عن أقله إلخ) هذه الثلاثة شروط في تحقق التمييز مطلقا سواء كان تمييز مبتدأة أو معتادة فلا يتوهم من ذكرها هنا عدم

من سواد أو حمرة عليه وقيل وتأخره عنه وعلى هذين يكفى أى قدر من القوى وقيل لابد من يوم وليلة هذا ما في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب لافرق في جريان الخلاف بين المبتدأة والمعتادة وحكاية وجه في الواقع في أيام العادة باشرط تقدم دم أسود أو أحمر عليه معترضاً بذلك على الرافعى وغيره في نفهم الخلاف فيه (فإن عبره) أى عبر الدم أكثر الحيض أى جاوزته (فإن كانت) أى من عبر دمها أكثر الحيض وهي المستحاضة (مبتدأة) أى أول ما ابتدأها الدم (مميزة بأن ترى قويا وضعيفا) بشرطيهما الآتية كالأسود والأحمر فهو ضعيف بالنسبة إلى الأسود قوى بالنسبة إلى الأشقر والأشقر أقوى من الأصفر ومن الأكرد إذا جعلاً حيضاً وماله رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له والشخين أقوى من الرقيق فالمتن أو الشخين من الأسودين مثلاً أقوامها والمتن الشخين منهما أقوى من المتن أو الشخين (فالضعيف استحاضة والقوى حيض) إن لم ينقص عن أقله

ولا عبر أكثره ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر بأن يكون خمسة عشر يوما متصلة فأكثر تقدم القوى عليه أو تأخر أو توسط كأن رأت خمسة أيام أسود ثم أطبق الأحمر إلى آخر الشهر أو خمسة عشر يوما أحمر ثم خمسة عشر أسود أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم باقي الشهر أحمر بخلاف ما لو رأت يوما أسود ويومين أحمر وهكذا إلى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط تمييز وسيأتي حكمها وفي وجه في الصورة الثالثة إن خمسة الأحمر مع خمسة الأسود حيض (أو مبتدأة لا مميزة بأن رآته بصفة أو) بصفتين مثلا لكن (فقدت شرط تمييز) من شروطه السابقة (فالأظهر أن حيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون) بقية الشهر والثاني تمحيض غالب الحيض ستة أو سبعة وقيل تخير بينهما والأصح النظر إلى عادة النساء إن كانت ستة فسته أو سبعة فسبعة وبقيّة الشهر طهرها والعبرة بنساء عشيرتها من الأبوين وقيل بنساء عصباتها خاصة وقيل بنساء بلدها وناحتيتها كذا في

إلخ) هذه الشروط معتبرة في المعتادة أيضا . (قوله ولا نقص الضعيف إلخ) أي لإمكان جملة طهراً بين حيضتين . (قوله أو تأخر) لأنه لا يلحق الأضعف بالأقوى إلا إن تقدم الأقوى كما مر كأن رأت خمسة عشر أحمر ثم خمسة عشر أسود ثم أطبقت الصفرة . قال الرافعي : فترك الصلاة شهرا وليس لنا من تتركها شهرا إلا هذه واعترض عليه بأنها قد تتركها ثلاثة أشهر ونصفا كأن ترى خمسة عشر من كل من الأكر ثم الأصفر ثم الأشقر ثم الأحمر ثم الأسود الساذج ثم الأسود المتن فقط ثم الأسود المتن الشيخين وأجاب عنه ابن حجر بأن الدور شهر وقد تم فلم ينظر إلى القوة بعد تمامه فهي فاقدة شرط تمييز كما في شرح الروض فحيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون انتهى وفيه بحث فنأمله . (قوله من شروطه) مثل كلامه ما لو رأت عشرة أسود ثم عشرة أحمر ثم عشرة أسود وهكذا فيقتضى أن حيضها يوم وليلة وفيه نظر بما قالوه فيما لو رأت خمسة دما ثم عشرة نقاء ثم عشرة دما إن حيضها الخمسة الأولى والأخيرة لوقوعهما في زمن الحيض وهل فرق بين النقاء والدم الضعيف راجعه وهذا فيمن عرفت وقت ابتداء الدم وإلا فمتحيرة كما سيأتي . (قوله أو بصفتين) يفيد أن فقدت عطف على صفة فهي غير مميزة وقيل عطف على لا مميزة فهي مميزة مقيدة بفقد شرط ومشى عليه في المنهاج والأول هو ما في الروضة وأصلها ، والخلاف في الاسم مبتدأ وإلا فالحكم واحد والثاني أقعد . (قوله يوم وليلة) أي من كل شهر كما يؤخذ مما بعده . (قوله وطهرها) مرفوع مبتدأ خبره ما بعده وهو ظاهر كلام الشارح بعده وقيل منصوب عطفا على حيضها فهو من محل الخلاف . قال الإسوي : وهو ظاهر عبارة الكتاب وأصله وترك الناء من العدد لأن المعدود محذوف أو تغليبا لليالي . (قوله بقية الشهر) لم يقل تسع وعشرون كما فعل المصنف قبله لأن المتبر هنا الشهر اللالي كما مر وقال شيخنا : المراد شهر المستحاضة لأن دورها ثلاثون دائما من غير اعتبار هلال ولو طرأ لها تمييز ردت إليه نسخا للماضى بالمنجز . (قوله تحيض) هو بضم الفوقية وتشديد المثانة التحتية مبنى للمجهول . (قوله فسبعة) فإن نقصن كلهن عن الستة أو زدن على السبعة حيضت مثلهن أو اختلفن فسبعة أيضا وفي كلام شيخ شيخنا عميرة أنه يعتبر الأغلب

جربانها في تمييز المعتادة الآتي . (قول المتن ولا نقص الضعيف إلخ) قال الرافعي رحمه الله : لأننا نريد أن نجعل الضعيف طهراً والقوى بعده حيضة أخرى وإنما يمكن ذلك إذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الإسوي لذلك مما لو رأت يوما وليلة أسود وأربعة عشر أحمر ثم عاد السواد فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه فجعلنا القوى حيضا والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخر يلزم نقصان الطهر عن أقله انتهى . (قول المتن أيضا ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) عبارة الروضة ولا نقص إلخ يمكن جملة طهرا بين حيضتين . (قول الشارح ثم خمسة عشر أسود) أي فهي الحيض فلو جاوز الأسود خمسة عشر ولو مع تن تنجد في الخمسة عشر الأخيرة فهي فاقدة شرط تمييز خلافا لما في المهمات فيما إذا كانت الخمسة عشر الأخيرة أغلظ مما قبلها نبه عليه شيخنا في شروح الروض . (قول الشارح بخلاف ما لو رأت يوما أسود إلخ) أي فليس هذا من التمييز المعبر وإن كانت جملة الضعيف لا تنقص عن خمسة عشر . (قول الشارح وفي وجه في الصورة الثالثة إلخ) علته الحمرة قويت بالسبق والسواد باللون . (قول المتن فالأظهر أن حيضها إلخ) علة ذلك أن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر محقق وفيما عداه مشكوك فيه وليس ثم أمارة ظاهرة من تمييز أو عادة ثم محل هذا إذا علمت وقت ابتداء الدم وإلا فمتحيرة . (قول المتن وطهرها) ينبغي أن يقرأ بالنصب لأننا وإن فرغنا على الأظهر لنا قول بأن طهرها خمسة عشر احتياطا . (قول الشارح بقية الشهر) أول من قول المتن تسع وعشرون فلي تأمل . (قول الشارح والثاني تمحيض) بتشديد الياء كما ضبطه الشارح رحمه الله . (قول الشارح والعبرة بنساء عشيرتها إلخ) قال الرافعي : فهنا اعتبر عادتهن في الطهر دون بقية الشهر ولو حاضت بعض العشيرات ستا وبعضهن سبعا اعتبر الأغلب فإن استوى البعضان أو حاض البعض دون الست والبعض

إن وجد وإلا حيضت ستا احتياطا فراجع . (قوله وهي غير مميزة) أى بأن تراه بصفة فقط . (قوله قدرا ووقتا) وإن بلغت سن اليأس أو زادت عاداتها على تسعين يوما كأن لم تحض في كل سنة إلا خمسة أيام ببقية السنة طهر . (قوله من العود إلخ) قال السنوى : وهو استدلال باطل لأن لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به انتهى . وعمل اعتبار العادة إن لم تختلف وسكت الشارح عن اختلافها وقد ذكره شيخ الإسلام في المنهج بقوله : أما لو اختلفت فإن تكرر الدور وانتظمت عاداتها ونسبت انتظامها أو لم تنتظم أو لم يتكرر الدور ونسبت التوبة الأخيرة فيهما حيضت أقل النوب واحتاطت في الزائد انتهى . ومعنى التكرار عود الدور مرة أو أكثر ولو على غير نظم الأول ومعنى الانتظام كون كل شهر أكثر مما قبله أو أقل مما قبله فلو رأت في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم في شهر سبعة أو عكسه فهذا انتظام فإن عاد الدور كذلك فهو تكرر أيضا ولو رأت في شهر ستة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة فهذا عدم انتظام فإن عاد الدور كذلك فهو تكرر أيضا وادعى بعضهم أن هذين من الانتظام أيضا لتوافق الدورين وليس كذلك وإن لم يعد الدور بأن أطبق الدم بصفة واحدة فلا تكرر في ذلك كله ولا انتظام في الأخير وفي هذه الأقسام كلها ترد في كل شهر لما يقابله إن حفظت ذلك وإلا حيضت أقل النوب وهو الخمسة فيما ذكر واحتاطت بالفصل بعد السنة والسبعة ولو تكرر الدور من غير توافق كأن رأت في شهر سبعة ثم في شهر خمسة ثم في شهر ستة ثم رأت في الشهر الرابع ستة ثم في الخامس سبعة ثم في السادس خمسة وهكذا ردت إلى التوبة الأخيرة إن حفظتها لأنها نسخت ما قبلها وإلا احتاطت كما مر وظاهر كلام المنهج المذكور أنها ترد إلى التوبة الأخيرة في قسمي عدم الانتظام السابقين وليس كذلك وأشار بقوله فيهما إلى قسمي عدم الانتظام وعدم التكرار وفي بعض نسخه فيها بضمير الجماعة والوجه الأول وشمول كلامه لبعض صور ليست في كلامهم صريحا غير مضر خلافا لمن نازع فيه فتأمل . (قوله بالتمييز لا العادة) أى إن لم يتخلل بينهما نقاء أو ضعيف قدر أقل الطهر وإلا عمل بهما فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر ثم رأت في شهر عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا فهذه الخمسة حيض لقوتها والخمسة الأولى من العشرين حيضا أيضا لوقوعها في عمل العادة وقد أشار إلى ذلك في المنهج بقوله أما إذا تخلل بينهما أقل طهر كأن رأت بعد خمسيتها أى السابقة التى ثبتت بها العادة عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة أى من أول العشرين وهو خمسة حيض أى لوقوعه في عمل العادة والقوى حيض آخر أى لقوته فراجع . (قوله حكم بأن حيضها العشرة) ثم إن انقطع الدم بعد شهر تلك العشرة ثبت لها بها عادة ناسخة للأولى فلو رأتها بعد ذلك بصفة واحدة حكم بأن حيضها عشرة منه في عمل تلك العشرة فإن لم ينقطع رجعت إلى خمسيتها الأولى فقط لأن ثبوت العادة بها محقق بوجود الطهر بعدها بخلاف العشرة فقوهم ويثبت للمعتادة بالتمييز عادة ناسخة للأولى محمول على ما إذا انقطع الدم بعدها وبذلك علم سقوط ما أطال به شيخنا عميرة فراجع . (قوله أو متحيرة) سميت بذلك لتحيرها في أمرها فهي بكسر التحتية وقيل بفتحها من باب الحذف والإيصال والأصل متحير في أمرها ويقال لها محيرة بكسر التحتية لأنها حيرت الفقيه^(١) في أمرها وفتحها لأن الشارح

فوق السبع ردت إلى الست احتياطا فإن نقصت عاداتهن كلهن عن الست أو زادت على السبع فالأصح اعتبار الست في صورة النقص والسبع في الزيادة لأنه أقرب إلى عاداتهن . (قول الشارح ثم ستة في آخر ثم استحيضت) أى في آخر . (قول الشارح حكم بأن حيضها العشرة على الأول) اعلم أن المبتدأة المميزة ذكرها في شأنها أن ما بعد القوى استحاضة وإن تبادى سنين وقضية قوهم هنا إن التمييز ينسخ العادة السابقة ويثبت به عادة جديدة أن الأشهر التى تلى شهر التمييز تحيض المرأة فيها على قدر ما ثبت لها بالتمييز وإن أطبقت الدماء فيها بصفة واحدة وقد يشكل على ما تقرر في المبتدأة . قال ابن الصلاح : فليحمل قولهم ثبتت العادة بالتمييز على من ثبت لها به مع الحيض طهر مميز عن الدم المطبق . (قول المتن أو متحيرة إلخ) قال الرافعى

الروضة كأصلها ومعنى من الأيوين بقرينة الثاني المعبر في مهر المثل ما في الكفاية أنه لا فرق بين الأقارب من الأب أو الأم (أو معتادة بأن سبق لها حيض وطهر) وهي غير مميزة (فرد إليهما قدرا ووقتا) بأن كانت حافظة لذلك (وثبتت العادة) المرتب عليها ما ذكر (عمرة في الأصح) لأنها في مقابلة الابتداء والثاني يبرتين لأنها من العود فمن حاضت خمسة في شهر ثم ستة في آخر ثم استحيضت ردت إلى الخمسة على الثاني لتكررها وإلى السنة على الأول ومن حاضت خمسة ثم استحيضت ردت إليها على الأول وهي كمبتدأة على الثاني ذكره الشيخ في المذهب (ويحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا العادة) المخالفة له (في الأصح) لأنه أقوى منها بظهوره والثاني يحكم بالعادة فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر وبقية طهر فأتت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر حكم بأن حيضها العشرة على الأول والخمسة الأولى منها على الثاني والباقي عليهما طهر (أو) كانت (متحيرة

حيرها فيه وهي من المعتادة لكنها ناسية لعادتها قدرا ووقتا أو أحدهما ويلحق بها من شكت في الوقت أو في أنها مبتدأة أو معتادة فلو قال كأن لكان أولى ليشمل هذه الأقسام لكنه ناظر إلى قول بعضهم إن إطلاق المتحيرة على غير الناسية لهما مجاز أي من حيث الاسم لا من حيث الحكم فتأمل . (قوله فتحيض) بالتحديد والبناء للمجهول كما تقدم . (قوله يوما وليلة) أي من أول الشهر الهلالي على هذا القول المرجوح لتعذر معرفة وقت ابتدائه فلا يتأني ما من من أن شهر المستحاضة ثلاثون يوما فتأمل . (قوله وجوب الاحتياط) قال شيخنا الرملي : قبل سن اليأس فلا يجب بعده وفيه نظر بما من ردها لعادتها وإن بلغت سن اليأس إلا أن يجاب بأن لها هناك وقت حيض معلوم فاستصحب بخلافه هنا فتأمل . نعم تعتد بثلاثة أشهر في الحال دفعا للضرر . (قوله فيحرم الوطء) قال بعضهم : إلا إن خاف العنت بالأولى من جوارزه حيثن مع الحيض المحقق كما مرو غير الوطء من المباشرة حرام أيضا وإنما خص الوطء لأنه محل الاتفاق وتجب نفقتها على زوجها ولا خيار له في الفسخ لتوقع الوطء بالشفاء . (قوله والقراءة) أي بقصد القراءة فلا حرمة في الإطلاق أو قصد الذكر كما في الجنب وحيثن فلا حاجة لقولهم وتدفع النسيان بالنظر في المصحف أو بإجرائه على القلب أو بالقراءة في الصلاة لجوارها فيها ولو لجميع القرآن لطلب القراءة فيها مع عدم تحقق المانع وبذلك فارتفت الجنب لا يقال يلزم على هذا أنه لا يعتد بقراءتها الفاتحة في الصلاة بغير قصد القراءة لأننا نقول إن كانت حائضا فصلاها غير معتد بها فلا فائدة في قصدها وإلا فقراءتها معتد بها بلا قصد وبذلك علم أن طلبهم قصد القراءة في غير الفاتحة اللازم على قولهم يجوز لها قراءة جميع القرآن فيها لا حاجة إليه بل الوجه تركه وليس طلب السورة منها أو إرادة الثواب لها محجج لذلك مع احتمال الحرمة فتأمل . (قوله وتصل) أي ولو في المسجد كما يدل له كلام الأصحاب وصرح به ابن حجر وغيره كما في الجنابة المشكوك فيها كما مرو ولا وجه لقول شيخنا إنه لا يجوز لها دخوله إلا لما يتوقف عليه كالنجاسة والطواف فراجع . (قوله الفرائض) ولو نذرا وكفاية^(١) تفكفي صلاة الجنابة منها ويسقط بها الحرج ولو مع وجود متطهر كامل قاله شيخنا الرملي وأتباعه ويتجه خلافه موافقة للخطيب ومن تبعه . (قوله وكذا النفل) من راتب وغيره قبل الفرض وبعده في الوقت وبعده إلا النفل المطلق بعد الوقت كما تقدم عن والد شيخنا الرملي وتقدم ما فيه وغير الصلاة مثلها كاعتكاف وطواف من فرض ونفل . (قوله وتغتسل) أي تنظف لكل فرض ولو كفاية ولا يلزمها المبادرة به وإن خرج وقته وحرم عليها نعم إن تأخرت إلا لمصلحة الصلاة لزمها الوضوء . (تقنيته) اكتفاؤهم بالغسل صريح في اندراج وضوئها فيه وهو كذلك

بأن نسيت عادتها قدرا ووقتا ولا تميز (فهي قول كمبتدأة) غير مميزة فتحيض يوما وليلة وطهرها بقية الشهر على الأظهر السابق (والمشهور وجوب الاحتياط) وليست كالمبتدأة لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر (فيحرم الوطء ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة) لاحتمال الحيض (وتصل الفرائض أبدا) لاحتمال الطهر (وكذا النفل في الأصح) اهتماما به والثاني يقول لا ضرورة إليه (وتغتسل

إنما تخرج الحافظة للقدر عن التحيز المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقد روي الحيض انتهى . (قول المتن بأن نسيت) يعني لم تعلم ليشمل من اعتراها الجنون في الصغر وثبت لها عادة ثم أفانقت وهي مستحاضة . (قول الشارح ولا تميز) أما مع التمييز فهو المعبر . (قول المتن ففي قول كمبتدأة) أي فعلى هذا القول لا عبرة بالتحيز بل يقضى بأن حيضا يوما وليلة من أول الشهر وطهرها في باقيه ولا يلزمها احتياط نعم تخالف المبتدأة السابقة في أن حيض تلك من أول رؤية الدم وحيض هذه من أول الهلال لعدم علم هذه بأول ابتدائه . (قول الشارح فتحيض) بتحديد الياء يوما وليلة أي لأن العادة المنسية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالمعدومة كما أن التمييز إذا فقد بعض الشروط كان كالمعدم ولما في القول الثاني من المشقة وقوله يوما وليلة أي من أول الشهر لأنه الغالب . قال الراعي : وهي دعوى مخالفة للحس قال وهذا هو العمد في تزييف هذا القول . (قول الشارح وطهرها بقية الشهر) أي الهلالي . (قول المتن والمشهور وجوب الاحتياط) لكن تعتد بثلاثة أشهر في الحال دفعا للضرر . (قول المتن فيحرم الوطء) أي وعليه النفقة ولا خيار لأن وطأها يتوقع . (تقنيته) حكم الاستمتاع بها بغير الوطء كالحائض . (قول المتن والقراءة في غير الصلاة) بخلاف الصلاة ولو لغير الفاتحة . (قول المتن وكذا النفل في الأصح) خلاف نفل الصلاة جار في نفل الصوم والطواف

(١) إذا كان فرض كفاية كصلاة الجنازة إن قام بها البعض سقطت عن الباقيين وإلا أمرو جميعا .

لأنه إن كان غسلها بعد الانقطاع في الواقع فهو مندرج فيه قطعاً ولا فهو وضوء بصورة الغسل فقول بعضهم بعدم اندراجها في غسلها لأنه للاحتياط غير مستقيم ويرده أيضاً قولهم إنها لو نوت فيه الأكبر كفاها لأن جهل حدثها جعلها كالعاطلة ولها فعل النفل بغسل الفرض كما علم . (فرع) قال الشيخ الطبري : لو لم تحدث بين الغسلين لم يجب عليها الوضوء وفيه نظر لأن إرادة غير حدثها الدائم لا يستقيم وحيث وجب الغسل بحدثها الدائم مع احتمال كونه ليس حيضاً فأولى أن يجب الوضوء لتحقيق كونه خارجاً ولو غير حيض وإنما اغتفر وجوده في المعتاد للضرورة وحيث بطل بالنسبة للغسل فأولى أن يطل بالنسبة للوضوء فتأمل . (قوله لاحتمال الانقطاع) وإنما ألغوا هذا الاحتمال خالة الطهارة وقبل الصلاة وفيها لأنه لا حيلة في دفعه كما ألغوا احتمال طروء الحيض قبل الصلاة فلم يوجبوا تركها ولا المبادرة بها وقبل الطلاق فلم يجرموا كل وقت نعم قد مر عن شيخنا الرملي أن حيضها يوم وليلة من أول الشهر الحلال ومقتضاه الحرمة فيه قطعاً والجواز في بقية الشهر قطعاً وسيأتي في العدد أنها لو طلقت وقد بقي من الشهر أكثر مما يسع حيضاً وطهراً انقضت عدتها بشهرين بعد تلك البقية ومقتضاه الحرمة فيها وفيما يقابلها من الشهرين قطعاً والحل في غير ذلك قطعاً وقد يجاب بأن اعتبار ذلك للضرورة ولا يمنع من قيام الاحتمال مطلقاً فتأمل . (مقتضى) قد نص الشافعي رضي الله عنه والأصحاب قاطبة على أنه لا قضاء على المتحيرة وإن صلت في أول الوقت واعتمده شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي كوالده والخطيب وغيرهم ، وقال الشيخان بوجوب القضاء عليها وفي كيفية طرق تطلب من المطولات . (قوله وتصوم رمضان) أي وجوباً وكذا كل صوم فرض ولو نذراً موسعاً ولها صوم النفل بالأولى من صلاته كما مر . (قوله كاملين) حال مؤسسة وصح بجيئها من النكحة لجمعها من المعرفة واعتبار الكمال فيهما لقوله فيحصل من كل أربعة عشر نعم إن سبقت عادتاً بانقطاع الدم ليلاً حصل من كل خمسة عشر ولا يبقى عليها شيء . (قوله ويقرأ الدم في يوم إغ) وهذا ما عليه الأكثرون قالوا ونص الشافعي وأصحابه على أنه يحصل من كل خمسة عشر لأن تقدير طريان الحيض نهاراً تقدير للمفسد بعد الاعتقاد والأصل عدمه عمول على ما إذا علمت الانقطاع ليلاً كما تقدم وفيه نظر لأن هذا الحمل لا يناسب التعليل المذكور مع أن قولهم إنه من تقدير طريان المفسد إنما يناسب اليوم الأول وإنما يقال فيما بعده أنه من سبق المانع إلا أن يقال لما كان فساد غير الأول مرتباً على الطروء فيه جعل طروء في الجميع فتأمل . (قوله من ثمانية عشر) قال ابن قتيبة : ترسم بالآلف مع إثبات هاء التانيث ومع حذفها وإثبات المثانة التحتية مفتوحة وساكنة ومع المثانة وكسر النون وفتحها ويرسم بحذف الألف مع إثبات المثانة هكذا ثمان عشرة وأشار المصنف بقوله ثم تصوم إغ إلى أنه يشترط أن يقع قدر ما بقي عليها في طهر يقينا سابق على الحيض أو متأخر عنه وله قواعد منها

أيضا لكن محل جواز النفل مطلقاً لم يخرج وقت الفريضة على ما في المجموع والتحقيق وشرح مسلم خلافاً لما في الزوائد . (قول المتن لكل فرض) نعم يكفي غسل واحد للطواف وركعتيه إذا أوجباها . (قول الشارح بعد دخوله وقته) أي ولا يلزمها البدار لأنه يمكن تكرار الانقطاع بين الغسل والصلاة وأما احتمال وقوع الفعل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه وبمحـث الرافعي وجوب البدار لأن فيه تعليل الاحتمال . (قول المتن كاملين) لو قال كاملاً كان أولى نعم حصول أربعة عشر من كل يتوقف على كون رمضان ثلاثين . (قول المتن ثم تصوم من ثمانية عشر إغ) إشارة إلى طريقة مذكورة في الحاروي وغيره كما أن قوله بعد ويمكن قضاء يوم إغ إشارة إلى طريقة أخرى كذلك ذكر صاحب البهجة الأولى بقوله :

أو فلتصم مثل الذي فات ولا ثم من السابع عشر تبعاً
وبين ذين اثنين كيف وقع هذا لضعف معة أيام
وأزول إغ والثانية بقوله قبل ذلك

لكل فرض) بعد دخول وقته لاحتمال انقطاع الدم حيث قال في شرح المهذب عن الأصحاب : فإن علمت وقت انقطاعه كعند الغروب لزمها الغسل كل يوم عقب الغروب وتصلي به المغرب وتوضأ لباقي الصلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه (وتصوم رمضان) لاحتمال أن تكون طاهرة جميعه (ثم شهراً كاملين) بأن يكون رمضان ثلاثين وتأتي بعده بثلاثين يوماً متوالية (فيحصل) لها (من كل) منها (أربعة عشر) يوماً لاحتمال أن تحيض فيهما أكثر الحيض ويقرأ الدم في يوم وينقطع في آخر فتفسد ستة عشر يوماً من كل منهما فإن كان رمضان ناقصاً حصل لها منه ثلاثة عشر يوماً (تصوم من ثمانية عشر) يوماً (ثلاثة) أوها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان لأن الحيض إن طرأ في اليوم الأول من صومها فغايته أن ينقطع في السادس عشر فيصح لها اليومان الأخيران وإن طرأ في اليوم الثاني

صبح لها الأول والأخير أو في الثالث صبح لها الأولان أو في السادس عشر صبح لها الثاني والثالث أو في السابع عشر صبح السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر صبح السادس عشر والسابع عشر . (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر) من اليوم الأول لأن الحيض

إن طرأ في اليوم الأول سلم السابع عشر أو في الثالث سلم الأول وإن كان آخر الحيض الأول سلم الثالث أو الثالث سلم السابع عشر (وإن حفظت شيئاً من عاداتها دون شيء كأن حفظت الوقت دون القدر أو عكس ذلك (فلليقين) من حيض وطهر (حكمه وهي في الغمط) للحيض والطهر (كحائض في الوطء وطاهر في العبادة وإن احتمل انقطاعاً وجب الفصل لكل فرض) احتياطاً ويسمى محتمل الانقطاع طهراً مشكوكاً فيه والذي لا يحتمله حيضاً مشكوكاً فيه والحافضة للوقت كأن تقول كان حبيضي يتبدى أول الشهر فيوم وليلة منه حيض ييقن ونصفه الثاني طهر ييقن وما بين ذلك محتمل الحيض والطهر والانقطاع والحافضة للقدر كأن تقول حبيضي خمسة في العشر الأول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم أني في اليوم الأول طاهر فالسابع حيض ييقن والأول طهر ييقن كالعشرين الأخيرين

ما يمكن فيها قضاء أربعة عشر يوماً فأقل وهي أن يقال تصوم قدر ما عليها متواليات ثم تصوم قدره كذلك من سابع عشر أول صومها وتصوم يومين بين الصومين سواء وصلتهما بالصوم الأول أو بالثاني أو لم تصلهما بواحد منهما أو وصلت أحدهما بالأول والآخر بالثاني ومن هذا الأخير ما ذكره المصنف في قضاء اليومين . (تنبيه) أوصل بعضهم صور قضاء اليومين إلى ألف صورة وصورة واحدة فراجع . (قوله ويمكن قضاء (إخ) أشار بذلك إلى طريقة ذكرها الدارمي استدراكاً على الأصحاب في اقتصارهم على الأول مع أن الصوم عليها أقل منه على الأول لكنها إنما تأتي في قضاء سبعة أيام فأقل وهي أن يقال تصوم قدر ما عليها مع زيادة يوم مفرقاً في خمسة عشر يوماً ثم تصوم قدره أيضاً مفرقاً بعد سادس عشر أول صومها بشرط أن تترك بين هذين الصومين بقدر ما بين الأولين فأقل ويمكن قضاء اليومين عليها بصوم خمسة أيام فقط بأن تصوم يوماً وثلاثة وخامسة وسابع عشره وتاسع عشره وقد أشار إليها في المنهج فراجع . (تنبيه) هذا الذي تقدم في صوم غير متتابع أما المتتابع بنحو نذر فإن كان سبعة فأقل صامت قدره متواليات ثلاث مرات بشرط كون الثالث من سابع عشر الأول وأن تفصل بين الصومين يوماً فأكثر وإن كان أربعة عشر فأقل صامت قدره كذلك بالشرط الأول مع زيادة صوم يومين متصلين بالصوم الأول وإن كان شهرين صامت مائة وأربعين يوماً متواليات والله أعلم . (قوله وإن حفظت) أي المتحيرة لا ببقيدتها السابق . (قوله شيئاً) أي الوقت فقط أو القدر فقط ببقيدته الآتي وآخر هذين القسمين عن حكم الصوم في القسم السابق لمخالفتها له من حيث أن فيهما حيضاً محققاً وطهراً محققاً . (قوله حوض ييقن) أي باعتبار إخبارها وكذا الطهر . (قوله في العشر الأول) قيد لابد منه فإن قالت خمسة ولا أعلم ابتداءها فهي من القسم الأول ونبه بالوطء على ما ألحق به مما مر وبالعادة على ما ألحق بها مما تقدم أيضاً ومحل غسلها لكل فرض فيما فيه احتمال الانقطاع وإلا فيكفيها الوضوء كما في شرح البهجة وغيره . (قوله محتمل للانقطاع أيضاً) اقتضت هذه العبارة أن الطهر الذي بعد السادس ليس ناشئاً عن الانقطاع وأنه أصلي كالذي قبله وليس كذلك لأنه غير ممكن مع يقين الحيض قبله فالوجه أنه ناشئ عن الانقطاع أيضاً قطعاً فلعل المراد أن الانقطاع ممكن الوجود في الثاني دون الأول مع قطع النظر عن وصف الطهر . (قوله والنقاء) أي الذي لم يبلغ خمسة عشر يوماً . (قوله بين دماء أقل الحيض) أي قدر أقله فأكثر كما مر

ومرة تأتي بقوت الصوم مع واحد تزيده في عشره مع خمسة مفرقاً ومرة سابع عشر كل صوم وإلى خامس عشر الثاني عنه فعلاً

إخ ثم اقتصر المصنف على قضاء الصوم ظاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة لكنه رجح كالرافعي الرجوب . (قول الشارح صبح لها الثاني والثالث) أي لأن الحيض السابق ينقطع في الأول فيفسد . (قول المتن والسابع عشر) إشارة إلى طريقة الدارمي وعلى الطريقة الأولى إنما تخرج عن عهدة اليوم بأربعة أيام . (قول الشارح كأن تقول (إخ) هنا المثال يرشدك إلى ما قاله الدارمي رحمه الله من أن الحافضة لقدر الحيض إنما تخرج عن التحيز المطلق إذا حفظت أيضاً قدر الدور وعلمت وقت ابتدائه هذا لفظه ومنه نقلت . (قول المتن والأظهر أن دم الحامل (إخ) أي ولا تنقض به العدة بالأقراء أي إن كان الحمل لصاحبها أو من شبهة فإن كان من زنا انتقضت العدة به . (قول الشارح ومقابله فيما يقول هو دم فساد) ويستند أيضاً لقوله عليه السلام في سبابها أوطاس ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تمض وجه الدلالة أنه جعل الحيض دليلاً على براءة الرحم فدل على أن الحمل لا تمض ورد بأن الشارع إنما حكم براءة الرحم به بناء على الغالب فإن

والثاني إلى آخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع إلى آخر العاشر محتمل للانقطاع أيضاً (والأظهر أن دم الحامل والنقاء بين) دماء (أقل الحيض) فأكثر (حيض) أما في الأولى فلا لأنه بصفة دم الحيض ومقابله فيما يقول هو دم فساد إذ الحمل يسد مخرج دم الحيض

وسواء على الأول تخلل بين انقطاع الدم والولادة خمسة عشر يوما أم أقل وقيل في تخلل الأقل ليس بحيض وأما الثانية وهي أن ترى وقتا دما ووقتا نقاء وهكذا ولم يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم تنقص الدماء عن أقل الحيض فهي حيض والنقاء بينهما حيض في الأظهر تبعاً لها والثاني

يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق والنقاء بعد آخر الدماء طهر قطعاً وإن نقصت الدماء عن أقل الحيض فهي دم فساد وإن زادت مع النقاء بينها على خمسة عشر يوما فهي دم استحاضة (وأقل النفاس) أي الدم الذي أوله يعقب الولادة (لحظة وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما فيما استقره الإمام الشافعي رضي الله عنه وعبر بدل اللحظة في التحقيق كالتيبئة بالجمعة أي الدفعة وفي السروضة كالشرح بأنه لا حد لأقله أي لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل يكون نفاساً ولا يوجد أقل من جمعة ويعبر عن زمانها باللحظة فالمراد من العبارات واحد (ويحرم به ما حرم بالحيض) قياساً عليه ومن ذلك حرمة الطلاق كما صرح به الرافعي في بابه والمصنف هنا (وعبوره ستين) يوما (كمبوره) أي الحيض (أكثره) فينفطر أمبتدأة في النفاس أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في

(قوله والثاني) فيه إشارة إلى أن محل الخلاف في غير العدة ونحوها . (قوله النفاس) سمي بذلك لأنه يعقب نفساً غالباً كما مر وهو لغة الولادة أي ونحوها وشرعاً ما ذكره كما علم . (قوله يعقب الولادة) لو قال يعقب فراغ الرحم من الحمل كما مر لكان أولى ليشمل نحو المضغة وليخرج ما بين التوأمين فإنه دم فساد أو دم حيض إن كان في زمنه كما مر والمراد يعقب الولادة أن يوجد قبل مضي خمسة عشر يوماً من تمامها وأن لا يوجد في أثناءه نقاء خمسة عشر يوماً متصلة وإلا فهو حيض والولادة في الأول خالية عن النفاس وحيث لم تر نفاساً عقب الولادة فلزوجها وطؤها وعليها أن تصلى وغير ذلك لأن الأصل عدم وجوده فإن وجد قبل مضي خمسة عشر يوماً فهو نفاس وكذا ما قبله كما في نقاء الحيض فما صلته مثلاً يقع لما نفلاً مطلقاً لكن لا تنعطف الحرمة على وطء الزوج وهكذا بقية الأحكام ، وقال شيخنا الرملي : إنما يحسب من النفاس من حيث عده من الستين يوماً أو الأربعين يوماً مثلاً لا من غير ذلك حتى لو لم تكن صلت فيه وجب عليها قضاء صلواته وغير ذلك ونوزع فيه بما هو واضح فراجع . (قوله وأكثره ستون) وقال أبو حنيفة وأحمد : أكثره أربعون يوماً . (هافئة) قد أبدى أبو سهل الصعلوكي حكمة لكون أكثر النفاس ستين يوماً فقال : لأن دماء الحيض غذاء للحمل بعد نفخ الروح فيه فلا يبقى منه شيء يخرج بعد الولادة وقبل ذلك أربعة أشهر نصفها حيض وهو ستون يوماً يحتاج إلى خروجه بعد الولادة في مثلها أي ولا نظر إلى كونها قد جمع الدم فيها في أزمان متفرقة وخارج في أزمان متوالية فتأمل . (قوله قياساً عليه) أي قياساً للنفاس على الحيض فهو مثله قال الرافعي إلا في أمرين أحدهما عدم تعلق البلوغ به لو جوده قبله وثانيهما عدم تعلق العدة والاستبراء به أيضاً لحصولهما قبله بمجرد الولادة نعم لا تنقضي العدة بحمل الزنا كما يأتي وينبغي أنها تنقضي بالنفاس بعده فراجع ، وزاد بعضهم ثالثاً وهو عدم سقوط صلاة بأقله . (قوله والمصنف هنا) أي في هذا الباب من الروضة . (قوله ولا ضبط في الضعيف) أي فهو

وقوع حيض الحامل نادر فإذا حاضت المرأة حصل الظن ببراءة الرحم إذ الظاهر عدم حملها فإن بان خلافه على التدور بأن تبين بعد ذلك أنها حامل وجب العمل بما بان . (قول الشارح وسواء على الأول تخلل إلخ) بل لو اتصل بها كان كذلك . (قول الشارح ولم يجاوز إلخ) أي فإن جاوزه فهو استحاضة وإن نقص مجموع الدماء عن خمسة عشر . (قول الشارح والنقاء بينها حيض في الأظهر) أي ولو كثر جداً . (قول الشارح والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها) أي كالجماع . (قول المتن النفاس) هو لغة الولادة . (قول الشارح أي الدم الذي أوله يعقب الولادة) مثله لو ولدت ولداً جافاً ثم رأت الدم قبل خمسة عشر فإنها نفاساً من حين الولادة على الأصح وقوله الولادة أي ولو علقه أو مضغه ولو خرج بين توأمين فهو حيض لا نفاس . (تفصيله) لو ولدت ولم تر دماً أصلاً إلا بعد خمسة عشر يوماً قال : فلا نفاس لها بالكلية في أصبح الوجهين كما قاله في شرح المذهب انتهى . قلت : ومنه يؤخذ جواز وطء هذه المرأة عقب الولادة . (قول المتن وأكثره ستون) قال الإسنوي : أبدى الأستاذ أبو سهل الصعلوكي لذلك معنى لطيفاً دقيقاً نقله عنه ابن الصلاح في فرائد رحلته وهو أن المنى يمكث في الرحم أربعين يوماً لا يتغير ثم يمكث مثلها علقه ثم يمكث مثلها مضغة ثم ينفخ فيه الروح والولد يتغذى بدم الحيض وحينئذ فلا يجتمع الدم من حين النفخ لأنه غذاء للولد وإنما يجتمع قبل ذلك ومجموع المدة السابقة أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوماً فيكون أكثره ستين يوماً انتهى . قلت : قضية هذا أن يكون الغالب أي غالب النفاس أربعة وعشرين أو ثمانية وعشرين ولم يقولوا به . (قول الشارح أي الدفعة) وهي بضم الدال . (قول الشارح ولا ضبط في الضعيف) أي لأن الطهرين أكمل النفاس والحيض لا يشترط كونه خمسة عشر

الحيض فترد المبتدأة المميزة إلى التمييز بشرط أن لا يزيد القوى على ستين يوماً ولا ضبط في الضعيف وغير المميزة إلى لحظة في الأظهر والمعتادة

مستثنى من التشبيه كما استثنى منه نقص القوى عن الأقل أيضا . (فرع) يجب على المرأة تعلم أحكام الحيض وما معه ويحرم على زوجها منعها من الخروج لتعلمه إلا إن علمها بنفسه أو بسؤاله ويحرم عليها الخروج لزيارة القبور أو أهلها أو غيرهم أو لحضور مجلس ذكر أو جماعة بغير رضاه وله وطؤها عقب طهرها بلا كراهة وإن خافت عود الدم لكن يندب له التوقف احتياطاً . (مفائدة) الوطء قبل الغسل في الحيض أو النفاس يورث الجذام في الولد كما قيل والله أعلم .

[كتاب الصلاة]

بالمعنى الشامل للفرض والنفل وهي تطلق لغة بمعنى الرحمة وبمعنى التعبد وبمعنى الدعاء وغير ذلك ومنه ما مر أول الكتاب أنها من الله رحمة إلخ ، وقال النووي : إنه معنى شرعى أيضا فهو مما اتفق فيه الشرع واللغة وهي مأخوذة من ذلك أو من صليت العود بالنار ليلته لأنها تلين القلب ولا مانع من كون ذلك اشتقاقا إذ يجوز اشتقاق الواوى من اليائى وعكسه كالبيع مشتق من الباع والعيد مشتق من العود أو مأخوذة من الصلوتين وهما عرقان عند خاطرة المصلى من الجائنين ينحنيان بانحنائه عند ركوعه وسجوده وقيل غير ذلك . وشرعا أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم غالبا أو وضعافلا ترد صلاة الأخرس والمريض لعروض المانع ودخل في التعريف صلاة الجنائز لأن قياماتها أفعال وإن لم يحث بها من خلف لا يصلى نظرا للعرف وخرج سجدة التلاوة ونحوها لأن المراد بالأقوال والأفعال الواجبة فقط لأن المندوب ليس من حقيقتها بل هو تابع عارض فيها وفرضت ليلة الإسراء لسبع وعشرين من رجب قبل الهجرة بسنة ونصف على الأصح وهي أفضل أركان الإسلام بعد الإيمان ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة على الصحيح . (قوله أى المفروضات) هو تفسير بالمرادف كما يصرح به كلام الشارح في الأذان كما يأتى وذكر بعضهم أن المكتوب أعم فيشمل المندوب . (قوله فى كل يوم وليلة) أى ولو تقديرا فيهما كأيام الدجال^(١) وليلة طلوع الشمس من مغربها فقد ورد أنها قدر ثلاث ليال خلافا لمن نازع فيه . (قوله خمس) أما خصوص كونها خمسا فتعبدى وكذا خصوص عدد كل صلاة وكذا مجموع عدد الخمس من كونه سبع عشرة ركعة وبعضهم ذكر لهذا حكمة بأن ساعات اليقظة سبع عشرة ساعة منها النهار اثنا عشر ونحو ثلاث ساعات أول الليل وساعتين آخره فكل ركعة تكفر ذنوب ساعة فتأمل . ودخل في الخمس الجمعة لأنها خامسة يومها وإيراد بعضهم لها مردود بقوله كل يوم مع أن الأخبار بوجوب الخمس وقع قبل فرض الجمعة وخين فرضت لم تجتمع مع الظهر فتأمل . وجمع الخمس من خصوصيات هذه الأمة فقد ورد أن الصبح كانت لآدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس كما قاله الرافعى وأفضل الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وفضل الجماعات تابع لفضل الصلاة كما قاله العبادى لكن الذى نقله شيخنا الرملى وغيره أن جماعة عصر الجمعة وغيرها سواء وأنها مؤخره عن جماعة العشاء وستأتى . (قوله كما هو معلوم) أى كونها خمسا معلوم من الدين بالضرورة أى علم ذلك ضرورى يشترط فيه كل أحد لا يتوقف على نظر واستدلال بعد ثبوت أصله بما سيذكره . (قوله خمسين صلاة) لكن غير هذه الخمس لم تعلم كيفيته ولا كميته ، وفي كلام الجلال السيوطى ما يرشد إلى أنها على هذه الكيفية فكانت الظهر مثلا عشرة والعصر كذلك وهكذا وقال أيضا إن النسخ لم يقع في حقه عليه السلام فبقاؤها من خصوصياته ونازع فيه بعضهم بأنه لم ينقل أنه فعلها كذلك في يوم ولأى وقت مع توفر الدواعى على الحرص عليه وأجاب بعضهم بأن من حفظ حجة على غيره

المميزة إلى التمييز لا العادة في الأصح وغير المميزة الحافظة إلى العادة وثبت برة في الأصح والناسية إلى مرد المبتدأة في قول وتخطأ في الآخر الأظهر في التحقيق .

[كتاب الصلاة]

(المكتوبات) أى المفروضات منها كل يوم وليلة (خمس) كما هو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله عليه السلام : « فرض الله على أمتى ليلة الإسراء خمسين صلاة فلم أزل أراجعها وأسأله التخفيف حتى

[كتاب الصلاة]

(قول الشارح أى المفروضات) أى على العين . (قول المتن خمس) الصبح لآدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس ذكره الرافعى في شرح المسند وأورد فيه خبراً . (قول الشارح ليلة الإسراء)

(١) لأن من أهمه يوم كسرة وراجع الموضوع في كتابنا المسيح الدجال وعلامات الساعة الصغرى والكبرى .

جعلها خمساً) أى من الصلوات بدليل خبر الأعرابى مفروضة بدليل خبر معاذ ووجوبها علينا لا مجال
 للعقل فيه وهو موسع في جميع وقتها لكن يجب في أوله العزم على الفعل أو الشروع فيه ولا يغنى عن هذا
 العزم ظهور حال الشخص أنه لا يخرج الصلاة عن وقتها ولا العزم العام عند أول التكليف على الإتيان بكل
 واجب في وقته وإذا مات قبل الفعل لم يأثم ما لم يغلب على ظنه الموت لأن تأثيمه بخروج الوقت محقق وبهذا
 فارق الموت قبل الحج فمن استطاع فإنه يأثم من آخر سبى الإمكان عند شيخنا وقال غيره من أولها . (قوله
 الظهر) بدأ بها لأنها أول صلاة ظهرت في الوجود بل وأول صلاة فرضت إما بإخبار الله تعالى له ﷺ أو
 بتوقف الوجوب على التعليم بالفعل لا بالقول خلافاً لمن توهمه وسميت بذلك لما مر ولعلها في وقت الظهيرة
 ولأن وقتها أظهر الأوقات وصريح هذا وما يأتي أنه صلاها بهذه الهيئة فما قيل إنه صلاها بغير ركوع غير
 مستقيم فراجع . (قوله يدخل وقته بالزوال) أى فوق الزوال ليس من الوقت وإن أوهته عبارة المصنف
 مع أن فيها إيهام الإخبار بالمعنى عن الزمان وقد أشار الشارح إلى الجواب عنه والزوال المراد هو ميل الشمس
 عن وسط السماء كما سيذكره ويعرف بحدوث الظل بعد علمه أو زيادته فهو تنامي قصره وذلك بحسب
 ما يظهر لنا وإلا فقد قال جبريل إن حركة الفلك بقدر النطق بالحرف المحرك قدر خمسمائة عام أو أربعة
 وعشرون فرسخاً . (قوله ظل الشيء مثله) لا يخفى أن الظل يوجد في جميع النهار ويقال له بعد الزوال
 الفىء أيضاً وهو لغة الستر واصطلاحاً أمر وجودى خلقه الله لنفع البدن وغيره لا عدم الشمس بل هي
 دليل عليه والمثل القدر ويقال له القامة وهو طول كل شاخص على بسط الأرض وطول كل إنسان بقدمه
 ستة أقدام ونصف قدم تقريباً وهذا جملة الوقت وينقسم إلى ستة أوقات : وقت فضيلة وسبأى أنه بقدر
 الاشتغال بها وبأسبابها وسننها وشروطها وأكل لقمة بكسر بها حدة الجوع وتحفظ من حدث دائم ونحو تعمم
 وتقصص وكل ذلك بالوسط المعتدل ، وقول القاضى إنه إلى ربيع الوقت ضعيف ثم وقت اختياره قال القاضى
 وهو إلى نصف الوقت ثم وقت جواز إلى أن يبقى ما يسع واجباتها وإذا أحرم بها فيه فله الإتيان بسننها لأن
 تأخر بعضها الآن من المبد الجائز ثم وقت حرمة أى يحرم تأخيرها إليه لأن إبقاها فيه واجب ويحرم الإتيان
 بمندوباتها إذا أحرم بها فيه ثم وقت ضرورة بإدراك قدر تكبيرة آخره ثم وقت عذر وهو وقت العصر
 لمن يجمع . (قوله أئني جبريل) أى صلى إماماً . (قوله عند البيت) فيما بين الحجر بكسر الخاء والخل
 المعروف بالمعجمة كذا قالوا وهو صريح في أنهم كانوا مستقبلين الكعبة وهو مخالف لما صبح أنه ﷺ
 صلى إلى بيت المقدس يأمر الله قبل الهجرة ثلاث سنوات لا يقال إنهم صلوا في ذلك المحل مستقبلين
 الشام لما ورد أنه لما أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل الكعبة بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك
 المحل فتأمل ذلك وراجع من أماكنه . قال بعضهم : إنه لما أتى جبريل للنبي ﷺ لأجل تعليمه نادى ﷺ

(قوله جعلها خمساً) أى من الصلوات بدليل خبر الأعرابى مفروضة بدليل خبر معاذ ووجوبها علينا لا مجال
 للعقل فيه وهو موسع في جميع وقتها لكن يجب في أوله العزم على الفعل أو الشروع فيه ولا يغنى عن هذا
 العزم ظهور حال الشخص أنه لا يخرج الصلاة عن وقتها ولا العزم العام عند أول التكليف على الإتيان بكل
 واجب في وقته وإذا مات قبل الفعل لم يأثم ما لم يغلب على ظنه الموت لأن تأثيمه بخروج الوقت محقق وبهذا
 فارق الموت قبل الحج فمن استطاع فإنه يأثم من آخر سبى الإمكان عند شيخنا وقال غيره من أولها . (قوله
 الظهر) بدأ بها لأنها أول صلاة ظهرت في الوجود بل وأول صلاة فرضت إما بإخبار الله تعالى له ﷺ أو
 بتوقف الوجوب على التعليم بالفعل لا بالقول خلافاً لمن توهمه وسميت بذلك لما مر ولعلها في وقت الظهيرة
 ولأن وقتها أظهر الأوقات وصريح هذا وما يأتي أنه صلاها بهذه الهيئة فما قيل إنه صلاها بغير ركوع غير
 مستقيم فراجع . (قوله يدخل وقته بالزوال) أى فوق الزوال ليس من الوقت وإن أوهته عبارة المصنف
 مع أن فيها إيهام الإخبار بالمعنى عن الزمان وقد أشار الشارح إلى الجواب عنه والزوال المراد هو ميل الشمس
 عن وسط السماء كما سيذكره ويعرف بحدوث الظل بعد علمه أو زيادته فهو تنامي قصره وذلك بحسب
 ما يظهر لنا وإلا فقد قال جبريل إن حركة الفلك بقدر النطق بالحرف المحرك قدر خمسمائة عام أو أربعة
 وعشرون فرسخاً . (قوله ظل الشيء مثله) لا يخفى أن الظل يوجد في جميع النهار ويقال له بعد الزوال
 الفىء أيضاً وهو لغة الستر واصطلاحاً أمر وجودى خلقه الله لنفع البدن وغيره لا عدم الشمس بل هي
 دليل عليه والمثل القدر ويقال له القامة وهو طول كل شاخص على بسط الأرض وطول كل إنسان بقدمه
 ستة أقدام ونصف قدم تقريباً وهذا جملة الوقت وينقسم إلى ستة أوقات : وقت فضيلة وسبأى أنه بقدر
 الاشتغال بها وبأسبابها وسننها وشروطها وأكل لقمة بكسر بها حدة الجوع وتحفظ من حدث دائم ونحو تعمم
 وتقصص وكل ذلك بالوسط المعتدل ، وقول القاضى إنه إلى ربيع الوقت ضعيف ثم وقت اختياره قال القاضى
 وهو إلى نصف الوقت ثم وقت جواز إلى أن يبقى ما يسع واجباتها وإذا أحرم بها فيه فله الإتيان بسننها لأن
 تأخر بعضها الآن من المبد الجائز ثم وقت حرمة أى يحرم تأخيرها إليه لأن إبقاها فيه واجب ويحرم الإتيان
 بمندوباتها إذا أحرم بها فيه ثم وقت ضرورة بإدراك قدر تكبيرة آخره ثم وقت عذر وهو وقت العصر
 لمن يجمع . (قوله أئني جبريل) أى صلى إماماً . (قوله عند البيت) فيما بين الحجر بكسر الخاء والخل
 المعروف بالمعجمة كذا قالوا وهو صريح في أنهم كانوا مستقبلين الكعبة وهو مخالف لما صبح أنه ﷺ
 صلى إلى بيت المقدس يأمر الله قبل الهجرة ثلاث سنوات لا يقال إنهم صلوا في ذلك المحل مستقبلين
 الشام لما ورد أنه لما أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل الكعبة بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك
 المحل فتأمل ذلك وراجع من أماكنه . قال بعضهم : إنه لما أتى جبريل للنبي ﷺ لأجل تعليمه نادى ﷺ

هي قبل الهجرة بسنة وقيل بستة عشر شهراً . (قول المتن الظهر) بدأ بها لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي
 ﷺ فإن قيل إنجباب الخمس كان ليلة الإسراء فلم بدأ جبريل عليه الصلاة والسلام بالظهر دون الصبح
 فالجواب محمول على حصول إعلامه ﷺ بأن أول وجوب الخمس من الظهر ذكره النوى في شرح المذهب
 وأجاب غيره بأن الإتيان بها يتوقف على بيانها ولم يبين إلا عند الظهر . (فائدة) قال الجوهرى : الظهر
 بالضم بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى . وقيل : سميت بذلك لأنها أول صلاة ظهرت أو لأنها تفعل
 وقت الظهيرة . (قول المتن ظل الشيء مثله) الظل في اللغة الستر ثم الظل يكون في أول النهار إلى آخره والفىء
 مختص بما بعد الزوال . (قول الشارح إلى وسط السماء) هو بفتح السين (قول الشارح وذلك الليل هو
 الزوال) هذا الميل طريق معرفته حدوث الظل بعد فقده حالة الاستواء أو زيادته على الموجود فيها وعبارة
 الإسئوى ثم إذا مالت الشمس إلى جانب المغرب حدث ظل في جانب المشرق إن لم يكن قد بقى عند

حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله أى الشيء - مثله والعصر حين كان ظل مثليه والمغرب حين أفطر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والفجر فأسفره . وقال : «الوقت ما بين هذين الوقتين» رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره ، وقوله : «صلى في الظهر حين كان ظل مثله» أى فرغ منها حيث قد كثر شرع في العصر في اليوم الأول حيث قد قاله الشافعي رضي الله عنه نافيا به اشتراكهما في وقت وهو موافق لحديث مسلم : «وقت الظهر إذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر» . وقوله : «حين أفطر الصائم» أى حين دخل وقت إفتاراه . ولما صحیحین حديث : «إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم» (وهو أى عصر ظل الشيء مثله أول وقت العصر) وعبارة الوجيز وغيره وبه يدخل وقت العصر (ويبقى) وقته (حتى تغرب) الشمس لحديث الصحيحين : «ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» . وروى ابن أبي شيبة : وقت العصر ما لم تغرب الشمس وإسناده في مسلم . (والاختيار أن

الصحابة فاجتمعوا فقال : إن جبريل جاء يعلمكم الصلاة فأحرم جبريل وأحرم النبي ﷺ خلفه وأحرمت الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لكنهم لا يرونه فصاروا يتابعون النبي ﷺ كالرابعة قال بعضهم : وفي هذا نظر فراجعوا واحتجوا به ﷺ إلى التعليم هنا تفصيلا لا ينافي كونه أعطى علم الأولين والآخرين إجمالا لأن ذلك من معجزاته وهي ثلاثون ألف معجزة سوى القرآن وفيه ستون ألف معجزة . (قوله حين حرم إغ) قال بعضهم : هذا يفيد أنه كان هناك صوم واجب لأن الحرمة لا تتعلق بالمندوب إلا أن يقال المراد حين امتنع على من يريد الصوم ولو نفلا . (قوله فلما كان الغد) هو من طلوع الشمس نظرا إلى حقيقته الأصلية فالصبح من اليوم الأول لذلك . (قوله ما بين هذين الوقتين) أى ما بين ملاصق أول الأولى مما قبلها وملاصق آخر الثاني مما بعده وهذا من التقدير الذي تتوقف صحة الكلام عليه خصوصا في وقت المغرب فيجب تقديره والتأويل بخلاف ذلك لا يخلو عن تكلف مع عدم الوفاء بالمراد تأمل . (قوله قاله الشافعي رضي الله عنه) فيه خرازة بانحداد وقت الفراغ والشروع فالمراد عقبه وبذلك يعلم أن صلى في مستعمل في الأعم من الشروع والفراغ . (قوله نافيا به اشتراكهما في وقت واحد) ردا لما قاله الإمام مالك من أنهما مشتركان في قدر أربع ركعات ووافقه المزني من أثبتنا ولما قاله الإمام أبو حنيفة من أنه لا يخرج وقت الظهر إلا بمصير ظل الشيء مثليه وبه قال المزني في ثاني قوله . (قوله وهو) ضميره عائذ إلى ما قاله الشافعي ففي الحديث دليل على ذلك التأويل فقدم على عكسه الذي قيل إنه الأولى لأنه الموافق للأصل من حمل المقيد على المطلق مثلا فتأمل . (قوله دخل وقت إفتاراه) أى وقد كان معلوما عندهم فلا ينافي أن رمضان كان لم يفرض بعد إذ المراد وقت الإفطار من مطلق الصوم^(١) فانهم . (قوله إذا أقبل الليل من ههنا) أى من جهة المشرق وأدبر النهار من ههنا أى من جهة المغرب والتسمع الذي ذكره المنهج في كلام القاضي وغيره من شمول وقت الجواز في كلامهم لوقت الضرورة والحرمة . (قوله العصر) وهو لغة العشي وهي الصلاة الوسطى في أرجح الأقوال . (قوله وبه يدخل) أى فهو ليس من وقت العصر بل من وقت الظهر كما مر . (قوله حتى تغرب) أى يتم غروبها فحتى بمعنى إلى فما بعدها خارج وشمل الغروب حقيقة أو تقديرًا كما مر ولو عادت بعد غروبها عاد وقت العصر فصلاته الآن أداء كما في قصة الإمام على رضي الله عنه وتجب إعادة المغرب على من صلاها وقضاء الصوم على من أفطر ولو حبست استمر الوقت . (قوله وروى ابن أبي شيبة إغ) دفع بهذا الحديث ما يتوهم من الذي قبله أن ما دون الركعة ليس من الوقت ولأنه أصرح في المراد . (قوله والاختيار) سمي بذلك لأن جبريل ﷺ اختار الصلاة فيه أو لاختيار وقوعها فيه أو لاختيار أن لا تؤخر عنه وهذا هو الذي اختاره المصنف .

الاستواء ظل ويزدادان كان قد بقى والتحول إلى المشرق بمحدثه أو زيادته هو الزوال الذي به يدخل وقت الظهر . (قول الشارح والعشاء إلى ثلث الليل) أى منتهاه إلى الثلث . (قول الشارح فأسفر) يحتمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب الفراغ في الأسفار ولا فظاها كما ترى أنه أوقعها في الأسفار . (قول الشارح أى مصير ظل الشيء) قال الإسنوي : غير أنه لا بد من حدوث زيادة وإن قلت وتلك الزيادة من وقت العصر لأن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها وقيل إنها وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما . (فائدة) العصر لغة العشي . قال الجوهري : ومنه سميت ظلاله العصر اهـ . والعصران الغداة والعشي . (قول الشارح وروى ابن أبي شيبة) إنما احتاج إلى هذا مع حديث الشيخين السابق لصراحة هذا دون ذلك فليتأمل ، إذ يحتمل أن يريد فقد أدركها بمعنى وجبت . (قول المتن والاختيار إغ) قال الإسنوي : من هذا التعبير يعلم أن تسميته باختار لما فيه من الرجحان أى على غيره من باقي الوقت . وقال في الإقليد : سمي بذلك لاختيار جبريل إياه ثم عبارة المصنف وصنيعه يفيدك أن جميع وقت الظهر اختيار وهو كذلك

لا تؤخر بالفوقانية . (عن) وقت . (مصرير الظل مثلين) بعد ظل الاستواء لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين

محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز إلى اصفرار الشمس ثم وقت كراهة أى يكره تأخير الصلاة إليه (والمغرب) يدخل وقتها (بالمغرب) ويبقى حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم) كما سيأتى واحترز بالأحمر عما بعده من الأصفر ثم الأبيض ولم يذكره في المحرر لانصراف الاسم إليه لغة (ولى الجديده ينقضى بمضى قدر) زمن (وضوء ستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات) لأن جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها وللحاجة إلى فعل ما ذكر معها اعتبار مضى قدر زمنه والاعتبار في جميع ما ذكره بالوسط المعتدل وسيأتى سن ركعتين خفيفتين قبل المغرب في وجه صححه المصنف فقياسه كما قال في الشرح الصغير اعتبار سبع ركعات (ولو شرع) فيها (لى الوقت) على الجديد (ومد) بالتطويل في القراءة وغيرها (حتى) غاب الشفق الأحمر جاز على الصحيح) من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب أنه لا يجوز

(قوله بالنسبة إليها) ذكره في هذه وفي العشاء والصبح إشارة إلى الجواب عن اختلاف صلاة جبريل فيها في اليومين مع قول جبريل : الوقت ما بين هذين الوقتين بخلاف وقت الظهر والمغرب . (قوله وبعده وقت جواز) أى زيادة على ما قبله من وقت الفضيلة والاختيار ومعنى الجواز فيه جواز أن تؤخر إليه فرائضها وإلا لم يجز له المد قطعاً بل يحرم الإتيان بالمندوب فيها كما مر أو في وقت يسع فرائضها ففى جواز مده وجهان أرجحهما جوازه وإن لم يدرك ركعة في الوقت وقتنا إنها قضاء والثاني عدم جوازه على ما تقدم . (قوله ثم وقت كراهة) أى حتى يبقى ما يسمعها فوقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر كما مر فلها سبعة أوقات . (قوله والمغرب) سمي بذلك لفعلها وقت الغروب إذ الغروب لغة البعد أو وقته أو مكانه^(١) . (قوله وضوء) الأول طهر ليشمل التيمم والغسل وإزالة النجس عن بدن أو ثوب أو مكان ويقدر مغلظاً . (قوله عورة) لو أسقطه لكان أولى لما مر . (قوله إلى فعل إلخ) خرج به القول وسيدكره . (قوله بالوسط المعتدل) أى لغالب الناس كما قاله شيخنا الرملى أو لفعل نفسه كما قاله ابن حجر ويلزم عليه طوله تارة وقصره أخرى . (قوله ولو شرع إلخ) حاصله أنه إذا شرع في غير المغرب في وقت لا يسع الصلاة وإن أدرك ركعة في الوقت وقتنا إنها أداء وإذا شرع في مثل ذلك في وقت المغرب على القول الجديد فعلى الجواز في غيرها يجوز فيها قطعاً وعلى عدم الجواز فيه يجزى فيها وجهان أحدهما لا يجوز كغيرها والصحيح الجواز كما يدل له الحديث فقوله : ومد أى طول حتى استغرق وقت الشفق كما يدل له كلام الشارح وليس المراد به المد المخصوص لأنه جائز في جميع الصلوات ولا كراهة فيه على الصحيح والمراد بقوله : حتى غاب الشفق قرب مغيبه فالغاية خارجة كما صرح به الشارح بعد نظر المراد هنا ومراده بقوله وبناء قائل الثاني إلخ أنه خص التطويل بالمد المخصوص أى وهو ممنوع عنده لأنه لا يقول به هذا صريح ما قاله الشارح ولا يتجه فهم خلافه وما في غالب الشروح والحواشي من مخالفته ينبغي عدم الميل إليه وعدم التعويل عليه والله الموفق

(قول المتن ولى الجديده إلخ) قالوا : وذلك يسع العشاء لو جمعت معها فإن لم يسع بسبب الاشتغال بالأسباب فلا جمع ، وقال في الكفاية المجموعتان في معنى صلاة واحدة والمغرب يجوز مدّها وسلف لك ما في معناها . ونقضه بأن سائر الصلوات يجوز مدّها . (قول المتن وستر عورة) انظر هل المراد ستر جميع البدن وأفاد الإسئوى رحمه الله أن الحرية في غير الصلاة إنما يجب عليها ستر ما بين السرة والركبة فقط . (قول الشارح بالوسط المعتدل) قال الإسئوى : السورة المعتبرة في الفرض تكون من قصار المفصل . (قول المتن ومد حتى غاب الشفق) عبارة الرافعى : ومد إلى غروب الشفق قال الإسئوى : وهو يقتضى الاتساع فيما بعد الشفق بخلاف عبارة الكتاب ، قلت : عبارة الكتاب أحسن خلافاً لابن النقيب . (قول الشارح على الأصح في غير المغرب) هذا المبني عليه صورته ما لو أخر غير المغرب من غير فعل حتى خرج بعضه بدليل قول الشارح : كما سيأتى وهذا هو الآتى وأيضاً فقوله : المبني على الأصح صريح في ذلك لما استعرفه من كلام الروضة وأيضاً فكلام الروضة صريح أو كالصريح في ذلك . قلت : فما حكم تأخير غير المغرب حتى يخرج الوقت إذا شرع في وقت يسمعها . قلت : قال في الروضة لم يأنم قطعاً ولا يكره على الأصح ونقل من زوائده عن تعليق القاضى وجهها قائلاً بالإثم . قال الإسئوى رحمه الله : وقياس هذا الجزم بالجواز في المغرب انتهى . قلت : لعلها فارتقت غيرها من حيث إن النبى ﷺ فعلها في اليومين في وقت واحد فكان ذلك ظاهراً في عدم جواز إخراج بعضها عن الوقت في الصورة المذكورة فذهب إليه مقابل الأصح ومن ثم اتضح لك^(٢) كون النبى ﷺ المبني عليه هو تأخير غير المغرب من غير مد أى إذا قلنا بتحريم ذلك على الأصح قلنا في المغرب إذا خرج بعضها بالمد خلافاً لاختصاصها عن غيرها بكونها فعلت في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها فلا يرد ما عساه يتوهم

(١) دفع ظرهما للزمان والمكان والسياق يحدد المراد .

(٢) قول المحقق ومن ثم اتضح لك كون النبى ﷺ إلخ كذا بالأصل . وانظر أين عبر الكون للفعل في هذه العبارة سقطاً هـ .

تأخير بعضها عن وقتها مع القول بأنها أداء كما سيأتي والثاني المنع كما في غير المغرب واستدل الأول بأنه عليه السلام كان يقرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين كلتيهما صححه الحاكم على شرط الشيخين وفي البخاري نحوه وقراءته لها تقرب من مغيب الشفق لتدبره ومدته في الصلاة إلى ذلك يجوز بناؤه على امتداد وقتها إليه وعلى عدم امتداده إليه وبناءه قائل الثاني على الاستداد فقط. (قلت القديم أظهر والله أعلم) ورجحه طائفة قال في شرح

المذهب : بل هو جديدا أيضا لأن الشافعي علق القول به في الإملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبتت فيها أحاديث منها حديث مسلم : « وقت المغرب ما لم يغيب الشفق » (والعشاء) يدخل وقتها (بمغيب الشفق) أى الأحمر المنصرف إليه الاسم لحديث جبريل السابق (ويقال إلى الفجر) أى الصادق وسيأتي حديث مسلم : ليس في النوم تفريط وإنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى ظاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الخمس أى غير الصبح لما سيأتي في وقتها (والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها : الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار (ولى قبول نصفه) لحديث : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل » صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجح المصنف

(قوله قلت القديم أظهر) ورجحه جماعة كثيرة منهم ابن المنذر وابن خزيمة والخطابي والسهيل والغزالي والبقولي والرويانى والمجلى وابن الصلاح والطبري والنووي في جميع كتبه وأجاب النووي عما اعترض به الجديد من حديث جبريل بأن جبريل إنما يبين الأوقات المختارة ونحن نسلم أن وقت الاختيار في المغرب مساو لوقت الفضيلة نعم يستثنى من كلام النووي الظاهر لما مر فيها ولو لم يغيب الشفق عند قوم كأن طلع الفجر مع غروبه اعتبر بعد غروب الشمس زمن يغيب فيه شفق أقرب بلد إليهم أى قدر ذلك وبمضى ذلك يصلون العشاء ويخرج وقت المغرب مع بقاء شفقهم والمراد بذلك بالنسبة الجزئية إلى ليل البلد الأقرب مثاله لو كان البلد الأقرب ما بين غروب شمس وطلوعها مائة درجة وشفقهم عشرون منها فهو خمس ليلهم فخمس ليل الآخرين هو حصة شفقهم وهكذا طلوع فجرهم وعلى هذا فلا حاجة لما ذكره بعضهم من الاستدراك على عبارته وغيره كما يعلم بمراجعته وتحريره وعلى هذا القديم فلها خمسة أوقات حقيقة وسبعة أوقات اعتبارا وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وهو أوله بقدر وقت الجديد ووقت جواز بكراهة إلى أن يبقى ما يسعها على ما مر وقت حرمة بعده ووقت ضرورة ولها وقت عذر ، وزاد بعضهم وقتا آخر وهو ما زاد على وقت الفضيلة من وقت الجديد وسماه وقت جواز بلا كراهة وفيه نظر كما علم . (قوله ظاهرة) أى فليس صريحا وقال بعضهم بل هو صريح لأن نفى التفريط يلزمه كونها في وقتها وهو ما قبل الأخرى إلا أن يقال يحتمل أن يراد في الحديث صلاة معهودة فلا يكون فيه العموم المراد من الدليل . (قوله والعشاء) وهي لغة أول الليل وليست من خصائص هذه الأمة كما علم مما مر خلافا لمن قاله . (قوله المنصرف إليه الاسم) فال فيه للعهد إما الذهني كما مر في كلام الرافي أو الذكري هنا لتقدمه في كلام المصنف . (قوله لولا أن أشق) أى والمشقة تنافي الوجوب لا التدب . (قوله عن ثلث الليل) أى الأول وللعشاء سبعة أوقات : وقت فضيلة أوله واختيار إلى آخر ثلثه وجواز بلا كراهة للفجر الأول وبكراهة إلى الفجر الثاني ووقت حرمة وضرورة وعذر . (قوله والصبح) بالضم ويجوز فيه الكسر وهو لغة أول النهار ويقال له الفجر وتسميته غداة خلاف الأولى لا مكروه على المعتمد . (قوله معترضاً) أى في عرض الأفق من جهة المشرق فيما بين شماله وجنوبه والمستطيل الصاعد إلى الأعلى إلى وسط السماء والعرب تشبهه بذهب السرحان بكسر السين أى

من أن المد في المغرب أولى بالجواز من غيرها . (قول الشارح ومدته) هو بضم الدال . (قول المتن والعشاء) قال الإسنوي : هو اسم لأول الظلام سميت الصلاة به لأنها تفعل فيه . (قول الشارح المنصرف إليه الاسم) يغنى عن هذا أن يقول الألف واللام فيه للعهد الذكري . (قول المتن ثلث الليل) يجوز فيه ضم اللام وإسكانها والنصف مثلث النون ويقال فيه نصيف على وزن رغيف وقالوا أيضا في الخمس خميس وكذا في الثمن والتسع والعشر واختلفوا في الربع والسادس والسبع . قال أبو عبيد : ولم أسمع في الثلث شيئا انتهى . واعلم أنه قدم هذا الحكم على القول بعده مع أن حديثه ثابت . قال في الكفاية : لأنه تضافر عليه خير جبريل في رواية ابن عباس وخير أبي موسى الأشعري قال الشيخ أبو حامد : ولها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين . (قول المتن والصبح بالفجر الصادق) أى لما روى مسلم أن النبي عليه السلام قال : « لا يغرنكم أذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير » والصبح بالضم كما قاله الإسنوي وفيه لغة بالكسر وهو في اللغة أول النهار سميت به هذه الصلاة . (قول الشارح مستطيلاً) هذا تشبيه العرب بذهب الذئب من حيث الاستطالة وكون النور في

في شرح مسلم هذا القول وكلامه في شرح المذهب يقتضى أن الأكثرين عليه (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضاً بالأفق) أى نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلاً ثم يذهب ويعقبه ظلمة (ويقال) الوقت

(حتى تطلع الشمس) لحديث مسلم: «وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس» وفي حديث الصحيحين حديث: «من أدرك ركعة من الصبح

قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» (والاختيار أن لا تؤخر عن الإسفار) لحديث جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين عمول على وقت الاختيار (قلت يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة) للنبي عن الأول في حديث البخاري: «لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب» وتقول الأعراب هي العشاء، وعن الثاني في حديث مسلم: «لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم إلا أنها العشاء وهم يحتمون بالإبل» يفتح أوله وضمه وفي رواية: بحلاب الإبل. قال في شرح مسلم معناه أنهم يسمونها العتمة لكونهم يفتنون بحلاب الإبل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام (والنوم قبلها) أي قبل العشاء (والحديث بعدها) لأنه عليه السلام كان يكرههما رواه الشيخان عن أبي هريرة (إلا في غير والله أعلم) كقراءة القرآن والحديث ومذاكرة الفقه وإيناس الضيف ولا يكره الحديث لحاجة (ويمن تعجيل الصلاة لأول الوقت) لحديث ابن مسعود: سألت النبي ﷺ أي الأعمال أفضل؟ قال:

الذئب وكونه تعقبه ظلمة غالب. (قوله حتى تطلع الشمس) وطلوعها بطلوع جزء منها بخلاف غروبها (١) إلحاقاً للمخفى بالظاهر بخلافه في الكسوف لئلا يلزم عدم صلاته غالباً. (قوله أن لا تؤخر عن الإسفار) أي إليه فمن بمعنى إلى فوق الإسفار ليس من وقت الاختيار فقله في الحديث فأسفر أي فدخل بعد الفراغ في وقت الإسفار الذي هو وقت الجواز بلا كراهة إلى الاحمرار ثم بكراهة حتى يبقى ما يسعها ثم حرمة ثم ضرورة فلها ستة أوقات. (قوله ويكره) للنبي عنه وما ورد من تسميتها بذلك بيان للجواز أو خطاب لمن لا يعرفها إلا به. (قوله تسمية المغرب عشاء) ولو مع التغليب أو مع وصفها بالأول كما يشير إليه كلام شيخ الإسلام ونقل عن شيخنا الرمي عدم الكراهة في التغليب ومشى عليه الخطيب. (قوله والعشاء عتمة) أي يكره ذلك وقيل خلاف الأول قاله في المجموع وأصل العتمة الظلمة. (قوله والنوم قبلها) أي قبل فعلها وبعد دخول وقتها إلا لغلبة النوم فلا يكره إلا لظن استغراق الوقت بالنوم فيجزم ويجب إيقاظه على من علم به في هذه ويندب في غيرها أما قبل دخول وقتها فخلاف الأول وإن علم استغراق خروج الوقت بالنوم أما الحديث ونحوه فلا يكره ويجزى ما ذكر في غير العشاء من بقية الصلوات ولو جمعة فلا يكره النوم قبل الزوال وإن لزم فواتها به على المعتمد عند شيخنا الرمي وخالفه غيره. (قوله والحديث بعدها) أي بعد فعلها في وقتها الأصلي خوفاً من فوات الصبح بالنوم بعد الحديث ولا يكره بعد فعلها بمجموعة من المغرب إلا بعد مضى ما يسعها من وقتها الأصلي بخلاف النفل المطلق بعد فعل العصر بمجموعة مع الظهور لتعلق الكراهة فيه بالفعل والكلام في حديث مباح فغيره أشد كراهة أو حرمة هنا. (قوله وإيناس الضيف) غير نحو الفاسق ولا فيجزم لغير عذر. (تنبيه) قد علم أن ما ذكر من كراهة النوم والحديث يجري في سائر الصلوات وإنما خصت العشاء بذكرهما لأنها محل النوم أصالة وإنما لم يكره الحديث قبل الفعل لأن الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه. (فروع) يتدب إيقاظ من نام أمام المصلين أو في المحراب أو في الصف الأول أو في بيت وحده أو على سطح لا حاجز له أو في عرفة وقت الوقوف أو في يده ربح غير بالغين المعجزة أي زفر كتحولهم أو نام بعد الصبح وإن صلاها لأن الأرض تفتح أي تصبح مستكية إلى الله من ذلك أو نام مستلقياً هو أثنى أو منكباً وهو ذكر لأنها نومة يغفها الله تعالى وللصلاة ليل ونحو تسحر. (قوله ويسن تعجيل الصلاة) بإيقاع جميعها في وقت الفضيلة ولا يكفي الإجماع فيه خلافاً لمن زعمه ويجوز تأخيرها عنه بشرط العزم كما مر وقد يطلب التأخير كما يأتي

أعلاه. (قول الشارح لحديث مسلم) قدم هذا على حديث الصحيحين لأنه أوضح منه. (قول المتن عن الإسفار) أي الإضاءة يقال سفر الصبح وأسفر ويجب حمل هذه العبارة على استعمال عن بمعنى إلى لتوافق عبارة الروضة وغيرها أو يراد الجزء الأول من الإسفار فإنها إذا وقعت فيه صدق أنها أخرت عن الجزء الأول لكن هذا الخبر يقتضي أن مقارنته آخرها للجزء الأول من الاختيار فالتأويل الأول أولى بل متعين. (قول المتن قلت يكره إلخ) أي وما ورد من التسمية بذلك محمول على بيان الجواز وهو خطاب مع من يشته عليه الحال. (قول المتن عتمة) هي في اللغة شدة الظلمة. (قول المتن والنوم قبلها) قال الإسنوي: سياق كلامهم يشعر بتصوير المسئلة بما يعرض بعد دخول الوقت وقبل الفعل ولقاتل أن يقول ينبغي الكراهة أيضاً قبله للمعنى السابق يعني نخوف استغراق الوقت بالنوم، وقوله: والحديث بعدها قال الإسنوي: إطلاقه يشمل ما لو جمعها مع المغرب جمع تقديم والمتجه خلافه قال: فإن قلنا بعدم الكراهة فهل تكون بدخول الوقت أم بمضى قدر زمن الفعل محل نظر قال: وإطلاق المصنف والحديث يقتضي الكراهة سواء أضل السنة أم لا. (قول المتن ويسن تعجيل الصلاة لأول الوقت) قال القاضي: ولا خلاف في أنه لو انتفع الصلاة في أول الوقت وطول حتى بلغ آخر الوقت ثم سلم في الوقت أن يكون مستحسناً، وخالف الغزالي في الإحياء فقال: إن

والصلاة لأول وقتها رواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم: إنه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لوقتها فيشتغل أو الوقت بأسبابها كالطهارة والستر

ونحوها إلى أن يفعلها وسواء العشاء وغيرها . (وإلى قول تأخير العشاء أفضل) أى ما لم يجاوز وقت الاختيار لحديث الشيخين عن أبي برزة قال : كان رسول الله ﷺ يستحب أن يؤخر العشاء وجوابه ما قال في شرح المذهب أن تقديمها هو الذى واظب عليه النبي ﷺ

(فروع) يندب التعجيل فى النفل ذى الوقت أو السبب أيضا وربما شملهما كلام المصنف . (قوله ونحوهما) كأذان وإقامة وكلام قصير وشغل كذلك وطلب ماء أو تراب وتفرغ حدث وفعل راتب وأكل لقم لسد رمق وتحقق وقت وكل ذلك معتبر بالوسط المعتدل لغالب الناس وهذا مقدار وقت الفضيلة سواء احتاج فيه لما ذكر أو لا لكن المبادرة فيه أفضل . (قوله كان يستحب تأخيرها إلخ) ليس هذا من أخباره ﷺ إنما هو من أخبار الراوى بحسب ما فهمه من تأخيرها ﷺ لفعلها أحيانا يينا للجواز الذى ربما يتوهم من عظمها منعه ولذلك رد عليه بالمواظبة على التعجيل وبه يرد أيضا دعوى قوة دليل التأخير المستند إلى أن كان مع المضارع تفيد اللوام وعلى ما ذكرناه ينزل ما فى المنهج فراجع . (قوله ويسن الإبراد بالظهر) أى تأخيرها لوقت البرد طلبا للخشوع أو كإله الفاتت بشدة الحر وهذا فرد من أفراد ما طلب فيه التأخير ندبا أو وجوبا فى جميع الصلوات وقد أوصلها بعضهم إلى نحو أربعين مسئلة وضابطها اشتغال التأخير على كمال خلا عنه التقديم كقدرة على قيام أو ستره أو ماء أو جماعة أو بلوغ صبي أو انقطاع حدث أو نزول مسافر أو إيقاعها فى مسجد ولو فرادى أو وقوف بعرفة أو رمى جمار أو إنقاذ غريق وخرج بالظهر أذانها فلا يسن الإبراد به إلا لقوم يعلم أنهم لا يتخلفون عن سماعه وخرج بها أيضا الجمعة كما مر وسائر الصلوات . (قوله فى شدة الحر) خرج به الاعتدال وشدة البرد لما سياتى ولأنه ربما يستغرق الوقت . (قوله إلى أن يصير للحيطان ظل إلخ) وغايته إلى نصف الوقت وبما ذكر علم أنه لا يطلب الإبراد فى أيام الدجال . (قوله أصحهما لا) أى لا يطلب الإبراد فى الجمعة وهو المتمد كما تقدم . (قوله ببلد حار) لا معتدل كمصر ولا بارد كالشام ومثل اعتبار البلدان خالفت وضع القطر وإلا فالعبرة بالقطر خلافا لابن حجر وقد مر مثله فى الماء الشمس ويعتبر أيضا حرارة الزمن . (قوله وجماعة مسجد) سياتى فى الشرح عدم اعتبارها . (قوله يقصدونه) أى يأتون إليه . (قوله من بعد) أى بحيث يحصل لهم مشقة لا تحتمل عادة لغالب الناس وقيل للشخص نفسه والمشقة المذكورة هنا ما تذهب الخشوع أو كإله . (قوله ولا لمن يصلى فى بيته منفردا) وكذا جماعة . (قوله ولا لجماعة مسجد لا يأتهم غيرهم) فإن كان يأتهم غيرهم ممن يسن له الإبراد سن هؤلاء الإبراد لأجلهم . (قوله ومن وقع بعض صلاته فى الوقت إلخ) اعلم أن الإحرام بالصلوة فى وقت يسع جميع فرائضها ليس حراما بلا خلاف وله المد فيها على الأصح كما تقدم وله أن يفعل مندوباتها كتطويل قراءتها وإن خرج بعضها أو كلها عن الوقت وفارق ترك تثليث الوضوء مثلا لأنه وسيلة وتأخير النفل لأن الفرض أهم ثم إن وقع منها ركعة فأكثر فى الوقت فالجميع أداء والإبقاء وأن الإحرام بها فى وقت لا يسع ما ذكر ليس حراما أيضا إن كان تأخيرها لعذر ويجزى فيه ما تقدم وإلا فحرام قطعا وليس له الإتيان بشيء من مندوباتها ثم إن وقع منها ركعة فأكثر فى الوقت فأداء أيضا والإبقاء مع الإثم فيهما وظاهر كلام الشارح تخصيص كلام المصنف بهذه مع شمولها لغيرها عما ذكر ولعله لترتب الحرمة على الخلاف وشملت الصلاة الفرض والنفل ودخل فيها الجمعة وهو كذلك من حيث تسميتها أداء وقضاء وإن فاتت كونها جمعة وإن حرم نفوات شرطها كما يأتى . (قوله فالجميع أداء) أى على المجاز كما هو ظاهر كلام الشارح أو الحقيقة العرفية . (تقريبه) لا تجوز نية القضاء فى ذلك مع ظن إدراك ركعة فى الوقت ولا نية الأداء مع ظن عدم ذلك ولا يضر فى صلاته تبين خلاف ما نواه .

المد إلى خروج وقت الفضيلة خلاف الأولى . (قول المتن ويسن الإبراد إلخ) الحكمة فى ذلك ما فى الحركة فى ذلك الوقت من المشقة السالبة للخشوع . (تقريبه) محصل ما فى الإسئوى أن أذان الظهر كصلاته .

(ويسن الإبراد بالظهر) فى شدة الحر إلى أن يصير للحيطان ظل يمشى فيه طالب الجماعة لحديث الشيخين : أبردوا بالصلوة ، وفى رواية للبخارى : بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم أى هيجانها وفى استحباب الإبراد بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخارى عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يبرد بالجمعة وأصحهما لا لشدة الخطر فى فواتها المؤدى إلى تأخيرها بالتكاسل وهذا مفقود فى حق النبي ﷺ (والأصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) ولا ظل فى طريقهم إليه فلا يسن فى بلد معتدل ولا لمن يصلى فى بيته منفردا ولا لجماعة مسجد لا يأتهم غيرهم ولا لمن كانت منازلهم قرية من المسجد ولا لمن يمشون إليه من بعد فى ظل والثانى لا يختص بذلك فيسن فى كل ما ذكر لإطلاق الحديث وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة (ومن وقع بعض صلاته فى الوقت وبعضها خارجه فالأصح أنه إن وقع فى الوقت (ركعة) فأكثر (فالجميع أداء وإلا) بأن وقع فيه أقل من ركعة (فقضاء) لحديث الشيخين : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة ومفهومة أن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق

لحديث الشيخين : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة ومفهومة أن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق

(قوله إن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة) أى وأفعالها وأراد بالأفعال ما يشتملها تغليبا أو لأنها تغفل اللسان . (قوله كالتكرير لها) أشار بالكاف إلى أنه ليس تكرارا حقيقة لاعتباره في نفسه ولزيادته بالشهد وماعه . (قوله وعلى القضاء إلخ) قيل : إن ما ذكره الشارح هنا يخالف لما ذكره في شرح جمع الجوامع وليس كذلك خلافا لمن زعمه . (قوله نظرا إلى الظاهر المستند إلى الحديث) لأن لفظ الإدراك فيه يفهم منه أنه كمن أدرك جميعها في الوقت وهو لا يتم فيه وهذا مثله . (قوله ومن جهل الوقت) أى جهل دخوله لعدم ظنه فخرج من أخيره به عدل رواية عن علم أو سمع أذانه في الصحراء أو أذان مأذونه ولو صيبا مأمونا في ذلك أو رأى مزولة وضعها عارف ثقة أو أقرها لأنها كالمخبر عن علم ومثلها منكاب مجرب وأقوى منهما بيت الإبرة المعروف لعارف به . (قوله بورد ونحوه) لفظ نحوه قيل مستدرك لأن ما دخل تحته من الورد وكلام الشارح يشير إلى رده لأن الورد ما كان بنحو ذكر أو قراءة ونحوه ما كان بنحو صناعة ومنه سماع صوت ذلك مجرب وسماع من لم يعلم عدالته أو لم يعلم أن أذانه أو خبره عن علم وسماع أذان ثقة عارف في الغيم لكن له في هذه تقليده وخرج بالثقة المذكور الفاسق ومجهول العدالة ولو مستورها والصبي وإن كان مأمونا عارفا وفي صححو وما نقل عن المتولى والهروى من قبول قول الصبي فيما طريقه المشاهدة كروية النجاسة ودلالة الأعمى على القبلة وخلو الموضع عن الماء وطلوع الفجر والشمس وغروبها لا فيما طريقه الاجتهاد كالإفتاء لم يعتمد به شيخنا الرملى . (قوله جواز إلخ) هو نظير ما مر في المياه فالعنى أنه يجوز له ترك الاجتهاد مع القدرة على غيره لاستغنائه عنه به ولا يجوز له تركه مع العجز ومتى وقع كان واجبا والقدرة تعم ما كان بالبصر كما ذكره الشارح وما كان بغيره كوجود مخبر عن علم عنده أو في محل يجب طلب الماء منه وتمكن من سؤاله بلا مشقة وهو هنا كذلك وفارق منع الاجتهاد وجوب السؤال في مثله في القبلة بتكرار الوقت وقول شيخ الإسلام في المنهج بجواز التقليد له ولو لأعمى أقوى إدراكا منه وإن كان قادرا على الاجتهاد كالبصير العاجز لعجز البصير حقيقة والأعمى في الجملة يقتضى أن التقليد لا يجب على الأعمى العاجز وأنه يتمتع تقليد المجتهد البصير القادر لمجتهد آخر ومقتضى ما بعد عن النووى جوازه له كما مر والذي اعتمده شيخنا الرملى أنهما إن كانا عاجزين وجب التقليد أو قادرين تخيرا بين تقليد المجتهد والاجتهاد وهذا مستثنى من منع تقليد القادر على الاجتهاد لمجتهد للمشقة هنا وبذلك فارق تقليد منع الأعمى لغيره في الأوانى ما لم يتحير . (فتنبيه) قال شيخنا : معنى الاجتهاد بالورد أنه إذا فرغ من الورد يصلى من غير بحث وفيه نظر والوجه خلافه لأن الورد سبب للاجتهاد تأمل . وللمنجم العمل بحسابه وجوبا كما فى الصوم وقياسه أن من صدقه مثله وقول المنهج أنه كالمخبر عن علم أى بعد إخباره لأنه يتمتع الاجتهاد حينئذ كما مر . (قوله فإن يثقن) أو أخبره عدل أن صلاته كلها أو بعضها قبل الوقت سواء علم في الوقت أو بعده وتقيده بقوله وعلم بعده بيان

(قول الشارح والرابع أن ما وقع في الوقت أداء إخل الظاهر أنه على هذا ينوى الأداء فقط نظراً إلى الانفتاح قاله المحب الطبري . (قول الشارح وعلى القضاء يأنم إخل عبارته في شرح جمع الجوامع وعلى هذا والقضاء ومرجع الإشارة التحق . (قول المتن اجتهد بورء ونحوه) لو أخبره عدل عن عيان كروية الفجر طالما امتنع الاجتهاد ومنه أذان المؤذن في الصبح إذا كان ثقة عارفاً وأما في يوم الغيم فقد صحح النووي اعتماده خلافاً للرافعي . قال الإسئوى لأنه لا يتقاعد عن الديك انتهى . قلت : ظاهر هذه العبارة أنه في هذه الحالة لا يمتنع عليه الاجتهاد . (أفرع) لو صلى من غير اجتهد أعاد ولو ظن دخول الوقت وتبين وقوعها فيه . (قول المتن قضى في الأظهر) اعلم أن لنا خلافاً فيما لو تبين وقوعها بعد الوقت أمى تقع قضاء أم أداء والصحيح الأول فالأظهر هنا مبني على القضاء ووجه ذلك أن القضاء لا يتقدم على الوقت ومقابلته مبني على الأداء

أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة إذ معظم الباقي كالتركيز لها فنجعل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف ما دونها والوجه الثاني أن الجميع أداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث أنه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع أن ما وقع في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء يأثم المصل بال تأخير إلى ذلك وكذا على الأداء نظرا للتحقيق وقيل لا ، نظرا إلى الظاهر المستند إلى الحديث (ومن جهل الوقت) لغيم أو حبس في بيت مظلم أو غير ذلك (اجتهد بورد ونحوه) كخياطة وقيل إن قدر على الصبر إلى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد فقله اجتهد أي جواز إن قرو وجوبا إن لم يقدر وسواء البصير والأعمى (فإن يثقن صلاته) بالاجتهاد (قبل الوقت) وعلم بعده (قضى في الأظهر) والثاني لا اعتبارا بظنه فإن علم في الوقت أعاد أي بلا خلاف كما قاله في شرح المذهب (والا) أي وإن لم يثقن الصلاة قبل الوقت بأن يثقنها في الوقت

لمحل الخلاف كما ذكره ولتسميتها قضاء . (فرع) يجب القضاء من جهل وجوب الصلاة أو الصوم لأنه ليس عذرا فهو على الفور أيضا . (قوله أو لم يتبين الحال) بأن لم يعلم أنها قبل الوقت أو فيه أو بعده أى ظن شيئا من ذلك أو شك فيه نعم إن غلب على ظنه أنها قبل الوقت وجب قضاؤها كما اعتمده شيخنا الرملي كما لو شك بعد الوقت هل صلى أو لا بخلاف ما لو شك بعده هل عليه صلاة أو لا وبهذا يجمع بين التناقض ويفرق بأن الأول شك في الفعل والأصل عدمه والثاني شك في براءة ذمته والأصل براءتها وعلى هذا ينظر في كلام النووي في أى الصورتين هما فتأمل . ولو قضى صلاة شك فيها ثم تبين أنها عليه لم يجزه ما قبله ويجب قضاؤها وفيه بحث ولو مات قبل أن يظهر له الحال لم يعاقب في الآخرة وإذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات قضى ما لم يتبين فعله قاله القاضى وهو الراجح في المذهب عند المتأخرين كشيخنا الرملي وأتباعه . وقال النووي : يقضى ما تبين تركه فقط على الأصح ثم قال : ينبغي أن يختار وجه ثالث وهو أنه إن كان يصلى تارة ويترك أخرى ولا يعيد فهو كقول القاضى وإن كان تركه نادرا فهو كمقابله . (قوله فلا يقضى) وإن وصل بعد فراغ صلاته إلى بلد لم يدخل وقتها فيه كمخالفة مطلعكم كمن أقام بعد فراغه من مجموعة مقصورة قاله شيخنا وفيه نظر بما قالوه في الصوم أن له حكم البلد المتنقل إليه في جميع الأحكام وقياسه على ما ذكره غير مستقيم وفي شرح شيخنا وجوب الإعادة وهو واضح والمراد بالقضاء ما يشمل الإعادة ليدخل ما لو تبين في الوقت أنها وقعت قبله . (قوله كالنوم والنسيان) هما مثالا للعذر ويمكن أن يكونا لغيره بأن حصل عن نحوه كلعب شطرنج . (قوله ويسن ترتيبه) أى والبداة بأول ما فاتته وشمل ذلك ما لو سبق ما فاتته بغير عذر وهو كذلك لأن مراعاة الترتيب أولى بل قال شيخنا إنه لا إثم عليه إذا شرع في القضاء ولو أفسد صلاة عمدا لم يجب فعلها فوراً على ما اعتمده شيخنا الرملي وقال شيخنا يجب فعلها فوراً ويتجه أن يقال بالفورية إن ضاق الوقت وإلا فلا وعليه يحمل التناقض المذكور واللام في حديث : فليصلها للأمر وصرفه عن وجوب الفورية حديث الوادى وقد ينازع فيه بأن التأخير في حديث الرادى لكونه كان به شيطان كما صرح به في الحديث فتأخيره ليفارقه لأجل ذلك لا يدل على عدم الفورية فتأمل . (قوله لثلاث تصير فائتة) يفيد أنه يقدم الفائت حيث كان يدرك

أو بعده أو لم يتبين الحال
(فلا) يقضى (ويأمر)
بالفائت) وجوباً إن فات
بغير عذر وتدباً إن فات
بعذر كالنوم والنسيان
مسارعة إلى براءة الذمة
(ويسن ترتيبه) كأن
يقضى الصبح قبل
العصر (وتقديمه على
الحاضرة التي لا يخاف
فوتها) محاكاة للأداء
فإن خاف فوتها بدأ
بها وجوباً لثلاث تصير
فائتة (وتكره الصلاة

(قول الشارح أو بعده) أى ولا تضر نية الأداء . (قول الشارح إن فات بعدد) حكى ابن كعب عن ابن بنت الشافعى أن غير المعذور لا يقضى عملاً بمفهوم الحديث من نسي صلاة أو نام عنها إلخ . قال الإسنى : وحكمته التعليل وهو مذهب جماعة وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تاج الدين في الإقليد وأيده بأن تارك الأبعاض عبداً لا يسجد على وجهه مع أنه أحوج إلى الجبر . (واعلم) أن القاضى والمتولى والرواى في باب صفة الصلاة صرحوا بأن من أفسد الصلاة صارت قضاء وإن أوقعها في الوقت لأن الخروج منها لا يجوز قال الإسنى : وحيث فتيحه أن يقال إن أوجبنا الفور لم نجز تأخيرها إلى آخر الوقت وإن لم نوجه ففى جواز إخراجها عن الوقت الأصلى نظر ويتجه المنع انتهى . (قول المتن ويسن ترتيبه) أى ولا يجب وإن كان الوارد يوم الخندق هو الترتيب في قضائه عليه السلام قياساً على الصوم . قال الإسنى : ولأن الفعل المجرد لا يدل عندنا على سوى الاستحباب ولو فات الظهر بعذر والعصر بغير عذر فالظاهر مراعاة الترتيب أيضاً ويحتمل خلافه . (قول المتن التى لا يخاف فوتها) صادق بما لو أدرك ركعة منها في الوقت وفيه نظر وعبر في الشرحين والروضة بالانساع والضيق لا بالفوات وعدمه . (فرع) قال فى شرح المذهب : يراعى الترتيب ولو فاتت الجماعة قال : فيصلنى أولاً الفائت منفرداً ثم إن أدرك الجماعة فى الحاضرة صلاها وإلا صلاها منفرداً ومثله فى زوائد الروضة فى آخر صفة الصلاة واعترضه الإسنى وأطال فى ذلك ونقل عن البغوى وغيره أنه يبدأ بالحاضرة . (فرع) لو شرع فى الفائتة ثم خاف ضيق وقت الحاضرة وجب عليه قطعها ولو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه لم يلزمه قضاؤها فلو قضاها ثم تبين أنها عليه لم يجزه بخلاف أقول فلو لم يتبين حتى مات فالظاهر أن ذلك

الاستواء إلا يوم الجمعة للنبي عنها في حديث مسلم والاستثناء في حديث أبي داود وغيره . (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) بعد (العصر حتى تغرب) للنبي عنها في

حديث الشيخين وليس فيه ذكر الرمح وهو تقرب إلى المحرر وغيره وعند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح وعند الاصفرار حتى تغرب أي للنبي عنها في حديث مسلم السابق من غير ذكر الرمح ولم يذكر ذلك المصنف كغيره مع قوله في شرح المذهب إن ذكره أجود رعاية للاختصار فإنه يندرج في قوله بعد الصبح والعصر أي لمن صلى من حين صلاته ولمن لم يصل من الطلوع والاصفرار وأشار الرافعي إلى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان (إلا) صلاة (لسبب كفاية) فرض أو نفل أو صلاة جنازة كما في المحرر (و) صلاة (كسوف ونجية) للمسجد (وسجدة شكر) أو تلاوة فلا تكره في الأوقات المذكورة لأنه عليه الصلاة والسلام فاتته ركعتا سنة الظهر التي بعده فقضاها بعد العصر . رواه الشيخان وأجمعوا على صلاة الجنازة بعد الصبح والعصر وقيس غير ذلك مما ذكر عليه في الفعل والوقت وحمل النبي على

من الحاضرة ركعة في وقتها وبه صرح في الكفاية واعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي ومقتضى ما في الروضة والشرحين أنه لا بد من إدراك جميعها فيه واعتمده الطبرلاوي وابن حجر وخرج بقوتها فوت جماعتها ولو جمعة لم يدرك غيرها وهو كذلك فإذا رأى إماماً في حاضرة وعليه فائنة فالأفضل فعل الفائنة منفرداً ثم إن أدرك مع الإمام من الحاضرة شيئاً فعليه وإلا فلا وله أن يحرم بها خلف الحاضرة أو يحرم بالحاضرة مع الإمام لكن في الأول اقتدى في مقضية خلف مؤداة . وفي الثانية عدم الترتيب وفيها خلاف ولو شرع في حاضرة فنذكر فيها فائنة أتمها وجوباً وإن اتسع الوقت وكانت الفائنة بغير عذر ولو شرع في حاضرة منفرداً فرأى جماعة فله قلبها نفلاً ويقتصر على ركعتين إن لم يكن جاوزهما واتسع الوقت وإلا فلا ولو شرع في فائنة معتقداً ساعة الوقت فبان ضيقه عن جميع الحاضرة وجب قطعها ولا يجوز قلبها نفلاً وإن أتم ركعتين وكان في التشهد لأن اشتغاله ولو بالسلام يفوت جزءاً من الوقت وهو حرام قاله شيخنا واعتمده وهو الوجه ونقل عن شيخنا الرملي جواز قلبها نفلاً ولم يرتضه شيخنا فراجع . (قوله عند الاستواء) ولو تقديراً كما في أيام الدجال أي لو صادفه التحريم لم تنعقد لأنه وقت ضيق . (قوله وبعد الصبح) أي المؤداة المغنية عن القضاء وكذا يقال في العصر . (قوله كرمح) وهو قدر سبعة أذرع في رأى العين تقريباً وإلا فالمسافة طويلة لأن الفلك الأعظم يتحرك في قدر النطق بحرف بحرك أربعة وعشرين فرسخاً كما مر . (قوله وبعد العصر) ولو مجموعة تقديماً على المعتد . (قوله كغيره) أي كما لم يذكره غيره فهو تابع له وهذا ما قاله الإسنوي وإن خالفه ظاهر عبارة الشارح . (قوله إن ذكره أجود) لأن من الطلوع إلى الارتفاع ومن الاصفرار إلى الغروب متعلق بالزمان سواء صلى الصبح والعصر أو لا . (قوله فقطضاهما بعد العصر) أي ودوام على ركعتين في ذلك الوقت كما قالوا الآن من خصائصه عليه السلام أنه إذا فعل شيئاً داوم عليه . (قوله وأجمعوا على صلاة الجنازة إلخ) أي سواء حضرت بعد صلاة الصبح أو العصر أو قبلهما ولم يتحرر فاعلها تأخيرها لأجل صلاتها في ذلك الوقت وأما الواقع الآن من قصد تأخيرها لأجل كثرة الجماعة فلا يضر . (قوله وقيس غير ذلك إلخ) أي وقيس على سنة الظهر المقضية الثابتة بفعله عليه السلام وعلى صلاة الجنازة الثابتة بالإجماع غيرهما من نحو التحية ومأمعها . (قوله لا سبب لها) أي أصلاً كالنافلة المطلقة وإن لم يقصد تحريمها وإن نسي الوقت وألحق بها ما لها سبب متأخر وسيدكره كركعتي الإحرام والاستخارة . (قوله كراهة تحريم) هو المعتد . (قوله فلو أحرم بها) أي على التحريم أو التنزيه أخذاً بما بعده لم تنعقد والحرمة على التحريم ذاتية وعلى الآخر للتلبس بالعبادة الفاسدة كما قاله ابن عبد الحق وغيره فراجع . (قوله وقيل تنعقد) أي على التنزيه أخذاً من التشبيه بقوله كالصلاة في الحمام وفرق بأن تعلق الصلاة بالوقت لتوقفها عليه أشد من تعلقها بالمكان لعدم ذلك وبأن النبي في الوقت راجع للذات وبالمكان لمعنى خارج . (قوله وفي الروضة إلخ) أشار إلى أن ما له سبب غير متأخر إذا تحراه لا ينعقد أي ما دام قاصداً للتحرى وإن خاف الموت فإن نسي التحرى أو تذكره لكن قصد إيقاعها لا لأجله أو أعرض عنه انعقدت صلاته في ذلك كما اعتمده الطبرلاوي وهو واضح وإن تردد فيه شيخنا ولو قصد التأخير جاهلاً بأنه تحرف هل تبطل صلاته لوجود التحرى أو لا لجهله فيه نظر وظاهر ما ذكر في النسيان الثاني . (قوله ليصلي التحية) فإن قصد ما فقط فلا تنعقد قال شيخنا: أو مع غيرها لا تنعقد أيضاً وكذا يقال في الثانية . (قوله وسجدة الشكر) خرج سجدة التلاوة وإن

ينفعه في الآخرة كالوضوء احتياطاً . (قول الشارح والاستثناء في حديث أبي داود) فيه أيضاً إن جهنم لا تسجر يوم الجمعة . (قول الشارح رعاية للاختصار) علة لقوله ولم يذكر المصنف . (قول الشارح فإنه) الضمير فيه يرجع لقوله ذلك . (قول الشارح لم تنعقد) قال بعضهم: لأن الأمر بالفعل لا يتناول جزئياته المكروهة .

ملاة لا سبب لها وهي النافلة المطلقة وكراهتها كراهة تحريم عملاً بالأصل في النبي وقيل كراهة تنزيه فلو أحرم بها لم تنعقد كصوم

يوم العيد وقيل تنعقد كالصلاة في الحمام وأدرجت السجدة في الصلاة لشبهها بها في الشروط والأحكام وفي الروضة وأصلها لو دخل

قرأ بقصد السجود في وقت الكراهة حرمت القراءة والسجود ولا تنعقد أو لا يقصده فلا يسن وتنعقد . (قوله ولا تكراه صلاة الاستسقاء) وكذا صلاة الكسوف وإن تحرى فعلها لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها وسببها وهو أول التغير متقدم على صلاتها أو مقارن لها إن علم به وأوقع إحرامه مع أوله وقد يكون مقارن الوقت الكراهة والتحية كذلك والحاصل أن السبب إن اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الأصح فهو إما متقدم عليها أو متأخر عنها أو بالنسبة للوقت فقد يكون مقارناً أيضاً . (قوله بأن السبب إرادته إلخ) ورد بأن السبب هو الإحرام والإرادة من ضرورياته لا سببه إذ لو كانت الإرادة سبباً لما امتنع النفل المطلق مطلقاً لسبب إرادته على الإحرام به ف شامل . (قوله فلا يكرهان) هو المعتمد في العيد والمرجوح في الضحى لأن المعتمد أن أول وقتها من الارتفاع وعدم الكراهة هنا في العيد من حيث وقت الكراهة لا ينافي كراهتها من حيث طلب تأخيرها كما يأتي في بابها . (تفصيله) خرج بما ذكره من الأوقات الثلاثة أو الخمسة غيرها كوقت إقامة الصلاة وبعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وبعد غروب الشمس إلى صلاة المغرب ووقت صعود الخطيب إلى المنبر فالصلاة في تلك الأوقات مكروهة كراهة تنزيه ومنعقدة وأما الصلاة حال الخطبة فحرام ولا تنعقد إجماعاً^(١) ولو فرضاً إلا ركعتي التحية ولو مع غيرهما حتى لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنعت الصلاة مطلقاً لعدم طلب التحية في غير المسجد . (فائدة) قال بعضهم : تكراه الصلاة في سبعة أماكن : على الكعبة وعلى صخرة المقدس وعلى طور سيناء وطور زيتا وعلى الصفا والمروة وعلى جمرة العقبة وعلى جبل عرفات فليراجع . (قوله والثالث تكراه) وبه قال مالك وأبو حنيفة والمعتمد عندنا خلاف الأولى لامكروته خروجاً من خلافهما . قال المحاملي : وفيه نظر وتعميم الشارح في الحرم لغير المسجد دفع لثوهم إرادة المسجد وحده نعم ينتج أن الصلاة وقت الخطبة لا تنعقد في الحرم كغيره فراجع والله أعلم .

(فصل في شروط وجوب الصلاة) ومن تجب عليه وما يتبعها . (قوله إنما تجب) أي يطلب فعلها وجوباً . (قوله كل مسلم) أي يقيناً فلو اشتبه صبيان مسلم وكافر وبلغا مع بقاء الاشتباه لم يطالب أحدهما بها ويقال على هذا لانا شخص مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة إذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا الرملي في شرحه عن الأذرعى أن من لم يعلم له إسلام كصغار المباليك الذين يصفون الإسلام بدران لا يؤمر بها لاحتمال كفره ولا بتركها لاحتمال إسلامه . وقال الخطيب : الوجه أمره بها قبل بلوغه ووجوبها عليه بعده وهو ظاهر . (قوله بالغ عاقل) أي سالم الحواس وبلغته الدعوة فلا يطالب بها من خلق أعمى وأصم وأبكم ولا من لم تبلغه الدعوة ولا يجب على الأول القضاء إذا صحت حواسه بخلاف الثاني فيجب عليه القضاء فوراً كما مر إذا بلغته نسبته إلى تقصير فيما حقه أن يعلم في الجملة ولا بد من أهلية الخطاب ليخرج النائم والساهى والجاهل بوجوبها لعدم تكليفهم ووجوب القضاء عليهم وجوب انعقاد سلب كما سيأتي .

(قول الشارح كالصلاة في الحمام) الفرق بينهما أن تعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أماكن مخصوصة وأيضاً فالنهي في الوقت راجع للذات وفي المكان لمعنى خارج كما بين في الأصول . (قول الشارح والثاني ينتظر إلى أنها لا تفوت بالتأخير) ونظر أيضاً إلى أن سببها متأخر وهو الدعاء فكانت كصلاة الاستخارة : قال الرافعي : ولصاحب الوجه الأول أن يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة . (قول الشارح فلا تكراه) قال المحاملي : لكن الأولى أن لا يفعل خروجاً من خلاف مالك وأبي حنيفة . (قول الشارح والثاني تكراه فيه كغيره) قال الإسئوي : ولأن الحديثين إذا كان كل منهما أعم من الآخر من وجه لا يقدم خصوص أحدهما على عموم الآخر إلا يرجح انتهى . ولك أن تقدم المرجح أن أحاديث النبي في هذه الأوقات دخلها التخصيص بخلاف هذا .

(فصل) (قوله إنما تجب الصلاة) هذه العبارة يرد على مفهومها سؤال تقديره أن عدم الوجوب إن أريد

المسجد في أوقات الكراهة ليصل التحية فوجهان أقيسهما الكراهة كما لو أخر الفاتحة ليقضيها في هذه الأوقات ولا تكراه صلاة الاستسقاء فيها على الأصح والثاني ينتظر إلى أنها لا تفوت بالتأخير وتكره ركعتا الإحرام فيها على الأصح لأنه السبب ولم يوجد ولا يوجد الثاني يقول السبب إرادته وهي موجودة قال في شرح المهذب : وهو قوى وسيأتي في صلاة العيد أن وقتها من طلوع الشمس وذكرها الماوردي وغيره من ذوات السبب أي وهو في حقها دخول وقتها ومثلها صلاة الضحى على ما في الروضة وأن وقتها من طلوع الشمس فلا تكرهان قبل ارتفاعها ويسن تأخيرها إليه كما سيأتي (والإلا) صلاة (في حرم مكة) المسجد وغيره لا سبب لها فلا تكراه (على

الصحيح) الحديث : يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار ، رواه الترمذي وغيره وقال : حسن صحيح ، والثاني تكراه فيه كغيره قال : والصلاة في الحديث ركعتا

(فصل) (قوله إنما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل) ذكرنا كان أو أنثى (طاهر) بخلاف الكافر فلا تجب الطواف ولها سبب .

عليه وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم صحتها منه لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول فتمكنه من فعلها بالإسلام وبخلاف الصبي والمجنون لعدم تكليفهما وبخلاف الحائض والنفساء لعدم صحتها منهما (ولا قضاء على كافر) إذا أسلم ترغيبا له في الإسلام (إلا المرتد) بالجر فإنه إذا عاد إلى الإسلام يجب عليه قضاء ما فات في زمن الردة حتى زمن الجنون فيها تغليظا عليه بخلاف زمن الحيض والنفاس فيها والفرق أن إسقاط الصلاة فيها عن الحائض والنفساء عزيمة وعن المجنون رخصة والمرتد ليس من أهلها (ولا قضاء على الصبي) ذكرنا كان أو أنثى إذا بلغ (ويؤمر بها لسبع ويضرب عليها لعش) لحديث أبي داود وغيره : « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » وهو حديث صحيح كما قاله المصنف في شرح المذهب قال : والأمر والضرب واحد على الولي أبا كان أو جدا أو وصيا أو قима من جهة القاضي وفي الروضة كأصلها يجب على الآباء والأمهات تعليم

(قوله لعدم صحتها منه) أي مع نقصه بعدم الإسلام كما سيذكره . (قوله وجوب عقاب إلخ) لأن الكافر ولو حرييا مطالب من الشارع بجميع الشرعيات وجوبا في الواجب وندبا في المندوب وقيل بعدم خطاب الحري لعدم ذمته . (قوله فلا تجب على الحائض) وإن تسببت في الحيض بدواء أو نحوه وتتاب على الترك امتثالا . (قوله ولا قضاء على كافر) قال شيخنا الرملي : أي مطلوب فلو قضى لم ينعقد . (قوله ترغيبا له في الإسلام) إذا في وجوبه عليه تغيير له عنه ومشقة شديدة وإذا أسلم الكافر أثيب على ما فعله في الكفر مما لا يتوقف على نية كصدقة وعق . (قوله إلا المرتد بالجر) على التبعية أي فهو أولى وخرج بالمرتد المنتقل من دين إلى آخر قبل إسلامه فلا قضاء عليه على المعتمد عند شيخنا الرملي والزيايدي وفي قضائه ما مر . (قوله حتى زمن الجنون فيها) أي في الردة إن استمرت فلو حكم بإسلامه تبعا لأحد أبويه فلا قضاء لما بعد ذلك الحكم فتأمل . (قوله بخلاف زمن الحيض والنفاس فيها) ولو مع الجنون خلافا لما في المجموع وحمل شيخنا الرملي ما فيه على جنون سبق الحيض أو تأخر عنه ويراد فيه بذي الحيض من بلغت سن الحيض وفيه نظر ظاهر إلا أن يقال فيه خروج عن السهو إلى التكرار وهو أسهل . (قوله رخصة) أي لغة وهي السهولة والخفة لا اصطلاحا لأنها المعلق بفعل المكلف . (قوله ولا قضاء على الصبي) أي واجب فيندب له قضاء ما فات في زمن التمييز ولو قبل سبع سنين وحكم قضائه كأدائه من تعين القيام فيه وعدم جمعه فرضين بتيسر وعدم وجوب نية الفرضية عند شيخنا الرملي ولا يقضى ما قبل زمن التمييز ولا ينعقد لو فعله ويحرم عليه وفي كلامه إطلاق الصبي على الأنثى وهو من أسرار اللغة . (قوله ويؤمر بها) مع التهديد لسبع أي بعد تمامها على المعتمد إن ميز لا قبل السبع وإن ميز أيضا والتمييز هنا أن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وكالصلاة في الأمر والضرب سائر الشرائع الظاهرة ولو مندوبة كالسواك أي مما يعتقده الولي ويدخل فيها ما تتوقف عليه كالطهارة للصلاة ويدخل فيها أيضا ما طلب منه قضاؤه مما بعد السبع كالآداء . (قوله ويضرب عليها لعش) أي من ابتدائها على المعتمد عند شيخنا الرملي تبعا للصيمري بفتح الميم على الأفصح خلافا لشيخ الإسلام لأنها مظنة البلوغ . (قوله والضرب واجب على الولي) أي لأجل التأديب لا لكونه عقوبة فيتقيد بالمكلف أي فهو بولاية المقصود منها التأديب فلا يشكل بما يأتي . (قوله وفي الروضة إلخ) أشار به إلى أن المراد بالولي فيما قبله الجنس وأن المراد هنا ولاية خاصة لشمولها للأمهات ولو مع وجود الآباء وأن « أو » في الأول بمعنى الواو فيفيد طلبه من الأمهات وإن علون مع وجود الآباء وإن قربوا وهو فرض كفاية في حق الجميع وبعدهم الزوج لكن في الأمر لا في الضرب لأن له الضرب لحق نفسه لا لحق الله ثم الوصي ثم القيم ثم الملتقط والمستعير والرديع ثم المسلمون ولغير الزوج الضرب والفقية في المتعلم كالزوج فله الأمر لا الضرب إلا من حيث أن له التأديب فإن وكله الولي قام مقامه ومن وجب عليه الأمر وجب عليه النهي عن المحرمات ولو صفائر ومنها ترك القيام في الصلاة ولو مقضية أو معادة كما مر .

به عدم وجوب المطالبة والعقاب معا ورد الكافر وإن أريد أحدهما فقط لم يعلم حكم الآخر مع ورود الكافر أيضا على تقدير إرادة الثاني ذكره الإسئوي . (قول الشارح إذا أسلم ترغيبا له في الإسلام) ويثاب على القرب التي لا تحتاج إلى نية كالعتق . (قول المتن إلا المرتد) (فروع) لو انتقل النصراني إلى اليهود مثلا ثم أسلم فالظاهر أنه لا قضاء في مدة اليهود أيضا . (قول الشارح تغليظا عليه) أي ولأنه التزم الصلاة بالإسلام فلا تسقط عنه بالردة كحقوق الآدميين . (فروع) لو أسلم أبوه في حال جنون الولد زمن الردة فالظاهر أنه لا يقضى من الآن لأنه جنون في زمن الإسلام المحكوم به تبعا . (قول الشارح ذكرنا كان أو أنثى) ظاهره إطلاق الصبي على الأنثى وبه صرح الإسئوي نقلا عن اللغة . (قول الشارح ويؤمر بها إلخ) يؤمر أيضا بقضاء ما فات بعد السبع إلى البلوغ فإذا بلغ لم يؤمر ، ذكره الشيخ عز الدين عبد السلام ثم إنه لا بد في بلوغ السن المذكور من التمييز فلا

(فرع) إذا بلغ الصبي رشيدا سقط الطلب عن الأولياء وإلا استمر وأجرة تعليمه ولو لمندوب في ماله ثم على الأب ثم على الأم ويجب تعليمهم ما يضطرون إليه من الأمور التي يكفر جاحدها ومنها أنه عليه الصلاة والسلام أبيض مشرب بحمرة ولد بمكة وبعث فيها وهاجر إلى المدينة ومات بها ودفن فيها^(١). (قوله ولا قضاء على شخص ذى حيض أو نفاس) أى لا قضاء مطلوب منهما اتفاقا فيكره لكل منهما القضاء وقال شيخنا الرملى: وينعقد لو فعلته ويقع نفلا مطلقا فلها جمع صلوات منه بيمين كما مر وهل تجب فيه نية الفرضية راجعه. وأجاب عن استشكله بعدم الانعقاد في الأوقات المكروهة على القول بالكراهة بفساد الوقت هناك وفيه نظر قوى. وقال شيخنا الزياى كالحطيط بالكراهة وعدم الانعقاد كما مر عنه في الحيض وقدر الشارح لفظ شخص ليصح عطف الإغماء والجنون عليه. (قوله أو جنون أو إغماء) أى لا قضاء واجب عليهما فيندب لهما القضاء ويجب فيه ما في الأداء من قيام وغيره كما مر في الصبي وإنما وجب قضاء صوم يوم استغفره الإغماء لعدم تكرره فلا مشقة فيه واستشكل طلب القضاء هنا مع عدم طلبه من الصبي غير المميز وأجيب بأن الكلام هنا فيمن وصل إلى سن التمييز كسبع سنين فأكثر على المعتمد وقيل الكلام هنا فيمن سبق له تمييز وقيل فيمن سبق له تكليف وقيل فيمن وصل إلى سن التكليف وهو الوجه الوجه ومحل عدم القضاء في الجنون والإغماء والسكر في غير المتعدى بها بعد البلوغ ولم تقع فيما تعدى به وإلا وجب القضاء فيها ومنها الواقع في نحو جنون بلا تعدى في ردة أو في سكر بتعدى فيقضى ما انتهى إليه زمن الردة أو السكر لا ما بعده فقولهم لو سكر مثلا بتعدى ثم جن بلا تعدى قضى زمن السكر لا زمن جنونه بعده بخلاف زمن جنون المرتد لأن من جن في ردة مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً انتهى كلام ساقط متناهت والفرق المذكور فاسد لأن زمن الجنون الذى لا يقضى هو ما اتصل بالسكر لا ما وقع فيه كما أن الجنون في الردة إنما يقضى ما انتهى إليه زمن الردة فقط لا ما بعده كما لو أسلم أحد أصوله في زمن جنونه للحكم بإسلامه تبعاً كما مر فهما في الحكم سواء حتى لو كان له أصل مسلم قبل جنونه لم يقض من زمن الجنون شيئاً فتأمل وانهم. (تفصيله) ما اقتضاه كلامهم من دخول كل من الجنون والإغماء والسكر على مثله أو غيره منها يراجع فيه أهل الخبرة وحينئذ ينظم منها صور كثيرة تزيد على مائة وأربعين صورة لأن كلا من الثلاثة إما بتعدى أو لا وكل منها إما في ردة أو لا فهذه اثنتان عشرة صورة وكل منها إما مع مثله أو اجتمع مع متعدى به أيضاً من مثله أو غيره منها وجب فيه القضاء وإن كان غير تعدى سواء انفرد بعدم بحسب العقل والواقع منها ما يقول أهل الخبرة به وحاصل الحكم فيها أن ما وقع منها في ردة وانفرد بالتعدى أو اجتمع مع متعدى به أيضاً من مثله أو غيره منها وجب فيه القضاء وإن كان غير تعدى سواء انفرد بعدم التعدى أو اجتمع مع غيره متعدى به من مثله أو غيره لم يجب فيه القضاء، وأنه إذا اجتمع ما تعدى به غيره وجب قضاء زمن المتعدى به سواء أسبق أو تأخر والله المعين والملمهم. (قوله الأسباب) كان الأولى التعبير بالموانع لأن المراد موانع الوجوب كالصبا لا موانع الصحة إلا أن يراد أسباب المنع وهو بعيد. (قوله قدر تكبير) أى فأكثر إلى قدر زمن لا يسعها فهو مساو لوقت الحرمة ولا بد أن يتصل ذلك بالخلو من وقت

أولادهم الطهارة والصلاة بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين (ولا) قضاء على شخص (ذى حيض) أو نفاس إذا طهر (أو) جنون أو إغماء إذا أفاق (بخلاف) ذى (السكر) إذا أفاق منه فإنه يجب عليه قضاء ما فات من الصلاة زمنه لتعديه بهرب المسكر فإن لم يعلم كونه مسكراً فلا قضاء (ولو زالت هذه الأسباب) أى الكفر والصبا والحيض والنفاس والجنون والإغماء (وبقى من الوقت تكبير) أى قدرها (وجبت الصلاة) لإدراك جزء من الوقت

يكفى أحدهما قال الإسنوى: والتعليم والضرب عليه يشرعان بمجرد التمييز كما هو المذهب للآل من المعلمين. (قول المتن ولا ذى حيض) أى ولو تسببت بخلاف الجنون إذا تسببت في حصوله ومثله الإغماء. (قول المتن أو جنون) وذلك لأنه ورد النص في الجنون أعنى حديث: رفع القلم عن ثلاث وقيس على الجنون من في معناه والأصل أن من لا تلزمه العبادة لا يلزمه قضاءها خارج النائم والناسى لحديث: من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها فبقي من عدها على الأصل. (فرع) ذكر ابن الصلاح والنووى في طبقاتهما عن البيضاوى فى شرح التبصرة أن الحائض لا يجوز لها القضاء وفى شرح الوسيط للمجلى أنه مكروه وكذا فى البحر قال يكره للحائض ويستحب للمجنون والمغمى عليه. (قول المتن بخلاف السكر) أى ولو ظن أنه لا يسكر لقلته بخلاف

التي بعدها فإن لم يتصل به لم يعتبر إلا إن كان قد راسع الصلاة وطهرها فإن وسع التي قبلها أيضا وجبت إن كانت تجمع معها . (قوله كما يجب على المسافر إلخ) مقتضى هذا التشبيه الوجوب بدون قدر تكبيرة وأجاب عنه ابن حجر بما حاصله أنه لما كان أقل من التكبيرة غير محسوس يتعذر الوقوف عليه أنيط الحكم بقدر محسوس بخلاف الربط في صلاة المسافر فإنه يوجد بأي جزء منها وفيه بحث فتأمل . (قوله أخف ما يقدر عليه أحد) يفيد أنه لا يعتبر الوسط المعتدل ولا فعل الشخص نفسه وسيأتي ما فيه . (قوله كما أن الجمعة إلخ) وأجيب بأن ما هنا فوات أصل وما في الجمعة فوات وقت أو بأن ما هنا إدراك إسقاط وما في الجمعة إدراك إثبات فاحتيط في كل منهما أو يقال ما هنا فوات بغير بدل فاكتفى الوجوب فيه بالقدر اليسير بخلافه في الجمعة فتأمل . (قوله بل لا بد إلخ) مقتضى تعليل هذا القول اشتراط إدراك قدر زمن طهارة الأولى في وقتها أيضا وظاهر ما سيأتي من أنه لا يشترط في الوجوب على القولين إدراك ذلك بخلافه فتأمل . (قوله ركعتين للمسافر) قال شيخنا : إن لم يرد الإتمام وإلا اعتبر قدر أربع ركعات وقال بعض مشايخنا : الوجه اعتبار ركعتين في حقه مطلقا بدليل أنهم اعتبروا أخف ما يقدر عليه أحد كما مر وأنهم اعتبروا في الفرض قدر واجباته فقط لا مع سننه كالسورة والقنوت فراجع . (قوله ويشترط فيه) أى في الوجوب والاستقرار أيضا امتداد زمن السلامة في وقت الثانية أى امتدادا متصلا كما يشير إليه لفظ الامتداد فيخرج ما لو خلا قدر الظهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر أنه لا وجوب وإليه مال شيخنا واعتمده فراجع . (قوله زمن إمكان الطهارة والصلاة) أى قدر زمن الواجب من طهارة الحديث وإن تعددت ومن طهارة الخبث وإن كثر ومن أفعال الصلاة وأقوالها الواجبة ولا نظر لإمكان تقديم الطهارة من نحو الصبي والكافر على المعتمد عند شيخنا وهذا يقتضى اعتبار كل شخص بحاله فتأمل ، وقول ابن حجر إن اعتبارهم هنا زمن الطهارة الممكن تقديمها من نحو الصبي وعدم اعتباره منه فيما يأتي مشكل انتهى مردود بأن زمن تلك الطهارة لم يعتبر من وقت الصلاة التي وجبت في المحلين وإنما زمن الطهارة المعتبر هنا من وقت الصلاة الثانية لأجلها لا لأجل الأولى المدرك منها قدر التكبيرة تأمل فإن المحلين سواء ولا بد مع ذلك من الخلو من الموانع قدر المؤداة وطهرها فلو أدرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة قدر ما يسمع ركعتين لم تجب واحدة من الثلاث أو قدر ثلاث ركعات أو أربع ركعات وجبت المغرب فقط أو قدر خمس أو ست وجبت العصر أيضا على المسافر دون المقيم أو قدر سبع أو ثمان أو تسع أو عشر وجبت الظهر أيضا على المسافر أو قدر إحدى عشرة ركعة فأكثر وجبت الثلاثة على المقيم أيضا ولو أدرك من وقت الصلاة قدر ركعة ومن وقت المغرب قدر ثلاث ركعات وجبت المغرب فقط فلو كان قد شرع في العصر وقعت له نفلا مطلقا وبقيت المغرب في ذمته ولو أدرك من وقت العصر ركعتين ومن وقت المغرب كذلك لم تجب واحدة منهما فإن كان قد شرع في العصر وقعت نفلا أيضا قاله شيخنا الرملي وأتباعه فراجع ، ويقاس بهذا إدراك الزمن في وقت الصبح بعد إدراك جزء من وقت العشاء . (تقريبه) قد اعتبروا وقت الطهارة وسكتوا عن وقت الستر والاجتهاد في القبلة ونحو ذلك ولعله لشدة احتياج الصلاة إلى الطهارة دون غيرها بدليل وجوب الإعادة فيها مطلقا . (قوله بالسنن) قيد به لأنه الممكن في الأصل وقد يتصور بالمنى فيما إذا أحس به في قسبة الذكر ولم يخرج إلى الظاهر فمنعه من الخروج

ما لو جهل حاله . (قول الشارح أخف ما يقدر عليه أحد) ظاهر أنه لا يعتبر فعل الشخص نفسه . (قول الشارح كما أن الجمعة إلخ) أى ولمفهوم حديث : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وورده القنوني بأن المفهوم لا يفيد عدم اللزوم وإنما يفيد أنها لا تكون مؤداة . (قول الشارح وثلاث للمغرب) أى ثلاثة للمغرب في آخر وقت العشاء زيادة على التكبير في آخر وقت العشاء . (قول الشارح زمن إمكان الطهارة) لو زال الصبا آخر الوقت ثم اعتراه جنون مثلا بعد زمن يسع الفرض فقط فينبغي لزومه لأن الطهارة يمكن

كما يجب على المسافر الإتمام باقتدائه بمقيم في جزء من الصلاة (وفي قول يشترط ركعة) أخف ما يقدر عليه أحد كما أن الجمعة لا تدرك بأقل من ركعة (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر بإدراك تكبيرة آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) بإدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لأن وقت الثانية وقت للأولى في جواز الجمع فكذا في الوجوب والثاني لا تجب الظهر والمغرب بما ذكر بل لا بد من زيادة أربع ركعات للظهر في المقيم وركعتين في المسافر وثلاث للمغرب لأن جمع الصلاتين الملحق به إنما يتحقق إذا تمت الأولى وشرع في الثانية في الوقت ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بإدراك جزء مما بعدها لانتفاء الجمع بينهما ولا يشترط في الوجوب إدراك زمن الطهارة ويشترط فيه امتداد السلامة من الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة (ولو بلغ فيها) بالسنن

بإمسكه بحائل مثلاً فإنه يحكم ببلوغه^(١) ويتم صلاته ويجرى فيها ما في البلوغ بالسن ولا يجب عليه غسل حتى لو قطع الذكر وفيه المنى لم يجب الغسل أيضاً ما لم يبرز من المتصل بالبدن شيء ولو يسيراً كما مر فتأمل . (قوله وأجزأته) ولو مجموعة مع التي قبلها أو كانت بالتيمم وإن لم ينو فيها الفرضية على ما اعتمده شيخنا الرمل فلا تجب عليه إعادتها ولا تجب عليه الجمعة لو أدركها نعم يندب له فعل الجمعة حيث يشاء وينبغي انعقادها به لو كان من الأربعين . (قوله ولا تجزئه) أي على هذا القول كالحج وفرق بأن الحج وظيفة العمر فاعتبر فيه الكمال وكالصبي العبد إذا عتق بعد أن شرع في الظهر ولو في يوم الجمعة قبل فعلها فلا تجب عليه وإن أمكنه فعلها نعم يندب له فعلها حيث يشاء كما مر . (قوله والثاني تجب) فيه ما تقدم . (قوله لوقوعها حال النقصان) أي وطرو الكمال في أثناء الوقت مثله في أوله وعلم من ذكره الحيض أن المراد بالإعادة في هذه والتي قبلها على القول بالوجوب المرجوح وعلى الندب المعتمد ما يعم ما بعد الوقت وفيه نظر لأنها إن كانت من المعادة في صلاة الجماعة فشرطها الوقت أو مما طلب قضاءها منه فهذه ليست مقضية لأنه فعلها قبل بلوغه فراجع ، وخرج بالصبي الخنثى إذا اتضح بالذكورة ولو بعد فعل الظهر فتجب عليه الجمعة إن أدركها التبين أنه من أهل وجوبها ويجب عليه إعادة الظهر إن لم يدرك الجمعة . (قوله أول الوقت) هو قيد لصحة الحكم بكون الظهر يمكن تقديمه والخروج الخلو في أثناءه زمن لا يسع الفرض وطهره متصلاً كما مر فهو أولى من عدول شيخ الإسلام عنه إلى الأثناء لشموله لما لو حصل ذلك القدر في أزمنة متعددة كأن أفاق قدر الطهارة ثم جن ثم أفاق قدر ركعتين أيضاً ثم جن ولا ينبغي الوجوب في مثل ذلك لما مر من شرط اتصال الخلو ولما لو خلا في نحو وسط الوقت قدر الفرض فقط فإنه يقتضي الوجوب إن كان الظهر مما يمكن تقديمه وليس كذلك خلافاً لما يقتضيه كلامه في شرح الروض ولأنه يلزم استدراك ما زاده بقوله وطهر لا يمكن تقديمه فتأمل . (قوله أخف ما يمكنه) كذا عبر هنا وهو يقتضي اعتبار فعل نفسه وقال فيما مر أخف ما يمكنه أحد وهو لا يقتضي ذلك وقد يوجه بقوله هنا إنه لو شرع في الصلاة أول الوقت لأمكنه إتمامها قبل طرو المانع وهو صريح في اعتبار فعل نفسه بخلاف ذلك فتأمل . وقال بعض مشايخنا : ينبغي اعتبار الوسط المعتدل من فعل غالب الناس في ظنه حتى لو شك في إدراك ذلك لم يلزمه فراجع . (قوله فإن لم تجزئه طهارته قبل الوقت إلخ) هذا يفيد أن الكلام فيمن حصل له ذلك أول الوقت وكان قبله من أهل الصحة فانظره مخ ما مر .

(فصل في كيفية الأذان والإقامة) وحكمهما وما يطلب فيهما وعبر بعضهم بالباب وهو أنسب لأنه ليس من أجزاء الصلاة والأذان من أذن بعد الهززة أو أذن بتشديد الذال بمعنى أعلم ويقال له التاذين والأذان لغة الإعلام واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة يعلم بها دخول وقت الصلاة والإقامة لغة كالأذان وشرعاً ألفاظ مخصوصة تقال لاستنهاض الحاضرين لفعل الصلاة وهما حق للصلاة على القديم المعتمد غالباً وقيل للوقت وينبغي على ذلك أن المسافر المؤخر هل يؤذن للأولى في وقتها . (قوله أي كل منهما) هو تأويل لصحة الأخبار

تقديمها على زوال المانع بل ينبغي جريان مثل ذلك في زوال الكفر لأن الطهارة ممكنة بأن يسلم هذا ولكن قضية التنازل والشرح خلاف ذلك . (قول المتن وأجزأته على الصحيح) أي لأنه ما نوزيها مضروب عليها وقد شرع فيه بشرائطها فلا يضر تغير حاله إلى الكمال كالعبد إذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم عتق قبل إتمامها وقبل فوات الجمعة . (قول المتن فلا إعادة على الصحيح) لا يقال هذا نقل فكيف يسقط الفرض لأننا نقول لا يجب بأنه مانع من تعلق الفرض لا مسقط . (قول الشارح لعدم التحكم من فعلها) أي وكالو هلك النصاب قبل التحكم من أدائه .

(فصل الأذان إلخ) الأذان في اللغة الإعلام يقال أذن بشيء أذنا وتأذينا وأذننا أعلم به ومنه وأذان من الله ورسوله إلى الناس أي إعلام والأذان بفتح الهمز والذال الاستماع . (قول المتن والإقامة) سميت بذلك لأنها

(أقها) وجوبا (وأجزأته على الصحيح) والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا تجزئه لابتدائها في حال النقصان (أو) بلغ (بعدها) في الوقت بالسن أو الاحتلام أو الحيض (فلا إعادة على الصحيح) والثاني تجب لوقوعها حال النقصان (ولو حاضرت) أو نفست (أو جن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغرقه ما ذكر (وجبت تلك) الصلاة (إن أدرك) من عرض له ذلك قبل ما عرض (قدر الفرض) أخف ما يمكنه تمكثه من فعله بأن كان متطهراً فإن لم تجزئه طهارته قبل الوقت كالتيمم اشترط إدراك زمن الطهارة أيضاً (ولإ) أي وإن لم يدرك قدر الفرض (فلا) تجب تلك الصلاة لعدم التحكم من فعلها **(فصل الأذان)** بالمعجمة (والإقامة) أي كل منهما

(سنة) مؤكدة لمواظبة السلف والخلف عليهما. (وقيل فرض كفاية) لأنها من شعائر الإسلام الظاهرة فإن اتفق أهل بلد على تركهما قوتلوا على الثاني دون الأول. (وإنما يشرعان للمكتوبة) دون النافلة. (ويقال في العيد ونحوه) مما تشرع فيه الجماعة كالكسوف والاستسقاء والتراويح (الصلاة جامعة) لوروثه

في حديث الشيخين في الكسوف ويقاس به نحوه ونصب الصلاة على الإغراء وجامعة على الحال كما قاله في الدقائق (والجديد نذهب) أى الأذان (للمنفرد) بالصلاة في صحراء أو بلدان لم يبلغه أذان المؤذنين وكذا إن بلغه كما صححه المصنف في التحقيق والتنقيح والأصل فيه الحديث الآتي والقديم لا يندب لأن المقصود من الأذان الإعلام وهو متنفذ في المنفرد. قال الرافعي بعد ذكر القولين كالوجيز: والجمهور اقتضوا على أنه يؤذن. ولم يتعزضوا للخلاف وأفصح في الروضة بترجيح طريقتهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالحرر ويكفي في أذانه إسماع نفسه بخلاف أذان الإعلام (ويرفع صوته) ندياروى البخارى عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة أن أباسعيد الخدرى قال له: إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة سمعته

(قوله سنة) أى على الكفاية في حق غير المنفرد وكذا في حقه وتعينها عليه عارض كصلاة الجنازة وقيل سنة عين في حقه وبه قال شيخنا في شرحه ولا بد في البلد من ظهور الشعار ولو مع تعدد احتيج إليه. (قوله لمواظبة السلف والخلف عليهما) هو دليل للتأكيد اللازم له السنة وقيل دليل للسنة فقط والتأكيد من القول بالوجوب بعده فتأمل. (قوله وقيل فرض كفاية) أى للجماعة فقط. (قوله وإنما يشرعان) أى ندياروى وجوبا فهو جار على القولين وأول ظهور مشروعيتهما في السنة الأولى من الهجرة في المدينة الشريفة فلا ينافى ما قيل إن جبريل أذن وأقام في بيت المقدس لصلاته ﷺ بمن فيه ليلة الإسراء ولا ما قيل أنه ﷺ رآهما ليلة المعراج في السماء على أن رؤيته لهما لا تقتضى مشروعيتهما، قيل: وبذلك يعلم أنهما ليسا من خصائص هذه الأمة فراجع. (قوله للمكتوبة) أى من الخمس كما يؤخذ مما يأتى لأن اسم المكتوبة خاص بها عند الإطلاق أو لأنها المرادة في الإطلاق فهما لما حق أصالة كما مر فلا يرد طلب الأذان في أذن من ساء خلقه ولو بهيمة أو المغموم أو المصروع أو الغضبان أو عند مزدحم الجيش أو على الحريق أو وقت تغول الفيلان وطلبهما معا خلف المسافر وفي أذنى المولود. (قوله دون النافلة) ومنها المعادة وكذا المنذورة وصلاة الجنازة فيكرهان في جميع ذلك. (قوله ويقال) أى بدلا عن الإقامة أصالة على المعتد فهو مرة واحدة عند إرادة الجماعة الفعل فلا يرد عدم طلب ذلك للمنفرد. (قوله في العيد) أى إذا فعل جماعة. (قوله ونحوه) أى العيد من كل نفل تطلب فيه الجماعة إذا أريد فعله جماعة فخرج صلاة الجنازة. قال شيخنا: ويندب في كل ركعتين من التراويح لأنهما كصلاة مستقلة وكذا من التروى ونحوه إذا فعل كذلك فراجع. (قوله الصلاة جامعة) ومثله هلموا إلى الصلاة أو إلى الفلاح أو الصلاة يرحمكم الله ونحو ذلك. (قوله ونصب إله) أى في غير عبارة المصنف لتعين الرفع فيها نيابة عن الفاعل ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه على ما ذكر. (قوله أى الأذان) دفع بذلك عود الضمير لكل الموهم لجريان الخلاف في الإقامة وليس كذلك. (قوله للمنفرد) أى الذكر كما يأتى. (قوله وكذا إن بلغه) أى يطلب له الأذان لنفسه وإن بلغه أذان غيره إلا إن سمع الأذان من محل وقصد الصلاة فيه وصلى فيه فلا يطلب له الأذان فيه. (قوله واكتفى عنها) أى طريق الجمهور بذكر الجديد ولعل وجهه أن القائل بالجديد قد يكون نافيا للقديم فهو قاطع وقد لا يفيقه فهو حاك وقيل غير ذلك. (قوله ويرفع صوته) أى المؤذن المنفرد زيادة على ما يسمع نفسه المذكور قبله توطئة له وقيل المؤذن مطلقا. (قوله قال له) أى لعبد الله بن عبد الرحمن وقيل لعبد الرحمن كما نقل عن الشافعى رضى الله عنه. (قوله سمعت ما قلته لك) وهو إني أراك تحب إله بخطاب لى من رسول الله ﷺ كما يأتى. (قوله وأوردوه) أى ذكر المارودى والإمام الغزالى الحديث المذكور بلفظ يدل على أنه كله من لفظ النبى ﷺ على حسب فهمهم ولفظ المارودى أنه ﷺ قال

تقيم إلى الصلاة. (قول المتن سنة) أى وليس بفرض لأن النبى ﷺ لم يأمر بهما في حديث الأعرابى المسىء صلاته مع ذكره الوضوء والاستقبال والقائل بالفرضية استدلاله بحديث: فليؤذن لكم أحدكم. (قول المتن للمكتوبة) أى من الخمس. (قول الشارح مما تشرع فيه الجماعة) أى إلا الجنازة لأن المشيعين حاضرون ولا ترد على النهاج لأنها ليست نحو العيد ثم الأذان والإقامة في هذين مكرهان. (قول الشارح أى الأذان) احتراز عن الإقامة فإنها مندوبة له على القولين كما سنبينه عليه الشارح رحمه الله قبيل قوله ويقم للفائتة. (قول الشارح وأفصح إله) أى بخلافه هنا فإنه وإن لم يفضح قد أشار إليه. (قول المتن ويرفع صوته) الضمير فيه يرجع للمنفرد من قوله والجديد نذهب للمنفرد. (قول الشارح ليظهر الاستدلال) الأحسن أن يجعل هذا علة

من رسول الله ﷺ أى سمعت ما قلته لك بخطاب لى كما فهمه المارودى والإمام الغزالى وأوردوها باللفظ الدال على ذلك ليظهر الاستدلال به على أذان

لأبي سعيد الخدري إنك رجل تحب الغنم والبادية فإذا دخل وقت الصلاة فأذن وارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة . (قوله وقيل إن ضمير إلخ) وهذا ما ذكره الشافعي رضي الله عنه وفيه الدلالة على ندبه للمنفرد فإن طلب رفع صوته به مستلزم لطلبه . (قوله إلا بمسجد إلخ) أى لا يرفع المنفرد صوته بالأذان لنفسه في مسجد صلت فيه جماعة وانصرفوا كما في الروضة وسيأتي في الشارح الإشارة إلى أن المنفرد والمسجد والجماعة جرى على الغالب وكذا الانصراف ووقوع الصلاة أخذاً من التعليل بقوله : لئلا يتوهم السامعون ولو غير المصلين أو غير المنصرفين . (قوله دخول وقت صلاة أخرى) إن كان هذا الأذان قريباً من آخر الوقت أو عدم دخول وقت تلك الصلاة قبله إن كان قريباً من أوله . (قوله من لهم) أى للجماعة الثانية وإن لم تنصرف الجماعة الأولى أو كانت الجماعة مكروهة . (قوله ولا يرفع فيه) أى الأذان للجماعة الثانية الصوت فوق ما يسمعون . (قوله خوف اللبس على السامعين) من توهم ما مر والمراد أن شأن ذلك اللبس فلا يرد ما لو لم يكن هناك إلا عارف . (قوله وتسبب الإقامة في المسألتين) وهما مسألة المنفرد في كلام المصنف ومسألة الجماعة في كلام الشارح . (قوله من يريد فعلها) أى عند إرادة فعلها سواء الذكر وغيره . (قوله ولا يؤذن) أى الذكر لها لأن الأذى لا يطلب منها الأذان مطلقاً كما يأتي . (قوله ليجمع القديم السابق) فيه إشعار بأن القديم هنا غير القديم الأول وحينئذ فلا حاجة لقوله ليجمع إلخ لاحتمال أن القديم هنا يقول بندبه للمنفرد في المؤداة فإن كان هذا هو الأول فكان المناسب أن يقول لأنه لا يقول بندبه للمنفرد في المؤداة فالفائدة أولى فتأمل وانهم . (قوله وعلى ما تقدم عنه) أى عن الراعي الموافق لما في الوجيز . (قوله من اقتصار الجمهور) وهى الطريقة القاطعة النافية للقديم هناك الموافقة للجديد من الحاكبة . (قوله فاتة يوم الحندق إلخ) ولم يصل صلاة الخوف لأنها لم تكن شرعت

لأوردوه ويمكن أن يجعل علة لقوله أى سمعت . (قول المتن لا بمسجد وقعت فيه جماعة) قال الإسنوى : التقيد بالمسجد يقتضى أنه يرفع في غيره وكان سببه شدة الاعتناء في المساجد بأمر الأذان فيكون الإيهام فيها أكثر وفي معناها الربط وأما وقوع الجماعة فلأن الأذان قبلها لا يستحب له لأنه مدعو بالأول انتهى . وهذا الكلام يقتضى أن قولهم في المنفرد يؤذن وإن بلغه أذان غيره ويجب حمله على منفرد يريد الصلاة بعد إقامة الجماعة أو يصلى في غير المسجد وفيه نظر . (قول الشارح ولو أقيمت إلخ) لا يقال يغنى عن هذا قول المنهاج ويرفع صوته لا بمسجد إلخ لأننا نقول ذلك في المنفرد ، وقوله ولا يرفع فيه صوته يستثنى الرفع بقدر ما يسمع الحاضرون فإنه شرط في الأذان للجماعة كما ستعرفه . (قول الشارح في المسألتين) أى هذه ومسألة الجديد وقول الشارح في الأظهر توجيه مقابله أن كل واحد من الجماعة الثانية مدعو بالأذان الأول وقد حضروا فكما أن الجماعة الأولى إذا حضروا لا يطلب منهم إعادته كذلك الثانية لا اشتراك الجميع في الدعاء بالأول ووجه الأظهر ظاهر والله أعلم . (تنبيه) قد استفدنا من هذا الكلام أن أحاد الجماعة بالأولى قبل إقامتها لا يطلب منهم أذان لأنهم مدعوون بالأول وهو كذلك لكن قالوا إن المنفرد يؤذن وإن بلغه أذان غيره وذلك بعمومه يشمل ما لو حضر المسجد بعد سماع الأذان يصلى منفرداً وقد سلف أن الإسنوى قال فى قول المنهاج وقعت فيه جماعة إن قيد الوقوع مخرج ما قبله فلا يستحب له الأذان لأنه مدعو بالأذان الأول انتهى . وقد يحمل هذا على مريد الصلاة مع الجماعة لكن يمنع منه أن كلام المنهاج فى المنفرد . (قول المتن ويقيم للفائدة) أى اتفاقاً (قول الشارح أى حيث تفعل جماعة) يقتضى أن المنفرد لا يؤذن للفائدة لا فى الجديد ولا فى القديم ويكون قوله قلت القديم أظهر خاصاً بالجماعة نعم على طريق الجمهور لا إشكال . (قول الشارح على إطلاقه) أى فلا يقيد بالفعل جماعة وذلك لأن ما علل به التقيد من قوله ليجمع القديم إلى آخره لا يأتي على هذا التقدير .

المنفرد ورفع صوته به وقيل إن ضمير سمعته لقوله : لا يسمع إلى آخره فقط (إلا بمسجد وقعت فيه جماعة) قال فى الروضة كأصلها وانصرفوا أى فلا يرفع فى ذلك لئلا يتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما فى يوم الغيم وذكر المسجد جرى على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة ولو أقيمت جماعة ثانية فى المسجد من لهم الأذان فى الأظهر ولا يرفع فيه الصوت خوف اللبس على السامعين وتسبب الإقامة فى المسألتين على القولين فيهما (ويقيم للفائدة) من يريد فعلها (ولا يؤذن) لها (فى الجديد) والقديم يؤذن لها أى حيث تفعل جماعة ليجمع القديم السابق فى المؤداة فإنه إذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائدة أولى كما قاله الراعى وعلى ما تقدم عنه من اقتصار الجمهور فى المؤداة على أنه يؤذن بجرى القديم هنا على إطلاقه ويدل للجديد حديث أبى سعيد الخدري أنه ﷺ فاتة يوم الحندق الظهر والعصر والمغرب فدعا بلالاً فأمره فأقام الظهر فصلاها ثم أقام العصر فصلاها ثم أقام المغرب فصلاها ثم أقام

العشاء فصلاها رواه الشافعي وأحمد في مسنديهما بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب واستدل في المذهب للقديم بحديث ابن مسعود في ذلك أيضا وفيه : فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر إلى آخره رواه الترمذي ففيه زيادة علم بالأذان على الأول فقدم عليه ثم ظهر أنه منقطع

فإن الراوي عن ابن مسعود وهو ابنه أبو عبيدة لم يسمع منه كما قاله الترمذي لصغر سنة فقدم الأول عليه في الجديد (قلت القديم أظهر والله أعلم) لحديث مسلم أنه عليه السلام نام هو وأصحابه عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل فوضأ ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله ﷺ ركعتين ثم صلى صلاة الغداة (فإن كانت فوائت لم يؤذن لغير الأولى) قطعا وفي الأولى الخلاف (ويندب لجماعة النساء الإقامة) بأن تسأى بها إحداهن (لا الأذان على المشهور) فيهما لأن الأذان يخاف من رفع المرأة الصوت به الفتنة والإقامة لاستهاض الحاضرين وليس فيها رفع الأذان ، والثاني يندبان بأن تأتي بهما واحدة منهن لكن لا ترفع صوتها فوق ما تسمع صوت أحبا والثالث لا يندبان الأذان لما تقدم والإقامة تتبعه ويجرى الخلاف في المنفردة بناء على ندب الأذان للمنفرد. قال في شرح المذهب : والخشي المشكل في هذا كله كالمراة (والأذان مشي والإقامة فرادى إلا لفظ الإقامة) فإنه مشي لحديث الشيخين : أمر

حينئذ . (قوله فأمر بلالا فأذن إلخ) لا يقال هذا الأذان للحاضرة لأنه لا يندب لها أذان في هذه الصورة على الأظهر الآتي . (قوله أنه منقطع) أي فلا يستدل به على طلب هذا الأذان . (قوله قلت القديم) هنا القائل بالأذان للفائتة أظهر وبه قال الأئمة الثلاثة^(١) . (قوله حتى ارتفعت الشمس) أي وخرجوا من الروادى الذى أخبر ﷺ أن به شيطانا . (قوله ثم أذن بلال بالصلاة) قال بعضهم : في تعديته بالباء دون اللام إشعار بأن معنى أذن أعلم الناس بصلاة النبي ﷺ ليحضروها لا بمعنى الأذان المشهور فراجع . (قوله صلاة الغداة) أي صلاة الصبح التى فاتت بالنوم ونومه عليه السلام بعينه اللتين يتعلق بهما رؤية الشمس لا ينافى أنه لا ينام قلبه . (قوله فإن كانت فوائت) أي وصلاتها متوالية وإن تذكر كل واحدة بعد فراغ ما قبلها وكذا لو والى بين حاضرة وفائتة وإن قدم الفائتة أو والى بين حاضرتين كما في صلاتي الجمع وتقييد المصنف بالفوائت لأن عدم الأذان للفائتة مع الحاضرة على الأظهر لا مقطوع به كما أشار إليه الشارح بقوله قطعا نعم إن دخل وقت الحاضرة بعد فراغ ما قبلها أذن لها لدخول وقتها الحقيقي فلا يخالف ما مر وكذا لو أذن لصلاة ثم أراد تقديم غيرها عليها فالوجه أنه يؤذن لها أيضا فراجع . (قوله لم يؤذن لغير الأولى) فيحرم بقصده لأنه عبادة فاسدة . (قوله ويندب لجماعة النساء الإقامة) لا الأذان على المشهور . أعلم أنه يستفاد من كلام الشارح أن كلاما من الإقامة والأذان للنساء حرام مع رفع الصوت قطعا وهو المعتمد في الأذان فقط وكذا لو قصدت فيه التشبه بالرجال وإلا فيكره وليس أذانا مطلقا بل على صورته . (قوله ويجرى الخلاف في المنفردة) بجميع أحكامه المذكورة وأشار بقوله بناء على ندب الأذان للمنفرد إلى أنه لا يندب لها قطعا إذا لم يندب له وأنه يندب لها الإقامة قطعا وما في كلام شيخ شيخنا عميرة هنا غير مستقيم فراجع . (قوله والخشي المشكل في هذا كله كالمراة) في الحرمه والكرامة اجتماعا وانفرادا وفي جريان الخلاف أيضا وخرج بالأذان قراءة القرآن والغناء بكسر أوله مع المد من ذكر فلا يخبر مان ولو برفع الصوت لأنهما ليسا من وظائف الرجال وألحق ابن عبد الحق القراءة بالأذان . وأعلم أنه يحرم سماع الأجنبي لشيء من ذلك مع الشهوة أو خوف الفتنة . (قوله أن يشفع) بفتح أوله وفتح الفاء أي أن يأتي به شفعا . (قوله ثم المراد معظم الأذان والإقامة) والمصنف راعى لفظ الرواية وأشار بقوله فإن كلمة التوحيد إلخ إلى أن المراد المعظم من حيث الكلمات لأنه أخرج به التكبير أول الأذان والتوحيد آخره وهما خمس كلمات من خمس عشرة كلمة وأخرج به التكبير أول الإقامة مع لفظ الإقامة وهما أربع كلمات من إحدى عشرة كلمة ويرد عليه أن التكبير آخر الإقامة مشي أيضا فهو مع ذلك ست كلمات من إحدى عشرة المذكورة ودعوى أنه لم يعتبره لتكراره أو لتساوى الأذان والإقامة فيه لا تستقيم مع عدده المذكور ولو أراد المعظم من حيث النوع لكان أولى لأن أنواع الأذان ستة أو سبعة إن عد التكبير مرتين وهى تكبير ثم شهادة لله ثم شهادة لرسوله ثم حيعة صلاة ثم حيعة فلاح ثم تكبير ثم توحيد ومنها خمسة أنواع مشي وأنواع الإقامة كذلك مع زيادة لفظ الإقامة فهى سبعة أو ثمانية ومنها خمسة فرادى فتأمل وافهم ، وكانت الإقامة أقل من الأذان لأنها كثنان له كما في خطبتي الجمعة وتكبيرات العيد وقراءة

(قول الشارح على الأول) متعلق بقوله ففيه زيادة . (قول المتن قلت القديم أظهر) بهذا قال الأئمة الثلاثة . (قول المتن لم يؤذن لغير الأولى) أي إذا والى بينهما ولو والى بين مؤداة وفائتة قلنا لا يؤذن للفائتة لم يؤذن للمؤداة أيضا أي إذا قدم الفائتة . (قول الشارح ويجرى الخلاف في المنفردة) أي خلافا لما تشعر به عبارة المنهاج ، وقوله بناء على ندب الأذان للمنفرد اقتضى صنيعة رحمه الله أنا إذا قلنا لا يندب الأذان للمنفرد يجرى هذا الخلاف في المنفردة وذلك يفيد أمرين أحدهما عدم أذناها جزما على

بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة أي أمره رسول الله ﷺ كما في النساء ثم المراد معظم الأذان والإقامة فإن كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة

والتكبير في أوله أربع وفي الإقامة مثنى فهي إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتي . (ويسن إدراجها وترتيله) للأمر

الصلاة . (قوله والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع) لا يخفى أن الصواب عدم اعتبار الترجيع هنا لأن به يصير كل من الشهادتين أربعاً فيأتي المعظم السابق فلي تأمل . (قوله والإدراج الإسراع) لأنه أبلغ في استنباض الحاضرين . (قوله والترتيل التأني) لأنه أبلغ في إعلام الغائبين والمراد به كما قيل أن يأتي بكل كلمة في نفس إلا التكبير والوجه أن يراد مع ذلك امتداد الحروف وتطويلها . (قوله أن يأتي إلخ) فهو اسم للأول على المعتمد وقيل للثاني وقيل لهما وضعفاً بأن إسقاطه لا يخل بالأذان وفيه نظر . (قوله سرا) بأن يسمع المنفرد نفسه وغيره أهل المسجد أو نحوهم . (قوله قبل قولهما جهراً) فإن جهراً في الأولين أعادها سرا . (فائدة) قول المؤذن الله أكبر أي من كل شيء وأشهد أعلم وأذعن والفلاح الفوز بالمطلوب والقياس ضم راء أكبر الأولى والقول بفتحها غير صحيح خلافاً لما في شرح الروض تبعاً للمبرد وما علل به ممنوع . (قوله والتثويب) من تاب إذا رجع لأنه طلب ثان بالحضور إلى الصلاة وأصله أن من دعا شخصاً من بعد يلوح إليه بثوبه ليراه وخص بالصبح ولو مقضية لما يعرض في وقتها من التكاسل بالنوم ، والقضاء يحاكى الأداء ويندب أن يقول المؤذن بعد الأذان على الأولى أو بعد الحيعلتين^(١) لا بد لهما لأنه يطل الأذان في الليلة ذات المطر أو الريح أو الظلمة ألا صلوا في رحالكم ويكره أن يقول حي على خير العمل مطلقاً . (قوله الصلاة خير من النوم) أي اليقظة لها خير من راحته . (قوله قائماً) فيكره قاعداً ومضطجعاً أشد إلا لعذر كراكب . (قوله القبلة) فيكره لغيرها في المنفرد مطلقاً وفي غيره إلا أن توقف الإعلام على تركها كال دوران حول المناري وسط البلد ولا يشترط أن يسمع آخر أذانه من سماع أوله ولو في المسافر على المعتمد والإقامة كالأذان ويندب فيه كونه على عال كمنارة المسجد أو سطحه وأن يضع أصبعيه أو إحداهما في أذنيه والمسبحة أولى ليعلم البعيد أنه يؤذن فيجب . (تفصيلاً) الدوران حول المنارة لجهة يمين المؤذن حال استقباله القبلة كما أن الطواف كذلك وإن كان عكس ما هنا في الصورة وكذا دوران دابة الرحى والسانية والدراسة لأنه عن يمين مستقبلها فتأمل . (قوله ويسن الالتفات) لأنه أبلغ في الإعلام في الأذان والإقامة وبذلك فارق الخطبة . (قوله فيهما) أي في الحيعلتين أي نوعيهما في الأذان والإقامة لأنهما خطاب آدمي كالسلام بخلاف غيرهما ومنه التثويب لأنه ذكر . (قوله يميناً) في مرقى الحيلة الأولى فيبدأ مستقبلًا ويتمهما معا ملتفتًا وكذا يسارا في مرقى الحيلة الثانية . (قوله ويشترط ترتيبه وموالاه) فلا يعتد بغير ما ترتب ويعيده في محله ويكره عدم ترتيبه إن لم يعبر المعنى وإلا فيحرم ولا يصح ولا يعتد بغير المتوالى على ما يأتي والإقامة كالأذان ولم يجعل الضمير عائداً إلى كل كما فعل أول الباب نظراً للظاهر ولما تقدم من الإشارة إليه ويشترط كونهما بالعربية إلا في أعجمي لنفسه أو لأعجم ويشترط سماع نفسه ولو بالقوة وسماع جماعة أذن لهم ولو واحداً منهم ولو بالقوة وسماع أهل بلد بحيث يظهر الشعاع ولو بالقوة

هذا التفريع وهو كذلك الأمر الثاني عدم إقامتها جزماً وعليه منع ظاهر لأن المنفرد وإن قلنا لا يؤذن بغيره جزماً كما سلف وقد يعتذر عنه بأن قوله بناءً إلى آخره راجع للخلاف في الأذان فقط . (قول المتن وترتيله) يستثنى التكبير فإنه يجمع كل تكبيرتين في نفس واحد لحقة لفظه . (قول الشارح كما في الدقائق) بخلاف ما في شرح مسلم من أنه اسم للإتيان بالشهادتين ثانيًا وبخلاف تعبير الشرحين والروضة من أنه اسم للأمرين معا وقيل الترجيع ركن لوروده كبقائ ألفاظ الأذان ورد بعدم ذكره في أصل الأذان من حديث عبد الله بن زيد الرائي . قلت : وفي الرد بذلك نظر . (قول المتن والتثويب في الصبح) شامل للمقضية بناءً على أنه يؤذن للفائتة وهو محل نظر . (قول المتن ويسن أن يؤذن قائماً) ويكره من جلوس مع القدرة على القيام إلا في حق المسافر الراكب . (قول الشارح يميناً في الأولى) أي يقول الأولى مرتين في مرقى الالتفات والثانية كذلك . (قول الشارح كغيره من الأذكار) الضمير يرجع لقول المتن ترتيبه .

بذلك في حديث الحاكم والإدراك الإسراع والترتيل التأني (والترجيع فيه) وهو كما في الدقائق أن يأتي بالشهادتين مرتين سراً قبل قولهما جهراً لوروده في حديث مسلم والمراد بالسر والجهر خفض الصوت ورفعهما كما عبر بهما في شرح مسلم وغيره (والتثويب) بالثنية (في الصبح) وهو أن يقول بعد الحيعلتين : الصلاة خير من النوم مرتين لوروده في حديث أبي داود وغيره بإسناد جيد كما قاله في شرح المذهب قال : وسواء ما قبل الفجر وما بعده انتهى . وقيل : إن ثوب في الأول لم يثوب في الثاني واحتراز بالصبح عما عداها فيكره فيه التثويب كما قاله في الروضة (و) يسن أن يؤذن قائماً لحديث الشيخين : يا بلال قم فناد لأنه أبلغ في الإعلام للقبلة لأنه المنقول سلفاً وخلفاً والإقامة كالأذان فيما ذكر ويسن الالتفات فيهما في الحيعلتين يميناً في الأولى وشمالاً في الثانية من غير تحويل صدره عن القبلة وقدميه عن مكانهما (ويشترط ترتيبه وموالاه) لأن تركهما

يخل بالإعلام (وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلان) بين كلماته كغيره من الأذكار . قال في شرح المذهب : المراد ما لم يفحش الطول بحيث

(قوله ولا يضر اليسيران) من الكلام والسكوت وإن قصد بهما القطع لأنه لا يخل بالإعلام وبذلك فارق الفاتحة ولا يندب الاستئناف في ذلك ولا يضر في كل من الأذان والإقامة لكن يكره للقادر ، وقيل يحرم إن غير المعنى ومشى عليه العبادى ولا يضر فيهما يسير نوم أو إغماء أو جنون لكن يسن الاستئناف ولو عطس حمد الله بقلبه ويسن تأخير رد السلام وتشميت العاطس حتى يفرغ منهما كالمصلى ولا يكره لو رد نعم قد يجب الكلام لنحو رؤية أعمى يقع في بئر أو عقرب تدب إلى إنسان مثلاً ولا يشترط لهما نية بل عدم الصارف عمداً فلا يضر الغلط فيما أذن له ويشترط عدم بناء غيره ، وإن اشتبهاً صوتاً والعلة للأغلب أو المراد الشأن . (قوله وشرط المؤذن) ومثله المقيم كما مر وإنما خصه لما بعده . (قوله فلا يصح أذان الكافر) أى ولو مرتداً لكن للمرتد فيه أن يبنى^(١) إن قصر زمن الردة ويستحب أن يؤذن غيره للرؤية ويحكم بإسلام الكافر إذا أتى بالشهادتين ويستأنف ما مضى نعم لا يحكم بإسلام عيسوى ولا يعتد بأذانه وهم طائفة من اليهود منسوبة إلى أبى عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهانى كان يعتقد أن محمداً ﷺ رسول للعرب خاصة . قال بعضهم : وهذا مشكل لأنه حيث اعتقد رسالته ونبوته لزمه تصديقه وقد قال بما صح عنه : « أرسلت إلى الناس كافة العجم والعرب » فتأمل . (قوله وسكران) أى إلا في أوائل نشأة السكر . (قوله وليسوا من أهلها) يفيد عدم صحة نصب الإمام لواحد منهم ومثله بالغ غير أمين أو غير عارف بالأوقات بنفسه أو بخبر ثقة عن علم وإن صح أذانهم ولا يستحقون المعلوم قاله شيخنا وقول شيخنا الرملى متى صح أذانه صح نصبه وإن حرم على الإمام ويستحق المعلوم فيه نظر بما سيأتى عنه في نصب من يكره الاقتداء به حيث قال : لا يستحق نصبه ولا يستحق المعلوم فالوجه إن ما هنا مثله بل أولى لما لا يخفى ولعله عند ذكر هذا لم يكن مستحضراً هنا ما ذكره هناك فتأمل وراجع . ويجوز للإمام وغيره الاستئجار للأذان بشرط ذكر مدة وأجرة معلومتين ، نعم لو قال الإمام استأجرتك كل شهر بكذا من بيت المال صح وكذا لو وقف عليه منه وليس للإمام أن يرزق مؤذناً أو يقف من بيت المال وهناك متبرع وتدخل الإقامة في الإجارة للأذان ولا يصح إفرادها بالإجارة لعدم الكلفة فيها . (قوله والذكورة) ولو من نحو أمرد وإن حرم سماعه لمن خشى منه فتنة . (قوله للرجال إلخ) أشار بذلك إلى دفع التكرار في كلام المصنف أى عدم صحة أذان المرأة والخشى للرجال مذكور هنا وعدم صحته منهما لهما وللنساء مذكور فيما مر فهو منهما ليس أذاناً مطلقاً وإن كان على صورته ولذلك حرم منهما للتشبه بالرجال كما تقدم فليس التقييد بالرجال لأجل الصحة منهما لغيرهم كما أشار إليه الشارح خلافاً لما فهمه بعضهم فرتب عليه صحة أذانهما لهما وللنساء اللازم عليه مناقضته لما سبق بل قال شيخنا : إن الذكورة شرط في أذان نحو المولود مما مر ونظر فيه بعضهم ووجه النظر ظاهر فتأمل ذلك وحرره . (قوله ويكره للمحدث) أى يكره الأذان للصلاة من المحدث غير المتيمم وغير فاقده الطهورين ولو لنفسه وفي استثناء المتيمم نظر لأنه غير محدث فتأمل ، فلا يكره لغير الصلاة كنحو المولود ولا للمتيمم لنفسه ولغيره ولا لفاقد الطهورين لنفسه فقط ويكره أذان الإعلام أيضاً من الفاسق والأعمى والصبي المميز ويحصل بأذانهم طلب الشعار وبأذان الصبي فرض الكفاية إذا قلنا به كصلاة الجنابة منه . (قوله وللجنب أشد) ومنه الجنب المحدث . (قوله والإقامة أغلظ) والحائض أغلظ أى وإن اختلف الحدث كأذان

(قول الشارح ولا يضر اليسير) قال الإسنى : لكن يستحب ترك ذلك بل يكره فلو عطس حمد الله في نفسه ولو سلم عليه إنسان لم يجبه ثم قال : وحيث قلنا في شيء لا يكون قاطعاً استحب الاستئناف إلا في السكوت والكلام اليسيرين . (قول الشارح للرجال) عمومهم يشمل المحارم وقوله كما مامتهم لك أن تتوقف في هذا القياس . (قول الشارح في الحدث والجنب) قال الإسنى : ويتجه استواء أذان الجنب وإقامة المحدث . (قول الشارح لأنه أبعث على الإجابة) عبارة الإسنى لأن الدعاء من العادات إلى العبادات جذب

لا بعد مع الأول أذاناً ولا يضر اليسيران جزماً وفي رفع الصوت بالكلام اليسير تردد للجوينى ويبنى من ترك الترتيب فيه على المنتظم معه ولو ترك كلمة منه أتى بها وأعاد ما بعدها (وشرط المؤذن الإسلام والتمييز) فلا يصح أذان الكافر وغير المميز من صبي وجنون وسكران لأنه عبادة وليسوا من أهلها (والذكورة) فلا يصح أذان المرأة والخشى المشكل للرجال كما مامتهم لهم وسبق أذانهم لنفسهما وللنساء . (ويكره للمحدث) حدثاً أصغر ، لحديث الترمذى : لا يؤذن إلا منوضىء (وللجنب أشد) كراهة لغلط الجنابة (والإقامة أغلظ) من الأذان في الحدث والجنب لقربهما من الصلاة (ويسن صيئ) أى على الصوت لأنه أبلغ في الإعلام (حسن الصوت) لأنه أبعث على الإجابة بالحضور

(عدل) لأنه يخبر بأوقات الصلاة . (والإمامة أفضل منه) أى من الأذان . (فى الأصح) لأنها للقيام بحقوقها أشق منه . (قلت الأصح أنه أفضل)

جنب مع إقامة محدث خلافا لقول الإسنى باستوائهما فى هذه نعم لو طرأ الحدث فى أثناء الأذان أو الإقامة فإتمامهما أفضل ولا كراهة لأنه دوام . (قوله عدل) أى فى الشهادة لأنه المنصرف إليه عند الإطلاق وإن أريد نصبه لهما وإلا كفى عدل الرواية . (قوله أنه أفضل منها) أى الإمامة ولو للجمعة ومن خطبتها وإن ضم إليهما الإقامة ، والإمامة أفضل من الإقامة وإمامة الجمعة أفضل من خطبتها إذ مأخذ الأفضلية عموم النفع ثم الوجوب وبهذا علم سقوط تبرى شيخ الإسلام نظرا إلى أن فضل الأذان فى الخبر فى نفسه لا على غيره وإلى أن السلف والخلف واظبوا على الإمامة دونه وإلى أنها فرض كفاية دونه وقد يجاب بشغلهم بمصالح المسلمين وبأنه لا مانع من تفضيل السنة على الفرض كابتداء السلام ورده وجواب الزركشى فيه نظر فراجع . (قوله وشرطه الوقت) أى ولو فى الواقع كما علم من عدم احتياجه إلى نية كما مر ويحرم قبله مع العلم إن قصد الأذان وإلا فلا إلا لشيء مما مر وهو صغيرة على المعتمد . قال شيخنا : ويحرم تكرير الأذان وليس منه أذان المؤذنين المعروف وبحث العلامة ابن قاسم عدم الحرمة فى التكرير إن حصلت به فائدة وهو ظاهر ووقت الإقامة عند إرادة الدخول فى الصلاة بشرط أن لا يطول الفصل إلا بمندوب كأمر الإمام بتسوية الصفوف بنفسه أو بغيره فإنه يندب له إذا كبر المسجد أن يأمر من يطوف عليهم ويناديهم بذلك إلا فى الجمعة . (قوله فمن نصف الليل) هو المعتمد شتاء وصيفا لكن الأول يكون الأذان فى الشتاء والصيف على عكس ما فى الوجه الآخر وهو سبع الليل صيفا ونصف سبعة شتاء لتساوى الزمن فى ذلك تقريبا . (فائدة) السحر اسم للسدس الأخير من الليل وقال الخطيب اسم للنصف الثانى من الليل . (قوله ابن أم مكتوم) وكان اسمه عمرا وقيل الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله وعمى بعد بدر يستعين على الأصح واسم أبيه قيس بن زائدة واسم أمه عاتكة وما روى من حديث : ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان بلال فمقلوب قاله فى فتح البارى . (قوله ويسن مؤذنان) أى فأكر بحسب الحاجة يؤذن كل وحده سواء فى الصبح وغيره وكلام المصنف والحديث للأغلب لا للتقيد ولفظ المسجد كذلك . (قوله يؤذن واحد للصبح) وكذا أذان الجمعة ما لم يخرج وقت الاختيار والاقتصار على واحد فإن تنازعا فرفع لاستواء الأذنين فى الفضيلة والأذان الأول فى الجمعة حدث فى زمن الإمام عثمان رضى الله عنه ويندب كون الأذان فى المسجد ويكره خروج المؤذن عنه إلا لمحل قريب منه ولا يكفى أذان مكان عن آخر ويكره خروج المؤذن قبل الصلاة لغير عذر . (قوله ويسن لسامعه) أى ولو كان كل منهما جنبا أو محدثا أو السامع نحو الخائض أو لم يفهم كلامه أو قارئا

إلى خلاف ما تقتضيه الطباع . (قول المتن عدل) خرج به الفاسق فإنه يجوز أذانه مع الكراهة وصرح فى شرح المذهب باستحباب الحرية . (قول الشارح لأنه لإعلامه بالوقت إلخ) أى وأما عدم مواظبته ﷺ فلا احتياجه إلى فراغ لمراعاة الأوقات وكان ﷺ مشغولا بمصالح المسلمين وكذا الخلفاء بعده وكان من شأنه ﷺ إنه إذا عمل عملا دوام عليه لكن هذا الحكم استشكله الإسنى من حيث إن الأذان سنة والإمامة فرض كفاية من حيث إنها إقامة للجماعة التى هى فرض كفاية . (قول الشارح فلا يصح قبله) قال الإسنى : ولا يجوز . (قول المتن فمن نصف الليل) (فائدة) السحر السدس الأخير من الليل . (قول المتن : لسامعه) أى وإن لم يستمع أى يقصد السماع قال فى شرح المذهب : ولو علم الأذان ولكن لم يسمع لبعده أو صمم فالظاهر أنه لا تشرع له الإجابة وإذا ترك الإجابة حتى فرغ المؤذن فالظاهر أنه يتدارك قبل طول الفصل لا بعده . قال الإسنى : ولك أن تقول تكبير العيد أى الذى يقال عقب الصلوات يتداركه الناس وإن طال الفصل فما الفرق انتهى . وإذا لم يسمع الجميع فالظاهر أنه يجب فيه لقوله مثل ما يقول وإذا سمع مؤذنين واحدا بعد واحد يجب الكل ولكن الأول متأكد يكره تركه ذكر ذلك كله فى شرح المذهب

منها (والله أعلم) لأنه لإعلامه بالوقت أكثر نفعا منها والثالث هما سواء فى الفضيلة (وشرطه) أى الأذان (الوقت) لأنه للإعلام به فلا يصح قبله (إلا الصبح فمن نصف الليل) يصح الأذان لها كما ضحجه فى الروضة وقيل من سبع يبقى من الليل فى الشتاء ونصف سبع فى الصيف تقريبا لحديث فيه ورجحه الرافعى وكأنه أراده بقوله فى المحرر آخر الليل قال فى الدقائق : نصف الليل أوضح من قول غيره آخر الليل والأصل فى ذلك حديث الشيخين : «إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» (ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد للصبح قبل الفجر وآخر بعده) للحديث المذكور فإن لم يكن إلا واحد أذن لها المرتين استحبابا أيضا فإن اقتصر على مرة فالأول أن يكون بعد الفجر (ويسن لسامعه) أى المؤذن (مثل قوله) لحديث الشيخين : «إذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن» (إلا فى جمعيته فيقول) يدل كل منهما

أو ذاكرة أو طائفا أو مدرسا أو مصليا والأولى له تأخيرها لفراغها وتبطل بالحيصلات لا جوابها وبالتثويب وجوابه إلا نحو صدق الله ورسوله وسواء سمع الكل أو البغض ويجب في الكل مرتبا ويفوت بطول الفصل قال الإسنوي بخلاف الذكر عقب العيد فراجع من محله ، ودخل في الأذان ما كان لغير الصلاة كأذان المولود وخالفه في العباب وخرج أذان المرأة لأنه ليس أذانا ودخل في الذكر ما كان عقب الوضوء لكن قال البلقيني : يقدم ذكر الوضوء إذا عارضه الإجابة وفيه نظر إذ لا يتصور فيهما تعارض فراجع . نعم لا تسن الإجابة لقاضي الحاجة ولا مجامع ونحوهما إلا بعد الفراغ وقبل طول الفصل وخرج بسامعه نفسه وإلا صم على المعتمد ويشمل ما ذكر ما لو تعدد المؤذنون واختلطت أصواتهم فيجب الكل وإذا ترتبوا فإجابة الأول أفضل إلا في أذاني صبح وجمعة فلا أولوية . (قوله في كل كلمة عقبها) أي كما استفيد من سامعه فهو الأفضل ولا تضر مقارنته ولا سبقه بفراغ الكلمة قال بعضهم : ولا يبيح الإجابة قبل فراغ الأذان لقوله في الحديث مثل ما يقول دون مثل ما يسمع . قال شيخنا : وإذا أجاب بعد فراغه كالمصلي مثلا فيعيد الأذان إلا الحيصلات فيقول جوابها ولا يعيدها فراجع . (قوله فيقول إن) ولا يندب أن يقول معها حتى على خير العمل كما مر ولا يكفي عنهما لو اقتصر عليه بل إنه مكروه مطلقا كما مر . (قوله والإقامة كالأذان) أوردها بجعل ضمير سامعه للأذان كما هو الظاهر ولو جعله راجعا لكل المترجم به أول الباب لم ترد ويكرر ألفاظ الإجابة في إقامة الحنفى لأن العبرة بالمفعول . (قوله ويأتى إن) أي فالتثنية في كلام المصنف باعتبار النوع . (قوله فيقول صدقت إن) وتقدم ما يزيده في نحو الليلة ذات المطر ونحوها ويقول انجيب له لا حول ولا قوة إلا بالله كالحيلة . (قوله ويستحب لكل من المؤذن وسامعه) أي والمقيم وسامعه ولو أدخله في كلامه كما مر لكان أولى وإن خالف الظاهر . (قوله أن يصلي) ويسلم كما في المنهج وغيره . (فائدة) أو حدوث السلام المشهور كان في مصر في عام أحد وثمانين وسبع مائة عقب عشاء ليلة الجمعة بالخصوص ثم حدث في بقية الأوقات إلا المغرب لقصر وقتها في عام أحد وتسعين وسبع مائة أحدثه المحتسب نور الدين الطنبدى واستمر إلى الآن ويندب أن يقول المؤذن والمقيم ومن يسمعهما بعد المغرب : اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك اللهم اغفر لي ويعكس أوله بعد الصبح^(١) ويطلب الدعاء بين الأذان والإقامة لما ورد أن الدعاء بينهما لا يرد . (تفصيله) علم مما ذكره المصنف وغيره أنه يشترط في كل من الأذان والإقامة الإسلام والتمييز والترتيب والموالة وعدم بناء الغير ودخول الوقت والعربية لمن فيهم عربى وإسماع نفسه للمنفرد وإسماع غيره في الجماعة وينفرد الأذان باشتراط الذكورة وأنه يندب فيهما الطهارة والعدالة والقيام والاستقبال والالتفات في الحيصلات يمينا وشمالا والإجابة لهما والصلاة والسلام على النبي ﷺ عقبهما وانفراد الإقامة بالإدراج وانفراد الأذان بالترجيع والترتيل ورفع الصوت وكونه على عال ووضع الأصبع في الأذن والإدارة حول المنارة إن احتيج إليه نعم إن احتيج في الإقامة إلى

(قول المتن لا حول ولا قوة إلا بالله) يعبر عنهما بالحوللة وبالحولقة أما الثاني فظاهر مأخذه وأما الأول فالحاء من حول والقاف من قوة واللام من الله . قال الإسنوي : وهو أولى لشموله جميع الألفاظ . (قول الشارح ويأتى لتكرير الحيصلتين) من هنا قال الإسنوي لو جمع فقال إلا في حيصلته ليشمل الألفاظ الأربع لكان أوضح . (قول الشارح خبر ورد فيه) قال الإسنوي : ما ادعاه من الورد غير معروف قال : وفي وجه يقول : صدق رسول الله ﷺ الصلاة خير من النوم قال أعنى الإسنوي وهو وجه منقاس . (قول الشارح ويستحب أن يجيب في كل كلمة عقبها) قال في شرح المذهب : أي لا يقارن ولا يتأخر ومقتضاه الامتناع عند التقدم ولو كان السامع في صلاة أو جماع ونحوه أجاب بعد الفراغ ولو كان في قراءة أو ذكر استحسب قطعه ليجيب وفي المهمات لو قارنه كفى والله أعلم . (قول المتن أن يصلي) ظاهره أنه لا يكره إفراغا عن السلام

(لا حول ولا قوة إلا بالله)

لحديث مسلم : وإذا قال :

حتى على الصلاة قال أي

سامعه : لا حول ولا قوة

إلا بالله ، وإذا قال : حتى

على الفلاح قال : ولا

حول ولا قوة إلا بالله ،

والإقامة كالأذان في

ذلك ويأتى لتكرير

الحيصلتين فيه بحولتين

أيضا كما قاله في شرح

المذهب ويقول بدل

كلمة الإقامة : أقامها الله

وأدامها لحديث أبي داود

(قلت وإلا في التثويب

فيقول) أي بدل كل من

كلمتيه كما قاله في شرح

المذهب (صدقت

وبررت والله أعلم) قال

في الكفاية لخبر ورد فيه

ويستحب أن يجيب في كل

كلمة عقبها (و) يسن

(لكل) من المؤذن وسامعه

(أن يصلي على النبي ﷺ

بعد فراغه) لحديث

مسلم : وإذا سمع المؤذن

فقولوا مثل ما يقول ثم

صلوا على ، ويقاس المؤذن

على السامع في الصلاة

(ثم) يقول (اللهم رب هذه

الدعوة التامة والصلاة

رفع صوت أو علو نذب فيها أيضا والله أعلم (قوله الوسيلة والفضيلة) لم يقل كأصله والدرجة العالية الرفيعة لما قالوا إنها لم ترد في شيء من طرق الحديث وعطف الفضيلة على الوسيلة مرادف أو مغاير لما قيل إنها قبتان في أعلى عليين إحداهما لحمد وآله والأخرى لإبراهيم وآله والأولى من ياقوتة بيضاء والثانية من ياقوتة حمراء وفائدة سؤالهما مع تحقق أنهما لهما إظهار شرفهما وحصول الثواب للداعي بهما (قوله والمؤذن يسمع نفسه) أى فيدخل في حديث الصلاة المذكورة لا مطلقا فلا يجيب نفسه كما مر ولذلك أدخله شيخ الإسلام بالقياس ولو فعل الشارح مثله لكان أولى إذ دخوله في هذا دون ما قبله ترجيح بلا مرجح فتأمل (فروع) يندب الفصل بين الأذان والإقامة بقدر اجتماع الناس وفعل الرتبة القبلية ويحمل قول الشافعي رضى الله عنه فيما إذا تعدد المؤذنون أن الإمام لا يبطئ بالخروج حتى يفرغ من بعد الأول بل يخرج ويقطع عليه الأذان على ما إذا خيف فوات وقت الفضيلة فليتأمل (قوله والدعوة) الأذان النامة السالبة من النقص (قوله لا نعت) لفقد شرطه من التعريف والتكثير ويجوز كونه مفعولا محذوف أو خبرا كذلك والله أعلم .

(فصل) في حكم استقبال القبلة في الصلاة وعبر بعضهم بالباب وهو الأنسب لما مر في الأذان (قوله أى الكعبة) أى عنها يقينا مع القرب وظنا مع البعد عند إمامنا الشافعي رضى الله عنه ودليله الشطر في الآية لأنه العين لغة وتفسيره بالجهة اصطلاح لبعض الفقهاء بل قال بعضهم إن أصل الجهة لغة العين لأن من انحرف عن مقابلة شيء لا يقال إنه متوجه نحوه فالشافعي رضى الله عنه لم يخرج عن المعنى اللغوي أصلا ومن جعل الجهة أعم من العين أراد المجاز والحقيقة معا مع إن هذا لم يقل به غير الشافعي رضى الله عنه واعتبر الإمام مالك الجهة والإمام أحمد اعتبر العين مع القرب والجهة مع البعد واعتبر الإمام أبو حنيفة جزءا من قاعدة مثلث زاويته العظمى عند ملتقى بصره وكانت الكعبة قبله أبائهم فكان يستقبلها ثم لما أمر بالتوجه لبيت المقدس قبل الهجرة بثلاث سنوات كان يجعل الكعبة بينه وبينه فلما هاجر إلى المدينة تعذر عليه ذلك فعولت القبلة إليه بعد الهجرة بستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا في رجب في صلاة الظهر بعد صلاة ركعتين منها فاستدار هو ومن معه إليها وقول البخاري إن أول صلاة صلاها للكعبة العصر محمول على الكاملة وسميت كعبة لتربعها وقبله لأن المصل يقابلها بوجهه وصدرة (قوله شرط) فلا يسقط بجهل ولا غفلة ولا إكراه ولا نسيان نعم لو استدبر ناسيا وعاد عن قرب لم يضر قاله شيخنا الرملي (قوله القادر) أى حسا بدليل ما بعده من التمثيل والاستثناء (قوله فلا تصح صلاة بدونه) أى الاستقبال لا بقيد كونه للعين بدليل تذكير الضمير بالإجماع في محله فتأمل (قوله كمرىض) مثله من يخاف نحو غرق بنفسه مثلا وكذا من يخاف ضياع ماله أو تخلفا عن رفقة وتلزيمهم إعادة بخلاف ما سيأتى فيمن خطف نعله بالفعل قاله شيخنا (قوله ويعيد) أى لعدم استقباله ومنه يعلم أن الاستقبال شرط في حق العاجز أيضا إلا أن يقال إنه للقادر شرط للصحة وللعاجز شرط للإجزاء فتأمل (قوله بالصدر) أى بجميعة يقينا مع القرب وظنا مع البعد فلو خرج جزء منه عن محاذة العين لم تصح صلاته والمعتبر في الاستقبال في الركوع والسجود العرف لا الصدر قال العلامة العبادي ومتى كان بين الإمام والمأموم أكثر من سمت القبلة بطلت صلاتهما كما قاله الفارق وهو ظاهر جلي ولا يأتى فيه قولهم لخطأ غير محقق لأنه مع عدم الرابطة انتهى معنى وهو وجيه ولا يجوز العدول عنه والله المعين ، نعم في بطلان صلاة الإمام نظر إذا ظن أنه مقابل للعين فتأمل (قوله لا بالوجه أيضا)

(قول المتن الذي وعدته) والحكمة في سؤاله مع وقوعه لا محالة إظهار شرفه وعظم منزلته (قول الشارح بدل مما قبله لا نعت) وذلك لأن ما قبله منكر وقد وقع هذا منكر في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث حكاية لما في القرآن (تقمة) يستحب الدعاء بين الأذان والإقامة فإنه لا يرد كما رواه أبو داود والترمذي وحسنه (فصل في استقبال القبلة) (قول المتن القبلة) هي في اللغة الجهة (قول الشارح إجماعا) هو بذلك على

القائمة آت محمد
الوسيلة والفضيلة وابعث
مقاما محمودا الذى
وعدته الحديث
البخارى ، من قال حين
يسمع النداء ذلك حلت
له شفاعتى يوم القيامة ،
أى حصلت المؤذن
يسمع نفسه والدعوة
الأذان والوسيلة منزلة في
الجنة رجا ^{عليه} أن تكون
له والمقام المذكور هو
المراد في قوله تعالى :
^{هو} عسى أن يعطك ربك
مقاما محمودا ^{هو}
مقام الشفاعة في فصل
القضاء يوم القيامة يحمد
به الأولون والآخرون
رقوله الذى وعدته بدل ما
قبله لا نعت .

(فصل) استقبال
القبلة أى الكعبة (شرط
لصلاة القادر) عليه فلا
تصح صلاته بدونه إجماعا
بخلاف العاجز عنه
كمريض لا يجد من
يوجهه إلى القبلة ومربوط
على خشبة فيصلى على
حاله ويعيد ويعتبر
الاستقبال بالصدر لا
بالوجه أيضا لأن
الالتفات به لا يطل
الصلاة كما يؤخذ مما
سيأتى من كراهته (إلا في
شدة الخوف) أى لا
يشترط الاستقبال فيها

كما سيأتي في باب الضرورة وسواء الفرض والنفل (و) إلا في (نفل السفر للمسافر النفل راكبا وماشيا) أى صوب مقصده كما يؤخذ مما سيأتي لأنه عليه السلام كان

يصل على راحلته في السفر حيثما توجهت به إلى جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لها غير أنه لا يصل عليها المكتوبة وفي رواية للبخاري فإذا أراد أن يصل المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وألحق الماشي بالراكب وسواء الراتبة وغيرها وقيل لا يجوز العبد والكسوف والاستسقاء للراكب وفي شرح المهذب والماشي لندرتها (ولا يشترط طول سفره على المشهور) والثاني يشترط كالقصر وفرق الأول بأن النفل يتوسع فيه كجوازه قاعدة للقادر على القيام ويشترط ما سيأتي في باب صلاة المسافر أن لا يكون السفر معصية وأن يقصده موضع معين فليس للعاصي بسفره وإلزامه بالنفل راكبا ولا ماشيا كما أفصح به في شرح المهذب (فإن أمكن استقبال الراكب في المرقء) في جميع صلاته (وإتمام ركوعه وسجوده لزمه) ذلك ليسر عليه (والا) أى وإن لم يمكن الراكب ذلك (فالأصح أنه إن سهل الاستقبال وجب والإفلا) يجب والسهل بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو

أى في القائم والقاعد أما المضطجع والمستلقي فيجب بالوجه مع تقدم البدن فيهما ومع رفع الرأس في المستلقي إن تيسر (قوله كما يؤخذ مما سيأتي) أى في انحراف الدابة وغيره (قوله إلا في شدة الخوف) أى وما ألحق به من قتال وغيره مما سيأتي في باب (فروع) لو قدر على الاستقبال قاعدا لا قائما صلى قاعدا مستقبلا لأنه قد عهد ترك القيام كما في النفل مع القدرة دون الاستقبال (قوله نفل السفر) أى نفل يفعل فيه وإن فات حضرا (قوله للمسافر) يفيد أنه مباح وأن الاستقبال مستحب والمراد ما دام السفر فلو تركه أنهما للقبلة وجوبا فإن لم يفعل بطلت إلا أن اضطر إليه (قوله راكبا وماشيا) ولا يضرهما التحول عنها لمنعطفت الطريق ولو لنحو زحمة أو غبار أو سهولة ولا يكلفان التحفظ ولا الاحتياط ولا عدم العدو وللراكب الركض لحاجة ولو للحرق بعيد ولو وطئت الدابة نجاسة رطبة مطلقا أو يابسة ولم يفارقها حالا أو أوطأها نجاسة ولو يابسة أو اتصل بها نجاسة ولو في عضو من أعضائها أو بالت بطلت صلاته إن كان زمانها بيده في جميع ذلك وإلا فلا ولو وطئ الماشي نجاسة عمدا ولو يابسة أو رطبة سهوا أو يابسة سهوا ولم يفارقها حالا أو عدل عن طريقه لا لما مر بطلت صلاته نعم ما عمت به البلوى لا يضر بشرطه كذرق الطيور في المساجد والمراد بالماشي غير الراكب فيشمّل نحو الزاحف (قوله وفي رواية للبخاري) دفع بها توهم تركها أو صلاتها على الأرض لمقصده (قوله ولا يشترط طول سفره) وأقله نحو ميل يقرب منه محل لا يسمع فيه النداء في الجمعة وشرط شيخنا مع ذلك أن يعد مسافرا عرفا ونوزع فيه وله التنفل بمجرد مجاوزة السور أو العمران خلافا لابن حجر (قوله ويشترط إلخ) أشار به إلى تقييد السفر هنا بما سيأتي ولا حاجة إليه لأنه المفهوم عند الإطلاق كما مر (قوله في المرقء) ومثله كما في البهجة وغيرها الخفة المعروفة والسفينة لغير ملاح وهو من له دخل في سير السفينة (١) ومثله مسير الدابة كما قاله شيخنا فهما كغيرهما ومعنى الإمكان السهولة كما سيذكره (قوله وإن لم يمكن الراكب) أى المذكور وهو من في المرقء كما هو ظاهر كلامه أو الأعم وسيأتي ما فيه (قوله ذلك) أى إتمام جميع الأركان والاستقبال في الصلاة جميعها وهذا صادق بما إذا لم يسهل عليه شيء منهما أو سهل عليه أحدهما أو بعض أحدهما أو بعض كل منهما فتأمل (قوله فالأصح أنه إن سهل عليه الاستقبال) أى في جميع الصلاة كما يؤخذ من الأوجه الآتية (قوله وجب) أى الاستقبال لا بقيد كونه في جميع الصلاة كما هو صريح الأوجه أيضا (قوله وإلا فلا) أى وإن لم يسهل عليه الاستقبال في جميع صلاته لم يجب عليه شيء منه وإن سهل (قوله مطلقا) هو تعميم على الوجهين في مقابلة الأصح أى سواء سهل أو لا (قوله فإن تعذر) أى الاستقبال في جميع صلاته على

أنه أراد بالقبلة أعم من العين (قول الشارح للضرورة) قال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ قال ابن عمر مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لا أرى عبد الله رضى الله عنه ذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ (قول المتن وإلا في نفل السفر) أى حيث لم يمكنه الاستقبال وإتمام الأركان في هودج ونحوه كما سيأتي وخرج بالنفل الجنازة فإنها ملحقة بالفرائض لأن تجويزها على الرحلة يؤدي إلى نحو صورتها قال الرافعي وقضية العلة جوازها على الرحلة قائما إذا تمكن منه معنى في حال مشيها واستظهره الإسئوي وقال قياسه صحتها ماشيا في الصلاة على الغائب وغيره لكنه في شرح المهذب قد صرح بامتناع المشي والله أعلم وجوز الإصطخري فعل النافلة للحاضر المتردد في حوائجه (قول المتن للمسافر) ظاهره كغيره أنه يستحب الاستقبال (قول الشارح وفي رواية للبخاري) إنما ذكر هذه لأن كل منهما لا يمنع من أن يصل المكتوبة على الأرض لجهة مقصده (قول الشارح كالقصر) أى بجامع أن كلا منهما تغيير في الصلاة نفسها ورد بأن المعنى الذي شرع هذا لأجله وهو الخوف من الانقطاع واحتياجه إلى كثرة التوافل وملازمة الأوراد موجود في الطويل والقصر بخلاف القصر والسفر القصير قال أبو حامد كالليل والقاضي والبيغوي أن يخرج إلى حد

تخريفها أو سائرة ويبيده زمانها وهي سهلة وغير السهل أن تكون مقطوعة أو صعبة والثاني لا يجب مطلقا لأن وجوبه يشوش عليه السير والثالث يجب مطلقا فإن

تعذر لم تصح الصلاة (ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحريم) وقيل يشترط في السلام أيضا) ولا يشترط فيما بينهما جزما وقال ابن الصباغ القياس أنه

الوجه الثالث لم تصح صلاته وإن سهل في بعضها (قوله يختص الاستقبال) الذي سهل في جميع صلاته على الأصح بالتحريم فلا يلزمه في غيره مع سهولته بدليل ما بعده (قوله ويدل للأول) انظر هذا الدليل فإنه لا يطابق المدلول إلا إن كانت راحلته عليه عليه السلام يسهل استقباله عليها في جميع صلاته فتأمل (فتنبه) ما قررناه في كلام المصنف والشارح هو صريح كلامهما وغيرهما من الشراح والمنهج وغيره وقد تقدم أن الراكب إما خاص بمن في نحو المرقد أو شامل له وحصل ما في كلامهم من حيث الحكم أن ذلك الراكب إن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وإتمام جميع الأركان لزمه وإن لم يسهل عليه ذلك لم يلزمه شيء منه وإن سهل إلا الاستقبال في التحريم لمن سهل عليه الاستقبال في جميع صلاته وهو ما مشى عليه ابن حجر وغيره واعتمد شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي أن من في نحو المرقد إذا لم يستقبل في جميع صلاته ولم يتم جميع الأركان لم تصح صلاته فيتركها وأن غيره يجب عليه ما سهل من الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها ومن إتمام الأركان كلها أو بعضها وهو ما قاله الإسنوي وزعم بعضهم أن كلام الإسنوي في الدابة الواقعة كما فعل ابن الصباغ غير مستقيم وليس في شرح الروض ولا غيره ما يفيد بذلك لمن تأمله والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (قوله ويحرم انحرافه) أي بنفسه أو دابته فإن أنحرفه غيره ولو قهرا بطلت صلاته مطلقا ولو قال ولا ينحرف لكان أولى لأن النهي يفيد الفساد بخلاف الحرمة ولو قصد بالانحراف قطع الصلاة لم يحرم وتبطل صلاته لجواز قطع النفل ويجوز ركوب الدابة مقلوبا لجهة القبلة ولكن لا يكلفه (قوله إلا إلى القبلة) أي فلا يحرم ولا تبطل صلاته بانحرافه إليها وإن كانت خلفه على المعتمد (قوله أو ناسيا أو جاهلا) وكذا الجماع للدابة أو غفلته عنها أو إضلال طريق فلا يضر ذلك إن عاد عن قرب ويسجد للسجود في الجميع على المعتمد وإذا نوى الرجوع لمقصدا آخر فليتحرف فوراً وله سلوك طريق لا يستقبل فيه وإن سهل ما يستقبل فيه (قوله يومي) أي الراكب الذي لا يلزمه إتمام الأركان كما مر (قوله أي يكفيه الإيماء) دفع بذلك إيهام كلامه وجوب الاختصار عليه فله الإتمام إن سهل ولا يكلف بذل وسعه في الإيماء ولا السجود على نحو عرف الدابة وإن سهل (قوله ولا بد من كون السجود أخفض) دفع به إيهام كلامه عدم وجوبه ومعه إن سهل عليه (قوله إن الماشي يتم ركوعه وسجوده) أي وجوبا وكذا استقباله فيهما وفي إحرامه فإن عجز عن شيء من ذلك لم تصح صلاته نعم إن شق عليه الإتمام لنحو وحل أو خوض في ماء كفاه الإيماء أيضا (قوله وفي إحرامه) ومثله الجلوس بين السجدين (قوله ولا يمشی) معطوف على يتم ففيه الأظهر ويقابله تخصيص المشي بالقيام وانظر لم سكت عنه الشارح (قوله إلا في قيامه) ومثله الاعتدال وتشهده ومثله السلام والعللة للأغلب وبذلك انتظم ما يقال إن الماشي يمشی في أربع ولا يمشی في أربع فيستقبل فيها ويتمها وأورد السلام بالذكر لاجراء الخلاف فيه على

لا يلزمه فيه الجمعة لعدم سماعه النداء (قول المتن ويختص بالتحريم) قال في المجموع لو وقف لاستراحة أو انتظار رفيق أو نحوه لزمه الاستقبال قال ابن النقيب ويوميء المتوجه إلى القبلة فإن سار سير القافلة جاز أن يتمها إلى وجهة مسيره وإن كان هو المريد للسير لزمه أن يتمها للقبلة بل إن كان نزل في أثناءها لزمه ذلك قبل ركوبه لأنه بالوقوف لزمه التوجه اهـ وقوله قبل ركوبه أي والحال أنه المريد للسفر هذا هو الظاهر ويحتمل خلافه والحكمة في الاختصاص بالتحريم أن يقع أول الصلاة بالشروط ثم يجعل ما بعده تابعا له كالنية (قول الشارح لا يصل إلا إلى القبلة) أي فإذا سار ولو بإرادته تم لجهة مقصده وصححه الشلمي وخالف الماوردي فكان الشارح رحمه الله يريد ضعف مقاله لكنه اعتمدها في شرح المذهب (قول الشارح عامدا) مثله المكره وإن قصر الفصل لندوره ومثل الناسي ما إذا انحرف خطأ أو لجماع الدابة (قول الشارح ولا بد أن يكون السجود أخفض من الركوع) أي ولا يلزمه بذل وسعه في خفضه بعد التمييز بينهما (قول المتن ويستقبل فيهما إلخ) ظاهر إطلاقهم سواء سهل ذلك أم لا (قول المتن ولا يمشی إلخ) هذا التعليل يفيد المشي

مادام واقفا لا يصل إلا إلى القبلة ويدل للأول أنه عليه السلام كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبال بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه رواه أبو داود بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب (ويحرم انحرافه عن طريقه) لأنه بدل عن القبلة (إلا إلى القبلة) لأنها الأصل فإن انحرف إلى غيرها عامدا بطلت صلاته أو ناسيا وعاد عن قرب لم تبطل وإن طال بطلت في الأصح (ويوميء بركوعه وسجوده أخفض) من ركوعه أي يكفيه الإيماء بهما ولا بد من كون السجود أخفض من الركوع فميز بينهما روى البخاري أنه عليه السلام كان يصل في السفر على راحلته حيث توجهت به يوميء إيماء إلا الفرائض وفي حديث الترمذي في صلاته عليه السلام على الراحلة بالإيماء يجعل السجود أخفض من الركوع (والأظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي إحرامه) أي يلزمه ذلك لسهولته عليه بالليل (ولا يمشی) أي لا يجوز له المشي (إلا في قيامه وتشهده) لظولهما والثاني يكفيه أن يوميء بالركوع والسجود كالراكب ولا يلزمه الاستقبال فيهما

والقولين لعدم طول فاعتبر سهولة المشي فيه كالاتدال (قوله ولو صلى فرضاً) ولو كفاية أو بحسب أصله أو عارضاً فشمل صلاة الجنائز وصلاة الصبي والمعدة ولو ندباً والمنذورة وخرج النفل وإن نذر إتمامه لجوازه قاعداً وعدم وجوب قصائه لو فسد وقول شيخنا الرملي إنه كالفرض غير مستقيم كقوله عن والده أنه لو نذر ركعتين على الدابة صح فعلهما عليها لأن الوصف ينافي النذر ولا حاجة لجعل هذه مستثناة فراجع (قوله على دابة) ومنها آدمي ومثلها الأرجوحة والسفينة والسرير على الأعناق (قوله وهي واقفة جاز) وكلواقفة ما لو كان زمامها بيد يميز وكذا حامل السرير ولو واحداً من حامله حيث ضبط باقيهم وكذا لو كان مسير السفينة غير لعدم نسبة سير ما ذكر إليه ولذلك لا يصح طوافه عليه (قوله أو سائرة) ولو في أثناءها ومنها المقطورة فلا يصح ، نعم إن خاف من نزوله عنها نحو انقطاع عن رفقته وإن يتضرر صلى عليها وأعاد وقال ابن حجر بلا إعادة وقو المنهج لما قيل أراد به العجز في أول الباب وإن كان ذاك حسياً وقيل أراد به ما في التيمم وهو بعيد وإن كان في شرح الروض . (تقريبه) لو مشت الدابة الواقعة ثلاث خطوات متوالية أو وثبت وثبة فاحشة ولو سهواً بطلت صلاته كذا قالوا وفيه نظر فراجع وفي كلام شيخنا الرملي أنه محتمل ولا يضر تحريك ذنبها ورأسها ورجلها^(١) (قوله ومن صلى في الكعبة) وهي أفضل من المسجد وأفضلها جهة الباب والصلاة فيها أفضل منها خارجها إلا لنحو جماعة خارجها إن كانت أكثر نعم نفل السبب فيه أفضل منه فيها (قوله واستقبل جدارها إلخ) وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع فلا يكفي استقبال هوائها له بخلافه من خارجها فيكفيه هوائها ولو أعلى منها أو على جزء هدم بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه وخرج بذلك جدار الحجر بكسر الحاء وهو أزه فلا يكتفى بهما قالوا لأن ثبوته من البيت ظني فراجع (قوله مع ارتفاع عتبتها ثلثي ذراع) تقريباً ومثلها ترابها غير المختلط بغيره ومثلها شجرة نابتة فيها وخشبية مسمرة فيها أو مبنية أو مدقوقة كالوتد وإن لم يكن لها عرض لا مفرزة ولا مربوطة ولا حشيش نابت فيها وبذلك علم أن قول بعضهم أن يكفي هنا ما يدخل في البيع عن الإطلاق لا يستقيم منطقاً ولا مفهوماً فليتأمل ولو أزيل الشاخص في الأثناء لم يضر كالرابطة قاله شيخنا والخطيب وخالفهما شيخنا الرملي وفرق بأن أمر الاستقبال أشد ولو خرج عن عماذاته في الأثناء كخشبة معرضة في هواء الباب أو بين ساريتين بطلت عند ركوعه أو سجوده لا إن صلى على جنازة لدوام المحاذاة فيها (فروع) لو كان يسم الشاخص إذا صلى ويذله إذا فرغ كفى عند غير شيخنا الرملي . (قوله كمؤخرة الرحل) بجم مضمومة فهمزة ساكنة وقد تبدل ولو كذلك فحاء معجمة فراء مهملة مفتوحتين ثم راء وحاء مهملتين وهي الحقيقية المحشوة التي يستند إليها الراكب خلفه من كور البعير (قوله ومن أمكنه) أي سهل عليه كإششير إليه بلا مشقة لا تحمل عادة من ذكر أو أنثى حر أو رقيق بالغ أو غيره بصير أو أعمى (قوله علم القبلة) أي علم مقابلة عينها برؤية في بصير أو بلمس الأعمى ولو بواسطة كإخبار معصوم أو عدد تواتر مطلقاً أو فعلهم في حق بصير وكموضع نشأ فيه بنحو مكة وعلم فيه إصابة

القولين لعدم طول فاعتبر سهولة المشي فيه كالاتدال (قوله ولو صلى فرضاً) ولو كفاية أو بحسب أصله أو عارضاً فشمل صلاة الجنائز وصلاة الصبي والمعدة ولو ندباً والمنذورة وخرج النفل وإن نذر إتمامه لجوازه قاعداً وعدم وجوب قصائه لو فسد وقول شيخنا الرملي إنه كالفرض غير مستقيم كقوله عن والده أنه لو نذر ركعتين على الدابة صح فعلهما عليها لأن الوصف ينافي النذر ولا حاجة لجعل هذه مستثناة فراجع (قوله على دابة) ومنها آدمي ومثلها الأرجوحة والسفينة والسرير على الأعناق (قوله وهي واقفة جاز) وكلواقفة ما لو كان زمامها بيد يميز وكذا حامل السرير ولو واحداً من حامله حيث ضبط باقيهم وكذا لو كان مسير السفينة غير لعدم نسبة سير ما ذكر إليه ولذلك لا يصح طوافه عليه (قوله أو سائرة) ولو في أثناءها ومنها المقطورة فلا يصح ، نعم إن خاف من نزوله عنها نحو انقطاع عن رفقته وإن يتضرر صلى عليها وأعاد وقال ابن حجر بلا إعادة وقو المنهج لما قيل أراد به العجز في أول الباب وإن كان ذاك حسياً وقيل أراد به ما في التيمم وهو بعيد وإن كان في شرح الروض . (تقريبه) لو مشت الدابة الواقعة ثلاث خطوات متوالية أو وثبت وثبة فاحشة ولو سهواً بطلت صلاته كذا قالوا وفيه نظر فراجع وفي كلام شيخنا الرملي أنه محتمل ولا يضر تحريك ذنبها ورأسها ورجلها^(١) (قوله ومن صلى في الكعبة) وهي أفضل من المسجد وأفضلها جهة الباب والصلاة فيها أفضل منها خارجها إلا لنحو جماعة خارجها إن كانت أكثر نعم نفل السبب فيه أفضل منه فيها (قوله واستقبل جدارها إلخ) وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع فلا يكفي استقبال هوائها له بخلافه من خارجها فيكفيه هوائها ولو أعلى منها أو على جزء هدم بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه وخرج بذلك جدار الحجر بكسر الحاء وهو أزه فلا يكتفى بهما قالوا لأن ثبوته من البيت ظني فراجع (قوله مع ارتفاع عتبتها ثلثي ذراع) تقريباً ومثلها ترابها غير المختلط بغيره ومثلها شجرة نابتة فيها وخشبية مسمرة فيها أو مبنية أو مدقوقة كالوتد وإن لم يكن لها عرض لا مفرزة ولا مربوطة ولا حشيش نابت فيها وبذلك علم أن قول بعضهم أن يكفي هنا ما يدخل في البيع عن الإطلاق لا يستقيم منطقاً ولا مفهوماً فليتأمل ولو أزيل الشاخص في الأثناء لم يضر كالرابطة قاله شيخنا والخطيب وخالفهما شيخنا الرملي وفرق بأن أمر الاستقبال أشد ولو خرج عن عماذاته في الأثناء كخشبة معرضة في هواء الباب أو بين ساريتين بطلت عند ركوعه أو سجوده لا إن صلى على جنازة لدوام المحاذاة فيها (فروع) لو كان يسم الشاخص إذا صلى ويذله إذا فرغ كفى عند غير شيخنا الرملي . (قوله كمؤخرة الرحل) بجم مضمومة فهمزة ساكنة وقد تبدل ولو كذلك فحاء معجمة فراء مهملة مفتوحتين ثم راء وحاء مهملتين وهي الحقيقية المحشوة التي يستند إليها الراكب خلفه من كور البعير (قوله ومن أمكنه) أي سهل عليه كإششير إليه بلا مشقة لا تحمل عادة من ذكر أو أنثى حر أو رقيق بالغ أو غيره بصير أو أعمى (قوله علم القبلة) أي علم مقابلة عينها برؤية في بصير أو بلمس الأعمى ولو بواسطة كإخبار معصوم أو عدد تواتر مطلقاً أو فعلهم في حق بصير وكموضع نشأ فيه بنحو مكة وعلم فيه إصابة

في الاعتدال دون الجلوس بين السجدين وهو كذلك والفرق بين (فروع) لو خاف انقطاعاً عن الرفقة بسبب الاستقبال وإتمام الأركان فهل يغتفر ذلك ويومئ هو محتمل (قول الشارح ويلزمه في الإحرام في الأصح) تفريع على الثاني وقضيته اللزوم وإن لم يسهل (قول الشارح بدليل جواز الطواف) أي بخلاف السفينة فإنها كالدار ونظر بعضهم في هذا بأنه لو عم السيل حول الكعبة فطاف في زورق فالظاهر الصحة قلت بل الظاهر خلافه وأيضاً العدول إلى السير في السفينة متعذر أو متعسر في حال اليسر بخلاف الدابة (قول الشارح وفي الصحيحين إلخ) روى الشيخان أيضاً أنه ﷺ لم يصل في الكعبة والجواب عنه أن الدخول وقع مرتين لم يصل في الأولى وصل في الثانية كذا رواه الإمام أحمد في مسنده وذكره ابن حبان في صحيحه (قول المتن علم القبلة) قال الإسنوي ومجرب النبي ﷺ بالمدينة وكل موضع

عينها وكروية أو لمس محراب أجمع على أنه صلى الله عليه وسلم ومال شيخنا إلى أنه يلحق بذلك القرينة القطعية (قوله ولا حائل إلخ) هو قيد لوجود المشاهدة الممكنة والمس كذلك بعد زوال مانعهما المشار إليه بقوله وشك إلخ (قوله لسهولة علمها) بالمشاهدة أو باللمس في نحو الأعشى كما مر (قوله وقول الروضة إلخ) هو كذلك لأن العلم مقدم على خبر الثقة وهو مستفاد من قول المصنف وإلا أحد إلخ وربما أدخله المصنف في التقليد ويرشد تقديمه على الاجتهاد فتأمل (قوله ولو حال إلخ) هذا مفهوم ما تقدم وهو مما يمنع العلم بالقبلة فينتقل لما بعده وشرط البناء أن لا يكون متعديا به وإلا كلف إزالته أو صعوده أو دخول المسجد (قوله للمشقة في تكليف المعايضة) قال بعض مشايخنا ومن المشقة تكليف الأعمى الذهاب إلى حائط اخراب مع وجود الصفوف أو تعثره بالجالسين أو بالسواري ونحوها أو صلاته خلف إمام بعيد عن حائط اخراب (قوله ويؤخذ إلخ) هو استدراك على ما أفهمه كلام الروضة من تقديم الاجتهاد على الخبر عن علم مع أنه ليس كذلك وأشار إليه بما سيأتي من أن شرط الاجتهاد فقد الخبر عن علم (قوله أخذ بقول ثقة) هو عدل الرواية كما يأتي (قوله يخبر) عدل عن قول بعضهم أخبر وعن قول بعضهم مع إخباره ليفيد أن وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل إخباره كما أشار إليه الشارح فيجب سؤاله حيث لا مشقة وكان في محل يجب طلب الماء منه كما يأتي (قوله عن علم) كرويته للكعبة أو لنحو الخراب السابق وليس منه الإخبار برؤية القطب ونحوه خلافا لمن زعمه لأنه من أدلة الاجتهاد كما يأتي وأما الخبر عن الخبر عن علم فهو في مرتبه وإن قدم الأول عليه (قوله بخلاف الفاسق) قال شيخنا ما لم يصدقه ومنه الكافر وسيأتي ما فيه (قوله والمميز) ما لم يصدقه وكان الأنسب أن يقول وغير البالغ لأن الخارج بالقيده ما لا يجامعه ولعله نظر إلى ما يمكن منه الإخبار (تنبيهه) يقدم بعد المخبر عن علم رؤية محراب ثبت بالأحاد أنه صلى الله عليه وسلم صلى إليه أو الإخبار به وبعده محراب معتمد بأن كثر طارقه العارفون ولم يطعنوا فيه ولو ببلد صغير وفي مرتبه بيت الإبرة المعروف فلا يجتهد مع شيء من ذلك نعم له الاجتهاد في هذين يمتنع وبسرة بخلاف ما قبلها من جميع ما تقدم (فائدة) أصل المحراب صدر المجلس لغة وسمى بذلك لأن المصلي يحارب فيه الشيطان ولا تكرر الصلاة فيه ولا بمن فيه خلافا للجلال السيوطي (قوله فإن فقد) أي الثقة بالخبر عن علم وكذا ما ألحق به مما ذكر بأن لم يوجد في محل يجب طلب الماء منه أو لحق به مشقة لا تختمل عادة (قوله بأن كان عارفا بأدلة القبلة) هو تصوير لإمكان الاجتهاد ولا بد أن يكون معرفة الأدلة من معلم مسلم أو من كافر بلغ حد التواتر أو أقر عليها مسلم عارف وإلا فلا عبرة بها ولا يعتمد عليها وإن صدق المعلم عليه قاله شيخنا الرملي واعتمده وتقديم عن شيخنا اعتبار التصديق (قوله والنجوم) عطف عام على الشمس والقمر ومنها قلب العقرب الذي هو نص في قبلة مصر عند طلوعه من الأفق ومنها الكوكب المسمى بالجدى بالتصغير وبالقطب لقربه منه وبالوتد وبفاس الرحي وهو أقوى الأدلة وأعمها لأنه يستدل به في جميع الأماكن ملازمته مكانه فيجعل في اليمن قبالة الوجه وفي نحو الشام خلف الظهر وفي نحو العراق خلف الأذن اليمنى وفي نحو مصر خلف الأذن اليسرى وقد قبل في ذلك نظما :

من واجه القطب بأرض اليمن وعكسه الشام بخلف الأذن
عراق اليمن ويسرى مصر قد صحح استقباله في العمر
(قوله من حيث إلخ) هو بيان للمراد من معرفة ما ذكر ليخرج به معرفة ذواتها وأسمائها ونحو ذلك

ثبت صلاته فيه ينزل منزلة الكعبة في جميع ما ذكر فيه (قول المتن حرم عليه التقليد) لو قال بدله الرجوع إلى غيره لكان أولى ليوافق عبارة الروضة الآتية (قول المتن أخذ بقول ثقة) مثل ذلك المحارب الموجودة في بلاد المسلمين السائلة من الطعن (قول الشارح بأن كان عارفا بأدلة القبلة) أي أو أمكنه التعلم مطلقا على ما في المنهاج تبعاً للرافعي أو بشرط السفر على المختار في الروضة كما سيأتي كل ذلك آخر الصفحة والله

ولا حائل بينه وبينها كأن كان في المسجد أو على جبل أفي قيس أو سطح وشك فيها الظلمة أو غيرها (حرم عليه التقليد) أي الأخذ بقول المجتهد بأن يعمل به فيها (والاجتهاد) أي العمل به فيها لسهولة علمها في ذلك وقول الروضة كأصلها لا يجوز له اعتماد قول غيره يعم المجتهد والخبر عن علم ولو حال بينه وبينها جبل أو بناء ففي الروضة وأصلها له العمل بالاجتهاد للمشقة في تكليف المعايضة بالصعود أو دخول المسجد ويؤخذ مما سيأتي أنه يعمل بقول الخبر عن علم مقدما على الاجتهاد (والا) أي وإن لم يمكنه علم القبلة (أخذ بقول ثقة يخبر عن علم) سواء كان حرا أم عبدا ذكر أم أنثى بخلاف الفاسق والمميز وليس له أن يجتهد مع وجوده (فإن فقد وأمكن الاجتهاد) بأن كان عارفا بأدلة القبلة كالشمس والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها

(حرم التقليد) ووجب عليه الاجتهاد فإن ضاق الوقت عنه صلى كيف كان وتجب الإعادة (وإن تحير) المجتهد بنعيم أو ظلمة أو تعارض أدلة (لم يقلد في الأظهر) لخوا زوال التحير عن قرب (وصلى كيف كان) لحرمة الوقت (ويقضى) وجوبا والثاني يقلد ولا يقضى قال في شرح المذهب والخلاف جار

سواء ضاق الوقت أم لا عند الجمهور وقال الإمام محله إذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعا لعدم الحاجة انتهى وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام وأنه قال بعدها وفيه أى التقليد احتيال من التيمم أول الوقت (ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر من الخمس أداء كانت أو قضاء (على الصحيح) إذا لا ثقة ببقاء الظن بالأول والثاني لا يجب لأن الأصل بقاء الظن ولا يجب للنافلة جزما وخص بعضهم الخلاف بما إذا لم يفارق موضعه كما في طلب الماء في التيمم حتى إذا فارقه يجب التجديد جزما وفرق الرافعي بأن الطلب في موضع لا يفيد معرفة لعدم في موضع آخر وأدلة القبلة أكثرها سماوية لا تختلف دلالتها بالمسافات القريبة نعم الخلاف مقيد بما إذا لم يكن ذاكر الدليل الاجتهاد فالذاكر لدليله لا يجب عليه تجديد قطعا كما قال في الروضة في كتاب القضاء في مسئلة وقوع الحادثة مرة أخرى للمجتهد المقيسة على مسئلة القبلة

(تنبيه) من الأدلة الجبال والرياح وهى أضعفها وأصولها أربع الشمال ويقال لها البحرية ومبدؤها من القطب المتقدم فلها حكمه فيما تقدم ويقاس عليها غيرها مما يناسبها ويقابلها الجنوب ويقال لها القبلية لكونها إلى جهة قبلة المدينة الشريفة ومبدؤها من نقطة الجنوب والصبا ويقال لها الشرقية ومبدؤها من نقطة المشرق ويقابلها الذبور ويقال لها العربية ومبدؤها من نقطة المغرب (قوله حرم التقليد) أى العمل بقول مجتهد آخر ولو أعلى منه معرفة (قوله ووجب عليه الاجتهاد) ولو على الأعمى (قوله وإن تحير لم يقلد) أى إن كان بصيرا وإلا فله التقليد ولو لأعمى أقوى إدراكا منه (قوله فإن ضاق الوقت عنه) أى الاجتهاد صلى فلا يصلى قبل ضيقه لأنه لحرمة الوقت قال شيخنا إلا إن أيس من زوال التحير فيصلى وقت بأسه ولو في أول الوقت وليس له أن يؤخر حتى يخرج الوقت وفارق من علم ماء في الغوث حيث يجب عليه طلبه وإن خرج الوقت لتيقن الماء معه (قوله والخلاف) أى الأظهر في أنه لا يقلد ومقابلته جار سواء ضاق الوقت أم لا فالتعليل بحرمة الوقت يراد به عدم خلو الوقت عن الصلاة (قوله وقال الإمام محله) أى الخلاف المذكور (قوله وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام) أى ارتضاها وحينئذ فالمسئلة ذات طرقت فتأمل (قوله وإنه قال) أى وسكت في الروضة عن أن الإمام قال إلخ وهذا يفيد أن الخلاف قبل آخر الوقت إنما هو من بحث الإمام وهو معارض لما ذكر في شرح المذهب من جريان القولين فيه فسكوت المصنف عليه في محله فتأمل (قوله وفيه) أى التقليد احتيال يجوز أول الوقت كالتيتم (قوله ويجب تجديد الاجتهاد) ولو على الصبي ومثله تجديد الأعمى ونحو ممن يجوز له التقليد وكلامه شامل لم تحير في وقت السابقة ولا مانع منه لإمكان زوال التحير في هذه (قوله لكل صلاة تحضر) أى يدخل وقت فعلها بدليل شموله للمقضية كما ذكره الشارح (قوله من الخمس) ومنها المعادة وجوبا وخارج بها غيرها مما يحضر وقت فعله كصلاة الجنائز والنافلة ولو مؤقتة ومنها المعادة ندبا خلافا لابن حجر وألحق الإسئوى المنذورة بالخمس وضعف (قوله وفرق الرافعي) أى من حيث الخلاف لا الحكم قال بعضهم والمراد بالمسافة أى القرية ما وافقت في الإقليم الواحد وبالبعيدة وما خالفت فيه وفيه نظر ظاهر فراجع (قوله فالذاكر لدليله) أى الاجتهاد عند حضور الفرض الثاني لم يحتاج إلى الاجتهاد وظاهر هذا جواز الفرض الأول وإن نسي فيه الدليل قبل شروعه فيه كأن أخره ولو بلا عذر وهو الذى مال إليه شيخنا آخر اعتمده وفارق المعادة وفارق لفساد الأول بأنها فرض ثان صورة ومعنى تذكر الدليل الأول أن لا ينسى ما استند إليه في الاجتهاد الأول كالشمس أو القطب وقيل أن لا ينسى الجهة التى صلى إليها أولا (قول ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة) فهو من عطف السبب على المسبب لأن العجز عن الاجتهاد بالعجز عن تعلمها كذا قالوا والوجه أن يراى بالعجز عن تعلم الأدلة عدم معرفتها وإن قدر على تعلمها لما سياتى أنه فرض كفاية^(١) وما ذكره الشارح تفسير للعجز في ذاته قال شيخنا ويجوز تعلمها من كافر قاله الماوردى وقال شيخنا الرملى بحرمة وعلى كل لا يعتمدها إلا إن أقر عليها مسلم عارف كما مر (قوله قلد ثقة

أعلم أى بعد قول المتن فيحرم التقليد (قوله الشارح وسكت في الروضة كأصلها على مقالة الإمام) قال الإسئوى رحمه الله نقل الرافعي كلام الإمام وأقره ثم جزم في آخر المسئلة في الكلام على لفظ الوجيز بأن الإطلاق محمول على هذا التقليد وغفل عنه في الروضة فنقل كلام الإمام ساكنا عليه انتهى (قول الشارح وفيه أى التقليد احتمال من التيمم أول الوقت) أى إذا علم وصوله إلى الماء أخره (قول المتن على الصحيح) هذا الخلاف يجرى في المفتى في الأحكام الشرعية وفي المقلد هنا أى في القبلة وهناك وفي الشاهد إذا زكى ثم شهد ثانيا بعد طول الزمن وفي طلب التيمم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه (قول المتن قلد ثقة) لو

أنه إن كان ذاكر الدليل لم يلزمه التجديد قطعا (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة كأعمى) لعدم رؤيته لها وبصير ليس له أهلية معرفتها (قلد ثقة

عارفاً) أى بالأدلة يجتهد له (قوله والمميز) قال شيخنا ما لم يصدق ومثله الفاسق ومنه الكافر كما تقدم (قوله ولا يقضى ما يصليه بالتقليد) أى إن لم يظهر له الخطأ فلو أبصر الأعمى أو زالت الظلمة فرأى أنه ليس على الصواب أعادها إن كان بعدما واستأنفها إن كان فيها لبطلانها ولو اختلف عليه عارفان فله تقليد أيهما شاء لكن يتدب تقديم الأوثق والأعلم ولو في الصلاة فيتحول كما يأتي بيانه ، نعم إن قال له الثاني أنت على الخطأ قطعاً وإن لم يكن أعلم أو قال له أخطأ بك الأول وكان هو أعلم وجب الأخذ بقوله مطلقاً ولو فيها فيتحول وجوباً إن ظهر له الصواب مقارنة للخطأ كأن أخبره به أيضاً وإلا بطلت وإن ظهر له الصواب حالاً وفارق هذا ما قبله بدعوى الخطأ في هذا دون ذلك (قوله ويعيد فيه السؤال) أى وجوباً وبلزم إعادة الاجتهاد من المسؤول لأنه يجتهد له ومحل وجوب السؤال إن لم تكن مشقة بما يسقط الجمعة والإصلي وأعاد كما مر (قوله وإن قدر) بما يصرفه في الحج ولو بالسفر إلى مسافة القصر وتعتبر القدرة في المسلم من بلوغه وفي الكافر من إسلامه بعده (قوله الشخص) أشار به إلى أن الضمير ليس عائداً لمن أمكنه التعلم فقط كما يوهمه كلام المصنف وإلى ثبوت له غير الذكر كما مر (قوله قال في الروضة إن) أناد كلامها وجوب التعلم عنها على المنفرد سفراً وحضراً وكفاية على غيره كذلك وليس كذلك بل المعتمد أنه إن وجد محراب معتمد في حضر أو سفر في طريقه أو مقصده أو وجد عارف ولو واحداً في بلد كبير أو ركب وإن كبر ففرض كفاية وإلا ففرض عين ويمكن حمل كلامها عليه بأن يراد بالسفر فيها عدم العارف بالحضر وجوده وبذلك علم أن قول شيخ الإسلام ولم يمكنه تعلم أدلتها مبنى على المرجوح المفهوم من كلام الروضة وقد ذكر من يوثق به أنه ساقط من نسخة المؤلف وأن ولده ألحقه بهامشها مصححاً عليه والوجه إسقاطه كما علم من أن للتمسك من التعلم أن يقلد عارفاً لأنه ليس عارفاً فلا ينافي ما هو المعلوم من أنه ليس للمجتهد أن يقلد مجتهداً آخر لأنه في العارفين فتأمل (قوله بالاجتهاد) أى بسببه منه أو من مقلده وكذا بجبر ثقة عن علم أو غيره مما مر كالخراب (قوله فتبين الخطأ) وإن لم يظهر له الصواب والمراد باليقين ما يمنع معه الاجتهاد فيشمل خبر الثقة المعائن للكعبة أو القطب أو الخراب المعتمد وخرج به الظن ولو بجبر الثقة كما مر نعم لا عبرة بتردد يحصل في حال الصلاة لأنه لا يمكن التحرر عنه غالباً (قوله قضى) أى لزمه فعل الصلاة ثانياً لاستقرار في ذمته ولو في الوقت ولا يفعل حتى يظهر له الصواب ولو بعد الوقت لأنه متمكن من اليقين بالصبر أو بالانتقال إلى محل آخر وبذلك فارق عدم لزوم القضاء بالأكل ناسياً في الصوم وبالخطأ في وقوف عرفة ونحو ذلك لأنه لا يأمن وقوع الخطأ في القضاء أيضاً (قوله وجب استئنافها) بمعنى أن فعلها يستقر في ذمته ولا يلزمه إلا إذا ظهر له الصواب كما تقدم

اختلف مجتهدان فالأحب تقليد أعلم قيل يجب فإن استويا تغير (قول المتن فالأصح وجوب التعلم) كالوضوء وغيره من شروط الصلاة (قول الشارح بل هو فرض كفاية) أى لأن الحاجة إليه نادرة (قول الشارح إن أراد سفراً ففرض عين) أى لكثرة الاشتباه فيه (قول المتن فتبين الخطأ) أى ولو بإخبار ثقة ومثله محارب المسلمين السائلة من الطعن (قول المتن قضى) يومه اختصاص الخلاف بما بعد الوقت كما في نظير ذلك من الاجتهاد في الوقت لكن في كتاب دلائل القبلة لابن القاص جريان القولين مطلقاً كما مشى عليه الشارح ثم ما ذكر هنا في المجتهد إذا تيقن الخطأ أو تغير اجتهاده يجري في المقلد إذا أخبر من قلده بتيقن الخطأ أو تغير اجتهاده أو أخبره بذلك ثالث هو أعلم من الذي قلده (قول المتن في الأظهر) أى لأنه تيقن الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء بخلاف الخطأ في الوقوف بعرفة وبخلاف الأكل ناسياً في الصوم (قول الشارح والثاني لا يجب) هو مذهب الأئمة الثلاثة لأنه ترك الاستقبال لعذر فكان كالترك للقتال واستدلوا بقضية أهل قباء في تحولهم لما بلغهم النسخ وأجيب بأن النسخ إن لم يثبت في حقهم إلا بعد الخبر فلا إشكال وإن ثبت قبل ذلك فهم كانوا متمسكين بنص فلا ينسبون إلى تقصير بخلاف المجتهد فقد يكون قصر (قول الشارح بناء على القضاء) قد

عارفاً) بها ولو كان عبداً أو امرأة بخلاف الفاسق والمميز ولا يقضى ما يصليه بالتقليد ويعيد فيه السؤال لكل صلاة تحضر على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية (وإن قدر) الشخص على تعلمها (فالأصح وجوب التعلم) عليها (فيحرم التقليد) فإن ضاق الوقت عن التعلم صلى كيف كان وأعاد وجوباً والثاني لا يجب التعلم عليه مخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصليه به هذا ما ذكره الرافعي وقال في الروضة المختار ما قاله غيره أنه إن أراد سفراً ففرض عين وإلا ففرض كفاية صححه في شرح المذهب وغيره (وممن صلى بالاجتهاد فتبين الخطأ) في الجهة في الوقت أو بعده (قضى في الأظهر) والثاني لا يجب القضاء لعذره بالاجتهاد (فلو تيقنه فيها وجب استئنافها) بنساء على القضاء

(قوله يظهر له الصواب) أى مقارنا لظهور الخطأ أو عقبه من غير تغلغل زمن وإلا بطلت كما مر لتأدى جزء منها لتغير القبلة بغير ظنها (قوله عمل بالثاني) وجوبا مطلقا إن كان أرجح فإن تساويا امتنع العمل بالثاني فيها وتخير قبلها ويعيد ما فعله كما قاله البغوى لتردده حال الشروع (قوله وسواء إلخ) هذا التعميم صحيح بالنسبة لعدم القضاء لا للعمل بالثاني كما علمت وفائدة العمل بالثاني بعدها بالنسبة لصلاة أخرى (قوله أربع ركعات لأربع جهات) وكذا أكثر فى أكثر وهذا حيث لم يظهر له خطأ فيها أو بعدها فى جهة منها (قوله ويندرج فيها إلخ) أى والتخصيص بالجهة أولى مراعاة لقول المصنف أربع جهات (قوله أو فيها انحراف) أى إن كان الثانى أرجح كما مر (تفصيله) قال السبكي محل جواز تقليد محاربي المسلمين إذا لم يظهر له فيها خطأ باجتهاده فيها وإلا لم يجز تقليدها اهـ .

[باب صفة الصلاة]

أى بيان ما اشتملت عليه ذاتها ولما كانت الصفة أصالة للأمر الحال عند الذات القائم بها سواء كان لازما لها أو لا وهذا لا تصح إرادته هنا لأنه لا يخرج الأركان المقصودة بالذات احتاج إلى تفسير الصفة بالكيفية التى هى اسم للأركان والسنن والشروط لأنها من كفيات الفعل أى كون أفعالها مقارنة للوضوء مثلا وبذلك صح اشتغالها على الشروط (قوله وهى) أى الكيفية ولا يصح رجوعه للصلاة لأنها اسم حقيقة للأركان خاصة ولهذا لو اقتصر عليها كفاه وكانت صلاة حقيقة ولأنهم قالوا إنه سمي ما يجزى بالسجود بعضها لشبهه للبعض الحقيقي لا يقال يلزم على ذلك أن ما زاد على أقل ما يجزى من الأركان ليس منها لأننا نقول مفهوم الركن يشمله مطلقا كما أن مفهومها يشمل غير الأركان مما هو منها للدخوله فى نيتها (قوله وعلى سنن) ويسمى ما يجزى بالسجود منها بعضا وما لا يجزى هيئة وسكت عن الشروط لعدم ذكرها فى الباب وإن كانت من الكيفية كما مر وقولهم شبهت للصلاة بالإنسان فركتها كركاسه وشرطها كحياته وبعضها كعضوه وهيئتها كشره أرادوا بها الصلاة باعتبار كفياتها المفعولة لا بحسب مفهومها فتأمل (قوله كالجزء) أى

أشار إلى ذلك المتن بقوله فلو بالقاء (قول الشارح وينحرف إلخ) استدلل له بقصة أهل قضاء (قول المتن وإن تغير اجتهاده) أى ولو قلنا بعدم وجوب إعادة الاجتهاد (قول الشارح فظهر له الصواب) يريد أن عمل العمل بالثاني إذا اقترن ظهور الصواب بظهور الخطأ وإلا فإن كان خارج الصلاة فهو متخير أى فلا يقلد ويصلى كيف كان ويقضى وإن كان فيها وجب الاستئناف وإن قدر على الصواب عن قرب لمضى جزء من صلاته إلى غير قبلة محسوبة (فائدة) قال فى شرح الإرشاد والمراد بالمقارنة أن يظهر معها أو يظهر الصواب عقب ظهور الخطأ من غير تخلف انتهى فلا إشكال فى قولنا يريد أن محل العمل إلخ ، واعلم أن الاجتهاد الثانى إذا كان مساويا للأول فالذى جزم به البغوى وصوبه الطبرى والإسنوى وجوب البقاء على الجهة الأولى فما صححه فى المجموعة من وجوب التحول فى هذه الحالة أيضا أخذ بإطلاق الجمهور مردود بل قال الإسنوى إنه باطل ومخالف اقتضاه كلام الراعى من وجوب الاستئناف وعبارة الإسنوى فى القطعة عند قول المنهاج وإن تغير اجتهاد عمل بالثاني ما نصه التنبيه الثانى محل ما سبق إذا رجح الثانى فإن استويا وكان خارج الصلاة فهو مخير وإن كان فيها فإن عجز عن إدراك الصواب عن قرب بطلت وإن قدر فهو ينحرف ويبنى أو يستأنف فيه الخلاف السابق وأولى بالاستئناف كذا قاله الراعى وزاد فى الروضة الصواب الاستئناف قال الإسنوى وما ذكرناه هنا لا يستقيم فراجع من المهمات انتهى ويراده ما سلف نقله عنه كالبغوى من البقاء على الأول (قول الشارح أو فيها انحراف وأنها) قال الإسنوى يعود فيه الخلاف للذكور فى الجهة لأن التيامن والتيسر أسهل من الجهة انتهى والخلاف السابق هو وجه مرجوح قائل بأن تغير الاجتهاد فى الجهة فى أثناء الصلاة موجب للاستئناف وهذا الوجه لم يتعرض له الشارح .

[باب صفة الصلاة]

(قول الشارح أى أراد أن يصل ما هو فرض) كأنه دفع لما اعترض به الإسنوى من أن ضمير فعله الآتى

وينحرف على مقابله إلى جهة الصواب ويتمها (وإن تغير اجتهاده) فظهر له الصواب فى جهة غير جهة الأول (عمل بالثاني ولا قضاء) لما فعله بالأول لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وسواء تغير بعد الصلاة أم فيها (حتى لو صلى صلاة أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات (فلا قضاء) لما لا ذكر ويندرج فى عبارة المصنف الخطأ فى التيامن أو التيسر فإن يتقنه بعد الصلاة أعادها أو فيها استأنفها على الأظهر فبهما وإن ظنه بالاجتهاد بعد الصلاة لم يؤثر أو فيها انحراف وأنها .

[باب صفة الصلاة]

أى كفياتها وهى تشتمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سنن تأتى معها (أركانها ثلاثة عشر) وفى الروضة سبعة عشر عد منها الطمأنينة فى محالها الأربعة من الركوع وما بعده أركاناً وجعلها هنا كالجزء من ذلك وهو اختلاف فى

بدليل عدم اعتبارها ركنا في التقدم والتأخر (قوله دون المعنى) لأنها لا بد منها مطلقا ولا بد من تداركها إذا شك في فعلها مثلا لم يعدوا المصلى ركنا هنا لتحقيق صورة الصلاة عقلا وحسافا الخارج بدونه وبذلك فارقت الصوم بمعنى الإمساك والبيع بمعنى التملك (قوله وهي القصد) أى هي لغة ذلك ومفهوم القصد يعم ما كان فيه ملاحظة للفعل أو لا وما كان مقارنا للشروع في الفعل أو لا فإن لوحظ الفعل واقتربت بأوله فهي النية شرعا لذلك يقال النية شرعا قصد الشيء مقتربا بفعله فقوله أراد أى شرع وقول بعضهم إن النية لغة وشرعا قصد الفعل مطلقا واعتبار الاقتربان مصحح له ليعتد به مردود وكذا قول بعضهم اعتبار الأمور الثلاثة الآتية في النية مخالف لتعريفها فتأمل . (قوله فرضا) أى ولو مندورا أو جنازة وتكفى نية النذر في المنذور وعن نية الفريضة وأما مندور الإتمام فهو باق على التغلية ومثله نذر المحافظة على الرواتب مثلا ولا تكفى نية الكفاية عن نية فرضها لأنها قد تكون في المندوب (قوله ما هو فرض) أشار بذلك إلى أن المراد بالفرض ما يوصف بالفريضة ولو على غير الفاعل فلا ينافى ما بعده ويشمل صلاة الصبى والعادة والضمير في فعله عائد إلى ما بهذا المعنى فتأمل (قوله وهي هنا إلخ) لا يخفى أن هذا لا حاجة إليه لأن النية من الصلاة لا من فعل الصلاة الذى هو في كلام المصنف والشارح وحيث فلا حاجة لقول بعضهم إنها كالشاه في الزكاة تركى نفسها وغيرها^(١) ولا نقول بعضهم بغير ذلك بل لا يصح ذلك أيضا لما سيأتى على أنه يتعين إخراج التكبير من ذلك أيضا يقصد بها التحريم وفعل غيرها ولا يصح قصد فعلها فيها لما ستعرف واختلف في المراد بقوله لأنها لا تنوى فقيل معناه أنه لا يتصور نيتها على الوجه المراد هنا وقد علمت بطلانه وقيل إن المعنى أنه لا تجب نيتها وإن أمكن ملاحظتها منفردة كأن ينوى أنه ينوى الصلاة مثلا وهو باطل أيضا لأن انفرادها بمعنى سبقها الفعل كما مثل ليس مرادا هنا ومقتضى عدم وجوبها تصورهما مع المقارنة وهو غير صحيح لأنه إن نوى مع التكبير أنه ينوى الفعل لم يصح تكبيره ولا صلاته وإن نوى نفس الفعل فليس هذا نية النية وسيأتى مثل ذلك في نية التكبير فيها فتأمل وقول المنهج ولو نفلا هو غاية للصلاة لا للنية أى الصلاة ولو نفلا لا بد من نية فعلها فلا يكفى قصد الصلاة من غير تعرض للفعل كما قاله وقد يقال هو غاية للاكتفاء بنية الفعل في النفل فلا يحتاج للتعرض للتغلية على المرجح الآتى فهو إشارة لرد الخلاف الذى جريا على طريقته والمراد بقوله لتمييز عن بقية الأفعال أى التى لا تحتاج إلى نية أو لنية غير الصلاة (قوله ولذلك قيل إنها شرط) قيل فائدة الخلاف تظهر فيما افتتحها مع مقارنة مفسد كخبث وزال قبل إتمامها فعلى الركنية لا تصح وعلى الشرطية تصح وهو مردود بأن مفاد الشرط والركن في اعتبار الصحة واحد ولأنه بتمام التكبير يتبين أنه في الصلاة من أولها فيلزم مقارنة جزئيتها لعدم الشرط وهو مفسد وقد صرحوا فيما يأتى أن الكلام الكثير ولو سهوا في أثنائها مبطل وغير ذلك فافهم وتأمل (قوله بالرفع) أى عطفًا على قصد لا بالجر عطفًا فعلة لأن قصد التعيين لا يكفى في النية اهـ . (قوله من ظهر أو غيره) من كل ما يفيد التعيين ففى الظهر نحو صلاة يسن الإبراد لها وفي الصبح نحو صلاة يثوب لها أو صلاة الغداة أو صلاة الفجر أو صلاة يقنت لها أبدا ونحو ذلك كذا قالوا وفيه نظر وسيأتى قوله في المنهج لتمييز عن النفل أى لأن قصد الفعل والتعيين من حيث هو موجودان في النفل فلا يتميز الفرض عنه إلا بنية الفريضة وليس المراد بالتعيين تعيينا مخصوصا كالظهر مثلا ومراده بالنفل الأصل فسقط ما توهمه بعضهم من إرادة تعيين مخصوص فأوجب إسقاط هذا التعليل فتأمل والمراد بالفرض ما مر فوجب نية الفريضة والتعيين في المعادة على المعتمد (قوله مع ما ذكر) هو قصد الفعل والتعيين وضمير الصادق وتعين عائد إلى ما ذكر وهذا بناء منه على عدم وجوب نية الفريضة في

اللفظ دون المعنى (النية) وهي القصد (فإن صلى فرضا) أى أراد أن يصلى ما هو فرض (وجب قصد فعله) بأن يقصد فعل الصلاة وهي هنا ما عدا النية لأنها لا تنوى ولذلك قيل إنها شرط (وتعيينه) بالرفع من ظهر أو غيره (والأصح وجوب نية الفريضة) مع ما ذكر

لا يصح عوده على الفرض لأن ذلك سيأتى في قوله والأصح وجوب نية الفريضة قال القاياني رحمه الله كلام

الصادق بالصلاة المعادة لتعين بنية الفرضية للصلاة الأصلية والثاني يقول هو منصرف إليها بدون هذه النية فلا تجب بخلاف المعادة فلا ينصرف

إليها إلا بقصد الإعادة
(دون الإضافة إلى الله تعالى) فلا تجب لأن العبادة لا تكون إلا له تعالى وقيل تجب ليتحقق معنى الإخلاص (و) الأصح (أن يصح الأداء بنية القضاء وعكسه) هو قول الأكثرين القائلين بأن لا يشترط في الأداء نية الأداء ولا في القضاء نية القضاء وعدم الصحة مبنى على اشتراط ذلك ومرادهم كما قال في الروضة الصحة لمن نوى جاهل الوقت لغيم أو نحوه أي ظانا خروج الوقت أو بقاءه ثم تبين الأمر بخلاف ظنه أما العالم بالحلال فلا تنعقد صلاته قطعاً لتلاعبه نقله في شرح المهذب عن تصريحهم (والنفل ذو الوقت أو السبب كالفرض فيما سبق) من اشتراط قصد فعل الصلاة وتعيينها كصلاة عيد الفطر أو النحر وصلاة الضحى وراتبة العشاء والوتر وصلاة الكسوف والاستسقاء (و) اشتراط (نية النافلة وجهان) كما في نية الفرضية (قلت الصحيح لا تشترط نية النافلة والله

المعادة وقد علمت ضعفه وأما صلاة الصبي فيجب فيها نية الفريضة أيضاً عند شيخ الإسلام وغيره كوالد شيخنا الرملي وضعفه شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي واعتمداً ما في المجموع وفارقت المعادة بأن صلاته تقع نفلاً اتفاقاً وبذلك علم أنه لو قضى ما فاتته في زمان التمييز كما مر لم تجب عليه نية الفرضية فيه وإن كان الآن مكلفاً به خلافاً لبعضهم (قوله إلا بقصد الإعادة) مقتضى ذلك وجوب قصد الإعادة فيها على القول الثاني فراجع (قوله دون الإضافة إلى الله تعالى) أي لا يجب التعرض لها بمعنى ملاحظتها لتحقيق معنى الإخلاص فلا ينافي كونها لا تنفك عنها إذ لا يتصور في عبادة الموحّد أن تكون لغير الله تعالى ومثله اليوم والشهر والسنة وعدد الركعات والقبلة لكن يسن التعرض لما ذكر ولا يضر الخطأ فيه ولو بالتأخير إلا في عدد الركعات كذا قاله شيخنا الرملي وغيره وفيه نظر لأن الخطأ بالقلب فتأمل (قوله لمن نوى جاهل الوقت إلخ) ظاهره وإن قصد معناه الحقيقي وتبين خلافه وبه قال بعض مشايخنا وفيه نظر والوجه خلافه كما يؤخذ من تفهيم مسألة البارزى وهي أنه سئل عن رجل كان محبوساً في موضع مظلم عشرين سنة وكان يتراءى له الفجر فيصلي ثم تبين له بعد ذلك أنه خطأ سابق على الوقت فماذا يقضى فأجاب بأنه يلزمه قضاء صلاة واحدة لأن صلاة كل يوم تقع قضاء عن اليوم الذي قبله بناء على الأصح أنه لا يشترط نية القضاء والأداء قال العلامة ابن قاسم والوجه أن محل ذلك ما لم يقصد فرض ذلك الوقت الذي ظنه بمخصوصه وإلا فلا تقع عن الفائتة ووافقه على ذلك شيخنا ابن حجر والرملي وذكر مثل ذلك في مسألة الروضة المذكورة إذا كان عليه صلاة فائتة (قوله أما العالم فلا تنعقد) أي إن قصد المعنى الحقيقي وإلا بأن قصد المعنى اللغوي وهو أن الأداء بمعنى القضاء وعكسه أو أطلق لم يضر وتوقف شيخنا في الإطلاق ولا تكفي نية الصلاة الوقت قالوا لأنه من الجائز أن يتذكر فائتة وهذا وقتها وفيه نظر مع الاكتفاء بنحو الظهر أو العصر أو بنحو صلاة الصبح أو صلاة يثوب لها مع وجود المعنى المذكور في ذلك وقد يجاب بأن الاشتباه في هذا بما هو من النوع فقط فيرجع إلى نية الأداء والقضاء وقد مر عدم اعتباره وفي الأول أعم من ذلك فلم يكتفوا به لعمومه مع أن نحو الصبح علم والاشتراك فيه لفظي (قوله وتعيينها كصلاة عيد) أي وإن نذرهما مع نية الفرضية كما مر (قوله والوتر) ولا يكفي راتبة العشاء فيه وإن كان من الرواتب كما سيأتي (قوله وجهان) ذكرهما في المحرر بالتعريف فاقضى أنهما الوجهان السابقان في نية الفرضية وأن الأصح وجوب نية النافلة هنا وتبعه المصنف أو لا ثم كشط أداة التعريف وصحح عليه ليفيد أنهما وجهان غير الأولين ولذلك عبر هنا بالصحيح والاستدراك حيث على مقتضى إطلاقهما وفي قول الشارح كما في نية الفرضية دون أن يقول هما السابقان في نية الفرضية أو نحو ذلك إشارة إلى هذا فتأمل (قوله وفي اشتراط إلخ) أورد ذلك عليه مع إمكانه إدخاله في التشبيه السابق جرياً على ترتيب كلام المصنف من ذكره نية الأداء وما بعده بعد نية الفرضية فيما قبله وحيث لم تجب نية النافلة فهي مندوبة كما ذكر (قوله وهو ما لا يتقيد إلخ)

المؤلف أولاً في ذات الفرض لا في صفته وثانياً على العكس فلا يرد ما قاله الإسوي رحمه الله (قول الشارح الصادق إلخ) يرجع لكل من قول المتن قصد فعله وتعيينه (قول الشارح لأن العبادة لا تكون إلا لله تعالى) مثله قول الرافعي في توجيه عدم اشتراط التسمية عند الذبح اسم الله تعالى على قلب المؤمن سمي أو لم يسم (قول الشارح ليتحقق معنى الإخلاص) استدل بعضهم بقوله تعالى : ﴿ وما لأحد عنده من نعمة تجزي ﴾ الآية وجه الدلالة كونه سبحانه وتعالى جعل المجازاة لا تقع بمجرد الفعل حتى يتغنى بها وجهه ربه الأعلى (قول الشارح وتعيينها) معطوف على قوله قصد فعل الصلاة (قول الشارح كما في نية الفرضية) من هنا قال الإسوي لو قال الوجهان كان أولى (قول الشارح وفي اشتراط نية الأداء والقضاء إلخ) عبارة المتن تفيد ذلك فتأمل أي كما

أعلم لعدم المعنى المعلن به في الفرضية وفي اشتراط نية الأداء والقضاء والإضافة إلى الله تعالى الخلاف السابق (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لحصوله بها ولم يذكرنا خلافاً في اشتراط نية النافلة ويمكن مجيئه كما قال الرافعي ومجيء الخلاف في الإضافة إلى الله

فيه إشارة إلى وجه تسميته بالمطلق (قوله ولم يذكره إلخ) ندب ذلك هنا وقول المنهج بخلاف الفرضية ولم يقل نية الفرضية ليفيد أن نية الفرضية في المعادة لا تجعلها فرضاً في الواقع هو المنظور إليه في الفرق فتأمل وإلحاق المنهج سنة الوضوء والتحية والإحرام والاستخارة بالنفل المطلق هو من حيث الاكتفاء في ذلك بنية فعل الصلاة من غير تعرض إلى سببه في نيته فهو مستثنى من وجوب نية السبب فيما له سبب وهذا كما ترى يفيد أنه من النفل المقيد لكن إطلاقه له صادق بوقوعه في وقت الكراهة وهو واضح فيما وجد سببه كالتحية وسنة الوضوء لحصوله قهراً عليه لا فيما لم يقع كالأستخارة لأنه مع ملاحظة سببه لا يصح فمع عدمها لا يصح بالأولى فليخصص الاستثناء بغير وقت الكراهة أو بما وقع سببه ولو من غير الأربعة التي ذكرها كما يأتي وبهذا علم عدم صحة قول بعضهم لا حاجة إلى الاستثناء لأنه نفل مطلق حصل به ذلك المقيد خصوصاً مع قول بعضهم إن ماله سبب متأخر لا بد من ملاحظته حال الشروع وشملت سنة الوضوء ونحوها ما لو وقعت بأكثر من ركعتين وهو كذلك والتعبير بها أولى من التعبير بركعتي الوضوء ونحوها كما يعلم من مراجعة صلاة النفل وبما ألحق بذلك أيضاً صلاة الطواف والحاجة والزوال وإرادة السفر والعود منه ونزول المسافر ومفارقة المنزل ونحو ذلك (قوله وسبق لسانه) وكذا لو تعمد (قوله بالمنوى) أى مما تطلب نيته وجوباً أو ندباً ولو غير المذكور هنا كالفرضية والاعتداء والجماعة والتفلية والأداء والإضافة إلى الله تعالى ولأجل إيهام اقتصار كلام المصنف على هذه حوله الشارح وما قيل غير هذا مردود وخرج بالمنوى التكبيرة والنية كما مرت الإشارة إليه لكن لا يضر النطق بالنية كقوله نويت كذا بل قال بعضهم بنده ولم يخالفوه فراجعه وخرج بذلك التعليق بالمشيئة بل هو مبطل للنية إلا مع قصد التبرك كسائر العبادات فيضرب الإطلاق هنا لأن مبنى النيات على الجزم بخلافه في نحو العقود ويضرب هنا التعليق بغير المشيئة أيضاً كحصول شيء وإن لم يكن متوقفاً إلا إن كان مما يجوز شرطه في الاعتكاف كما سيأتى في بابه (قوله تكبيرة الإحرام) سميت بذلك لأنه يحرم على الآتي بها ما كان حلالاً له قبلها في الفرض مطلقاً وفي النفل إن لم يقصد الخروج منه ولا يسن تكرارها خلافاً لابن حجر فإن كررها لا يقصد شيء أو يقصد الذكر لم يضر أو يقصد الافتتاح خرج بكل شفع ودخل بكل وتر ويدخل بكل إن قصد الخروج قبله ولو شك هل أحرم فأحرم لم تعتقد ولو كبر بنية ركعتين ثم كبر بنية أربع ركعات لم تعتقد أيضاً ولو كبر إمامه مرتين لم يفارقه حملاً على الكمال ويندب النظر قبله إلى موضع سجوده وإطراق رأسه قليلاً (قوله الله أكبر) خصص هذا اللفظ لأنه يدل على القدم والعظم بخلاف غيره ويندب أن يجهر به الإمام وأن لا يقصر بحيث لا يفهم وأن لا يطول بالتعطيط فالإسراع به أولى من تعطيطه لئلا تزول النية بخلاف تكبير الانتقالات لئلا يخلو باقيها عن الذكر وبذلك علم أن مده وإن طال لا يضر وهو ما أفنى به شيخنا الرملى وفي شرحه خلافه حيث كان عالماً وطول إلى حد لا يقول به أحد من القراء وقدّر الطول ست ألفات واعتمده

تعالى (والنية بالقلب) فلا يكفى النطق مع غفلته ولا يضر النطق بخلاف ما فيه كأن قصد الظهر وسبق لسانه إلى العصر (ويندب النطق) بالمنوى (قيل التكبير) ليساعد اللسان القلب (الثاني تكبيرة الإحرام ويتعين) فيها (على القادر الله أكبر) لأنه ﷺ كان يستفتح الصلاة به رواه ابن ماجه وغيره وقال «صلوا كما رأيتموني أصلي» [رواه البخارى] فلا يكفى الله الكبير ولا الرحمن أكبر (ولا تنصير زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر)

يؤخذ من قوله كالفرض فيما سبق (قول المتن تكبيرة الإحرام) يقال أحرم الرجل إذا دخل في حرمة لا تهتك قاله الجوهري قال الإسنى فلما دخل بهذه التكبيرة في عبادة تحرم فيها أمور قيل لها تكبيرة الإحرام انتهى وذهبت الحنفية إلى أنها شرط يدخل في الصلاة عقبها وفائدة الخلاف تظهر في النجاسة إذا كانت حال التكبيرة وزالت مع تمامها قال القاضى عياض والحكمة في افتتاح الصلاة بها استحضار المصل عظمة من نمياً للوقوف بين يديه ليمثل هيئته فيخشع ولا يغيب قلبه (قول المتن الله أكبر) قال الإسنى هي موصولة في هذه العبارة لأن قطعها على الحكاية يوهم أنه يجب على المصل قطعها وليس كذلك إذ يصح أن يقول مأموماً الله أكبر بوصليها جزم به في شرح المذهب (قول المتن ولا تنصير زيادة لا تمنع) جعل الماوردى من أمثلة عدم الضرر الله لا إله إلا هو أكبر ومثل في الروضة لما يضر تطويله الله لا إله إلا هو الملك القدوس أكبر انتهى وعلل الرافعى ذلك بأن هذه الزيادة تخرجه عن التكبير (قول المتن كالله الأكبر) علله

شيخنا الزيادي ووصل همزة الله خلاف الأولى نحو مأموما أكبر وقطعها أفضل^(١) وإبدالها واوا مبطل كمدّها وكإبدال همزة أكبر واوا للعالم دون الجاهل وقيل لا يضر مطلقاً لأنها لغة كذا في شرح شيخنا وكإدخال واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين وكإبدال كاف أكبر همزة إلا لعجز أو جهل عذر به أو لمن همى لغته وكزيادة ألف بعد الموحدة والراء أو تشديدها ولا يضر اللحن فيها ولا تشديد الراء ولا تكريرها ولا رفعها وما ورد من أن التكبير جزم فليس حديثاً وبفرضه فمعناه الجزم بالنية بعدم التردد فيها لأنه مبطل كما لو كان في أثناء الصلاة فتردد أنه في غيرها وكان تردد مصلى الظهر أنه في ظهر أو عصر أو ظن أنه في عصر فأتى ببعض الصلاة ثم تذكر أو مصلى سنة الصبح أنه في الصبح فقتت ثم تذكر أو نحو ذلك ففي جميع ذلك إن طال الفصل أو فعل ركننا ولو قولياً مع التردد بطلت وإلا فلا ومثله ما لو شك في الطهارة ولم يعلم حاله قبل الشروع (قوله الله الجليل) ومثله كل وصف لم يطل بزيادته على ثلاثة أوصاف نحو عز وجل ونحوه الرحمن الرحيم بخلاف الضمير ونحوه والنداء والطويل نحو الله أكبر والله سبحانه أكبر والله تعالى أكبر والله يارحم أكبر والله لا إله إلا هو أكبر خلافاً لظاهر كلام شيخ الإسلام في هذه (قوله لا أكبر الله) فلو أتى بلفظ أكبر لم يصح إلا إن قصد الاستئناف بلفظ الله ويجب في التكبير أن يُسمع نفسه أو بحيث يسمع إن لم يكن صحيح السمع أو كان نحو لفظ (قوله لأنه لا يسمى تكبيرا) وبذلك فارق صحة عليكم السلام في الخروج من الصلاة لأنه يسمى سلاماً كما يأتي (قوله عن التكبير) أي بالعربية وقدر بغيرها (قوله ولا يعدل إلخ) أي لأن غيره من الأذكار ليس فيه ما يؤدى معناه كما مر وبهذا فارق الفاتحة ونحوها (قوله ووجب التعلم) ووقته من البلوغ في المسلم ولو تبعاً ومن الإسلام في البالغ واعتبر ابن حجر التمييز في المسلم ولا تصح الترجمة من الصبي القادر على العربية (قوله ولو بالسفر) أي ولو سفر القصر وإن طال إن أطاقه ووجد مؤنثه بما في وجوب الحج (قوله عند ضيق الوقت) أي إن رجي التعلم فيه وإلا فله الصلاة ولو من أوله (قوله ويجب على الأخرس) أي الطارئ خرسه ومنه مرض يمنعه من النطق بخلاف الأصل لا يلزمه ذلك وإن قدر عليه (قوله تحريك لسانه إلخ) أي إن تمكن منه بمحاولة مخرج الحروف السابقة واللهاء الجلدة الملصقة في سقف الحنك (قوله وهكذا حكم إلخ) أي وجوباً في الواجب وتندباً في المندوب وإذا عجز عن ذلك نواه كالمرضى (قوله ويسن رفع يديه) أي كفيه إن وجدا

الإسنوى بأنه دال على التكبير مع زيادة مبالغة في التعظيم وهو الإشار بالخصيص (قول المتن لا أكبر الله) أي بخلاف عليكم السلام في الخروج من الصلاة وفرق بينهما بأنه يسمى سلاماً وهذا لا يسمى تكبيرا (قول المتن ومن عجز ثرجم) أي فهي بالعربية واجبة ودليله أن النبي ﷺ فعلها وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله ترجم أي لأن التكبير ركن فلا بد له من بدل والترجمة أقرب إليه من غيرها (قول الشارح بأي لغة شاء) وقيل تتعين السريانية أو العبرانية لأن الله أنزل بهما كتاباً فإن عجز في الفارسية فإن عجز فبأيها شاء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع قال السبكي لأنها أقرب إلى العربية (قول الشارح ولو بالسفر إلى بلد آخر) ظاهره ولو بلغ مسافة القصر وفيه نظر (قول الشارح ويجب على الأخرس إلخ) فإن عجز نواه بقلبه (قول الشارح تشهد) الأحسن جعل الضمير عائداً على المصلى لا عن الأخرس فقط (قول المتن ويسن رفع يديه) لما فرغ من بيان واجب التكبير شرع في بيان سننه (فرع) لو قطعت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد ولو لم يقدر على الرفع المسنون بل كان إذا رفع يديه أو ينقص يأتي بالممكن فإن قدر عليهما فالزيادة أولى ويستحب كشف اليدين عند الرفع وأن يفرق بين يمين الأصابع وتفرقا وسطاً وأن يأتي بالتكبير أي التكبير التحريم ميبناً بلا مدو الحكمة في تفریق الأصابع أن يكون لكل عضو استقلال في العبادة بصورته (قول المتن حذو) قال الإسنوى معناه مقابل .

بزيادة اللام (وكذا الله الجليل أكبر في الأصح) والثاني تضر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الأولى (لا أكبر الله) أي لا يكفي (على الصحيح) لأنه لا يسمى تكبيرا والثاني يمنع ذلك (ومن عجز) وهو ناطق عن التكبير (ترجم) عنه بأي لغة شاء ولا يعدل إلى غيره من الأذكار (ووجب التعلم إن قدر) عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر وبعد التعلم لا يجب قضاء ما صلاه بالترجمة قبله إلا أن يكون آخره مع التمكن منه فإنه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت لحرمته ويجب القضاء لتفريطه بالتأخير ويجب على الأخرس تحريك لسانه وشفته ولهاة بالتكبير قدر إمكانه قال في شرح المهذب وهكذا حكم تشهدته وسلامه وسائر أذكاره (ويسن رفع يديه في تكبيره حذو منكبيه) لحديث ابن عمر أنه عليه السلام كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة متفق عليه قال في شرح مسلم وغيره

والأفراش ساعديه والأفراش عضديه سواء الرجل وغيره ويندب في الكفين لمن ذكر كشفهما وإمالة رعو أصابعهما القبلة وتفريقها وسطا ليكون لكل عضو استقلال بالعبادة ، ولا يكره سترها ويفوت سن الرفع بفراغ التكبير (قوله أن يحاذي إلخ) أي إن كان معتدلا سليما وإلا راعى ذلك القدر وإن أمكن وإلا فعل الممكن من الزيادة أو النقص فإن تعاضا فعل الزيادة (قوله والأصل في وقت الرفع) أي الأفضل فيه ذلك وإلا فتحصل السنة بجميع ما ذكره فيها اهـ (قوله وقيل يسن انتهاؤهما معا) ضمير المثني عائد إلى الحظ والتكبير كما هو الظاهر من كلامه والمعتمد خلافه وهو انتهاء الرفع والتكبير معا وبعضهم قال إن هذا هو الذي في كلام الشارح يجعل الضمير عائدا إلى الرفع والتكبير وفيه نظر فراجعه ويجعل يديه بعد التكبير تحت صدره إن صلى مضطجعا أو مستلقيا وهذا في القيام أو بدله وانظر ما علمهما في نحو الاعتدال وفي القيام بدل القعود (قوله يعني يجب قرنها إلخ) بأن يتصور في ذهنه كل ما يجب في النية أو يندب من قصد الفعل وغيره قبل التكبير ويستمر مستحضرا لذلك من أول التكبير إلى آخره وهذا معنى قول بعضهم استحضارها ذكر الاحكام أو أنه يستحضر ذلك مع النطق بأوله وإن غفا عنه في بقية التكبير وهذا معنى الاستحضر حكما وهو أن لا يأتي بما ينافي فقره ويتصور إلخ جار على القولين وقيل معنى قرنها أن يحدد ذلك القصد عند كل جزء من التكبير قال بعضهم وهذا ظاهر كلام المصنف وأشار الإمام إلى أن هذا لا تقدر عليه القوة البشرية (قوله وقيل يجب بسطها عليه إلخ) أي أن يقصد فعل الصلاة في جزء من التكبير والتعيين في جزء آخر والفرضية في آخر وهكذا واختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد مستحضرا للصلاة وهو المعتمد عند شيخنا الرمي والزيادي وغيرهما واختلفوا في المراد به فقال بعضهم هو عدم الغفلة بذكر النية حال التكبير مع بذل المجهود وقال شيخنا الرمي المراد به الاكتفاء باستحضار ما مر في جزء من التكبير أوله أو وسطه أو آخره وقال بعضهم عواستحضار ذلك قبيل التكبير وإن غفل عنه فيه وفاقا للأئمة الثلاثة والذي يتجه هو المعنى الأول لأنه المنقول عن السلف الصالح ومعنى كونه مستحضرا للصلاة أي لما يطلب استحضاره لها استحضر ذاتها من غير تعرض لغير ذلك فلا يكفي قطعا (تفصيله) هل يجب قرن النية بما يزداد بين لفظ الله وأكبر اعتمد شيخنا الرمي عدم الوجوب قال لكن ظاهر كلامهم بخلافه ونقله العبادي عنه وبه قال ابن عبد الحق كالبليغ كذا وقالوا فيه نظر والوجه أن يقال هل يكفي اقتران النية بذلك أو لأن المعتمد كما مر الاكتفاء بالمقارنة في جزء من التكبير فتأمل (قوله الثالث القيام) والواجب من الذي يؤدي به الركن قدر الطمأنينة كبقية الأركان وتطويله بقدر الفائضة لضرورة الإتيان بها وكذا للسورة وهو أفضل

(قول المتن والأصح رفعه مع ابتدائه) لو ترك حتى أتى ببعض التكبير سن الرفع أيضا بخلاف ما لو فرغ منه قبل الرفع (قول الشارح ويكبر مع حظ يديه) أي ويكون انتهاؤهما معا لكلا يخلو جزء من الصلاة بلا ذكر كذا ساق الإسنى هذا الوجه لكن هنا وجه ثان وفي الإسنى ثالث وجعل الإسنى الثاني أن يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارتان فإذا فرغ أرسلهما (قول الشارح واستصحابها) قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقيل المراد أن يستمر استحضارها إلى آخره قال ولكن استحضر النية ليس بنية وإيجاب ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل يوال أمثالها فإذا وجد القصد المعبر أولا جدد مثله وهكذا من غير تخلل زمن وليس تكرير النية كتكرير التكبير كي يضر لأن الصلاة لا تتعد إلا بالفراغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومشقة لا يتفطن لها كل أحد ولا يغفل (قول المتن وقيل يكفي) علل هذا الوجه بأن استحباب النية ذكرها في دوام الصلاة غير واجب ورد من طرف الأول بأن النية شرط في الانعقاد وهو لا يحصل إلا بنهاية التكبير وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير (قول الشارح وقيل يجب بسطها عليه) هذا يتخلف في النقل المطلق لأنه فيها مقصود واحد (قول المتن الثالث القيام)

معنى حذو منكبيه أن يحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه وذال حذو وما تصرف منه معجمة (والأصح) في وقت الرفع (رفع مع ابتدائه) أي التكبير والثاني يرفع قبل التكبير ويكبر مع حظ يديه وسواء على الأول انتهى التكبير مع الحظ أم لا وقيل يسن انتهاؤهما معا (ويجب قرن النية بالتكبير) يعني يجب قرنها بأوله واستصحابها إلى آخره كما في الروضة وأصلها والخبر وغيره (وقيل يكفي) قرنها بها (ولسه) ولا يجب استصحابها إلى آخره وقيل يجب بسطها عليه ويتصور قرنها بأولها بأن يستحضر ما ينوي قبيله (الثالث القيام في فرض القادر) عليه فيجب حالة الإحرام به وهذا معنى قوله في الروضة كأصلها يجب أن يكبر قائما حيث يجب

القيام (وشرطه نصب فقاره) وهو عظام الظهر (فإن وقف منحنيًا) إلى أمامه أو خلفه (أو مائلًا) إلى اليمين أو اليسار (بحيث لا يسمى قائمًا لم يصح) قيامه (فإن لم يطق انتصابًا وصار كراعي) لكبير أو غيره (فالصحيح أنه يقف كذلك) لقربه من الانتصاب (ويزيد انحناءه لركوعه إن قدر) على

الزيادة وقال الإمام بقعد
فإذا وصل إلى الركوع
ارتفع إليه لأن حده
يفارق حد القيام فلا
يتأدى القيام به (ولو)
أمكنه القيام دون
الركوع والسجود لعله
لظهره (قام وفعلهما
بقدر إمكانه) في الانحناء
لهما بالصلب فإن عجز
فبالرقة والرأس فإن عجز
أومأ إليهما (ولو عجز
عن القيام) بأن يلحقه به
مشقة شديدة أو زيادة
مرض أو خوف الغرق أو
دوران الرأس في السفينة
(فقد كيف شاء
وافتراشه أفضل من
تربعه في الأظهر) لأنه
قعود عبادة بخلاف التربع
وعكسه وجه بأن
الافتراش لا يتميز عن
قعود التشهد بخلاف
التربع ويجري الخلاف في
قعود النفل (ويكرهه
الإقعاء) في هذا القعود
وسائر قعدات الصلاة
(بأن يجلس) الشخص
(على وركيه) وهما أصل
الفخذين (ناصبا وركبته)
ودليله حديث نبى
رسول الله ﷺ عن
الإقعاء في الصلاة

الأركان ثم السجود ثم الركوع ولا يضر وقفه على ظهر قدميه ولو بلا عذر ولا استناده لنحو جدار ولو بحيث
لو أزيل لسقط ما لم يكن معلقا وإذا طول الأركان وقع ما زاد على قدر الواجب منها نفلا كمسح الرأس لإمكان
تجزئ ذلك خلافا لما في شرح الروض وشمل وجوب القيام ما لو كان مع الإعانة بشيء كعصا سواء احتاج
إليه لنهوضه فقط أو لدوام قيامه أو لهما معا على المعتمد ونجى الأجرة إن توقف عليها وقدر عليها بما في التيمم
وقال شيخنا بما في الفطرة وأخر القيام عن النية والتكبير لأن ركبته معهما وبعدهما وهو قبلهما شرط
بصحة ما فلو فرض مقارنتهما لأول جزء منه كفى ولأنهما معتبران في الفرض والنفل بخلافه (قوله في فرض)
ولو كفاية أو بالأصالة فشملة صلاة الصبي والجنابة والمعدة والمنذورة (قوله فيجب حال الإحرام به) أى
على سبيل الركبة كما علم وتفسير كلام المصنف بما ذكره فيه قصور لخروج القيام بعد الإحرام عنه مع شموله
له وحمل ما في الروضة وأصلها عليه غير مستقيم لتصريحها بوجوب القيام فتأمل (قوله فقاره) هو جماع
مضاف مفردة فقارة كما أشار إليه الشارح بتذكير ضميره نظر للجمع وجمع العظام نظرا لمعناه (قوله بحيث
لا يسمى قائمًا) بأن صار إلى أقل الركوع أقرب خلافا للأذرعى في حالة الاستواء (قوله فإن لم يطق) بلحق
مشقة تذهب خشوعه أو كماله كما مر (قوله يقف كذلك) أى وجوبا وكذا يزيد ويكتفي بذلك ولو في النفل
المطلق ولا يكلف تأخيرها إلى القدرة (قوله إن قدر) فإن لم يقدر على الزيادة وجب قصد الركوع بقلبه (قوله
وقال الإمام يقعد) أى حالة الإحرام والقراءة (قوله ولو أمكنه القيام) ومثله الجلوس أو الاضطجاع (قوله
قام) أى وجوبا ولو بمعين كما مر (قوله أومأ إليهما) أى بأجفانه فإن عجز فبقلبه وسيأتى (قوله مشقة شديدة)
أى بما مر وقال شيخنا بأن تحمل عادة ولو تسبب في عجزه فاته الثواب ولا إعادة عليه (قوله أو زيادة مرض)
وكذا حدوته بالأولى ولو استمسك نحو بول حالة الجلوس وجب الجلوس قاله شيخنا الرملى ولو كان لو صلى
جماعة جلس ولو صلى فرادى قام جاز الأمران قاله شيخنا ونقله ابن القاسم عن شيخنا الرملى وفيه نظر والوجه
مراعاة القيام وقصد عدو يجوز للجلوس لارؤيته ولا فساد تدبير (قوله افتراشه أفضل) ثم بعده للإقعاء
المنسوب ثم التربع وليس في كلام المصنف مخالفة لذلك كما زعم (قوله ويجرى الخلاف في قعود النفل) أى فالتقار
كالعجز (قوله ويكره الإقعاء) وكذا مدام الرجلين أو أحدهما أو تقديهما على الأخرى معتمدا عليها كالتروح (قوله
بأن يجلس إلخ) خرج بذلك جلوسه على عقبه ناصبا قدميه فإنه إقعاء مندوب في كل جلوس يعقبه حركة ويكره فيه
فرش قدميه (قوله ناصبا وركبته) وإن لم يضع يديه على الأرض على الأصح (قوله وهما على وزان إلخ) أى تقريرا في
الآتى وتحقيقا هنا كما لا يخفى (قوله بالمعنى السابق) وهو المشقة أى لحقه مشقة في أنواع القعود (قوله صلى

يكره أن يقدم إحدى رجليه على الأخرى وأن يلصق قدميه ويستحب إطراق الرأس (قول المتن فقاره)
جمع مفردة فقارة (قول الشارح وقال الإمام) اعترض بأن الإمام وافق على إيجاب القيام على الركبتين مع
أنها ليست صورة قيام وقد يفرق (قول المتن ولو أمكنه القيام إلخ) لو قدر الركوع دون السجود نظر
إن قدر على أقله أنى به مرتين مرة للركوع ومرة للسجود وإن قدر على أكمله فله ذلك ولا يلزمه في الركوع
الاقتصار على الأقل لما فيه من تقويت سنة (قول المتن بقدر إمكانه) لو احتاج في ذلك إلى اعتدال على شيء
لزمه (قول المتن فقد كيف شاء) لو نذر صلاة ركعتين قائما فعجز فهل يجزئه الجلوس وجهان (قول المتن
من تربعه) وكذا باقى الجلسات (قول الشارح بالمعنى السابق) يعنى كيف شاء والأوجه أن يرجع

صحيحه الحاكم (ثم ينحنى) هذا المصلى قاعدا (لركوعه بحيث تحاذى جبهته ما قدام ركبته) وهذا أقل ركوعه (والأكمل أن تحاذى موضع
سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك وهما على وزان ركوع القائم في المحاذاة وسيأتى (فإن عجز) المصلى (عن القعود) بالمعنى السابق (صلى

لجنبه الأيمن) استحبابا ويجوز على الأيسر (قوله استحبابا) متعلق بالأيمن إن قدر على الأيسر أيضا وإلا فوجوبا (قوله ويجوز على الأيسر) وإن كره مع القدرة على الأيمن فإن عجز عنه وجب الأيسر (قوله فإن عجز عن الجنب) أى عن كل من الجنين (قوله فمستلقيا على ظهره) ولا يجوز منكبا على وجهه إلا في الكعبة ويظهر منع الاستلقاء فيها إذا لم تكن مسقفة فراجع (قوله ورجلاه للقبلة) ندبا إن رفع رأسه قليلا أو كان في الكعبة وهي مسقفة وإلا فوجوبا (قوله أتى بهما) أى تأمين بالفعل (قوله أو مأ بهما) أى بجميع بدنه كما أشار إليه فإن عجز أو مأ برأسه وجوبا فإن عجز أو مأ بأجفانه كذلك فإن عجز فقبله ويجب كون الإيماء للسجود أخفض منه إلى الركوع في جميع ذلك خلافا لابن حجر في بعضه (تنبيهه) لو طرأ العجز في أثناء الصلاة فكما مر من فعل الممكن لكن يجب عليه القراءة في هويته من القيام قبل فراغ الفاتحة كما قاله الشيخان خلافا لما في العباب ولو طرأت القدرة في أثناءها وجب النهوض فورا لما قدر عليه من اضطجاع أو قعود أو قيام ويجب تأخير القراءة كلا أو بعضا لما انتقل إليه إن كان قبل فراغها ولا يقرأ في نهوضه ولا يندب إعادتها ولو قدر في الركوع مثلا على القيام قام راکعا وجوبا بعد الطمأنينة فإن انتصب بطلت صلاته على المعتمد وفيه نظر بعد الطمأنينة أو في الاعتدال على القيام مثلا لم يجز له القيام إن كان بعد الطمأنينة إلا لنحو قنوت فإن قام بطلت صلاته ويجب القيام إن كان قبلها ليطمئن فيه فإن لم يقم بطلت صلاته (قوله وللقادري على القيام التفل قاعدا) أى مع إتمام الركوع والسجود وله القيام في أثناءه أى إن لم يكن في محل وجوب الجلوس كالشهاد الآخر ودخل في كلامه قعود القائم وفي القراءة ما مر في طرو العجز أو القدرة في الفرض (قوله وكذا مضطجعا) أى له مع القدرة على القيام أن يصلي النفل مضطجعا على أحد جنبيه ابتداء أو في الأثناء مع إتمام الركوع والسجود أيضا بأن يقعد لهما وجوبا وله القعود أو القيام في الأثناء وفي القراءة ما مر ولا يجوز للمصلي قائما أن يقرأ في الهوى للركوع ولا في النهوض للقيام خلافا للخطيب (تنبيهه) يقدم القيام الواجب على الجماعة ويجوز تركه لها في المندوب وانفراد فيه ولو أمكنه قراءة الفاتحة في القيام دون السورة جاز له فعلها من قعود وتركها أفضل (فروع) المعتمد عند شيخنا الزيادى وشيخنا الرملى تفضيل عشر ركعات من قيام على عشرين ركعة من قعود لأن القيام أفضل وأشق واعتمد ابن حجر تفضيل العشرين من حيث كثرة القراءة والأذكار وتفضيل العشر من حيث القيام وتوقف شيخنا البلقينى في ذلك لوجوه منها أنه لا تكاد أن تتفق الصلاة في الخشوع والتدبر والطمأنينة وعدم حديث النفس والقراءة والأذكار قال والوجه أن يحمل التفضيل في الحديث على خصوص القيام مجردا عن غيره ولوى به أسوة فإنه واضح جلى (قوله والمراد بالنائم) أى في الحديث المضطجع لا حقيقة النائم بانتفائه بنقض وضوئه بالنوم وتسميته

لجنبه الأيمن) استحبابا ويجوز على الأيسر (قوله استحبابا) متعلق بالأيمن إن قدر على الأيسر أيضا وإلا فوجوبا (قوله ويجوز على الأيسر) وإن كره مع القدرة على الأيمن فإن عجز عنه وجب الأيسر (قوله فإن عجز عن الجنب) أى عن كل من الجنين (قوله فمستلقيا على ظهره) ولا يجوز منكبا على وجهه إلا في الكعبة ويظهر منع الاستلقاء فيها إذا لم تكن مسقفة فراجع (قوله ورجلاه للقبلة) ندبا إن رفع رأسه قليلا أو كان في الكعبة وهي مسقفة وإلا فوجوبا (قوله أتى بهما) أى تأمين بالفعل (قوله أو مأ بهما) أى بجميع بدنه كما أشار إليه فإن عجز أو مأ برأسه وجوبا فإن عجز أو مأ بأجفانه كذلك فإن عجز فقبله ويجب كون الإيماء للسجود أخفض منه إلى الركوع في جميع ذلك خلافا لابن حجر في بعضه (تنبيهه) لو طرأ العجز في أثناء الصلاة فكما مر من فعل الممكن لكن يجب عليه القراءة في هويته من القيام قبل فراغ الفاتحة كما قاله الشيخان خلافا لما في العباب ولو طرأت القدرة في أثناءها وجب النهوض فورا لما قدر عليه من اضطجاع أو قعود أو قيام ويجب تأخير القراءة كلا أو بعضا لما انتقل إليه إن كان قبل فراغها ولا يقرأ في نهوضه ولا يندب إعادتها ولو قدر في الركوع مثلا على القيام قام راکعا وجوبا بعد الطمأنينة فإن انتصب بطلت صلاته على المعتمد وفيه نظر بعد الطمأنينة أو في الاعتدال على القيام مثلا لم يجز له القيام إن كان بعد الطمأنينة إلا لنحو قنوت فإن قام بطلت صلاته ويجب القيام إن كان قبلها ليطمئن فيه فإن لم يقم بطلت صلاته (قوله وللقادري على القيام التفل قاعدا) أى مع إتمام الركوع والسجود وله القيام في أثناءه أى إن لم يكن في محل وجوب الجلوس كالشهاد الآخر ودخل في كلامه قعود القائم وفي القراءة ما مر في طرو العجز أو القدرة في الفرض (قوله وكذا مضطجعا) أى له مع القدرة على القيام أن يصلي النفل مضطجعا على أحد جنبيه ابتداء أو في الأثناء مع إتمام الركوع والسجود أيضا بأن يقعد لهما وجوبا وله القعود أو القيام في الأثناء وفي القراءة ما مر ولا يجوز للمصلي قائما أن يقرأ في الهوى للركوع ولا في النهوض للقيام خلافا للخطيب (تنبيهه) يقدم القيام الواجب على الجماعة ويجوز تركه لها في المندوب وانفراد فيه ولو أمكنه قراءة الفاتحة في القيام دون السورة جاز له فعلها من قعود وتركها أفضل (فروع) المعتمد عند شيخنا الزيادى وشيخنا الرملى تفضيل عشر ركعات من قيام على عشرين ركعة من قعود لأن القيام أفضل وأشق واعتمد ابن حجر تفضيل العشرين من حيث كثرة القراءة والأذكار وتفضيل العشر من حيث القيام وتوقف شيخنا البلقينى في ذلك لوجوه منها أنه لا تكاد أن تتفق الصلاة في الخشوع والتدبر والطمأنينة وعدم حديث النفس والقراءة والأذكار قال والوجه أن يحمل التفضيل في الحديث على خصوص القيام مجردا عن غيره ولوى به أسوة فإنه واضح جلى (قوله والمراد بالنائم) أى في الحديث المضطجع لا حقيقة النائم بانتفائه بنقض وضوئه بالنوم وتسميته

ذلك لمعنى العجز السابق أوله وللعود معا (قول الشارح ويجوز على الأيسر) لإطلاق الحديث (قول المتن مستلقيا) أى ويجب رفع رأسه بوسادة ونحوها ليكون وجهه للقبلة قبل يرد على المنهاج جواز الصلاة مستلقيا للقادري على القيام إذا احتاج إلى ذلك لمداداة بصره (قول الشارح والسجود أخفض من الركوع) فإن لم يمكنه ذلك أو مأ بطرفه وكذا بحاجبه كما ذكر الحضرى شارح المذهب فإن عجز أجرى الأفعال على قلبه (فروع) لو شرع في السورة فعجزكملها قاعدا ولا يلزمه قطعها ليركع (فروع) لو صلى منفردا صلى قائما ولو صلى مع جماعة قعد في بعضها الأولى أن يصلى منفردا كذا قالوه وغرضهم أنه يجوز أن يحرم قائما مع الجماعة ثم إذا عرض له العجز جلس فليعلم ذلك (قول الشارح لحديث البخارى إلخ) قال الإسئوى هو وارد وإلا لم ينقص الأجر .

نائما من حيث كونه على صورته فتأمل (قوله واليمين) أى الجنب اليمين أفضل من الجنب اليسار إن قدر عليهما معا وإلا تعين المقدور منهما وإذا قدر عليهما فهل يكره اليسار على نظير ما مر في العاجز في الفرض فراجع (قوله وقيل يومئذ بهما) أى الركوع والسجود مع بقائه على جنبه والإيماء على هذه بالأجفان أو بالقلب وظاهره الاكتفاء بالثاني مع القدرة على الأول فراجع ذلك وحرره (قوله القراءة) فيه إشارة إلى أن الركن هو القراءة وكونها للفاتحة شرط عند من يقول بتعيينها ولذلك كفى بغيرها عند من لا يعينها وكونها في القيام معلوم من الترتيب الآتي ومن ذكرها عقبه فتأمل (قوله ويسن) أى لكل مصل ولو أنشئ أو خشي أو عاجزا عن الفاتحة أو غيرها أو مأموما سمع قراءة إمامه على ما سيأتي (قوله بعد التحريم) أى لا قبله خلافا للإمام مالك وشمل ما بعد التحريم وإن طال الفصل ما لم يشرع في التعوذ أو القراءة لأنه يفوت بذلك ولو سهوا أو جهلا ومراد من عبر بعقب الافتتاح كالنتيج تقديمه على ما ذكر لا حقيقة العقوبة ويفوت أيضا بالسجود مع الإمام ولو لتلاوة لا بتأمينه لقراءة إمامه (قوله لفرض) أى غير صلاة الجنازة ولو على القبر وغير ما أحرم بها في وقت الحرمه ونحو ذلك (قوله أو نفل) أى من الصلاة كما هو المراد لا سجدة تلاوة وشكر ويظهر عدم ندبه في نفل يخرج به كله أو بعضه عن وقته لأن وقوعه كله في وقته أولى وفي ذى سبب يخرج به سببه قبل فراغه (قوله دعاء الافتتاح) سمي بذلك لكونه في مفتتح الصلاة (قوله نحو وجهت) فلا يتقيد بما ذكر^(١) وإن كان بغير المأثور لكن المأثور أفضل ومنه هذا المذكور ومعنى وجهت وجهي أقبلت بذاتي أو بعبادتي وفطر أو جد الشيء على غير مثال سبق والسموات جمع سماء وهى لغة اسم لما علا والمراد بها هنا الأجرام المخصوصة المسماة بالأفلاك العلوية الدائمة الحركة لنفع العالم وجميعها لا تنفعا بنا بجميع الأجرام التى فيها من الكواكب السيارة وغيرها وهذا معنى قولهم بجميع أجزائه لأنه السبعة السيارة وهى زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر مثبتة في السموات السبع على هذا الترتيب وما عداها في الفلك الثامن المسمى بالكرومي وعلى هذا فالمراد بالسموات ما يشمله وأفراد الأرض لا تنفعا بنا بالعليا منها فقط وحنيفا مائلا عما يخالف الدين الحق أو مستقيما لإطلاقة عليهما أو على ملة إبراهيم مسلما متقادا وما أنا من المشركين بقوله الذكر والأنثى على أنه للتغليب أو منزلا على إرادة الشخص إن صلاتي المعروفة ونسكى عبادتي فهو عطف عام على خاص ومحياى أى إحيائى ومماتى أى إماتتى لله لغيره رب أى ملك العالمين المخلوقات لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وبذلك المذكور أمرت من الله وأنا من المسلمين فيه مامر ويجوز الإتيان بنظم الآية وأنا أول المسلمين على إرادة معنى ما قبله أو مطلقا فإن أراد معناه لم يجز بل يكفر بذلك (قوله ثم التعوذ) أى وإن لم يفتتح ويفوت به الافتتاح ولو سهوا على

(قول الشارح ومقابل الأصح إلخ) عبارة السبكي وصاحب هذا الوجه يحمل الحديث على الفرض ويقول المراد به المريض الذى يمكنه القيام أو القعود مع شدة فيجوز العدول إلى القعود أو الاضطجاع والأجر على النصف وإن تحمل المشقة وأتى بما يقدر عليه ثم أجره وذكر زيادة على ذلك فليراجع من شرحه (قول الشارح لمن يقيس الاضطجاع إلخ) لك أن تقول هذا ثابت بالحديث السابق وشرط المقيس أن لا يكون ثابتا بالنص (قول المتن ويسن بعد التحريم) خلافا للمالك في استحبابه قبله (قول المتن دعاء الافتتاح) لو تعوذ قبله ولو سهوا لم يعد إليه ولا يفعله المسبوق وإذا أدرك الإمام في التشهد وقعد مع الإمام ثم قام بعد سلامه (قول الشارح نحو وجهت) أقبلت بوجهي وقيل قصدت بعبادتي . وفطر ابتداء الخلق على غير مثال وجمع السموات فقط دون الأرض لأنه أشرف وقال القاضي أبو الطيب لأنها لا يتنفع من الأرض إلا بالطبقة الأولى بخلاف السموات فإن الشمس والقمر والنجوم موزعة عليها والحنيف يطلق على المائل والمستقيم فعلى الأول المراد المائل إلى الحق والحنيف أيضا عند العرب من كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام والنسك العبادة فهو من ذكر العام بعد الخاص وما أنا من المشركين يقول هذا ولو كان امرأة ومثله من المسلمين .

واليمين أفضل من اليسار كما قاله في شرح مسلم ويقعد للركوع والسجود وقيل يومئذ بهما ومقابل الأصح يقول لمن يقيس الاضطجاع على القعود الاضطجاع يحو صورة الصلاة بخلاف القعود قال في شرح مسلم فإن استلقى مع إمكان الاضطجاع لم يصح (الرابع القراءة) أى للفاتحة كما سيأتي (ويسن بعد التحريم) لفرض أو نفل (دعاء الافتتاح) نحو وجهت وجهي للذى فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين للاتباع وذلك رواه مسلم إلا بكلمة مسلما فابن حبان (ثم التعوذ)

للقراءة لقوله تعالى :
 ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ أى إذا أردت
 قراءته فقل أعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم
 (ويسرهما) أى دعاء
 الانتحاش والتعوذ فى
 السرية والجهرية وفى قول
 يستحب فى الجهرية الجهر
 بالتعوذ (ويتعوذ كل
 ركعة على المذهب) لأنه
 يتبدى فيه قراءة
 (والأولى أكد) مما بعدها
 والطريق الثانى قولان
 أحدهما هذا والثانى يتعوذ
 فى الأول فقط لأن القراءة
 فى الصلاة واحدة (وتعين
 الفاتحة كل ركعة)
 لحديث الشيخين لا صلاة
 لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
 أى فى كل ركعة لما فى
 حديث المسىء صلاته فى
 رواية ابن حبان وغيره قم
 اقرأ بأبم القرآن إلى أن قال ثم
 اصنع ذلك فى كل ركعة
 (الاركة مسبوقة) فإنها
 لا تتعين فيها على الأصح
 الآتى فى صلاة الجماعة
 (وبالسلمة منها) أى من
 الفاتحة عملاً لأنه عليه
 عدها آية منها صححه ابن
 خزيمة والحاكم ويكفى فى
 ثبوتها من حديث العجل
 الظن (وتشديداتها منها)
 لأنها هيأت لحروفها

ما مروا بآتى به وإن خرج حيث كان من المد الجائر ولا فلا . نعم لو أحرم والإمام فى غير القيام تابعه
 فيما هو فيه إلا أن أحرم فى الجلوس الأخير ولم يجلس معه فله الإتيان به فى هذه ويحصل التعوذ بغير الصيغة
 المشهورة مما فيه دفع الشيطان (قوله للقراءة) ولو بدلا وكذا ليدلها من ذكر أو دعاء خلافاً للإسنوى
 وشملت القراءة غير المطلوبة كقراءة السورة قبل الفاتحة ويتعوذ للفاتحة لا للسورة كما يأتى (قوله إذا أردت
 قراءته) أى ولو فى غير الصلاة ولو فى نحو مدراسة لغير الأول أيضاً (قوله الشيطان) هو اسم لكل متمرد
 وهو من شاط بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعد لبعده عن الخير والرحمة أو عمن تعوذ والرجيم بمعنى
 المرجوم باللعن أو الطرد أو بمعنى الراجم بالوسوسة (قوله كل ركعة) أى فى قيامها ولو فى النفل حيث قام
 فيه أو فى بدله ولا تجزئه فى النفل القراءة فى نهوضه إلى قيامه ولا فى هويته منه خلافاً للخطيب فيها وغيره
 كاهن حجر فى الثانى وتعليقهم بأنه أكمل من الجلوس الجائر فيه ذلك مردود لأنه حيث التزم القيام فيه اعتبر
 حكمه بالزماها فيه ولو قال كل قراءة فى صلاة لمكان أولى ليدخل صلاة الكسوف فى كل من القيامين ويدل
 له التعليل المشهور ويسن التعوذ والتسمية لكل قراءة خارج الصلاة إلا التسمية فى سورة براءة على ما يأتى
 ويجهز بها إن جهر بالقراءة ولو من أثناء السورة ولا يتعوذ بعد سجدة التلاوة لا فى الصلاة ولا خارجها (قوله
 مما بعدها) وهو مرتبة واحدة (قوله فى الأولى فقط) قال شيخنا فلو لم يأت به فيها فات فى البقية ولا يتعوذ
 للسورة بعد الفاتحة لما ذكره من العلة (قوله كل ركعة) أى مرة فى غير صلاة الكسوف وفيها مرتين فى كل
 ركعة وقد تعدد لعارض كما لو نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس وقتنا بصحة النذر على المعتمد لأنه مرغوب
 فيه لما فيه من راحة البدن فإذا عطس فى القيام قرأها فيه كذا قالوا وفيه بحث ظاهر والوجه عدم قبول النذر
 لهذا لأنه مكروه أو حرام ثم على صحته إن عطس فيها كررها أو بعدها أعادها أو قبلها فقد تعارض عليه
 واجبان فيحتاج إلى تمييز فراجع وإن عطس فى غير القيام أخرها لما بعد الفراغ من الصلاة فى العاجز تعددها
 فى بعض أحواله عند انتقاله إلى أكمل (قوله المسىء صلاته) من الإساءة بمعنى النقص فى أفعالها الخلة بها واسمه
 خلاد بن رافع الزرق الأنصارى وذكر الحديث الأول ودلالته على عدم الصحة (قوله مسبوقة) وهو هنا
 من لم يدرك مع الإمام زمنا يسع قراءتها للوسط المعتدل سواء أدركه فى الركعة الأولى أو غيرها ولو فى
 الركعات الأربع كبطىء الحركة أو الانتداء بأئمة متعددة فقول بعضهم إنه فى غير الأولى كمسبوقة حكما
 لا حاجة إليه بل هو حقيقة وقولهم مع الإمام يشمل ما لو أحرم منفرداً أو سكت مدة طويلة ثم اقتدى بمن
 فى الركوع فإنه يركع معه وتسقط عنه القراءة ولا يبعد التزامه فراجع (قوله فإنها لا تتعين) ظاهره رجوع
 الضميرين للفاتحة فيكون المعنى لا يستقر تعيينها عليه لتحمل الإمام لها عنه ويحتمل عودها للقراءة ويرشد
 إليه ما بعده من التأويل بقوله أى الفاتحة فلا حاجة إلى التأويل السابق (قوله وبالسلمة منها) ومن كل سورة
 براءة لتزولها وقت الحرب والسيوف وبالسلمة للأمان فتكره فى أولها وتندب فى أثنائها عند شيخنا الرملى وقال
 ابن حجر والخطيب وابن عبيد الحق تحرم فى أولها وتكره فى أثنائها وتندب فى أثناء غيرها اتفاقاً (قوله عملاً)
 أى من حيث العمل فلا يجب اعتقاد أنها من الفاتحة أى ولا من غير هابل ولا يجب اعتقاد أنها قرآن فلا يكفر جاحد
 قرآنيها ولا مثبتها لعدم تواترها والكلام فى غير البسملة التى فى أثناء سورة التمل (قوله وتشديداتها) أى شدتها
 الأربع عشرة شدة فلو خففت مشدداً ففقه تفصيل الإبدال الآتى أو شدد مخففاً أو زاد حرفاً حرم عليه ولا تبطل

(قول الشارح للقراءة) فمن لا يحسنها ينبغي عدم الاستحباب فى حقه وقوله من الشيطان الرجيم الشيطان اسم
 لكل متمرد من شطن إذا بعد أو شاط إذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وفى الإقلايد هو بمعنى فاعل لأنه
 يرجم بالوسوسة (قول الشارح فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو بيان للأكمل (قول الشارح أى دعاء
 الانتحاش والتعوذ الخ) قياساً على الأذكار المستحبة (قول الشارح وفى قول يستحب فى الجهرية الجهر) أى تبعاً
 للقراءة وكفى خارج الصلاة (قول الشارح والثانى يتعوذ فى الأول فقط) لوتركه على هذا فى الأولى أتى به فيما بعد

صلاته إلا إن غير المعنى وتعتمد (قوله وجوبها) أى الحروف شامل لحياتها ومن الهيئات الحركات والسكنات والمد والقصر ونحو ذلك فإن خالف شيئا من ذلك ففيه التفصيل الآتى أيضا (قوله ولو أبدل ضادا بظاء) قيد بها لأنها محل الخلاف فغيرها مثلها (قوله أتى بدلها) أشار إلى دفع توهم أن الباء داخلة على المتروك كما مر عنه وتقدم ما فيه أول الكتاب (قوله لتلك الكلمة) وفي غيرها التفصيل الآتى فى القطع وظاهره عدم بطلان الصلاة وفيه ما يأتى والحاصل أنه متى خالف فى شيء مما يجب فى الفاتحة سهوا لم يحرم مطلقا ولا تبطل صلاته ولا قراءته لكن يجب إعادة ما فيه إبدال أو تغيير معنى عند تذكره ويكفى ما فعله قبل إعادته فإن لم يتذكر حتى طال الفصل بعد الفراغ وجب الاستئناف أو عمدا حرم مطلقا وبطلت صلاته حالا إن غير المعنى فإن عاند واعتقد معناه كفر وإن لم يغير وجب إعادته ولو مع غيره إن قطع القراءة قبل الركوع فإن ركع قبل إعادته بطلت صلاته والحرمة فيما ذكر صغيرة ومن المغير للمعنى إبدال الضاد بالظاء والحاء بالهاء والذال المعجمة بالمهملة أو بالزاي وتخفيف إياك^(١) وكسر ما فيها وكسر تاء أنعمت أو ضمها والكلام فى القادر أو من أمكنه التعلم وليس من المغير ضم راء الرحمن ولا فتح الموحدة فى نعيده ولا كسر تونه ونون نستعين ولا ضم صاد الصراط ولا النطق بقاف العرب المترددة بين القاف والكاف لأنه ليس إبدال بل حرف غير صاف خلافا لابن حجر ومثل الفاتحة فى جميع ما تقدم بدلها من القرآن وكذا من غيره من حيث البطلان قال بعضهم والحرمة أيضا فراجعه والقراءة بالشاذ فيها التفصيل المتقدم وهى ما رواء السبعة وعن الشيخين واعتمده شيخنا الرملى أو ما وراء العشرة واعتمده الطبرلاوى وابن حجر كما نقل عنه (قوله فلو بدأ بتصفها الثانى لم يعتمد به) أى مطلقا سواء بدأ به عامدا أو ساهيا (قوله ويبنى) أى يكمل الفاتحة بقراءة النصف الثانى على النصف الأول الذى قرأه بعد النصف الثانى الذى بدأ به إن سها بتأخير كالأول أى لم يقصد عند شروعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به أولا ولم يطل الفصل بين فراغه من النصف الأول وبين شروعه فى الثانى الذى يعيده بعد الأول ويستأنف إن تعمد تأخير الأول بأن قصد عند شروعه فيه التكميل به على الثانى الذى بدأ به (قوله أو طال الفصل) أى عمدا بين ما ذكر فالمضمر قصد التكميل وعدمه وإنما عبروا بالسهو وعدمه نظرا للغالب من أن الساهى لا يقصد ذلك والعامد يقصده (قوله فإن تخلل ذكر) أى من عامد عالم ومنه الحمد عقب العطاس مثلا فيقطع القراءة وإن قلنا إنه مندوب حالة قراءة الفاتحة مع أن الوجه عدم ندبه كما قاله العلامة ابن قاسم وبما ذكر علم أن الذكر الكثير ساهيا كسكوته الكثير ساهيا فلا يضر على المعتمد ودخل فى الذكر القرآن غير الفاتحة مطلقا ولو قرأ بعضها مع الشك فيما قبله كأن شك هل قرأ ما قبله ثم تبين أنه قرأ لزمه استئنافها كلها على الأوجه وقيل يعيد ما قرأه مع الشك وحده ولو كرر آيه أو كلمة منها فإن كان لأجل صحتها لم يضر والإفقال المتروك إن كرر ما هو فيه أو ما قبله واستصحب بنى وإلا فلا وقال ابن سريج يستأنف مطلقا وقال الإمام والبخارى يبنى مطلقا والمعتمد الأول عند السنباطى وشيخنا (فائدة) الذكر بكسر أوله ضد السكوت وقد يطلق على ما يقابل كلام الآدميين وهو المراد هنا وبضمة ضد النسيان وقيل هنا لغتان فيهما (قوله قطع الموالاة) وإن لم يقصد فيه القطع بخلاف السكوت أى لمنافاته للإعجاز وبذلك فارق نحو الأذان والوضوء (قوله كتأمينه لقراءة إمامه) وإن لم يؤمن الإمام لأنه مندوب ويلحق به كل مندوب تعلق بإمامه كسؤال رحمة عند قراءة آيتها أو استغفار كذلك أو استعاذة من عذاب كذلك

ثم هذا الخلاف يجرى فى القيام الثانى من صلاة المسبوق (قول المتن لم تصح قراءته) هذا إذا لم يعتمد وإلا فالوجه بطلان الصلاة لتغيير المعنى (قول المتن فإن تخلل ذكر) أى ولو قرأنا قال الإسنبوى لو أتى بذلك ناسيا للصلاة فمقتضى كلام الرافعى أنه كالكسوت الكثير ناسيا وهو لا يضر (فائدة) الذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة بالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائى وقال غيره هما لغتان بمعنى

المشددة ووجوبها شامل لحياتها (ولو أبدل ضادا) منها أى أتى بدلها (بظاء لم تصح قراءته) لتلك الكلمة (لى الأصح) لتغييره النظم والثانى تصح لعسر التمييز بين الحرفين على كثير من الناس (ويجب ترتيها) بأن يأتى بها على نظمها المعروف فلو بدأ بتصفها الثانى لم يعتد به ويبنى على الأول إن سها بتأخير ولم يطل الفصل ويستأنف إن تعمد أو طال الفصل (وموالاة) بأن يأتى بأجزائها على الولاية (فإن تخلل ذكر) كسبيح لداخل (قطع الموالاة) وإن قل (فإن تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه) ولحقه عليه

أو سجود تلاوة كذلك أو صلاة على النبي ﷺ كذلك كما قاله العجلي وقال النووي بعدم سننها وحملها شيخنا الرملي على ما لو أتى بالظاهر نحو اللهم صل على محمد لأنه يشبه الركن وحمل الأول على الإتيان بالضمير وشيخنا الزياي قال بعدم القطع في جميع ذلك حيث تعلق بإمامه وبالقطع إن تعلق بغيره وإن كان مندوبا بل تبطل صلاته في جميع ذلك إن لم يقصد الذكر كما يأتي وفي شرح الروض عدم القطع بقراءة غير الإمام ولم يعتمدوه (قوله إذا توقف) أي في القراءة ولو مندوبة فلا يفتح عليه ما دام يرددها فإن فتح عليه حينئذ قطع الموالاة ولا بد من قطع الذكر في الفتح ولو مع الفتح وإلا بطلت صلاته وظاهر كلامهم أن الفتح مندوب ولو في الواجب وفيه نظر في القراءة الواجبة في الركعة الأولى من الجمعة وقياس النظائر وجوبه في هذه وأنه لا يقطع وإن طال وهو كذلك على المعتمد (قوله مندوب) أي لمصلحة الصلاة وإلا فالتمسح للداخل والحمد للعاطس مندوب مطلقا مع أنه يقطع القراءة كما مر (قوله ويقطع السكوت الطويل) العمد بالفعل ولو لتدبر أو تأمل أو غيرهما إلا لعذر كإعياء أو جهل أو غلبة نحو سعال أو تذكر آية على المعتمد أو نسيان للموالاة أو للصلاة أو للقراءة ولا يغفر نسيان الترتيب في القراءة أو الأركان لأنه أقوى وأكد (قوله كذا يسير) أي بالفعل حالة العمد مع قصد القطع (قوله لو شك في قراءة الفاتحة) أي في شيء منها قبل فراغها استأنفها أو بعده لم يؤثر وكذا سائر الأركان (قوله لأن قصد القطع لا يؤثر وحده) أي من غير سكوت لأنه لم يشرع في القاطع وبذلك علم أنه لا يضر قصد القطع بقية الأركان كقطع الركوع وهو فيه لأن ذلك غير مناف للنية بخلاف قصد قطع الصلاة وأنه لو سكت في الفاتحة مع قصد الإتيان بسكوت طويل انقطعت قراءته لشروعه في القاطع وأنه لو قصد الإتيان بثلاثة أفعال وشرع فيها بطلت صلاته والفرق بأن الفعل مناف للصلاة يرد بأن السكوت مناف للقراءة فتأمل (قوله لم يعرفها وقت الصلاة) أي لم يعرف شيئا منها حال فعل الصلاة وإلا يلزمه الإعادة لو عرفها بعده ولو في الوقت ما لم يقصر وسيأتي لو عرف بعضها وأشار بقوله تعذرت إلى أنه المراد بعدم المعرفة وفسر الجهل لعدمها لدفع توهم أن من جهل شيئا لا يأتي فيه قصد الإتيان ببطل عنه فتأمل (قوله لعدم المعلم أو المصحف) دخل في العدم الحسي بأن لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب الماء منه والشرعي بأن توقف على أجره عجز عنها كما في شراء الماء والأوجه أنه لا يلزم مالك المصحف إعارته ولا إجارته وإن لم يكن غيره ولا يلزم المعلم إعارته نفسه وإن انفرد ويلزمه إجارته وفارق المصحف بدوام نفع المتعلم وبأنه قد عهدت الاستعانة بالأبدان بلا بدل ولم يعهد بذل المال بالبدل إلا في المضطر كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملي وفي شرحه ما يفيد عدم اللزوم كالمصحف فراجع وفارق ما هنا وجوب إعارته فحل تعين للضراب بوجوب البدل هنا فتأمل (فروع) لو قدر على مصحف لغائب لزمه القراءة فيه مع بذل الأجرة له ولو تعارض عليه القراءة مع القيام كان كانت الفاتحة منقوشة في أسفل جدار أمامه وتعذر عليه قراءتها من القيام أو مع الاستقبال كان كانت منقوشة خلفه أو معها كان كانت منقوشة في أسفل جدار خلفه وجب عليه قراءتها قاعدا ولغير القبلة ويجب عليه القيام والاستقبال في كل ركعة قبل قراءته وبعدها للركوع وقال بعضهم له قراءتها في غير الركعة الأولى قبل أن يقوم فراجع (قوله أو غير ذلك) كبلادة وضيق وقت قال بعضهم ومنه نسيانها كلما حفظها فحرره (قوله فسيح آيات) انظر هل يجب موالاة الذكر والدعاء كالفاتحة راجعه ويتجه اعتباره في ذلك وظاهر كلامهم عدم وجوب توالي الآيات المتوالية من حيث الاكتفاء بها هنا

إذا توقف فيها (فلا) يقطع الموالاة (في الأصح) بناء على أن ذلك مندوب وقيل ليس بمندوب فيقطعها . (ويقطع السكوت) العمد (الطويل) لإشعاره بالإعراض عن القراءة (وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الأصح) والثاني لا يقطع لأن قصد القطع لا يؤثر وحده والسكوت اليسير لا يؤثر وحده فكذا إذا اجتمعا وجوابه المنع (فإن جهل الفاتحة) أي لم يعرفها وقت الصلاة بطريق أي تعذرت عليه لعدم المعلم أو المصحف أو غير ذلك (فسيح آيات متوالية) يأتي بها بدل الفاتحة التي هي سبع آيات بالبسملة (فإن عجز) عن المتوالية (فمضرة قلت الأصح)

(قول المتن فلا في الأصح) قال الإسنوي مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر (قول الشارح) وقيل ليس بمندوب) هو شامل لما إذا ترك الإمام التأمين فأمن المأموم (قول الشارح العمد) قال الرافعي سواء كان مختارا أم لعارض كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسيا لم يضر قال في الكفاية والإعياء كالنسيان (قول المتن فسيح آيات) أي بشرط أن تشتمل على الشدات أو على حرفين بدل الحرف

فراجعه (قوله جواز المتفرقة) وإن لم تفد معنى منظوما كتم نظر ومنها فواتح السور من الحروف المتفرقة وإن لم يقصد القراءة بها لأن المعتبر عدم الصارف وكذا في الذكر والدعاء الآتي (قوله يجب سبعة أنواع من الذكر) الشامل للدعاء ولا يجب تقديم الذكر على الدعاء لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرة ولو بالعجمية على ما يتعلق ولو بالعربية وشمل ما ذكر لو كانت السبعة أنواع من التسبيح وحده مثلا قال بعض مشايخنا وهو كذلك ولعل صورته أن يقول سبحان الله آمين بالله وهكذا لا نحو سبحان الله سبح الله ما في السموات ونحو ذلك وفيه بحث وشمل ما ذكر ألفاظ التعوذ ودعاء الافتتاح لكن يتجه في الركعة الأولى إن يقصد به البدلية لأنه محله أصالة كما مال إليه شيخنا الزيادي وهو الوجه وفي كلام العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملي خلافة وقال ابن القاسم وينبغي أن يقال إن طلب في البدل الإتيان بالتعوذ والافتتاح حتى لو لم يقدر على غيرها كررها عن المندوب والواجب فالمتجه اعتبار قصد البدلية وإلا فلا فراجعه (قوله والأولى أقرب) هو المعتمد لأنه الأنواع كآيات (قوله ولا يجوز نقص حروف البدل) ولا يجب أن تساوى حروف كل نوع من الذكر أو آية من القرآن لكل آية من الفاتحة. (قوله وحروفها) بالبسلة مائة وستة وخمسون حرفا ويقوم المشدد عن المشدد والمنفكان من البدل عن المشدد لاعتكاسه كما اعتمده شيخنا الرملي ومال شيخنا إلى خلافة (فتنبيه) قولهم لو قدر على بعض الفاتحة أى وهو آية فأكثر قاله شيخنا الرملي واستدل بعدهم الحمد لله من الذكر ولم يجعلوه من بعض الفاتحة حيث قالوا أنواع الذكر سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومثل الفاتحة في ذلك غيرها من القرآن قال بعضهم بدليل عدم ما شاء الله من الذكر مع بعض آية أيضا^(١) والمقدور عليه من آيات الفاتحة أو بعض القرآن ولم يبلغ قدر الفاتحة يكرره إن لم يقدر على بدل من الذكر والدعاء ولو قدر على بعض الفاتحة وبعض القرآن ولم يبلغ مجموعهما قدر الفاتحة كما عليهما من الذكر والدعاء إن قدر عليهما وإلا كرر بقدر الباقي قال بعضهم ويقدم تكرير بعض الفاتحة على تكرير القرآن ولا بد من رعاية الترتيب فيما يحفظه من الفاتحة مع غيرها فإذا كان المعجوز عنه آية فأكثر أو آخرها قدم ما يحفظه منها وأخر البدل أو وسطها ووسطه كذلك أو طرفيها قدمه وأخره كذلك ويقدم البدل ولو بترجمة الذكر والدعاء على التكرير كما يقدمه الوقوف ولا تكرير في الذكر والدعاء بل يأتي بما يحفظه منه ويتم عليه من الوقوف بعده وقال الشيخ عميرة يكرره كالقرآن ورده شيخنا وافرقت بأنه واجب بدلا فلا يقوم عن بدلين واجبين أصليين ولا يرد القرآن لشرفه فتأمل فإن فيه بحثا دقيقا (قوله وقف قدر الفاتحة) مثلها السورة والتشهد وكذا بقية الأذكار وجوبا في الواجب وندبا في المندوب (قوله في ظنه) اقتضى أنه لا يشترط اليقين وهو يخالف إدراك الركعة بالركوع كما سياتى والفرق بأن ذلك في أصل الإتيان بالشئ بخلاف هذا في نظر الأولى أن يقال ذلك رخصة بخلاف هذا ولو قدر على مرتبة قبل الفراغ مما بعدها عاد إليها وجوبا بعد الفراغ ندب العود إليها ولا يجب ولو بالوقوف (قوله ويسن) سكتة لطيفة

المشدد (قول المتن جواز المتفرقة) نازع الإسنى في ذلك وقال إن الذى استند إليهم المصنف في الجواز لم يصرحوا به بل أطلقوا الكلام إطلاقا يصح معه الحمل على ما قيد غيرهم (قول الشارح سبعة أنواع) تشبيها لمقاطعة الأنواع بغيات الآيات نحو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا ورد (قول المتن ولا يجوز نقص حروف البدل) يشترط أيضا أن لا يقصد غير البدلية ولو افتتاحا أو تعوذا وبحث الإسنى اشتراط قصد البدلية فيهما لمكان القرينة عند الإطلاق بخلاف غير الافتتاح والتعوذ (قول المتن وقف قدر الفاتحة) مثلها السورة والقنوت قال الإسنى والسورة فيما يظهر أهـ ثم انظر هل يجب تحريك لسانه كما في الأخرس (قول المتن ويسن عقب الفاتحة) أى لكن بعد

النصوص جواز المتفرقة مع حفظه متوالي والله أعلم فإن عجز عن القرآن (أنى بذكر) غيره كسبيح وتهليل قال البغوى يجب سبعة أنواع من الذكر وقال الإمام لا قال في الروضة كأصلها والأول أقرب (ولا يجوز نقص حروف البدل) من قرآن أو ذكر (عن الفاتحة في الأصح) وحروفها مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة مالك بالألف والثاني يجوز سبع آيات أو سبعة أذكار أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن يوم طويل ودفع بأن الصوم يختلف زمانه طولا وقصرا فلم يعتبر في قضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعتبر في بدلها المساواة (فإن لم يحسن شيئا) من قرآن ولا ذكر (وقف قدر الفاتحة) في (ظنه) ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لفوات الإعجاز فيها دونه (ويسن عقب الفاتحة) لقارئها (أمين) للتابع رواه أبو داود

عقب الفاتحة وكذا ابدلها إن اشتمل على دعاء ولو من أوله وفارق نذب التعوذ في البديل مطلقاً لأنه لدفع الشيطان وشمل قارئها في غير صلاة وخرج بعقب نحو سجوده ولو سهواً فيفوت به ويحسن بعد أمين والحمد لله رب العالمين ولا يسن الدعاء قبله من أحد واستثنى ابن حجر رب اغفر لي لوروده ويدل له قولهم إنه من أماكن إجابة الدعاء ولم يوافقوه عليه (قوله بالمد) قالوا وهو أفصح ونظروا فيه بأنه بهذا الوزن ليس عريباً كما صرح به الرافعي وغيره لأن هذه الصيغة من أبنية العجم كقاييل واعتذار بعضهم بأن الألف متولدة من إشباع الفتحه غير صحيح تأمل ويسن بعد أمين سكتة أيضاً وهي من الإمام بقدر قراءة المأموم الفاتحة ويسن سكتة ثالثة قبل الركوع وقول الزركشي بسكتة بعد التحريم فيه نظر لأنه يتعوذ فيها ويفتح سرّاً كما مر إلا أن يقال سكوت عن الجهر أو مجازاً والمراد سكتة بين التكبير والافتتاح كما زاد ابن حجر سكتة بين الافتتاح والتعوذ وسكتة بين التعوذ والقراءة فتكون سكتات ستة (قوله مبنى على الفتح) أى للتخفيف ولو شدد الميم لم يضر إلا أن قصد غير الدعاء وحده فلا يضر الإطلاق على المعتد وكذا لو شرك على قياس نظائره وتجاوز فيه الإمامة مع المد والقصر (قوله في الجهرية) أى بالفعل وإن كانت في الأصل سرية وفي شرح شيخنا الرملي ما يقتضى خلافه (قوله مع تأمين إمامه) أى في الوقت الذي يطلب منه فيه سواء أمن الإمام فيه أو قدمه عنه أو أخره أو تركه ويؤمن المأموم لنفسه أيضاً فإن فرغاً معاً كفاه تأمين واحد ويسر المأموم في تأمين نفسه وأماكن طلب الجهر من المأموم خمسة ، هذا والفتح على الإمام ودعاء القنوت في محاله الثلاثة ولا يؤمن المأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام أو لم يميز ألفاظه وفي العباب والدميري أنه يؤمن إذا سمع تأمين المأمومين وضعف (قوله الملائكة) وهم من شهد تلك الصلاة في الأرض أو في السماء وقبل الحفظة وقيل جميع الملائكة لأنه عمل تأمينهم في صلاتهم (قوله ويسن سورة) لغیر الجنب الفاقد الطهورين^(١) وإلا الفاتحة لمن يعرفها وتكره في غير القيام لافيه ولو قبل الفاتحة ولا تحصل بها السنة قبلها وهي اسم لقطعة من القرآن أقلها ثلاث آيات والمراد هنا أعظم من ذلك ولو بالبسملة أو بعض آية ونقل الإسوي عن الجويني أنها تحصل ولو غير مرتبة وفيه نظر إن خرجت بذلك عن القرآنية وإلا فتجده الحصول وإن كره أو حرم من حيث الإعجاز فراجع فإن قيل لم تجب السورة كالفاتحة لحديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » ؟ أجيب بأنه لم يواظب عليها والحديث أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضاً عنها وأقل كمال السورة ثلاث آيات وسورة كاملة أكمل من قدرها وأكثر منها أكمل منها وتحصل السورة بالذكر والدعاء لمن عجز عن القرآن ولا يكرر الفاتحة إن حفظ شيئاً من ذلك فإن لم يحفظ غير الفاتحة كرها عن السورة قال شيخنا وفي هذه لو ظهر له خلل في قراءته الأولى كفته الثانية كجلسة الاستراحة ويحتمل خلافه كوضوء الاحتياط راجعه . (قوله إلا في الثالثة والرابعة) أى من الصلوات الخمس وإن ترك التشهد الأول أما غيرها فيقرأ السورة ما لم يتشهد (قوله والسورة على الثاني أقصر) أى مجموع القراءة في القراءة في الأخيرتين أقصر من مجموعها في الأولين ويسن تطويل قراءة الأولى بأن تكون الثانية على النصف من الأولى أو قريبة منه كما في الخادم (قوله لما قام عندهم) قالوا وهو اتفاق الشبخين البخاري ومسلم على النفي وانفرد مسلم بالإثبات أو التخفيف على المصلي (قوله وفيه تفصيل) أى

الفصل بسكتة لطيفة لتمييز القرآن من غيره (قول المتن خفيفة الميم) لو شدد مع المد لم تبطل صلاته لأنه دعاء إذ المعنى حيثئذ قاصدين إليك وأنت أكرم من أن تحجب من قصدك (قول المتن وتسن سورة) أى غير الفاتحة (قول المتن في الأظهر) هذا القول نص عليه في القديم وكذا في الجديد من المزني والبيهقي وأفتى به الأكثرون والثاني نص عليه في الأم . (قول الشارح للاتباع) فإن قلت قد قال عليه السلام : « صلوا كما رأيتموني أصلي » فهلا وجبت السورة في الأولين قلت لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام « أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوض عنها » (قول الشارح والسورة على الثاني) اقتصر في الخادم على النصف أو قريب منه

وغيره (خفيفة الميم بالمد ويجوز القصر) وهو اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح (ويؤمن) المأموم في الجهرية (مع تأمين إمامه) فإن لم يتفق له ذلك أمن عقب تأمينه (ويجهر به في الأظهر) تبعاً له والثاني يسره كالتكبير والمنفرد يجهر به أيضاً (ويسن سورة بعد الفاتحة إلا في الثالثة والرابعة في الأظهر) للاتباع في الشقين رواه الشيخان ومقابل الأظهر دليله الاتباع في حديث مسلم والاتباعان في الظهر والعصر ويقاس عليهما غيرها والسورة على الثاني أقصر كما اشتمل عليه الحديث وسيأتي آخر الباب سن تطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح وكذا الثالثة على الرابعة على الثاني ثم في ترجيحهم الأول تقديم لدليله الثاني على دليل الثاني المثبت عكس الراجح في الأصول لما قام عندهم في ذلك والعبارة تصدق بالإمام والمنفرد والمأموم وفيه تفصيل يأتي

في المأموم وأما الإمام والمنفرد فلا تفصيل فيهما بل يقرأ في الأولتين مطلقاً ولا يقرأ في الأخيرتين مطلقاً ولو لم يقرأ أحدهما في الأولتين لم يتدارك القراءة في الأخيرتين قياساً على ما سياتي ولأن هياتهما عدم القراءة كما في الجهر وعدمه ولو لسهو أو نسيان وقول بعضهم إنه يتدارك فيه نظر (قوله فإن سبق بهما) أي بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه قرأها فيهما بشروط ثلاثة أن لا يقرأها في الأولين وأن لا يتمكن من قراءتها فيهما وأن لا تسقط عنه تبعاً للفتحة فيهما قال بعضهم وفي هذا السقوط نظر لأن الإمام لا يطلب منه السورة فيهما فكيف يحتملها إلا أن يراد بسقوطها عدم طلبها من المأموم لعدم إدراكه زمنها فراجع وليتأمل وكلامهم في الرابعة ومثلها الثلاثية ويقرأ في الثالثة سورتي الأولين كما ذكره في شرح العباب ولعله فيما لو فاتته فيهما وطلبت في الثالثة فإن فاتته في إحداها طلبت سورتها فقط وفي كلامه نظر وما يقرأ في قيام الركعة يسمى سورة وإن كثر وليس هنا طلب سورة معينة لكل ركعة كما في الجمعة فراجع (قوله على النص) ومقابله قاسه على الجهر قال الإسنوي تبعاً لشرح المذهب والأول قال السنة في آخر الصلاة عدم الجهر والسورة لا يسن فعلها وبينهما فرق ورده بعضهم بأن مفاد العبارتين في المعنى واحد لرفض الإباحة مع أن الثانية أبلغ لإفادتها الكراهة نصاً فتأمل (قوله وهو مفرغ إلخ) فيه نظر على القول الثاني لأنها عليه مطلوبة أصالة فلا حاجة للاستدراك عليه ولا على السبق أيضاً وما ذكره شيخ شيخنا عميرة غير مستقيم فتأمل (قوله ولا سورة للمأموم) أي لا يندب له في الجهرية لفعل الإمام ولو في السرية ويسن للمأموم تأخير فاتحته عن فاتحة الإمام في الأولتين ولو في السرية بغلبة ظنه ويشغل إذا لم يسمع غيرها (قوله فلم يسمع قراءته) أفاد أن المراد بالبعد عدم السماع فيشمل الأصم وكذا لو سمعها ولم يميز ألفاظها وفارق ما هنا إجابة المؤذن بطلب البدل هنا (قوله قراءة السورة) قال شيخنا الرملي ولو سورة السجدة أو آية فيها سجدة وخالفه ابن حجر واعتمده شيخنا وغيره لأنه طلب من المأموم خصوص عدم قراءة آية فيها سجدة خلف الإمام لعدم تمكنه من السجود فيخصص به العموم هنا فتأمل وأفتى شيخنا الرملي ببطلان صلاة من قرأ آية سجدة بقصد السجود إلا في صبح الجمعة بخصوص سجدة سورة ألم تنزيل وخالفه شيخنا في غير السورة قال لأنه عمل السجود في الجملة فلا يضر قصد السجود في غيرها وظاهر ذلك البطلان بمجرد القراءة والوجه عدمه حتى يشرع في السجود (قوله ويسن) أي لمنفرد وإمام محصورين لأن المطلوب هنا نوع القراءة لا خصوص سورة معينة نعم يسن في صبح المسافر سورتا الإخلاص (قوله طوال)

(قول المتن فإن سبق بهما) لو تركها المصلي عمداً في الأولين فالظاهر تداركها في الأخيرتين كمنظيره من سجود السهو ومعنى قوله من صلاة نفسه أن الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه لم يدر كهما مع الإمام وهذا معنى سبقه بهما وقوله قرأها فيهما أي في الركعتين الأخيرتين من صلاة نفسه عند تدارك كهما وبهذا التقرير صار الضميران من قوله بهما وفيهما راجعين لشيء واحد خلافاً لما شرحه الإسنوي (قول المتن قرأها فيهما) الفرق بين ذلك وعدم تدارك الجهر أن القراءة سنة مستقلة والجهر صفة فكانت أخف على أن مقابل النص قائل بعدم التدارك قياساً على عدم الجهر وفرق في شرح المذهب بأن السنة في آخر الصلاة الأسرار بخلاف القراءة لا نقول يسن تركها في الأخيرتين بل نقول لا يسن فعلها وبينهما فرق (قول الشارح وهو مفرغ القولين) أما تقريره على الأول فواضح وأما على الثاني فوجهه تفريع مقابل النص عليه ما يلزم هنا من تطويل الأخيرتين على الأولين (قول الشارح فلم يسمع قراءته) قال الإسنوي أو سمع صوتاً لا يميزه كما دل عليه كلامهم (قول المتن أو كانت سرية) مثل ذلك الأسرار بالجهرية وأما عكسه فمحل نظر ثم رأيت في شرح البهجة أن للعكس المذكور حكم الجهرية وعزاه للروضة وشرح المذهب في الشقين واقتصر الإسنوي على نقل الشق الأول وعزاه لشرح المذهب (قول المتن طوال) بكسر الطاء جمع مفردة طويل وطوال بضم

(قلت فإن سبق بهما) من صلاة نفسه (قرأها فيهما) حين تداركهما (على النص والله أعلم) لتلا تخلص صلاته من السورة ذكره الرافعي في الشرح في آخر صلاة الجماعة وهو مفرغ على القولين فيهما وقيل على الثاني فقط (ولا سورة للمأموم) في الجهرية للنهي عن قراءتها رواه داود وغيره (بل يستمع) لقراءة الإمام قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ (فإن بعد) فلم يسمع قراءته (أو كانت) الصلاة (سرية قرأ) السورة (لي الأصح) والثاني لا لإطلاق النهي وإن ورد في الفجر (ويسن للصبح والظهر طوال)

بكسر الطاء جمع طويلة وفي شرح الروض والمنهج جواز ضمها أيضا وهي لغة صحيحة وفي ابن حجر جواز تشديد الواو مبالغة في الطول ولا مانع منه وقول الثنائي المالكي طوال بكسر الطاء لا غيره جمع طويل وبضمها الرجل الطويل وبفتحها المدة لا ينافي ذلك فلعله من المشترك في بعض أحواله وقول بعضهم الوجه أن يقال طولات المفصل جمع طويلة لأنه اسم للسور مردود لعدم التأنيث الحقيقي مع أن نقل الثقات لا مطعن فيه (قوله المفصل) سمي بذلك لكثرة فواصل سورته والمعتمد أن الظهر يسن فيها القريب من الطوال كما في الروضة (قوله وطواله إلخ) الغاية في ذلك داخله فيما بعدها على الأصل فيها واعتمد شيخنا الرملي والزيادي كالمتهج إسقاط هذا التحديد لورود نحو لم يكن مع الطارق (قوله الحجرات إلخ) هذا هو المرجح وقيل أوله القتال وقيل أوله الجائية (قوله ولصبح الجمعة) عطف على للصبح قبله فيفيد أن الكلام في غير المأموم وهو دليل لما مر عن ابن حجر والمراد بالإمام هنا ما يعم غير المحصورين ويسن دوام ذلك ولا نظر لتوهم اعتقاد العوام وجوبها (فائدة) قال السبكي يسن بسورة الجمعة والمنافقين في عشاء ليلة الجمعة أبدا وسورتى الإخلاص في مغربها كذلك لوروده (قوله ألم تنزيل إلخ) وكذا غيرها على ما تقدم (قوله بكماهما) على الأكمل وله الانتصار على بعض كل ولو آية السجدة بل هو أول إن ضاق الوقت وقراءة سورتين قصيرتين أولى من ذلك البعض مطلقا (قوله وهذا) الإشارة لقوله وللصبح إلخ تفصيل للسورة فيما سبق بقوله وتسن سورة بعد الفاتحة (قوله بقراءة شيء) ظاهره ولو كلمة وهو كذلك خلافا لمن منعه وتقدم كمالها (قوله وإن كان أطول) مرجوح كما مر (قوله وفي أصل الروضة) هو المعتمد كما تقدم وكون السورة أحب هو في الركعة الأولى مطلقا وكذا في الثانية إن كانت أقل مما قرأه في الأولى واقتصر منها على ما دون الأولى وتسن القراءة على ترتيب المصحف ومولاته حتى لو قرأ في الأولى سورة الناس قرأ في الثانية من البقرة أقل منها نعم لو قرأ هل أتى في الأولى من صبح الجمعة قرأ سورة ألم تنزيل في الثانية ولو لم يقرأ واحدة منهما في الأولى وإن قرأ غيرها جميعهما في الثانية ولو لم يقرأهما فيها قرأ بدلهما سبح وهل أتاك وإلا قرأ سورتى الإخلاص ويستثنى من أفضلية السورة ما ورد فيه نص ببعضها كآيتي البقرة وآل عمران في ركعتي الفجر وكالتراويح المطلوب فيها القيام بجميع القرآن في الشهر قال شيخنا الرملي فإن لم يرد فيها القيام بجميع القرآن فالسورة أفضل . (تقريبه) يسن الجهر لغير مأموم في صبح وأولتي المغربين والجمعة والعيدين وخسوف القمر والاستسقاء وكذا التراويح وتر رمضان وإن وصله وركعتا الطواف ليلا أو وقت صبح والمقضية ليلا أو وقت صبح لأن العبرة فيها بوقت القضاء على المعتمد ويسر في غير ذلك ولو راتبة الصبح والعشاء والمغرب ويسن للمرأة والخشى الأسرار مطلقا حيث يسمع أجنبي وإلا فالتوسط بين الجهر والأسرار كئوفا للليل المطلقة ولو للرجل إن لم يحصل تشويش على نائم أو مصبل وإلا كره وقيل يحرم ، والأسرار بقدر إسماع نفسه والجهر ما فوق ذلك وإن لم يسمع من بقره وعلى هذا تتصور الوساطة بينهما بخلاف الأول فيراد بها عليه الأسرار في بعض والجهر في بعض فتأمل (قوله الركوع) وهو لغة الانحناء مطلقا وشرعا انحناء مخصوص قال ابن حجر وهو من خصائص هذه الأمة ونظر فيه بأنه شارحهم فيه سجود الملائكة لآدم وسجود اخوة يوسف وأبويه له فإن كان بصورة الركوع وبما يصرح به الأئمة من أن هذه الصلاة كانت لخمسة من الأنبياء وكل ما ثبت لنبي فهو لأئمة إلا ما ثبت اختصاصه به وبذلك علم رد ما قيل إن صلاة جبريل الظهر صبيحة الإسراء كانت بغير ركوع فتأمل (قوله أن ينحني) ولو بمعين ولو بأجرة قدر عليها كما مر أو مع ميل لا يخرجها عن الاستقبال فإن عجز فبرقته فإن عجز فبقصده ويفنى

المفصل والعشاء أو أساطه
وللمغرب قصاره
لحديث النسائي وغيره في ذلك وأول المفصل الحجرات كما صححه في الدقائق قال بعضهم وطواله إلى عم ومنها إلى الضحى أو أساطه ومنها إلى آخر القرآن قصاره (ولصبح الجمعة في الأولى ألم تنزيل وفي الثانية هل أتى) بكماهما للاتباع رواه الشيخان وهذا تفصيل للسورة فيما سبق ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب حتى إن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة أي وإن كان أطول كما يؤخذ من الشرح الصغير وفي أصل الروضة أولى في قدرها من طويلة (الخامس الركوع) ومعلوم أنه انحناء (وأقله للقيام) أن ينحني

الطاء وتخفيف الواو وسمى المفصل لكثرة الفصل فيه بين السور (قول الشارح وهذا تفصيل) الإشارة فيه راجعة لقول المتن ويسن للصبح والظهر إلخ (قول الشارح ويتأدى أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن)

(قدر بلوغ راحتيه ركبتيه) إذا أراد وضعهما عليهما وهو معتدل الحلقة سالم اليدين والركبتين ولو كان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين بالانحناس وحده أو

مع الانحناء لم يكف ذلك في الركوع والراحة ما عدا الأصابع من الكف كما سيأتي في السجود وتقدم ركوع القاعد (بطمأنينة بحيث يفصل رفعه عن هويته) بأن تستقر أعضاؤه قبل رفعه ودليله قوله ﷺ للمسيء راكماتنق عليه (ولا يقصد به غيره) أي بالهوى غير الركوع (فلو هوى لتلاوة فجعله) عند بلوغ حد الركوع (ركوعاً لم يكف) عنه بل عليه أن يعود إلى القيام ثم يركع (وأكملة تسوية ظهره وعقه) كالصفحة للاتباع رواه مسلم (ونصب ساقية) لأنه أعون (وأخذر ركبتيه يديه وتفرقة أصابعه) للاتباع رواه في الأول البخاري وفي الثاني ابن حبان وغيره (للقبلة) أي لجهتها لأنها أشرف الجهات (ويكره في ابتداء هويته ويرفع يديه كإحرامه) أي يرفعهما حذو منكبيه مع ابتداء التكبير كما تقدم في تكبيرة الإحرام (ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً) للاتباع رواه في التكبير والرفع الشبخان وفي التسييح مسلم وفي تليته أبو داود (ولا يزيد الإمام) على التسيحات الثلاث تخفيفاً على المأمومين (ويزيد المفرد اللهم لك ركعت

عن قصده الإتيام بذكره ويشترط في الانحناء أن يكون خالصاً يقينا وإلا فلا يكفي وتبطل صلاته إن تعمد فقوله ومعلوم أنه انحناء مستدرك مع ما تقدم إلا أن يكون قول الصنف أن ينحنى ساقطاً من النسخة التي وقعت للشارح فراجع ثم رأيت بعضهم ذكر أنها مكتوبة بهامش نسخة المؤلف بغير خطه (قوله إذا أراد إلخ) لا حاجة إليه مع التعبير قبله بقدر بلوغ إلخ (قوله بحيث إلخ) هو تفسير للطمأنينة لأنها سكون بين حركتين ولا يكفي عنها زيادة خفض الرأس أو غيره . (قوله عن هويته) بضم الهاء وفتحها وقيل بالضم الصعود والفتح السقوط من هوى يهوى كرمى يرمى وأما هوى يهوى^(١) كبقى يبقى فهو بمعنى أحب (قوله ولا يقصد به غيره) أي يجب أن لا يقصد بالهوى غيره فقط من غير أفعال الصلاة فلا يضر قصد غيره معه ولو من غير أفعال الصلاة ولا قصد غيره من أفعال الصلاة فلو شك بعد ركوعه في قراءة الفاتحة فعاد بقصد قيامها لقراءتها فتذكر فيها أو بعدها أنه قرأها كفاه هذا القيام عن الاعتدال كما يأتي (قوله فلو هوى لتلاوة) أي بقصدها فقط (قوله لم يكف) أي لم يكفه هويته لتلاوة عن هوى للركوع لأن التلاوة ليست من أفعال الصلاة نعم إن كان تابعا للإمام قرأ أية سجدة لتلاوة ثم هوى فهو هوى معه بقصد التلاوة على ظن أنه يسجد لها فتبين أن إمامه هوى للركوع كفاه هويته معه للركوع لوجوب المتابعة عليه فلو تبين له ذلك بعد سجوده وجب عليه العود للركوع فقط فإن عاد للقيام عامدا عالما بطلت صلاته (تنبهيه) لو هوى للسجود ساهيا عن الركوع فتبين أنه لم يفعله لم يكفه هويته عنه بل يجب عليه الانتصاب ليركع منه خلافا للإسنوي لإلغاء فعل الساهي كذا قيل والوجه ما قاله الإسنوي كما مر قبله (قوله ونصب ساقية) لو قال نصب ركبتيه لكان أولى لأنه يلزمه نصب الساقين دون عكسه (قوله لجهتها) دخل فيه يمين العين ويسارها وخرج عنه يمين الجهة ويسارها وهو ما ذكره شيخنا في شرحه (قوله ويكره) بالرفع عطفا على تسوية ويجوز نصبه أيضا (قوله كما تقدم في تكبيرة الإحرام) أي من حيث مقارنة ابتداء الرفع ابتداء التكبير في حالة القيام فيمد التكبير هنا بعد حط يديه إلى الركوع كما في بقية الأركان (قوله ثلاثاً) هذا لكل مصل وأكمل منه للمنفرد ونحوه خمس فسبح فتسبح فأجدي عشر وتحصل السنة بدون الثلاث ولو بغير هذه الصيغة (قوله يزيد المفرد إلخ) والتسبيح السابق أفضل من

ظاهره ولو كلمه وفيه نظر وينبغي اشتراط الفائدة (قول المتن راحتيه) جمع لراحة راح بغير تاء (قول المتن بحيث يفصل رفعه عن هويته) هذا وكذا تفسير الشارح رحمه الله الآتي يفيدك أن زيادة الهوى على أقل الركوع من غير استقرار لا يغني عن الطمأنينة شيئا وهو كذلك ثم الهوى بالضم والفتح السقوط وبالضم الصعود والفعل هوى يهوى كضرب يضرب بخلاف هوى يهوى كعلم يعلم بمعنى أحب (قول المتن ولا يقصد به غيره) أي وأما أن يقصد بالركوع الركوع فليس بشرط وكذا سائر الأركان اكتفاء بانسحاب النية الأولى (قول الشارح بل عليه أن يعود إلخ) الظاهر أنه يسجد للسهر أيضا (قول الشارح للاتباع) هو ما ورد من أنه ﷺ كان إذا ركع يشخص رأسه ولم يصوبه ومعنى يشخص يرفع ويصوب يخفض (قول الشارح لأنها أشرف الجهات) أي وقياسا على السجود فإن ذلك وارد فيه (قوله المتن ويكره إلخ) قال الإسنوي في شرح هذا محل اعلم أن أكمل الركوع أمران أحدهما في الهيئة وقد فرغ المصنف منه والثاني في الذكر وقد شرع الآن فيه اهـ . قلت وحيث فيجوز قراءة يكبر بنصب الراء عطفا على تسوية فيكون التقدير أكمله أن يسوي وأن يكبر قال الإسنوي وكيفية الرفع أن يبتدىء به قائما وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى نقله في شرح المذهب عن الأصحاب وتعبير المنهاج بخالفه (قول الشارح مع ابتداء التكبير) قال الإسنوي ولا يعود هنا الخلاف في الابتداء أو الانتهاء (قول المتن ويقول سبحان ربّي العظيم إلخ) العمدية في عدم وجوب هذه الأذكار ونحوها مع قوله ﷺ : (صلوا كما رأيتموني أصلي) عدم ذكرها للمسيء صلاته ولك أن تقول يحتمل أن تركها للعلم كما اعتذر به أئمتنا عن ترك التشهد والسلام وغيرها وقد قال

(وبك أنت ذلك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي) لله رب العالمين للاتباع رواه مسلم إلى عيسى ابن حبان إله

الاعتصار على هذه الزيادة وانضمام التسييح الثلاث إليها أفضل من بقية التسييح (قوله خشع إله) هو دعاه أو المراد على صورة الخاشع وفي الحرر بعد عصبي شعري وبشري (قوله قدمي) هو مفرد مضاف وإلا لقال قدماي والمراد جميع يديه ويدخل فيه اللبوس لأنه يكره كفه لكونه يسجد عليه (فرع) تكره القراءة في غير القيام في الصلاة إن قصد القراءة ولو مع غيرها وإلا فلا للصارف كما في الجنابة (قوله لله) قال بعضهم هو بدل من كاف لك وفيه نظر لأن شرط إبدال الظاهر من المضمهر أحد أمور الإحاطة أو الشمول أو كونه بعضا أو كالبعض فراجع . (قوله الاعتدال) ولو في نفل وفي القدرة عليه والعجز عنه ما مر وهو لغة الاستقامة والمساواة ونحوهما (قوله قائما) لو أسقطه أو عبر بما يأتي لكان أولى ونصبه قيل على الحال من فاعل الاعتدال ونظر فيه بأن المصدر لا يتحمل ضميرا (قوله والمصلى قاعدا) لو قال وغير القائم الذي هو مفهوم كلام المصنف لكان أولى ولو قال المصنف والاعتدال يعود لبده كما قال في المنهج لكان أولى وأعم فيدخل فيه المصلى مضطجعا أو مستلقيا لأنه يجب على كل منهما القعود ليركع منه فيعود إلى بلته وهو القعود فمن زعم أن هذه العبارة تقتضي عود المضطجع إلى الاضطجاع والمستلق إلى الاستلقاء لم يصب وهو إما ساه أو متلاه أو ركن فهمه عن الصواب واه ، نعم من قدر في الفرض على القيام بعد ركوعه قاعدا لعجزه يجب عليه العود إلى القيام وعكسه بعكسه ولا يرد للعذر (قوله مطمئا) منصوب على نزع الخافض وأصله بطمأنينة وعدل عنه لمناسبة قائما وقيل في إعرابه ما مر (قوله أي خوفا) أشار إلى أن فرعا بفتح الزاي مفعول لأجله ليكون فيه محض القصد لغير الاعتدال فهو أولى من كونه حالا بكسر الزاي أي فازعا بمنتهى خائفا لأنه لا يتنافى قصد الاعتدال معه وهو لا يضر كما مر (قوله لم يكف) ويجب عليه أن يعود إلى الخلل الذي وجد فيه الخوف ويندب له سجود السهو حيث أتى بما يبطل عمده كما سيأتي (قوله ويسن) أي لكل مصل أي ولو مأموما أو امرأة رفع يديه أي كفيه مع ابتداء تكبيره ثم يرسلهما ويمد التكبير كما مر (قوله قائلا) إماما أو مأموما وخص الإمام مالك التسميع بالإمام والتحميد بالمأموم (قوله سمع الله لمن حمده) ومثله من حمد الله سمعه أو سمع له (قوله ربنا لك الحمد) قال ابن حجر وهي أولى لورودها ويجوز ربنا ولك الحمد قال شيخنا وهي أولى لزيادتها ويجوز اللهم ربنا لك الحمد أو لك الحمد ربنا أو الحمد لربنا أو الحمد والحمد ويندب أن يزيد حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه لما ورد أنه يتسابق إليها ثلاثون ملكا يكتبون ثوابها لقائلها إلى يوم القيامة وحكمة الثلاثين كونها عدد حروفها (قوله ملء السموات إله) ذكر في المجموعة أنه لا يسن لإمام غير المحصورين وكلامه هنا يخالفه (قوله والمبلغ كالإمام) أي في ندب الجهر وعدمه وفي ندب ربنا لك الحمد خلافا للأئمة الثلاثة (قوله بتقدير كونه جسما) أي من نور كما أن السيات تقدر جسما من ظلمة ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة أيضا (قوله بعد) هو صفة لشيء أي شيء كائن بعد أو حال منه ويصح تعلقه بملء وشئت أيضا ومن قال لا يصح تعلقه بشئت

أحمد بوجوبها (قول الشارح لله رب العالمين) الظاهر أنه بدل من الكاف في ذلك (قول الشارح إلى آخره) أي وهو رب العالمين التي زادها الشارح (فرع) يكره قراءة القرآن في غير القيام (قول المتن فرغا) يصح قراءته بالكسر أيضا اسم فاعل منصوب على الحال (قول المتن سمع الله لمن حمده) لو قال من حمد الله سمعه كفي ذكره الإسنوي نقلا عن الروضة (قول المتن ربنا لك الحمد) روى أيضا في الصحيح بالواو وهي عاطفة على محذوف أي أطعناك ولك الحمد على ذلك (قول المتن بعد) الظاهر أنه متعلق بملء دون شئت لما سيأتي في كلام الشارح ويجوز تعلقه على معنى ما شئت ملأه بعد ذلك (قول الشارح ويسر بما بعده) أي لأن ذكر الاعتدال كأذا ركع الركوع والسجود (قول الشارح كالكرسي إله) هذا يفيد أن قوله بعد متعلق بملء دون شئت لئلا يلزم أن يكون خلق الكرسي متأخرا عن السموات والأرض والظاهر خلافه ويجوز تعلقه بشئت على معنى ما شئت

بطوله زيادة للمنفرد به وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل (السادس الاعتدال قائما) لحدوث ثم أرفع حتى تعتدل قائما متفق عليه والمصلي يعود بعد الركوع إلى القعود (مطمئا) لما في حديث المسيء صلته في رواية ابن حبان وغيره فإذا رفعت رأسك أي من الركوع فأثم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها (ولا يقصد به غيره فلو رجع فرعا) أي خوفا (من شيء لم يكف) رفعه لذلك عن رفع الصلاة (ويسن رفع يديه) حذو منكبيه (مع ابتداء رفع رأسه قائلا) سمع الله لمن حمده فإذا انتصب قال ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد المنفرد أهل الشاء والمجد أحق ما قاله العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند) للاتباع رواه البخاري إلى لك الحمد ومسلم إلى آخره جعل عجزه لطوله زيادة للمنفرد وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل ويجهر الإمام بسمع الله لمن حمده ويسر بما بعده ويسر المأموم والمنفرد بالجميع والمبلغ كالإمام ذكره في شرح المهذب ومعنى سمع الله لمن حمده قبله منه وملء بالرفع صفة وبالتصبيح حالا أي مائلا بتقدير أن يكون جسما وقوله من شيء بعد أي كالكرسي

﴿وسع كرسية المسوات والأرض﴾ وأهل بالنصب منادى والثناء المدح والمجد العظمة وأحق مبتدأ ولا مانع الخ غيره وما بينهما اعتراض والجدة الغنى ومنك بمعنى عندك قاله الأزهري (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح وهو اللهم اهدني فيمن هديت إلخ) كذا في المحرر وتمتته كما في الشرح: ١: وعافني فيمن

عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وفقى شر ما قضيت إنك تقضى ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت ، للاتباع رواه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني إلى آخر ما تقدم لكن لم يذكر ربنا وقال صحيح ورواه البيهقي عن ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح فذكر ما تقدم وفي رواية له كان ﷺ يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات فذكر ما تقدم قال الراعي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعز من عادت قال في الروضة وقد جاءت في رواية البيهقي (والإمام بلفظ الجمع) لأن البيهقي رواه عن ابن عباس أيضا بلفظ الجمع فحمل على الإمام (والصحيح سن الصلاة على رسول الله

لأنه يقتضى تأخر خلق الكرسي غير مستقيم تأمله (قوله وسع كرسية) أى فهمى فيه كحلقة ملقاة في الأرض فلاة وكذا كل سماء ما في جوفها قال بعضهم وكذلك العناصر والكرسي وما حوى بالنسبة للفلک الأعظم المسمى بالعرش وبالفلک الأطلس كذلك (قوله منادى) ويجوز رفعه خبر الأنت أى أنت المتأهل (قوله وأحق مبتدأ) ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله أى هذا القول أحق نحو لا إله إلا الله كثر أو خبرا عن الحمد فلک خبر أول أو متعلق بالحمد (قوله ولا مانع إلخ خبر) أى لفظا وهو مقول القول معنى وعدم نصب مانع بلا إما أنه لغة أو أنه من باب وصف المنادى لا نداء الموصوف (قوله وما بينهما اعتراض) أى بين المبتدأ وخبره وأورد عبد باعتبار كل من جهة لفظه (قوله والحمد) أى بفتح الجيم وأما بكسر ها فالاجتهاد ويطلق الأول على أب الأب مثلا وعلى القطع ويجوز إرادة الثاني في الحديث أيضا . (قوله ويسن) أى بعدما يطلب الإتيان به للمنفرد أو غيره (قوله القنوت) وهو لغة العبادة أو الدعاء مطلقا وشرعا ما اشتمل على دعاء وثناء ولو آية قصده بها (قوله في الاعتدال إلخ) فلو قنت قبله لم يجزئه خلافا للإمام مالك كما مر (قوله اللهم اهدني إلخ) وهذا أفضل من قنوت عمر الآتي في سجود السهو وهو أفضل من غيرهما وجمعهما أفضل مطلقا ويقدم هذا على ذلك^(١) (قوله فيمن) أى معهم أو أنكن فيهم (قوله لا يذل) بفتح فكسر أى لا يحصل له ذلة في نفسه أو بضم ففتح أى لا يذله أحد ومثله يعز الآتي (قوله قال في الروضة إلخ) وقال فيها أيضا ويسن لك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك لأنها وردت أيضا (قوله والإمام بلفظ الجمع) أى ويسن للإمام أن يأتي في القنوت ولو بغير ما ورد بلفظ الجمع لأن المأمومين يؤمنون على دعائه وبهذا فارق بقية أدعية الصلاة فالأولى فيها اتباع الوارد فتركه مخالفة فيها بخلاف القنوت (قوله سن الصلاة) وكذا السلام عليه وكذا الصلاة والسلام على آله وعلى أصحابه كما سيأتي في سجود السهو . (قوله وحمل على الإمام) وحديث ما من إمام يؤم قوما فيخص نفسه بدعوة إلا خانهم محمول على القنوت فقط ولو بغير ما ورد لما مر (قوله رفع يديه فيه) أى في القنوت وكذا في سائر الأدعية ولو في غير الصلاة رفعا مقتصدا بتفريق أو جمع وهو أولى وكشفهما ورفع أصابعهما وجعل بطونهما إلى السماء في الثناء مطلقا وكذا في الدعاء إن لم يكن يدفع شيء ولا فعكسه ويكره بيد نجسة ورفع بصره إلى السماء قال

ملأه بعد ذلك (قول الشارح وأحق مبتدأ) جواز ابن الصلاح مع ذلك أن يكون خبرا لما قبله أى هذا القول أحق ما قال العبد إلخ (قول الشارح والجد الغنى) قال الإسنوي وروى بالكسر وهو الاجتهاد في الحرب (قول المتن ويسن القنوت) لو قنت قبل الاعتدال لم يجزئه ويسجد للسهو لفعله مطلوب با قوليا لم يطل فعله (فائدة) القنوت معان منه الدعاء كما هنا سواء كان بخير أم بشر يقال قنت له وقنت عليه (قول المتن فيمن هديت) أى معهم مثل قوله تعالى : ﴿فادخلني في عبادي﴾ (قول المتن والإمام بلفظ الجمع) علله في الأذكار بأن الإمام يكره له تخصيص نفسه بالدعاء لحديث ورد فيه ومقتضاه اطراده في سائر أدعية الإمام وبه صرح الغزالي في الإحياء وكذا الجبلي ونقله ابن المنذر عن الشافعي ثم قال وثبت أن ﷺ كان يقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي إلخ نقى اللهم اغسلني وبهذا يقول الإسنوي وعلى هذا فالفرق أن الكل مأثورون به هناك بخلاف القنوت اهـ . قلت وكلام الشارح هنا إذا تأملته نجده ظاهرا في اختصاص ذلك بالقنوت (قول الشارح بلفظ وصل الله على النبي) أى هكذا من غير زيادة قاله الإسنوي

ﷺ في آخره) رواه النسائي في قنوت الوتر الذي علمه النبي ﷺ الحسن بن علي وهو ما تقدم مع زيادة فاء في إنك وواو في إنه بلفظ وصل الله على النبي فألحق به قنوت الصبح والثاني يقول لم ترد في قنوته (و) الصحيح سن (رفع يديه) فيه لما تقدم في حديث الجاكم والثاني قاسه على غيره من أدعية الصلاة

بعضهم في الصلاة خاصة ويكره للخطيب رفع اليدين مطلقا (قوله كما قيس) هذا من تنمة كلام الثاني أى فهو معارضة قياس بقياس أى القول الأول قاس الرفع في القنوت على الرفع في صلاة الغداة والثاني قاس عدم الرفع فيه على عدم الرفع في غيره من بقية أدعية واعتضد الأول بحديث الحاكم المذكور وبمناسبة القنوت والدعاء في محله (قوله الغداة) هى صلاة الصبح وذلك مدة ثلاثين يوما كما سيأتى وقال الإسنى ولعل الحامل على ذلك دفع تمرد القاتلين ومن دعائه فيه أيضا أنه صلى الله عليه وسلم مكث قدر تلك المدة يدعو على عامر بن الطفيل العامري حتى مات كافرا يقول اللهم اكفنى عامر بن الطفيل بما شئت وابعث عليه داء يقتله فأرسل الله عليه طاعونا فمات به (قوله لا يسن) أى بل يسن تركه ففعله خلاف الأولى (قوله والثاني يدخله في حديث إلخ) وأخرجه الأول منه بأن الصلاة يطلب الكف فيها فيسن خارجها وقد قال البيهقي لم يرد المسح في الصلاة في حديث ولا أثر ولا قياس وورد خارجها من طرق صحيحة فيسن ويكره مسح الصدر وغيره مطلقا (قوله وأن الإمام يجهر به) أى في الجهرية والسرية ولو قضاء كصبح أو ترنهارا بأن طلعت الشمس وهو فيه أو قبله وشمل القنوت الدعاء والثناء والنازلة وغيرها وهو كذلك وكذا يسن للإمام أن يجهر بكل دعاء دعا به في الصلاة كسؤال رحمة واستعاذة من عذاب وأن يوافق المأموم فيه (قوله أما المنفرد فيسر به) وفي شرح شيخنا الرملى تبعا لإفتاء والده أنه يجهر به في النازلة ولم يرتضه شيخنا الزيادى (قوله يؤمن) أى جهرا (قوله ويقول الثناء) أى سرا أو يقول فيه جهرا أشهد أو بلى أو وأنا من الشاهدين أو يقول فيه صدقت وموافقة الإمام أولى كبقية أدعية الصلاة وإنما لم تبطل بصدقت وبررت مع أنه خطاب آدمى لما بين الإمام والمأموم من الرابطة ولوروده أيضا وبذلك فارق إجابة المؤذن في الصلاة لأنها مكروهة من المصلى كما مر وقال الخطيب بالبطلان فيهما كالثناء الاستعاذة من النار وسؤال الجنة ونحوهما مما يطلب من المأموم فعله فيوافق الإمام فيه إن جهر به وإلا أسره (قوله فيؤمن فيها) أى في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم ينبغي أن يؤمن إن أتى فيها بلفظ الأمر نحو اللهم صل على محمد ويوافق فيها إن أتى بغير لفظ نحو وصلى الله على محمد وقول بعضهم لا يأتى بهذه الصيغة لأنها ركن في التشهد الأخير مردود وإن نقل عن بعض المصنفات ولو أتى الإمام بقنوت الإمام عمر فقال شيخنا الزيادى نقلا عن شيخ الإسلام إنه شارك من أوله إلى اللهم عذب الكفرة فيؤمن إلخ ويتوقف في أوله لأنه دعاء (قوله فإن لم يسمعه) وكذا لو سمع صوته ولم يميز حروفه (قوله قنت) أى سرا كما يقنت المأموم بناء على القول بأن الإمام يسر كما تقدم (قوله ويشرع

كما قيس الرفع فيه على رفع النبي يديه كلما صلى الغداة يدعو على الذين قتلوا أصحابه القراء بيثر معونة رواه البيهقي (و) الصحيح أنه (لا يمسح وجهه) أى لا يسن ذلك لعدم وروده والثاني يدخله في حديث سلوا الله يبطون أكفكم ولا تسألوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم لكم قال أبو داود روى من طرق كلها وأهمية والخلاف كما قال الرافعى إذا قلنا برفع يديه فإن قلنا لا فلا يمسح جزما وسكت عن ذلك في الروضة للعلم به (و) الصحيح (أن الإمام يجهر به) للاتباع في ظاهر حديث الحاكم المتقدم والثاني لا كسائر الأدعية أما المنفرد فيسر به جزما (و) الصحيح بناء على جهر الإمام به (أنه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الثناء) وأوله إنك تقضى والثاني يؤمن فيه أيضا وألحق المحب الطبري الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء فيؤمن فيها هذا إن سمع الإمام (فإن لم يسمعه) لبعد أو غيره (قنت) كما يقنت بناء على أنه يسر (ويشرع

(قول الشارح كما قيس الرفع فيه إلخ) فيه بحث إذ كيف يسوغ القياس مع كون الحكم منصوبا عليه في حديث الحاكم (قول الشارح أى لا يسن ذلك) من هنا قال الإسنى لو قال لا مسح وجهه كان أولى اهـ . قال البيهقي لم يرد في المسح في الصلاة حديث ولا أثر ولا قياس وإنما ورد خارج الصلاة حديث ضعيف مستعمل عند بعضهم خارجها فقط (قول الشارح فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم) قال الإسنى ورد في حديث حكمة ذلك وهى الإفاضة عليه مما أعطاه الله تعالى اهـ . (قول المتن وأن الإمام يجهر به) أى حتى بالثناء ولو قلنا أن المأموم يوافق فيه هذا قضية إطلاقه وقال الإسنى يحتمل أن يسر به ويحتمل أن يجهر به كما لو سأل الإمام الرحمة واستعاذ من النار فإنه يجهر ويوافق فيه المأموم كما قاله في شرح المذهب اهـ والذي ذكره من أن الإمام يجهر بالدعاء مسألة مهمة لا يفعلها أئمة هذا الزمان (قول المتن وأنه يؤمن) أى يجهر كتأمينه لقراءة إمامه وأما إذا قال الثناء فالظاهر أنه يسره (قول الشارح والثاني يؤمن فيه أيضا) أى لإطلاق الحديث والظاهر أن التأمين وإن قارن الثناء يرجع إلى الدعاء الأول فإن الثناء المذكور له ارتباط بمعنى الدعاء السابق (قول المتن فإن لم يسمعه قنت) لو سمع صوتا لم يفهمه فالظاهر أنه كعدم السماع بالكلية (قول الشارح كما يقنت بناء) يرجع لقوله كما يقنت وقوله على أنه يسر الضمير فيه يرجع للإمام من قوله هذا إن سمع الإمام

القنوت) أو يستحب (في سائر المكتوبات) أى باقيا (للتأزلة) كالوباء والقحط قال في شرح المذهب والعدو لأنه عليه السلام قنت شهرا يدعو على قاتلي أصحابه القراء يشر معونة رواه الشيخان ويقاس غير العدو عليه (لا مطلقا على المشهور) لعدم وروده فيما عدا التأزلة والثاني يتخير بين القنوت

وعلمه لأنه دعاء ويجهر الإمام في السرية والجهرية ومحل اعتدال الركعة الأخيرة (السابع السجود وأقله مباشرة بعض جهته مصلاه) بأن لا يكون عليهما حائل كعصابة فإن كانت لجراحة أجزأ السجود عليها من غير إعادة ذكره في الروضة والمراد ما في شرح المذهب عن الجويني أن شرط جواز ذلك أن يكون عليه مشقة شديدة في إزالة العصابة ومشى عليه في التحقيق فقال وشق إزالتها (فإن سجد على متصل به) كطرف عمامته (جواز أن يتحرك بحركته) في قيامه وقعوده لأنه في معنى الانفصال عنه بخلاف ما يتحرك بحركته فلا يجوز السجود عليه لأنه كالجزء منه فإن سجد عليه عامدا عالما بتحريمه بطلت صلاته أو جاهلا أو ساهيا لم تبطل ويجب إعادة السجود قاله في شرح المذهب (ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه) في السجود (ل) الأظهر لأنه لو وجب وضعها لوجب الإيماء بها عند العجز عن وضعها

القنوت) أى المتقدم في الصبح وقال ابن حجر ينبغي أن يؤتى في كل نازلة بما يناسبها (قوله أى باقيا) لأن الصبح فيها القنوت مطلقا وخرج بالمكتوبات غيرها فيكره في الجنائز وفي نفل لم تطلب فيه الجماعة ويباح فيما طلبت فيه الجماعة منه (قوله للتأزلة) أى العامة أو الخاصة بمن يقتل أو غيره وتعدى نفعه كعالم وشجاع كما قبله به شيخنا الرمل وابن حجر تبعاً للإسنوي ولم يقيد شيخنا الرياضى كالأذرعى (قوله كالوباء والقحط) وكذا الجراد والطاعون على المعتمد (قوله والثاني يتخير) أن يباح في التأزلة وغيرها والثالث ذكره في الروضة يستحب مطلقا (قوله ويجهر الإمام به) أى لا المنفرد وفيه ما مر (قوله السجود) وهو لغة التطامن والذلة والخضوع وشرعا ما ساقى وقد يطلق على الركوع ومنه ﴿﴾ وخروا له سجدا ﴿﴾ كما مر ومنه ﴿﴾ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ﴿﴾ وحكمة تكراره مرتين كونه محل إجابة الدعاء أو لأن آدم عليه السلام سجد لما أخبر بأن الله تاب عليه فحين رفع رأسه رأى قبول توبته مكتوبا على باب الجنة فسجد ثانياً أو لأن النفس عاتبت صاحبها بوضع أشرف أعضائه على محل مواطئ الأقدام وقرع النعال فأعاده إرغاماً لها أو لأن إبليس لما امتنع منه حين أمر به لآدم فكرر رغماً له أو لغیر ذلك (قوله جهته) وهى طولاً ما بين صدغيه وعرضاً ما بين منابت شعر رأسه وحاجبيه (قوله بأن لا يكون عليها حائل) نعم لا يضر شعر نبت عليها أو بعضها فيكفيه السجود عليه وإن لم يستوعبها وإن سهل على الخالي منه لأنه مثل بشرتها وخصت بالكشف دون بقية الأعضاء لسهولة ولما فيه من غاية التواضع بمباشرة الإنسان بأشرف أعضائه مواطئ الأقدام وقرع النعال كما مر ولأنها ليست عورة في الصلاة لكل أحد أصالة (قوله مشقة شديدة) أى لا تحتمل عادة وإن لم تبع التيسر ولا إعادة إلا إن كان تحتها نجس غير معفو عنه (قوله على متصل به) أى وليس جزءاً من بدنه كشرعه وسلعة فيها ولا فلا يصح السجود عليه مطلقاً في غير ما مر (قوله كطرف عمامته) أى وهى على رأسه أو كتفه مثلاً فإن كانت في يده لم يضر كمنديل وعود فيها ولو التصق بجبهته شئاً في سجده فإن لحاه قبل سجوده ثانياً لم يضر ولا لم يحسب (قوله بخلاف ما يتحرك بحركته) أى في قيامه إن صلى قائماً أو في قعوده إن صلى قاعداً وهذا ما عليه عامة الأصحاب والمتأخرين ومشى عليه شيخنا واعتمد شيخنا الرمل أن ما يتحرك في قيامه يضر وإن صلى قاعداً ويلزم عليه استدراك قولهم أو قعوده فتأمل والحركة خاصة بالجهة (قوله بطلت صلاته) أى إن رفع رأسه قبل زواله وسجوده الشرعى وإلا لم تبطل نعم إن قصد ابتداء الاختصار على ذلك بطلت بمجرد شروعه فيه لأنه قصد المبطّل وشرع فيه (قوله ولا يجب وضع جزء الخ) أى عند الرافعى وصحيح النووي وجوب وضع الجزء وهو يشمل بعض باطن أصبع فيكفى وإن كره الاختصار على جزء من بقية الأعضاء

(قول الشارح أى باقيا) أى وأما الصبح فقد سلف (تفصيله) لو كانت التأزلة خاصة فهل يستحب لمن نزلت ولغيره القنوت محل نظر (قول الشارح قنت شهرا) قال الإسنى وغيره كأن الحامل له على القنوت في هذه القصة دفع ثمر القاتلين (قول الشارح والثاني يتخير) أى عند عدم التأزلة كما شرحه كذلك الإسنى قلت الكلام حيثند يحتاج إلى تأويل لأن قوله والثاني يتخير يقتضى أن الخلاف في الجواز وقول الشارح أولاً إن يشرع بمعنى يستحب يقتضى أن المنفى بعد ذلك عدم الاستحباب لا عدم الجواز فليتأمل فينبغى أن يكون هذا مقابلاً لأول الكلام وهو قوله ويشرع القنوت الخ (قول المتن السجود) هو لغة التطامن (قول المتن وأقله مباشرة) ساقى دليله في حديث أمّرت أن أسجد على سبعة أعظم وكثيراً ما يقع للشارح مثله هذا بترك الدليل أولاً لعدم دليل يأتى بعد محافظة على الاختصار .

والإيماء بها لا يجب فلا يجب وضعها (قلت الأظهر وجوبه والله أعلم) لحديث الصحيحين أمّرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين والأول يقول الأمر فيه أمر ندب في غير الجبهة ويكفى على الوجوب وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في اليد بباطن الكف

(قوله سواء الأصابع والراحة) أى غير الأصابع الزائدة كما يأتى (قوله يبطون الأصابع) أى الأصلية ولو قطعت الكف أو الأصابع من الرجل سقط الواجب كما قالوه وظاهره السقوط وإن جعل لها بدلا من نقد أو غيره^(١) وقياس نظائرها وجوب وضع البدل إن سهل فراجع وقد يفرق بمشقة وضع الباطن هنا في الجملة أو يقال إن وجب غسله وجب وضعه وإلا فلا وهو محتمل ولو تعددت الأعضاء فإن علم الزائد منها لم يكف وضعه أو الأصل كفى وضع جزء من واحد منه كما مر أو اشتبه وجب وضع جزء من كل من المشتهين ولا يكفى المشتبه مع عدم وضع أصلى كما هو معلوم (قوله ولا يجب كشف شيء منها) بل يكره كشف الركبتين مطلقا والقدمين واليدين من غير الذكر بل يحرم كشفها إن لزم عليه بطلان الصلاة (قوله ويجب أن يطمئن) أى حال وضع جميع ما يجب وضعه من الأعضاء في وقت واحد وهو حال وضع الجبهة (قوله بفتح الجيم) أى على الأفصح ويجوز كسرها لكنه فيه إيهام الموضع المتخذ مسجداً لأنه من المشترك (قوله ويظهر أثره) أى أن يحس به حيث أمكن عرفا لا نحو قطار قطن مثلاً ومن ذلك الصلاة على التبن ولا يجب التحامل في غير الجبهة كما قاله الزركشى وهو المعتمد خلافاً لما في المنهج (قوله بأن يهوى إلخ) دفع بذلك ما يوهمه كلام المصنف من وجوب قصد نفى الغير فلا يصح التفريع عليه بقوله فلو سقط إلخ لكن في كلامه إيهام أن الهوى بقصد غير السجود معه مضر وليس كذلك كما مر وإنما ضرر مع الإطلاق لسبق قصد الصارف عليه فاستصحب ولو لم يسبق قصد الصارف لم يضر الإطلاق (قوله إن نوى الاعتماد عليها) أى فقط لم تحسب عن السجود لوجود الصارف ويجب عليه العود إلى المحل الذى نوى الاعتماد فيه فإن زاد عليه عامداً علماً بطلت صلاته وهذا هو الوجه الذى لا يتجه غيره فقول شيخنا الرملى يجب عليه أن يرفع رأسه أدنى رفع وإذا زاد عليه بطلت صلاته فيه نظر لأنه هوى به قبل نية الاعتماد معتد به وبعدها لا غ فرفعه إن كان لما قبلها فهو زيادة فعل بلا موجب فيضر أو لما بعدها فهو نقص عما عليه فلا يكفى وهذا علم ما في قول المصنف من العود إلى الاعتدال وما في شيخنا الزيدى تبعاً لشيخه الطندائى من وجوب عوده لمحل السقوط فتأمل (قوله وإلا) بأن لم ينو الاعتماد على جبهة فقط سواء نوى السجود وحده أو مع الاعتماد أو لم ينو شيئاً (قوله حسب) أى استصحباً لما كان قبل الصارف لأن السقوط بغير اختياره فلا يعد فعلاً ولو سقط لجنبه وجب عليه العود لمثل ما مر فإن لم يقصد غير الهوى فله السجود من غير جلوس إن لم ينو برفعه منه الاستقامة فقط وإلا وجب

(قول الشارح ولا يجب كشف شيء منها) في الحديث شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا وهو دال على وجوب كشف الأكف وهو قول للإمام الشافعى رحمه الله وعلى عدم الوجوب بأن المقصود إظهار الخشوع والتواضع ووضع الجبهة قد حصل به غاية التواضع وأيضاً هي بارزة لا تشق مباشرة الأرض بها بخلاف الكفين فقد تشق مباشرة الأرض بهما حر أو يرد كذا قالوه والرواية المذكورة في مسلم ودلائلها بينة تحتاج إلى قوة في الجواب ثم رأيت بعضهم أجاب بأن النبى ﷺ صلى في مسجد بنى عبد الأشهل وعليه كساء ملتف به يضع يديه عليه يقيه برد الحصى رواه ابن ماجه (قول الشارح بضبط المصنف) وإنما ضبطه بذلك لأن الكسر وإن كان جائزاً أيوهم هنا إرادة الموضع المتخذ مسجداً (قول الشارح فإن سجد على قطن إلخ) الدليل على ذلك ما روى ابن حبان من قوله ﷺ إذا سجدت فمكن جبهتك من الأرض ولا تنقر نقرًا وذهب الإمام إلى عدم اشتراط التحامل قال ويكفى مجرد الإمساك بل الشرط أن لا يقل رأسه اهـ . (فرع) ظاهر كلامهم أن الأعضاء الستة لا يشترط فيها التحامل وقد يوجه (قول الشارح ولو هوى ليسجد إلخ) مثل ذلك ما لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى كذا رأيت في ابن شعبة وفيه نظر . (قول الشارح وإلا حسب) استصحباً للقصد الأول أى ولا يقدح كون السقوط ليس فعلاً بالاختيار .

سواء الأصابع والراحة
قاله في شرح المذهب وفي
الرجل يبطون الأصابع
ولا يجب كشف شيء
منها وعلى عدم الوجوب
يتصور رفع جميعها بأن
يصل على حجرين بينهما
حائط قصير ينبطح عليه
عند السجود ويرفعها
قاله في شرح المذهب
(ويجب أن يطمئن)
لحديث الصحيحين ثم
اسجد حتى تطمئن
ساجداً (وينال مسجده)
بفتح الجيم بضبط
المصنف أى موضع
سجوده (ثقل رأسه) فإن
سجد على قطن أو نحوه
وجب أن يتحامل عليه
حتى ينكس ويظهر أثره
في بدلو فرضت نحت
ذلك (وأن لا يهوى
لغيره) بأن يهوى له أو من
غير نية (فلو سقط
لوجه) أى عليه في محل
السجود (وجب العود
إلى الاعتدال) ليهوى منه
لانتفاء الهوى في السقوط
ولو هوى ليسجد فسقط
على جبهته إن نوى
الاعتماد عليها لم
يحسب عن السجود وإلا
حسب (وأن ترفعه)

مذكور في الروضة كأصلها في الركوع وفي نواقض الوضوء من شرح المذهب في السجود أيضا وفيه هنا عن نص الأم أن المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين إلى الجنبين (الثامن الجلوس بين سجديته مطمئنا) لحديث الصحيحين ثم ارفع حتى تطمئن جالسا (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره)

الركوع والقيام والقعود وضم البطن إلى الفخذين والمرفقين إلى الجنبين في السجود والعارى كالمرأة ولو في خلوة ويجب الضم على سلس يستمسك بوله به ويسن كشف قدمي الذكر كما مر ولا يكفي سترهما كالكفين (قوله أي المرفقين إلخ) لو سكت عنه كان أولى ليشمل جميع ما تقدم (فرع) ويندب في السجود أيضا سبوح قدوس رب الملائكة والروح اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره سره وعلايته اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبغفوك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ويندب كثرة الدعاء في السجود مطلقا لورود الإجابة فيه كحديث «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثر والدعاء في سجودكم فقم أن يستجاب لكم» وقمن بفتح القاف وكسر الميم أوفتحها بمعني حقيق (فرع) لو قال سجدت لك في طاعة الله وأتيت إلى الله لم يضر مطلقا بخلاف ما لو قال استعنا بالله بعد قول الإمام وإياك نستعين فلا بد من قصد الدعاء ولو مع غيره وفي شرح شيخنا الرملي في الكلام على الشروط أن التشريك مضر وفيه نظر (قوله للدغة عقرب) اللدغ بالمهمله ثم المعجمة لذوات السموم ولعكسها لغيرها كئثار ولم يرد في اللغة إهمالها ولا إعجامها (قوله وإن لا يطوله إلخ) أي ما لم يطلب تطويلهما نعم لا يضر تطويل اعتدال الركعة الأخيرة من مائر الصلوات لأنه طلب تطويله في الجملة وسيأتي في سجود السهو أن تطويل الاعتدال المبطل بقدر ما يسع الفاتحة للوسط المعتدل فأكثر زيادة على ما يطلب لذلك المصل عند ابن حجر وشيخنا الرملي وعلى ما يطلب للمنفرد مطلقا عند بعضهم وتطويل الجلوس بقدر ما يسع التشهد الواجب على ما ذكر (قوله يكبر مع رفع رأسه) ويمده إلى جلوسه (قوله واضعأ يديه على فخذيه) وإن تسامت رؤوسهما آخر الركبتين فلو أرسلهما في جانبيه فلا بأس (قوله واجبرني) أي في كل ما يحتاج إلى جبر وقيل معناه اغتنى فعطف ارزقني بعده عام وقيل معناه ارزقني فعطفه مرادف فما بعده تأكيد له وطلب الرزق ينصرف للحلال منه وكون الرزق ما ينفع ولو حراما ما هو فيما إذا استعمل بالفعل فالطلب المطلق لا ينصرف إليه اتفاقا فما اعترض به بعضهم هنا ناشيء عن الغفلة وعدم التأمل (قوله وعافني) أي من بلاء الدنيا والآخرة وعاف عني ربي اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم رب هب لي قلبا تقيا نقيًا من الشرك بريًا لا كافرا ولا شقيا (قوله والأكمل) ومنه التكبير مع رفع رأسه ويمده إلى القيام ولا يكبر مرتين ثم يسجد السجدة الثانية (قوله كالأولى) فهما ركن واحد في العدد ركنان في التقدم والتأخر كما يأتي (قوله خفيفة) أي بقدر الجلوس بين السجدين كما قالوه ولعل المراد به المندوب ولو ضبطت بقدر المطلوب في التشهد الأول كان أولى فراجع وللأمر ولو بطيء الحركة فعلها لكن مع الكراهة وإن تركها الإمام بخلاف التشهد الأول فيجب تركه لطوله ويكره تطويلها على ما ذكر ولا تبطل به الصلاة خلافا لابن حجر وغيره وهي فاصلة بين الركعتين على الأصح (قوله في كل ركعة) خرج بها سجود التلاوة ونحوه فلا تسن فيه (قوله يقوم عنها) ولو بإرادته فشمل من قصد ترك التشهد الأول فسن له وخرج من يصلي قاعدا

(قول الشارح على فخذيه) ولو أرسلهما من جانبيه فخذه كان كإرسالهما في القيام قاله في الروضة ولو انعطفت أطراف أصابعهما على الركبتين فلا بأس قاله الرافعي (قول المتن ثم يسجد الثانية كالأولى) إنما شرع تكرار السجود في كل ركعة لأنه أبلغ في التواضع ثم إن صنيع المصنف كما ترى يقتضي أن السجدين معاركن واحدا في ذلك وجهان حكاهما الغزالي وغيره وصحح، أعني الغزالي، أنهما ركنان قال في الكفاية فائدة ذلك تظهر في التقدم على الإمام والتأخر عنه (فرع) جزم في الروضة بأن القيام أفضل ثم السجود ثم الركوع

فلو رفع للدغة عقرب أو دخول شوكة في جنبه عليه أن يعود للسجود قاله القاضي حسين في فتاويه (وأن لا يطوله ولا الاعتدال) لأنها للفصل وسيأتي حكم تطويلهما في باب سجود السهو (وأكملة يكبر) مع رفع رأسه (ويجلس مفترشا) للاتباع رواه في الأول الشيخان وفي الثاني الترمذي وقال حسن صحيح وسيأتي معنى الاقتراش (واضعأ يديه) على فخذيه (قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه) مضمومة للقبلة كما في السجود أخذ من الروضة (قائلا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع روى بعضه أبوداود وباقيه ابن ماجه (ثم يسجد الثانية كالأولى) في الأقل والأكمل كما في المحرر (والمشهور سن جلسة خفيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد لحديث مالك بن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض

حتى يستوي قاعدارواه البخاري والثاني لا تسن لحديث وإثل بن حجر أنه عليه السلام كان إذا رفع رأسه من السجود استوى قائما ذكره صاحب المذهب وغيره قال المصنف وهو غريب ولو صح وجب حمله ليوافق غيره على تعيين الجواز في وقت أو أوقات ثم السنة في هذه الجلسة الاقتراش للاتباع رواه الترمذي

وقال حسن صحيح (التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد وقعوده والصلاة على النبي ﷺ فيه) على ما يأتي بيانه (فالتشهد وقعوده

إن عقبهما) مع الصلاة على النبي ﷺ (سلام ركنان وإلا فستان) أما القسم الثاني فلأنه عليه الصلاة والسلام قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدة قبل السلام ثم سلم رواه الشيخان دل عدم تداركه على عدم وجوبه ، وأما القسم الأول فالتشهد منه دل على وجوبه ما روى الدارقطني والبيهقي وقالا إسناده صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي ﷺ وقلوا التحيات لله ، إلخ والمراد فرضه في الجلوس آخر الصلاة لما تقدم وهو محله فنيعه في الوجوب (وكيف قصد) في التشهدين (جاز ويسن في الأول الافتراش فيجلس على كعب يسراه) بحيث يلي ظهرها الأرض (وينصب يمناه ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه

(قوله التشهد) سمي بذلك لاشتياؤه على الشهادتين (قوله فالتشهد وقعوده) أي لا يقيد كونهما ركعتين فليس التعريف للعهد المذكورى أوله بقطع النظر عن قيده (قوله مع الصلاة) نص عليها لأجل قول المصنف إن عقبهما سلام لا لسكوته عنها لأنه سيدكرها بعد ذلك وكان الأنسب جعل التشهد شاملا لها لتدخل فيه مع قعودها ويكون ذكرها بعد لبيان وجوبها دفعا لتوهم أنها كبعض ألفاظ التشهد المندوبة فتأمل (قوله إن عقبهما) المراد بالعقب البعدية وغلب في ذلك التشهد على القعود لأن السلام فيه لا عقبه كما تأتي الإشارة إليه وفي بعض نسخ المنهج أن عقبهما بضمير الثانية الراجع للتشهد والصلاة على النبي ﷺ وهو أنسب مما في بعض النسخ من ضمير غير الثانية الراجع إلى الثلاثة التشهد والصلاة والقعود لأنه إن أريد قعودها خرج قعود السلام أو القعود مطلقا لزم كون السلام عقب قعوده وكل باطل وفيه تسميح أو الراجع إلى الصلاة على النبي ﷺ فقط لأنه لا يوجب التشهد في غير الآخر وفيه ما ذكر (قوله ركنان) والركن من التشهد ألفاظه الواجبة ومن القعود ما قارنها مع الصلاة والسلام وإن لم تشمله العبارة قيل وقول بعضهم الركن من القعود جزء بطمأنينة ولو قبل التشهد كما قيل بمثل ذلك في قيام القراءة كما تقدم يردده قولهم هنا والقعود لهما أي التشهد والصلاة والسلام والوجه مساواة ما هنا لما هناك ولا معارضة فتأمل . نعم لا يجب القعود في نقل المسافر الماشي ويكفي الاضطجاع في نفل غيره كما تقدم فيهما (قوله أما القسم الثاني) قدمه لسهولته مع دليله (قوله كنا نقول) أي في السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الأخير كما هو الظاهر أو المتعين فلا حاجة لقوله والمراد فرضه إلخ إلا أن يكون ذكره لقوله وهو محله إلخ وضمير نقول عائد إلى الصحابة ولعلمهم كانوا تابعين له ﷺ ولجبريل فيه فكانا يقولانه إذ يبعد اختراع الصحابة له (قوله قبل أن يفرض علينا التشهد) ظاهره أن القول السابق لم يكن مفروضا أصلا أو لم يعلموا بفرضيته ويحتمل توجه الفريضة إلى ألفاظه المخصوصة فلا ينافي كون الأول كان مفروضا مع فرض الصلاة ثم بدلت ألفاظه وهو الظاهر من ملازمته عليه إذ لم يتقل تركه وقول المنهج قبل عبادة هو بيان لأنهم كانوا يقدمون ذكر الله على ذكر عباده لأنهم كانوا يتلفظون بذلك (قوله على فلان) بيان أنهم كانوا لا يقتصرون على ذكر جبريل مثلا بل يذكرون غيره نحو ميكائيل وإسرافيل وليس ذلك من ألفاظهم لكن لم يرد مقدار معين فيما يقولونه فراجع (قوله لما تقدم) أي في حديث أنه قام من ركعتين إلخ وهذا دليل لكونه في الآخر وأما دليل كونها في الصلاة فهو صريح خير الصحيحين ولفظه كما في شرح الروض وغيره أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا اهـ . وعلى هذا فلا حاجة لقوله وأول أحوال وجوبها الصلاة لأن ما ذكر نص في ذلك وإرادة الصلاة عليه من التأويل البعيد ولعل الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يستدل به لذلك (قوله والأولى) بمعنى الأنسب أن يكون وجوبها خالصا بالصلاة والتبري بقوله قالوا لما ذكره الكشف من أن في وجوبها خارج الصلاة ثلاثة أقوال ووجه المناسبة الجمع بين الصلاة والسلام عليه ﷺ في محل الختام (قوله جاز) أي بالإجماع بمعنى لم يحرم فلا ينافي كراهة الإقعاء كما مر وصرح به شيخنا الرملي هنا (قوله ويسن في الأول) أي في غير الأخير الافتراش سمي بذلك لأن رجله كالفرش له كما سمي التورك بذلك لجلوسه على التورك وعند الإمام مالك رضي الله عنه يسن التورك مطلقا وعند الإمام أبي حنيفة يسن الافتراش مطلقا (قوله ويضع أطراف أصابعه) أي بطونها ويضع يديه على فخذه كما في الجلوس بين السجدة (قوله للقيام) أي أصالة فيندب كالتورك لمن يصلي من

(قول المتن والصلاة إلخ) اختار الحلبي وجوب الصلاة عليه ﷺ كما ذكر (قول الشارح قبل أن يفرض) هذا وكذا قوله الآتي قولوا إلخ موضع الاستدلال (قول الشارح لما تقدم) يرجع لقوله قام من ركعتين من الظهر إلخ (قول المتن جاز) أي بالإجماع (قول المتن يمناه) أي قدمها .

بالأرض) للاتباع فيهما رواه البخاري والحكمة في ذلك أن المصلي مستوفى في الأول للقيام بخلافه في الآخر والقيام عن الافتراش أهون

(والأصح يفترض المسبوق) في التشهد الآخر لإمامه لاستيفازه للقيام (والسأهي) في تشهده الآخر لاحتياجه إلى السجود بعده والثاني يتوركان الأول متابعة

لإمامه والثاني نظرا إلى أنه
 يعود آخر الصلاة والثالث
 في الأول إن كان جلوسه
 على تشهده افتراض وإلا
 تترك للمتابعة (ويضع
 فيها) أي في التشهدين
 (يسراه على طرف ركبته)
 اليسرى (منشورة
 الأصابع) للاتباع رواه
 مسلم (بلا ضم) بأن يفرج
 بينهما تقرجا مقتصدا (قلت
 الأصح الضم والله أعلم)
 ليتوجه جميعها إلى القبلة
 (ويقبض من يمينه) ويضعها
 على طرف ركبته اليمنى
 (الخنصر والبنصر) بكسر
 أولهما وثالثهما (وكذا
 الوسطى في الأظهر)
 للاتباع رواه مسلم والثاني
 يخلق بين الإبهام والوسطى
 للاتباع أيضا رواه أبو داود
 وغيره والأصح في كيفية
 التحليق أن يخلق برأسهما
 والثاني يضع رأس الوسطى
 بين عقدتي الإبهام (ويوصل
 المسبحة) وهي التي تلي
 الإبهام (ويرفعها عند قوله
 إلا الله) للاتباع رواه مسلم
 (ولا يحررها) للاتباع رواه
 أبو داود وقيل يحررها
 للاتباع أيضا رواه البيهقي
 وقال الحليان صحيحان
 ١ هـ . وتقديم الأول الثاني
 على الثاني المتيقن لما قام
 عندهم في ذلك (والأظهر
 ضم الإبهام كعقب ثلاثة
 وخمسين) للاتباع والثاني
 يضع الإبهام على الوسطى

جلوس وفيه إعلام غيره بالتشهد الذي هو فيه ودفع اشتباه ما فعله من الركعات (قوله يفترض المسبوق) أي
 ولو خليفة عن الإمام الأصلي ولو في الجمعة ويقدم على مراعاة المستخلف للاتفاق هنا (قوله والسأهي) أي
 من طلب منه سجود السهو ولو لعدم ولم يرد تركه وإن كان مأموما وعلم من إمامه تركه لو أراد السجود
 بعد التورك فله الافتراض كعكسه ويندب الافتراض والتورك ولو لمن لا يحسن التشهد ولمن يصلي مضطجعا
 إن أمكن وطلب الافتراض هنا لمن أطلق لكون الجلوس الأخير محل سجود السهو أصالة لا ينافي طلب ترك
 الرمل في طواف القدوم لمن لم يرد السعي عقبه لأن محله أصالة طواف الإفاضة (قوله الأصح الضم) ولو للإبهام
 (قوله إلى القبلة) أي ليمينها غالبا فلا يرد ضم من صلى في الكعبة أو مضطجعا أو مستلقيا (قوله ويقبض من
 يمينه) أي بعد وضعها منشورة كما صرح به شيخنا الرمي كالحطيط وشيخنا الزيايدي وظاهر كلام غيرهم أن
 القبض مقارن للوضع فالواو في ويضع في عبارة المنهج وغيره على الأول للبعدية وعلى الثاني للمعية (قوله
 وثالثهما) الأفصح الفتح في ثالث الخنصر قاله الفارسي (قوله ويرسل المسبحة) بكسر الباء سميت بذلك لأنه
 يشار بها إلى التسبيح وتسمى السبابة لأنه يشار بها عند السب أيضا (قوله ويرفعها) أي بميالة الرأس إلى قدر
 على رفعها وإلا فلا يرفع سبابة اليسرى عنها بل يكره لأنه هيئتها عدم الرفع فلا تغير بل قال بعضهم لا تسمى
 مسبحة لأنها ليست للتنزيه (قوله عند قوله) أي معه إن قدر وإلا فوقته كما يرفع العاجز عن القنوت يديه في
 الوقوف له ويقصد أن المعبود واحد فيجمع في التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد وخصت بذلك لأن لها
 عرفا متصلا بنياط القلب فرفعها يحرركه ليتنبه للتوحيد ويدبر رفعها إلى القيام أو السلام بخلاف الوسطى فإن
 لها عرفا متصلا بالذكر ولذلك يستتبع الإشارة بها ولو جعل للسبابة بدلا وأمكن رفعه ندب (قوله ولا
 يحررها) لأنه مكروه خلافا للإمام مالك رحمه الله تعالى (قوله لما قام إن) وهو أن المطلوب في الصلاة عدم
 الحركة أو لأن التحريك يذهب الخشوع وتحريكه عليه السلام لها لبيان الجواز بل قال البيهقي إن المراد بالتحريك
 في حديثه الرفع فلا معارضة (قوله ضم الإبهام إليها) بحيث تكون رأس الإبهام على طرف الراحة عند أسفل السبابة
 (قوله كما قد ثلاثة وخمسين) هذا قول المتقدمين وشرط فيه التأخير وضع الخنصر فوق البنصر وإلا فهو

(قول المتن والسأهي) المراد به من عليه سجود سهو كما عبر في المحرر سواء سببه لسهو أو عمد ثم إن هذا
 واضح إن أراد السجود أو أطلق وإلا فالمتجه التورك (قول المتن بلا ضم) أي قياسا على وضعها على الركبة
 في الركوع (قول المتن قلت الأصح الضم) حتى الإبهام (قول الشارح وثالثهما) قال الفارسي الفصيح
 فتح صاد الخنصر (قول المتن ويرسل المسبحة) سميت بذلك لأنها يشار بها إلى التوحيد والتنزيه ومن البين
 أن التسبيح هو التنزيه وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند المخاصمة والسب (قول المتن ويرفعها) حكمة
 الرفع الإشارة إلى أن المعبود واحد فيكون جامعا في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد ويكره رفع سبابة
 اليسرى ولو من فاقدها من اليمنى (قول الشارح وقيل يحررها) قال البيهقي ولعل المراد من التحريك في
 هذه الرواية هو الرفع (قول الشارح لما قام عندهم) منه أن التحريك يذهب الخشوع كذا قاله بعضهم
 (قول المتن والأظهر إن) قال الإسنوي والثاني يرسله أيضا مع طول المسبحة وقيل يقبضه ويجعله فوق
 الوسطى قال فقول المصنف إليها يعني إلى المسبحة خرج به القول بقبضها وجعلها فوق الوسطى وقوله
 كما قد ثلاثة وخمسين أشار به إلى جعل الإبهام مقبوض تحت المسبحة فخرج به قول إرسالها معها وهذا
 التقدير هو الصواب وذكر المصنف أن عقد ثلاثة وخمسين شرطها عند الحساب أن يضع طرف الخنصر على
 البنصر وأما الصورة المذكورة فهي تسعة وخمسون وإنما عبر الفقهاء بالأول دون الثاني اتباعا لرواية ابن عمر

المقبوضة كما قد ثلاثة وعشرين للاتباع أيضا رواها مسلم (والصلاة على النبي عليه السلام فرض في التشهد الآخر)

وفي معناه تشهد الصبح والجمعة والصلاة المقصورة لأنها كما قال الشافعي رضي الله عنه واجبة بقوله تعالى : ﴿يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ وأولى

أحوال وجوبها الصلاة
والمناسب لها منها تشهد
آخرها فتجب فيه أي مع
غير به الغزالي ومعنى لفظ
آخر من متكلم بمعنى
البعدي فالمعنى أنها بعده
وذلك موافق لما سيأتي من
وجوب ترتيب الأركان
وشرح به في شرح المذهب
فقال يشترط أن يأتي
بالصلاة على النبي ﷺ بعد
فراغه من التشهد
(والأظهر سنه في الأول)
أي الإتيان بها فيه قياسا على
الآخر وتكون فيه سنة
لكونه سنة والثاني لا تسن
فيه لبناؤه على التخفيف
(ولا تسن الصلاة) على
الآل في الأول على
الصحيح) وقيل تسن فيه
والخلاف كما في الروضة
وأصلها مبنى على وجوبها
في الآخر فإن لم تجب فيه
وهو الراجح كما سيأتي لم
تسن في الأول جزما
(وتسن في الآخر وقيل
تجب فيه الحديث أمرنا الله
أن نصلى عليك فكيف
نصلى عليك قال قولوا
اللهم صلى على محمد وعلى
آل محمد إلخ رواه الشيخان
إلا صدره فمسلم فالصلاة
فيه على الآل المزیدة في
الجواب مطلوبة قال الثاني
على وجه الوجوب
كالجواب وقال الأول على
وجه التنب كالأذى بعدها
وهو أظهر ومنهم من حكى

تسعة وخمسون والخلاف في الأفضل وتحصل السنة بالجميع ومنها التحليق بين الإبهام والوسطى ووضع رأس
الوسطى بين عقدتي الإبهام بجانب السبابة فهي كفييات خمس ويلصق ظهور أصابعه بركبته (فرع) لو عجز
عن هيئة الانقراش أو التورك المعروفة وقدر على عكسها فعله لأنه الميسور ولو قدر على بعضه كنصب
يمينه فقط أتى بما قدر عليه لأنه هيئتها فلا تغير كما في المسبحة فيما مر^(١) (فائدة) في كيفية العدد
بالكف والأصابع المشار إلى بعضه بقولهم كما قد ثلاثة وخمسين كما نقل عن بعض كتب المالكية قالوا
أن الواحد يكفى عنه بضم الخنصر لأقرب باطن الكف منه والاثني بضم البنصر معها كذلك والثلاثة بضم
الوسطى معها كذلك والأربعة برفع الخنصر عنها والخمسة برفع البنصر معه مع بقاء الوسطى والستة بضم
البنصر وحده والسبعة بضم الخنصر وحده على لحمة أصل الإبهام والثمانية بضم البنصر معها كذلك
والثلاثة بضم الوسطى معهما كذلك والعشرة بجعل السبابة على نصف الإبهام والعشرين بمددهما معا
والثلاثين بلصوق طرفي السبابة والإبهام والأربعين بمد الإبهام بجانب السبابة والخمسين بعطف الإبهام
كأنها راحة والستين بتحليق السبابة فوق الإبهام والسبعين بوضع طرف الإبهام على الأنملة الوسطى من
السبابة مع عطف السبابة عليها قليلا والثمانين بوضع طرف السبابة على ظفر الإبهام والتسعين بعطف
السبابة حتى تلتقي على الكف وضم الإبهام إليها والمائة بفتح اليد كلها . (قوله وفي معناه إلخ) أورد هذا
نظرا إلى أن لفظ آخر يستدعي سبق الأول ولو حمل الآخر على معنى آخر الصلاة لشمّل ذلك اهـ . (قوله
وأولى أحوالها إلخ) أي لانضمامها إلى السلام الذي في التشهد للخروج من كراهة إفرادهما وقول إمامنا
الشافعي رضي الله عنه بوجوبها قد وافقه عليه جمع كثير من الصحابة وغيرهم فمن الصحابة عمر وابنه عبد
الله وابن مسعود وأبو مسعود البدرى وجابر عن عبد الله ومن التابعين محمد بن كعب القرظي والشعبي
ومقاتل ومن غيرهم إسحاق ومالك وابن المواز وبواو مشددة وآخره زاي وابن الحاجب وابن العربي وأحمد
في آخر قوله فمن ادعى أن إمامنا الشافعي رضي الله عنه شذ في ذلك ولا سلف له فيه فقد غلط مع أن إيجابها
لم يخالف نصا ولا إجماعا ولا قياسا ولا مصلحة راجحة وجوبها كان في السنة الثانية من الهجرة كما مر وقيل
ليلة الإسراء (قوله والمعنى أنها بعده) أي أخذنا من إضافة المعية إليها وإلا فالمعية صادقة بعكسه (قوله أي الإيمان
إلخ) أشار إلى أنه لا خلاف في سنه خلافا لما يرويه كلام المصنف وإنما الخلاف في الإتيان بها وعدمه المستند
للقياس وعدمه (قوله والخلاف) الذي هو الأظهر ومقابلة المذكور أن في الصلاة على النبي ﷺ في التشهد
الأول يجزى بان في الصلاة على الآل فيه بناء على القول بوجوبها في الآخر وإن قيل بندهما في الأخير وهو الراجح
لم تندب في الأول قطعا وهذه الطريقة القاطعة هي المعبر عنها في كلام المصنف بالصحيح وإن كان على
خلاف اصطلاحه كما أشار إلى ذلك الشارح بذكر البناء فتأمل (قوله كالذي بعدها) فيه تصريح بأنه

ثم نقل ، أعني الإسنوي ، عن صاحب الإقليد أنه أجاب بأن اشتراط وضع الخنصر على البنصر في عقد
ثلاثة وخمسين طريقة أقباط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك اهـ . (فائدة) كيفما فعل المصلي
من الهيئات المذكورة حصل السنة وإنما الخلاف في الأفضل (قول الشارح والمناسب لها منها التشهد
آخرها) كان وجه المناسبة للتشهد اشتغاله على السلام وأما الاختصاص بالآخر فلأنه خاتمة الصلاة (قول
الشارح فتجب فيه أي معه) إنما صنع هكذا لأن قوله فتجب فيه بمعنى قوله فرض في التشهد فهو المستدل
عليه ثم فسره بقوله أي معه ليكون هذا التفسير تفسيرا للمتن وقوله فالمعنى أنها بعده أي المراد من المتن (قول
الشارح قياسا على الآخر) أي ولأن السلام سنة مشروع فيه فلتكن الصلاة كذلك لأن جميعهما مستحب
(قول الشارح لبناؤه على التخفيف) في أبي داود أنه عليه السلام كان يجلس في الركعتين كأنه يجلس على الرضف
والرضف الحجارة المحماة (قول الشارح والخلاف كما في الروضة وأصلها) والإسنوي إنما قلنا بالوجوب في

هذا الخلاف قولين ومشى في الروضة كأصلها على ترجيحه ورجح في شرح المذهب أنه وجهان ولو صلى في الأول على النبي ولم نسنها فيه أو صلى

صلى في الأول على النبي ولم نسنها فيه أو صلى فيه على الآل ولم نسنها فيه مع قولنا بوجوبها في الثاني فقد نقل ركننا قولنا من محله إلى غيره فتبطل الصلاة بعنده في وجه يأتي في باب سجود السهو وآل النبي ﷺ أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب (وأكمل التشهد مشهور) ورد فيه أحاديث اختار الشافعي رضي الله عنه منها حديث ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ﷺ (وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله) إذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث توابع له وقد سقط أولها في حديث غير ابن عباس وجاء في

لا خلاف فيه خلافا لزم بعضهم جريان الخلاف في الصلاة على إبراهيم فراجع (قوله هذا الخلاف) المذكور بقوله تسن في الأخير وقيل تجب وصوب الإسنوي ما في المنهج كشرح المذهب (قوله في وجه) أي مرجوح ولا يسن سجود السهو في هذا أيضا على الراجح كما سيأتي (قوله أقاربه المؤمنون) أي والمؤمنات فهو تغليب وقيل كل مسلم واختاره النووي في مقام الدعاء (قوله اختار الشافعي منها حديث ابن عباس) مع أنه انفرد به مسلم على حديث ابن مسعود الذي هو في الصحيحين لما فيه من الفوائد كذكر المباركات الموافقة لقوله تعالى : ﴿ تحية من عند الله مباركة ﴾ وغير ذلك (قوله التحيات) جمع تحية بمعنى البقاء الدائم أو السلامة من الآفات وهي مبتدأ والله خير عنها وما بعدها نعت إن لم يذكر معه الخير وإلا فهي جمل وقد ورد فيها العطف أيضا والسلام بمعنى التسليم أو السلامة من النقائص أو اسم الله تعالى وضمير علينا للجماعة الحاضرين من إنس وجن وملائكة ولو غير المصلين كما قاله الإسنوي وقيل لكل مسلم والصالحين جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عباده فعطفه خاص (قوله وأقله) أي التشهد فلا يجوز إسقاط كلمة أو حرف منه وتبطل الصلاة إن لم يعده ، نعم لا يتعين الجمع بين لفظ أشهد الثانية والواو فجمعهما من الأكمل كما قاله شيخنا الزيادي نقلا عن شيخنا الرملي ولا يضر إسقاط شدة الراء من رسول ولا إسقاط شدة اللام من أن لا إله إلا الله كما أفتى به شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزيادي في الثانية وهو ظاهر وفي شرح شيخنا أنه يضر في العالم دون الجاهل ويظهر أن التنوين في محمد كذلك ولا يجوز إبدال كلمة منه كالنبي والله ومحمد والرسول والرحمة والبركة وغيرها ولا أشهد بأعلم ولا ضمير علينا بظاهر ولا إبدال حرف منه ككاف عليك باسم ظاهر ولا ألف أشهد بالنون ولا هاء بركانه بظاهر وجوزه بعض مشايخنا في الثاني ويجوز إبدال ياء النبي بالهمز ويضر إسقاطهما معا قال مشايخنا إلا في الوقف ويضر إسقاط تنوين سلام المنكر خلافا لابن حجر ولا يضر تنوين المعرف ولا زيادة بسم الله أول التشهد بل يكره فقط (قوله وقد سقط أولها) قال النووي في ثانيها وثالثها (قوله وقيل يقول وأن محمدا رسوله) وهذا

الثاني ففيها في الأول الخلاف المذكور في الصلاة على النبي ﷺ في الأول اهـ . وهذا البناء كما ترى قضيته ترجيح السنية خلافا لظاهر كلام الشارح وقد يعتذر عنه بأن مراده الخلاف من حيث هو لا هذا الخلاف الذي في المنهاج بترجيحه . (قول الشارح اختار الشافعي إلخ) قال الإسنوي لأمر منها زيادة المباركات على وفق قوله تعالى : ﴿ تحية من عند الله مباركة طيبة ﴾ ومنها أن صغر سن الراوي يقوى معه رجحان التأخر وأعلم أن حديث ابن عباس في مسلم وحديث ابن مسعود رواه الشيخان وهو أصح (قول الشارح فكان يقول التحيات) قال الإسنوي جمع تحية فقليل هي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلام من الآفات وقيل الملك وهو المعروف سمي بذلك لأن الملوك كانت تحيا بتحية معروفة كيم صباحا وأيت اللعن وإنما جمعت لأن كل ملك كانت له تحية والمعنى أن الألفاظ الدالة مستحقة له تعالى (قول الشارح المباركات إلخ) تقديره والمباركات وكذا الذي بعد بدليل التصريح بالعطف في بقية الروايات فأما المباركات فمعناها التاميات والصلوات هي الصلوات الخمس وقيل كل صلاة وقيل الرحمة وقيل الدعاء والطيب ضد الخبيث والمعنى أن الكلمات الطيبة الصالحة للثناء على الله إنما يستحقها البارئ دون غيره وقيل المراد بها الأعمال الصالحة وقوله سلام عليك فيه قولان حكاهما الأزهرى أحدهما اسم السلام أي اسم السلام عليك فإنه من أسمائه تعالى لأنه المسلم من الآفات والثاني سلام الله عليك تسليما وسلاما وقوله علينا أي على الحاضرين من الإمام والمأموم والملائكة اهـ . (قول المتن وأشهد) وإنما وجبت الواو هنا الأذان لأن كلمات الأذان يطلب فيها السكوت على كل كلمة ثم ألحقته بالإقامة هذا حكمته فيما يظهر والعمدة الاتباع (قول الشارح وقد سقط أولها إلخ) قد جعل الرافعي الضابط في جواز الإسقاط كون اللفظ تابعا لغيره أو ساقطا من بعض الروايات (قول المتن يقول) أي في الإتيان بأقل التشهد وأن

حديثه سلام في الموضعين بالتنوين رواه الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح (وقيل يحذف وبركانه) للغنى عنه برحمة الله (و) قيل يحذف (الصالحين) للغنى عنه بإضافة العباد إلى الله لا نصرافه إلى الصالحين كما في قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله (و) قيل (يقول وأن محمدا رسوله) بدل

وأشهد الخ لأنه يؤدي معناه (قلت الأصح) يقول (وأن محمدا رسول الله وثبت لي صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وأن محمدا عبده ورسوله فالمراد إسقاط

أشهد والمراد بقوله وقيل إلخ حكاية ثلاثة أوجه كما تقدم بيانه وفي الروضة كأصلها لو أخل بترتيب التشهد نظر إن غير تغيير امطلا للمعنى لم يحسب ما جاء به إن تعمله بطلت صلاته وإن لم يطل المعنى أجزأه على المذهب وقيل فيه قولان والتجبة ما يجنيه من سلام وغيره ومنه الصلاة أى الدعاء بخير والقصد التناء على الله بأنه مالك لجميع التحيات من الخلق والمباركات التاميات والطيبات الصالحات (وأقل الصلاة على النبي ﷺ وآله اللهم صل على محمد وآله) كذا في الروضة وأصلها وهو يتناول الصلاة الواجبة والمندوبة في التشهدين على ما تقدم وأكمل من قوله وآله أن يقال وعلى آل محمد كما تقدم في الحديث (والزيادة إلى حميد مجيد) الواردة فيه وهي كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد (سنة في) التشهد (الأخسر) بخلاف الأول فلا تنس فيه كما لا تنس فيه الصلاة على آل لبنائه على التخفيف وفيما قاله إشارة إلى أن ما في الحديث أكمل الصلاة وفي الروضة وأصلها في بيان الأكمل على إبراهيم وعلى

الوجه قد اعتمده شيخنا الرملي وشيخنا الزيايدي (قوله لو أخل إلخ) هذا الإخلال حرام وإن أجزأ ومفارقة للفاتحة ظاهر وعن العلامة العبادي أنه إن غير المعنى وتعتمد بطلت صلاته وإن لم يتعمد لم يجزئه فراجعه وتشترط المولاة فيه أيضا وتعتبر بما مر في الفاتحة نعم لا يضر زيادة ميم في عليك ولا ياء ندله قبل أيها ولا وحده لا شريك له بعد أشهد أت لا إله إلا الله لورودها في رواية كما قاله شيخنا ولا زيادة عبده مع رسوله ولا زيادة سيدنا قبل محمد هما وفي الصلاة عليه الآية بل هو أفضل لأن فيه مع سلوك الأدب امتثال الأمر وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة فباطل باتفاق الحفاظ^(١) (تنبيه) اللحن في إعراب التشهد كالترتيب (قوله مالك لجميع التحيات) فلذلك جمعت لأنه كان لكل ملك تحية مخصوصة به كأنهم صباحا أو مساء وأبيت اللعن وغير ذلك (قوله وأقل الصلاة على النبي ﷺ) ويجري فيها ما مر في التشهد من الترتيب والمولاة واللحن ويجوز فيها صلى الله على محمد والصلاة على محمد وقيده ابن حجر بما إذا قصد الإنشاء ولم يذكره شيخنا في شرحه ولعله لا يشترطه ويجوز إبدال الصلاة بالرحمة وفي زيادة سيدنا ما تقدم ويجوز إبدال لفظ محمد بالنبي والرسول لا بغيرهما كأحمد والعاقب والهاشم وعليه فارق الخطبة بعدم الورد هنا (قوله وأكمل إلخ) أى إن لفظ محمد أكثر حروفا من الضمير الذى حذف فهو من الأكمل (قوله الواردة فيه) أى في الحديث (قوله إبراهيم) خص بالذكر لاختصاصه بجميع الرحمة والبركة له بقوله تعالى : ﴿رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾ والتشبيه في كما صليت عائداً لآل محمد لا له أيضا لأنه أفضل من إبراهيم وآله إلا أن يقال إنه من حيث طلب الدعاء أو الكيفية ولذلك قال الشافعي رضي الله عنه إن التشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة أو المجموع بالمجموع قال النووي وهذا أحسن الأجوبة وقيل لإفادة المضاعفة له ﷺ دون إبراهيم (قوله سنة) وإن ضاق الوقت لأنه من حيث أحرم في وقت يسع جميعها (قوله في التشهد الآخر) أى لإمام وأمام ولو مسبوقا تبعاً لإمامه (قوله بخلاف الأول) فلا تنس فيه بل تكروه للإمام والمأموم ولو فرغ المأموم منه قبل إمامه وهما في غير التشهد فللمأموم أن يدعو بما شاء ولو بالمأثور والآتي ولا يأتي بها ولا بما بعدها من تمام التشهد الآخر ولا يجوز الدعاء له ﷺ بالرحمة فيكرهه وقيل يحرم لعدم وروده وما قيل من وروده وهم (فروع) لو عجز عن التشهد جالساً لكونه مكتوباً على رأس جدار مثلاً قام له كما في الفاتحة في عكسه ثم يجلس للسلام (تنبيه) كان تشهده ﷺ كشهدنا بلفظ وأن محمداً رسول الله فقول

محمداً رسول الله ومثل ذلك على ما صرح به الإسنوي وغيره وأن محمداً عبده ورسوله (قول الشارح فالمراد إسقاط لفظ أشهد) قال الإسنوي لكن هذا الاستدلال يعكس عليه تعين لفظ الجلالة فإنه قد ثبت الإتيان بالضمير بدلها . ومراده ثبوت ذلك في البخاري ومسلم كانه عليه قبل ذلك (قول الشارح أخل بترتيب التشهد إلخ) أما الترتيب بين التشهد والصلاة فهو ركن كما سلف (قول الشارح وأكمل من قوله إلخ) إنما نهى على هذا هنا لأن قول المتن الآتي والزيادة إلخ لا يفيد ذلك لأن المعنى والزيادة على الأقل المذكور لا يقال وعلى آل محمد يصدق عليه أنه زيادة على الأقل المذكور لأن فوات الضمير من آله مانع من كون ذلك زيادة عليه نعم هو زيادة على بعض الأقل المذكور فرحمه الله ونفعنا به ما أدرناه بأساليب الكلام (قول الشارح الواردة فيه) أى في الحديث يريد رحمه الله أن آل في الزيادة للعهد الذهنى وهو الوارد في حديث الشيخين (قول المتن سنة في الآخر) قال الإسنوي دليل عدم وجوبها فيه وعدم استحبابها في الأول الإجماع (قول الشارح فلا تنس فيه) لو أدرك المسبوق ركعتين من الرباعية تشهد التشهد كاملاً تبعاً للإمام (قول الشارح وفيما قاله إشارة) يريد أن قوله والزيادة بعد قوله وأقل الصلاة إلخ يفيد أن ما في الحديث هو أكمل الصلاة يعنى بمعونة أن آل في لفظ الزيادة للعهد الذهنى وهي الواردة في الحديث (قول الشارح وفي الروضة وأصلها إلخ) قال في شرح المذهب وينبغي أن يجمع ما في الأحاديث

آل إبراهيم في الموضعين وهو مأخوذ من بعض طرق الحديث وفي بعضها أيضاً بعد آل إبراهيم الثاني في العالمين .

(١) والحمد لله على ذلك فإننا نسود بعضنا والرسول ﷺ وشرف وكرم هو سيد السادة كلهم .

وآل إبراهيم إسماعيل وإسحق وأولادهما (وكذا الدعاء بعده) أى بعد التشهد الآخر بما يتصل به من الصلاة على النبي وآله سنة للإمام وغيره بدني أو دنيوي لحديثه إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله إلى آخرها ثم ليتخير من المسئلة ما شاء أو ما أحب [رواه مسلم] وروى البخارى ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به أما التشهد الأول فلا يسن بعده الدعاء لما تقدم (ومأثوره) عن النبي (أفضل) من غير المأثور (ومنه)

المنهج نقلا عن الرافعي أنه كان يقول وأنى رسول الله مردود لأنه لم يرد في الصلاة وإنما ذكره بعضهم على تردد أنه قال ذلك في أذان فعله مرة في سفر (قوله وآل إبراهيم إسماعيل وإسحق وأولادهما) وكل الأنبياء بعدهما من أولاد إسحاق وليس من أولاد إسماعيل نبي غير نبينا محمد ﷺ قال بعضهم وفي ذلك حكمة امتيازهم وانفراده ﷺ يسائر أنواع الكمالات والفضائل وفيما ذكر تصريح بأن المراد بأولادهما ما يعم الأنبياء وغيرهما فتأمل (قوله وكذا الدعاء) أى بغير عزم ولا تعليق ولا فتبطل فيها (قوله فليقل إلخ) وصرفه عن الوجوب الإجماع (قوله فلا يسن بعده الدعاء) ولو لمنفرد وإمام محصورين بل يكره فيه لما مر كما تقدم (قوله ما قدمت وما أخرت) المعنى ما مضى من ذنوبى كلها ما تقدم منها على غيره وما تأخر عنه أو المعنى ما سلف منها وما سيقع ومعنى غفرانه على هذا عدم مؤاخذته به إذا وقع ومن المأثور اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الحيا والمات ومن فتنة المسيح الدجال ، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم . والمسيح بالخاء المهملة أو المعجمة والمأثم بالثناة الفوقية أو المثناة الإثمية والمغرم بالغين المعجمة ثم المهملة ما يلزم أدائه بلا حق وربما يوجد فيه خلف وعد أو خلف كذب أو نحو ذلك وفتنة الحيا بالدنيا والشهوات ونحوهما كترك العبادات وفتنة المات بنحو ما عند الاحتضار أو فتنة القبر (قوله وفي الروضة) هو المعتمد والمراد أقل مما أتى به منهما سواء الأقل أو الأكمل (قوله إلا أن يكون إماما) أى لغير محصورين فيكره له ولا يكره ولا يندب لإمامهم فله أن يطيل ما شاء ما لم يقع في سهو كالمنفرد (فائدة) قال في الأم فإن لم يزد أى المصلى مطلقا على ذلك أى التشهد والصلاة كرهته (قوله والكلام في الواجبين) إنما قيد بذلك نظرا للخلاف بعده في المندوب (قوله إن قدر) وقبل القدرة يأتي بذكر غيرهما ولا يترجم (قوله فلا يجوز) أى وتبطل صلاته (قوله والعاجز) وإن قصر في التعلم (قوله فلو ترجم) أى القادر بطلت صلاته (قوله فلا يجوز اختراع إلخ)

الصحيحة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد هـ . (فائدة) إنما خص إبراهيم ﷺ لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لنبي غيره قال تعالى : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾ فسأل النبي ﷺ إعطاء ما تضمنته الآية مما سبق إعطاؤه لإبراهيم ويدل كما قال الإسنوي على أن الإشارة بهذه الآية اتفاق آخرها مع آخر التشهد في قوله حميد مجيد والحمد المحمود والمجيد بمعنى الماجد وهو الكامل في الشرف والكرم (قول الشارح أو دنيوي) لنا وجه بأنه إذا قال اللهم ارزقني جارية حسناء صفتها كذا ونحوه تبطل صلاته (قول الشارح لحديث إلخ) الصارف عن الوجوب الإجماع (قول المتن وما أخرت) قيل معنى هذا طلب غفران ما سيقع على تقدير الوقوع وقيل أراد التأخر من الذنوب التي صدرت منه وهذا الأخير هو الذي ذكره الإسنوي في بعض شروح الرسالة نقلا عن الأصحاب والأول بحث له رحمه الله (قول المتن على قدر التشهد والصلاة) قال الدميري الظاهر أن المراد أقلهما هـ . وقال ابن الرفعة أكمهلهما وإلا فكانت سنة عند إسقاط سنة (قول المتن العاجز) أى قياسا على الواجب .

اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت إلخ) أى وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت للاتباع رواه مسلم (ويسن أن لا يزيد) الدعاء (على قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ) وفيه الروضة كأصلها الأفضل أن يكون أقل منهما لأنه تبع لهما فإن زاد لم يضر إلا أن يكون إماما فيكره له التطويل هـ . (ومن عجز عنهما) أى عن التشهد والصلاة على النبي ﷺ وهو ناطق والكلام في الواجبين لما سيأتى (ترجم) عنهما وتقدم في تكبير الإحرام لأنه يترجم عنه بأى لغة شاء وأن يجب التعلم إن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر فيأتى مثل ذلك هنا أما القادر عليهما فلا يجوز له ترجمتهما (ويترجم للدعاء) الذى تقدم أنه مسنون (والذكر المنسوب) كالتشهد الأول والصلاة على النبي فيه والقنوت

وتكبيرات الانتقالات والتسبيحات (العاجز لا القادر في الأصح) فهما لعذر الأول دون الثاني فلو ترجم بطلت صلاته والثاني يترجمان أى يجوز لهما الترجمة لقيام غير العربية مقامهما في أداء المعنى . والثالث لا يترجمان إذ لا ضرورة إلى المندوب حتى يترجم عنه ثم المراد الدعاء والذكر المأثور فلا يجوز اختراع دعوة أو ذكر بالعجمية في الصلاة قطعا نقله الرافعي عن الإمام تصريحاً في الأولى واقتصر عليها في الروضة وإشعاراً في

الثانية (الثاني عشر السلام وأقله السلام عليكم والأصح جواز سلام عليكم) بالتثنية كما في التشهد فيكون صورة ثانية للأقل (قلت الأصح المنصوص لا يجزئه

وأقله أعلم) قال في شرح
المذهب ثبتت الأحاديث
الصحيحة أنه عليه السلام كان
يقول السلام عليكم ولم
ينقل عنه سلام عليكم
بخلاف التشهد (و) الأصح
(أنه لا تجب نية الخروج) من
الصلاة كغيرها من
العبادات والثاني تجب مع
السلام ليكون الخروج
كالدخول بنية لكن لا يحتاج
إلى تعيين الصلاة (وأكملها
السلام عليكم ورحمة الله
مرتين يمينا وشمالا ملتفتا في
الأولى حتى يرى خده
الأيمن وفي الثانية الأيسر)
للتابع في ذلك رواه
الدارقطني وابن حبان
وغیرهما ويتبدى السلام في
المرتين مستقبل القبلة وبينه
مع تمام الالتفات (ناويا
السلام على من عن يمينا
ويساره من ملائكة وإنس
وجن) مؤمنين أي ينويه بمرّة
اليمين على من على اليمين وبمرّة
اليسار على من على اليسار
إماما كان أو مأموما والمنفرد
ينويه بالمرتين على الملائكة
كذا في الروضة كأصلها
(وينوي الإمام السلام على
المقتدين) هذا يزيد على ما
تقدم بالمقتدين خلفه وليس
في الروضة ولا أصلها
ويلحق بالإمام في ذلك
المأموم (وهم الرد عليه)
فينويه منهم من على يمينه

أى وتبطل الصلاة بذلك من العاجز كالفادر (قوله وأقله السلام عليكم) وكذا عكسه وإن كره لتأديته
معناه وحكمة السلام أن المصلي كان مشغولا عن الناس ثم أقبل عليهم وشرطه إسماع نفسه ومولاته وعدم
زيادة فيه وتعريفه والخطاب فيه وميم الجمع ولا يضر تنوينه مع التعريف ولا زيادة وأقبله وفارق التكبير
بالاحتياط للانعقاد ولا زيادة التام بعد السلام ولا سكوت لا يقطع الفاتحة ولو قال السلم عليكم بكسر
فسكون أو فتح فسكون أو فتح فإن قصد به السلام كفى وإلا فلا لأنه لا يكون بمعنى الصلح والانقياد ونحوه
أصالة . (قوله بالتثنية) بغير تنوين لا يجزئ اتفاقا (قوله لا يجزئه) بل تبطل صلاته إن تعمّد وخاطب
أو قصد الخروج (قوله لكن لا يحتاج تعيين الصلاة) أى على الوجهين فلو عين غير ما هو فيه عمدا بطلت
عليهما أو خطأ بطلت على الثاني المخرج دون الأول الراجح نعم من صلى نفلا مطلقا وسلم قبل إتمام ما
عينه من غير نية اقتصار ولا قصد خروج بطلت صلاته قاله شيخنا الرملی (قوله ورحمة الله) ولا يسن زيادة
وبركاته (قوله مرتين والثانية) من ملحقات الصلاة لا منها فنحرم لعروض مانع كحدث وخروج وقت
جمعة وتخرق خف وكشف عورة وطرو نجاسة لا يعفى عنها ولو سلمها معتقدا أنه سلم الأولى فإن عدمها
أعادهما معا لو جرد الصارف لما ليس منها ومسجد للسهر قبل سلامه بخلاف ما لو شك في أنه سلم فيجب
عليه أن يسلم وإن طال الفصل ولا يسجد لأنه سكوت في ركن طويل (قوله يمينا) أى في المرة الأولى وشمالا
أى في المرة الثانية ولو سلم الأولى عن يساره والثانية كذا^(١) قاله شيخنا وقال بعضهم يسلم الثانية عن يمينه
على نظير ما في قراءة سورتي الجمعة والمنافقين في الجمعة فراجع (قوله مستقبل القبلة) أى بوجهه في ابتدائها
وينبغي مع انتهاء الالتفات ويفصل بينهما بسكنة لطيفة ولو اقتصر على تسليمه واحدة فتأمرها إلى القبلة أولى
(قوله ناويا السلام إلخ) وإنما احتيج إلى ذلك لأن وضع السلام من الصلاة للتحلل منها ولو محضه للسلام
عليهم أو لإعلامهم بفراغ صلاته بطلت صلاته (قوله إماما كان أو مأموما) هذا تعميم في فاعل ناويا وبحرور
على وبذلك تكرر مع ما يأتي بقوله وينوي الإمام إلخ وأجاب عنه الشارح بقوله هذا يزيد إلخ فتأمل (قوله
مؤمنين) هو صفة كاشفة في الملائكة وقيد في الإنس والجن ودخل فيهم غير المصلين ولو مع بعد المسافة
إلى منقطع الأرض كما مر (قوله كذا في الروضة) تبرأ منه لأنه يقتضى أن الإمام والمأموم لا ينويان على من
خلفهما أو إمامهما وأن المنفرد لا ينوي على المؤمنين مطلقا وليس كذلك وقول بعضهم إن الكلام في المصلين
مع بعضهم بخلاف المنفرد يرد عليه مأموم في طرف صف يمينا أو شمالا (قوله في ذلك) أى فيمن خلفه وكذلك
إمامه والمنفرد كالمأموم كما مر (قوله فينويه منهم إلخ) وهو مبنى على المطلوب من تأخر تسليمي المأموم عن

(قول المتن السلام) قال القفال في المحاسن في السلام معنى وهو أنه كان مشغولا عن الناس وقد أقبل عليهم اهـ .
ثم كلام المؤلف يفهم أن الواجب مرة واحدة وهو كذلك (قول الشارح بالتثنية) أما بغيره فلا يجزئ قولاً
واحداً (فروع) إذا قلنا بعدم الإجزاء كان الإتيان به مبطلا للصلاة فيما يظهر وهو قضية كلام الشيخين كغيرها
من العبادات ولأنها أعني النية تليق بالأفعال دون التروك كذا قاله الإسنوي وأحسن منه ما قاله غيره لأن النية
الأولى شاملة لذلك (قول الشارح مع السلام) أى الأول وانظر هل يجب الأمران بأوله أو بجميعه (قول
الشارح لكن لا يحتاج إلى تعيين الصلاة) لكن لو عين عمدا غير ما هو فيه بطلت لتلاعبه (فروع) المتفل إذا
نوى عددا ثم سلم قبل تمامه إن لم ينو التحلل بطلت صلاته كما قاله في الخادم (قول المتن ورحمة الله) مقتضاه
أنه لا يقول وبركاته وهو المشهور والثاني يستحب والثالث في الأول دون الثاني حكاية السبكي واختار الثاني
قال الإسنوي وإذا اقتصر على واحدة فعلها تلقاء وجهه كأن حكمة هذا المحافظة على العدل في حق من يسلم
عليهم وقيل يبدأ بها يمينا ويكملها شمالا (فائدة) يسن أن يفصل إحدى التيمنتين عن الأخرى (قول الشارح
والمنفرد إلخ) هذا قد يشكل عليه حديث سنة العصر الآتي ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله كذا في الروضة

تسليمتي الإمام والحاصل أن كل مصل ينوي السلام على من لم يسلم عليه وينوي الرد على من سلم عليه ممن عن يمينه أو يساره أو خلفه أو أمامه (قوله حديث على إله) هو في السلام ولو في غير المقتدين وشامل للجهات الأربع وعطف المؤمنين فيه مرادف أو خاص لشمول ما قبله للمنافقين لإجراء أحكام الإسلام عليهم ظاهرا (قوله وحديث سمرة) هو في الرد على الإمام ويقاس عليه غيره فكان الأنسب للشارح ذكره (قوله أن نتحاب وأن يسلم بعضنا على بعض) هو من عطف السبب أو المرادف أو المغاير بحمل المحبة على نحو عدم المشاحنة قال ابن حجر ومصافحة المصلين خلاف الأولى من حديث كونها خلف الصلاة (قوله أن ينوي إلى آخره) أي مقارنا للسلام أو لبعضه فإن نوى الخروج قبله بطلت صلاته وصرح هذا وما قبله أن لا يشترط قصد السلام من الصلاة مع ذلك مع أنه صارف وقد تقدم أنه يشترط قصد الأركان مع فلذلك مال بعضهم إلى الاشتراط وإنما سكتوا عنه للعلم به من غيره والوجه عدم الاشتراط هنا ويفرق بأن موضوع السلام للتحلل من الصلاة فنية غيره لا تخرجه عنه إلا إن تحضت لغيره ولذلك قيل بوجوب نية الخروج معه وإلى هذا مال شيخنا (تقريبه) هل يجب على غير المصلي الرد لسلام المصلي عليه الوجه ، نعم إن علم أنه قصده به (قوله ترتيب الأركان) خرج بها السنن مع بعضها أو مع الأركان فترتيبها شرط للاعتداد بها من حيث حصول ثوابها وسكت عن موالة الصلاة والوجه فيها أن يقال إن فسرت بعدم تطويل الركن القصير أو بطول الفصل بعد السلام ناسيا فهو شرط للصحة وإلا فلا (قوله ومعلوم) أي فلا يضر عدم تقدمه في الأركان السابقة (قوله التشهد) المشتمل على الصلاة على النبي ﷺ (قوله فيما عدا ذلك) فيه نظر بالنسبة للقيام مع القراءة إلا أن يقال إن الشارح يرى أن القيام يحصل بجزء مما قبل القراءة وفيه ما تقدم (قوله وعده إله) هو مبني على أن الترتيب بمعنى المترتب الذي هو الهيئة الحاصلة للشيء المترتب وإلا فهو من الأفعال لأنه جعل كل شيء في مرتبه (قوله صحيح) أي حقيقة وإلا فهو صحيح مطلقا (قوله ركن فعل) أي على فعل آخر ولا حاجة لقولهم أو على قولي ليدخل تقديم الركوع على القراءة فإنه مبطل لأن البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعل ولذلك قال بعضهم لا يتصور تقديم فعل على قولي محض ولا عكسه ولا فعلى على مثله كذلك ولا قولي كذلك والجواب بما قيل إن الركن الفعلي في القيام والقعود هو ما سبق على القولي مرود بأن محل القول منه اتفاقا ولذلك عدوه ركنا طويلا ويلزم أن الفائحة ليست في القيام أو أنها في قيام آخر وكل باطل أو بما قيل إن المنظور إليه في محل القولية هو الأقوال والفعل تابع لما لعدم تصور وجودها بدون مردود أيضا بعدم سقوط الفعل بسقوط الأقوال عند العجز والوجه أن يقال إن الفعل المقدم على محله يخرج عن الركنية لعدم الاعتداد به كما هو صريح قولهم فما بعد التروك ولذلك تجب إعادته ولا نظر إلى قصده ولا إلى صورته التي سموه ركنا لأجلها ولا يتصور تقديم ركن على محله على بقاء ركنيته مطلقا وإنما جاء البطلان من جهة الخلل بترك الركن المتقدم وكان حقه البطلان مطلقا وإنما اختص البطلان بالفعلين المختلفين لوجود انحراف هيئة الصلاة فيهما دون غيرهما فتأمل هذا وأرجع إليه وعرض عليه بالنواجد فإنك لا تعثر على مثله في مؤلف والله الموفق والملمهم (قوله بخلاف تقديم القولي) على مثله أو على فعل كالتشهد قبل السجود وهذا كله بحسب الصورة لخروجها عن الركنية كما مر والبطلان بتقديم السلام على محله للخروج به من الصلاة لا من

كأصلها (قول المتن الثالث عشر ترتيب الأركان إلى آخره) لحديث المسىء صلاته ولأنه الوارد مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » قال في شرح المهذب وجعل الترتيب والموالة شرطين أظهر من جعلهما ركنين وصورة ترك الموالة بتطويل القصير (قول المتن الأركان) أما السنن فالترتيب بينها ركن أو شرط في الاعتداد بها لا في الصلاة (قول الشارح ومعلوم) إنما قال ذلك لأنه لم يدخل في عده السابق بخلاف قرن النية بالتكبير

بالتسليم الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه بأيتهما شاء وبالأولى أفضل ويستحب أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض الأصل في ذلك حديث على كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وحسنه وحديث سمرة أمرنا رسول الله ﷺ أن نرد على الإمام وأن نتحاب وأن يسلم بعضنا على بعض [رواه أبو داود] وغيره ويستحب لكل مصل أن ينوي بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة أيضا إن لم نوجها (الثالث عشر ترتيب الأركان السابقة) كما ذكرنا في عدها المشتمل على وجوب قرن النية بالتكبير ومعلوم أن محله القيامة كما تقدم وأن قعود التشهد مقارنا له فالترتيب المراد فيما عدا ذلك وعده من الأركان بمعنى الفروض كما تقدم أول الباب صحيح وبمعنى الإجزاء فيه تغليب (فإن تركه) أي الترتيب (عمدا) بتقديم ركن فعل (بأن سجد قبل ركوعه بطلت صلاته) لتلاعبه بخلاف تقديم القولي كأن

صلى على النبي ﷺ قبل التشهد فيعيد بها بعده (وإن سها) في الترتيب بترك بعض الأركان (فما) فعله (بعد المتروك لغو) لوقوعه في غير محله (فإن تذكر) المتروك (قبل بلوغ مثله فعله وإلا) أى وإن لم تذكر حتى فعل مثله في ركعة أخرى (تمت به) أى بمثله المفعول (ركعتيه) المتروك آخرها لوقوعه في محله

(وتدرك الباقي) من

الصلاة ويسجد في آخرها

للسهو كما سيأتى في بابه

(فلو تبين لي آخرها

صلاته ترك سجدة من)

الركعة (الأخيرة سجدها

وأعاد تشهده) لوقوعه

قبل محله وسجد للسهو

(أو من غير هالزمه ركعة)

لأن الناقصة كملت

بسجدة من التي بعدها

ولغاها بياها (وكذا إن شك

فيهما) أى في الأخيرة

وغيرها أى في أيتهما

المتروك منها السجدة فإنه

يلزمه ركعة أخذاً

بالأحوط ويسجد للسهو

في صورتين (وإن علم في

قيام ثانية ترك سجدة) من

الأولى (فإن كان جلس

بعد سجده) التي فعلها

(سجد) من قيامه اكتفاء

بجلوسه سواء نوى به

الاستراحة أم لا (وقيل إن

جلس بنية الاستراحة لم

يكفه) لقصد سنة (والإ)

أى وإن لم يكن جلس بعد

سجده (فليجلس

مطمئناً ثم يسجد وقيل

يسجد فقط) اكتفاء

بالقيام عن الجلوس لأن

القصد به الفصل وهو

حاصل بالقيام ويسجد في

جهة الركنية (قوله فيعيد بها بعده) أى وجوباً وإلا بطلت صلاته لعدم الاعتداد بها لخروجها عن الركنية كالعمود لها لأن الاعتداد به تابع للاعتداد بها فليس فيها ترك فعل محل بل ولا تقديم فعل على مثله كما تقدم (قوله فإن تذكر المتروك) أى علم بتركه أو شك فيه (قوله فعله) أى وجوباً فوراً فلو مكث ليتذكره بطلت صلاته إلا في قراءة الفاتحة قبل الركوع ويعذر المأموم تبعاً لإمامه فيتدرك بعده (قوله المتروك آخرها) أى حقيقة أو حكماً لأن ما بعد المتروك لغو كما أشار إليه بقوله لوقوعه في غير محله فالآخر متروك أبداً وخرج بركعة أخرى فعل مثله في ركعة كقراءة في نحو سجود لمن تذكر أنه لم يقرأ في القيام فلا يعتد بها ولا يقوم سجود التلاوة مقام سجود الصلاة لأنه ليس منها وبذلك فارق جلسة الاستراحة حيث تقوم مقام الجلوس بين السجدين . (قوله في آخر صلاته) أو بعدها وقبل طول الفصل وإن مشى قليلاً عرفاً أو تكلم كذلك أو استدبر القبلة وكذا لو طوى عنجاسة غير معفو عنها عند شيخنا وخالفه شيخنا الرملي (قوله وأعاد تشهده) أى وبحسب جلوسه على الجلوس بين السجدين ولو بقصد التشهد لأنه من الصلاة ومثله جلوس من يصلى من قعود بقصد القيام وكذا هوى من نسي الركوع فيقوم عند تذكره راعياً على المعتمد وبطلت صلاته بانتصابه فيقول ابن حجر وإن تبعه شيخنا في شرحه وغيره بوجوب انتصابه غير مستقيم إلا إن حمل على هوى ليس في صورة هوى الركوع فتأمل . (قوله إن شك) أى تردد براجعية أو مرجوحية (قوله أى في أيتهما) أى أشار إلى ترك السجدة متيقناً وإنما التردد في محلها وهذا لمراعاة كلام المصنف ولا يتقيد الحكم به بل الشك في فعلها كذلك وكذا بقية الأركان نعم الشك في النية أو التكبير ليس في صلاة خلافاً لجمع (قوله لقصد سنة) تقدم أنه لا يضر (قوله وإن علم) والشك مثله كما تقدم (قوله يسجد من قيامه) أى نزل ساجداً فإن نزل جالساً بطلت صلاته (قوله اكتفاء بالقيام) ورد بأنه لاغ وليس على صورة ما طلب في موضعه (قوله رباعية) نسبة إلى رباع المعدول عن أربع (قوله ويلغو باقيهما) مما بين المتروك والمحسوب (قوله أخذاً بالأسوأ) أى بما فيه اللزوم أكثر في جميع الصور ومقابله في الأول لزوم ركعة فقط يكون السجدين من ركعة فقط أو من ركعتين متواليين (قوله وفي المسألة الثانية) أى على الأخذ بالأسوأ ومقابله لزوم ركعة وسجدة فقط بجعل المتروك سجدين من ركعة غير الأخيرة وسجدة من الأخيرة قال الإسكندر تبعاً لغيره والصواب في هذا لزوم سجدة وركعتين لأن الأسوأ فيها ترك أولى الأولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة وفي الأربع لزوم ثلاث ركعات بجعل المتروك مثل ما ذكر في أولى الصورة السابقة مع سجدين من الثالثة وفي الست لزوم سجدين وثلاث ركعات بجعل المتروك ما ذكر مع سجدين من الرابعة وهذا التقدير

(قول المتن تمت به) الضمير فيه يرجع إلى المثل من قوله بلوغ مثله كما أشار إلى ذلك الشارح بقول أى بمثله المفعول (قول الشارح المتروك آخرها) إنما قيد بذلك لقوله تمت به ركعته وذلك لأنه لو كان المتروك من أثانها قام المأق به مقام ذلك المتروك ثم يكملها ولا يصح أن يقال تمت به ركعته (قول المتن أو من غيرها) أى سواء علم عنها أو لم يعلم (قول المتن رباعية) هو نسبة إلى رباع المعدول عن أربع (قول المتن وجب ركعتان) قال الإسكندر الصواب في المسألة الثانية يلزمه ركعتان وسجدة لأن الأسوأ ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة ثم قال فإن قيل إذا قدرنا ترك السجدة الأولى وبطلان السجود الذي بعدها فلا يكون المتروك ثلاث سجود فقط قلنا هذا خيال فاسد فإن المعدود تركه إنما هو المتروك

الصورتين للسهو (وإن علم في آخر رباعية ترك سجدين أو ثلاث جهل موضعها) أى الخمس في المستلتن (وجب ركعتان) أخذاً بالأسوأ وهو في المسألة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فينجبران بالثانية والرابعة ويلغو باقيهما وفي المسألة الثانية ما ذكر وترك سجدة

لا محيص عنه فإن قيل هذا فيه ترك شيء آخر وهو الجلوس وكلام الأصحاب في ترك السجدة فقط قلنا هذا خيال فاسد لأن المأني به وهو باطل شرعا كالمتروك حسا لسلوك أسوأ التقادير انتهى كلامه وهو ظاهر جلي إذ لا يتصور أن يحسب الجلوس مع عدم سجود قبله وقد علمت بهذا رد ما قاله السبكي وغيره كما يأتي وإن تبعه شيخنا الرملي في شرحه وما قيل في رد ذلك الاعتراض بتصوير الأصحاب المسألة بما لو سجد على كور عمامته لا يجدي نفعا وما قيل إن الإسئوى ذكر الاعتراض ورده فغير مستقيم ولعله متقول عليه وقد ذكر التاج ابن السبكي في التوشيح ما يوافق كلام الإسئوى في المسألة الثانية بقوله نظما هذه الآيات :

وتارك ثلاث سجدة ذكر وسط الصلاة تركها فقد أمر
بحملها على خلاف الثاني عليه سجدة وركعتان
وأهل الأصحاب ذكر السجدة وأنت فانظر تلق ذلك عده
ولما رآه والده السبكي كتب عليه جوابا من رأس القلم بقوله :

لكنه مع حسنه لا يرد إذ الكلام في الذي لا يعقد
إلا السجود فإذا ما انضم له ترك الجلوس فليعامل عمله
وإنما السجدة للجلوس وذاك مثل الواضح المحسوس

وقد علمت رده مما ذكره الإسئوى فيما مر فتأمل والله الموفق والهادي (قوله من ركعة أخرى) يعني الثانية أو الرابعة (قوله جهل موضعها) في الجميع فإن علم محلها فهو واضح وقد صرح به في العباب وغيره فراجع (قوله فتلغو الأولى) فيه تساع والمراد ما بعد المتروك منها كما هو معلوم هنا وفيما يأتي ولو قال فتكمل الأولى والثانية والثالثة لكان أولى ومقابل الأسوأ في هذه لزوم ركعتين فقط يجعل المتروك سجدة من كل من ركعتين (قوله فتكمل) أى الثالثة لو قال فتكمل الأولى والثالثة والرابعة لكان أولى بل كان صوابا ومقابل الأسوأ في هذه لزوم سجدة وركعتين يجعل السجدة الخامسة من الركعة الرابعة (قوله وأنه في الست إلخ) ومقابل هذا لزوم سجدة وركعتين يجعل المتروك سجدة من كل ركعة غير الثالثة (قوله وفي الصور السبع) وهي ترك سجدة وما بعدها ولا حاجة لجهل الخلل في السبع ولا في الثمان وتصوير بعضهم له بمن أدرك سجدة من آخر صلاة الإمام صحيح لكن لا مفهم له (قوله ويتصور) أى الترك لا بقيد الجهل كما علم (قوله إدامة نظره) ولو بالقوة كالأعمى والعاجز ومن في ظلمة أو على جنازة^(١) وكذا الوصل خلف نبي أو عند الكعبة أو فيها نعم يندب النظر إلى جهة العدو في الخوف وإلى مسبحته ولو مستورة عند رفعها في التشهد إلى

حسا لا المأني به حسا الباطل شرعا لسلوك أسوأ التقادير إذ لو قلنا بهذا للزم في كل صورة وحينئذ فيستحيل قولهم لو ترك ثلاث سجدة أو أربعة لأننا إذا جعلنا المتروك من الركعة الأولى هو السجدة الثانية كما سلك الأصحاب فيكون قيام الركعة الثانية وركوعها وغير ذلك مما عدا السجود باطلا وهكذا في غيرها وحينئذ فلا يكون المتروك هو السجود فقط بل أنواعا من الأركان قال وإنما تركت هذا الخيال وإن كان واضح البطلان لأنه قد يختلف في صدر من لا حاصل له وإلا فمن حق هذا السؤال السخيف أن لا يدون في تصنيف ومقتضى إشكاله هذا أن يلزم في الأربع كالمس في السبع كالمس ثلاث بعد سجدة بأن يقدر في الأربع ترك أولى الأولى وثانية الثانية وثنتين من الثالثة وفي الست يقدر الخامسة والسادسة من الرابعة فيأتي بسجدة ثم ثلاث وأصل هذا الاستدراك لابن الخطباء في كتاب له على التنبيه ذكره في مسألة الثلاث فتبعه غيره كابن المقرئ (قول الشارح فتلغو الأولى) ينبغى أن يكمل الأولى والثانية والثالثة ويلغو باقيا (قول المتن يسن إدامة نظره إلى آخره) أى ولو كان تجاه الكعبة وقوله لأنها أقرب إلى الخشوع أى من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل من غيره ثم قضية الإطلاق جريان ذلك في حالة الركوع

من ركعة أخرى (أو أربع) جهل موضعها (فسجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة فتلغو الأولى وتكمل الثانية والثالثة (أو خمس أو ست) جهل موضعها (فثلاث) أى فيجب ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة فتكمل بالرابعة وأنه في الست ترك سجدة من كل من ثلاث ركعات (أو سبع) جهل موضعها (فسجدة ثم ثلاث) أى ثلاث ركعات لأن الحاصل له ركعة إلا سجدة وفي ثمان سجدة يلزمه سجدتان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأنينة أو سجود على عمامة وفي الصور السبع يسجد للسهم (قلت يسن إدامة نظره) أى المصل إلى موضع سجوده لأنها

أقرب إلى الخشوع (قيل يكره تغميض عينيه) لفعل اليهود له (وعندى لا يكره إن لم يخف ضررا) إذ لم يرد فيه نهي (و) بسن (الخشوع) قال الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (وتدبر القراءة) أى تأملها قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾

(والذكر) قياسا على القراءة (ودخول الصلاة) بنشاط (للزم على ضد ذلك قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى ﴾ (وفراغ قلب) من الشواغل لأنها تشوش الصلاة (وجعل يديه تحت صدره أخذا يمينه يساره) مخيرا بين بسط أصابع اليدين في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد روى مسلم عن وائل ابن حجر أنه عليه السلام رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى زاد ابن خزيمة على صدره أى آخره فيكون آخر اليد تحت وروى أبو داود على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد والسين في الرسغ أفصح وهو المفصل بين الكف والساعد (والدعاء في سجوده) لحديث مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا فكثر والدعاء أى في سجودكم (وأن يعتمد في قيامه من السجود والقعود على يديه) أى يطنهما على الأرض لأنه أعون له وهو مأخوذ من حديث البخارى في صفة صلاة

قيامه أو سلامه ولو كان في سجوده ما يلهى كترويق أو صور لم يسن النظر إليه ويسن النظر إليه عند التحريم وإزالة ما فيه وكنسه بطرف ثوبه وربما يشعر به التعبير بالإدامة (قوله لفعل اليهود) أى لأنه شعارهم كما قاله العبدى من أئمتنا رحمه الله تعالى (قوله وعندى لا يكره) أى فيباح نعم يندب إن حصل به خشوع أو نحوه مما يطلب ويكره إن خاف به ضررا له أو لغيره بل يحرم إن ظن به الضرر ويندب فتح العينين في السجود ليسجدا معه وكذا في الركوع (قوله ويسن الخشوع) أى في دوام صلاته وقيل يجب عليه فيكتفى بوجوده في جزء منها وهو سكون الجوارح مع حضور القلب فلو سقط رداؤه مثلا كره تسويته إلا الحاجة كما في الإحياء وقد ورد أن من خشع في صلاته وجبت له الجنة وخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (قوله أى تأملها) أى بمعرفة معانيها ولو إجمالا ويندب للمصلى وغيره ترتيلها لما ورد أن حرفا بترتيل كحرفين بغيره ثوبا ويسن لكل منهما أيضا سؤال الرحمة عند آياتها وسؤال الجنة عند آياتها والاستعاذة من النار عند آياتها والتسبيح عند آياتها والصلاة على النبي عليه السلام عند آياته والتفكير عند آياته فيها مثل وأن يقول بلى وأنا على ذلك من الشاهدين عند أليس الله بأحكم الحاكمين والله رب العالمين عند آخر تبارك وأمنت بالله عند فباى حديث بعده الآية ولا تكذب بالآلئك يارب عند فباى الآء ربكما تكذبان ولا يقصد في شيء من ذلك غير القرآن أو الذكر وحده . (قوله والذكر) أى تدبره بمعرفة معانيه قال شيخنا ولا يثاب عليه إلا إن عرف معناه ولو إجمالا بخلاف القرآن للتعب به وقال ابن عبد الحق يثاب مطلقا كالقرآن (قوله من الشواغل) أى ولو أخروية أو في مسئلة فقهية وهذا زيادة على حضور القلب المتقدم في الخشوع فتأمل (قوله وجعل يديه) أى بعد حطهما من التكبير وقبل إرسالهما بل قيل يكرهه ويندب ذلك الجعل في كل قيام أو بدله ولو اضطر جاعا إن تيسر (قوله تحت صدره) أى بجذائه قلبه إشارة إلى حفظ الإيمان فيه (قوله يمينه) أى بكفها أو زندها لو قطعت (قوله مخير الخ) أى إن السنة تحصل بذلك كله وسياق الأفضل (قوله على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد) أى قابضا بعض كل منهما وهذا أفضل الكيفيات أو بلا قبض وهى بعدها في الفضيلة وهذا الحديث محتمل لهما وما قبله أعم منهما ولو أرسل يديه من غير عبث فلا بأس لأن المقصود من القبض المذكور عدم العبث بهما وقد وجد المراد بظهر كفه اليسرى بعض كوعها وهو العظم الذى يلي إبهام اليد لا رأس الزند كما قيل (قوله وهو المفصل الخ) أى لا رأس عظم الكوع (قوله والدعاء في سجوده) أى بدني أو ديني إن كان منفردا أو إماما محصورين أو لم يحصل به طول وإلا فلا (قوله وتطويل الخ) أى فيما لم يطلب

وغيرها وهو كذلك فيما يظهر نعم استثنوا حالة مشهد فإنه ينظر للمسبحة وقول المتن نظره أى ولو في ظلمة (قول المتن قيل يكره تغميض عينيه) قائله العبدى من أصحابنا (قول الشارح لفعل اليهود له) ولأنه خلاف ما تقتضيه الطبيعة من استرسال الأعضاء فيكون مشكلا (قول المتن إن لم يخف ضررا) أى من نحو عدو (قول المتن والخشوع) هو السكون وفسره الإمام بلين القلب وكف الجوارح والحديث في شخص عبث في صلاته بلحيته لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه وفي الرافعى وجه أنه شرط لكن في بعض الصلاة كما قاله المحب الطبري والعبث مكروه حتى لو سقط رداؤه أو طرف عمامته كره له تسويته قاله في الإحياء (قول المتن وتدبر القراءة) قال بعضهم لأن مقصود المصل من الفعل والترك سؤال الرحمة والتعوذ من العذاب ونحو ذلك متفق عليه (قول المتن وفراغ قلب) قيل إذا كثرت حديث النفس أبطل قال في الكفاية ولو تفكر في أمور الآخرة فلا بأس (قول المتن وجعل يديه) أى في القيام وبدله وكذا في الاضطجاع إن لم يشق (قول الشارح مخير الخ) هو ما نقله الرافعى عن القفال وأقره (قول المتن والقعود على يديه) أى نحو قعود التشهد

النبي عليه السلام فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام (وتطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح) للاتباع في الظهر والعصر

رواه الشيخان وفي الصحيح ويقاس غير ذلك عليه والثاني لا يسن تطويلها للاتباع في التسوية بينهما في الظهر والعصر ورواه مسلم ويقاس عليهما غيرهما وفي تطويل الثالثة على الرابعة إذا قلنا يقرأ السورة فيهما الوجهان أحدهما نعم قياساً على تطويل الأولى على الثانية والثاني لا بل يسوى

الأولى على الثانية والثاني لا بل يسوى بينهما للاتباع في حديث مسلم في الظهر والعصر ويقاس عليهما العشاء وصحح في الروضة الأول وتقديم القياس فيه على النص لأن دليل أصله وهو الحديث المذكور النافي لقراءة السورة في الأخيرتين مقدم على حديث إثباتهما المذكور كما تقدم والذكر بعدها أي الصلاة كان رسول الله ﷺ إذا سلم من الصلاة قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجدر ورواه الشيخان وقال ﷺ : « من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر » [رواه مسلم] ويسن بعد الصلاة الدعاء أيضاً (وأن يتنقل للنفل من موضع فرضه) تكثيراً لمواضع السجود فإنها تشهد له قاله البيهقي

عكسه فيه كصلاة ذات الرقاع وكسبح وهل أتاك (قوله رواه الشيخان) ومنه الحديث المتقدم المثبت للقراءة في غير الثالثة والرابعة (قوله لأن دليل أصله إلخ) أي دليل القراءة في الأولين الثابت فيه تطويل الأولى على الثانية مقدم فالقائل بالقراءة في الأخيرتين يقول بتطويل الأولى منهما على الثانية منهما قياساً على الأولتين فسقط بذلك اعتراض بعضهم هنا (قوله كما تقدم) أي عند قولهم فيما مر وتسن سورة بعد الفاتحة إلخ (قوله والذكر بعدها) أي عقبها فيفوت بطول الفصل عرفاً وبالراتبة إلا المغرب لرفعها مع عمل النهار ولا يفوت ذكر يذكر آخر وقال شيخنا إن ما ورد به أمر مخصوص يفوت بمخالفته كقراءة الفاتحة والمعوذتين والإخلاص بعد صلاة الجمعة قبل أن يشي رجله ويفوت بانشاء رجله ولو يجعل يمينه للقوم وقال ابن حجر لا يفوت الذكر بطول الفصل ولا بالراتبة وإنما الفاتحة كاله فقط وهو ظاهر حيث لم يحصل طول عرفاً بحيث لا ينسب إليها (قوله وله الحمد) وفي رواية زيادة بحسب ويميت (قوله لا مانع إلخ) تقدم ما يتعلق به في ركن الاعتدال (قوله من سبح إلخ) أي قال سبحان الله والحمد لله والله أكبر ولا فرق بين أن يرتبها كما ذكر أولاً ولا بين أن يأتي بعد كل نوع وحده أولاً والزيادة على العدد المذكور لا تضر خلافاً للصوفية لأنهم قالوا الذكر كأسنان المفتاح إذا زاد لم يفتح ويندب أن يقدم القرآن إن طلب كآية الكرسي ثم الاستغفار ثلاثاً ثم اللهم أنت السلام إلخ ثم التسبيح وما معه (قوله دبر كل صلاة) أي من الخمس قال شيخنا ولو أصالة فتدخل المعادة وفيه نظر إلا أن يحمل على المعادة وجوباً وظاهر التعبير بكل فوات الثواب المذكور بترك ذلك الذكر أو بعضه ولو في صلاة واحدة ولو سهواً وتوقفه على مداومة ذلك في بقية عمره وفي ذلك نظر فراجع (قوله غفرت خطاياهم) هو بظاهره يشمل الكبائر وخصصه غالب المحدثين والفقهاء بالصغائر وذكر النووي أنه يقلل من الكبائر إذا لم يكن له صغائر حتى يحسوها (قوله ويسن الدعاء) أي بما شاء ديناً ودنياً ويكره لإمام غير محصورين تطويله إن انتظروه ومثله الذكر المتقدم ويسن الإسرار بهما إلا لنحو معلم (قوله وإن يتنقل للنفل من موضع فرضه) وكذا عكسه وكذا من محل فرض لفرض آخر ومن محل نفل لنفل آخر وتقيد المصنف لأجل ما بعده لا لإخراج غيره ولو قال إن يتنقل من محل صلاة لأخرى لشمل الجميع ويندب الانتقال بعد الإحرام بفعل خفيف لمن لم يتنقل قبله خلافاً للخطيب ويسن لمن لم يتنقل الفصل بكلام إنسان أو نحوه ولا يسن لكل ركعة مثلاً بغير إحرام (قوله وأفضله إلى بيته) أي وفعل النفل في البيت أفضل منه في المسجد ولو المسجد الحرام ولمن بيته خارج الحرم ويستثنى من ذلك صور كركعتي الطواف والإحرام من ميقات به مسجد والاستخارة

(قول الشارح لأن دليل أصله إلى آخره) لك أن تقول دليل أصله المذكور ناف للقراءة في الأخيرتين وقضية اعتباره رفع هذا الحكم الثابت بالقياس وأيضاً فتطويل الثالثة على الرابعة فرع عن ثبوت القراءة فيهما وهو فرع عن اعتبار الدليل وهو مانع من تقديم الأول فلا يكون عاضداً للقياس (قول المتن والذكر بعدها) قد ورد أن النبي ﷺ كان يستغفر الله ثلاث مرات إذا انصرف من الصلاة قال الإسنوي بعد سوق الأذكار الواردة ويستحب أن يبدأ من ذلك بالاستغفار المتقدم كما قاله أبو الطيب (قول الشارح الدعاء أيضاً) من الوارد في هذا المحل اللهم أعني على ذكرك الحديث ومنه ما سلف استحبابه بين السجديتين ومنه اللهم إني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أزدل العمل وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ويستحب الإسرار بالذكر والدعاء إلا عند إرادة التعليم (قول المتن وأن يتنقل للنفل) قال في شرح المذهب فإن لم يتنقل فليفضل بكلام إنسان فقي مسلم النبي عن وصل صلاة بصلاة إلا بعد كلام أو خروج (قول الشارح فإنها تشهد له) قد ورد في تفسير قوله تعالى : ﴿فما بك عليهم السماء والأرض﴾ أن المؤمن

(وأفضله إلى بيته) لحديث الصحيحين « صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » (وإذا صلى وراءهم نساء

والضحى وإنشاء سفر وقدم منه وشارعت فيه جماعة وسنة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد أو خوف فوت وقت أو تكبير في جمعة أو تعلم أو تعلم أو خوف تكاسل أو في اعتكاف أو نحو ذلك (قوله مكثوا) أى الرجال ولو احتيا لا فيشمل الخنثى وينصرف الخنثى فرادى قبل الرجال وبعد النساء وقول الإسنى في المهمات والقياس استحباب انصرافهم فرادى إما قبل النساء أو بعدهن لا يخالف ما تقدم لأنه بالنظر لكونهم فرادى وهو مطلوب مطلقاً فتأمل ويسن للنساء المشاورة في الانصراف ويندب انصراف المرد كالخنثى بعدهم (قوله فيمينه) هو مجرور كما أشار إليه الشارح والمراد به عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلاً وقيل عند انصرافه من مكان مصلاه نعم إن كان جهة يمينه طريقه التي جاء منها انصرف جهة يساره تقدماً مخالفة الطريق (قوله وتنقضى القدوة بسلام الإمام) أى بفراغه من الميم من عليكم في التسليمة الأولى ولا تضر مقارنة المأموم له فيها لأن القدوة تحتل بشروعه فيها ولذلك لو أحرم شخص خلف الإمام حيث لم تعتقد صلاته عند شيخنا الرمل وأتباعه خلافاً لابن حجر والخطيب كما سياتى ولو سلم المأموم قبل شروع الإمام في السلام عامداً لم يطل صلاته إن لم يكن نوى مفارقتها ويندب للمأموم أن لا يشرع في التسليمة الأولى حتى يفرغ الإمام من الثانية ويندب للإمام بعد فراغه أن يتحول عن القبلة بحيث يعلم الداخل أنه ليس في الصلاة وهذا مراد من غير بالقيام ويندب جعل يمينه للقوم ولو حال دعائه إلا في مسجده عليه السلام لمن في مقابلة الحجرة الشريفة فيجعل يساره إليهم ثلاثاً يستدير القبر الشريف ويندب لمن صلى على ميت في ذلك أن يجعل رأسه لجهة القبر أيضاً وخرج بما ذكر ما زيد في المسجد من أمام الحجرة وخلفها فهو كغيره من المساجد ونظر فيه بعضهم بأن فيه مخالفة للأدب أيضاً (قوله فللمأموم) أى الذى فرغت صلاته وإلا فإن كان جلوسه مع الإمام في محل جلوسه لو كان منفرداً كالشاهد الأول فله التطويل ، وإن كره وإلا فليقم فوراً بعد فراغ الإمام من تسليمته فإن مكث بعدهما زيادة على قدر جلسة الاستراحة المطلوب وهو بقدر ما بين السجدين أو بقدر ألفاظ التشهد الواجب كما مر بطلت صلاته إن كان عامداً علماً والله أعلم .

[باب]

بالتنوين لقطعه^(١) عما بعده ويجوز تركه على نية الإضافة للجملة بعده وعلى كل هو خير لمحذوف أو عكسه والمذكور فيه شروط الصلاة وموانعها وأخره عما قبله مع أن الشروط تقدم على المشروط إما لأن الاعتبار فيها مقارنتها له أو لضمه الموانع إليها وهى لا يتصور تقديمها (قوله شروط الصلاة) هى جمع شرط بسكون الراء ويجوز فتحها ويجمع المفتوح أيضاً على شرائط وأشرط ويقال له شريطة والشرط لغة العلامة وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والوجه أن يراد بالعدم في أوله ما يعلم عدم الصحة كالقادر على الطهارة وعدم الإجزاء كفاقد الطهورين وخرج به السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وخرج بأخره المانع فإنه ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وإخراجه بهذا أنسب من إخراجه بأوله وقيد « لذاته » زاده ابن السبكي ليدخل الشرط المقارن

إذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض ومصعد عمله من السماء ثم هذه العلة تقتضى أن ينتقل للفرض من موضع نفعه المتقدم وأن ينتقل لكل صلاة بفتحها من أفراد النوافل كالضحى والتراويح (قول المتن وإلا فيمينه) قال الإسنى قد أطلق النوى في رياض الصالحين أنه يستحب في الحج والصلاة والعبادة وسائر العبادات أن يذهب في طريق وأن يرجع في غير ها وهو بإطلاقه يخالف ما هنا (قوله الشارح التسليمة الأولى) لكن يستحب للمأموم أن لا يسلم الأولى حتى يفرغ الإمام من الثانية (قول المتن فللمأموم إلى آخره) أى ويسجد للسهو إن سها .

[باب شروط الصلاة الخ]

(قول المتن شروط الصلاة) الشرط في اللغة الإلزام كما في شرح البهجة لا العلامة كما في الإسنى والشرط

مكثوا حتى ينصرفن) للاتباع في مكث النبي صلى الله عليه وسلم والرجال معه لذلك رواه البخارى (وأن ينصرف في جهة حاجته) أى جهة كانت (والا فيمينه) أى وإن لم يكن له حاجة فينصرف في جهة يمينه لأنها عبودية (وتنقضى القدوة بسلام الإمام) التسليمة الأولى (فللمأموم أن يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال (ولو اقتصر إمامه على تسليمة سلم) هو (لثنين والله أعلم) إحرازاً لفضيلة الثانية .

[باب]

بالتنوين (شروط الصلاة) وهى ما يتوقف عليها صحة الصلاة وليست

للسبب أو المانع فإن لزوم الوجود للأول والعدم للثاني لمقارنة ما ذكر لا لذات الشرط قال شيخ الإسلام ولا حاجة إليه وذكره إيضاح لأن قوله ما يلزم من كذا كذا يفيد أنه من حيث ترتبه عليه وصدوره عنه وخص الجلال المحلى ذلك القيد بشطر التعريف الثاني والوجه رجوعه لأوله أيضا ليدخل فقد الشرط المقارن لموجب كصلاة فاقد الطهورين فإن صحتها لحرمة الوقت لا لعدم اشتراط الطهارة وإلا لم يجب قضاؤها فتأمل وعد الموانع من الشروط معجزة أو حقيقة عرفية وهو ما مال إليه الإمام الرافعي رحمه الله تعالى وهو أولى لصديق تعريف الشرط السابق عليه لأن عدم الوجود ووجود وقولهم مفهوم الشرط وجودى يصدق عليه أيضا وما وجه به الأول من أنه يلزم من جعل الموانع شروطا بطلان الصلاة بالكلام القليل ناسيا لأن الشروط لا يؤثر فيها النسيان مردود بأن هذا ليس مما دخل في الشرط كما لم يدخل النجس المعفو عنه في طهارة الخبث فتأمل . (قوله خمسة) أى بعدم عد الموانع شروطا وإلا فهي تسعة كما عدها شيخ الإسلام كذلك ولم يعدوا الإسلام والتمييز اكتفاء عنهما بطهر الحدث ولا يرد بقاء المرتد لأنه قطع في الدوام ولا طهارة نحو الولي لغير المميز كالصبي لطوافه لوجود الشرطين في النية وإنما اعتبرت من غير الفاعل للضرورة ولا نية الكافر في نحو الكفارة ونية الكافرة في الطهر من نحو الحيض لأن الكلام هنا في نية التقرب لا نية التمييز ولم يعدوا العلم بالكيفية لأنه غير معتبر مطلقا فإن من اعتقد أن جميع أفعال الصلاة وأقوالها فرض صحت صلاته مطلقا أو أن جميعها نفل لم تصح صلاته مطلقا أو أن بعضها فرض وبعضها نفل صحت صلاته إن لم يقصد بفرض نفلا وإلا لم تصح قال ابن حجر وسواء في هذا العامي والمتفقه وخصه شيخنا الرملي بالعامي ليخرج المتفقه وهو من عرف من العلم طرفا يبتدى به إلى باقيه فلا بد فيه من معرفة الفرض من السنة حقيقة وإلا لم تصح صلاته (قوله أى العلم إلخ) أشار إلى أن المراد بالمعرفة ما يعلم العلم والظن وأن في كلام المصنف مضافا محذوفا هو المقصود (قوله لم تصح) وإن وقعت في الوقت وهذا شأن كل ماله نية لتوقفها على الجزم بخلاف غيره كالأذان وفطر رمضان (قوله وستر العورة) وهى لغة النقص والمستقيح عن الأعين ولو من الجن والملائكة (قوله فإن تركه مع القدرة لم تصح صلاته) بخلاف العاجز عنه ويجب عليه إتمام جميع أركان صلاته كركوعه وسجوده ولا إعادة عليه ومنه احتياجه لفرض سترته على نجس محبوس عليه أو تنجسها مع عجزه عن ماء يغسله به أو من يغسلها له أو عن ثمن مثله أو أجرة مثله ويجب قطع ثوبه إن لم ينقص بقطعه قدرا زائدا عن أجرة ثوب يصل فيه ولا نظر لثمن ماء ولا غيره على المعتمد ولا يباع فيها مسكن ولا خادم (قوله وعورة الرجل) أى الذكر يقينا^(١) ولو غير مميز يطوف الولي به (قوله ما بين إلخ) شمل البشرة والشعر وإن خرج بالمد عن العورة وقيل عورة الرجل سوائه فقط وخرج السرة والركبة فليست من العورة لكن يجب ستر الجزء الملاصق منهما لما لتمام سترها الواجب وكذا عورته مع النساء المحارم أو مع الرجال مطلقا وأما مع النساء الأجانب فجميع بدنه وأما في الخلوة فسوائه (فائدة) السرة محل القطع والسر مثلث

بفتح الراء العلامة وجمعه أشراط (قول الشارح أى العلم بدخوله إلخ) أى ليس المراد ما تصدق به العبارة الأولى من تصور حقيقته ونحو ذلك (قول المتن وستر العورة) هى فى اللغة النقصان والمستقيح وسمى بها المقدار الآتى لقبح ظهوره (قول المتن وعورة الرجل) المراد به مقابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وإن كان يجوز النظر إلى عورة غير المميز لكن فائدة ذلك إذا أحرم الولي عنه فيجب الستر في الطواف . (فائدة) السرة الموضع الذى يقطعه منه السر وهو الذى تقطعه القابلة وفيه ثلاث لغات سر على وزن فعل وسرر بكسر السين وسرر بفتحها يقال عرفتك قبل أن يقطع سرك ولا يقال سرتك لأنها لا تقطع قاله الجوهري (قول الشارح إلخ) بالرجل بجامع أن رأسها ليس بعورة، نعم يفترقان في أن لنا وجهان بأن عورة الرجل القبل والدبر خاصة وهذا لا يجزى فى الأمة

منها (خمس) أو لها (معرفة الوقت) يقينا أو ظنا كما عبر به فى شرح المذهب أى العلم بدخوله أو ظنه كما عبر به فى الروضة كأصلها فمن صلى بدون ذلك لم تصح صلاته وإن وقعت فى الوقت (و) ثانيا (الاستقبال) على ما تقدم فى فصله (و) ثالثا (ستر العورة) صلى فى الخلوة أو غيرها فإن تركه مع القدرة لم تصح صلاته (وعورة الرجل) حرا كان أو عبدا (ما بين سترته وركبته) لحديث البيهقي وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيده فلا تنظر إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا الأمة) عورتها ما بين السرة والركبة (فى الأصح) إلحاقها بالرجل والثانى عورتها كالخلة إلا رأسها أى عورتها ما عدا الوجه والكفين .

الأول هو ما يقطع منها (قوله عورتها) أى الأمة فى الصلاة وكذا مع الرجال المحارم أو النساء وأما مع الرجال الأجانب فجميع بدنهما على ما سياتى فى النكاح وفى الخلوة كالرجل كما قاله ابن حجر وقال شيخنا كالخبرة وسياق ولو عتقت فى صلاتها مكشوفة الرأس مثلا لم تبطل إن كانت عاجزة عن سترتها أو سترتها فوراً بلا فعل كثير وبلا استدبار قبلة ولا بطلت وإن جهلت العتق ولو قال لها سيدها إن صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس صحت صلاتها مطلقاً وعتقت إن عجزت عن الستر وإلا فلا (قوله وكذا المبعضة) (١) فصلها لأن فيها وجهها أنها كالخبرة مطلقاً كما فى الإسئوى (قوله وعورة الحرة) أى فى الصلاة وقيل ليس باطن قدميها من العورة وأما عند النساء الكافرات فما لا يبدو عند المهنة وأما عند النساء المسلمات ورجال المحارم فكالرجل وأما عند الرجال الأجانب فجميع البدن وأما فى الخلوة فكالمحارم وقيل كالرجل (تفصيله) عورة الخنثى الرقيق لا تختلف والخنثى الحر كالأنثى الحرة ابتداء وكذا دوماً عند شيخنا الرملى وخالفه الخطيب وشيخنا الزيادى وابن عبد الحق واعتمدوا أنه لو انكشف شئ منه من غير ما بين السرة والركبة بعد إحرامه لم تبطل صلاته للشك بعد تحقق الانعقاد كما فى الجمعة لو كان زائداً على الأربعين ثم بطلت صلاة واحد منهم وفرق شيخنا الرملى بأن الشك هنا فى شرط راجعه لذاته وذلك فى شرط راجع لغيره لا يجدى نفعاً تأمله فراجع (فروع) يجوز التكشف فى الخلوة لأدنى غرض كبير وكس تراب وتنظيف وخوف غبار سواء المرأة والرجل ولا يجب ستر عورة الشخص عن نفسه مطلقاً إلا فى الصلاة لأجلها (فائدة) قال الفقهاء لما كان للمثل بين يدي كبير من العباد يتجمل بظاهرة الثياب والبدن فينبى يدي رب العباد أولى وأحرى (قوله ما منع) أى جرم منع كما سياتى وجعل ما مصدرية لأجل صحة الحمل لا يمنع من ذلك لئلا يرد عليه نحو الظلمة ودخل فى الجرم الحرير للرجل وإن حرم عليه بأن وجد غيره ولو طينا وحشيشاً ولا يلزمه قطع مازاد على العورة منه ويقدم عليه النجس فى غير الصلاة ويقدم غير الحرير فيها ولو نحو طين عليه كما مر ويقدم الحرير على المغصوب ومن الجرم خيمة خرقها فى عنقه وجب ضيق الرأس وحفرة كذلك وكذا أرض المضطجع أسبل فوقه ثوب قاله بعض مشايخنا ونوزع فيه لكن ينبغى الاكتفاء بها قطعاً فى باطن قدمى المرأة الواقعة ويكفى إرخاء ذيلها على الأرض فإن تقلص حالة ركوعها بطلت صلاتها ويجب قبول عارية السترة واستئجارها وسؤالها إن جوز الإعطاء ولو بأجرة قدر عليها ولا يجب قبول هبتها ولا قرضها ولو من نحو طين فيها ولائها مطلقاً ويحرم التصرف فيها بعد دخول الوقت ولا يصبح لو وقع ولا صلاته عارياً ويحرم غضبها من مالها إلا لنحو حر أو برد مضر (قوله ولو هو طين) فطين خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر لكان فلا اعتراض بأن لو تخلص بالأفعال وأنه يجب نصب طينا خبر الكان (قوله على جنازة) أى أو غيرها وأمكنه إتمام ركوعه وسجودها فى الماء بلا مشقة قال الخطيب وابن حجر وله فى هذه الصلاة على البر عارياً بلا إعادة فإن كان مشقة فكذلك عندهما بالأولى ويغير فى هذه عند شيخنا الرملى بين ما ذكر وبين أن يصلى فى الماء بالإيماء أو بالخروج ليسجد على البر ويعود إلى الماء ولا إعادة فيهما أيضاً (قوله على فاقد الثوب) أى فاقد السترة ولو بغير الثوب وهى المراد به ويظهر أن يعتبر فى محل فقد ما قيل فى فقد الماء فى التيمم فراجع (قوله ولا يكفى إلخ) لكن يجب الستر

(قول الشارح فى حال خدمتها) أى قياساً على الحرة (قول الشارح وهو مفسر إلى آخره) ولأنهما لو كانا من العورة ما وجب كشفهما فى الإحرام (فائدة) صوت المرأة ليس بعورة على الصحيح فلا يحرم سماعه ولا تبطل الصلاة به لو جهرت والخنثى كالأنثى رقا وحرية (قول المتن ما منع) ما مصدرية (قول المتن لوزن البشرة) أى بشرط أن يكون له جرم كما هو ظاهر وأما ما يصف الحجم دون اللون كالسراويل الضيقة فيكره للمرأة وهو خلاف الأولى للرجل وفيه وجه يبطلان الصلاة (قول المتن البشرة) هى ظاهر الجلد والباطن يسمى أدمة (قول المتن ولو طين) أى ولو مع وجود الثوب .

والرأس والثالث عورتها
مالا يبدو منها فى حال
خدمتها بخلاف ما يبدو
كالرأس والرقبة والساعد
وطرف الساق وسواء
القنة والمذبرة والمكاتب
والمستولدة وكذا المبعضة
(و) عورة (الحرة ما سوى
الوجه والكفين) ظهرهما
وبطنهما إلى الكوعين قال
تعالى : ﴿ولا يبدن
زيتنهما إلا ما ظهر منها﴾
وهو مفسر بالوجه
والكفين (وشرطه) أى
الساتر (ما منع إدراك اللون
البشرة ولو) هو (طين
وماء كدر) كأن صلى فيه
على جنازة وفى كل منهما
وجه أنه لا يكفى فى الستر
لأنه لا يعد ساتراً
(والأصح) على الأول
(وجوب التطين على فاقد
الثوب) ونحوه والثانى لا
يجب لما فيه من المشقة
والتلوين ولا يكفى ما
يدرك منه لون البشرة
كالثوب الرقيق والغليظ

المهلل النسيج والماء الصافي والزجاج لأن مقصود الستر لا يحصل بذلك (ويجب ستر أعلاه) أي الستر (وجوانبه) للعودة (لأسفله) لها تفسر مضاف إلى فاعله

بالثوب المذكور عند عدم غيره ولو من الطين ولا تصح صلاته بدونه مع وجوده لأنه الميسور وخرج بلون البشرة ما يحكى حجمها كالسراويل فلا يضر بل يجب الستر به وإن كان مكروها وحده في المرأة وخلاف الأولى في الرجل والبشرة ظاهر الجلدة ويقال لباطنه أدمة . (قوله والماء الصافي والزجاج) لا يكفي وكذا لون الخبز والحناء ونحوهما (قوله فستر مضاف إلى فاعله) فالمعنى يجب أن يستر أعلى الساتر وجوانبه العورة ويجوز كونه مضافا إلى مفعوله أي يجب أن يستر المصلى أعلاه وجوانبه أي أعلى عورته وجوانبه وهذا وإن احتاج إلى مضاف أولى مما قبله لما لا يخفى ويجب سترها حتى عن نفسه وإن لم يرها هو كالأعمى أو لم يرها غيره (قوله من جيبه) وكذا من كفه الوسع فيجب إرخاؤه ولو رؤيت منه بعد الإرخاء لم يضر كما في كم المرأة الواصلة إلى ذيلها بخلاف القصير لنحو الوسع (قوله في الأحسن) أي في الثلاثة أما الثالث فلعدم صلاحيته بين فيه بعدم تعدده فالأفصح مع صلاحيتها السكون وأما الثاني فلخفته ومقابل الأحسن فيه الضم ولا يجوز الكسر وأما الأول فللمناسبة الواو المتولدة من إشباع ضمة الماء والأصح في هذا الوجوب خلافا لثعلب في تجويزه الكسر والفتح أيضا نظر إلى أنه قد يكون قبل الواو ما لا يناسبها (قوله من ذيله) أي في قيام أو ركوع أو سجود سواء رآها هو أو غيره لا تنقص ثوبه بل لنحو جمع ذيله على عقيب فلو قال كأن إلخ أولى ولعله قصره لكونه في الحرر . (قوله في القسمين) هما الجيب والذيل (قوله بحيث ترى) أي بحيث لو وجه الناظر نظره إليها لراها على حالتها التي هو عليها سواء رؤيت بالفعل أم لا (قوله أصبحهما الأول) هو المتمد وقال بعض مشايخنا ينبغي أنه إن قصد حال إحرامه أنه لا يزره مثلا في جميع صلاته لم تنعقد نيته فليحرر (قوله وله) أي يكفيه أخذًا من مقابله وأجب بيده ويكفيه يده غيره وإن حرم ولا يجب على واحد منهما بها مع الحرمة وظاهره يشمل ما لو كان البعض المكشوف قدر يده أو أكثر ولو جميع العورة وخص شيخنا الوجوب بالأول وفي العباب يجب على العارى وضع ظهر إحدى يديه على قبله والأخرى على دبره ولم يرتضه شيخنا وإذا ستر بيده سقط عنه وجوب وضعها على الأرض في السجود بل لا يجوز له مراعاة للستر لأنه متفق عليه بين الشيخين قاله البلقيني وتبعه الخطيب واعتمده شيخنا الزيايى وقال شيخنا الرملى بوجوب الوضع تبعًا للرويان لأنه الآن عاجز عن الستر ونقله عنه شيخنا في حاشيته وقال ابن حجر يتخير بينهما التعارض الواجبين عليه ولو تعارض القيام أو الفاتحة مع الستر لنحو قصر الساتر فعل ما ذكر من الخلاف قال شيخنا وستر العورة باليد خارج الصلاة كهو فيها (قوله والكلام في غير السواة) وهي ما ينقض مسنها الوضوء وهي المراد بالقبل والدبر فيما بعده كذا قالوه وفيه نظر إذ ما ينقض في الدبر مستور بذاته والوجه أن يراد به ما يستر بالأيدين فتأمل (قوله لأنه للقبلة) أي أو بدلًا كمقصد المسافر المتنفل ومقتضى هذا تخصيص الحكم المذكور بالصلاة إلا أن تجعل مستندات للأقوال

(قول الشارح أي الستر) أي وليس الضمير عائداً على الشخص لفساد المعنى حيث (قول المتن من جيبه) يقال جبت القميص أحبيه وأجوبه إذا قورته (قول الشارح بضم الراء) لمكان الضمير (قول الشارح لم يضر ذلك) أي لأن العادة لم تجر برؤيته من أسفل (قول الشارح في القسمين) هما قول المتن من جيبه وقوله في الشرح من ذيله (قول الشارح أصبحهما الأول) وجه الثاني أن الستر إما شعر لحيته أو رأسه أو التصاق صدره بموضع إزاره عند الركوع والستر ببعض الإنسان لا يصح على وجه يأتي ومدرك الأول صحة الستر بيفضه كذا في الإسنوى (قول المتن تعين لهما) ولا يأتي الوجه القائل بعدم استعمال الماء غير الكافي للطهارة لوضوح الفرق نعم لنا وجه أنه لا يتعين للسواتين لاشتراك الجميع في وجوب الستر صرح به الإسنوى وسيصرح به الشارح في قوله ومنهم من حكى بدل الوجوب إلى آخره (فائدة) ليس للعارى أخذ الثوب من ماله كقهره ويلزمه قبول العارية لا الهبة نعم يتجه الوجوب في الماء الكدر والطين والثوب النجس كالعدم بخلاف الحرير فإنه يجب لبسه .

(فلو رؤيت عورته) أي المصل (من جيبه) أي طوق قميصه لسعته (في ركوع أو غيره لم يكف) الستر بهذا القميص (فليرزه أو يشد وسطه) بضم الراء وفتح الدال والسين في الأحسن حتى لا ترى عورته منه ولو رؤيت عورته من ذيله بأن كان في علو الرائي في سفلى لم يضر ذلك وقد ذكره في الحرر ومعنى رؤيت عورته في القسمين كانت بحيث ترى ولو لم يفعل ما أمر به في القسم الأول وأحرم بالصلاة هل تنعقد ثم تبطل عند الركوع أو غيره أو لا تنعقد أصلاً فيه وجهان أصبحهما الأول وعليه يصح الاقتداء به قبل الركوع ويكفى ستر موضع الجيب قبله (وله ستر بعضها بيده في الأصح) لحصول مقصود الستر والكلام في غير السواة والثاني يقول بعضه لا يعد ساتراً ويكفى يده غيره قطعاً وإن ارتكب به محرماً قاله في الكفاية (فإن وجد كالسواتين) أي قبله ودبره (تعين لهما) لأنها أنحش من غيرهما وسما سواتين لأن انكشافهما يسوء صاحبهما (أو) كافي (إحدهما فقبله) بستر لأنه للقبلة (وقيل) يستر (دبره) لأنه أفحش في الركوع والسجود (وقيل يتخير)

بينهما التعارض المعنيين والمعنى أنه يجب أن يستريح قبله وقيل دبره وقيل أيهما شاء وسواء الرجل والمرأة في المسئلتين ومنهم من حكى بدل الوجوب فيهما الاستحباب فعلى الوجوب لو عدل فيهما إلى غير السوأتين وفي الثانية على الوجه الأول إلى الدبر وعلى الثاني إلى القبيل لم تصح صلاته كما يفهم

من شرح المذهب وعلى الاستحباب تصح (و) رابع الشروط (طهارة الحدث) فلو لم يكن متطهرا عند إحرامه لم تعتد صلاته وإن أحرم متطهرا (فإن سبقه) الحدث (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كالتعمد الحدث (وفي القديم) لا تبطل صلاته بل (ينى) بعد الطهارة على ما فعله منها لغيره بالسبق بخلاف التعمد ويلزمه أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال ما أمكنه وما لا يستغنى عنه من الذهاب إلى الماء واستقائه ونحو ذلك فلا بأس به ويشترط أن لا يتكلم إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء وليس له بعد تطهيره أن يعود إلى الموضع الذي كان يصلي فيه إن قدر على الصلاة في أقرب منه إلا أن يكون إماما لم يستخلف أو مأموما يقصد فضل الجماعة فلهما العود إليه كذا في الروضة كأصلها والمراد في الإمام إذا انتظره المأمومون وفي المأموم إذا لم يحصل له فضل الجماعة في غير موضعه بأن يكون في الصف الأخير لما ساقى في كراهة وقوف

(قوله وسواء الرجل والمرأة) وكذا الخشى والمراد بقبله آلتا الرجل والنساء فإن كفى أحدهما قدم آلة الرجال بحضرة النساء وعكسه ولا تخير وهذا يقتضى عدم التخير في الواضح فراجع ولو تعارض جمع فينبغي تقديم الحرة ثم الرقيقة ثم الخشنى الحر ثم الأمرد ثم الرجل ويقدم من يستريح جميع عورته ولو رجلا على من يستريح بعضها وقدم المصلى على الميت عليه ثم بعد فراغ الصلاة يكفن به هكذا ذكره العلامة ابن القاسم . (قوله متطهرا) ليس قيذا من حيث الحكم ففارق الطهورين ودائم الحدث في غير حدثه الدائم كذلك وإنما قيد به لعله القول الآخر (قوله فإن سبقه) وكذا لو أكره عليه أما لو نسيه فتبطل اتفاقا كما لو تعمده قاله شيخنا الزيادى كشيخنا الرملى وثناب الناسى وغيره على ما لا يتوقف على نية كالأذكر والقراءة في غير الجنب وعلى قصد العبادة ويندب لمن أحدث في الصلاة أن يأخذ بأنفه ليوهم الناس أنه رفع لئلا يأثم الناس بالوقعة فيه وكذا كل من ارتكب ما يوهم الوقعة فيه لحديث ورد في ذلك (قوله يقصد فضل الجماعة) قال الإسنى فالجماعة عذر مطلقا والمنفرد الإمام المستخلف كذلك فتأمل (قوله وتعذر دفعه) أى فيهما والقائه في الثوب أيضا كما ساقى وخرج بذلك نجاسة جافة ألغها حالا ورطبة وألقى ثوبه بها من غير مس ولا حمل فيها فلا تبطل ، نعم إن لزم تنجس مسجد في القاء الرطبة واتسع الوقت حرم القاءها وتبطل صلاته (فخرج) يحرم تنجيس بدنه أو ثوبه في غير الصلاة بغير حاجة ويعفى عن خرق طير في فراش أو أرض إن عمت البلوى به بشرط عدم رطوبته في أحد الجانبين وعدم مكان خال منه وعدم تعمد وطئه ولا يلزمه التحفظ في مشيه ولا جلوسه ولا سجوده فإن تبين أنه واقف مثلا عليها وجب التحول حالا فإن لم يجد مكانا خاليا منها بطلت صلاته قال شيخنا فراجع فإن الوجه خلافه (قوله في الحال) قال شيخنا ومنه الغسل كنقطة بول وهو بجانب نهر فلا تبطل صلاته (قوله ريح) ليس قيذا بل الحيوان ولو آدميا كذلك وتبطل بكشفه عورة نفسه مطلقا ولو سهوا أو نسيانا أو باكره غيره له على كشفها وكذا لو أكره على الانحراف عن القبلة

(قول الشارح والمعنى أنه يجب إلى آخره) أى فالخلاف في الوجوب بل في الصحة أيضا (قول الشارح في المسئلتين) هما وجوب ما يكفى السوأتين وجوب ما يكفى إحداهما وقوله فيهما الضمير فيه وفي قوله قبله فيهما راجع للمسئلتين (قول المتن فإن سبقه) هذا قد يخرج به تعمد إخراج راجع لبقية لكن حكى العراقيون عن النص أنه لا يضر أى تقريرا على القديم لأن طهارته قد بطلت قال العراقي فعليه لو أحدث حدثا آخر كان الحكم كذلك وكذا صححه في شرح المذهب تقريرا على القديم لكن صحح في التحقيق البطلان تقريرا عليه أيضا انتهى (قول الشارح كما لو تعمده) أى فإنها تبطل قطعا ولو كان ناسيا للصلاة وأما المكره ففي البيان أنه على القولين قال الإسنى والمتجه أنه إن لم يحدث منه فعل كأن ألقى على امرأة أن يكون كالسابق وإن حدث منه فعل نقض قطعا كالساقى (قول المتن وفي القديم ينى) أى ولو كان أكبر (فتعبيه) لو سبقه في الركوع وفرغنا على القديم قال الصيدلانى يعود إليه وفصل الإمام فقال إن سبقه قبل الطمأنينة عاد إليه أو بعدها فالظاهر عدم العود إليه لأن ركوعه قد تم قال الرافعى بعد حكاية ذلك ويجوز أن يجرى كلام الصيدلانى على إطلاقه كى ينتقل من الركوع إلى الركن الذى بعده فإن الانتقال واجب والله أعلم . (قول الشارح كذا في الروضة كأصلها) يشير بهذا إلى شيء ذكره النووي في التحقيق يخالف هذا قال الإسنى الصواب وهو المذكور في التحقيق أن الجماعة عذر مطلقا فيدخل المنفرد والإمام المستخلف .

المأموم فردا (ويجوز أن) أى القولان (في كل مناقض) أى مناف للصلاة (عروض) فيها (بلا تقصير) من المصلى (وتعذر دفعه في الحال) كأن تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج إلى غسله لعدم العفو عما تنجس به فتبطل صلاته في الجديد وينى في القديم على ما فعله منها (فإن أمكن) الدفع في الحال (بأن كشفه ريح

فستر في الحال) أو تنجس رداؤه فألقاه في الحال (لم تبطل) صلاته ويغتفر هذا العارض (وإن قصر بأن فرغت مدة خف فيها) أى في الصلاة فاحتاج إلى غسل الرجلين أو الوضوء على القولين في ذلك (بطلت) صلاته قطعا لتقصيره حيث انتحها وبقي المدة لا تسعها (و) خامس الشروط (طهارة النجس في الثوب والبدن والمكان) فلا تصح الصلاة مع النجس الذي لا يعفى عنه في واحد منها (ولو اشتبه طاهر ونجس) من ثوبين أو بيتين (اجتهد) فيهما للصلاة قال في الحرر كما

لندرة الإكراه فيها بخلاف ما لو دفعه فأحرقه عنها أو ضايقه كذلك إن عاد حالا فيهما (قوله فألقاه في الحال) أى على ماتقدم ومنه خروج الدم بنحو فصد حيث لم يلوث ما لا يعفى عنه فيه (فرع) لا تبطل بلدغ العقرب بخلاف الحية (قوله على القولين) أصحهما الأول كما تقدم في الطهارة (قوله لتقصيره) ظاهره أنه افتتحها عالما بقصر المدة وقال السبكي وشيخنا الرملي إذا علم بانقضاء المدة قبل فراغها لم تتعد من الابتداء وشمل ما ذكر ما لو كان واقفا في ماء وهو كذلك للضرورة الحكم بالحديث قبل الغسل وفارق دفع النجس حالا فيما مر بأنه لم تعهد صلاة مع حدث بلا إعادة نعم لو أحرم من النقل المطلق بقدر لا تسعه المدة صح إحرامه على الأوجه لإمكان اقتصاره على قدر ما تسعه منه (قوله والبدن) أى ولو داخل عينه أو أذنه أو فمه (قوله مع النجس) أى وإن جهله ويجب على من رآه علامة (قوله من ثوبين أو بيتين) وكذا من بدنين كأن تنجس بدن واحد من ثلاثة واشتبه فقي كل اثنين مع الثالث ما في البيتين أو الثوبين بما ذكره الشارح (قوله على ماء يغسل به أحدهما) وإذا غسله بالاجتهاد فله الصلاة فيهما ولو مجموعين ولو خفيت النجاسة في مكان كبيت وجب غسله كله إن ضاق عرفا وإلا فلا وله الصلاة في كله ولو بغير اجتهاد إلا قدر موضع النجاسة ومن هذا يعلم أن الشك في النجاسة لا يضر في صحة الصلاة ابتداء ودواما ومنه ما لو وضع يده المبتلة على محل مشكوك في نجاسته فلا يحكم بنجاسة يده ولا يلزمه غسلها وله أن يصلي بحاله ولو كان في أثناء الصلاة لم تبطل بالأولى للشك بعد تحقق الانعقاد وما في شرح الروض من البطلان في هذه وفي غيره من البطلان فيما لو نقل رجله وهو في أثناء الصلاة إلى محل مشكوك في نجاسته مبني على البطلان بالشك وتقدم ضعفه واعتاد شيخنا الرملي له فيهما فيه نظر وإن وافقه غيره عليه نعم إن كان البطلان لتردده في بطلان نيته أو في بطلان صلاته فهو ممكن مع النظر فيه لإلغاء التردد كما في الشك في التقدم على الإمام وكما في الشك في حدثه وغير ذلك فراجع ذلك وحرره (قوله لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح) أى لأن الدليل هنا غير محقق للتغير وبهذا فارق وجوب تجديده في القبلة والأواني (قوله عمل بالاجتهاد الثاني) أى كما في القبلة وكما في الأواني إذا غسل

في الأواني أى جوازاً إن قدر على طاهر ييقن وجوبا إن لم يقدر عليه كما قال في شرح المذهب ومن القدرة عليه أن يقدر على ماء يغسل به أحدهما ولو صلى فيما ظنه الطاهر من الثوبين بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب تجديد الاجتهاد في الأصح ذكره في شرح المذهب والتحقيق فلو اجتهد فغير ظنه عمل بالاجتهاد الثاني في الأصح ذكره في السروضة كأصلها فيصلي في الآخر من غير إعادة كما لا تجب إعادة الأولى ومقابل الأصح يصل عريانا وتلزمه إعادة ذكره في شرح المذهب ويقاس بالثوبين فيما ذكر البيتان ويقال فيهما في مقابل الأصح يصلي في أحدهما ويعيد ولو اجتهد في الثوبين فلم يظهر له شيء صلى عريانا وتجب إعادة ذكره في الروضة (ولو نجس بعض ثوب وبدن وجهل) ذلك البعض في جميع الثوب أو البدن (وجب غسل كله) لتصح الصلاة فيه إذا

(قول المتن لم تبطل) أى بلا خلاف قال الإمام والقياس تخريجه على القولين انتهى ومدركه النظر إلى أن تلك اللحظة من الصلاة وقد سبقه إلى ذلك العراق شارح المذهب معللا بما ذكرناه (قول المتن بطلت) حملة السبكي على ما لو دخل طائفا ساعة الوقت فإن قطع بانقضائها قبل الفراغ فالنتيجة عدم الانعقاد انتهى وفيه نظر حيث أمكن الغسل في الصلاة قبل فراغ المدة (قول المتن وطهارة النجس) قال الرافعي النجاسة قسمان قسم لا يقع في مظنة العذر والعفو وقسم يقع فيهما أما الأول ثم ذكر ما هنا إلخ اعلم أنه ورد الأمر بالطهارة في اللباس والبدن والمكان والأمر بالشئ يفيد النهي ضده والنهي في العبادات يقتضي الفساد ولو صلى بنجس لم يعلمه بطلت لأنه من باب خطاب الوضع بدليل تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم وقيل يعذر الجاهل بالنجس نظر إلى أنه من قبيل المنهي بدليل تنزهوا من البول ونحوه والجاهل يعذر في خطاب التكليف وستأتي هذه المسئلة في آخر الكلام على هذا الشرط قبيل الفصل الآتي (قول المتن في الثوب) لقوله تعالى : ﴿وَلْيَأْكُلْ فَطْهُرٌ﴾ وقوله ﷺ : « في حديث الحيف وإذا أدبرت اغسلي عنك الدم وضلي » وقوله في حديث الأعرابي صبرا عليه ذنوبا من ماء الحديث الأول للثوب والثاني للبدن والثالث للمكان (قول الشارح من ثوبين) زاد الإسنوي أو بدنين وإنما اقتصر الشارح على ذلك تبعاً للرافعي رحمه الله (قول المتن ولو نجس) يجوز فيه فتح الجيم وكسرها

لأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل ولو أصاب شيء رطب بعض هذا الثوب لم تحكم بنجاسته لأننا لا نتيقن بنجاسة موضع الإصابة ولو كانت النجاسة في مقدم الثوب مثلاً وجهل موضعها وجب غسل مقدمه فقط (فلو ظن) بالاجتهاد (طرفاً) منه النجس كالكم والبدن (لم يكف غسله على الصحيح)

لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد ومقابلته المزيدي في المحرر على الشرح يجعل الواحد باعتبار أجزائه كالمتعدد وفي الشرح لو اشتبه مكان من بيت أو بساط لا يتحرى في الأصح أى لم يجزىء التحرى كما عبر في الروضة وفي شرح المذهب لو أخبره ثقة بأن النجس هذا الكم مثلاً يقبل قوله فيكنى

أعضائه بين الاجتهادين إذ ليس فيه نقض اجتهاد بآخر لأنه بغسل أعضائه من ماء الاجتهاد الأول في المياه وبتزاع الثوب الذى يصلى فيه بالاجتهاد الأول هنا لم يجمع بين مقتضى الاجتهادين لانفصال الاجتهاد الأول من الثاني ولو لم يغسل أعضائه بين الاجتهادين أو صلى هنا بالثوبين لم تصح صلاته لاجتماع مقتضى الاجتهادين عليه وبذلك علم أن ما هنا مساو لما في المياه فالفرق بينهما كما في كلام بعضهم غير مستقيم فتأمل (قوله لأن الواحد) أى حالة الحكم عليه بالنجاسة ولو شقه نصفين مثلاً لم يجز الاجتهاد فيها لاحتمال انقسام النجاسة فيهما^(١) فقول بعضهم لو فصل كمة جاز الاجتهاد يحمل على ما إذا علم انقسامها ولا يتقيد بالكم فتأمل (قوله بالاجتهاد) وسياق الاحتراز عنه بقوله في شرح المذهب لو أخبره إلخ (قوله ولو اشتبه مكان من بيت أو بساط) أشار بذلك إلى أن قول المصنف فيما تقدم بعض ثوب أو بدن ليس قيدا فيجب غسل كله أيضا لكن إن ضاق عرفا إلى آخر ما تقدم (قوله لم يجز التحرى) أى فيحرم فهو بفتح أوله من الجواز لا بضمه من الإجزاء كما قاله الإسنى قال شيخنا والحرمة من حيث العمل بالاجتهاد لا من حيث ذاته فراجع (قوله ولو غسل) أى بالصب في غيره إجابة أما بالصب فيها فلا يظهر إلا بغسل كله دفعة كما قاله شيخنا الرملى لأن ما لم يغسل منه ملاق للماء القليل في الإجابة مع عدم المشقة وبهذا فارق غسل الإناء المتنجس نعم إن غسل النصف الثاني مع مجاورته الذى هو المنتصف في الإجابة جاز لفقد ما ذكر فتأمل (قوله نصف نجس) أى متنجس كله يقينا أو بعضه واشتبه لكن في نجاسة الماء إذا غسل بعضه في إجابة بالصب الخلاف السابق في المتنجس بالشك (قوله فغير المنتصف) أى جانباه وهنا غير المجاور لهما (قوله لا تتعدى إلى ما بعده) أى من بقية الثوب المغسول فلو وقع في مائه أو ماء قليل نجسه أو مسه أحد مع رطوبة تنجس ما مسه به (قوله بعض لباسه) وكذا عموله وبدنه (قوله وإن لم يتحرك بحركته) وفارق صحة السجود على ما لم يتحرك بحركته بأن المعتبر هنا الاتصال بالنجس وهناك كون السجود على قرار (قوله ولا قابض) أى حامل ولو بلا قبض كوضعه على

(قول الشارح لأن الواحد ليس محلاً للاجتهاد) بل لو فصله نصفين امتنع الاجتهاد أيضا لاحتمال أن تكون النجاسة على موضع الشق نعم إن كان صورة المسئلة إصابة النجاسة لموضع متميز كالكم ثم عرض اشتباهه بالكم الآخر فهنا يجوز الاجتهاد بعد فصل أحد الكمين (قول الشارح وفي الشرح إلى آخره) موقع هذا الكلام مما قبله التعرض للبيت والبساط (قول المتن ولا تصح صلاة ملاق) قال في الروضة ولو صلى في موقع نجس نجس فيه مثلا وتعارض ستر العورة وتغطية المحل قلعه ثوبه وصلى عريانا ولا إعادة على أظهر القولين والثاني يصل على النجاسة ويعيد انتهى وعبرة الإسنى هنا لو حبس في موضع نجس عليه أن يصل ويتحامل قدر الممكن ولا يجوز أن يضع جبهته على الأرض بل ينحنى إلى السجود إلى القدر الذى لم يزد عليه أصاب النجاسة ثم يعيد كذا في شرح المذهب انتهى (قول المتن بعض لباسه) يفهم حكم البدن بالأولى (قول المتن وإن لم يتحرك بحركته) أى لأنه معلود من لباسه فصار كذيل قميصه الطويل الذى لا يرتفع بارتفاعه فإنه لا تصح الصلاة مع تنجس الذيل المذكور واستشكل السبكي ذلك بصحة السجود عليه قال وهو يحتاج إلى دليل (قوله المتن ولا قابض طرف شيء إلى آخره) مثل القبض الشد في الوسط أو الرجل ونحو ذلك قال الإسنى ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور كلب أو مشدودا بالساجور وهو الخشبية التى تجعل في عنق الكلب فوجهان مرتبان على مسئلة الكتاب وأولى بالصحة لأن بين الكلب وطرف الحبل واسطة ولو كان طرف الحبل على موضع طاهر من حمار عليه نجاسة فعلى الخلاف في الساجور وأولى بالصحة لأن الساجور قد يعد من توابع الحبل وأجزائه ذكره الرافعى وصحح في أصل الروضة البطان في المستلثين

المتصل بها لأنه من ملبوسه (فلو جعله) أى طرف الشيء الكائن على نجس (تحت رجله صححت) صلاته (مطلقا) أى سواء تحرك بحركته أم لا

عائقه ولو اتصل نحو الحبل بطاهر متصل بنجس كأن كان على ساجور كلب وهو ما يجعل في عنقه أو على ظهر دابة بها نجس في محل آخر أو على محل طاهر من سفينة فيها نجس فإن لم يكن مشدودا به لم يضر مطلقا وإلا بطلت نعم إن لم تنجر السفينة بجره أى الحبل أو الشخص بأن لم يكن فيهما معا أو في أحدهما قوة تنجر بها عرفا في بر أو بحر لم تبطل ولو حمل طرف حبل مربوط بوتره به حبل سفينة فيها نجس متصل به فيتجه أنه إن كان بين الحبلين ربط بطلت وإلا فلا فراجع (فروع) لو حبس على محل نجس لزمه أن يصلى فيه بالإيماء وينخفض في سجوده إلى حيث لو زاد لمس النجس وتلزمه الإعادة نعم إن كان معه ما يفرشه على النجس ولو سائر عورته فرشه عليه وجوبا وصلى عاريا ولو بحضرة من يحرم نظره ويجب عليهم غض بصرهم ولا إعادة عليه كما مر (قوله ولا يضر إلخ) نعم يكره إن قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا ومثل صدره ظهره وبقية بدنه من سائر جهاته ولو قال يحاذى شيئا بدنه أو ملبوسه لشمل ذلك (قوله ولو وصل) أى المكلف المختار العائد العالم ولو غير معصوم خلافا لابن حجر لأنه معصوم على نفسه كما مر في التيمم (قوله واحتياجه) بنحو خلل في العضو أو مبيح تيمم (قوله لفقد الطاهر) أى لعدم القدرة عليه في محل يجب طلب الماء منه في التيمم في وقت إرادة الوصل ولا عبرة بوجوده لعدده كما لا عبرة بوجود عظم آدمي ولو حرييا لأنه ممنوع من الوصل به مطلقا لاحترامه . (قوله الصالح للوصل) أى وليس النجس أصلح منه وإلا كعظم كلب لقول أهل الخبرة إنه أوفق العظام لعظم آدمي فقال الإسوي إنه يعذر فيه ووافق شيخنا كالخطيب وخالفهم شيخنا الرملي (قوله فمعدور) أى فيعطى حكم الطاهر مطلقا فلا تبطل صلاة حامله ولا يتنجس مائع به ولا جامد بمسه مع رطوبة وإن لم يكتس لحما أو جلدا كما سيأتى ومثل هذا ما لو فعله غير مكلف كصبي ومكره ولا يلزمه نزع بعد كاله (قوله وليس عليه نزع إذا وجد الطاهر) وهو المعتمد بل يحرم إن خيف منه ضرر كما يأتى (قوله أى وجدته) يعنى إذا كان الطاهر الصالح موجودا مقدورا عليه فيما تقدم وقت الوصل بالنجس وإن فقد بعده (قوله وجب عليه) ولو حائضا ولو بعد الوصل أو جن لكن بعد إفاقة نزع ذلك النجس ومثله المحترم سواء اكتسى لحما وجلدا فيهما أو لا لكن مع أمن الضرر لأن حكم التعدى مستمر عليه وبذلك فارق ما في التهمة لأنه دوام وإذا امتنع من نزع بنفسه نزع الحاكم فها هو عليه ويؤخذ من العلة المذكورة وجوب النزاع على الكافر إذا أسلم دون المكره كالصبي كما تقدم (قوله والأصح) أى عند خوف

لعدم الحمل له (ولا يضر نجس يحاذى صدره في الركوع والسجود على الصحيح) لعدم ملاقاته له والثاني يقول المحاذى من مكان صلاته فتعتبر طهارته (ولو وصل عظمه) لانكساره واحتياجه إلى الوصل (بنجس) من العظم (لفقد الطاهر) الصالح للوصل (فمعدور) في ذلك فتصح صلاته معه وليس عليه نزع إذا وجد الطاهر كما في الروضة وأصلها وقضية ما في التهمة أنه يجب نزع إن لم يخف منه ضرر (ولا) أى وإن لم يفقد الطاهر أى وجدته (وجب) عليه (نزع) أى النجس (إن لم يخف) من نزع (ضررا ظاهرا) وهو ما يبيح التيمم كتلف عضو فلا تصح صلاته معه (قيل وإن خاف) ذلك وجب عليه نزع أيضا لتعديه بوصله والأصح عدم الوجوب رعاية لخوف الضرر (فإن مات) من وجب عليه النزاع قبله (لم ينزع)

قلت فرض الإرشاد للمسئلة بما لو شد طرف الحبل بالساجور أو الحمار فأفهم أن الإلقاء بخلافه قال شارحه وقول الحاوى لا ساجور كلب أى لا حبل لقي ساجور كلب فلا تبطل يتناول صورة الشد والراجح فيها البطلان وحمله على ملاقاته بدون شد بخلاف الظاهر انتهى وهو يخالف كلام الإسوي وقوله الكائن على النجس أى فالمضر تحرك الطرف المتصل بالنجاسة وقول المتن وكذا إن لم يتحرك بحر كنه أى قياسا على مسئلة طرف العمامة (قول الشارح لعدم الحمل له) فأشبه ما لو صلى على بساط طرفه متنجس أو تحت البساط نجاسة (قول المتن يحاذى صدره) الخلاف جار فيما يحاذى شيئا من بدنه كما في أصل الروضة سواء الركوع وغيره وهو يوهم جريانه في الأعلى والجوانب قال الإسوي وليس كذلك نعم ذكر الطبري أنه يكره استقبال الجدار النجس أو المتنجس (قول المتن ولو وصل عظمه إلخ) حكم الوشم كالوصل وكذا لو خاط جرحه بخيط نجس ونحوه ولو وصل جوفه محرم نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه أن يتقايه (قول الشارح وقضية ما في التهمة إلخ) فإن قلت يلزم إذن اتحاد الشقين قلت قد يفرق بأنه على هذا لتحمل أن يكتفى بأى ضرر وإن لم يرتق إلى مبيح التيمم أو يقال قوله الآتى قيل وإن خاف لا يأتى هنا فافترق . (فتنبيه) لو كان الوصل بالنجس أسرع انجبارا من الطاهر فيحتمل أن يكون ذلك عذرا (قول الشارح وهو ما يبيح التيمم) منه بقاء البرء (قول الشارح رعاية لخوف الضرر) أى ولأن النجاسة يسقط حكمها عند خوف الضرر كأكل الميتة كذا قاله ولك أن

الضرر عدم الوجوب قال شيخنا بل يحرم النزع كما في الميت الآتي (قوله أى لم يجب النزع كما في المحرر) ولو قال لم يجز النزع كما هو مفاد عبارة المصنف لوافق المعتد وكان أولى من حمله على عبارة المحرر وتصح الصلاة عليه وغسله وإن لم يكس جلدًا ولا لحماً (قوله لئلا يلقي إلخ) هذه علة المرجوح ونظروا فيها بأن الأجزاء يوم القيامة ترد إلى أصحابها وأجيب بأن المراد لقي ملائكة الله في القبر أو المراد أول أحوال قدومه على الله (فروع) كل ما مر من أحكام الوصل يجرى في الوشم وخياطة الجرح بخيط نجس والتداوى بنحو دهن نجس فيحرم فعله على مكلف مختار عامد عالم بالتحريم بغير عذر ولو حائضاً ورقيقاً وتجب إزالته عليه مع عدم الخوف ولا تصح صلاته معه وينجس مالا قامه مالم يكس جلدًا ولو رقيقاً ويجب على من أكل حراماً أو شربه كخمر قال شيخنا ولو لعذر كإكراه أن يتقايه مع عدم خوف الضرر نعم صلاته معه صحيحة لأنه في معدن النجاسة^(١) بخلاف نحو الوصل كما مر ويحرم استعمال شيء من أجزاء الآدمي ولو مهدراً كما مر وأما الخضاب وصبغ نحو الشعر والنقش وتطريف نحو الأصابع وتحمير الوجه وتجعيد الشعر فحرام بالنجس مطلقاً وكذا بالسواد إلا لحية الرجل المحارب لإرهاب العدو وكذا بغير السواد إن منع حليل وإلا فيجوز لكن مع الكراهة في الخلقة ومع الندب بنحو الحناء في نحو يد امرأة ولحية رجل ويحرم أخذ شعور نحو اللحية والحواجب ووشر الأسنان أى ترقيتها بنحو المبرد ويكره نفث الشيب ولو من لحية رجل وأخذ شعر الخد والرقبة وقص اللحية ويجوز عجن نحو سرجين ولو رطباً لغرض وإلا فيحرم وكلما حرم فعله تجب إزالته فوراً (قوله ويعفى عن محل استجماره) وكذا عما يلاقيه من البدن والثوب غالباً عادة ولو بركب أو جلوس ولا يضر عرق المحل وسيلانه به إلا إن جاوز صفحة أو حشفة فيجب إزالة الجميع وعلى هذا يحمل التناقض في الروضة وغيرها (قوله في صلاته) بخلاف غيرها كتنجس مائع أو ماء قليل وقع فيه نجس قال شيخنا ومقتضى هذا عدم العفو في الطواف والوجه خلافه (قوله ولو حمل مستجمراً بطلت) وكذا لو حمل حامله وكالحمل القابض على ثوبه أو يده أو عكسه وكالمستجمر كل ذي نجاسة ولو معفوا عنها كحيوان متنجس المنفذ وصبي بثوبه أو بدنه نجس أو غير مستنج وببضعة استحالت دماً وعقود استحال باطنه خيراً وميت ومذكاة ولو من نحو سمك ومنه وصل عظمه بنجس قاله شيخنا وهو يشمل ما لو كان لعذر أو اكتسى جلدًا أو لحماً وفي عمومهم وقفة فراجع منه ما خبز بسرجين عند شيخنا الرملي وخالفه العلامة الخطيب قال بعضهم ومنه ما وقعت فيه ميتة لا دم لها سائل وفيه نظر لأنه باق على طهارته إلا أن يحمل على ما لو حملته وهي فيه فراجع (فروع) يحرم انغماس مستجمر في نحو ماء قليل لتنجسه به وبذلك فارق غمس نحو الذباب وتحرم المجامعة مع استجمار أحد الزوجين ولزوجته منعه وأجازه بعضهم لنحو مسافره . (قوله وطني الشارع) وكذا ماؤه والمراد به محل المرور (قوله المتيقن نجاسته) ولو بخبر عدل ما لم تتميز عين النجاسة وإلا فلا يعفى عنها وشملت نجاسة الطين ما لو كانت من مغلف ولو من دمه وهو كذلك (قوله يعفى عنه) أى في الصلاة ونحوها كما قاله شيخنا الرملي في هذا وجميع المعفوات الآتية وخرج به نحو الأكل والشرب والماء القليل والمائع ودخول المسجد وتلوينه فلا يعفى في شيء من ذلك وقال ابن حجر ينبغى العفو عما يشق الاحتراز فيه من ذلك كإخراج مائع من ظرف ويجزى ذلك في جميع ما يأتي وسواء أصابه الطين المذكور من شارع أو من شخص أصابه أو من محل انتقل إليه ولو من نحو كلب انتفض كما مال إليه شيخنا آخرًا ولا يكلف التحرز في مروره

تقول يشكل عليه منع المضطر العاصي منها فلتشترط التوبة (قول الشارح لعدم الحاجة إلى آخره) هذا التعليل اقتصر عليه المذهب وشرحه وذكر الرافعي تعليلًا آخر وهو أن في النوع مثله وهتكاً لحرمة الميت قال وقضية هذا التعليل حرمة النزع كما أن قضية الأول الجواز (قول المتن مستجمراً) مثله ما لو حمل شخصاً عليه نجاسة معفو عنها أو طيراً متنجساً المنفذ قال في شرح الإرشاد أو ما فيه نجاسة لا دم لها سائل وإن لم يصبر حوا به

مفاه (قوله أى لم يجب النزع كما في المحرر) (عل الصحيح) لعدم الحاجة إليه بزوال التكليف والثاني يجب النزع لئلا يلقي الله تعالى حاملاً لنجاسة تعدى بحملها وسواء في وجوب النزع في الحياة أو الموت اكسى العظم اللحم أم لم يكسه وقيل إن اكتساه لا يجب نزعه (ويعفى عن محل استجماره) في صلاته رخصة (ولو حمل مستجمراً) في الصلاة (بطلت في الأصح) إذ لا حاجة إلى حمله فيها والثاني لا تبطل للعفو عن محل الاستجمار (وطني الشارع المتيقن نجاسته يعفى عنه

عما يتعذر الاحتراز منه غالباً ويختلف بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعفى في زمن الشتاء عما لا يعفى عنه في زمن الصيف ويعفى في الذيل والرجل

عنه ولا العدول إلى مكان خال منه (قوله عما يتعذر) أى عن القدر الذى يشق الاحتراز عنه وهو ما لا ينسب صاحبه إلى سقطة أو كبوة أو قلة تحفظ (قوله ويختلف) أى العفو في الطين المذكور ويعفى في حق الأعمى ما لا يعفى في حق البصير (فروع) مياه الميازيب والسقوف ونحوها محكوم بطهارتها وأفتى ابن الصلاح بطهارة أوراق تبسط رطبة على الحيطان المعمولة بالرماد النجس فراجع (قوله ويعفى) أى في الصلاة فقط أو فيها وغيرها ما مر على عامر (قوله عن قليل دم البراغيث) ومثله فضلات ما لا نفس له سائلة قال شيخ شيخنا عميرة ومثله بول الحفاش كما في شرح شيخنا ورجح العلامة ابن قاسم العفو عن كثيره أيضاً قال وذرقه كبوله وقال تبعاً لابن حجر وكذا سائر الطيور ويعفى عن ذرقها ويولها ولو في غير الصلاة عن نحو بدن أو ثوب قليلاً أو كثيراً رطباً أو جافاً ليلاً أو نهاراً لمشقة الاحتراز عنها فراجع مع ما ذكره في ذرق الطيور في المساجد فإنه صريح في مخالفتها لما مر عن شيخنا الرملى من عدم العفو مطلقاً في غير نحو الصلاة والعفو مطلقاً فيها فالوجه حمل ما هنا فيها على ما قاله فتأمل وحرر (قوله وونيم الذباب) هو روثه وهو عطف على دم البراغيث والمراد القليل عند الرافعى وبوله كذلك إن كان له بول ولعل تعبيرهم بالبول في الطيور إن وجد وإلا فالمشاهد عدمه والذباب مفرد على الأصح وجماعه ذبان وأذبة كغراب وغربان وأغربة (قوله في الثوب والبدن) سواء الجاف والرطب بعرق أو غيره ولا يخرج عن العفو ملاقاته لأجنبي يشق الاحتراز عنه كماء وضوء أو غسل أو ما تساقط من نحو أكل أو شرب أو بصاق أو ماء حلق أو دهن ريشة فسادة وغير ذلك (قوله ثم قمجها) يفيد أن دم البراغيث من القىء لا من الروث فراجع (قوله وهو مقيد باللبس) أى العفو المذكور في دم البراغيث وونيم الذباب مقيد باللبس في الصلاة فقط كما مر والمراد باللبس المحتاج إليه ولو للتجمل وقيد بالكثير للعفو عن القليل ولو لغير اللبس كما مر (قوله العفو مطلقاً) أى كثيراً كان أو قليلاً لكن في اللبس في الصلاة على ما مر عن شيخنا الرملى ومحل العفو ما لم يختلط بأجنبي لا يشق فيها وما لم

عما لا يعفى عنه في الكم واليد وما لا يتعذر الاحتراز عنه غالباً لا يعفى عنه وما تظن نجاسته لغلبتها فيه قولاً الأصل والظاهر أظهرهما طهارته عملاً بالأصل وما لم يظن نجاسته لا بأس به (و) يعفى (عن) قليل دم البراغيث وونيم الذباب أى روثه في الثوب والبدن (والأصح لا يعفى عن كثيره) لكثرة (ولا) عن (قليل) منه (انتشر بعرق) لمجاوزته محله (وتعرف الكثرة) والقلة (بالعادة) وتختلف باختلاف الأوقات والأماكن فيجهد المصلي في ذلك فإن شك في شيء أقليل هو أم كثير فله حكم القليل في أرجح احتمال الإمام والثاني أحوط (قلت الأصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم) لعموم البلوى بذلك وقوة كلام الرافعى في الشرح تعطى تصحيح العفو في كثير دم البراغيث كما صححه في أصل الروضة وهو مقيد باللبس لما قال في التحقيق لو حمل ثوب براغيث أو صلى عليه أن كثر دمه ضرراً وإلا فلا في الأصح ويقاس بذلك ما فيه الوونيم دم البراغيث رشحات تمصها من بدن الإنسان ثم قمجها وليس في نفسها ذكره الإمام وغيره (ودم البثرات) بفتح المثلثة جمع بثرة بسكونها وهى خراج صغير (كالبراغيث) أى كدمها فيعفى عن قليله فقط على تصحيح الحرر سواء أخرج

(قول الشارح وما تظن نجاسته إلى آخره) قال في التحقيق وغالطوا من ادعى طرد القولين في كل أصل وظاهر فقد نجزم بالظاهر كاليقينية والخبر ومسئلة الظنية أو بالأصل كمن ظن طهارة أو حدثاً أو أنه صلى أربعاً (قول المتن وقليل دم البراغيث إلى آخره) وكذا القمل والبق وغيرهما ما لا نفس له سائلة وبول الحفاش لأنه تعم به البلوى (فائدة) البراغيث مفردة برغوث بالضم والفتح قليل والذباب مفرد يجمع على ذبان وأذبة كغراب وأغربة وغربان ولا يقال ذبابة قاله ابن سيده والأزهرى قال الجوهرى الذباب معروف والواحدة ذبابة ولا يقال ذبانة بنون في آخره وجمع القلة أذبة والكثرة ذبان كغراب وأغربة وغربان انتهى . (قول الشارح لمجاوزته محله) هذا التعليل موجود في محل النجس إذا عرق وقد قال الرافعى فيه بالعفو فأحسن ما قاله غيره من التعليل بعد عموم البلوى بذلك هذا حاصل ما في الإسنوى وكان الشارح لم يرتض ذلك حيث علل العفو الآتى بعموم البلوى وعلله الإسنوى بأن الغالب في هذا عصر الاحتراز فألحق غير الغالب منه بالغالب كالقصر في السفر (قول المتن بالعادة) أى فما يقع التلطيخ به غالباً ويعسر الاحتراز قليل وإن زاد فكثير لأن أصل العفو ثبت لمشقة الاحتراز فينظر أيضاً في العرف إليه قاله الرافعى (قول الشارح فله حكم القليل) لأن الأصل العفو إلا عند تحقيق الكثرة قاله الرافعى (قول المتن مطلقاً) هو شامل للكثير المنتشر بعرق بل وللحديث الحاصل بالقتل ولكن الأصح خلافه في الثاني كما في التحقيق وغيره (قول الشارح في الشرح) أى الشرح الكبير (قول الشارح كما صححه) أى النووى (قول الشارح وهو مقيد باللبس) قيد أيضاً بعدم القتل كما في متن الإرشاد ونقله الإسنوى عن التحقيق وشرح المذهب (قول الشارح دم البراغيث إلخ) لعل هذا مذكور تورطه لمعنى التشبيه الآتى (قول الشارح بسكونها) والفتح لغة

البثرات) بفتح المثلثة جمع بثرة بسكونها وهى خراج صغير (كالبراغيث) أى كدمها فيعفى عن قليله فقط على تصحيح الحرر سواء أخرج

ففسه أم عصره (وقيل إن عصره فلا) يعنى لأنه مستغنى عنه وصحح في أصل الروضة العفو عن كثيره وعن المعصوم ولم يقيد بالقليل كما قيده به في شرح لهذب كالرافعى وظاهر المنهج تصحيح العفو عن الكثير المعصوم وغيره (والدمامل والقروح) أى الجراحات (وموضع القصد والحجامة قيل

كالبراث) فيعنى عن دمها قليله وكثيره على ما سبق (والأصح) ليست تنظها لأنها لا تكثر كثرتها فيقال في دمها في جزئياته (إن كان مثله يدوم غالبا فكلا الاستحاضة) أى كدمها فيحتاط له كما قال في الشرح الصغير بإزالة ما أصاب منه وعصب محل جروحه عند إرادة الصلاة نظير ما تقدم في المستحاضة ويعفو عما يستصحب منه بعد الاحتياط في الصلاة كما ذكره الرافعى في المستحاضة هنا (والأى) وإن لم يكن كذلك بأن كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الأجنبى فلا يعنى) أى دم الأجنبى كثيرا كان أو قليلا لأنه لا يشق الاحتراز عنه (وقيل يعنى عن قليله) للتسامح فيه فيكون حكم ذلك الدم الذى لا يدوم مثله غالبا كذلك ففيه عدم العفو ثم في الاحتياط في الذى يدوم مثله غالبا عدم العفو أيضا وما يعنى بعده ضرورى لا خلاف فيه (قلت الأصح أنها كالبراث والأظهر العفو عن قليل دم الأجنبى) من إنسان وغيره (والله أعلم) قال في شرح المذهب

يكن كثيرا بفعله أو بفعله غيره ولو غير مكلف بأمره أو رضاه قصدا فيهما كقتله في ثوبه أو بدونه لا في نحو نوم (قوله عن الكثير المعصوم) هو خلاف المعتمد (قوله أى الجراحات) تفسير للقروح لئلا يتكرر مع ما يأتى (قوله وكثيره) لعله على الوجه المرجوح (قوله في جزئياته) أى بالنظر لكل دمل على انفراده (قوله ثم في الاحتياط إلخ) أشار بذلك إلى الرد على الإسئوى حيث قال لا خلاف في عدم العفو عما يدوم منها (قوله والأظهر العفو) أى في الصلاة فقط على ما مر (قوله عن قليل دم الأجنبى) أى ما لم يكن من مغفل ولم يختلط بأجنبى ولم يتضمخ به عبثا كما نقله شيخنا في شرحه عن إفتاء والده وصرح كلام ابن حجر العفو عن التضمخ به أيضا إلا أن يتضمخ به في الصلاة فتبطل به وهو ظاهر ومثل ذلك التضمخ بما لا يدركه الطرف ونحوه من المغفوات والمراد بالأجنبى ما يعم دم غيره ودم نفسه إذا جاوز محل سيلانه غالبا أو انتقل عن محله ولو من العضو إليه أو من عضوه لعضوه الآخر وشمل العفو ما كان متفرقا ولو جمع صار كثيرا عرفا وهو كذلك للتوسع في الدم وفارق بذلك ما لا يدركه الطرف كما مر في محله (قوله كالدّم) أى دم البراث في نجاسته (قوله في جميع ما ذكر فيه) أى فيعنى عن قليله وكثيره بشرطه السابق من عدم العفو عند اختلاطه بأجنبى

(قول المتن وقيل إن عصره) معطوف على قوله كالبراغيث (قول الشارح وصحح) أى النوى (قول الشارح كما قيده إلخ) وكذا في التحقيق وعليه مشى الإرشاد وهو المعتمد قال الإسئوى صرح في شرح المذهب بأن الوجهين في العصر محلها عند القلة قال يعنى في شرح المذهب والوجهان كالوجهين السابقين في دم القملة ونحوها إذا قتلها في بدنه أو ثوبه قال الإسئوى والذى قاله جميعه يقتضى أن المعصوم القليل لا يعنى عنه جزما وأن الحكم في دم المقتول من نحو القمل كذلك وبه صرح ابن الرفعة وحيث فيكون العصر هنا نظير القتل هناك فإذا خرج بلا عصر ولا قتل وكان قليلا عفى عنه جزما وكذا إن كثّر في الأصح وإن خرج بعصر أو قتل فإن كثّر لم يعف وإن قل عفى عنه في الأصح قال عبارة الكتاب تشعر بأن الأصح قاتل بالعفو عن دم البراغيث وإن كان كثيرا من العصر وليس كذلك اهـ . (قول الشارح كالرافعى) أى في الشرح الكبير (قول الشارح وظاهر المنهاج إلخ) أى في قوله وقيل إن عصره فلا (قول المتن قيل كالبراث) أى لأنها وإن لم تكن غالبية فليست بنادرة فإذا وجدت الدمامل وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحاضة بلا شك المحرر والكتاب يقتضى جريان الخلاف فيما يدوم غالبا وليس كذلك بل حكمه كدم الاستحاضة بلا شك كما تقدم في الحيض وصرح به في التحقيق هنا وشرح المذهب قال في الوجيز ولطخان الدمامل والفصد إن دام غالبا فكدم الاستحاضة وإلا ففى إلحاقها بالبراث ترددا هـ . قلت يمكن حمل ما في الكتاب على ما يدوم مثله غالبا وليس سيلانه دائما والذى في هذه الكتب على دائم السيلان وهذا هو الحق فإن تصحيح المصنف العفو كما سيأتى لا فرق فيه بين ما يدوم وما لا يدوم (قول المتن والأصح) مقابل قوله قيل كالبراث فيعنى (قول المتن فكدم الأجنبى) أى لأن البراث أعم وجودا منها وأغلب لكن سلف في التيمم أن الشارح حمله على المنتقم بقرينة التشبيه بدم الأجنبى (قول الشارح ففيه عدم العفو ثم في الاحتياط إلخ) غرضه من هذا أن يوضح وجه اشتغال التشبيهين المذكورين في المتن على عدم العفو كى يتضح بذلك وجه مقابله (قول الشارح في الاحتياط إلخ) توجيه لجريان الخلاف فيما يدوم غالبا بأن القول بالاحتياط معناه عدم العفو وإلا لما وجب الاحتياط (قول المتن قلت الأصح إلخ) هذا تصحيح لقوله فيما تقدم قيل كالبراث (قول المتن والأظهر العفو عن قليل إلخ) لو تلطخ به عمدا فالظاهر عدم العفو عن ذلك قال في التحقيق بعد حكاية التقييد عن صاحب البيان ولم أجد

وقيده صاحب البيان بغير دم الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فلا يعنى عن شئ منه قطعاً والجمهور سكتوا عن ذلك ثم الخلاف كما قال الرافعى حكاه الجمهور قولين ومشى عليه المصنف خلاف ما في المحرر من حكايته وجهين تبعاً للفرق والجماعة (والقيح والصدأ كالدّم) في جميع ما ذكر فيه

ومنه رطوبة المنافذ عند شيخنا الرملي كدمعه وريقه وخالفه ابن حجر لأنه ضروري ومن عدم العفو عن الكثير بفعله كعصر الدمل أو محل القصد أو الحجم أو حك الدمل لنحو وضع دواء عليه ولو مكرها على ذلك أو بفعل غيره بأمره أو رضاه وليس من الفعل فجر الدمل بنحو إبرة كما قاله شيخنا (فرع) البلغم الخارج من غير المعدة طاهر والخارج منها نجس ولا يعفى عنه إلا عن فم من ابتلى به ويعفى عن الخارج من فم النائم إن كان من المعدة يقينا مطلقا ولو في ثوبه وبدنه للمشقة بكثرة فإن لم يكن من معدته يقينا فهو طاهر (فتحية) متى أريد غسل النجس معفو عنه كطين الشارع وجب فيه ما في غيره ، ومنه التسبيح والتراب في نحو كلب نجس قد مر في النجاسة عن العلامة ابن قاسم أنه لو غسل ثوبا فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الوسخ لم يضر بقاء لون الدم فيه ولا يضر اختلاطه بماء الغسل فراجع (قوله وجب قطعاً) حمل المذهب على طريق القطع لقريته لعدول عن الأظهر إليه وليوافق ما في شرح المذهب من تصحيحها وليس في الروضة ولا أصلها ترجيح لو أحد من الطريقين (قوله لفوات الشرط) هو أولى من تعليل شيخ الإسلام بالتفريط إذ لا تفريط مع عدم العلم أصالة ولما يلزم على التفريط من وجوب القضاء فوراً بعد الوقت مع أنه على التراخي وذكر الشارح التفريط في الثانية لأجل طريق القطع فيها وعليه فالقضاء فيها على الفور وقيل على التراخي (قوله بخلاف ما احتمل إلخ) أي فلا يجب قضاؤه وهو يشمل ما برأه جحية أو مرجوحية أو استواء وهو المعتمد نظراً للتخفيف على وزان من شك بعد صلاته في ترك فرض نعم قد مر فمين عليه فوائت أنه يقضى ما لم يتحقق فعله منها وهو المعتمد وقد يفرق بأن هنا قد وجد الفعل يقينا فلم يوجبوا القضاء مع الشك في الصحة قيل وفيه نظر لأن الشك ليس في الفعل وعدمه إذ لا جامع حينئذ وإنما الشك في أنه هل عليه شيء من الصلوات وتقدم أنه لا يلزم في هذه القضاء وما هنا من هذه فتأمل قال بعضهم وفي الأول بعد ولعله عمل قول القاضي بوجوب القضاء ١ هـ . (فرع) لو مات قبل علمه بوجوب القضاء أو قبل تمكنه منه ففي وسع الله يعفو عنه لعذره حالة الفعل ولا ينفيه الحكم عليه بالتفريط على ما مر لأنه لترتب القضاء عليه في ذمته ويجب إعلام من على بدنه نجاسة كما مر وإن يعلمها ويجب قبول خبر العدل فيها وفي نحو كشف عورة وكل مبطل فيلزمه الإعادة إلا في كلام قليل مبطل ويجب تعليم من رآه يخل بعبادة في رأى مقلده عينا إن لم يكن ثم غيره وله أخذ الأجرة عليه إن قبل بها ولا يلزمه عدم بذلها ويلزم القادر عليها بذلها ومحل الوجوب مع سلامة العاقبة .

(فصل في بقية شروط الصلاة) التي هي الموانع وتسمى شروطاً باعتبار عدمها كما في الطهارة من الحدث والنجس كما مر (قوله تبطل) ويرادفه تفسد لأن الباطل والفاسد عندنا سواء قال النووي إلا في أربع مسائل النسك والعارية والكتابة والخلع واعترضه الإسنوي بأن غير هذه الأربعة مثلها كالهبة والإجارة

تصريحا بمخالفته ولا موافقته قال الإسنوي قد وافقه الشيخ نصر في فتاويه المقصود قال أعني الإسنوي وبما يعفى عنه البلغم إذا كثر كما سبق في النجاسات (قول الشارح لأنه أصلهما) عبارة الإسنوي لأنهما دمان مستحيلان إلى تنفس وفساد (قول الشارح كالدلم في نجاسته) قياساً على القيح والصديد (قول المتن وكذا بلا ريح) قال في التحقيق وشرح المذهب وحيث نجسناه فيكون حكمه حكم دم البثرات لا دم القروح (قول الشارح أي إنه طاهر قطعاً) يريدان المذهب عبر به عن طريقه القطع وإنما قيل ذلك من الأظهر ومقابله على طريقة الخلاف (قول الشارح لعذره بالجهل) ولحديث الثعل (قول المتن وجب على المذهب) (فرع) لو رأينا في ثوب شخص نجاسة لا يعلمها وجب علينا إعلامه لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو كزوال المفسد قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قول الشارح لكن يستحب) يؤخذ من هذا أنه يستحب للإنسان إعادة الصلاة التي يشك في أنها عليه .

(فصل تبطل بالنطق) (قول الشارح والثاني قال إنها لا تعد حرفاً) عبارة الإسنوي لأن المدة قد تنفق

لأنه أصلهما (وكذا ماء القروح والتلفط الذي له ريح) كالدلم في نجاسته وما ذكر فيه (وكذا بلا ريح في الأظهر) لتحلله بعله والثاني هو طاهر كالعرق (قلت المذهب طهارته والله أعلم) أي إنه طاهر قطعاً كما حكاه الرافعي (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه (لم يعلمه) ثم علمه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (وجب) عليه (القضاء في الجديده) لأن ما أتى به غير معتد به لفوات شرطه والقديم لا يجب القضاء لعذره بالجهل (وإن علم) بالنجس (ثم نسي) فصلى ثم تذكر (وجب) القضاء (على المذهب) أي وجب قطعاً الإعادة لتفريطه بترك التطهير والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذره بالنسيان والمراد بالقضاء الإعادة في الوقت أو بعده ونجب إعادة كل صلاة يقين مصاحبة النجس لها بخلاف ما احتمل حدوثه بعدها فلا تجب إعادتها لكن يستحب كما قاله في شرح المذهب .

(فصل تبطل الصلاة بالنطق) عمداً من غير القرآن والذكر والدعاء

إذ الباطل ما كان لفقد ركن من أركانه ولا يترتب عليه حكم من ضمان أو غيره وفعله بعد ذلك لا يسمى قضاء والفاقد ما كان لفقد شرط من شروطه وحكمه كصحيحه في الضمان وعنده وفعله بعد ذلك يسمى قضاء فتأمل (قوله بالنطق) أى التلفظ قال شيخنا ولو بغير اللسان كاليد والرجل والأنف إن سمع نفسه ولو كان حديد السمع أو كان بحيث يسمعه لو كان معتدله (قوله من غير القرآن إلخ) دخل في الغير منسوخ التلاوة^(١) والتوراة والإنجيل والأحاديث ولو قدسية ولو قال قال الله أو قال النبي أو قاف أو صاد بطلت ما لم يقصد أنه من القرآن وخرج بالنطق الإشارة ولو من أخرس أو باللسان وإن قصد بها الإنهاك كما يأتي ويندب للمصلي رد السلام كما يجوز رده والتشميت بغير الخطاب نحو عليه السلام ورحمة الله كما سيأتي (قوله بحرفين) أى بمسماهما وكذا الحرف (قوله أفهما) أى مجموعهما فلا بد من توليها كما قاله شيخنا الرملي وهو ظاهر . قال العبادي وانظر ما ضابط الموالاة هنا قال بعضهم ينبغي اعتبار العرف فراجع (قوله مفهم) أى في نفس وإن قصد به عدم كعكسه (قوله نحو : ق) من الوقاية و « ع » من الوعي و « ف » من الوفاء و « ش » من الوشى وحذف هاء السكت في ذلك من الخطأ لوجوبه فيها جبر الكلمة بما دخلها من الوهن بالحذف حتى بقيت على حرف واحد لا يتركب الكلام من أقل من حرفين كما أشار إليه الشارح بصرف الحديث إليه (قوله إن ظهر) أى وجد من عالم عامد غير معذور (قوله به) أى بما ذكر ولو لمض أو من خشية الله أو لمصلحة الصلاة (قوله حرفان) أو حرف مفهم أو مدة بعد حرف كما مر (قوله لأنه) أى ما ذكر ليس من جنس الكلام فلا يعتبر ما اشتمل عليه (قوله أو نسي الصلاة) خرج من نسي تحريم الكلام فيها فتبطل (قوله أو جهل تحريمه) أى تحريم ما أتى به فلا تبطل وإن علم تحريم جنس الكلام فيها لأنه مما يخفى ومنه تكبير مبلغ أو إمام جهرا وتسييح من منبه على خطأ وفتح على إمام بقصد الإعلام في ذلك فلا تبطل مع الجهل بتحريمه ومنه من أتى بشيء غير مبطل وظنه مبطلا فتكلم بقليل عامدا فلا تبطل وفارق من أكل في الصوم ناسيا فظن أنه أفطر فأكل عامدا فإن يفطر على الأصح عند النووي بأن جنس الكلام اغتفر عمدا في الصلاة وخرج بما ذكر من علم تحريم ما أتى به وجهل كونه مبطلا أو نسي حرمة الكلام في الصلاة كما قاله الخطيب فإنها تبطل (قوله إن قرب عهده بالإسلام) أى أسلم قريبا ولو مخالطا لنا قبله ومثله من بعد عن العلماء بحيث لم يجد ما يوصله إليهم بما يجب بذله في الحج (فتنبه) محل هذا في الأمور الظاهرة أما دقائق العلم كقصد الإعلام في المبلغ مثلا فيعتبر فيها مطلقا لأنه لا ينسب تاركها إلى تقصير كما علم (قوله لأنه) أى الكلام الكثير (قوله يقطع نظم الصلاة) أى فلا مساواة مع هذا الفرق الظاهر بقول المقابل (قوله ويصدق) أى الكلام اليسير عرفا بما في الشرح وهو خمس كلمات فأقل لأنه نحو الشيء لا يساويه ويصدق بغيره وهو الأكثر من ذلك فمقتضى ما في الشرح البطلان بالستة ومقتضى ما في غيره عدم البطلان بأكثر منها والمعتمد خلافهما وهو عدم البطلان بالستة إلى مادونها والبطلان بما زاد عليها فلذلك أسقطهما من الروضة والمعتبر من الكلمات العرفية بدليل أنه عليه السلام لم يأمر معاوية بالإعادة بقوله واكل أماء ما شأنكم تنظرون إلى لما

لإشباع الحركة ولا تعد حرفا (قول المتن والبكاء) أى ولو لأمر الآخرة (قول الشارح لأنه ليس من جنس الكلام) زاد الرافعي ولا يكاد يبين منه حرف فأشبه الصوت الغفل (قول المتن إن سبق لسانه) لأنه أول من النسيان ودليل الناس حديث ذي الدين ودليل الجاهل حديث المأموم وهو معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف النبي ﷺ ومعه القوم بأبصارهم واعلم أن للكلام في الصلاة حالتان عدم العذر وقدسلف وحالة عذر وقدسرع الآن في بيانها (قول الشارح لأنه يقطع نظم الصلاة) وأن سبق والنسيان في الكثير نادر (قول الشارح ويصدق بما في الشرح إلخ) عبارة الإسرى الأظهر العرف والثاني القدر الواقع في حديث ذي الدين والثالث ثلاث كلمات

على ماسيأتي (بحرفين) أفهما
أو لا نحو قم وعن (أو حرف
مفهم) نحو (ق) من الوقاية
(وكذا مدة بعد حرف في
الأصح) لأنها ألف أو واو أو
ياء والثاني قال إنها لا تعد
حرفا وهذا كله يسير
فبالكثير من باب أولى ،
والأصل في ذلك حديث
مسلم أن هذه الصلاة لا
يصلح فيها شيء من كلام
الناس والكلام يقع على
المفهم وغيره الذي هو
حرفان وتخصيصه بالمفهم
اصطلاح للنحاة (والأصح
أن التحنن والضحك
والبكاء والالين والنفع إن
ظهر به) أى بكل ما ذكر
(حرفان بطلت وإلا فلا)
تبطل به والثاني لا تبطل به
مطلقا لأنه ليس من جنس
الكلام (ويعد في يسير
الكلام إن سبق لسانه) إليه
(أو نسي الصلاة) أى نسي
أنه فيها (أو جهل تحريمه) فيها
(إن قرب عهده بالإسلام)
بخلاف بعيد العهد به
لتقصيره بترك التعلم (لا
كثيره) فإنه لا يعدر فيه في
الصور الثلاث (في الأصح)
لأنه يقطع نظم الصلاة
بخلاف اليسير والثاني يقول
يسوى بينهما في العذر كما
سوى بينهما في العمد
واليسير بالعرف ويصدق
بما في الشرح عمن

الشيخ أبي حامد أنه كالكلمتين والثلاث ونحوها وأسقط ذلك في الروضة (و) يعذر (في التنحج ونحوه) مما يقدم وغيره كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرفان (للغلبة) هي راجعة للجميع (وتعذر القراءة) للفاتحة هو راجع إلى التنحج فقط كما اقتصر عليه في الروضة كأصلها (لا الجهر بالقراءة) (في الأصح) لأنه سنة لا ضرورة إلى التنحج له والثاني يعذر في التنحج إقامة لشعاره وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين (ولو أكره على الكلام بطلت في الأظهر) لندرة الإكراه فيها والثاني لا تبطل كالناسي وهذا يشعر بأن الخلاف في اليسر وأنها تبطل بالكثير جزماً (ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم) كياجي خذ الكتاب مفهماً به من يستأذن في أخذ شيء إن يأخذه (إن قصد معه) أي التفهيم (قراءة لم تبطل) كما لو قصد القراءة فقط (والا) بأن قصد التفهيم (بطلت) به وإن لم يقصد به شيئاً ففى شرح المصنف ظاهر كلام المصنف وغيره أنها تبطل لأنه يشبه كلام الأدمى فلا يكون قرآناً إلا بالقصد وفي الدقائق والتحقيق الجزم

قال للعاطس يرحمك الله ونظر إليه الصحابة نظر اعتراض فضربوا بأيديهم على أنفخاتهم مع أن ذلك أكثر من سبع كلمات نحوية وقيل الكثير ما راد على ثلاث كلمات وقيل ما زاد على ما وقع في قصة ذى اليدين وقيل ما يقع في قدر ما يسع ركعة من تلك الصلاة وقيل ما يسع الصلاة كلها فهذه ستة أقوال . (قوله للغلبة) أى وكان قليلاً عرفاً في الجميع ولا نظر لحروفه وإن كثرت لأن المراد من الغلبة عدم قدرته على دفعه نعم إن صار طبيعة له بحيث لا يخلو منه زمناً يسع الصلاة عذر فيه مطلقاً ولا يضر الصوت الغفل أى الخالى عن الحروف وعن نحو تنحج مطلقاً وقيد بعضهم بما إذا لم يكن متصلاً بحرف وإلا فيضر لأنه كالمدة فراجع ولوصهل كالفرس مثلاً فهو كالتنحج فيبطل إن ظهر فيه حرفان (قوله للفاتحة) وكذا كل قول واجب كالشهاد الأخير (قوله راجع إلى التنحج) أى لأن غيره مما ذكر معه لا تتوقف القراءة عليه ولا يتقيد العذر في هذا بقلة ولا بكثرة بل بقدر الحاجة وإن كثرت حروفه ويعذر في التنحج أيضاً لإخراج نخامة خفيف منها بطلان صومه أو صلاته كأن حصلت في حد الظاهر (قوله لا الجهر بالقراءة) ولو للفاتحة وكذا غير القراءة كتكبيرة الإحرام والتبليغ وإن توقفت صلاة صحة غيره عليه لأنه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره ، نعم إن توقفت صلاة نفسه عليه كجهر مبلغ توقف عليه سماع الأربعين في الركعة الأولى من الجمعة عذر فيه (قوله وسكتوا إلخ) أى في السعلة الواحدة مثلاً لأنه الذى في الروضة وأصلها كما قاله شيخ شيخنا عميرة (قوله ولو أكره على الكلام بطلت) وكذا لو أكره على الصلاة بغير طهر أو بغير استقبال أو بغير ستره بخلاف ما لو غصبت منه (قوله بنظم القرآن) أى بصورة قرآن على نظمه لمعروف وزاد لفظ نظم ليصح التقسيم وسواء ابتدأه أو انتهى في قرائته إليه أو قال تبعاً لإمامه أو لم يصلح للإفهام ومنه ﴿كهيعص﴾ مثلاً وخرج بذلك نحو (ق) (ص) (ن) ونحو يا إبراهيم سلام كن فإن قصد القراءة مع كل منها على انفراده لم تبطل صلاته وإلا بطلت سواء جمعها أو فرقها وخرج نحو إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فتبطل إن تعمد وإلا فلا ويسجد للسهو قال القفال ويكفر إن تعمد واعتقد معناه (قوله إن قصد معه) أى التفهيم قراءة أى أو ذكر لأنه يصح قصد الذكر بالقرآن لا عكسه (قوله وإن لم يقصد به شيئاً) هذه مما يشملها كلام المصنف وإنما أفردناها عن ضرورة التقسيم (قوله كلام المصنف) هو أبو إسحاق صاحب المذهب (قوله إنها تبطل) هو المعتمد كما لو قصد التفهيم فقط (قوله فلا يكون) هو تفريع على ما يشبه المستفاد من القرينة

ونحوها فحاول الشارح رحمه الله رد الثالث إلى الأول (قول الشارح وإن ظهر به حرفان) مشى في الإرشاد على اعتبار القليل دون الكثير وبحث الإسئوى اغتفاره وإن كان كثيراً للغلبة (قول الشارح للجميع) أى قول المتن وفي المتن ونحوه (قول الشارح إقامة لشعاره) قيل يدخل في هذا التعليل أنه لو قرأ بعض السورة بعد الفاتحة ثم احتاج للتنحج للجهر لا يعذر جزماً لأن شعاره وجد بقراءة بعض السورة (قول الشارح وسكتوا عن ظهور أكثر من حرفين) هو كما قال بالنظر إلى السعلة الواحدة مثلاً فقد راجعت الروضة وأصلها فوجدتهما كذلك يقول الإسئوى عند قول المنهاج للغلبة مقتضى كلام الشيخين في كتبهما عدم الفرق بين القليل والكثير لكن في الشرح والروضة إن غلبة الكلام والسعال يفرق فيها بين القليل والكثير يجب أن يكون المراد به الكثرة والقلة في نفس السعال لا في الأحرف الخارجة بالسعلة الواحدة وعبرة الروضة الحال الثاني في الكلام بعذر فمن سبق لسانه إلى الكلام من غير قصد أو غلبه الضحك أو السعال فبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريم الكلام فإن كان يسيراً لم تبطل وإن كثر بطلت على الأصح اهـ . وهو عند التأمل يورث نظراً في قول الشارح رحمه الله وسكتوا (قول الشارح وهذا) يرجع إلى قوله كالناسي (قول المتن ولو نطق إلخ) شروع في بيان القرآن والذكر قد يلحق بالكلام المضر لعارض (قول الشارح كما لو قصد القراءة) علله غيره بالقياس على التسييح الوارد في الفتح على الإمام

الصارفة كقراءة الجنب (قوله ولا تبطل بالذكر) وإن لم يقصده حيث خلا عن صارف أو قصده ولو مع الصارف كما مر في القرآن ومنه سبحانه الله في التنبيه كما يأتي وتكبيرات الانتقالات من مبلغ أو إمام جهرا قال شيخنا لابد من قصد الذكر في كل تكبيرة واكتفى العلامة الخطيب بقصد ذلك في جميع الصلاة عند أول تكبيرة ومنه استعنت بالله أو توكلت على الله عند سماع آيتها ومنه عند شيخنا الرملي وشيخنا الزيادي كل ما لفظه الخبر نحو صدق الله العظيم أو آمنت بالله عند سماع القراءة بل قال شيخنا الزيادي لا يضر الإطلاق في هذا كما في نحو سجدت لله في طاعة الله ومنه ما لو قال الفافر أو السلام فإن قصد أنه اسم الله أو الذكر لم تبطل ولا بطلت . (تقريبه) من الذكر التلطف بالقرية كنذر وعق ووقف وصدقة حيث خلت عن خطاب وتعليق قاله شيخنا كابن حجر وشيخ الإسلام واعتمد شيخنا الرملي البطلان في غير نذر التبرر سواء قال الله على كذا أو نذر على كذا أو نذرت لله كذا ولا يتقيد ما ذكر بالكلام القليل . (قوله والدعاء) غير المحرم ولو منظوما خلافا لابن عبد السلام أو مسجعا أو مستجيلا خلافا للعبادى لعدم حرمة ولأنه من التمني أو ضمنيا نحو أنا المذنب كم أحسنت إلى وأساءت ولو قال النعمة أو العافية فإن لم يقصد الدعاء بطلت (قوله إلا أن يخاطب به) أى بالذكر أو الدعاء ولو لغير عاقل كقوله للقمري ربي وربك الله وما ورد أنه عليه السلام قال لا بليس في الصلاة ألعنك بلعنة الله فلعله كان سهوا أو قبل ورود المنع أو مروي بالحكاية وتقدم جواز الذكر والدعاء بغير العربية للمأثور دون غيره (قوله ورسوله) أى لا تبطل بخطاب رسول الله محمد نبينا عليه السلام ولو في غير التشهد كالصلاة عليه عند سماع ذكره كصلى الله عليك يا محمد (تقريبه) يؤخذ مما ذكر أن إجابته عليه السلام ولو بعد موته ولو بكثير القول أو الفعل ولو مع استدبار القبلة كما يؤخذ مما بعده لا تبطل الصلاة حيث لم تزد على قدر الحاجة كخطابه والمراد بها جواب كلامه ولو بلا مناداة فلو ابتداء المصلي بها بطلت صلاته وإذا تمت الإجابة بالفعل أتم صلاته مكانه وسئل شيخنا عما لو كان المجيب إماما ولم تأخره عن القوم أو تقدمه بأكثر من ثلاثمائة ذراع هل تجب عليهم نية المفارقة حالا أو بعد التلبس بالمبطل أو بعد فراغ الإجابة أو يغتفر له عوده إلى محله الأول أو لهم متابعتة في محله الآن كشدة الخوف فقال سئل شيخنا الرملي عن ذلك فأجاب بأن القلب إلى الأول أميل وفيه بعد والوجه الميل إلى الثاني إلا إن كان هو المراد من كلامه أما غير نبينا من الأنبياء فتجب إجابتهم بالقول أو الفعل ولو بعد موتهم ولو في الفرض وتبطل الصلاة بها على المعتمد كخطابهم أيضا ونقل عن والد شيخنا الرملي أن إجابتهم مندوبة وضعف وأما إجابة غير الأنبياء فحرام في الفرض مطلقا ومكروهة في النفل إلا لو ألتى أو بعيدا إن شق عليه عدم الإجابة فلا تكره وتبطل الصلاة في الجميع (قوله ولو سكنت طويلا) ولو عمدا بلا قصد قطع لم تبطل ومثله نوم ممكن ولو في ركن قصير إذا لم يتعمده فيه (قوله ويسن إرخ) المعنى أن التسييح للرجل والتصفيق للأبني بالكيفية المذكورة عند التنبيه مندوب والخنثى كالأنثى فلو فعلا ذلك لا لعارض أو صفق الرجل مطلقا أو المرأة بغير الكيفية المذكورة أو سبحت حصلت سنة التنبيه وإن كره من حديث المخالفة وعلى هذا يحمل ما في المنهج وغيره والتنبيه في نحو إنذار الأعمى واجب فلو توقف على مشى أو كلام مبطل وجب وبطلت به ولا بد في التسييح من قصد الذكر ولو مع غيره ولا يضر في التصفيق قصد الإعلام ولا تواليه ولا زيادته على

(قول الشارح وخطاب الله ورسوله لا يضر) لا تبطل بإجابة النبي عليه السلام قال الإسوي وكذا إجابته بالفعل (قول الشارح في الأول) هو الطويل ناسيا (قول المتن ويسن لمن نابه إرخ) عبارة الكتاب تقتضي أى الخنثى يسبح وليس كذلك بل السنة في حقه التصفيق كما جزم به القاضي أبو الفتوح (قول المتن كتيبه إمامه) مثل ذلك إعلام غيره بأمر ما أراد المصلي إعلامه به (قوله المتن وإنذاره أعمى إرخ) المراد من كلام الكتاب التفرقة بين حكم الرجال والنساء فلا ينافي كون الإنذار واجبا .

البطلان (ولا تبطل بالذكر والدعاء إلا أن يخاطب به) (كقوله لعاطس رحمك الله) فتبطل به بخلاف رحمه الله وخطاب الله ورسوله لا يضر كما علم من أذكار الركوع وغيره من التشهد (ولو سكنت طويلا) عمدا (بلا غرض لم تبطل في الأصح) لأن السكوت لا يخرم هيئة الصلاة والثاني يقول هذا السكوت مشعر بالإعراض عنها وأما السكوت اليسير فلا تبطل به جزما وكذا الطويل ناسيا أو لغرض كتذكر ما نسيه وقيل في كل وجهان لكنهما في الأول مبنيان على أن عمده مبطل وسيأتي في باب يلي هذا أن تطويل الركن القصير بسكوت يبطل عمده في الأصح لاخلاله بالموالة (ويسن لمن نابه شيء) في صلاته (كتيبه إمامه) على سهو (وإذنه لداخل) أى لمستأذن في الدخول (وإنذاره أعمى) أن يقع في بشر مثلا

(أن يسبح) الرجل أى يقول سبحان الله (وتصفق) المرأة (بضرب) بطن (اليمين على ظهر اليسار) فلو ضربت على بطنها على وجه اللعب بطلت صلاتها وإن كان قليلا لمنافاة اللعب للصلاة والأصل في ذلك حديث للصحيحين من نابه شيء في صلاته فليسبح وإنما التصفيق للنساء (ولو فعل في صلاته غير هان

ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد إحدى اليدين عن الأخرى وعودها إليها كما هو ظاهر ويصرح به التعيين بأنه فعل خفيف وبذلك فارق دفع المار الآتى (قوله بضرب بطن اليمين على ظهر اليسار) أو عكسه أو ضرب ظهر على ظهر أو بطن على بطن وكل يد منهما إما ضاربة أو مضروبة فالكيفيات ثمانية (قوله على وجه اللعب) أى فقط كما هو ظاهر كلامهم فلا يضر قصد اللعب مع غيره كما في الذكر فراجعته وخصت هذه الكيفية بذلك لغلبته فيها فغيرها كذلك وكذا كل فعل خفيف كرفع الأصبع الوسطى بقصد الفاحشة (فرع) قال ابن حجر يكره التصفيق خارج الصلاة مطلقا ولو بضرب بطن على بطن وبقصد اللعب ومع بعد إحدى اليدين عن الأخرى وقال شيخنا الرملى إنه حرام بقصد اللعب وكالتصفيق فيما ذكر ضرب الصبي على بعضه أو بنحو قضيب أو ضرب خشب على مثله حيث حصل به الضرب (قوله كزيادة ركوع) أى صورته لغير مقتضى فلا يضر وجوده لنحو مندوب كقتل حية صالت عليه وإن كثر أى ما لم يتوال كما يأتى ولا في نحو هويه لسجود ولو لتلاوة وإن قطعه لتركه ولا في قيامه منه ولا في قيامه عن الجلوس ولا في توركه أو افتراشه في التشهد خلافا لابن حجر وأشار الشارح إلى بعض ذلك بقوله ولو اقتدى إلخ (قوله وجب متابعتة) يفيد أنه لو فرغ الإمام من السجدة أو أحدث قبل شروع المأموم فيها امتنع عليه فعلها فيها فإن فعلها عامدا عالما بطلت صلاته (تفصيله) لو رفع المصلى رأسه عن محل سجوده لنحو خشونة أو نقل وجهته لمحل آخر فإن كان بعد تمام السجود بطلت وإلا فلا (قوله بكثيرة) أى يقينا ولو في تكبيرة الإحرام قبل تمامها لأنه يتبين به أنه في الصلاة من أو لها نعم إن عذر في الكثير لنحو جرب أو حكة أو فعل لم يضر . (قوله ويستثنى إلخ) في هذا الاستثناء نظر لأنه إن كان من الفعل فليس مما يأتى أو من المأكول فليس مما هنا فتأمل . (قوله فالخطوتان) مثني خطوة وإن اتسعت جدا حيث خلت عن الوثبة وهى بفتح الحاء نقل القدم عن محله سواء أعاده إلى محله أو غيره فإن أعاده لذلك بعد سكونه فخطوة ثانية وإلا فواحدة وبضمها ما بين القدمين وذهاب اليد وعودها كالرجل والفرق بأن شأن اليد العود إلى محلها بخلاف الرجل غير مستقيم (قوله والثلاث كثير) فتبطل بفعلها أو بالشروع فيها بعد قصدتها وسواء كانت بعضو أو أعضاء كيديه ورأسه معا أو متوالية وسواء كانت لعذر كقتل حية صالت عليه أو دفع مار بين يديه أولا (قوله الفاحشة) صفة كاشفة لأن الوثبة لا تكون إلا كذلك فتبطل بها ولو لعذر كما مر (قوله كتحريك أصابعه) أى مع قرار ساعده وراحته وهى المراد بقول بعضهم مع قرار كفه لأن الأصابع بعض الكف بل الوجه الاكتفاء بقرار ساعده فقط فراجعته وكأصابع أذانه وأجفانه وجواجهه ولسانه وشفته وذكره وأنتياه (قوله في سبحة) أو لحل عقد أو عبثا لا بقصد لعب كما مر .

(قول المتن أن يسبح) قال في شرح المهذب هو مندوب إذا كان التنبيه قربة ومباح إذا كان مباحا قال غيره وواجب إذا كان واجبا قال الإسنى والفتح على الإمام فيه تفصيل القراءة السابقة اهـ . بمعناه (قول المتن بكثيرة لا قليله) وجه ذلك بعد كثرة الأدلة أن المصلى يعسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ولا بد رعاية التعظيم فعفى عن القليل الذى لا يحل بالتعظيم دون الكثير (قول المتن فالخطوتان) الخطوة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين قال الإسنى (قول المتن إن توالى) أى ولو من أجناس كخطوة وضربة وخلع نعل (قول المتن في سبحة) مثله ما لو حركها في عقد شيء أو حله قال الإسنى أو لغير سبب (قول الشارح والثاني ينظر إلخ) أى وعليه يكون ذهاب الأصبع وجذبها حركة واحدة

كان من جنسها) كزيادة ركوع أو سجود (بطلت) لتلاعبه بها (إلا) إن ينسى) إنه فعل مثله فلا تبطل لأنه عليه صلى الله عليه وسلم الظهر خمسا وسجدا للسهر ولم يعدها متفق عليه ولو اقتدى في حال سجود الإمام مثلا وجبت متابعتة فيه وسيأتى في باب يلى هذا أنه لو نقل ركنا قوليا عمدا لم تبطل صلاته في الأصح وكذا لو قاله مرتين لم تبطل على النص وعن ذلك احتراز بقوله فعل دون أتى (والأى) أى وإن لم يكن من جنسها كالمشى والضرب (فتبطل بكثيرة لا قليله) لأنه عليه صلى الله عليه وسلم حامل أمانة فكان إذا سجد وضعها وإذا قام حملها متفق عليه وسيأتى في صلاة شدة الخوف أنه يعذر فيها في الكثير لحاجة في الأصح ويستثنى من القليل الأكل فتبطل به لما سيأتى (والكثرة) والقلة (بالعرف فالخطوتان أو الضربتان قليل (الثلاث) من ذلك (كثير إن توالى) لا إن تفرقت بأن تعد الثانية مثلا منقطعة عن الأولى عادة (وتبطل بالوثبة الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة إلخاها بالكثير (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سبحة أو حك في الأصح) إلخاها بالقليل والثاني ينظر إلى كثرتها (وسهو الفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح)

مثلا منقطعة عن الأولى عادة (وتبطل بالوثبة الفاحشة) قطعاً كما قال في أصل الروضة إلخاها بالكثير (لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سبحة أو حك في الأصح) إلخاها بالقليل والثاني ينظر إلى كثرتها (وسهو الفعل) الكثير (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح)

(قوله الذي اقتصر عليه الجمهور) وقالوا لأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ استيلاء السفيه دون إعتاقه لا يقال قد اغتفر هنا قليل الفعل عمدا المشقة الاحتراز عنه (قوله بقليل الأكل) بضم الهززة أى المأكول والمراد به كل مفطر فيشمل المشروب وغيره ولو بإدخال نحو عود في إذنه (قوله أو جاهلا) أى معذورا كما قاله شيخنا الرملى (قوله فلا تبطل به) أى بقليل الأكل ناسيا أو جاهلا وعمله إن لم يشتمل على مضغ كثير لأنه من الفعل (قوله بطلت في الأصح) قال شيخ شيخنا عميرة قد اعترض على هذا بتصحيح طريق القطع في كثير الفعل سهوا مع العفو عن قليله وعدم العفو عن قليل الأكل انتهى وقد يجاب بأنه لما اعتبر هنا المفطر وكثير الأكل ناسيا غير مفطر فكان قياسه أن لا تبطل به الصلاة فلا يقال بالقطع فيه فتأمل . (قوله وعدل إلخ) قال بعضهم الوجه إسقاط هذا لأنه مبني على أن المراد بالأكل فيما ذكر الفعل وليس كذلك كما تقدم نعم في كلام الإسنوي ما يفيد أن الخلاف مركب منهما معا فليراجع . (قوله ويسن إلخ) وإنما لم تجب مع حرمة المرور مراعاة لحرمة الصلاة من طلب الخشوع وعدم الحركة فيها (قوله للمصلي) فرضا أو نفلا وقدم هذا على النفل لما سيأتى في سجود السهو ومثل المصلي من أحرم بسجود تلاوة أو شكر ويسن الدفع لغير المصلي عنه لأن حكمته الأصلية إزالة وتشويش الخشوع (قوله إذا توجه) قدر توجه لبصيح عطف بسط وخط عليه وقدر إذ الدفع توهم أن توجه مصدر نائب الفاعل فيتكرر مع ما بعده لإفادة شرطية الدفع واختصاصه بوقت وجود السترة حقيقة أو حكما في جميع صلاته أو بعضها سواء وضعها المصلي أو غيره ولو نحو ريح ولو مغصوبة أو ذات أعلام أو متنجسة أو نجسة لأن الحرمة والكراهة لأمر خارج نعم ، تعتبر سترة في محل منصوب لأنه لا قرار لها ودخل فيها ما لو كانت حيوانا ولو غير آدمي ومنه الصفوف والجنائز وهو ما قاله ابن حجر وعليه حديث أنه ﷺ كان يعترض راحلته فيصلى إليها واعتمد شيخنا الرملى والزياى أنه لا يعد الحيوان سترة بل يكره استقبال رجل أو امرأة وفيه نظر لما مر أن الكراهة لا تنافي اعتبار السترة فتأمل (قوله إلى جدار أو سارية) وهما في مرتبة فأو فيهما للتخيير^(١) وفيما بعدهما للتبويب فلا ينتقل إلى مرتبة مع قدرته على ما قبلها

(قول الشارح الذي اقتصر عليه الجمهور) يعنى أن الجمهور اقتصروا على حكم البطلان ولم يذكروا الوجه الآخر ولهذا كان الأصح في هذه المسئلة طريقة القطع بالبطلان لأنه الذي ذهب إليه الجمهور وعللوا ذلك بأن الفعل أقوى من القول بدليل نفوذ أحوال السفيه دون إعتاقه وقالوا ولا يعترض بأن الصلاة تبطل بقليل الكلام العمدة دون قليل الفعل العمدة لأن القليل من الفعل يعسر الاحتراز عنه بخلاف الكلام (قول الشارح واختاره في التحقيق) صحيحه أيضا في التتمة وهو قوى يشهد له حديث ذى اليمين (قول الشارح أخذا مما سيأتى) الذي سيأتى هو قوله مع النسيان أو جهل التحريم (قول الشارح لإشعاره بالإعراض عنها) أى فليس كغيره من الأفعال ومثل الأكل سائر ما يفرض الصائم والحاصل أن الإمساك عن المفطرات شرط كما يشترط ترك الكلام (قول المتن في الأصح) اعترض على هذا بتصحيح طريق القطع في الفعل الكثير سهوا مع أن قليل الأكل مضر بخلاف قليل الفعل (قول الشارح لحصول المقصود) اعلم أنه اختلف في الإبطال بالأكل فقليل لما فيه من العمل وقيل لوجود المفطر وهو الأظهر وينبنى عليهما الوجهان في مسئلة السكره إذا وصلت من غير فعل (تفسيه) لو نزلت نخامة من رأسه وتعارض بلعها مع ظهور حرفين فأكثر في قطعها فالظاهر أنه يقطعها ويغتفر ظهور ما ذكر (قول الشارح إذا توجه) تقدير لصحة عطف بسط وخط قال بعضهم ويجوز أن يكونا من الجمل الحالية أو الموصوف بها لأن لام المصلى للجنس فتكون الحالية باعتبار اللفظ والوصفية باعتبار المعنى (قول المتن أو سارية إلخ) لا يقال ظاهر المنهاج استواء الجميع في الرتبة لأن غرضه بيان حكم دفع المار في هذه الأحوال والكل سواء في تمكن المصلى من الدفع وأما بيان حكم الصلاة إليها فلم يتعرض له نعم في كلامه إشارة إلى سن الصلاة إليها

الذى اقتصر عليه الجمهور لأنه يقطع نظمها والثاني واختاره في التحقيق أنه كعمد قليله فلا تبطل به وجهل التحريم كالسهو أخذا مما سيأتى (ولبطل بقليل الأكل) لإشعاره بالإعراض عنها (قلت إلا أن يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم) فلا تبطل به كما ذكره الرافعي في الشرح بخلاف كثيره فتبطل به مع النسيان أو جهل التحريم في الأصل والقلة والكثرة بالعرف (فلو كان بفمه سكرة) فذابت (فبلع) بكسر اللام (ذوبها بطلت) صلاته (في الأصح) لحصول المقصود من الأكل والثاني لا تبطل لعدم المضغ وبعبارة المحرر كالشرح سكرة تلوب وتسوغ أى تنزل إلى الجوف من غير فعل وعدل عنه إلى البلع لأنه أظهر في التفريع وهو قريب من تعبير الغزالي بامتصاصها (ويسن للمصلي) إذا توجه (إلى جدار أو سارية) أى عمود

(أو عصا مغروزة أو بسط مصلى) كسجادة بفتح السين (أو خط قبائله) أى تجاهه خطا طوليا كما فى الروضة (رفع المار) بينه وبين أحد المذكورات المراد

والألم يعتبر حكمها كما ذكره الشارح (قوله عصا) ومثلها رمح ونشابة وغيرها (تنبيهه) قال الفراء أول شيء سمع من اللحن هذه عصاتى وإنما هى عصاى كما فى الكتاب العزيز (قوله كسجادة) ومثلها متاع أو تراب جمعه ولا يقدح فى اعتبار السجادة إمكان جمعها كالمتاع ولا كراهة الصلاة عليها أو إليها إذا كانت ذات أعلام وكذا نحو الجدار كما مر (قوله أى تجاهه) هو تفسير لقبائله من حيث معناها اللغوى وليس معتبرا كما يأتى (قوله طولاً) أى فيما بين جهة القبلة وموقف المصلى لا عرضاً بين يمينه ويساره خلافاً لابن عبد الحق وابن حجر وفى شيخنا موافقة ابن حجر فى أن أصل السنة تحصل فى العرض أيضاً ويظهر بقاء طلب الدفع فراجع (قوله دفع المار) أى بالأخف فالأخف لأنه صائل بأفعال لا تبطل الصلاة ولا ضمان عليه بالتلف ودخل فى المار ما لو كان غير عاقل ولو حاملاً أو رقيقاً أو غير مكلف أو أدمية حاملاً (قوله المراد بالمصلى) يفتح اللام أما يصلى عليه أو أمامه (قوله أعلاه) أى من جهة القبلة ومثله الخط (قوله إذا لم يزد ما بينهما) أى بين أحد المذكورات الجدار والسارية والعصا باعتبار أسفلها والمصلى والخط باعتبار أعلامها كما مر وبين المصلى بكسر اللام بما فى التقدم على الإمام ففى القائم قدماءه وفى القاعد ألباه وفى المضطجع جنبه وفى المستلقى رأسه وعلى ذلك يحمل ما فى كلام شيخنا الرملى مما يوهم المخالفة فى بعض ذلك واعتبر العلامة السنباطى فى القاعد ركبته وفى المستلقى قدميه وله وجه إذا كان طول المصلى بكسر اللام ثلاثة أذرع فأكثر وانظر ما حكمه على الأول ويظهر أنه يعتبر طوله فراجع (قوله إلى شيء يستره من الناس) لعل المعنى ما يمنع الناس شرعاً من المرور بين يديه أخذاً بما بعده فتأمل المراد بأراد أن يمر أى يشرع فى المرور بين يديه (قوله فليدفعه) وفى رواية فليقاتله فإنما هو شيطان بمعنى أنه شيطان الإنس أو معه شيطان من الجن يأمره بذلك وصرف الأمر عن الوجوب كما مر (قوله وألحق بها الباقيان) وهما المصلى والخط لأن البيعة بينهما إنما تحصل بتخطيهما أو من أسفلهما أو من أحد جانبيهما إذا كانا عن يمين المصلى أو شماله وهذا هو المراد بقوله إلى السترة التى هى عليه إغ (قوله وتحريم المرور) أى على العائد العالم المكلف المعتقد للحرمة وإن زالت السترة كما مر ويحرم على الولي تمكين مولى غير المكلف من المرور نعم إن قصر المصلى بوقوفه فى محل المرور لم يحرم المرور ولا يسن الدفع (قوله أربعين) فى رواية البزار أربعين خريفاً أى عاماً (قوله ظاهر فى التحريم) أى من لفظ عليه فقدم على الندب وعليه فالدفع أخف لأنه كالتنبيه (قوله رواية البخارى) فيه رد على من قال كابن حجر إن لفظة من الإثم لم توجد فى رواية (قوله أو تباعد عنها) ومن التباعد مجاوزة أعلى المصلى أو الخط على ثلاثة أذرع من موقف المصلى وإن لم يكن طولها ثلاثة أذرع (قوله إلى سترة) خرج المصلى على سترة كالسجادة لأن الصلاة عليه لا إليه (قوله ليمينه أو شماله) ظاهره استواءهما فى الفضيلة ويكره أن يصمد إليها إلا فى نحو جدار عريض يعسر فيه ذلك ولا يخرج بالكرهية عن سن الدفع وحرمة المرور كما علم مما مر (قوله أن يكون الخط كذلك) أى يكون طوله فيما بين أعلاه إلى جهة المصلى ثلثي ذراع فأكثر وصرح بهذا مع شمول ما قبله لعدم دخوله فى سترة القبلة المقيس عليها ما هنا والمصلى كالخط وسكت عنه لأنه تسن الصلاة عليه اتفاقاً كما علم (قوله المشار إليه) أى المستفاد حكمه من كلام المصنف من غير توجه إلى إفادته كاستفادة صحة صوم الجنب

(قول المتن أو عصا) قال الفراء أول لحن سمع هذه عصاتى وإنما هى كما قال الله سبحانه وتعالى : ﴿عصاى﴾ (فرع) يكره أى يصلى وبين يديه امرأة أو رجل مستقبله (قول المتن والصحيح تحريم المرور) إن قلت فهلا وجب الدفع لإزالة للمنكر كما بحثه الإسئوى فى المهمات قلت كأنه لما فى الفعل من منافاة الخشوع المطلوب فى الصلاة قال الإمام وإذا قلنا لا يحرم المرور فلا ينتهى الحال إلى دفع محقق ولكن بسن برفق بقصد التنبيه (قول الشارح المشار إليه) منشأ الإشارة جعل سن الدفع فى هذه الأحوال فإنه يفيد أنها

بالمصلى منها أعلاه إذا لم يزد ما بينهما على ثلاثة أذرع بذراع آدمى قال عليه السلام : «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجاز بين يديه فليدفعه» [رواه الشيخان] هو ظاهر فى الثلاثة الأولى وألحق بها الباقيان لاشتراك الخمسة فى سن الصلاة إليها المبني عليه سن الدفع وقوله بين يديه أى إمامه إلى السترة التى هى غاية إمكان سجوده المقدّر بالثلاثة أذرع (والصحيح تحريم المرور حيث شئت) أى حين سن الدفع قال عليه السلام : «لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه» [رواه الشيخان] هو بعد حمله على المصلى إلى سترة محتمل للكرهية المقابلة للصحيح وظاهر فى التحريم ويدل عليه نصاً رواية البخارى من الإثم بعد قوله عليه ولو صلى من غير سترة أو تباعد عنها فليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور بين يديه قاله فى الروضة وفيها إذا صلى إلى سترة فالسن أن يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله ولا يصمد لها بضم الميم أى لا يجعلها تلقاء وجهه وهى كما

تقدم فى استقبال القبلة ثلاثاً ذراع قال بعضهم ويظهر أن يكون الخط كذلك وسن الصلاة إليها فى كلام المصنف دليله الاتباع رواه فى الجدار أبو داود بإسناد صحيح

نفسه إن خاف ضرراً يبيح التيمم وإن خرج الوقت ولا كراهة في العارض في الأثناء وفي خوف حبه ما ذكر (قوله بمحضرة) بثلاث الحاء وما قرب حضوره عرفاً كالحاضر (قوله أى يشاق) فسر به التوقان ليفيد أنهما مساويان لشدة الجوع عند من عبر به فيأكل قدر الشيع الشرعى على المعتمد كما قاله النووى وخرج الشوق وهو ميل النفس إلى الأطعمة اللذيذة فلا كراهة معه وتوقان الجماع بمحضرة حليلته كالأكل (قوله الأخبشان) استدلاله بذلك لأحدهما يفيد أن لامة للجنس ويصدق بهما معا بالأولى ويسمى الحاقم بالميم كما مر (قوله مدافعة الريح) ويسمى الحافز بالقاف والزاي وكذا بالخف ويسمى الحازق بالزاي والقاف وذكر النووى في تفسيرهما عكس ذلك ولا مانع منه لأنه حجة (قوله قبل وجهه) بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة أمامه ولو غيرها جهة القبلة كنفل السفر (قوله أو عن يمينه) إكراماً للملكة لأنه كاتب الحسنات (قوله بخلاف يساره) قيل لعدم مراعاة ملكة لأنه كاتب السيئات وقيل لأنه يتنحى عنه حالة الصلاة وهذا مردود وإن ذكره شيخنا في شرحه كما يعلم من محله نعم يكره لجهة اليسار في الروضة الشريفة إكراماً له عليه السلام ولو في غير الصلاة ويكره البصاق خارج الصلاة قبل وجهه مطلقاً ووجه القبلة وجهة يمينه أيضاً (قوله فإنه يناجى ربه) مدلول الحديث أكثر مما يفيد الدليل فتأمل (قوله حرم البصاق فيه) أى فى المسجد قال العبادى وإدخال البصاق فيه حرام أيضاً وجدرائه ولو من خارج مثله ومحل الحرمة فى ذلك إن اتصل بجزء منه وليس مستهلكاً فى نحو ماء مضمضة لأن قطع هواء المسجد بالبصاق مكروه (فروع) يحرم البصاق إذا اتصل بغير ملكه ولو فى غير المسجد كمحصر المسجد وخزائنه من حيث استعماله غير ملكه ويحرم إخراج أجزاء المسجد منه كمحصر وحجر وتراب وغيرها وكذا الشمع والزيت قاله العبادى فراجعه ويحرم استعمالها فيما لا يجوز (قوله ولكن عن يساره) وفى رواية أو تحت قدميه أى إن لم يكن يساره فارغاً فأو للتوزيع ومحل ذلك فى غير المسجد كما علم (تفصيله) تكره الصنائع فى المسجد واتخاذها حانوتاً لها إن لم يكن تضيق على المصلين ولا إضرار به فيهما وإلا حرمت كالوضوء مع العذر على حصيره (قوله وكفارتها دفنها) أى إذهاب صورتها ولو فى تراب المسجد الداخلى فى وقفه أو على بلاطه أو حصيره وإن حرم من حيث استعماله ملك غيره مثلاً والدفن المذكور قاطع لدوام الإثم عند شيخنا الرملى ولا بدأته أيضاً عند شيخنا الزياى (قوله لغتان) ويقال بالسین أيضاً فهى ثلاثة (قوله ووضع يده إلخ) ويسمى

بمحضرة طعام يتوق إليه بالثناء أى يشاق لحديث مسلم لا صلاة بمحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبشان أى البسول والغائط وتكره أيضاً مع مدافعة الريح ذكره فى الروضة كاصلها فى صلاة الجماعة وسواء فى الطعام المأكول والمشروب (وأن يصبق) إذا عرض له البصاق (قبل وجهه أو عن يمينه) بخلاف يساره لحديث الشيخين «إذا كان أحدكم فى الصلاة فإنه يناجى ربه عز وجل فلا ينزف بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره» وهذا كما قال فى شرح المذهب فى غير المسجد فإن كان فى مسجد حرم البصاق فيه لحديث الشيخين البراق فى المسجد خطيئة وكفارتها دفنها بل يصبق فى طرف ثوبه من جانبه الأيسر ككفه ويصبق ويترك لغتان بمعنى (ووضع يده على خاصرته)

الإنسوى ويستحب تفرغه من هذه الأمور وإن فاتته الجماعة (قول المتن يتوق إلخ) مثل هذا فيما يظهر لو كان بمحضرة حليلته وهو يتوق إلى جماعها وقوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثيراً من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك كذا ذكره فى الكفاية تبعاً لابن يونس واعتذر عن الشيخ فى ذكر الحضور بالتبرك بلفظ الحديث ثم كلام المصنف يقتضى زوال الكراهة بزوال التوقان وإن لم يحصل الشيع وهو كذلك فيما يظهر قياساً على ما قاله فى الأعذار المسقط للجماعة نقلاً عن الأصحاب ، نعم فى الصحيحين «إذا أقيمت الصلاة فابتدأوا بالعشاء ولا تعجلوا حتى يفرغ منه» قال فى شرح مسلم فيه دليل على أنه يأكل حاجته يكملها وهذا هو الصواب وأما ما أوله بعض الأصحاب من أنه يأكل لقما يكسرها سورة الجوع فليس بصحيح قال الإنسوى كلامه هذا يخالف الأصحاب وجعل العذر قائماً إلى الشيع إلا أنه لا يلزم بقاء الكراهة فى مسئلتنا إلى الشيع يعنى مسألة الكتاب المذكور ووجه عدم اللزوم أنه يجوز أن تنقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وإن طلب منه استيفاء الشيع إذ لا يلزم من استيفائه استمرار الكراهة بعد أكل اللقم (قول الشارح فى غير المسجد) الأولى فى هذه الحالة أن يصبق فى ثوبه فإن فيه إذهاب الصورة بخلاف البصق على اليسار وإن كان هنا جائزاً (قول الشارح حرم) قال الإنسوى المشهور فى كتب الأصحاب الكراهة (قول الشارح لغتان) بمعنى وبالسین

لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ : «نهي أن يصلي الرجل مختصرا» [رواه الشيخان] والمرأة في ذلك كالرجل كما ذكره في شرح المهذب (والمبالغة في

في خفض الرأس في ركوعه) لجاوزته أكمله الذي هو فعل النبي ﷺ من تسوية ظهره وعنقه كما تقدم (والصلاة في الحمام) ومنه مسلخه (والطريق والمزبلة) أي موضع الزبل (والكنيسة وعطن الإبل) هو الموضع الذي تنحى إليه الإبل الشاربة شيئا فشيئا إلى أن تجمع كلها فيها فتساق إلى المرعى (والمقبرة الطاهرة) بأن لم تنبش (والله أعلم) لحديث الترمذي أنه عليه السلام نهى عن الصلاة في المذكورات خلا الكنيسة فلم ترد في حديث وألحق بالحمام والمعنى في البركة فيها إنها مأوى الشياطين وفي الطريق اشتغال القلب بمرور الناس فيه وفي المزبلة نجاستها تحت الشوب والمفروش عليها مثلا وفي عطن الإبل نفارها. المشوش للخشوع وفي المقبرة غير المنبوشة ولم يقيد في الحديث ما تحتها بالصديد أما المنبوشة فلا تصح الصلاة فيها من غير حائل ومعه تكراه وألحق بعض الإبل مأواها ليلا للمعنى المذكور فيه ولا

الاختصار كما في الحديث ويكره المشي كذلك خارج الصلاة لغير عذر لأنها مشية إبليس (قوله لجاوزته أكمله) يفيد أن المراد بالمبالغة ما خلف الأكمل سواء بخفض رأسه فقط أو مع صدره وأقل الركوع كأكماله ولا تقوم هذه المبالغة مقام الطمأنينة كما مر فعلى هذا لا يصح ركوعه في هذه وتبطل صلاته إن اعتدل قبل أن يطمئن فراجع (قوله في الحمام) أي القديم بأن كشفت فيه العورات وإن درس أو هجر ما لم يتخذ نحو مسجد لا في جديد خلافا لابن حجر وتكره في الحش مطلقا لأنه يصير مأوى الشياطين من ابتدائه ولا تكره على سطحهما مطلقا (قوله والطريق) أي محل المرور في وقت المرور كما قاله شيخنا في شرحه والمراد بمكان المرور ما شأنه الطروق وبوقت المرور ما جرت العادة بالمرور فيه في ذلك الوقت ولو في البرية على المعتمد كالأسواق ورحاب المساجد (فروع) تكره الصلاة خلف شبائك المدارس على الشوارع فتترك الصف الأول فيها وأل (قوله وألحقت إلخ) يفيد عدم الكراهة على سطحها وهي معبد اليهود والبيعة بكسر الموحدة معبد النصارى وعكس ذلك الذي اشتهر في العرف بين العامة خلاف الأصل (قوله نجاستها تحت الشوب) إن كانت منبوشة ولا فتكره على ما حاذى الميت لنجاسة ما تحتها من الصديد ولذلك لا تكره في مقابر الأنبياء والشهداء (تنبيه) محال النجاسة كمحال القصايب وكالمقبرة فيما ذكر (فروع) تحرم الصلاة متوجها قبر نبي وتكره في غيره ولا تبطل فيها قاله شيخنا (قوله وفي عطن الإبل نفارها) لأنه شأنها وإن لم توجد ولا تكره في مثل ذلك من غنم وبقر وحمل إلا مع وجود النفار بالفعل والله أعلم .

[باب في بيان سجود السهو وما يتعلق به]

وقدمه على صلاة النفل وسجدة التلاوة والشكر مع طلبه فيها اهتماما بشأن الفرض ولأنه محل طلبه أصالة على أنه لو أخر عن النفل وغيره لتوهم توقف طلبه على وجود أسبابه كلها فيها وليس كذلك إذ ترك

خلافًا لمن أنكرها (قول الشارح في ذلك) يرجع إلى قوله نهى (قول المتن والمبالغة إلخ) قال السبكي التقييد بالمبالغة يدل على عدم الكراهة عند عدمها وهو خلاف ما دل عليه الحديث وكلام الشافعي رحمه الله والأصحاب رضي الله عنهم أجمعين ولك أن تقول حالة الركوع الكاملة فيها خفض رأس باعتبار الحالة قبلها والزيادة على ذلك تصدق أنها مبالغة فلا إشكال (قول المتن في الحمام) علل ذلك بأنه مأوى الشياطين واعتمده الشيخان وقيل لكثرة النجاسة ونص عليه في الأم وينبني عليهما الصلاة في المسلخ أو موضع طاهر في الحمام وهو مذكور مأخوذ من الحميم (قول المتن والمزبلة) بفتح الباء وضمها (قول المتن والكنيسة) هي للنصارى والبيعة لليهود ولو منع أهلها من دخولها حرم (قول المتن والمقبرة) بثلاث الباء (قول الشارح اشتغال القلب بمرور الناس) يؤخذ من هذه العلة لو استقبل الطريق وصلى كان الحكم كذلك (قول الشارح نجاستها تحت الشوب إلخ) قال الإسنوي هذا في البسط على النجاسة أما البسط على ما غلبت فيه النجاسة فإنه يزيل الكراهة على ما تلخص من كلام الرافعي لأنه أمر قد ضعف بالحائل (قول الشارح نجاسة ما تحتها بالصديد) ثم الذي دل عليه كلام القاضي كما قال في الكفاية احترامه قال الإسنوي ومن المعنيين يظهر لك أن صورة المسئلة فيما لو حاذى الميت حتى لو وقف بين الموتي فلا كراهة نعم يكره استقبال القبر إلا قبره ﷺ فيحرم انتهى وما صور به المسئلة خالفه في الكفاية فقال تكره على القبر وبجانبه وإليه (فتحة) قال في الإحياء تكره الصلاة في الأسواق والرحاب الخارجة عن المسجد.

[باب سجود السهو]

(قول المتن سنة) الصارف لأحاديثه عن الوجوب ما في بعضها كانت الركعة له نافلة والسجدتان ولأن

تكره في مراح الغنم بضم الميم أي مأواها ليلا لا تنفاد ذلك المعنى فيها وإن تصور فيها مثل عطن الإبل فلا تكره فيه أيضا .

[باب]

بالتنوين (سجود السهو) وهو كما سيأتي سجدتان بين التشهد والسلام (سنة عند ترك ما مقرر به) من الصلاة (أو فعل منهي عنه) فيها

المأمور به من الأبعاض لا يأتي في النفل منه إلا الصلاة على الآل في التشهد الأخير وارتكاب ما لا يومه باطلاً أولى من عكسه فتأمل وقد سجد السهو على سجود التلاوة لاختصاصه بالصلاة وآخر سجود الشكر لاختصاصه بخارجها ووسط سجود التلاوة لوجوده فيهما وأصل مشروعيته لجبر الخل في الصلاة غير المبطل وقد يطلب لرغم أنف الشيطان والسهو لغة اللين ويرادفه الذهول والغفلة والنسيان وقيل السهو زوال الصورة عن المدركة دون الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا والغفلة والذهول مثلها أو مع زوال الحكم وشرعا سجدة ثان إلى آخر ما يأتي (قوله بالتوئين) دفع به توهم الإضافة المقتضى لفقد أحد ركني الإسناد وهو المبتدأ (قوله وهو) أي سجود السهو أو السهو على ما مر (قوله سنة مؤكدة) لتبانيته عن سنة وبذلك فارق جبرانات الحج (قوله من الصلاة) خرج به المندوب فيها كقنوت النازلة وسجود التلاوة فلا سجود لتركها وسيأتي (قوله ولو بالشك فيهما) أي المأمور والمنهي فالأول كالشك في ترك بعض والثاني كالشك هل صل صلاة ثلاثاً أم أربعاً كما يأتي فالمراد بالنهي ما يعلم ما هو من جنس أفعال الصلاة أولاً (قوله فرضاً كانت الصلاة أو نفل) نعم لا سجود في صلاة الجنابة وألحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولا مانع من زيادة الجابر لأنه للخل وهو فيهما واحد (قوله بالكاف) قيل لأنه الذي الذي في خط المصنف وقيل لأن اللام تقتضي أنه لا يشرع السجود للزيادة أو تقتضي طلب السجود لها دائماً وليس كذلك فيهما وقيل لإدخال مسألة الشك المذكورة لأن السجود فيها للتردد في الزيادة وليس فيها زيادة وقيل لأن اللام توجب أن يكون السجود فيه لكونه من الفعل المنهي عنه فلا يصح جعله من ترك المأمور به كما فعل المصنف فتعين أنه بالكاف مثالا له وإيضاحه أن يقال إن المصنف لما ذكر أن الركن ليس من المأمور الذي يكفي السجود لتركه وأنه لا بد من تداركه أشار إلى حكم آخر يترتب عليه وهو طلب السجود مع تداركه ولما كان من المعلوم أن طلبه غير منحصر في الزيادة أشار الشارح إلى أنها مثال لا قيد ولعل هذا هو الأقرب والحق أن الكاف في كلام المصنف ليدفع به ما يلزم على اللام من الاعتراض فتأمل (قوله من حصولها) أي لا من السجود لها أيضاً كما توهم العبارة (قوله وقد يقال يسجد له) هو مرجوح والمعتمد خلافه وفي كلام الشارح هنا أمور منها أن ما ذكره بقوله وقد تقدم إلخ صريح في أن الكلام في السكوت الطويل عمداً وصريح ما قبله بقوله فتذكره أنه في السكوت سهواً ومنها أن ما سيأتي مبطل فلا سجود فيه ليؤخذ منه السجود في هذا ومنها أنه إن أراد أن السجود هنا مأخوذ من مقابل الأصح فيما سيأتي فكان حقه أن يقول وقد يقال يجري في الأخذ هنا وجهان إلخ ومنها إن أخذ الحكم من ضعيف ليجري على صحيح في غاية البعد ومنها أن صريح ما يأتي أن السكوت الطويل سهواً في الركن القصير لا يطل جزماً وصريح ما تقدم أن فيه وجهين في الركن الطويل وهذا مما لا يسع القول به ولا المصير إليه فتأمل وافهم (قوله وهو القنوت) أي المجهود شرعاً وهو ما اشتمل على ثناء ودعاء سواء الوارد عنه عليه السلام أو عن عمر أو عن غيرهما وترك بعض أحد الأولين بعد الشروع فيه أو إبدال حرف منه بغيره ولو بمعناه كترك كله (قوله أو قيامه) أي كله أو بعضه بأن لا يقف زمناً يسع أقل قنوت مما مر وإلا لم يسجد وعلى هذا حمل شيخنا الرملي إثناء والده بعدم السجود (فروع) لو اقتدى شافعي بحنفي في الصبح سجد الشافعي وإن قنت كل منهما لأن المأمور يرى طلبه في صلاة الإمام فتركه له لاعتقاده عدمه يجعل كالسهو بتركه وفعله له ليس في محله عنده فهو زيادة في الخل الذي هو غير مبطل عنده ومثله ما لو اقتدى مصلي بمصلي ولم يقنت لاعتقاد المأمور خلافاً في صلاة الإمام بخلاف عكسه وبخلاف ما لو اقتدى مصلي الصبح بمصلي سنته لعدم الخل

ولو بالشك على ما سيأتي
بيانه فيهما فرضاً كانت
الصلاة أو نفل (فالأول)
التروك منها (وإن كان
ركناً وجبت تداركه)
بفعله (وقد يشرع) مع
تداركه (السجود
كزيادة) بالكاف
(حصلت بتدارك ركن
كما سبق في) ركن
(الترتيب) من حصولها
وقد لا يشرع السجود
بأن لا تحصل زيادة كما إذا
كان المتروك السلام
فتذكره ولم يطل الفصل
فيسلم من غير سجود
فإن طال الفصل فهو
مسألة السكوت الطويل
وقد تقدم في باب يليه
هذا أنه لا يطل الصلاة
على الراجح وقد يقال
يسجد له أخذاً مما
سيأتي في تطويل الركن
القصير بالسكوت (أو)
كان (بعضاً وهو
القنوت أو قيامه)

ولأن البذل كمبدله أو أخف ولذا وجبت جبرانات الحج دون هذا والله أعلم (قول الشارح من الصلاة) خرج به قنوت النازلة ونحوه لأن ذلك سنة في الصلاة لا منها (قول الشارح ولو بالشك) دفع لما اعترض به من قصور العبارة عن إفادة إيقاع الركن مع التردد في فعله (قول الشارح من حصولها) أي لا من السجود أيضاً كما توهم العبارة (قول الشارح يسجد) أي

أنه لو قنت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يعيده بعد الرفع من الركوع ويسجد للسهو على الأصح المنصوص وذلك صادق بالعمد والسهو فنقسم مسألة السهو إلى المستثنى (ولو نسي التشهد الأول) مع قعوده أو وحده (فذكره بعد انتصابه لم يعد له) لتلبسه بفرض فلا يقطعه لسنة (فإن عاد) عامدا (علما

بتحريمه بطلت) صلاته
لزيادته قعودا عمدا (أو
ناسيا) أنه في الصلاة (فلا)
تبطل ويلزمه القيام عند
تذكره (ويسجد للسهو أو
جاهلا) تحريمه (فكذا) لا
تبطل (في الأصح) أنه مما
يخفى على العوام ويسجد
والثاني تبطل لتقصيره بترك
التعلم هذا كله في المنفرد وفي
معناه الإمام ولو تخلف
المأموم عن انتصابه للتشهد
بطلت صلاته إلا أن ينوي
مفارقة فيعذر ولو عاد
الإمام قبل قيام المأموم حرم
قعوده معه لوجوب القيام
عليه بانتصاب الإمام ولو
انتصب معه ثم عاد هو لم يجز
له متابعتة في العود لأنه إما
مخطئ به فلا يوافق في الخطأ
أو عايد فصلاته باطله بل
يفارقه أو ينتظره حملا على أنه
عاد ناسيا أو لا ينتظره ولو
عاد معه عالما بالتحريم بطلت
صلاته أو ناسيا أو جاهلا لم
تبطل (وللمأموم) إذا
انتصب دون الإمام سهوا
(العود لمتابعة إمامه في
الأصح) فهي مجوزة لعوده
المتنع في غيره والثاني ليس له
العود لتلبسه بركن القيام
كغيره بل يصبر إلى أن يلحقه
الإمام (قلت الأصح
وجوبه) أي العود (والله
أعلم) لوجوب متابعتة

(قوله إنه لو قنت إلخ) أشار إلى بيان مفهوم الركن والمعتمد فيه أنه إذا نقل التشهد الأول أو القنوت أو السورة
سجد إن نوى ذلك وإلا فلا ولا سجود لنقل نحو التسبيح وإن نواه ، نعم لا سجود لتقديم السورة على الفاتحة
في القيام ولا لتقديم الصلاة على النبي ﷺ على القنوت في قيامه أو على التشهد في جلوسه ولو الأخير كما تقدم
لأن ذلك محلها في الجملة ولا للصلاة على الآل في التشهد الأول لأنه قيل بنديها فيه ولا للتسمية قبل التشهد
وإن كرهت على المعتمد كما تقدم . (تفصيله) قد علم أن الصلاة على النبي ﷺ تكون ركنا تارة كالتشهد
الأخير وبعضها تارة كالأول وسنة تارة عند سماع ذكره ومكرهه تارة كتقديمها على محلها فإذا أتى بها
في غير محلها فيتجده أنه لا يسجد إلا أن يقصد بها أحد الأولين فراجع وقول العبادي بعدم سجود في نقل
التشهد في الجلوس بين السجدة في نظر ظاهر (قوله ولو نسي) أي المصلي مطلقا ولو مأموما بدليل وجوب
العود عليه كما يأتي وليس النسيان قيدا وسيأتي وقول الشارح هذا كله إلخ راجع لقوله فإن عاد إلى آخره ورجوع
الضمير ونحوه لبعض أفراد العام صحيح ولا يخصه (قوله بعد انتصابه) أي إلى محل تجزئه القراءة فيه بأن صار
إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع ومثل القيام نائبه كشروع المصلي قاعدا في القراءة عمدا فإن عاد إليه في
هذه بطلت صلاته على المعتمد عند شيخنا الزيادي كشيخنا الرملي ولم يعتمد إفتاء والده بعدم البطلان كما في
قطع القراءة لدعاء الافتتاح أو التعمد لوجود الفرق لما مر من النيابة هنا ويتجه أن عدم البطلان هو الأصح لأن
المخالفة واقعة في القصد لا في الفعل كما هو ظاهر وعلى هذا فلا يتجه ما رتب عليه بقوله فإن عاد ناسيا أو جاهلا
لم تبطل صلاته ويسجد للسهو على القاعدة (قوله فإن عاد) لم يقل له كما قال غيره لأنه لا ينتظم مع قوله أو
ناسيا أنه في الصلاة (قوله أو ناسيا أنه في الصلاة) كذا ذكره الشارح وتبعه عليه غيره من الشراح وفيه نظر
إذ كيف ينسأها مع أنه عائد إلى التشهد فيها فالوجه أن يفسر بنسيان تحريم العود كما ذكره مع أنه ظاهر كلام
المصنف أو صريحه ومثل نسيان حرمة العود شكه فيها وفارق بطلانها لمن نسي حرمة الكلام بأن العود من جنس
أفعال الصلاة بعدم اغتفار قليل الكلام عمدا وتبطل لمن جهل البطلان مع علمه حرمة العود . (قوله مما يخفى
على العوام) أي وكلما شأنه ذلك يعذر في جهله المتفقة وغيره لأنه من دقائق العلم كما مر . (قوله عن انتصابه)
أي الإمام وإن جلس للاستراحة أو بقصد التشهد ولم يأت به لأن الجلوس لا يكون للتشهد إلا بذكره (قوله
بطلت صلاته) قال شيخنا إن طال الفصل أو قصد التخلف أو شرع في التشهد لفحش المخالفة في الأولى
وشروعه في المبطل في الثانية ولأنه أحدث جلوس تشهد لم يفعله إمامه في الثالثة وبذلك فارق تخلفه للقنوت
لموافقتة للإمام في قيامه كذا قالوا وفيه نظر لأنه قد وافق الإمام في الجلوس وإذا جلس ولأنه هناك أحدث قيام قنوت لم
يفعله إمامه فقام . (قوله بل يفرقه) وهو أولى من انتظاره ولا يعتد بما فعله قبل المفارقة من تشهد أو غيره (قوله
سهوا) قيد لوجوب العود ففي العمد يستحب وإن انتصب وسيأتي (قوله الأصح وجوبه أي العود) إلا إن

ذكر (قول الشارح أنه لو قنت قبل الركوع) ضرورة ذلك أن يقنت بنية القنوت وإلا فلا سجود قاله
الخوارزمي في الكافي وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في ذلك (قول الشارح وفي معناه الإمام) لك أن
تقول هلا أدخله في العبارة نضا وقد يعتذر بأن أفراد الضمائر السابقة تمنع من ذلك لا يقال يمكن رجوعها
إلى المصلي لأننا نقول المصلي يشمل الإمام . (قول الشارح سهوا) هو تصريح بما تفيد عبارة المتن لأن
كلامه في النسيان وأما عمد القيام فسيأتي في قوله ولو نهض عمدا فلا ينبغي أن ترد صورة عمد المأموم
على عبارة الكتاب وإنما تعرض لها الشارح رحمه الله قريبا تنميما لأحكام أقسام المأموم (قول الشارح
لوجوب متابعة الإمام) عبارة غيره لأن المتابعة أمرها متأكد بدليل سقوط القيامة والقراءة بها

الإمام فإن لم يعد بطلت صلاته وأصل الخلاف هل يعود أو لا وجهان حكاهما الإمام والغزالي في الجواز والشيخ أبو حامد ومن تبعه في الوجوب وحاصل ذلك

السجود أنه ﷺ : « صلى الظهر خمسا وسجدا للسهو بعد السلام » [رواه الشيخان] وقياس غير ذلك عليه ويستثنى من هذا القسم المتفعل في السفر إذا انحرف عن طريقه إلى غير القبلة ناسيا وعاد على قرب فإن صلاته لا تبطل بخلاف العائد كما تقدم ولا يسجد للسهو على المنصوص المذكور في الروضة كأصلها وصححه في شرح المهذب (وتطويل الركن القصير) بسكوت أو ذكر لم يشرع فيه (يطل عمده في الأصح) لإخلاله بالموااة (فيسجد للسهو) والثاني لا

يطل عمده وفي السجود لسهو وجهان أحدهما نعم (فالاعتدال قصير) لأنه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في الأصح) لأنه للفصل بينهما والثاني طويل كالجلوس بعدهما (ولو نقل ركنا قوليا) إلى ركن طويل (كفائحة) أو بعضها (في ركوع أو جلوس) (تشهد) آخر وكشاهد أو بعضه في قيام (لم تبطل بعمده في الأصح) والثاني تبطل كنقل الركن الفعلي وقرن الأول بأن نقل الفعلي غير هيئة الصلاة بخلاف نقل القول ولو نقل بعض الفائحة أو التشهد إلى الاعتدال ولم يطل ففيه الخلاف ولو أطاله بنقل كل الفائحة أو التشهد بطلت في الأصح وهذا من صور ما تقدم في تطويل الركن القصير (و) على عدم البطلان (يسجد لسهو في الأصح) لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة مؤكدا كأكيد التشهد الأول (وعلى هذا

ولو لم يذكره المصنف لكان أولى إذ لا سجود مع البطلان (قوله ولا يسجد) المعتمد أنه يسجد فلا استثناء (قوله وتطويل الركن القصير) وهو في الاعتدال بقدر ما يسع الفائحة للوسط المعتدل زيادة على ما يطلب لذلك المصلي قاله شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي تبعاً لابن جبر لا زيادة على ما يطلب للمنفرد مطلقاً وفي الجلوس بين السجدين بقدر ما يسع التشهد الواجب زيادة على ما ذكر نعم لا يضر تطويل مطلوب كصلاة التسبيح ولا تطويل اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح قال شيخنا أو من غيرها لأنه طلب فيه التطويل في الجملة وتقدم أن القنوت للنازلة في نحو العيد غير مكروه في الرواتب مكروه ومقتضاه البطلان لعدم طلبه والوجه خلافه (قوله لأنه للفصل) بدليل أنه لم يشرع فيه ذكر واجب مع موافقته للعادة كالقيام ولا يرد التشهد الأول والقنوت لأنهما مسنونان والمراد أظهر مقاصده الفصل فلا ينافي أنه مقصود في نفسه أيضا بدليل وجوب الطمأنينة فيه لوجود فيه الحشوع والسكينة وكذا يقال في الجلوس واختار النووي من حيث الدليل أنها طويلا ونقله عن الأكثرين (فرع) لو قام ناسيا للتشهد الأول فعاد له بعدما صار إلى القيام أقرب طلب منه أن يسجد لأن عمد هذا في غير محله مبطل فهو من قاعدة ما يبطل عمده (قوله ركنا) سيأتي مفهومه (قوله قوليا) أي غير التكبير والسلام لأن نقل أحدهما مبطل وغير الصلاة على النبي ﷺ قبل التشهد فلا يسجد لأن القعود محلها في الجملة ويظهر أن غير الفائحة من بدنها من قرآن أو ذكر لا يكون ركنا إلا بقصده وكذا نحو التشهد والصلاة على النبي ﷺ (قوله إلى ركن طويل) قيد به لأجل تمثيله بالفائحة لأنها في القصير مبطله وتقيد التشهد بالآخر لجعله ركنا لا للاحتراز فالوجه عدم التقيد فيهما ولا يلزم من وجود الفائحة في الاعتدال تطويله لإمكان وجودها في قدر زمن الذكر المطلوب فيه ولأن اعتبار الركن غير مشروط (قوله وعلى هذا تستثنى إلخ) وكذا يستثنى ما لو فرقهم الإمام في صلاة الخوف مثلا أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثا وبالأخرى ركعة فإنه يسجد على المعتمد لمخالفته بالانتظار في غير محل وروده أي مع كونه غير منهي عنه فلا يرد عدم طلب السجود فللانتظار في نحو الركوع والسجود لأنه مكروه ويسجد أيضا من حضر ذلك للانتظار أو اقتدى بعده

(قول الشارح لإخلاله بالموااة) قال الرافعي وكما لو قصر الأركان الطويلة ونقص بعضها وعبارة ابن الرفعة في إيراد ما علل به الشارح رحمه الله نقلا لأن سائر الأركان قد يجوز تطويلها فإذا طول القصير أيضا فانت الموااة وهي شرط في صحة الصلاة قال الرافعي ولمن ذهب إلى الوجه الآخر أن يقول معنى الموااة إن كان بأن لا يتخلل فصل طويل ليس من الصلاة بين أركانها فهو مقصود هنا إن كان بمعنى آخر فلا نسلم اشتراط الموااة بمعنى آخر (قول الشارح أحدهما نعم) علله الرافعي بأن المصلي مأثور بالتحفظ وإحضار الذهن أمرا مؤكدا كأكيد التشهد الأول فيسجد عند تركه قياسا عليه وقضيته كما قال الإسنوي أن يسجد عند عمد ذلك أيضا اهـ . وسيأتي ذلك في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن قصير) أي فيؤمر المصلي فيه بالتخفيف ولهذا لا يسن تكرار الذكر فيه بخلاف غيره (قول الشارح بخلاف نقل القول) زاد الإسنوي ولهذا لا تبطل الصلاة بتكريره على المنصوص (قول الشارح ولو أطاله بنقل كل الفائحة إلخ) ظاهره ولو خلا الاعتدال عن الذكر المشروع فيه تبطل وأنه لا يقدح في ذلك كون الذكر المشروع فيه أطول من الفائحة وفي شرح الروض ما يوافق ذلك حيث ذكر ما حاصله أن التطويل يلحق بقدر القيام الواجب انتهى (قول الشارح ما تقدم) المراد به قوله بسكوت أو

تستثنى هذه الصورة من قولنا المتقدم (ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهو) ويضم إليها ما تقدم في تطويل القصير تفريعا على المرجوح وقوله ويسجد لسهو كذا العمدة كما سوى بينهما في شرح المهذب ويقاس به العمد في تطويل القصير على المرجوح فيه وذكر في الروضة في صفة الصلاة

أنه لو قنت قبل الركوع لم يحسب على الصحيح بل يعيده بعد الرفع من الركوع ويسجد للسهو على الأصح المنصوص وذلك صادق بالعمد والسهو فنضم مسألة السهو إلى المستثنى (ولو نسي التشهد الأول) مع قعوده أو وحده (فذكره بعد انتصابه لم يعد له) لتلبسه بفرض فلا يقطعه لسنة (فإن عاد) عمداً (عالمًا

بتحريمه بطلت) صلاته لزيادته قعوداً عمداً (أو ناسياً) أنه في الصلاة (فلا) تبطل ويلزمه القيام عند تذكره (ويسجد للسهو أو جاهلاً) تحريمه (فكذا) لا تبطل (في الأصح) أنه مما يخفى على العوام ويسجد والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم هذا كله في المنفرد وفي معناه الإمام ولو تخلف المأموم عن انتصابه للتشهد بطلت صلاته إلا أن ينوي مفارقه فيعذر ولو عاد الإمام قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بانتصاب الإمام ولو انتصب معه ثم عاد هو لم يجز له متابعه في العود لأنه إما مخطئ به فلا يوافق في الخطأ أو عائد فصلاته باطلة بل يفارقه أو ينتظره حملاً على أنه عاد ناسياً أو قبل لا ينتظره ولو عاد معه عالمًا بالتحريم بطلت صلاته أو ناسياً أو جاهلاً لم تبطل (وللمأموم) إذا انتصب دون الإمام سهواً (العود لمتابعة إمامه في الأصح) فهي مجزئة لعوده المتمتع في غيره والثاني ليس له العود لتلبسه بركن القيام كغيره بل يصير إلى أن يلحقه الإمام (قلت الأصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لوجوب متابعتها

(قوله إنه لو قنت إلخ) أشار إلى بيان مفهوم الركن والمعتمد فيه أنه إذا نقل التشهد الأول أو القنوت أو السورة سجد إن نوى ذلك وإلا فلا ولا سجود لنقل نحو التسبيح وإن نواه ، نعم لا سجود لتقديم السورة على الفاتحة في القيام ولا لتقديم الصلاة على النبي ﷺ على القنوت في قيامه أو على التشهد في جلوسه ولو الأخير كما تقدم لأن ذلك محلها في الجملة ولا للصلاة على الآل في التشهد الأول لأنه قيل بندها فيه ولا للتسمية قبل التشهد وإن كرهت على المعتمد كما تقدم . (تقريبه) قد علم أن الصلاة على النبي ﷺ تكون ركناً تارة كالتشهد الأخير وبعضاً تارة كالأول وسنة تارة عند سماع ذكره ومكرهه تارة كتقديمها على محلها فإذا أتى بها في غير محلها فيتجه أنه لا يسجد إلا أن يقصد بها أحد الأولين فراجع وقول العبادي بعدم سجود في نقل التشهد في الجلوس بين السجدةتين فيه نظر ظاهر (قوله ولو نسي) أي المصلي مطلقاً ولو مأموماً بدليل وجوب العود عليه كما يأتي وليس النسيان قيداً وسيأتي وقول الشارح هذا كله إلخ راجع لقوله فإن عاد إلى آخره ورجوع الضمير ونحوه لبعض أفراد العام صحيح ولا يخصه (قوله بعد انتصابه) أي إلى محل تجزئه القراءة فيه بأن صار إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع ومثل القيام نائبه كشروع المصلي قاعداً في القراءة عمداً فإن عاد إليه في هذه بطلت صلاته على المعتمد عند شيخنا الزيادي كشيخنا الرملي ولم يعتمد إفتاء والده بعدم البطلان كما في قطع القراءة لدعاء الافتتاح أو العود لوجود الفرق لما مر من النيابة هنا ويتجه أن عدم البطلان هو الأصح لأن المخالفة واقعة في القصد لا في الفعل كما هو ظاهر وعلى هذا فلا يتجه ما رتب عليه بقوله فإن عاد ناسياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته ويسجد للسهو على القاعدة (قوله فإن عاد) لم يقل له كما قال غيره لأنه لا ينتظم مع قوله أو ناسياً أنه في الصلاة (قوله أو ناسياً أنه في الصلاة) كذا ذكره الشارح وتبعه عليه غيره من الشراح وفيه نظر إذ كيف ينسأها مع أنه عائد إلى التشهد فيها فالوجه أن يفسر نسيان تحريم العود كما ذكره مع أنه ظاهر كلام المصنف أو صريحه ومثل نسيان حرمة العود شكه فيها وفارق بطلانها لمن نسي حرمة الكلام بأن العود من جنس أفعال الصلاة بعدم اغتفار قليل الكلام عمداً وتبطل لمن جهل البطلان مع علمه حرمة العود . (قوله مما يخفى على العوام) أي وكلما شأنه ذلك يعذر في جهله المتفقة وغيره لأنه من دقائق العلم كما مر . (قوله عن انتصابه) أي الإمام وإن جلس للاستراحة أو بقصد التشهد ولم يأت به لأن الجلوس لا يكون للتشهد إلا بذكره (قوله بطلت صلاته) قال شيخنا إن طال الفصل أو قصد التخلف أو شرع في التشهد لفحش المخالفة في الأولى وشروعه في المبطل في الثانية ولأنه أحدث جلوس تشهد لم يفعله إمامه في الثالثة وبذلك فارق تخلفه للقنوت لموافقته للإمام في قيامه كذا قالوا وفيه نظر لأنه قد وافق الإمام في الجلوس وإذا جلس ولأنه هناك أحدث قيام قنوت لم يفعله إمامه فتأمل . (قوله بل يفارقه) وهو أولى من انتظاره ولا يعتد بما فعله قبل المفارقة من تشهد أو غيره (قوله سهواً) قيد لوجوب العود ففي العمد يستحب وإن انتصب وسيأتي (قوله الأصح وجوبه أي العود) إلا إن

ذكر (قول الشارح أنه لو قنت قبل الركوع) صورة ذلك أن يقنت بنية القنوت وإلا فلا سجود قاله الخوارزمي في الكافي وعبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في ذلك (قول الشارح وفي معناه الإمام) لك أن تقول هلا أدخله في العبارة نصاً وقد يعتذر بأن أفراد الضمائر السابقة تمنع من ذلك لا يقال يمكن رجوعها إلى المصلي لأننا نقول المصلي يشمل الإمام . (قول الشارح سهواً) هو تصريح بما تفيد عبارة المتن لأن كلامه في النسيان وأما عمد القيام فسيأتي في قوله ولو نهض عمداً فلا ينبغي أن ترد صورة عمد المأموم على عبارة الكتاب وإنما تعرض لها الشارح رحمه الله قريباً تنميماً لأحكام أقسام المأموم (قول الشارح لوجوب متابعة الإمام) عبارة غيره لأن المتابعة أمرها متأكد بدليل سقوط القيامة والقراءة بها

الإمام فإن لم يعد بطلت صلاته وأصل الخلاف هل يعود أو لا وجهان حكاهما الإمام والغزالي في الجواز والشيخ أبو حامد ومن تبعه في الوجوب وحاصل ذلك

لحقه الإمام قال شيخنا الرملي في شرحه أو نوى فراقه فلا يجوز له العود ولا يعتد بما فعله قبلهما على المعتمد وفي نية المفارقة نظر لأن فعله لا غ فلا يعتد به والاكتفاء بها يؤدي إلى الاعتداد به بخلاف لحوق الإمام له لأن في عوده حيث فحش مخالفة مع موافقة الإمام فيه وفارق الاعتداد بلحقه هنا وجوب العود على من قام طائفاً سلام إمامه وإن سلم إمامه بعد قيامه أو نوى مفارقه بعده بأنه هنا فعل شيئاً للإمام فعله وقد وافقه فيه (تقريبه) يجري ما ذكر في عكسه بأن سجد المأموم والإمام قائم واعلم أن معنى عدم الوجوب على العائد من حيث إن صلاته لا تبطل لو لم يعد وإلا فهو حرام لأنه من السبق ولو من ابتدائه ومعنى الوجوب على السامي من حيث بطلان صلاته لو لم يعد بعد علمه وإلا فلا حرمة عليه ومحل وجوب العود عليه إن صار للقيام أقرب قبل علمه في ضرورة القيام أو بلغ حد الراكع في عكسه وإلا ندب له العود لعدم فحش المخالفة وقيل يجب العود هنا مطلقاً لإلغاء ابتداء فعله فراجع (قوله ثلاثة أوجه) وهي يجب يجوز لا يجوز لأن لا يجب مسار لجوز فهما واحد نعم يدخل التدب عدم الوجوب وليس مراداً (قوله انتصب) أي وصل إلى محل إجراء القراءة وهو قيد لقول الإمام بحرمة العود إذ قبله لا حرمة (قوله استحبوا العود) هو المعتمد والعمد هنا كالسهو لعدم فحش المخالفة (قوله فيأتي مثل ذلك) أي الاستحباب وهو المعتمد كما في التحقيق (قوله المصل ولو مأموماً) لكنه لا يسجد لتحمل الإمام عنه (قوله عاد) أي ندباً مطلقاً (قوله ويسجد) أي إن دامت صلاته فإن نوى المتأمل الاقتصار على ما فعله وعاد لم يجز له السجود (قوله منه) أي من نفسه (قوله ولو نهض) (إخ) قال شيخنا في شرحه وهو محترز نسي فيما تقدم وهو كذلك لكن في إطلاقه نظر يعلم مما يأتي فالمراد بالشهد فيه الأول والمراد بقوله عمداً عزمه على ترك ذلك الشهد حال نهوضه وحال عوده فيبطلان صلاته بالعود فقط بأنه عبث ولذلك رتب المصنف عليه بقوله فعاد بطلت صلاته فقول بعضهم إن بطلانها بالنهوض والعود معاً غير مستقيم لأن نهوضه محسوب مطلقاً وقول الإسنوي إنه تبطل صلاته بوضوئه إلى ذلك المحل هو فيما إذا كان قيامه في الشهد الأخير لأن نهوضه حيث عبث لعدم حسبانته له وسيأتي ما يصرح بأن هذا هو الحق الذي يجب المصير إليه (قوله فعاد) أي بالفعل فلا تبطل بقصد العود نعم إن عزم في ابتداء نهوضه على العود بطلت صلاته بمجرد نهوضه لأنه شروع في المبطل (قوله إن كان صار إلى القيام أقرب) أي منه إلى القعود فإن عاد قبله لم تبطل صلاته مطلقاً ولو بعد فراغ صلاته لأنه من الفعل القليل كالخطوتين فتأمل (تقريبه) حاصل المسألة أن من قام عن الشهد الأول غير قاصد تركه فله العود ما لم ينتصب ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود وإلا فلا وإن قام عنه قاصداً تركه لم تبطل صلاته بالقيام مطلقاً ثم إن عزم على فعله بعد قصد تركه فله العود أيضاً ما لم ينتصب لأن التفل يجوز فعله بعد قصد تركه ما لم يفت محله ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب كما مر وإلا فلا وإن قام عن الشهد الأخير ساهياً غير قاصد تركه فله العود وإن انتصب ويسجد للسهو إن صار إلى القيام أقرب وإلا فلا وإن قام قاصداً تركه بطلت صلاته إن صار إلى القيام أقرب أو قصد وصوله لذلك وإن لم يعد لأنه مما يبطل عمده وإلا فلا كما يأتي وعلى هذا ينزل كلامهم فافهم هذا فإنه مما يجب المصير إليه ولا يجوز العدول عنه إلى غيره ولا التعويل عليه .

عن المأموم (قول الشارح ولو انتصب عامداً) أهمل الشارح رحمه الله ما لو صار المأموم في نهوضه عمداً إلى القيام أقرب فيحتمل أن يكون حكمها كالانتصاب كما أن الأمر كذلك في حق غير المأموم فيجزي فيها ما تقرر عن الإمام وغيره ويحتمل تعين ما سيأتي عن التحقيق (قول الشارح منه) أي من نفسه (قول الشارح لتغيره نظم الصلاة) عبارة الراقعي لأنه أتى غير نظم الصلاة ولو أتى به عمداً في غير موضعه لبطلت صلاته واعلم أنه في التحقيق وشرح المذهب صحح في هذه المسئلة عدم السجود مطلقاً (قول المتن ولو نهض عمداً) هو قسم قوله السابق ولو نسي الشهد الأول كما أن قوله السابق ولو تذكر قبل

ثلاثة أوجه كما حكاهما المصنف في أصل الروضة مع تصحيح الوجوب فيه أخذاً من قوة كلام الشارح ولو انتصب عامداً فقطع الإمام بحرمة العود كما لو ركع قبل الإمام عمداً وتعبه الراقعي بأن العراقيين في المقيس عليه استحسبوا العود فضلاً عن الجواز يعني فيأتي مثل ذلك في المقيس ورجحه فيه في التحقيق حاكياً فيه الوجوب أيضاً (ولو تذكر) المصل (قبل انتصابه عاد للشهد) الذي نسبته لأنه لم يتلبس بفرض (ويسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لتغيره نظم الصلاة بما فعله بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا يسجد لقلة ما فعله حيثئذ (ولو نهض عمداً) من غير تشهد (فعاد بطلت) صلاته (إن كان) فيما نهض (إلى القيام أقرب) من القعود بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو كانت نسبته إليهما على السواء فلا تبطل صلاته وشمل الصورتين قول الروضة كأصلها وإن عاد قبل ما صار إلى القيام أقرب

(ولو نسي قنوتاً فذكره في سجوده لم يعد له) لتلبسه بفرض (أو قبله عاد) لعدم التلبس به (وسجد للسجود إن بلغ حد الركعة) في هويته لزيادته كوعاء بخلاف ما إذا لم

(قوله ولو نسي) أي المصلي مطلقاً وتختلف بعض الأحكام في المأموم لا يضر والنسيان ليس قيداً (قوله لتلبسه بفرض) فهو بعد وضع الأعضاء السبعة كما قاله الخطيب واعتبر شيخنا معه التحامل والتكيس وإن لم يطمئن ومن عاد بعد هويته أو سجود إليه ففيه ما مر في القام عن التشهد الأول (قوله إن بلغ حد الركعة) أي أقل الركوع (قوله ولو شك في ترك بعض) اعلم أن جملة صور ترك مندوب ولو يقينا أو غير بعض عشرة أحدها تيقن ترك بعض معين كالقنوت وفيه السجود ثانياً تيقن ترك بعض مبهم في الأبعاض كالقنوت أو الصلاة على النبي ﷺ فيه مثلاً وفيه السجود أيضاً وهاتان معلومتان من كلام المصنف بالأولى ثالثها الشك في ترك بعض معين كالقنوت هل فعله أولاً وفيه السجود لأن الأصل عدم فعله وهذا هو الذي في كلام المصنف رابعها الشك في ترك بعض مبهم فيها كأن شك هل فعل جميع الأبعاض أو ترك شيئاً منها والوجه فيها عدم السجود كما في المنهج لأنها المختار عنها بقوله معين لأنه اجتمع فيها مضعفان الشك والإيهام خامسها تيقن ترك مندوب مبهم في الأبعاض والهيئات سادسها تيقن ترك هيئة معينة كتسييح الركوع ، سابعها الشك في فعل هيئة معينة كما ذكر ثامناً تيقن ترك هيئة مبهم ، تاسعها الشك في ترك هيئة مبهم عاشرها الشك في ترك مندوب مطلقاً ولا سجود في هذه الستة كما فهم من كلام المصنف لأن المتروك في أو لمّا قد لا يقتضي السجود وفي البقية ليس بعضها وعدم السجود في الشك فيها أولى من عدمه مع تيقنها وبما ذكر علم أن تقييد شيخ الإسلام البعض بالمعين لا بد منه ولا يغتر بما انتقد به عليه بعض أكابر الفضلاء والعلماء والحق أحق بالاتباع والتسليم له أولى من النزاع (قوله بالمعنى السابق) وهو كونه مما يجبر بالسجود (قوله أصلي ثلاثاً أو أربعاً) أي في صلاة رباعية ولو من النفل المطلق الذي عقد نيته عليه وجواز الاختصار له لا يمنع من ذلك (قوله للتردد إن) أشار إلى أن السجود ليس للشك في فعل المنهي عنه فلا يخالف ما مر في كلام المصنف (قوله ولا يرجع في فعلها إلى قول غيره) ولا في تركها كذلك إلا إن تذكر ذلك وعليه يحمل ما وقع في قصة ذي اليمينين^(١) من أنه عليه السلام تذكر ما وقع له حين نبهه عليه وهذا أولى من قول بعضهم إنه عليه السلام رجع إلى قول الصحابة ليلوغيهم عدد التراتر كما يأتي لأنه يحتاج إلى ثبوت كونهم كانوا كذلك على أن ذلك في وقت جواز نسخ الأحكام وتغييرها كما أشار إليه ذو اليمينين فيما ذكره فتأمل (قوله وإن كان جمعاً كثيراً) أي ولم يبلغوا عدد التراتر ولا رجع إلى قولهم لأنه يفيد اليقين قال شيخنا وفعلهم كقولهم كما في صلاة الجمعة ونحوها (قوله ودعها السجدة إلى أربع) أشار إلى أن سجود السهو نزع منها الزيادة الواقعة بها الخلل فرجعت إلى أربعة كاملة كما هو أصلها وجمع ضمير شفعن باعتبار انضمام ما بين السجدة إلى السجدة وهذا اندفع ما قيل إن معنى شفعن له صلاة جعلنا ستاً بضم السجدة بعد جعلها ركعة مع الركعة الزائدة إلى الأربع وكذا ما قيل إن معناه أن السجدة شفعن وقد انضمها إلى شفع ولا يخفى نكارة هذين القولين إذ لا قائل بأن السجدة بركعة ولا بأن بعض ركعات الصلاة الواحدة فرض وبعضها نفل فما ذكر في بعض الأحاديث مما يوهم أن الزيادة له نافذة يراد به مطلقاً الزيادة أو أنه يثاب على ما لا يتوقف فيه على نية ثواب النافلة أو أن الحديث ضعيف أو مروى بالمعنى (قوله ما يصليه

انتصابه قسم قوله السابق فذكره بعد انتصابه (قول المتن إن بلغ حد الركعة) شرط لقوله ويسجد للسهو (قول الشارح أي تردد) أي باستواء أو رجحان فلا يعمل بظنه ولا بقول غيره لأن لفظ الشك وقع في الحديث وهذا معناه في اللغة (قول الشارح للتردد في زيادتها) هذا التعليل هو المعتمد وقيل العلة الخبر ولا يعقل معناه لأنه لم يتيقن ترك مأمور ولا فعل منهي (قول الشارح ولا يرجع في فعلها إن) لا يقال يشك عليه قصد ذي اليمينين لأنهم لم يخبروه بالفعل إنما أخبروه بالترك نعم قضيتها تأثير الشك المستند إلى قول الغير إلا أن يجاب بأنه عليه السلام تذكر عقب إخبارهم (قول الشارح أي ردعها إن) يعني أن الخامسة والخلل الحاصل بزيادتها زال شرعاً

يلغ فلا يسجد (ولو شك في ترك بعض) بالمعنى السابق كالقنوت (سجد) لأن الأصل عدم فعله (أو ارتكاب منهي) أي منهي يجبر بالسجود ككلام قليل ناسيا (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو شك هل سهوه بالأول أو بالثاني سجد لتيقن مقتضيه ولو شك في ترك مندوب في الجملة لا يسجد لأن المتروك قد لا يقتضيه (ولو سها) بما يجبر بالسجود (وشك هل سجد) أو لا (فليسجد) لأن الأصل عدم السجود (ولو شك) أي تردد (أصل ثلاث أم أربعاً أتى بركعة) لأن الأصل عدم فعلها (وسجد) للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره وإن كان جمعاً كثيراً والأصل في ذلك حديث مسلمه إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصل ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلحاً فليشفعن له صلاته أي ردعها السجدة إلى الأربع (والأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه) بأن تذكر أنها رابعة لفعلها مع التردد ومقابل الأصح لا يعتبر التردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصليه

مترددا) وكان مما يطل عمده (قوله في الواقع) رفع به التناقض في كلامه لأن لا يتصور الشك في أنها ثالثة أو رابعة مع علمه أنها ثالثة (قوله أو في الرابعة) قال الإسنوي وكذا لو تذكر قبلهما بعد أن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود واعترضه شيخ الإسلام بأن المبطل إنما هو النهوض مع العود لا النهوض وحده وهنا لم يعد ورده ابن حجر وانتصر للإسنوي وهو الوجه ولذلك قال في الروضة لو قام إمامه لخامسة فإن فارقه قبل أن صار إلى قيام أقرب لم يسجد ولا سجد وتقدم ما يتعلق بذلك فراجع (فرع) سلم من ركعتين من رباعية مثلا طائفا تماما وأحرم بأخرى بعدها ثم تذكر حاله فإن طال الفصل بين سلامه وإحرامه فالثانية صحيحة ويعيد الأولى أو بين سلامه وتذكره بعد إحرامه بالثانية بطلتا ولزمه إعدادتهما فإن لم يطل الفصل بنى على الأولى وأتمها ولا يحسب ما فعله من الثانية فيجب أن يقعد ثم يقوم لإتمامها ولا يضر إحرامه بالثانية ولا استدباره القبلة قبل إحرامه ولا وطؤه نجاسة ولا مفارقه مصلاه ولا كلام قليل ونحو ذلك (قوله ولو شك بعد السلام) أى طرأ له بعد سلامه التردد في حاله قبل صلاته أو فيها وخرج بالتردد تذكر حاله وإخبار عدد بالتواتر قال شيخنا وكذا ظنه بخير عدل لأن الظن معه كاليقين (قوله في ترك فرض) عدل عن أن يقول في ترك ركن ليشمل الركن وبعضه والشرط وبعضه والمعين منهما والمبهم كترك الفاتحة أو بعضها أو الركوع أو طمأننته أو بعض الأركان أو الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها أو الستر كذلك أو الوضوء أو بعضه ولو نيته وإن كان الآن غير متطهر أو نية الاقتداء في غير الجمعة أو بعض ذلك ومنه ما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث أو عكسه وقال شيخنا بوجوب الإعادة في صورة العكس نعم التردد في نية الصلاة وتكبير الإحرام موجب الإعادة لأن التارك لو أحده منهما ليس في الصلاة إلا أن تذكر فعلهما ولو بعد طول الزمان وخرج بالتردد بعد الفراغ كما مر ما لو تردد قبل الشروع وحكمه ظاهر وما لو تردد في أثناء الصلاة فيلزمه فعل ما تردد فيه في غير الشروط وبطل صلاته فيها نعم التردد في بعض الركن بعد فراغه منه لا يؤثر فيه فلا يلزمه إعادته. (فرع) عليه صلاتان فصلى واحدة منهما ثم بعد فراغه منها شك في أيتهما التي صلاها لزمه إعدادتهما معا لثبوت ذمته يقينا وهو ظاهر وليس هذا من الشك في النية كما زعمه بعضهم (قوله لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام) والأصل في أفعال العقلاء وقوعها على السداد (قوله وسهوه حال قدوته) أى مدة وجودها حسا أو حكما كسهو الفرقة الثانية في ركعتي الثانية في صلاة ذات الرقاع (قوله يحمله إمامه) إن كان أهلا للحمل والمراد أنه يحمل مقتضاه كما قاله ابن حجر وغيره قال شيخنا وهو سجود السهو فلا يطلب من المأموم وينتج عنه يحمل الخلل الواقع في صلاته أيضا بمعنى كأنه لم يوجد فراجع (قوله كما يحمل) أى قياسا على ذلك وقدم القياس على الحديث لأنه ضعيف ولعل ذكره حيثئذ لبيان ضعفه كما سيأتي (قوله وغيرهما) كالقنوت في الجهرية قال العلامة ابن قاسم وكسجود التلاوة وفيه نظر ظاهر بل لا وجه له فراجع (قوله أى بعد سلامه) أى المأموم أى يجب على المأموم أن يسلم ثانيا مع الإمام أو بعده بعد سلامه الواقع منه قبل سلام الإمام لو وقوعه لغوا في غير محله وهذا ما قاله العلامة ابن عبد الحق ومشى عليه شيخ الإسلام وقيل ضمير سلامه عائد للإمام فبعد تفسير لمع أى يجب على المأموم أن يسلم بعد سلام الإمام وهذا مع بعده يومهم عدم صحة سلام

وذهب أثره بسبب السجود فهو جابر للخلل الحاصل من النقصان تارة ومن الزيادة أخرى (قول الشارح تذكر في الرابعة) لو تذكر بينهما قال الإسنوي فالقياس السجود إن كان بعد ما صار إلى القيام أقرب وإلا فلا قال وقد يقال يسجد مطلقا بناء على أن الانتقالات واجبة (قول المتن ولو شك بعد السلام إلخ) قضية حديث ذى الدين أنه يؤثر عند إخبار الجمع إلا أن يحمل على أن النبي ﷺ تذكر الحال عقب إخبارهم له (قول الشارح لأن الظاهر إلخ) علل أيضا بأن عروض هذا الشك للمصلي كثير فلو كلف بتدراكه بعد السلام عسر وشق (قول المتن يحمله إمامه) لحديث معاوية بن الحكم الذي تكلم خلف رسول الله ﷺ

مترددا واحتمل كونه زائدا) أنه يسجد للتردد في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه مثاله شك في الثانية) في الواقع من الرباعية (الثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أنها ثالثة وأتى برابعة (لم يسجد) لأن ما فعله منها مع التردد لا بد منه (أو) تذكر (في الرابعة) التي أتى بها أن ما قبلها ثالثة (مسجد) لأن ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة (ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور) لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام والثاني يؤثر لأن الأصل عدم فعله فينبى على المتيقن ويسجد كما في صلب الصلاة إن لم يطل الفصل فإن طال استأنف كما في أصل الروضة ومرجع الطول العرف ولا فرق في البناء بين أن يتكلم ويمشي ويستدير القبلة وبين أن لا يفعل ذلك (وسهوه حال قدوته) كأن سها عن التشهد الأول (يحمله إمامه) كما يحمل عنه الجهر والسورة وغيرهما (قلو) ظن سلامه فسلم فإن خلافة أى خلاف ظنه (سلم معه) أى بعد سلامه

(ولا سجود) لأن سهوه

في حال القدرة (ولو ذكر في تشهده ترك ركن غير النية والتكبير قلم بعد سلام إمامه إلى ركعته) التي فاتت بفوات الركن كأن ترك سجدة من ركعة غير الأخيرة فإن كانت من الأخيرة كملها (ولا يسجد) لأن سهوه في حال القدرة وزاد على الحرر قوله كالشرح غير النية والتكبير لأن التارك لواحدة منهما ليس في صلاة (وسهوه بعد سلامه) أي سلام إمامه (لا يحمل) أي إمامه لانتفاء القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه) فذكر حاله (بني وسجد) لأن سهوه بعد انتهاء القدوة ولو سها المفرد ثم اقتدى لا يحمل الإمام سهوه (ويلحقه) كما يحمل الإمام سهوه وفيها حديث ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه السهو رواه الدارقطني والبيهقي وضعفه (فإن سجد) أي إمامه (لزمه متابعتة) فإن تركها عمدا بطلت صلاته واستثنى في الروضة كأصلها ما إذا تبين له حدث الإمام فلا يلحقه سهوه ولا يحمل الإمام سهوه وما إذا تيقن غلط الإمام في ظنه وجود مقتض للسجود فلا يتابعه فيه (والإلا) أي وإن لم يسجد إمامه

المأموم مع الإمام وليس كذلك إلا أن يحمل على الأكمل (قوله ولا يسجد) وإن كان ما فعله مبطلا لو تعمده (قوله ولو ذكر) أي تذكر أي علم وخرج به الشك فيسجد لاحتمال الزيادة كما مر (قوله ولا يسجد) جواب لكلام المصنف ولقول الشارح كملها (قوله لأن التارك لواحدة منهما) أي النية والتكبير (قوله ليس في صلاة) وكلامه في العلم بتركهما ومثله الشك فيه ما لم يتذكر قبل فعل ركن أو مضى زمنه قال شيخنا الرمل والشروط مثلها فيما ذكر وقد مر ويجرى الشك في النية والعلم بتركها في غير الصلاة من العبادات واستثناء بعضهم الصوم من الشك ليس في محله على الشك في أن النية فيه وقعت قبل الفجر أو بعده فراجع (قوله وسهوه بعد سلام إمامه) هذا صريح في أن سهوه مع سلام إمامه محمول عنه فقوله بسلام إمامه بمعنى بعده لأنه تصوير لما قبله ولذلك فرعه بالفاء وهذا ما قاله ابن حجر قال وإذا أحرم شخص خلف الإمام حيثئذ انعقدت صلاته جماعة ولا يضر في ذلك اختلال القدوة بالشروع في السلام لبقاء حكمهما وخالفه شيخنا الرمل فقال إن سهوه في ذلك غير محمول فيسجد له ولا يتعقد إحرام الشخص المذكور لاختلال القدوة بما ذكر وقال العلامة الخطيب يحمل السهو فلا يسجد له وبانقضاء إحرام الشخص المذكور فرادى لا جماعة وفيه نظر لأن فيه جمعا بين الضدين (قوله فلو سلم المسبوق) خرج ما لو قال ليأتي بما عليه ظانا سلام الإمام فبان عدمه فيجب عليه القعود ولا يعتد بما فعله قبله ولا يكفيه نية المفارقة في قيامه نعم إن كان حصل منه قعود فينبغي أن يعتد به وبما بعده كأن لم يتذكر إلا في ركعة ثانية بعد قيامه فراجع وعلى كل يسجد للسهو (قوله يلحقه سهو إمامه) وإن اقتدى به بعد سجوده للسهو كما يفيد فحوى كلامهم وجبر الخل لا يمنع وجوده فتأمل (قوله فإن سجد أي إمامه) ولو تغير نسبه كاعتقاد حنفي ترك القنوت في الوتر وإن أتى به المأموم معه في محله لزمه متابعتة وإن لم يعلم بسهوه لأنه الآن لحض المتابعة حتى لو ترك بعضه امتنع على المأموم إتمامه وبذلك فارق متابعتة له في قيامه الخامسة وأما السجود لأجل سهو الإمام فهو في الأخير ، نعم إن كان المأموم مسبوقا وسجد الإمام الحنفي بعد سلام نفسه لم يجوز له متابعتة وإنما يسجد في آخر صلاة نفسه وكذلك لو كان الإمام شافعيًا موافقا لم يتم المأموم التشهد الواجب أو الصلاة على النبي الواجبة فيجب عليه التخلف لإتمامها لأنه سجود جابر لا لحض المتابعة وهو لا يقع جابرا قبل تمام الواجب خلافا لابن حجر فلو سجد قبل تمامها عامدا عالما بطلت صلاته لأنه غير معتد به ثم يجب عليه أن يسجد بعد تمامها ولو بعد سلام الإمام لاستقرار عليه بفعل الإمام فإن لم يسجد وسلم عامدا أو ساهيا وطال الفصل بطلت صلاته فيهما وإلا وجب عليه العود إلى الصلاة ليسجد فإن لم يعد بطلت أيضا ولو لم يسجد الإمام لم يتعين على المأموم السجود ولو سجد الإمام في هذه سجدة فقط لم يتعين عليه أيضا ولا يجوز للمسبوق فعل الثانية ويندب للموافق فعلها كما في غير هذه وهو أولى مما لو تركه الإمام (قوله عمدا) فلو كان سهوا وجب عليه فعله بعد التذكر ولو بالعود بعد سلامه وإن سلم الإمام فإن لم يفعل بطلت صلاته على ما تقدم (قوله بطلت صلاته) أي بشروع الإمام في الهوى للسجدة الأولى إن قصد المأموم التخلف وإلا فشروعه للهوى للسجدة الثانية (قوله وما إذا تيقن غلط الإمام إلخ) قال ابن الملقن وغيره كما في الصحيح لابن قاضي عجلون وهذه المسألة مشكلة تصوير أو حكما واستثناء إذ كيف يتصور تيقن الغلط مع كونهما في الصلاة وكيف لا يسجد مع

(قول المتن قام بعد سلام إمامه) كذلك الحكم فيما لو شك في ترك الركن المذكور ولكن هل يسجد أو لا قال القاضي الحسين كنت أقول يسجد ثم رجعت وقلت لا سجود قال العراقي السجود أظهر كالمسبوق إذا شك في إدراك الركوع (قول المتن فلو سلم المسبوق) لو اقتصر على قوله السلام ثم تذكر قبل الخطاب قال الأسنوي لم يسجد كما قاله البغوي ثم بحث أعني الإسنوي السجود إذا نوى الخروج من الصلاة عند النطق بالسلام (قول المتن بسلام إمامه) ظاهره ولو كانا معا (قول المتن لزمه متابعتة) أي ويكون سجوده لأجل سهو الإمام

(فيسجد) هو (على النص) وفي قول مخرج لا يسجد وهو ناظر إلى أنه لا يلحقه سهو إمامه وإن لزمه متابعتة في السجود وهذا الكلام في الموافق (ولو اقتدى مسبقاً بمن سها بعد اقتدائه وكذا قبله في الأصح وسجد) الإمام (فالصحيح) في الصورتين (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) رعاية للمتابعة (ثم) يسجد أيضاً

أن سجود الإمام غلطاً موجب للسجود وكيف يستثنى غير الساهي من الساهي وأجيب بأنه يتصور التيقن بكتابتة له أريد السجود للسورة مثلاً أو بأنه تكلم له بذلك قليلاً ناسياً أو جاهلاً أو بعد سلام نفسه وقبل سلامه وبأن الحكم المنفي هنا عدم متابعتة في هذا السجود وأما كون سجوده هذا يقتضي السجود له في آخر صلاته فذلك حكم آخر وبأن الاستثناء من حيث الصورة (قوله فيسجد هو) أي المأموم السجدين سواء تركهما الإمام أو واحدة منهما أو كان يرى السجود بعد السلام وقصد ذلك لأن القدوة انقطعت (قوله وهذا ناظر إلى) هو صريح في أن لحق سهر الإمام للمأموم فيه خلاف ولم يتقدم ما يدل عليه فراجع (قوله وهذا الكلام) أي قوله ويلحقه سهو إمامه (قوله في الموافق) والمراد به هنا من تتم صلاته مع تمام صلاة الإمام (قوله رعاية للمتابعة) فالسجود معه واجب ولو خليفة عن الإمام الأصل فمن لم يسجد معه عامدا عالماً بطلت صلاته كما تقدم (قوله ثم يسجد إلى) قال شيخنا الرملي ندبا وإن فاتته المتابعة بنحو غفلة وفارق الموافق المتقدم بأن سجود الإمام في محل سجوده هو كما تقدم وقال ابن حجر بالوجوب هنا أيضاً (قوله وفي قول) هو من مقابل الصحيح وعبر عنه بالقول لأنه مخرج . (قوله يسجد هو) أي ندبا كالموافق (قوله وإن كثرو السهو) ويقع السجود جابراً لجميع الخلل إن لم يقصد به جبر خلل معين وإلا فات جبر غيره ولا يكرره له ولو تبين أنه لم يسه بما عينه بل بغيره سجد للخلل بهذا السجود ويدخل معه جبر غيره إن لم يقصد تركه (قوله سجدتان) أي بنية سجود السهو وجوباً بالقلب فقط قال ابن حجر ولا يحتاج المأموم إلى نية كما هو واضح وبه قال شيخنا الرملي في شرحه واعتمده شيخنا الزبيري كما في سجود التلاوة (١) الآتي ولا يحصل الجبر بسجدة واحدة بل إن قصد الاقتصار عليها قبل فعلها بطلت صلاته بشروعه فيها أو بعد فعلها لم تبطل ولو عن له السجود بعد ذلك لم يكفه سجدة واحدة لأن قصد ترك السجدة التي لم يفعلها ألغى التي فعلها كذا تحرر مع بعض مشايخنا فليراجع (قوله في واجباته) فإن أحل بشيء منها فهو كما لو تركه ففيه التفصيل المذكور آنفاً (قوله بين تشهديه) أي الشامل للصلاة على النبي ﷺ ويؤخره عن الواجب وجوباً وعن المنسوب ندبا ولا يضر طول الفصل قبله ولا بعده ولا تشهديه بعده أيضاً (قوله قبل السلام) نعم يتدب للإمام تأخير سجوده لما بعد سلامه في السرية وإن طال الفصل قاله شيخنا الرملي وفيه نظر فراجع (قوله وبزيادة)

وقيل لأجل المتابعة وينبني عليهما مسائل منها الخلاف الآتي في سجوده إذا لم يسجد الإمام ويجب على المأموم المتابعة ولو لم يعلم سهو الإمام بل لو لم يسجد إلا واحدة سجد المأموم أخرى حملاً على أنه نسي أقول وقد يشكل الاتباع بما لو قام إلى خامسة فإن المأموم لا يتابعه مع احتمال أن الإمام تذكر ترك ركن فقام ليأتي بركنة ويجب أن المأموم لو تحقق الحال أعنى الخلل في المستلثين طلب منه المتابعة في السجود وامتنع عليه الموافقة في الركعة التي قام الإمام ليأتي بها لأن صلاة المأموم قد تمت بل لو بقي على المأموم ركعة لم يتابعه فيما قام إليه أيضاً ذكره في الروضة (قول المتن فيسجد على النص) أي ولو كان الإمام يرى السجود بعد السلام فإن المأموم يسجد بمجرد سلام الإمام ولا يتأخر حتى يأتي الإمام بسجوده لأن القدوة انقطعت بالسلام (قول المتن وإن كثرو السهو) لو سجد في هذه الحالة لبعض الأسباب فقط قال في البحر فيحتمل الجواز وينجبر ما نواه فقط ويحتمل البطلان لأنه زاد سجوداً على غير المشروع ويحتمل الإجزاء إن قصد الأول دون غيره (قول الشارح وفي القديم إلى) لو حصل زيادة ونقص سجد على هذا قبل السلام فقط على الأصح في الروضة قال ابن الرفعة لأن الذين ذهبوا إلى أنه بعد السلام في الزيادة قالوا بصحته قبله انتهى أقول كيف يجتمع هذا مع قول الإسنوي رحمه الله والخلاف في الإجزاء وقيل في الأفضل ويجاب بأن المراد قالوا بصحته أي في حال النقص

(في آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو الذي لحقه ومقابل الصحيح أنه لا يسجد معه نظراً إلى أن موضع السجود آخر الصلاة وفي قول في الأولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق وفي وجه في الثانية هو مقابل الأصح أنه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لأنه لم يحضر السهو (فإن لم يسجد الإمام سجد) هو (آخر صلاة لنفسه) في الصورتين (على النص) ومقابله القول المخرج السابق (وسجد السهو وإن كثرو السهو) (سجدتان كسجود الصلاة) في واجباته ومنلوته وحكى بعضهم أنه يستحب أن يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يلائق بالحال وقوله في التحرر بينهما جلسة أدخله المصنف في التشبيه (والجديد أن محله) أي السجود (بين تشهديه وسلامه) أي تشهديه المختوم بالصلاة على النبي وآله كما قاله في الكفاية وفي القديم إن سها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده وفي قديم آخر يتخير إن شاء

قبله وإن شاء بعده لثبوت فعل الأمرين عنه ﷺ في الحديثين الأولين في الباب واستند القديم الأول إلى أن السهو في الأول بالنقص وفي الثاني بالزيادة

وحمل الجديد السجود فيه على أنه تدارك للمتروك قبل السلام سهواً لما في الحديث الثالث الأمر بالسجود قبل السلام من التعرض للزيادة (فإن سلم عمداً) على

الجديد وكذا القديم في
النقص من غير سجود (فات
في الأصح) ومقابلته أنه
كالسهو إن قصر الفصل
سجد وإلا فلا (أو سهواً
وطال الفصل) ومرجه
العرف (فات في الجديد)
بخلاف القديم في السهو
بالنقص فلا يفوت عليه
(والا) أي إن قصر الفصل
(فلا) يفوت (على النص) لما
تقدم من الحديث المحمول
على ذلك وقيل يفوت حذراً
من إلغاء السلام بالعود إلى
الصلاة (وإذا سجد) في
صورة السهو على النص أو
القديم (صار عائداً إلى
الصلاة في الأصح) فيجب
أن يعيد السلام كما صرح به في
شرح المذهب وإذا أحدث
بطلت صلاته والثاني لا يضر
لحصول التحلل بالسلام
ودفع بأن نسيانه السهو
الذي لو ذكره لسجد لرغبته
في السجود يخرج السلام
عن كونه محلاً وإذا سجد
على مقابل الأصح في السلام
عمداً لا يكون عائداً إلى
الصلاة قطعاً (ولو سها الإمام
الجمعة وسجدوا فبأن فواتها
أقوها ظهوراً) كما سيأتي في
بابها (وسجدوا) أيضاً لتبين
أن ذاك السجود ليس في

أي فقط أو مع النقص (قوله وحمل الجديد إلخ) فإن قيل إنه لم يرد أنه ^{سكناً} قد سلم بعد السجود قلنا هذا
كاف في سقوط دليله الذي استند إليه مع أنه لم يرد أنه لم يسلم بعده أيضاً (قوله لما في الحديث) أي السابق
في كلامه المتعرض للزيادة بقوله فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته وهذا يدل على أن الزيادة نقص في المعنى
كما مر (قوله في النقص) قيد به لقوله أو سهواً (قوله وطال الفصل) أي بين تذكره وسلامه ومثله لو وطئ
نجاسة أو تكلم كثيراً أو أتى بفعل مبطل وكالسهو الجهل (قوله فلا يفوت) أي وإن خرج الوقت لأنه من المد
نعم يفوت بعروض مانع كتحرق خف وفراغ مدته وإن تظهر عن قرب ورؤية ماء لم يتيمم ولا يصح
العود فيها ونية إتمام أو إقامة وضيق وقت الجمعة عنه ويصح عوده في ذلك ولو مع العلم به ولا يضر في عوده
انقلاب الجمعة ظهراً وإن كان حراماً لفوات الوقت ولا لزوم الإتمام ونحوه ويؤخر السجود إلى قبيل السلام
وهذا ما اعتمدته شيخنا الرملي كما نقله عنه العلامة العبادي ولا يخلو عن نظر خصوصاً في تصوير لزوم الإتمام
فتأمل (قوله وإذا سجد) أي أراد السجود (قوله صار عائداً إلى الصلاة) أي على القول بأن السجود قبل
السلام أما على الآخر فلا يصير عائداً وعلى الأول لو تذكر ترك ركن أو شك فيه لزمه تداركه قبل مسجوده
فإن سجد قبله بطلت صلاته وهذا يلغز فيقال لنا شخص أتى بسنة فلزمه فرض (تفسيه) لو كان إماماً وخلفه
مأموم فإن كان مسبوقاً وجب عليه العود إليه والجلوس معه وإن كان قد قام ويلغى ما فعله وله موافقته إلى
سلامه أو مفارقتها وإن كان موافقاً وقد سلم قبل عود الإمام أو سجد للسهو أو شرع فيه لم تعد قدوته بعود
الإمام ولا يلزمه موافقته وإلا عادت ولزمه موافقته وهذا ما يستفاد من شرح شيخنا وغيره فراجع (قوله
والثاني لا يضر) قال الإسنوي ويجب إعادة السلام كما في التهذيب وغيره (قوله بأن نسيانه السهو) أي فالتنسي
السهو وإما سلامه فعمد مطلقاً (قوله كما يجبر غيره) أي مما وقع فيه وبعده أي إذا وقع كان مجبوراً نسماً لو قصد
بالسجود جبر معين جبره فقط وفات جبر غيره وليس له السجود ثانياً لجبره وتقدم أن السجود لا يجبر نفسه .

(قول الشارح من التعرض للزيادة) أي ولأن الزيادة نقص في المعنى ثم انظر هل يشكل على هذا قولهم في مسألة
الحديث الثالث أن السجود للتردد لا للزيادة (قول المتن فات في الأصح) أي لأن عمله قبل السلام وقد قطع
الصلاة بالسلام فقوته على نفسه عمداً ووجه مقابله القياس على التوافل التي تقضى لا فرق بين تركها عمداً
وسهواً (قول المتن فات في الجديد) لتعذر البناء (قول الشارح بخلاف القديم إلخ) علله الرافعي بأنه جيران
الصلاة فجاز أن يترأخى عنها كجيران الحج قال الإسنوي قضيته عدم اشتراط المبادرة عقب التذكر (قول
الشارح في السهو بالنقص) ، إنما قيد بذلك لأجل قول المتن أو سهواً فلا يرد أن القول بالسجود بعد السلام
يوجب المبادرة أيضاً (قول الشارح من إلغاء السلام) الذي هو ركن بسبب سنة تداركها ولأنه يصير الأمر
في الإلغاء وعدمه موقوفاً على اختياره وذلك غير معهود قلت بل هو معهود كما لو تقدم المأموم على إمامه بركن
كر كوع فإنه يجوز له العود فيلغو (قول الشارح ودفع بأن نسيانه إلى قوله يخرج السلام عن كونه محلاً) انظر
كيف يتجه ذلك مع عدم وجوب العود فإن عدم إيجاب العود دليل على كونه محلاً وإيجابه بأن المراد يخرج
عن كونه محلاً إذا عاد (قول الشارح قطعاً) قال الإسنوي كذا قاله الإمام فقلده فيه الرافعي وليس كذلك بل
في عوده هنا وجهان صرح بهما الفوراني والعمراني . (تفسيه) نسكت المصنف عن التفرع على القول بأن
السجود بعد السلام قال الإسنوي وحكمه وجوب المبادرة وإذا سجد لا يصير عائداً للصلاة جزماً .

آخر الصلاة (ولو ظن سهواً فسجد فبأن عدمه سجد في الأصح) لزيادة السجود الأول والثاني لا يسجد لأن سجود السهو يجبر نفسه كما يجبر غيره .

« باب » بالتنوين « فى سجودى التلاوة والشكر »

(تسن سجدة التلاوة) بفتح الجيم (وهن فى الجديد أربع عشرة منها سجدة الحج) وتسع فى الأعراف والرعد والنحل والإسراء ومريم والفرقان والنمل و﴿آلم تنزيل﴾

« باب فى حكم سجودى التلاوة والشكر »

وذكرهما هنا استطرادى ومحلها بعد صلاة النفل لأنه أكمل (قوله بالتوين) تقدم ما فيه (قوله تسن سجدة التلاوة) للأحاديث الواردة فيها منها حديث مسلم عن أبى هريرة قال إذا قرأ ابن آدم آية سجدة وسجد اعتزل الشيطان يبكى يقول يا ويلته أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فعصيت فى النار ومحل السنية إن قرأ فى غير الصلاة وغير وقت الكراهة ولو بقصد السجود أو قرأ فى الصلاة لا بقصد السجود أو فى صبح يوم الجمعة ولو بقصد السجود لكن خصه شيخنا الرملى بسجدة ﴿آلم تنزيل﴾ فقط وعمه شيخنا الزيادى فى كل آية سجدة وما عدا هذا لا يسن لكن إن قرأ فى الصلاة بقصد السجود وسجد بطلت صلاته وإن قرأ فى وقت الكراهة لا بقصد السجود لم تكره القراءة ولا يسن السجود ولا يبطل وإن قرأه ليسجد بعده فكذا مع الكراهة للقراءة وإن قرأه أو قبله بقصد السجود فيه فيها حرمت القراءة والسجود وكان باطلاً (تفسيه) لا يصح نذر السجود إذا لم يسن كسائر العبادات ولو تعارض مع التحية قدمه عليها لقول أبى حنيفة بوجوبه ولا يفوت أحدهما بالآخر (فرع) يقوم مقام السجود للتلاوة أو الشكر ما يقوم مقام التحية لمن لم يرد فعلها ولو متطهر أو هو سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر كما يأتى (قوله أربع عشرة سجدة) قال ابن حجر وحكمة اختصاص السجود بهذه المواضع أن فيها مدح من يسجد وذم غيره وتصريحاً وتلوياً بما فرجه (قوله منها سجدة الحج) نص عليها بخلاف الإمام مالك وأبى حنيفة فى الثانية منهما ومحلها بعد تفلحون ومحل الأولى بعد ما يشاء (قوله فى الأعراف) أى بعد آخرها وفى الرعد بعد ﴿والأصوال﴾ وفى النحل بعد ﴿يؤمنون﴾ وفى الإسراء بعد ﴿خشوعاً﴾ وفى مريم بعد ﴿يكيا﴾ وفى الفرقان بعد ﴿نفورا﴾ وفى التل بعد ﴿العظيم﴾ وفى ﴿آلم﴾ السجدة بعد ﴿لا يستكبرون﴾ وفى ﴿حيم﴾ السجدة بعد ﴿لا يسأمون﴾ وفى النجم بعد آخرها وفى الانشقاق بعد ﴿لا يسجدون﴾ وفى ﴿اقرأ﴾ بعد آخرها (قوله أقرأنى) أى ذكرلى أو أخبرنى^(١) (قوله لا سجدة ص) ومحلها بعد ﴿أناب﴾ (قوله بل هى سجدة شكر) فتصح من قارئها وسامعها بنية الشكر لانية التلاوة وظاهر كلام المصنف صحتها فى الطواف وفى شرح شيخنا أنها تندب فيه وليس فى كلام ابن حجر ما يخالفه قال بعضهم وينبى نذب سجود الشكر فيه مطلقاً (قوله وتبطلها) أى بمنجر داهوى وإن جهل البطلان أو إن نوى معها التلاوة ويجب على المأموم مفارقة إمامه غير الخنفي وإلا بطلت صلاته وله انتظار إمامه الخنفي لأنه لا اعتقاده لها كالساهى وهو أفضل لأن المأموم يرى السجود فى الجملة وبذلك فارق وجوب مفارقتها فى المس ونحوه ويسجد المأموم إن لم يفارق قبل الهوى وسجوده لأجل سجود إمامه لا لانتظاره لأنه كالساهى به وهو محمول على الإمام وعلى هذا يحمل القول بعدم السجود ولو هوى معه لظنه أنه يركع فالوجه انتظاره فى الركوع ويعود معه (قوله وفى وجه الخ) وعليه فى نوى بها التلاوة وتدخل الصلاة (قوله على قبول توبته) أى تقع كذلك وإن لم يلاحظه أو لم يعرفه وخص داود عليه السلام بذلك لأنه لم يقع لنبى غيره ندم على ما وقع منه مثله لأنه بكى حتى نبت العشب من دموعه ولا يرد آدم عليه السلام لأن بكاءه لأمر دنيوى ولا يعقوب عليه السلام لذلك ولأنه ليس على أمر وقع منه أو لأنه حزن لا بكاء فيه ولا يلزم أن يكون بياض عينيه عن بكاء (قوله وأسقطه الخ) أى لإيماه اعتبار الملاحظة (قوله للقارىء) ومعلوم أنه مميز ولو أصم وأنتى وصغير الجميع الآية فلا يكفى سماع بعضها من غير قراءة مشروعة بأن لا تكون حرماً لذاتها كقراءة جنب مسلم بقصد ها ولا مكرهه لذاتها كقراءة مصل بقصد السجود أو فى جنازة مطلقاً أو فى غير القيام وإن حرمت لخارج كرفع صوت امرأة محضرة أجنبي أو كرهت كذلك كقراءة فى سوق

« باب تسن سجدة التلاوة »

(قول الشارح حديث النسائي) قال الإسئوى المشهور أنه مرسل إلا أنه حجة لا اعتضاده بقول ابن عباس رضى الله عنهما ليست من عزائم السجود .

و﴿حيم﴾ السجدة وثلاث فى الفصل فى النجم والانشقاق وأقرأ فى القديم إحدى عشرة بإسقاط ثلاث المفصل واستدل للجديد بحديث عمرو بن العاص أقرأنى رسول الله ﷺ خمس عشرة سجدة فى القرآن منها ثلاث فى الفصل وفى الحج سجدة رواه أبو داود بإسناد حسن والسجدة الباقية منه سجدة ص وسبأى الكلام فيها واستدل للقديم بحديث ابن عباس أن النبى ﷺ لم يسجد فى شئ من المفصل منذ تحول إلى المدينة رواه أبو داود وضعفه البيهقى وغيره (لا سجدة ص) أى ليست من سجدة التلاوة (بل هى سجدة شكر) كما نص عليه (استحب فى غير الصلاة ونحرم فيها) وتبطلها (فى الأصح) لمن علم ذلك فإن جهله أو نسي أنه فى صلاة فلا لكن يسجد للسهو والثانى لا تحرم فيها ولا تبطلها لتعلقها بالتلاوة بخلاف غيرهما من سجود الشكر وفى وجه لابن سريج أنها من سجدة التلاوة للحديث الأول والصارف عنه إلى الشكر حديث النسائي سجدها داود توبة ونسجدها شكراً أى على قبول توبته كما قاله الرافعى وأسقطه من السروضة (ويسن السجود للقارىء)

(١) ضعفه البيهقى أى فلا يحج به ويفرض صحته يجاب بأن الأول مثبت أو بأن الترك ينال الوجوب ، وراجع ألقاب التحديث فى مفاتيح القارى لأبواب فتح البارى من تأليفنا .

المستمع) أى قاصد السماع (ويتأكد له بسجود القارئ قلت) كما قال الرافعى في الشرح (ويسن للسامع) من غير قصد للسماع (والله أعلم) روى الشيخان عن ابن عمر عليه السلام كان يقرأ القرآن فيقرأ سورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته وفي

رواية لمسلم في غير صلاة
(وإن قرأ في الصلاة سجدة
الإمام والمفرد) أى كل
منهما (لقراءته فقط) أى
ولا يسجد لقراءة غيره
(و) سجدة (المأموم
لسجدة إمامه) أى ولا
يسجد لقراءته من غير
سجود ولا لقراءة غير
الإمام من نفسه أو غيره
(فإن سجدة إمامه
فتخلف) هو (أو انعكس)
ذلك أى سجدة هو دون
إمامه (بطلت صلاته)
لتخلفته وقول المصنف
الإمام والمفرد تنازع فيه
قرأ وسجد فالقراء
يعملها فيه والكسائي
يقول حذف فاعل الأول
والبصريون يضمرونه
وهو مفرد لا مثلى لما تقدم
من التأويل فالتركيب
صحيح عليه كغيره (ومن
سجد خارج الصلاة) أى
أراد السجود (نوى)
سجدة التلاوة (وكبر
للإحرام) بها (رافعاً يديه)
كالرفع لتكبيره الإحرام
(ثم) كبر (للهوى بالرفع)
ليديه (وسجد) سجدة
(كسجدة الصلاة ورفع)
رأسه (مكبراً) وجلس
(وسلم) من غير تشهد
كتسليم الصلاة (وتكبيره
الإحرام شرط على الصحيح
وكذا السلام في الأظهر)

أو في طريق فدخل قراءة المعلم والمتعلم والمدرس ومن يقرأ عليه فيسجد كسامعيه ودخل الخطيب لكن لا يسجد سامعوه وإن سجد فوق المنبر أو تحته لأنه إعراض (قوله والمستمع) أى لجميع الآية فلا يكفى بعضها من قارئ واحد فلا يكفى من اثنين فأكثر يميز ولو جنباً أو ملكاً أو كافراً ولو جنباً أو معانداً لعدم اعتقاده الحرم لا من يجنون ونائم وساه وسكران وطير قراءة مشروعة بما مروى منها قراءة مصل في القيام ولو قبل الفاتحة لأنه محلها ولا يسجد لبطل الفاتحة ولو الآية الأخيرة منه ولا يسجد من لم يسمع لصمم أو بعد وإن علم أنه يسجد تلاوة نعم يتردد النظر في سماع قراءة صبي يميز جنب بقصد التعلم (قوله ويتأكد إلخ) فلا يتوقف سجود أحدهما على سجود الآخر ولا يسن الاقتداء ولا يضر (قوله في غير صلاة) لعل هذا فرد من أفراد العام بحكمه فلا يخصه فلا يقال يلزم خلو السجود في الصلاة عن دليل (قوله ولا يسجد لقراءة غيره) لعدم طلب إصغائه له ولو مصلياً أيضاً (قوله ولا يسجد لقراءته) أى لا يسجد المأموم لقراءة إمامه من غير سجود إمامه ما لم يفارقه وله فراقه للسجود وهو فراق بعذر لا يفوت به فضل الجماعة وما لم يحدث إمامه وإلا فيسجد ولو تبين له حدث الإمام قبل قراءة الآية لم يسجد وإن سجد الإمام وإذا لم يفارقه في الأولى يسجد بعد الفراغ إن لم يطل الفصل ويندب للإمام تأخير السجود إلى ما بعد الفراغ إن خشى على بعض المأمومين التخلف لبعده أو صمم أو جهل أو إسراره في القراءة أو نحو ذلك ولو علم المأموم بسجود إمامه بعد انتصابه لم يسجد أو قبله وجب أن يهوى خلفه فإن رفع الإمام قبل سجوده هو وجب عوده معه ولا يسجد وفارق سجود السهو فيهما بأنه يطلب فعله من المأموم وإن تركه الإمام كذا قالوا وفيه نظر بما مر فالأولى أن يقال إن سجود السهو جائز بخلاف هذا وفيه نظر أيضاً والوجه أن يقال إنه هنا للمتابعة كسجود السهو للمسبوق فتأمل (قوله من نفسه) أى لا يسجد المأموم لقراءة نفسه خلف الإمام أى ما لم يفارقه وإلا فإن قلنا إنه يكره للمأموم قراءة آية سجدة خلف الإمام لم يسجد أيضاً وهو ما قاله ابن حجر وإن قلنا لا يكره له ذلك فله السجود وهو ما قاله شيخنا الرملي إن كانت قراءته لا يقصد السجود كما تقدم . (قوله أو غيره) أى غير نفسه وغير إمامه وإن فارق إمامه كما مر (قوله بطلت صلاته) أى بمجرد شروعه في التخلف عن هوى الإمام أو بمجرد شروعه في الهوى دون الإمام إن قصد المخالفة فيهما لأنه شروع في البطل فإن لم يقصدها برفع رأس الإمام من السجدة الأولى وبسجوده هو في الثانية إن خالف بعد علمه وقال بعضهم إنما تبطل برفع رأسه من السجود أيضاً (قوله من التأويل) بقوله كل منهما (قوله نوى سجدة التلاوة) أى نوى السجود للتلاوة ولا تجب ملاحظة الآية ولا عينا (قوله وكبر للإحرام) أى من جلوس أو قيام ولا يندب القيام لياق بها منه لعدم وروده (قوله ثم كبر للهوى) فلو كبر تكبيرة واحدة ففيه ما يأتى فيمن أدرك الإمام راعياً (قوله وتكبيره الإحرام شرط) أى ركن وكذا ما بعدها كما أشار إليه الشارح وجملة ما ذكره من الأركان أربعة النية وتكبيره الإحرام والسجدة والسلام

(قول الشارح روى الشيخان) قال الإسنى من الأدلة على دخول السامع قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ وقال من لم يسمع بالكلية وإن دخل في الإطلاق فهو خارج بالاتفاق ، وإن علم الحال برؤية الساجدين ونحوه (قول الشارح حذف فاعل الأول) أى وهو اسم ظاهر وبهذا فارق مذهب البصريين (قول المتن وكبر للإحرام) قال الإسنى قياساً على الصلاة واستحب الرافعى لأنها تفتقر إلى التحريم فتفتقر إلى التحلل كالصلاة (قول الشارح لا يستحب التشهد) كما أنه لا يستحب القيام وظاهر العبارة جواز

أى لا بد منهما وتشترط النية أيضاً وقيل لا ومدرك الخلاف في هذه الثلاثة أن السجدة تلحق بالصلاة أو لا تلحق بها ولا يستحب التشهد في الأصح

(وتشترط شروط الصلاة) قطعاً كالطهارة والستر والاستقبال (ومن سجد فيها) أى أراد السجود فى الصلاة (كبر للهوى وللرفع).

من السجدة ندبا (ولا يرفع يديه) فيها (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (ولا يجلس للاستراحة) بعدها (والله أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها داخل الصلاة وخارجها (سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) رواه أبو داود وغيره من غير لفظ وصوره وحسنه الترمذى (ولو كرر آية) خارج الصلاة أى أى بها مرتين (فى مجلسين سجد لكل) من المرتين عقبها (وكذا المجلس فى الأصح) والثانى تكفيه السجدة الأولى عن المرة الثانية والثالثة يكفيه إن لم يطل الفصل فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه سجدة عنهما (وركعة كمجلس) فيما ذكر (وركعتان كمجلسين) فيسجد فيها (إن لم يسجد) من سن له السجود عقب القراءة (وطال الفصل لم يسجد) بخلاف ما إذا قصر فيسجد وراجع الطول والقصر العرف ، ومن كان محدثاً عند القراءة وتظهر على القرب يسجد (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) فلو فعلها فيها بطلت صلاته (وتسن لهجوم نعمة

وأما الرفع من السجود فهو واجب لأن به يتم السجود وسكت عن الجلوس للسلام لعدم تعيينه إذ يكفى عنه الاضطجاع كما فى النفل المطلق فلا يكفى غيرها عند شيخنا الرملى وكلام ابن حجر لا يخالفه خلافاً لمن زعمه (قوله كالطهارة) أى من الحدث والنجس غير المعفو عنه فى الشرب والبدن والمكان (قوله والستر) لما بين السرة والركبة فى غير الحرة^(١) وفيها لما عدا الوجه والكفين وبقي من الشروط أنه لا بد من تمام الآية فلا يجوز للقارىء أو السامع أن يسجد قبل تمامها ولو بحرف وأنه لا بد من قراءة كلها أو سماعها من قارئ واحد كما تقدم وغير ذلك مما مر . (قوله ومن سجد فيها) أى فى الصلاة إماماً أو منفرداً أو مأموماً وتجب نيتها على غير المأموم وتندب له وقال الخطيب لا تجب لها نية مطلقاً لشمول نية الصلاة لها بواسطة شمولها للقراءة والنية بالقلب فإن تلفظ بها بطلت كما لو كبر بقصد الإحرام (قوله ولا يجلس للاستراحة) أى لا يندب له ويسن أن يقرأ قبل ركوعه شيئاً من القرآن (قوله ويقول) أى ندباً وهذا داخل فى التشبيه السابق فذكره إيضاحاً ويندب أن يقول أيضاً اللهم اكتب لى بها عندك أجراً واجعلها لى عندك ذخراً وضع عني بها وزراً وتقبلها منى كما تقبلها من عبدك داود أى كما تقبلت جنسها منه . (قوله أى أى بها مرتين) يفيد أن قصد التكرار غير مراد والتقيد بالمرتين قال العلامة ابن عبد الحق لكونه محل الخلاف وهو ظاهر جلى وقال غيره لأنه حقيقة التكرار لما قال السعدى إن ما زاد على المرتين تكرارات متعددة وعلى كل لا يتقيد الحكم بمرتين والمراد بالمجلسين تعدد محل قراءته (قوله وكذا المجلس) أى لو كرر الآية فيه سجد لكل مرة عقبها (قوله إن لم يطل الفصل) أى بين السجدة وقراءتها (قوله كفاه سجدة عنهما) أى عن المرتين وظاهر كلامه أن هذا جار على الأوجه الثلاثة وعمله على الأول ما لم يقصد بها إحدى المرتين بعينها وإلا كفى عنها ويسجد للأخرى إن لم يطل الفصل ولو زاد على مرتين فله تكرار السجود بعده وإن أخره عن جميعه كما لو طاف أسابيع من غير صلاة لكن محله هنا إن لم يطل فصل بين كل مرة وسجودها وله جمعها فى سجدة واحدة كما فى الطواف وسواء كررها خارج الصلاة أو فيها أو فيهما معاً ولا يحتاج المصلى إلى قيام لما بعد السجدة الأولى نعم لا يسجد فى الصلاة لقراءته قبلها فقط فيما يظهر (قوله محدثاً) أى حدثاً أصغر مطلقاً أو أكبر وهو غير القارىء وسكت عن فواتها بالإعراض مع قصر الفصل والذى نقله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملى عدم الفوات فله العود والذى قاله شيخنا إنها تفوت به كما فى التحية (تفسيه) سجدة التلاوة إذا فاتت لا تقضى وكذا سجدة الشكر وإن نذرهما كذوات السبب (قوله وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) هو تصريح بما علم بالأولى من سجدة ص كما مر (قوله فلو فعلها فيها بطلت) إن كان عامداً عالماً وإلا فلا تبطل

التشهد كالقيام (قول المتن وتشترط شروط الصلاة) منها دخول الوقت قال فى شرح المذهب وذلك بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها وذكر فى الشرحين والروضة قرئاً منه ، قال الإسنوى وهو يقتضى أن سماع الآية بكاملها شرط كما فى القراءة فلا يكفى سماع كلمة السجدة ونحوها فليفتن له انتهى (قول المتن ولا يرفع يديه إلخ) أى كما فى سجود الصلاة قال ابن الرفعة ولا يحتاج فى هذا السجود إلى نية اتفاقاً لأن نية الصلاة تنسحب عليها أى بخلاف سجود السهو فإن سببه لم تشمله نية الصلاة قال بعضهم كيف يتصور سجود التلاوة من غير نية (قول الشارح من غير لفظ وصورة) ولذا حذفها فى التحقيق وقوله والثانى تكفيه إلى آخره أى كما تكفى الثانية عن الأولى عند تركه فى الأولى (قول المتن وركعة كمجلس) أى وإن طالت وركعتان كمجلسين أى وإن قصرتا نظراً للاسم فيهما قال الرافعى ولو قرأ الآية فى الصلاة ثم أعادها خارجها فى مجلس واحد فلم أره منصوباً وإطلاق الخلاف فى التكرار يقتضى طرده هنا (قول الشارح بخلاف ما إذا قصر إلخ) لو قصد عدم السجود ثم بدا له فالظاهر أنه يسجد أعنى مع قصر الفصل .

أو اندفاع نقمة) وفي

المحرر والروضة كالشرح
من حيث لا يحتسب قال في
البحر الأول كحدوث
ولد أو مال له والثاني
كنجاته من الهدم والغرق
روى أبو داود وغيره أنه
عليه السلام كان إذا جاءه شيء
يسره خر ساجداً ولا يسر
السجود لاستمرار النعم
(أو رؤية مبتلى) كزمن (أو
عاص) قال في الكفاية عن
الأصحاب يتظاهر
بعضيانه روى الحاكم أنه
عليه السلام سجد لرؤية زمن
والسجدة لذلك على
السلامة منه . (ويظهرها
للعاصي) لعله يتوب (لا
للمبتلى) لئلا يتأذى
ويظهرها أيضاً لحصول
نعمة أو اندفاع نقمة كما في
الروضة وأصلها وفي شرح
المهذب فإن خاف من
إظهار السجود للفاقد
مفسدة أو ضرراً أخفاه
(وهي كسجدة التلاوة)
خارج الصلاة في كفيها
وشروطها (والأصح
جوازهما) أي السجدين
(على الراحلة للمسافر)
بأن يوميء بهما لمشقة
النزول والثاني لا لفوات
الركن الأظهر أي
السجود (فإن سجد
لتلاوة صلاة جاز عليها
قطعا) كسجود الصلاة
عليها .

ويسجد للسهر (قوله أو اندفاع نقمة) هو عطف على النعمة فيعتبر فيه المحجور أيضاً ولا بد من كون هجوم
النعمة واندفاع النعمة ظاهرتين ليخرج مالا وقع له وقول المنهج ليخرج المعرفة وستر المساوى ضعيف
والمعتمد السجود لهما (قوله من حيث لا يحتسب) أي في وقت لا يتيقن حصولها فيه وإن كان متوقفاً لها قبله
قال شيخنا الرملي كابن حجر وقد يحترز به عن شيء وقع عقب سببه عادة كرخ متعارف لتاجر وفيه نظر
(قوله كحدوث ولد) نعم لا تسن له بحضرة عقيم وكذا كل نعمة بحضرة من ليس له مثلها (قوله مال له)
وكذا لولده أو صديقه أو نحو عالم أو لعموم المسلمين وكذا يقال في اندفاع النقمة (قوله لاستمرار النعم)
أي النعم المستمرة كدوام السمع والبصر والشم ونحو ذلك لئلا يؤدي ذلك لاستغراق العمر في السجود (قوله
أو رؤية مبتلى) أي العلم به ولو لأعمى (قوله كزمن) ومثله نقص عضو ولو خلقه^(١) أو اختلال عقل أو
ضعف حركة أو نحو ذلك (قوله أو عاص) وإن لم يفسق كصغيرة لم يصبر عليها على المعتمد فهو أولى من
تعبير المنهج بفاسق قال شيخنا ومنه الكافر وشافعي يرى حنفياً يشرب نبيذاً ومنه رؤية مقطوع في سرقة أو
مجلود في زنا ويسجد العاصي لرؤية عاص آخر إلا إن اتحداً جنساً ونوعاً وصفة ومحللاً وقدراً نعم في سجود
صاحب الأكثر في القدر نظر فتأمل وفي كلام العبادي عدم تصور الاتحاد في العصيان فراجع (قوله يتظاهر
بعضيانه) اعتمده شيخنا قال وتجب التوبة من الصغيرة ولو بعد فعل مكفر لها وفاقاً لقول السبكي به والتكفير
به أمر يتعلق بالآخرة وعليه فيسجد لرؤيته بعد المكفر ولا يسجد لرؤيته بعد التوبة لكن التعليل بالسلامة منه
يخالفه وقد صرح في شرح البهجة بالسجود لكن لا يظهر له وهو الوجه كما علم مما مر (قوله ويظهرها إلخ)
ولو اجتمع فيه الابتلاء والعصيان أظهرها له وبين السبب (قوله وهي كسجدة التلاوة) في جميع ما تقدم فيها
ومنه فواتها بطول الفصل أو الإعراض ولو مع قصره وعدم قضائها إذا فاتت ولو منذورة ومنه تكررها بتكرر
السبب ولو من شخص واحد كما صرح فيسجد كلما رآه وله جمع أسباب في سجدة واحدة لا جمع تلاوة
وشكر في سجدة واحدة فلا يصح وفارق الطهارة لأنها مبنية على التداخل (قوله في كفيها) شمل أركانها
وسننها ومنها النية فينوي سجود الشكر وإن لم يلاحظ كونه عن نعمة أو دفع نقمة أو لم يعين سبباً بعينه فإن
عينه كان عنه وله السجود لغيره بشرطه (فتنبه) علم مما ذكر أنه لا يجوز التقرب إلى الله تعالى بسجدة
من غير ما ذكر ولو عقب صلاة ولا بركوع ونحوه كذلك ولا بصلاة بنية الشكر أو بنية التلاوة ومن ذلك
صورة الركوع عند تحية العظماء فهو حرام بل قيل إنه كفر وحمله شيخنا الرملي على من قصد تعظيمهم
كتعظيم الله تعالى كما مر .

(قول الشارح وفي المحرر إلخ) هذا الذي في المحرر وغيره مستفاد من لفظ الهجوم فيستغنى عنه ثم انظر لو طال
الزمن هل يسقط أولاً (قول الشارح كحدوث ولد إلخ) يقتضي كلام الكفاية أن حدوث النعمة على الولد
ونحوه كهوى عليه ، قال الإسنوي والظاهر أن المراد ما يشمل العلم به وإن كان في ظلمة ونحوها (قول المتن أو
رؤية مبتلى أو عاص) لو رآهما وهجمت عليه نعمة مثلاً فهل يكفي سجود واحد الظاهر نعم كنظيره من سجود
التلاوة السابق ويحتمل خلافه ويفرق ولو تأخر سجود الشكر عن سببه فالوجه التفصيل بين طول الفصل
وعدمه كسجود التلاوة (قول المتن ويظهرها للعاصي إلخ) ظاهر صنيعه أنه لو أسر في العاصي وأظهر في المبتلى
حصل أصل السنة وقد يمنع في الثاني (قول الشارح بأن يوميء بهما إلخ) صنيعه يشعر بأنه لو استوفى الشروط
صح لصوب المقصد عليها قطعاً وهو محل نظر ثم إحرامه للقبلة لا بد منه فيما يظهر (قول الشارح والثاني لا)
رجح هذا في الجنازة لندرتها .

(١) أي ولد بهيب خلقى من نقص عضو ونحوه .

[باب بالتقوين]

أى لا بالإضافة لما تقدم فى البابين قبله واعلم أن النفل مطلقاً لغة الزيادة وفى فائه السكون والتحريك أو التحريك فى الأموال وشرعاً ما طلب الشارع فعله وجوز تركه ويرادفه المندوب والمرغب فيه والحسن اتفاقاً وكذا السنة والمستحب والتطوع على الأصح وقيل السنة ما واطب النبي ﷺ على فعله والمستحب ما فعله أحياناً أو أمر به والتطوع ما ينشئه الإنسان من نفسه ولذلك لم يعبر المصنف كالوجيز والتبیه وغيرهما بواحد من هذه ولم يعبر بالحسن لما قيل إنه يشمل الواجب ولا بالمرغب فيه لطول عبارته ولا بالمندوب لما فيه من الحذف والإيصال إذ أصله المندوب إليه وأصل مشروعيته لجبر خلل يحصل فى العبادات الأصلية غير مبطل لها أو ترك شيء من مندوباتها كترك خشوع وتدبر قراءة فى الصلاة وفعل نحو غيبة فى الصوم ولا يقوم مقام الفرائض وقال النووي لا مانع من قيامه عنها إذا لم يكن فيما فعله منها خلل وتحسب بقدر زيادة فضلها عليه كأن يجعل فى الصلاة مثلاً كل سبعين ركعة منه بركة منها (قوله وهو) أى النفل لا بقيد كونه فى الصلاة ما عدا الفرض من عبادات البدن لأن العبادة إما قلبية كالإيمان والمعرفة والتفكر والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ورسوله والطهارة من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجباً وقد تكون تطوعاً بالتجديد وإما بدنية كالإسلام والصلاة والصوم والحج والزكاة وأفضلها الإسلام وفيه ما مر فى الإيمان ثم الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة وفرض كل منها أفضل من نفعه بسبعين درجة ففرض الصلاة أفضل الفرائض البدنية ونفعها أفضل النوافل كذلك وإنما كانت أفضل أعمال البدن لأنه اجتمع فيها ما تفرق فى غيرها من ذكر الله ورسوله وقراءة وتسييح وليس وطهارة وستر واستقبال وترك أكل وشرب وغير ذلك وزادت بالركوع والسجود ونحوهما والكلام فى الإكثار منها مع الاقتصاد على الأكدم من غيرها أو فى شغل الزمان المعين بواحدة منها وهذا أوجه وأدق وإلا فصوم يوم أفضل من ركعتين بلا خلاف وفى الإحياء أن اختلاف فضيلة هذه الأركان باختلاف أحوالها كما يقال التصديق بالخبر للجائز أفضل من المأعول للعطشان عكسه والتصديق بدرهم من غنى شديد البخل أفضل من قيام ليلة أو صيام يوم ونحو ذلك (قوله قسم لا يسن جماعة) قدمه لانضمام بعضه إلى الفرض ولكثرة وقوع أفرادها وعمومها ولكونه كاليسيطر ولكثرة تكراره ونحو ذلك وإنما أخر النفل المطلق لأنه يعتبر فى تعريفه فقد القسمين معاً فتأمل (قوله على التمييز) أى على الحال لفساده للزوم عدم ندمه لو فعل جماعة وليس كذلك (قوله لم يكرهه) بل هو خلاف الأولى والمراد أنه لا تسن الجماعة فيه على الدوام فلا يرد ندم الجماعة فى نحو وتر رمضان (قوله فمنه الرواتب مع الفرائض) يطلق الراتب على التابع لغيره وعلى ما يتوقف فعله على غيره وعلى ماله وقت معين فقوله مع الفرائض بيان للواقع على الأول وقيد لإخراج نحو التهجيد على الثانى وفيه تجوز بالنسبة للراتب المقدم وإخراج نحو العيد على الثالث (قوله ركعتان قبل الصبح) وكاننا واجبتين عليه ﷺ من خصائصه كما فى العباب ويسن الاضطجاع بعدهما . ولو فى القضاء وإن أخرهما عن الصبح وحكمته تذكر ضجعة القبر ليفرغ وسعه فى الأعمال الصالحة من أول النهار فإن لم يضطجع ندم أن يفصل بكلام أو نحوه ثلاثاً يعتقد العوام أن الصبح أربع كانتقال من محله لا بصلاة نفل لأنه غير مطلوب بين الفرائض وروايتها وفى نيتها عشر كفيات سنة الصبح أو ركعتي الصبح أو الفجر أو البرد بسكون الرءاء أو الغداء أو الوسطى على قول ولا يضر لو قال ركعتي الفجر سنة الصبح وما قيل إنه يطلب تخفيفهما يعارضه قولهم ويندب فيهما قراءة آية البقرة: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ﴾ إلى قوله: ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ فى الأولى وآية آل عمران: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾ فى الثانية أو قراءة سورة الكافرون فى الأولى والإخلاص فى الثانية قال الغزالي وقراءة: ﴿ أَلَمْ نُنْشِئْكُمْ ﴾ فى الأولى، و﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ ﴾ فى الثانية لما قيل إن من قرأ فيهما بألم وألم لا يمسه فى ذلك اليوم ألم أى وجع أو ضرر مثلاً

[باب صلاة النفل]

(قول الشارح وهو ما عدا الفرائض) شامل لما واطب عليه ﷺ ولما فعله أحياناً أو أمر به ولما ينشئه الإنسان من الأوراد وإطلاقه على ذلك متفق عليه بخلاف التطوع فإن منهم من خصه بالآخر (قول المتن لا يسن جماعة) لو قال يسن فرادى كان أولى (قول الشارح بالنصب على التمييز) أى لا على الحالية لثلا يلزم أن

[باب بالتقوين]

(صلاة النفل) وهو ما عدا الفرائض (قسمان) قسم لا يسن جماعة بالنصب على التمييز المحول عن نائب الفاعل أى لا تسن فيه الجماعة فلو صلى جماعة لم يكرهه قاله فى الروضة فى صلاة الجماعة (فمنه الرواتب مع الفرائض) وهى ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد

المغرب والعشاء) لحديث الشيخين عن ابن عمر عليه السلام كان يصلي ما ذكر (وقيل لا رتبة للعشاء) وما ذكر بعدها في الحديث يجوز أن يكون من صلاة الليل (وقيل) من الرواتب (أربع قبل الظهر) لحديث مسلم عن عائشة عليها السلام أنه كان يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين (وقيل وأربع بعدها) لحديث : من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار ، وصححه الترمذي (وقيل وأربع قبل العصر) لحديث على عليه السلام أنه كان يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم حسنة الترمذي (والجميع سنة وإنما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيد فعل

الوجه الأخير الجميع مؤكداً على الأول الراجح المؤكد العشر الأول فقط (وقيل) من الرواتب (ركعتان خفيفتان قبل المغرب قلت هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخاري الأمر بهما) ونقطة : «صلوا قبل صلاة المغرب» أي ركعتين كما في لفظ أبي داود وفي صحيح ابن حبان أنه عليه الصلاة والسلام صلى قبل المغرب ركعتين واستدل لقابل الصحيح بما روى أبو داود عن ابن عمر قال : ما رأيت أحداً يصلي قبل المغرب على عهد رسول الله ﷺ وإسناده حسن كما قال في شرح المهذب ودفع بما روى الشيخان عن عقبة بن عامر وأنس أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله ﷺ قال أنس وكان يرانا نصليهما فلم ينهنا قال في شرح المهذب واستحبهما قبل شروع المؤذن في الإقامة فإن شرع فيها كره الشرع

(قوله بعد المغرب) قال شيخنا الرملي والأكمل تطويلهما ومقتضى كلام الروضة يخالفه ، نعم إن حمل الأول على من آخرها عن أول وقتها والثاني على من بادر بها لكان وجباً لأن الملائكة تنتظره إذ بادر بها لترفعها مع عمل النهار فلا ينبغي التطويل عليهم بانتظارهم له فتأمل (قوله والعشاء) ولو للحاج بعرفة ويندب له ترك النفل المطلق (قوله كأن يصلي ما ذكر) أي يواظب عليه أخذاً من كان الداخلة على المضارع والمواظبة الملازمة على الشيء بأن لا يتركه إلا لعذر (قوله يجوز أن يكون من صلاة الليل) أي فانتفت المواظبة عليهما المقتضية للتأكيد فقوله لا رتبة للعشاء أي مؤكدة فقوله بعد ذلك والجميع سنة إلخ صحيح (قوله والجميع سنة) أي مؤكدة أخذاً من كان الداخلة على المضارع فيه كما مر وخروج البعض عن التأكيد على القول الأصح لمعارضته بعدم المواظبة بالفعل فقول المنهج وزيادة ركعتين قبل الظهر إلخ مراده الزيادة على المؤكد لا منه بدليل رفع المعطوف بعده وإذا أحرم قبل الظهر بركعتين انصرفنا للمؤكدتين وإن لم يقصد هما وله أن يحرم بالأربع في إحرام واحد وكذا في المتأخر وله إذا أخر المتقدم أن يحرم بالثمانية بإحرام واحد فإن أحرم حينئذ بأربع انصرف للمؤكدات القبلية والبعدية ولا بد في إحرامه مطلقاً أن يعين القبلية أو البعدية أو هما (قوله هما سنة) أفاد أن الخلاف في أصل سنتيهما كما يصرح به كلام الرافعي الآتي لا في التأكيد وعدمه ويقدم عليهما جواب المؤذن لو تعارضاً إن أمكن تعارضهما ويؤخرهما لما بعد صلاة المغرب إن عارضتها نحو فضيلة التحريم مع الإمام (قوله وبعد الجمعة أربع وكذا ركعتان) أشار إلى أنهما نصان للشافعي رضي الله عنه وينوي بالقبلية سنة الجمعة وإن لم يتحقق وقوعها وكذا البعدية إن لم يشك في وقوعها وإذا وجبت الظهر صلاحها بسنتها وتنقلب سنة الجمعة التي صلاحها قبلها نفلًا مطلقاً ولا تنقلب إلى سنة الظهر (قوله وقبلها ما قبل الظهر) لم يقل وقبلها أربع كالتى بعدها إشارة للقياس كما ذكره .

يكون المعنى نفى سنتيه حال كونه جماعة وهو فاسد (قول المتن والجميع سنة إلخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح رحمه الله في رتبة العشاء ؟ وما ذكر بعدها يجوز أن يكون من صلاة الليل (قول الشارح من حيث التأكيد) أي نفى كلام المتن أن الجميع سنة رواتب وإنما الخلاف في أنها مؤكدة أم لا بهكذا ذكره في الروضة وشرح المهذب فمنهم من يقول الجميع مؤكد لظاهر الأدلة السابقة ومنهم من يقول البشر فقط لمواظبة النبي ﷺ عليها (قول الشارح فعل الوجه الأخير الجميع مؤكد) وذلك مستفاد من الواو في قوله وأربع قبل العصر لأنها تفيد أن قائل ذلك قائل بما قبله (قول الشارح قبل شروع المؤذن إلخ) أي بعد إجابة المؤذن كما قال الإسنوي أنه المتجه بدليل حديث بين كل أذانين صلاة انتهى قلت فلو كان الاشتغال بالإجابة يمنع فعلهما قبل إقامة الصلاة فيحتمل أن تراعى الإجابة لإمكان تدارك الركعتين أداء بعد صلاة المغرب . (قول الشارح كره الشرع) خرج الدوام فإنه يكمل النفل ما لم يخش فوت الجماعة كما سيأتي في صلاة الجماعة (قول الشارح قال الرافعي إلخ) أي وبهذا يتضح لك أن ما يفهمه ظاهر المتن من أنها من الرواتب المؤكدة ليس مراداً أو وجه الإفهام عطفها عليها (قول المتن وبعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر) هذا الصنيع يقتضى أن الأربع بعدها رواتب مؤكدة

في غير المكتوبة لحديث مسلم : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» قال الرافعي وليست من الرواتب المؤكدة عند من قال باستحبها ولم يصرح بذلك في الروضة للعلم به (وبعد الجمعة أربع) وكذا ركعتان كما في الروضة الأول لحديث مسلم : «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً» والثاني لحديث الشيخين عن ابن عمر عليه السلام كان يصلي بعد الجمعة ركعتين (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) من ركعتين أو أربع الأول لحديث

ابن ماجه جاء سليلك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب فقال له: «أصليت قبل أن تحيىء» قال: لا. قال: «فصل ركعتين وتحوز فيهما» والثاني بالقياس على الظاهر قال في الروضة ويستأنس فيه بحديث ابن ماجه أنه ﷺ كان يصلي قبل الجمعة أربعاً قال وإسناده ضعيف جداً (ومنه) أى من القسم الذى لا يسن

جماعة (الوتر وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة) (وقيل ثلاث عشرة) ركعة وأدى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع كما قاله في شرح المذهب فيحصل بكل ما ذكر قال ﷺ: «من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل» رواه أبو داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب وروى الدارقطني وأوسروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة، وروى الترمذى وحسنه عن أم سلمة قالت كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث عشرة وحمل على أنها حسبت فيه سنة العشاء (ولن زاد على ركعة الفصل) بين الركعات بالسلام فينوى ركعتين مثلاً من الوتر كما قاله في شرح المذهب (وهو أفضل) من الوصل الآتى لزيادته عليه بالسلام وغيره (والوصل بتشهد) في الآخرة (أو تشهدين) قال ابن عمر كان النبی ﷺ يفصل بين الشفع والوتر بتسليم

(قوله أصليت قبل أن تحيىء) صريح في أنه ليس المراد بالركعتين تحية المسجد بل هما سنة الجمعة فيصح الإحرام بهما بقصد سنة الجمعة والتحية داخلة فيهما وإن لم ينوها وهى المصححة لهما حتى لو كان في غير مسجد امتنعاً أصلاً كما صرح به الخطيب واعتمده شيخنا الزياى وفيه نظر مع مقتضى الحديث المذكور فتأمل (قوله أى من القسم إلخ) أى فليس هو من الرواتب وفي الروضة أنه منها ومشى عليه في المنهج وحملوا الأول على معنى أنه لا تصح إضافته في النية إلى الفرائض كسنة العشاء مثلاً والثاني على أن وقته وقت رابعة العشاء لكن يرد على هذا التهجد والتراوىح وقد يعتذر بعدم طلبهما وأما مؤكداً أو بأن المراد تصحيح التسمية (قوله وأقله ركعة) والاقصا عليها خلاف الأولى كما قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى للخلاف في جوازها وسياق (قوله وأدى الكمال ثلاث) قال شيخنا الزياى تبعاً لشيخنا الرملى وعليها تحمل نيته المطلقة ونذره المطلق فلو قام لرابعة فيهما بطلت صلاته أو نواها مع الفرض في الثاني بطلت نيته، وقال الشيخ الخطيب كالعلامة السبائطي إنه في الإطلاق يتخير بين ما عدا الركعة ويندب أن يقرأ في أول هذه الثلاثة سورة سبوح وفي الثانية منها الكافرون وفي الثالثة الإخلاص والمعوذتين سواء اقتصر عليها أو زاد عليها بوصل أو فصل ومتى صلى الركعة المفردة وحدها أو مع غيرها سواء وصل أم لا وبقي منه شيء لم يجز الإتيان به لفواته وإن كان منذوراً عند شيخنا خلافاً لابن حجر وغيره ومتى صلى شيئاً منه غيرها حصل له ثواب كونه من الوتر (قوله وحمل على أنها إلخ) أى إن أم سلمة لما رآته ﷺ يصلي بعد العشاء ثلاث عشرة ركعة ظنت أنها كلها وتر فأخبرت به وعلى الراجح لو أحرم بها كذلك بإحرام واحد بطل الجميع أو بركعتين ركعتين بطل الإحرام السادس فإن كان جاهلاً وقع نفلاً مطلقاً (قوله الفصل) أى فصل الأخيرة بإحرام مستقل سواء فصل ما قبلها أو وصله وله فيه حينئذ التشهد في كل ركعتين أو أكثر وله فيه أن ينوى سنة الوتر أو مقدمة الوتر أو من الوتر أو الوتر أيضاً ولا يصح بنية الشفع ولا بنية سنة العشاء ولا بنية صلاة الليل وما قبل إن وصل الثلاثة الأخيرة أفضل خروجاً من خلاف أى خيفة رده الإمام الشافعى رضى الله عنه بأن عل مراعاة الخلاف إذا لم يقع في حرام أو مكروه كما هنا (قوله وهو) أى الفصل أفضل من الوصل قال شيخنا الرملى إن تساوى اعدداً فراجع (قوله بتشهد) وهو أفضل لأن تشبيه الوتر بالمغرب مكروه (قوله الشفع) أى الزوج الشامل لركعتين أو أربع أو ست أو ثمان أو عشر لكن

وإن ما قبلها كالظهور والمعتمد ما صرح به في التحقيق واقتضاه كلام الروضة وشرح المذهب مع أنها كالظهور (قول الشارح قال فصل ركعتين وتحوز فيهما) إن قيل محتمل إنها التحية قلت يمنع منه قوله أصليت قبل أن تحيىء (قول الشارح أى القسم الذى لا يسن جماعة) فاقترض عبارة الكتاب أنه قسم للرواتب والمعتمد ما في الروضة من أنه قسم منها وأفضلها وعلى ذلك مشى شيخنا في المنهج رحمه الله قال ابن المنذر ولا أعلم أحداً وافق أبا حنيفة على وجوبه حتى صاحبيه (قول الشارح لزيادته عليه بالسلام وغيره) منه التكبير والنية وغير ذلك وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبى حنيفة فإنه لا يجوز المفصول قال الإسئوى والذى رأته في اللطيف مجزوماً به أن الوصل يكره وقيل الأفضل في حق المنفرد الفصل بخلاف الإمام لأنه يقتدى به المخالف وغيره وعكس الرويانى فقال أنا أصل منفرداً وأفضل إماماً لثلاث يتوهم خلل فيما ذهب إليه الشافعى رضى الله عنه وهو ثابت صحيح قال الإسئوى محل الخلاف إذا أوتر بثلاث فإذا زاد فالفضل أفضل بلا خلاف كما في شرح المذهب والتحقيق (قول المتن بتشهد) أى وهو أفضل من التشهدين كما صححه في التحقيق والمراد التشهدان من غير سلام ولا فهو فصل فافضل على غيره (قول المتن أو تشهدين) أى من غير سلام في الأول والإخراج عن الوصل (قول الشارح كأن يفصل بين الشفع والوتر بتسليم) اعلم أن الشارح ساق هذا دليلاً للفصل الفاضل كما فعل

رواه ابن حبان وغيره وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرها وقالت لما سئلت عن وتره ﷺ كان يصلي تسع

ركعات لا يجلس إلا في الثامنة ولا يسلم والتاسعة ثم يسلم رواهما مسلم ولا يجوز في الوصل أكثر من تشهدين ولا فعل أولهما قبل الآيتين لأنه خلاف المنقول من فعله ﷺ (روقه بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) لحديث أبي داود وغيره: إن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ، وهي الوتر فجعلها فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر وفي رواية الترمذي فيما بين صلاة العشاء وقبل وقته العشاء (وقيل شرط الإتيان بركة سبق نفل بعد

العشاء) من مستها أو غيرها ليوتر النفل (ويسن جعله آخر صلاة الليل) لحديث الشيخين: واجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترًا، فمن له تهجد أى تنفل في الليل بعد نوم يؤخر الوتر ليفعله بعد التهجد ومن لا تهجد له يوتر بعد راتبة العشاء ووتره آخر صلاة الليل كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب أن من لا تهجد له إذا وثق باستيقاظه أو آخر الليل يستحب له أن يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل لحديث مسلم: من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل، (فإن أوتر ثم تهجد لم يعده) لحديث: ولا وتران في ليلة، رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي (وقيل يشفعه بركعة) بأن يأتي بها أول التهجد ثم يعيده بعد تمام التهجد كما فعل ذلك ابن عمر وغيره (ويندب القنوت آخر وتره) بثلاث أو أكثر وفي الوتر بركعة (في

لم ينقل عنه ﷺ أنه زاد في إحرام على ركعتين كذا قيل ويرده ما ذكره الشارح عقبه بقوله خلاف المنقول إلخ ويندب أن يقول بعد الوتر سبحان الملك القدوس ثلاثاً اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (قوله ولا يجوز في الوصل إلخ) فلو جلس وتشهد أو جلس بقصد التشهد في ذلك بطلت صلاته قاله شيخنا وفيه نظر فراجع (قوله حمر) هو بسكون الميم جمع أحمر لا بضمها جمع حمار وخصها بالذكر لأنها أعز أموال العرب عندهم (قوله وقيل وقته وقت العشاء) أى فلا يتوقف على فعلها وهو كالقول الأول من حيث الزمن (قوله تهجد) هو في الأصل اسم لليقظة يقال هجد إذا نام وتهجد إذا زال نومه (قوله أى تنفل) ليس قيداً بل الغرض كقضاء كذا حيث وقع بعد فعل العشاء وبعد نوم ولو قبل وقت العشاء ويقع الوتر في هذه تهجداً وتر الوجود النوم قبله (قوله أن من لا تهجد له إلخ) أشار به إلى أن قول المصنف صلاة الليل لا مفهوم له وفعل بعضه آخر الليل ولو فرادى أفضل من كله أو له ولو جماعة (قوله لم يعده) أى لم تجز إعادته فيبطل من العالم العائد ويقع لغيره نفلاً مطبقاً (قوله لا وتران في ليلة) أى أداء ولو بركعة وإن كان الاختصار عليها خلاف الأولى على المعتمد وصح أنه ﷺ أوتر بركعة وحمل على بيان الجواز ويجوز أكثر من اثنين قضاء (قوله وقيل يشفعه إلخ) قال شيخنا فيخرج عن كونه وتر إلى النفل المطلق على هذا الوجه ولا ينازع فيه بقوله ثم يعيده لأن المراد يعيد صورته (قوله وفي الوتر بركعة) أوردتها على كلام المصنف نظراً إلى أن المراد آخر ركعات وتره ولو حمل على آخر ما يقع وتر الشملها وبه صرح في المنهج (قوله لما جمع عمر رضى الله عنه الناس) أى جمع الرجال على أبى بن كعب ليصلى بهم التراويح وجمع النساء على سليمان بن أبى حنيفة بمهمة فمثلة ساكنة ليصلى بهن كذلك (قوله واقتضاء السجود) أى سجود السهو بتركه وكذا بفعله في غير محله لعدم بطلان صلاته به كما لو قنت في النصف الأول^(١) وإن طال به الاعتدال كما اعتمده شيخنا وتقدم عن شيخنا الرملى بطلان صلاته بتطويله

الإسنوى رحمه الله (قول الشارح ليوتر النفل) قال الإسنوى في الرد على هذا يكفى كونه وترًا في نفسه أو وترًا لما قبله فرضاً كان أو سنة (قوله المتن ثم تهجد) المجدود في اللغة النوم يقال هجد إذا نام وتهجد إذا زال النوم كأنهم وتأنم وفي الاصطلاح صلاة التطوع ليلاً بعد النوم قاله الرافعي قاله وسميت بذلك لما فيها من ترك النوم فهو من باب قصر العام على بعض أفرادها وذكر المارودي أنه من الأضداد يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام انتهى أقول وقوله وسميت بذلك ظاهره الرجوع إلى المجدود ويأباه قوله فهو من باب قصر العام على بعض أفرادها ولو جعل مرجع الإشارة التهجد لاستقام (قول الشارح كما فعل ذلك ابن عمر وغيره) يسمى هذا نقض الوتر قال في الإحياء وقد صح النهي عن نقض الوتر (قول الشارح وفي الوتر بركعة) أشار بهذا الصنيع إلى أن هذه الصورة غير داخلية في عبارة الكتاب كما قاله الإسنوى (قول الشارح روى أبو داود إلخ) أى وحيث فعل ذلك عمر رضى الله عنه ولم يخالف فهو إجماع (قول الشارح لإطلاق ما تقدم إلخ) لهذا قال في شرح المذهب هذا الوجه قوى وقال في التحقيق إنه المختار أقول وقصة عمر رضى الله عنه قد يقال لا تخصه لأنها من ذكر بعض أفراد العام بحكمه ويرد بأن العموم من لفظ الراوى فلا حجة فيه بل هو مطلق كما أشار

النصف الثاني من رمضان) وروى أبو داود أن أبى بن كعب قنت فيه لما جمع عمر الناس عليه فصلى بهم أى صلاة التراويح (وقيل في كل السنة) لإطلاق ما تقدم في قنوت الصبح من أنه ﷺ كان يقنت في وتر الليل وعلم الحسن بن علي قنوت الوتر (وهو كقنوت الصبح) في لفظه وعمله والجهر به واقتضاء السجود بتركه كما صرح بها في الحرر وفي رفع اليدين وغيره مما تقدم (ويقول قبله اللهم إنا نستعينك ونستغفر لك إلى آخره) أى ونستهديك ونؤمن بك

ونتوكل عليك ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد (أى نسرع) نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق هذا ما فى المحرر رواه البيهقى بنحوه من فعل عمر رضى الله عنه (قلت الأصح) بقوله (بعده) قال فى الروضة لأن قنوت الصبح ثابت عن النبي ﷺ فى الوتر أى كاتقدم وذكر فى شرح المذهب فى باب صفة الصلاة أن الجمع بين القنوتين للمنفرد وإمام قوم محصورين رضوا بالتطويل وأن غيرهما يقتصر على قنوت الصبح (وأن الجماعة تندب فى الوتر) المأثى به (عقب التراويح

جماعة والله أعلم) بناء على ندبها فى التراويح الذى هو الأصح الآتى وقوله عقب وجماعة جرى على الغالب فلا مفهوم له ليوافق ما فى الروضة وأصلها إذا استحبنا الجماعة فى التراويح نستحبها فى الوتر بعدها فإنه يصدق مع فعلها جماعة وفردى ومع كون الوتر عقبها ومتراخياً عنها ولو أراد تهجداً بعد التراويح أخر الوتر ذكره فى شرح المذهب كالتنبيه ووتر غير رمضان لا يندب فيه الجماعة (ومنه) أى القسم الذى لا يسن جماعة (الضحى وأقلها ركعتين وأكثرها ثنتا عشرة) ركعة ويسلم من كل ركعتين قال أبو هريرة أوصانى خليلي ﷺ بثلاث : « صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام » رواه الشيخان وقالت عائشة كان رسول الله ﷺ

(قوله ونحفد) الحفد هو بالمهملة آخره الإسراع والجد بكسر الجيم الحق أو الذى لا يتخلف والملحق بكسر الحاء المهمله وفتحها بمعنى اللاحق بهم أو الذى ألحقه الله بهم (قوله هذا ما فى المحرر) وعن القاضى أبى الطيب زيادة اللهم عذب الكفرة أهل الكتاب والمشركين الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسولك ويقاتلون أولياءك ويدبنون ديناً غير دينك اللهم اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات وأصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل فى قلوبهم الإيمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك ﷺ وأوزعهم أن يوفوا بعهدك الذى عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق فاجعلنا منهم انتهى والحكمة المرادة هنا ما يمنع من القبيح وأصلها وضع الشيء فى محله ومعنى أوزعهم ألهمهم والمراد بالعهد القيام بأوامر الله واجتناب نواهيه ولا يسن قراءة آخر سورة البقرة مثلاً لكرهه القراءة فى غير القيام كما مر (قوله وأن الجماعة تندب فى الوتر) أى ولو قضاء كالتراويح قاله بعض مشايخنا وفيه نظر يعلم من عدم طلب الجماعة فى المقضية من الخمس فهذا أولى فراجع (قوله ولو أراد إلخ) ليس قيداً كما تقدم بل ولو ترك التراويح أيضاً (قوله الضحى) وهى صلاة الأوابين وصلاة الإشراف على المعتمد عند شيخنا الرملى وشيخنا الزيادى وقيل كما فى الإحياء إنها صلاة ركعتين عند ارتفاع الشمس (قوله ركعتان) وقراءة سورتي الإخلاص فيها أفضل من قراءة الشمس والضحى (قوله وأكثرها ثنتا عشرة ركعة) هذا وجه مرجوح (قوله والأفضل يسلم إلخ) فيه إشعار بجواز جمع أربع أو ست أو ثمان فى إحرام واحد وهو كذلك وله التشهد فى كل شفع فإن تشهد فى وتر ففيه ما فى النفل المطلق وسيأتى (قوله وأن أوتر قبل أن أنام) لأنه عليه السلام علم أنه لا يستيقظ آخر الليل فيفوت وقته (قوله وضعفه فى شرح المذهب) فسقط كونه دليلاً (قوله وأكثرها عند الأكثرين ثمان ركعات) فضلاً وعدداً وهذا هو المعتمد فإن زاد عليها فكما لو زاد فى الوتر كما مر ولا مانع من أفضلية الأقل على الأكثر كما فى القصر لمن بلغ سفره ثلاث مراحل (قوله من ارتفاع الشمس) هو المعتمد وكونه إلى الزوال هو المعتمد أيضاً وهو المراد بقول الرافعى إلى الاستواء وهذه صاحبة وقت فلا يؤثر فيها وقت

إليه الشارح بقوله لإطلاق ما تقدم ومن البين أن المطلق يحمل على المقيد (قول الشارح ونتوكل عليك) التوكل هو الاعتماد وإظهار العجز وقوله نحفد هو من حفد وأحفد لغة فيه والجد معناه الحق قال ابن مالك هو بالفتح النسب والعظمة والحظ بالكسر نقض الهزل وبالضم الرجل العظيم انتهى وملحق بالكسر ويجوز الفتح (قول الشارح ومتراخياً عنها) زاد بعضهم ومع ترك التراويح (قول الشارح ووتر غير رمضان إلخ) هذا يغنى عنه قول المتن السابق ومنه الوتر (قول المتن الضحى) قال الإسنى ذكر جماعة من المفسرين أنها صلاة الإشراف المشار إليها فى قوله تعالى : « يسبحن بالعشى والإشراق » أى يصلين ولكن فى الإحياء أنها غيرها وأن صلاة الإشراف ركعتان بعد طلوع الشمس عند زوال وقت الكراهة (قول الشارح وأفضل منه ست) زاد الإسنى نقل عن الشرح المذكور أنه يسلم من كل ركعتين وينوى ركعتين من الضحى انتهى . أقول والظاهر أن التسليم المذكور سنة وأن الوصل جائز ثم رأيت شيخنا فى شرح المنهج صرح بأنه سنة .

يصل الضحى أربعاً ويزيد ما شاء رواه مسلم وقالت أم هانئ صلى النبي ﷺ مسحة الضحى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين رواه أبو داود بإسناد على شرط البخارى كما قاله فى شرح المذهب وفى الصحيحين عنها قريب منه والسبحة بضم السين الصلاة وعن أبى ذر أنه عليه السلام قال : « إن صليت الضحى عشراً لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وإن صليتها اثنتى عشرة ركعة بنى الله لك بيتاً فى الجنة » رواه البيهقى وقال فى إسناده نظر وضعفه فى شرح المذهب وقال أكثرها عند الأكثرين ثمان ركعات وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست ثم وقتها فيما جزم به الرافعى من ارتفاع الشمس

الى الاستواء وفي شرح المذهب والتحقيق الى الزوال وفي الروضة قال أصحابنا وقت الضحى من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها الى ارتفاعها وقال
حاوردى وقتها المختار اذا مضى ربع النهار انتهى وكأنه سقط من القلم لفظة «بعض» قبل أصحابنا ويكون المقصود حكاية وجه بذلك كالأصح في

صلاة العيد وإن لم يحكه في
شرح المذهب والأول أو فوق
لمعنى الضحى وهو كما في
الصحاح حين تشرق
الشمس بضم أوله ومنه قال
الشيخ في المذهب ووقتها إذا
أشرق الشمس الى الزوال
أى أضاءت وارتفعت
بخلاف شرفت فمعناه
طلعت (وتحمة المسجد)
لداخله على وضوء
(ركعتان) قبل الجلوس
لحديث الشيخين: «إذا
دخل أحدكم المسجد فلا
يجلس حتى يصلي ركعتين»
قال في شرح المذهب فإن
صلى أكثر من ركعتين
بتسليمة واحدة جاز
وكانت كلها تحية لاشتمالها
على الركعتين (وتحصل
بفرض أو نفل آخر) سواء
نويت معه أم لا لأن
المقصود وجود صلاة قبل
الجلوس وقد وجدت بما
ذكر ولا يضره نية التحية
لأنها سنة غير مقصودة
بخلاف نية فرض وسنة
مقصودة فلا تصح (لا
ركعة) أى لا تحصل بها
التحية (على الصحيح
قلت) كما قال الرافعي في
الشرح (وكذا الجنابة
وسجدة تلاوة) (وسجدة
شكر) أى لا تحصل بها

الكرامة (قوله المختار) أى الذى يختار تأخيرها إليه لا عنه (قوله وكأنه سقط) أى من عبارة الروضة (قوله
وتحمة المسجد) التحية ما يحيا به الشيء أو يعظم به وهى أنواع فتحية المسجد ولو المسجد الحرام بالصلاة
وتحمة البيت بالطواف ولا يفوت أحدهما بالآخر والأول تقديم الطواف وتحية الحرم بالإحرام وتحية منى
بالرمى وتحية عرفة بالوقوف وتحية المسلم عند لقائه بالسلام وتحية الخطيب يوم الجمعة بالحفظة وتقوت التحية
بالإعراض أو بطول الفصل ولو نسياناً أو جهلاً أو بالجلوس عمداً^(١) لياق بها منه ولو متمكناً ولا لشرب
ووضوء ونحوهما مستوفراً ولا سجدة تلاوة سمعها عند دخوله ومثلها سنة الوضوء وشمل المسجد المشاع
والمنقول بعد إثباته كبلاطه ونحو رداء أثبته ووقفه مسجداً ثم أزاله وشمل المظنون بالاجتهاد لا بالقرينة كمنارة
ومنبر وتزويق وشراريف فلا دلالة في ذلك على المسجدية قال شيخنا الرملى وتسن التحية لكل واحد من
المساجد المتلاصقة ولم يرتضه شيخنا الزياى لأن لها حكم المسجد الواحد في جميع الأحكام وهو الوجه
وخرج به الرباط والمدرسة ومصلى العيد وما في حريم النهر وما أرضه محتكرة أو مستأجرة نعم إن بنى في
هذين دكة مثلاً ووقفها مسجداً فلها حكم المسجد ما لم يكن فيه مخالفة لشرط الراقف وإلا فلا يصح وقفه
مسجداً فعلم أن قول المنهج غير المسجد الحرام غير مستقيم إلا أن يراد به نفس الكعبة لأن تحيتها الطواف
كما مر (قوله لداخله) ولو زحفاً أو جبواً أو محمولاً وإن لم يرد الجلوس فيه على المعتمد، نعم إن خاف فوت
جماعة ولو في نفل أو غير الجماعة القائمة أو كان قد صلى جماعة أو خاف فوت راتبة مثلاً كرهت له كخطيب
دخل في وقت الخطبة فقول المنهج يريد الجلوس فيه ضعيف (قوله على وضوء) وكذا لو توضأ فيه على قرب
إن جلس له مستوفراً كما مر قال في الإحياء يكره دخول المسجد على غير طهر فإن لم يكن متطهراً أو لم
يرد التحية بالصلاة فليقل سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات كما في الأذكار فإنها
تعدل ركعتين زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهى الباقيات الصالحة والقرض الحسن
والذكر الكثير وصلاة سائر الحيوان والجماد لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِغْ بِهِمْ﴾ واستثنى
بعضهم الحمار والكلب والغراب الأبقع (قوله أكثر من ركعتين) شفعاً أو وترأ عين عدداً أولاً وله التشهد
في كل ركعتين أو أكثر كما في النفل المطلق وانظر لو نوى عدداً هل له النقص عنه أو الزيادة عليه كل محتمل
والقلب إلى الجواز أميل (قوله وتحصل إلخ) أى تحصل التحية وفضلها ما لم تنف وإلا سقط الطلب فقط
ورد في الإطلاق بأن نية غيرها مما يحصل به نية لها ضمناً فنيها معه تصريح بها ولو خرج من المسجد في
أثناءها بطلت للعائد العا لم وانقلب نفعاً مطلقاً لغيره ولو نوى قلبها نفعاً مطلقاً بطلت كما مال إليه العلامة
ابن قاسم قيل هو وجه وفيه نظر (قوله لأنها سنة غير مقصودة) ومثلها سنة الوضوء وركعتا الطواف
والإحرام والاستخارة وقدم المسافر ونحو ذلك مما سيأتى ويتجه في ذلك جواز أكثر من ركعتين أيضاً بقياس
ما مر جواز الزيادة والنقص فيما نواه فيها فليراجع (قوله لحصول الإكرام بها إلخ) لكن أوجب بأنه ليس
في معنى ما ورد به الحديث (قوله ويدخل وقت الرواتب إلخ) هذا المذكور في وقت الفعل وأما الوقت الزماني

(قول الشارح كالأصح في صلاة العيد) يرجع إلى قوله بذلك (قول الشارح على وضوء) أى أما إذا كان على
غير وضوء فليقل: سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر قاله في الإحياء وحكاية النووي عن بعض
السلف وقال لا بأس به وجزم به ابن يونس وابن الرفعة وزادوا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وذكر النووي
أن ذلك يستحب إذا كان له شغل يشغله عن الصلاة أسنوى (قول الشارح سواء نويت معه أم لا) نظر

التحية على الصحيح للحديث السابق والثاني تحصل بواحدة من الأربع لحصول الإكرام بها المقصود من الحديث (وتكرر) التحية (بتكرار الدخول على
قرب في الأصح والله أعلم) كالبعد الثاني للمشقة وهذه المسئلة زادهما في الروضة أيضاً (ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده

بفعله ويخرج النوعان) أى وقتها (مخرج وقت الفرض) ففعل القبليّة فيه بعد الفرض أداء (ولو فات النفل المؤقت) كصلاة العيد والضحي ورواتب

الفرائض (ندب قضاؤه في الأظهر) كما تقضى الفرائض بجماع التأقيت والثاني لا يندب قضاؤه لأن قضية التأقيت في العبادة اشتراط الوقت في الاعتداد بها بخلاف ذلك في الفرائض لأمر جديد ورد فيها كما في حديث الصحيحين: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» والثالث يقضى المستقل كالعيد والضحي لمشابهته الفرائض في الاستقلال بخلاف رواتبها وكل هذا بالنظر إلى القياس واستدل للأول بإطلاق الحديث المذكور وبأنه صلى الله عليه وسلم ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر رواه الشيخان وركعتي الفجر بعد الشمس لما نام في الوادي عن الصبح رواه أبو داود بإسناد صحيح وفي مسلم نحوه ثم على القضاء يقضى أبداً وفي قول يقضى فائت النهار ما لم تغرب شمس وفائت الليل ما لم يطلع فجره ولا مدخل للقضاء في غير المؤقت مما له سبب كالنحية والكسوف (وقسم يسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء) لما سيأتى في أبوابها (وهو أفضل مما لا يسن جماعة) لتأكده من ذلك (لكن الأصح تفضيل الراتبة للفرائض (على التراخي) بناء على سن الجماعة فيها كما سيأتى لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

فيدخل بوقت الفرض فيها بدليل ما بعده (قوله بفعله) أى ولو في القضاء (قوله بإطلاق الحديث المذكور) لشموله للنفل والفرض (قوله قضى ركعتي سنة الظهر إلخ) وورد أنه واطب على صلاة ركعتين في ذلك الوقت أبداً وهو من خصائصه (قوله ولا مدخل للقضاء إلخ) وإن نذر ذلك وإن أتم صلاته بغير عذر ومنه صلاة الاستسقاء وفعلها بعد السقياء للشكر لا قضاء نعم يندب قضاء نفل مطلق أبطله أو ورد له فاته (تفصيله) علم من لفظ من في كلامه أولاً أن أفراد هذا القسم غير منحصرة فيما ذكره وهو كذلك ما يأتى وينوى في أفراده أسبابها مطلقاً وله فعلها ولو في وقت الكراهة إلا ما تأخر سببه كركعتي الاستخارة ومن أفرادها ركعتان بمنزله عند إرادة السفر وبعد قدوم منه قبل دخول منزله وكونهما بمسجد أفضل وركعتان عقب خروج من حمام أو من مسجده صلى الله عليه وسلم للسفر أو في أرض لا يعبد الله فيها ولمن زفت له عروس قبل الوقاع ولها أيضاً وبعد الخروج من الكعبة مستقبلاً بهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن وبعد الوضوء والغسل والتيمم وتنف الإبط وقص الشارب وحلق العانة وحلق الرأس قال في الإحياء وبعد الأكل والشرب عند بعض الصوفية والاستخارة وللحاجة إلى الله أو لآدمي أو وصلها في الإحياء إلى اثنتي عشرة ركعة وله في الحاجة إلى الله لا إلى آدمي فراجعهم وللقتل ولو بحق وللنوبة قبلها وبعدها ولو من صغيرة وصلاة الأوابين عند غير شيخنا الرملي المعروفة بصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء وأقلها ركعتان وأكثرها عشرون ركعة وبعد الزوال ركعتان أو أربع وصلاة التسييح أربع ركعات إما بتسليمية واحدة وهي نهاراً أفضل أو بتسليمتين وهو أفضل بليل يقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة وقبل الركوع خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر زاد في الإحياء ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وفي كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما وبعدهما عشراً فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة وثلاثمائة في الركعات الأربع وفي الحديث أنه يطلب فعلها في كل يوم أو في كل جمعة أو في كل شهر أو في كل سنة أو في العمر مرة وأما صلاة الرغائب وهي اثنتا عشرة ركعة في أول جمعة من رجب وصلاة مائة ركعة في ليلة نصف شعبان فهما بدعتان مذمومتان قبيحتان سواء فعلتا جماعة أم فرادى (تفصيله) أفضل هذا القسم الوتر ثم ركعتا الفجر عقبه ثم الرواتب المؤكدة ثم الضحي ثم ما تعلق بفعل أو سبب غير فعل كالزوال ثم ركعتا الطواف والإحرام والنحية وسنة الوضوء ثم النفل المطلق هذا ما اعتمده شيخنا الزيادي (قوله وقسم يسن جماعة) سكت عن إعرابه لعلمه مما تقدم وهو أفضل مما لا يسن جماعة أى من حيث مقابلة الجنس بالجنس فلا ينافى ما بعده وأفضل هذا القسم صلاة عيد الأضحى ثم الفطر ثم كسوف الشمس والقمر ثم الاستسقاء ثم التراخي وإذا جمع مع القسم الأول فهما على ترتيبهما إلا أن مرتبة التراخي عقب الرواتب غير المؤكدة (قوله كالعيد إلخ) قيل هذه الكاف استقصائية وفيه نظر لأنه لم يذكر التراخي والوتر هنا

فيه في المهمات وقال لو قيل بأن الأمر يسقط ولا يحصل ثواب النحية لانتجته قلت ويؤيده حديث: «إنما الأعمال بالنيات» (قول الشارح ففعل القبليّة إلخ) هو مستفاد من جعل الخروج مترتباً على الخروج ولنا وجه أن المتقدمة يخرج وقتها بفعل الفرض ووجه أن سنة الظهر المتأخرة يدخل وقتها بدخول وقت الفرض قال الإسنوي والقياس طرده في سائر السنن (قول الشارح ماله سبب) يرد على هذا الاستسقاء فإن صلاته لا تفوت السقياء قاله الإسنوي أقول ولنا أن نقول هي أداء لا قضاء فلا استثناء ولا ورود. (قول المتن وقسم يسن جماعة) يأتى في نصبه ما سلف في القسم الأول وكأنه رحمه الله استغنى عن ذكر ذلك هنا اكتفاء بما سلف رَوْماً للاختصار (قول الشارح يسن الجماعة فيه) حكى في الكفاية وجهاً أنها فرض كفاية في المذكورات (قول المتن الراتبة للفرائض) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المؤكدة وغيرها ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وهذا الأخير هو الصواب ثم رأيت صرح به في

(وهو أفضل مما لا يسن جماعة) لتأكده من ذلك (لكن الأصح تفضيل الراتبة للفرائض (على التراخي) بناء على سن الجماعة فيها كما سيأتى لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

على الراتبة كما يؤخذ من أدلتها السابقة دون التراويح لما سيأتى فيها والثانى تفضيل التراويح على الراتبة لسن الجماعة فيها فإن قلنا لا تسن فيها فالراتبة أفضل منها جزماً (و) الأصح (أن الجماعة تسن في التراويح) وهى عشرون ركعة بعشر تسليمات فى كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر والأصل فيها ما روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل ليل من رمضان وصلى فى المسجد وصلى الناس بصلاته فيها وتكاثر وأفلح

يخرج لهم فى الرابعة وقال لهم صيحتها خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها وروى ابن خزيمة وجابر عن جابر قال صلى بنا رسول الله ﷺ فى رمضان ثمانى ركعات ثم أوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا فى المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا الحديث وكان جابراً إنما حضر فى الليلة الثالثة والرابعة وما روى أنه صلى بهم عشرين ركعة كما قال الرافعى ضعفه البيهقى وانقطع الناس عن فعلها جماعة فى المسجد إلى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ففعل بعضهم ذلك فجمعهم عمر على أنى بن كعب فصل بهم فى المسجد قبل أن يناموا رواه البخارى وروى البيهقى وغيره بالإسناد الصحيح كما قال فى شرح المهذب أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى شهر رمضان بعشرين ركعة وروى مالك فى الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقى بينهما بأنهم

(قوله على الراتبة) أى على جنسها كما مر (قوله كما يؤخذ من أدلتها السابقة) من دخول كان على المضارع غالباً كما مر آنفاً (قوله دون التراويح) أى دون مواظبته على جماعة التراويح التى هى سبب فى تفضيلها فلا ينافى ما سيأتى وصلاتها بجميع القرآن أفضل من سورة الإخلاص (قوله وهى عشرون ركعة) قيل والحكمة فى ذلك أن الرواتب المؤكدة فى غير رمضان عشر فضوعت فيه لأنه وقت اجتهاد وتشمير وكانت ليلاً لقوة الأبدان فيه بالفطر ولأنه محل عدم الرياء (قوله خرج من جوف الليل) أى فيه وهو ما بين العشاء والفجر والمراد أوله (قوله ليلالى) أى ثلاثاً لقوله بعده فلم يخرج لهم فى الرابعة قالت عائشة رضى الله عنها واستمر يصلها فى بيته فرادى إلى آخر الشهر (تفصيلاً) هذا يشعر كما ترى أن صلاة التراويح لم تشرع إلا فى آخر سننى الهجرة لأنه لم يرد أنه صلاها مرة ثانية ولا وقع عنها سؤال فراجع (قوله خشيت أن تفرض عليكم إلخ) أى خشيت المشقة عليكم بتوهم فرضيتها أو فرضية الجماعة فيها بسبب الملازمة أو أن الله كان أخيره بأنه إن لازم على جماعتها فرضت هى أو جماعتها أو هما أو أن الله خيره بين أن يجعلها فرضاً فيلازم عليها أو لا فلا أو غير ذلك (قوله حضر فى الليلة الثالثة) أى وكان الباقى منها ثمان ركعات أخذنا مما قبله وعلى هذا فلا حاجة إلى تضعيف رواية البيهقى من حيث معارضتها فى العدد (قوله ففعل بعضهم ذلك) أى صلاها جماعة فى المسجد (قوله فججمعهم) أى جمع عمر رضى الله عنه الرجال على أنى بن كعب لأنه أكثر قرآناً والنساء على سليمان بن أبى حشمة كما تقدم وقيل على تميم الدارى (قوله أى يستريحون) أى من فعل الصلاة ويطوفون طوافاً كاملاً بين كل ترويختين ثم إن أهل المدينة الشريفة لما لم يكن عندهم طواف جعلوا بدله كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستة وثلاثين ركعة ينوى بها كلها التراويح وكان ابتداء حدوث ذلك فى آخر القرن الأول ولم ينكر أحد فصار إجماعاً وقال الإمام الشافعى العشرون فى حقهم أحب إلى ولا تجوز الزيادة المذكورة لغوهم لشرفهم بهجرته ﷺ ودفنه ووطنه والمراد بهم من وجد فيها أو فى مزارعها ونحوها فى ذلك الوقت وإن لم يكن مقيماً بها والعبرة فى قضائها بوقت الأداء فمن فاتته وهو فى المدينة فله قضاءها ولو فى غير المدينة ستاً وثلاثين أو وهو فى غير المدينة قضائها ولو فى المدينة عشرين ولو أدرك بعض رمضان فى المدينة وبعضه فى غيرها فلنكل حكمه وهل يكفى فى إدراك اليوم جزء من ليلته أو نهاره أو منهما كل محتمل ويظهر الاكتفاء بكل ذلك فراجع (قوله لم تصح) فتبطل إن علم وتعمد وإلا هى نفل مطلق (قوله لأنه خلاف المشروع) أى مع تأكده بطلب الجماعة فيها فأشبهت الفرائض فلا تغير عن الإجماع الوارد فيها وبذلك فارقت جواز جمع سنة الظهر ونحوها مما مر (وله كغيرها من

متن البهجة وغيره (قول المتن تسن فى التراويح) قال الإسنوى التراويح سنة بالإجماع وأفتى ابن الصلاح وابن عبد السلام بأن ختم القرآن فى مجموعها أفضل من قراءة سورة الإخلاص ثلاثاً فى كل ركعة وفى منهاج الحليمى أن السنة فى وقتها ربيع الليل فصاعداً وأن فعلها بالعشاء فى أول الوقت من بدع الكمال وليس من القيام المسنون إنما القيام ما كان فى وقت النوم عادة ولذا سمي فعلها قياماً (قول الشارح فلم يخرج لهم) قال الإسنوى فى الصحيحين أنه صلاها فى بيته بقية الشهر (قول الشارح خشيت أن تفرض عليكم) قال الإسنوى معناه خشيت أن تتوهموا فرضها (قول الشارح ذلك) يرجع إلى قوله جماعة (قول الشارح عقبها)

كانوا يوترون بثلاث وسميت كل أربع منها ترويجة لأنهم كانوا يترجون عقبها أى يستريحون قال فى الروضة ولا تصح بنية مطلقة بل ينوى ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان قال ولو صلى أربعاً بتسليمة لم تصح ذكره القاضى حسين لأنه خلاف المشروع ومقابل الأصح أن الأفراد بها أفضل كغيرها من

صلاة الليل) يقال لا قياس مع الفارق بأن هذه أشبهت الفرائض كما تقدم (قوله ورجوع النبي ﷺ إليه) ويرد بأن رجوعه كان لخوف المشقة لا لأفضليته فتأمل (فتنبيهه) ما يقع عند فعل التراويح من الوقود والتنافس فيه إن كان من ريع وقف علم الواقف به في زمنه أو من مال مطلق التصرف وفيه نفع جاز وإلا فحرام (قوله وهو) أى النفل المطلق ما لا يتقيد أى ما ليس محدوداً بوقت ولا معلقاً بسبب (قوله خير موضوع) بإضافة موضوع إليه أى أفضل عبادة وردت كما تقدم وقال بتوניהما ويلزمه مساواة الصلاة لغيرها وفوات الترغيب المشار إليه بقوله استكثر أو أقل وكل غير مستقيم (قوله وله أن يصل إلخ) أشار إلى أن المراد بالحصر المذكور من حيث العدد في نيته لا المقابل لما لا تنحصر أفرادها (قوله من ركعة) بلا كراهة لا خلاف الأولى بخلافها في الوتر للخلاف في جوازها فيه (قوله فله التشهد) أى من غير تسليم أخذاً بما بعده (قوله في كل ركعتين) أو كل ثلاث أو كل أربع وهكذا وإن كان ما أحرم به فرداً وفارق الوتر بتعين الوارد فيه (قوله منعه في كل ركعة) بأن يتشهد عقب الركعة الأولى مع إحرامه بأكثر منها أو أن يوقع ركعة بين تشهدين ولم يرد الاقتصار في الصورتين فتبطل بشروعه في التشهد حتى لو قصد ذلك في نيته لم تنعقد قاله شيخنا الزياى كشبخنا الرملى ويجرى هذا الحكم في غير النفل المطلق من التوافل والفرائض وخالف ابن حجر في الفرائض لأنها لاستقرار أمرها لا يضر فيها ما ذكر إذ غايته أنه نقل مطلوب قولى لغير محله وهو وجيه حيث أنه وعلى كلام شيخنا لو تشهد في الثالثة من الرباعية دون الثانية هل تبطل صلاته نظراً للتشهد المطلوب بعد الثالثة أو لا نظراً لفعله فراجع (فتنبيهه) نوى ركعة وتشهد عقبها ثم قصد زيادة ركعة يأتى بها وتشهد عقبها ثم قصد أخرى وهكذا هل ذلك من الممنوع فتبطل صلاته أو لا كل محتمل والقلب إلى الصحة أميل لأن كل تشهد مطلوب منه حالة فعله حرره ولو قصد النقص فى أثناء ركعة بترك باقية فهل تصح ويترك باقية ولا تبطل صلاته لجواز ترك النفل أو تبطل ويختص قصد النقص بركعة كاملة حرره أيضاً والقلب إلى البطلان أميل ويصرح به إيراد الشارح الركعة على كلام المصنف فى النقص (قوله إذ لا عهد بذلك فى الصلاة) أى لم

صلاة الليل لبعده عن الرياء ورجوع النبي ﷺ إليه بعد الليالى السابقة (ولا حصر للنفل المطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب قال عليه ﷺ لأبى ذر الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان فى صحيحه فله أن يصل ما شاء من ركعة وأكثر سواء عين ذلك فى نيته أم أطلقها ويتشهد فى الركعة إن اقتصر عليها (فإن أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد فى كل ركعتين) فى العدد الشفع كما فى الرباعية وفى العدد الوتر يأتى بتشهد فى الآخرة (وفى كل ركعة) لجواز التطوع بها ذكره الإمام والغزالى قال الرافعى وفى كلام كثير من الأصحاب ما يقتضى منعه (قلت الصحيح منعه فى كل ركعة والله أعلم) إذ لا عهد بذلك فى الصلاة قوله الاقتصار على تشهد فى آخر الصلاة أنه لو اقتصر عليه فى الفريضة لجاز فإن اقتصر عليه قرأ السورة فى جميع الركعات

الضمير فيه يرجع إلى قوله كل أربع (قول الشارح أم أطلقها) قال الإسنى هذه الحالة لم يتعرض لها المصنف وإنما تعرض للأولى ولم يستوفها يعنى تعرض للأولى بقوله فإن أحرم بأكثر إلخ وبقوله وإذا نوى عدداً وعدم الاستيفاء من جهة أن الركعة الواحدة ليست بعدد وكان الشارح رحمه الله حاول استفادة ذلك من صدر المتن . (قول المتن فى كل ركعتين) كذا له ذلك فى كل ثلاث وكل أربع كما قاله فى التحقيق فإن قلت صنيع الشارح رحمه الله فى هذا المحل لا يبنى بذلك وما مراده رحمه الله ثم إن تطوع بركعة فلا بد من التشهد فيها وإن زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد فى آخر الصلاة وله أن يتشهد فى كل اثنتين كما فى الفرائض الرباعية فلو كان العدد وترأ فلا بد من التشهد فى الأخيرة أيضاً وهل له أن يتشهد فى كل ركعة قال إمام الحرمين فيه احتمال لأننا لا نجد فى الفرائض صلاة على هذه الصور لكن الأظهر الجواز لأن له أن يصلى ركعة ويتحلل عنها فيجوز له القيام منها إلى أخرى انتهى . فقوله رحمه الله ويتشهد فى الركعة إن اقتصر عليها هى المسئلة الأولى من كلام الرافعى وقول المتن فإن أحرم بأكثر إلى قول الشارح فى الآخرة هو قول الرافعى وله أن يتشهد من كل اثنتين إلى قوله أيضاً فقول المنهاج بأكثر من ركعة شامل للشفع والوتر كما فصله الشارح رحمه الله فى العدد الشفع وفى العدد الوتر وقول الشارح رحمه الله يأتى بتشهد فى الأخيرة يعنى بعد التشهد من كل ركعتين فلو قال عقب الآخرة أيضاً كما قال الرافعى لكان أوضح وقول المتن وفى كل مع قول الشارح رحمه الله ذكره الإمام هو قول الرافعى وهل له أن يتشهد إلخ ثم لا يخفى أن قول المتن وفى كل ركعة مراده سواء كان العدد شفعاً أو وترأ وقول الشارح رحمه الله إلى آخره ليس فى الكبير فلعله فى الصغير وقوله أعنى الشارح رحمه الله آخر

إن أتى بتشهدين ففي قراءتها بعد الأول القولان في الروضة (وإذا نوى عدد أقله أن يزيد) عليه (و) أن (ينقص) عنه (بشرط تغيير النية قبلهما) أي قبل زيادة والنقصان (والا) بأن زاد أو نقص قبل التغيير عمداً (فبطل) صلاته لمخالفته لما نواه (فلو نوى ركعتين فقام إلى ثالثة سهواً) فذكر (فالأصح أنه

يقعد ثم يقوم للزيادة إن

شاءها) ثم يسجد للسهو

في آخر صلاته لزيادة القيام

والثاني لا يحتاج إلى القعود

في إرادة الزيادة بل يمضي

فيها كما لو نواه قبل القيام

وإن لم يشأ الزيادة قعد

وتشهد وسجد للسهو

وسلم ولو نوى ركعة فله

أن يزيد عليها بشرط تغيير

النية كما سبق (قلت نقل

الليل) أي النقل المطلق فيه

(أفضل) من النقل المطلق

في النهار لحديث مسلم

أفضل الصلاة بعد

الفريضة صلاة الليل

(وأوسطه أفضل) من

طرفيه (ثم آخره أفضل)

من أوله كما قال في الروضة

النصف الثاني أفضل من

الأول والثلث الأوسط

أفضل إلا ثلاث وأفضل

منه السدس الرابع

والخامس سئل عن أي

الصلاة أفضل بعد

المكتوبة فقال : جوف

الليل ، وقال أحب

الصلاة إلى الله صلاة داود

كان ينام نصف الليل

ويقوم ثلثه وينام سدسه

وقال ينزل ربنا تبارك

وتعالى كل ليلة إلى السماء

الدياحين يبقى ثلث الليل

الأخير فيقول من يدعوني

فأستجب له ومن

يسأئني فأعطيه ومن

يستغفري فأغفر له روى

يعهد لنا صلاة أكثر من ركعة يقع فيها ركعة غير الأخيرة بين التشهدين إلخ (قوله ففي قراءتها إلى آخره) أي متى أتى بتشهد لا يقرأ السورة فيما بعده وعدم التشهد أولى لكثرة القراءة ويكره ما فيه تشبيه بالمغرب بأن تقع الركعة الأخيرة بين تشهدين وخالف بعضهم في هذه فقال لأن ذلك خاص بالوتر كما مر وهو ظاهر أخذاً مما مر من عدم كراهة الركعة هنا وفارق قراءة السورة هنا عدم قراءتها في الفرائض بعد الأولين وإن ترك التشهد الأول لطلبه بعدهما بخصوصه ولذلك يسجد لتركه (قوله فله أن يزيد عليه) إلا لما منع كزوجة ما قبل الزيادة (قوله فبطل صلاته) بمجرد شروعه في النقص كهوى من قيام أو تشهد في جلوس أو في الزيادة كشروعه في القيام لأن ذلك شروع في المبط (فقام) أي أو صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود كما أشار إليه بقوله ويسجد للسهو فإن لم يصل إلى ذلك لم يسجد كما تقدم ولو شك في عدد ما نواه اقتصر على اليقين فإن قام لغيره بلا نية زيادة بطلت صلاته فراجع (قوله أنه يقعد) أي يجب عليه القعود وإن لم يصل إلى حد الراكع (قوله ثم يقوم) أي إن شاء القيام فله أن يصل الزيادة من قعود لأنها نقل ويمكن رجوع قول المصنف إن شاء إلى هذه أيضاً وإن خالفه ظاهر كلام الشارح (قوله والثاني إلخ) أجيب عنه بأن النية لغو لو وقعها في فعل لاغ (قوله ولو نوى ركعة) أوردتها على كلام المصنف لأنها ليست عدداً ولعدم وجود النقص فيها على ما مر (قوله ثم آخره أفضل من أوله) أي نصفه الآخر أفضل من نصفه الأول كما ذكره الشارح عن الروضة ويدخل فيه السدس الرابع والخامس وإن كانا أفضل من بقيته وما قيل بخلاف هذا غير واضح ويتجه أن السدس الخامس أفضل من السدس والمراد بالليل في جميع ما ذكر جوفه المتقدم (قوله أي الصلاة أفضل إلخ) فلا بد من تقدير مضاف في السؤال أو في الجواب بمعنى أي أوقات الصلاة أفضل أو صلاة جوف الليل أفضل (قوله ينزل أمره) أي حامل أمره كما في رواية إن الله يأمر منادياً ينادي إلى آخره (قوله بأن ينويهما) فإن نوى

وله الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة أي سواء كان العدد شفعاً أو وتراً هو قول الرافعي أولاً وإن زاد فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر الصلاة هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام والله أعلم (قول الشارح وإن أتى بتشهدين إلخ) شامل إذا ما تشهد من كل ركعة على القول به قال الإسنوي وهو المتجه ومقتضى تعليل ذكره القاضي حسين انتهى . (قول المتن وإذا نوى عدداً إلخ) لو نوى خمسة من الوتر مثلاً فهل له الزيادة والنقص أو لا محل نظر (قول المتن إن شاء) يرجع لقوله يقوم (قول الشارح والثاني يحتاج إلخ) قال الإسنوي بأن القيام في النافلة ليس بشرط (قول الشارح قعد وتشهد) لا يقال لو ترك قعد لاستغنى عنه لأننا نقول يلزم من ذلك جريان الخلاف في القعود وهو فاسد (قول المتن قلت نقل الليل إلخ) قال الإسنوي فإن قيل إطلاق المصنف والأحاديث والمعنى يقتضي أن تكون الرواتب الليلية أفضل من النهارية قلت منع من ذلك حكمهم بتفضيل سنة الفجر انتهى . (قول المتن وأوسطه أفضل) قال الإسنوي هذا إذا قسمه إلى أثلاث متساوية فإن أراد الإتيان بثلاث ما فالأفضل الرابع والخامس لحديث صلاة داود عليه الصلاة والسلام (قول الشارح كما قال في الروضة) عبارتها فإن أراد نصف الليل فالنصف الثاني أفضل وإن أراد أحد أسداسه فالأوسط وأفضل منه السدس الرابع والخامس انتهى وبعبارة الإسنوي فإن أراد الإتيان بسدس ما فالأفضل الرابع والخامس انتهى ثم لا يخفى أن هذا الأخير أفضل منهما (قول الشارح وأفضل منه إلخ) علل هذا بأن النوم قبل القيام أكثر فيكون أنشط مع ما ورد في حديث صلاة داود والذي يظهر من كلامهم أن الآتي بهذا أفضل مطلقاً وبليه الثلث الأوسط يليهما إحياء النصف الثاني أي ولو جميعه كما هو صورة المسئلة (قول الشارح وقال أحب الصلاة إلخ) معطوف على قوله وأفضل منه وقوله حين يبقى ثلث الليل قضية هذا أن محل هذا النزول آخر الثلثين الأولين لأنفس الثلث الثالث وقد يجاب بأن النزول في هذا

الأول مسلم والثانيين الشيخان ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره (و) يس (أن يسلم من كل ركعتين) في النقل المطلق في ليل أو نهار بأن ينويهما

أو يطلق النية قال عليه السلام : « صلاة الليل مشى مشى » رواه الشيخان وفي السنن الأربعة صلاة الليل والنهار وصححه ابن حبان وغيره (ويسن التهجد) وهو

التنفل في الليل بعد نوم قال تعالى : ﴿ ومن الليل فتهجد به ﴾ (ويكره قيام كل الليل دائماً) قال عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ فقلت بلى يا رسول الله قال فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فإن لجسدك عليك حقاً إلى آخره رواه الشيخان وقوله دائماً احتراز عن إحياء ليل من فقي الصالحين عن عائشة أنه عليه السلام كان إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا الليل (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) لحديث مسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي (و) يكره (ترك تهجد اعتاده والله أعلم) قال عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه . رواه الشيخان .

[كتاب صلاة الجماعة]

أقل الجماعة فيها إمام ومأموم وسبأتي ما يدل على ذلك في مسألة الإعادة (هي) أي الجماعة (في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة) قال عليه السلام صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة

أكثر منها فالأفضل الإتيان به ولا يندب التنفل بالأوتار ولا يكره التشبيه بالمغرب كما مر (قوله أو يطلق) أي الأفضل لمن أطلق النية أن يقتصر على ركعتين وإن كان له أن يزيد لما شاء (قوله مشى مشى) أي اثنين اثنين والثاني تأكيد لدفع توهم إرادة اثنين فقط (تفصيله) لا تجوز الزيادة ولا النقص في غير النفل المطلق وما ألحق به وتبطل الصلاة فيهما نعم من أحرم بفرض مفرد أتم رأى جماعة يدر كها فله بشرط أن لا يجاوز ركعتين أن ينوي قبله نفلاً ويقتصر عليهما ويسلم ويدرك الجماعة (قوله التنفل) ولو بالوتر فهو حيثنذ وتر وتهجد كما مر والغرض ولو قضاء أو نذراً كالتنفل (قوله بعد النوم) ولو قبل وقت العشاء وبعد فعلها ولو بمجموعة تقدماً كما تقدم (قوله) ﴿ ومن الليل فتهجد به ﴾ أي بالقرآن أي صل بالليل صلاة تسمى بالتهجد أو سميت الصلاة قرآناً لاشتغالها عليه (قوله ويكره قيام كل الليل) أي سهره ولو بغير صلاة أما بعضه فيكره إن حصل به ضرر وإلا فلا (قوله دائماً) فيكره وإن لم يضر لأن شأنه ذلك فربما يفوت به مصالح النهار من غير استدراك وبهذا فارق عدم كراهة صوم الدهر لأنه يستدرك بالليل ما فاتته بالنهار (قوله ليلة الجمعة) لأنه ربما حصل ضعف عن أعمال بنهارها بخلاف بقية الليالي ولا كراهة في ضم غيرها إليها لحصول الأمان غالباً سواء كان قبلها أو بعدها متصلاً بها قبل أو منفصلاً عنها كما في الخروج من كراهة الأفراد في الصوم وفيه نظر والفرق ظاهر (قوله بقيام) أي بصلاة فقط لا بغيرها كقرآن وذكر وصلاة على النبي عليه السلام بل هذه فيها أفضل من القرآن غير سورة الكهف (قوله اعتاده) قال شيخنا ويندب قضاؤه إذ فاتته فراجع (قوله مثل فلان) قيل إنه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورده ابن حجر بأنه لم يقف عليه في شيء من الطرق (فروع) يندب عدم الإخلال بصلاة الليل وإن قلت وأن ينويها عند النوم وإطالة القيام فيها أفضل من كثرة الركعات وأن يعتاد منها ما يظن مداومته عليه وأن يمسح وجهه من النوم إذا تيقظ منه وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ آية : ﴿ إن في خلق السموات والأرض ﴾ وأن يفتح تهجده بركعتين خفيفتين وأن ينام إذا نعى فيه وأن يكثر من الدعاء والاستغفار خصوصاً عند السحر لما مر من نزول أمر الله تعالى .

[كتاب صلاة الجماعة]

أي بيان أحكام الجماعة في الصلاة وأفضل الجماعة ما في الجمعة ثم في صبحها ثم في صبح غير ثم العشاء ثم العصر ولو من يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذا عند شيخنا الرملی وجعل ابن قاسم فضل الجماعة تابعاً لفضل الصلوات وقد تقدم وقال بعضهم الأولى تفضيل جماعة يوم الجمعة على غيرها (قوله فيها) وكذا في غيرها لأن أقل الجماعة لغة اثنان وأقل الجمع ثلاثة (قوله إمام) وإن لم ينو الإمامة إذ لا تتوقف الجماعة ولا فضلها للمأموم على نيتها منه كما يأتي (قوله ما يدل على ذلك) يدل عليه في الحديث قوله تقام فيهم دون يقيمون (قوله سنة) أي على الكفاية لأنه عليه السلام لم يعاتب من تركها واستحوذ الشيطان يكون في ترك المندوب كالواجب (قوله الفذ) بالفاء والذال المعجمة أي المنفرد (قوله درجة) أي صلاة وقدمت رواية سبع

الوقت ثم يستمر (قول المتن كل الليل إلخ) بخلاف صيام كل الدهر لأن ما يفوته من المأكول نهاراً يمكن استيفائه ليلاً بخلاف قيام كل الليل دائماً فإنه يعطل عليه المصالح النهارية مع ضرره للزوجة وغيرها وظاهر كلامه أنه لو ترك من الليل ما بين المغرب والعشاء مثلاً لم يكره والظاهر التعويل على ما يضر (قول المتن وتخصيص ليلة الجمعة إلى آخره) كأن حكمته خوف التخصيص في التكبير للجمعة بخلاف المعتاد وفي هذا نظر .

[كتاب صلاة الجماعة]

(قول الشارح أقل الجماعة إلخ) أي سواء كان الرجل مع ولده أو زوجته أو رفيقه لقوله عليه السلام : « الاثنان فما فوقهما جماعة » وهذا حكم شرعي مأخذه التوقيف فلا يتناقى ما اشتهر في المذهب من أن أقل جمع ثلاثة لأن البحث عن أقل الجمع بحث لغوي مأخذه اللسان قاله ابن الرفعة (قول الشارح درجة) قال ابن دقيق العيد : الأظهر

واه الشيخان وواظب عليهما كما هو معلوم من بعد الهجرة وذكر في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون رجة ومن صلى في اثنين له كذلك لكن درجات الأول أكمل وسيأتي في باب الجمعة أن الجماعة شرط في صحتها فتكون فيها فرض عين كما عبروا به هنا

وقوله غير بالنصب بمعنى إلا أعربت إعراب المستثنى وأضيفت إليه كما تقرر في علم النحو (وقيل فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية) مثلاً ففي القرية الصغيرة يكفي إقامتها في موضع وفي الكبيرة والبلد تقام في الخال فلو أظبقوا على إقامتها في البيوت لم يسقط الفرض (وإن امتنعوا كلهم) من إقامتها على ما ذكر (قولوا) أي قاتلهم الإمام أو نائبه وعلى السنة لا يقتلون وقيل نعم حذرأمن إقامتها (ولا يتأكد الدب للنساء تأكد للرجال في الأصح) لمزيتهم عليهم قال تعالى: ﴿وللرجال عليهن درجة﴾ والثاني نعم لعموم الأخبار فيكره تركها للرجال دون النساء على الأول وليست في حقهن فرضاً جزئياً (قلت الأصح المنصوص أنها فرض كفاية) كما صححه في أصل الروضة (وقيل) فرض (عين) وليست بشرط في صحة الصلاة كما قاله في شرح المذهب (والله أعلم) الأول لحديث ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ

وعشرين نظراً للاهتمام بالفضائل قال البلقيني وحكمتها أن أقل الجمع ثلاثة والحسنة بعشرة أمثالها فهي ثلاثون يرجع لكل رأس ماله واحد فيبقى ما ذكر انتهى أي والحكمة في شيء لا يلزم اطرادها في غيره (قوله بعد الهجرة) متعلق بواظب لأنه لم تقع جماعة بمكة ولم تشرع إلا بعد الهجرة قاله ابن حجر وغيره ولعله بعد اليومين اللذين صلى فيهما جبريل فتأمل (قوله أكمل) أي أكثر ثواباً من حيث الكيفية (قوله بالنصب) أي على الاستثناء لأنها بمعنى إلا ويجوز على الحالية لأن غير لا يتعرف بالإضافة إلا إذا وقعت بين ضدين ويجوز فيها الجر بجعل اللام للجنس لأنه يصير نكرة في المعنى (قوله الشعار) بكسر أوله المعجم وفتح جمع شعيرة بمعنى علامة أي بحيث يظهر عند أهل البلد إقامتها فيها (قوله ففي القرية إلخ) بيان لبعض أفراد ما يظهر به الشعار والمراد الخال التي يسهل حضور طلب الجماعة إليها (قوله في البيوت) ومثلها ما تقصر فيه الصلاة (قوله لم يسقط الفرض) أي إن لم يظهر به الشعار (قوله على ما ذكر) أي على الوجه الذي لم يظهر به الشعار من أهل وجوبها إذ لا عبرة بظهوره من غيرهم . (قوله قولوا) أي كالبلغاة (فيكره إلخ) يفيد أنها غير مؤكدة في حق النساء وبه صرح في العباب وغيره فيحمل التأكيد في كلام المصنف على مجرد الندب (قوله الأصح المنصوص) هو نص الإمام فالأصح بمعنى الراجح والتعبير عنه أولاً بقليل حكاية لكلام أصله وحكاية مقابلة بقليل صحيحة لأنه وجه للأصحاب وكان الأنسب بكلامه التعبير بالنص (قوله إنها فرض كفاية) هو المعتمد في المذهب وعليه يشترط في الوجوب كونه على الأحرار الذكور البالغين العقلاء المقيمين غير المعدومين بمرض ونحوه وكونه في الركعة الأولى من المؤداة من الخمس وإن لم تغن عن القضاء وتندب للرفيق ولو بغير إذن سيده ولذى سفر وامرأة لا لبصراء عراة في ضوء فهي والانفراد في حقهم سواء ولذى عذر إن لم يكن منه ولأجير إن رضى مؤجره ويظهر حرمة الإجارة وبطلانها على من توقف عليه الشعار وحرمة السفر كذلك (قوله إلا استحوذ عليهم الشيطان) وبقية الحديث فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية أي البعيدة (قوله حزم) بضم الحاء وروى بكسرها مع فتح الزاى المعجمة فيهما جمع حزمة أي جملة من أعواد الحطب (قوله فأحرق إلخ) هو إما

أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك انتهى . ووجه الدلالة على النسبة يستفاد من المواظبة ومن الحديث الأول أيضاً وأما عدم الوجوب فمن لفظ أفضل (قول الشارح بعد الهجرة) يرجع إلى قوله معلوم (قول الشارح بمعنى إلا إلى آخره) أعربه الإسنوي حالاً وما قاله الشارح أقعد وأما جعلها صفة فممتنع لعدم كونها معرفة (قول الشارح لمزيتهم عليهم) ولما في اجتماعهم من العسر والمشقة (قول الشارح فيكره تركها) قضيته فوات ثواب الصلاة منفرداً حيث ترك الجماعة لغير عذر (فرع) إذا قلنا بأنها فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر أنها متأكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضاً ما يرشد لذلك عموم قولهم وعذر تركها كذا إلخ وقول المنهاج الآتي ولا رخصة في تركها وإن قلنا سنة إلا لعذر (قول المتن قلت الأصح إلخ) قال الإسنوي والذي استدلل به الأولون محمول على من صلى منفرداً لقيام غيره بفرض الكفاية انتهى . ومراده بدليلهم قوله ﷺ : «أفضل من صلاة الفرد» إذ المراد بالفرد فيه من صلى منفرداً لسقوط الفرض بغيره (قول الشارح الأول لحديث ما من ثلاثة إلخ) كأن وجه حمل الحديث على الكفاية أن الفرض من الجماعة إظهار الشعار وذلك حاصل بفعل البعض

عليهم الشيطان أي غلب رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره والثاني وحكاه الرافعي أيضاً حديث : «لقد همت أن آمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار» .

رواه الشيخان وأجيب بأنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون قال في الروضة والخلاف في المؤداة أما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعاً ولكنها سنة ففي الصحيحين أنه ﷺ صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادي وبين في

في شرح المذهب أن سنيها في مثل ذلك مما يتفق فيه الإمام والمأموم كأن يفوتها ظهر أو غصر وأما غير ذلك فسياق الكلام فيه والمنذورة لا تشرع الجماعة فيها أي لا تستحب كما فسر به في الروضة وتقدم ما تسن فيه الجماعة من النفل في باب (و) الجماعة (في المسجد لسفر المرأة أفضل) منها في غير المسجد كالبيت وجماعة المرأة في البيت أفضل منها في المسجد قال ﷺ فيما رواه الشيخان : « أفضل صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة » أي فهي في المسجد أفضل وقال : « لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن » رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وإمامة الرجل لمن أفضل من إمامة المرأة وحضورهن المسجد في جماعة الرجال يكره للشواهد دون العجائز خوف الفتنة (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه قال ﷺ : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وحده »

للزجر أو قيل تحريم حرق الحيوان أو لخصوص هؤلاء أو باجتهاد ثم نقض أو أنه يحرق البيوت دون أصحابها كقولهم لمن أحرق مال غيره أحرق على فلان ماله أو المراد إتلاف المال كما يقال لمن أتلف ماله أحرقه بالنار تعزيراً لهم (قوله السياق) وهو أول الحديث بقوله أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً ولقد هممت إلخ (قوله ولا يصلون) أي فالتحريق عليهم يحتمل أن يكون لتركهم الصلاة لا الجماعة أو لتركهم الجماعة مع توقف الشعار عليهم فسقط الاستدلال به على كون الجماعة فرض عين (قوله أي لا تستحب) أي إن لم تندب الجماعة فيها قبل النذر والإفهي على أصلها كالعيد وإذا فعلت الجماعة فيما لم تسن فيه مع غيره مما هو محلها أصالة فيها أو في أحدهما كفرض خلف نفل ولو مطلقاً أو عكسه حصل فضل الجماعة فيما أصله الجماعة كما قاله شيخنا الرملي وسياق ما فيه ويصح نذر الجماعة ممن لا يتوقف عليه الشعار لأنها متأكدة في حقه ندباً أو كفاية أو مطلقاً نظراً لأصلها ويكره له تركها وإذا نذرهما ولم تيسر له سقطت عنه (قوله في المسجد) أي وإن قلت أفضل منها في غيره وإن كثرت والمراد بغير المرأة الذكور يقيناً ولو غير بالغين . (قوله وجماعة المرأة في البيت) وإن قلت أفضل منها في المسجد وإن كثرت وألحق بها الخنثى والأمرد الجميل عند شيخنا (قوله أفضل صلاة المرأة) سواء طلبت فيها الجماعة أو لا في بيته ولو منفرداً إلا المكتوبة ومثلها ما طلبت فيه الجماعة وألحق بها صلاة الضحى وسنة الإحرام والطواف والاستخارة وقدم السفر. وفي هذا الحديث ما يقتضي أن الانفراد بالمكتوبة في المسجد أفضل من الجماعة فيها في غيره وهو وجه ولم يوافق عليه شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي . (قوله لا تمنعوا) فيكره منعهم منها (قوله وإمامة الرجل) أي الذكر ثم الخنثى لمن أفضل ولو مع خلوة بمحرمه وحرمتها لخارج (قوله المسجد) أي محل الجماعة ولو مع غير الرجال فذكر المسجد والرجال جرى على الغالب ومثل الشواهد ذوات الهيئات أو الرعي من العجائز ويحرم الحضور على ذات الخليل بغير إذنه ويحرم عليه الإذن لها مع خوف الفتنة منها أو عليها ويسن الحضور للعجائز على المعتمد كالعيد وحينئذ تكون الجماعة في المسجد لمن أفضل من الانفراد في بيوتهم (قوله من المساجد) وكذا غير المساجد ولعل تقييده بها لقول المصنف أو تعطل مسجد وإن كان ليس قيداً أيضاً نعم جماعة المساجد الثلاثة وإن قلت بل الانفراد فيها أفضل من جماعة غيرها وأتقى شيخنا الرملي بأن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وأن الانفراد في مسجد المدينة أفضل من الجماعة في الأقصى ويحمل قولهم فضيلة الذات مقدمة على فضيلة المكان على ما إذا لم تكن فضيلة المكان متضاعفة فتأمل وتوقف شيخنا كالعلامة ابن قاسم في الثاني ولي بهما أسوة لأن الصلاة في مسجد المدينة بصلاتين في الأقصى والجماعة بسبع وعشرين (قوله كالمعتزلي) والقدرى والرافضي والجسم وكل

والصواب استفادة ذلك من قوله فيهم (قول الشارح بدليل السياق) يريد صدر الحديث وهو ما في البخاري أن أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً ولقد هممت إلخ ، واستدل الرافعي على عدم الوجوب بمحدث صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الواحد . (قول المتن وفي المسجد إلخ) لو كانت الجماعة في بيته أكثر منها في المسجد ففي الحاروي المسجد أولى وفي تعليق القاضي البيت أولى قال الزركشي وهو قضية تقديمهم ما يتعلق بالعبادة على ما يتعلق بمكانتها انتهى والظاهر أن صلاته في المسجد جماعة أولى وإن لزم على ذلك صلاة أهله على الانفراد ويحتمل خلافه . (قول الشارح وحضورهن إلخ) كذا قاله الرافعي قال الإسنوي وهو صريح في استحباب ترك الخروج للعجائز وقال في خروجهن للجماعة لا بأس به إذا احتزن عن الطيب وصحح استحبابه في العيد والمدرک في الجميع

الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى ، رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره (إلا البدعة إمامه) كالمعتزلي

(أو تعطل مسجد قريب لغيره) عنه بكونه إمامه أو يحضر الناس بحضوره قليل الجمع أفضل من كثيره في ذلك (وإدراك تكبيرة الإحرام) مع الإمام (فضيلة وإنما

تحصل بالاستغفار بالتحريم عقب تحريم إمامه بخلاف المترأى عنه (وقيل): تحصل بإدراك بعض القيام وقيل بأول الركوع أى بإدراك الركوع الأول كفى المحرر وغيره قال في الروضة نقلاً عن البسيط وأقره الوجه الثاني والثالث فيمن لم يحضر إحرام الإمام فأما من حضره وأخر فقد فاتته فضيلة التكبيرة وإن أدرك الركعة (والصحيح إدراك الجماعة ما لم يسلم) أى الإمام وإن لم يجلس معه بأن سلم عقب تحريمه والثاني لا تترك إلا ركعة لأن مادونها لا يحسب من صلاته ودفع بحسبان التحريم فتحصل به فضيلة الجماعة قال في شرح المذهب لكن دون فضيلة من أدركها من أولها (وليخفف الإمام) ندباً (مع فعل الأبعاض) والهيئات أى السنن غير الأبعاض فيخفف في القراءة والأذكار كما في المذهب قال في شرحه فلا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الأكمل المستحب للمنفرد من طوال الفصل وأوساطه وأذكار الركوع والسجود والأصل في التخفيف حديث الشيخين: وإذا أم أحدكم

بدعة لا يكفر بها ومثله الفاسق والمتهم به والمخالف كالمالكى والحنفى إذا لم يأت بمبطل ولا يضر اعتقادهم سنية بعض الواجبات كالاعتداء بالمتنفل وتحصل الفضيلة خلف هؤلاء مطلقاً ولا كراهة إن تعذرت الجماعة بغيرهم قال شيخنا الرملى لأن الكراهة في ذلك لخارج فلا ينافى بقاء الكراهة فيه ، وفيه نظر وينظر ما معنى الخارج هنا (قوله مسجد قريب) ليس قيداً بل جماعة بيته إذا تعطلت لغيره وإن قلت أفضل من المسجد ، نعم من عليه إمامة في مسجد تجب عليه الصلاة فيه وإن لم يحضر أحد يصلى معه لأنه لا يفوت الميسور بالمعسور بخلاف مدرس لم يحضر طلبته لأنه لا تعليم بلا متعلم (قوله بالاستغفار بالحرم) ولا يندب الإسراع لإدراكها أو غيرها ولو جميع الركعات إلا لخوف فوت الوقت أو الجماعة أو الجمعة بل يجب على من لزمته وتوقف إدراكها عليه (قوله بخلاف المترأى عنه) مطلقاً لغير وسوسة خفيفة أو بقدر ركنين منها (قوله أى بإدراك إلخ) هو دفع لما يؤممه كلام المصنف من أن إدراك الجزء الأول من كل ركوع كاف في الفضيلة (قوله قال في الروضة إلخ) يفيد حصول الفضيلة في الوجه الأول سواء حضر تكبير الإمام أو لا وهو واضح فراجع (فرع) يقدم الصف الأول على فضيلة التحريم وعلى إدراك غير الركعة الأخيرة (قوله ما لم يسلم) أى يشرع في التسليم الأول وإلا فلا تنعقد صلاته جماعة ولا فرادى عند شيخنا الزياى تبعاً لشيخنا الرملى وإن كان شرحه لا يفيد وعند الخطيب تنعقد صلاته فرادى وعند ابن حجر تنعقد جماعة ، نعم لو لم يعلم بإمام إلا بعد عوده للصلاة لنحو سجود سهو فالوجه انعقاد صلاته جماعة لتبين أن الإمام لم يخرج من الصلاة فراجع (١) (قوله دون فضيلة إلخ) ولهذا لورجا جماعة يدركها من أولها ندب له انتظارها ما لم يخف خروج وقت فضيلة أو اختيار وإنما أدرك الفضيلة في هذه من أول صلاته لانسحاب الجماعة عليها وبهذا فارق الإمام إذا نوى الإمامة في أثناء صلاته حيث لا تعطف الجماعة على ما مضى وفارقت نية الصوم قبل الزوال لأنه لا يتبعض (قوله من طوال الفصل وأوساطه) أى فلا يأتى بهما بل بالقصار ولا يأتى ببعض السورة من الطوال مثلاً لأن السورة أكمل من بعضها كما تقدم وينقص من الأذكار قدر ما يظهر به التخفيف ، نعم التمتع تنزِيل وهل أتى في صبح يوم الجمعة يندب أن يستوفيهما مطلقاً (قوله يستحب) هو المعتمد ومغله في غير الأرقاء والأجزاء ونحوهم فلا عبرة برضاهم بغير إذن لهم في التطويل ولورضى المأمومون إلا واحداً أو اثنين مثلاً إعادته إن لم يكن ملازماً والمراد بالمحضورين أن لا يصلى وراءه

واحد قال ولا يجب على الزوج الإذن لعجز ولا شابة كما قاله في شرح المذهب (قول المتن وإدراك تكبيرة إلخ) دليله قوله عليه السلام: « من صلى أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءة من النار وبرائة من النفاق » رواه الترمذى وقال إنه مرسل لأن عمارة لم يدرك أنسأ رضى الله عنه كذا قاله الإسنى وهو لا يحسن الاستدلال به (قول المتن بالاستغفار) أى بشرط أن يكون حضر التكبيرة وذلك لأنه علق الحصول في الحديث الذى في الحاشية على الإدراك قاله الإسنى ويدل له أيضاً فإذا كبر فكبروا انتهى أقول وهو يحسن أن يكون عاضداً للمرسل المذكور في الحاشية أى التى قبل هذه (قول المتن وقيل بإدراك إلخ) أى لأنه عمل التكبير وتعليل الثالث القياس على إدراكه بالركوع (قول الشارح وإن لم يجلس معه إلخ) علل ذلك بأنه لو لم يدرك الجماعة بذلك لم يكن لجواز الاقتداء في هذه الحالة معنى ولو أحرم معتقداً إدراك الإمام فتبين سبق الإمام له بالسلام ثم عاد الإمام عن قرب لسجود سهو فالظاهر انعقاد القدوة. (قول المتن وليخفف الإمام) فإن طول كرهه ذكره في شرح المذهب وهو يفهم بالأول من قول المتن الآتى ويكره التطويل ليلحق آخرون (قول المتن إلا أن يرضى بتطويله إلخ) قال الإسنى نقلاً عن شرح المذهب فإن جهل حالهم أو اختلفوا في الاختيار أو كان المسجد مطروقا بحيث يدخل

الناس فليخفف (وغيره) (إلا أن يرضى بتطويله محصورون) أى لا يصلى وراءه غيرهم فلا بأس بالتطويل كفى الروضة وأصلها في شرح المذهب عن جماعة يستحب

(ويكره التطويل ليلحق آخرون) أو رجل شريف كما في الحرر وغيره لتضرر المقتدين به قال في شرح المذهب سواء كان المسجد في سوق أو محلة وعادة الناس يأثرونه بعد الإقامة فوجأ فوجأ أم لا وسواء كان الرجل المنتظر مشهوراً بعلمه أو دينه أو دنياه (ولو أحس) الإمام (في الركوع أو التشهد الأخير

بداخل) يقتدى به (لم يكره انتظاره في الأظهر إن لم يبالغ فيه) أى الانتظار (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لصداقة أو سيادة مثلاً دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى لا للتودد إليهم واستتالة قلوبهم (قلت : المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة (والله أعلم) وأصل الخلاف هل ينتظره أولاً قولان : أحدهما نعم بالشروط المذكورة حكاهما كما قال في شرح المذهب كثيرون من الأصحاب في الكراهة

غيرهم ولو غير محصورين بالعدد كما أشار إليه الشارح (قوله ويكره التطويل) وكذا تأخير الإحرام ولو قبل الإقامة (قوله ولو أحس الإمام) ومثله المنفرد ولكن لا يشترط فيه ما يأتي (قوله في الركوع) أى غير الثاني من صلاة الكسوف^(١) (قوله بداخل) أى في محل الصلاة وإن بعد لا خارجه وإن قرب وهو المسجد أو البيت المعد لإقامة الجماعة أو ما ينسب إليه عرفاً في الصحراء (قوله يقتدى به) أى وهو يعتقد إدراك الركعة بالركوع وإدراك الجماعة بالتشهد لم يكن به وسوسة ولم يخف الإمام خروج الوقت أو بطلان صلاة الداخل كان يركع قبل تمام التكبير ويمحرم الانتظار عند خوف خروج وقت الجمعة مطلقاً وفي غيرها إن امتنع المد (قوله إن لم يبالغ فيه) بأن يطول زمناً ولو وزع على جميع أركان الصلاة لظهر أثره ولو بانضمام مأموم لاخر (قوله بل يسوى بينهم في الانتظار لله) هذا يوافق ما في الروضة من أن معنى الانتظار لله هو التسوية بينهم وفي شرح المنهج ما يخالفه وهو الظاهر ويمكن حمل كلام الشارح عليه فيخرج ما لو سوى بينهم في الانتظار لتودد أو نحوه (قوله أحدهما نعم بالشروط المذكورة) أى والثاني لا بالشروط المذكورة أيضاً أخذاً بما سيذكره وصرح به الخطيب (قوله فمعنى لا ينتظر على الأول يكره) ومعنى ينتظر عليه لا يكره أى يباح (قوله وعلى الثاني) أى ومعنى لا ينتظر عليه لا يستحب أى فيباح ومعنى ينتظر عليه يستحب (قوله أقوال) أى ثلاثة . أحدها يكره وهو معنى لا ينتظر على الأول . وثانيها يستحب وهو معنى ينتظر على الثاني . وثالثها لا يكره وهو معنى ينتظر على الثالث ولا يستحب وهو معنى لا ينتظر على الثاني وهما بمعنى يباح فالقولان الأولان صريحان . والثالث ضمنى وهذه الأقوال مأخوذة من طرق كما يصرح به الشارح بعد فتعبيره بالمذهب صحيح والمراد بالإباحة عدم الكراهة فهي خلاف الأولى (قوله ولا ينتظر في غيرهما) نعم يندب الانتظار في السجدة الثانية لنحو مزحوم أو لموافق تغلف لإتمام الفاتحة خوفاً من فوات الركعة عليه وفي القيام لمأموم أحس به قبل الركوع وظن عدم علمه بشروط التكبير . (قنبيه) شمل الانتظار المذكور وعدمه الجماعة المطلوبة والمكروهة

في الصلاة من لم يحضر أولاً لم يطول بالاتفاق (قول المتن ويكره التطويل إلخ) لو حضر بعض المأمومين والإمام يرجوز زيادة فالمستحب أن لا يؤخر الإحرام قاله في شرح المذهب ولو أقيمت أصالة لم يحل له الانتظار بلا خلاف وقوله ليلحق آخرون أى لم يحسن بهم هذا مراده فلا يكون تكراراً مع قوله الآتي ولا ينتظر في غيرهما لأن ذاك مفروض فيما لو أحس بداخل ومن ثم جرى الخلاف فيه بخلاف ما هنا (قول المتن أحس) هي اللغة المعروفة وفيه لغة أخرى بدون همزة ومن الأولى قوله هل تحس منهم من أحد (قول المتن إن لم يبالغ) لو لحق آخرو وكان انتظاره يؤدي إلى المبالغة مع ضمنية ما حصل قبل دخوله فحكمه كما لو كان يؤدي إلى المبالغة على انفراده قاله الإمام (قول الشارح لا للتودد إلخ) قال الإسنوي هي واردة على المصنف يعني لو سوى بينهم في التودد كان الحكم كما لو فرق بينهم (قول الشارح على الأول يكره) أى لأن فيه تشريكاً في العبادة ولما قاله الشارح من التطويل (قول الشارح أى يباح) مثل هذا في الإسنوي (قول الشارح ووجه الاستحباب الإعانة إلخ) قد استدل عليه أيضاً بالقياس على الحكم المستفاد من قوله ﷺ في شأن الرجل الذي دخل المسجد بعد الصلاة من يتصدق على هذا (قول الشارح يجوز بكرهه الانتظار إلخ) عبارة الإسنوي بعد ذكر قولي الكراهة ولهما شروط الثاني أن لا يفرق بين الداخلين فإن خص بعضهم به لصداقته أو شرفه كان ممنوعاً جزماً وكذا إذا غنهم ولم يقصد التقرب إلى الله تعالى بل التودد والاستتالة قال وحيث انتظر لا يقصد التقرب بطلت صلاته بالاتفاق نقله في الكفاية للتشريك انتهى . وفيه نظر فقد صرح الشيخان بعدم البطلان على قول الكراهة (قول الشارح أى بإباحته) هذا يقتضى أن يراد بالشروط المنفى عود الركوع والتشهد لما تقدم من الجزم بالكراهة في غيرهما

ووجه الإباحة الرجوع إلى الأصل لتساقط الدليلين بتعارضهما ودفع التعارض بأن المراد من التخفيف عدم المشقة والانتظار المذكور لا يشق على المأمومين وحيث انتفى شرط من الشروط المذكورة يجوز بكرهه الانتظار على الطريق الأول وبعدم استحبابه أى بإباحته على الثاني (ولا ينتظر في غيرهما)

أى غير الركوع والتشهد الأخير من القيام وغيره جزماً أى يجزم بكرهه لعدم الحاجة إليه وقيل: يطرده الخلاف فيه لإفادة بركة الجماعة (ويسن للمصل)

صلاة من الخمس (وحده

وكذا جماعة في الأصح

إعادتها مع جماعة يدر كها)

في الوقت قال عليه السلام بعد

صلاته الصبح لرجلين لم

يصليا معه وقال: صلينا في

رحالنا إذا صلينا في

رحالكما ثم أتينا مسجد

جماعة فصلياها معهم فأبنا

لكما نافلة رواه أبو داود

وغيره وصححه الترمذي

وغيره وقوله صلينا يصدق

بالانفراد والجماعة ومقابل

الأصح يسفصره على

الانفراد نظراً إلى أن المصل

في جماعة قد حصل فضيلتها

فلا تطلب منه الإعادة

وجوابه منع ذلك وسواء

على الأصح استوت

الجماعتان أم زادت الثانية

بفضيلة ككون الإمام أعلم

أو أروع أو أجمع أكثر أو

المكان أشرف وقيل لآسن

الإعادة في المستويين

والعبارة تصدق بما إذا

كانت الأولى أفضل من

الثانية وسياً في ما يؤخذ منه

الاستحباب في ذلك

(وفرضه) في صورتين

(الأولى في الجديده) لما سبق

في الحديث وفي القديم

إحداهما لا يعينها يحتسب

الله بما شاء منهما فينوي

بالثانية الفرض (والأصح)

على الجديد (أنه ينوي

بالثانية الفرض)

بناء على حصول فضيلة الجماعة فيها وقول المنهج كما فهمه بعضهم إشارة إلى الجلال المحلى شارح الأصل وما فهمه الجلال هو الوجه الوجه إذ الطريقة التي في المجموع هي طريقة الغزالي التي اعتمدها في وجيزه وقال الرافعي إنها كالركبة من الطريقين الأولين ولم يعمل عليها (قوله ويسن للمصل) صلاة لا تلزم إعادتها ولو أنشئ أو خشي أو صيب أو رقيقاً في مسجد أو غيره (قوله من الخمس) ومنها الجمعة فيعيدنها جماعة من أدر كها في محل آخر من بلده أو غيرها ولا تصح إعادتها ظهراً ولا عكسه نعم لو أدر كها معذور بعد أن صلى ظهرها صلاها لكن لا يقال لها معادة قال شيخنا لأنها فرضه الآن وتنقلب ظهره نفلاً مطلقاً ولذلك تنعقد به لو كان من الأربعين فراجع ، ومنها صلاة الخوف وصلاة السفر وتجوز إعادة المقصورة تامة وعكسه حضراً وسفراً على ما ذكر في محله ، وخرج بالخمسة صلاة الجنائز كما يأتي والوتر وإن طلبت فيه الجماعة أو نذره والنفل المطلق وإن نذر فلا تصح إعادة شيء من ذلك ومثله ماله سبب كالتحية ولا تندب إعادة النفل المؤقت وإن نذره لكن تصح إعادته نعم تندب إعادة ما تسن فيه الجماعة وإن نذره (قوله مع جماعة) أى في جماعة فيكفى معه إمام أو مأوم وإن كانا معيدين (قوله يدر كها) أى الجماعة في جميعها بأن لا ينفرد بجزء منها كآخر إحرار مأوم عن إحرار إمام معيد أو تأخر سلام مأوم معيد عن سلام إمامه ولو تتمام تشهد واجب أو إرادة سجود سهو أو لتدارك نحو ركن فاته فتبطل في جميع ذلك ولا ينعقد إحرار مسبوق بركعة منها وظاهر كلام ابن حجر أنه يكفي إدراك الجماعة ولو بجزء منها ولا بد في الجمعة من إدراك ركعة فأكبر مع الجماعة وقال الخطيب لا بد من إدراك ركعة فأكبر مع الجماعة مطلقاً في الجماعة وغيرها (تقريبه) ظاهر كلام ابن حجر والخطيب أنه لا تنقيد الإعادة بمرة وسياً وقال شيخنا الرملي لا تجوز الإعادة إلا مرة فقط وإن جرى خلاف في صحة الأولى وقال شيخنا الزبيدي إذا جرى خلاف في صحة الأولى ولو مذهبياً^(١) قوى مدركه جازت إعادتها ولو بالانفراد إذا أتى بما يرفع الخلاف كخروج من حمام صلى فيه وتجوز إعادتها ثالثاً بالجماعة وقال الشيخ الطبري وغيره كالمزني من أئمتنا تجوز الإعادة أكثر من مرة ولا تنقيد بعدد ولا بجماعة (قوله في الوقت) أى في وقتها وإن كان وقت كراهة ويكفى فيه إدراك ركعة لا دونها لوجود الأداء فيها وبذلك فارقت الجماعة عند شيخنا الرملي ونقل عنه باعتبار إيقاع جميعها في الوقت (قوله بعد صلاة الصبح) وكان في مسجد الخيف بنى (قوله ومقابل الأصح إلخ) فيه نظر لأن جماعة الثانية لا تنقلب إلى الأولى قطعاً واستدراك جابر لما فات من الكمال لا يتوقف على جماعة في الثانية وغير ذلك نعم إن كان المقابل مبنياً على القديم فهو ظاهر لكن جوابه المذكور غير مستقيم (قوله منع ذلك) أى منع عدم الطلب المذكور لا حصول الفضيلة (قوله أفضل من الثانية) وكذا لو خلت الثانية عن الفضيلة كعراة بصراء في ضوء (قوله وفي القديم إلخ) وقيل فرضه الثانية وقيل كل منهما فرض للأمر في الحديث فينوي الفرض فيهما وعليه فالمراد بالنافلة في الحديث مطلق الزيادة (قوله ينوي بالثانية الفرض) لكن لا يقصد أنه عليه وإلا لم تصح فيكفيه الإطلاق

(قول المتن مع جماعة) لو فرض أن شخصين صلى كل منهما في جماعة قصدوا الإعادة من غير أن يكون معهما أحد لم يحضر الجماعة فالظاهر الاستحباب ويحتمل خلافه (فروع) ربما يستفاد من شرط الجماعة وجوب نية الإمامة كالجمعة (قول الشارح بعد صلاته الصبح) من فوائد هذا الحديث الرد على الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا الصبح والعصر (قول الشارح منع ذلك) ويؤيد المنع قصة معاذ في إمامته بقومه (قول الشارح وفي القديم إلخ) لأن الثانية تعينت للنفلية لم يستحب فعلها في جماعة وقيل كلاهما فرض لأن الثانية مأوم بها والأولى مسقطه للحر كإفعل فرض الكفاية ثانياً بعد فعله أولاً ولو تذكر خلافاً في الأولى أفتى الغزالي بجزء الثانية لكن نقل النووي في رموس المسائل عن القاضي أبي الطيب وأقره وجوب الإعادة لأن الثانية تطوع محض (قول المتن ينوي بالثانية الفرض) خطري في توجيه ذلك القياس على فرض الكفاية إذا

أيضاً والثاني واختاره إمام الحرمين بنو الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعرض للفرض قال في الروضة الراجح اختيار إمام الحرمين قال ويستحب لمن صلى إذا رأى من يصلي تلك الفريضة وحده أن يصليها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وهذا استدلال عليه في المذهب بحديث أبي سعيد الخدري أن رجلاً جاء إلى المسجد بعد صلاة رسول الله ﷺ : « فقال من يتصدق على هذا فيصلي معه فصلي معه رجل » [رواه أبو داود والترمذي] وحسنه قال المصنف في شرحه فيه استحباب إعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وإن كانت الثانية أقل من الأولى وأنه يستحب الشفاعة إلى من يصلي مع الحاضر

أو كونها فرضاً في الجملة أو على المكلف (تفصيله) لو تبين له الفساد في الأولى لم تجزئه الثانية عنها وتقع نفلاً مطلقاً وقول الغزالي بالاكْتفاء حمله شيخ الإسلام على القول القديم بأن الفرض إحداهما بعينها وقال شيخنا بالاكْتفاء إن أطلق فيها نية الفريضة وهو وجيه ويحمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا تكون نفلاً مبتدأ أي نفلاً يسمى ظهراً مثلاً لو فرض وجوده نعم إن نسي الأولى عند فعل الثانية كفت عنها وحمل عليها شيخنا الرملي ما في المنهج وفيه نظر واضح (قوله الراجح إلخ) أي من حيث المعنى لأنه المذهب (قوله وهذا) أي استحباب الصلاة مع الثاني (قوله فقال) أن النبي ﷺ (قوله فصلي معه رجل) هو الإمام أبو بكر الصديق رضي الله عنه (قوله ممن له عذر) متعلق بالشفاعة وليس قيداً لكن ما معنى العذر هنا (قوله وإن المسجد المطروق) وهو ما تكرر فيه الصلاة ولو فرادى ولا تكرر الصلاة فيه جماعة قبل الراتب ولا بعده ولا معه وتكره في غير المطروق إلا بإذن الراتب وهو ما لا يصلي فيه صلاة واحدة أول الوقت ويقفل إلى صلاة أخرى وأخذ المصنف ما ذكره من الحديث فيه نظر لأن الواقعة فيه بالإذن ولا يثبت بها الطروق (قوله ولا رخصة) أي لا تسقط الكراهة على قول النذب أو الحرمة على قول الوجوب عمن يتوقف عليه الشعائر فيهما إلا بعذر نعم يحصل لمن قصد فعلها مع الجماعة ولو لا العذر ثواب قصده والرخصة بسكون الحاء المعجمة لغة السهولة وعرفا انتقال من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام السبب الأصلي قبل وفتح الحاء اسم للشخص نفسه (قوله إلا بعذر) وهو ما يذهب الخشوع أو كماله والتعليل بغيره للزومه له (قوله عام) وهو ما لا يختص بمعين (قوله كمطر) لمن لم يجد كنا يمشي فيه وتقاطر السقوف كالمطر (قوله وحل) بفتح المهملة وسكونها لغة رديئة (قوله عاصف) وصف للريح باعتبار لفظها لأنها مؤنثة ومثلها الباردة وشدة الظلمة (قوله بالليل) وزمنه ما بعد الفجر (قوله لتلويته الرجل) هو تفسير للشدة وسواء في الليل والنهار (قوله واقتصر في الروضة) هو ضعيف (قوله في معناها) هو المعتمد (قوله وذكر) أي الحر والبرد من الخاص هنا أي في المنهاج كالحر وهو يخالف ما في الروضة وأصلها وأشار إلى

فعله فرقة ثانية بعد سقوطه بالأولى لكن يفرق بأنها تقع لهم فرضاً بخلاف الإعادة هنا (قول المتن ولا رخصة) هي بالسكون ويجوز الضم وأما بالفتح فهو الشخص المترخص والرخصة لغة التسهيل وشرعاً معروفة (قول الشارح إلا من عذر) زاد الديمري وما العذر قال خوف أو مرض انتهى وصحح في شرح المذهب عدم حصول الثواب عند العذر وخالف الإسنوي وغيره ونقلوا الحصول عن الأحاديث وعن جماعة من الأصحاب أقول وقد يؤيد بأن من صلى قاعداً لعجزه فله أجر القائم واختاره السبكي فيمن كان له عادة ثم حبسه العذر (قول الشارح أي شديدة) أفاد بهذا أن الريح مؤنثة وهو كذلك وإنما قال عاصف نظراً للفظ (قول الشارح بفتح الحاء) وإسكانها لغة رديئة (قول الشارح لتلويته) قال بعضهم هو أشق من المطر قال الإسنوي والمراد ما لا يؤمن معه التلوين وإن لم يكن الوحل متفاحشاً (قول الشارح ليلاً كان أو نهاراً) روى أبو داود عن ابن عمر قال كان منادى رسول الله ﷺ ينادي بالمدينة في الليلة المطيرة والغداة القرّة ألا صلوا في رحالكُم والقرّة بالفتح الباردة مشتقة من القر بالضم وهو البرد (قول الشارح ثم قال) أي الرافعي

من له عذر في عدم الصلاة معه وأن الجماعة تحصل بإمام أو مأموم وأن المسجد المطروق لا تكره فيه جماعة بعد جماعة (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وإن قلنا) هي (سنة) لتأكدتها (إلا بعذر) لحديث « من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر » رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين وقوله لا صلاة أي كاملة (عام كمطر) ليلاً كان أو نهاراً البله الثوب ومثله تلج ييل الثوب (أو ريح عاصف) أي شديد (بالليل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) بفتح الحاء (شديد على الصحيح) لتلويته الرجل بالمشي فيه والثاني قال يعتد له بالخلف ونحوه (أو خاص كمريض) لمشقة المشي معه (وحر وبرد شديد) لمشقة الحركة فيهما ليلاً كان أو نهاراً كما اقتضاه كلام الرافعي واقتصر في الروضة في شدة الحر على الظهر كما

اقتصر عليه الرافعي أول الكلام ثم قال بعد التسوية في شدة البرد بين الليل والنهار أن شدة الحر في معناها ولم يذكر ذلك في الروضة ولا في شرح المذهب وذكرنا كالححر من الخاص وفي الروضة كالشرح من العام لأنهما قد يحس بهما ضعيف الحلقة دون قويا فيكونان من الخاص بخلاف ما إذا أحس بهما قوى الحلقة فيحس بهما ضعيفها في باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) قال في الروضة كأصلها وحضره

الطعام والشراب وناقت نفسه إليه فيبدأ بالأكل والشرب فيأكل لقماً تكسر حدة الجوع إلا أن يكون الطعام مسايئراً عليه مرة واحدة كالسويق واللين (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو ريح فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لأن الصلاة تكره مع هذه الأمور كما تقدم في آخر شروط الصلاة فلا تطلب معها فضلاً عن طلب الجماعة فيها وعدل عن قول الحرر وغيره شديدين إلى ما هو بمعناه ليخالف التعبير به فيما قبله وعن قوله وغيره أيضاً الأخشين بالمثلثة أى

البول والغائط إلى حدث
ليشمل الريح المصرح به في
الشرح والسروضة
(وخوف ظالم على نفس أو
مال) له أو لمن يلزمه الذب
عنه ولا عبرة بالخوف ممن
يطالبه بحق هو ظالم في منعه
بل عليه الحضور وتوفيقه
ذلك الحق (و) خوف
(ملازمة غريم معسر)
بإضافة غريم كما قال في
الدقائق المعنى أن يخاف
ملازمة غريم له بأن يراه
وهو معسر لا يجدوفاً لدينه
قال في البسيط: وعسر عليه
إثبات ذلك والغريم يطلق
لغة على المدين والدائن
ولفظ الحرر أو خاف من
حبس الغريم وملازمته
وهو معسر وفي الروضة
كأصلها عطف الملازمة
بأو (وعقوبة يرجسي
تركها إن تغيب أياماً) بأن
يعفى عنها كالتقصيص بمجانا
أو على مال وكحد القذف
بخلاف ما لا يقبل العفو
كحد السرقة واستشكل
الإمام جواز التغيب لمن
عليه قصاص بأن موجهه
كبير والتخفيف ينافية
وأجاب بأن العفو عنه

الجواب عنه (قوله وناقت) هو تفسير للظهور المساوى للاشتياق وخرج به الشوق وهو الميل إلى الأطعمة
اللذيذة فليس عذراً وما قرب حضوره كالحاضر (قوله فيأكل لقماً) (إخ) قال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى بل
يأكل إلى أن يصل إلى حالة لا يعذر فيها ابتداء (قوله فيبدأ) أى إن اتسع الوقت وإن فاتته الجماعة وإلا حرم
قطع الفرض إن لم يخش ضرراً يقيناً أو ظناً وإلا وجب قطعه وإن خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في أثناءها
(قوله ظالم) ليس قيلاً إذا المعتبر فوات معصوم من نفس أو مال وإن قل أو اختصاص ومنه فوات وقت بذل
بتأخيرته وفوات تملك مباح كصيد وفوات ربح لموقعه وأكل طير لبذر أو زرع وتلف خبز في تنور (قوله أو لمن
يلزمه الذب) أى الدفع عنه ليس قيلاً وهو بالذال المعجمة والموحدة وخرج بالمعصوم نفس مرتد أو حرى
وزان محصن وتارك صلاة وأمواله (قوله بإضافة غريم) أى ليكون الخوف منه مذكوراً وإلا فيجوز تنوينه
وما بعده صفة له أو حال ولكن كلام المصنف لا يساعده ويراد بالغريم المدين والدائن والخوف منه محذوف
(قوله وعسر إخ) فلو قدر على إثبات إعساره ولو يمين من غير حبس لم يكن عذراً (قوله أياماً) وإن كثرت
وبلغت شهوراً أو سنين ما دام يرجو العفو كصبي حتى يبلغ (قوله كالتقصيص) ومثله التعزير ولو لله (قوله
كحد السرقة) وكل ما لا يقبل العفو كحد الزنا والشرب (قوله والتخفيف) أى بجواز الغيبة المؤدى للتأخير
(قوله وأجاب) أى الإمام قال الأذرعى والإشكال أقوى (قوله وعوى) بكسر الراء المهملة مع تخفيف التحتية
وبكسرها مع التشديد والمراد به عدم وجود لباس لائق به ومثله عدم وجود مركوب كذلك (قوله لسفر)
لغير نزوة ويكفى مجرد الوحشة (قوله وأكل ذى ريح كريه) كثوم وكرات وبصل وفجل وأكلها مكروه
في حقه عليه السلام على الرجح وكذا في حقنا^(١) ولو في غير المسجد ويكره دخول المسجد لمن أكلها نعم قال ابن
حجر وشيخ الإسلام لا يكره أكلها لمن قدر على إزالة ريحها ولا لمن يرد الاجتماع مع الناس ويحرم أكلها بقصد
إسقاط واجب من ظهور شعار أو جمعة ويجب السعى في إزالة ريحها ويجب الحضور وإن تأذى الناس به ويصلى
معتزلاً وحده وتقييد الشارح بالنسبة تبع فيه الجمهور وقال ابن حجر وشيخنا الرملى إن الحكم معلق بظهور
ريحها سواء كانت نية أو مطبوخة أو مشوية (تفسيه) يلحق بذلك من به ريح كريه فى بدنه أو ملبوسه

(قول الشارح لأن الصلاة تكره مع هذه الأمور) راجع لكل من قول المصنف وجوع وعطش ومدافعة حدث
(قول المتن على نفس أو مال) قال الإسنوى ومن الخوف على المال أن يكون خبزه في التنور وقدره على النار ولا
تمويض قال فلو حذف المصنف لفظ ظالم لشمّل ذلك (قول الشارح بإضافة غريم) أى فيكون مفعول المصدر
محذوفاً تقديره وخوف ملازمة غريم معسر إياه أى المعسر ويجوز أيضاً التنوين مع نصب معسر أو مع جره أيضاً
وعلى الأخيرة يكون فاعل المصدر محذوفاً (قول المتن وعوى) يقال فرس عوى أى لا شئ عليه ويقال أيضاً عوى
من ثيابه إذا تعرى كعمى يعرى عرى بضم العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجوهري قال الإسنوى فيجوز
قراءة عبارة الكتاب بالوجهين (قول الشارح وأحسن) أى لأن المطبوخ من الثوم مثلاً له رائحة كريهة ولكن
اعتبرت لقلتها أى ففى الاكتفاء بالكريه نوع خفاء .

مندوب إليه وهذا التغيب طريق إليه (وعوى) وإن جد سائر العورة لأن عليه مشقة في خروجه كذلك إلا أن يعتاده (وتأهب لسفر مع رفقة) ترحل
للمشقة في التخلف عنهم (وأكل ذى ريح كريه) كبصل وكرات وثوم فى أو لم يمكنه إزالة ريحه بغسل ومعالجة للتأذى به بخلاف المطبوخ لقلة ما يبقى من
ريحه فيغتفر وأسقط من الحرر وهو فى استغناء عنه بكريه ولو ذكره كان أوضح وأحسن (وحضور قريب محض) أى حضره الموت وإن كان له متعهد

(١) فليعلم أنه أباح لأبى أيوب وزوجه أكل مثل ذلك في بيتهما فهو عليه السلام يباحى من لا ناجى .

لتألم قريه بغيبته عنه (أو مريض) عطف على محتضر (بلا متعهد أو) له متعهد لكن (يأنس به) أى بالحاضر لتضرر المريض بغيبته فحفظه أو تأنيسه أفضل

من حفظ الجماعة والمملوك والزوجة وكل من له مصاهرة والصديق كالقريب بخلاف الأجنبي الذي له متعهد أما الذي لا متعهد له فالحضور عنده عذر كما شمله قول المحرر التمريض عذر إذا لم يكن للمريض متعهد ولو كان المتعهد مشغولاً بشراء الأدوية مثلاً عن الخدمة فكما لو لم يكن متعهد

(فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته)
كعلمه بحدته أو نجاسة ثوبه لأنه ليس فى صلاة (أو يعتقد) أى البطلان (كمجتهدين اختلفا فى القبلة أو) فى (إناء) من الماء طاهر ونجس بان أدى اجتهاد أحدهما إلى غير ما أدى إليه اجتهاد الآخر فى المسألتين وتوضاً كل من إنائه فى الثانية فليس لواحد منهما أن يقتدى بالآخر فى كل من المسألتين لاعتقاده بطلان صلاته (فإن تعدد الطاهر) من الأنية كأن كانت ثلاثة والطاهر منها اثنان والمجتهدون ثلاثة وظن كل منهم طهارة إنائه فقط (فالأصح الصحة) أى صحة اقتداء بعضهم ببعض (ما لم يتعين إناء الإمام للنجاسة) وهو فى الثلاثة الثالث فلا يصح الاقتداء بصاحبه والثانى لا يصح اقتداء بعضهم ببعض

كبخر وحنان وجراحة منتنة . (فائدة) ذكر بعض الثقات أن من أكل الفجل ثم قال بعده خمس عشرة مرة فى نفس واحد اللهم صل على النبى الطاهر لم يظهر منه ريحه ولا يتجشئ منه وقال بعض الأطباء لو علم آكل رجوس الفجل ما فيها من الضرر لم يعض على رأس فجلة قال ومن أكل عروقه مبتدئاً بأطرافها لا يتجشئ منه أيضاً (قوله لتألم قريه) أى الحى بغيبته عن المريض (قوله أى بالحاضر) ولو بظن الحاضر (قوله والصديق) ومثله الزوجة والمملوك والمعتق والعتيق والأستاذ (قوله كما يشمله قول المحرر) بخلاف كلام المنهاج لأن الأنس ليس عذراً فى الأجنبي بخلاف التمريض (تقريبه) من الأعذار لرزلة ونعاس وسعى فى تحصيل مال ولو لغيره ودخول هم عليه أو اشتغال بما يتعلق بميت ونسيان وإكراه وتطويل قراءة إمام وبطء قراءته وتركه سنة مقصودة وكراهة الاقتداء به وفسقه ولو بالتهمة واشتغال بمندوب نحو مناضلة ومساوقة وسمن مفرط وخشية فتنة له أو به ووجود مؤذله ولو بالشتيم وعمى وإن أحسن المشى بالعصا إلا إن وجد قائداً لا ثقاً به ولو بأجرة قدر عليها بما فى الفطرة وبرص و جذام ويندب للإمام منع صاحبهما من المساجد ومخالطة الناس والجمعة والجماعات .

(فصل فى صفات الأئمة) الواجبة على معنى الشروط والمندوبة على معنى الكمال وقد يتعين كون الإنسان إماماً كأعمى أصم لا يهتدى بغيره أو مأموماً كألنغ مع قارئ (قوله أو يعتقد) أى البطلان كما يأتى واعلم أن المعتبر فى صحة الاقتداء كون صلاة الإمام مشتملة على ما لا بد منه من الأركان والشروط عند المأموم ولا يضر اعتقاد ندب بعضها الناشئ عن تقليد لمذهب بخلاف الموافق فلا يصح الاقتداء به ولو الإمام الأعظم وتدفع الفتنة بصورة المتابعة من غير ربط وبهذا علم صحة اقتداء شافعى نوى الإتمام بخفى نوى القصر وقد نوباً إقامة أربعة أيام مع أن الشافعى يرى القصر فى الجملة وصحة الحكم باستعمال ماء طهارة الحنفى بلانية مع أن الشافعى يرى ذلك فى غسل النجاسة فتأمل (قوله فليس لواحد إلخ) فلو اقتدى ثالث بأحدهما مع ظن طهارته الاقتداء بالآخر إذا تغير اجتهاده فيه على قياس مسألة الثوبين ولا وجه لمن نازع فيه (قوله فقط) أى بأن لم يظن فى واحد من الإناءين الآخرين طهارة ولا نجاسة (قوله وهو) أى الإناء لصاحبه بدليل ما بعده بقوله بصاحبه (قوله الثالث) المراد به ثالث دائر فى الثلاثة وهو إناء إمام الثالثة مع إمام الأولى والثانية وإناء إمام الثانية مع إمام الثالثة (قوله والثانى لا يصح) وبه قال أبو حنيفة كما فى نسيان واحدة من الخمس قال ابن حجر ويؤخذ من ذلك أن الاقتداء مكروه فلا فضيلة وظاهر عبارة شيخنا الرملى مخالفته

(قول الشارح عطف على محتضر) يلزم على هذا إخراج الأجنبي المحتاج إلى المتعهد مع أن حكمه كالقريب وقد ذكر فى المحرر من الأعذار غلبة النعاس والسمن المفرط .

(فصل لا يصح اقتداؤه) (قول المتن أو يعتقد) أى يعتقد البطلان من حيث اجتهاد نفسه كما فى الاجتهاد فى القبلة والأوائى أو من حيث اختلاف الأئمة فى الفروع كما فى مسألة الحنفى الذى من ذكره والحاصل أن المراد من هذا القسم أن تكون صلاة الإمام صحيحة فى اعتقاده وغير صحيحة فى اعتقاد المأموم الناشئ عما ذكرناه بخلاف القسم الأول فإنه لا اعتداد بصلاة الإمام أصلاً ونبه الإسئوى رحمه الله أن المراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب لا مصطلح الأصولى فى الحكم الجازم لغير دليل (قول المتن كمجتهدين) مثل الاثنين فى القبلة الأكثر منهما كما أن مثل الإناءين الأكثر منهما إذا كان الطاهر واحداً (قول الشارح وهو فى الثلاثة الثالث) أى بخلاف الثانى لأنه جاهل بحاله والأصل عدم وصول النجس إلى إنائه فسومح فى ذلك وجوز كما إذا لم يعلم المأموم حال الإمام فى الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الثالث فإنما بعد أن حكمنا بصحة الاقتداء بالثانى لما ذكر الثالث للنجاسة إذ لا سبيل إلى الحكم بصحة الاقتداء بالكل لتيقن النجاسة

لتردد كل منهم في استعمال غيره للنجس (فإن ظن) واحد (ظاهرة إناء غيره اقتدى به قطعاً) أو نجاسته لم يقتد به قطعاً (فلو اشتبه خمسة) من الأواني

(فيها نجس على خمسة) من الرجال (فظن كل طهارة إناء فحوضاً به وأم كل) منهم (في صلاة) من الخمس بالباقي مبتدئين بالصبح (ففي الأصح) السابق (يعيدون العشاء إلا إمامها فيعيد المغرب) لتعين إناهما النجاسة في حق من ذكر من المقتدين فيها والثاني يعيد كل منهم ما صلاه مأموماً وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء لما تقدم (ولو اقتدى شافعي بحنفي مس فرجه أو افتصد فالأصح الصحة) أي صحة الاقتداء (في الفصد دون المس اعتباراً بنية المقتدى) أي باعتقاده والثاني عكس ذلك اعتباراً باعتقاده بنية أن الفصد ينقض الوضوء دون المس ولو ترك الاعتدال أو الطمأنينة أو قرأ غير الفاتحة لم يصح اقتداء الشافعي به وقيل يصح اعتباراً باعتقاده ولو حافظ على واجبات الطهارة والصلاة عند الشافعي صح اقتداؤه به ولو شك في إتيانه بها فكذلك تحسناً للظن به في توقي الخلاف (ولا تصح قدوة بمقتد) لأنه تابع لغيره يلحقه سهوه

بسكوته عنه (قوله لتردد إلخ) كان الأنسب أن يقول لتردده في طهارة إمامه وإنا ألغى هذا التردد لمعارضته بالاجتهاد عند الأصح (قوله السابق) أشار إلى أنهما الوجهان السابقان خلافاً لما تورمه عبارة المحرر كالنجاح من أنهما غيرهما (قوله لتعين إناهما) أي إمامي العشاء والمغرب للنجاسة بحسب فعلهم لأنه لا مانع من الاقتداء مع احتمال الطهارة وعدم ظن النجاسة وبالاقتداء لزم طهارة ولم يبق في الأخير احتمالها فامتنع الاقتداء فيه فحيث خالف لزمته الإعادة والضابط أن يقال يعيد كل منهم ما صلاه مأموماً آخر بعدد النجس فلو كان النجس اثنين أعاد كل منهم صلاتين وهكذا (قوله لما تقدم) وهو التردد المذكور (قوله أي باعتقاده) أي فاعتقاد المأموم الصحة ألغى اعتقاد الإمام البطلان وإن كان الإمام عالماً بحال نفسه بدليل تعليل مقابل الأصح بأنه متلاعب وحمل شيخنا الرملي الأصح على أن الحنفي غير عالم بحال نفسه وحمل التلاعب على صورة التلاعب غير متجه فتأمل (قوله ولو ترك) أي يقينا لأنه وما بعده مفهوم الظن السابق والمراد الترك بالفعل فالاقتداء به قبل الترك صحيح وإن علم من عادته الترك لاحتمال مخالفة العادة والمراد بقوله لم يصح الاقتداء به أي دوامه بالمتابعة بل تجب نية المفارقة حالاً إن علم أنه ترك عمداً وإلا فعند انتقاله إلى ركن بعده لاحتمال السهو وقول شيخنا بعدم صحة الاقتداء من الابتداء يرد مسألة الجيب المفتوح لاحتمال دوام الصحة نعم إن علم أنه قاصد للترك حال إحرامه لم يصح الاقتداء به ابتداءً . (قوله ولو حافظ) أي يقينا كما علم (قوله ولو شك إلخ) هذا الحكم يأتي في الموافق في المنع أيضاً وإذا وجد الترك ففيه ما مر إن علم حالاً وإلا ففيه ما يأتي فيما لو بان إمامه امرأة إلخ وبذلك علم أنه لا يجب على المأموم أن يبحث عن حال الإمام ولو فاسقاً كما لا يلزمه البحث عن طهارة الماء ولو رأى من أغفل لمعة في أعضاء وضوئه لم يصح اقتداؤه به وحمله على التجديد بعيد ولو طول الإمام الاعتدال لكون مذهبه يراه دون مذهب المأموم فله موافقته فيه كمن اقتدى فيه بمن في القيام وله السجود وانتظاره فيه لأنه ركن طويل وقول شيخنا الرملي يتعين الثاني غير متجه وسيأتي ما فيه (قوله في توقي الخلاف) أي في مراعاته بفعل ما يطلب فيه (قوله بمقتد) ولو احتمالاً حال قدوته ولو حكماً فلو وقف اثنان سواء يصليان جماعة فمن ظن منهما أنه إمام صححت صلاته ومن ظن أنه مأموم أو شك في أنه إمام أو مأموم لم تصح ويجب عليه الاستئذان إن شك في الابتداء لعدم صحة النية منه مطلقاً وكذا إن شك قبل الفراغ وطال الفصل أو فعل ركناً مع الشك كما في أصل النية وأما بعد الفراغ فإن تذكر ولو بعد سنين أنه إمام فلا إعادة أو أنه مأموم أعاد فإن لم يتذكر شيئاً فعلي قول شيخنا الرملي إن الشك في نية الاقتداء بعد الفراغ لا يؤثر في غير الجمعة لا يلزمه الاستئذان أيضاً وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الشك والظن (قوله فلا يجتمعان) أي التبعية والاستقلال (قوله كمقيم تيمم) أي بمحل يغلب فيه وجود الماء وعلم المأموم بحاله وإلا فهو من تبين الحدث الآتي ولو تبين قادراً على القيام أو السترة وجبت الإعادة بخلاف مثل ذلك في الخطبة لأنها

في أحد الآنية (قول المتن ففي الأصح) عبارة المحرر فعلى الأصح قال الإسنوي وتبعه ابن النقيب يجوز أن يكون مراده مراد المحرر ويجوز أن يكون عدوله إلى الفاء إشارة إلى أن هذا خلاف في قدر المقضى مفرع على الأصح السابق قال الإسنوي ويرشد إلى الثاني إتيانه بالفاء في قوله فلو اشتبه إلخ انتهى . فليتأمل (قول المتن فالأصح الصحة إلى قوله اعتباراً بنية المقتدى) أي فهو كما لو اختلف الاجتهاد في القبلة أو الأواني لا يقتدى أحد المختلفين بالآخر نظراً إلى اعتقاده ومقابل الأصح قال به القفال وعلل بأن الحنفي متلاعب في الفصد ونحوه فلا يقع منه نية صحيحة بخلاف المس قال الإسنوي ولعله الحق اهـ . وأجيب من طرف الأصح بأن صورة المسئلة ما إذا نسي الإمام الفصد ودخل في الصلاة بنية جازمة نقله الزركشي عن صاحب الخواطر السريعة واستحسنه أقول لو علم المأموم قصده ثم صلى إماماً فالظاهر صحة الاقتداء حملاً على أنه نسي ، وإن

ومن شأن الإمام الاستقلال وحمل سهواً لغيره فلا يجتمعان (ولا بمن تلزمه إعادة كمقيم تيمم) لعدم الماء وفاقد للظهورين لعدم الاعتداد بصلاته

وسيلة (قوله وقيل ويجوز إلخ) أى فلا إعادة (قوله بأمرى) نسبة إلى الأم كأنه على حالة ولادته وأصله لغة من لا يكتب وإطلاقه على ما هنا قيل مجاز وقيل حقيقة عرفية ولا يصح الاقتداء به من الابتداء كالأنثى خلافاً للإسنوى (قوله مخرج) أى من الجديد السابق فى صلاة القائم بالقاعد (قوله أم لا) يشمل ما لو شك فى أميته وهو ما قاله ابن حجر (قوله أو تشديده) دفع به توهم إرادة الحرف الحقيقى فيما قبله فهو عطف خاص (قوله من الفاتحة) وبدلها مثلها بخلاف غيرها كالتشهد والسلام وتكبيرة الإحرام على المعتمد عند شيخنا وقضية ذلك أن الخل بشيء من هذه لا يسمى أمياً فى اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا إمامته وهو غير مستقيم لما سياتى إن شرط الخطيب صحة إمامته بالقوم فى الجمعة عند شيخنا الرملى وتقدم أن الإخلال ببعض الشدات فى التشهد محل أيضاً فراجع فإن كان المراد من حيث التسمية فهو ممكن وعليه فالوجه إسقاط بدل الفاتحة على أن المعتبر فيه مقدار حروفها صحيحاً فتأمل . (قوله يدغم) ويلزمه الإبدال (قوله يبدل إلخ) ولو مع الإدغام فكل أرت الأثغ ولا عكس^(١) نعم لا تضر لغة يسيرة لا تخرج الحروف عن أصلها (قوله فى الكلمة) أى أن يتحد على الحروف المعجوز عنه فى الكلمة الواحدة وإن اختلفا فى المأتى به كغنى وغيره فإن اختلف محل الحرف لم يصح وإن اتحد الحرف المأتى به والكلمة كأن كان أحدهما يبدل نون نستعين الأولى والآخر يبدل الثانية (قوله بخلافهما فى الكلمتين) وإن اتحد الحرف المعجوز عنه كأن أبداً أحدهما الراء من الصراط والآخر الراء من صراط (قوله وبخلاف الأرت بالأثغ وعكسه) فلا تصح سواء كان فى كلمة أو كلمتين نعم إن اتحدت الكلمة والحرف المعجوز عنه ومحل صح الاقتداء كان أبداً أحدهما سين المستقيم مثله وأبدلها الآخر مثناة وأدغمها فيما بعدها وقول شيخ شيخنا عميرة بالصحة فيما لو أسقط أحدهما حرفاً وأبدله الآخر فيه نظر لأن صلاة من لم يأت يبدل باطلة من أصلها (قوله ومن هذا التعليل) وهو المذكور بقوله لأن كلا منهما يحسن ما لا يحسنه الآخر ومنه يأخذ أيضاً عدم صحة اقتداء أخرس بأخرس وقيد شيخنا بأخرس الطارء فيها لأنه يجب على طارئ أخرس تحريك لسانه وشفثيه وهاتيه بقدر إمكانه فقد يحسن أحدهما ما لا يحسنه الآخر من ذلك فإن كان أصلياً فيهما صح اقتداء كل منهما بالآخر وإن اختلفا صح اقتداء الأصلي بالطارئ دون عكسه قال ذلك شيخنا تبعاً لشيخنا الرملى وفى شرحه إطلاق عدم الصحة لأخرسين مطلقاً وقال أيضاً إنه يصح اقتداء الأدنى بالأعلى فى ذلك كمن يحسن غير الفاتحة بمن يحسنها دون عكسه والوجه الصحة فيها مع العجز كما فى اقتداء القائم بالقاعد ولا وجه لمنعه مع أن قضية

فرض دخول الحنفى فى الصلاة وهو عالم بالفصد وهذه الصورة ترد على الجواب المذكور فإنه لا يتناولها إلا أن يقال هو جازم باعتبار ما عند المأموم (قول المتن فى الجديد) محل الخلاف إذا لم يقصر فى التعلم (قول الشارح والقديم إلخ) عبارة الرافعى والقديم إن كانت سرية صح وإلا فلا بناء على القول القديم فإن المأموم لا يقرأ فى الجهرية بل يتحمل عنه الإمام وفى السرية يقرأ لنفسه فيجزيه ذلك أ . هـ . أقول فلو سبق على هذا فى السرية فانظر ما حكمه (قول الشارح فيتحمّل الإمام) أى فى الجهرية (قول الشارح وفى ثالث) أى جديد (قول الشارح بناء على لزوم إلخ) استند قائله أيضاً إلى القياس على اقتداء القائم بالقاعد والمومى وفرق بأن الأركان الفعلية لا يدخلها التحمل وبعموم البلوى فى العجز عن القيام وبأن العجز عنه ليس بنقص بخلاف القراءة فى الجميع (قول المتن أو تشديده) قال الإسنى بغنى عنه ما قبله ونبه على أنه إذا لم يبلغ الشخص فى التشديد كرهت صلاته (قول المتن يدغم فى غير موضعه) إما بالإبدال كقارىء مستقيم بناء مشددة أو سين مشددة وإما بزيادة كتشديد اللام من مالك أو الكاف منه قال الإسنى والبطان خاص بالقسم الأول كما يعرف ذلك من مسألة الفأفأ قال ولا يرد على المصنف لأنه جعل الأرت قسماً من الأمى وقد فسر الأمى بمن يخل بحرف أو تشديده (قول الشارح فيما يخل به) لو أبداً السين ثاء وأبدلها الآخر زايًا فالظاهر الصحة ومثله فيما يظهر لو كان يسقط

وقيل يجوز اقتداء مثله به (ولا) قدوة (قارىء بأمرى) فى الجديد لأن الإمام بصدد تحمل القراءة عن المأموم المسبوق فإذا لم يحسنها لم يصلح للتحمل والقديم يصح اقتداؤه به فى السرية لقراءة المأموم فيها بخلاف الجهرية فيتحمّل الإمام عنه فى القديم وفى ثالث مخرج يصح اقتداؤه به فى السرية والجهرية بناء على لزوم القراءة للمأموم فيهما فى الجديد قال فى الروضة هذه الأقوال جارية سواء علم المأموم كون الإمام أمياً أم لا وقيل هى إذا لم يعلم كونه أمياً فإن علم لم يصح قطعاً (وهو من يخل بحرف أو تشديده من الفاتحة) بأن لا يحسنه (ومنه أرت) بالثناة (يدغم فى غير موضعه) أى الإدغام (والأثغ) بالثلثة (يبدل حرفاً بحرف) أى يأتى بغيره بدله كأن يأتى بالثلثة بدل السين أو بالغين بدل الراء فيقول : المتقيم غيغ المغضوب (وتصح) قدوة أمى (بمثلة) فيما يخل به كارت بارت والأثغ بالثغ فى الكلمة بخلافهما فى كلمتين وبخلاف الأرت بالأثغ وعكسه فلا تصح لأن كلا منهما فيما ذكر يحسن ما لا يحسن الآخر ومن هذا التعليل أخذ التقيد بالكلمة فيما سبق

(١) أى هناك عموم وخصوص من وجه .

(وتكره) القدوة (والاحتتام) وهو من يكرر التاء (والفأفاء) بهزتين بهزتين ممدوداً وهو من يكرر الفاء وذلك في غير الفاتحة إذ لا فاء فيها وجواز القدوة

بهما مع زيادتهما لعذرهما فيها (واللاحن) بما لا يغير المعنى كضم هاء لله (فإن) غير معنى كأنعمت بضم أو كسر أبطل صلاة من أمكنه التعلم) ولم يتعلم (فإن عجز لسانه أو لم يحض زمن إمكان تعلمه فإن كان في الفاتحة فكأمر) فقدوة مثله به صحيحة وقدوة صحيح اللسان به كقدوة قارئ بأمر (والا) بأن كان في غير الفاتحة (فتصح صلاته والقدوة به) قال الإمام ولو قيل ليس لهذا اللاحن قراءة غير الفاتحة لم يكن بعيداً لأنه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة (ولا تصح قدوة رجل ولا خشي امرأة ولا خشي) لأن المرأة نافضة عن الرجل والخنثى المأموم يجوز أن يكون ذكراً والإمام أنثى وتصح قدوة المرأة بالمرأة وبالخنثى كما تصح قدوة الرجل وغيره بالرجل (وتصح) القدوة (للمتوضيء بالتيمم) الذي لا يلزمه إعادة (وبما صح الحنف) للاعتداد بصلاتهما (وللقائم بالقاعد والمضطجع) وللقاعد بالمضطجع روى

التعليل المذكور عدم الصحة في جميع ذلك (تفصيله) يجري في الأمي الذي أمكنه التعلم ما في اللاحن الآتي (قوله وتكره بالاحتتام) وكذا مجهول الإسلام والحرية والأمية والأنوثة وغيرها فالربط بهم صحيح ولا يضر الشك في ذلك لأنه لا يجب البحث عن حال الإمام كما مر ولا ينافي ذلك وجوب الإعادة عند العلم بنقصه كما يأتي نعم يجب البحث بعد الفراغ عن حال من أسر في جهرية ولا تجب مفارقتها في الأثناء وإن تردد فيه عند الاقتداء أو بعده ولا تلزمه الاسعاده إلا إذا علم الخلل بخلاف ما لو قال بعد السلام أسررت لعلمي بجوازه أو لم يعلم حاله (قوله وهو من يكرر التاء) أشار إلى أن الميم زائدة وأشار بالفاء إلى أن غير الفاتحة مثلها في ذلك وكذا سائر الحروف (قوله لعذرهما) ليس قيداً فغير المعذور مثله لأن المكرر حرف قرأني على الصحيح (قوله واللاحن) من اللحن بالسكون على الأفصح الخطأ في الإعراب والتحريك الفطنة كذا في الصحاح وفي القاموس أنه بالتحريك والسكون يطلق على الفطنة وعلى الخطأ في الإعراب اهـ. والمراد هنا الأعم منهما (قوله بما لا يغير المعنى) وإن كان عالماً عامداً وإن حرم عليه في الفاتحة وغيرها ومنه ضم هاء لله أو لاه وكسر دال الحمد وكسر نون تستعين أو كسر نون نون نعيد أو فتح يائه أو كسر ها أو ضم صاد الصراط أو هاء عليهم أو راء الرحمن ونحو ذلك (قوله كأنعمت بضم أو كسر) أو تخفيف إياك وإبدال الحاء هاء أو ذال الذين زايأ أو دالاً مهمله وسياق (قوله أبطل صلاة من إغ) يلزمه بطلان إمامته وهذا في الفاتحة مطلقاً^(١) وكذا في غير ما إن علم وتعمد وإلا صححت صلاته وإمامته ووقت إمكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتلام للمسلم العاقل وإلا فمن الإسلام أو الإفافة والمراد بإمكان التعلم القدرة على الوصول إلى المعلم بما يجب بذلك في الحج وإن بعدت المسافة (قوله فتصح صلاته إغ) نعم إن كان عالماً عامداً قادراً لم تصح صلاته ولا إمامته ويجب على المأموم به مفارقتها إن علم بذلك وإلا فله انتظاره إلى الركوع فإن لم يعد القراءة على الصواب فارق (قوله ليس لهذا اللاحن إغ) فتحرم عليه القراءة على المعتد وفي البطلان ما مر والحاصل أن اللحن حرام على العالم العامد القادر مطلقاً وإن مالا يغير المعنى لا يضر في صحة صلاته والقدوة به مطلقاً وأما ما يغير المعنى ففي الفاتحة لا يضر فيها إلا إن كان عامداً عالماً قادراً وأما في الفاتحة فإن قدر وأمكنه التعلم ضر فيها وإلا فكأمر (قوله ولا تصح قدوة رجل إغ) سواء في الابتداء والدوام فلا يصح الربط لمن علم في الابتداء وبين البطلان لمن علم في الأثناء أو بعد الفراغ (تفصيله) يكره لمن اتضح بالأنوثة أن يقتدى بالمرأة وللرجل أن يقتدى بمن اتضح بالذكورة نعم إن اتضح بأمر قطعي لم يكره كالولادة ونحوها (فروع) يصح الاقتداء بالسلك وإن لم يتصف بذكورة أو أنوثة والجن كالإنس قال العلامة العبادي وإن لم يكونوا على صورة البشر وخالفه شيخنا وهو الوجه هنا وتقدم فيه زيادة في باب الحدث . (قوله وللقاعد بالمضطجع) وكذا غير المستلقي به مع علم الانتقالات (قوله فهو ناسخ) أي لأنه آخر الأمرين من فعله ﷺ لأن إمامته أي بكر بالناس كانت في ظهر يوم الأحد

الحرف الأخير والآخر يبدله (قول المتن من أمكنه التعلم) هذا إذا كان عالماً عامداً سواء الفاتحة وغيرها فإن كان مع الجهل أو النسيان لم يضر في غير الفاتحة وضر في موالاتها فإن نطق للصواب واستأنف صح ثم إمكان التعلم في الكافر من وقت الإسلام وفي المسلم من التمييز فيما يظهر وحيث فلا تصح صلاة المميز ولا الاقتداء به إذا أمكنه التعلم هذا حاصل ما في الإسنوى (قول المتن ولا فتصح إغ) اقتضى هذا جواز قراءة غير الفاتحة له خلافاً لما حاوله الإمام لكن هل يندب له السورة محل نظر ومثله يقال في الفأفاء ونحوه في اللحن الذي لا يغير المعنى (قول الشارح لأن المرأة ناقصة) ولحديث : «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» وروى ابن ماجه لا تؤم امرأة رجلاً (قول المتن والمضطجع) أي ولو موما (قول الشارح فهو ناسخ إغ) قال البيهقي لأن ذلك كان في صلاة الظهر يوم السبت أو الأحد ثم توفي ﷺ ضحى يوم الإثنين .

الشيخان عن عائشة أنه ﷺ صلى في مرض موته قاعداً وأبو بكر والناس قياماً فهو ناسخ لما في حديثهما عنها إنما جعل الإمام ليؤتم به من

(قوله وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين) ويقاس المضطجع على القاعد فقدوة القاعد به من باب أولى (و) تصح (للكامل) أى البالغ الحر (بالصبي والعبد) للاعتداد بصلاتها وسواء في الصبي الفرض والنفل . وروى البخارى أن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين وأن عائشة كان يؤمها عبدها ذكر أن نعم البالغ أولى من الصبي والحر أولى من العبد قال في شرح المذهب : والعبد البالغ أولى من الحر الصبي (والأعمى والبصير سواء على النص) وقيل : الأعمى أولى لأنه أخشع وقيل البصير أولى لأنه عن النجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الأول بينهما .

وكانت وفاته ﷺ عقبه في صبيحة يوم الإثنين . (قوله أجمعين) بالنصب حالاً من الضمير أو محذوف على أنه تأكيد مقطوع أو أنه مفعول به أى أعنيكم (قوله والحر أولى من العبد) أى إن استويا بلوغاً أو عدمه إلا إن كان العبد أفقه فيتساويان (قوله في شرح المذهب إلخ) هو تأكيد لما شمله عموم الاستثناء قبله (قوله والأعمى) وكذا الأصم (قوله أى سلس البول) قيد به نظراً لما هو المتعارف عند الإطلاق وإلا المراد الأعم (قوله فلا تصح القدوة) قال شيخنا الرملى ويجب القضاء إذا تبين الحال قال بعضهم وفيه نظر لأن هذا من تبين الحدث بل أولى بعدم القضاء منه (قوله لجوب القضاء عليها على الصحيح) أى عند الشيخين وتقدم عن شيخنا الزياى كشبخنا الرملى والده أن المبتدع عدم وجوب القضاء عليها ومع ذلك لا يصح الاقتداء بها على المعتمد أيضاً نظراً للقول بالوجوب ويمكن تنزيل كلام المصنف عليه (قوله امرأة) هو وما بعده منصوب على التمييز المحول عن الفاعل أو مرادف الفاعل والأصل ولو بانث أنوثته إمامه أو كفره وهكذا سواء كان المأموم من المرأة رجلاً أو خنثى وإن ظنها عند الاقتداء رجلاً (قوله أو كافراً) أى ولو بقوله نعم لو أسلم وصلى إماماً ثم أخبر عن نفسه أنه لم يكن أسلم عن حقيقة أو أنه ارتد لم يقبل خبره ولا تزمه الإعادة لأنه كافر بهذا القول (قوله لتقصيره بترك البحث) في هذا التعليل نظر مع ما مر من أنه لا يجب البحث عن حال الإمام إلا أن يقال إن الأمور التى قل أن تحفى على أحد ينسب تاركها إلى التقصير في البحث عنها أو يقال هذا تعليل من يوجب البحث جرى على لسان غيره وليس مقصوداً عنده فراجع (قوله جنباً أو محدثاً) وكذا كل ما يخفى على المأموم كترك النية وكونه مأموماً ونية إقامة مبطله ونحو ذلك وسواء تبين ذلك في الأثناء أو بعد الفراغ وتجب نية المفارقة في الأولى إن استمر الإمام في صورة الصلاة وفضل الجماعة حاصل للمأموم في ذلك نعم إن تبين ذلك في الجمعة وكان من الأربعين وجبت عليه الإعادة (قوله وإذا نجاسة خفية) هى عند شيخنا الزياى والرملى الحكمية بأن لا تدرك بطعم أو لون أو ريح ومقابلها الظاهرة وستأق عند الطبارى والسباطى وغيرهما هى التى لو تأملها المأموم بفرضها فوق ملبوس الإمام ومع القرب منه لم يرها وظهر شرح شيخنا موافقة هذا (قوله الأصح) بمعنى الراجح والمنصوص بمعنى النص للإمام الشافعى رضى الله عنه وقول الجمهور بمعنى ترجيحهم له (قوله هنا) قيد به لأنه محل

سوى الأول بينهما .
(والأصح صحة قدوة
السليم بالسلس) بكسر
اللام أى سلس البول
(والظاهر بالمستحاضة
غير المتحيرة) لصحة
صلاتها من غير قضاء
والثاني يقول صلاتها
صلاة ضرورة ويفهم ما
ذكر الجزم بصحة قدوة
مثلها بما كفى الأمى
بمثله أما المتحيرة فلا تصح
القدوة بها لظاهرة ولا
متحيرة على الصحيح كما
ذكر في الروضة في كتاب
الحيض لجوب القضاء
عليها على الصحيح (ولو
بان إمامه) بعد الصلاة على
خلاف ظنه (امرأة أو
كافراً معلناً) بكفره
كاليهودى (قيل أو مخفياً)
كفره كالزندق (وجبت
الإعادة) لصلاته في
الأولين لتقصيره بترك
البحث فيها إذ تمتاز المرأة
بالصوت والهيئة وغيرهما
ومثلها الخنثى . لأن أمره
يتنشر ويعرف معلن
الكفر بالغيار وغيره
بخلاف مخفيه فلا تجب

(قول المتن بالصبي والعبد) وكذا الصبي العبد فلو أسقط الواو لدخلت هذه الصورة ولو اجتمع عبد فقيه وحر غير فقيه حكى في شرح المذهب ثلاثة أوجه أصحها أنها سواء وحكاها في التقدم في إمامة الجنابة من غير ترجيح ورجح النووي هناك تقديم الحر قال الإسئوى والبابان سواء (قول الشارح وقيل البصير) رجحه النووي في مختصر التهذيب معللاً بأن التحرز عن النجاسة شرط والخشوع سنة (فائدة) الأصم في هذا كالأعمى قاله الإسئوى (قول الشارح لصحة صلاتهما إلخ) أى وكفى النجاسة المعفو عنها (قول الشارح لجوب القضاء عليها) أى فهو مستفاد من المنهاج في هذا الحل قاله ابن النقيب (قول المتن أو كافراً) ولو بإخباره كأنص عليه (قول المتن وجبت الإعادة) علل الشافعى رضى الله عنه مسألة الكافر بأنه لا يجوز أن يكون إماماً بخلاف الجنب كفى حالة تيممه وعلله الأصحاب بما ذكره الشارح قال الرافعى وينبئ على العلتين مسألة مخفى الكفر ١ هـ .

الإعادة فيه في الأصح (لا) إن بان (جنباً) أو محدثاً كفى المحرر (وإذا نجاسة خفية) في ثوبه أو بدنه فلا تجب إعادة صلاة المأموم به لانتفاء التقصير منه في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وفيها كلام يأتى (قلت الأصح المنصوص) وهو قول الجمهور أن مخفى الكفر هنا كمثل علمه الله أعلم فتجب إعادة صلاة المأموم به لنقصه بالكفر بخلاف الجنب مثلاً لا نقص فيه بالجنابة وذكر في الروضة نحو المزيد هنا إن ما صححه الرافعى من عدم وجوب القضاء هو الأقوى دليلاً

وأن صاحبى التهمة والتهذيب وغيرهما قطعوا بأن النجاسة كالحديث ولم يفرقوا بين الخفية وغيرها وأن الإمام أشار إلى أن الظاهرة كمسألة الزنديق لأنها من جنس ما يخفى أى فتكون على الوجهين فيه قال فى شرح المهذب وهذا أقوى وعليه يحمل كلام الشيخ فى التنبيه أى فإنه أطلق النجاسة

وحكم بالإعادة وتعقبه فى التصحيح بالخفية معبراً بالصواب لكنه قال فى التحقيق ولو بان على الإمام نجاسة فكمحدث وقيل إن كانت ظاهرة فوجهان وفى الكفاية عن حكاية القاضى الحسين وجوب الإعادة فيها (والأمرى كالمرأة فى الأصح) بجامع النقص فيبعد القارىء المؤتم به والثانى كالجنب بجامع الحفاة فلا يبعد المؤتم به والخلاف مفرع على الجديد المانع من قدوة القارىء بالأمرى. ولو بان فى أثناء الصلاة كون الإمام محدثاً أو جنباً نوى المأموم المفارقة وأتم الصلاة بخلاف ما لو بان امرأة أو نحوها مما ذكر فيستأنفها كما هو ظاهر ولو عرف المأموم حدث الإمام ولم يتفرقا ولم يتطهر ثم اقتدى به ناسياً وجبت الإعادة (ولو اقتدى) رجلاً (بخشياً) وقد علم مما تقدم من عدم صحة القدوة أنه يجب القضاء (فبان رجلاً لم يسقط القضاء فى الأظهر) لأنه وجب لعدم صحة القدوة به فى الظاهر للتردد فى حاله والثانى ينظر إلى ما فى نفس الأمر ولو بان فى أثناء الصلاة استمر المأموم فيها

المخالفة بين الرافعى والنوى لأن الكافر ليس من أهل الصلاة لا ظاهراً ولا باطناً فلذلك اعتمد النوى فيه وجوب الإعادة هنا وفى غير ما هنا لا مخالفة (قوله وإن صاحبى التهمة والتهذيب إلخ) حاصل ما ذكره أنه لا خلاف فى عدم القضاء فى الخفية وأن فى الظاهرة طرقاً ثلاثة أحدها قاطعة بعدم القضاء فيها كالحفية وهى ما فى التهمة والتهذيب وغيرهما ثانياً قاطعة بالإعادة فيها وهى ما فى التنبيه والكفاية وهى الراجحة ثالثها حاكية لوجهين وهى ما فى التحقيق وكلام الإمام والخلاف جار فى البصير والأعمى وقال شيخنا إن الأعمى لا قضاء عليه مطلقاً على المعتمد وفى ذكر الشارح كلام التحقيق اعترض على المصنف بمخالفة كلامه فى كنه (قوله معبراً بالصواب) أى قائلاً لا إعادة فى الخفية على الصواب (قوله والأمرى كالمرأة) فجب الإعادة فيه ومثله كل ما شأنه عدم الحفاة كترك القيام والسترة والقراءة أو بعضها والتكبير والتشهد والسلام نعم لو كبر المأموم عقب تكبيرة الإمام ثم كبر الإمام ثانياً لشكه فى تكبيرته الأولى مثلاً ولم يعلم المأموم به لم يضر (قوله والخلاف إلى آخره) يشير إلى أن تعبير المصنف بالأصح فى محله خلافاً لمن اعترض عليه (قوله ولو بان فى أثناء الصلاة إلخ) أشار بذلك إلى ضابط هو أن كل ما لا تلزم فيه الإعادة بعد الفراغ إذا تبين فى الأثناء تجب فيه المفارقة حالاً غير استئناف ولا يغنى عنها ترك المتابعة وأن كل ما تلزم فيه الإعادة بعد الفراغ إذا تبين فى الأثناء يجب فيه الاستئناف ويطل ما مضى (قوله ولو عرف إلخ) هذه مستثناة مما مر من أن بيان للحديث لا يوجب الإعادة (قوله ولم يتفرقا) قيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا زمنياً يمكن فيه طهر الإمام فلا إعادة نظراً للظاهر من حاله وبذلك فارق مسألة المرة حيث لم يحكم بطهارة فمها وإن لم يحكم بنجاسة ماء ولغت فيه كذا قالوه والوجه أنهما سواء فتأمل (قوله ولو اقتدى بخشياً) أى فى الواقع بدليل التعليل بالتردد فى حاله أى فى أنه رجل أو خشى وهذا التردد لا يضر فى النية كما مر لا اعتضاده بالحمل على الكمال وليس المراد بالتردد فى حاله كونه فى نفس الأمر ذكر أو أنشئ مع علمه بأنه خشى لعدم انعقاد نيته فى ذلك بلا خلاف وكذا يقال فيما يأتى وشمل التردد الظن والشك والوهم وخرج به ما لو جزم بأنه رجل فى اعتقاده حالة النية ثم تبين أنه خشى واتضح بالذكورة قبل طول الفصل فى أثناء الصلاة ومطلقاً بعد فراغها فلا إعادة على المعتمد عند شيخنا الرملى فراجع (قوله والمأموم امرأة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها أو المأموم امرأة وعليها فالصور أربع أى سواء بان المأموم فى الأولى امرأة أم لا أو بان الإمام فى الثانية رجلاً

(قول الشارح وقيل إن كانت ظاهرة فوجهان) قد جعل طريقة الخلاف ضعيفة فيخالف ما سلف عن شرح المهذب (قول المتن والأمرى كالمرأة فى الأصح) اعلم أنه قد سلف فى المتن ولا قارىء بأمرى فى الجديد وتقدم هناك عن الشارح أن مقابله قول قديم يفصل بين السرية والجهرية وقول مخرج بالصحة مطلقاً وإن النوى قال فى الروضة إن هذه الأقوال جارية سواء علم المأموم كون الإمام أمياً أم لا ١٩ هـ. لا يقال قوله أم لا هى عين المسئلة المذكورة هنا فكيف عبر بالأصح والخلاف أقوال لأننا نقول معنى الكلام إننا إذا قلنا بالجديد المتقدم وهو عدم صحة القدوة إذا انكشف الحال بعد الصلاة جرى لنا خلاف فى صحة الصلاة الأصح لا تصح وتجب الإعادة والثانى يقول إنما بطلت القدوة فقط والصلاة صحيحة لا تجب إعادتها والله أعلم (قول الشارح والثانى كالجنب إلخ) فرق الرافعى بأن فقد القراءة نقص فى الصلاة بخلاف الجنابة بأن الوقوف على كونه قارئاً أسهل من الوقوف على كونه متطهراً وإن شاهد الطهارة فعروض الحدث بعدها أسهل بخلاف عوده أمياً بعد ما سمع قراءته (قول الشارح ولو بان فى أثناء الصلاة) هو قسم قوله السابق بعد الصلاة إلخ (قول الشارح للتردد) هكذا ذكره الشيخان وهو يقتضى عدم القضاء فيما لو ظن كونه رجلاً من أول الأمر ثم ظهر أنه كان

على الثانى واستأنفها على الأول ويجرى القولان فيما إذا اقتدى خشى بامرأة ثم بان امرأة أو خشى بخشياً ثم بان رجلاً أو امرأتين أو إماماً رجلاً أو المأموم امرأة

(والعدل أولى) بالإمامة (من الفاسق) وإن اختص بزيادة الفقه وغيره من الفضائل لأنه يخاف منه أن لا يحافظ على الشرائط (والأصح أن الأفقه أولى من

أم لا (قوله والعدل) أى فى الرواية ولو رقيقاً وامراً وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصِر على صغيرة أو غلبت طاعاته على معاصيه (قوله أولى من الفاسق) فللفاسق حق فى الإمامة ولذلك يحصل فضل الجماعة فى الاقتداء به مطلقاً عند شيخنا الرملى وإن كان يكره الاقتداء به إلا إذا تعذر غيره (فرع) قال شيخنا الزيادى وشيخنا الرملى يحرم على الإمام أو القاضى أو الواقف أو الناظر أن ينصب فى الإمامة من يكره الاقتداء به كفاسق ومبتدع ولا يصح نصبه لو وقع منه ولا يستحق المعلوم وقول بعضهم وليس منه من يتهمه أكثر القوم بأمر مذموم شرعاً لأنه يكره له أن يصلى إماماً ولا يكره الائتمار به كما أشار إليه شيخ الإسلام بقوله ويكره إمامته إلى آخره فيه نظر واضح فتأمل (قوله الأفقه) أى بأحكام الصلاة ومحل هذا التقديم فى المستويين فى البلوغ وغيره مما مر (قوله أى الأكثر قرآنًا) أى الأكثر حفظاً بعد الاستواء فى صحة القراءة بالسلامة من اللحن وتغيير أو صاف الحروف ونحو ذلك وإلا فالأقل أولى ويقدم من تميز بقراءة من السبعة بعد ذلك على غيره (قوله وهو) أى الورع من حيث هو يقدم به على من بعده والمراد بالعفة ترك ما فيه شبهة وبحسن السيرة الذكر بين الناس بالخير والصلاح وأعلى الورع الزهد كما قالوا وفيه بحث دقيق وهو ترك ما زاد على قدر الحاجة من الحلال وقبله مراتب متفاوتة ولعلها من أقسام الورع كما مرت الإشارة إليها فيقدم منها الأعلى فالأعلى فصح التعبير فيه بأفعل التفضيل بقوله الأكثر ورعاً فيقدم به على غيره لأنه ليس بعده مرتبة أعلى منه فتأمل (قوله كالفقه) أى فقه السنة بعد فقه القرآن وحيث فقه الحديث دلالة على أن تقديم الأقرأ فيه ليس من حيث زيادة قراءته بل من حيث زيادة فقهه اللازم لها فإذا استويا فيها وزاد أحدهما بفقه السنة فهو المتقدم فتأمل (قوله وفى أصل الروضة إلخ) دفع به ما أوهمه كلام المصنف من استواء الأقرأ والأورع وليس كذلك لأن الأقرأ مقدم عليه على المعتمد (قوله من يمضى إلخ) أى فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً ما لم يبلغ قبل إسلام الآخر قاله شيخنا وفيه نظر إذ الكلام فيما إذا استويا فى البلوغ كما تقدم وإذا استويا فى سن الإسلام قدم بسن الكبير فى العمر

خثنى مشكلاً ثم اتضح بعد ذلك كونه رجلاً قال الإسنى وهو ظاهر لا سيما إذا لم يمض قبل تبين الرجولية ركن قال وقد ذكر الرويانى عن والده احتالين فى نظير هذا وهو ما لو اقتدى خثنى بامرأة يظهر رجلاً ثم بان الخثنى أنثى ، واعلم أن قول الشارح للتردد فى حاله هى عبارة الرافعى وعبارة الإسنى التى نسبها للرافعى وبني كلامه عليها للتردد فى النية وليس الأمر كما قال ثم إن آخر كلامه كما ترى يومه أنه لو انكشفت الخنثة ثم الانتضاح فى أثناء الصلاة صحت وإن تأخر الانتضاح وليس كذلك وقوله للتردد فى حاله يقتضى أنه اقتدى به وهو يعلم الخنثة وبه صرح السبكى حيث قال بخثنى فى ظنه وحيث يلزم أن يكون الثانى قائلاً بصحة الاقتداء مع علم الخنثة وأن القضاء وعدمه متوقف على ما يظهر بعد ذلك (قول المتن والعدل أولى إلخ) ما سلف إلى هنا متعلق بمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح ومن هنا: إلى آخر الفصل فيمن هو أولى بالإمامة (قول المتن والأصح أن الأفقه) أى فيما يتعلق بالصلاة (قول الشارح أى الأكثر قرآنًا) يعنى فليس المراد الأكثر تلاوة نعم لو كان الأقل قرآنًا أصبح لكون الأكثر يلحن لحناً لا يغير المعنى فيحتمل أن لا يكون من محل الخلاف واستدل فى الإقليد على تقديم الأفقه بتقديم أى بكر فى الصلاة بأمر رسول الله ﷺ وغيره أكثر قرآنًا كأبى ومعاذ وزيد بن ثابت وأبى زيد وأبى الدرداء فإن كلاً منهم جمع القرآن رضى الله عنهم أجمعين قال الإسنى وهو دليل جيد اهـ. أقول الجواب عن حديث مسلم الآتى فى كلام الشارح رحمه الله يشكل عليه هذا الدليل فتأمل والله أعلم (قول الشارح لكثرة الوقائع فيها) بخلاف الذى يجب من القراءة فى الصلاة فإنه محصور والوقائع لا تنحصر (قول الشارح وأما الأقرأ إلخ) عبارة غيره لأن الفقه والقراءة يختصان

الأقرأ أى الأكثر قرآنًا (والأورع) أى الأكثر ورعاً وهو زيادة على العدالة بالعفة وحسن السيرة لأنه يحتاج فى الصلاة إلى الأفقه لكثرة الوقائع فيها وقيل الأورع أولى من الآخرين لأنه أكرم عند الله وما يقع فى الصلاة مما يحتاج إلى كثير الفقه فنادر وقيل يستوى الأفقه والأقرأ لتقابل الفضيلتين وقيل الأقرأ أولى من الآخرين حكاه فى شرح المهذب ويدل له فيما قيل حديث مسلم (إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالإمامة أقرؤهم) وأجيب بأنه فى المستويين فى غير القراءة كالفقه لأن أهل العصر الأول كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارئ إلا وهو فقيه فالحديث فى تقديم الأقرأ من الفقهاء المستويين على غيره وفى أصل الروضة فهما من الشرح أن الأقرأ يقدم على الأورع عند الجمهور (ويقدم الأفقه والأقرأ على الأسن النسب) فعلى أحدهما من باب أولى أما الأفقه فلما تقدم وأما الأقرأ فالخافاً والمراد بالأسن من يمضى عليه فى الإسلام زمن أكثر من زمن الآخر فيه وبالنسب من ينتسب إلى قریش أو غيرهم مما يعتبر فى الكفاءة كالعلماء

والصلحاء (والجليل تقدم الأسن على النسب) لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في آبائه وفضيلة الذات والقديم تقدم النسب لأن فضيلته مكتسبة بالآباء وفضيلة الأخير مضى زمن لا اكتتاب فيه والفضيلة المكتسبة أولى أولى وسكت المصنف كأصله عن الهجرة وهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى دار الإسلام

بعده من دار الحرب وفي الروضة كأصلها عن الشيخ أبي حامد وجماعة تأخيرها عن السن والنسب نافين الخلاف في ذلك وعن صاحبى التتمة والتهديب تقديمها عليهما واختاره في شرح المذهب والتحقيق وقدم فيه الورع على الهجرة والسن والنسب وأخره في التنبيه عن الكل وأقره في التصحيح . (فإن استويا) أى الشخصان في الصفات المذكورة من الفقه والقراءة والورع والسن في الإسلام والنسب وكذا الهجرة (فقطافة الثوب والبدن) من الأوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) كحسن الوجه يقدم بها لأنها تفضى إلى استالة القلوب وكثرة الجمع أى يقدم بكل منها على مقابله فإن استويا فيها وتشاحا أقرع بينهما ذكره في التحقيق وشرح المذهب . (تتمة) يقدم فى النسب الهاشمى أو المطلبى من قريش على غيرهم وسائر قريش على سائر العرب وجميع العرب على جميع العجم وفى الهجرة من هاجر على من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت هجرته وأولاد من هاجر أو تقدمت هجرته

(قوله مكتسبة بالآباء) أى فى الآباء كما ذكره أو لا ولذلك قال الراعى إن شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء والمعنى أن الشرف الحاصل لهذا إنما سرى إليه بسبب فضيلة اكتسبها آباؤه ولا يبعد أن يقال إن فضيلة هذا مكتسبة له بسبب آبائه كما هو ظاهر العبارة (قوله واختاره فى شرح المذهب) وهو المعتمد وما فى التنبيه مرجوح فيقدم بالورع على الهجرة وهى على السن وهو على النسب ويقدم فى الهجرة الأقدم هجرة على غيره (قوله يقدم فى النسب) أى بعد تقديم المنتسب إلى المهاجر ومن قبله والمنتسب إلى الهاشمى مثلاً يقدم على المنتسب إلى من بعده وهكذا البقية مما ذكره الشارح وغيره (قوله على من لم يهاجر) وإن لم تطلب منه الهجرة على المعتمد كأهل المدينة الشريفة (قوله وأولاد من هاجر) وكذا أولاد من تقدمت هجرته ومثلهم وأولاد من يقدم بصفة مما تقدم كالأنفة والأثر (تفصيله) ما اقتضاه ما ذكره من تقديم التابعى وولده على الصحابى وولده صحيح وليس فيه ما يقتضى تفضيل التابعى على الصحابى كما فهمه بعض سخفاء العقول واغتر به غيره (قوله فقطافة الثوب إلخ) أى بعد حسن السيرة أى الذكر بين الناس كما مر والمعتمد فى هذه الصفات ترتيبها خلافاً لما يؤممه كلام المصنف فيقدم بعد حسن السيرة بنظافة الثوب فالبدن طيب الصنعة فحسن الصوت فحسن الوجه المشار إليه بقول المصنف ونحوها وقدم الأذرعى بلبس البياض^(١) على غيره وهو واضح . (قوله يقدم فى النسب) أى بعد تقديم المنتسب إلى المهاجر ومن قبله والمنتسب إلى الهاشمى مثلاً يقدم على المنتسب إلى من بعده وهكذا البقية مما ذكره الشارح وغيره (تفصيله) فى ذكر حاصل ما تقدم على ما هو الراجح وهو أنه يقدم العدل فالأنفة فالأقرأ فالأورع فالهاجر فالأقدم هجرة فالأسن فالنسب فالأدهو لاء على ترتيب الآباء فالأحسن سيرة فالأنظف ثوباً فبدناً فالأطيب صنعة فالأحسن صوتاً فالأحسن وجهاً (قوله الأجنبي) قيده لثلاث دمايات من تقديم السيد والمعر

بالصلوة الأولى لمعرفة أحكامها والثانى شرط فيها بخلاف السن والنسب وغيرهما (قول الشارح لأن فضيلة الأول فى ذاته إلخ) لم يستدل بمحدث مالك بن الحويرث ليؤمكم أكبركم رواه الشيخان لأن ظاهره كبير السن المعروف ولأن النووى قال إنه خطاب للمالك ورفقته وكانوا فى الإسلام والنسب والهجرة والفقه والقراءة سواء ا هـ . والعجب أن الإسنى استدلى به مع نقله هذا الكلام عن النووى قبيل ذلك ييسر وتبعه شيخنا فى شرح البهجة وقد يوجه ما قاله ويدفع الإشكال بأن نقول العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (قول الشارح والقديم تقدم النسب إلخ) استدلى بقوله ﷺ : الناس تبع لقريش فى هذا الشأن « رواه مسلم يعنى الإمامة العظمى وقيس عليها الصغرى وعلى نسب قريش غيرها (قول الشارح لأن فضيلته مكتسبة بالآباء) عبارة الراعى لأن شرف النسب بفضيلة اكتسبها الآباء ا هـ . وهى أوضح من عبارة الشارح بل عباراته لا تكاد تفهم فتأمل ولو قال الآباء لوافق صنيع الراعى (قول المتن فإن استويا إلخ) قال الإسنى قبيل هذا يتلخص أن المرجحات الأصول ستة الفقه والقراءة والورع والهجرة والسن والنسب فإن استويا فيها فسيأتى وإن اختص أحدهم بأحدها مع الاستواء فى الباقي قدم وإن تعارضت ففيه ما سبق ا هـ . (قول الشارح على أولاد غيرهم) ربما يشمل ذلك ولذا الهاشمى وصرح به شيخنا فى شرح المنهج وجهه أن الهجرة مقدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كآبائه وهذا الكلام فيه نظر لأن الراعى قد صرح بأن فضيلة ولد المهاجر من حيز النسب واتفق الشيخان على تقديم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك أن يذهب ذاهب إلى تقديم ولد المهاجر غير القرشى على ولد القرشى هذا وهم من شيخنا بلا شك وأما عبارة الشارح رحمه الله فقابلة للتأويل والله أعلم (قول المتن ونحوه) مثل له الإسنى رحمه الله بالوصى له بالمنفعة مدة حياته فإنه يستحقها ولا يملكها لأنها لا تورث عنه وحيث قد عبارة المناج لا تشمل المستعير والعبد (قول الشارح من غيره الأجنبي) قيده لثلاث دمايات من تقديم السيد والمعر

على أولاد غيرهم (ومستحق المنفعة بملك ونحوه) كإجارة وإعارة وإذن من سيد العبد (أولى) بالإمامة فيما استحق بمنفعته إذا كان أهلاً لها من غيره الأجنبي

(١) وذلك لاتباعه لسنة لقوله ﷺ : البسوا البياض وكفوا فيه موتاكم .

عن ذلك الموضع (فإن لم يكن أهلاً لها كأمرة لرجال (فله التقديم) لمن يكون أهلاً وفي ذلك حديث مسلم: (لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه) وفي رواية لأبي داود (في بيته ولا في سلطانه) وعبارة الروضة كأصلها والمحرم وساكن الموضع محق وصدقه على الصور الأربع المذكورة كما في الروضة وأصلها أوضح

من صدق قوله مستحق المنفعة عليها إذ نوزع في صدقه على الأخيرتين منها (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بإذنه سواء أذن له في التجارة أم لا لرجوع فائدة السكون إليه دون العبد فلا يجيء فيه خلاف المستعير الآتي لرجوع فائدة السكون إليه (لا مكاتبه في ملكه) أي المكاتب لأن سيده أجنبي منه (والأصح تقديم المكسرى على المكبرى) المالك نظراً إلى ملك المنفعة والثاني ينظر إلى ملك الرقبة (و) تقديم المعير على المستعير للملكة

الرقبة والرجوع في المنفعة والثاني تقديم المستعير لأنه صاحب السكنى إلى أن يمنع والإمام السرايب للمسجد أولى من غيره فإن لم يحضر استحب أن يبعث إليه ليحضر فإن خيف فوات أول الوقت استحب أن يتقدم غيره (والوالى في محل ولايته أولى من الأفقه والمالك) فمما ذكر معهما أولى وفي ذلك الحديث السابق ويتقدم أيضاً على الإمام الراتب في المسجد والمعنى فيه أن تقدم غيره بحضرته لا

(قول المتن فإن لم يكن) اسم يكن ضمير يعود على المستحق فيفيد أن المستعير لا يأذن بحضرة المعير نيه عليه الإسنى رحمه الله ووجه الإفادة أن المستعير والعبد على ما شرح الإسنى لا يستفادان من المنهاج (قول الشارح على الأخيرتين منها) إذ المستعير لا يستحق المنفعة قال الإسنى ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر أقول لو قرىء ونحوه بالرفع اتضح شمول عبارة المنهاج لذلك واتسغنى عن المثال الذى تكلفه الإسنى واعلم أن الإسنى جعل قول المنهاج بملك عائداً على ملك المنفعة والشارح رحمه الله أبقي الكلام على ظاهره من ملك الرقبة كما يلوح ذلك من صنيع المصنف (فائدة) السكون مصدر سكن المكان (قول الشارح لرجوع فائدة السكون إليه) زاد الرافعى فهو المالك والساكن (قول الشارح إليه) الضمير فيه راجع لقوله المستعير (قول المتن على المكبرى) أى المالك للرقبة كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما يأتي أما المكبرى غير المالك فالمكبرى مقدم عليه بلا خلاف (قول الشارح للملكة الرقبة) الأحسن ما قاله غيره لأنه قادر على منع المستعير ووجه الأحسنية شمول هذا للمعير غير المالك للرقبة فإنه مثل مالكها فيما يظهر (قول المتن والمالك) أى إذا رضى بإقامة الجماعة في ملكه قال الإسنى والوالى يشمل القضاة وغيرهم (قول الشارح فمما ذكر معهما أولى) لك أن تقول من جملة ما ذكر العدل والمتجه أنه أولى من المالك الفاسق أعنى إذا رضى بإقامة الجماعة في ملكه اللهم إلا أن يقال معنى أولوية الإمام أنه بعد رضا المالك بإقامة الجماعة يسن له التقدم من غير توقف على إذن المالك له بمخصوصه ولا كذلك العدل مع المالك الفاسق .

يليق ببذل الطاعة فإن أذن في تقديم غيره فلا بأس ثم يراعى في حضور الولاية تفاوت درجاتهم فالإمام الأعظم أولى من غيره ثم الأعلى فالأعلى وعبارة المحرر كالشرح والوالى في محل ولايته أولى من غيره وإن اختص ذلك الغير بصفات مرجحة وهو أولى من مالك المنفعة أيضاً فعلى المصنف عن بعضها إلى ما قاله نظر للمال .

(فصل) (لا يتقدم) المأموم (على إمامه في الموقف) لأنه لم ينقل عن أحد من المتقدمين بالنبي ﷺ والخلفاء الراشدين (فإن تقدم) عليه (بطلت) صلاته (في الجديد)

كما تبطل بتقدمه عليه في الفعل والقديم لا تبطل كما لا تبطل بوقوفه على يساره وعبرة المحرر لم تعتقد والشرح لا تعتقد لو تقدم عند التحرم وتبطل لو تقدم في خلاليها وفي شرح المذهب لو شك في تقدمه عليه فالصحيح المنصوص في الأم تصح صلاته لأن الأصل عدم الفساد وقيل إن جاء من خلف الإمام صحت لأن الأصل عدم تقدمه أو من قدامه لم تصح لأن الأصل بقاء تقدمه قال في الكفاية وهذا وجه (ولا تضر مساواته) للإمام (ويندب تخلفه) عنه (قليلاً) فذكره مساواته كما قاله في شرح المذهب (والاعتبار) في المتقدم والمساواة في القيام (بالعقب) وهو مؤخر القدم فلو تساوى فيه وتقدمت أصابع المأموم لم يضر ولو تقدم عقبه وتأخرت أصابعه ضرر وفي القعود بالآلية وفي الاضطجاع بالجنب ذكره البغوي في فتاويه (ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة) ويستحب أن يقف الإمام خلف المقام (ولا يضر) كونه أي المأموم (أقرب) إلى الكعبة في غير جهة الإمام) منه إليها في جهته (في الأصح) تفرعاً على الجديد لانتهاء تقدمه عليه

[فصل في شروط الاقتداء وآدابه] * . وشروطه سبعة عدم التقدم في المكان واتحاده وعدم الانتقالات ونية الاقتداء والتبعية وموافقة نظم الصلاة وعدم المخالفة في السنن وأشار المصنف إلى هذين بقوله فإن اختلف فعلهما إلخ أي نظم صلاتهما إلا القنوت والشهادة والمذكور منها هنا الثلاثة الأول (قوله لا يتقدم) أي يقيناً في غير صلاة شدة الخوف (١) على إمامه فيما توجه إليه ولو جهة مقصده في المسافر والمراد بالتقدم كونه متقدماً على الإمام سواء كان بفعل نفسه أو بفعل الإمام كان تأخر عن المأموم أو لا بفعلهما كدوران سرير أو سفينة ونقل عن إفتاء شيخنا الرملي في الثانية قطع القدوة دون البطلان فراجعوه والمراد بالموقف مكان الصلاة ولو بغير وقوف وذكر الوقوف للأغلب والأكثر فإن تقدم بغير نية مفارقة حرم عليه في الفرض وبطلت صلاته مطلقاً إن كان عامداً عالماً مطلقاً أو جاهلاً أو ناسياً وطال الفصل عرفاً وإلا فلا (قوله في الفعل) أي المبطل كما سيأتي (قوله كما لا تبطل إلخ) أي قياساً على ذلك بجامع مخالفة المطلوب فيهما (قوله وعبرة المحرر لم تعتقد) فهي ظاهرة في الابتداء وعدول المصنف إلى الانتهاء لعلم الابتداء منه بالأولى ولعمومه له تغليظاً أو حقيقة فهي مساوية لعبارة الشرح (قوله لو شك) ولو حال النية لأن الأصل عدم الفساد ما لم يتحقق (قوله تصح صلاته) هو المعتمد (قوله قليلاً) أي عرفاً (قوله فذكره مساواته) ولو في إمامة النسوة نعم تندب المساواة في إمامة عارٍ لعرأة بصراء في ضوء (قوله بالعقب) أي لمن اعتمد عليه وفي السجود بالركبتين لمن اعتمد عليهما وفي الجلوس بالآلية كذلك وفي المستلقي بالراس ومقدم البدن وفي المضطجع بالجنبين وفي المعلق بالحبل المعلق به والضابط في ذلك كله أن لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الإمام سواء اتحد في القيام أو غيره أو اختلفا وقد أوصلها بعضهم إلى ست وثلاثين صورة فلو قدم المأموم رجلاً وأخر أخرى إن اعتمد على المتقدمة وحدها بطلت صلاته وإلا فلا (قوله وفي القعود بالآلية) أي بجميعها أو بما اعتمد عليه منها كما علم (قوله وفي الاضطجاع بالجنب) أي بجميعه أو بما اعتمد عليه منه فلا يضر التقدم في جزء من ذلك كما علم (قوله ويستديرون) ندباً فهي أفضل من غيرها وإن اتسع المسجد ووقفوا في أخرياتهم (قوله خلف المقام) بحيث يكون المقام بين الإمام والكعبة لأن وجهه كان من جهتها والقرب منه أفضل وإن فوت ركعتي الطواف على غيره لقصر زمن الصلاة (قوله ولا يضر) أي في صحة الاقتداء وإن كرهت المساواة والأقربية المفرتان لفضيحة الجماعة وبذلك علم أن الصف الأول هو المتصل بما وراء الإمام كما قاله شيخنا كابن حجر وغيره وقول شيخنا الرملي إنه من ليس بينه وبين الكعبة حائل وإن كان أقرب من الإمام فيه نظر لمنافاته لما ذكره وبعده فيما لو لم يكن مثلاً إلا رجلان متقدمان في جهة واحدة فتأمل (قوله في جهته) أي الإمام ومنها بعض كل من الركبتين عن يمينه وشماله فلو استقبل المأموم أحدهما لم تصح إن اعتمد على الرجل التي من جهة الإمام وكذا إن اعتمد عليهما لوجود التقدم هنا حقيقة وبذلك فارق ما مر . ولو استقبل الإمام ركناً لم يجز التقدم عليه في إحدى الجهتين عن يمينه وشماله ولا في أركانها على ما مر (قوله والجمهور قطعوا إلخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف وتقدم موافقته للروضة مع عدوله عن عبارة أصله ويجري ذلك في المسألة بعدها كما أشار إليه الشارح.

(فصل) (لا يتقدم إلخ) (قول الشارح كما لا تبطل إلخ) أي بجامع أنها مخالفة في الموقف (قول المتن ولا تضر مساواته) قال ابن الرفعة بالاتفاق (قول المتن ويندب تخلفه إلخ) قال الإسنوي خوفاً من التقدم ومراعاة للمرتبة بل تكره المساواة اهـ . (قول الشارح وهو مؤخر القدم) إيضاح هذا ما نقل القاضي عياض عن الأصمعي أنه القدر الذي أصاب الأرض من مؤخر الرجل قال وقال ثابت العقب ما فضل من مؤخر القدم عن الساق اهـ . أقول وهذا الأخير فيه نظر فإن كثيراً من الناس في ساقه تدوير ولا يفضل شيء من مؤخر قدمه عن ساقه والله أعلم (قول المتن ويستديرون) كأنه قال عمل ما سلف إذا بعدوا عن الكعبة وإلا فحكمهم هذا

والثاني يقول هو في معنى التقدم عليه ودفع بأنه لا يظهر به مخالفة منكراً بخلاف الأقرب في جهة الإمام فيضر جزءاً والجمهور قطعوا بالأول

(١) فهو معفو عنه في كثير من الأركان .

وعبر فيه في الروضة بالمذهب وقول المحرر في الأظهر أى من الخلاف (وكذا لو وقف) أى الإمام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلفت وجهتاها) كأن كان وجه المأموم إلى وجه الإمام أو ظهره إلى ظهره ولا يضر كون المأموم أقرب إلى الجدار الذى توجه إليه من الإمام إلى ما توجه إليه في الأصح لما تقدم وزاد في أصل الروضة حكاية طريق القطع به وتصحيحها بما ذكره الرافعى في الأولى ولو وقف الإمام في الكعبة والمأموم خارجها جازوله التوجه إلى أى جهة شاء ولو وقف بالعكس جاز أيضاً لكن لا يتوجه المأموم إلى الجهة التى توجه إليها الإمام على الجديد لتقدمه حيثئذ عليه (ويقف الذكر عن يمينه) أى الإمام بالغاً كان المأموم أو صبياً (فإن حضر آخر) في القيام (أحرم عن يساره ثم يتقدم الإمام أو يتأخر إن) حيث أمكن التقدم والتأخر لسعة

المكان من الجانبين (وهو) أى تأخرهما (أفضل) روى الشيخان عن ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي ﷺ يصلى من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامنى عن يمينه وروى مسلم عن جابر قال قام رسول الله ﷺ يصلى فقامت عن يساره فأخذ بيدي حتى أدارنى عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه ترجم البيهقى عليه باب الرجل يأثم بالرجل وعلى الأول باب الصبى يأثم بالرجل ولو جاء الثانى في التشهد أو السجود فلا تقدم ولا تأخر حتى يقوموا وإن لم يكن إلا التقدم أو التأخر لضيق المكان من أحد الجانبين حافظوا على الممكن (ولو حضر) مع الإمام في الابتداء (رجلان أو رجل وصبي

(قوله ولو وقف بالعكس) هذه تمام الأحوال الأربعة والضابط فيها أن يقال يشترط أن لا يكون ظهر المأموم إلى وجه الإمام حقيقة أو تقديرأ (تنبيه) لو وقف صف طويل في أخريات المسجد أو خارجه صحت صلاة من حاذى بدنه كله جرم الكعبة فيجب انحراف غيره إلى عينا والقول بأن الجرم الصغير كلما بعد كثرت محاذاته فاسد كما لا يخفى على عاقل فضلاً عن فاضل لأن الذى يكثر بمعنى يتسع إنما هو قاعدة الراوية الحادثة من الخطئين الملتقيين على مركزه الخارجين إلى غير نهاية وتقدم أنه متى كان بين الإمام والمأموم أكثر من سمت الكعبة بطلت صلاتهما على ما مر فتأمل (قوله عن يمينه) وإن فاته نحو سماع قراءة على المعتمد (قوله في القيام) ومنه الاعتدال (قوله ثم يتقدم الإمام إلخ) ظاهره استمرار الفضيلة لهما بعد تقدم الإمام وإن دام على موقعهما من غير ضم أحدهما إلى الآخر وكذا لو تأخرا ولا بعد فيه لطلبه هنا منهما ابتداء فلا يخالف ما سياتى فراجع (قوله فأخذ برأسى إلخ) وهذا من معجزاته ﷺ ومنه يؤخذ طلب الإرشاد وبالفعل لمن خالف مطلوباً (قوله أو السجود) ومثله الركوع على المعتمد عند شيخنا وفي شرح شيخنا إلحاقه بالقيام تبعاً لشيخ الإسلام ويظهر أنه الأقرب لسهولته (قوله حتى يقوموا) أى إن قاموا فلا تقدم لمن يصلى نجاساً (قوله رجلاً) والأولى كون الحر أو البالغ منهما لجهة اليمين (قوله امرأة) ولو عمر ما له أو حليته وكذا ما يأتى (قوله أم سليم) بضم السين وفتح اللام هى أم أنس واسمها مليكة (قوله ويقيم) واسمها ضميرة وقيل سليم ابن أم سليم المذكورة (قوله لاحتمال أنه امرأة) هذه علة عدم مساواته للرجل وما بعدها علة عدم مساواته للمرأة ويأخذ من ذلك أنه لو حضر خنثى منفرداً مع الإمام أنه يقف فيما بين يمينه وخلفه لتعارض الاحتمالين (قوله ثم الصبيان) إن لم يكن في صف الرجال ما يسعهم والأكمل بهم واستوجه بعضهم تقديم الأحرار على الأرقاء ولا بعد فيه وأفضل صفوف الرجال أوله إن لم يكره ثم ما يليه وهكذا وكذا النساء الخالص وأفضل صفوفهن مع الرجال الخالص أو الخنثى آخرها ثم ما قبله وهكذا ١ هـ. ومثلهن الخنثى وإذا اجتمع الخنثى صفاً واحداً فلا يبنى تعددهم وأفضل كل صف يمينه وإن فات نحو سماع قراءة كما مر (تنبيه) يؤخر جنس النساء ولو بعد إحرامهن لغيرهن وتؤخر الخنثى لجنس الذكور ولا تؤخر الصبيان للرجال وتؤخر العراة للمستورين من جنسهم (قوله ثلاثاً) إن كان المراد أنه قال ما ذكر ثلاثاً بعد المرة الأولى ففيه دليل لحكم الخنثى وإلا فلا وتقدمهم على النساء للاحتياط (١) (قوله أولو الأحلام والنهى) أما الأحلام فهى جمع حلم بضم الحاء المهملة وسكون اللام بعدها يعنى الاحتلام أى (قوله الشارح والمرأة خلف الرجل) لو كانت محرماً للرجل فالظاهر أنها يصفان خلفه (قول الشارح ويقيم خلفه) أى ثبت ذلك في الصبى والرجل ففى الرجلين من باب أولى .

صفاً) أى قاما صفاً (خلفه) وكذا امرأة أو نسوة تقوم أو يقمن خلفه وإن حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وإن حضر معه امرأة ورجلان أو رجل وصبى قام الرجلان أو الرجل والصبى خلفه صفاً وقامت المرأة خلفهما روى الشيخان عن أنس قال صلى النبي ﷺ في بيت أم سليم فقامت أنا ويقيم خلفه وأم سليم خلفنا ولو حضر معه رجل وامرأة أو خنثى وقف الرجل عن يمينه والخنثى خلفهما لاحتمال أنه امرأة والمرأة خلف الخنثى لاحتمال أنه رجل ويقف (خلفه الرجلان ثم الصبيان ثم النساء) قال ﷺ لا يبنى منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثلاثاً رواه مسلم (وقوله ليلينى)

شديد النون بعد الباء ويحذفها وتخفيف النون روايتان والنهي جمع نهيه بضم النون وهو العقل وروى البيهقي عن أبي مالك الأشعري قال كان رسول الله ﷺ يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان ثم النساء لكنه ضعفه وفي التحقيق كالتثنية ثم الخنثى ثم النساء (وتقف إمامتهن وسطهن) يسكون سين روى البيهقي بإسنادين صحيحين أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أمتانساء فقامتا وسطهن ولو أمهن خشي تقدم عليهن ذكره في الروضة وكل ما ذكره مستحب

وقته وهو البلوغ وقيل جمع حلم بكسر الحاء بمعنى التأني ويلزمه العقل وأما النهي بضم النون وفتح الهاء فهي جمع نهيه كغرفة وهو العقل وقيل هما بمعنى البلوغ (قوله بتشديد النون) وهي إمانون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وإدغامها فيها والفعل فيها مبنى على فتح آخره وهو الباء ومحلّه جزم بلام الأمر ومع التخفيف فالنون للوقاية والفعل مجزوم بحذف الباء (قوله إمامتهن) وكذا إمام عراة بصراء في ضوء كما مر (قوله يسكون السين) على الأنفصاح وكذا كل ما صلح فيه معنى بين وإلا فالأنفصاح الفتح كوسط الدار (قوله فقامتا وسطهن) وكان ذلك بعلم النبي ﷺ أو أمره فأمه (قوله وكل ما ذكر) بقوله ويقف الذكر إلى هنا (قوله ومخالفته لا تبطل الصلاة) لكنها مكروهة نفوت بها فضيلة الجماعة على الإمام ومن معه ولو مع الجهل بها ما لو أحرما معاً عن يمينه ولم يتقدم أمامهما ولم يتأخرا خلفه (قوله فرداً) بأن يكون في كل من جانبيه فرجة تسع واقفاً فأكثر وإن كان بين الصفوف والفائت في تقطيع الصفوف فضيلة الصف لا فضيلة الجماعة عند شيخنا الرملي وأتباعه (قوله سعة) بفتح السين والمراد بها هنا ما يشمل الفرجة وأصلها ما دون الفرجة وأقل الفرجة ما يسع واقفاً كما مر (قوله فليجرح) ندباً ولو قبل إحرامه وسياً في وقته الفاضل (قوله شخصاً) أي حرّاً أو رقيقاً مع سلامة عاقبته ويدخل الرقيق في ضمانه وإن جهل رقه (قوله منه) أي الصف إن كان أكثر من اثنين وإلا وقف معهما إن أمكن وإلا خرقهما وصف مع الإمام وللثلاثة فضيلة الصف الأول لعذرهم ولو صف شخص أو أكثر أمام الصف الأول بلا عذر كره لهم وقيل يحرم وليس لهم فضيلة الصف الأول ولا فضيلة الجماعة أيضاً على الوجه الوجهي مخالفتهم المطلوب من حيث الجماعة خلافاً لمن ادعاه ، نعم إن قصر الصف الأول كبعده عن الإمام بأكثر من ثلاثة أذرع فالتقدم حيث هو الصف الأول كما هو ظاهر (قوله بعد الإحرام) فيكره قبله إن لم يكن المجزور مكرهاً وإلا حرم الجرح (قوله وليساعده المجزور) ندباً وإن جهل الحكم كأن أسره إليه قبل جرحه بل يندب له التأخير ولو بلا جرح ويحصل له بالإعانة أجر كأجر صفه أو أكثر وقيل تبقى له فضيلة صفه (قوله للاستحباب) ولو منفرداً كما قاله شيخنا وفيه نظر لما مر أنه لا تندب الإعادة منفرداً إلا لمن جرى خلاف في بطلان صلاته إلا أن يقال هذا لخصوص الأمر بالإعادة فيه فراجع (قوله أن يخرق الصف) وإن تعدد وخرج بالخرق التخطي فهو كالجمعة (قوله فرجة) فلا يخرق للسعة على المعتد (قوله لتقصيرهم) خرج ما لو تركوها لنحو حر أو مطر أو طرأت بعد إحرامهم (قوله فوات فضيلة الجماعة) هو المعتد والفائت جميع الدرجات فيما فاتت فيه لا في غيره (قوله علمه) أي قبل سبقه بمبطل كركنين فعليين وإن لم يعلم وقال الطبرلاوي لا بطلان مع عدم العلم ويجري على نظم صلاة نفسه إلى أن يوافق الإمام (قوله يسمعه) أي الإمام ولو فاسقاً أو صبيّاً (قوله مبلغاً) ولو غير مصل إن كان عدل رواية أو غيره ولو كافراً واعتقد صدقه أو صبيّاً ما مرنا وبعض

وقته وهو البلوغ وقيل جمع حلم بكسر الحاء بمعنى التأني ويلزمه العقل وأما النهي بضم النون وفتح الهاء فهي جمع نهيه كغرفة وهو العقل وقيل هما بمعنى البلوغ (قوله بتشديد النون) وهي إمانون التوكيد الثقيلة مع حذف نون الوقاية أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وإدغامها فيها والفعل فيها مبنى على فتح آخره وهو الباء ومحلّه جزم بلام الأمر ومع التخفيف فالنون للوقاية والفعل مجزوم بحذف الباء (قوله إمامتهن) وكذا إمام عراة بصراء في ضوء كما مر (قوله يسكون السين) على الأنفصاح وكذا كل ما صلح فيه معنى بين وإلا فالأنفصاح الفتح كوسط الدار (قوله فقامتا وسطهن) وكان ذلك بعلم النبي ﷺ أو أمره فأمه (قوله وكل ما ذكر) بقوله ويقف الذكر إلى هنا (قوله ومخالفته لا تبطل الصلاة) لكنها مكروهة نفوت بها فضيلة الجماعة على الإمام ومن معه ولو مع الجهل بها ما لو أحرما معاً عن يمينه ولم يتقدم أمامهما ولم يتأخرا خلفه (قوله فرداً) بأن يكون في كل من جانبيه فرجة تسع واقفاً فأكثر وإن كان بين الصفوف والفائت في تقطيع الصفوف فضيلة الصف لا فضيلة الجماعة عند شيخنا الرملي وأتباعه (قوله سعة) بفتح السين والمراد بها هنا ما يشمل الفرجة وأصلها ما دون الفرجة وأقل الفرجة ما يسع واقفاً كما مر (قوله فليجرح) ندباً ولو قبل إحرامه وسياً في وقته الفاضل (قوله شخصاً) أي حرّاً أو رقيقاً مع سلامة عاقبته ويدخل الرقيق في ضمانه وإن جهل رقه (قوله منه) أي الصف إن كان أكثر من اثنين وإلا وقف معهما إن أمكن وإلا خرقهما وصف مع الإمام وللثلاثة فضيلة الصف الأول لعذرهم ولو صف شخص أو أكثر أمام الصف الأول بلا عذر كره لهم وقيل يحرم وليس لهم فضيلة الصف الأول ولا فضيلة الجماعة أيضاً على الوجه الوجهي مخالفتهم المطلوب من حيث الجماعة خلافاً لمن ادعاه ، نعم إن قصر الصف الأول كبعده عن الإمام بأكثر من ثلاثة أذرع فالتقدم حيث هو الصف الأول كما هو ظاهر (قوله بعد الإحرام) فيكره قبله إن لم يكن المجزور مكرهاً وإلا حرم الجرح (قوله وليساعده المجزور) ندباً وإن جهل الحكم كأن أسره إليه قبل جرحه بل يندب له التأخير ولو بلا جرح ويحصل له بالإعانة أجر كأجر صفه أو أكثر وقيل تبقى له فضيلة صفه (قوله للاستحباب) ولو منفرداً كما قاله شيخنا وفيه نظر لما مر أنه لا تندب الإعادة منفرداً إلا لمن جرى خلاف في بطلان صلاته إلا أن يقال هذا لخصوص الأمر بالإعادة فيه فراجع (قوله أن يخرق الصف) وإن تعدد وخرج بالخرق التخطي فهو كالجمعة (قوله فرجة) فلا يخرق للسعة على المعتد (قوله لتقصيرهم) خرج ما لو تركوها لنحو حر أو مطر أو طرأت بعد إحرامهم (قوله فوات فضيلة الجماعة) هو المعتد والفائت جميع الدرجات فيما فاتت فيه لا في غيره (قوله علمه) أي قبل سبقه بمبطل كركنين فعليين وإن لم يعلم وقال الطبرلاوي لا بطلان مع عدم العلم ويجري على نظم صلاة نفسه إلى أن يوافق الإمام (قوله يسمعه) أي الإمام ولو فاسقاً أو صبيّاً (قوله مبلغاً) ولو غير مصل إن كان عدل رواية أو غيره ولو كافراً واعتقد صدقه أو صبيّاً ما مرنا وبعض

(قول المتن وسطهن) قال الجوهرى جلست وسط القوم بالتسكين لأنه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لأنه اسم قال وكل موضع صلح فيه بين فهو بالإسكان وإلا فهو بالفتح وربما يسكن وليس بالوجه ا هـ .
(قول الشارح روى البيهقي إلخ) في الكفاية عن الشافعي رضي الله عنه بعد الذي ساقه الشارح وروى أن صفوان بن سليم قال من السنة إذا أمت المرأة النساء أن تقف وسطهن قال الشافعي رضي الله عنه .
وذلك ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ (قول المتن وليساعده المجزور) ينبغي أن تحصل لهذا المساعد

ماسياً في المقارنة (ويشترط علمه) أي المأموم (بانتقالات الإمام) ليتمكن من متابعتها (بأن يراه أو بعض صف أو يسمعه أو مبلغاً) وفي الروضة كأصلها

وقد يعلم بهداية غيره إذا كان أعمى أو أصم في ظلمة (وإذا جمعهما مسجد صح الاقتداء وإن بعدت المسافة وحالت أبنية) نافذة أغلق أبوابها أولاً وقيل لا يصح في الإغلاق وإذا لم تكن نافذة لا يعد الجامع لهما مسجداً واحداً (ولو كان بقضاء) أى مكان واسع (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع) بذراع

الصف كالمبلغ (قوله أعمى وأصم) وفي نسخة أعمى أو أصم وهى أولى لثلا يلزم استدراك الظلمة (فرع) زوال المبلغ فى الأثناء كالابتداء فتجب نية المفارقة إن لم يرج وجوده قبل مبطل . (قوله وإذا جمعهما) أى يشترط أن يجمع الإمام والمأموم مكان مسجد أو غيره فلا بد من اتحادهما بالقرب وغيره وقال عطاء يكفى العلم بالانتقالات وإن بعدت المسافة وحالت أبنية كثيرة^(١) قيل وهو مخالف للكتاب والسنة والمراد بالمسجد الخالص ومنه رحبته وهى ما حوط عليها عند البناء لأجله وإن هجرت أو انتهكت ويلزم الواقف تمييزها عن المسجد قاله شيخنا الرملى فإن علم حدوثها بعده فهى كحريمه وهى ما حوط عليه لأجل القاء نحو قمامته وليس له حكمه والمساجد المتلاصقة المتنافذة كالمسجد الواحد وإن انفرد كل بإمام ولا يضر نحو نهر فيها إلا إن كان سابقاً عليها (قوله نافذة) بحيث يمكن الاستطراق منها عادة بلا نحو وثبة فاحشة (قوله أغلق أبوابها) ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح ما لم تسمر فإن سمرت ولو فى الأثناء ضر كزوال مرق دكة أو سطح ليس لهما غيره كجدار حائل بينهما وقيد شيخنا الرملى كابن حجر بما إذا كان بأمرهما وإلا فلا يضر قال بعض مشايخنا ويجزى مثله فى التسمير وغيره بما مر (قوله لا يعد إلخ) فلا تصح القدوة وإن وجدت رؤية من نحو شبك ولو فى المسجد خلافاً للإسنوى (قوله بذراع الأدمى) وهو شبران تقريباً ويزيد على الذراع المصرى بنحو ثمنه (قوله من عرف الناس) لأن ما لا ضابط له لغة ولا شرعاً فمرجه العرف وحكمته وصول صوت الإمام للمأموم فى ذلك غالباً . (قوله ونحوها) بما هو دونها كما صرح به الإسنوى وغيره فنضر الزيادة على الثلاثة مطلقاً (قوله والمراد به إلخ) فالتلاحق ليس معتبراً (قوله وراء الآخر) قيد به لأنه الذى فى الروضة وسأقئ اليمن واليسار وعبارة المصنف شاملة لهما كما قاله الإسنوى فلو أبقاها الشارح على عمومها لكان أولى (قوله حتى لو كثرت إلخ) لكن لا يصح إحرام واحد من صف بينه وبينه من قبله أكثر من المسافة إلا بعد إحرام واحد من الصف الذى قبله ولو زال بعض الصفوف بعد الإحرام بغير إذن من خلفه وبغير أمره لم يضر ولا يتوقف أفعال صف على أفعال من قبله لأنها ليست روابط لبعضها . (قوله فى الحكم المذكور) الذى هو اعتبار المسافة المذكورة (قوله وبعضه وقف) أى بعضه الشائع موقوف مسجداً أو غيره أو بعضه المعين موقوف غير مسجد (قوله والموات) عطف على المملوك أى الذى كله موات وكذا بعضه المعين إذ لا يتصور الشيوع فى الموات مع غيره . (قوله المطروق) أى الذى يكثر طروقه بالفعل ولو فى وقت الصلاة

فضيلة الذى كان فيه ولا يضر تأخره عنه (قول الشارح وقد يعلم بهداية غيره إلخ) منه تعلم أن المؤلف رحمه الله لو غير بالكاف بدل الباء كان أولى ونبه الإسنوى رحمه الله على أنه لا يشترط العلم بالانتقال فى حال الانتقال بدليل الاكتفاء برؤية بعض الصف قال وحينئذ فالتحج حصول العلم قبل تأخره عن شئ يكون به متخلفاً بغير عذر ونبه أيضاً على أن قضية إطلاقهم أن المبلغ لا فرق فيه بين المصلى وغيره وأنه ينبغى أن يقبل خبر الصبى فى ذلك كدلالة الأعمى على القبلة فقد قال فى شرح المذهب يقبل خبر الصبى فيما طريقة المشاهدة قال الإسنوى ومسألتنا فرد منه ١ هـ . (قوله نافذة) منه قد يؤخذ أن الواقف فى نفس جدار المسجد إذا حال بينه وبين المسجد شبك لا تصح صلاته لكن خالف فى ذلك البلقينى وأفتى هو وكذا الإسنوى بالصحة فى الصورة المذكورة قال بعضهم هو متجه لأن مدار ما علل به الشيخان عدم الصحة عند عدم النفوذ على أنه لا يعد البناء حينئذ مسجداً وذلك مختلف فى الصورة المذكورة ١ هـ . أقول وهو سند قوى والله أعلم (قول المتن تقريباً) قال الإمام كيف يطمع الفقيه هنا فى التحديد ونحن فى إثبات التقريب على علالة انتهى . وعلة الفقيه من عدم ورود ضابط (قول المتن ولا يضر الشارح إلخ) أى قياساً على غير ذلك من القضاء وكما لو كانا فى

الآدمى (تقريباً وقيل تحديداً) وهذا التقدير مأخوذ من عرف الناس فإنهم يعدونها فى ذلك مجتمعين وعلى التقريب لا تضر زيادة أذرع يسيرة كثلثة ونحوها وتضر على التحديد قاله فى شرح المذهب . (فإن تلاحق شخصان أو صفان) كذا فى المحرر أيضاً والمراد به ما فى الروضة كأصلها : أنه لو وقف خلف الإمام صفان أو شخصان أحدهما وراء الآخر (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين الأخير والأول) من الشخصين أو الصنفين لا بين الأخير والإمام حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الإمام والأخير فرسخاً جاز (وسواء) فى الحكم المذكور (القضاء المملوك والوقف والمبعض) أى الذى بعضه ملك وبعضه وقف والموات كما فى المحرر والمحوظ والمسقف كما فى شرح المذهب كأصل الروضة فهما من الشرح (ولا يضر) بين الشخصين أو الصنفين (الشارع المطروق والنهر الخرج إلى سباحة) بكسر السين أى عوم (على الصحيح) ومقابله يقول الشارع قد نكثر فيه الزحمة فيعسر الإطلاع على أحوال الإمام والماء حائل كالجداء وأجيب بمنع العسر والحيلة المذكورين ولا يضر جزأ الشارع غير المطروق

النهر الذى يمكن العبور من أحد طرفيه إلى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشى فيه أو على جسر معدود على حافته . وذكر فى شرح مهذب اعتبار المسافة المذكورة بين الشخصين أو الصفيين عن يمين الإمام أو يساره أيضا . (فإن كانا فى بناءين كصحن وصفة أو بيت) من مكان أحد (فطريقان أصحهما إن كان بناء المأموم يميناً أو شمالاً) لبناء الإمام (وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) كأن يقف واحد بطرف الصفة

وآخر بالصحن متصلين به وذلك ليحصل الربط بين الإمام والمأموم فى الموقف الذى أوجب اختلاف البناء افتراقهما فيه (ولا تضر) فى الاتصال المذكور (فرجة لا تسع واقفاً فى الأصح) نظراً للعرف فى ذلك والثانى ينظر إلى الحقيقة (وإن كان) بناء المأموم (خلف بناء الإمام فالصحيح) من وجهين أحدهما منع القدوة لانتفاء الربط بما تقدم (صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفيين) أو الشخصين بالبناءين وقف أحدهما بآخر بناء الإمام والثانى بأول بناء المأموم كما فى الروضة وأصلها (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريباً القدر المشروع بين الصفيين لإمكان السجود يبدان به متصلين وهذا الاتصال هو الرابط بين الإمام والمأموم فى الموقف هنا (والطريق الثانى لا يشترط إلا القرب كالفضاء) بأن لا يزيد ما بين الإمام والمأموم على ثلاثة أذراع (إن لم يكن حائلاً أو حال) ما فيه (باب

(قوله عن يمين إلخ) ويدخل فيه أو يقاس عليه أعلاه وأسفله . (قوله من مكان واحد) بأن لا يكون بينهما ما يقتضى تعدده ببعد المسافة أو نحو جدار لا منفذ فيه . (قوله فطريقان) هما طريق الخراسانيين ويقال لما طريق المروزة وهى الأولى فى كلامه وطريق العراقيين وهى الثانية المعتمدة . (قوله ليحصل الربط إلخ) قضيته توقف جعل المكانين واحداً على المأمومية بمعنى أنه يشترط تقدم إحرام هذا الواحد الواقف على إحرام غيره لا تقدمه فى الموقف على غيره ولا توقف أفعال غيره عليه ونقل عن بعضهم ما يخالف ذلك وليس بمتجه^(١) . (قوله فرجة لا تسع واقفاً) ومثلها عتبة كذلك فإن كانت عريضة فلا بد من وقوف واحد عليها . (قوله وقف أحدهما إلخ) وفى تقدم إحرام هذا الواقف على إحرام غيره وتقدم أفعاله وغير ذلك مما مر . (قوله تقريباً) أى فلا تضر زيادة قدر لا يسع واقفاً كالذى تقدم . (قوله القدر المشروع) بمرور صفة لثلاثة أذرع وجملة يبدان إلى آخره خبر مبتدأ محذوف ويجوز رفعه مبتدأ ويبدان خبره على معنى أنه علة له . (قوله ما فيه) هو من تقدير ما تترقب صحة الكلام عليه إذ لا يصح كون الباب النافذ حائلاً . (قوله بمخذه) أى فى مقابلته ولو من يمينه أو يساره بحيث لا يخرج بدنه أو بعضه عن محاذاته وإن بعد بحيث أن لا يزيد ما بين ذلك الواقف وبين آخر المسجد ولا بينه وبين الصف ورائه ولا بين صفيين وراء الحائل على ثلثائة ذراع . (قوله فوجهان) اعلم أنه لم يقع فى كلام المصنف إطلاق الوجهين من غير ترجيح إلا فى هذا الموضع وفى باب النفقات وفى موضع ثالث فى باب الدعوى ببناء على مرجوح ، قيل ورابع فى صفة الصلاة قليل وخامس فى كتاب الوكالة . وأجيب عن هذين بأن الترجيح فيهما معلوم من تعريفهما . (قوله أى لم تصح القدوة) أى ولا الصلاة كما صرح به ابن حجر وتأويل الشارح لدفع توهم سبق الانعقاد بذكر البطلان وقول المنهج أو لم يقف صوابه ولم يقف بالواو كذا قيل فراجع وتأمله .

سفيتين مكشوفتين من مكان واحد وقضيته أنه لو كان البيت والصحن مثلاً من مكانين لم تصح الصلاة لعدم الاجتماع وهو إنما يتجه بالنسبة إلى الطريقة الثانية لكن الإسنوى رحمه الله ادعى أن الذى دل عليه كلام الرافعى أن المكانين كالمكان . قال أعنى الإسنوى رحمه الله : لكن مع مراعاة فى الشروط من مخاذاة الأسفل للأعلى بجزء منهما هـ . وقوله : لكن مع مراعاة إلخ أراد به أن أصحاب الطريقين يشترطون مع الذى اعتبره فيهما المخاذاة أيضاً وقد تبعه على ذلك صاحب الإرشاد لكن الشارح كما سيأتى خصه بالأول ثم إن ما اقتضاه صنيع الإسنوى رحمه الله من صحة الصلاة فى البناءين من مكانين حتى عند أصحاب الطريقة الثانية هو الحق فقد رأيت فى التحقيق التصريح بذلك والله أعلم ، وقوله أيضاً : من مكان واحد متعلق بالثلاثة قبله وذلك كما فى المدارس المشتملة على هذه الأمور الثلاثة فإذا وقف الإمام فى أحدها والمأموم فى آخر فحكمه ما ذكره الشيخ رحمه الله . (قول المتن أصحهما) عبارة المحرر أو لهما ولم يصرح فى غيره بترجيح الأولى معروفة بالخراسانيين والعراقيين . (قول المتن كالفضاء) أى قياساً على الفضاء ففى كلامه إشارة للدليل . (قول المتن إن لم يكن حائلاً) قال الإسنوى : أى ما ذكرناه من الطريقين محله إن لم يكن إلخ والتعبير فيه قلاقعة ويقتضى أن الباب النافذ يسمى حائلاً هـ . وأما الشارح فإنه فرض الكلام فى الطريقة الثانية ثم ألحق

نافذ يقف بمخذه صف أو زجل كما فى الروضة وأصلها (فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك (فوجهان) أصحهما فى أصل الروضة عدم صحة القدوة أخذاً من تصحيحه الآتى فى المسجد الموات (أو حال جدار بطلت) أى لم تصح القدوة (باتفاق الطريقين) والوجهان فى المسألة قبلها على كل من الطريقين أيضاً

(قوله ويلحق بالجدار) أى على الطريقين أيضا الباب المردود ففيه الوجهان وأشار بقوله ويؤخذ إلخ إلى أن الباب المردود والشباك قد ذكرهما المصنف في الحائل بين المسجد وغيره فيأتى مثله هنا في الحائل في غير المسجد على الطريقين أيضا ولا بد من عدم الحائل أو وقوف واحد بمخاء الباب النافذ على الطريقة الأولى أيضا . (قوله من خلفه) وكذا من بأحد جانبيه وتعتبر المسافة التي هي ثلاثمائة ذراع بينهم وبينه لا بينهم وبين الإمام ولو أغلق الباب أو رد أو سمر بينهما فإن كان شيء من ذلك بفعل أحدهما أو بأمره أو بإذنه بطلت صلاته وإلا فلا تبطل ما لم يطل الزمن من غير عود فتحه أو نية المفارقة . (قوله وإن حال إلخ) أى بأن كان بحيث لا يصل إلى الإمام إلا باستدبار القبلة . (قوله كالإمام) فيشترط كونه ممن يصح اقتداء من خلفه به بخلاف أنثى لذكر أو أمى لقارئ ولو تعدد الرابطة فلا بد من تعيين واحد للمتابعة وظاهره تعيين كونه واحدا للجميع وفيه بحث ويظهر أنه يصح أن يكون لكل طائفة رابطة بحسب مرادهم ولو نوى ترك متابعة رابطته بطلت صلاته لقصد المبطّل لا لقطع نية كانت عليه ولو أراد نقل المتابعة من رابطة لرابطة آخر في التعداد امتنع لما ذكر فإن نقل بطلت إلا إن فسدت صلاة الأولى كذا قاله العبادى وفيه تأمل فراجع . وعلى وجوب تقدم إحرام الرابطة لا يجوز ربطه بمن تأخر إحرامه عنه نعم إن بطل الرابطة بفساد صلاته انجبه جواز الرابطة بالتأخر للضرورة هنا فتأمل وحرر . (قوله لا يجوز تقديمهم عليه) أى لا في المكان ولا في الأفعال وإن كان بطيء الحركة أو تخلف لعذر وإن فاتتهم الركعة تبعاه سبقهم ولو سبق أحد منهم بركنين فعليين بطلت صلاته ولو تخلف هو عن الإمام بركنين فعليين عمدا بلا عذر وجب عليهم نية مفارقه ويتابعون الإمام إن عملوا بانتقالاته ولو بالسماح كذا قاله العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملى كما لو زالت الرابطة في الأثناء فراجع . (قوله ولا تقدم تكبيرهم) أى للإحرام وكذا سلامهم . (قوله في علو) أى بنحو أبنية لا بنحو ارتفاع المكان كجبل أحدهما في أسفله والآخر أعلى منه عليه فلا يعتبر بينهما إلا قدر المسافة فقط كما في شرح الروض . (قوله أو عكسه) بالجر عطف على علو وضميره يعود على الوقوف المفهوم من وقف . (قوله حتى لو كان إلخ) وأما عكس هذه بأن وجدت المحاذات بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذ فلا يضر لوجود المحاذة حقيقة وقيل يضر . (قوله المبني على الطريقة الأولى إلخ) أى وأما الطريقة الثانية الراجعة فالعبرة فيها بالمسافة المتقدمة . وذكر العلامة ابن قاسم أن الارتفاع يعتبر من المسافة متندا وهو قياس ما قاله الشيخ عميرة في قرية على قلة جبل يسمعون نداء الجمعة وقد خالفه شيخنا الزياى وغيره كشيخنا الرملى في ذلك واعتبروا زواله وفرض القرية على محاذة محلها من الأرض وقياس ذلك عدم اعتبار قدر مسافة الارتفاع هنا فراجع ذلك وحرره

الأولى بها في الباب المغلق والمردود والشباك كإني عليه آخر . (قول الشارح فرض الباب) أى المغلق والمردود بل وكذا المفتوح فيما يظهر وبه يظهر لك أن صنيع الشارح رحمه الله أحسن من صنيع الإسنى السالف في الحاشية التي قبل هذه . (قول المتن أو عكسه) قال الإسنى : ضميره يرجع إلى الوقوف . (قول الشارح أى المأموم) كأنه أعاد الضمير عليه باعتبار أنه المحدث عنه وخالف الإسنى فقال أى بعض بدن أحدهما بعض بدن الآخر . (قول الشارح والاعتبار في السافل إلخ) لو كان محاذيا بالفعل لطوله ولو كان معتدلا لم يحاذ فالظاهر الصحة خلافا لما في شرح الروض . (قول الشارح المبني على الطريقة الأولى) خالف الإسنى في ذلك حيث قال : وصورة المسألة أن لا يكونا في مسجد فإن كان صح مطلقا هـ . فاقضى صنيعه أن الحكم مفروض على الطريقين معا وتبعه صاحب الإرشاد وضم إلى المسألة المسجد ما لو كان المرتفع آكاما نظرا إلى أنهما في قرار واحد وإن اختلفا علوا وسفلا ولكن العراقي فهم كما فهم الشارح ثم رأيت عبارة التحقيق ظاهرة في جريان ذلك على الطريقين . (قول الشارح على الطريقة المذكورة) لعل هذا الخل مأخذ الشارح البناء على الأولى

ويلحق بالجدار الباب المغلق والشباك الباب المردود أخذنا مما سياتى ويؤخذ من فرض الجدار على الطريقة الأولى فرض الباب والشباك بمحملهما عليها (قلت الطريق الثاني أصح والله أعلم وإذا صح اقتدائه في بناء آخر) على الطريق الأول أو الثاني (صح اقتداء من خلفه وإن حال جدار بينه وبين الإمام) ويكون ذاك كالإمام لمن خلفه لا يجوز تقديمهم عليه . قال القاضي حسين : ولا تقدم تكبيرهم إلا للإحرام على تكبيره وجزم به في التحقيق (ولو وقف في علو وإمامه في سفلى أو عكسه) كصحن الدار وصفة مرتفعة أو سطحها (شرط محاذة بعض بدنه) أى المأموم (بعض بدنه) أى الإمام كأن يحاذى رأس السافل قدم العالى فيحصل الاتصال بينهما بذلك والاعتبار في السافل بمعتدل القامة حتى لو كان قصيرا أو قاعدا فلم يحاذ ولو قام معتدل القامة لحاذى كفى ذلك ثم هذا الشرط المبني على الطريقة الأولى ليس كافيا وحده بل يضم إلى ما تقدم حتى لو وقف المأموم على صفة مرتفعة والإمام في الصحن فلا بد على الطريقة المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفة ووقوف

آخر في الصحن متصلا به قاله الرافعي وأسقطه في الروضة (ولو وقف في موات وأمامه في مسجد) اتصل به الموات (فإن لم يحمل شيء) بين الإمام والمأموم (فالشرط التقارب) أي أن لا يزيد على ثلثائة ذراع كما في الفضاء (معتبر من آخر المسجد) لأنه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وقيل من آخر صف) فيه فإن لم يكن فيه

إلا الإمام فمن موقفه (وإن حال جدار) لا باب فيه (أو) فيه (باب مغلق منع) الاقتداء (وكذا الباب المردود والشباك في الأصح) نظرا إلى منع المشاهدة في الأول ومنع الاستطراق في الثاني والمقابل ينظر إلى الاستطراق في الأول والمشاهدة في الثاني لكن جانب المنع أولى بالتغليب أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بمحاذاته والصف المتصل به، وإن خرجوا عن المحاذاة بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداؤه للحائل وقيل يجوز إذا كان الجدار للمسجد لأنه من أجزائه والشارع المتصل بالمسجد كالموات وقيل يشترط اتصال الصف من المسجد بالطريق والفضاء المملوك المتصل بالمسجد كالشارع كما ذكره في شرح المهذب والتحقيق وهو جامع لما في الروضة كأصلها. إن البغوي قال باشتراط اتصال صف من المسجد بالفضاء وأنه ينبغي أن يكون كالموات (قلت) يكره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه إلا لحاجة كنعلم الإمام المأمومين صفة

(قوله وأسقطه في الروضة) إما للعلم به مما مر وإما لعدم اعتباره استغناء عنه بمحاذاة البدن المذكورة. (قوله في موات وإمامه في مسجد) وكذا عكسه كما في نسخة وبذلك تتم الأحوال الأربعة والمراد بالموات هنا ما ليس مسجدا خالصا وفي نسبة الاتصال للموات اعتبار تأخير عن المسجد فهو أولى من عكسه ويجري ما ذكر فيما لو وقفا في مسجدين بينهما موات أو شارع أو نهر ليست أرضه مسجدا كما مر. (قوله فإن لم يحمل شيء) أي مما يمنع المرور أو الرؤية. (قوله وإن حال جدار) وأقله كما قال شيخنا أن يجوز إلى وثبة فاحشة ومثل الجدار وهدة بينهما كأن كانا على سطحين بينهما شارع مثلا فلا يصح إلا أن كان لكل منهما درج مثلا من المنخفض بحيث يمكن استطراق كل منهما إلى الآخر من غير استدبار للقبلة وهذا المراد بقولهم ازورار وانعطاف وهو من عطف التفسير أو المرادف أو الأخص ولا يضرب نحو تيامن أو تياسر. (قوله والشارع المتصل) ومثله البناء كما مر. (قوله والفضاء المملوك) وكذا البعض وظاهر كلام المصنف والشارح أن الطريقين في البناءين لا يجريان في المسجد والفضاء وظاهر كلام شرح الروض جريانها فيهما. (قوله ينبغي أن يكون) هو المعتمد وكلام البغوي مرجوح. (فرع) لو كانا في سفينتين صبح اقتداء أحدهما بالآخر وإن لم يكونا مكشوفتين ولم تربط إحدهما بالآخرى بشرط المسافة وعدم الحائل والماء بينهما كالنهر بين المكانين. (قوله يكره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه) ولو على جبل أو حائط في المسجد وغيره وتقوت به فضيلة الجماعة خلافا لابن حجر في مسجد بُني كذلك والمراد ارتفاع يظهر في الحس عرفا وإن لم يكن قدر قامة وضمير «عكسه» عائد لارتفاع المأموم فهو انخفاضه عن الإمام والمعنى أنه يكره لكل مأموم أن يكون موقفه مرتفعا عن موقف الإمام أو منخفضا عنه وهذا بظاهرة يشمل ما لو ارتفع الإمام وحده أو انخفض وحده ونسبة الكراهة للمأموم لأنه تابع والوجه في هذين نسبة الكراهة للإمام حيث لا عذر، على أن ظاهر كلام المصنف أن العكس راجع لارتفاع الإمام فنسب الكراهة إليه بدليل الاستثناء بعده بقوله كنعلم إلا أن يؤول بأنه مستثنى من ارتفاع الإمام المفهوم من انخفاض المأموم وما بعده مستثنى من ارتفاع المأموم فتأمل. (قوله ولا يقوم) أي يندب والمراد يتوجه ولو قاعدا ودخل فيه الإمام نعم يندب للمقيم إن يقيم قائما وكذا بطيء الحركة أن يقيم في وقت يدرك فيه فضيلة التحريم. (قوله مريد الصلاة) هو أولى من التعبير بالمأموم كما علم. (قوله المؤذن) المراد المقيم وإن لم يؤذن^(١) والتعبير به للغالب.

(قول المتن وقيل من آخر صف) أي نظرا إلى أن الاتصال مراعى بينه وبين الإمام لا بينه وبين المسجد. (تتبعيه) لو كان المأموم في المسجد والإمام خارجه فالاعتبار من آخر المسجد أيضا لا من موقف المأموم به عليه الإمام رحمه الله. (قول المتن منع) أي وإن علم المأموم الانتقالات. (قول الشارح وقيل يشترط اتصال إلخ) يعني وقيل يأتي هنا طريق المرازمة وقس عليه ما سيأتي عن البغوي. (فرع) الدار والمدرسة مع المسجد يأتي فيهما الطريقتان. (قول الشارح وهو جامع لما في الروضة إلخ) وذلك لأن قوله في الفضاء المملوك أنه كالشارع مقتضاه أن الصحيح إلحاقه بالموات وقيل يشترط الانصاف فإلحاقه بالموات هو ما بحثه في الروضة واشتراط الاتصال المحكى بقيل هي مقالة البغوي. (قول الشارح وهو جامع أيضا) الضمير فيه راجع لقوله كما ذكره وقوله بالفضاء راجع لقوله والفضاء المملوك. (قول الشارح وأنه) الضمير راجع لقوله إن البغوي. (قول المتن ولا يقوم) قال الإسوي: ينبغي أن يريد به التوجه والإقبال ليشمل من يصلي من غير قيام. (قول المتن حتى يفرغ المؤذن) ينبغي أن يحمل على معناه

الصلاة وكتبيل المأموم تكبير الإمام. (فيستحب) ارتفاعهما لذلك ولا يقوم مريد الصلاة (حتى يفرغ المؤذن من الإقامة) لأنه وقت الدخول في الصلاة

(ولا يتبدىء نفلا بعد شروعه) أى المؤذن (فيها) لحديث مسلم : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » (فإن كان فيه أتمه إن لم يحش

فوت الجماعة) بإتمامه (والله أعلم) فإن خشية قطع النفل ودخل في الجماعة لأنها أولى منه بفرضيتها أو تأكدها وقد تقدم أنها تدرك ما لم يسلم الإمام فقوتها بسلامه كما صرح به هنا في شرح المذهب (فصل) (شرط القدوة) في الابتداء (إن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة) وإلا فلا تكون صلاته صلاة جماعة ونية الجماعة صالحة للإمام وعبر بها فيه أبو إسحاق ذكره في الكفاية وتعين بالقرينة الحالية للاقتداء وللإمامة وقد نقل القاضي حسين عن أبي إسحاق أن الإمام ينوي الجماعة وصح أنه لا ينويها قاصرا بها على الاقتداء وذكر ذلك في باب صفة الصلاة وسيأتى جواز قدوة المنفرد في خلال صلاته في الأظهر ولا تكبير فيها . (والجمعة كغيرها) في اشتراط النية المذكورة (على الصحيح) والثاني يقول اختصت بأنها لا تصح إلا بالجماعة فلا حاجة إلى نيتها فيها (فلو ترك هذه النية وتابع في الأفعال بطلت صلاته على الصحيح) لأنه وقفها على صلاة غيره من غير رابط بينهما والثاني يقول : المراد بالم تابعة هنا أن يأتي بالفعل بعد الفعل لا لأجله وإن تقدمه انتظار كثير فلا نزاع في المعنى (ولا يجب تعيين الإمام) في النية بل تكفى نية الاقتداء بالإمام الحاضر أو الجماعة (معه)

(قوله ولا يتبدىء نفلا) أى فيكره . (قوله فوت الجماعة) أى إن لم يرج جماعة بعدها وإلا فلا يقطع . (قوله قطع النفل) أى ندبا في غير الجمعة وجوبا فيها وخرج بفوت الجماعة فوت بعض الركعات أو التحريم وبالنفل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه إلا لجماعة تندب فيه بأن يكون في نوعه وليس فوريا ولا المؤدى منه إن ضاق الوقت وكذا إن اتسع إلا إن كان لأجل جماعة تندب فيه بعد قلبه نفلا ويندب إتمام ركعتين منه بعد قلبه نفلا ويسلم منهما إن لم يخف فوت الجماعة . وفي شرح شيخنا ما يفيد أن له أن يسلم من ركعة بعد قلبه نفلا فراجع . (فصل) في ذكر بعض بقية شروط الاقتداء السبعة المتقدمة والمذكور منها هنا ثلاثة : نية الاقتداء واتفاق نظم الصلاة والموافقة في السنن التي تفحش مخالفتها . (قوله في الابتداء) قيد به لقوله مع التكبير لأنه محل الاتفاق وسيأتى مفهومه . (قوله مع التكبير) أى مع جزء منه كما في أصل النية وأولى ولو قصد عدم الاقتداء في جزء من صلاته كأن قال نويت الاقتداء إلا في الركعة الأولى مثلا أو إلا في تسبيحات الركوع مثلا صح الاقتداء ولغا ما قصده . (قوله وتعين بالقرينة) والقرينة صارفة للنية إلى ما صدقاتها كنية المأمومية المطلقة المنصرفة إلى الإمام الحاضر بقرينة الحضور أو كنية الحدث المطلق من الجنب المنصرف إلى الجنابة بقرينة كونها عليه فتأمل . (قوله والجمعة كغيرها) من حيث اعتبار المتابعة وإلا فالجمعة لا تصح بدونها كالمعادة والمجموعة بالمطر تقدما وقيد بالمذكورة لإخراج النية في الأثناء الآتية . (فروع) قال شيخنا الرملى : من شرط عليه الإمامة في محل لا تجب عليه نية الإمامة فراجع . (قوله فلو ترك هذه النية) أى لم يتحقق الإتيان بها ولو لسيان أو جهل ولم يتذكر الإتيان بها قبل طول الفصل بطلت صلاته في نحو الجمعة وصار منفردا في غيرها كما قاله شيخ الإسلام واعتمدوه . (قوله وتابع) عالما أو جاهلا غير معذور . (قوله في الأفعال) ولو فعلا واحدا فلازم للجنس ومثله السلام . (قوله لأنه وقفها على صلاة غيره) أى مع انضمام المتابعة لأن الانتظار لا يضر كما يأتي إن كان يسيرا مطلقا أو كثيرا مع عدم المتابعة ولو انتظر في كل ركن يسيرا ولو جمعا كان كثيرا لم يضر عند شيخنا الطبرلاوى وخالفه العلامة ابن قاسم . (قوله لا لأجله) أى الإمام أو فعلة . (قوله فلا نزاع في المعنى) لأنه إن كان الإتيان بالفعل لأجل فعل الآخر ضر اتفاقا أو لا لأجله لم يضر اتفاقا . (قوله ولا يجب تعيين الإمام) باسم أو صفة بلسان أو بقلب إلا إن تعددت الأئمة فيجب تعيين واحد . (قوله الحاضر) هو بيان للواقع فلا حاجة لملاحظته لتعيينه بالقرينة كما مر . (قوله معه) ليس قيذا

اللغوى ليشمل ما لو أقام غير من أذن . (قول الشارح إذا أقيمت الصلاة) وفي رواية ابن حبان : إذا أخذ المؤذن في الإقامة . (قول الشارح إن لم يحش إلخ) بحث الإسنى وإتمامه إذا رجا جماعة أخرى بسبب تلاحق الثاني قال : وحينئذ فينبى أن تجعل آل الجماعة للجنس لا للعهد هـ . (قول الشارح لأنها أولى منه بفرضيتها إلخ) عبارة الإسنى لأنها فرض أو صفة فرض ونقل عن الرافعى رحمه الله ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال يقتصر منه على ما يمكن قال أعنى الإسنى وهو أصوب من تعبير غيره يعنى بالقطع ونقل عنه أيضا أنه يطلب منه ذلك لو خاف فوت فضيلة التحريم وأن ابن الرفعة نقله عن بحث صاحب الذخائر ثم روجه .

(فصل شرط القدوة إلخ) (قول المتن مع التكبير) قال الرافعى كسائر ما ينويه وقضيته كما قال الإسنى أن يكون مع أول التكبير إلخ ثم اعترض اشتراط كونها مع التكبير بصحتها في خلال الصلاة وإنما اشترطت النية لأن المتابعة عمل وقال عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » . (قول الشارح وتعين بالقرينة الحالية للاقتداء) عبارة السبكي كأن مرادهم بنية الجماعة هنا الحاضرة التي مع الإمام فيرجع ذلك إلى نية الاقتداء . (قول الشارح فلا حاجة إلخ) ذكر الإسنى بدله وكان التصريح بنية الجمعة مغنيا عن التصريح بنية الجماعة . (قول الشارح من غير رابط بينهما) زاد غيره وفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيمنع منه . (قول الشارح في النية) هو معنى عبارة

بالفعل بعد الفعل لا لأجله وإن تقدمه انتظار كثير فلا نزاع في المعنى (ولا يجب تعيين الإمام) في النية بل تكفى نية الاقتداء بالإمام الحاضر أو الجماعة (معه)

فإن عينه وأخطأ) كأن
نوى الاقتداء بزيد فإن أنه
عمرو (بطلت صلاته)

لمتابعة من لم ينو الاقتداء به
فإن قال الحاضر أو هذا

فوجهان قال في الروضة
الأرجح صحة الاقتداء

(ولا يشترط للإمام نية
الإمامة) في صحة الاقتداء

به (وتستحب) له لينال
فضيلة الجماعة وقيل ينالها

من غير نية لتأدى شعار
الجماعة بما جرى وقال

القاضي حسين فيمن صلى
منفردا فأتى به جمع ولم

يعلم بهم ينال فضيلة
الجماعة لأنهم نالوها

بسببه كذا في أصل
الروضة عن القاضي

حسين زاد في شرح
المهذب عنه أنه إن علم بهم

ولم ينو الإمامة لم تحصل له
الفضيلة وعبر في قوله

بالوجه الثالث ومن فوائد
الوجهين أنه إذا لم ينو

الإمامة في صلاة الجمعة
هل تصح جمعته والأصح

لا تصح . وبه قال القاضي
حسين وسكت الشيخان

عن وقت نية الإمامة وذكر
الجويني في التبصرة أنها

عند الإحرام وقال في البيان
في باب صفة الصلاة تجوز

بعده وقال هنا لا تصح
عنده أي لأنه ليس بإمام

الآن (فلو أخطأ في تعيين
تابعه) الذي نوى الإمامة

بـ (لم يضر) لأن
غلطه في النية لا يزيد

على تركها وهو جائز

(قوله فإن عينه) أي بقلبه بأن لاحظ اسمه كزيد أو وصفه المعلق باسمه كالحاضر من حيث إنه زيد ولم يلاحظ
شخصه وأخطأ إن ظهر أنه غير زيد بطلت صلاته أو لم تعتقد فإن لاحظ الحاضر من غير تعلق بالاسم أو
لاحظ شخصه ولو مع تعلقه بالاسم لم تبطل لأن الشخص لا يمكن فيه الخطأ وهذا معنى قولهم فإن أشار
إليه إلخ وليس المراد الإشارة الحسية وعلى هذا التقدير ينزل كلامهم الذي ظاهره المخالفة أو التناقض فتأمل
وافهم . (قوله لمتابعة) أي لربطه متابعتهم بمن لم ينو الاقتداء به وإذا بطلت في هذا مع كون المتبوع ممن يصح
الاقتداء به فبطلانها بربطها بمن لا يصح الاقتداء به أولى كما لو رأى شخصا فظنه مصليا فنوى الاقتداء به فتبين
أنه غير مصلي أو رأى جمادا ملفوفا في ثوب كالأدمى فأتى به فقول بعضهم في ذلك ونحوه إنها تعتقد فرادى
مردود . (فرع) لو نوى الاقتداء بجزئه كيده مثلا فإن نوى به جملة صح وإلا فلا قاله شيخنا الرملي .
(قوله وتستحب) أي إن رجي من يقتدى به وإلا فلا تستحب لكن لا تضر لو أتى بها نعم تجب نية الإمامة
في كل صلاة شرطها الجماعة كالجمعة . (قوله ومن فوائد الوجهين إلخ) سكت عن الثالث لأنه لا يخرج
عنهما . (قوله والأصح لا تصح) وهو المعتمد أي لا تصح جمعة الإمام بغير نية الإمامة ، وكذا القوم إن علموا
به وإلا فكما لو بان محدثا . (قوله تجوز بعده) أي تصح نية الإمامة من الإمام بعد الإحرام في أثناء الصلاة
في غير نحو الجمعة ولا تنعطف على ما مضى قبلها بخلاف الصوم فإنه لا يتجزأ أو بخلاف المأموم المسبوق
لأنه استصحاب . (قوله لا تصح) نية الإمام الإمامة عند الإحرام على الوجه المرجوح . قال الأذري : ولو
في الجمعة وهو غريب وعليه فينبغي الفورية بها عند إحرام واحد من خلفه ويقتصر مضى ذلك الجزء فرادى
أو يقال بانعطاف النية هنا للضرورة . (قوله لأنه ليس بإمام الآن) وأجيب بأنه سيصير إماما ولا يخفى أن
هذا الجواب مساوٍ للإشكال . (قوله لم يضر) أي الخطأ نعم يؤخذ من العلة أنه يضر الخطأ في نحو الجمعة لأنه مما يجب
له التعرض فيه للمأموم جملة ولو عين في الجمعة دون أربعين بالعدد أو بالأسماء لم يضر إلا أن نوى عدم الإمامة بغيرهم
فيضر سواء كان زائدا على الأربعين أو لا كذا ذكره شيخنا كغيره وفيه بحث فتأمل مع ما مر .

الروضة وحيث قال : لا يجب على المأموم أن يعين في نية الإمام اهـ . وعلة ذلك أنه قد لا يعرفه فيشق تكليفه
المعرفة . (قول المتن فإن عينه إلخ) ليس المراد تعيينه بالإشارة القلبية إلى ذاته وإنما المراد أن يعتقده بقلبه زيدا فيعين
عمره كما ذكره الشارح لكن لو عبر الشارح بالباء يدل الكاف كان أولى فيما يظهر فليتأمل . (قول الشارح
لمتابعة) أشار بهذا إلى أن وجه البطلان المتابعة بعد ذلك وإلا فقد انعدمت منفردا وإذا لم يتابع لا بطلان وهذا
ما حاوله السبكي والإسنوي وخالف شيخنا تبعاً للزركشي ويشهد لهما حالة سبق الإمام بالتحريم وما لو صلى
خلف رجل فبان أنثى . (قول الشارح فإن قال الحاضر) ليس المراد تعين القول اللفظي وإنما المراد أن يقصد
بقلبه الحاضر أو يشير إليه إشارة قلبية . وقوله فإن قال أي في حالة التعيين ثم الخطأ فأتى ذلك أن التعيين قد
يفارق الربط القلبي بالحاضر وتصويره عسر . قال في النهاية : وإن تكلف متكلف تصوير عقد الاقتداء بزيد
مطلقاً من غير ربط بمن هو في الخراب فهذا في تصويره عسر مع العلم بأنه يعنى من حضر ومن سير كعب بر كوعه
ويسجد بسجوده اهـ . (قول الشارح في صحة الاقتداء به) أي أما صلاة الإمام فصحيحة على كل حال لأن
أفعاله غير مربوطة بفعل غيره بخلاف المأموم نعم إذا لم ينو كان منفردا على الصحيح وكذا لا تصح جمعته
وخالف القفال فجعل نية الإمامة شرطاً في صحة الاقتداء به إذا علم بهم ولنا قول أيضاً أنها شرط كمنهـ
أحمد . (قول الشارح ومن فوائد الوجهين) أحدهما قول الشارح وقيل ينالها من غير نية ومقابلته المستفاد من
حكايته . (قول الشارح والأصح لا تصح) أي ولكن إذا كان زائداً على الأربعين وجعلوا حاله فجعلتهم
صحيحة كما لو بان محدثا في قول الشارح جمعة دون الجمعة إشارة لما قلناه نعم إن قلنا بالوجه الشاذ أن نية الإمام
للإمامة شرط في صحة الاقتداء احتمل حيث أن لا تصح الجمعة واحتمل أن تصح كمسألة لمحدث لعنهم بالجهل

كما سبق (وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمتفل وفى الظهر بالعصر وبالعكس) أى القاضى بالمؤدى والمتفل بالمفترض وفى العصر بالظهر

(قوله وتصح قدوة المؤدى إلى آخره) وهذا مفاد شرط اتفاق نظم الصلاتين وهذا الاقتداء تصاحبه الكراهة ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة فيما تطلب فيه أصالة عند ابن حجر وتبعه شيخنا الزيدى وشيخنا الرملى كالمخالف عند شيخنا الرملى وتقدم عن ابن حجر خلافه وعدل عن قول الحرر تجوز ، وإن لزمه الصحة لأن الكلام فى الاشتراط وعدمه مع إيهام الجواز للإباحة أو السنية . (فتجيبه) هذه الأنواع متداخلة إن لم تحمل على ما لا تداخل فيه . (قوله ولا يضر اختلاف إلخ) لعدم فحش المخالفة فيها . (قوله ولا تنصرت متابعة الإمام إلخ) وهذا مفاد شرط عدم مخالفة الإمام فى سنن تفحش المخالفة فيها ولهذا تنصرت عدم متابعتها كأن هوى المأموم للسجود والإمام فى قيام القنوت أو قام عن التشهد الأول والإمام فيه أو جلس للإتيان بالتشهد المذكور بعد قيام الإمام وكذا لو تخلف لإتمامه كما قاله شيخنا كابن حجر وخالفه شيخنا الرملى فى هذه وجعله من المعذور أيضا كما مر وتخلفه لإتمام الفاتحة بعده كذا قالوا هنا فانظره مع ما مر فى سجود السهو فى قوله لو قام المأموم عن التشهد وانتصب والإمام فيه أو نزل إلى السجود عن القنوت والإمام فيه حيث قالوا إنه إن كان ساهيا أو جاهلا وجب عليه العود إلى الإمام أو عامدا عالما خير بين العود وبقائه حتى يلحقه الإمام والأفضل له العود فالوجه أن تخص المخالفة هنا فى السنن المطلوبة فى الصلاة لا منها كسجود التلاوة فراجع وانظر وسيأتى قريبا ما يفيد ذلك . (قوله وله فراقه) أى ولا تفوته الفضيلة . (قوله كعكسه) وهو لا خلاف فيه فالمناسب فيه التعبير بالمذهب . (قوله فراقه بالنية) أى بعد تشهده معه وتجوز قبله . (قوله قنت) أى ندبا بأن أدركه فى السجدة الأولى وجواز إن لم يسبقه بركنين فعليين والافتطال صلاته إن لم ينو مفارقتها قبل تمامها . (قوله لا يجزى بالسجود) هو المعتمد بخلاف ما لو اقتدى بمخالف فى الصبح فإنه يسجد مطلقا لا اعتقاده خلافا فى صلاة إمامه كما مر . (قوله وله فراقه) فعدم المفارقة أفضل . (قوله بل يفارقه بالنية) أى وجوبا وإن جلس الإمام للاستراحة أو تشهد لأن ذلك فى غير محله . (قوله لأنه أحدث إلخ) أى لأن المأموم أحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام مع طلبه منه ومن ذلك ما لو اقتدى بمصلى الصبح بمصلى الظهر وقام الإمام من غير تشهد أول فتجب نية المفارقة على المأموم والضابط أن يقال تجب على المأموم نية المفارقة إلا إن فرغت صلاته فى محل يطلب للإمام فيه التشهد وتشهده فيه بالفعل نعم له الانتظار فى السجدة الأخيرة كما لو اقتدى به فيها وكذا لو اقتدى به فى التشهد . (قوله وكسوف) أى وهذا مفهوم شرط اتفاق نظم الصلاة فمحله البطلان لمن أحرم فيها بر كوعين وكذا لا يجوز الاقتداء فى صلاتى كسوف إحداهما بر كوع والأخرى بر كوعين نعم يصح الاقتداء بمصلى الكسوف بر كوعين بعد الركوع الأول من الركعة الثانية لاتفاق النظم حيثئذ والحق به ابن حجر وابن عبد الحق ما بعد التكبير الرابعة من صلاة الجنازة ولم يرتضه شيخنا الرملى والزيدى ولا يصح اقتداء المصلى بمن يسجد للتلاوة أو الشكر ويصح عكسه ويصح الاقتداء بمصلى صلاة التسييح ويغتفر له تطويل الاعتدال والجلوس للمتابعة قاله شيخنا الزيدى عن شيخنا الرملى وفى شرحه ما يخالفه تبعاً لابن حجر وعليه فينتظره .

(قول المتن والمفترض بالمتفل) دليله قصة معاذ رضى الله عنه وقيس عليه الأولى والأخيرة . (قول المتن كالمسبوق) فيه إشارة إلى الدليل أعنى القياس على المسبوق . (قول الشارح ذكره فى شرح المذهب) أى ويستحب له أيضا استمراره فى القنوت والتشهد كالمسبوق وربما يؤخذ ذلك من قول المنهاج كالمسبوق . (قول المتن ويجوز الصبح خلف الظهر) ولا تجوز الجمعة إذا كان من الأربعين خلف الظهر ولو مقصورة . (قول الشارح كعكسه) راجع لقول المصنف يجوز الصبح خلف الظهر . (قول الشارح والثانى ينظر إلخ) أى وذلك يجوز إلى المفارقة ورد بانها غير لازمة بل الانتظار أفضل . قال الإسنوى : ويستفاد من تعليل البطلان أن الإمام لو سبقه بالأوليين من الظهر صح الاقتداء جزماً . (قول الشارح ولا شيء عليه) قال الإسنوى : القياس السجود اهـ . ولعل وجه القياس على المخالف إذا تركه لا اعتقاده عم مشروعية الركوع بعده . (قول المتن وله فراقه) قال السبكي : وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالعدو .

ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم (وكذا الظهر بالصبح والمغرب وهو) أى المقتدى فى ذلك (كالمسبوق) يتم صلاته بعد سلام إمامه (ولا تنصرت متابعة الإمام فى القنوت) فى الصبح (والجلوس الأخير فى المغرب وله فراقه إذا اشتغل بهما) بالنية واستمراره أفضل ذكره فى شرح المذهب (وتجوز الصبح خلف الظهر فى الأظهر) وقطع به كعكسه بجامع أنهما صلاتان متفقتان فى النظم والثانى ينظر إلى فراغ صلاة المأموم قبل الإمام (فإذا قام الإمام) (للتلاوة) (فإن شاء) المأموم (فأفاقه) بالنية (وسلم وإن شاء انتظره ليسلم معه قلت انتظاره أفضل والله أعلم وإن أمكنه القنوت فى الثانية) بأن وقف الإمام يسيراً (قنت وإلا تركه) قال فى الروضة كأصلها ولا شيء عليه أى لا يجزى بالسجود لأن الإمام يحمله عنه (وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصيلاً للنية ولو صلى المغرب خلف الظهر فإذا قام الإمام إلى الرابعة لم يتابعه بل يفارقه بالنية ويجلس ويتشهد ويسلم وليس له انتظاره فى الأضحى لأنه أحدث تشهداً لم يفعله الإمام بخلاف الصبح خلف الظهر (فإن اختلف فعلهما) أى الصلاتين (كمكتوبة وكسوف

أو جنازة لم تصح (القدوة فيهما) (على الصحيح) لتعذر المتابعة والثاني تصح لاكتساب الفضيلة ويراعى كل واجبات صلاته فإذا اقتدى بمصلي المكتوبة بمصلي

الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والأذكار التي بينها بل إذا كبر الإمام الثانية تخير هو بين أن يخرج نفسه عن المتابعة وبين أن ينتظر سلام الإمام أو بمصلي الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم إن شاء رفع رأسه معه وفارقه وإن شاء انتظره قبل الرفع ولا ينتظره بعده لما فيه من تطويل الركن القصير. (فصل) تجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله أي الإمام أي ابتداء فعله (ويتقدم) ابتداء فعل المأموم (على فراغه منه) أي فراغ الإمام من الفعل فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ما سيأتي بيانه وفي صحيح مسلم حديث: «لا تبادروا الإمام إذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا» وفي الصحيحين حديث:

إذا اعتدل في السجود بعده أو في الركوع قبله وهو أولى وإذا جلس في إحدى السجدين والأولى أولى. (قوله أو جنازة) لو عبر بالواو لشمل الصور الست. (قوله لتعذر المتابعة) أي بحسب الوضع ولو في الابتداء أو لم يعلم بنية الإمام أو جهل البطلان في ذلك والله أعلم.

(فصل) في بقية شروط الاقتداء والمذكور فيه شرط واحد وهو التبعية. (قوله متابعة) الأولى تبعية الإمام إذ لا معنى للمفاعلة هنا. (قوله بأن يتأخر ابتداء فعله) (إلخ) هو من المفرد المضاف أي بأن يتأخر ابتداء كل فعل من أفعال المأموم على فراغ مثله من أفعال الإمام كما ذكره الشارح وحيث قد قوله ويتقدم إلخ متعين لا بد منه خلافا لمن زعم أنه مستدرك للإيضاح وبذلك سقط اعتراض بعضهم على المصنف وما في شرح شيخنا كابن حجر غير مستقيم ثم تفسير المتابعة الواجبة بما ذكر صحيح سواء أريد بها ما يبطل تركها كالتخلف أو السبق بركنين أو ما يحرم تركها وإن لم يبطل كالسبق بركن أو بعضها أو ما يشمل تركها المكروه كالمقارنة على نظير قولهم تندب الطهارة ثلاثا مع وجوب أولها وتفسيرها بالمندوبة لا يستقيم. (تنبيه) تندب المقارنة في بطيء القراءة وفيمن علم أنه لا يطمن مع الإمام إلا بها ويندب للإمام انتظار المأموم ليطمن معه. (قوله لا تبادروا) (إلخ) فيه نفى السبق فقط فذكر الحديث الأول لصراحته في النهي. (قوله أو القول) زاده ليكون الاستثناء في كلام المصنف متصلا. (قوله فتضر المقارنة) أي في التكبيرة يقينا أو ظنا أو شكاً في الابتداء أو الأثناء إلا أن تذكر قبل طول الفصل في أثنائها أو بعدها مطلقا نعم لو كبر عقب تكبيرة إمامه ثم كبر إمامه ثانية خفية لشكه في تكبيرة مثلاً ولم يعلم به المأموم لم يضر على أصح الوجهين المعتمد وإنما أثر الشك هنا للاحتياط للنية فلا ينافي الشك في حال الإمام كما مر وقول الأذرع فيمن ظن إحرام إمامه فأحرم أن صلاته تنعقد فرادى مرجوح. (قوله ويشترط تأخر جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الإمام) يقينا أو ظنا ولا يكتفى بالشك كما مر وذكر هذه لدفع إيهام أن المقارنة السابقة لا تضر إلا في الجميع كما هو الظاهر منها. (قوله ثم المقارنة في الأفعال) أي المطلوب فيها عدمها ومثلها الأقوال المطلوب فيها ذلك ولو أدخلها في كلامه هنا كما فعل أولاً لكان أنسب. (قوله مكروهة مفقودة فضيلة الجماعة) أي فيما قارن فيه فقط وخرج بالمقارنة السبق فهو مكروه في الفاتحة مطلقاً كما يأتي في كلام المصنف وحرام في الأفعال كما مر. (قوله إن الجماعة تحصل) أي تنصح

(قول المتن أو جنازة) قال الإسنوي: لو عبر بالواو لأفاد ست مسائل في المذكورات.

(فصل تجب متابعة الإمام) (قول المتن متابعة) لو عبر بالتبعية كان أولى لأن المتابعة مفاعلة من الجانبين.

(قول المتن بأن يتأخر إلخ) هذه العبارة تفيد أن المأموم يطلب منه الشروع في المتابعة عقب شروع الإمام في الهوى للركوع أو السجود وإن لم يصل الإمام إليهما وهو ظاهر لكن قوله ويتقدم أي ابتداء المأموم على فراغه يصدق بما لو وقع ابتداء المأموم عقب ابتداء الإمام في الركوع ولكن لم يكمل المأموم الركوع حتى رفع الإمام رأسه منه وبما لو سبقه المأموم بالركوع بعد تأخر الابتداء وليس مراداً. (قول الشارح على ما سيأتي بيانه) أي مفهوماً العبارة فيه التفصيل الآتي فلا اعتراض وأما المقارنة فقد صرح بها. (قول الشارح إنما جعل الإمام الحديث) هذا الحديث يستفاد منه منع التقدم والتأخر، والأول خاص بمنع التقدم لكن دلالة أخرجه. (قول الشارح ويشترط إلخ) غرضه من التنبيه على هذا أن عبارة المتن لا تقى به بل ربما توهم جواز الشروع قبل فراغ الإمام أو وجوبه كما يعرف بالتأمل نعم يفهم منها امتناع التقدم في التكبيرة فقوله بعد ولو سبق إمامه بالتحرّم لم تنعقد من أول الفعل بدليل ما في المتن قبل ذلك. (قول الشارح مفقودة فضيلة الجماعة) ينبغي أن يختص تفويت الفضيلة بما حصلت فيه المقارنة. (قول الشارح وفي أصلها) أي والذي في أصلها إلخ.

مفقودة فضيلة الجماعة جزم

به في الروضة وفي أصلها ذكره صاحب التهذيب وغيره ويؤخذ منه أن الجماعة تحصل لئنيها وأن المتابعة شرط في حصول فضيلتها (وإن تخلف)

المأموم (بركن) فعلى (بأن فرغ الإمام منه وهو فيما قبله) كأن ابتداء الإمام رفع الاعتدال والمأموم في القيام (لم تبطل) صلاته وإن لم يكن عذر

(في الأصح) لأن تخلفه يسير والثاني تبطل في التخلف من غير عذر ولو اعتدل الإمام والمأموم في القيام لم تبطل صلاته في الأصح في الروضة (أو) تخلف (بركنين بأن فرغ) الإمام (منهما وهو فيما قبلهما) كأن ابتداء الإمام هو السجود والمأموم في قيام القراءة (فإن لم يكن عذر) كتخلفه لقراءة السورة (بطلت) صلاته لفحش تخلفه من غير عذر (وإن كان) عذر (بأن أسرع) الإمام (قراءته) وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة وهو بطيء القراءة ولو اشتغل بإتمامها لاعتدال الإمام وسجد قبله (فقبل تبعه وتسقط البقية) للمعذر (والصحيح) لا بل (ينمها) ويسعى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة وهي الطويلة فلا يعد منها القصير وهو الاعتدال والجلوس بين السجدتين كما تقدم في سجود السهو فيسعى خلفه إذا فرغ من الفاتحة قبل فراغ الإمام من السجدة الثانية أو مع فراغه منها بأن ابتداء الرفع اعتباراً ببقية الركعة (فإن سبق بأكثر) من الثلاثة المذكورة بأن لم يفرغ من الفاتحة إلا والإمام قائم عن السجود

معها الجمعة ويخرج بها عن نذرها وتصح معها المعتادة ويسقط بها الشعار ويجرى فوات الفضيلة في كل مكروه من حيث الجماعة كالانفراد خلف الصف لا في أثنائه ولا في نحو صلاة حاقن وقول شيخنا بالفوات في المفارقة الخير فيها بين الانتظار وعدمه كبطىء القراءة الآتي فيه نظر فراجع . (قوله والثاني إلخ) كلامه يفيد أن تعميم الأول من حيث الحكم دون الخلاف ومقتضى ذلك أن هذا التخلف حرام لقول مقابله بالبطان واعتدال شيخنا الرملي أنه مكروه كراهة تنزيهية كالمقارنة ولعل التخلف في المسألة بعدها حرام عنده كغيره . (قوله ولو اعتدل إلخ) وهو تخلف بركن وبعض ركن وفيه الخلاف خلافا لما يؤممه كلام المصنف والتخلف بركن أو بعضه معلوم من كلام المصنف بالأولى وعلم من ذلك أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يطله حتى جلس الإمام بين السجدتين لم تبطل صلاته وفارق البطان بمثل ذلك في سجود التلاوة بأنه ليس من الصلاة وبأن البطان فيه من فحش المخالفة لا من سبق وما في شرح شيخنا هنا فيه نظر . (قوله لقراءة السورة) ومثلها القنوت وجلوس الاستراحة والتشهد الأول ولو لإتمامه كما تقدم عن شيخنا كابن حجر وفي شرح شيخنا إن التخلف لإتمامه مطلوب والتخلف لهذا الإتمام معذور كبطىء القراءة وفيه نظر كما مر . (قوله بطلت صلاته) أى بمجرد تخلفه إن قصده وإلا فبعد تمامهما نعم لو كانا في التشهد وشك في سجديته فله فعلهما بعد سجدي الإمام وكذا لو شك فيهما قبل قيامه وبعد قيام الإمام لعدم المخالفة الفاحشة واعتبارا للدوام في ذلك . (قوله من غير عذر) منه نوم لم تبطل به كأن نام في التشهد الأول ثم انتبه فقام فركع الإمام فإنه يتخلف ويتم الفاتحة وهو متخلف بعذر كبطىء القراءة كذا في شرح شيخنا وقال ابن حجر : يجب أن يركع معه حيث لم يدرك قدر الفاتحة وهو الوجه ومن العذر نسيان الفاتحة أو الشك فيها قبل ركوع إمامه ولو بعد ركوعه فيعود إليها وجوبا ما لم يركع معه الإمام قبل عوده ومن العذر ما لو نسي أنه في الصلاة ومن العذر انتظار الموافق فراغ إمامه من الفاتحة في الأولين ولو في السرية سواء اشتغل بدعاء الافتتاح أولا ومن العذر وسوسة خفيفة عرفا وليس منه ترك قراءة الفاتحة عمدا لغير موجب كما يأتي . (قوله وهو بطىء القراءة) أى خلقه وأشار بهذا إلى أن الإسراع في كلام المصنف هو القراءة المعتدلة أما الإسراع الحقيقي فيكفى المأموم فيه ما قرأه ولو بطىء القراءة ويجب عليه الركوع مع الإمام فإن لم يركع بطلت صلاته نعم إن كان اشتغل بسنة فقياس ما قبله أنه يتخلف لقراءة قدر ما فاتته من زمن الفاتحة لا بقدر ما أتى به وهو حيث عذر . (قوله إذا فرغ إلخ) يفيد أن السبق بركنين فيما قبله شامل لما في المال وإن خالفه ظاهر كلامه . (قوله بأن ابتداء الرفع) ومنه الشروع في النهوض ما لم يكن إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع كما أشار إليه بقوله قائم لأنه حيث شروء في الركعة التي تليها وما قبله منسوب إلى الأولى لقوله اعتبارا ببقية الركعة مع أن الركعة تتم بنها

(قول المتن بركن) أى فقط . (قول المتن لم تبطل في الأصح) لكنه مكروه نقله السبكي عن النووي . (قول الشارح ولو اعتدل الإمام إلخ) كأن وجهه عدم إدراج هذه في عبارة المنهاج . (قول الشارح ولو اشتغل إلخ) حكمة ذكر هذا بيان شرط جريان الخلاف ثم انظر كيف هذا مع فرض المقسم فيمن تخلف بركنين . (قول الشارح أو مع فراغه منها بأن ابتداء الرفع إلخ) قضيته أنه لو ابتداء الرفع قبل فراغه لا يسعى على نظم صلاته لكنه قد فسر الأكثر فيما يأتي بأن لم يفرغ إلا والإمام قائم عن السجود أو جالس للتشهد فهذه الصورة كما ترى تجاذبها الطرفان لكن يؤيد الثاني ما في الرافعي والروضة من أن محل القولين فيمن زحم عن السجود إذا ركع الإمام في الثانية وقبل ذلك لا يوافقها . لكن قال الإسنبوي : إن الرافعي مثل الأكثر تصريحاً بما يفهم من هنا والله أعلم . ولا يجوز أن يقال المقارنة ولو في جزء لانا نقول المراد من المقارنة في المتن المساواة بما ذكر ومثله أيضا بما إذا رفع الإمام رأسه من السجدة الثانية والمأموم في القيام هـ . فليراجع الرافعي فإنه لم أر الثاني فيه لكن مع عجلة في الكشف . (قول الشارح اعتبارا ببقية الركعة) انظر هل المراد بهذه البقية الجزء الأخير الذي فيه الإمام من

جالس للتشهد (فقبل يفارقه) بالنية لتعذر الموافقة (والأصح) لا يفارقه بل (يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام الإمام) ما فاته كالمسبوق وقيل يراعى
علم صلاة نفسه ويجرى على أثر الإمام وهو معذور (ولو لم يعم) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) وقد ركع الإمام (فمعذور) كبطل القراءة فيأتي

فيه ما سبق (هذا كله في)
المأموم (الموافق) بأن
أدرك محل الفاتحة (فأما
مسبوق ركع الإمام في
فاتحته فالأصح أنه إن لم
يشغل بالافتتاح والتعوذ
ترك قراءته وركع) مع
الإمام لأنه لم يدرك غير ما
قرأه (وهو) بالركوع مع
الإمام (مدرك للركعة)
حكماً (والأ) أى وإن
اشتغل بالافتتاح أو التعوذ
(لزمه قراءة بقدره) لأنه
أدرك ذلك القدر وقصر
بتفويته بالاستغفال بما لم
يؤمر به والثاني يترك
القراءة ويركع مع الإمام
مطلقاً وما اشتغل مأموم به
في الجملة والثالث يتخلف
ويتم الفاتحة مطلقاً لأنه
أدرك القيام الذي هو محلها
فإن ركع مع الإمام على
هذا والشق الثاني من
التفصيل بطلت صلاته
وإن تخلف عن الإمام على
الوجه الثاني والشق الأول
من التفصيل لإتمام الفاتحة
حتى رفع الإمام من
الركوع فاتته الركعة لأنه
غير معذور ولا تبطل
صلاته إذا قلنا بالتخلف
بركن لا يطل وقيل تبطل
لأنه ترك متابعة الإمام فيما

السجود . (قوله أو جالس للتشهد) بأن شرع فيه وإلا فهو جلوس استراحة فلا يعتبر وإطلاقه التشهد يشمل
الأول والثاني وبه قال شيخنا الرملى وخالف الخطيب في الأول وإنما بطلت بالفراغ من الركعتين لعدم اغتفار
الأكثرية فيهما . (قوله لا يفارقه) أى لا يلزمه مفارقه . (قوله والأصح يتبعه فيما هو فيه) وهو قيام الثانية
وهل يبتدىء لها قراءة أو يكتفى بقراءته الأولى عنها اعتمد شيخنا الثاني إذا لم يجلس وعليه لو فرغ مما لزمه قبل
الركوع ركع معه وفي شرح شيخنا ترجيح الأولى وتبعه جماعة وعليه فيترك ما بقى مما لزمه ويشرع في قراءة
جديدة للثانية ويأتى فيها ما وقع له في الأولى وهكذا وعلى الثاني أيضاً لو لم يفرغ مما لزمه إلا في الرابعة تبعه فيها
ويغتفر في كل ركعة ثلاثة أو كان لأنه بموافقة الإمام في أول القيام تجدد له حكم مستقل وإن لم يقصد موافقته
بل وإن قصد مخالفته . (قوله لشغله بدعاء الافتتاح إلخ) وإن لم يطلب منه كأن علم عدم إدراك الفاتحة مع
شغله به . (قوله هذا كله في الموافق) وهو من أدرك أول القيام مع الإمام ولو في غير الركعة الأولى كما أشار
إليه بقوله أدرك محل الفاتحة دون أن يقول قدر الفاتحة وقد يطلق الموافق على من يدرك زمناً يسع قدر الفاتحة
للمعتدل وإن لم يدرك أول القيام وهذا معتبر في إلزامه بإتمام الفاتحة وفيه ما يأتى في كلام البغوى كما تأتى الإشارة
إليه . (قوله فإما مسبوق) هو من لم يدرك أو القيام وإن أدرك قدر الفاتحة . (قوله ترك قراءته وركع) ويكتفى
ما قرأه وإن كان بطيء القراءة فإن لم يركع بطلت صلاته كما مر ويجرى هذا في الموافق بالأولى . (قوله حكماً)
لتحمل القراءة عنه كما يأتى عن الروضة . (قوله وإن اشتغل) أو سكت . (قوله بقدره) أى بقدر زمنه لا بقدر
حروفه خلافاً لما في شرح شيخنا وابن حجر وغيرهما . (قوله بما لا يؤمر) أى بحسب الأصل . (قوله على الشق)
الثاني) وهو إن لم يشتغل والأول هو إن اشتغل . (قوله فاتته الركعة) فينبع الإمام في هوى السجود ولا يركع
فإن ركع بطلت صلاته وتلف قراءته . (قوله والمتولى كالمقضى إلخ) فليس كبطل القراءة على المعتمد بل إن
فرغ والإمام في الركوع ركع وأدرك الركعة أو في الاعتدال هوى معه للسجود ولا يركع وإلا لم يتابعه وتجب
عليه نية المفارقة عينا قبيل هوى الإمام للسجود لا قبل ذلك إن علم أنه لا يفرغ قبله فإن لم ينوها بطلت

الركعة عند فراغ المأموم من الفاتحة فيه نظر لأنه يتخلف فيما لو زحم عن السجود وكان المراد القدر الذى أدركه
المأموم مع الإمام أولاً . (قول الشارح للتشهد) انظر هل المراد الأخير . (قول المتن يتبعه) أى فلو تخلف أدنى
تخلف بطلت نظراً لما مضى من التخلف وإن كان معذوراً هذا ما ظهر لى من كلامهم فليتأمل . نعم يستثنى ما
إذا كان عذره في التخلف لرحمة وكذا نسيان القدوة كما قاله ابن المقرئ أى فإنه لا يضر التخلف بالأكثر مادام عذر
الرحمة أو النسيان قائماً ثم قولهم يتبعه ظاهر فيما لو جلس الإمام للتشهد وأما في مسألة القيام للثانية فقد اتفقا في
القيام فلو فرض أنه لم يكمل الفاتحة بعد فالظاهر أنه يبنى على ما قرأه منها قبل ثم لو فرض ركوع الإمام قبل إكمالها
فيحتمل أن يتخلف للبقية ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان . (قول الشارح وركع مع الإمام) لعدم قوله
عليه السلام : « وإذا ركع فاركعوا » . (قول الشارح الذى هو محلها) أى بخلاف ما إذا أدركه راكم . (قول الشارح
وإن تخلف عن الإمام) انظر هذا التخلف . (قول الشارح غير معذور) أى مع أمره بالتخلف كما هو فرض المسئلة .
(قول الشارح فإن لم يدرك الإمام) عبارة شيخنا في شرح البهجة : فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة ولا
يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في هوىه للسجود قاله الإمام ونقله عنه في المجموع وحزم به في التحقيق قال

فاتت به ركعة فهو كالتخلف بها أما المتخلف على الشق الثاني من التفصيل ليقرأ قدر ما فاته فقال البغوى : هو معذور لإلزامه بالقراءة والمتولى كالمقضى
حسين غير معذور لاشتغاله بالسنة عن الفرض أى فإن لم يدرك الإمام في الركوع فاتته الركعة كما قاله الغزالي كما مبه ولا ينافى ذلك قول البغوى

بعذره في التخلف لأنه لتدارك ما فوته بتقصيره إلا أن يريد أنه كبطيء القراءة وفي الروضة وأصلها في الصلاة على الميت أنه لو ركع الإمام عقب تكبير

المسبوق ركع معه وسقطت عنه القراءة وسكتا هنا عن سقوطها للعلم به (ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم) أى لا ينبغي له ذلك كما عبر به في الحرر وغيره (بل) يشتغل (بالفاتحة) فقط (إلا أن يعلم) أى يظن (إدراكها) مع الاشتغال بسنة من افتتاح أو تعوذ فأتى بها قبل الفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة) بأن نسيتها (أو شك) في فعلها (لم يعد إليها) بالعود إلى عملها لقوته (بل يصلى ركعة بعد سلام الإمام فلو علم) تركها (أو شك) في فعلها (وقدر ركع الإمام ولم يركع هو قراها) لبقاء عملها (وهو متخلف بعذر) كما في بطيء القراءة وقيل لا لتقصيره بالنسيان (وقيل) لا يقرأ بل (يركع ويتدارك بعد سلام الإمام) ركعة (ولو سبق إمامه بالتحريم لم تعتقد) صلاته لربطها بمن ليس في صلاة (أو بالفاتحة أو التشهد) بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام فيه (لم يضره) ويجزئه وقيل تجب إعادته مع فعل الإمام له أو بعده وقيل يضر أى تبطل صلاته (ولو تقدم) على الإمام (بفعل) ركوع وسجود إن كان ذلك (بركنين) وهو عامد عالم بالتحريم (بطلت) صلاته لفحش المخالفة بخلاف ما إذا كان ساهيا أو جاهلا

صلاته بشروع الإمام في الهوى للسجود . (قوله بعذره في التخلف) أى فلا حرمة ولا كراهة في تخلفه . (قوله المسبوق) أى الذى لم يدرك أول القيام كما مر . (قوله لا ينبغي) أى لا يندب له بل يندب تركه وأشار الشارح بذلك إلى دفع الحرمة المفهومة من كلام المصنف فقوله فيأتى بها أى ندبا . (قوله يظن) أى بحسب حاله وحال الإمام فلو ركع الإمام على خلاف ظنه فغير معذور ففيه ما مر في كلام البغوى إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه أى مع عدم الطلب إصالة . (قوله في ركوعه) أى مع الإمام أو قبله وأدركه الإمام فيه كما مر ومثل الفاتحة بقية الأركان . (قوله فلو علم تركها إلخ) ولو تعمد تركها حتى ركع الإمام فقال ابن حجر : تبطل صلاته والأصح لا ويأتى فيه ما مر على كلام البغوى وعن شيخ الإسلام أنه يجرى في هذه على نظم صلاة نفسه إذا فرغ منها قبل هوى الإمام للسجود ولم يرتضه شيخنا . (قوله قراها) أى ما لم يتذكر أنه قراها وكذا يقال في التى قبلها وهذا كله في حق المأموم وأما الإمام والمنفرد فيجب عليهما العود إلى قراءتها مطلقا فإن لم يعودا بطلت صلاتهما إلا أن تذكر في الشك عن قرب ولو شك الإمام والمأموم معا وجب على الإمام العود وكذا على المأموم إن علم بشك الإمام وإلا لم يجز له العود معه . وقال شيخنا لا يعود المأموم مطلقا وينتظر الإمام فيما هو فيه إن كان ركنا طويلا وإلا فقيما بعده فليراجع . (قوله كما في بطيء القراءة) فيفتقر له أكثر من ثلاثة أركان طويلة . (تفصيله) قد علم مما تقدم أن من أدرك الإمام في أول القيام يقال له موافق وإن لم يدرك قدر زمن الفاتحة وإن من أدرك ذلك الزمن يقال له أيضا موافق وإن لم يدرك أول القيام وضده المسبوق فيهما ويتحصل من ذلك أربعة أحوال^(١) وقد علم حكمها مما مر . ولو شك في الزمن الذى أدركه هل يسع الفاتحة أو لا فإن كان قبل ركوعه تخلف لإتمامها هو معذور كبطيء القراءة وإلا فانتهاه الركعة وهذا ما اعتمده شيخنا الرملى وخالفه بعضهم . (قوله لم تعتقد صلاته) أى لاجتماعه ولافرادى على المعتمد . (قوله ويجزئه) لكن تستحب إعادته خروجا من خلاف من أوجبها وقدمت مراعاة هذا الخلاف لقوته على مراعاة الخلاف في البطلان بتكرير الركن القولى كما قاله ابن حجر وفي الأنوار عدم ندب الإعادة في الخروج من هذا الخلاف

الفارق وصوره المسئلة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده وإلا فليتابعه قطعاً ولا يقرأ أه . أقول : وكلام الفارق في هذا مشكل لا يسمح به من منعه من الركوع وأوجب القراءة عليه لتقصيره بالاشتغال بالسنة عن الفرض فلي تأمل . (قول الشارح وسكتا هنا إلخ) حيث قالوا في فاتحته . (قول الشارح أى يظن إلخ) لو اشتغل بها بناء على هذا الظن فاختلف فيحتمل أنه يعذر كبطيء القراءة كما سلف نظيره في الموافق ويكون محل مسألة البغوى والقاضى والمتولى السابقة عند عدم الظن بدليل التعليل بالتقصير وقولهم لأنه قصر باشتغاله بما لم يؤمر به كما سلف في كلام الشارح ومن يظن مأمور بها فلا تقصير لكن لا يخفى أنه يقرأ بقدر ما اشتغل به فقط لأن الفرض أنه لم يدرك زمنا يسع الفاتحة وأما احتمال أن يركع معه لعذره ولا يلزمه قراءة بقدرها لأنه مسبوق وقد اشتغل بشيء هو مأمور به فبعد بل يحتمل أيضا فرض مسألة البغوى والقاضى في مثل هذا بل هو الظاهر من كلامهم ثم رأيت البارزى صرح به وحيث يشكل التعليل السالف . (قول المتن وهو متخلف بعذر) لو فرض ترك الفاتحة عمدا حتى ركع الإمام فعن ابن الرفعة يفارق ويقرأ ويبحث في شرح الروض أنه يقرأ وتجب المفارقة وقت خوفه من السبق بركنين . (قول المتن وقيل يركع) أى لحديث : « وإذا ركع فاركعوا » . (قول الشارح بأن فرغ من ذلك قبل شروع الإمام إلخ) أنهم أنه لو تأخر شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتى هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروع . (قول المتن لم يضره) لأن ذلك لا ينضب كما في بعد الإمام أو إراره أو وجود لفظ أو نحوه ولعدم فحش المخالفة وقوله وقيل تجب إعادته علل بأن فعله

فلا تبطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فيأتي بعد سلام الإمام بركعة (والإمام بأن كان التقدم بركن أو أقل (فلا) تبطل عمداً كان أو سهواً لأن المخالفة فيه يسيرة (وقيل تبطل بركن) في العمدة تام بأن فرغ منه والإمام فيما قبله . قيل : وغير تام كأن ركع قبل الإمام ولم يرفع حتى ركع الإمام والتقدم بركنين يقاس بما

تقدم في التخلف بهما لكن مثله العراقيون بما إذا ركع قبل الإمام فلما أراد الإمام أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد . قال الرافعي : وتبعه المصنف فيجوز أن يقدر مثله في التخلف ويجوز أن يختص ذلك بالتقدم لأن المخالفة فيه أفضح . (تقمة) إذا ركع المأموم قبل الإمام ولم تبطل صلاته ففي العمدة يستحب له العود إلى القيام ليركع مع الإمام على أحد الوجهين المنصوص والثاني وقطع به البغوي والإمام لا يجوز له العود فإن عاد بطلت صلاته لأنه أدى ركنه وفي التحقيق وشرح المذهب وقيل يجب العود وفي السهو يتخير بين العود والدوام وقيل يجب العود فإن لم يعد بطلت صلاته وقيل يحرم العود حكاه في الروضة كأصلها في باب سجود السهو وفي شرح المذهب وغيره أنه يحرم التقدم بفعل وإن لم يبطل لحديث النهي أول الفصل وغيره (فصل) إذا خرج الإمام من صلاته (خرج الإمام من صلاته) بحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به (فإن لم يخرج وقطعها

وقوع في الخلاف الآخر المذكور وقد علمت جوابه . (قوله فلا تبطل) ويجب عليه العود إلى الإمام على التفصيل الآتي بعده في الركوع . (قوله بركن أو أقل) وكذا بركن وبعض ركن بطريق الأولى وهذا السبق ولو ببعض ركن حرام على العائد العالم بالتقييد بقوله تام تصوير للركن وبقوله غير تام تصوير للأقل . (قوله يقاس إلخ) هذا هو المعتمد عند مشايخنا . (قوله يستحب له العود) هو المعتمد وإذا لم يعد وهوى الإمام للسجود لم تبطل صلاته لأنه لم يسبقه بركنين فعليين فيعتدل ويدرك الإمام وإذا عاد ولو بقصد الاعتدال أو موافقة الإمام وركع مع الإمام حسب له الركوع الثاني كما قاله ابن حجر وخالفه شيخنا وهو الوجه لأن الثاني للمتابعة فإن لم يركع مع الإمام حسب له عندهما وبحسب قيامه عن اعتداله وإن لم يقصده حال عوده ولو ركع الإمام قبل عوده امتنع عليه العود . (قوله وفي السهو يتخير) هو المعتمد وينبغي كون العود أولى لأجل الخروج من الخلاف . (قوله فأقل^(١)) أى أقل من الركن وذكره لأجل ما بعده . (قوله ويجزئه^(٢)) قال شيخنا الرملي : ويستحب إعادتها مراعاة للخلاف الأقوى كما مر .

(فصل في انقطاع القدوة وما يتبعه) (قوله أو غيره) أى من كل ما تبطل به صلاة الإمام ولو في اعتقاد المأموم كترك طمأنينة اعتدال أو ترك وضع واحد من الأعضاء السبعة . (قوله انقطعت القدوة) أى وإن بقيت الصورة بدوام الإمام ويجب على المأموم نية المفارقة في هذه ولا يكتفى ببطلان صلاة الإمام لدوام الصورة وحيث انقطعت فللمأموم الاقتداء بغيره وعكسه وسهوه نفسه غير محمول عنه ولا يلحقه سهوه غيره . (قوله جاز) أى فلا تبطل الصلاة به وإن حرم في نحو توقف الشعار عليه نعم تبطل في المعادة وفي الركعة الأولى من الجمعة لمن نواها . (قوله لأن السنة لا يلزم إتمامها) إلا في الحج والعمرة من غير البالغين الأحرار لعدم الاكتفاء بأحيائهم فهما سنة في حقهم ولزوم إتمامهم من حيث عدم صحة الخروج من الإحرام لالوجوبه عليهم . (قوله إلا في الجهاد وصلاة الجنائز) ظاهره وإن كثروا وصلوا فيها طائفة بعد أخرى لوقوعها فرض كفاية من الجميع وكذا يقال في الحج والعمرة ممن يحصل به الإحياء وإن كان في غير حجة الإسلام لأنها فرض عين وخرج بصلاة الجنائز وغيرها من أمور تجهيز الميت فلا يحرم قطعها إلا إن تعينت ولا يحرم قطع العلم^(٢) ونحوه لمن شرع فيه لاستقلال مسائله

مترتب على فعل الإمام فلا يعتد بما أتى به قبله . (قول الشارح فلا تبطل) لو علم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده إلى الإمام بخلاف ما إذا سبقه بركن واحد سهواً فإنه مخير كما سيأتي على الأصح وقد يقال في الأولى الواجب عوده إلى الإمام أو الركن الذي لا يبطل السبق به ولم أر في ذلك شيئاً وعليه فلا هوى للسجود والإمام بعد في القيام ثم علم الحال جاز له العود إلى الاعتدال أو الركوع كما يجوز في القيام وهو محل نظر . (قول الشارح بأن فرغ منه) زاد الإسنوي وإن لم يصل إلى غيره . (قول الشارح فيجوز أن يقدر مثله إلخ) أى فيجوز أن تجرى مقالاتهم هذه في التخلف إلخ ولكن المعتمد في التقدم القياس على التخلف كما سلف في كلام الشارح . (قول الشارح ففي العمدة يستحب ثم قوله وفي السهو يتخير) أقول : قد سلف عن غير العراقيين أن محل البطلان إذا تقدم الإمام بركنين وشرع في الانتقال إلى ما بعدهما وقضيته أن هذا الحكم المذكور هنا في العمدة والسهو جار فيما لو سبقه بالركوع وانتقل إلى الاعتدال ولم يفرغ منه أى فيستحب العود في العمدة ويتخير في السهو . (فصل خرج الإمام من صلاته إلخ) (قول المتن انقطعت القدوة) أى فلا يقال أن المأموم باق فيها حكماً فله أن يقتدى بغيره ويقتدى غيره به ويسجد لسهوه أيضاً كذا في الإسنوي وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الإمام ؟ الظاهر خلافه . (قول الشارح سواء إلخ) الحاصل أن ما لا يتعين فعله لا يلزم عندنا بالشروع

المأموم) بأن نوى المفارقة (جاز) سواء قلنا الجماعة سنة أم فرض كفاية لأن السنة لا يلزم إتمامها وكذا فرض الكفاية لا يلزم إتمامها .

(و) هذا إلى آخر الفصل

موجود بالنسخ التي بأيدينا وليس موجودا بالشارح ما كتب عليه كما ذكر في السير (ولي قول) قال في شرح المذهب قديم (لا يجوز إلا بعذر) فتبطل الصلاة بدونه لقوله تعالى: ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾ وقوله (يرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء هو ما ضبط به الإمام العذر وألحقوا به ما ذكره بقوله (ومن العذر تطويل الإمام) أي القراءة لمن لا يصبر لضعف أو شغل كما في الحرر وغيره (أو تركه سنة مقصودة كشهد) وقتوت فيفارقة ليأتي بها (ولو أحرم منفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز) ما نواه (في الأظهر) كما يجوز أن يقتدى جمع بمنفرد فيصير إماما والثاني يقول الجواز يؤدي إلى تحريم المأموم قبل الإمام وتبطل الصلاة بالقدوة (وإن كان في ركعة أخرى) أي غير ركعة الإمام متقدما عليه أو متأخرا عنه وقطع بعضهم بالنسبة في هذه الصورة لاختلافهما (ثم يتبعه قائما كان أو قاعدا) وإن كان على خلاف نظم صلاته لو لم يقتد به رعاية لحق الاقتداء (فإن فرغ الإمام أو لافهركم سبق) فيتم صلاته (أو فرغ) (هو) أولا (فإن شاء فارقه) بالنية (وسلم) وإن شاء انتظره ليسلم معه) وهو أفضل

(قوله لقوله تعالى: ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾) وحمل النهي على الكراهة في المندوب وإلحاق الجماعة به لطلب التخفيف فيها جمعا بين الأدلة لما هو معلوم من الأحاديث من جواز قطع صوم النفل وغير الصوم مثله وأما الاستدلال بجواز مفارقة الفرقة الأولى في صلاة الخوف ومفارقة الرجل معاذ حين طول فغير ناهض دليلا لأنه من حالة العذر . (قوله وألحقوا إلخ) أي فهو من أعذار الترك ولو في الابتداء لأن المراد النظر لمن عادته التطويل والقراءة غير قيد فسائر أفعال الصلاة وأقوالها كذلك ولو لمن رضى بالتطويل ابتداء إذا حصل له عذر . (قوله لمن لا يصبر إلخ) هو قيد لجواز الترك وفيه اعتراض على المصنف حيث أسقطه من الحرر مع أنه قيد لا بد منه وضابطه كما قاله شيخنا الرملي أن يذهب به الخشوع أو كاله . (قوله تركه سنة مقصودة) قال ابن حجر : والمراد بها ما يجبر بالسهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو ورد دليل بعظم فضلها كالسورة هنا وهذا بيان للسنة المقصودة من حيث هي وظاهر كلام الشارح اختصاص الحكم هنا بالأول ومحل ذلك في غير ما تجب فيه الجماعة عينا كالجمعة . (قوله منفردا) خرج ما لو أحرم بها جماعة ثم نقلها لجماعة أخرى فإن كان لبطان الأولى أو فراغها فلا كراهة وإلا فيكره وعلى الأول يحتمل قول التحقيق أنه يجوز بلا خلاف كما صوره في المجموع ومثل هذه صورة الاستخلاف . (قوله فيصير إماما) لكن لا تحصل له الفضيلة إلا إن نوى الإمامة من وقتها ولا تنعطف نيته على ما مضى من صلاته سواء علم بالمؤمنين أو لا كما تقدم ومقتضى هذا أن فضيلة الجماعة تتكرر في الصلاة الواحدة أو بعضها وسيأتي خلافه فراجع . (قوله يؤدي) أي قد يؤدي كما يدل له ما بعده وألحق ما لم يؤدي بما أدى ومعلوم أن الجماعة لا تنعطف على ما مضى قبلها كما في الإمام قاله شيخنا . (قوله وتبطل الصلاة إلخ) أي على القول الثاني ولو فرغه بالفاء لكان أولى ويحتمل أن يقرأ بالتحنية عطفًا على يقول وبه صرح العلامة ابن عبد الحق . (قوله وقطع بعضهم) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف . (قوله في هذه الصورة) وهي وإن كان في ركعة أخرى أخذًا من العلة نعم لو اقتدى المنفرد في جلوسه الأخير بمن ليس فيه كقائم لم يجز له متابعتها ولا يلزمه نية المفارقة فينتظره فيه لأنه دوام وكذا لو اقتدى في سجوده الأخير بعد طمأنينته وكذا قبلها وبعد وضع الأعضاء السبعة فينتظره فيه ولا يجوز انتظاره في الجلوس بعده فإن كان قبل الوضع المذكور وجب عليه المتابعة للإمام ولو في القيام . (قوله قائما كان) أي الإمام أو قاعدا وسواء كان المأموم أيضا قائما أو قاعدا في غير ما مر فشمل ما لو اقتدى في الجلوس بين السجدين بمن في القيام فيجب عليه القيام فورًا ويغتفر له تطويل الركن القصير للمتابعة ويحسب له ما فعله قبل الاقتداء إن كان اطمأن فيه وإلا فما فعله مع الإمام فلو فارق الإمام قبل فعله أعاده وجوبا وشمل أيضا لو اقتدى قائما أو في الاعتدال بمن في التشهد أو في جلسة الاستراحة^(١) فيجب عليه الجلوس معه ويأتي فيه ما مر . (قوله وإن شاء انتظره) أي إن لم يكن في ذلك إحداث جلوس تشهد كما تقدم . (قوله وهو أفضل) أي إن لم يلزم

إلا فيما استثنى قال البيهقي : ولأن إخراج نفسه من الجماعة بعد حصول شرطها لا يمنع حصولها بدليل جوازه في الجمعة بعد حصول ركعة أهـ . ومراده حصولها فيما قبل القطع وكأنه يرى حصول الثواب وهو خلاف ما سيصرح به الشارح أو يقال مراده حصول أصل الجماعة . (قول الشارح وألحقوا به) قضيته أن هذا لا يرخص في الابتداء . (قول الشارح لمن لا يصبر إلخ) أي فليس التطويل عذرا إلا بهذا القيد . (قول المتن ولو أحرم منفردا إلخ) خرج بهذا ما لو افتتحها في جماعة ثم نقل نفسه أخرى فإنه لا يجوز قطعًا كما في التحقيق وشرح المذهب . (قول الشارح يؤدي إلخ) معناه أنه صار مأموما بالنية وقد يكون افتتح بهذه الصلاة قبل الإمام فيصير محرما بهذه الصلاة قبل إمامه فيها وفي العبارة إشعار بأن الجماعة تنعطف على الماضي . (قول المتن فإن فرغ الإمام إلخ) لو كان في التشهد الأخير والإمام قائم فيحتمل الجواز وأن يفارق في الحال ويحتمل المنع وأما الصحة مع الانتظار فربما يمنع منها عدم اتفاقهما في الجلوس كما في المغرب خلف الظهر . (قول الشارح وهو أفضل) قد يقال كيف يكون أفضل مع

على قياس ما تقدم في الاقتداء في الصبح بالظهر ثم الجواز في قطع القدوة واقتداء المنفرد بصاحبه الكراهة كما صرح بها في شرح المذهب ويؤخذ منها فوات فضيلة الجماعة في الثانية على قياس ما تقدم في المقارنة وفواتها في الأولى أيضاً ظاهر بقطع القدوة وظاهر أنها لا نفوت في

المفارقة المخير بينها وبين
الانتظار (وما أدركه
المسبوق) مع الإمام
(فأول صلاته) وما يفعله
بعد سلام الإمام آخرها
(فيعيد في الباقي) من
الصبح التي أدرك الأولى
منها وقتت مع الإمام
(القنوت) في محله وفعله
مع الإمام للمتابعة (ولو
أدرك ركعة من المغرب
تشهد في ثانيته) لأنها عمل
تشهده الأول وتشهده
مع الإمام للمتابعة نعم لو
أدرك ركعتين من الرباعية
قرأ السورة في الأخيرتين
فلا تخلو صلاته منها كما
تقدم في صفة الصلاة
(وإن أدركه) أي الإمام
(راكعاً أدرك الركعة
قلت بشرط أن يطعن
قبل ارتفاع الإمام عن
أقل الركوع والله أعلم)
كما ذكر الرافعي أن

عليه نحو خروج وقت والأفضل بمعنى الأولى كما قاله ابن حجر لما فيه من بقاء العمل الذي ارتكبه باقتدائه
المكروه فلا دليل فيه على فضيلة في القطع ولا على فضيلة جماعة في البقاء وقول شيخنا الرمي بمحصل فضيلة
الجماعة أخذاً من ذلك فيه نظر ظاهر بل لا وجه له ويدل عليه كلام الشارح . (قوله يصاحبه الكراهة) بلا
خلاف وهو المعتمد . (قوله في الثانية) وهي اقتداء المنفرد . (قوله في الأولى) وهي قطع القدوة بقوله بقطع
القدوة متعلق بفواتها أي فواتها بسبب قطعه قدوة نفسه أي لا لعذر كما تقدم . (قوله وظاهر إلخ) هو في غير
المسألتين المذكورتين كالإقتداء في الصبح بالظهر كما يصرح به كلام الشارح المذكور قبله ودفع بهذا توهم
استواء المقيس والمقيس عليه في الفوات وعلى ما اعتمده شيخنا الرمي من أن الاقتداء وإن كره لا نفوت به
فضيلة الجماعة وأنه يخير فيه بين المفارقة والانتظار يحمل الكلام هنا على عموميه ويلزمه عدم اعتماد كلام
الشارح في الثانية المذكورة مع أنه معتمد اتفاقاً فالوجه ما تقدم بل الوجه أن يحمل على ما لا كراهة فيه أصلاً
كترك الإمام سنة مقصودة . (قوله وما أدركه المسبوق فأول صلاته) خلافاً للإمام مالك رحمه الله تعالى . (قوله
نعم إلخ) هو استدراك على ما قبله بقوله وما يفعله بعد سلام الإمام آخرها مقتضى لعدم طلب القراءة
فيه ومحل قراءته لها إن لم يقرأها مع الإمام ولم تسقط عنه تبعاً للفائحة ولم يتمكن من قراءتها كما تقدم وخرج
بالسورة الجهر فلا يقضيه لأنه صفة . (قوله راكمها) أي أحرم حال ركوع الإمام لا قبله وإن لم يقرأ من الفائحة
شيئاً فلا يأتي فيه التفصيل المذكور ويجب الإحرام على من تسقط عنه الفائحة في آخر الوقت للخروج من
الحرمة ولو أحرم منفرداً وسكت قدراً يسع الفائحة ثم نوى الاقتداء بإمام في الركوع ركع معه ولا يتخلف
لقراءة الفائحة خلافاً لبعضهم بخلاف من سكت بعد إحرامه مع الإمام كما مر . (قوله أدرك الركعة) وإن
بطلت صلاة الإمام عقب إحرامه فيركع هو ويتم الركعة بنفسه قاله شيخنا فانظره . (قوله أن يطعن) أي
يقينا كما يؤخذ مما بعده ومثله ظن لا تردد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد أو أعمى واعتمده شيخنا الرمي . (قوله
وسياً في الجمعة إلخ) يفيد أنه لا بد أن يكون الركوع محسوباً للإمام وإلا فلا يدرك المأموم به الركعة ولا
تدرك بالركوع الثاني من صلاة الكسوف لمن يصلحها كذلك وكذا لمن يصلحها كسنة الظهر في غير الركوع
الثاني من الثانية كما تقدم لإدراك الركعة به في هذه دون غيرها بل لا تصح صلاته كما تقدم . (قوله سهواً)
وإن لم يعلم به المأموم وكذا عمداً ولم يعلم بعمده ، نعم إن كان إتيان الركعة لمقتض كأن ترك ركناً مما قبلها
سهواً وعلم به المأموم جاز له متابعتها فيما يأتي به بل يظهر وجوبها عليه وتحسب له ويدرك بها الجمعة لو كان مسبقاً

حكمه بكراهة الاقتداء وقد يجاب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات
فضل الجماعة باعتبار معنى آخر . (قول الشارح ثم الجواز في قطع القدوة) احتريزه عن قطع الصلاة فإنه حرام
في فرض العين دون غيره إلا ما استثنى من فروض الكفايات . (قول الشارح ويؤخذ منها) الضمير فيه يرجع
لقوله الكراهة . (قول الشارح وظاهر أنها لا نفوت في المفارقة المخير بينها وبين الانتظار) من جملة صوره اقتداء
المنفرد في خلال صلاته وفراغه قبل الإمام وقد صرح الشارح أولاً بأن مثل هذا لا فضيلة له فليحمل كلامه على
غير هذا فإن أراد من صلى الصبح ابتداء خلف الظهر اقتضى ذلك أنها مسنونة في مثل ذلك وقضية قوله يجوز
الصبح خلف الظهر في الأظهر أنها ليست فرضاً ولا سنة فآين الفضيلة الحاصلة للجماعة وإن أراد التصوير بما
لو ترك الإمام بعضاً أو طولاً أشكل عليه قوله وبين الانتظار اللهم إلا أن يؤول الانتظار بالاستمرار في الصلاة
وبالجملة فظاهر صنيع الشارح أن مراده المسألتان المذكورتان في كلامنا أولاً وهو مشكل إذ كيف يحكم
بالكراهة في الأولى ثم يعترف بمحصل الفضيلة . (قول المتن تشهد في ثانيته) قد وافقنا الحنفية على

صاحب البيان صرح به
وإن كلام كثير من النقلة
أشعر به وهو الوجه ولم
يتعرض له الأكثرون
انتهى . وفي الكفاية ظاهر
كلام الأئمة أنه لا يشترط
وفي المسألة حديث
البخاري عن أبي بكر أنه
انتهى إلى النبي ﷺ وهو
راكع فركع إلى آخره
السابق في الفصل الثاني

وسياً في الجمعة أن من لحق الإمام المحدث راكمها لم تحسب ركعته على الصحيح ومثله من لحق الإمام في ركوع ركعة زائدة سهواً

كما ذكر هناك (ولو شك في إدراك أحد الأجزاء) بالطمأنينة على ما سبق قبل ارتفاع الإمام (لم تحسب ركعته في الأظهر) لأن الأصل عدم الإدراك والثاني يقول الأصل بقاء الإمام في الركوع وتبع المحرر الغزالي في حكاية الخلاف قولين وحكاية في الشرح عن الإمام وجهين وصححه في أصل الروضة وصوبه في شرح المذهب مع تصحيحه طريقة قاطعة بالأول قال: لأن الحكم بالاعتداد بالركعة بإدراك الركوع رخصة فلا يصال إليه إلا ييقن (ويكبر للإحرام ثم للركوع) كغيره (فإن نواهما بتكبير لم تنعقد) صلاته للتشريك بين فرض وسنة مقصودة (وقيل تنعقد نفلا) قال في المذهب كما لو أخرج خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع أي فتقع صدقة تطوع بلا خلاف كما قال المصنف في شرحه ودفع القياس بأنه ليس فيه جامع معتبر (وإن لم ينوبها شيئا لم

تنعقد) صلاته (على

الصحيح) والثاني تنعقد

فرضا كما صرح به في شرح

المذهب لأن قرينة الافتتاح

تصرف إليه والأول يقول

وقرينة الهوى تصرف إليه

فتعارضتا وإن نوى

بالتكبير التحريم فقط أو

الركوع فقط لم يخف

الحكم كما قال في المحرر من

الانعقاد في الأولى وعدمه

في الثانية (ولو أدركه) أي

الإمام (في اعتداله فما

بعده انتقل معه مكبرا)

موافقة له في تكبيره

(والأصح أنه يوافق في

التشهد والتسبيحات)

أيضا والثاني لا يوافق في

ذلك لأنه غير محسوب له

(و) الأصح (أن من

أدركه) أي الإمام (في

سجدة) أولى أو ثانية (لم

يكبر للانتقال إليها)

والثاني يكبر لذلك كما يكبر

لو أدركه في الركوع

وفرق الأول بأن الركوع

محسوب له دون السجود

ومثله التشهد (وإذا سلم

الإمام قام المسبوق مكبرا إن كان)

جلوسه مع الإمام (موضع جلوسه) لو كان منفردا كأن أدركه في ثانية المغرب أو الثالثة الرباعية (والأصح) أي وإن لم يكن

جلوسه مع الإمام موضع جلوسه لو كان منفردا كأن أدركه في ثانية الرباعية أو ثالثة المغرب (فلا) يكبر عند قيامه (في الأصح) والثاني يكبر لثلاث يخلو

الانتقال عن ذكر السنة للمسبوق أن يقوم عقب تسليم الإمام ويجوز أن يقوم عقب الأول فلو مكث بعدهما في موضع جلوسه لم يضر أو في غيره

بطلت صلاته. قال في شرح المذهب: إن كان متعمدا علما فإن كان ساهيا لم تبطل صلاته ويسجد للسجود وهل للمسبوقين أو للمقيمين خلف مسافر

الاقتداء في بقية صلاتهم وجهان أصحهما المنع لأن الجماعة حصلت وإذا أتوا فرادى نالوا فضلها كذا في الروضة كأصلها في كتاب الجمعة

(قوله ولو شك) أي تردد ولو براجحية على المعتمد، نعم إن طرأ له الشك بعد سلام نفسه لا يؤثر كما اعتمده شيخنا الرملي وهو ظاهر لأنه من أفراد الشك بعد السلام في ترك فرض وقد تقدم. (قوله وتبع المحرر إلخ) فيه اعتراض على الراعي حيث تناقض كلامه فعلى المصنف أولى وكان حقه التعبير بالأصح أو المذهب. (قوله ويكبر) أي من أدرك الإمام في الركوع ويشترط أن يقع جميع التكبير في محل تجزئ فيه القراءة وإلا لم ينعقد فرضا قطعيا ولا نفلا على الأصح. (قوله كغيره) أي كغير من ذكر أو كغير الركوع. (قوله فإن نواهما إلخ) ظاهره ولو جاهلا بذلك وهو الذي اعتمده شيخنا الرملي هنا وفي كلامه في شروط الصلاة ما يخالفه. (قوله ليس فيه جامع معتبر) أي لأن الإتيان بالواجب هنا شرط للاعتداد بالمندوب وأيضا فرق كبير بين عبادة مالية وبدنية. (قوله فتعارضتا) أي ولا مرجح فلا ينفى ما لو أتى بدعاء الافتتاح بدل الفاتحة لعجزه عنها لأن قرينة البدنية مرجحة. قال بعض مشايخنا: وعمل ما ذكر فيمن هو ملاحظ لتكبير الركوع أما من لم تخطر بباله لجهله بطلها أو غفلته عنها فتكبيره صحيحة مطلقا. (قوله في التشهد) ومنه الصلاة على الآل والتسبيح والدعاء في أي بها تبعا. (قوله دون السجود) أي فإنه غير محسوب له. قال شيخنا الزبيري: ويكبر لسجدة التلاوة إن سمع قراءة الإمام أخذ من العلة بخلاف ما إذا لم يسمع لأنه لمحض المتابعة ولا يكبر لسجود السهو إن لم يكن جائزا وإلا فيكبر له لذلك. (قوله عقب الأولى) فإن قام قبلها ولو قبل تمامها عامدا علما بطلت صلاته وإلا لم تبطل لكن يجب عليه أن يعود للعود عند تذكره أو علمه ولو بعد سلام الإمام ولا يعتد بما فعله من قراءة ونحوها قبل عوده. (قوله بطلت صلاته) قال الأذرعى: إن زاد

هذا. (قول الشارح ويكبر للإحرام إلخ) لو وقع بعض التكبير راعيا لم تنعقد فرضا قطعيا ولا نفلا على الأصح. (قول الشارح ليس فيه جامع معتبر) كأن وجه هذا والله أعلم أن تكبير التحريم ركن في الفرض والنفل ويشترط فيه فقد الصارف ومنه حالة التشريك بلا ريب بخلاف مسألة الصدقة فإن قصد التطوع مانع من اعتبارنية الفرضية لا يضر في كونها تطوعا لا يقال وقصد الفرضية في الصلاة لا يقدح في قصد النافلة لأننا نقول قصد النافلة هنا معناه قصد التكبير للانتقال للركوع وذلك لا يصحح انعقاد الصلاة نفلا قطعيا بخلاف قصد التطوع بدرهم فإنه صحيح، وإن صحبه نية الفرضية على أنه يجوز أيضا الفرق بأن البدنية أضيق من المالية. (قول الشارح والأول يقول إلخ) استشكل الإسوي رحمه الله الحكم بعدم الانعقاد لوجود التكبير مع النية المعترضة زاد العراق ولم يفته إلا أن يكون التكبير للتحريم وقصد الأركان لا يشترط اتفاقا. أقول: كأنهم والله أعلم لمكان قرينة الركوع اشترطوا هنا قصد التكبير للتحريم هذا غاية ما يقال والأشكال فيه قوة. (قول المتن والأصح أنه يوافق) علته الموافقة. (قول الشارح أولى أو ثانية) ربما يخرج بهذا سجدة التلاوة وقد قال الأذرعى يكبر لأنها تحسب له. (قول الشارح أو في غيره بطلت إلخ) في شرح الروض بحث الأذرعى اغتفار قدر جلسة الاستراحة

الإمام قام المسبوق مكبرا إن كان) جلوسه مع الإمام (موضع جلوسه) لو كان منفردا كأن أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة الرباعية (والأصح) أي وإن لم يكن جلوسه مع الإمام موضع جلوسه لو كان منفردا كأن أدركه في ثانية الرباعية أو ثالثة المغرب (فلا) يكبر عند قيامه (في الأصح) والثاني يكبر لثلاث يخلو الانتقال عن ذكر السنة للمسبوق أن يقوم عقب تسليم الإمام ويجوز أن يقوم عقب الأول فلو مكث بعدهما في موضع جلوسه لم يضر أو في غيره بطلت صلاته. قال في شرح المذهب: إن كان متعمدا علما فإن كان ساهيا لم تبطل صلاته ويسجد للسجود وهل للمسبوقين أو للمقيمين خلف مسافر الاقتداء في بقية صلاتهم وجهان أصحهما المنع لأن الجماعة حصلت وإذا أتوا فرادى نالوا فضلها كذا في الروضة كأصلها في كتاب الجمعة

آخر الاستخلاف وفي شرح المذهب حكى الوجهين في المسبوقين في باب صلاة الجماعة وقال : أصبحهما الجواز قال ولا يفر بتصحیح ابن أبي

عصرون المنع وكأنه اغتر
بقول الشيخ أبي حامد لعل
الأصح المنع انتهى .
والجمع بين هذا وبين ما
تقدم عنه في الروضة أن
ذلك من حيث حصول
الفضيلة وهذا من حيث
جواز اقتداء المنفرد يدل
عليه أنه في التحقيق بعد أن
ذكر جواز اقتداء المنفرد
قال : واقتداء المسبوق
بعد سلام إمامه كغيره .

[باب صلاة المسافرين]

أى كيفيتهما من حيث
القصر والجمع المختص
هو بجوازهما وختم
بجواز الجمع بالمطر
للمقيم (إنما تقصر
رباعية) من الخمس فلا
قصر في الصبح والمغرب
(مؤداة في السفر الطويل
المباح) أى الجائز طاعة
كان كالسفر للحج وزيارة
قبر النبي ﷺ أو غيرها
كسفر التجارة (لا فائنة
الحض) أى لا تقصر إذا

قضيت في السفر (ولو
قضيت فائنة السفر) أى أراد
قضاءها (فالأظهر قصره
في السفر دون الحض)
لأنه ليس محل قصر والثاني
يقصر فيهما والثالث يتم
فيهما اعتبارا للأداء في
القصر وهذا هو الموافق
للحصر في المؤداة دون ما
قبله فالمراد من بنى الحصر
للقصر في المقضية ما ذكر

جلوسه على قدر جلوس الاستراحة المطلوب لأن جلوسه لتشهد الإمام فيه ليس جلوس استراحة له وإن لم
يتشهد هو فيه . (قوله من حيث حصول الفضيلة) أى أن الفضيلة قد حصلت له أولا فلا يجوز الاقتداء لأجلها
لعدم حصولها به وليس فيه منع صحة الاقتداء في نفسه فلا يخالف ما في شرح المذهب من صحته فتأمل .

[باب كيفية صلاة المسافرين]

وما يتبعها ، شرعت في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الأثير وقيل في ربيع الآخر من السنة الثانية قاله
الدولابي وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة . (قوله
المختص هو بجوازهما) فيه تصريح بأنهما مباحان وفيهما ما مر في مسح الخف وسيأتي بعضه ومن وجوب الجمع
ما لو بقي من وقت الأولى قدر لو لم ينو الجمع فيه عصي ومن وجوب القصر ما لو بقي من وقت الثانية قدر
لو لم يقصرهما فيه لخرج شيء منهما خروجا يأنم به وإن لم ينو الجمع في وقت الأولى . (فرع) لو أدرك جماعة
في وقت لا يسعها فرادى ولو أحرم معهم أدركها كلها في الوقت لسقوط الفاتحة عنه مثلا لزمه الإحرام
معهم لخروجه من الإثم وإن كان لو أحرم معهم أدرك ركعة في الوقت لم يلزمه الإحرام معهم لأن كونها أداء
لم يخرجهم عن الإثم ولو كان في وقت يسعها منفردا لا جماعة فله الإحرام معهم لأنه من المد وهو جائز .
(قوله من الخمس) ولو بحسب الأصل فشمل صلاة الصبي وصلاة قائد الطهורים فله القصر كغيره وشمل
المعادة وجوبا لغير إفساد وإن كان أتم أصلها على المعتمد وشمل المعادة ندبا لكن إن قصر أصلها كما اعتمده شيخنا
والأولى لم يجز قصرها كما لو شرع فيها تامة ثم أفسدها وخرج النافلة ولو مطلقة والمنذورة . (قوله مؤداة) أى يقينا
كما يأتي ولو مجازا بأن شرع فيها بعد شروعه في السفر وأدرك منها ركعة في الوقت كما يصرح به شرح شيخنا
الرملي وغيره وقول شيخنا الزياىدي تبعا لوالد شيخنا الرملي أنه يكفي إدراك زمن يسع ركعة من الوقت بعد
الشروع في السفر مرادهما أنه يجوز قصرها لكونها فائنة سفر خلافا للعلامة الخطيب من منع قصرها لأنها عنده
فائنة حضر ولا يجوز أن يقال إنها عندهما مؤداة بذلك الزمن لكلا يلزم عدم صحة وصف الصلاة بالقضاء ولما
مر من الاتفاق على القضاء فيما لو لم يقع منها ركعة في الوقت وإن كان شروعه في وقت يسعها فأكثر فتأمل .
(قوله أى الجائز) فالمراد بالمباح غير الحرام . (قوله طاعة) شمل الواجب والمندوب ويصح أن يكون سفر الحج
مثالا لهما لوجوبه في حالة ونذبه في أخرى . (قوله أو غيرها) مباحا أو مكروها ويصح كون سفر التجارة
مثالا لهما لأنه قد يكون مكروها كالتجارة في أكفان الموتى والسفر منفردا . قال ابن حجر : ولا نزول الكراهة
إلا بثلاثة : (قوله يقصر فيهما) اعتبارا بوقت الفوات . (قوله ولو شك) أى تردد ولو برجحان . (قوله
احتياطاً) أى بالرجوع إلى الأصل من لزومها ذمة تامة .

(قول الشارح من حيث حصول الفضيلة) أى معنى منع منه لأن الاقتداء في خلال الصلاة مكروه مانع من الفضيلة
كما سلف فلهذا قال في الروضة : يمنع من ذلك هذا مراده فيما يظهر وإن كان الملام له أن يقول من حيث فوات الفضيلة

[باب صلاة المسافرين]

(قول المتن إنما تقصر) قدم القصر للإجماع عليه . (قول الشارح فلا قصر في الصبح) تعرض لمحترز هذا القيد دون
القيود الآتية لأن الخارج بها يأتي في كلام المصنف . (قول الشارح أى الجائز) أى فليس المراد معناه الأصولي
وحينئذ فالخارج به الحرام لا غيره ويدخل فيه المكروه كسفر المنفرد . (قول المتن لا فائنة الحض) لأنها قد ترتبت
في ذمته أربعا . (قول المتن فالأظهر قصره) أى نظر إلى قيام العذر . (قول الشارح والثاني يقصر فيهما) أى لأنه
إنما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الأداء . (قول الشارح اعتبارا للأداء) عبارة غيره لأنها صلاة ردت إلى
ركعتين فإذا فاتت يؤتى بأربع كالجمعة . (قول الشارح فالمراد) هذه العبارة يرد عليها حكم فوات الحض

فيها من التفصيل على الراجح فيضم منه إلى المؤداة مقضية فائنة السفر فيه ولو شك في أن الفائنة فائنة حضر أو سفر أتم فيه احتياطاً (ومن سافر من بلدة)

لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص بها وإن كان داخله مواضع خربة ومزارع لأن جميع ما هو داخله معدود من البلدة (فإن كان وراءه عمارة) أى دور متلاصقة كإفى الروضة وأصلها وفى الحرر عمارات ودور (اشترط مجاوزتها) أيضا (فى الأصح) لتبعتها البلدة بالإقامة فيها (قلت الأصح لا يشترط) مجاوزتها (والله أعلم) لأنها لا تعد من البلد وهذا التصحيح فى أصل الروضة وفى شرح المذهب عن شرح الرافعى وهو محتمل (فإن لم يكن) لها (سور)

مطلقا أو فى صوب سفره (فأوله مجاوزة العمران) حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب الذى يتخلل العمارات معدود من البلد كالنهر بين جانبها (لا الخراب) الذى لا عمارة وراءه فلا يشترط مجاوزته لأنه ليس موضع إقامة وقيل يشترط لأنه معدود من البلد وصححه فى شرح المذهب (و) لا (السبائين) والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وإن كانت محوطة لأنها لم تتخذ للسكنى وقيل يشترط لما ذكر فإن كان فيها قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة فلا بد من مجاوزتها كذا فى الروضة كأصلها قال فى شرح المذهب بعد نقله ذلك عن الرافعى : وفيه نظر ولم يتعرض له الجمهور . والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها لأنها ليست من البلد (والقرية كبلدة) فيشترط مجاوزة العمران فيها لا الخراب والبساتين والمزارع وإن كانت محوطة . وقال الغزالي : يشترط مجاوزة المحوطة وكذا قال الإمام فى

(قوله لها سور) هو بالهمزة اسم لبقية الشئ^(١) وبعدمه اسم للمراد هنا بمعنى المحيط بالشئ والمراد به هنا ما يختص بالبلد ولو من نحو تراب لمنع العدو أو جبل وإن تعدد إن لم يهجر وسافر من جهته فإن لم يكن اعتبر الخندق وهو ما يحفر حول البلد استغناء به عن السور وإن لم يكن فيه ماء فإن فقدت القنطرة وهى ما عقد خارج الباب فى عرض حائطه لا ما زاد على عرضها وسواء فى جميع ذلك سافر فى البر أم فى البحر فى عرض البلد أو طوله وما فى شرح شيخنا الرملى مما يؤهم أنه يعتبر مع السور ما يعتبر مع العمران فى سائر البحر غير مستقيم ولم يرتضه شيخنا الزياى . (قوله دور متلاصقة) أفاد أنه لا بد من ملاصقتها للسور وأنها المراد بالعمارة فعمطت الحرر لها تفسير . (قوله وهذا التصحيح فى أصل الروضة) وهو ما اختصره النووى من عبارة الشرح الكبير للرافعى وهذا تمهيد للاعتراض . (قوله وهو محتمل) أى عبارة الشرح محتملة للاشتراط وعدمه وليس فيها تصحيح لأحدهما فنسبة التصحيح إليه فى أصل الروضة المذكور وفى شرح المذهب غير مستقيمة كما صرح بذلك الإسئوى وغيره وما قيل خلاف هذا مرجوع عنه . (قوله مجاوزة العمران) أى خروجه منها إن سافر من داخلها وخروجه من محاذاتها إن سافر من جانبها وسير السفينة فى البحر كذلك فيشترط خروج السفينة من محاذة العمران لمن سافر فى طول البحر وجريها أو جرى الزورق إليها آخر مرة لمن سافر فى عرضه ابتداء وإن سافر بعد ذلك فى طوله فلمن فى السفينة بعد جرى الزورق آخر مرة أن يترخص وإن كانت واقفة . (قوله وقيل يشترط إلخ) هو المعتمد والكلام فى خراب لم يدرس ولم يهجر بالتحويط على العامر وإلا فلا يشترط مجاوزته قطعا . وفى كلام العلامة السبائى ما يصرح بخلاف هذا ولعله سبق قلم . (قوله المتصلة) راجع للبساتين والمزارع . (قوله فلا يشترط مجاوزتها) هو المعتمد . (قوله لما ذكر) بقوله لأنه معدود من البلد . (قوله فى بعض فصول السنة) يحتمل أن المراد فصل منها فأكثر أو بعض كل فصل منها . (قوله والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها) هو المعتمد كما لا يشترط مجاوزة مطرح الرماد والمقابر ونحوها فى البلد والقرية على المعتمد بخلاف الحلة . (قوله لا انفصال بينهما) أى عرفا كما قاله ابن حجر وهو المعتمد . (قوله يشترط مجاوزتهما) هو المعتمد وإن اختلف اسمهما وكالقريتين الثلاث والأكثر . (قوله يكفى) هو المعتمد . (قوله واشترط ابن سريج) مرجوح . (قوله لم يشترط مجاوزة السور)

المستفاد من حصر القصر فى المؤداة اللهم إلا أن يريد بالتفصيل ما يشمل قول المتن لا فائتة الحضر فلا إيراد حينئذ . (قول المتن سورها) هو بالهمز البقية وبعدمه المحيط بالبلد . (قول الشارح أى دور متلاصقة) قال الإسئوى : أى تلاصقا معتادا ونقل عن صاحب التتمة : أنه لو كان على باب البلد قنطرة اشترط مجاوزتها . (قول الشارح وفى شرح المذهب) يعنى حكى فى شرح المذهب عن شرح الرافعى هذا التصحيح . قال الشارح : وهو محتمل ثم راجعت الرافعى فوجدت آخر كلامه قد يؤخذ منه ترجيح الاشتراط ولذا نسب الإسئوى إلى الرافعى أنه يؤخذ من كلامه فى الشرح الكبير ذلك وقال اعتمده ولا تغتر بما فى الروضة . (قول الشارح وهو محتمل) هو من كلام الشارح والمعنى أن الشارح يقول هذا الذى نسبته النووى لشرح الرافعى من ترجيح عدم الاشتراط كلام الشرح الكبير يحتمله . (قول الشارح وصححه فى شرح المذهب) هذا الذى نسبته لشرح المذهب صوره الإسئوى وغيره بما إذا لم يهجره بالتحويط على العامر دونه ولا اتخذ مزارع . ونفى ابن التقيب الخلاف فى المهجور والمتخذ مزارع . (قول الشارح لما ذكر) يرجع

البساتين دون المزارع والقرتان لا انفصال بينهما يشترط مجاوزتهما وفيما احتال للإمام والمنفصلتان يكفى مجاوزة إحداهما واشترط ابن سريج مجاوزة المتقاربتين ولو جمع سور قرى متفاصلة أو بلدين متقاربتين لم يشترط مجاوزة السور (وأول سفر ساكن الحيام) كالأعراب والأكراد

(مجاورة) الحلة مجتمعة كانت أو متفرقة بحيث يجتمعون للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض وهي كأبنية القرية والخلتان كالقريتين المتقاربتين

ويعتبر مجاورة مرافقها كمطرح الرماذ وملعب الصبيان والنادى ومعادن الإبل فإنها معدودة من مواضع إقامتهم وإذا رجع من السفر (انتهى سفره ببلوغه ما شرط بمجاورته ابتداء) من سور أو عمران أو غير ذلك فينتهي ترخصه (ولو نوى) المسافر (إقامة أربعة أيام بموضع عينه) (انقطع سفره بوصوله) أى بوصول ذلك الموضع ولو نوى بموضع وصل إليه إقامة أربعة أيام انقطع سفره بالنية ولو نوى إقامة مادون الأربعة في المسائلين وإن زاد على الثلاثة لم ينقطع سفره ولو أقام أربعة أيام بلا نية انقطع سفره بتأتمها وأصل ذلك كله حديث : « يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً » متفق عليه ، وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومسكنة الكفار كما رواه الشيخان فالترخيص بالثلاث بدل على أنها لا تقطع حكم السفر بخلاف الأربعة وألحق بإقامتها نية إقامتها وتعتبر بلبائها (ولا يحسب منها يوم ما دخوله وخروجه على الصحيح) لأن فيها الحط والرحيل وهما من أشغال السفر والثاني

فله القصر في جداره حيث فارق العمران وإن سافر من جهته . (قوله بمجاورة الحلة) وإن اتسعت كالبلد وهي بكسر الحاء في الأصل اسم للحى النازل فيها أو لمنزله ومنه المرافق المذكورة والخيمة في الأصل اسم لأربعة أعواد تنصب ويسقف عليها بشيء من نبات الأرض وجمعها خيم وجمعه خيام كقلعة وقلع وقلاع وإطلاق الخيمة على المتعارف من الثياب ونحوها مجاز وهو المراد هنا . (قوله بحيث إن) قال شيخنا : هو قيد في المتفرقة لتصير كالمجموعة فراجع ، ولو كانت الحلة في بعض واد أو بعض مصعد أو بعض مهبط اشترط مجاورة بقية ذلك في الثلاثة إن اعتدلت وعليه يحمل ما في شرح المنهج وغيره ولو كان لكل حلة مرافق خاصة بها فهي في اعتبار كل واحدة بما لها على حدتها كالقري فيما مر ومن كان نازلاً وحده اعتبر مجاورة رحله . (تنبيهه) شمل ما ذكر جواز الترخيص لمن قصد سفر قصر إذا جاوز ما تعتبر مجاورته وإن قصد إقامة بعده ولو بموضع قريب فله الترخيص قبله وكذا فيه إن نوى إقامة لا تقطع السفر وسأيتي من نوى الرجوع . (قوله وإذا رجع) هو قيد لأجل ما بعده وإلا فمحل الانتهاء لا يتقيد بالرجوع وعدمه . (قوله ببلوغه) أى وصوله إلى السوار^(١) أو العمران أو مرافق الحلة ومن نوى رجوعاً إلى وطنه وإن لم يرد الإقامة به أو لم يكن سافر منه أو لحاجة أو لغير وطنه لا لحاجة انقطع سفره بمجرد نيته فليس له الترخيص في موضعه وإن لم يصلح للإقامة ولا في رجوعه إن لم يبلغ سفر قصر . (قوله بموضع) سيذكر ما يعتبر فيه وفيما بعده . (قوله بوصوله) وإن لم يمكن فيه وله الترخيص بعد مفارقه ، وإن بقي من مقصده دون مسافة القصر وكذا بعد إقامة الأربعة الآتية . (قوله يقيم) أى يكثر ولو لحظة . (قوله وكان) هو عطف على يقيم فهو حديث آخر . (قوله رواه) أى المذكور والأنسب رواهما كما علم . (قوله وتعتبر بلبائها) فهي تابعة للأيام فلو دخل في أثناء ليلة لغا اليوم قبلها وبقاياها . (قوله يحسبان منها) أى تحسب مدة إقامته فيها منها .

لقوله لأنه معدود من البلد وقوله : بحيث يجتمعون للسمر متعلق بقوله أو متفرقة . (قول المتن وإذا رجع) قال الإسكندر : أى من سفر القصر ثم قال : وأما الرجوع من دونه فإن كان بنية الإقامة انتهى سفره بعزمه على العود ، وإن رجع لحاجة فإن كان المحل وطنه لم يترخص وإن كان محل إقامته من غير استيطان فله الترخيص ، قال : وحيث قلنا لا يترخص إذا عاد فإنه يصير عائداً بالنية وإن لم يعد أهـ . أقول : لم يبين حكم نية الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال إن كان لحاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر النية وإن كان لوطنه فينقطع الترخيص قبل الشروع في الرجوع وبعد سفر جديد ثم رأيت في المنهاج في الفصل الآتي ما يوافق هذا عند التأمل ، وإن لم يصح فيه بحكم العود لحاجة . (قول المتن ببلوغه إن) قال الإسكندر رحمه الله : لو أنشأ سفراً من المدينة إلى مكة ونوى أنه إذا قضى مناسكه رجع إلى الشام عن طريق المدينة فلا يترخص في المدينة في أصح القولين أهـ . ولعل محله إذا كانت المدينة وطنه ثم رأيت نسخة فيها إسقاط لا من لا يترخص . (قول الشارح أو غير ذلك) منه مرافق الحلة وقوله فينتهي ترخصه هو الحكم الوارد من المتن . (قول الشارح عينه) لو كان ذلك الموضع على دون مسافة القصر من مبدأ سفره فالحكم كذلك من الترخيص إلى وصوله اعتباراً بقصده أولاً مسافة القصر . قلت : وقد يشكل عليه ما لو قصد بعد أن سار مسافة القصر الرجوع إلى المحل الذي سار منه ليقم به وكان محل إقامته فإنه ينقطع وإن لم يكن وطنه ثم لا فرق في الصالح في الإقامة وغيره كما سيأتي في كلام الشارح . (قول الشارح ولو نوى إن) منه تعلم أن مجرد وصول المقصد من غير إقامة الأربعة ولا نيتها لا يؤثر شيئاً في الترخيص . (قول الشارح الإقامة بمكة) زاد الإسكندر رحمه الله قبل الفتح . (قول الشارح والثاني) قال السبكي : معناه أنه يؤخذ من إقامتهما ما يكمل به الرابع . (قول الشارح يحسبان) أى يحسب منهما مدة الإقامة منهما وقوله كما يحسب من مدة

يحسبان منها كما يحسب من مدة مسح الخف يوم الحدث ويوم التزع فلو دخل يوم السبت وقت الزوال بنية الخروج يوم الأربعاء وقت الزوال

(١) جمع سور وهو سور البلد وقد كانت البلاد في القديم مسورة أيام الحرب بالسيوف ونحوها .

صار مقيماً على الثاني ولو دخل ليلاً لم تحسب بقية الليلة على الأول ولو نوى إقامة أربعة أيام العبد أو الزوجة أو الجيش ولم ينو السيد ولا الزوج ولا الأمير فأقوى الوجهين لهم القصر لأنهم لا يستقلون فنيتهم كالعدم ذكره في الروضة وعبر في شرح المهذب بالأصح ولو نوى إقامة الأربعة المحارب أي المقيم على القتال فكثيره في قول يقصر أبداً لأنه قد يضطر إلى الارتحال فلا يكون له قصد جازم ولو نوى الإقامة مطلقاً انقطع سفره وفيما إذا لم يكن

الموضع صالحاً لها كالمغارة قول إنه لا ينقطع نيته لغو قال في شرح المهذب : ولو نواها وهو سائر لا يصير مقيماً لوجود السفر ذكره البندنجي وغيره انتهى . وذكر في التهذيب أنه يصير لأن الأصل الإقامة فيعود إليها بمجرد النية (ولو أقام ببلىد) أو قرية (بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً) لأنه عليه السلام أقامها بمكة عام الفتح لحرب هوازن يقصر الصلاة رواه أبو داود (وقيل) قصر (أربعة) فقط أى غير تامة لأن القصر يمتنع بنية إقامة الأربعة كما تقدم فبفعلها أولى لأنه أبغى من النية (و) قول) قصر (أبداً) أى بحسب الحاجة لظهور أنه لو زادت حاجته عليه السلام على الثمانية عشر لقصر في الزائد أيضاً (وقيل الخلاف) المذكور وهو في الزائد على الأربعة المذكورة (في) خائف القتال والمقاتل لا التاجر ونحوه كالتفقه فلا يقصران في الزائد عليها قطعاً والفرق أن للحرب أثر في تغيير صفة الصلاة

(قوله فأقوى الوجهين) هو المعتمد . (قوله فكثيره) هو المعتمد أيضاً . (قوله مطلقاً) أى عن التقييد بمدة . (قوله ولو نواها وهو سائر) أى لو نوى الإقامة في بلد بعد دخوله أو في موضع هو فيه واستمر سائراً فبهما لم ينقطع سفره على المعتمد . (تفصيلاً) سكت عن إقامة ما بين ثلاثة أيام وأربعة لعدم تصويره وما في المنهج محمول على نية ذلك فتأمل . (قوله كل وقت) مراده مدة لا تقطع السفر . (قوله قصر) أى ترخص بغير سقوط الصلاة بالتييم والتوجه لغير القبلة في النافلة . (قوله لحرب هوازن) وهى غزوة الطائف حين حاصرهم عليه السلام تلك المدة بعد فتح مكة المشرفة وقد أقام في فتح مكة تلك المدة يقصر أيضاً . (قوله ثمانية عشر) وروى سبعة عشر وتسعة عشر وعشرين^(١) وحمل الأخير على حساب يومى الدخول والخروج والذي قبله على أحدهما والأول على فوات يوم قبل حضور الراوى له . (قوله أى غير تامة) لأن التامة داخلية في خلاف المحارب بعده . (قوله وعبرة المحرر إلخ) أشار بذكرها إلى صحة ما ذكره من عدم تمام الأربعة فهى أولى من عبارة

مسح الخف إلخ يعنى معناه أنه إذا وقع الحدث في وقت الظهر مثلاً حسب باقى النهار من المدة ولا نهمله ونبدأ من الغد . قال السبكي : وعلى الأول يعنى الصحيح الذى في المتن لا يضر انضمام إقامة يوم الدخول والخروج إلى الثلاثة ولو زادت بالتلفيق على الأربعة . (قول الشارح صار مقيماً على الثاني) أى بخلافه على الأول فإنه لا يصير وإن دخل ضحوة يوم السبت على عزم عشية الأربعاء واعلم أن الشخص لو نوى إقامة تزيد على الثلاثة وهى دون الأربعة لم يصير مقيماً عند الجمهور كما سلف في عبارة الشارح لكنه قد يخالف قول الغزالي كشيوخه إذا نوى زيادة على الثلاث صار مقيماً . قال الرافعى رحمه الله : هو مخالف في الصورة ولا مخالفة في الحقيقة لأن الجمهور احتملوا زيادة لا تبلغ الأربعة غير يومى الدخول والخروج وهما لم يحتملا زيادة على الثلاث غير يومى الدخول والخروج وفرض الزيادة على الثلاث بحيث لا تبلغ الأربعة ويكون غير يومى الدخول والخروج مما لا يمكن اهـ . وبه تعلم أن قول الشارح كالجمهور تغتفر الزيادة على الثلاث إذا كانت دون الأربع معناه الزيادة من يومى الدخول والخروج . (قول الشارح لم تحسب بقية الليلة على الأول) وذلك لأنها ليلة دخوله فحكمها حكم يومه بخلافه على الثاني فإن البعض الذى أقامه منها من الأربعة والله أعلم . (قول المتن قصر ثمانية عشر يوماً) يحتمل اطراد هذا في الرخص من الفطرو غيره ويحتمل اختصاصه بالقصر لأنهم منعه فيما زاد على الثانية عشر لعدم وروده مع أن أصله قد ورد فالمنع فيما لم يرد بالكلية أولى . قال الإسئوى رحمه الله : وهذا أقوى وقوله فالمنع فيما لم يرد أى يمنع منه في الثانية عشر كما امتنع القصر بعدها لعدم وروده . (قول المتن وقيل قصر أربعة) عبارة السبكي : ثم يعود على هذا الوجه ما تقدم في كيفية احتسابها قال : وقضية ذلك مجبىء وجهين أحدهما يقصر إلى أربعة ملفقة يعنى وهو ضعيف والثاني يعنى وهو الأصح إلى أسبق غایتين إما أربعة تامة أو خمسة ملفقة . (قول الشارح غير تامة) جواب عن قول الإسئوى الصواب التعبير بدون الأربعة كما في الشرح والروضة والحاصل أن هذا الوجه يرى أن المقيم بحاجة كغيره . (قول الشارح لأن القصر يمتنع بنية إقامة الأربعة) أى التامة . (قول الشارح إلى أربعة) الغاية خارجة وقوله كما وصفنا أى يومى الدخول والخروج . (قول الشارح محكى قولاً في طريقة) أى محكى من تلك الطريقة على حالة هو فيها مقابل القول المصحح من تلك الطريقة فهو مرجوح بهذا الاعتبار وزاد ضعفاً نفيه من الطريق الأخرى ، وقوله فساغ التعبير فيه بقليل نظراً للطريقة الحاكية له كان مراده منه أن نفيه في الطريقة القاطعة لما منع نسبته للإمام ساغ التعبير فيه بقليل كأنه من

وعبرة المحرر فله القصر إلى أربعة أيام كما وصفنا والأصح أن له القصر إلى ثمانية عشر يوماً فإذا زاد لم يقصر ومقابل الأصح الثاني للزائد على الأربعة محكى قولاً في طريقة منفى في أخرى أسقطها من الروضة فساغ تعبيره فيه هنا بقليل نظر للطريقة الحاكية له وإن كان مشوشاً لفهم على أنها المصححة فلو

قال بدل قيل وفي قول لكان حسنا ولا يخفى أن الأربعة لا يحسن منها يوم الدخول وكذا يقال في الثمانية عشر (ولو علم بقاءها) أي بقاء حاجته (مدة طويلة) وهي الزائدة على الأربعة المذكورة (فلا قصر) له أصلا (على المذهب) لأنه مطمئن بعيد عن هيئة المسافر بخلاف المتوقع للحاجة كل وقت ليرحل

وسواء المحارب وغيره كالناجر وقيل فبهما خلاف المتوقع من القصر أربعة أيام أو ثمانية عشر يوما أو أبدا واستكره الإمام في غير المحارب هذا حاصل ما ذكره الرافعي في الشرح وعبارة المحرر فالأصح أنه لا يقصر .

(فصل) (طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا هاشمية) وهي ستة عشر فرسخا وبها عبر في المحرر وهي أربعة برد مسافة القصر كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد علقه البخاري بصيغة جزم وأسنده

البيهقي بسند صحيح ومثله إنما يفعل عن توقيف (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وهو مرحلتان) أي ستر يومين معتدلين (بسر الأتقال) أي الحيوانات المثقلة بالأحمال (والبحر كالين) في المسافة المذكورة (فلو قطع الأميال فيه في ساعة) أو لحظة لشدة جري السفينة بالهواء (قصر) فيها (والله أعلم) كما يقصر لو قطع الأميال في البر في يوم بالسمي ولا تحسب من المسافة مدة الرجوع حتى لو قصد موضعا على

المنهاج وتعبير المحرر بالأصح لا اعتراض عليه لأنه ليس له اصطلاح في التعبير عن الخلاف وتعبير الشارح بمقابل الأصح مجازاة له لأنه لم يصرح فيه بالمنهاج بنوع الخلاف وحكى مقابليه تارة بقيل وتارة بقول ومراد الشارح بمقابل الأصح ما عبر عنه المنهاج بقيل لأنه محل الاعتراض عليه ومراده بالطريقة المحكى فيها قولاً ما ذكرها المصنف والمحرر لأن مقابلهما التي هي منفي فيها غير مذكورة وإنما تعرض لها للبين بها شدة ضعف هذا القول بنفيه فيها المسوغ للتعبير فيه بقيل في الطريقة الحاكية له وأشار بقوله نظر للطريقة الحاكية له إلى أن المصنف لما اعتنى بذكر الطريقة الحاكية له احتاج لذكره ولكن تعبيره فيه بقيل مشوش للفهم لإيهامه أنه وجه وأشار بقوله على أنها المصححة إلى سبب اعتناء المصنف بها دون الطريقة الأخرى وفيه تقوية للتشويش أيضا. (قوله لكان حسنا) فعبارة المصنف لا حسن فيها أصلا واقتصاره على عدم حساب يوم الدخول لعدم وجود يوم الخروج على كل قول .

(فصل) في شروط القصر وهي ثمانية طول السفر وجوازه ودوامه وعلم المقصد ونية القصر وعدم الربط بمتتم وعدم المنافي للقصر والعلم بالكيفية الذي زاده الشارح . (قوله طويل السفر) (الخ) ويكنى ظن طوله بالاجتهاد . (قوله علقه البخاري بصيغة الجزم) التعليق حذف أول السند كحذف شيخ الراوى والجزم عدم صيغة التمرير نحو قيل وروى والإسناد عدم حذف واحد من السند . (قوله عن توقيف) أي سماع أو رواية من الشارع إذ لا مدخول للاجتهاد فيه فصح كونه دليلا . (قوله يومين معتدلين) بغير ليلة بينهما أو ليلتين كذلك بغير يوم بينهما أو يوم وليلة متصلين ولا يكونان إلا قدر معتدلين والمراد بالاعتدال أن لا يكون من الأيام أو الليالي الطويلة أو القصيرة ويعتبر مع الاعتدال زمن صلاة وأكل ونحوه . (قوله الحيوانات) أي الإبل . (قوله فلو قطع) أي لو فرض ذلك أو المراد باللمحظة ما يسع قصر أو لولصلا أو لبعضها وإن أقام بعد نية فيها

تخرج الحاكية وقوله ، وإن كان مشوشا للفهم أي لأنه يقتضى أنه وجه وقوله على أنها إلخ باعث آخر على التشويش وذلك لأن الطريقة الحاكية له هي الراجحة وحكايته بقيل مع اقتضائها أنه وجه يومهم أنه طريقة مرجوحة هذا مراده رحمه الله ومنشؤه الكاشف لك عما قررناه في بيان مراده قول الرافعي رحمه الله في المسألة طريقتان أظهرهما قولان أحدهما ليس له القصر يعني فيما بلغ الأربعة فأكثر لأن نفس الإقامة أبلغ من نيتها وأصحهما يقصر لقصة هوازن وعليه كم يقصر قولان أصحهما المدة الواردة في القصة وبينها والثاني أبدا وذكر دليله والطريق الثاني يقصر ثمانية عشر جزما وبعدها قولان اهـ . وقوله على أنها المصححة أي مع أن حكايته بصيغة التمرير يقتضى كونه ليس من الطريقة الراجحة وإن كان هو فيها مقابل الأصح . (قول الشارح يوم الدخول) لم يقل ويوم الخروج كأنه والله أعلم لكون الفرض أنه يتوقع حاجة وقد انقضت المدة المذكورة ولم تحصل فلا خروج ، وقوله قبيل هذا ولا يخفى أن الأربعة يعني بها التي أقامت لا تمنع القصر وهي الناقصة وحينئذ فلا وجه لحسبان يوم الخروج هنا لأن الوقت الذي لا يبلغ الأربعة ولا يبلغ الثمانية عشر يقصر فيه مكث أو خرج فإن بلغ الأربعة أو أكمل الثمانية عشر قبل الخروج فلا قصر فيما زاد فلا ينافي حساب يوم الخروج . (قول الشارح وهي الزائدة على الأربعة المذكورة) أي غير التامة . (قول الشارح وقيل فيهما إلخ) قال الإسوي رحمه الله : وجه القصر القياس على عدم انعقاد الجمعة بهذا الشخص . (قول الشارح أربعة أيام) أي ناقصة . (فصل طويل السفر) (قول الشارح أي ستر يومين معتدلين) عبارة الإسوي وهما يوم وليلة أو يومان معتدلان أو ليلتان معتدلتان اهـ . ولم يقيد اليوم واللييلة لأنهما قدر اليومين المعتدلين أو الليلتين . (قول الشارح الاتباع) لفظ

مرحلة بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر لا ذاهبا ولا جائيا وإن نالته مشقة مرحلتين متواليتين لأنه لا يسمى سفرا والغالب في الرخص الاتباع

والمسافة تحديد وقيل تقرب فلا يضرب نقص ميل وهو منتهى بعد البصر أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام واحترز بالهاشمية أى المنسوبة لبني هاشم عن المنسوبة لبني أمية فالمسافة بها أربعون إذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية (ويشترط قصد موضع معين أولاً) أى أو السفر ليعلم أنه طويل فيقصر فيه

(فلا يقصر للهائم) أى من لا يدرى أين يتوجه (وإن طال تردده) وقيل إذا بلغ مسافة القصر له القصر . قال في أصل الروضة وهو شاذ منكرو (ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجده) أى وجد مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) وإن طال سفره لانتفاء العلم بطوله أو له فلو علم أنه لا يجده قبل مرحلتين ولم يعلم موضعه قصر كما قاله الرافعي وتبعه في الروضة ويشمله قول المحرز ويشترط أن يكون قاصدا لقطعه أى الطويل في الابتداء ويشمل الهائم أيضا إذا قصد سفر مرحلتين (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد كما ضبطه المصنف (طريقان طويل) يبلغ مسافة القصر (وقصير) لا يبلغها (فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن) أو زيارة أو عيادة وكذا تنزه وفيه تردد للجويني (قصر وإلا) أى وإن سلكه لا لغرض بل مجرد القصر كما في المحرز وغيره (فلا) يقصر (لئلا يظهر) المقطوع به كما لو سلك القصير وطوله بالذهاب يميناً وشمالاً والثاني ينظر إلى أنه طويل مباح ولو بلغ كل من الطريقين مسافة القصر وأحدهما أطول فسلكه

(قوله والمسافة تحديد) هو المعتمد لوجود التقدير فيهما عن الأصحاب وكون القصر على خلاف الأصل وبهذين فارق مسافة الاقتداء واعتبار المرحلتين لوجود المسافة فيهما يقينا أو ظنا . (قوله والخطوة) بفتح الحاء ما بين القدمين من الآدمي كما يؤخذ من ذكر القدمين لأنهما من نحو الفرس حافران ومن نحو البقر ظلفان ومن نحو الجمل خفان ومن نحو الطير والأسد ضفران وقيل من البعير وقيل من الفرس وقيل من أى حيوان وبالضم التخطي . (قوله ثلاثة أقدام) جمع قدم وهو اثنا عشر أصبعا وهو نصف ذراع فالذراع أربعة وعشرون أصبعا والأصبع ست شعيرات معترضات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون فالمسافة بالبرد والفراسخ والأميال ما ذكره وبالخطوات مائة ألف خطوة واثنا وتسعون ألف خطوة وبالأذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفا وبالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا وبالأصابع ستة آلاف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفا وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنا وسبعون ألفا وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنا وثلاثون ألفا . (قوله ليعلم أنه طويل) أفاد أن المراد بالحل المعين كون السفر مرحلتين في الابتداء وأن غيره بعد شروعه فيه كأن قصد أن يرجع متى وجد غرضه أو أن يقيم بمحل قريب وله القصر إلى وصوله . (قوله وهو من لا يدرى إلخ) أى ولا غرض له صحيح ويقال له عاث فإن لم يلتزم طريقا قيل له راكب التعاسيف . (قوله لانتفاء العلم إلخ) راع للهائم وما بعده . (قوله قصر) أى إلى أن يقيم وإن زاد على مرحلتين على المعتمد . (قوله ويشمل الهائم إلخ) أى يشترط أن يكون له غرض صحيح كما قاله شيخنا وفي تسميته حيثما هائما تجوز . (قوله بكسر الصاد) على الأنصح . (قوله كما ضبطه المصنف) أى في باب الغسل من دقائق الروضة . (قوله لغرض) أى غير القصر ولو مع القصر على المعتمد . (قوله وكذا تنزه إلخ) الذى اعتمده شيخنا أنه يقصر لأنه ليس الحامل له على السفر بل على العدول فقط . (قوله بل مجرد القصر) فالقصر ليس غرضا وفي كلام غيره أنه غرض غير صحيح فليس يجوز للقصر مطلقا ويلحق به من لا غرض له أصلا وإنما قصر الشارح كلام المصنف عليه لأجل محل الخلاف وكالتنزه التنقل لرؤية البلاد . (قوله فلا يقصر) ولو جاهلا أو غالطا . (قوله المقطوع به) إشارة إلى أن المسألة ذات طرق فحقه

حديث رأيت في الرافعي مرفوعا يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان وإلى طائف اهـ . وهو ظاهر فيما تقرر . (قول الشارح نقص ميل) بل وميلين قاله الإسنوي نقلا عن ابن يونس وابن الرفعة . (قول الشارح ليعلم أنه طويل) فيه بحث فإن علم الطول لا يتوقف على قصد موضع معين ثم عبارة المنهاج هنا يرد عليها ما لو علم التابع أن مسير متبوعه لا ينقص عن مرحلتين وكذلك طالب الغريم والآبق والهائم عند قصد المرحلتين مع عدم تعيين الموضع كما يشير إليه الشارح قريبا نعم تفيد أن طالب الآبق مثلا لو قصد سفرا طويلا من الأول ثم عن له بعد الشروع فيه أن يرجع متى وجده يجوز له القصر وهو كذلك إلى أن يجده . (قول الشارح أين يتوجه) زاد الإسنوي : وينسى أيضا راكب التعاسيف وعلّة ذلك أن سبب القصر وهو إعانة المسافر على مقاصده ممنوع مفقود فيه هـ بمعناه . (قول الشارح لانتفاء العلم بطوله) هو صالح لأن يجعل عليه المسألة الهائم أيضا . (قول الشارح بل مجرد القصر) لا يخفى أن الحكم كذلك إذا لم يكن غرض أصلا نعم هل هو من محل الخلاف قضية صنيع الشارح والمحرز الإسنوي لا وعبارة الإسنوي قضية عبارة المنهاج أن يقصر جز ما عند غرض القصر فقط مع أنه محل القولين هـ بمعناه . (قول الشارح مباح) نازع ابن الرفعة في الإباحة قال : وإذا حرم ركض الدابة وإتباعها لغير غرض فاتعاب نفسه أولى ، وأورد حديث : (إن الله يغيض الماشين في الأرض من غير أرب) . (قول الشارح ولو بلغ

لغير غرض قصر بلا خلاف (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی مالك أمرة) أى السيد أو الزوج أو الأمير (في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر) لهم لا تنفاه علمهم بطول السفر أوله فلو ساروا مرحلتين قصر واذكره في شرح المهذب أخذنا من مسألة النص المذكورة في الروضة وهي لو أسر الكفار رجلا

فساروا به ولم يعلم أين يذهبون به لم يقصر وإن سار معهم يومين قصر بعد ذلك ويؤخذ مما تقدم أنهم لو عرفوا أن سفره مرحلتان قصر أو كما لو عرفوا أن مقصده مرحلتان (فلو نورا مسافة القصر قصر الجندی دونهما) قال في الروضة كأصلها لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره أى وهما مقهوران فيتهما كالعدم ومثلهما الجيش كما تقدم ولو قيل بأنه ليس تحت قهر الأمير كالأحاد لعظم الفساد كما قال بعضهم . وفي شرح المهذب قال البيهقي : لو نوى المولى والزواج الإقامة لم يثبت حكمها للعبد والمرأة بل لهما الترخص وفي المحرر وتعتبر نية الجندی في الأظهر ولم يذكر هذا الخلاف في الشرح وسكت عنه المصنف ، وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی لأن الأمير المالك لأمره لا يبالى بانفراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش إذ يختل بها نظامه (ومن قصد سفرا طويلا فسار ثم نوى رجوعا انقطع) سفره فلا يقصر (فإن سار) إلى مقصده الأول أو غيره (فسفر

التعبير بالمذهب . (قوله لغير غرض) أى صحيح ومنه مجرد القصر كما مر . (قوله قصر أو) أى لأن الاعتبار قصد متبوعهم ومنعهم من القصر ابتداء لعدم علمهم به وقد علموه ولهذا فارقوا الهائم ولهم قصر ما فات من الصلوات قبل علمهم . (قوله قصر بعد ذلك) أى وإن قصد الحرب أو العود إذا تمكن منه وكذا العبد إذا قصد الإبقاء أو الرجوع إن عتق وكذا الزوجة إذا قصدت النشوز أو الرجوع إذا طلقت . (قوله ويؤخذ) أى بالأولى لوجود التبعية هنا . (قوله مما تقدم) فيمن علم أنه لا يجد مطلوبه إلخ . (قوله لو عرفوا) أى بأخبار متبوعهم وإن امتنع عليه القصر لعدم غرض صحيح أو عصيان كما في شرح شيخنا الرملي كابن حجر لعدم سريان معصيته عليهم أو برؤيته يقصر أو يجمع أو نحو ذلك لا بإعداده زادا كثيرا مثلا إلا إن غلب على ظنهم أنه لطول السفر . (قوله كما تقدم) أى فيما لو نوى إقامة أربعة أيام العيد إلخ . (قوله ولو قيل إلخ) حاصله أن المراد عند الشارح بكونه تحت قهر الأمير اختلال نظامه بعدم إرهاب العدو ولسقوط هيئته عنده وذلك يحصل بمخالفة الجيش وبكونه ليس تحت قهره ضد ذلك ومخالفة الأحاد لا تؤثر فيه فلا نظر للإثبات في الديوان وعدمه ومراد غير الشارح بما ذكر سقوط هيئة الأمير مثلا في نفسه أو عند جيشه وعدمها وذلك يحصل بمخالفة الميثاق دون غيره لأنه لا حكم له عليه وهذا الذى مشى عليه في المنهج واعتمده شيخنا أن كلا من الأمرين يختل به النظام فلا تعتبر نية الميثاق ولا نية الجيش فراجع ذلك وحرره . (هائدة) الجندی واحد الجند وهم الأنصار فى الأصل ثم أطلق على كل مقاتل . (قوله بل لهما الترخص) قال شيخنا : وإن علما بنية المتبوع ومخالفة العلامة ابن قاسم في العلم بل قال الوجه أنه يلزمهم أيضا إعادة ما قصروه من وقت نية بإقامة متبوعهم لأن العبرة به كما تقدم فتأمل . (قوله وسكت عنه المصنف) أى لعدم ذكره في الشرح على أن بعض نسخ المحرر لم يذكر فيها الخلاف فلعلها التي وقعت للمصنف . (قوله نوى رجوعا) أو رجوع بالفعل أو تردد فيه . (قوله انقطع سفره) أى في موضعه إن مكث فيه مادام فيه نعم إن نوى رجوعا لغير وطنه لحاجة لم ينقطع سفره فله الترخص في موضعه ولو إلى ثمانية عشر يوما كما مر . (قوله إلى مقصده إلخ) صريحه أنه لا يترخص إذا سار إلى مقصده إلا إن كان الباقي له قدر مرحلتين وهو يخالف ما ساقى فراجع . (قوله ولا يترخص العاصي) خلافا للمزنى من أئمتنا ولو شرك في سفره بين حرام وجائز لم يترخص تغليا للمانع

إلخ) قال الإسئوى : هي أول بالمنع مما قبلها لأنه إتعاب لا لغرض أصلا وفيه نظر . (قول المتن مالك أمره) إنما صح أفراد الضمير للعطف بأو ومالك أمر الأمة المزوجة سيدها أو الزوج بإذنه . (قول الشارح فلو ساروا مرحلتين قصر أو) خالف ذلك ما سلف في طالب الغريم ونحوه لأن للمتبوع هنا قصدا صحيحا . (قول الشارح ويؤخذ مما تقدم) أى بطريق الأولى فتأمل . (قول الشارح مرحلتان) قال الإسئوى وقصده . (قول الشارح وقهره) وإن كان الأمير مالك أمر الجندی في الجملة . (قول الشارح ومثلهما الجيش) أى ولو متطوعا فيما يظهر ولا ينافيه قول المناهج مالك أمره لأنه مالك له في الجملة لما يترتب على مخالفته من اختلال النظام وقوله المالك لأمره أى باعتبار ملكه لأمر جملة الجيش وهو منهم وإن كان الجندی في ذاته ليس تحت يد الأمير وقهره من حيث إن الأمير لا يبالى بتخلقه وانفراده عنه ومنه يستفاد أن الجندی لا فرق فيه بين الميثاق في الديوان والمتطوع وأنه لو نوى الإقامة دون الأمير امتنع ترخصه بخلاف الجيش كما سلف . (قول المتن ثم نوى رجوعا) أى قبل بلوغه مسافة القصر أو بعدها وإنما انقطع بنية الرجوع لئوال قصد مسافة القصر المبيح للقصر . قال في شرح الروض وصورة المسألة أن ينوى الرجوع لغير حاجة ويعود ولا يفقه تفصيل بين الوطن وغيره . (قول المتن ولا يترخص العاصي) هو محترز قوله ولا المباح .

جديد) فإن كان مرحلتين قصر ولا فلا (ولا يترخص العاصي بسفره كآبق وناشرة) وغير قادر على الأداء لأن السفر سبب الرخصة بالقصر وغيره .

فلا تناط بالمعصية (فلو أنشأ) سفر (مباحا ثم جعله معصية) كالسفر لقطع الطريق أو الزنا بامرأة (فلا ترخص) له (في الأصح) من حين الجعل والثاني له الترخيص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتدائه ولو تاب ترخص جزما ذكره الرافي في باب اللقطة (ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فمُنشئ السفر) بضم الميم وكسر الشين (من حين التوبة) فإن قصد من حينها مرحلتين ترخص وإلا فلا وقيل في ترخصه الوجهان فيما قبلها أحدهما لا نظر إلى اعتبار كون السفر

مباحا في الابتداء (ولو اقتدى بميم) مقيم أو مسافر (لحظة) كأن أدركه في آخر صلاته أو أحدث هو عقب اقتدائه (لزمه الإتمام) ولو اقتدى في الظهر بمن يقضى الصبح مسافرا كان أو مقيما فقبل له القصر لتوافق الصلاتين في العدد والأصح لا لأن الصبح تام في نفسها ولو صلى الظهر خلف الجمعة أتم لأنها صلاة إقامة وقيل ن قلنا هي ظهر مقصورة لله القصر وإلا فهي كالصبح . قال في الروضة : وسواء كان إمامها مسافرا أو مقيما فهذا حكمه ، قال في شرح المذهب : ولو نوى الظهر خلف من يصل المغرب في الحضر أو السفر لم يجز القصر بلا خلاف ويؤخذ مما ذكر شرط للقصر وهو أن لا يقتدى بميم ولا بمصل صلاة تامة في نفسها قطعا أو صلاة جمعة ويصح إدراجها في الميم (ولو رُغف الإمام المسافر) أو أحدث (واستخلف منها) من المقتدين أو غيرهم (أتم المقتدون) المسافرون لأنهم مقتدون بالخليفة حكما بدليل أن سهوه

(قوله فلا تناط) أي تتعلق . (قوله ترخص جزما) أي وإن لم يبق لمقصده مرحلتان نظرا لمنشئه ومنعه الخطيب في دون المرحلتين . (قوله عاصيا) أي متلبسا بسفر حرام في ذاته لكونه سببا لتحصيل حرام أو ترك واجب فشمّل سفر من لزمته الجمعة إذا سافر بعد الفجر وقبل فواتها وسفر صبي بغير إذن أصله لكن قال شيخنا الزيادي : لهما الترخيص عقب الفوات والبلوغ إذا قصد كل منهما في الابتداء سفرًا طويلا وإن بقي منه دون مرحلتين لانقطاع العصيان عنهما ويدل له قول شيخنا الرملي في شرحه عن زوائد الروضة : لو قصد صبي أو كافر سفر قصر ثم بلغ أو أسلم فله الترخيص انتهى . فيكون حكم هؤلاء مستثنى من قول المصنف فمُنشئ سفر من حين التوبة وفي شرح شيخنا هنا كلام غير مستقيم فراجع . (قوله بضم الميم وكسر الشين) لعل هذا الضبط لكونه مرسوما بالياء التحتية وإلا فيصح فتحهما أي فابتداء السفر ذلك ولو قصد المعصية بعد توبته لم يترخص فإن تاب ثانيا فله الترخيص وإن لم يبق من سفره قدر مرحلتين لأن التوبة الأولى قطعت المعصية الأولى كما اعتمده شيخنا الرملي . (قوله ولو اقتدى بميم) أي ولو في نافلة والمراد حال اقتدائه فلو لزمه الإتمام بعد المفارقة جاز للمأموم القصر وكذا لو عاد الإمام لسجود سهو بعد سلامهما ونوى الإتمام فإن عاد له قبل سلام المأموم لزمه الإتمام كالإمام لتبين بقاء القدوة . (قوله أحدث هو) أي المأموم وكذا الإمام . (قوله لزمه الإتمام) فنبه القصر لا تضر وإن علم حال الإمام لأنه من أهل القصر في الجملة بخلاف المقيم إذا نوى القصر لا تصح نيته . (قوله قطعاً) أي لا خلاف في إتمامها . (قوله رُغف) هو مثلث العين والفتح أفصح ثم الضم ثم الكسر ، وإن قل الرعاف لأن دم المنافذ غير معفو عنه عند شيخنا الرملي مطلقا وخالفه ابن حجر في القليل لأن اختلاطه بالأجنبي ضروري هنا . (قوله أو غيرهم) أي وهو موافق لنظم صلاة الإمام وإلا فإن نوا الاقتداء به لزمهم الإتمام وإلا فلا . (قوله واقتدى به إلى آخره) وقيل يلزمه الإتمام وإن لم يقتد به لئلا يلزم نقص الأصل عن الفرع . (قوله أو بان إمامه محدثا) أي بعد لزوم

(قول الشارح والثاني له الترخيص) أي لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء . (قول الشارح ترخص جزما) أي فينبى على القصر الأول . هذه الحاشية كتبها ثم راجعت الكتب فلم أر لي سلفا فيها غير أني رأيت الشيخ في شرح المنهج صرح بخلافها فكشفت النهاية للإمام فرأيت عبارته دالة لما قاله شيخنا رحمه الله . (قول الشارح وقيل إلخ) قال الإسنوي : الجمهور قطعوا بالأول لأن الإصلاح يحرم الذنب بخلاف العكس . (قول المتن ولو اقتدى بميم إلخ) ولو في نافلة . قال الإسنوي : كلامه يوهم أنه لو أخرج نفسه من القدوة ثم نوى الإمام الإتمام يلزم للمأموم قال : فلو قدم لحظة على متم لكان أولى . وفيه نظر لأن تعليق الاقتداء بالتم لا يحصل حقيقة إلا في حال التلبس بالإتمام . (قول الشارح أو أحدث هو) أي المأموم ومثله الإمام . (قول المتن لزمه الإتمام) دليله ما روى مسلم عن موسى بن سلمة قال : سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة ولم أضل مع الإمام فقال : ركعتين سنة أبي القاسم عليه السلام ، وقوله أيضا لزمه الإتمام أي وإحرامه صحيح لا يضر نية القصر ، وإن علم الحال بخلاف المقيم ينوي القصر فإن إحرامه فاسد . (قول الشارح بلا خلاف) وجهه عدم توافق الصلاتين بخلاف الظهر خلف الصبح . (قول الشارح قطعاً) راجع لقوله تامة . (قول الشارح ويصح إدراجها في الميم) مرجع الضمير الصلاة التامة بقسميها . (قول المتن ولو رُغف) هو مثلث العين لكن الضم ضعيف والكسر أضعف منه . (قول المتن ولو بان إمامه) خرج به ما لو بان حدث نفسه وهو واضح . (قول الشارح لأنه التزم الإتمام إلخ) أي فكان مثل فوات الحضر

يلحقهم (وكذا لو عاد الإمام اقتدى به) يلزمه الإتمام (ولو لزم الإتمام مقتديا) كما تقدم (ففسدت صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثا أتم) لأنه التزم الإتمام بالاقتداء وقال في شرح المذهب : ولو أحرمت مفردا لم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الإتمام (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا) فنوى

القصر الذي هو الظاهر من حال المسافر أن ينويه (فبان مقيماً) أتم لتقصيره في ظنه إذ شعار الإقامة ظاهر (أو) اقتدى ناوياً للقصر (بمن جهل سفره) أى شك في أنه مسافر أو مقيم (أتم) وإن بان مسافراً قصره لتقصيره في ذلك لظهور شعار المسافر والمقيم والأصل الإتمام وقيل يجوز له القصر فيما إذا بان كما ذكر (ولو علمه) أو ظنه (مسافراً وشك في نيته) القصر (قصر) أى جاز له القصر بأن ينويه لأنه الظاهر من حال المسافر فإن بان أنه متم لمزمه

الإتمام كما صرح به الرافعي

في التكلم على لفظ الوجيز

وأسقطه من الروضة (ولو

شك فيها) أى في نية الإمام

القصر (فقال) مطلقاً عليها

في نيته (إن قصر قصر

والإم) أى وإن أتم (أتمت

قصر في الأصح) وعبرة

المحرر لم يضر أى التعليق كما

في الروضة وأصلها

الأصح جواز التعليق فإن

أتم الإمام أتم وإن قصر قصر

والثاني لا بد من الجزم

بالقصر أى في جوازه ففى

قصر الإمام يلزم هذا

المأموم الإتمام وعلى

الأصح لا يلزمه قول

الشيخ قصر أى في قصر

الإمام للعلم بأنه إذا لم يلزم

المأموم الإتمام قطعاً وعلى

الأصح لو خرج من

الصلاة وقال كنت نويت

الإتمام لزم المأموم الإتمام أو

نويت القصر جاز

للمأموم القصر وإن لم

يظهر للمأموم ما نواه لزمها

الإتمام احتياطاً وقيل له

القصر لأنه الظاهر من

حال الإمام (ويشترط

للقصر نيته) بخلاف

الإتمام لأنه الأصل فيلزم

الإتمام كما هو الفرض فإن باناً معاً أو سبق علم الحدث فله القصر لاتقاء الربط في الحقيقة المقتضى للإتمام وحصول فضيلة الجماعة خلف المحدث لا تنافي ذلك نظراً لعدم تقصيره . قال شيخنا الرملي : ويؤخذ من العلة أن الكلام في اقتداء صحيح في صلاة مغنية عن القضاء والإمام أى أو متميم بمحل يغلب فيه وجود الماء فله القصر انتهى . وفيه بحث فتأمل ولو تبين للمأموم حدث نفسه فله القصر أيضاً . (قوله بان أنه متم) أى ولم يتبين له الحال كالتي بعدها . (قوله وعبرة المحرر) هى أولى من عبارة المصنف لأن الخلاف في جواز التعليق لا في القصر المرتب عليه . (قوله أى في جوازه) أى لا في نيته فهى لاغية وغير مضرّة على الثاني أيضاً . (قوله وعلى الأصح إغ) قضية كلامه أن هذا لا يجزى في مسألة العلم والظن السابقة والذي ينبغي جريانه فيها وقد يراد بقوله فيها بأن بان متم ولو بقوله أو احتمالاً فيساوى ما هنا فتأمل . (قوله كأصل النية) أى حكماً وخلافاً كما قاله الإسنى . (قوله أى شك إغ) أفاد أن التردد طرأ له في أثناء الصلاة لا حال النية فلا مدافعة ولا منافاة . (قوله في الجواب) بقوله أتم ما ليس من المحترز عنه بقوله أو قام إغ المعطوف على أحرم لأنه من المتنافي للقصر من غير تردد في نيته . (قوله ما ليس) أى لأنه أراد بالمتنافي ما يفعله باختياره وهذا يفعل وإن كان من المتنافي أيضاً فتأمل . (قوله فشك إغ) وله متابعة الإمام إذا علم أنه متم وإلا فلا يتابعه وله انتظاره ولا تبطل

(قول الشارح أتم لتقصيره) ولو بان حدثه مع تبين إقامته أو قبله قصر قالوا : لأنه لا قدوة في الباطن لحدثه ولا في الظاهر لظنه إياه مسافراً واستشكله الإسنى بأن الصلاة خلف مجهول الحدث جماعة على الصحيح اهـ . وقد رأيت في الرافعي معنى هذا الإشكال حيث قال بعد ذكر عدم الإتمام : وقد ينازعه كلامهم في المسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع ثم بان أن الإمام محدث فإنهم رجحوا الإدراك وأخذوا المسألتين واحداً اهـ . أقول : ولما كان هذا مبيناً على مرجوح عدل عنه الإسنى . (قول الشارح لأنه الظاهر) علل أيضاً بانتفاء التقصير لأن النية ليس لها إشعار تعرف به . (قول الشارح وعبرة المحرر إغ) غرضه من هذا دفع ما توهمه عبارة المصنف من جريان هذا الخلاف في حالة تبين الإتمام . (قول الشارح وإن قصر قصر) هو آخر كلام الروضة . (قول الشارح والثاني لا بد من الجزم) الظاهر أن المراد بالجزم عدم التعليق بدليل عدم إجراء الخلاف من مسألة الظن السابقة . (قول الشارح وعلى الأصح لا يلزمه) يرجع لقوله الأصح جواز التعليق وقوله يلزم المأموم الإتمام أى من غير استئناف . (قول الشارح وعلى الأصح إغ) قضية صنيعة كالإسنوى أن هذا التفصيل لا يجزى في مسألة العلم والظن السابقة على مسألة التعليق والموافق لكلام البهجة ولما مشى عليه شيخنا جريانه وهو متجه ونبه الإسنى على أن فساد صلاة المأموم كفساد صلاة الإمام فيما ذكره الشارح رحمه الله . (قول المتن ويشترط للقصر نيته) لأنه إن لم ينوه انعقدت تامة . (قول الشارح كأصل النية) قضية التشبيه أن المقارنة هنا كما هناك . (قول المتن والتحرز عن منافيا دواها) أى فلا يشترط استحضارها ذكرها . (قول الشارح أى شك) فسر هذا بالشك لأن التردد في المسألة قبلها ليس بهذا المعنى . واعلم أن الإسنى اعترض عبارة المتن حيث جعل المقسم الإحرام قاصراً ثم جعل من الأقسام الشك في نية القصر اهـ . أقول : المراد أحرم قاصراً في نفس الأمر فلا تدافع . (قول الشارح لضمه إليهما إغ) لك أن تقول فرض الشك منه يجعله منه وعليه مشى الإسنى . (قول المتن فشك إغ)

وإن لم ينو (في الإحرام) كأصل النية (والتحرز عن منافيا دواها) أى في دوام الصلاة كنية الإتمام فلو نواه بعد نية القصر أتم (ولو أحرم قاصراً ثم تردد في أنه يقصر أم هم) أتم (أو) تردد أى شك (في أنه نوى القصر) أم لا أتم وإن تذكر في الحال أنه نواه لتأدى جزء من الصلاة حال التردد على التمام وهاتان المسألتان من المحترز عنه ولم يصدرهما بالفاء لضمه إليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصاراً فقال (أو قام) عطف على أحرم (إمامه لثالثة فشك

هل هو متم أم ساه أتم) وإن بان أنه ساه كالو شك في نية نفسه (ولو قام القاصر لثالثة عمدا بلا موجب للإتمام) من نيته أو نية الإقامة أو غير ذلك (بطلت صلاته) كالو قام المتم إلى ركعة زائدة (وإن كان) قيامه (سهوا) تذكرك (عاد وسجد له وسلم فإن أراد) حين التذكر (أن يتم عاد) للعود (ثم نهض متما) أى ناويا للإتمام وقيل له

أن يمضي في قيامه (ويشترط) للقصر أيضا (كونه) أى الشخص النوى له (مسافرا) إلى جميع صلاته فلو نوى الإقامة فيها) أو شك هل نواها (أو بلغت سفيتها) فيها (دار إقامة) أو شك هل بلغت (أتم) ويشترط أيضا العلم بجواز القصر فلو قصر جاهلا بجوازه لم تصح صلاته لتلاعبه . ذكره في الروضة كأصلها وكأن تركه لبعد أن يقصر من لا يعلم جوازه (والقصر أفضل من الإتمام على المشهور إذا بلغ السفر ثلاث مراحل) فإن لم يبلغها فإلتمام أفضل خروجاً من الخلاف فإن الإمام أباً حنيفة يوجب القصر في الأول والإتمام في الثاني ومقابل المشهور أن الإتمام أفضل مطلقاً لأنه الأصل وأكثر عملاً ويستثنى على المشهور الملاح الذي يسافر في البحر ومعه أهله وأولاده في سفينة فالأفضل له الإتمام لأنه في وطنه وللخروج من خلاف الإمام أحمد فإنه لا يجوز له القصر (والصوم) أى صوم رمضان للمسافر سفراً طويلاً (أفضل من الفطر إن

صلاته بالانتظار وإن تبين أنه متم لأنه معذور وخارج بشك ما لو علم بسهو له كحنفى بعد ثلاثة مراحل فلا يلزمه الإتمام وله انتظاره ومفارقة ويسجد للسهو وله الإتمام ولكن لا يوافق في السهو بالقيام معه . (قوله وإن بان أنه ساه) وفارق عدم لزوم الإتمام فيما لو شك في نية إمامه كما تقدم خفاء النية عليه . (قوله قام) أى صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود^(١) أخذاً مما بعده ولم يقصد في الابتداء الوصول إلى ذلك المحل وإلا بطلت صلاته بمجرد شروعه في القيام لأنه شروع في الميطل فقوله عمدا أى قاصدا القيام من حيث هو فإن لم يصل إلى ذلك عاد ولا تبطل صلاته لأن ذلك لا يبطل عمده كما تقدم . (قوله ناويا للإتمام) فإن لم ينو حال قعوده فله القصر وإرادته الواقعة قبل قعوده لغو لا لغا ما هي فيه وبهذا فارت ما لو تردد في النية كما مر . (قوله والقصر) أى من ابتداء السفر كما أشار إليه بقوله بلغ السفر ولم يقل المسافر نعم الإتمام لمديم السفر والملاح السفينة أفضل مطلقاً مراعاة للإمام أحمد رضى الله عنه وقدم لموافقته للأصل عندنا . (قوله فالإتمام أفضل) فالقصر خلاف الأولى لا مكروه وعليه يحمل قول الإمام الشافعى بالكراهة أى غير الشديدة وكذا الإتمام أفضل فيما زاد على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت وقد يكره الإتمام في نحو من يخلو عن حدثه مع القصر أو من يقتدى به أو كرهت نفسه القصر أو لم تطمئن إليه أو زادت صلاته مع القصر بفضيلة نحو جماعة وقد يحرم الإتمام كمن يخاف به فوت عرفة أو إنقاذ أسير أو ضيق وقت كما مر . (قوله صوم رمضان) قال شيخنا الرملى : ومثله كل صوم واجب كتنز أو كفارة ومنه ما مر في الواجب بأمر الإمام في الاستسقاء بل تقدم عنه أنه لا يجوز فطره فيه إلا للضرورة وأحق الزر كشي النفل المؤقت من الصوم بالفرض ولم يرتضه شيخنا . (قوله فالقصر أفضل) (لغ) وحيثه فالصوم خلاف الأولى على نظير ما مر في القصر أو مكروه فإن تحقق الضرر بالصوم وجب الفطر وقد يكره الصوم بما تقدم في كراهة الإتمام وشمل الضرر ما في الحبال أو المستقبل خصوصاً في الجهاد والحج والله سبحانه أعلم .

(فصل في الجمع بين الصلاتين) سفر أو حضراً . (قوله يجوز) أى يباح وقد يطلب فعله أو تركه وجوبا أو ندباً كما يعلم مما مر في القصر ومنع أبو حنيفة والمزنى الجمع مطلقاً إلا في عرفة ومزدلفة للمقيم والمسافر لأنه عندهما للنسك لا للسفر . (قوله الظهر) ومثلها الجمعة في جمع التقديم . (قوله والمغرب والعشاء) عدل عنه في المنهج إلى المغربين اختصاراً وغلّب المغرب للنبي عن تسميتها عشاء وهو صريح في أن التغليب لو قال العشاءين لا يخرج من الكراهة وفي الأنور خلافه وهو المعتمد . (قوله سائراً في وقت الأولى) أى ولو مع الثانية أو نازلاً فيهما على المعتمد لسهولة جمع التأخير . (قوله وإلا) أى بأن كان نازلاً في وقت الأولى فقط على المعتمد أيضاً وأحق ابن

وفارق صحة الاقتداء بالمسافر الذى جهل حاله في النية بوجود قرينة القيام هنا . (قول المتن أتم) راجع لقول الشارح في الجواب . (قول المتن والقصر أفضل) لحديث : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » كذا استدلل به الإسنى وفيه نظر ولأنه متفق عليه . (قول المتن ثلاث مراحل) هى مدة القصر عند أى حنيفة ومن ثم تعلم أن قول الشيخ بلغ ثلاث مراحل أى كان مدة ذلك وإن لم يقطعها بالفعل . (قوله خروجاً من الخلاف) راجع لكل من قول المتن والقصر أفضل وقول الشارح فالإتمام أفضل . (قول الشارح للمسافر سفراً طويلاً) أى مرحلتين فأكثر أما القصير فلا يجوز الفطر فيه . (قول الشارح لما فيه لغ) بهذا فارق كون القصير فاضلاً على ما سلف .

(فصل يجوز الجمع الخ) (قول المتن يجوز) فيه إشارة إلى أن ترك الجمع أفضل خروجاً من الخلاف

لم يعترض به أى بالصوم لما فيه من تيرة الذمة والحفاظة على فضيلة الوقت فإن تضرر به فالقصر أفضل (فصل) يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديماً في وقت الأول (وتأخيراً) في وقت الثانية (و) بين المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل وكذا القصير في قول فإن كان سائراً وقت الأولى فتأخيرها أفضل وإلا

فمكسكه) أى وإن لم يكن سائر وقت الأولى فتقدمها أفضل . روى الشيخان عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا رتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاعت الشمس قبل أن يرحل صلى الظهر والعصر ثم ركب ، وروى أيضا واللفظ لمسلم عن ابن عمر أنه ﷺ كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء . وروى مسلم عن أنس أنه ﷺ كان إذا عجل به السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ، وروى أبو داود عن معاذ أنه ﷺ كان في غزوة تبوك إذا غابت الشمس قبل أن يرحل جمع بين المغرب والعشاء وإن رتحل قبل أن

تغيب الشمس أخر المغرب

حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما وحسنه الترمذى .

وقال البيهقي هو محفوظ

ودليل القول المرجوح

إطلاق السفر في الأحاديث

والراجح قيده بالطويل كما

في القصر بجامع الرخصة

ولا يجوز الجمع في سفر

المعصية ولا جمع الصبح إلى

غيرها ولا العصر إلى

المغرب (وشروط التقديم

لثلاثة البداءة بالأولى) لأن

الوقت لها والثانية تبع فلو

صلى العصر قبل الظهر لم

يصح ويعيدها بعد الظهر

وكذا لو صلى العشاء قبل

المغرب (فلو صلاحها)

مبتدئا بالأولى (فبان

فسادها) بفوات شرط أو

ركن (فسدت الثانية)

أيضا لانتفاء شرطها من

البداءة بالأولى لفسادها

(ولية الجمع) لتمييز

التقديم المشروع عن

التقديم سهوا (ومحلها)

الفاضل (أول الأولى

ويجوز في أثنائها في

الأظهر) لحصول الغرض

بذلك والثاني لا كالقصر

وعلى الأول يجوز مع

حجر به النازل فيهما وظاهر الأحاديث الآتية يوافقه وظاهر كلام المصنف اختصاص التأخير بالنازل في وقت الثانية فقط أو به وبالسائر فيهما وظاهر المنهج قريب منه نعم لو اقترن بأحد الجمعيتين فضيلة كجماعة أو ستر فهو أفضل من الآخر مطلقا والأفضلية في أحد الجمعيتين إذا جمع لا تنافي أن ترك الجمع أفضل فتأمل . (قوله عجل) هو بتشديد الجيم كما في الصحاح . (قوله وشروط جمع التقديم لثلاثة) بل أكثر لأنه يشترط فيه أيضا بقاء السفر إلى عقد الثانية وعدم دخول وقتها قبل فراغها وتيقن صحة الأولى وتيقن نية الجمع . (قوله البداءة بالأولى) أى وكونها صحيحة يقينا وإن وجبت إعادتها فيجمع فاقطع الطهورين مثلا إذا أيس في وقت الأولى من وجود أحدهما قبل فوات الثانية سواء جمع التقديم والتأخير ولا تجمع المتحيرة تقدما ولها الجمع تأخيرا ولا نظر لاحتمال طهرها وقت الأولى . (قوله لم تصح) أى فرضا مطلقا ولا نفلا للعالم . (قوله فسدت الثانية) أى فسد كونها فرضا على ما ذكر . (قوله ونية الجمع يقينا) أى حال تلبسه بالسفر وإن شرع فيه في أثناء الأولى . (قوله ومحلها الفاضل) أى لا الجائز فانتهى الاعتراض على الحصر في كلامه . (قوله مع التحلل منها) أى في التسليمة الأولى وإن كان رفضها قبل ذلك أو قصد تركها أما بعد التحلل ومنه التسليمة الثانية فلا يكفى بالنية فيها ولا بعدها وإن قصر الفصل ، نعم إن رفضها بعد التحلل وقبل شروعه في الثانية أو ارتد كذلك ثم عاد لها أو سلم على الفور فله الجمع خلافا لابن حجر ، وإن رفضها في أثناء الثانية بطلت كما ذكره ابن حجر ولو شك هل نوى في الأولى أولا فلا جمع إلا أن تذكرها عن قرب . (قوله ومن اليسير قدر الإقامة) وكذا قدر تيمم ووضوء ولو مجددا وطلب خفيف كما سيذكره بأن لا يكون المصروف فيه أكثر من قدر ركعتين مع الاعتدال فزمن هذه الأمور مغتفر وإن لم توجد فيه أو وجد فيه غير مطلوب منه كأذان امرأة أو خشي والاعتبار بالوسط المعتدل لا بفعل الشخص بنفسه فلا يرد بطيء الحركة . (قوله لو صلى إلخ) وغير الرتبة كذلك ولو في الزمن المغتفر وخرج بقوله صلى ما لو لم يصل فلا يضر ، وإن كان الزمن قدر زمن ركعتين خلافا لما في شرح شيخنا كابن حجر وهل سجدة التلاوة والشكر كالصلاة راجعه . والقلب إلى عدم المنع أميل وينبغي عدم المنع أيضا في صلاة ركعة فقط أو جنازة فراجع . (قوله بعد فراغهما) قيد به ليخرج ما لو تذكره قبل ذلك فإن كان قبل فراغ الأولى أتمها وله الجمع أو في أثناء الثانية لغا إحرامها ويكمل الأولى إن لم يطل فصل بين سلامه منها وتذكره وله الجمع أيضا ولا بطلت وله أن يجمع أيضا وقوله إن لم يطل

(قول المتن فسدت) قال الإسنوي : لكن تنعقد نفلا كما نقله في الكفاية عن البحر نظير ما لو أحرم بها قبل الوقت

جاهلا . (قول المتن بالعرف) وذلك لأنه لم يرد فيه ضابط . (قول الشارح روى الشيخان إلخ) حكمة ذلك

أن الثانية تابعة والتبعية لا تتحقق إلا بالموالة . (قول الشارح بعد فراغهما) كذا في الشرح والروضة فلو علم في أثناء

الثانية ترك من الأولى فإن طال الفصل فهو كما بعد الفراغ ولا بنى على الأولى وبطل إحرامه بالثانية وبعد البناء بأق

التحلل منها في الأصح (والموالة بأن لا يطول بينهما فصل فإن طال ولو بعدن) كالسهر والإغماء (وجب تأخير الثانية إلى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) ومن اليسير قدر الإقامة . روى الشيخان عن أسامة أنه ﷺ لما جمع بين الصلاتين وإلى بينهما وترك الرواتب بينهما وأقام الصلاة بينهما (وللتيمم الجمع على الصحيح ولا يضر تحلل طلب خفيف) والتيمم بين الصلاتين لأن ذلك من مصلحة الصلاة والمانع يقول تحلل ذلك المحتاج إليه يطول الفصل بينهما قال في شرح المذهب : لو صلى بينهما ركعتين سنة راتبة بطل الجمع (ولو جمع) بين الصلاتين (ثم علم) بعد فراغهما (ترك ركن من

الأولى بطلاناً) الأولى لترك الركن وتعذر التدارك بطول الفصل والثانية لانتفاء شرطها من الابتداء بالأولى لبطلانها (ويُعِيدُها جامعاً) إن شاء (أو) علم تركه (من الثانية فإن لم يطل) الفصل (تدارك) وصحتها (والأى وإن طال (فباطلة ولا جمع) لطول الفصل بها فيعِيدُها في وقتها (ولو جهل) أى لم يدرك أن الترك من الأولى أم من الثانية (أعادها لوقتيهما) رعاية للاحتياين إذ باحتمال الترك من الأولى يبطلان وباحتماله من الثانية يمتنع الجمع

فصل يفيد أن ما فعله من الثانية قبل تذكره لغو لا تكمل به الأولى لبنائه على إحرام لاغ . وقال بعض مشايخنا : إنه لا يلغو منه إلا ما قبل مثل التروك وهو الذى فيه التفصيل بين طول الفصل وعدمه فراجع . وفي ابن حجر أن هذا التفصيل يجرى فيما بعد الفراغ منهما . (قوله بطلاناً) أى الأولى مطلقاً والثانية فرضاً وتقع له نفلاً مطلقاً كما قاله شيخنا الرملى . (قوله فإن لم يطل الفصل) أى بين سلامه من الثانية وتذكر التروك . (قوله لطول الفصل بها) أى بالثانية الباطلة فلا يعيدها جامعاً ، وإن قصر الفصل لما مر أن وجود الصلاة بينهما مضر مطلقاً فلو قال لفعل الثانية لكان أولى إلا أن يقال لشبهة بطلانها . (قوله لوقتيهما) يفيد أنه لا يجمع تأخيراً وبه قال ابن عبد الحق واعتمده وفي النهج خلافه واعتمده شيخنا الزياى كشيوخنا الرملى . (قوله انتفت الموالاة) أى وجوبها كالنية . (قوله في وجه تقديم) صوابه في قول لما مر في أول الباب في قضاء الفائتة فتجب إعادتها إن كان صلاحها مقصورة لتبين بطلانها على هذا الوجه . (قوله بنية الجمع) أى بنية التأخير لأجل الجمع فلا يكفي نية التأخير مطلقاً فلو نسي النية حتى خرج الوقت لم يبطل الجمع قاله في الإحياء وهو غير معتمد إن أراد أن الأولى أداء وإلا فظاهر . (قوله الأداء الحقيقي إلخ) هو المعتمد وهو ما يسع ركعتين إن أراد القصر وإن لم يفعله بعد أو أربع ركعات فأكثر مطلقاً . (قوله بأن يؤتى إلخ) أى بأن يكون الزمن يسع ذلك . (قوله بخلاف الإتيان بركعة) أى بالفعل وهو غير موجود هنا لأن الفرض أنه يريد أن يجمع تأخيراً أو إدراك الزمن لا تبعية فيه كما مر . (قوله في زمن إلخ) بأن لم يسع الزمن إيقاع جميعها فبعضى بتأخيرها إلى وقت الحرمه وتكون قضاء لأنه لم يوقع منها في الوقت شيئاً بالفعل ولا عبرة بإدراك الزمن كما مر وهذا مما لا غبار عليه وما اعترض به شيخ الإسلام وغيره مبنى على أن إدراك الزمن كاف في الأداء وليس كذلك فتأمل

بها أو من الثانية تداركه وبنى وإنما قيد الشارح رحمه الله كلام المتن بقوله بعد فراغها لهذا التفصيل الذى لا يصح معه عموم قوله بطلاناً ويعيدها ولا قوله وإلا فباطلة ولا جمع فتأمل . (قول المتن على الصحيح) هما في الجمع مبنيان على اشتراط الموالاة نقله الإسئوى عن شرحى الرافعى رحمه الله . (تنبيه) لو جمع تأخيراً فتذكر في تشهد العصر ترك سجدة لا يعلم مكانها من العصر أو الظهر فعليه أن يصلى ركعة أخرى ثم يعيد الظهر ويكون جامعاً فإن كان أحرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء ووجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن يكون من الظهر فلا يصح الإحرام بالعصر قاله في البحر . (قول الشارح وإذا انتفى إلخ) وذلك لأن المراد انتفاء الترتيب الذى اعتبره الوجه الثانى فيلزم من نفيه نفى الموالاة ونية الجمع اللذين اعتبرهما الوجه الثانى أيضاً فإن وجوبها عنده إنما هو مع وجوب الترتيب فإذا انتفى انتفى وأحسن من هذا وأخصر أن يقول لأنه لا معنى لاشتراط الموالاة مع عدم لزوم الترتيب وحيث انتفت الموالاة انتفى نية الجمع . (قول الشارح انتفت الموالاة) استدلل أصحابنا على ذلك بأنه عليه السلام لما دفع من عرفة إلى المزدلفة نزل فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ثم صلى العشاء رواه الشيخان عن أسامة رضى الله عنه ، ولأن الأولى بخروج وقتها الأصل أشبهت الفائتة ثم إذا أوجبنا الترتيب والموالاة لو تركهما صحت الثانية لوقوعها في وقتها وصارت الأولى قضاء كما ذكره الشارح رحمه الله . (قول الشارح في وجه تقديم) فيه تجوز فإن المتقدم قول لا وجه . (قول المتن بنية الجمع) لو نسي السنية حتى خرج الوقت لم يبطل الجمع قاله في الإحياء . (قول الشارح وهو مبين إلخ) قيل : يشكل عليه قوله في الروضة وإلا عصى وصارت قضاء . قلنا : ما حوله الشارح أيضاً يشكل عليه قول المنهاج وإلا عصى وصارت قضاء اللهم إلا أن يقال صارت قضاء

لما تقدم والمسألة الأولى علمت مما تقدم وذكرنا هنا مبدأ للتقسيم (وإذا أخر الأولى) إلى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (والموالاة ونية الجمع) في الأولى (على الصحيح) ويستحب ذلك كما صرح به في شرح المهذب والثانى يجب ذلك كما في جمع التقديم وفرق الأول بأن الوقت في جمع التأخير للثانية والأولى تبع لها على خلافه في جمع التقديم فلا يجب الترتيب وإذا انتفى انتفت الموالاة ونية الجمع أو على الثانى لو أدخل بالترتيب أو أتى به وأدخل بالموالاة أو بنية الجمع ، صارت الأولى قضاء يمتنع قصرها في وجه تقدم . (ويجب كون التأخير) إلى وقت الثانية (بنية الجمع) قبل خروج وقت الأولى بزمن لو ابتدئت فيه كانت أداء نقله في الروضة كأصلها عن الأصحاب وفي شرح المهذب عنهم بزمن يسعها أو أكثر وهو مبين أن المراد بالأداء في الروضة الأداء الحقيقي بأن يؤتى بجميع الصلاة

قبل خروج وقتها بخلاف الإتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده فتسميته أداء تبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة (والأى وإن أخر من غير نية الجمع أو بنيته في زمن لا تكون الصلاة فيه أداء على ما ذكر (فيعصى وتكون قضاء) يمتنع قصرها في وجه تقدم (ولو جمع تقديم)

بأن صلى الأولى في وقتها ناويا للجمع (فصار بين الصلاتين) أو في الأولى كما في الحرر وغيره (مقيما) بنية الإقامة أو بانتهاء السفينة إلى مقصده (بطل الجمع) لزوال العذر فيتعين تأخير الثانية إلى وقتها ولا تتأثر الأولى بما اتفق (وفي الثانية ويعدها) لو صار مقيما (لا يبطل) الجمع (في الأصح) لانقضاء أو تمامها قبل زوال العذر والثاني يقول هي معجلة على وقتها للعذر وقد زال العذر قبله وأدركه المصلي فليعدها فيه (أو) جمع (تأخير) فأقام بعدهما فراجعهما لم يؤثر ما ذكر تمام الرخصة

في وقت الثانية (وقبله) أي قبل فراغهما (يجعل الأولى قضاء) لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها وفي شرح المذهب إذا أقام في أثناء الثانية بني أن تكون الأولى أداء (ويجوز الجمع) بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء (بالمطر تقديم) للمقيم بشرط التقديم السابقة . روى الشيخان عن ابن عباس عليه السلام أنه صلى بالمدينة سبعا جميعا وثمانيا جميعا الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، وفي رواية لمسلم : من غير خوف ولا سفر . قال الإمام مالك : أرى ذلك بعذر المطر (والجديد منه تأخيرا) لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع والقديم جوازه كما في الجمع بالسفر فيصل الأولى مع الثانية في وقتها سواء اتصل المطر أم انقطع قاله العراقيون . وفي التهذيب : إذا انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع ويصلى الأولى في آخر وقتها (وشرط التقديم وجوده) أي المطر (أوهما) أي الصلاتين

(قوله كما في الحرر وغيره) وهو معلوم بما ذكره المصنف بالأولى فالمراد بجمع شرع فيه كما يعلم أيضا من كلامه بعده . (قوله ولا تتأثر إلخ) أي ولا تصير قضاء ولا تبطل بما وجد . (قوله قبل زوال العذر) أي فالتبعية باقية بذلك ولهذا لو خرج وقت التبعية بأن دخل وقتها الحقيقي في أثناءها بطل الجمع فتبطل ويجب استئنافها . (قوله قبل فراغهما) سواء قدم الأولى أو الثانية وسواء زال العذر في الأولى أو الثانية والتعليل للأغلب وفارق هذا ما قبله لأن زوال الوصف بكونها صارت قضاء مع صحتها أخف من زوال الأصل بإبطالها ولأن وقت الثانية وقت للأولى في غير العذر . (تفصيله) لو جمع تأخيرا فتذكر في تشهد العصر ترك سجدة وشك هل هي من الظهر أو العصر ؟ فعليه أن يصلي ركعة أخرى لإتمام العصر ثم يعيد الظهر ويكون جامعاً فإن كان قد أحرم بالعصر عقب فراغه من الظهر امتنع البناء ووجب إعادة الصلاتين لاحتمال أن تكون من الظهر فلا يصح الإحرام بالعصر قاله في البحر واعتمده شيخنا عيمرة وفيه نظر ظاهر كما تقدم ولعله سبق قلم فتأمل . (قوله ينبغي إلخ) المعتمد خلافه . (قوله بالمطر) خرج به الرجل والريح والظلمة والخوف فلا يجمع بها وكذا المرض خلافا لما مشى عليه صاحب الروض تبعاً للروضة من جواز الجمع به تقديماً وتأخيراً وإن قال الأذرعى إنه المفتى به ونقل أنه نص للشافعي رضي الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حالة الإحرام بهما وعند سلامه من الأولى بينهما كما في المطر . (قوله سبعا جميعا وثمانيا) أي من الركعات وذكر ذلك دون أن يقول جمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء لأجل دفع توهم جواز القصر مع الجمع . (قوله أرى ذلك) هو بضم الهمة وفتحها أي أظن أو اعتقد ورواية : ولا مطر شاذة ، أو يراد : ولا مطر كثير أو دائم . (قوله وفي التهذيب إلخ) أي بناء على الجديد . (قوله وشرط التقديم) هذا الشرط بدل السفر في المسافر وإن لم يساوه في جميع الوجوه لعدم تصور مثل ما هنا في السفر . (قوله وجوده) أي المطر يقينا كما اعتمده شيخنا الرملي أو ظنا كما اعتمده شيخنا الزيادي فإن شك في بقاءه بطل الجمع وإن قصر الفصل . (قوله ليتصل) أي فالإتصال شرط فلو انقطع بينهما بطل الجمع . (قوله فلا يجوز الجمع) قال شيخنا : إلا أن كان قطعاً كبيراً فيجوز حينئذ الجمع . (قوله جماعة) أي ولو في الركعة الأولى من الثانية قاله شيخنا الزيادي واكتفى شيخنا الرملي بالجماعة حال الإحرام بالثانية وإن صلى الأولى منفردا

نظر إلى أن صورة المسألة خروج الوقت كله بعد ذلك . (قول الشارح بأن صلى الأولى إلخ) فما يفهمه من الفراغ من الصلاتين ليس مراداً بقرينة باقي الكلام . (قول الشارح أو في الأولى) أي كما يفهم بطريق الأولى . (قول الشارح والثاني يقول هي معجلة إلخ) هو تعليل للمسألتيْن معا وقد عللت الأولى أيضا بالقياس على العصر ورد بأن تخلف القصر لا يوجب بطلان الصلاة بخلاف هذا ثم إذا قلنا بالبطلان في المسألة الأولى قال الإسنوي فيحتمل أن يقال إن نوى الإقامة أو علم حصولها بطلت ولا انقلبت فقلنا وقول الشارح وقد زال العذر قبله يقتضي أنه لو لم تحصل الإقامة إلا بعد دخول وقت الثانية يتخلف هذا الوجه وصنيع الإسنوي يخالفه فراجع . (قول الشارح أيضا هي معجلة) أي فأشبه ذلك خروج الفقير عن الاستحقاق بعد التعجيل . (قول المتن لم يؤثر) كما في جمع التقديم وأولى . (قول الشارح ينبغي إلخ) زاد الإسنوي : ولم ينقل عن أحد خلافه بل زعم أن كلام الرافعي عمله إذا أقام قبل فراغ الأولى . (قول المتن والأصح اشتراطه إلخ) قال الإسنوي : ينبغي الاكتفاء باستصحاب المطر وإن لم يتحقق البقاء وإن أوهم كلام الرافعي خلافه . (قول الشارح فإن لم يذو بها فلا إلخ) استثنى في الشامل ما إذا كان

ليقارن الجمع العذر (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) أيضا ليتصل بأول الثانية ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما سواء قوى المطر وضعفه إذا بل الثوب (والفحج والبرد كمطران ذابا) ليلهما الثوب فإن لم يذو بها فلا يجوز الجمع بهما (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة)

بمسجد بعيد يأذى بالمطر في طريقه) بخلاف من يصل في بيته منفرداً أو جماعة أو يمشي إلى المسجد في كن أو كان المسجد بباب داره فلا يترخص بانتفاء

المشقة كغيره عنه والثاني يترخص لإطلاق الحديث وقوله والأظهر هو لفظ المحرر وفي الروضة الأصح وقيل الأظهر تبعاً لأصلها.

[باب صلاة الجمعة]

بضم الميم وسكونها هي كغيرها من الخمس في الأركان والشروط وتختص باشتراط أمور في لزومها وأمر في صحتها والباب معقود لذلك مع آداب تشرع فيها ومعلوم أنها ركعتان (إنما تعين) أي تجب وجوب عين وقيل وجوبها وجوب كفاية (على كل مكلف) أي بالغ عاقل من المسلمين (حر ذكر مقيم بلا مرض ونحوه) فلا الجمعة على صبي ولا مجنون كغيرها من الصلوات. قال في الروضة: والمغنى عليه كالمجنون بخلاف السكران فإنه يلزمه قضاء ما ظهر كغيرها ولا على عبد وامرأة ومسافر ومريض لحديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض» رواه الدارقطني وغيره وأحق بالمرأة الخنثى لاحتمال أن يكون أنثى فلا يلزمه وبالمريض نحوه

عندما كتيبة الثانية. (قوله يتأذى) أي بالفعل أو بالنظر لغالب الناس، نعم لإمام المسجد ومجاوريه الجمع تبعاً لغيرهم وعلى هذا حمل جمعه عليه السلام بالمطر مع قرب بيته للمسجد أو ملاصقته له وللمنفرد الجمع في المسجد بالشروط السابقة. (قوله أو كان المسجد) ليس المسجد قيداً والمراد محل الجماعة. (تفصيله) علم مما مر أنه لا يصلى راتبة بين المجموعتين وجوباً في التقديم وتداً في التأخير وكذا لا يقدم راتبة الثانية على الأولى مطلقاً وله تأخير رواتب الأولى المتقدمة عن الثانية كالمناخلة وحينئذ فله أن يصلى الرواتب على أي كيفية أراد من ترتيب وعدمه وجمع في إحرام وعدمه لكن لا يجمع بين راتبتين صلاتين في إحرام واحد.

[باب صلاة الجمعة]

هي صلاة أصلية^(١) تامة على قدر المقصورة وقيل ظهر مقصورة وسميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لما جمع فيها من الخيرات أو لجمع خلق آدم عليه السلام في آخر ساعة من يومها أو لاجتماعه بحواء في عرفة فيها أو لأنه جامعها فيها أو لغير ذلك ويومها أفضل أيام الأسبوع وعند الإمام أحمد أفضل الأيام مطلقاً حتى من يوم عرفة وليلتها كيومها في الأجر والأفضلية وفرضت بمكة المشرفة ولم تقم بها كما لم تقم بها صلاة الجماعة لقلة المسلمين ولخفاء الإسلام وأقامها أسعد بن زرارة بالمدينة الشريفة قبل الهجرة بنقيع الخضعات بنون مفتوحة ففاف مكسورة فتحية ساكنة فعين مهملة فحاء مفتوحة معجمة فضاء معجمة مكسورة فميم فالف وآخره فوقية اسم قرية على ميل من المدينة وكانوا أربعين رجلاً. (قوله بضم الميم) وإسكانها وفتحها وحكى كسرها. (قوله والباب معقود لذلك) أي المقصود منه ذلك وذكر غيره معه غير مقصود. (قوله بخلاف السكران إلخ) يفيد أن النفي قبله شامل لعدم القضاء وإلا فهو لا الجمعة عليه وإنما وجب القضاء عليه لانعدام السبب في حقه مع تعديه، نعم إن أفاق قبل فواتها لزمه فعلها ومثله في هذا المجنون والمغنى عليه. (قوله ومسافر) والمراد به من في غير بلد الجمعة من أهل محل لا يسمع أهله النداء منها وله الانصراف ولو بعد إقامتها كما في شرح الروض وغيره. (قوله إلا امرأة إلخ) هو مرفوع على تأويل عليه بمعنى لا يترك فهو استثناء من كلام غير موجب معنى وكذا يقال في حديث إلا أربعة المذكور في المنهج ويجوز في هذا الحديث الرفع على البدلية من أربعة بخلاف الأول إلا أن يقال هو استثناء من أربعة المحذوف إن صبح، ونقل عن الجلال السيوطي أن بعض المتقدمين يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور ويمكن حمل الحديثين عليه. (قوله على معذور إلخ) ومنه الاحتياج إلى كشف العورة بحضرة من يحرم نظره له بخلافه في خروج الوقت لأن لها بدلاً دونه ومنه الاشتغال بتجهيز الميت ومنه إجارة العين لمن لم يأذن له المستأجر أو لزم فساد عمله ومنه حبس لمن منع من الخروج لها وإن حرم منعه بأن يكون في خروجه مصلحة ومنه مرض يشق مشقة لا تحتمل عادة ومنه العمى نعم لو اجتمع من هؤلاء في محلهم جمع تصح به الجمعة لزمهم فيه كما اعتمده شيخنا، ومن العذر إبرار قسم من حلف على شخص أنه لا يخرج من بيته مثلاً لخوف عليه ومنه أيضاً من حلف أنه لا يصلي خلف زيد فول زيدا إماماً في الجمعة وقيل في هذه يصلي خلفه ولا يحث لأنه مكره شرعاً كمن حلف ليلاً بوجه الليلة فإذا هي حائض وكما لو حلف أنه البرد قطعاً كباراً وخاف من السقوط عليه. (قول الشارح لانتفاء المشقة) وقوله عنه متعلق بقوله لانتفاء والضمير في عنه يرجع لقوله يترخص.

[باب صلاة الجمعة]

سميت بذلك لاجتماع الناس فيها أو لما جمع فيها من الخير. (قول المتن ونحوه) من ذلك الاشتغال بتجهيز الميت ودفنه كما قاله الشيخ عز الدين ولما ولي خطابة الجامع العتيق بمصر كان يصل على الموتى قبل الجمعة ثم يقول لأهلها وحامها اذهبوا فلا الجمعة عليكم. (قول الشارح في الحديث إلا امرأة إلخ) هكذا الرواية بالرفع ولعل فيها اختصاراً والتقدير إلا أربعة امرأة إلخ فيكون أربعة هو المستثنى وامرأة خبر مبتدأ محذوف يدل عليه

وشملها قوله (ولا الجمعة على معذور يترخص في ترك الجماعة) أي يتصور في الجمعة وتقدمت المرخصات في باب صلاة الجماعة منها.

(١) أي لا بدلاً من الظهر.

الرياح العاصف بالليل فلا يتصور في الجمعة (والمكاتب) لا الجمعة عليه لأنه عبد ما بقي عليه درهم (وكذا من بعضه رقيق) لا الجمعة عليه (على الصحيح) تغليبا لجانب الرق والثاني عليه الجمعة الواقعة في نوبته إن كان بينه وبين السيد مهايأة (ومن صحت ظهريه) فمن لا تلزمه الجمعة كالصبي

والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون (صحت جمعة) لأنها تصح لمن تلزمه فلمن لا تلزمه أولى وتجزئه عن الظهور ويستحب حضورها للمسافر والعبد والصبي . قال في شرح المهذب عن البندنجي والعجوز (وله أن ينصرف من الجامع) قبل نعلها (إلا المريض ونحوه فيحرم انصرافه) قبل فعلها (إن دخل الوقت) قبل انصرافه (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره) فعلها فيجوز انصرافه قبله والفرق أن المانع في المريض ونحوه من وجوب الجمعة المشقة في حضور الجامع وقد حضروا متحملين لها والمانع في غير ذلك صفات قائمة بهم لا تزول بالحضور (ولتزم الشيخ الحرم والزمن إن وجدا مركبا) ملكا أو باجارة أو إغارة (ولم يشق الركوب) عليهما (والأعمى يجد قائدا) متبرعا أو بأجرة أو ملكا له أخذا بما ذكر قبله فإن لم يجده فأطلق الأكرون أنه لا يلزمه الحضور وقال القاضي حسين : إن كان يحسن المشي

لا ينزع ثوبه فأجنب واحتاج إلى نزعه لتعذر غسله فيه والفرق بأن للجمعة بدلا فيه نظر . (قوله الرياح العاصفة) (إلخ) نعم تتصور هنا فيما بعد الفجر على بعيد الدار . (قوله والمكاتب إلخ) أفاد أنه معطوف على معذور معنى ورفع استقلالا لتنافر العطف وذكره مع ثبوت العبد له للخلاف فيه وإن لم يذكره فتأمل . (قوله صحت جمعة) أي أجزأته عن ظهره كما ذكره الإسني لأن المقصود ولا يلزم من الصحة الإجزاء وعليه تصح الأولوية لأنه إذا سقط بها الظاهر عن الكاملين فمن غيرهم أولى كذا قاله بعضهم وفي كلام الشارح ما يقتضي خلافه إلا أن يؤول بجعل تجزئه عطف تفسير على صحت مثالا فلا مخالفة بدليل ما يأتي . (قوله وتجزئه) أي فلا يلزمه قضاء بعد ذلك وإن كان عند الأصوليين أن معنى الصحة والإجزاء واحد وهو الكفاية في سقوط الطلب في ذلك وإن لزمه القضاء . (قوله والعجوز) أي إن أذن الزوج ولم تكن ذات هيئة أو ريح . (قوله قبل فعلها) أي ولو بعد إقامتها ومنه من أكل ماله ريح كره لا يقصد إسقاطها على المعتمد ومنه الجوع والعطش أيضا ونحوهما وخرج بقوله قبل فعلها ما لو شرع فيها فلا يجوز الخروج منها ولو قبلها نفلا . (قوله ونحوه) أي ممن سقط عنه الحضور للمشفقة كالأعمى كما مر . (قوله فيحرم انصرافه) إن لم يكن صلى الظهر قبل حضوره وعلى الحرمة لو انصرف لم يلزمه العود . (قوله بانتظاره فعلها) أي ابتداء أو دواما . (قوله مركبا) أي لا تقا ولو نحو قرد وكذا قائد الأعمى . (قوله باجارة) مثله زائدة على ما يلزمه في الفطرة . (قوله إغارة) أي لما لا منة فيه وهل يجب عليه السؤال في الإجارة والإغارة فيه نظر ويظهر الوجوب كما في طلب الماء في التيمم وقد يفرق بوجود البدل هنا راجعه . (قوله وقال القاضي إلخ) حملة شيخنا الرمي على من منزله قريب من المسجد بحيث لا مشقة عليه أصلا وإلا فلا يلزمه مطلقا . (قوله وأهل القرية إلخ) فيه رد على الإمام أبي حنيفة في إسقاطه الجمعة عن أهل القرى . (قوله عال) أي معتدل وكونه بالأذان ليس قيدا . (قوله لزمهم) أي الجمعة في محلهم في الصورة الأولى ويحرم عليهم تعطيلها وإن فعلوها في غيره ولو امتنع واحد منهم من فعلها فيه حرم عليه وسقطت عن البقية لنقصهم ولا تصح منهم ولا حرمة عليهم ولا يلزمهم السعي إلى بلد الجمعة وإن سمعوا النداء منه وتلزمهم في بلد الجمعة في الصورة الثانية نعم لو صلوا فيه العيد جاز لهم الانصراف وتركها إلا إن دخل وقتها عقب فراغ العيد

رواية أبي داود : الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة : عبد مملوك إلخ . قيل : ويجوز أن يكون صفة لمن بمعنى غير نحو الناس كلهم هلكت إلا العالمون ونوزع بأن فيه وصف المعرفة بالنكرة . (قول المتن والمكاتب) عطفه على ما سلف يقتضي أنه ليس معذورا في ترك الجماعة وليس كذلك . (قول الشارح) ممن لا تلزمه الجمعة) كذا في المحرر . (قول الشارح لأنها تصح إلخ) إيضاحه ما قاله الرافعي في حق أرباب الأعذار إذا حضروا انعقدت لهم وأجزأتهم لأنها أكمل في المعنى وإن كانت أخصر في الصورة وإذا أجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فلأن تجزئ أصحاب العذر بالأولى اهـ . (قول المتن) إن وجدا مركبا) قال الإسني : قياس ما سبق في ستر العورة أن لا يجب قبول هبته ، ونقل عن الشاشي عدم الوجوب إذا وجدا من يحملهما . قال الإسني : كأنه أراد من الآدميين فيكون متجها . (قول المتن وأهل القرية) خالف أبو حنيفة رضي الله عنه فخص الوجوب بأهل المدائن . (تفصيله) حكم أهل البساتين والخيام كأهل القرى . (قول المتن أو بلغهم) أي أو لم يكن فيهم الجمع المذكور ولكن بلغهم صوت إلخ . (قول المتن من طرف يليهم) قال ابن الرفعة : سكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع إقامته اهـ . وقوله لبلد الجمعة يفيد أن أهل القريتين إذا نقص عدد كل عن الواجب لا يجب عليهم الاجتماع في إحدى القريتين . (فائدة) إنما اعتبر طرف البلد لأنه أقرب مكان صالح للجمعة . (قول المتن يليهم لبلد الجمعة) فيه تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالجار

بالعصا من غير قائد لزمه (وأهل القرية إن كان فيهم جمع تصح به الجمعة) وهو أربعون من أهل الكمال كما سيأتي (أو بلغهم صوت عال في هدوء) للأصوات والرياح (من طرف يليهم لبلد الجمعة لزمهم وإلا) أي وإن لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المذكور

(فلا) تلتزمهم الجمعة وسيأتي ما يدل للأولى ويدل للثانية حديث أبي داود : « الجمعة على من سمع النداء » ثم المعتبر سماع من أصفى إليه ولم يجاوز سمعه حد العادة ولا يعتبر أن يقف المنادي على موضع عال كمنارة أو سور ولا في الموضع الذي تقام فيه الجمعة ولو كانت قرية على قلة جبل يسمع أهلها النداء لعلوها ولو كانت على استواء الأرض ما سمعوا أو كانت في وهدمة من الأرض لا يسمع أهلها النداء لانخفاضها ولو كانت على استواء لسمعوه فوجهان

أصبحهما في الروضة كأصلها لا تجب الجمعة في الأولى وتجب في الثانية اعتبارا بتقدير الاستواء والثاني وصححه في الشرح الصغير عكس ذلك اعتبارا بنفس السماع وعدمه (ويحرم على من لزمته الجمعة بأن كان من أهلها) السفر بعد الزوال لتفويتها به (إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه) أو مقصده كما في المحرر وغيره (أو يتضرر بتخلفه) لها (عن الرفقة) بأن يفوته السفر معهم أو يخاف في لحوقهم بعدها (وقبل الزوال كبعد) في الحرمة (في الجديد) والقديم لا لعدم دخول وقت الجمعة وعورض بأنها مضافة إلى اليوم ولذلك يجب السعي إليها قبل الزوال على بعيد الدار وقيد التشبيه المفهم للحرمة بقوله (إن كان سفرا مباحا) أي كالسفر للتجارة (وإن كان طاعة) واجبا أو مندوبا كالسفر للحج بقسميه (جاء قطعا) قلت الأصح أن الطاعة كالإباح فيحرم في الجديد (والله أعلم) وهذه الطريقة محكمة في الروضة وأصلها عن مقتضى كلام

وقبل انصرفهم . (قوله من أصفى) أي لو أصفى هو بطرف ذلك المحل أيضا على مستواه والمراد بالطرف آخر محل لا تقصر فيه الصلاة لمن سافر منه . (قوله ولم يجاوز إلخ) اعتبار الاعتدال في الصوت والسماع يفهم أنه لا يعتبر تمييز كلمات الأذان وأنها تلتزم ثقل السمع والأصم حيث سمع المعتدل وأنها لا تلتزم من سمع لحدة سمعه مثلا . (قوله اعتبارا بتقدير الاستواء) فإن اعتبر هذا القيد في كلام المصنف فهما من أفرادها وإلا فهما إردان عليه ومعنى التقدير المذكور عند شيخنا كما في شرح شيخنا الرمل أن يفرض زوال الجبل وارتفاع المنخفض وتجعل القرية على الاستواء في محاذة محلها الأصلي . وقال شيخ شيخنا عميرة : يفرض الصعود أو الهبوط ممتدا إلى غير جهة بلد الجمعة والقرية على طرفه لأنهم يقطعون تلك المسافة في الوصول إليها . (قوله والثاني إلخ) مرجوع والمعتمد الأول . (فتنبه) علم مما ذكر أن الناس في الجمعة ستة أقسام باعتبار اللزوم والصحة والانعقاد ، أحدها : من وجدت فيه الأوصاف الثلاثة وهو الكامل ، ثانيها : من انتفت كلها فيه كالمجنون ، ثالثها : من وجد فيه اللزوم والصحة وهو المقيم ، رابعها : من وجد فيه الصحة والانعقاد وهو المعذور بنحو المرض ، خامسها : من وجد فيه اللزوم وحده وهو المرتد ، سادسها : من وجد فيه الصحة فقط وهو المرأة والمسافر ونحوهما . (قوله ويحرم على إلخ) فإذا سافر فهو عاص ويمتنع عليه رخص (١) السفر حتى يخرج وقتها أو إلى اليأس من إدراكها وقد تقدم عن شيخنا اعتماد هذا نعم لو طرأ عليه جنون أو موت سقط عنه الإثم من ابتدائه قاله شيخنا فراجع فإنه غير ظاهر وخارج بالسفر النوم قبل الزوال فلا يحرم وإن علم فوت الجمعة به كما اعتمده شيخنا الرمل لأنه ليس من شأن النوم القوات وخالفه غيره ويكره السفر ليلتها بأن يجاوز السور قبل الفجر . قال في الإحياء : لأنه ورد في حديث ضعيف جدا أن من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه . (قوله تمكنه) أي بحسب ظنه فلا يحرم عليه السفر إلا إن توقفت عليه جمعة بلده بأن كان من الأربعين كم مر وقول شيخنا في حاشيته تبعاً لشيخنا الرمل في شرحه بعدم الحرمة في هذه لأنه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره ممنوع إذ الحرمة عليه لتعطيله جمعة بلده فتأمل ، وقد مال إليه شيخنا آخر . (قوله أو يتضرر) ولا يكفي مجرد الوحشة بخلاف التيمم لأنه وسيلة ويتكرر كثيرا . (قوله بتخلفه) أي بسببه سواء في محله أو بعد لحوقه لهم كما فعله الشارح . (قوله وقبل الزوال) أي من الفجر على هذا القول وغيره وحاصل كلام الرافعي أن السفر المباح حرام قبل الزوال وبعده وأن الطاعة لا تحرم قبله . (قوله مباحا) أي غير مطلوب فيشمل المكروه أو هو أولى منه . (قوله واجبا) أي غير فوري وإلا كالسفر لإنقاذ أسير وإدراك عرفة فهو واجب فضلا عن الجواز . (قوله وما في نسخ المحرر) التي عبارتها : ويحرم السفر بعد الزوال إن كان مباحا هـ . لأنه أخر فيها الشرط لما بعد الزوال ومحله قبله

والمحرور وقد منعه ابن عصفور وضعفه غيره . (قول الشارح وسيأتي ما يدل للأولى) قال الإسنوي : دليلها عموم الأدلة خلافا للحنفية في منعهم الوجوب على أهل القرى قال : ولو دخل أهل القرى في المسألة الأولى البلد وأقاموا الجمعة مع أهل البلد سقطت عنهم وأساعوا لتعطيلها في بقعهم والتعبير بالإساءة وقع في الروضة والرافعي وشرح المذهب ومدلولها التحريم إلا أن الأكثرين قد صرحوا بالجواز وصرح جماعة بالتحريم هـ . (قول الشارح ولو كانت على استواء لسمعوه) المراد : لو فرضت مسافة انخفاضها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها لسمعت هكذا يجب أن يفهم فليتأمل . وقس عليه نظيره في الأولى . (قول المتن إلا أن تمكنه) المراد منه غلبة الظن . (قول الشارح وقيد التشبيه إلخ) أي فليس الشرط راجعا للتقسيم كما فهمه الزركشي ليوافق ما في المحرر . (قول المتن إن كان سفرا مباحا) قال الإسنوي كلامه يشعر

العراقيين . ورجحها فيها أيضا أما السفر لطاعة بعد الزوال ففي الروضة لا يجوز وفي أصلها المفهوم من كلام الأصحاب أنه ليس بعذر ويوافقهما إطلاق المنهاج الحرمة كالشرح الصغير وما في نسخ المحرر من تقييدها بالمباح من غلط النسخ بتقديم الشرط على محله (ومن لا جمعة عليهم) وهم

بيلد الجمعة (تسن الجماعة في ظهرهم) وقتها (في الأصبح) لعموم أدلة الجماعة والثاني لأن الجماعة في هذا الوقت شعار الجمعة فإن كانوا بغير بلد الجمعة سنت لهم بالإجماع قاله في شرح المذهب (ويحفظونها) استحبابا (إن خفي عذرهم) لئلا يتهموا بالرغبة عن صلاة الإمام فإن كان ظاهره فلا يستحب الإخفاء لانتفاء التهمة (ويندب لمن أمكن زوال عذره) قبل فوات الجمعة كالعبد يرجو العتق والمريض يتوقع (الحقة) تأخير ظهره إلى اليأس (من إدراك

(الجمعة) لأنه قد يزول

عذره قبل ذلك فيأتي بها

كاملا ويحصل اليأس برفع

الإمام رأسه من ركوع

الثانية (و) يندب (لغيره)

أي لمن لا يمكن زوال عذره

(كالمراة والزمن

تعجيلها) أي الظهر

ليحوز فضيلة أول

الوقت . قال في

الروضة : وشرح المذهب

هذا اختيار الخراسانيين

وهو الأصح وقال

العراقيون يستحب له

تأخير الظهر حتى تنوت

الجمعة لأنه قد ينشط لها

ولأنها صلاة الكاملين

فاستحب كونها

المقدمة ، قال :

والاختيار التوسط فيقال

إن كان هذا الشخص

جازما بأنه لا يحضر

الجمعة وإن تمكن منها

استحب له تقديم الظهر

وإن كان لو تمكن أو نشط

حضرها استحب له

التأخير (ولصحتها) أي

الجمعة (مع شرط غيرها)

من الخمس أي كل شرط له

وقد تقدم ذلك (شروط)

خمسة (أحدها وقت

الظهر) بأن تفعل كلها

فيه . روى البخاري عن

أنس أن رسول الله ﷺ

كان يصلي الجمعة حين

(قوله بيلد الجمعة) أي وهم من أرباب الأعذار أما أهل قرية دون أربعين فالجماعة في حقهم فرض كفاية . (قوله فلا يستحب الإخفاء) قال شيخنا : بل يستحب الإظهار وأما عكسه المتقدم فهو خلاف الأولى إن كان في أمكنة الجماعة . (قوله تأخير ظهره) ما لم يخرج وقت الجواز فلو لم يؤخر زوال عذره بعد فعلها الظهر لم تلزمه الجمعة وإن تمكن منها إلا إن كان خشي واتضح بالذكورة فيلزمه فعلها إن تمكن منه وإلا أعاد الظهر لثبوت أنها في غير محلها ولا يلزمه إعادة ظهر كل جمعة تقدمت لوقوع ظهر التي بعدها قضاء عنها ومثله عبد تبين عتقه ولو اتضح في أثناء ظهره بطلت إن كان قد أحرم بها قبل فوات الجمعة ولو عتق العبد أو بلغ الصبي أو أقام المسافر في أثناء ظهره فله إتمامها وتجزئته وله قلبها نفلا ويسلم من ركعتين إن أدرك الجمعة مع ذلك وإلا نذب قطعها لإدراكها . (قوله ويحصل اليأس برفع الإمام إلخ) أي لا بعدم التمكن كبعيد الدار . قال الإسئوي : ويجب الظهر فوراً على من أيس منها من تلزمه والوجه خلافه كما قاله شيخنا . (قوله وهو الأصح) وهو المعتبر . (قوله أي كل شرط) أشار إلى أنه مفرد مضاف فيعم ولا يمتنع كون غير متوغل في الإبهام . (قوله شروط خمسة) وعددها في المنهج ستة بجعل شرط الجماعة وهو كونهم أربعين شرطاً للجمعة . (قوله أحدها وقت الظهر) أي ظهر يومها كما يفيد التعريف وكونها لا تقضى وجوزها الإمام أحمد قبل الزوال . (قوله كلها) أي مع خطبتها كما يأتي . (قوله لمجموع) بضم ففتح أي نخطب ونصل فيه زيادة كون الخطبة في الوقت . (قوله نتبع الفقه) أي نتحرى المشي في الظل . (قوله فلا تقضى) أي ولو في يوم جمعة أخرى أو تبعاً لجمعة أخرى كما يفيد التفرغ فالتفرغ في محله . (قوله فلو ضاق الوقت) أي يقينا أو ظنا ولو بخبر عدل الرواية وكذا لو شك فيه رطم في هذه تعليق النية قاله شيخنا تبعاً لابن حجر . (قوله صلوا ظهراً) أي أحرموا بها فلا يصح إحرامهم بالجمعة حتى لو تبين ضيقه بعد إحرامهم بها تبين بطلان الإحرام بها ولا تنقلب ظهراً فقولوه ولو خرج الوقت وهم فيها إلخ أي وكان الإحرام في وقت يسعها يقينا أو ظنا ولم يظهر خلافه كما علم . (قوله ولو خرج الوقت إلخ) يفيد أنهم

بأن المراد المستوى الطرفين وبه صرح في شرح المذهب وحيث قد يكون ساكناً عن المكروه وخلاف الأولى والقياس امتناع الترك بهما اهـ . أقول : وهذا ظاهر غنى عن البيان فإنه إذا حرم المباح حرم المكروه وخلاف الأولى بالأولى . (قوله) يكره السفر ليلة الجمعة ذكره ابن أبي الصيفي اليمنى ونقله عن المحب الطبري وارتضاه . (قوله المتن تسن الجماعة) قيل الصواب التعبير بالطلب ثم انظر هذا الخلاف هل هو جار على كل أقوال طلب الجماعة أو هو خاص بقول السنة . (قوله المتن لمن أمكن) عبر في الشرح والحرر والروضة بالتوقع والرجاء وهو أولى . (قوله المتن إلى اليأس) أورد عليه ما إذا كان منزله بعيداً وانتهى الوقت إلى حد لو أخذ في السعي لم يدرك فإن اليأس حاصل ومع ذلك يستحب التأخير إلى رفع الإمام رأسه من الركعة الثانية . (قوله الشارح استحب له التأخير) أي كالضرب الأول . (قوله المتن وقت الظهر) قال ابن الرفعة : لأنهما صلاتا وقت على البذل فكانت وقتاً أحدهما وقت الآخر كصلاة الحضر والسفر ولأن آخر الوقت فبهما واحداً جماعاً فوجب أن يكون الأول كذلك . (قوله المتن فلا تقضى) قال الإسئوي : هو بالواو لا بالفاء لأن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط الوقت لأن ثم واسطة وهي القضاء في وقت ظهر يوم آخر كما في أيام التشريق . (قوله الشارح إذا فاتت) لو فاتت فآخر القضاء إلى الجمعة الأخرى فصل الحاضرة مع الإمام ثم أدرك جمعة ثانية في البلد فأراد قضاء الثانية معهم فالظاهر امتناع ذلك أيضاً . (قوله الشارح الوقت) بل يحرم فعل الظهر ولا يصح قبل الضيق المذكور .

تميل الشمس . وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع قال : كنا نجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع الفقه (فلا تقضى) إذا فاتت (جمعة) بل تقضى ظهراً (فلو ضاق الوقت) عنها) بأن لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين يقتصر فيها على ما لا بد منه (صلوا ظهراً ولو خرج الوقت) وهم فيها

وجوب الظهر بناء) على ما فعل منها فيسّر بالقراءة من حيث (وفي قول استئنافا) فينوي الظهر حيث لا يتقلب ما فعله من الجمعة نفلا أو يبطل قولاً لأن أصحابهما في شرح المذهب الأول ولو شك هل خرج الوقت وهم فيها أتموها جماعة لأن الأصل بقاء الوقت وقيل ظهر أعود إلى الأصل عند الشك في شرط الجمعة هذا كله في حق الإمام والمأمومين الموافقين (والمسبوق) للمدرك مع الإمام ركعة (كغيره) في أنه إذا خرج الوقت قبل سلامه يتم صلاته ظهراً (وقيل يتمها جمعة) لأنها تابعة

لجمعة صحيحة (الثاني)

من الشروط (أن تقام في خطة أبنية أو طان المجمعين) لأنها لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا في مواضع الإقامة كما هو معلوم وهي ما ذكر سواء فيه المسجد والدار والفضاء بخلاف الصحراء وسواء كانت الأبنية من حجر أم طين أم خشب ولو انهدمت أبنية البلدة أو القرية فأقام أهلها على العمارة لزمهم الجمعة فيها لأنها وطنهم وسواء كانوا في مظالم أم لا (ولو لازم أهل الحياض الصحراء) أي موضعاً منها كما في الحرر (أبداً فلا جمعة) عليهم (في الأظهر) إذ ليس لهم أبنية المستوطنين فلا تصح جمعهم فلا تلتزمهم والثاني تلتزمهم الجمعة في موضعهم لأنهم استوطنوه ولو لم يلازمه أبداً بأن انتقلوا عنه في الشتاء أو غيره فلا جمعة عليهم جزماً ولا تصح منهم في موضعهم وعلى الأظهر في الأولى لو سمعوا النداء من محل الجمعة (لزمهم الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا

لو علموا بضيقه عما بقي منها لم تتقلب حتى يخرج الوقت وفي ابن حجر خلافة ولم يعتمد شيخنا كما في مسألة الحلف ليأكلن ذا الطعام غداً حيث لا يبحث بتلفه قبله^(١). (قوله وجوب الظهر) وإن فعلوا ركعة أو أكثر خلافاً للإمام مالك. (قوله بناء) أي وجوباً وكذا استئنافاً. (قوله فينوي الظهر) أي بإحرام وتكبير ولو تبين سعة الوقت وجبت الجمعة وتتقلب الظهر نفلاً مطلقاً إن أتموها قبل التبين وإلا بطلت. (قوله ويتقلب إلخ) أي بلا تشهد وسلام ولم يرتضه شيخنا الزيادي. (قوله ولو شك) أي تردد باستواء لأنهم في ظن خروج وجه ولو بخبر عدل يلزمهم الاستئناف كما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا. (قوله قبل سلامه) وتجب المفارقة على من يمكنه معها السلام في الوقت بالاعتصار على أخف ممكن وتم الجمعة لهم إن كانوا أربعين وإلا لزمهم الظهر استئنافاً. (قوله والمسبوق) أي المدرك مع الإمام ركعة فأكثر كغيره فيما ذكر فيه. (قوله يتم صلاته ظهراً) لأنه لم يدرك الوقت حقيقة ولا حكماً وبهذا فارق من أدرك ركعة مع الإمام لوجود العدد ونية المقتدى بالجمعة في التشهد. (قوله الثاني أن تقام) أي إن تقع إقامتها. (قوله في خطة) هي بكسر الخاء المعجمة لغة علامة البناء والمراد بها هنا ما بين الأبنية لأن الجمعة لا تصح في محل يصح فيه قصر الصلاة لا استقلالاً ولا تبعاً وهذا ما اقتضاه شرح شيخنا الرملي كغيره وما نقل عنه من صحتها لمن امتنع عليه القصر في محل القصر تبعاً غير متجه وإن مال إليه شيخنا الزيادي. (قوله وهي) أي المواضع. (قوله الصحراء) أي ما يجوز فيه قصر الصلاة ولو مسجداً ولو تبعاً كما مر. (قوله فلا جمعة عليهم جزماً) أي ما لم يقيموا إقامة تقطع السفر ولا لزمهم فيما يسمعون النداء منه. (قوله فأقام أهلها) وهم المستوطنون بها وقت الخراب وإن لم تلتزمهم لصغر مثلاً وكذا ذريتهم بعدهم كما مال إليه بعض مشايخنا وخرج بأهلها غيرهم كالطاريين لعمارتها فلا تصح منهم. (قوله على العمارة) أي على عدم التحول وإن لم يقصدوا عمل العمارة أخذاً بما بعده. (قوله أي موضعاً منها) قيد لخل الخلاف أخذاً بما ذكره بعد. (قوله في الأولى) ومثلها الثانية حيث انقطع سفرهم. (قوله لزمهم) أي في ذلك المحل أو غيره. (قوله الثالث من الشروط أن لا يسبقها إلخ) أي أن لا يقع فيها سبق عند التعدد لغير حاجة. (قوله وعسر) أي شق بما

(قول المتن وجوب الظهر) أي ولو فعلوا في الوقت غالباً خلافاً لما لك فيما إذا وقع في الوقت ركعة لنا أنها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعد خروج الوقت فتقطع به كالحج وأيضاً الوقت شرط ابتداء فيكون شرط دوام وقول المتن بناء أي وجوباً. (قول المتن وفي قول استئنافاً) قال الرافعي: القولان مبنيان على أنها ظهر مقصورة أو مستقلة لكن صحح النووي في الزوائد الثاني مع أن الراجح البناء كما سلف. (قول الشارح وقيل ظهراً) أي كالشك في خروج الوقت قبل الشروع فيها. (فرع) لو أخبرهم عدل وهم فيها بخروجه قال الدارمي: أتموا جمعة إلا أن يعلموا هـ. ويشكل عليه مسألة الشارح الآتية بعد قول المتن وقيل بأول الخطبة. (قول المتن كغيره) قال الإسنوي: فيه إشارة إلى الدليل وهو القياس. (قول الشارح لأنها إلخ) أي كما يقتفر في حق المسبوق حضور الجمعة والعدد وفرق بأن اعتناء الشارع بالوقت أشد. (قول المتن في خطة إلخ) قال الإسنوي: أراد بها الرحبة المعدودة من البلد قال: والخطة هي التي خط عليها أعلام بأنها اختيرت للبناء. (فرع) لو أقيمت في خطة الأبنية بأربعين رجلاً واقتدى بالإمام جماعة آخرون لكنهم خارجون عن الخطة الظاهر الصحة تبعاً لمن في الخطة ويحتمل خلافه والله أعلم. (قول الشارح وعلى الأظهر في الأولى إلخ) ظاهره أن الذين لم يلازموا مكاناً لا جمعة

يقارنها جمعة في بلدتها) لا متناع تعددها في البلدة إذ لم تفعل في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد من البلدة كما هو معلوم (إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم في مكان) واحد فيجوز تعددها حيث (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) ويتحمل فيها المشقة في الاجتماع في مكان واحد.

(١) أي قبل أكله في موعده المحدد.

(وقيل إن حال نهر عظيم بين شقيها) كبداد (كانا) أى الشقان (كبلدين) فيقام في كل شق جماعة (وقيل إن كانت) البلدة (قرى فاقصلت) أبنيها (تعددت الجمعة بعددها) فيقام في كل قرية جمعة كما كان ومنشأ هذا الخلاف سكوت الشافعي رضي الله عنه لما دخل بغداد على إقامة جمعيتين بها وقيل ثلاث فقال الأول الأصح سكنه لعسر الاجتماع في مكان والثاني لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة رحمه الله بالتعدد والثالث

لجبلولة النهر والرابع لأنها كانت قرى فاقصلت (فلوسبقت جمعة) والبناء على امتناع التعدد (فالصحيحة السابقة) مطلقا (ولي قول إن كان السلطان مع الثانية فهي الصحيحة) حذرا من التقدم على الإمام ومن تفويت الجمعة على أكثر أهل البلد المصلين معه بإقامة الأقل (والمعبر سبق التحريم) وهو بأخر التكبير وقبل بأوله (وقيل سبق التحلل) وقيل (سبق بأول الخطبة) نظرا إلى أن الخطبتين بمثابة ركعتين ولو دخلت طائفة في الجمعة فأخبروا أن طائفة سبقتهم بها استحباب لهم استئناف الظهر ولهم إتمام الجمعة ظهرا كما لو خرج الوقت وهم فيها (فلو وقعا معا أو شك) في المعية (استؤلفت الجمعة) بأن وسعها الوقت لتدافع الجمعيتين في المعية فليست إحداها أولى من الأخرى ولأن الأصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة وبمحت الإمام بأنه يجوز فيها تقدم

لا يحتمل عادة اجتماعهم أى في مكان من الأمكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك البلد ولو غير مسجد. قال شيخنا الرملي: كابن حجر والعبرة بمن يغلب حضوره وإن لم يحضر أو لم تلزمه، وقال شيخنا الزياى العبرة بمن حضر بالفعل وإن لم تلزمه. وقال العلامة الخطيب: العبرة بمن تلزمه^(١) وإن لم يحضر وفي شرحه على أى شجاع موافقة شيخنا الزياى وفي شرحه هنا موافقة شيخنا الرملي ونفيه فيه بقوله لا بمن تلزمه راجع لمن يغلب حضوره فراجع. وقال العلامة ابن عبد الحق: العبرة بمن تصح منه كذلك واعتمده بعض مشايخنا ويقدم عند جواز التعدد من إمامها أفضل ثم من مسجدها أقدم ثم من محلها أقرب ثم من جمعها أكثر ومن صور جواز التعدد بعد طرفي البلد بحيث تحصل مشقة لا تحتمل عادة لأنها تسقط السعى عن بعيد الدار ومن جوازه أيضا وقوع خصام وعداوة بين أهل جانبي البلد وإن لم تكن مشقة وعليه لو نقص عدد جانيه أو كل جانب عن الأربعين لم تجب عليهم فيه ولا في الآخر. (قوله الأصح) هو صفة للأول أو مبتدأ والأول أقرب لما بعده. (قوله فالصحيحة السابقة) ويلزم المسبوقين الظهر إن علموا بعد سلام الجمعيتين فإن علموا قبل سلام إمام السابقة لزمهم الإحرام معه ولو قبل سلامهم لأن إحرامهم كان باطلا أما لو علموا بعد سلامه وقبل سلامهم فقال شيخنا فلهم بناء الظهر على ما فعلوه وفيه نظر لأن إحرامهم كان باطلا فالوجه أنه يلزمهم الاستئناف فتأمل مع ما سياتي. (قوله مطلقا) يقابله التفصيل بعده. (قوله السلطان) ومثله نائبه وإمام ولاه. (قوله والمعبر) أى في السبق سبق التحريم أى تمامه من أحد الإمامين قبل الآخر. (قوله ولو دخلت طائفة في الجمعة) أى أحرما بها. (قوله فأخبروا) أى أخبرهم عدل ولو رواية فأكثري وقت لا يمكنهم فيه إدراك الجمعة مع السابقين قاله ابن حجر وقال شيخنا: في وقت لا يدركون فيه الإحرام مع إمام السابقين لأن اليأس إنما يحصل بسلامه. (قوله استحبابهم إله) أى لزمهم الظهر إما استئنافا وهو أفضل لاتساع الوقت أو بناء على ما فعلوه من الجمعة واستشكل الزركشي صحة البناء مع فساد إحرامهم. قال العلامة السباطي: وهو إشكال قوى وقد يجاب عنه بأن ظنهم الصحة عند إحرامهم كاف في صحته ويكفي في الفساد إذا تبين عدم صحته جمعة انتهى. وفيه نظر ويرده ما مر. (قوله كما لو خرج الوقت) أى من حيث الإتمام وإن كان في هذه واجبا لخروج الوقت. (قوله استؤلفت الجمعة) أى إن أمكن اجتماعهم. قال شيخنا الرملي: وإن أيس من ذلك فالواجب الظهر وجماعتها حيث يفرض كفاية وفعل رواتبها جميعها وما فعل من راتبة الجمعة ينقلب نفلا مطلقا. (قوله كأن سمع إله) دفعوا بهذا ما قيل إن من تلزمه الجمعة إذا تركها يكون فاسقا فلا يقبل خبره وإن كان دفعه ممكنا بقرب المسجدين مثلا. (قوله صلوا ظهرا) أى وجوبا استئنافا والجماعة فيها حيث يفرض كفاية قاله شيخنا وقول شيخنا الرملي: تسن الجماعة في هذه وجواز البناء فيها لعدم تعيين البطالان غير مستقيم إذ لا وجه لوجوب الظهر على الكاملين

عليهم وإن سمعوا النداء وهو ظاهر. (قول المتن وقيل إن حال نهر إله) هذا الوجه والذي يليه اعترضهما الشيخ أبو حامد بأنه يلزم قائلهما جواز القصر إذا قطع النداء وجاوز قرية من تلك القرى فالتزمه ذلك القائل. (قول الشارح والثاني لأن المجتهد إله) قال الإسوي: المتجه أن الخطيب المنصوب منه مثله. (قول الشارح سبق التحلل) أى آخره وعلته حصول الأمن من عروض فساد يطرأ في الصلاة فكان اعتباره أول. (قول الشارح كما لو خرج الوقت) نظير قوله ولهم إتمام الجمعة ظهرا. (قول الشارح ولأن الأصل إله) هذا جعله النووي جوابا عن بحث الإمام الآتي. (قول الشارح كأن سمع مريضان إله) أما غير هؤلاء ففاسق بترك الجمعة.

إحدى الجمعيتين فلا تصح جمعة أخرى فينبغي لتبرأ ذمتهم يقيأن يصلوا بعدها الظهر. قال في شرح المهذب: وهذا مستحب (وإن سبقت إحداها ولم تتعين) كأن سمع مريضان أو مسافرين خارج للمسجد تكبيرتين متلاحقتين فأخبرا بذلك ولم يعرفا المتقدمة منهما (أو تعينت ونسيت صلوا ظهرا)

لالتباس الصحيحة بالفاسدة (وفي قول جمعة) والالتباس يجعل الصحيحة كالعدم وفي الروضة وأصلها تر جميع طريقة قاطعة في الثانية بالأول وأشار في المحرر إلى ذلك

مع سن جماعتها ولا لبناء الظهر مع العلم ببطلان الإحرام لأنه لا شك فيه وإنما الشك في كونه في أي الطائفتين بل مقتضى تعليله بعدم تعين البطلان وجوب إتمام الجمعة وليس كذلك . (فتنبيه) قال شيخنا الرملي : يسن فعل الظهر لمن ظن أنه من السابقين أو أن التعدد لحاجة بقصد الخروج من خلاف من منع التعدد مطلقا ويجب على من ظن أو شك أنه من المسبوقين أو أن التعدد لغير حاجة انتهى . وخالفه شيخنا في الأول وهو كذلك لأن فعل الظهر ممن ظن أنه من السابقين مثلا إعادة للجمعة ظهرها وهو باطل اتفاقا والخروج من الخلاف لا يراعى إذا كان يقع في خلاف آخر على أن ذلك لا يتقيد بما ذكر بل يوجد مع تعدد الحاجة للتعدد فتأمل . ويجوز فعل رتبة الجمعة القبلية مع احتمال صحتها ولا يجوز فعل رواتبها البعدية إلا لمن ظن صحتها . (قوله الرابع الجماعة) ولو في الركعة الأولى فقط ولا يكفي دون ركعة وسواء المسبوق وغيره . (قوله كنية الاقتداء) أي مع التحرم من الإمام والمأموم فالمراد بها نية الجماعة . (قوله بأربعين) لأن ذلك القدر هو قدر زمن بعث الأنبياء وقدر ميقات موسى عليه السلام والجمعة ميقات المؤمنين وقدر العدد الذي كما قيل لم يجتمع إلا وفيهم ولي الله تعالى وشرطهم صحة إمامة كل منهم للباقيين ودوامهم إلى تمام الركعتين بأن لا تبطل صلاة واحد منهم وإن اختلفوا في وقت سلامهم فلا تصح وفيهم نحو حنفي تارك لنحو البسملة مثلا ولا أُمي . (قوله وكانوا أربعين رجلا) ولم تثبت إقامتها بدون ذلك العدد سلفا وخلفا وخروج الجمعة عن القياس جعلها كالرخصة يقتصر فيها على ما ورد وجوزها أبو حنيفة بإمام ومأموم والإمام مالك باثني عشر وشرط كون الخطيب من المستوطنين . (قوله المعلوم) هو مجرور صفة لخل الدفع لإرادة مطلق الاستيطان الشامل للمسافر لأنه مستوطن ببلده وقيل منصوب صفة لمستوطنا لدفع اعتراض الإسنوي وهو مردود كما يعلم من مراجعة كلامه . (قوله لا يظن إن) هو تفسير لمعنى الاستيطان ولو استوطن بلدان اعتبر ما فيه أهله وماله ثم ما فيه أهله ثم ما إقامته فيه أكثر فإن استويا انعقدت به في كل منهما . (قوله مع عزمه إن) اعلم

(قول المتن الجماعة) لم يقيده الشارح بالركعة الأولى كما فعل ابن المقرئ وغيره كأنه والله أعلم لأنها إذا حصلت في الركعة الأولى به فقد حصلت الجماعة في جميع صلاته حكما وإن تخلف الثواب فيما إذا فارق بغير عذر فتأمل . (قول المتن بأربعين) لو كان فيهم أُمي قال الأذرعى نقلا عن فتاوى البغوي لم تصح الجمعة هـ . ومثله فيما يظهر لو كان فيهم غل بخلاف ترك البسملة مثلا وقيد شارح الروض مسألة الأُمي بأن يكون قصر في التعلم وإلا فتصح إذا كان الإمام قارئاً . (فروع) من زيادة صاحب الروض لو كانا من المأمومين خنثى زائد على الأربعين ثم انفض بعضهم وكمل العدد بالخنثى لم يضر لأننا نشك في المانع من الصحة وفي شرح الروض نقلا عن القاضي والبغوي أنه يجب أن يتأخر إحرام من لا تعتقد به قال الشارح ولا يشكل بصحتها خلف الصبي والمسافر لأن الإمام متبوع وتقدم إحرامه ضروري فاغتفرا هـ . وجزم في الأنوار بذلك . (قول المتن أيضا بأربعين) خالف أبو حنيفة فجوزها بإمام ومأمومين وحكى عندنا عن القديم وقوله مع راجع لقول المتن مكلفا إن . (قول الشارح المعلوم من الشرط الثاني) خالف الإسنوي وغيره من جهة أن الأول وصف للمكان وهذا للأشخاص . أقول : الحق مع الشارح رحمه الله نظرا إلى إضافة الأوطان فيما سلف للمجمعين فتأمل هذا . ويحتمل أن يكون قوله المعلوم بالجر صفة لخل الجمعة والحق أن المراد ما قلناه أولا . (قول المتن لا يظن إن) خرج المتفقهة مثلا إذا أقاموا ببلدة مدة طويلة ولكن على عزم الرجوع إلى بلادهم وقوله لا يظن صفة كاشفة . (قول الشارح مع عزمه على الإقامة أياما إن) هذا ما قاله تبعاً للإسنوي وغيره وأطبق عليه الشراح وهو لا يحسن أن يكون دليلا على عدم انعقادها بالمقيم غير المستوطن لما ثبت في الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وآله لما خرج من المدينة في حجة الوداع لم يزل يقصر حتى رجع إليها وصرح النووي في شرح المذهب في باب صلاة المسافر بأنه

بتعبيره في الأولى بأقبح القولين وفي الثانية بالأصح ولو كان السلطان في إحدى الجمعتين في الصور الأربع وقلنا فيما قبلها إن جمعة هي الصحيحة مع تأخرها فهنا أولى وإلا فلا أثر لحضوره (الرابع) من الشروط (الجماعة) لأنها لم تفعل في عصر النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء الراشدين فمن بعدهم إلا كذلك كما هو معلوم (وشرطها) أي الجماعة فيها (كغيرها) أي كشرطها في غيرها كنية الاقتداء والعلم بانتقالات الإمام وعدم التقدم عليه وغير ذلك مما تقدم في باب الجماعة (و) زيادة (أن تقام بأربعين مكلفا حرا ذكرا) روى البيهقي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا والصفات المذكورة مع الإقامة الداخلة في الاستيطان تقدم اعتبارها في الوجوب واعتبرت هنا في الانعقاد (مستوطنا) بمحل الجمعة المعلوم من الشرط الثاني (لا يظن) عنه (شأن ولا صيفا إلا لحاجة) لأنه صلى الله عليه وآله لم يجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة أياما لعدم الاستيطان وكان يوم عرفه فيها يوم جمعة كما ثبت في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر تقديما كما ثبت في حديث مسلم (والصحيح

انعقادها بالمرضى

لكمالهم وعدم الوجوب عليهم تخفيف والثاني لا تعتقد بهم كالمسافرين وحكاه في الروضة كأصلها قولاً (وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين) وقيل يشترط لإشعار الحديث السابق بزيادته قلنا لا نسلم ذلك وحكى الخلاف قولين أيضاً ثانيهما قديم (ولو انقضى الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول من أركانها في غيبتهم) لعدم سماعهم له المشترط كما سيأتى (ويجوز البناء على ما مضى) منها (إن عادوا قبل طول الفصل) ومرجعه العرف كما قاله في شرح المذهب (وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضت أربعينهما) أى يجوز أن عادوا قبل طول الفصل (فإن عادوا بعد طوله) في المسألتين (وجب الاستئناف) فيها للخطبة (في الأظهر) لانتفاء المولاة في ذلك التى فعلها النبى ﷺ والأئمة بعده كما هو معلوم فيجب اتباعهم فيها والثاني يجوز البناء في ذلك لحصول المقصود معه (وإن انقضوا) أى الأربعين أو بعضهم (في الصلاة بطلت) نظراً إلى اشتراط العدد في

أن الوجه الحق الذى لا يتجه غيره أن يقال فى تقرير الدليل أنه لما كان العزم على الإقامة غير موجب للتجمع اقتضى أنها غير معتبرة فى ذاتها فلا اعتراض بما قيل أنه لم يجمع لعدم قصده إقامة تقطع السفر لما فى الصحيحين أنه استمر يقصر ويجمع مدة دوامه بمكة وهو ثمانية عشر يوماً أو أقل أو أكثر ولا بما قيل إن عدم تجميعه بعرفة لعدم الأبنية ولا بما قيل إن عزمه وهو بعرفة على الإقامة بمكة لا يجعله مقيماً بعرفة ولا بما قيل غير ذلك فتأمل . (قوله وتعتقد بالمرضى) وتقلب ظهرهم لو كانوا فعلوها نفلاً مطلقاً كذا قالوا ولعله حذراً من إعادة الظهر جمعة وقد يقال لا حاجة إليه لأن الكلام فى الانعقاد وهو لا يتوقف على اللزم فالوجه أن المحسوب لهم ظهرهم التى صلوا أو لا لأنها فى محلها وأن هذه الجمعة هى التى كالنفل المطلق فليست معادة ولا مانعة من الانعقاد ويصرح بذلك ما مر عن شيخنا من عدم لزومها لهم فراجع . وشمل ذلك ما لو كان الأربعون مرضى وهو كذلك ويظهر عدم صحة ظهرهم جمعة ويجب عليهم إقامتها إذا انفردوا كما مر ومثلهم الأجراء والمحبسون والخرس حيث خطب لهم ناطق وصح اقتداء بعضهم ببعض بأن لا يكون فيهم طارئ الخرس ولا أصم لأنها لا تعتقد بمن فيهم أصم ومثلهم الأيون بالشرط المذكور بأن اتفقت أميتهم ولا تقصير منهم فى التعليم وما فى شرح شيخنا من صحتها منهم وإن اختلفت أميتهم حيث لا تقصير فيه نظر ولم يرتضه شيخنا لما مر من شرط صحة اقتدائهم بكل واحد منهم وتعتقد بالجن حيث علمت ذكورتهم . قال شيخنا : وهم على صور الأدميين^(١) خلافاً لما قبل عن العلامة ابن قاسم كما مر . (قوله كالمسافرين) لم يقل كالعبد مثلاً لقوة شبه المريض بالمسافر بطرو المسقط . (قوله إن عادوا إلخ) ويجب إعادة ما فعل من أركانها فى غيبتهم . (قوله ومرجعه العرف) هو المتمد وضبطه الإمام الرافعى بما بين صلاتي الجمع وغيره بما فى صيغة البيع . (قوله بينهما) أى بين فراغ الخطبة وإحرام الإمام وإذا عادوا فوراً أدركوا الجمعة ولو بعد إحرام الإمام مطلقاً فإن أحرم الإمام فوراً وطال الفصل قبل عودهم أدركوا الجمعة أيضاً إن قرأوا الفاتحة وإلا فلا لأنه من التباطؤ وقيل يلزم الاستئناف هنا بخلاف التباطؤ لأن فيه حضور إحرام الإمام والمتمد الأول . (قوله أو بعضهم) أى الذى يتحقق البطلان بانقضاضه فلا يرد عدم البطلان فيما لو كانوا أحدًا وأربعين وفيهم خنثى وبطلت صلاة واحد منهم للشك فى بطلانها . (قوله بطلت) أى بطل كونها جمعة فيتمها الباقيون ظهراً كما صرح به الشارح سواء كان النقص فى الركعة الأولى أو الثانية إلا إن عاد الذى انقض فى الركعة الأولى وأدرك الفاتحة

عليه ﷺ فى حجة الوداع أقام بمكة وبعرفات وبمنى وبالحصب وفى كل ذلك لم تبلغ إقامته أربعاً ولم ينقطع سفره وأيضاً بعرفات لم يكن بها خطة أبنية تصح فيها الجمعة والله أعلم ثم أخبرني من أثق به أنه كشف عن المسألة من شرح المذهب من باب صلاة الجمعة فوجد فيها صاحب المذهب استدلل بذلك فاعترضه الشارح ومنع من صحة الدليل لما قلته فله الحمد ثم رأيت السبكي رحمه الله فى شرحه على المنهاج قال : لم يصح عندي دليل على عدم انعقادها بالمقيم . هـ . ثم قضية شرط الاستيطان أنه لو أقام أربعون رجلاً فى بلد سنين كثيرة من غير استيطان وليس فيها غيرهم لا تجب عليهم الجمعة وهو مشكل وإن كان هو قضية المذهب . (قول المتن ولو انقض الأربعون) قال الرافعى رحمه الله : العدد المشروط فى الصلاة وهو الأربعون يشترط أيضاً فى سماع الواجب من الخطبة وخالف أبو حنيفة فاكتفى بالخطبة منفرداً . (قول المتن الأربعون) لا يستقيم إلا على اشتراط كون الإمام زائداً عليهم . (قول المتن لم يحسب المفعول) أى بلا خلاف وأجروا خلافاً فى الانقضاض فى الصلاة كما سيأتى . قال الإمام : الفرق أن كل مصل يصلى لنفسه فجاز أن يتسامح فى العدد والمقصود من الخطبة إسماع الناس فلم يحتملوا نقص العدد . (قول المتن وجب) أى سواء كان الانقضاض بعدراً أم لا . (قول الشارح فيجب اتباعهم إلخ) ولأن المولاة لها موقع فى استئالة النفوس . (قول المتن بطلت) أى لأنه إذا أثر ذلك فى الخطبة التى هى مقدمة ففى الصلاة الأولى .

دوامها كالوقت فيتمها من بقى ظهرها (وفي قول لا) تبطل (إن بقى الثاني) مع الإمام اكفاء بدوام مسمى الجمع وفي قديم يكفى واحده معه اكفاء بدوام مسمى الجماعة ويشترط في الواحد والاثنين صفة الكمال في الصحيح وفي رابع مخرج له إتمام الجمعة وإن لم يبق معه أحد وفي خامس مخرج إن كان الانقضاء في الركعة الأولى بطلت أو بعدها فلا ويتم الإمام الجمعة وحده وكذا من معه إن بقى أحد كما في المسبوق المذكور ركعة من الجمعة يتيمها (تقطة) لو لحق

أربعون قبل انقضاء الأولين تمت بهم الجمعة وإن لم يكونوا سمعوا الخطبة وقال الإمام : لا يمتنع عندى اشتراط بقاء أربعين سمعوا فإن لم يسمعها اللاحقون لا تستمر الجمعة ولو لحق أربعون على الاتصال بانقضاء الأولين . قال في الوسيط : تستمر الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة ذكر ذلك في السروضة كأصلها (وتصح) الجمعة (خلف الصبي والعبد والمسافر) أى خلف كل منهم (في الأظهر إذا تم العدد بغيره) لصحتها منهم وإن لم تلتزمهم والثاني يقول الإمام أول باعتبار صفة الكمال من غيره والخلاف في الصبي قولان وفي العبد والمسافر وجهان قطع البغوى بأولهما ورجح القطع به في أصل الروضة وزاد في شرح المذهب وقال البندنجي وغيره قولان ولو صليا ظهر يومها قبل الجمعة ففى صحتها خلفهما القولان فى صحتها خلف المتنفل الذى تم العدد بغيره أظهرهما

مع الإمام فتستمر الجمعة . (قوله فيتمها من بقى ظهرها) قال شيخنا : وإن اتسع الوقت وأمكن إقامة الجمعة بعدها واحتمل عود من انقض ولا يلزم انتظار عوده لأن هذا دوام ويلزم من انقض أن يقيموا الجمعة إن بلغوا أربعين وأمكنهم وإلا فلهم أن يصلوا الظهر ولو فوراً ولا يلزم من صلى الظهر ممن ذكر أن يصل الجمعة وإن أمكنته وفي شرح شيخنا كلام غير مستقيم فلا يختر به وخرج بالانقضاء ما لو تبين حدث بعضهم الإمام بعد الفراغ فتم الجمعة لغيره ولو هو الإمام وحده لبقاء العدد صورة إلى تمامها والظاهر أنه لا يلزم الإمام إنشاء جمعة للقوم فراجع . (قوله خامس مخرج) أى من اشتراط الجماعة فى الركعة الأولى دون الثانية . (قوله لو لحق أربعون) أى تسعة وثلاثون لأن الإمام منهم وهو باق على إحرامه إلا إن كان ممن لا تعتقد به وسواء أحرموا معا أو مرتباً بأن لم ينقض واحد من الأولين إلا بعد إحرام واحد من اللاحقين وسواء فى الركعة الأولى أو الثانية وسواء أدر كوا الفائحة مع الإمام أم لا وفارق التباطؤ بالتقصير فيه . (قوله وقال الإمام إلى آخره) مرجوح . (قوله أربعون) فيه ما مر قبله لبقاء الموالاة . (قوله على الاتصال) بأن لا يطول فصل عرفا بين انقضاء آخر الأولين وإحرام أول اللاحقين . (قوله قال في الوسيط إلخ) هو المعتمد . (قوله سمعوا الخطبة) أى حضروا خطبة ذلك المجل كما قاله شيخنا قال بعضهم : ولا بد من قراءتهم الفائحة إن لم يكن قرأها الأولون وفيه نظر بعدم تقصير هؤلاء كما مر وقيل يكفى سماع خطبة ولو من غير ذلك المجل ولو من خطباء متعددين سمعوا من كل بعضها . (قوله وتصح خلف الصبي والعبد والمسافر) أى وإن نوا غير الجمعة كالظهر وفى الانتظار ما هو معلوم من محله . (قوله والخلاف إلخ) فيه اعتراض على المصنف ففى كلامه تغليب . (قوله ولو صليا) أى العبد والمسافر وكذا الصبي وإنما لم يذكره لأن صلاته نفل مطلقاً أصلية كانت أو معادة وظاهر كلامهم أن هؤلاء قد نوا الجمعة وأنه لا تصح نيتهم الظهر لأنها معادة وشرطها الجماعة تمامها إلا أن يقال تصح نيتهم الظهر لاحتمال انتظار غيرهم لهم إلى تمامها وطرق بطلانها لا يضرب فى صحة جمعة القوم راجعه . قال بعضهم : وفيما ذكره هنا إعادة الظهر جمعة وقد منعه كعكسه فلعل هذا مستثنى والوجه أن يقال صلاتهم الجمعة هذه كالنفل المطلق أو سنة كما تقدم فى المرض فراجع . (قوله من الأربعة) وهم الصبي والعبد والمسافر والمتنفل وهذا صريح فى أن الثلاثة الأول معيدون ناوون الجمعة وتقدم ما فيه وخرج بهؤلاء الثلاثة مستوطن أعادها ومسافر أقام بوطنه ومريض حضر بعد أن صليا ظهرهما فتعتقد الجمعة بهم كما مر قاله شيخنا وتقييد بعضهم بهم بكونهم زائدين عن الأربعين ليس من محله لأن الكلام فى الاعتقاد كما مر وللا يلزم مساواة من هو من أهل الوجوب لغيره فيفوت مفهوم تقييد المصنف بالعبد والصبي والمسافر فتأمل . ويتجه أن يلحق بهم صبي بلغ وعبد عتق بعد أن صليا ظهرهما فراجع . (قوله ولو بان الإمام جنباً أو محدثاً صحت جمعهم إن تم العدد بغيره) سواء بان أنه كان محدثاً فى الصلاة أو فى الخطبة أو فيها معا وخرج بالإمام غيره

(قول المتن إن بقى الثاني) أى من أهل الكمال على الصحيح كما سياتى فى كلام الشارح . (قول الشارح وإن لم يكونوا سمعوا إلخ) زاد الإسئوى : قضية كلام الرافعى وإن لم يكونوا من أهل الكمال حين الخطبة هـ . وأفهم ذلك أنه لا بد أن يكونوا من أهل الكمال وقت الصلاة . (قول المتن فى الأظهر إذا تم العدد بغيره) قال الإسئوى : لو كان الإمام متنفلاً ففیه القولان وأولى بالجواز لأنه من أهل الفرض ولا نقص فيه هـ . وقوله إذا تم

الصحة وظاهر أنه إذا تم العدد بواحد من الأربعة لا تصح الجمعة جزماً (ولو بان الإمام جنباً أو محدثاً صحت جمعهم فى الأظهر إن تم العدد بغيره) كغيرها والثانى لا تصح لأن الجماعة شرط فى الجمعة دون غيرها وهى لا تحصل بالإمام المحدث ودفع هذا بأن لا نسلم عدد حصولها للإمام الجاهل بحاله بل تحصل له وينال فضيلتها فى الجمعة وغيرها كما قال به الأكثرون نظراً لاعتقاده حصولها وحكى فى شرح المذهب طريقة قاطعة بالأول

وصححها (والا) أى وإن لم يتم العدد بغيره بأن تم به (فلا) تصح جمعهم جزماً (ومن لحق الإمام المحدث) أى الذى بان حديثه (راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح) فى الجمعة وغيره ما مع البناء على حصول الجماعة بالإمام المحدث لأن المحدث لعدم حساب صلواته لا يتحمل عن المسبوق القراءة والثانى تحسب

ولا حاجة إلى اعتبار التحمل (الخامس) من الشروط (خطبتان قبل الصلاة) للاتباع قال فى شرح المذهب : ثبت صلواته ﷺ بعد خطبتين ، روى الشيخان عن ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ يحطّ يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما (وأركعهما خمسة حمد الله تعالى) للاتباع . روى مسلم عن جابر قال : كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة بحمد الله وبني عليه ، الحديث (والصلاة على رسول الله ﷺ) لأن ما يفترى إلى ذكر الله تعالى يفترى إلى ذكر رسوله ﷺ كالأذان والصلاة (ولفظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) كما جرى عليه السلف والخلف فيكفى الحمد لله والصلاة على رسول الله ﷺ (والوصية بالتقوى) للاتباع . روى مسلم عن جابر أنه ﷺ كان يواظب على الوصية بالتقوى فى خطبته (ولا يعين لفظها) أى الوصية بالتقوى (على الصحيح) لأن غرضها

من الأربعين وقد تقدم أنها تم لغير المحدث ولو الإمام وحده ومثل الحدث النجاسة الخفية وكل ما لا تلزم الإعادة معه وخرج بذلك ما لو بان امرأة أو خنثى أو كافراً أو نحو ذلك من كل ما تلزم فيه الإعادة فلا تصح الجمعة لأحد من القوم وإن كثر والزم الإعادة لهم قاله شيخنا الرملى . (قوله المحدث) ومثله ما لو كان فى ركعة زائدة ولم يعلم به . (قوله الخامس) أى على ما سلكه المصنف وهو السادس على ما ذكره غيره . (قوله خطبتان) (فائدة) الخطب المشروعة عشر منها ست فى غير الحج وهى فى الجمعة والعيدى والكسوفين والاستسقاء وفى الحج أربع وكلها بعد الصلاة وجوباً فى غير الاستسقاء وجوازاً فيه إلا فى الجمعة وعرفة وكلها ثنتان إلا الثلاثة الباقية من خطب الحج . (قوله قبل الصلاة) وجوباً لأن الشرط يتقدم على مشروطه . قال شيخنا الرملى : وللتمييز بين الفرض والنفل وفيه نظر لإيراد خطبة عرفة ونحوها فراجع وليدرك الصلاة من لم يدرك الخطبة ولظاهر قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ . (قوله للاتباع) أى المتعقد عليه الإجماع فى زمن النبي ﷺ ومن بعده من السلف والخلف إذ لم تقع فى زمنهم إلا قبل الصلاة ومخالفة الحسن البصرى فى اجتهاده بجوازها بعد الصلاة شاذة مردودة لأنها بعد انعقاد الإجماع فهى غير معتبرة . (قوله حمداً لله) أى مصدر الحمد وما اشتق منه وإن تأخر كلكه الحمد فلا يكفى إلا لله إلا الله خلافاً للمالك وأبى حنيفة ولا نحو الشكر لله ولا غير لفظ الله كالرحمن . (قوله والصلاة) أى مصدرها وما اشتق منه قال شيخنا الرملى : ولا يضر فيها قصد الخبرية ولا صرفها إلى غيرها ونوزع فيه وخرج نحو الرحمة والبركة وتندب الصلاة على الآل والصحب . (قوله على رسول الله) وكذا بقية أسمائه كالعقاب والحاشر وخرج بأسمائه ضميره كصلّى الله عليه وسلم فلا يكفى وإن تقدم له مرجع (١) . (قوله يفترى إلى ذكر رسول الله) أى غالباً فلا يرد الذبح لوجود المانع فيه بإيهام التشريك . (قوله ولفظهما متعين) أى على ما مر وخالفهما غيرهما للتعبد بلفظهما كما قاله النووي فى شرح المذهب . (قوله والوصية بالتقوى) فلا يكفى التحذير من الدنيا وغرورها من غير بحث على الطاعة قاله شيخنا الرملى . (قوله أى الوصية بالتقوى) لو اقتصر على لفظ الوصية لكان أولى لأن عدم تعين لفظ التقوى لا خلاف فيه كذا فى الإسنوى وظاهر كلام الشارح خلافه .

العدد بغيره الضمير فيه راجع لقول الشارح كل منهم . (قول الشارح وإن لم يتم العدد بغيره إلخ) الظاهر أن مثل هذا ما لو ترك بعض المأمومين الفاتحة أو آية منها كاليسلمة وهذا يقع كثيراً فى جمع الأرباب من المأمومين المالكية فليتبين له . (قول الشارح فلا تصح جمعهم جزماً) أى لفقد العدد وهذا يشكك عليه ما نقله الشيخان عن صاحب البيان وأقره أنه لو كان الإمام متطهراً أو المأمومون محدثين تحصل الجمعة للإمام اهـ . ثم إذا حصلت للإمام فهل يسوغ بعد ذلك إنشاء جمعة للقوم على نظر . (قول الشارح لأن المحدث إلخ) هذا الكلام يفيدك أن الحكم كذلك سواء أدرك بعد الفاتحة أم لا وأصرح منه فى هذا قول الرافعى رحمه الله فأما غير المحسوب فلا يصلح للتحمل فيه عن الغير بخلاف ما لو أدرك جميع الركعة فإنه قد فعلها بنفسه فتصح على وجه الانفراد فإن الركوع لا يتأذى به اهـ . (قول الشارح والثانى تحسب) قال الإسنوى : وهذا صحيحه الرافعى فى باب صلاة المسافر . (قول المتن والصلاة على رسول الله ﷺ) الظاهر استحباب الصلاة على الآل (قول المتن متعين) فلو قال لا إله إلا الله لم يكف خلافاً للمالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما . (قول الشارح لأن غرضها الوعظ) لم يقولوا فى الحمد إن الغرض منه الثناء فما الفرق . (قول الشارح والثانى وقف إلخ) عبارة الإسنوى والثانى قاس على الحمد والصلاة . (قول الشارح أى فى كل منهما) قال الإسنوى : لأن كل واحدة خطبة وللااتباع

الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفى أطيعوا الله والثانى وقف مع ظاهر الحديث (وهذه الثلاثة أركان فى الخطبتين) أى فى كل منهما (والرابع قراءة

آية في إحداهما) لا بعينها (وقيل في الأولى وقيل فيهما) أي في كل منهما (وقيل لا تجب) في واحدة منهما بل يستحب وسكتوا عن محله ويقاس بمحل الوجوب وعلى الأول قال في شرح المذهب: يستحب جعلها في الأولى والأصل في ذلك ما روى الشيخان عن يعلى بن أمية قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر: ونادوا يا مالك، وغيره من الأحاديث الدالة على أنه كان يقرأ في الخطبة وذلك محتمل للوجوب والتدب وصادق بالقراءة فيهما وفي إحداهما فقط وعين الثاني الأولى لتكون القراءة نسيها في مقابلة الدعاء في الثانية وحكى الوجوب والاستحباب قولين أيضاً وسواء في الآية الوعد والوعيد والحكم والقصة قال الإمام

(قوله آية) أي كاملة وكذا بعض آية بقدر آية كما سيأتي ويجرى فيها ما في الفاتحة من اللحن والعجز عنها .
(قوله وقيل فيهما) لأنها ركن فأنشبت ما قبلها . (قوله ونادوا يا مالك) أي آية : ونادوا إلى آخرها لا ذلك اللفظ فقط ولو أتى بآيات تتضمن جميع الأركان لم يعتد بها لأنها لا تسمى خطبة عرفاً أو بآية تتضمن ركناً منها اعتد به إن قصد بها ذلك الركن فقط فلو قصد بها ركنين لم تكف عن واحد منهما إن كان غير الآية كالصلاة والوصية فإن كان أحدهما هو الآية وقصدهما ففي شرح شيخنا كابن حجر أنها تحسب عن القرآن كما لو قصده وحده أو أطلق وفيه نظر فراجع . (قوله والقصة) وكذا الحكمة ومنسوخ الحكم دون التلاوة ويسن قراءة سورة في الخطبة الأولى وإن لم يرض الحاضرون لوروده عنه ﷺ قاله بعضهم وينبغي أن محله فيما إذا لم يكن تعدد لغیر حاجة وفيه نظر لأن المعتبر التحريم . (قوله ويعتبر كونها مفهومة) معتمد . (قوله ولا يعد إلخ) معتمد . (قوله والمراد إلخ) أي من حيث كون التفهيم مندوباً ولا يحتاج في دخول الإناث فيه إلى قصد تغليب أو من حيث ذكرهن بخصوصهن وأقل ما يكفي في الركنية دخول أربعين في دعائه من الحاضرين الذين تعتقد بهم الجمعة ولو بقصدهم فقط ويحرم الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم كما مر . (قوله قال الإمام) هو المعتمد . (قوله غير مقتصر إلخ) فيجوز كونه عاماً للدنيوي والأخروي . (قوله لا بأس به إلخ) معتمد . (قوله لأئمة المسلمين وولاة أمورهم) هو من عطف العام إذ المراد بالأئمة من له ولاية عظيمة كالسلطان . (قوله ويشترط إلخ) قد علم من كلامه أنه لا يجب نية الخطبة ولا نية فرضيتها وفي معرفة كيفيتها ما في الصلاة فيما مر ويشترط كون الخطيب ذكراً وكونه تصح إمامته للقوم كما قاله شيخنا الرملي واعتمده شيخنا الزيادي وكونه متطهراً بخلاف القوم كما يأتي ولو بان محدثاً فكذلك الإمام كما مر وشرط الذكورة جار في سائر الخطب كالإسماع والسماع وكون الخطبة عربية . (قوله كلها) أي الخطبة أي كل أركانها في الخطبتين ولا يضر غير العربية في غير الأركان وإن عرفها . (قوله عربية) وإن كان القوم لا يعرفونها وجوابها ما سيأتي عن القاضي ولا يكفي غير العربية وفي القوم عربى . (قوله خطب أحدهم بلسانه) ولو غير لسان القوم وإن عرفه وهذا في غير الآية بل يقف بقدرها كما مر في الفاتحة . (قوله ولم يتعلمها بلسانه) ولو غير لسان القوم وإن عرفهم وهذا في غير الآية بل يقف بقدرها كما مر في الفاتحة . (قوله ولم يتعلمها أحد منهم عصوا) صريحه أنه لا يكفي عنهم تعلم نحو صبي وعبد . وقال بعضهم بالاكْتفاء لصحة خطبتهما بهم وإمامتهما لهم . (قوله بل يصلون الظهر) ظاهره ولو في أول الوقت وأنهم لا يلزمهم السعي إلى الجمعة في بلد سمعوا

(قول المتن وقيل فيهما) علل بأنهما بدل من ركعتين . (قول المتن والخامس ما يقع) قال الأذرعى : لا أعلم على ركنيته دليلاً ولا على تخصيصه بالثاني . (قول المتن وقيل لا يجب) أي لأنه لا يجب في غير الخطبة فكذلك فيها كالنسيج . (قول الشارح وكانت من القانتين) قال البيضاوى : التذكير للتغليب والإشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين حتى عدت من جملتهم أو نسائهم فتكون من ابتدائية . (قول الشارح وأن يخصص بالسامعين) ينبغي أن يكون المراد بهم الحاضرين ولو من غير أهلها . (قول الشارح واختار أنه لا بأس به إذا لم يكن إلخ) قال ابن عبد السلام : ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة إلا للضرورة . (قول الشارح وقيل لا يشترط إلخ) قال الأذرعى : لعله إذا

ويعتبر كونها مفهومة فلا يكفي ثم نظروا إن عداية ولا يعد الاكتفاء بشرط آية طويلة (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية) كما جرى عليه السلف والخلف (وقيل لا يجب) بل يستحب وحكى الخلاف قولين أيضاً والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهما عبر في الوسيط وفي التنزيل : ﴿وكانت من القانتين﴾ . قال الإمام : وأرى أن يكون الدعاء متعلقاً بأمر الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا وأن يخصص بالسامعين كأن يقول رحمكم الله أما الدعاء للسلطان بخصوصه ففي المذهب لا يستحب لما روى عن عطاء أنه محدث وفي شرحه اتفق أصحابنا على أنه لا يجب ولا يستحب واختار أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها ويستحب بالاتفاق الدعاء لأئمة المسلمين وولاة أمورهم بالصلاح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ولجوش الإسلام وفي

الروضة بعض ذلك (ويشترط كونها كلها عربية) كما جرى عليه الناس وقيل لا يشترط ذلك اعتباراً بالمعنى وعلى الأول إن لم يكن في المصلين من يحسن العربية خطب أحدهم بلسانه ويجب أن يتعلم واحد منهم الخطبة بالعربية فإن مضت مدة إمكان التعلم ولم يتعلمها أحد منهم عصوا كلهم بذلك ولا جمعة لهم بل يصلون بدلهما ظهر هذا ما في شرح المذهب وهو مبنى على أن فرض الكفاية على البعض وهو المختار وما في الروضة كأصلها من أنه يجب أن يتعلمها كل

واحد منهم وأنهم إن لم يتعلموا عصوا مبني على قول الجمهور أن فرض الكفاية على الجميع ويسقط بفعل البعض وسقطت لفظة كل من بعض نسخ الشرح ويدل عليها ضمير الجمع في لم يتعلموا ومعناه انتفى التعلم عن كل واحد منهم وأجاب القاضي حسين عن سؤال: ما فائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة ويوافقه ما في الروضة كأصلها فيما لو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها أنها تصح (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى) كما ذكرت من

الدعاء منه وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بسماعه فراجعوه وحرره . (قوله مبني على قول الجمهور) وهو المعتمد خلافا لما قبله عن شرح المذهب وعلم بقوله : ولا جمعة لهم ، أنه لا تصح خطبة واحد منهم بغير العربية . (قوله وسقطت لفظة كل إلخ) أي لأنه يلزم على عدم إسقاطها أن فرض الكفاية يجب على واحد ولا يسقط إلا بفعل الجميع ولا قائل به وبذلك بطل قول الإسنوي إن ما في الروضة غلط فراجع . (قوله العلم بالوعظ) أي مع كون العربية هي الأصل فلا يرد مثل ذلك في غير العربية . (قوله ولا يشترط الترتيب إلخ) أفاد أن ذكر الأركان الثلاثة الأولى ليس قيذا والكلام في أر كان كل خطبة مع بعضها لا في أر كان خطبة مع أر كان الأخرى . (قوله بعد الزوال) أي في وقت الظهر من يومها يقينا أو ظنا ولو غير بذلك لكان أول . (قوله والقيام إلخ) وعد القيام هنا شرطا لأنه خارج عن ماهية الخطبة لأن حقيقة الوعظ بخلافه في الصلاة . (قوله ولو خطب قاعدا) فصل بسكته وجوبا وكذا مضطجعا ومستلقيا كالعجز في الصلاة . (قوله ويجوز الاقتداء به) والحال أنه صلى قائما كما يدل له ما بعده ولا يجب سؤاله عن قعوده في الخطبة ولا عن كونه مخالفا في المذهب أو لا . (قوله فإن بان) أي قبل الصلاة وكذا بعد صلاته قائما إذ لو صلى قاعدا وتبين أنه قادر لزمت إعادة الجمعة للكل وإن كان زائدا على الأربعين لأن القيام شأنه الظهور فهو كالو بان امرأة مثلا كما مروا فجعل في الخطبة كالحديث لأنها وسيلة كما يأتي فتأمل . (قوله كالو بان الإمام جنباً) فلا تلزم إعادة الخطبة لأنها وسيلة^(١) سواء كان من الأربعين أو زائدا عليهم كما قاله شيخنا الرمل وقيد شيخنا الزبائدي بالثاني . (قوله في الجلوس بينهما) خلافا للأئمة الثلاثة . (قوله لم يفصل إلخ) أي لم يكف الاضطجاع أي من غير سكوت والوجه الاكتفاء بالاضطجاع لأنه أبلغ من السكوت الذي يكفي في المضطجع أو المستلقي . (قوله وإسماع أربعين) علم القوم ذلك اللسان . (قول الشارح ومعناه انتفى التعلم إلخ) أي فهو من باب عموم السلب لا من سلب العموم . (قول المتن مرتبة الأركان إلخ) جعل الترتيب هنا شرطا خلافاً نظيره من التيمم والوضوء والصلاة . (قول الشارح ولا يشترط الترتيب إلخ) قال الإسنوي : كذا أطلقه الرافعي وقضيته جواز القراءة في أول الأولى والدعاء في أول الثانية هـ . (قول الشارح وقيل يشترط ذلك) مرجع الإشارة الترتيب بينهما وبينهما وبين غيرهما وحينئذ فيلزم هذا تعيين القراءة في الثانية إلا أن يقال مراده أنه إذا فعلت القراءة في الأولى تكون بعد الحمد والصلاة والوصية وكذا الدعاء في الثانية يكون بعد الحمد والصلاة والوصية فيها فإن فرض تأخير القراءة إلى الثانية كانت مع الوصية مؤخرتين عن الحمد والصلاة والوصية في الثانية ثم رأيت في شرح الإرشاد ولا بين كل واحد منهما وبين غيره وهي مراد الشارح رحمه الله ولا بينهما وبين غيرهما . (قول الشارح قال في شرح المذهب إلخ) غرض الشارح من هذا تميم الدليل الأول فإنه ليس فيه دلالة على بعد الزوال . (قول المتن والقيام فيها) عده شرطا هنا بخلاف الصلاة لأن الخطبة وعظ بخلاف الصلاة فإنها أقوال وأفعال . (قول الشارح سواء قال لا أستطيع إلخ) بحث الإسنوي اختصاص هذا بالفقيه الموافق كما في نظائره . (قول الشارح فهو كالو بان الإمام جنباً) قضيته أنه يشترط لصحة صلاة القوم وسماعهم أن يكون زائدا على الأربعين وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعلمه بفقد شرطهما . (قوله لو علموا بحاله قبل الصلاة فالظاهر أن الخطبة صحيحة) . (قول المتن وإسماع الأربعين) قال الإسنوي : هو مفيد

لأن الظاهر أنه إنما قعد لعجزه فإن بان أنه كان قادراً فهو كالو بان الإمام جنباً وقد تقدم ونجى الطمأنينة في الجلوس بينهما كما في الجلوس بين السجدين ولو خطب قاعدا لعجزه لم يفضل بينهما بالاضطجاع بل بسكته وهي واجبة في الأصح (وإسماع أربعين كاملين) عدد من تتعقد بهم الجمعة

البداءة بالحمد ثم الصلاة ثم الوصية كما جرى عليه الناس وسيأتي تصحيح المصنف لعدم اشتراط ذلك ولا يشترط الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما وقيل يشترط ذلك فيأتي بعد الوصية بالقراءة ثم الدعاء حكاه في شرح المذهب (و) كونها بعد (الزوال) للاتباع . روى البخاري عن السائب بن يزيد قال : كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما قال في شرح المذهب في باب هيئة الجمعة : ومعلوم أنه ﷺ كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال وكذلك جميع الأئمة في جميع الأمصار (والقيام فيها إن قدر والجلوس بينهما) للاتباع . روى مسلم عن جابر بن سمرة أن رسول الله ﷺ كان يخطب خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائماً فإن عجز عن القيام فالأولى أن يستنحب ولو خطب قاعداً جاز كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء قال لا أستطيع القيام أم سكت

بالاتفاق مع قطع النظر عن الإمام بأن يرفع صوته ليحصل وعظهم المقصود بالخطبة فلو لم يسمعوها لبعدهم أو إسراره لم تصح ولو كانوا كلهم أو بعضهم صما لم تصح في الأصح والمشرط إسماع أو كأنها فقط كما تقدم في الانقضاء (والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام) فيها (ويسن الإنصات) لها والقديم يحرم الكلام ويجب الإنصات واستدل له بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ ذكر في التفسير أنها نزلت في الخطبة وسميت قرآنا لاشتغالها عليه والأمر للوجوب واستدل للأول بما روى البيهقي بإسناد صحيح عن أنس أن رجلا دخل والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فقال: متى

الساعة؟ فأوما الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي ﷺ: وماذا أعددت لها؟ قال: حب الله ورسوله. قال: إنك مع من أحببت. وجه الاستدلال أنه لم ينكر الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والأمر في الآية للاستحباب جمعا بين الدليلين ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا وقيل بطرد القولين فيه تخريجا على أن الخطبتين بمثابة ركعتين أو لا والخلاف في كلام لا يتعلق به غرض سهم ناجز فأما إذا رأى أعمى يقع في بئر أو عقربا تدب إلى إنسان فأأنذره أو علم إنسانا شيئا من الخير أو نهي عن منكر فهذا ليس بحرام قطعا ويجوز للدخول في أثناء الخطبة أن يتكلم ما لم يأخذ لنفسه مكانا والقولان بعد قعوده وعلى القديم ينبغي أن لا يسلم فإن سلم حرمت إجابته ويحرم تشميت العاطس

وإن لم يعرفوا معاني ألفاظ الخطبة ولا يشترط طهرهم ولا سترهم ولا كونهم بمحل الصلاة. قال شيخنا: ولا كونهم داخل السور أو العمران بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم لما مر من عدم صحة صلاتها في ذلك ولو تبعنا. (فتنبه) يعتبر في الجمعة في الخوف إسماع ثمانين من كل فرقة أربعون كما يأتي. (قوله بأن يرفع) أشار إلى أن هذا هو المراد بالإسماع فلا يصح فيه قولهم ولو بالقوة وإنما يحتاج إليه في السماع حتى لا يضر اللفظ مثلا. قال شيخنا: ولا يضر النوم خلافا لمن جعله كالصم وما في شرح شيخنا يجب حمله على ذلك. (قوله أو بعضهم) أي غير الخطيب لأنه يعلم ما يقول وفارق ما مر في سماع النداء بأن المعتبر هنا سماع الحاضرين بالفعل وهناك سماع شخص ما ولو بالفرض. (قوله والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام) وحيث يندب الاستغناء عنه بالإشارة ما أمكن. (قوله الإنصات) هو السكوت مع الإصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما مر من وجوب السماع أي على طريقة الإسئوى القائل بوجوب السماع بالفعل فتأمل. (قوله والقديم يحرم) وبه قال الأئمة الثلاثة ومحل الحرمة في وقت ذكر أركان الخطبة فلا يحرم اتفاقا قبلها ولا بينها ولا بعدها بل ولا يكره أيضا ولو بعد جلوس الخطيب قاله شيخنا واعتمده. (قوله إن رجلا) هو سليك الغطفاني وهذه واقعة قولية والاحتمال يعمها كما أشار إليه الشارح. (قوله فهذا ليس بحرام) بل يجب في الأولين ويندب في الأخيرين وكذا يندب الصلاة على النبي ﷺ عند سماع ذكره ولو يرفع صوت بلا مبالغة لأنها بدعة منكرة واللغو في الحديث سيق للتفجير أو محمول على غير نحو هذا فراجع. (قوله وصحح البغوي وجوب رد السلام) على من سلم وهو المعتمد. (فروع) تحرم الصلاة إجماعاً فرضاً ونفلًا وكذا سجدة التلاوة والشكر بعد جلوس الخطيب ولا تنعقد وإن لم يسمع الخطبة ما دام يخطب ولو حال الدعاء للسلطان نعم تصح التحية للدخول قبل جلوسه ولو في ضمن غيرها كسنة الجمعة ويجب تخفيفها كصلاة الخطيب في أثناءها بأن لا يستوفى الأكمل ولا يزيد على ركعتين فيها ابتداء وكذا دوما فلو لم يخففها بطلت ولو أحرم بأربع ركعات جلس الخطيب فيها ولو بعد ركعتين وجب قطعهما. وقال بعضهم: له إتمامهما ولا يصلى في

لاشترط السماع من الحاضرين وذلك لأن الاستماع لا يتحقق إلا بحصول السماع اهـ منقحا. وأقول فيه تأييد لما سلكه الشارح رحمه الله في تعليق الطلاق على الإقباض حيث قال في قول المنهاج: ويشترط لتحقيق الصفة وهي الإقباض المتضمن للقبض اهـ. (قول الشارح بالاتفاق) وذلك لأن لنا وجهها باشتراط كون الإمام زائدا على الأربعين كما سلف. (قول المتن ويسن الإنصات) قال الإسئوى: هو السكوت مع الإصغاء وهو الاستماع فلا ينافي ما سبق من وجوب السماع. (قول الشارح واستدل له) زاد الإسئوى: ولأنها بديل عن الركعتين على قول مشهور انتهى. أي وكأنهم مؤتمرون حال الخطبة. (قول الشارح أو بهاء عن منكر) ربما يشكل على ذلك تسمية الأمر بالإنصات لغوا في حديث: «إذا قلت لصاحبك: إني أريد أن أتكلم في الروضة أنه في مثل هذا تستحب الإشارة ولا يتكلم ما أمكن وبه يحصل جواب الإشكال وأيضا فاللغو يصدق بغير الحرام. (قول الشارح وأصحهما يحرم إلخ) عبارة الروضة: وفي وجوب الإنصات على من لم يسمع الخطبة وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب أن يشتغل بالذكر والتلاوة وأصحهما

على الصحيح فيهما وعلى الجديد يجوز أن قطعاً ويستحب التشميت على الأصح وصحح البغوي وجوب رد السلام ووافقه في شرح المذهب وصرح فيه بكرهه السلام على القولين وحيث حرم الكلام لا تبطل به جمعة المتكلم قطعاً هذا كله فيمن يسمع الخطبة وإن زاد على الأربعين أما من لا يسمعها لبعده عن الإمام وزاد على الأربعين السامعين ففيه على القديم وجهان أحدهما لا يحرم عليه الكلام ويستحب أن يشتغل بالذكر والتلاوة وأصحهما

يحرم لتلا يشوش
على السامعين فيتخير بين
السكوت وبين ما ذكره
فقول المصنف عليهم أى
على الأربعين السامعين
للخطبة وإن انضم إليهم
غيرهم من الكاملين
سمعوها أو لا وعبر في
الحرر بالقوم (قلت
الأصح أن ترتيب
الأركان ليس بشرط والله
أعلم) لحصول المقصود
بدونه (والأظهر اشتراط
الموالة وطهارة الحدث)
الأصغر والأكبر
(والحجبت) في البدن
والشوب والمكان
(والستر) للعورة في
الخطبة كما جرى عليه
السلف والخلف في
الجمعة ، والثاني لا
يشترط واحد مما ذكر فيها
أما الموالة فلحصول
المقصود من الوعظ بدونها
وأما الباقي فله شبه الخطبة
بالأذان فإنها ذكر تقدم
الصلاة وعلى اشتراط
الطهارة فيها لو سبقه
حدث لم يعتد بما يأتي به
منها حال الحدث فلو تطهر
وعاد وجب استئنافها وإن
لم يطل الفصل في الأصح
ومسألة الستر مزيدة على
الحرر مذكورة في الروضة
وأصلها (وتسنن) الخطبة
(على منبر) لأنه عليه
كان يخطب عليه رواه
الشيخان .

مسجد لعدم التحية . (قوله وعبر في الحرر بالقوم) أى فهى أولى من عبارة المصنف لعدم احتياجها للتأويل
المذكور وفي التعميم بقوله سمعوها أولا إشارة إلى جعل القديم وما ترتب عليه ولو طرعا مقابلا للجديد
كذلك . (قوله إن ترتيب الأركان ليس بشرط) أى في كل من الخطبتين . (قوله اشتراط الموالة) أى بين
أركان الخطبتين وبينهما وكذا بينهما وبين الصلاة وهى وإن علمت مما مر في الانقباض لم تذكر هناك بعنوان
الشرطية وضبطها الرافعى بما بين صلاتي الجمع كما تقدم عنه ولا يضر الوعظ بين الأركان وإن طال عرفا إلا
إن طال بغير العربية كالسكوت الطويل . (فائدة) لو سرد الأركان أولا ثم أتى بها متخللة فإن لم يطل
فصل بالمتخللة حسبت الأولى وإلا حسبت المتخللة . (قوله لم يعتد إلخ) يفيد أنه لا يعتد بما فعله في حال
الحدث قطعا ولا بما قبله إن طال الفصل كذلك مطلقا وأنه لا يبنى بنفسه وإن قصر الفصل على الأصح
المعتمد ، نعم إن استخلف عن قرب واحدا مما حضر ما مضى بنى على ما فعله الأول إلا في الإغناء فلا يبنى
خليفته مطلقا وجوز الخطيب البناء كالذى قبله وفي شرحه للكتاب في الفصل الآتي آخر الكتاب موافقة
شيخنا الرملى بعد الصحة في الإغناء هنا مطلقا . (تقريبه) سكتوا عن العجز عن السترة والطهر عن الحدث
والحجبت للإشارة إلى أن العاجز عنها لا يخطب بخلاف القيام كما مر كذا قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه
صحة خطبة العاجز عن السترة كالصلاة بالأولى . (قوله منبر) من المنبر يفتح فسكون وهو الارتفاع وسواء
في مكة أو غيرها . (قوله لأنه عليه السلام كان يخطب عليه) أى على منبره وأول من أمر به تميم الدارى والذي نجره
بأقوم الرومى وكان ثلاث درجات غير المستراح^(١) ومن خشب الأثل على الأصح من عشرة أقوال ولما
خطب عليه أبو بكر نزل درجة ثم عمر درجة ثم على درجة فلما تولى معاوية لم يجد درجة ينزل إليها فزاد
ست درجات من أسفله فصار تسعا فلما احترق أهدله المظفر صاحب اليمن بغيره ثم أبدله الظاهر فيه

وقالوا البعيد بالخيار بين الإنصات وبين الذكر والتلاوة ويحرم عليه كلام الآدميين وغيره أعنى على القديم .
(قول الشارح فيتخير) هو يشكل على التعليل الذى قبله . (قول الشارح لقول المصنف إلخ) هو مفرع على
قوله وأصحهما يحرم ، وقوله : وإن زادوا قال الإسنى رحمه الله : اختلفوا في عمل القولين فقبل أربعون حتى
إذا لم يسمعوا ثم الجميع كفرض الكفاية وهى طريقة الإمام والغزالي وقيل السامعون خاصة ومن لم يسمع ليعد
أو صمم لا إثم عليه جزما وهو ما في الحرر وقيل في المأمومين مطلقا لتلا يكثر اللفظ وهو الصحيح في الشرحين
والروضة وغيرها . قال : وتعبير المصنف محتمل للثلاثة وهو في الأول أظهر ونبه على أن يحمل القولين بعد
جلوس الشخص فلا يحرم قبل أن يأخذ له موضعا وكذلك في حال الدعاء للملوك كما قاله في المرشدا هـ . وما
نسبه للغزالي رأيت في قطعة السبكي ما قد يخالفه في التصوير حيث قال : قال الغزالي : إن القولين فيما عدا
الأربعين وأشار إلى أن الأربعين يحرم عليهم الكلام جزما هـ . وفي نكت العراق طريقة الغزالي تبعاً للإمام أن
القولين فيما عدا الأربعين وأما الأربعون فيحرم عليهم جزما ثم راجعت الرافعى رحمه الله فرأيت الأمر على ما قاله
السبكي وقول الإسنى وقيل في المأمومين مطلقا الذى في الرافعى في حكاية هذه الطريقة أن القولين في
السامعين وفي غيرهم وجهان كما قرره الشارح المحلى رحمه الله . (قول الشارح كما جرى عليه السلف) استدلل على
ذلك أيضا بأنه عليه السلام كان يصلى عقب الخطبة فلزم أن يكون متطهرا مستترا والثاني لا يشترط شمل ذلك الحدث
الأكبر وهو كذلك قيل القولان في الطهارة وما بعدهما مبنيان على أن الخطبة بدل عن ركعتين أم لا ؟ قال الإمام : لا
أرضاه مع القطع بعدم اشتراط الاستقبال والوجه بناؤه على اشتراط الموالة وعدمه لأنه يحتاج أن يتطهر بعد الخطبة
فتختل الموالة . (قول المتن على منبر) كان عليه السلام أو لا يخطب إلى جذع فلما اتخذ المنبر تحول إليه فحن الجذع حتى سمع
منه مثل صوت العشار فأتاه النبي عليه السلام فالتزمه فسكن ، والعشار الإبل التى تحن إلى أولادها . (فائدة) كان

(أو) موضع (مرتفع) إن لم يكن منبر كما في الروضة وأصلها لقيامه مقامه في بلوغ صوت الخطيب عليه الناس ويسن كون المنبر على يمين الخراب لأن منبره ﷺ كان كذلك أى على يمين المستقبل للمحراب كما هو معلوم (ويسلم على من عند المنبر) إذا انتهى إليه كما في الحرر أى يسن ذلك (وأن يقبل عليهم إذا صعد) المنبر (ويسلم عليهم ويجلس) بعد السلام (ثم يؤذن) يفتح الذال في حال جلوسه للاتباع في جميع ذلك روى الأخير - أى التأذين حال الجلوس - البخارى كما تقدم وما قبله البيهقي وغيره وعبارة الحرر ويجلس ويشغل المؤذن بالأذان كما جلس وإذا فرغ المؤذن قام والمراد بصعود المنبر ما في الروضة وأصلها

أن يبلغ في صعوده الدرجة التى تلى موضع الجلوس المسمى بالمستراح وفى المذهب أنه ﷺ كان يقف على الدرجة التى تلى المستراح قال المصنف فى شرحه وهو حديث صحيح وقال فيه: ويلزم السامعين رد السلام عليه فى المرتين وهو فرض كفاية كالسلام فى باقى المواضع (و) يسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) لا مبتذلة ركيكة فإنها لا تؤثر فى القلوب (مفهومة) أى قريبة من الألفاظ لا غريبة وحشية فإنها لا ينتفع بها أكثر الناس (قصيرة) لأن الطويلة ثمل. وفى حديث مسلم: «أطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة» بضم الصاد وعبارة الحرر كالوجيز ماثلة إلى القصير أى متوسطة كما عبر به فى الروضة كأصلها. وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال: كانت صلاة رسول الله ﷺ قصدا وخطبته قصدا أى متوسطة (ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً) أى لا يلتفت إلى يمينه أو شماله بل يستمر على

بغيره ثم أبدله المؤيد شيخ بغيره ثم أبدله الظاهر خوش قدم بغيره فلما احترق أبدله السلطان الأشرف قايتباى طاب ثراه بالمنبر الرخام الموجود الآن على صفة منبر معاوية تقريباً. (قوله أو مرتفع إلخ) أفاد الشارح أن «أو» للتبويح لا للتخير فإن لم يكن مرتفع أسند الخطيب ظهره إلى خشبة أو نحوها كما كان ﷺ يستند إلى الجذع الذى هو أحد سواري مسجده ويقال له العذق بفتح العين لأنه اسم للنخلة وبكسرهما اسم للغصن وذلك قبل عمله المنبر المذكور فلما فارقه إلى المنبر حن كحنين العشار فنزل ﷺ إليه والتزمه وخيره بين أن يفرسه فيعود أخضر أو يكون فى الجنة معه فاختر الجنة فوعده بها فسكن ثم دفن تحت المنبر الشريف فلما هدم المسجد أخذه أبى بن كعب فاستمر عنده حتى أكلته الأرض. (قوله على يمين المستقبل للمحراب) بعيداً عنه بنحو ذراعين قاله شيخنا الرمل. (قوله ويسلم على من عند المنبر) وكذا كل صف مر عليه قبائه ولا تطلب له التحية إن حضر وقت الخطبة. (قوله وأن يقبل عليهم إذا صعد) مستديراً للقبلة ولو فى المسجد الحرام عند الكعبة لأنه المطلوب فى مقاصد التحديث ولذلك طلب كون المنبر فى صدر المسجد لئلا يلزم استدبار خلق كثير ويندب له استقبالهم من جهة يمينه كما قاله شيخنا تبعاً لغيره واعتمده فراجع. (قوله بفتح اللال) دفعا لتوهم عود ضميره للخطيب عند كسرها وإن كان صحيحاً ويعود الضمير للمؤذن المعلوم من المقام ويندب كون المؤذن واحداً كالقيم وكان بلال يؤذن بين يديه ﷺ. (قوله وعبارة الحرر إلخ) هى أولى من عبارة المصنف لإفادتها مقارنة الأذان للجلوس لأنه الوارد. (فرع) اتخاذ المرقى المعروف بدعة حسنة لما فيها من الحث على الصلاة عليه ﷺ بقراءة الآية المكرمة وطلب الإنصات بقراءة الحديث الصحيح الذى كان ﷺ يقرأه فى خطبه ولم يرد أنه ولا الخلفاء بعده اتخذوا مرقياً وذكر ابن حجر أن له أصلاً فى السنة وهو قوله ﷺ حين خطب فى عرفة لشخص من الصحابة: استنصت الناس: (قوله بليغة) أى فصيحة جزلة. (قوله أى متوسطة) فهو المراد من القصير لأنه بالنسبة إلى الصلاة لما ورد: «أطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة» وحكمته لحوق التأخر. (قوله بل يستمر إلخ) دفع به توهم طلب استدباره لهم أو عكسه ويكره مخالفة ما ذكر كالاحتباء لأنه يجلب النوم. (قوله ويستحب أن يكون ذلك فى يده اليسرى) من ابتداء طلوعه بعد أخذه من المرقى باليمين كما يدفعه له بعد نزوله بها ويكره وقوفه على كل درجة فى طلوعه

منبره ﷺ أربع درجات منها درجة المستراح. (قول المتن أو مرتفع) فإن لم يكن مرتفع استند إلى خشبة ونحوها لحديث الجذع. (قول الشارح إذا انتهى إليه) قال الإسنى لأنه يريد فراقهم. (قول الشارح كما جلس) قال الإسنى: أى عند جلوسه، وفى نكت العراق أن النوى قال فى الدقائق: إن هذه اللفظة ليست عربية وأن العجم تطلقها بمعنى عند. (قول الشارح ولا شمالاً) زاد الشارح لفظه لا لدفع ما قيل لو التفت يميناً فقط أو شمالاً فقط صدق أنه لم يلتفت يميناً ولا شمالاً فريد على العبارة. (قول الشارح من الإقبال عليهم إلخ) فلو استند بهم أو استندروه كره. (فرع) يكره له أن يحتبى والإمام يخطب لأنه يجلب النوم. (قول الشارح فى يده اليسرى) ظاهره حتى

ما تقدم من الإقبال عليهم إلى فراغها أى يسن ذلك ويسن لهم أن يقبلوا عليه مستمعين له (ويعتمد على سيف أو عصا ونحوه) روى أبو داود أنه ﷺ قام فى خطبة الجمعة متوكفاً على عصا أو قوس وروى أنه اعتمد على سيف. قال فى الكفاية: وإن لم يثبت فهو فى معنى القوس والحكمة فى ذلك الإشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلاح ويستحب أن يكون ذلك فى يده اليسرى كعادة من يريد الضرب بالسيف والرمى بالسهم ويشغل يده اليمنى

بحرف المنبر فإن لم يجد شيئاً مما ذكر جعل اليمنى على اليسرى أو أرسلهما ولا يبعث بهما (ويكون جلوسه بينهما) أى الخطبتين (نحو سورة الإخلاص) أى يسن ذلك وقيل يجب فلا يجوز أقل منه (إذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة ويأمر الإمام ليبلغ الخراب مع فراغه) من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى في ذلك المبالغة في تحقيق الموالاة التي تقدم وجوبها . وفي شرح المهذب : يستحب له أن يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغها ويأخذ المؤذنون في الإقامة ويبلغ الخراب مع فراغ الإقامة انتهى . ففيه تصريح باستحباب ما ذكرهنا (ويقراً) بعد الفاتحة (في الأولى الجمعة وفي

والثانية المنافقين جهراً)

للتابع رواه مسلم بلفظ كان يقرأ وهو ظاهر في الجهر وروى هو أيضاً أنه كان يقرأ في الجمعة ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ ، ﴿وهل أتاك حديث الغاشية﴾ قال في الروضة : كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فهما ستان وفيها كأصلها لو ترك الجمعة في الأولى قرأها مع المنافقين في الثانية ولو قرأ المنافقين في الأولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو صلاته عن هاتين السورتين .

(فصل) (يسن الغسل

لحاضرها) أى لمن يريد

حضور الجمعة وإن لم

تجب عليه (وقيل لكل

أحد) حضر أولاً ويدل

للأول حديث الشيخين :

«إذا جاء أحدكم الجمعة

فليغتسل» أى إذا أراد

مجيئها ، وحديث ابن

حبان وأبي عوانة : «من أتى

الجمعة من الرجال

والنساء فليغتسل»

وصرف الأمر عن

الوجوب إلى الندب

حديث : «من توضأ يوم

الجمعة فيها ونعمت ومن

ودقه الدرج برجله أو غيرها والإسراع في صعوده أو هبوطه أو في الخطبة الثانية والإشارة بيده أو غيرها منه أو من الحاضرين والأكل والشرب بلا عطش كذلك . (فرع) يكره كراهة قوية كتابة الحفاظ في رمضان وتفرقتها على المصلين وقبولهم لها والمشى بين الصفوف للسؤال أو غيره والتصدق عليه . (قوله نحو سورة الإخلاص) ويندب أن يقرأ فيها شيئاً من القرآن وسورة الإخلاص أول من غيرها كما في العباب وابن حجر . (قوله بحرف المنبر) أى إن لم يمس نجاسة كوقوفه عليها ولا يقبض حرفه إن كان يتجر بجرحه وعليه أو فيه نجاسة . (قوله شرع المؤذن) أى ندباً كمبادرة الإمام ولو غير الخطيب . (قوله ويقراً إلخ) أى وإن لم يرض المأمومون بهما وقرأ بعض كل منهما أفضل من قراءة سورة غيرهما . (قوله جهراً) ولو مسبقاً في ثانيته ويقراً فيها المنافقين مطلقاً . وقال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي : يقرأ الجمعة فيها إن أدرك لإمام في قيام الثانية لعدم تحملها عنه وفيه نظر . قال بعضهم : وعلى هذا فيجمع معها المنافقون فراجعهم . (قوله وهل أتاك) إن كانت أطول من سبح لورود مع حكمة لحقوق المتأخر كما مر . (قوله قرأها مع المنافقين) أى إن اتسع الوقت وإلا اقتصر على المنافقين أو على بعضها . (فرع) قالوا : حكمة قراءة هاتين السورتين كون الأولى فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها والمنافقين تليها في المصحف الشريف والتوالى مطلوب والله أعلم .

(فصل) فيما يطلب من الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الأغسال المسنونة والمقصود منها ما في الجمعة وغيره تبع . (قوله يسن) وقد يجب بالنذر ويندب الوضوء لذلك الغسل كما صرح به في العباب وكذا سائر الأغسال ولو لحائض ونفساء أو لم يكن عدتها والتميم عند العجز عن الماء . (قوله لمن يريد حضورها) ظاهره وإن حرم عليه الحضور كذات حليل بغير إذنه وهو متجه وإن خالف بعض مشايخنا فيه فحرره . (قوله وقيل لكل أحد) فهو كالعيد حق لليوم وفرق الأول بأن غسل العيد للزينة . (قوله كل محتلم) وشموله لغيره لعدم اختصاصه بالحاضر . (قوله ووقته من الفجر) ظاهره على القولين فراجع على الثاني . (قوله وتقريه) أصلاً وبدلاً من ذهابه أفضل وإن كثر ريحه الكريه ويقدمه على التذكير إن عارضه ويخرج وقته بصعود الخطيب إلى المنبر أو بفراغ صلاة الجمعة ولا يطله حدث ولا جنابة وتندب إعادته . (قوله تيمم) أى عن الغسل أى بعد تيممه عن الوضوء ولو جمعهما في نيته كفى قاله شيخنا . (قوله بنية الغسل) قال شيخنا : فيقول نويت التيمم بدلاً من غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الأغسال ويكفي نويت التيمم لظهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية ويكره ترك التيمم

من أول الصعود وانظر إذا انتهى صعوده وأخذ في التحول للإقبال عليهم هل يكون مبدأ التحول من جهة يمينه أو يساره أم يستوى الأمران . (قول المتن المنافقين) انظر ما حكمتها (قول الشارح مع المنافقين) لو كان الباقي من الوقت ما يسع إحداهما فقط فالظاهر أنه يقرأ المنافقين ولو وسعهما فالظاهر البداءة بالجمعة .

(فصل يسن الغسل إلخ) (قول المتن لكل أحد) أى فيكون حقاً لليوم . (قول الشارح معها) الضمير فيها راجع للخصلة أو الفعلة . (قول الشارح في غير أعضائه) الضمير راجع للوضوء . (قول الشارح بنية الغسل) فيقول نويت التيمم لغسل الجمعة .

اغتسل بالغسل أفضل ، رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وصححه أبو حاتم الرازي ، وقوله فيها أى بالسنة أخذ أى بما جازته من الوضوء مقتصر عليه ونعمت للخصلة أو الفعلة والغسل معها أفضل ويدل للثاني حديث الشيخين : «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» أى بالغ والمراد أنه ثابت طلبه ندباً لما تقدم (ووقته من الفجر) لحديث الشيخين : «من اغتسل يوم الجمعة» وسيأتى تمامها (وتقريه من ذهابه) إلى الجمعة (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من انتفاء الرائحة الكريهة حال الاجتماع (فإن عجز) عن الغسل لنفاذ الماء بعد الوضوء أو لقروح في غير أعضائه (تيمم) بنية الغسل (في الإصح) وحاز الفضيلة

والثاني وهو احتمال للإمام ورجحه الغزالي أنه لا يتيمم لأن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض (ومن المسنون غسل العيد والكسوف والاستسقاء) لاجتماع الناس لها كالجمعة وسيأتي وقت غسل العيد في بابه . قال في شرح المذهب في باب صلاة الكسوف : ويدخل وقت الغسل للكسوف بأوله (و) الغسل (لغاسل الميت) مسلماً كان أو كافراً ذكره في شرح المذهب لحديث : «من غسل ميتاً

فليغتسل» رواه ابن ماجه وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان والصارف للأمر عن الوجوب حديث : «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسستموه» صححه الحاكم على شرط البخارى (والجنون والمغمى عليه إذا أفاقا) روى الشيخان عن عائشة أن النبي ﷺ كان يغمى عليه في مرض موته فإذا أفاق اغتسل . وقيس الجنون بالمغمى عليه (والكافر إذا أسلم) لأمره ﷺ قيس بن عاصم بالغسل لما أسلم وكذلك ثمامة بن أثال رواها ابنا خزيمة وحبان وغيرهما وليس أمر وجوب لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم بالغسل كما هو معلوم وهذا حيث لم يعرض له في الكفر . ما يوجب الغسل من جنابة أو حيض فإن عرض له ذلك وجب عليه الغسل ولا عبرة بغسل مضى في الكفر في الأصح (وأغسال الحج) وستأتي في بابه (وأكدها) أى الأغسال المسنونة (غسل غاسل الميت ثم غسل الجمعة وعكسه القديم) فقال : أكدها غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت (قلت

كالغسل . (قوله ومن المسنون) أى من بعضه لأنها كثيرة وإنما لم تجب جرياً على القاعدة أن كل ذى سبب مستقبل مندوب وكل ذى ماض واجب إلا من الإغماء والجنون والإسلام ولا بد من نية السبب في جميع الأغسال إلا في الجنون والإغماء فينبى فيهما رفع الجنابة أو الحدث الأكبر أو الغسل الواجب لاحتمال إنزاله وقد قال الشافعى رضى الله عنه : قل من جن إلا وأنزل وألحق به الإغماء . قال شيخنا الرملى : وينبى به رفع الجنابة فيهما وإن لم يتصور منه جنابة كصبي وخالفه الخطيب ومال إليه شيخنا الزيادى لاستحالة ما يضاف إليه وإنما لم يجب الغسل لذلك الاحتمال إقامة للمظنة مقام اليقين كما في النوم مع احتمال الخارج لأن الغسل هنا له علامة وشأنها الظهور وهى المنى وهذا مردود لمن تأمله ولو بان بعد الغسل أنه جنب وجبت إعادته كوضوء الاحتياط وفيه نظر خصوصاً على ما قاله شيخنا الرملى فتأمل . (قوله لاجتماع الناس لها) هو علة لطلب الغسل في أصله وإن طلب للمنفرد . (قوله وقت غسل العيد) ويدخل بنصف الليل وفارق الجمعة نظراً لاتساع وقته فيهما . (قوله للكسوف بأوله) ويخرج بالانجلاء . (قوله لغاسل الميت) وإن كان الغاسل له حائضاً أو حرم الغسل كالشهيد أو كره كالكافر الحرى وأصل طلبه إزالة ضعف بدن الغاسل بمعالجة جسده خافٍ ولذلك يندب الوضوء من تيممه لأن فيه مس جسده ومثله الحمل لكن بعده وقيل قبله ويندب الوضوء قبله أيضاً ليكون حملاً على طهارة وعلى هذا حمل شيخنا الرملى حديث من حملة فليتوضأ بقوله من حملة أى أراد حملة ويخرج وقته كتنظيره من غسل الجنون والإغماء والإسلام وكل غير مؤقت بطول الفصل أو الإعراض ولا يقضى إذا فات كذا قاله شيخنا ويتجه عدم فواته بذلك ، وإذا وجد غسل بعده دخل فيه فتأمل . (قوله والكافر إن غلب) شمل الأثنى إذا غسلها زوجها ويندب له حلق رأسه ولو أثنى أو صغيراً . قال العلامة البرلى : بعد غسله وهو الوجه ، وفي شرح الروض : قبله . وقال شيخنا الرملى : إن أجنب في الكفر فبعده وإلا قبله . (تقريبه) قال بعضهم : هذه العبارة كالتى قبلها مقلوبة والأصل ولمن أسلم من كفره ولمن أفاق من جنونه أو إغمائه ولا حاجة إليه لأن إذ الوقت فتفيد ذلك مع طلب المبادرة أيضاً . (قوله ثمامة بن أثال) بالثلاثة فيهما وضم الثلاثة الأولى والمهزة . (قوله وهذا إن غلب) أى طلب الغسل المندوب وحده . (قوله وجب) أى مع المندوب ولعل أمره ﷺ لقيس بذلك كان مع أمره بالواجب أو مع علم قيس به أو هو الواجب لما قيل إنه كان له أولاد في الكفر ومن لازمها الجنابة . (قوله وأغسال الحج) زماناً ومكاناً ومثله العمرة كالإحرام ودخول الحرم ومكة والمدينة وحرماها وغير ذلك ومن المسنون الغسل للبلوغ بالسن وللاعتكاف وللأذان ولكل ليلة من رمضان ولدخول المسجد الحرام . قال ابن حجر : وكل مسجد ومن حلق العانة أو الرأس وتنف الإبط وقص الشارب ونحو القصد وتغير البدن وكل اجتماع ولو لصلاة . قال شيخنا الرملى : إلا الصلوات الخمس وللخروج من الحمام أى عند إرادة الخروج منه بماء معتدل إلى البرد وفي سيل واد وكل يوم في أيام زيادة النيل فيه بل في كل وقت فيها وغير المذكورات . (قوله صحيحة كثيرة إن غلب) يؤخذ من ذلك أن أفضلها ما كثرت أحاديثه وصحت ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صحت أحاديثه ثم ما تعدى نفعه . قال بعضهم : وهذا شيء يتوقف على سير الأحاديث وقد أبس منه .

(قول الشارح وهو احتمال للإمام) قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه والشيخ أبو إسحق والإمام والغزالي من أصحاب الوجوه (قول الشارح كالجمعة) أى بالدليل القياس عليها (قول المتن والغسل لغاسل الميت)

القديم هنا أظهر ورجحه الأكثر وأحاديثه صحيحة كثيرة) وهى أحاديث غسل الجمعة كما في الروضة منها حديثا الشيخين السابقين أول الفصل .

(وليس للجديد حديث صحيح والله أعلم) يعني من الأحاديث الطالبة لغسل غاسل الميت بل اعترض في شرح المذهب على الترمذى في تحسينه للحديث السابق منها فعلى تصحيح ابن حبان له أولى ووجه الرافعى وغيره الجديد بأن للشافعى قديماً بوجوب غسل غاسل الميت دون غسل الجمعة واعترض بأن له قديماً بوجوب غسل

الجمعة أيضاً وإن كان هذا غريباً وذاك مشهوراً وعلم بما ذكر أنه تردد في القديم في وجوب غسل غاسل الميت ونذبه كما به عليه الرافعى وأسقطه من الروضة وذكر فيها من فوائد الخلاف أن من معه ماء يندفعه لأولى الناس به ووجد من يريده لغسل الجمعة ومن يريده للغسل من غسل الميت لأهلهما يندفعه (والتبكير إليها) لحديث الشيخين : من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أى كفلسها ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنه أى واحدة من الإبل ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ، وروى النسائي : في الخامسة كالذى يهدى عصفوراً وفي السادسة بيضة والساعات من طلوع الفجر وقبل من طلوع الشمس ، قال في شرح المذهب : فمن جاء في أول

(قوله وليس للجديد حديث صحيح) قال ابن حجر : أى متفق على صحته ولا حاجة إليه فراجع . (قوله والتبكير إليها) أى ممن يريد حضورها . قال شيخنا : حيث طلب ولو من امرأة وخنثى وفي التقيد بالطلب تأمل والوجه الإطلاق كما مر . (قوله ثم راح) قال العلامة البرلسى بمقتضاه خصوص هذا الثواب بمن اغتسل والمعتمد خلافه وأصل الرواح لغة : السير بعد الزوال وسمى به ما هنا لأنه سعى لما يحصل بعده وفي حديث آخر سيذكر الشارح الإشارة إليه وهو من غسل يوم الجمعة وغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يلفح كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها ، فقوله غسل بالتخفيف على الأفصح بمعنى غسل بدنه فما بعده تأكيد أو بمعنى غسل حليته أى أئرمها الغسل بوطئه لها لأنه مندوب تلك الليلة لما فيه من غض البصر في السعى الآتى أو بمعنى غسل أعضاء الوضوء أو بمعنى غسل ثيابه أو بمعنى غسل رأسه من دهن استعمله فيه كما هو عادتهم ومعنى بكر تخففاً عجل الحضور ومشداً بادر بالصلاة أول الوقت ومعنى ابتكر أدرك أول الخطبة وقيل هما بمعنى واحد وهو تعجيل الحضور كما مر والمراد بالخطوات من محل خروجه من بيته مثلاً إلى محل جلوسه في المسجد فلا ينتهى بوصول المسجد خلافاً لبعضهم . (تفصيله) يحصل التبكير لمن في المسجد بأن يتهيأ للصلاة ويؤخذ من هذا ومن الرواح فيما مر أنه لا بد من أن يقصد من يرد الحضور أن حضوره للصلاة وإن لم يعرف معنى التبكير وهو ظاهر فراجع . (قوله واحدة من الإبل) شامل للذكر والأنثى فهأوه للوحدة . (قوله فإذا خرج الإمام) أى لصعود المنبر من نحو خلوة . (قوله الذكر) أى الخطبة . (قوله كالذى يهدى عصفوراً) وهذه الساعة ساقطة من الرواية الأولى . (قوله والساعات من طلوع الفجر) على الصحيح المعتمد وقيل من طلوع الشمس وقيل من الزوال وآخرها على كل قول إلى صعود الإمام للمنبر والمراد أن ذلك الزمان يقسم سنة أقساماً متساوية كل قسم منها يسمى ساعة . (قوله قال في شرح المذهب) هو المعتمد . (قوله وعلى هذا القياس) في البقرة والكبش والدجاجة والعصفور والبيضة وعلى حصول هذا الثواب إن استمر في محل الصلاة إلى أن صلى أو خرج بعذر وعاد عن قرب وإلا فاته ويحصل له ثواب ساعة عوده ، وسئل شيخنا عن أسنان تلك الحيوانات فأجاب بأنها كالأضحية ، فقيل له : فالدجاجة والعصفور فتوقف ثم مال إلى اعتبار الكمال عرفاً في الجميع . (قوله لثلاث يستوى) (إخ) تقدم ما يعلم منه جوابه في كلام

قال الإسنى : اختلفوا هل هو تعبد أم لنجاسته عند من قال بها ويستحب أيضاً الوضوء لمسه . (قول الشارح بل اعترض) (إخ) ربما يشير بهذا إلى الرد على الإسنى رحمه الله في قوله غير الرافعى بقوله لأن أحاديثه يعنى القديم أصبح وأثبت وهو أصوب من تعبیر المصنف هـ . (قول الشارح واعترض) المعترض هو الجمال الإسنى رحمه الله . (قول الشارح وعلم بما ذكر) يعنى قوله وعكسه القديم وقول الشارح رحمه الله ووجه الرافعى رحمه الله وعبارته : واعلم أن ما نقلناه يقتضى تردد قوله في وجوب هذا الغسل في القديم لأنه لو جزم فيه بوجوبه لما انتظم منه القول بأن غسل الجمعة أكد منه هـ . وغرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام دفع ما يقال كيف صح الحكم في القديم بأن غسل الجمعة أكد منه مع أن الجزم بوجوبه في القديم كما أورده الإسنى وقال إن الرافعى حاول الجواب يعنى بما سلف عنه قال أعنى الإسنى رحمه الله : وسبب هذه المحاولة منه عدم إغلاطه على أن للشافعى قولاً بوجوب غسل الجمعة . (قول الشارح من اغتسل يوم الجمعة) (إخ) هذا الحديث يفيد أن هذا الثواب المخصوص إنما يحصل لمن اغتسل . (قول الشارح وقيل من طلوع الشمس) قال الرافعى رحمه الله لأن

ساعة منها ومن جاء في آخرها مشترك كان في تحصيل أصل البدنة أو البقرة أو غيرها ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة الآخر وبدنة المتوسط متوسطة يعنى وعلى هذا القياس وفي الروضة كأصلها المراد ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذى يليه لثلاث يستوى في الفضيلة رجلاً جاء في طرفي ساعة

شرح المذهب . (قوله وليس المراد بها الفلكية) وهو كذلك لأنها خمس عشرة درجة دائما ولا الزمانية أيضا لأنها نصف سدس النهار دائما وأولها من طلوع الشمس إلى الزوال ولا ترتيب درجات السابقين لأنه يفوت عدد الساعات كما هو الظاهر وتقدم المراد بها . (قوله وإلا إلخ) أى لأن اليوم الثانى مائة وخمسون درجة فى أقصر الأيام ونصفه خمس وسبعون درجة فلا يكمل فيه ست ساعات إلا مع حصّة الفجر واليوم الصائف مائتان ونحو عشر درجات ونصفه مائة وخمسة درجات فهو نحو سبع ساعات بغير حصّة الفجر فتأمل . (قوله وفى الحديث إلخ) هو دليل للمنفى بقوله وليس إلخ . (قوله إن الإمام إلخ) وهو الصحيح وحكمته قوة الهيبة فيه وتشوف الناس له ويحصل له ثواب المبكر أو أكثر قاله شيخنا لكن ينظر أى فرد من أفراد المبكرين فراجع . وينبغى أن يراد ثواب الساعة التى لولا طلب التأخير لجاء فيها فراجع . فإن بكر فهو كفيرة فى البدنة وغيرها . (قوله ماشيا) أى فى ذهابه إن لاق به المشى ولم تحصل له مشقة تذهب الخشوع ويخير فى رجوعه لانتهاى العبادة . قال الإسنى : يندب المشى فى عوده أيضا لما ورد أن رجلا قيل له هلا اشتريت لك حمارا تركبه إذا أتيت إلى الصلاة فى الرمضاء والظلماء فقال إني أحب أن يكتب لى أجر ممشأى فى ذهابى وعودى فقال له عليه السلام : قد كتب الله لك ذلك . وأجيب بأن ذلك خصوصية لذلك الرجل نظرا لاعتقاده أو بأن المراد كتب له مجموع ذلك أى الذهاب وحده جمعا بين الدليلين من أنه عليه السلام ركب فى عوده ولا يقال إن ركوبه لبيان الجواز لأن بيان الجواز فيما يتوهم فيه الحرمة وليس كذلك هنا فركوبه لبيان عدم الأفضلية فتأمل . (قوله لا راكبا) أشار به إلى أن المراد بالمشى مطلق المضى ليلا لم ما بعده . (قوله فى حديث رواه)

وليس المراد بها الفلكية وإلا لاختلف الأمر باليوم الشاق والصائف . وفى حديث أبى داود والنسائى بإسناد صحيح كما قاله فى شرح المذهب : يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة وهو شامل لجميع أيامه وذكر الماوردى أن الإمام يختار له أن يتأخر إلى الوقت الذى تقام فيه الجمعة اتباعا لرسول الله ﷺ وخلفائه (ماشيا) لا راكبا للحث على ذلك مع غيره فى حديث رواه .

أهل الحساب منه يحسبون اليوم ويعدون الساعات ورجح الأول بأنه أول اليوم شرعا وبه يدخل وقت الغسل . (قول الشارح وليس المراد بها إلخ) عبارة الرافعى رحمه الله : وليس المراد على الأوجه كلها الأربع والعشرين التى قسم اليوم والليلة عليها هـ . فإن قلت : ما المراد بالساعات باعتبار ما حكاه الشارح عن شرح المذهب قلت : قبل جعل كل يوم من أيام الجمعة شتاء وصيفا مقسوما على اثنتى عشرة ساعة كما نطق به الحديث الشريف لا الفلكية ولا ترتيب السابق فى الفضل والساعات بهذا المعنى تعرف بالزمانية عند علماء الميقات وهذا الكلام لى فيه بحث من حيث أن الصحيح اعتبار الساعات من الفجر ومن البين أن الحصّة من الفجر إلى الزوال أزيد من باقى النهار بنحو ثلاثين درجة فيلزم زيادات الساعات فيها سواء اعتبرنا الفلكية أم غيرها فليتأمل . (قول الشارح وإلا لاختلف الأمر باليوم الشاق والصائف) زاد الرافعى : ولغات الجمعة فى اليوم الشاق لمن جاء فى الساعة الخامسة هـ . ووجهه أن الطويل منها تزيد ساعاته وقول الشارح وفى حديث أبى داود إلخ دليل لقول الشيخين وليس المراد الفلكية وإلا لاختلف إلخ ، وفى قطعة السبكى رحمه الله والساعات من طلوع الفجر وقيل من طلوع الشمس وقيل من أول الزوال ويكون أطلق الساعات على اللحظات ويؤيده حديث الجمعة ثنتا عشرة ساعة إلخ . واعلم أن الساعات الفلكية أربعة وعشرون ساعة يخص كل ساعة ستة عشر درجة فإذا استوى الليل والنهار كان كل منهما مائة وثمانين درجة فإذا وصل أحدهما بعد ذلك إلى نهاية طوله أخذ من الآخر ساعتين ثلاثين درجة فتكون غاية القصر الانتهاء إلى عشر ساعات هذا اصطلاح أهل الميقات وعندهم ابتداء النهار من طلوع الشمس . والراجح كما علمت اعتبار الساعات من طلوع الفجر ولا خفاء أن الحصّة من الفجر إلى الزوال أزيد من باقى النهار بكثير فمتى اعتبرنا الفلكية لزم زيادة عددها على الست واختلافها فى الشتاء والصيف وإن حملناه على الزمانية بالنظر إلى اختلاف البدنة مثلا كما لا ونقصا كما أشار إليه فى شرح المذهب فلا يصح ذلك إلا بأن يقسم من الفجر إلى الزوال ست ساعات متساوية الأجزاء لكن يلزمه زيادة أجزاء كل ساعة من هذه الحصّة على أجزاء كل ساعة من ساعات بعد الزوال لطول الحصّة الأولى كما علمت فليتأمل . وقول الرافعى رحمه الله : ولغات الجمعة إلخ لم أدر معناه خصوصا مع تصحيحه اعتبارها من الفجر

أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشيخين (بسكينة) لحديث الشيخين : إذا أقيم الصلاة فعليكم بالسكينة ، وهو مبين للمراد من قوله تعالى : ﴿ إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ أى امضوا كما قرئ به وفى الروضة كأصلها تنقيد المشى إلى الجمعة على

سكينة بما لم يضق الوقت وأنه لا يسعى إلى غيرها من الصلوات أيضا (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النبى ﷺ والطريق مزيد على المحرر وغيره وفى التنزيل : ﴿ هَلْ يَبْتَغِي اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ وفى الصحيحين : فإن أحدكم فى صلاة ما دامت الصلاة تحبسه ، وفى مسلم : فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو فى صلاة ، (ولا يتخطى) رقاب الناس للحث على ذلك مع غيره فى حديث رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم على شرط مسلم قال فى الروضة كأصلها إلا إذا كان إماما أو كان بين يديه فرجة لا يصلها بغير نخط قال فى شرح المذهب : فلا يكره له التخطى أما الإمام وفرضه فيمن لم يجد طريقا إلا به فللضرورة وأما غيره فلتفريط الجالس وراء الفرجة بتركها سواء وجد غيرها أم لا وسواء كانت قرية أم بعيدة ولكن يستحب إن كان له موضع غيرها أن لا يتخطى وإن لم يكن موضع وكانت قرية

هو المتقدم آنفا . (قوله بسكينة) وهى التأتى فى المشى والحركات واجتناب العبث ، والوقار مرادف لها أو هو حسن الهيئة كفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات يمينا وشمالا ويطلب ذلك للراكب فيه وفى دابته . (قوله بما لم يضق الوقت) أى وقتها بخروجه لو لم يسرع أو بفواتها مسبوق كذلك ولو فى أول الوقت فيجب الإسراع فى ذلك كما قاله المحب الطبرى واعتمده شيخنا قال : وإن لم يلق به الإسراع ولا يجب السعى قبل الفجر وإن لم يدر كمالا به كبعيد الدار . (قوله لا يسعى إلخ) أى يكره له ذلك ما لم يحش فوت الجماعة بسلام الإمام فلا يسعى لإدراك تكبيرة الإحرام ولا للركعات . (قوله من الصلوات) ومثلها كل عبادة وكذا يندب تخالف الطريق وأن يذهب فى الأطول . (قوله فى طريقه) فلا تكره القراءة فيها إلا لشغل قلب أو هو ويؤخذ من الأدلة المذكورة كراهة العبث باليدين . (فروع) قال ابن حجر : يكره التشبيك لمن فى المسجد ينتظر الصلاة كما فيها لا فى ذلك ولو عقبها وعليه حمل التشبيك منه ﷺ فى خبر ذى اليدين . (قوله ولا يتخطى) أى سواء ألف موضعا لا يصله إلا بالتخطى أو لا فيحرم إن تحقق أذى لا يحتمل عادة وعليه حمل الحديث وإلا فلا يحرم وفيه ما يأتى . (قوله رقاب الناس) أى الجالسين كما سيأتى فلا يكره خرق الصفوف مطلقا . (قوله إماما) ومثله كل من يتساحق بتخطيه لصلاح أو منصب أو جاه أو كان ممن تنعقد به الجمعة ولا يسمع إلا بالتخطى بل يجب التخطى فى هذه كما مر . (قوله فرجة) وهى خلا ظاهر أقله ما يسع واقفا وخرج به السعة فلا يتخطى لها مطلقا . (قوله ندب أن لا يتخطى) فإن تخطى فخلاف الأولى . (قوله بحيث إلخ) هو بيان للقرينة بأن لا يكون فيها تخطى أكثر من صف فقوله ونحوها أى الرجلين كالمرأتين والصبين وقيل المراد به صف آخر وحمله على رجل واحد غير صحيح لما يأتى . (قوله دخلها) أى ندبا ظاهره سواء رجع سداها أو لا . (قوله بعيدة) بأن يكون فيها تخطى صفتين فأكثر وهذا هو المراد بقول المنهج واحدا واثنين وحمله على رجل واحد أو رجلين مردود لأن الرجل الواحد إن خلا جانباه أو أحدهما ومر من الجهة الخالية فلا يتخطى أصلا فيهما أو من غير الجهة الخالية فى الثانية فهو من تخطى صف لا من تخطى رجل فتأمل . (قوله ولا يتخطى) فإن تخطى فخلاف الأولى وفى المنهج أنه مكروه وهو غير معتمد . (قوله وإلا فليتخط) أى ندبا . (تنبيه) علم مما ذكر أن التخطى يوجد فيه ستة أحكام فيجب أن توقفت الصحة عليه وإلا فيحرم مع التأذى ويكره مع عدم الفرجة أمامه ويندب فى الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعا وفى البعيدة لمن لم يرج سداها ولم يجد موضعا وخلاف الأولى فى القرية لمن وجد موضعا وفى البعيدة إن رجع سداها ووجد موضعا على ما تقدم وبيح فى هذه لمن لم يجد له موضعا . (فروع) يكره التخطى فى غير الصلاة من مجامع الناس بلا أذى ويحرم إقامة شخص ولو فى غير المسجد ليجلس مكانه فإن قام باختياره فلا بأس لكن يكره انتقاله إلى دون محله ثوبا إلا لمصلحة كتنحو عالم وقارىء ويجوز أن يعث من يجلس فى مكان ليقوم له منه إذا قدم ويكره بعث سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم إحياء البقعة خصوصا فى الروضة الشريفة ولغيره تنحيتها والأولى أن تكون بغير حمل لئلا يضمنها . (قوله وأن يتزين) أى من حضر غير العجوز ونحوها . (قوله وطيب) أى لغير محرم وصائم وامرأة تريد الحضور ولو عجوزا كما مر . (قوله البيض) وأولاها الجديد إن لم يحش تلويثه

(قول المتن ولا يتخطى) أى ويحرم أن يقيم رجلا ليجلس مكانه فإن قام الرجل بنفسه لم يكره لغيره أن يجلس مكانه ثم إن تقرب من الإمام أو انتقل إلى مثل الأول لم يكره ولا كره له إن لم يكن له عذر لأن الإيثار بالقرب مكروه . (قول الشارح فى حديث رواه أبو داود إلخ) هو من غسل واغتسل ويكره ابتكر ومشى ولم يركب إلخ

بحيث لا يتخطى أكثر من رجلين ونحوها دخلها وإن كانت بعيدة ورجا أن يتقدموا إليها إذا أقيمت الصلاة استحباب أن يقعد موضعه ولا يتخطى وإلا فليتخطى (وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب) لذكرهما فى الحديث السابق فى التخطى وأولى الثياب البيض فإن لبس مصبوغا فاصبغ غزله .

ثم نسج كالبرود لا ما صبح
منسوجا (وإزالة الظفر)
والشعر للتباع وروى
البزار في مسنده عن أبي
هريرة أن النبي ﷺ كان
يقلم أظفاره ويقص شاربه
يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى
الصلاة (والريح) الكريمة
كالصنان لأنه يتأذى به غيره
فيزال بالماء أو غيره (قلت) كما
قال الرافعي في الشرح (وأن
يقرأ الكهف يومها وليلتها)
أي لحديث: «من قرأ سورة
الكهف في يوم الجمعة أضاء
له من النور ما بين الجمعتين»
رواه الحاكم وقال: صحيح
الإسناد، وحديث: «من
قرأ سورة الكهف ليلة
الجمعة أضاء له من النور ما
بينه وبين البيت العتيق»
رواه الدارمي في مسنده
(ويكثر الدعاء) يومها
رجاء أن يصادف ساعة
الإجابة ففى حديث
الشيخين بعد ذكر يوم
الجمعة: «فيه ساعة لا
يراقها عبد مسلم يسأل
الله شيئا إلا أعطاه إياه»
وأشار بيده ﷺ يقللها.
وفي رواية لمسلم: «وهي
ساعة خفيفة» وورد تعيينها
أيضا في حديث: «يوم
الجمعة ثنتا عشرة ساعة»
السابق قريبا فالتبسوا آخر
ساعة بعد العصر، وفي
حديث مسلم: «هي ما
بين أن يجلس الإمام
أى على المنبر إلى أن

(قوله كالبرود) منها المعروف بالطرح والقلية عند العوام. (قوله لا ما صبح منسوجا) فهو بعد البرود وهي
أولى من الساذج وغير الأسود أولى منه ولا يكره له لبس غير الأبيض نعم إدامة لبس الأسود ولو في النعال
خلاف الأولى. (قوله وإزالة الظفر) على ما جرت به العادة وتقيد بعضهم له بعشرة أيام للغالب وتحصل
السنة بأى كيفية وجدت لكن الأولى في كيفية في الرجلين بما في التخليل في الوضوء وفي اليدين بما قاله النووي
وقيل إنه ورد في رواية ضعيفة وهو أن يبدأ بسبابة اليمنى على التوالى ويختمها بإبهامها ثم يبدأ بإبهام اليسرى
ويختمها بسبابتها. ونقل في التجارب عن السبكي والبرماوى سواء في اليدين والرجلين أن إزالتها على خلاف
التوالى أمان من الرمذ^(١) بأن يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة على توالى حروف
خوابس يجعل كل حرف من أول اسم أصبع ثم يبدأ بإبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر
على توالى حروف أو حسب على ما تقدم ويكره الاختصار على إزالة ظفر يداً أو بعضها كالانتعال في رجل واحدة
وينبغي غسل موضع قلم الظفر لما قيل إن الحلك به قبل الغسل يورث البرص ولا يكره القص في غير يوم الجمعة
وما نسب لسيدنا على بن أبى طالب أو غيره من كراهته لم يثبت وإن كان منظوما. (قوله والشعر) من الإبط
والعانة والشارب وغيرها على ما جرت به العادة وتقيد بعضهم العانة بأربعين يوما للغالب. (تقنيته) حلق
الرأس فى غير المولود وإسلام الكافر والنسك للحج والعمرة بدعة لأنه ﷺ لم يحلق رأسه إلا فى نسك
مرتين وقيل ثلاثا. (فرع) يكره الفرغ بقاف فرأى معجمة مفتوحتين فمهملة وهو حلق بعض الرأس ولو
متعددا. (قوله كالصنان) أشار إلى أنه لا فرق بين ريع الفم وغيره ولو من الفرج أو الثياب. (قوله فيزال) أى
ندبا بل وجوبا فيما أكله بقصد إسقاط الجمعة ونحوها وتقدم في أعذار الجماعة ما له تعلق بهذا ونحوه فليراجع
منه. (تقنيته) هذه المندوبات المذكورة لا تختص بالجمعة بل فيها ما لا يختص بالصلاة كما تقدمت
الإشارة إلى بعضه. (قوله سورة الكهف) لما فيها من ذكر أهوال القيامة الوارد أن قيامها في يوم الجمعة وهي
أفضل من الصلاة على النبي ﷺ فيه وقد ورد أن من داوم على العشر آيات أولها آمن من الدجال. (قوله يومها)
وهو أفضل من الليل وبعد الصبح أكد والإكثار من قراءتها وأقله ثلاث مرات أفضل. (قوله أضاء له) أى غفر
له كما في رواية: «أو أكثر له الثواب في يوم القيامة» قاله العلامة السنباطى لكن يردده حديث: «وغفر له
إلى الجمعة الأخرى» وفضل ثلاثة أيام، وحديث: «غفر له ما بين الجمعتين» وغير ذلك، وفي رواية لمن
قرأها ليلا زيادة وصل عليه ألف ملك حتى يصبح وعوفى من البلية وذات الجنب والبرص والجذام وفتنة
الدجال لكن هذا ربما يفيد أن قراءتها ليلا أفضل من قراءتها نهارا إلا أن يراد مجرد الترغيب والمراد بالجمعتين
الماضية والمستقبلية وظاهره سواء قرأها في إحدى الجمعتين أو فيهما ثم إن كان المراد بالبيت العتيق الكعبة فلا
إشكال فيه على أن المراد بالإضاءة ما مر وكذا إن أريد بالنور حقيقته وبالبيت العتيق ما في السماء لاستواء الناس
بالنسبة إليه فإن أريد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البعيد عنه على نور القريب ولا مانع منه أو يحمل على
اختلافه بالكيفية كما في درجات الجماعة أو على مجرد الترغيب. (قوله ساعة الإجابة) أى إن الدعاء فيها
مستجاب ويقع ما دعى به حالا يقينا فلا ينافى أن كل دعاء مستجاب كما يراجع من محله. (قوله بعد العصر)
لا حاجة إليه لأنه معلوم من آخر ساعة أو مضر إلا أن يجعل ظرفا لآخر لأنه أكثر من ساعة. (قوله هي ما
بين) أى لحظة لطيفة فيما بين جلوس الخطيب على المنبر قبل الخطبة إلى فراغ الصلاة وقيل بين الخطبتين
والمراد كل خطيب فيتعدد بتعدد الخطباء ولو في المحل الواحد ولا مانع منه ويحتمل أنها بعد الزوال وأنه

(قول الشارح لا ما صبح) قال البندنجي وغيره: يكره لبسه ذكره في شرح الروض. (قول المتن يومها وليلتها)
قال الأذرعى: وقراءتها نهارا أكد. (فائدة) ثبت فى صحيح مسلم أن الساعة تقوم يوم الجمعة. (قول
الشارح أضاء له من النور) ذكر ابن الرفعة بدله غفر قال: والمراد الجمعة الماضية وقيل المستقبلية.

تقضي الصلاة أى يفرغ منها. قال فى شرح المذهب بعد ذكر الحديثين وغيرهما : يحتمل أنها متقلة تكون فى بعض الأيام فى وقت وفى بعضها فى وقت آخر كما هو المختار فى ليلة القدر وقال فيه بعد ذكر أقوال التعيين بما ذكر وغيره قال القاضى عياض : وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لهذه الساعة بل المعنى أنها تكون فى أثناء ذلك الوقت لقوله : وأشار بيده يقللها قال : وهذا الذى قاله القاضى صحيح وذكر فى الروضة فى كتاب صلاة العيد أن الشافعى رضى الله عنه بلغه أنه يستجاب الدعاء فى ليلة الجمعة وأنه استحسب الدعاء فيها (و) يكثر (الصلاة على رسول الله ﷺ).

يوم الجمعة وليلتها
لحديث : وأكثروا الصلاة
على ليلة الجمعة ويوم
الجمعة فمن صلى على
صلاة صلى الله عليه بها
عشراء رواه البيهقى
بإسناد جيد. وصحح ابن
حبان والحاكم على شرط
الشيخين حديث : إن
من أفضل أيامكم يوم
الجمعة فأكثروا من
الصلاة على فيه (و) يحرم
على ذى الجمعة أى من
تأخره (التشاغل بالبيع
وغيره) المزيد فى الروضة
من العقود والصنائع
وغيرها (بعد الشروع فى
الأذان بين يدي
الخطيب) قال تعالى :
﴿ إذا نودى للصلاة من
يوم الجمعة فاسموا إلى
ذكر الله وذروا البيع ﴾
أى اتركوه والأمير
للوجوب وهو بالترك
فيحرم الفعل وقيس على
البيع غيره مما ذكر لأنه فى
معناه فى تفويت الجمعة
وتقييد الأذان بين يدي
الخطيب أى بوقت كونه
على المنبر لأنه الذى كان فى

إذا صادفها أهل محل كانت فى ذلك الوقت ولا ينافى طلب الدعاء هنا وقت الخطبة ما مر من طلب الإنصات فيه لأنه يراد بالدعاء استحضاره بالقلب كما قاله البلقينى أو فيما عدا وقت ذكر الأركان كما قاله الحلبي وهو أظهر لما مر من عدم حرمة الكلام وعدم كراهته اتفاقا فى غير وقت ذكرها . (قوله قال فى شرح المذهب) هو خلاف المصنف كالبنى عليه . (قوله صحيح) هو المتمد . (قوله وذكر فى الروضة إغ) هو اعتذار عن جعل كلام المصنف شاملا لها لعدم ذكرها هنا فى كلام الشيخين . (قوله ويكثر الصلاة إغ) أى لما قيل أنه ﷺ يسمع الصلاة عليه بأذنيه فى يوم الجمعة وليلتها لكن قال ابن الجوزى : لم يصح فيه شيء وأقل أكتارها ثلاثا مرة كما قاله أبو طالب المكي ويقدمها على قراءة القرآن غير الكهف والدخان ويقدم عليها تكبير العيد ليوافق ليلة جمعة لأن الأقل أولى بالمراعاة كما طلب ترك أخذ الظفر والشعر فى يوم الجمعة فى عشر ذى الحجة لمريد التضحية وترك الطيب فيه للصائم والحدة ونحو ذلك . (تقريبه) علم مما ذكر أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فلا اشتغال به فيها أولى من غيرها ولو من قرآن أو مأثور آخر (١) . (قوله فى تفويت الجمعة) قال شيخنا : فإن لم تفوت لم يحرم ولو حال الركعة الأولى لدوران الحكم مع العلة وفى كلام الأذرعى عن الشافعى رضى الله عنه ما يدل له وما فى كلام شرح شيخنا الرمل مما يخالف بعض ذلك لم يعتمد . (قوله لإعائته) فهو إثم إعائته وهو دون إثم التشاغل وإنما لم يحرم على المالك الإعانة فى بيع الحاضر للبادى لأن فى الإعانة هنا تفويت واجب على الغير وهو لا يجوز فعله وثم تفويت اتساع على الناس وليس المالك ممنوعا منه لجواز إرادته له ابتداء وإنما لم يحرم على الشافعى الكلام مع المالكى وقت الخطبة لأن الكلام لا يتوقف على اثنين بخلاف نحو البيع وشمل كلامهم حرمة التشاغل ولو لمصلحة كشراء ماء طهارة وسائر عورة ودواء مريض وطعامه ونفقة نحو طفل . قال شيخنا : وهو كذلك وخرج بالمصلحة الضرورة كاضطرار وكفن ميت خيف تغيره فلا حرمة حينئذ ويقدم الولى العقد بلا إثم على الربيع به . (قوله بعد الزوال) أى فى بلد جرت عادتهم بالتأخير نحو مكة المشرفة ما لم يفحش التأخير . (قوله بخلافه قبل الزوال فلا يكره) نعم إن كان ممن يجب عليه السعى من الفجر حرم عليه ما يفوت كغيره كبيع الدار والله أعلم .

(قول الشارح بعد ذكر أقوال التعيين) أى الأقوال التى ساقها فى شرح المذهب . (قول الشارح وغيره) الضمير فيه يرجع لقوله بما ذكر . (قول المتن التشاغل بالبيع وغيره) هذا يفيد أن الشخص إذا قرب منزله جدا من الجامع ويعلم الإدراك ولو توجه فى أثناء الخطبة يحرم عليه أن يمكث فى بيته لشغل مع عياله أو غيره بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملا بقوله تعالى : ﴿ إذا نودى للصلاة ﴾ إغ وهو أمر مهم فتفتن له . (تقريبه) قال فى شرح المذهب : كراهة تشبيك الأصابع فى المسجد خاص بمن فى الصلاة أو ينتظر الصلاة أهـ . ولمستمع الخطيب إذا ذكر النبي ﷺ قال فى شرح الروض : وقضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى محافظة على الاستماع ولو احتاج الولى إلى بيع مال اليتيم وقت النداء لضرورة فدفع فيه شخص

عهده ﷺ كما تقدم فانصرف النداء فى الآية إليه فلو أذن قبل جلوس الخطيب على المنبر لم يحرم البيع كما قاله فى الروضة وكذا ما قيس به قال فيها وحرمتها فى حق من جلس له فى غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام له بقصد الجمعة فباع فى طريقه أو قعد فى الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به فى التهمة وهو ظاهر لكن البيع فى المسجد مكروه انتهى . ولو تابع اثنين أحدهما ممن تأخره الجمعة دون الآخر إثم آخر أيضا لإعائته على الحرمان وفى شرح المذهب عن البينديجى وصاحب العدة كره له وهو شاذ وفيه إذا تابعوا ليسا من أهل فرض الجمعة لم يحرم بمال ولم يكره (فإن باع) من حرم عليه البيع (صح) بيعه لأن المنع منه لمعنى خارج عنه ويقاس به غيره من العقود (ويكره) التشاغل المذكور (قبل الأذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) بخلافه قبل الزوال فلا يكره

واقصر في الروضة كأصلها
على البيع في الكرامة
وعدها.

(فصل من أدرك ركوع

الثانية) من الجمعة مع

الإمام واستمر معه إلى أن

سلم (أدرك الجمعة) أى لم

تفته (فيصل بعد سلام

الإمام ركعة) لإتمامها. قال

عليه السلام: «من أدرك من صلاة

الجمعة ركعة فقد أدرك

الصلاة» وقال: «من أدرك

من الجمعة ركعة فليصل

إليها أخرى» رواها الحاكم

وقال في كل منهما: إسناده

صحيح على شرط

الشيخين. قال في شرح

المهذب: وقوله فليصل هو

بضم الياء وفتح الصاد

وتشديد اللام وتقدم في

الباب أن من لحق الإمام

المحدث راكعا لم تحسب

ركعته على الصحيح

فاستغنى به عن التقيد هنا

بغير المحدث (وإن أدركه)

أى الإمام (بعده) أى بعد

ركوع الثانية (فأنته) الجمعة

لمفهوم الحديث الأول (فيم

بعد سلامه) أى الإمام

(ظهر أربعاً) وفيه حديث:

«من أدرك الركوع من

الركعة الأخيرة يوم الجمعة

فليصلي إليها أخرى ومن لم

يدرك الركوع من الركعة

الأخيرة فليصل الظهر

أربعاً» رواه الدارقطني

بإسناد ضعيف (والأصح

أنه ينوي في اقتدائه الجمعة)

موافقة للإمام والثاني

(فصل) فيما يدرك به الجمعة وحكم الاستخلاف والزحمة وما يتبع ذلك . (قوله ركوع الثانية) أى

مع سجديتها ومع استمرار القوم فيها وإن بطلت صلاة الإمام في التشهد بعدهما وتقييده بالاستمرار لأجل

ما بعده وليس شرطاً وتجب عليه المفارقة كغيره ولو من الأربعين إن علم أن بقاءه معه يخرج عن الوقت

ولو شك وهو مع الإمام في سجدة فعلها فإن فرغ منها قبل سلام الإمام تمت جمعته وإلا أتمها ظهراً ولو

أدرك الركعة مع نفسه حسبت له كما لو أحرم فاستخلفه الإمام قبل الركوع أو فيه ولا تدرك بإدراكه في

ركعة قام الإمام لها سهواً بل لا تجوز له متابعتها فيها فإن تابعه عالماً عامداً بطلت صلاته وإلا فلا تبطل ولا

تحصل له الجمعة وإن انتظره القوم . وقال ابن عبد الحق وابن حجر : تحصل له وفيه نظر ، نعم إن علم

أن قيامه لها لجبر ركن تركه مثلاً وجب عليه القيام معه ويدرك بها الجمعة إن انتظر القوم الإمام وإلا فلا

وعلى هذا لو علم القوم بترك الركن هل يجب عليهم القيام معه أيضاً ظاهر كلامهم أنه لا يجوز ولو كان

الركن مما يلزمهم استئناف الصلاة بتركه كالفاتحة أو بعضها فالقياس وجوب الاستئناف عليهم معه لأن

صلاتهم باطلة فراجع ذلك وحرره . (قوله لم تفته) دفع به إيهام كلام المصنف أن الجمعة تحصل له بترك

الفاتحة المعلوم انتفاؤه مما بعده . (قوله لإتمامها) ويجبر فيها ولو اقتدى بهذا المسبوق في هذه الركعة أربعون

ناوين الجمعة حصلت لهم الجمعة كذا أفنى به الشهاب ابن حجر وخالفه شيخنا الرملي فأفتى بانقلاب

صلاتهم ظهراً أو يتمونها أربعاً إن كانوا جاهلين وإلا لم ينعتد إحرامهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه

منه عدم انعقاد إحرامهم مطلقاً فتأمل . (قوله لم تحسب ركعته) أى إلا إن كان أدرك معه قراءة الفاتحة

فتحسب له لأنه لم يتحمل عنه شيئاً ومثله المتباطيء بأن حضر إحرام الإمام أو أول قيام الثانية ولم يحرم

حتى ركع الإمام فإنه إن قرأ الفاتحة وأدرك الإمام في الركوع أدرك الركعة والجمعة وإلا فبطلت صلاته وحده

إن كان زائداً على الأربعين وإلا بطلت صلاة القوم أيضاً فراجع . (قوله أربعاً) تأكيد لدفع توهم أن الجمعة

تسمى ظهراً مقصورة ولو أدرك هذا المسبوق جمعة صحيحة وجب عليه فعلها وتنقلب ظهره المذكورة

نفلاً مطلقاً قاله شيخنا الرملي . (قوله موافقة للإمام) أى بحسب ما هو شأنه الأصلي فلا يرد ما لو كان

محرم بالظهر بنحو سفر ونية الجمعة جائزة لمن لا تلزمه وواجبة على من تلزمه كذا قالوه وهو شامل لمن علم ضيق

الوقت عن الركعتين بعد سلام الإمام وفيه نظر كما قاله بعض مشايخنا والوجه في هذه وجوب نية الظهر ولا تصح

نية الجمعة كما تقدم ويدل له تعليلهم بأن اليأس إنما يحصل بالسلام إذ قد يترك الإمام ترك ركن فيأتى بركعة

فيدرك ذلك المسبوق الجمعة أى إذا صلاها المسبوق معه والقوم ينتظرونه كما تقدم مع ما يتعلق به إذ لا تدرك

مع ضيق الوقت فتأمل . وقد أشاروا بهذا التعليل بعد الأول إلى وجوب نية الجمعة على المسبوق وإن لم

من أهل الجمعة ديناراً ودفع فيه شخص من غير أهلها نصف دينار فهل يجب الأول أو الثاني احتمالان للروايات .

(فصل من أدرك ركوع الثانية إلخ) (قول الشارح واستمر معه إلى أن سلم) هذا توطئة لقول المتن

فيصل بعد سلام الإمام ركعة وليس بشرط إذ لو فارقته في التشهد صحت الجمعة كما صرح به الجمال الإسنى

وهو ظاهر نعم لو أحدث الإمام في التشهد فيحتمل عدم صحة جمعة المسبوق لعدم تحقق التبعية لجمعة الإمام

وسأيت في أول الحاشية المستورة بذيل الصفحة أى على قول الشارح لأنه لم يدرك وهى في الصفحة الثانية

وأول كلام المحشى زاد السبكي في قطعه أن السبكي رحمه الله حاول ذلك حتى في حق من أدرك أول الثانية

وهذا كله مشكل فقد قال الأصحاب إن من اقتدى بالإمام في الثانية ثم استخلفه فاقضى به شخص فيما أتم

الخليفة الظهر والمقتدى به الجمعة وظاهره كما ترى أن المقتدى به يتم الجمعة حينما أدرك معه الركوع والسجود

سواء بطلت صلاة الخليفة بعد ذلك أم لا وذلك دليل ظاهر على حصول الجمعة للمأموم في مسئلتنا ولا يضره

حدث الإمام فليتأمل . (قول المتن فيم) يفيد أنه لا حاجة إلى استئناف نية .

يكن الإمام ناويا لها كما مر وقد علمت جوابه وأنه لا حاجة إليه ويخرج عن التعليل كما قاله بعضهم ما لو كان المسبوق والإمام ممن لا تلزمهم الجمعة وقد نوى الإمام الظهر فلا يلزم المسبوق نية الجمعة في هذه بالأولى مما مر وظاهر كلامهم يخالفه وإذا قام الإمام الذي نوى الظهر لإتمام صلاته فللمسبوق العالم بحاله أن يقوم معه ويدرك الجمعة إن أتم ركعة قبل سلام القوم وتوقف اليأس هنا على سلام الإمام لأنه فيمن تلزمه الجمعة وهو لا يجوز له الإحرام بغيرها مع إمكان إدراكها كما مر فلا تخالف ما مر من حصول اليأس برفع الإمام رأسه من ركوع الثانية لأنه فيمن لا تلزمه من المعذورين فلا يفوت عليه فضيلة أول الوقت بانتظاره إلى فراغها . (قوله تتمه) هي مفهوم ما ذكره أولا بقوله واستمر معه لمناسبة كلام المصنف كما مر . (قوله كرعاف) ونجاسة وقعت عليه وتعذر دفعها حالا وكذا الإغماء لأنه من الحدث بخلافه في الخطبة كما مر . (قوله جاز له) أى للإمام فلا يجب عليه مطلقا ولا على القوم فيندب لهم إلا في الركعة الأولى من الجمعة فيجب عليهم الاستخلاف فيها ويجب امتثال من أريد تقديمه في هذه لتوقف صحتها على الإمام ويجوز في غير الجمعة استخلاف أكثر من واحد ليصلي كل واحد بمجموعة إلا إن سبق خليفة لا يحتاجون معه إلى تجديد نية فيمتنع على غيره ما لم ينو قطع القدوة به ولو تعدد الخليفة في غير السبق المذكور قدم خليفة الإمام الراتب ثم خليفة القوم ثم خليفة الإمام غير الراتب ثم من استخلف نفسه ، نعم إن كان الخليفة هو الراتب قدم مطلقا كذا قالوا وفيه نظر فتأمله وحرره . ويمكن أن يصور بما إذا وقع خليفان أو ثلاثة معا ولو تعدد الخليفة من نوع كأن استخلف الإمام اثنين مثلا تساقطا إن وقعا معا وإلا قدم الأول . (تنبيهه) خروج الإمام بالحدث عمدا يبطل صلاة المأمومين عند أبي حنيفة رضي الله عنه . (قوله يتمونها وحداها) فلا يصح الاستخلاف على هذا الوجه المرجوح وفي استخلاف المقتدى في غير الجمعة طريق قاطع بصحته . (قوله يتمونها ظهرا) أى على هذا الوجه المرجوح أيضا ويكون ما وقع عذرا في جواز فواتها وإن أمكنه فعلها . (قوله يشترط حصول الاستخلاف) أى الذى لا يحتاجون معه إلى تجديد نية . (قوله فلو فعلوا) ركنا ولو قوليا أو قصيرا وكذا لو طال الفصل عرفا وقدره شيخنا بما يسع الركن المذكور وخرج بالركن فعل ما دونه فلا يمنع ولا يلزمهم إعادته . (قوله امتنع الاستخلاف) أى في غير الجمعة بلا تجديد نية فيها مطلقا وبطل إن كان في الركعة الأولى ولا تنقلب ظهرا لأنه كاستخلاف غير المقتدى . (قوله مقتديا به) ولو صورة ف قوله قبل حدثه أى قبل ظهوره وإن كان حالة الاقتداء محدثا كما أفنى به الشهاب ابن حجر ، (فروع) الاستخلاف في الخطبة كالصلاة فلا يستخلف في أثناءها إلا من حضر ما مضى منها

(قول المتن جاز له الاستخلاف في الأظهر) وذلك لأن غاية أمره الاقتداء بما مأمون وقد ثبت ذلك في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه مرتين الأولى حين ذهب ﷺ ليصلح بين بنى عمرو بن الجموح والثانية في مرض موته ﷺ واستدل للثاني بأنه ﷺ لما ذكر أنه جنب لم يستخلف وقال : مكانكم حتى رجع . وأما قضية أبي بكر فذلك من خصائص رسول الله ﷺ إذ لا يليق أن يتقدم أحد عليه ، ورد بأن رواية البخارى صريحة في أن الجنابة كانت قبل الإحرام وعلى تقدير البعدية فذلك لبيان الجواز وأيضا فقصة المرض آخر الأمرين فتكون ناسخة وأما دعوى الخصوصية فيمنعها أنه ﷺ أشار إلى أبي بكر أن يثبت مكانه فترك ذلك أدبا نعم بطرق دليل الأول كما قال السبكي أن أبا بكر لم يخرج نفسه من الصلاة فلا ينهض دليلا على جواز الاستخلاف عند بطلان صلاة الإمام . قال : فالأولى الاستدلال باستخلاف عمر رضي الله عنه حين طعن لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه هـ . وخالف شيخنا في شرح الروض فجعل استخلاف من بطلت صلاته مستفادا بالأولى من قصة أبي بكر رضي الله عنه . (فائدة) خرج الإمام بالحدث عمدا بطلت صلاة المأمومين عند الحنفية . (قول الشارح يتمونها ظهرا) أى ولا حرج عليهم في ترك الجمعة للعذر ، هذا معنى كلامهم فيما يظهر

الظهر لأنها التي يفعلها (تتمه) من صلى الركعة الأولى مع الإمام ثم فارقه بعذر أو بغيره وقلنا بالراجع إنه لا تضر المفارقة أتمها الجمعة كما لو أحدث الإمام في الثانية (وإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث أو غيره) كرعاف (جاز له) (الاستخلاف في الأظهر) فيم القوم الصلاة مقتدين بالخليفة من غير استئناف نية القدوة كما سيأتى والثاني يقول يتمونها وحداها ففى الجمعة إن كان الحدث في الأولى يتمونها ظهرا أو في الثانية فيتمونها ظهرا من لم يدرك مع الإمام ركعة وعلى الأول قال الإمام : يشترط حصول الاستخلاف على قرب فلو فعلوا على الانفراد ركنا امتنع الاستخلاف بعده (ولا يستخلف للجمعة إلا مقتديا به قبل حدثه) لأن في استخلاف غير المقتدى

ولا بعد فراغها للصلاة إلا من حضرها من أولها قاله شيخنا الرملی وفي الثانية نظر ظاهر والوجه خلافه .
 (قوله ابتداء جمعة إلى آخره) أي والابتداء المذكور ممتنع وإن كان حكماً كاستخلاف المسبوقين من يتم أو
 جاز التعدد لعدم الحاجة إليه هنا وهذا إن نوى الخليفة الجمعة وإن لم تلزمه فإن نوى الظهر لم تصح نيته إن
 كان ممن تلزمه كما مر وإلا صحت وتستمر الجمعة فيه فراجع . (قوله ولا يشترط إلخ) وكذا لا يشترط توافق
 نظم صلاته للصلاة الإمام أو القوم لوجود ربط الاقتداء قبله فلا يخالف ما يأتي . (قوله أدرك الركعة الأولى)
 أي أدرك ركوعها مع الإمام وإن أحرم فيه أو لم يقرأ شيئاً من الفاتحة قبله ولو أحرم معه في القيام لم يشترط
 ركوعه معه لكن لا يركع الخليفة إلا بعد إتمام فاتحته ، وإن استخلفه ولو من نفسه خلافاً لابن حجر عذراً
 له في فواتها ومعلوم أنه لا بد أن يكون زائداً على الأربعين^(١) وإلا لم تصح جمعهم وعلم من التعليل بقوله لأنه
 لم يدرك مع الإمام ركعة أن الخليفة لو لم يدرك الركعة الأولى وأدرك الركعة الثانية بركوعها وسجودها مع
 الإمام بأن استخلفه بعدها أنه يدرك الجمعة كما قاله البغوي وهو المعتمد فقول شيخ الإسلام وقضيته إلخ ممنوع
 لأنه مبني على التعليل بأنه لم يدرك الأولى وليس هو كذلك فتأمل . وإنما اشترطوا هنا إدراك جميع الركعة
 الثانية مع الإمام واكتفوا في الأولى بإدراك الركوع لتوقف صلاة القوم على إمام في الأولى دون الثانية . (قوله
 ويراعى المسبوق إلخ) علوه بأنه التزم ذلك بالابتداء بالإمام ولذلك لا يحتاجون معه إلى تجديد نية ومقتضاه
 أن غيره لا يراعى إلا نظم صلاة نفسه ويجب على القوم موافقته فيما هو فيه وإن كانوا في غيره على ما
 تقدم في اقتداء المصلي في أثناء صلاته بغيره وهو كذلك والمراعاة مندوبة في المندوب للإمام الأصل من

ابتداء جمعة بعد انعقاد
 جمعة وذلك لا يجوز (ولا
 يشترط) في جواز
 الاستخلاف (كونه) أي
 المقتدى (حضر الخطبة
 ولا الركعة الأولى في
 الأصح فيهما) وقيل
 يشترط حضوره الخطبة
 وإن لم يسمعها وقيل
 يشترط إدراكه الركعة
 الأولى وإن لم يحضر
 الخطبة (ثم) على الأصح
 (إن كان أدرك الركعة
 الأولى تمت جمعهم) أي
 القوم الشامل له سواء
 أحدث الإمام في الأولى أم
 في الثانية كما قاله في المحرر
 وغيره (والا) كان اقتدى
 في الثانية (فهم) الجمعة
 (لهم) دونه أي غيره (في
 الأصح) لأنه لم يدرك مع
 الإمام ركعة فيتمها
 ظهراً والثاني تم لأنه
 صلى ركعة في جماعة
 (ويراعى المسبوق) الخليفة

(قول المتن حضر الخطبة) أما السماع فلا يشترط قطعاً . (قول الشارح وقيل يشترط) أي كما أنه لا يصح
 ابتداء إمامة من لم يحضر الخطبة . (قول الشارح وقيل يشترط إدراك الركعة إلخ) أي ليكون مدرّكاً للجمعة
 وعبر الشارح بالإدراك في هذه المسئلة لأن مجرد حضور الركعة الأولى ليس كافياً ولذا قال الإسني في الصواب
 أن يقول ولا إدراك الركعة الأولى . (قول الشارح كأن اقتدى في الثانية) عبر بالكاف إشارة إلى أن مثل ذلك
 ما لو اقتدى في الأولى بعد فوات الركوع . (قول المتن دونه) انظر هل يشترط في هذا أن يكون زائداً على
 الأربعين . (قول الشارح لأنه لم يدرك إلخ) زاد السبكي في قطعه بخلاف ما إذا استمر مأموماً إلى آخر الصلاة
 فإنه إذا أدرك ركعة جعل تبعاً للإمام في إدراك الجمعة والخليفة إمام لا يمكن جعله تبعاً للمأمومين وبخلاف
 ما إذا أدركه في الركعة الأولى وأحدث الإمام فيها لأن الاقتداء في الأولى أكد وأقوى فإنه لا يتوقف على تمام
 جمعة الإمام . قال : ومن هذا الفرق تستفيد أن من أدرك من أول الركعة الثانية أي بعد السجود وأحدث الإمام
 في التشهد لا يدرك الجمعة وأن شرط إدراكها بركوع الثانية أن يستمر مع الإمام إلى السلام اهـ . أقول : فلعل
 الشارح رحمه الله نظر إلى ذلك فقال فيما سلف واستمر معه إلى أن سلم لكن السبكي كما ترى إنما شرط بقاء
 الإمام إلى السلام لا بقاء المأموم معه وهذا يصدق بأن يفارقه في التشهد ويستمر معه إلى أن يسلم فتأمل .
 بقي شيء : شخص أدرك الإمام راكعاً في الأولى فأحرم خلفه واستمر معه فسدت صلاة الإمام عقب الفراغ
 من سجود الأولى لا أحسب أحداً يتوقف في حصول الجمعة لهذا المسبوق كبقية القوم ومن البين أن جمعة
 إنما صحت تبعاً لإمامه وقد خرج إمامه من الصلاة فلم يضره وهذا عند التأمل ربما ينازع فيما حاوله السبكي
 إلا أن يجيب بأن الاقتداء في الأولى أكد كما سلف ثم قضية كلام السبكي أن المسبوق لو أدرك مع الإمام ركوع
 الثانية وسجودها ثم استخلفه يتم ظهراً وفيه نظر وينبغي أن يتم جمعة كما مشى عليه شيخنا في بعض نسخ شرح
 المنهج ونقله عن البغوي . (قول الشارح والثاني تم له لأنه صلى ركعة في جماعة) أي كالمسبوق .

(نظم) صلاة (المستخلف فإذا صلى) بهم (ركعة تشهد) جالسا (وأشار إليهم) بعد التشهد عند القيام (ليفار قوه) بالنية ويسلموا (أو ينتظروا) سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في شرح المذهب ويأتى بثلاث ركعات أو ركعة على الخلاف ولو اقتدى به مسبق في الركعة التي صلاها بهم صحت له الجمعة بناء

على صحة الجمعة خلف الظهر وهو الراجح وتصح جمعهم بكل حال لأن لهم الانفراد بالركعة الثانية فلا يضر اقتداؤهم فيها بمصلي الظهر وقوله ليفار قوه إلى آخره علة غائية للإشارة أى فيكون بعدها وليس ناشئا عنها كما قيل أما غير الجمعة فيجوز أن يستخلف فيها غير مقتد به عند الأكرين بشرط أن لا يخالفه في ترتيب صلاته كأن يستخلفه في الأولى أو الثالثة من الرباعية بخلاف الثانية أو الأخيرة لا احتياجه بعدهما إلى القيام وهم يحتاجون إلى القعود ولو استخلف مقتديا به في غير الأولى جاز اتفاقا كما قاله في شرح المذهب ويراعى الخليفة نظم صلاة الإمام ففى استخلافه في ثانية الصبح يفتن فيها ويقعد للتشهد ويأتى به كما صرح به في شرح المذهب ثم يفتن في ثانيته لنفسه وعند قيامه إليها يفارقونه بالنية ويسلمون أو ينتظرون سلامه بهم وهو الأفضل كما قاله في التحقيق وإن لم يعرف المسبوق نظم صلاة الإمام في استخلافه قولان قال في الروضة أرجحهما دليلًا وفي شرح

الأقوال والأفعال ومنها سجود السهو وإن حصل السهو قبل اقتدائه وإذا سجد بهم وانتظروه بعده فينبغى أن لا يعيدوه معه أيضا لو فعله في آخر صلاة نفسه فيمتنع عليهم موافقته فيه على الأوجه وكذا مراعاته مندوبة في الواجب من الأقوال وإنما تجب في الواجب من الأفعال فقط قاله شيخنا واعتدته من تناقض في كلامهم كثير فقوله تشهد أى ندبا وجالسا وجوبا بقدر الواجب وفي شرح شيخنا الرملى تناقض يعرفه الواقف عليه . (قوله وأشار إليهم) أى ندبا . (قوله أو ينتظروا) وجاز لكل منهم الانتظار مع أنه ليس محل جلوسه لو كان منفردا مراعاة للإمام الأصلي على أن جلوسه مطلوب منه إما وجوبا أو ندبا فهم قد وافقوه في جلوس مطلوب له فلا يخالف ما مر في سجود السهو كذا قيل فراجع . (قوله بثلاث ركعات) على الأصح السابق من أن الجمعة لا تتم له أو ركعة على مقابله . (قوله في الركعة إلخ) وكذا في التي بعدها من بقية صلاته حيث انتظر القوم سلامه حتى لو اقتدى به في ثانيته لا يجوز له القيام معه في رابعته بل يجب عليه نية المفارقة عينا لأنه ليس محل جلوس الخلفية ولا الإمام الأصلي ويسلم لنفسه لتمام جمعته وهذا الذي اعتدته شيخنا خلافا لمن منع صحة الاقتداء عليه كالرعى وغيره زاعمين بأن الاقتداء الحكيمى لا يعتبر إلا إن سبقه اقتداء حقيقى ولو جاء مسبق فرأى الإمام قد سلم والقوم في الركعة الثانية وجب عليه الاقتداء بواحد منهم وتم له الجمعة كذا أتى به ابن حجر كما مر فراجع فإن فيه نظرا ظاهرا ولعله سهو أو غفلة . (قوله وقوله ليفار قوه إلخ) جواب عن قول الإسنى التخيير لا يصح أن يكون ناشئا عن الإشارة لأنه لا يفهم منها خصوصا مع البعد وعدم الاستقبال فكيف جعله المصنف ناشئا عنها انتهى . (قوله فيها) أى في الركعة الأولى وهو قيد محل الخلاف كما سيذكره . (قوله غير مقتد به) أى وهو يصلى أيضا وهذا يراعى نظم صلاة نفسه كما مر فلا حاجة لما تردد فيه بعضهم هنا وموافقة النظم والفورية هنا شرط لعدم احتياجهم لنية اقتداء فيجوز الاستخلاف مع مخالفته وبعد طول الفصل لكن يحتاجون في جواز المتابعة إلى نية اقتداء كما مروا لغيره بمخالفة نظم المأمومين حيث توافق نظم الإمام والخليفة . (قوله ولو استخلف) أى في غير الجمعة لأنه المقسم والظرف بقوله في غير الأولى متعلق باستخلف . (قوله جاز اتفاقا) أى بلا خلاف سواء وافق في نظم الصلاة أم لا فليس كغير المقتدى المتقدم . (قوله ويراعى الخليفة) أى المذكور أنه كان مقتديا به قبل استخلافه كما يرشد إليه ما بعده ويصرح به ما تقدم . (قوله يفتن فيها) ولو ترك هذا الفتور لم يطلب منه سجود السهو . (قوله ويقعد للتشهد) أى وجوبا لأنه من الأفعال كما مر . (قوله ويأتى به) أى ندبا كما مر . (قوله أظهرهما صحته) هو المعتمد . (قوله ويراقب المأمومين إلخ) أى ليرجع إليهم في كيفية صلاة الإمام قبله فليس هذا مما مر في قولهم إنه

(قول المتن نظم صلاة المستخلف) أى لا نظم صلاة نفسه . (قول المتن تشهد جالسا) قال الإسنى : الظاهر عدم وجوب التشهد كما يفهم من تفسير المؤلف بالنظم لأن حاله لا يزيد على بقاء إمامه حقيقة . قال : بل المتجه أيضا أن القعود غير واجب لأن المأموم يجوز له المفارقة بعد إدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى ونبه عليه أنه يجوز للخليفة أيضا أن يقدم من يسلم بهم . (قول الشارح بكل حال) أى سواء قلنا نحصل للخليفة الجمعة أم لا . (قول الشارح كما قيل) يريد الإمام الإسنى رحمه الله حيث اعترض بأن التخيير لا يفهم من الإشارة لا سيما مع الاستدبار وكثرة الجماعة . (قول الشارح اتفاقا) أى بخلاف الجمعة كما سلف الخلاف فيها . (قول الشارح ويقعد ويأتى به) ظاهره الوجوب وقد يشكل على ما سلف نقلنا له عن الإسنى في بحثه عدم الوجوب في

المذهب أقيسهما أنه لا يصح وفي التحقيق أظهرهما صحته ويراقب المأمومين إذا تم الركعة فإن هموا بالقيام قام ولا قعد (ولا يلزم مهم استئناف القدوة) أى أن ينووا بالخليفة (في الأصح) في الجمعة وغيره التزويل الخليفة منزلة الأول في دوام الجماعة الثاني يقول بخروجه من الصلاة صاروا منفردين

(ومن زحم عن السجود) على الأرض مع الإمام في الركعة الأولى من الجمعة (فأمكنه على إنسان) مثلاً كظهوره أو رجله (فعل) ذلك لزوم تمكنه من سجود يجزئه وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه قال: إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه ولا بد في مكانه من القدرة على رعاية هيئة الساجد بأن

لا يرجع في صلاته إلى فعل غيره فقول ابن حجر إنه مستثنى منه ليس في محله . (قوله ومن زحم) أى منع من السجود مع الإمام لأجل الزحمة . (قوله في الركعة الأولى من الجمعة) قيد بذلك لأجل كلام المصنف بعده . (قوله على إنسان) ولو رقيقاً ولم يأذن وشق عليه ولا يضمنه إن لم يتلف بسبب سجوده كغيره . (قوله لزوماً) أى في الركعة الأولى من الجمعة كما هو الفرض وندبا في غيرها إن لم يتضرر بالسجود عليه ولم يتخش منه فتنة . (قوله أى وإن لم يمكنه السجود) أى بهيته على الصحيح وأطلقه الشارح ليجرى على الوجهين فالصحيح أنه ينتظر أى في المحل الذى زحم فيه سواء الاعتدال أو غيره ولا يجوز أن يجلس ويتنظر والانتظار واجب في الركعة الأولى من الجمعة وفيما الجماعه شرط في صحتها وندوب في غير ذلك ويندب للإمام تطويل القيام ليدركه المعذور وإن كان في الركعة الثانية أو الثالثة . (قوله قبل ركوع إمامه) أى قبل شروعه في ركوع الركعة الثانية سجد على نظم نفسه كذا هو صريح كلام المصنف والوجه اعتبار انتصابه في الركعة الثانية فمتى انتصب الإمام فيها وافقه المأموم وجوبا فيه ولا يجزى على نظم نفسه فراجع . (قوله وهو كمسبوق) فيدرك الركعة إن اطمأن يقينا قبل رفع الإمام عن أقل الركوع وتمت جمعته مع الإمام والقوم والأقرب ركعة بعد سلام الإمام . (قوله فيما هو فيه) من الاعتدال أو السجود أو جلوس التشهد فإن تبعه في الاعتدال نزل معه ساجدا وحسب له أو تبعه ساجدا سجد معه بالأولى سواء أدركه في السجدين أو في الثانية منهما فيسجد هو الثانية وإن تبعه في التشهد بعد فراغ الإمام من سجديتيه فله سجودهما كما في شرح شيخنا وقد مر خلافا للأذرعى وغيره وفي فراغه منهما ما سياتى . (قوله معه) أى الإمام فقيه طريقان . (قوله وإن كان) أى إمامه سلم أى شرع في السلام قبل رفعه من السجود ولو احتالوا لم يعد الإمام لسجود سهو مثلاً كما يأتى فاته الجمعة بخلاف ما لو قارنه فاعتمد شيخنا أنها

يكون على مرتفع والمسجود عليه في منخفض وقيل لا يضر الخروج عن هيئة الساجد للعذر (والأى أى وإن لم يمكنه السجود على شيء مع الإمام) فالصحيح أنه ينتظر التمكن منه (ولا يومى) به لقدرة عليه والثاني يومى به أقصى ما يمكنه كالمرضى للعذر والثالث يتخير بينهما (ثم) على الصحيح (إن تمكن) منه (قبل ركوع إمامه) في الثانية (مسجد فإن رفع) من السجود (والإمام قائم قرأ) فإن ركع الإمام قبل إتمامه الفائتة ركع معه على الأصح الآتى في قوله (أو راكع فالأصح يركع) معه (وهو كمسبوق) لأنه لم يدرك محل القراءة والثاني لا يركع معه لأنه مؤتم به في حال قراءته بخلاف المسبوق فيتخلف ويقرأ ويسعى خلفه وهو متخلف بعذر (فإن كان إمامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافقه فيما هو فيه) كالمسبوق (ثم صلى ركعة بعده) وبهذا قطع الإمام وحكى غيره معه الوجه السابق أنه يشتغل بترتيب صلاة نفسه (وإن كان سلم فاتت الجمعة) لأنه لم تتم له ركعة قبل سلام الإمام بخلاف ما إذا رفع رأسه من

خليفة الجمعة . (قول الشارح منفردين) أى بدليل تحمله سهوهم العارض في هذه الحالة قبل استخلافه . (قول المتن ومن زحم) قال الإمام : ليس في الزمان من يحيط بأطراف مسألة الزحام . (قول الشارح في الركعة الأولى) حمله على هذا التقيد كلام المصنف الآتى أما إذا كان في الثانية فيسجد متى تمكن قبل سلام الإمام أو بعده نعم إن كان مسبوqa لحقه في الثانية فإن تمكن قبل سلام الإمام سجد وأدرك الجمعة وإلا فاتت . (قول المتن وإلا إلخ) قضيته أنه لا يجوز إخراج نفسه من الصلاة . قال الإمام : وهو الذى يظهر عندى لأنه يتوقع المضى فيها فكيف يخرج عنها عمدا كذا نقله عنه الشيخان وأقراه قال الإسنوى : وليس الأمر كذلك على المشهور في المذهب والذى نص عليه الشافعى أنه يجوز له إبطال الصلاة وينتظر الجمعة إن زال الزحام اهـ . أقول : الوجه ما قاله الإمام رحمه الله وذلك لأن هذا الشخص لو استمر في الاعتدال فلم تزل الزحمة إلا بعد فراغ الإمام من الركوع تبعه في السجود وأدرك الجمعة ولو فرض إخراج نفسه فزال الزحام كما ذكرنا فاتت الجمعة فكيف يفسح له في تفويتها مع احتمال تحصيلها بما ذكرنا وتصريحهم بأن من أدرك الإمام في التشهد يجب عليه أن ينوى الجمعة لاحتمال أن يذكر الإمام ترك ركن فيعود إليه . (قول الشارح لقدرة عليه) وندور هذا العذر وعدم دوامه . (قول الشارح للعذر) متعلق بقوله يومى . (قول المتن فإن رفع إلخ) ذكر فيه أربعة أحوال تعلم من كلامه . (قول الشارح والثاني لا يركع معه) هو مقابل الأصح في المتن وفي كلام الشارح ثم على هذا الثاني يجب أن يقتصر على الأركان ويحتمل أن يأتى بالسنن مع مراعاة الوسط نقله الرافعى عن الإمام . (قول الشارح في حال قراءته) الضمير راجع للإمام من قول المتن والإمام قائم . (قول المتن فاتت الجمعة) لا يخفى أنه لو عاد الإمام لسجود السهو كان المأموم مدر كاً للجمعة . (قول المتن ففي قول إلخ) لقوله ﷺ : فإذا سجد فاسجدوا

السجود فسلم الإمام في الحال فيتم في هذا الجمعة وفيما قبله الظهر (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) في الثانية (ففى قول يراعى نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن

(والأظهر أنه يركع معه ويحسب ركوعه الأول في الأصح) لأنه أتى به وقت الاعتداد بالركوع والثاني للمتابعة (فركعته ملققة من ركوع الأول وسجود الثانية) الذي أتى به (وتدرك بها الجمعة في الأصح) لصديق الركعة في الحديث السابق بها والثاني يقول لا لنقصها ومقابل الأصح السابق يحسب ركوعه الثاني

دون الأول لطول المدة بينه وبين السجود وعلى هذا تدرك الجمعة بهذه الركعة جزماً (فلو سجد على ترتيب) صلاة (نفسه عالماً بأن واجبه المتابعة) في الركوع على القول الأظهر ذاكراً لذلك (بطلت صلاته وإن نسي) ذلك (المعلوم عنده) (أو جهل) ذلك (لم يحسب سجوده الأول) بخلافه به الإمام ولا تبطل به صلاته لعذره (فإذا سجد ثانياً حسب) هذا السجود قاله الغزالي كالإمام والصيدلاني وهو المراد في قول الحرر فالتقول أنه يحسب به أي فتكمل به الركعة (والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة) الملقة من ركوع الأول وسجود الثانية لما تقدم (إذا كملت السجودتان) فيها (قبل سلام الإمام) بخلاف ما إذا كملنا بعد سلامه وبمحت الرافعي فيما ذكر عن الغزالي وغيره بأنه إذا لم يحسب سجوده والإمام راعى لكون فرضه المتابعة وجب أن لا يحسب والإمام في ركن بعد الركوع قال: والفهم من كلام الأكثرين أن لا يحسب له شيء مما يأتي به على غير سبيل المتابعة وإذا سلم

لا تفوته فيأتي بركعة بعده . (قوله بطلت صلاته) أي بمجرد هويته للسجود لأنه شروع في المبطل ويلزمه الإحرام بالجمعة مع الإمام لعدم اليأس . (قوله وإن نسي) أي استمر نسيانه حتى فرغ من سجود ركعته الثانية أو حتى سلم الإمام فإن تذكر قبل ذلك لزمه موافقة الإمام فيما هو فيه سواء حسب له أم لا . (قوله ذلك المعلوم عنده) وهو وجوب المتابعة وقيد به لدفع توهم أنه نسي الصلاة مثلاً . (قوله أو جهل) أي وإن كان مخالطاً لنا^(١) لأنه مما يخفى على العوام . (قوله فإن سجد ثانياً) قال في المنهج : ولو منفرداً أي عن متابعة الإمام لأنه حال القدوة . (قوله حسب هذا السجود) أي الثاني وإن فعله حال جلوس الإمام للتشهد أو حال ركوعه أو اعتداله على المعتمد كما تقدم وإنما حسب هذا السجود للاعتداد بالهوى له لأنه لاحق للإمام بخلاف هويته الأول لمخالفته للإمام القائم في الثانية فألغى السجود المرتب عليه كالقيام والركوع بعده لأن صورة المسألة أنه سجد أولاً ثم قام وقرأ أو ركع وسجد ثانياً فإن تذكر أو علم حال قيامه في الثانية وجب عليه الهوى للمتابعة بلا ركوع ، وإن أدرك مع الإمام السجودتين أو الثانية سجد هو ثانيته حال جلوس الإمام لعدم الفحش وتمت ركعته وإن أدركه في جلوسه بعد فراغه من سجودتيه ففى شرح شيخنا أنه يسجد سجودتيه أيضاً لما ذكر وتم له الجمعة بذلك كما مر آنفاً وخالفه شيخنا فقال لا يسجد إلا بعد سلام الإمام وتفوته الجمعة . (قوله لما تقدم) يفيد هذا أن الأصح هو السابق وتقدم مقابله . (قوله قبل سلام الإمام) أي قبل شروع فيه على ما تقدم ولم يعد الإمام لسجود سهو والائتمت له الجمعة وإن كان سجد بعد سلام الإمام لثبوت بقاء القدوة ولو لم يسجد إلا مع الإمام للسهو حسب له عن سجود ركعته على الوجه الوجيه ويطلب له سجود السهو في آخر صلاة نفسه . (قوله وبمحت الرافعي إلخ) تقدم جوابه وجواب بعضهم بأنه لم يجب الأول لإمكان إدراك الركعة بالمتابعة بعد بخلاف

وقد سجد إمامه وقلوه : وما فاتكم فأتوا أو فاقضوا ودليل الأظهر قوله ﷺ : وإذا ركع فاركعوا والإمام راعى الآن فوجب أن يركع معه وأما إذا سجد فاسجدوا فلا يعارض هذا نظراً إلى الفاء التعقيبية والسجود قد فات وبعضه قوله فيه وإذا رفع فاركعوا . وأما قوله : وما فاتكم فأتوا إلخ فلو قلنا به هنا لعطلنا أول الخير بخلاف أمره بالمتابعة فإن فيه عملاً بأول الخير وآخره لأنه يأمر بالمتابعة حالاً ويتدارك الفائت ما لا إذا سلم وهذا مانع عليه في الأم . (قول المتن في الأصح) هذا الأصح ومقابله الآتي . قال الرافعي رحمه الله : ذكر وأن منشأ هذا الخلاف التردد في تفسير لفظ الشافعي رضي الله عنه حيث قال : فليركع في الثانية وتسقط الأخرى فمن قائل أراد بالأخرى الأخيرة ومن قائل أراد الأولى قالوا الأولى أصح والثاني أشبه بكلامه . (قول الشارح والثاني يقول لا لنقصها) رد بأن التلقيق ليس بنقص في حق المعذور وإن كان نقصاً فهو غير مانع ألا ترى أننا إذا احتسبنا بالركوع الثاني في مسئلتنا حكمنا بإدراك الجمعة بلا خلاف مع حصول التلقيق بين هذا الركوع وذلك التحريم قاله الرافعي . (قول الشارح ومقابل الأصح السابق إلخ) أخره إلى هنا لأن قول المتن وتدرك بها الجمعة في الأصح مفرغ على الأصح الأول خاصة دون مقابله . (قول الشارح ذاكراً لذلك) يدل على أن هذا مراد المتن بقوله الآتي وإن نسي (قول الشارح ذلك المعلوم) وهو وجوب المتابعة . (قول المتن أو جهل) مقابل قوله عالماً . (قول المتن والأصح إدراك الجمعة) لم يذكر الشارح مقابله لعل من نظيره السابق ولذا علل الأصح هنا بقوله الآتي لما تقدم وعبارة الإسنادي رحمه الله والثاني لا وإن قلنا تدرك بالملققة لأن الملقة فيها نقص واحد وهنا اثنتان كما سبق اهـ . وأحد النقصين هو التلقيق والآخر القدوة الحكمية فإنه لم يتابع إمامه هنا في معظم ركعته متابعة حسية بل سجد متخلفاً والحقنا به حكماً لكونه معذوراً . (قول المتن إذا كملت السجودتان) وظاهر أن ذلك يحصل برفع رأسه قبل السلام .

الإمام سجد سجودتين تمام الركعة ولا يكون مدر كلاً للجمعة وسكت على ذلك في الروضة وقال في شرح المذهب قطع به المصنف والجمهور .

ولو فرغ من سجوده الأول فوجد الإمام ساجدا فتابعه في سجدتيه حسب حاله وتكون ركعتي ملفقة (ولو تخلف بالسجود) في الأولى (ناسيا) له (حتى

الثاني فيه نظر فتأمله. (قوله ولو فرغ من سجوده إلخ) يفيد أن هويته انقلب من اللغو إلى الاعتداد به لفعل الإمام له بعده كما لو ركع قبل الإمام وركع الإمام بعده وإنما لم ينقلب سجوده مع ذلك لتمكنه منه بعد كما هو الفرض بخلاف الهوى فتأمله. (قوله ناسيا) وسائر الأعداء كذلك. (قوله ركع معه) أي وجوبا أو ندبا على ما مر وقيل ركوع الإمام يجري على نظم نفسه لأنه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان. (قوله في غير الجمعة) ولو في ركعة ثالثة أو رابعة. (قوله وإنما ذكروا إلخ) وكذا ذكر الركعة الأولى.

[باب في كيفية صلاة الخوف]

أي الخائف أو حالة الخوف من حيث إنه يفتقر فيها ما لا يفتقر في الأمن ولعلها من خصائص هذه الأمة وما يتبعها. (قوله في الفرائض) أي المؤداة أو الفاتية بغير عذر وكذا النفل المؤقت كالعيد والضحية وعلى هذا يحمل إطلاق المنهج. (قوله هي أنواع أربعة) اختار الشافعي رضي الله عنه الثلاثة الأولى منها من ستة عشر نوعا وردت في الأحاديث واختار الرابع من القرآن ولم ترد به السنة خلافا لما في شرح شيخنا. وشرعت صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع فيما بين سنة أربع وخمس ولم يقع فيها قتال بل خوف وغنيمه، وكانت قبل غزوة الخندق ولم تفعل فيه لفقد شرطها. قال شيخنا: وهذه الأنواع موزعة على أحوال العدو فلا يجوز فعل نوع منها في غير حالته إلا إن جاز في الأمن. (قوله ما يذكر في قوله إلخ) أشار إلى أن المذكور هو محل النوع لا نفسه والنوع المذكور في ضمنه وكذا ما يأتي. (قوله يكون العدو في جهة القبلة) أي ولا سائر وفي المسلمين كثرة على ما يأتي. قال شيخنا: وهذه الشروط الثلاثة لصحته وجوازه فلا يصح مع فقد شرط منها ولا يتوقف على ضيق الوقت كالأنواع الآتية. (قوله ذاكر فيها) أي الرواية بسجود الصف الأول إلخ وكل في مكانه. (قوله وبعبكسه)

(قول الشارح ولو فرغ إلخ) يريد أنه لا يأتي هناك بحث الرافعي السابق. (قول الشارح فتابعه في سجدتيه إلخ) لو لم يتمكن إلا في السجدة الثانية سجدتها والظاهر أنه يسجد الأخرى خلافا للزركشي حيث بحث الانتظار في السجدة التي سجدتها مع الإمام وأجرى احتيالا كما ينتظر في الجلوس بين السجدين. (قول الشارح على القول الأظهر) متعلق بقوله أي كما صرح به. (قول الشارح كالزحوم) أي يجري هذا القول هنا كما هو ثابت في المزحوم. (قول الشارح وقيل يركع معه قطعاً) لعل وجه هذا كثرة الزحام في الجمعة كأن وجه الذي بعده فيما يظهر كون الجماعة شرطاً في الجمعة أو نقول وجه الأول التردد في حصول الجمعة بالركعة الملفقة ووجه الثاني التردد في حصول الجمعة بالقعدة والحكمة والرافعي ذكر ما ذكره الشارح ولم يذكر له تعليلاً.

[باب صلاة الخوف]

(قول الشارح أربعة كما سيأتي) قال الإسنوي: ثلاثة وكأنه جعل الثاني والثالث واحداً. (قول الشارح وعبارة المنهاج إلخ) اعلم أن عبارتهما كما قال العراقي صادقة بأربع كصفات سجود الصف الأول في الأولى والثاني في الثانية والعكس مع التقدم والتأخر وعدمه في كل منهما وإن كان قول الشارح الآتي ويجوز فيه أيضاً بما يؤهم اقتصار الصدق على ثلاثة. (تفصيله) قال السبكي: أفضل الكيفيات ما جاء في مسلم اهـ. وهو لا ينافي التخيير المذكور في الحاشية الآتية على قوله وبعبكسه ثم الظاهر أن محل التقدم والتأخر اعتدال الثانية لأنه وقت الحاجة وفي شرح الإرشاد ما يقتضي أن محله قيام الثانية. (قول الشارح وبعبكسه) هو ما ذكره الشافعي رضي الله عنه في المختصر ثم قال: وهذا نحو صلاته ﷺ بعسفان اهـ. فأخذ كثيرون به وقالوا إنه ورد في رواية وعلموه بأن الصف الأول أقرب إلى العدو فإذا حرسوا كانوا جنة لمن خلفهم ومنعوا من معرفة عدد المسلمين ورده أبو حامد وغيره بأنه يخالف للحديث بأن الصف الأول أفضل فقدمهم بالسجود وخبر بينهم جماعة قال الإسنوي ورجحه في المحرر وتبعه في المنهاج وصححه في الروضة وغيرها فقال هو مراد الشافعي فإنه ذكر الحديث ثم

ركع الإمام الثانية) فذكره (ركع معه على المذهب) أي كما صرح به في المحرر على القول الأظهر الذي قطع به بعضهم والقول الثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالزحوم وفرق القاطع بالأول بأنه مقصر بالنسيان قال الروياني وطريق القطع أظهر (تتمه) لو زحم عن السجود في غير الجمعة حتى ركع الإمام في الثانية ففيه القولان وقيل يركع معه قطعاً وقيل يراعى نظم صلاة نفسه قطعاً وإنما ذكروا الزحام في باب صلاة الجمعة لأنه فيها أكثر

[باب صلاة الخوف]

أي كيفيتها من حيث إنه يحتمل في الفرائض فيه في الجماعة وغيرها ما لا يحتمل في غيره على ما سيأتي بيانه (هي أنواع) أربعة كما سيأتي (الأول) ما يذكر في قوله (يكون العدو في) جهة (القبلة) فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم فإذا سجد سجد معه صف سجدتيه وحرس صف فإذا قاموا سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرس أولاً وحرس الآخرون فإذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وهذه صلاة

(رسول الله ﷺ بعسفان) رواها مسلم ويجوز أيضاً سجود الصف الأول في الركعة الأولى والثاني في الثانية وعبارة المنهاج كالزحوم صادقة بذلك وبعبكسه

وهو جائز أيضا ويجوز فيه أيضا أن يتقدم في الركعة الثانية الصف الثاني ويتأخر الأول إذا لم تكثر أفعالهم بأن يكون كل من تقدم والتأخر بخطوتين ينفذ

أى عكس ذلك المذكور في الرواية وهو سجود الصف الثاني في الأولى والأول في الثانية وكل منهما في مكانه والعبارة صادقة بغير ذلك أيضا كما يعلم مما يأتي . (قوله وهو جائز أيضا) أى كما جاز الأصل الذى في الرواية . (قوله ويجوز فيه) أى فى ذلك الأصل الوارد فى الرواية ولا يجوز رجوع ضميره للعكس لمناقضته لقوله أيضا ولما يأتي بعد أى إذا سجد الصف الأول فى الأولى وأراد الصف الثانى أن يسجد فى الثانية فله أن يسجد مكانه كما مر وله أن يتقدم مكان الأول ليسجد ويتأخر الأول مكانه ليحرس لأن الحراسة للتأخر أنسب وعمل التقدم والتأخر القيام ومنه الاعتدال . (قوله إذا لم تكثر أفعالهم) ولم تغتفر كثرة الأفعال هنا لعدم ورودها . (قوله وهل هذا التقدم إلخ) ظاهره عدم ورود التقدم والتأخر فى الرواية مع تصريحهم أنه وارد فيها وسيأتى ما يفيد إلا أن يقال حمله الوجه الآخر على بيان الجواز لا الأفضلية . (قوله وجهان) أرجحهما أفضلية التقدم والتأخر . (قوله والأول) هو مبتدأ راجع للتقدم والتأخر وموافق خبره وللوارد متعلق بهذا الخبر وفى العكس متعلق بالمبتدأ وفى الحديث متعلق بالوارد والمعنى أن صورة العكس فيها سجود الصف الثانى فى الركعة الأولى وهو فى مكانه فإذا تقدم فيها السجود مكان الصف الأول وتأخر الصف الأول فيها للحراسة كان ذلك موافقا لما فى الحديث من التقدم والتأخر فى الركعة الثانية فعلم أن هذا التقدم والتأخر ليس من الوارد فى الحديث كما مرت الإشارة إليه ويظهر على هذا أنه فى الركعة الثانية فى صورة العكس يعود الصف الأول إلى مكانه ويسجد ويتأخر الصف الثانى إلى مكانه ليحرس فراجع . وحاصله أن عبارة المصنف كالحرج صادقة بسجود الصف الأول فى الأولى فى مكانه وبسجود الصف الثانى فى الثانية وهو فى مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما واردان فى الرواية المذكورة وصادقة بعكس ذلك وهو سجود الصف الثانى فى الركعة الأولى وهو فى مكانه أو بعد التقدم والتأخر وهما غير واردين وتقدم أنها صادقة بمثل هذا فى الركعة الثانية أيضا فراجع وتأمل وافهم والله أولى من وفق وأهم . (قوله ولو حرس إلخ) قال شيخنا الرمل بشرط المقاومة فى كل حارس ولا يتقيد بما ذكره المصنف ويكره كون الحارس أقل من ثلاثة . (قوله وعسفان) أى بضم العين وسميت بذلك لعسف السيول فيها أو لكون السيول عسفتها فأذهبت أثرها وتعرف الآن بئر فيها . (قوله فى غيرها) أو فيها مع سائر كما مر . (قوله وهى وإن جازت فى غير الخوف إلخ) صريحة أن الاقتداء فى الأصلية خلف المعادة فى الخوف سنة وفى الأمن مباح وكراهة اقتداء المفترض بالمتنفل محمول على غير المعادة وقال شيخنا الرمل بسنها فى الأمن أيضا كالخوف وكلام الشارح هنا وفيما يأتي يخالفه وعلى كلام شيخنا الرمل يقال إن الأمن يفارق الخوف من حيث شرطية كثرة المسلمين فى الخوف دون الأمن وفيه بحث وقال بعضهم إنها فى الأمن

ذكر الكيفية الأخرى إعلاما بجوازها أيضا اهـ . (قول الشارح ويجوز فيه) الضمير فيه راجع لقوله وبعكسه . (قول الشارح فى العكس) أى وهو سجود الصف الأول فى الأولى والثانى فى الثانية فالمراد بالعكس هنا عكس العكس السابق فى عبارة الشارح رحمه الله . (قول الشارح ودفع إلخ) هو بمعنى قول غيره القدر المحتمل فى ركعة للعدو لا يضر انضمام مثله إليه فى ركعة أخرى كالمؤخلف بركن فى ركعة وبركن فى أخرى . (قول الشارح ما يذكر فى قوله) هذا وكذا ما سلف وما يأتي دفع لما يقال الأنواع هى الصلوات المفوعة فى هذه الأحوال لا نفس الأحوال . (قول الشارح وتكون له نافلة) قال الإسنوي : يمكن الاستغناء عن هذا بتعدد الإمام نعم الصحابة لا تؤثر خلف النبي ﷺ فلذا سوى بينهما فى الاقتداء به اهـ . أقول : فى حالة الخوف قطعوا النظر عن تكليف مثل هذا واغتفر اقتداء بما ورد كما أن كلاما من صلاة عسفان وذات الرقاع مشتمل على ما يفسد عند الأمن ولكن جاز ذلك فى الخوف لو روده ومن هذا الذى قلناه ربما يذهب الفهم إلى استحكال تفضيل غيرها عليها .

كل واحد فى التقدم بين اثنين وهل هذا التقدم والتأخر أفضل أو ملازمة كل واحد مكانه أفضل وجهان والأول موافق للوارد فى العكس فى الحديث المذكور ويجوز أن يزداد على صفين وبحرس صفان (ولو حرس فيهما) أى فى الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة ودام غيرهما على المتابعة (جاز وكذا فرقة فى الأصح) والثانى لاتصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما فى الحديث ودفع بأن الزيادة لتعدد الركعة لا تضر . وعسفان قرية على مرحلتين من مكة بقرب خليص (الثانى) من الأنواع ما يذكر فى قوله (يكون) العسوف (فى غيرها) أى غير القبلة (فصل) الإمام بعد جعله القوم فرقتين إحداها فى وجه العدو (موتين كل مرة بفرقة) تذهب المصلية أو إلى وجه العدو وتأتى الأخرى فيصل بها تلك الصلاة وتكون له نافلة (وهذه صلاة رسول الله ﷺ بطن نخل) رواه الشيخان وهى وإن جازت فى غير الخوف تدب إليها فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم وخوف هجومهم عليهم فى الصلاة وسواء كانت ركعتين أم ثلاثا أم أربعاً

والنوع الثالث ذكره في قوله (أو تقف فرقة في وجهه) أي العدو (ويصلي) الإمام (بفرقة ركعة فإذا قام للثانية فارقه) بالنية (وأتمت وذهبت إلى وجهه) أي العدو (وجاء الواقفون) والإمام منتظر لهم (فأقعدوا به فصلى بهم الثانية فإذا جلس للشهادة قاموا فأتموا ثانياتهم) وهو منتظر لهم (ولحقوه وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاق) رواه الشيخان أيضاً (والأصح أنها أفضل من) صلاة (بطن نخل) لسلامتها عما في تلك من اقتداء المفترض

بالمختلف المختلف فيه والثاني عكسه لأن الاقتداء في كل الصلاة أفضل منه في بعضها وبطن نخل وذات الرقاق موضعان من نجد (ويقرا الإمام في انتظاره) الفرقة (الثانية) في القيام الفاتحة والسورة (ويتشهد) في انتظارها في الجلوس وبعد لحوقها في القيام يقرأ من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ثم يركع (وفي قول يؤخر) القراءة والتشهد (لتلحقه) فتدركهما معه ويشغل هو بما شاء من الذكر والتسبيح إلى لحوقها وقطع بعضهم بالأول والقطع به في التشهد هو الراجح في الروضة كأصلها نظر إلى أن المعنى الذي أخرجت القراءة له في قول التسوية بين الفرقتين في القراءة هما وهذا المعنى لا يجيء في التشهد وما ذكر في الصلاة الثانية (فإن صلى مغرباً فيفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه) الجائز أيضاً (في الأظهر) لسلامته من التطويل في

مكروهة كغيرها وإنما سنت في الخوف للمعذر وقيل غير ذلك . (قوله والنوع الثالث) هذه الترجمة أخذها الشارح من التعبير بالربع فيما سياتي واستغنى المصنف عن الترجمة بتعبيره « باو » التي هي للتنويع فتأمل . (قوله فارقه) أي وجوبا وجوازا عند الرفع من السجود وندبا في القيام وجوبا عند ركوعهم ولو لم تفارقه وذهبت إلى وجه العدو ساكتة ثم جاءت الفرقة الثانية فصلى بها ركعته الثانية ثم ذهبت ساكتة إلى وجه العدو ثم عادت الأولى بعد سلام الإمام إلى محلها وأتمت صلاتها وذهبت إلى العدو ثم عادت الفرقة الثانية إلى محلها أيضاً وأتمت صلاتها جاز كما في رواية ابن عمر رضي الله عنهما ويغفر لها الأفعال الكثيرة بلا ضرورة لقيام الخوف . (قوله قاموا) ولو فوراً ويندب لهم كالفرقة الأولى التخفيف . (قوله وهو منتظر لهم) أي في القيام كما سياتي . (قوله أفضل من بطن نخل) أي ومن عسفان أيضاً وقول المنهج للإجماع على صحتها في الجملة فيه نظر لأن الفرقة الأولى فيها نية المفارقة وقد منعها في الأمن أبو حنيفة مطلقاً وأحمد لغير عذر والفرقة الثانية ممنوعة إجماعاً فإن أراد بالجملة الركعة الأولى لكل من الفرقتين ورد عليه أن الإجماع موجود في الفرقة الأولى بركعتيها في صلاة بطن نخل وفيمن سجد مع الإمام في صلاة عسفان فتأمل . (قوله لسلامتها إلخ) قال العلامة العلقمي : يؤخذ من ذلك الفرق تفضيل عسفان على بطن نخل وهو قياس ما قالوه وخالفه شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي ومحصل ما قالاه أن ذات الرقاق أفضل الجميع وأن بطن نخل أفضل من عسفان لعدم اشتغالها على مبطل في الأمن وهذا التعليل مصرح بأن اقتداء المفترض بالمختلف في العادة من محل الخلاف وهو مخالف لما مر عن شيخنا الرملي وقد علمته . (قوله وذات الرقاق) سميت بذلك لأنهم لفوا أقدامهم فيها بالخرق لما تقطعت جلودها وهذا هو الأصح لورود الحديث به في الصحيح عند السفر إليها وقيل لترقع راياتهم فيها وقيل سميت باسم شجرة فيها وقيل باسم جبل فيه بياض وحمرة وقيل غير ذلك . (قوله موضعان من نجد) أي من غطفان بفتح أوله المعجم وثانية المهمل . (قوله والقطع به إلخ) أفاد أن المسألة ذات طريقتين قاطعة وهي في التشهد أرجح وحكاية وهي في القراءة أرجح . (قوله وما ذكر في الصلاة الثانية) ومنها الجمعة فتصبح كصلاة عسفان بسماع أربعين للخطبة وكصلاة ذات الرقاق بشرط سماع ثمانين فأكثر وإحرام أربعين منهم في كل من الفرقتين ويضر نقصهم في الفرقة الأولى في ركعتيها لا في الثانية بعد الإحرام كما قاله الجرجري ومال إليه شيخنا الزيادي ليكون لاشتراط سماع ثمانين فائدة واعتمد شيخنا الرملي أنه لا يضر النقص حال إحرامها أيضاً وفيه نظر ظاهر . (قوله الجائز) أي لا الفاضل الذي يفهمه

(قول الشارح والنوع الثالث) ذكره في قوله بمعنى عبارته السابقة لأن وقوف فرقة في وجه العدو ليس من الصلاة . (قول المتن فإذا قام للثانية فارقه) يريد أن المستحب هذا وإن جازت المفارقة عقب رفع رأسه من السجدة الثانية وقوله في المتن وتمت خرج به كيفية أخرى رواها ابن عمر هي ذهابها إلى العدو مصلية ساكتة وتجيء الأخرى فتصلي معه ركعة ويسلم ثم تقضى كل طائفة ركعة وهي مفضولة وقيل ممتنعة . (قول الشارح والإمام منتظر) لو ترك الانتظار وركع فادركه فيه صحت صلاتهم كما في الأمن . (قول المتن فأتموا ثانياتهم) ويقرون سرّاً لأنهم مقتدون حكماً . (قول الشارح بزيادة تشهد) هذه الزيادة بالنسبة إلى صلاة المأمومين دون الإمام . (قول الشارح والثاني انتظاره في الجلوس أفضل) أي فعلية يستمر جالساً فإذا أحرز ما نهض اليهم مكبراً أو يكبرون

عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية والثاني عكسه أفضل لتجبر به الثانية عما فاتهما من فضيلة التحريم (وينتظر) الإمام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهد أو قيام الثالثة وهو) أي انتظاره في القيام (الأصح) لأنه محل للتطويل بخلاف جلوس التشهد الأول والثاني انتظاره في الجلوس أفضل ليدركوا معه الركعة من أولها كالفرقة الأولى وتبع الشيخ هنا الحرر في حكاية الخلاف وجهين وفي الروضة كأصلها في حكايته

قولين وهو يقرأ الإمام في انتظاره في القيام أو يشتغل بالذكر فيه الخلاف السابق قال في شرح المذهب : وكذا الخلاف في أنه يشهد في انتظارهم بعد قوله إن الفرقة الأولى إنما تفارقه بعد التشهد لأنه موضع تشهدهم (أو صلى) (رباعية) بأن كانوا في الحضر أو أداوا الإتمام في السفر (في كل) من الفرقتين (ركعتين) ويتشهد بهما وينتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل كما تقدم . (فلو صلى) بعد جعلهم أربع فرق (بكل فرقة ركعة) وفارقه كل فرقة من الثلاث وأتمت وهو منتظر فراغ الأولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهده أو قيام الثالثة وفراغ الرابعة وفراغ الرابعة في تشهده

الآخر فيسلم بها (صحت

صلاة الجميع في الأظهر)

والثاني تبطل صلاة الإمام

لزيادته على الانتظارين في

صلاة النبي ﷺ في ذات

الرقاع كما سبق وصلاة

الفرقة الثالثة والرابعة إن

علموا بطلان صلاة الإمام

والثالث تبطل صلاة الفرق

الثلاث لمفارقتها قبل

انتصاف صلاتها على

خلاف المفارقة في صلاة

النبي المذكورة فإنها بعد

الانتصاف والرابع ذكره

في الروضة تبطل صلاة

الجميع وأسقط قول المحرر

في جواز ما ذكر إذا مست

الحاجة إليه الذي نقله في

الشرح عن الإمام ولم

يتعبه في الروضة لما قال في

شرح المذهب لم يذكره

الأكثرون والصحيح عدم

اشتراطه وبقي كلام الإمام

أنه إن لم تكن حاجة فهو

كفعله في حال الاختيار

ويقاس بما ذكر المغرب إذا

صلى بكل فرقة ركعة

(وسهو كل فرقة) من

الفرقتين في الثانية (محمول

في أولاهم) لاقتنائهم فيها

والمقتدى يحمل سهوه

الإمام (وكذا ثانية الثانية)

فعل التفضيل لأنه قيل بكرأته . (قوله قولين) قال بعضهم وهو الصواب . (قوله بعد قوله إن) دفع به توهم إرادة التشهد الأول أو مع الأخير كما في عبارة شرح المذهب وإنما المراد به هنا فيها تشهد الإمام أو مع الأخير لأنه محل الانتظار فتأمل . (قوله ويتشهد بهما) أي الفرقتين أي يكون تشهده حالة اقتنائهما ثم تفارقه الأولى وهو جالس ينتظر الثانية على الوجه الأول أو حال قيامه في انتظاره على الوجه الآخر . (قوله وهو منتظر فراغ إن) الأولى وهو منتظر الحضور إن إلا أن يكون أثر الفرقة الرابعة فغلبها على من قبلها وإن كان موها غير المراد فتأمل . (قوله صحت صلاة الجميع) ويندب سجوده السهو في كل ما خالف الوارد من هذه الكيفيات لأنه قيل فيها بالبطلان كما ذكره الشارح . (قوله والصحيح إن) هو المعتمد . (قوله وسهو كل فرقة إن) حاصله أن سهو الإمام يلحق من حضره أو تأخر عنه لا من فارق قبله وإن سهو القوم محمول حال اقتنائهم ولو حكما لا بعد مفارقتهم . (قوله بخلاف الترس والدرع) فيكره حمله كالجعبة وكلامه محتمل لأن يكون ذلك من السلاح

متابعته له قاله السبكي رحمه الله ومنه تستفيد أن الشخص في حالة الأمن إذا كبر والإمام في التشهد الأول فقام عقد إحرام المأموم يطلب من المأموم أن يكبر أيضا متابعه له وهي مسألة حسنة . (قول المتن في الأظهر) لأن الحاجة قد تقتضي ذلك ولأن الانتظار إنما هو بإطالة القيام والقعود والقراءة والذكر بل لو لم تكن حاجة جاز ذلك أيضا كما سيأتي عن شرح المذهب . (قول الشارح والثاني تبطل صلاة الإمام) قال ابن سريج : تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فإن الأولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو الواقع في الثالثة لمخالفته الوارد من جهة أن المنتظرين فيما ورد هم الطائفة الثانية بخلاف المنتظرين هنا وأيضا من جهة طوله كما بينه الراعي رحمه الله فإن قلنا بقول ابن سريج تبطل صلاة الرابعة فقط إن علمت وإن قلنا بقول الجمهور تبطل صلاة الثالثة والرابعة إن علمتا فقول الشارح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تفرع على قول الجمهور المذكور في الأم وبه تعلم أن قوله لزيادته على الانتظارين إن ليس المراد منه الزيادة بانتظار ثالث لأن البطلان بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة قول ابن سريج كما علمت وإنما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الإمام فيهما بل المراد زيادته من حيث الطول المخالف لما ورد في انتظار النبي ﷺ أو باعتبار أن الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهذا زائد على ذلك وذلك لا يكاد يبين من كلامه إلا بمرجعة أصوله والله أعلم . (قول الشارح لمفارقتها إن) أرشدك به إلى أن مراده الأول بخلاف الرابعة فإنها لم تفارق وذلك علة الصحة . (قول الشارح تبطل صلاة الجميع) الظاهر أن علة هذا عدم ورود . (قول الشارح والصحيح عدم اشتراطه) مقابل قوله لم يذكره الأكثرون (قول الشارح كفعله في حال الاختيار) أي فتبطل صلاة الرابعة فقط وإن لم ينو المفارقة . (قول الشارح من الفرقتين في الثانية) كذا في المحرر أما لو فرقهم أربع فرق فالحكم في الركعة الأولى مستمر في الأربع . قال السبكي : ولك أن تدرجه في كلامه وثانية الرابعة كثانية الثانية وثانية البواق كثانية الأولى . (قول الشارح لمفارقتهم الإمام إن) هل مبدؤها انتصاب الإمام قائما لأن الجميع صائرون إليه أم رفع رأسه من

سهوهم فيها محمول (في الأصح) لاستمرار اقتنائهم بانتظار الإمام ثم والثاني يقول انفردوا بها حسا (لأن الثانية الأولى) لمفارقتهم الإمام أولها (وسهو) أي الإمام (في الأولى يلحق الجميع) فتسجد الأولى آخر صلاتها وكذا الثانية وإن لم يسجد الإمام (و) سهوه (في الثانية لا يلحق الأولين) لمفارقتهم له قبل سهوه ويلحق الآخرين (ويسن حمل السلاح) كالسيف والرمح والقوس والشاب بخلاف الترس والدرع (في هذه الأنواع) الثلاثة من الصلاة احتياطا (وفي قول يجيب) قال تعالى : ﴿ وَلْيَأْخُذُوا بِأَسْلِحَتِهِمْ ﴾ وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني وهما في الظاهر فالنجس كسيف عليه دم أو سقى سمانجسا

ونبل بربش ميتة لا يجوز حمله وكذا البيضة المانعة من مباشرة الجبهة ويكره حمل ما يتأذى به أحد كالرمح في وسط القوم ولو كان في ترك الحمل تعرض للهلاك ظاهر اوجب على الأول أيضا ويجوز ترك الحمل للعذر كمرض أو مطر قال الإمام : ووضع السيف مثلاً بين يديه كحمله إذا كان مد

اليد إليه في السهولة كمدها إليه وهو محمول (الرابع) من الأنواع بمحله (أن يلتحم القتال) فلم يتمكنوا من تركه بحال (أو يشتد الخوف) وإن لم يلتحم القتال فلم يأمنوا العدو ولو ولوا عنه أو انقسموا (فيصل) كل منهم (كيف أمكن راكبا وماشيا) ولا يؤخر الصلاة عن الوقت قال تعالى : (فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) (وعذر في ترك) استقبال (القبلة) بسبب العدو للضرورة فلو انحرف عنها بإجماع الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة. قال في الروضة : عن الأصحاب وصلاة الجماعة في هذه الحالة أفضل من الانفراد كحالة الأمن (وكذا الأعمال الكثيرة) كالطعنات والضربات المتوالية يعذر فيها (لحاجة) إليها (في الأصح) قياسا على ما في الآية من المشي والركوب والثاني لا لعدم ورود العذر بها والثالث يعذر فيها بدفع أشخاص دون شخص واحد لندرة الحاجة إليها في دفعه (لا صياح) أي لا يعذر فيه لعدم الحاجة إليه (ويلقى السلاح إذا دمي) حذر من بطلان صلاته وفي الروضة كأصلها أو يجعله في قرابه تحت ركابه إلى أن يفرغ من صلاته إن احتمل الحال ذلك (فإن عجز) عما ذكر شرعا بان احتاج إلى إمساكه (أمسكه ولا قضاء) للصلاة حينئذ (في الأظهر) ونقل الإمام عن الأصحاب

وهو مستثنى أو أنه ليس منه ويراد بالسلاح ما يقتل الغير لا ما يدفع مطلقا والأول ما في غير المجموع والثاني ما فيه كما قاله الخطيب. (قوله ويكره حمل ما يتأذى به إلخ) بل يحرم إن غلب على الظن أنه يؤذى كما قاله الإسنوي وهو المعتمد. (قوله وجب إلخ) أي ولو مؤذيا أو نجسا وإن وجب القضاء كما سيأتي. (قوله كحمله) أي من حيث الاكتفاء به عنه لا في حكمه إذ قد يجب الوضع حيث يحرم الحمل كالنجس. (قوله الرابع) أي النوع الرابع من الأنواع السابقة. (قوله بمحله) أي مع محله بدليل عدم التأويل بما يذكر كالأنواع قبله أو الباء ظرفية أي في محله ردا على الإسنوي القائل بأنه ليس في محله والصواب التعبير بالثالث قال بعضهم : ولا مانع من إرادتهما معا. (قوله لو ولوا إلخ) علة لعدم تمكنهم من أحد الأنواع السابقة. (قوله فيصلي) أي ولو أول الوقت حيث وجد أي بعد الشروع وكذا قبله حيث لم يرج الأمن فيه كما مر فإن رجاه ولو بقدر رخصة في الوقت وجب التأخير. (قوله ولا يؤخر الصلاة) أي التي تقدم ذكرها أول الباب. (قوله فلو انحرف) هو محترز سبب العدو. (قوله وطال الزمن) أي عرفا فإن لم يطل لم يبطل ويسجد للسهو على المعتمد على ما تقدم. (قوله كالمصلين حول الكعبة) نعم يغتفر هنا التقدم على الإمام في جهته وزيادة المسافة على ثلثائة ذراع. (قوله وصلاة الجماعة إلخ) وتقع لهم سنة لا فرض كفاية للعذر كذا قالوه وفيه نظر فراجع، نعم إن كانوا في محل غير محتاج لشعار فظاهر. (قوله وكذا الأعمال) ومنها النزول والركوب. (قوله لحاجة إليها) بخلاف ما لا حاجة إليه فلا يغتفر إن كان يضر في الأمن ولو انضم المحتاج إليه مع غيره فكذلك كما لو احتاج إلى ضربة فقصد الأربعة فيضرب شروعه في الثانية أو إلى اثنين ثم تضر الأربعة ولو احتاج إلى ثلاثة فقصد ستة ضر شروعه في الرابعة فإن احتاج إلى أربعة منها لم تضر كلها لعدم قصد المبطل كذا قالوا هنا وقياس الأمن فيما لو قصد ثلاث خطوات حيث قالوا يضر شروعه في الأولى أنه يضر هنا كذلك لأن غير المبطل مع المبطل مبطل فإن قالوا اغتفر هنا للضرورة قلنا فالواجب التقدير بقدرها فتأمله. (قوله لا صياح) أي نطق بمبطل ولو بلا رفع صوت. (قوله لعدم الحاجة إليه) أي شأنه ذلك فتبطل به وإن احتاج إليه كرد خيل أو ليعرف أنه فلان بل وإن وجب كتنبيه من يراد قتله أو خوف وقوعه في مهلك ونقل عن شيخنا الرملي عدم البطلان مع الحاجة وجوب القضاء كما مسك السلاح النجس ولم يصح عنه وصياح مرفوع عطفًا على الأعمال وكلام الشارح بصرح به وقيل بمرور عطفًا على ترك واختار الأول لإفادته الشأن المذكور سابقا. (قوله أو يجعله) أي فوراً يغتفر حمله من جعله للضرورة، وإن زاد على زمن الإلقاء والبيضة المانعة من السجود كالسلاح

السجود وجهان قال السبكي : ومبدؤها نية المفارقة اهـ . وقد سلف لك على قول المتن فإذا قام للثانية فارقته أن الأفضل تأخير المفارقة إلى القيام. (قول الشارح ويجوز ترك الحمل للعذر إلخ) أي على قول الوجوب وكذا يصح تخريجه على قول السنة أيضا لأن المراد الجواز المستوي للطرفين. (قول الشارح بمحله) يعني أنه ذكر النوع ومحله وقال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكر كأنه مجرد تفنن. (قول المتن أن يلتحم القتال) مأخوذ من التصاق اللحم باللحم. (قول الشارح ولا تؤخر الصلاة عن الوقت) فيه إشعار بأن هذا النوع إنما يرتكب عند ضيق الوقت وهو حاصل ما يفهم من الروض وشرحه وأما باقي الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك. (قول المتن وكذا الأعمال الكثيرة) الظاهر أن المراد الثلاث المتوالية ويحتمل الكثرة عرفا. (قول الشارح لعدم الحاجة إليه) لو احتاج إلى انذار أحد ممن يريد الكافر الفتك به فيحتمل اغتفاره وعدم القضاء ويحتمل وجوب القضاء. (قول الشارح شرعا) رد لما يقال التعبير بالعجز غير صواب. (قول المتن في الأظهر) قال الإسنوي : هذا تخريج الإمام ومقابله هو المنصوص والمنقول عن الأصحاب فعلى

دفعه (لا صياح) أي لا يعذر فيه لعدم الحاجة إليه (ويلقى السلاح إذا دمي) حذر من بطلان صلاته وفي الروضة كأصلها أو يجعله في قرابه تحت ركابه إلى أن يفرغ من صلاته إن احتمل الحال ذلك (فإن عجز) عما ذكر شرعا بان احتاج إلى إمساكه (أمسكه ولا قضاء) للصلاة حينئذ (في الأظهر) ونقل الإمام عن الأصحاب

أنه يقضى لندور عنده أى دمي السلاح ومنع لهم ندوره وقال هو عام وخرج المسألة على القولين فيمن صلى فى موضع نجس وقال هذه أولى بنفى القضاء للقتال الذى احتمل له الاستدبار وغيره . قال الرافعى : فجعل الأقيس نفى القضاء والأشهر وجوبه واقتصر فى المحرر على الأقيس ولم يزد فى الروضة على كلام الإمام شيئا وقال فى شرح المهذب قبله ظاهر كلام الأصحاب القطع بوجوب الإعادة (وإن عجز عن ركوع أو سجود أو ما) بهما

(والسجود أخفض) من الركوع فى الإيماء بهما (ولهذا النوع) أى صلاة شدة الخوف (لى كل قتال وهزيمة مباحين) أى لا إثم فيها كقتال أهل العدل لأهل البغي وقتال الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسهما وكهرب المسلم فى قتال الكفار من الثلاثة بخلاف ما دونها (وهرب من حريق وسيل وسبع) إذا لم يجد معدلا عنه (وغريم عند الإعصار وخوف حيمه) بأن لا يصدقه المستحق وهو عاجز عن بينة الإعصار (والأصح منه) محرم خاف فوت الحج بفوت وقوف عرفة لو صلى متمكنا لأنه لم يخف فوت ما هو حاصل كفوت النفس والثانى يقول الحج بالإحرام كالحاصل والفوات طارئ عليه وعلى الأول وجهان أحدهما يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب وقضاء الصلاة حين والثانى يصح متمكنا ويفوت الحج لعظم حرمة الصلاة وهذا أشبه فى الشرح الكبير وأقرب فى الصغير وقال

المتنجس . (قوله أنه يقضى) هو نص الشافعى ونقل الأصحاب وهو المعتمد وكلام المصنف معترض . (قوله أولى بنفى القضاء) أى على المرجوح هناك كما هنا . (قوله والأشهر) هو من كلام الرافعى فلا يخالف ما مر عن الأصحاب . (قوله والسجود) يصح نصبه ورفع وكونه أخفض وجوبا . (قوله وله إلخ) إن كان فى الصلاة مطلقا ولا يلزمه قطعها ولو فى أول الوقت وكذا إن كان قبل الشروع ولم يرج الأمن فى بقية الوقت وإلا فعند ضيقه . (قوله لا إثم فيهما) فالمراد بالمباح غير الحرام وكلامه يفيد أن الباغى آثم بقتاله . (قوله من الثلاثة) ليس قيلا فى غير الصف ولو تمكن من نوع من الثلاثة السابقة قدمه على هذا . (قوله من حريق) لا شدة حر على المعتمد . (قوله وسبع) ومثله خوف لحوق من له عليه قصاص يرجو العفو عنه وخوف انقطاع عن رفقة وخروج من أرض مغصوبة ولحوق دابة شردت أو عبد أبى أو خاطف نحو نعله إن خاف ضياع ذلك وإلا فلا ولا يضر وطء نجاسة جافة لم يتعمده وفارقها حالا وإلا بطلت صلاته وإن ضاق الوقت وإذا زال عنده آثم صلاته مكانه مستقبلا ولا إعادة عليه وإن كان ركوعه وسجوده بالإيماء كما مر ، نعم إن تبين حائل يمنع من وصول نحو السبع إليه لزمه القضاء كما يأتى فى العدو ويؤخذ من الإلحاق فى هذا أنه لا يلزم المأموم قطع قلدوته عن الإمام وأنه لا يضر بعد مسافته عنه ولا تأخر عنه كما مشى عليه ابن حجر والخطيب وابن قاسم وغيرهم وخالفهم شيخنا فى ذلك . (قوله والأصح منه) محرم بالحج) خرج به مريد الإحرام . (قوله فوت الحج) خرج به العمرة لتيسر قضائها بل لعدم فواتها كما قاله شيخنا تبعا لابن حجر واعتمد شيخنا الرملى أن العمرة المنذورة فى وقت معين كالحج وفيه نظر . (قوله فوت ما هو حاصل) أى له فلا يرد أنهم أخفوا بالحج فى جواز الترك إنقاذ غريق أى ليس عبده ولا دابته ونحوهما وخوف صائل أى على غير نفسه أو ماله وخوف انفجار ميت وأما نحو عبده وماله ونفسه فهى كخطف نعله فيما مر . (قوله أحدهما يؤخر الصلاة) وهو المعتمد ولو أعواما . (قوله هذا النوع) وكذا ما قبله مما يتنع فى الأمن . (قوله ظنوه عدوا) ولو بخبر عدل والمراد به مطلق التردد الشامل للشك . (قوله بخلاف ظنهم إلخ) وكذا يجب القضاء لو بان كما ظنوا أنه عدو لكن ظهر بينهم مانع كخندق أو ماء أو حصن أو بان العدو قدر ضعفهم فأقل ، نعم لو بان أن قصد العدو الصلح فلا قضاء لعدم الاطلاع على النية فقله الذى تبين خطؤه يعنى بما يمكن الاطلاع عليه .

المصنف اعترضان حكاية القولين ومخالفة المنصوص وقول الأكثرين . (قول الشارح أى دمي السلاح) جعل الإسئوى دمي السلاح من العام وعلل القضاء بندرة القتال الذى ينشأ عنه ذلك . (قول الشارح أى صلاة شدة الخوف) أى بلا إعادة . (قول المتن فى كل قتال إلخ) يجوز له ذلك أيضا إذا كان عليه قصاص يرجو العفو عنه لو سكن غليل الولي ، ذكره الرافعى رحمه الله وقول الشارح أى لا إثم فيهما أى ليشمل المباح الواجب وغيره من الجائز . (قول الشارح أحدهما يؤخر الصلاة) أى وجوبا . (قول الشارح لأن قضاء الحج إلخ) أى ولأنه عهد تأخير الصلاة لما هو اليسر من هذا كما فى الجمع ولو أمكنه فى تأخير الصلاة إدراك ركعة . قال الإسئوى : فالمتجه القطع بالجواز . (قول الشارح هذا النوع) مثله كما نقل الرافعى عن البيهقى صلاة عسفان وذات الرقاع اهـ . لكن ينبغى أن يقتصر البطلان فى صلاة ذات الرقاع بالفرقة الأخيرة وفى صلاة عسفان بغير الإمام .

فى الروضة الصواب الأول (ولو صلوا) هذا النوع (لسواد ظنوه عدوا) لبيان بخلاف ظنهم) كإبل أو شجر (قضيوا إلى الأظهر) لتركهم فروضا من الصلاة بظنهم الذى تبين خطؤه والثانى لا يجب القضاء لوجوه الخوف عند الصلاة وقد قال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ وسواء فى جريان القولين كانوا فى دار الحرب أم دار الإسلام استند ظنهم إلى أخبارهم لا وقيل إن كانوا فى دار الإسلام أو لم يستند ظنهم إلى أخبار وجب القضاء قطعاً .

(فصل) يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره) كلبسه والتدثر به واتخاذة سترا. روى الشيخان عن حذيفة حديث: «لا تلبسوا الحرير

ولا الديباج» وروى البخاري عنه أيضا: «نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه» (ويحل للمرأة لبسه) لحديث: «أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها» قال الترمذي:

حسن صحيح، والخنثى كالرجل (والأصح تحريم افتراشها) إياه لأنه ليس في الفرش ما في اللبس من التزين للزوج المطلوب (وأن للولي إلباسه الصبي) إذ ليس له شهامة تنافي خنثوة الحرير بخلاف الرجل (قلت الأصح حل افتراشها) إياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) لإطلاق الحديث السابق والوجه الثاني في الصبي ليس للولي إلباسه الحرير بل يمنعه منه كغيره من المحرمات والثالث الأصح في الشرح له إلباسه قبل سبع سنين دون ما بعدها كيلا يعتاده وتعقبه في الروضة بأن الأصح الجواز مطلقا كما في المحرر

قال: ونص الشافعي رضي الله عنه الأصحاب على تزين الصبيان يوم العيد بجلبى الذهب والمصبيغ ويلحق به الحرير (ويجوز للرجل لبسه للضرورة كحرب وبرد مهلكين أو فجاءة حرب ولم يجد

(فصل) في بيان ما يحل وما لا يحل من الملبوس الذي منه ما يحتاج إليه المقاتل وما يذكر معه. (قوله على الرجل) جمع رجل وهو الذكر ولو احتملا فيشمل الخنثى البالغ العاقل ولو كافرا وإن لم تمنعه منه. (قوله استعمال الحرير) الشامل للفرش كما يأتي بما يتعارف فيه في البدن بلا حائل بغطاء أو فرش أو لبس فشمل الجلوس تحت ناموسية وإن بعدت أو بشخانة والغطاء بلحاف ولو مع حائل تحته وخرج الجلوس عليه على حائل بينهما ولو رقيقا واتخاذة لا بقصد استعمال من يحرم عليه والمشي عليه ولو بغير حائل وستر حيوان به ويحرم ستر جذرا ونحوها به كستر ضرائح الأولياء إلا الكعبة وقبور الأنبياء نعم لا يحرم ستر الجدران به في أيام الزينة بقدر ما يدفع الضرر ويحرم المرور والفرجة عليها لغير حاجة خلافا لابن حجر. (تقريبه) يعلم مما هنا ومما يأتي في زكاة النقد أن المحمل المشهور غير جائز ولا تحل الفرجة عليه ولا يصح الوقوف عليه ومثله كسوة مقام إبراهيم ﷺ وكذا الذهب الذي على الكسوة والبرقع فراجع ذلك وحرره. ويحل لبس خلع الملوك لمن خاف من تركها ضررا بقدر الحاجة ولا يحل غطاء عمامة. قال شيخنا: للرجل ويجوز للمرأة ولا يحل كتابة عليه ولو لصديق امرأة أو اسمها ولا يحل الرسم عليه وتحل خياطته لأنها لا تعد استعمالا. (فروع) يحل منه الأزرار بالعادة كالتطريف الآتي وخيط خياطة وخيط سبحة لا شراريها ونقل عن شيخنا الرملي جواز الشراريب تبعا للمخيط ويحل خيط مصحف وكيسه لا كيس دراهم ويحل خيط غطاء كوز وغطاؤه لأنه مندوب وخيط ميزان وخيط منطقة وقنديل وليقة دواة ونحو تكة لباس وخيط مفتاح ويحل اتخاذ ورق الكتابة منه لأنه استحالة ونقل عن شيخنا الزيايدي حل منديل فراش الزوجة للرجل قال لأنه لا يعد استعمالا كالأستنجاء بالحرير المتقدم حله وفيه نظر فراجع. (قوله الحرير) ومنه القز ومثله المزعفر إن صبغ أكثره ويكره المعصر. (قوله والتدثر به) ولو مع حائل كما مر إلا إن كان حشوا ولو اتخذة أو لحاف ومنه ما لو خاط ثوبا على وجه اللحاف أو خاط ثوب حرير بين ثوبين من غيره فإن كان بغير خياطة حرم فيها. (قوله واتخاذة سترا) ومنه الناموسية ونحوها كما مر حيث عد مستعملا عرفا ولو مع حائل. (فائدة) استعمال الذهب كالحرير يعتبر فيه العرف فيحرم الجلوس تحت السقوف المذهبة إن حصل بالعرض على النار شيء منها وإلا فلا كما في الأواني المموهة وأما النعل فحرام مطلقا كما مر فيها أيضا. (قوله ويحل للمرأة لبسه) ولو مزر كشا بذهب أو فضة ولو في المداس ولا يحرم على الرجل النوم معها ولا علوها ولا معانقتها ما لم يدخل في الثوب معها. (قوله وأن للولي) ولو غير أب وجد إلباسه الصبي والمجنون والنعل من الملبوس. (قوله حل افتراشها) ومثله تدبرها نعم يحرم فيها المزركش بما مر آنفا. (قوله بأن الأصح الجواز مطلقا) هو المعتمد. (قوله يوم العيد) أي مثلا. (قوله والمصبيغ) بتشديد الموحدة أي المصبوغ. (قوله لبسه) وفرشه والتدثر به. (قوله مهلكين) المراد ضرر لا يحتمل عادة وإن لم يبيح التيمم. (قوله وللحاجة) ولو بتعمم أو تقمص حيث لا أزرار ومنها ستر العورة في الخلوة ولا يلزمه قطع ما زاد على الحاجة منه. (قوله وحكة)

(فصل يحرم على الرجل إلخ) (قول الشارح ولا الديباج) هو نوع من الحرير وهو فارسي معرب ويجوز فيه الفتح والكسر وأصله ديباه بالهاء. (قول المتن افتراشها) مثله التدثر بالأولى وقول الشارح لأنه ليس في الفرش إلخ أي كما أنه يجوز لها التحل بالذهب ويحرم عليها الأكل في الأواني منه. (قول الشارح والوجه الثاني إلخ) قال الإسنوي رحمه الله: الأوجه في الصبي جارية في استعمال الخلي أيضا ونقل عن شرح المذهب أن محل الخلاف في الصبي في غير يومي العيد. (قول المتن ويجوز للرجل) استثنى ثلاث صور: حالة الضرورة والحاجة والقتال. (قول المتن لبسه) أنهم جواز غير اللبس بالأولى. (قول المتن مهلكين) قال الإسنوي مثل ذلك الخوف على العضو والمنفعة قال بل المتجه إلحاق الألم الشديد بذلك. (قول المتن ولم يجد غيره) ينبغي أن يكون قيذا في

غيره وللحاجة كحرب وحكة ودفع قمل) روى الشيخان عن أنس أنه ﷺ رخص لعبد الرحمن ابن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير لحكة

كانت بهما وأنه رخص لهما لما شكروا إليه القمل في قمص الحرير وسواء فيما ذكر السفر والحضر وفجأة بضم الفاء وفتح الجيم والمدو بفتح الفاء

من عطف الخاص لأنها جرب يابس ومحل الجواز أن آذاه غيره ولا يضر قدرته على إزالته بدواء مثلا . (قوله وللقتال) ولا يتقيد بالفجأة فهو أعم وما في ابن حجر غير مستقيم . (قوله كدياج) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب وجيمه بدل من هاء مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتحسين وجمعه دياييج أو دباييج . (قوله إن زاد وزن الإبريسم) ولو احتمالا لأنه ليس طارئا على الثوب ولذلك لو شك في زيادة وزن المطرز لم يحرم كما في الضبة ولفظ الإبريسم فارسي معرب وهو ما توت دودته فيه فإن خرجت منه حية فهو القز واسم الحرير يعمهما . (قوله يحمل إن استويا وزنا في الأصح) وهو المعتمد بخلاف القرآن مع التفسير نظرا لأصله مع التعظيم . (قوله ما طرز أو طرف بخرير) خرج ما طرأ أو طرف بذهب وقضة فحرام مطلقا كالنسوج بهما ، نعم لا يحرم لبس نحو شاش في طرفه نحو قصب لم يحصل بوضعه على النار شيء وإن كان منسوجا فيه . (قوله في التطريف) وهو التسجيف ولا يعتبر فيه وزن بل عادة أمثاله فلو فعله زائدا لزمه قطعه ولا يسقط القطع بيعه لمن هو عادته كما لو باع كافر دارا بناها عالية لمسلم ولو اشترى زائدا على عادة أمثاله من أهله لم يلزمه القطع لأنه دوام كما لو اشترى كافر دارا عالية من مسلم . (قوله وقدر أربع أصابع) أي عرضا ولو احتمالا وإن زاد طولها . (قوله في الطراز) والمعتبر فيه الوزن وأصله ما على الكتف والمراد هنا الأعم الشامل لما في داخل الثوب وخارجها ولو بالإبرة وسواء في المنسوج ما لحته الحرير أو سده أو بعض كل منهما وخرج بالحرير الكتان والقطن والصوف ونحوها وإن غلت أثمانها عنه . (فروع) تسن العذبة بطرف العمامة وكونها بين الكتفين ولا يكره تركها ويحرم إطالتها فاحشا ويسن في كم الرجل إلى رسغه وفي ذيله إلى نصف ساقه ويكره زيادته على الكعب ويحرم مع الخيلاء وفي كم المرأة والخشني ما يحصل به احتياط السترو وفي ذيلها زيادة نحو ربع ذراع عن الكعب ويندب التفتيح والتسرول والإزار ولو للرجال ويحرم إفراط سعة الأكمام أو الثياب أو طولها مع الخيلاء ويكره بغيرها إلا لمن صارت شعارا له لنحو علم بل يندب إن كان سببا لامثال أمر أو اجتناب نهى ويندب التغمم قائما والتسرول جالسا لأن عكسهما يورث الفقر والسيان ويكره المشي في نعل أو خف واحد والانتعال قائما لغير نحو مداس خشية السقوط ويندب خلع النعل أو الخف للجلوس وجعله في غير أمامه إلا لخوف عليه . (فائدة) لم يتحرر في طول عمامته عليه السلام شيء وإن كان إزاره أربعة أذرع ونصفا تقريبا في عرض ذراعين تقريبا وكذا رداؤه وقيل كان ستة أذرع في عرض ثلاثة وكلها من صوف . (قوله ويحمل لبس الثوب النجس) أي المتنجس لما يأتي وكالبليس الافتراش والتدثر به وتوسده ولو في

المسألتين قبله . (تقنيته) خطر بذهني أن يقال هلا جواز التزين بالحرير في الحروب غيظا للكفار ولو وجد غيره كتحلية الآلة لأن باب الحرير أوسع والجواب أن التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فيهما والله أعلم على أن ابن كج جوز اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال من الحرير وإن وجد غيره للمعنى السابق وقد علمت جوابه . (فائدة) تجوز كتابة الصداق في الحرير كنسجه وخياطته للمرأة كما أفتى به فخر الدين ابن عساكر مفتي الشام وتبعه تلميذه ابن عبد السلام والبارزي لكن أفتى النووي بالتحريم من حيث إن الكتابة استعمال من الكاتب للحرير . (قول المتن من إبريسم) قال في الكفاية : هو الذي حل من على الدودة بعد موتها فيه والقز ما قطعتة وخرجت منه حية فإنه لا يمكن حله ويغزل كالكتان قال : كذا رأيت في كلام بعضهم . (قول المتن الإبريسم) فارسي معرب . (قول المتن وكذا إن استويا في الأصح) لأن الأصل في المنافع الإباحة . (قول المتن أو طرف إلخ) المطرف هو الذي جعل في طرفه حرير . قال الإسنوي : سواء كان من خارج أم من داخل . (قول المتن النجس) أي المتنجس وإنما جاز ذلك لأن استدامة الطهارة تشق خصوصا على الفقير وفي الليل .

الدينين قبله . (تقنيته) خطر بذهني أن يقال هلا جواز التزين بالحرير في الحروب غيظا للكفار ولو وجد غيره كتحلية الآلة لأن باب الحرير أوسع والجواب أن التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فيهما والله أعلم على أن ابن كج جوز اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال من الحرير وإن وجد غيره للمعنى السابق وقد علمت جوابه . (فائدة) تجوز كتابة الصداق في الحرير كنسجه وخياطته للمرأة كما أفتى به فخر الدين ابن عساكر مفتي الشام وتبعه تلميذه ابن عبد السلام والبارزي لكن أفتى النووي بالتحريم من حيث إن الكتابة استعمال من الكاتب للحرير . (قول المتن من إبريسم) قال في الكفاية : هو الذي حل من على الدودة بعد موتها فيه والقز ما قطعتة وخرجت منه حية فإنه لا يمكن حله ويغزل كالكتان قال : كذا رأيت في كلام بعضهم . (قول المتن الإبريسم) فارسي معرب . (قول المتن وكذا إن استويا في الأصح) لأن الأصل في المنافع الإباحة . (قول المتن أو طرف إلخ) المطرف هو الذي جعل في طرفه حرير . قال الإسنوي : سواء كان من خارج أم من داخل . (قول المتن النجس) أي المتنجس وإنما جاز ذلك لأن استدامة الطهارة تشق خصوصا على الفقير وفي الليل .

كالطواف مطلقا بخلاف لبسه في ذلك وهو فرض فيحرم لقطعه الفرض بخلاف النفل (لا جلد كلب وخنزير) أى لا يحل لبسه (إلا لضرورة كفه

مسجد كما يأتي وغير آدمى نعم يحرم إن لم تنجس بغير عرق . (قوله كالطواف) هو مثال لغیر الصلاة ونحوها لا لنحوها كما توهمه بعضهم لأنه لا يحرم قطعه ولو فرضا ومثله خطبة الجمعة وغيرها . (قوله مطلقا) هو تعميم ليشمل الصلاة ونحوها كما يدل له تعليل الشارح بقوله لقطعه إلخ وقيل هو تعميم في غير الصلاة ونحوها ويدخل فيه ما كان لحاجة أولا . (قوله في ذلك) أى الصلاة أو نحوها ولو أسقطه المصنف لكان صوابا كما ذكره في المنهج إذ اللبس من حيث هو جائز ولو في الصلاة والمسجد وحرمة فيها لقطع الفرض وصون المسجد عن النجاسة والمراد بنحوها نفل صلاة نذره لحرمة قطعه^(١) حيثئذ لم يمتثل له الشارح لعدم تصوره كما علمت . (قوله لقطعه الفرض) من الصلاة كما علم بخلاف النفل مطلقا إلا إن استمر فيه لتلبسه بعبادة فاسدة . (قوله أى لا يحل لبسه) أى جلد الكلب والخنزير لغيرهما ولو غير آدمى ويحل لهما وخرج بلبسه افتراشه والتدثر به فهما حلال مطلقا وكالجلد بقية الأجزاء فيحرم تسميد الأرض ودينج الجلد بهنهما ، نعم يحل استعمال الشيتة العروقة لمشط الكتان ما لم تكن رطوبة . (قوله إلا لضرورة) أو حاجة كما مر في الحرير . (قوله وكذا جلد الميتة لا يحل لبسه) وكذا لا يحل استعمال بقية أجزائها نعم يحل الامتشاط بمشط من نحو العاج على المعتد حيث لا رطوبة ويحل حرمة لبسه للآدمى ولو غير مميز أو فوق الثياب كفراء الذئب ويحل لغير آدمى وافتراشه مطلقا والتدثر به كذلك . (قوله ويحل الاستصحاب به) إلا في مسجد مطلقا وفي ملك غيره وموقوف إن لورث فهما ويحل طلاء السفن به وإطعامه لببسة وجعله صابونا مثلا . (تفصيله) يجوز تنجيس البدن لغرض كعجن سرجير ووطء مستحاضة وإصلاح قتيعة في زيت نجس بنحو أصبع وإن وجد غيره والتداوى به ويحل تنجيس ملكة كوضي زيت نجس في إناء طاهر ما لم يضيع به مالا وتنجيس ملك غيره وموقوف بما جرت به العادة كالوقوف بالسرجن في البيوت وتربية نحو الدجاج فيها وتسميد الأرض ودينج الجلد بغير مغلظ كما مر . (فروع) قال شيخنا الرملى : يحرم إلقاء القمل ونحوه في المسجد ولو حيا لأنه وسيلة لموته فيه ويحرم إلقاء الحى في غيره إن تأذى أو أذى وخالفه ابن حجر وجوز إلقاء حيا بلا أذى ولو في المسجد وهو ظاهر . (قوله كودك الميتة) أى من غير مغلظ كما مر .

[باب صلاة العيدين]

المغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وإن توالى والمطلوب فيها ما لم يطلب في غيرها ومن خصائص هذه الأمة . والعيد مأخوذ من العود لأن الله تعالى يعود على عباده فيه بالسرور كل عام ولذلك طلب غفر الصوم والحج الموجبين للمغفرة من الذنوب التي هي أعظم أنواع السرور وقيل لعوده في كل عام وقيل غير ذلك ويرسم بالياء في مفردة وجمعه ليميز عن أعراد الخشب . (قوله لمواظبة النبي ﷺ) هذه علة التأكيد للآزم لها السنة فهي دليل لما استدلل بعضهم على السنة بأنها صلاة ذات ركوع وسجود لأذان لها كما في الأصول ومشروعيتها كانت في السنة الثانية من الهجرة كالأضحية وأول عيد صلاة النبي ﷺ عيد الفطر فيها وفرض رمضان في شعبان وزكاة الفطر في رمضان المذكور . (قوله جماعة) ولو للنساء والعييد والصبيان وكذا للحاج إلا في منى فتندب له فرائد

(قول المتن لا جلد كلب وخنزير) لنجاسة عينهما .

[باب صلاة العيدين]

(قول الشارح نظر إلى أنها إلخ) أى فيعد تركها تهاونا بالدين . (قول المتن وللمنفرد إلخ) لأنها صلاة نفل كالاستسقاء ونقل عن القدم أنها كالجمعة في الشرائط حتى لا تصح للمنفرد وغيره من ذكره المصنف إلا تبعالفقرو نعم يستثنى على هذا القول إقامتها في الخطبة وتقديم الخطبتين . قال بعضهم : والعدد قال في الروضة ولو تركها

قتال) ولم يجد غيره لأن الخنزير لا يحل الانتفاع به في حياته بحال وكذا الكلب إلا لأغراض مخصوصة فبعد موتهما أولى (وكذا جلد الميتة) لا يحل لبسه إلا لضرورة (في الأصح) كجلد الكلب والثاني يحل مطلقا بخلاف جلد الكلب لفظ نجاسته (ويحل الاستصحاب بالدهن النجس على المشهور) سوا عرضت له النجاسة كالزيت أم لا كودك الميتة والثاني لا لما يصيب بدن الإنسان وثيابه من الدخان عند القرب من السراج . وأجيب بأنه قليل مغفور عنه ، وروى الطحاوى في بيان المشكل عن أبي هريرة : سئل النبي ﷺ عن فأرة وقعت في سمن فقال : «إن كان جامدا فخلوها وما حولها فألقوه وإن كان مائعا فاستصبحوا به أو فانتصخوا به» وقال : إن رجاله ثقات ، وروى الدارقطني : «استصبحوا به ولا تأكلوه» وسنده ضعيف .

[باب صلاة العيدين عيد الفطر وعيد الأضحى]

(هي سنة) مؤكدة لمواظبة النبي ﷺ عليها كما هو معلوم (وقيل فرض كفاية) نظر إلى أنها من شعائر الإسلام فإن تركها أهل بلد قوتلوا على ذلك دون الأول (وتشرع جماعة) كما فعلها النبي ﷺ (وللمنفرد والعبد والمرأة والمسافر) ولا يجتنب المنفرد ويخطب الإمام المسافر (ووقتها بين طلوع الش

(١) ولقوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ .

وزوالها ويسن تأخيرها لترتفع الشمس (كريح) كما فعلها رسول الله ﷺ وقيل إنما يدخل وقتها بالارتفاع لينفصل عن وقت الكراهة ودفع بأنها ذات سبب أي وقت كما تقدم (وهي ركعتان يحرم بها) بنية عيد الفطر أو الأضحى (ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات) روى الترمذى وحسنه أنه عليه السلام كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خمسا قبل القراءة (يقف بين كل اثنين كآية معتدلة

يهل ويكبر ويمجد) رواه البيهقي عن ابن مسعود بنحوه بسند جيد (ويحسن) في ذلك (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة (ثم يعوذ ويقرأ الفاتحة وما سأتى (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمسا) بالصفة السابقة (قبل القراءة) للحديث السابق (ويرفع يديه في الجميع) السبع والخمس قال البيهقي رويناه في حديث مرسل ويضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين (ولسن فرضاً ولا بعضاً) فلا يغير ترك شيء منها بالسجود (ولو نسيتها وشرع في القراءة فانت) لفوات محلها (وفي القديم يكبر ما لم يركع) فإن تذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبر ثم استأنفها أو بعدها كبر واستحب استئنافها فإن ركع لا يعود إلى القيام ليكبر (ويقرأ بعد

(قوله ويخطب إمام المسافرين) وكذا غيرهم كالعيد والصبيان وكذا النساء إن أمهن ذكر ولا تخطب إمامتهن فإن وعظتهن واحدة بغير خطبة فلا بأس (قوله طلوع الشمس) أي ابتداءه على المعتمد من يوم يعيد فيه الناس ولو في ثاني شوال كما يأتي (قوله ويسن تأخيرها لترتفع) (١) فلو فعلها قبله لم تكره على المعتمد خلافاً لابن حجر (قوله بدعاء الافتتاح) ولا يفوت بالتكبيرات لندرتها ويفوت بالتعوذ كسائر الصلوات (قوله سبع تكبيرات) ولو في القضاء على المعتمد ويكره ترك شيء منها والزيادة عليها وعند الإمام مالك في الركعة الأولى ست ، وعند الإمام أبي حنيفة ثلاث في كل من الركعتين وهي في الركعة الأولى قبل قراءة الفاتحة والسورة وفي الثانية بعد قراءة الفاتحة والسورة فلا يوافق في فعلها ولا يلزمه مفارقتها ولا تبطل صلاته خلافاً لابن حجر وعلى كل لو كان المأموم شافعيًا وتركها إمامه أو نقص عنها ولو بغير اعتقاد تابعه فيها ولو زاد عليها لم يتابعه في الزيادة ندباً وإن تابعه في التكبير لم يضر أو في رفع اليدين معه وتولى بطلت صلاته نعم لو صلى العيد خلف الصبح لم يتركها المأموم بخلاف عكسه يأخذ الشاك في عددها باليقين (قوله يقف) أي يفصل ندباً وإن صلى جالساً أو مضطجعاً فيكره تواليها ولو مع الرفع ولا تبطل صلاته خلافاً لابن حجر كما مر (قوله بين كل اثنين) في إضافة بين إلى كل تسامح وخرج بها ما قبل التكبيرات وما بعدها فلا فصل (قوله كآية معتدلة) ضبطها بعضهم بقدر سورة الإخلاص (قوله ويمجد) أي يعظم بتسبيح وتحميد (قوله ويحسن) فهو أولى من غيره من الأذكار وغيره من الأذكار أولى من السكوت وزاد عليه في العباب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً (قوله ولو نسيتها) فالعمد أولى بالفوات (قوله وشرع في القراءة) بخلاف التعوذ فلا تفوت به كما لا يفوت الافتتاح بها وإن فات بالتعوذ (قوله فانت) ولا يتداركها في الثانية على المحمد (قوله في الأولى ق) إلخ) وفي تركها ما في الجمعة (قوله بكماهما) ولو إمام غير محصورين وفي بدلها ما في الجمعة (قوله جهراً) ولو منفرداً (قوله ويسن بعدها خطبتان) إلا بنذر فيجبان ويشترط لهما حينئذ ما في خطبة الجمعة

تبطل الصلاة (قوله الشارح ويخطب إمام المسافرين) سكت عن جماعة العيد والمتنجه الخطبة وأما النساء فالمتنجه فيهن أن لا خطبة لأنها ليست من شأنهن نعم إن وعظتهن واحدة فلا بأس وهذا الذي ذكرته في أمر النسوة قد ذكره الأصحاب فيهن في خطبة الكسوف كما سأتى (قول الشارح كما فعلها ﷺ) وليزول وقت الكراهة وخروجاً من الخلاف (قول المتن ثم سبع تكبيرات) لو اقتدى بمن يرى دون ذلك تابعه من غير زيادة (قول المتن ويمجد) أي يعظم (قول الشارح عن ابن مسعود) قال في الكفاية ولا يقول ذلك إلا عن توقيف اهـ. ولأن كل تكبير في الصلاة يعقبه ذكر المسنون فكذا هذا فلو والى كره (قول الشارح وهي الباقيات الصالحات) قال البيضاوي هي أعمال الخير التي يبقى للشخص ثمرتها أبداً ويندرج فيها ما فسرت به من الصلوات وأعمال الحج وصيام رمضان وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر والكلام الطيب (قول المتن ولسن فرضاً ولا بعضاً) نقل في الكفاية عن نص الأم أنه يكره تركها ومولاتها والزيادة عليها زاد السبكي ويكره ترك واحدة منها (قول المتن وفي القديم إلخ) أي لأن محلها باق وهو القيام (قول المتن وفي الثانية اقتربت) أي يجهر ولو منفرداً (قول المتن ويسن بعدها خطبتان) أي ولو بعد خروج الوقت قاله في الروض وشرح

الفاتحة في الأولى ق وفي الثانية اقتربت بكماهما جهراً) روى مسلم عن أبي واقد الليثي أنه عليه السلام كان يقرأ في الأضحى والفطر بقرآن اقتربت وعن النعمان بن بشير أنه عليه السلام كان يقرأ فيهما بسبح اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث الغاشية قال في الروضة فهو سنة أيضاً (ويسن بعدها خطبتان) روى الشيخان عن ابن عمر أنه عليه السلام وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وتكريرها مقيس على الجمعة ولم يثبت فيه حديث كما قاله المصنف في الخلاصة

ولو قدمت على الصلاة قال في الروضة لم يعتد بها كالسنة الراتبية بعد الفريضة إذا قدمت (أو كأنهما كهي) أى كأركان الخطبتين (في الجمعة) وهي حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ والوصية بالتقوى فهما وقراءة آية في إحداهما والدعاء للمؤمنين في الثانية ولا يشترط فيهما القيام فإن قام قال في شرح المهذب يسن الجلوس بينهما أما الجلوس قبلهما على المنبر فقليل لا يستحب ، والأصح يستحب للاستراحة وقبله يقبل على الناس بوجهه ويسلم عليهم قال في شرح المهذب ويردون عليه كما سبق في الجمعة (ويعلمهم) استحباباً (في) عيد (الفطر الفطرة و) في عيد (الأضحى الأضحية) أى أحكامهما والفطرة صدقة الفطر وهي كما قال المصنف بكسر الفاء مولدة وابن الرفعة كابن أبي الدم بضمها

(يفتح) استحباباً (الأولى

بتسع تكبيرات) ولاء

(والثانية بسبع ولاء) قال

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة

بن مسعود من التابعين أن

ذلك من السنة رواه

الشافعي والبيهقي ولو

فصل بينهما بالحمد

والتهليل والثناء جاز قال في

الروضة نص الشافعي

رضي الله عنه وكثيرون

من الأصحاب على أنها

أيسر من الخطبة وإنما هي

قدمة لها ومن قال منهم

يفتح الخطبة بها يجعل على

ذلك فإن افتتاح الشيء قد

يكون ببعض مقدماته التي

ليست من نفسه (ويندب

الغسل) للعيد روى ابن

ماجه عن ابن عباس أنه

ﷺ كان يغتسل للعيد

وسنده ضعيف (ويدخل

وقته بنصف الليل وفي

قول بالفجر) كالجمعة

ووجه الأول بأن أهل

القرى الذين يسمعون

النداء يكررون لصلاة

العيد من قراهم فلو لم يجوز

الفصل قبل الفجر لشق

عليهم والفرق بين العيد

إلا العدد ونحوه كما قاله شيخنا فراجع وفي شرح شيخنا وجوب القيام وحده في نذرهما وفيه نظر (قوله) فلو قدمها لم يعتد بها) بل يحرم إن قصد بها لأنها عبادة فاسدة (قوله) ولا يشترط فيهما القيام) ولا غيره إلا الإسماع والسماح وكونها عربية وذكرورة الخطيب فتصح خطبة الجنب لكن يشترط قصد الآية وإن حرم عليه قراءتها (قوله) والأصح يستحب) هو المعتمد بقدر جلوس الجمعة (قوله) مولدة) أى لا عربية ولا معربة (له يفتح) (إخ) يفيد أن التكبيرات ليست من الخطبة وهو كذلك لأنها مقدمة لها على خلاف الأصل (قوله) ولو فصل (إخ) ويسن أفراد كل تكبيرة بنفس وتفوت التكبيرات بالشروع في الخطبة ولا تتدارك كما في الصلاة (قوله) من السنة (إخ) هو قول تابعي واحتج به لأنه لا مدخل للرأي فيه فما في المنهج مرجوح فراجع (قوله) جاز) بل قال الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه حسن وعليه فالمراد بالولاء عدم طول الفصل بينهما عرفاً (فتجيبه) يطلب في القضاء ما في الأداء من تكبيرات الصلاة وطلب الخطبة إن صلوا جماعة وإن لم تطلب وتكبيراتها والجهر والسورتين وتعليم أحكام الفطرة والأضحية وغير ذلك (قوله) ويندب الغسل) ولو لنحو حائض وذكره توطئة لقوله ويدخل وقته وذلك كل مندوبات العيد كالتكبير كما قاله ابن حجر وسيأتي ما يخالفه عن شيخنا الرملي وأتباعه وتخرج كلها بالغروب (قوله) بنصف الليل) وبعد الفجر أفضل وتقريبه من ذهابه أفضل وليس هنا درجات كما في الجمعة لعدم النص هنا (قوله) بأن أهل القرى) والأولى لهم إقامتها في قراهم ويكره ذهابهم لغيرها (قوله) والتطيب) بفوقية أوله كما في بعض النسخ وهي أولى لأنه المتعلق به الندب ولما سببه ما بعده وما قبله (قوله) والتزين كالجمعة) إلا في عشر ذى الحجة لمريد التوضيحية نعم يندب هنا أعلى الملابس ولو غير أبيض لإظهار النعمة ويقدم على الأبيض لو وقع العيد يوم الجمعة على أنه لا تعارض خلافاً لمن زعمه فتأمل (قوله) والخارج (إخ) نعم يراعى الاستسقاء لو وقع يوم العيد (قوله) للذوات الجمال والهيبة) قال شيخنا الواو بمعنى أو على المعتمد (قوله) وفعلها بالمسجد أفضل (إخ) أو يندب عدم تعددها وللإمام المنع منه لغير حاجة كما في الأنوار .

الإسنوى (قول) الشارح ولا يشترط فيهما القيام) أى لأنها سنة كصلاة العيد قال الإسنوى وكذا لا يشترط الوقت ولا الأربعون قال ومقتضى التعبير المذكور في المنهاج عدم اشتراط العربية وستر العورة والطهارة وهو متجه ١ هـ (قول) الشارح مولدة) أى لا عربية ولا معربة وكأنها من الفطرة التي هي الخلقة أى زكاة الخلقة وهي اسم للمخرج (قول) الشارح من التابعين) نبه على هذا لأن قول التابعي من السنة كذا ليس له حكم المرفوع على الصحيح بخلاف الصحابي ومقابل الصحيح مرفوع مرسل فلا حجة فيه أيضاً (قول) المتن والتطيب) قال الإسنوى هو بالثناء المفتوحة في أوله ليستغنى عن الإضمار ويوافق ما بعده وما قبله من المصادر (قول) الشارح بأن يتزين (إخ) هو مستفاد من التشبيه في المتن نعم من التزين استعمال الطيب فهو من عطف العام على بعض أفراد (فروع) لو اتفق الخروج للاستسقاء والعيد ترك التزين فيما يظهر .

والجمعة تأخير صلاتها وتقديم فعل غسله بالنصف الثاني وقيل بجميع الليل (و) يندب (التطيب والتزين) كالجمعة بأن يتزين بأحسن ثيابه وإزالة الظفر والريح الكريهة كاتقدم سواء في الغسل وما بعده القاعد في بيته والخارج للصلاة هذا حكم الرجال أما النساء فيكرهن للذوات الجمال والهيبة الحضور ويستحب للعجائز ويتنظفن بالماء ولا يطينين ويخرجن في ثياب بذلتين (وفعلها) أى صلاة للعيد (بالمسجد أفضل) لشره (وقيل بالصحرى) أفضل لأنها أرفع بالراكب وغيره (إلا لعذر) كضيق المسجد على الأول فتكره فيه للتشويش بالزحام وجود المطر أو الثلج على الثاني فتكره في الصحراء على قياس كراهتها في المسجد

قال في شرح المذهب عن الأصحاب إذا وجد مطر أو غيره وضاق المسجد الأعظم صلى الإمام فيه واستخلف من يصلي بباقي الناس في موضع آخر وفي الروضة كأصلها أن المسجد الحرام أفضل قطعاً والحق به بيت المقدس الصيدلاني قال في شرح المذهب والبتديجي وسكت الجمهور عنه وظاهر إطلاقهم أنه كغيره هـ. أما مسجد المدينة فقال أبو هريرة أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله ﷺ في المسجد رواه أبو داود بإسناد جيد وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري أنه ﷺ كان يخرج يوم الأضحى ويوم الفطر فيبدأ بالصلاة إلى آخره أي يخرج إلى المصلي لذكر هافيه ومواظبته على الخروج إليها لا لضيق مسجده عمن يحضر صلاة العيد بخلاف صلاة الجمعة (ويستخلف) الإمام عند خروجه للصلاة (من يصلي

بالضعفة) كالشيخوخ والمرضى كما استخلف على رضى الله عنه أبا مسعود الأنصاري في ذلك رواه الشافعي بإسناد صحيح واقتصارهم على الصلاة يفهم أن الخليفة لا يخطب وقد صرح به الجلي في شرح التنبيه (ويذهب في طريق ويرجع في آخر) لفعله ﷺ ذلك رواه أبو داود وغيره وفي صحيح البخاري عن جابر قال كان النبي ﷺ إن كان يوم عيد خالف الطريق والأرجح في سبب ذلك أنه كان يذهب في أطول الطريقين تكثر لأجر ويرجع في أقصرهما وقيل إنه كان يتصدق على فقرائهما وقيل ليشهد له الطريقان ويستحب الذهاب في طريق الرجوع في آخر في الجمعة وغيرها ذكره المصنف في رياضه (ويكره الناس) ليأخذوا مجالسهم ويتظفروا الصلاة (ويحضر الإمام وقت صلاته) لحديث

(قوله قال في شرح المذهب) ذكره لتعارض القولين فيه (قوله من يصلي) ويكره أن يخطب بغير أمر الإمام ولا علم رضاه ويحرم مع النهي ولو صلى الإمام بمن في المسجد واستخلف من يصلي بغيرهم خارجه ففيه ما مر (قوله موضع آخر) أي كن (قوله أفضل قطعاً) ثم مسجد المدينة ثم الأقصى ثم غيرها خلافاً لما يوهمه كلام الشارح (قوله لا يخطب) على ما مر وما في المنهج مؤول ولا يتناول الإذن غير مرة هنا وكل ما لا يتكرر كالكسوف (فتنبه) يدخل في تولية إمامة العيد خطبته وفي تولية الكسوف خطبته وفي تولية الصلوات الخمس خطبة الجمعة ولا يدخل واحد منها في غير منها ويدخل في إمامة العشاء ولو مع الخمس إمامة الزوتر في رمضان والتراويح (قوله تكثر للأجر) أي على ما مر في الجمعة ويؤخذ منه عدم الأجر في الرجوع لأنه ليس عبادة ولا وسيلة لها ، وأن نوزع فيه نعم يندب الركوب للغزاة إلهاباً للعدو (قوله ويكره الناس) من الفجر لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتهنيء ويؤخذ منه اعتبار قصد الصلاة لمريد التذكير كما مر في الجمعة وقال ابن حجر التذكير هنا من نصف الليل فليراجع فإنه المناسب كما مر (قوله وقت صلاته) وأفضله في الفطر بعد ربيع النهار وفي الأضحى بعد سدسه قاله الإمام وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه كما ذكره ابن حجر ومشى عليه شيخنا في شرحه من موافقة كلام الإمام المذكور (قوله ويعجل) أي الإمام الحضور للخطبة ويخطب وحكمته اتساع وقت التضحية وعكس ذلك في عيد الفطر لاتساع وقت إخراج الزكاة والتعجيل عقب وقت الكراهة وقال شيخنا من أول الوقت وفيه نظر (قوله البحرين) هو إقليم بين حضرموت والبصرة ومنه مدينة هجر (قوله ويأكل) ولو في الطريق ولو الإمام ويكره تركه كالإسكاف في الأضحى (قوله ويطعمهم) بفتح أوله والعين أفاد أن المراد بالماكول المطعوم ولو مشروباً وأفضله على ما في الفطر للصائم وعلم مما ذكر نسخ تحريم الفطر قبل الصلاة أول الإسلام (قوله وحكمته) أي الأصلية فلا يرد مفطر رمضان أو صائم عرفة (قوله بالمبادرة إلخ) أي تطلب المبادرة والتأخير في العيدين كاف في تمييز ما على غيرهما الذي لم يطلب فيه واحد منهما وقال

(قول الشارح والحق به بيت المقدس إلخ) استظهره الأذرع ونقله عن البيهقي وغيره قال وليس بظاهر بيت المقدس بقعة في سعة مسجدها بل جبال وأوعار (قول الشارح أما مسجد المدينة إلخ) عبارة الإسئوى رحمه الله ولم يلحقوا مسجد المدينة يعني بالمسجد الحرام في نفى الخلاف مع وجود العلة وهي الشرف للحديث السابق يعني ما يأتي في كلام الشارح رحمه الله (قول المتن ويذهب في طريق) أي أطول (قول الشارح تكثر لأجر) قضية هذه العلة عدم الأجر في الرجوع ويخالفه ما ثبت في مسلم في قصة الرجل الذي سأل في شراء حمار يركبه في الظلماء والرمضاء كما أسلفناه في باب الجمعة هذا معنى ما في الإسئوى ولك أن تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلا تكون العلة المذكورة مانعة من الأجر في الرجوع ، قال السبكي وقول الإمام إن الرجوع ليس بقربة غلط بل يثاب في رجوعه هـ . (قول المتن ويأكل إلخ) ويكره تركه كما نقله في المجموع عن النص وينبغي أن يقاس به

أبي سعيد الخدري السابق (ويعجل) الحضور (في الأضحى) ويؤخره في الفطر قليلاً كتب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم حين ولاه البحرين أن عجل الأضحى وأخر الفطر رواه البيهقي وقال هو مرسل وحكمته اتساع وقت التضحية ووقت صدقة الفطر قبل الصلاة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك في الأضحى) عن الأكل حتى يصل قال بريدة كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي رواه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالأكل أو تأخيرها

(ويذهب ماشياً) كالجمعة (بسكنية) لحديث الشيخين إذا أتيت الصلاة فعليكم بالسكنية و (لا يكره النفل قبلها) بعد ارتفاع الشمس ولا بعدها (لغير الإمام والله أعلم) بخلاف الإمام فيكره له ذلك لمخالفته لفعل النبي ﷺ إذ صلى عقب الحضور وخطب عقب الصلاة كما علم من الأحاديث السابقة

وغيرها (فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد) اللام فيه للجنس الصادق بعيد الفطر وعيد الأضحى ودليله في عيد الفطر قوله تعالى: ﴿وَلَتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ﴾ أى عدة صوم رمضان ﴿وَلَتَكْبُرُوا اللَّهَ﴾ أى عند إكمالها وفي عيد الأضحى القياس على عيد الفطر (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق) ليلاً ونهاراً (برفع الصوت) إظهاراً لشعار العيد (والأظهر إدامته حتى يحرم الإمام بصلاة العيد) والثاني حتى يخرج لها والثالث حتى يفرغ منها قبل ومن الخطبتين وهو فيمن لا يصلى مع الإمام (ولا يكره الحاج ليلة الأضحى بل يلبي) لأن التلبية شعاره (ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الأضحى) لأن التلبية شعاره (ويحرم بصبح آخر أيام التشريق) لأنها آخر صلواته بمنى (وغيره كهو) أى غير الحاج كالحاج في ذلك (وفي الأظهر تبعاً له) (وفي قول) بغير غيره (من) (مغرب ليلة النحر) ويحتم بصبح آخر أيام التشريق كما

السبكي في الحكمة أن فيه موافقة المساكين في طلب الصدقة في الفطر قبل الصلاة وفي الأضحى بعده (قوله قبلها) أى الصلاة ولا يعتد بها قبل الخطبة ، نعم يكره لمن يسمع الخطبة كذا قاله شيخنا وينبغي أن لا يقدر بمن يسمع (قوله بخلاف الإمام) إن حضر وقت الصلاة وإلا فلا يكره له .
(فصل في طلب التكبير في العيد) وكيفيته ووقته (قوله ليلتي العيد) ولو ليلة الجمعة كما مر (قوله ودليله) أى التكبير المرسل وهو في الفطر أفضل والمقيد في الأضحى أفضل منه فيهما (قوله في المنازل إلخ) دخل فيه خلف الصلاة ويزاد على ما في كلامه نحو التراويح (قوله برفع الصوت) إلا لغير ذكر بحضرة غير محرم (قوله حتى يحرم الإمام) أى حتى يدخل وقت إحرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفرداً أو لم يصل أو أخر الإمام الصلاة وهذا ما اعتمده شيخنا الرملي (قوله ولا يسن التكبير عقب الصلوات) أى من حيث كونه عقب الصلوات ويسن من حيث دخوله في عموم الوقت فيما مر (قوله ويكره الحاج) سواء كان بمنى أو غيرها والتعليل جرى على الغالب أول ما من شأنه قاله ابن حجر وخروج به المعتمر فيكبر إن لم يكن مشغولاً بذكر طواف وسعى على المعتمد (قوله من ظهر إلخ) أى إن تحلل فيه لأن العبرة بالتحلل سواء قدمه أو أخره على ما استقر عليه أمر شيخنا فغاية ما يقع فيه التكبير للحاج من الفرائض خمس عشرة صلاة من ظهر النحر إلى صبح آخر التشريق (وقوله في ذلك) أى مبتدئاً تكبيره فالضمان بعده راجعة للقولين وآخر الوقت على هذين القولين أيضاً صبح آخر التشريق كما ذكره (قوله كما تقدم) في كلام المصنف في الحاج (قوله من صبح يوم عرفة إلخ) والمعتبر الوقت وهو طلوع الفجر وغروب الشمس آخر الأيام سواء وجد فيه صلاة أو لا نعم يستثنى من ذلك ليلة العيد لما مر من دليلها الخاص المقدم على العموم هنا بل يلزم على دخولها أن يسمى تكبيرها مقيداً ومرسلاً ولا قائل به وغاية ما يقع فيه التكبير من صلوات الفرائض على هذا القول الصحيح عشرون صلاة وعلى إدخال الليل ثلاثة وعشرون وقال شيخنا يكبر عقب المغرب التي عقب أيام التشريق أيضاً فيزاد على ما ذكر (قوله والعمل على هذا) أى عمل الناس في الأمصار وهو

حكم الإمساك في النحر (فرع) الشرب كالأكمل (قول الشارح ولا بعدها) يستثنى من يسمع الخطبة .
(فصل يندب التكبير إلخ) (قول الشارح قوله تعالى: ﴿وَلَتَكْبُرُوا اللَّهَ﴾) قال الإسنوي الواو وإن كانت لمطلق الجمع لكن دلالتها على الترتيب أرجح كما قاله السهيلي ولأن الأدلة تثبت المراد اهـ . وقال في الكفاية الواو لمطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنه وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب قال وقال بعضهم حمل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الإجماع فتعين حملها على الترتيب اهـ . (قول الشارح والثاني حتى يخرج) أى لأن بخروجه تشتغل الناس بالتهيء والاستقبال والقيام إلى الصلاة (قول الشارح والثالث إلخ) توجيهه أن الإمام ومن معه يقيمون الشعار بالصلاة فمن لا يصلى يقيمه بالتكبير (قول المتن ولا يسن) أى التكبير إلخ شروع في بيان التكبير المقيد (قول الشارح والثاني يقيسه إلخ) عبارة الإسنوي والثاني يقول هو عيد يستحب له المطلق فيستحب له المقيد وهو عند التأمل موافق لتعليل الشارح (فرع) هل يكبر خلف الفوائت على هذا الوجه محل نظر (قول الشارح لأنها أول صلواته) هو تعليل لابتدائه وأما أصل مشروعيته فقوله تعالى فإذا قضيتُم مناسككم الآية وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ وهى أيام التشريق (قول المتن من مغرب ليلة النحر) أى قياساً على تكبير عيد الفطر على القول به هذا كلام الإسنوي رحمه الله فليتأمل ذلك مع التعليل السابق لمقابل الأضحى في عيد الفطر عن الإسنوي والشارح (قول الشارح كما تقدم) راجع لقوله ويحتم إلخ (قول المتن وفي قول من صبح عرفة إلخ) أى فيكون

تقدم (وفي قول من صبح) يوم (عرفة ويحتم بعصر آخر أيام التشريق والعمل على هذا) في الأمصار قال في الروضة وهو الأظهر عند المحققين

للحديث أى الذى رواه الحاكم أنه عليه السلام فعل ذلك وقال فيه صحيح الإسناد (والأظهر أنه يكبر في هذه الأيام للثلاثة) فيها أو في غيرها (والراتبة) ومنها صلاة العيد (والنافلة) المطلقة لأنه شعار الوقت والثاني لا وإنما هو شعار بالنسبة إلى الفرائض المؤداة (وصيغته المحبوبة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله)

والله أكبر الله أكبر والله

الحمد ويستحب أن

يزيد بعد التكبيرة الثالثة

(كبيراً والحمد لله

كثيراً وسبحان الله بكرة

وأصيلاً) وفي الروضة

وأصلها قبل كبيراً الله أكبر

وبعد أصيلاً لا إله إلا الله

ولا نعبد إلا إياه خالصين له

الدين ولو كره الكافرون

لا إله إلا الله وحده صدق

وعده ونصر عبده وهزم

الأحزاب وحده (ولو

شهدوا يوم الثلاثين قبل

الزوال برؤية الهلال

الليلة الماضية أفطرنا

وصلينا العيد) حيث بقي

من الوقت ما يسع جمع

الناس والصلاة وإنكنا

لو شهدوا بين الزوال

والغروب وسأى (وإن

شهدوا بعد الغروب لم

تقبل الشهادة) في صلاة

العيد وصلى في الغد أداء

وتقبل في غيرها كوقوع

الطلاق والعق المعلقين

برؤية الهلال (أو) شهدوا

(بين الزوال والغروب

أفطرنا وفاتت الصلاة)

أداء (ويشرع قضاؤها

متى شاء في الأظهر)

كغيرها والثاني لا يجوز

قضاؤها بعد شهر العيد

(وقيل في قول) لا يفوت

أداؤها بل (تصلى من الغد

أداء) لعظم حرمتها

المعتمد وفيه مع بين الأيام المعلومات وهي الخمسة المذكورة والأيام المعدودات وهي الثلاثة الأخيرة منها^(١) ولا يقضى هذا التكبير إذا فات وفواته بطول الفصل عقب الصلاة أو بإعراض عنه وفي شرح شيخنا أنه يتداركه وإن كان تركه عمداً وهو غير مستقيم إذ يلزم تدارك اليوم الأول في اليوم الثاني أو الثالث ولا قائل به فإن قيده بدوام وقته ورد عليه ما لا وقت له ولأجل ذلك رجع شيخنا عنه وعمّا في حاشيته تبعاً له (قوله والراتبة) أى مع الفرائض بقريئة العطف أو الأعم وعليه الشارح وشملت الفريضة المقضية والمنذورة والجنائز (قوله والنافلة المطلقة) على كلام الشارح أو ما يعمها والمؤتة وذات السبب لا سجدة وتلاوة أو شكر (قوله بالتكبير الثالثة) أى وما بعدها إلى بعد والله الحمد كما قال المصنف ويزيد الله أكبر قبل كبيراً ويقدم لا إله إلا الله وحده على ما قبله وبذلك علم أنه ينتظم التكبير المعروف (قوله وهزم الأحزاب وحده) وبعده كما في الروضة لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد وهذه على التأويل السابق المذكورة في محلها وعلى ما ذكره الشارح في كلام المصنف مقدمة من تأخير لموافقة ما عليه العمل في الأمصار فقد قال في الأذكار إنه لا بأس به ولم يرد وأعز جنده ويندب الصلاة على النبي ﷺ وآله وصحبه وبعد التكبير كما عليه العمل أيضاً (قوله أفطرنا) أى وجوباً (قوله جمع الناس) أى من يتيسر اجتماعهم (قوله والصلاة) ولو ركعة ولو صلاها وحده ثم أدرك جماعة صلاها معهم وإن خرج الوقت قال شيخنا الرمي وعليه فهذه مستثناة من شرط الوقت عنده في المعادة فراجع (قوله وفاتت الصلاة أداء) أى قطعاً فحقه التعبير بالذهب (قوله تصلى من الغد أداء) فتتوقف صحتها على طلوع شمس ولا يضر في ذلك قبول البينة في غير الصلاة على نظير ما لو وقفوا العاشر غلطاً في الحج وبهذا سقط ما لبعضهم هنا من ذلك يعلم عدم صحة صوم ذلك اليوم واعتمده شيخنا والقياس خلافه كما في حلول الديون وغيرها (قوله بوقت التعديل) هو المعتمد

جامعاً بين الذكر في الأيام المعلومات والأيام المعدودات (قول المتن في هذه الأيام) هذه العبارة تشعر بأن التكبير يكون عقب الصلوات في هذه الأيام ولو قبل فعل الصبح وبعد فعل العصر (قول الشارح وإنما هو شعار إلخ) لم يذكره الإسناد بل قال والثاني عقب الفرائض خاصة مؤداة أو فائتة مطلقاً كالأذان يطلب في هذا دون غيره والثالث عقب فرائض هذه الأيام أداء أو قضاء لأنه قضاء ما كان التكبير مأموراً به فيه والرابع عقب ما ذكرناه فيه وعقب السنن الرواتب ونبه على أن عبارة المصنف قاصرة عن إفادة مشروعية ذلك عقب الاستسقاء والكسوف ونحوهما وعن تناول العيد والضحي ونحوهما من حيث إن الراتبة هي التابعة للفرائض ١ هـ. بمعناه (قول المتن ويستحب أن يزيد) وجه اختيار هذه الزيادة الاقتداء بالنبي ﷺ وسلم حيث قالها على الصفا يوم فتح مكة (قوله بعد التكبير الثالثة) اقتضى هذا الصنيع من المتن والشرح أنه يزيد هذا ثم يختم بلا إله إلا الله إلخ والذي في المحرر كما قاله الإسناد بعد ذكر التكبيرات ويستحب أن يزيد فيه أحد شيئين أما المذكورة أولاً وهو لا إله إلا الله إلخ وقوله أيضاً بعد التكبير الثالثة يرشد لهذا النظر للمعنى (قول الشارح جمع الناس والصلاة) أى ولو ركعة (قول الشارح والعق المعلقين إلخ) وكذا يجوز صومه إذا لم يكن من التشريق فيما يظهر وقد يمنع بظاهر حديث الفطر يوم يفطر الناس (قول المتن متى شاء إلخ) هو في بقية اليوم أولى قال الرافعي فإن عسر جمع الناس فالتأخير أولى (قول المتن وقيل في قول إلخ) مقابل قوله وفاتت الصلاة (قول الشارح فالعبارة بوقت التعديل إلخ) أى لأنه وقت جواز الحكم ووجه الثاني إسناد التعديل إلى الزيادة

والقول الآخر الفوات كطريق القطع به الراجحة ولو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده فالعبارة بوقت التعديل وفي قول بوقت الشهادة وقد تقدم حكمهما.

(تقمة) يندب إحياء ليلتي العيدين بذكر أو صلاة أو لها صلاة التسبيح ويكفي معظمها وأقله صلاة العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح كذلك ومثلها ليلة نصف شعبان وأول ليلة من رجب وليلة الجمعة لأنها محال إجابة الدعاء (فائدة) التهتة بالأعياد والشهور والأعوام قال ابن حجر مندوبة ويستأنس لها بطلب سجود الشكر عند النعمة وبقصة كعب وصاحبيه وتهتة أبي طلحة له.

[باب صلاة الكسوفين]

المشتملة على ما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها وأول كسوف وقع كان في السنة الخامسة من الهجرة أو في العاشرة كما يأتي وميل الجلال إلى أنها من خصائص هذه الأمة وهي من كسف كضرب متعدداً ولازم ما يقال كسفت الشمس وكسفها الله تعالى وكذا يقال في خسف (قوله وهو أشهر) لأن الكسف السر والخسف الخو ونور الشمس لا يفارق جرمها وإنما يستره القمر عنا بحيلولة عند اجتماعهما ولذلك لا يكون الكسوف إلا في أواخر الشهور فإن وقع في غيرها فهو من خرق العادة ونور القمر تمتد من نور الشمس وليس له نور في ذاته فإذا حالت الأرض بينهما محى نوره وذلك عند مقابلتهما ولذلك لا يكون الخسوف إلا في أنصاف الشهور وما وقع في غير ذلك فهو من خرق العادة أيضاً ومن الأول أيضاً كسوف الشمس في عاشر ربيع الأول يوم موت ابنه إبراهيم عليه السلام في سنة ثمان من الهجرة ومات وعمره سبعون يوماً على الصحيح ومنه الكسوف يوم عاشر المحرم حين قتل الحسين في سنة إحدى وستين (تفصيله) وقع في حاشية العلامة البرلسي هنا كلام غير مستقيم يعرفه من له الخبرة بحركات الأفلاك (فائدة) تسن الصلاة فرادى لا بالهيئة الآتية لبقية الكواكب والآيات السماوية والزلازل والصواعق ولا يجوز لها خطبة ولا جماعة ويدخل وقتها بوجودها ويخرج بزوالها كالكسوف فيصيح في وقت الكرامة (قوله لأنه إن) كلامه يقتضي أن هذا دليل التأكيد وفيه نظر فراجع (قوله فيحرم إن) أي مع تعيين الشمس أو القمر وتعيين كونها بر كوعين أولاً ولا يجوز غير ما نواه فلو أطلق النية تخير بين الكيفيتين وفارق الوتر بعدم تعدد الركعات هنا إذ لا يجوز الإحرام بها بأكثر من ركعتين قال شيخنا وإذا اختار كيفية تعينت وقال بعض مشايخنا له الرجوع عنها قبل الوصول لما يعينها كالقيام الثاني في كيفية الركوعين أو الهوى للوجود في الكيفية الأخرى نعم يلزم للمأموم موافقة الإمام فينوي ما هو فيه وتنصرف نيته المطلقة إليه وإن أدركه في التشهد على الأوجه وقيل في هذه يتخير وفيه نظر لأن فعله خلافه يلزم مخالفة نظم الصلاة وقد مر منعه فراجع (قوله هذا أقلها) أي أقل كمالها وأقلها حقيقة كسنة الظهر (قوله فأكبر) وإن زاد على خمسة خلافاً للإسنوي ولا حاجة إلى هذا إلا لأجل مقابل الأصح (قوله والأصح المنع) أي فرادى لما يأتي (قوله فقد مت) لأنها الثبينة وغيرها محتمل إذ لم يرد تكرار فعلها منه عليه السلام بعد الروايات وحيث لم يمتنع غيرها ابتداءً ودواماً والجواب بحمل الروايات على بيان الجواز غير مستقيم بل هو سبق قلم لاقتضائه جواز فعلها بأكثر من

[باب صلاة الكسوفين]

(قول الشارح لأنه أمر بها) والصارف عن الوجوب إلى الندب حديث هل علي غيرها (قول المتن فيحرم إن) مسألة مكررة في الكتاب (قول المتن ثم يرفع ثم يعتدل) فيه ميل إلى أنه يكبر في الرفع الأول ويقول في الثاني سمع الله لمن حمده والمسألة ذات خلاف صرح بهذا الماوردي ونقله عن النص وكذا ذهب إليه ابن كعب ولكن نص الأم ومختصر المزني والبيهقي على أنه يقول سمع الله لمن حمده فيهما واعتمده الشارح كما سيأتي وهو كالصريح في عبارة الروضة والرافعي ولكن بعضهم أولها (قول المتن ثالث) جعل الإسنوي الخلاف ثابتاً في زيادة رابع وخامس لورودهما في بعض الروايات ومنع من الزيادة على الخامس قطعاً (قول الشارح من الركوعين) أي فليس الضمير عائداً للركوع الثالث لفساده (قول الشارح والثاني يزاد) هو ممكن في

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال فيهما خسوفان، وفي الأول كسوف والثاني خسوف وهو أشهر وحكى عكسه (هي سنة) وفي الروضة كاصلها مؤكدة لأنه عليه السلام أمر بها وصلى لكسوف الشمس رواها الشيخان (فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد) السجدةتين ويأتي بالطمأنينة في حالها (فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك) هذا أقلها كما في الروضة وأصلها فهي ركعتان في كل ركعة ركوعان كما فعلها عليه السلام (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فأكبر (ثمادى الكسوف ولا نقصه) أي نقص ركوع من الركوعين (للاخلاء في الأصح) والثاني يزاد وينقص ما ذكر لما ذكر ويجرى الوجهان في إعادة الصلاة إذا بقي الكسوف بعد السلام والأصح المنع وما في رواية لمسلم أنه عليه السلام صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وفي أخرى له أربعة ركوعات وفي رواية لأبي داود وغيره خمسة ركوعات والأصح ما قاله الأئمة عنها بأن روايات الركوعين أشهر وأصح فقدمت

وما في حديثي أبي داود وغيره أنه عليه السلام صلاها ركعتين أي من غير تكرير ركوع كما قال به أبو حنيفة قال في شرح المذهب أوجب عنهما أصحابنا بجوابين أحدهما أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواة والثاني أننا حمل أحاديثنا على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز قال فقيه تصريح منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته للكسوف وكان تاركاً للأفضل اهـ. ولا ينافي هذا ما تقدم من امتناع نقص ركوع منها لأنه بالنسبة لمن قصد فعلها بالركوعين وفي شرح المذهب عن الأم أن من صلى الكسوف وحده ثم أدر كها مع الإمام صلاها معه (والأكمل) فيها مع ما تقدم (أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة) وما يتقدمها من دعاء الافتتاح والتعوذ (البقرة) أو قدرها إن لم يحسنها (وفي الثاني كائناً منها وفي الثالث مائة

وركوعين وليس كذلك (قوله أشهر وأصح) فامتنع غيرها مما فيه زيادة لا كسنة الظهر فيجوز وعليه يحمل ما بعده كما مشى عليه أبو حنيفة (قوله وحده) وكذا جماعة كما مر في صلاة الجماعة من جواز إعادتها في جماعة (قوله والأكمل أن يقرأ) وإن علم الانجلاء في أثناء الصلاة ولم يرض المأمومون أو لم ينحصروا^(١) نعم يخفف لنحو ضيق وقت الجمعة (قوله قدرها) أي البقرة وهي مائتان وثمانون وست آيات وآل عمران مائتا آية والنساء مائة وسبعون وست آيات والمائدة مائة وعشرون آية فالمراد من القدر في الجميع الآيات المعتدلة (قوله وهما) أي النصفان المذكوران متقاربان إذ السورة الثالثة تزيد على مقابلها بنحو ست وعشرين آية والرابعة تزيد على مقابلها بنحو عشرين آية (قوله في الركعة الثانية) قيد بها لأنها محل طلب القراءة كما هنا (قوله أصحهما) هو المعتمد (قوله ويسبح) وإن علم الانجلاء كما مر (قوله انخفضت الشمس) وصح أنه انخفض القمر أيضاً وصلى لغرضاً في (قوله والاعتدال) وما في مسلم أنه طویل شاذ كما قاله الرافعي (قوله في المحرر الأظهر إلخ) فالمصنف لم يوافق في تعبيره الواقع ولا أصله .

الركعة الثانية وأما الأولى فقال الإسنوي لعل وجهه فيها أن يكون من أهل المعرفة بامتداده (قول الشارح بأن روايات الركوعين إلخ) انظر لو قلنا بالجواز وأحرم وأطلق هل ينصرف إلى النوع الذي في المتن (قول الشارح والحديثين) المراد بهما حديث أبي داود وغيره المأخوذ من قوله وما في حديث أبي داود وغيره (قول الشارح ولا ينافي إلخ) جواب عن اعتراض الإسنوي بأنه إذا امتنع النقص بسبب الانجلاء لتعود إلى ركعتين كسنة الظهر فلأن يمتنع ذلك بلا سبب أولى . واعلم أن قول الشارح فيما سلف هذا أقلها كما في الروضة ينبغي حمله على أقل الكمال لئلا ينافي ما نقرر عن شرح المذهب (فروع) لو نواها كسنة الظهر ثم بدله بعد الإحرام أن يزيد ركوعاً في كل ركعة فالظاهر الجواز ويحتمل خلافه وهو الذي يؤخذ من قوة كلام الشارح (قول المتن والأكمل أن يقرأ إلخ) ظاهر إطلاقهم أن التطويل مطلوب وإن كان المأمومون غير معصومين (قول المتن كائناً أي) قال الإسنوي ينبغي أن يريد الآيات المتوسطة في الطول والقصر (قول الشارح وهما متقاربان) قد يقال كيف التقارب في القيام الثالث إلا أن يعتذر بأن مائة وخمسين من البقرة قد تكون آياتها مقاربة للنساء وفيه نظر باعتبار المائتين في الثاني (قول الشارح إنه قرأ) صرح في هذه الرواية بالقراءة في القيام الثاني بخلاف الأولى (قول الشارح والاعتدال) قد ثبت في صحيح مسلم تطويل الاعتدال لكن أجاب الرافعي بأنها رواية شاذة مخالفة لرواية الأكثرين (قول الشارح وأطلق في المحرر الأظهر) أي لم يقل أظهر الوجهين ولا أظهر القولين قال الإسنوي فليت المؤلف ترك ما في المحرر على حاله أي ليفيد أن الخلاف قولان موافقة لاصطلاحه ولما في الشرحين والروضة

البقرة ثم ركع ركعاً طويلاً ثم رفع فقام طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس وروى أيضاً عن عائشة أنه قرأ في القيام الثاني قراءة طويلة وهي أدنى من القراءة الأولى وأنه قال في الرفع من الركوعين سمع الله من حمده وبنائك الحمد قال في شرح المذهب إلى آخره روى الشيخان عن ابن عباس قال انخفضت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلي قال مسلم والناس معه فقام قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة

البقرة ثم ركع ركعاً طويلاً ثم رفع فقام طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ثم رفع ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس وروى أيضاً عن عائشة أنه قرأ في القيام الثاني قراءة طويلة وهي أدنى من القراءة الأولى وأنه قال في الرفع من الركوعين سمع الله من حمده وبنائك الحمد قال في شرح المذهب وهذا هو الراجح عند جماهير الأصحاب وحكى فيه وفي الروضة الخلاف قولين وقال الرافعي في الشرح فيه قولان ويقال وجهان وأطلق في المحرر الأظهر وقيس بمقابلته على الركوع

(قلت الصحيح تطويلها) كما قال ابن الصلاح (ثبت في الصحيحين) في صلاته ﷺ لكسوف الشمس من حديث أبي موسى ولفظه فصلى بأطول قيام ركوع وسجود ما رأيته قط يفعل في صلاته ومن حديث عائشة ولفظها في صحيح البخاري في الركعة الأولى فسجد سجوداً طويلاً وفي الثانية ثم سجد وهو دون السجود الأول وفي صحيح مسلم ما ركعت ركوعاً قط ولا سجدت سجوداً قط كان أطول منه وذكر الرافعي أن تطويل السجود في صحيح مسلم (ونص في البويطي أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم) قال البغوي فالسجود الأول كالركوع الأول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختاره في الروضة (وتسن جماعة) بالنصب على التمييز المحول عن نائب الفاعل أي تسن الجماعة فيها وينادي لها الصلاة جامعة كما فعلها ﷺ في كسوف

الشمس جماعة وبعث لها منادياً: الصلاة جامعة رواهما الشيخان وتسن للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر كما ذكره في شرح المذهب وتسن في الجامع (ويجهر بقراءة كسوف القمر لا الشمس) لأن الأولى في الليل والثانية في النهار وما روى الشيخان عن عائشة أنه ﷺ جهر في صلاة الكسوف بقراءته والترمذي عن سمرة قال سلى بنا النبي ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتاً وقال حسن صحيح قال في شرح المذهب يجمع بينهما بأن الإصرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم) بعد الصلاة (يخطب الإمام) كما فعل ﷺ في كسوف الشمس رواه الشيخان (خطبتين بأركانها في الجمعة) قياساً عليها (ويحث الناس فيهما على التوبة والخير) قال في الروضة ويحرضهم على الإعتاق والصدقة ويحذرهم

(قوله الصحيح) الأولى التعبير بالأصح كما في الشرح وغيره أو بالأظهر لأن الخلاف أقوال كما مر إلا أن يؤول بمعنى الراجح أو يقال فيه إشارة إلى رد تعبير الرافعي بالأظهر المشعر بقوة الخلاف وعلى كل فهو خلاف اصطلاحه (قوله ثبت في الصحيحين) في هذا وما سيأتي بقوله وذكر الرافعي إلخ رد على الرافعي في الاستدلال عليه بالقياس لأن النص مقدم (قوله في البويطي) نسبة إلى بويط قرية بصعيد مصر الأدنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان خليفة الشافعي رضي الله عنه في حلقته مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين (قوله فالسجود الأول كالركوع الأول والسجود الثاني كالركوع الثاني) وهكذا فيسبح قدر مائة آية كما في المنهج وغيره في الأول ثم ثمانين في الثاني ثم سبعين في الثالث ثم خمسين في الرابع أو ببعض من ذلك ولا يطيل الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين اتفاقاً (قوله واختاره) يحتمل عودة إلى كلام البغوي ويحتمل عوده إلى الحكم كله (قوله وتسن جماعة) وغير جماعة على ما مر في العيد وكذا في حضور النساء فيها (قوله يجمع بينهما إلخ) هو صريح في أنه ﷺ صلى لكل منهما (قوله ثم بعد الصلاة يخطب) فلو قدمها لم تصح ويحرم إن قصدتها كما في العيد ولا يندب فيها ولا في صلاتها استغفار ولا تكبير ولا تكفي خطبة واحدة ويندب هنا ثياب البذلة والمهنة وعدم التزين وغير ذلك كما في الاستسقاء (قوله ويحرضهم) الإمام أو نائبه أو قاضي المحلة أو غيره كما يأتي ويجب ما ذكر بالأمر كما في الاستسقاء وسيأتي ما فيه (قوله ويخطب إمام المسافرين) وكذا إمام العبيد والصبيان وكذا إمام النساء كما مر في العيد (قوله أي شيئاً منها) يشير إلى أن عدم إدراك الركعة لا خلاف فيه كما يعلم مما بعده (قوله ثم أتى إلخ) فعله يتوالى ثلاثة قيامات وثلاثة ركوعات (قوله وتفت صلاة إلخ) ويلزمه فوات الخطبة لأنها تابعة فلو انجلت بعد الصلاة لم تفت الخطبة وعلى هذه يحمل ما في المنهج وشرح شيخنا وغيرهما لأنها وعظ وقول شيخنا بعدم فوات الخطبة في الحال الأولى فيه نظر فراجع .

(قول الشارح واختاره في الروضة) يحتمل عود إلى مقالة البغوي ويحتمل عوده إلى الحكم كله (قول الشارح بالنصب إلخ) دفع لاعتراض الإسنوي على نصبها حالاً أو رفعها الخوج إلى التقدير (قول الشارح والجهر في كسوف القمر) أي فيكون النبي ﷺ قد صلى لكسوف القمر (قول المتن أو في ثان أو قيام ثان إلخ) وأما بعدهما فظاهر أنه لا يحصل سوى الجماعة (قول الشارح أي شيئاً منها) هي عبارة المحرر وهو أوضح (قول الشارح قام هو إلخ) أي ولا يسجد لأنه إذا أدرك بالركوع ما قبله من القيام فلا ينحصر له السجود الذي فعله بالأولى (قول المتن وتفت صلاة كسوف الشمس إلخ) بمعنى يمتنع فعلها بعد ذلك لا بمعنى فوات الأداء (تنبيه)

الغفلة والاعتراض في صحيح البخاري عن أسماء أن النبي ﷺ أمر بالعتاقة في كسوف الشمس ويخطب إمام المسافرين ولا تخطب إمامة النساء ولو قامت واحدة وعظمتن فلا بأس (ومن أدرك في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات (أولى) ركوع ثان أو قيام (ثان) من أي ركعة (فلا) يدرك الركعة أي شيئاً منها (في الأظهر) لأن الركوع الثاني وقيامه كالتابع للأول وقيامه والثاني يدرك ما لحق به الإمام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فإذا كان ذلك في الركعة الأولى وسلم الإمام قام هو وقرأ ورُكع واعتدل وجلس وتشهد وسلم أو في الثانية وسلم الإمام قام وقرأ ورُكع ثم أتى بالركعة الثانية بركوعها وضعف هذا القول بأن الإتيان فيه بقيام كونه من غير سجود مخالف لنظم الصلاة (وتفت صلاة) كسوف الشمس

بالانجلاء) لأنه المقصود بها وقد حصل ولو انجل بعضهما فله الشروع في الصلاة للباقي كالمو لم ينكشف منها إلا ذلك القدر ولو حال سحب وشك في الانجلاء صلى لأن الأصل بقاء الكسوف ولو كانت تحت غمام فظن الكسوف لم يصل حتى يستيقن (وبغروبها كاسفة) لعدم الانتفاع بها بعد الغروب

(و) نفوت صلاة كسوف

(القمر بالانجلاء) لما تقدم

(وطول الشمس) لعدم

الانتفاع به بعد طلوعها

(لا) طلوع (الفجر في

الجديد) لبقاء الانتفاع

بضوئه والقديم نفوت به

لذهاب الليل (ولا

بغروبه) قبل الفجر

(خاصة) كما لو استمر

بغمام ولو خسف بعد

الفجر صلى في الجديد

غاب أم لا وقيل إن لم يغيب

صلى قطعاً ولو شرع قبل

الفجر أو بعده وطلعت

الشمس في أثنائها لم تبطل

كالمو انجل الكسوف في

الأثناء (ولو اجتمع

كسوف وجمعة أو فرض

آخر قدم الفرض) الجمعة

أو غيرها (إن خيف فوته)

لضيق وقته ففي الجمعة

يخطب لها ثم يصلها ثم

يصل الكسوف ثم يخطب

لها ثم يصلها ثم يصل

الكسوف ثم يخطب لها

(والا) أي وإن لم يخف

فوت الفرض (فالأظهر

تقديم الكسوف)

لتعرضها للفوات

بالانجلاء (ثم يخطب

للجمعة) في صورتها

(متعرضاً للكسوف) ولا

يجوز أن يقصده والجمعة

بالخطبتين لأنه تشريك

بين فرض ونفل

(قوله بالانجلاء) أي التام يقيناً قبل الشروع فيها فله الشروع مع الشك فيه فإن تبين الانجلاء قبل الشروع بطلت إن كان قبل الفراغ وإلا وقعت نفلاً إن فعلها كسنة الظهر وإلا فلا ولا يضر الانجلاء في أثنائها قال شيخنا الرملي ولا توصف بأداء ولا قضاء ثم قال ولا مانع من وصفها بذلك كثيراً بإدراك ركعة قبل الانجلاء أو دونها (قوله صلى) وإن قال المنجمون إنها انجلت كما سيأتي (قوله حتى يستيقن) يفيد أنه لا يجوز الشروع في الصلاة مع الشك في وجود الكسوف وأنه لا يكفي ظنه أيضاً بل لا بد من مشاهدته بنفسه أو بإخبار عدد التواتر عن مشاهدة وأنه لا يكفي خبر عدلين عن مشاهدة ولا عدد التواتر عن غير مشاهدة لأنه ليس من محسوس ومنه إخبار المنجمين سواء أخبر بوجوده أو دوامه هكذا عن شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي وقال بعض مشايخنا ولي به أسوة إنه ينبغي الاكتفاء بخبر عدل ولو عن غير مشاهدة بل وبخبر نحو صبي اعتقد صدقه كما في صوم رمضان والتعليل بعدم الاكتفاء بذلك هنا للاحتياط في هذه الصلاة التي لا نظير لها ممنوع بما مر من جواز الشروع فيها مع الشك في الانجلاء مع أنه يقتضي عدم المنع فيها إذا فعلها كسنة الظهر فتأمل (قوله لبقاء الانتفاع بوضوئه) أي لبقاء وقت الانتفاع بوضوئه فله الشروع بعد الفجر وإن غرب كاسفاً قبله ويجهر ما لم تطلع الشمس (قوله أو فرض آخر) ولو مندوراً لأنه يسلك به ممالك واجب الشرع (قوله تقديم الكسوف) أي صلاته ويندب تخفيفها بقراءة سورة قصيرة وإن اتسع الوقت والأولى صلاتها كسنة الظهر ويؤخر خطبتها لما بعد صلاة الجمعة كما في تحرير العراق (قوله ولا يجوز أن يقصده إلخ) بل يجب قصد الجمعة هنا وحدها لو جرد الصارف فلا تصح مع الإطلاق على المعتمد والمراد القصد في الأركان فلا يتناقض بقوله متعرضاً للكسوف لأنه فيما بين الأركان وفي هذا الحالة تسقط خطبة الكسوف استغناء بالتعرض المذكور وعليه يحمل ما في شرح الروض ويظهر أنه إذا لم يتعرض للكسوف لا نفوت خطبته ولم أر من ذكره فليراجع (قوله تشريك بين فرض ونفل) أي نفل مقصود فخرج بذلك ما لو اجتمع عيد وكسوف فهو كاجتماع الفرض مع الكسوف لكن له أن يوالى الصلاتين ويؤخر الخطبتين وحينئذ فله أن يقصدهما معا بالخطبة لحصول المقصود وبذلك فارق عدم صحة الجمع بين سنتين مقصودتين من الصلوات كذا قاله شيخنا الرملي وفيه نظر مع منعه ذلك في خطبة الجمعة كما مر قبله (قوله قدمت) أي الجنائز وجوباً إن خيف

تقييده الفوات بالصلاة يقتضي أن الخطبة لا نفوت بذلك وهو كذلك (قول الشارح قبل الفجر) لا يشكل على ذلك ما قيل إن القمر لا يخسف إلا في ليلة الثالث عشر أو الرابع عشر وهو فيها لا يغيب قبل الفجر لأن هذا قول المنجمين والله على كل شيء قدير ولأن الفقيه يفرض المسائل للتدريب وإن لم تقع (قول الشارح ولو خسف بعد الفجر إلخ) لو غاب قبل الفجر ولم يصل حتى طلع الفجر قال في الكفاية فينبغي تخفيفه على القولين فيما لو غاب بعد الفجر خاصة (قول المتن تقديم الكسوف) قال الإسنوي فعل هذا يقرأ في كل قيام بالفتحة و ﴿قل هو الله أحد﴾ وما أشبهها نص عليه في الأم (تنبيهه) إذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر إطلاقهم تقديم الخطبة أيضاً ويحتمل خلافه لأنها لا نفوت بالانجلاء وأيضاً فقولهم يقتصر على الفتحة إلخ يرشد إلى ذلك ثم رأيت في تحرير العراقي نقلاً عن التنبيه أنه يصل الكسوف ثم الفرض ثم يخطب والله أعلم (قول المتن قدمت) أي إن حضر وليها وغير الجمعة من الفرائض كالجمعة ومن ثم تعلم أن الناس مخطئون فيما يفعلونه الآن من تأخير الجنائز مع اتساع وقت الفرض قال العراقي وهذا خطأ يجب اجتنابه ١ هـ. وقال السبكي قضية تعليلهم تخوف تغير الميت إن تقديم الجنائز على الفرض عند اتساع الوقت واجب ١ هـ. وإذا ذهب معها الولي فلا جمعة عليه وكذا الحمالون والظاهر أن الصديق والصهر والزوج كذلك وأما باقي أهل البلد لو أرادوا التوجه وترك الجمعة فالوجه الامتناع (قول الشارح لما يخاف من تغير الميت)

(ثم يصل الجمعة) والثاني يقدم الجمعة أو الفرض الآخر لأنها أهم (ولو اجتمع عيد أو كسوف وجنائة قدمت الجنائة) لما يخاف من تغير الميت

تغير الميت وإن خرج وقت الصلاة ولو فرضاً ولو جمعة فإن لم يخف تغيره قدمت الجنائز وجوباً أيضاً إن اتسع وقت الصلاة ولو فرضاً فإن خيف خروج وقت الفرض قدم عليها والحاصل كما في شرح الروض وغيره أنه إذا اجتمع صلوات فعند أمن الفوات تقدم الجنائز ثم الكسوف ثم الفريضة أو العيد وعند خوف الفوات تقدم الفريضة ثم الجنائز إلا مع خوف تغير الميت كما مر ثم العيد ثم الكسوف تقدماً للأخوف فالأكند أى بعد تقديم الأهم الذى هو الفرض ولو قال قدم ما يخاف فوته مطلقاً ثم الأهم فالأخوف فالأكند لكان أولى ولا مانع من اجتماع الكسوف مع العيد أو بفرض وقوعه (تفصيله) إذا قدم الكسوف على الفرض صلى الفرض ثم خطب للكسوف (فرع) قال بعض مشايخنا يقدم عرفه إذا خيف فوتها على انفجار الميت لأنه يمكن الصلاة على القبر بلا مشقة بخلاف قضاء الحج فإنه يشق وهو ظاهر .

[باب صلاة الاستسقاء]

التي وقوعها نادر عن الكسوف يقال سقاه وأسقاه بمعنى ويقال سقاه للخير ﴿وسقاهم ربهم شراباً طهوراً﴾ وأسقاه لغيره ﴿وأسقيناهم ماء غدقاً﴾ وشرعت في رمضان سنة ست من الهجرة ويظهر أنها من خصائص هذه الأمة فراجعها (قوله طلب السقيا) أى لغة من الله أو من غيره فسينها للطلب ولو بلا حاجة وشرعاً طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم وهي ثلاثة أنواع أدناها مطلق الدعاء ويليه الدعاء خلف الصلوات ولو نفلاً وأعلها الصلاة بالكيفية الآتية (قوله وسقأتى إلخ) هو بيان لمرجع الضمير بقوله هي سنة أى مؤكدة (قوله لانقطاع ماء) وكذا الملوحة ونحوها والزرع ليس قيداً فالوجه إسقاطه (قوله ولو انقطع إلخ) هو مما دخل في كلام المصنف وتوهم في المنهج أن الشارح أورده على كلام المصنف فجعله من زيادته وفيه نظر فإن الزيادة لأنفسهم فيها نفع لهم فلا تخلو عن حاجة فتأمل (قوله عن طائفة) أى غير أهل بدعة أو بغى (قوله والمسافرون) وكذا النساء والعبيد والصبيان وسكت عن ذكرهم هنا لطلب خروجهم فيما يأتى أو لأن الكاملين هم المقصودون بالأصالة^(١) وفي صلاتهم والخطبة لهم ما مر في العيد والكسوف (قوله وتعاد) ولو لمنفرد فلا تنقيد إعادتها بجماعة ولا بثلاث مرات بل حتى يحصل المقصود ثم إن اشتدت الحاجة لم تتوقف إعادتها على صوم وإلا فمعه كما في الابتداء (قوله للصلاة) بلا صوم أو معه كما مر (قوله ويصلون) أى بالهيئة الآتية مع الخطبة وإنما لم تمتنع بفوات سببها كما مر في الكسوف لأنه لا غنى للناس عن وجود الغيث مرة بعد أخرى إذ لا يخلو عن ينفع به فكأن سببها لم يفت كذا قيل ولا حاجة إليه لما يأتى بعده (قوله والدعاء ويصلون) هما تفسير للشكر أو تفصيل له لأنه يطلق على القول والفعل أو يصلون تفسير للشكر والدعاء لاشتغال الصلاة عليهما لأنها شكر وفيها دعاء (قوله شكراً) أى تقى شكراً ولا بد فيها من نية الاستسقاء على المعتمد (قوله للاستزادة) أى التي ينتفع بها ولو بلا حاجة ظاهرة (قوله ويأمرهم الإمام) ومثله نائبه أو قاضى الخل أو مطاع فيه أو حاكم في بلد لا إمام فيه وبأمره لهم يجب عليهم الصوم وغيره مما يأتى ويكفى فيه ما في النذر ولا يتقيد وجوب ذلك بالأمر بالاستسقاء بل كل ما ليس بمعصية يجب بأمره ولو مباحاً ولا تجب أقول ولأن صلاتها فرض كفاية .

[باب صلاة الاستسقاء]

(قول المتن وتعاد إلخ) روى أن الله يحب الملحين في الدعاء لكنه ضعيف كما قاله ابن عدى في الكامل والعقيلي وابن طاهر نعم في الصحيحين يستجاب لأحدكم ما لم يعجل يقول دعوت لم يستجب لى فإن قيل لم شرعت الإعادة هنا دون الكسوف كما سلف قلت أجاب بعضهم بشدة الحاجة هنا والله أعلم (قول المتن وثالثاً) أى وأكثر (قول المتن والدعاء) أى لطلب الزيادة (قول الشارح شكراً) قال صاحب المذاكرة وينون بصلاتهم الشكر ويدلون الشكاية بالشكر هـ وقول المنهاج والدعاء ويصلون كأنه عطف تفصيل للشكر لأنه

بتأخيرها وإن اجتمع جمعة وجنائة ولم يضق الوقت قدمت الجنائة وإن ضاق قدمت الجمعة ولو اجتمع خسوف ووتر قدم الخسوف وإن خيف فوات الوتر لأنها أكند .

[باب صلاة الاستسقاء]

أى طلب السقيا وسيأتى أنها ركعتان (هي) سنة عند الحاجة لانقطاع ماء الزرع أو قلته بحيث لا يكفى بخلاف انقطاع ما لا يحتاج إليه في ذلك الوقت ولو انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت سن لغيرهم أيضاً أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم وسواء في سنها أهل الأمصار والقرى والبدوادى والمسافرون لاستواء الكل في الحاجة وقد فعلها ﷺ [رواه الشيخان] (وتعاد ثانياً وثالثاً إن لم يسقوا) حتى يسقاهم الله تعالى (فإن تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ويصلون على الصحيح) شكراً والثاني استند إلى أنه ﷺ ما صلى هذه الصلاة إلا عند الحاجة وقطع بالأول الأكثرين وأجرى الوجهان فيما إذا لم ينقطع الماء وأرادوا أن يصلوا للاستزادة (ويأمرهم الإمام بصيام

ثلاثة أيام أو لأو التوبة والتقرب إلى الله تعالى بوجه البر والخروج من المظالم في الدم والعرض والمال لأن لكل مما ذكر أثر في إجابة الدعاء (ويخرجون إلى الصحراء في الرابع صياماً في ثياب بذلة وتخشع) قال ابن عباس خرج رسول الله ﷺ إلى الامتسقاء متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصل الحديث وفي آخره أنه صلى ركعتين كما يصلي العيد قال الترمذي حسن صحيح وقوله متبذلاً هو كما يؤخذ من النهاية من تبذل أي لبس ثياب البذلة والبذلة بكسر

الموحدة وسكون المعجمة طاعته في الأمر بالمعصية ولكن يعز من خالفه لشق العصا ولا يجب شيء على الإمام بأمره لأن التكلم لا يدخل في عموم كلامه ويعد إيجاب الشخص شيئاً على نفسه ولا يسقط الوجوب برجوعه عن الأمر ولا بالسقيا في أثنائه ويجب في الصوم تبييت النية ليلاً ولا يقضى إذا فات ويجزئ عنه صوم غيره ولو نفل في هذه الأيام ولا يجوز للمسافر فطره وإن تضرر بما لا يبيح التيمم قاله شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزيادي كابن حجر فقال لا يجزئ عنه غيره ويجوز فطره بما يجوز به فطر رمضان وهو الوجه (قوله ثلاثة أيام) بل أربعة بيوم الخروج فإنه من جملة الأمر ويجوز صومها ولو من نصف شعبان الثاني لأنه لسبب (قوله والتوبة) ووجوبها بالأمر تأكيد لوجوبها شرعاً وتردد شيخنا في وجوبها على من لا ذنب عليه (قوله بوجه البر) كالصدقة ويجب منها أقل متمول فإن عين قدر كالفطرة فأقل اعتبر بها أو كال كفارة اعتبر بها قاله شيخنا وهو يشمل الكفارة العظمى ويعتبر فيها بالعمر الغالب وكالعتق ويعتبر قيمته بما في الكفارة به ككفاية العمر الغالب والحاصل أن كل ما يجب على المكفر يجب وإلا فلا (قوله والخروج إلخ) والأمر به تأكيد لوجوبه الشرعي كما مر (قوله ويخرجون إلخ) ظاهر كلامه إن هذا وما عطف عليه ليس مما دخل في الأمر وإنما يسن فعله لهم في ذاته وفي شرح شيخنا الرملي أنه يسن للإمام الأمر به كالصيام لكن هل يجب بأمره بحث بعضهم أنه يجب لأنه أمر بمنذوب كما مر ونوزع فيه فليراجع (قوله إلى الصحراء) أي ولو بمكة والمدينة (قوله وتخشع) عطف على ثياب ويندب المشي والحفا لا كشف الرأس والعري (قوله ويخرجون الصبيان) ومثونه إخراجهم في ما لهم فإن لم يكن لهم مال فعل من تلزمهم مؤنتهم ومثلهم النساء غير ذوات الهيئات ولا بد من إذن حليل ذات الحليل وكذا العبيد بإذن ساداتهم لا المجانين وإن أسنت ضراوتهم خلافاً لابن حجر (قوله وكذا البهائم) وتبعد أولادها عنها ليكثر الصياح والضجيج (قوله نبى) هو سليمان عليه السلام (قوله ثلثه) قيل اسمها حرمل وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجا وقال الدميري اسمها عيجلون (قوله رافعة إلخ) وهي ملقاة على ظهرها وهي تدعو بقولها اللهم إنا خلقنا من خلقتك لا غنى بنا عن رزقك فلا تهلكننا بذنوب بني آدم أو بغير ذلك من الأدعية (قوله ولا يمنع أهل الدمة) أي لا يجب منعهم بل يندب على أحد احتمالين لابن حجر فتعريضهم من خروجهم مكره كإخراجهم (قوله ولا يخلطون بنا) أي يكره لنا أن نكنهم من ذلك في مصلاتنا أو غيره ولو غير باغين ويمنعهم الإمام من خروجهم استقلالاً في يوم وما في الأم مؤول (فرع) يجوز إجابة دعاء الكافرين ويجوز الدعاء له ولو بالمغفرة والرحمة خلافاً لما في الأذكار إلا مغفرة ذنب الكفر مع موته على الكفر فلا يجوز (قوله كالعيد) فلا يصح أن يحرم فيها بأكثر من ركعتين على المعتمد خلافاً لابن حجر وفي بعض نسخ شرح شيخنا الرملي موافقته ونقل أنه ضرب عليه بالقلم وعلى ما قاله ابن حجر ينظر في التكبير فيما زاد هل يتركه أو يزيده أو ينقصه حرره (قوله والأصح) هو المعتمد (قوله ضعيف) أي لحديث وإن كان قراءة السورتين سنة أيضاً كما في الجمعة (قوله في أي

يطلق على القول والفعل (قول المتن والخروج من المظالم) تصريح ببعض أركان التوبة (قول المتن وتخشع) عطف على قوله ثياب إلخ (قول الشارح إذ ليس لها أهلية دعاء) ولأن الناس يشتغلون بها بأصواتها

يحدث ابن عباس السابق (لكن قيل يقرأ في الثانية) بدل اقتربت ﴿إنا أرسلنا نوحاً﴾ لاشتغالها على اللاتن بالخال وهو قوله تعالى ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفراً﴾ يرسل السماء عليكم مدراراً ﴿والأصح يقرأ اقتربت كما يقرأ في الأولى﴾ وما روى الدارقطني عن ابن عباس أنه ﷺ قرأ في الأولى ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وقرأ في الثانية ﴿هل أناك حديث الغاشية﴾ قال في شرح المذهب ضعيف (ولا تختص بوقت العيد في الأصح) فجوز فعلها في أي

لحديث ابن عباس السابق (لكن قيل يقرأ في الثانية) بدل اقتربت ﴿إنا أرسلنا نوحاً﴾ لاشتغالها على اللاتن بالخال وهو قوله تعالى ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفراً﴾ يرسل السماء عليكم مدراراً ﴿والأصح يقرأ اقتربت كما يقرأ في الأولى﴾ وما روى الدارقطني عن ابن عباس أنه ﷺ قرأ في الأولى ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وقرأ في الثانية ﴿هل أناك حديث الغاشية﴾ قال في شرح المذهب ضعيف (ولا تختص بوقت العيد في الأصح) فجوز فعلها في أي

وقت كان من ليل أو نهار والثاني يختص به أخذاً من حديث ابن عباس السابق (ويخطب) بعد الصلاة وسياً في جواز أن يخاطب قبلها دليل الأول حديث ابن ماجه وغيره أنه ﷺ خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب (كالعيد) أى كخطبته في الأركان وغيرها (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) أو لهما فيقول استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه بدل كل تكبيرة ويكثر في أثناء الخطبة من الاستغفار ومن قول: ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفارا﴾ أى سئل السماء عليكم مدراراً ﴿ويدعو في الخطبة الأولى اللهم اسقنا غيثاً﴾ هو المطر (مغيثاً) بضم الميم أى مروياً مشبعاً (هنيئاً) هو الطيب الذى لا ينغصه شيء (مريئاً) بالهمز هو الحمد

وقت) ولو وقت الكراهة لأنها ذات سبب متقدم ولو أسقط لفظ العيد كان أولى ولعله إنما ذكره لكونه محل الخلاف كما أشار إليه الشارح (قوله والثاني يختص به) وحمل على أنه اختار (قوله فيقول) أى بدل كل تكبيرة استغفر الله إلخ خبر الترمذى من قالها غفر له وإن كان قد فر من الزحف (قوله اسقنا) هو بقطع الهمزة (١) من أسقى وقد تقدم ما يفيد جواز وصلها من سقى (قوله مغيثاً) هو فى الأصل المنقذ من الشدة (قوله هنيئاً) بالمد والهمز كمرئياً (قوله مريئاً) بفتح الميم وكسر الراء وبعده مثناة تحتية قبل العين المهملة وروى بضم الميم وسكون الراء وبعدها موحدة مكسورة أو فوقية كذلك وهما بمعنى ما قبلهما من أربع البعير أكل الربيع ورتعت الماشية أكلت ما شاءت (قوله يعمها) أى بالنبات الناشئ عنه (قوله بالمهملتين) أى مع تشديد الثانية يقال سح إذا سال من أعلى إلى أسفل وساح إذا سال على وجه الأرض (قوله زيادة مذكورة إلخ) وهى اللهم إنا بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضنك ما لا نشكو بالتون إلا إليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك والألواء بالهمز والمد شدة الجوع والجهد التعب والضنك شدة التعب (قوله وأسقطه) أى الأكثر وفيه اقتصار على بعض حديث ولا بدع فيه (قوله ويستقبل) أى ندباً بعد صدر الخطبة الثانية ولو استقبل فى الأولى لم يعده فى الثانية لأنه ليس من هياتها (قوله ويبالغ فى الدعاء) قال الإمام الشافعى رضى الله عنه ويطلب لكل منهم أن يقول اللهم إنك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بمغفرة ما قارفنا وإجابتك فى سقايانا وسعة فى رزقنا ويندب لكل من حضر كثرة الاستغفار والشفاعه إلى الله تعالى ورسوله بخالص عمله وبأهل الخير والصالح (قوله بظهور أكفهم إلخ) حاصل الجمع بين التناقض فيه أن الإشارة بظهور الكف فى كل صيغة فيها رفع نحو اكشف وارفع ويطنه فى كل صيغة فيها تحصيل نحو اسقنا وأنبت لنا وما فى المنهج من اعتبار القصد ليس على إطلاقه ولو اجتمع التحصيل والرفع راعى الثانى كما لو سمع شخصاً دعاهما فقال اللهم افعل لى مثل ذلك ويكره رفع اليد النجسة فى الدعاء ولو بمحائل كدأخل كحه (قوله ويحول) أى الذكر عند أى بعد استقباله رداؤه لا غيره من نحو قميصه (قوله وحول) أى النبى ﷺ رداؤه كان طوله

(قول المتن مغيثاً) قال الإسنى هو المنقذ من الشدة (قول الشارح هو الحمد العاقبة إلخ) بتسمين الدواب ونحو ذلك (قول المتن مدراراً) صيغة مبالغة ومعناه كثير الدر (قول الشارح وأسقطه) قال الإسنى يتعجب من ذلك فإن الجميع فى حديث واحد رواه الشافعى فى الأم واختصر الضمير فى قوله وأسقطه راجع لقوله أكثرها (قول المتن ويبالغ فى الدعاء) ويكون منه اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بمغفرة ما قارفنا وإجابتك فى سقايانا وسعة فى رزقنا . ذكره فى المحرر كما قاله الشارح فيما يأتى (قول المتن عند استقباله) انظر هل يفعل التحويل عند إرادة الاستقبال أو معه

العاقبة (مريئاً) بفتح الميم وكسر الراء أى ذاربع أى ثماء (غداً) بفتح الغين المعجمة والدال المهملة أى كثير الخير (مجللاً) بكسر اللام يجلل الأرض أى يعمها كجل الفرس (سحاً) بالمهملتين أى شديد الوقع على الأرض (طباقاً) بفتح الطاء والباء يطبق الأرض فيصير كالطباق عليها (دائماً) إلى انتهاء الحاجة إليه (اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أى الآيسين بتأخيره (اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً فأرسل السماء أى المطر علينا مدراراً) أى كثيراً روى الشافعى عن ابن عمر أنه ﷺ كان إذا استسقى قال اللهم اسقنا غيثاً إلى آخره وفيه بين القانطين وما بعده زيادة مذكورة فى الروضة وأصلها ذكر فى المحرر أكثرها وأسقطه المصنف اختصاراً (ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها كما قاله فى الدقائق (ويبالغ فى الدعاء) حيثئذ (سراً وجهراً) ادعوا ربكم تضرعاً وخيفة فإذا أسر دعا الناس سرا وإذا جهر أمنوا ويرفعون كلهم أيديهم فى الدعاء مشيرين بظهور أكفهم إلى السماء روى مسلم عن أنس أنه ﷺ استسقى فأشار بظهور كفيه إلى السماء والحكمة فيه إن القصد دفع البلاء بخلاف قاصد حصول شيء فيجعل بطن كفيه إلى السماء وذكر فى المحرر دعاء أسقطه المصنف اختصاراً (ويحول رداؤه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه) روى البخارى عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى أنه ﷺ فى استسقائه لما أراد أن يدعو استقبال القبلة وحول رداؤه وروى أبو داود فى حديث عبد الله المذكور أنه عليه الصلاة والسلام

والسلام حول ردائه فجعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر وجعل عطاؤه الأيسر على عاتقه الأيمن (وينكسه على الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) روى أبو داود وغيره عن عبد الله بن زيد أيضا قال استسقى رسول الله ﷺ وعليه خميصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على أنه مستحب وترك للسبب المذكور والقديم ينظر إلى أنه لم يفعله ويحصل التحويل والتكيس بجعل الطرف الأسفل الذي على شقه الأيسر على عاتقه الأيمن والطرف الأسفل الذي على شقه الأيمن على عاتقه الأيسر والحكمة فيهما التفاؤل بتغير الحال إلى الخصب والسعة روى الدارقطني عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه ﷺ استسقى وحول ردائه ليتحول القحط (ويحول الناس مثله) أي مثل تحويل الخطيب المشتمل

على التكيس ففي الروضة كأصلها والمحرر ويفعل الناس بأرديتهم كفعل الإمام روى الإمام أحمد في حديث عبد الله بن زيد أنه عليه الصلاة والسلام حول ردائه وقلب ظهرها لبطن وحول الناس معه (قلت ويترك محولا حتى تنزع الثياب) لأنه لم ينقل أنه عليه الصلاة والسلام غير ردائه بعد التحويل ويترك وينزع مبنيان للمفعول. ففي الروضة كأصلها ويتركونها أي الأردية محولة إلى أن ينزعوا الثياب فإذا فرغ الخطيب من الدعاء مستقبلا أقبل على الناس بوجهه وحشهم على طاعة الله تعالى وصلى على النبي ﷺ ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آية أو آيتين وقال أستغفر الله لي ولكم (ولو ترك الإمام الاستسقاء فعلة الناس) محافظة على السنة (ولو خطب) له (قبل الصلاة جاز) له نقله

أربعة أذرع ونصفا تقريبا وعرضه ذراعان تقريبا وجنسه من الصوف كإزاره قدرًا وجنسا وعمامته جنسا ولم يرد فيها تقدير فالتحويل يكون فيما قارب ذلك لا في نحو البردة (قوله وقلب ظهرها لبطن) أي بالفعل والدوام لأنه ﷺ لم ينكس أو بالفعل فقط لأن الرداء معهما يعود إلى حاله الأولى كما سيأتي وفي ذكر معنى الحديث بقوله فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه نظر يدرك بالتأمل (قوله وينكسه) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه مخففا من باب نصر وبضم أوله وفتح ثانيه وكسر ثالثه مشددا ولا يطلب تنكيس الرداء غير المربع كما لا يطلب التحويل ولا التنكيس من المرأة والخنثى (قوله والقديم إلخ) أي ولأن في التنكيس مع التحويل عود وجه الرداء الملاصق للثياب إلى حاله قبلهما المنافي لتغير الحال فقوله والحكمة فيهما أي من حيث المجموع أو المقصود أو من حيث الفعل أو تحول الطرفين لأنهما يستمران على التغير (قوله ويحول الناس) أي المذكور كما مر (قوله المشتمل على التنكيس) أي ليصح الدليل بعده فيهما (قوله حتى تنزع الثياب) أي بالفعل أو بالعود إلى محل نزاعها (قوله ولو ترك الإمام الاستسقاء) أو لم يكن إمام ولا من يقوم مقامه كما مر (قوله فعلة الناس) أي ندبا ولو بالهيئة السابقة من الخروج إلى الصحراء أو غيره نعم يكره ذلك بغير أمره ويحرم إن خافوا فتنة منه (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) وكذا يجوز ترك الخطبة دون الصلاة وعكسه لتوسعهم في الاستسقاء بدليل جواز الصلاة بعد السقيا كما مر وهذا فارق نحو الكسوف (قوله ويسن) أي مؤكدا (قوله لأول مطر السنة) المراد به المطر الأول في ابتداء السنة سواء أوله ووسطه وآخره وهذا من حيث الأكدية وإلا فيندب لكل مطر وأول كل مطر أكد ثم أوسطه وأسماء كل مطر خمسة فالأول الوسمى ثم الولي ثم الرسع ثم الصيف ثم الحميم وفي مطابقة الدليل للمدلول تأمل (قوله بتكوينه) أي بإيجاده وزواله (قوله ويكشف غير عورته) وهي عورة الصلاة أو غير عورة الخلوة إن كان خاليا وليس هذا من الحاجة التي تكشف لها العورة والوجه أن يراد هنا عورة المحارم فراجع (قوله أو يتوضأ)

أو عقبه (قول المتن وينكسه) قال الإسنوي يقال نكس ينكس كعقد يقعد (قول الشارح ففي الروضة) متعلق بقوله المشتمل في هذا الحديث الشريف وقلب ظهرها لبطن لا يمكن منع الجمع بين التحويل والتكيس السابقين ثم رأيت ذلك مسطورا من بحث الرافعي وكذا السبكي في شرحه لكن الحديث لإشكال فيه لأنه ﷺ لم ينكس وإنما فعل التحويل فقط والقلب معه ممكن (قول الشارح مبيان للمفعول) أي فيشمل ذلك المأمومين بدليل ما ساقه عن الروضة (قول المتن ويسن أن يبرز إلخ) قال ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مَّبَارَكًا ﴾ قال فأنأحب أن تصيب البركة رأسي ورجلي (قول الشارح روى مسلم إلخ) قال السبكي في شرحه اتفق الشافعي والأصحاب على التخصيص بل ظاهر الثاني العموم .

التمتة قال ويحتاج له بالحديث الصحيح في سنن أبي داود وغيره أنه ﷺ خطب ثم صلى وفي شرح المذهب قال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا بتقديم الخطبة في هذا الحديث وغيره محمول على بيان الجواز في بعض الأوقات (ويسن أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته ليصبيه) المطر روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله ﷺ فحسر ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه أي بتكوينه وتنزيله ورواه الحاكم بلفظ كان إذا مطرت السماء حسر ثوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر وفي الصحاح حسرت كمي عن ذراعي كشفت (وأن يغتسل أو يتوضأ في السبل) روى الشافعي في الأم أنه ﷺ كان إذا سال السبل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فتنظروا منه

(ويسبح عند الرعد والبرق) روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ولم يذكر البرق في المذهب وشرحه وذكر في التنبيه والروضة وكان ذكره لمقارنته الرعد المسموع (ولا يتبع بصرة البرق) روى الشافعي في الأم عن عروة بن الزبير أنه قال إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير إليه . الودق بالمهمل المطر (ويقول عند المطر اللهم صيبا) بتشديد الياء أى مطرا (ناهعا) روى البخاري عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر قال ذلك (ويدعو بما شاء) لحديث البيهقي يستجاب

الدعاء في أربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث وإقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أى بعد المطر أى في أثره كما عبر به في شرح المذهب عن الأصحاب (مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا) بفتح النون وبالحمز آخره أى بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء فإن اعتقد أن النوء هو الفاعل للمطر حقيقة كفر وإن أراد أنه وقت أوقع الله فيه المطر فهو محل الكراهة لإيهامه الأول روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال صلى بنار رسول الله ﷺ صلاة الصبح على أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس فقال أتدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب

هى مانعة خلو فجمعهما أفضل ثم الغسل وحده ثم الوضوء وحده ولا يحتاج فيهما من حيث التبرك إلى نية وله نية السبب فيهما ونية غيرهما إن صادفه ويحصل معه كما في التحية وهذا المعتمد والنيل كالسيل فيسن الغسل فيه كل يوم في أيام الزيادة كما قاله شيخنا للحكمة المذكورة في الحديث (قوله وكان ذكره إلخ) ظاهره عدم نذب التسييح للبرق وحده والمعتمد خلافه والمناسب فيه أن يقول سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا وفي الحديث بعث الله السحاب فتطقت أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها وعن مجاهد أن الرعد ملك والبرق لعمان أجنحته التي يسوق بها السحاب قال الإسنوي فيكون المسموع صوته تسييحه أو صوت سوقه ولا عبرة بقول الفلاسفة إن الرعد صوت اصطكاك السحاب والبرق ما يتقدم ذلك الاصطكاك فقوله وذكر البناء للمفعول (قوله لمقارنته) قال العلامة البرلسي أى لا لكونه يشرع له ذكر مستقل وقد علمت ما فيه (قوله الرعد المسموع) يفيد أن الأصم لا يسبح للرعد إلا أن يرا ما شأنه السماع فيشمه وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله فلا يشير) شامل للإشارة بغير البصر فليراجع (قوله أو الودق إلخ) قال بعضهم وكان السلف الصالح لا يشيرون إليه ويقولون عنده لا إله إلا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس (قوله ويقول) أى ندبا وثلاثا (قوله صيبا) من صاب يصوب إذا نزل إلى أسفل وفي رواية بالسین بمعنى العطاء (قوله بتشديد الياء) ويجوز تخفيفها وهو الأنسب مع السنين (قوله عند التقاء الصفوف) المراد بها المقارنة وبالصفوف الجهاد وبإقامة الصلاة ألقاها أو التوجه إليه (قوله ويكره إلخ) وإنما لم يحرم كما في الذبح لإيهام الفاعلين هناك وانفراد النوء هنا (قوله بنوء) لو قال في نوء كذا لم يكره وهو محتمل (قوله بوقت النجم الفلاني) أى بوقت سقوط منزلة من المنازل في الأفق الغربي المقارن لطلوع نظيرتها من الأفق الشرق في مدة ثلاثة عشر يوما وفي الحقيقة أن إضافة المطر والحر والبرد وغير ذلك إنما هي للطالعة وإنما نسب للغاربة نظراً لاسم النوء الذي هو السقوط (قوله كهر) أى حقيقة كما في الحديث لأن فيه اعتقاد التأثير من غير الله (قوله إلخ) بكسر الهمزة وسكون المثناة وفتحهما (قوله لإيهامه الأول) أى أنه فاعل وفيه نظر لأن الفاعل محذوف ونائبه ضمير مطرنا بنوء ظرف لغوا لأن يقال لإيهامه السببية القريبة من الفاعلية (قوله ويكره سب الريح) قال شيخنا الرمي ويطلب الدعاء عندها لما ورد أنه ﷺ كان يقول عند هبوبها اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وما فيها إلخ (قوله أى من رحمته) أى في الواقع ونسبة العذاب إليها في الظاهر لا ينفيه وقيل المراد مجموعها (قوله بكثرة) بثلاث الكاف (قوله بأن يقولوا) أى ندباً لأن الدعاء برفع الضرر مطلوب وليس منافياً للتوكل

(قول الشارح لمقارنته الرعد المسموع) يعنى ذكر لأجل المقارنة لا لأنه يشرع لأجله تسييح (قول المتن صيبا) قال الإسنوي من صاب يصوب إذا نزل من علو إلى أسفل وفي رواية لابن ماجه اللهم صيبا وهو العطاء (قول الشارح وكافر) أى حقيقة إن اعتقد التأثير أو كافر بنعم الله سبحانه وتعالى إن لم يعتقد التأثير (قوله المتن وسب الريح) في صحيح مسلم أنه ﷺ كان إذا عصفت الريح اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وما فيها وشر ما أرسلت به .

ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر في مؤمن بالكوكب (و) يكره (سب الريح) روى أبو داود وغيره بإسناد حسن عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول الريح من روح الله تعالى أى من رحمته تأتي بالرحمة وتأتى بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله رفعة) بأن يقولوا كما قال ﷺ لما شكى إليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) رواه الشيخان

أى اجعل المطر فى الأودية والمراعى لافى الأبنية ونحوها (ولا يصلى لذلك والله أعلم) لعدم ورود الصلاة له .

[باب]

بالتنوين (إن ترك) المكلف (الصلاة) المعهودة الصادقة بإحدى الخمس (جاحدا وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (كفر) لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فيجوز عليه حكم المرتد بخلاف من أنكره لقرب عهده بالإسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه (أو) تركها (كسلا قتل حدا) لا كفر

قال عليه السلام : أمرت أن

أقاتل الناس حتى يشهدوا

أن لا إله إلا الله وأن محمدا

رسول الله ويقسموا

الصلاة الحديث رواه

الشيخان وقال خمس

صلوات كتبهن الله على

العباد فمن جاء بهن فلم

يضيع منهن شيئا استخفافا

بحقهن كان له عند الله عهد

أن يدخله الجنة ومن لم

يأت بهن فليس له عند الله

عهد إن شاء عذبه وإن شاء

أدخله الجنة رواه أبو داود

وابن حبان ولا يدخل الجنة

كافر (والصحيح قتله

بصلاة فقط) لظاهر

الحديث (بشرط

إخراجها عن وقت

الضرورة) فيما لها وقت

ضرورة بأن تجمع مع

الثانية فى وقتها فلا يقتل

بترك الظهر حتى تغرب

الشمس ولا تترك المغرب

حتى يطلع الفجر ويقتل فى

الصبح بطلوع الشمس

وفى العصر بغروبها وفى

العشاء بطلوع الفجر قال

فى المحرر كالشرح فيطالب

بأدائها إذا ضاق وقتها

ويتوعد بالقتل إن أخرها

عن الوقت فإن أصر

وأخرج استوجب القتل

ومقابل الصحيح أوجه إنما

والتفويض لله (قوله ولا يصلى لذلك) أى الصلاة المتقدمة بل يصلى له فرادى كما مر فى الزلازل والرياح .

[باب]

هو أنسب من التعبير بالفصل لأنه فى الفرض ولأنه ترك فلا يدخل تحت تعبيره بالباب قبله وقدم على الجنائز تبعاً للمزنى والجمهور لأنه متعلق بصلاة فى الحياة فهو أنسب من ذكر الوجيز والشرح والروضة له بعدها ومن ذكر جماعة له أوائل الصلاة ودفع بذكر (التنوين) تروهم الإضافة لفسادها إلا أن يراد الإضافة للجملة (قوله الصلاة) خرج غيرها فالزكاة والحج يقاتل عليهما والصوم يحبس ويمنع الأكل حتى يصوم كذا قاله شيخنا (قوله الخمس) خرج بها النافلة والمنذورة ولو فى وقت معين (قوله بأن أنكره) أى هو تفسير للمجد لغة وجدد ركن مجمع عليه أو شرط كذلك وعلم أنه لا حاجة بين الترك والجحد على أن الأول لازم للثانى (قوله كسلا) قال شيخنا الرملى أو تهاونا (قوله فيما لها) أى أقاد به أن المراد بوقت الضرورة وقت العذر لأن وقت الضرورة فى جميع الصلوات (قوله فيطالب) أى يطالبه الإمام أو نائبه فى ذلك فلا عبرة بطلب غيرهما والتوعد بالقتل إن لم يفعل كالأمر ولا يحتاج لجمعهما خلافا لما فى المنهج (قوله إذا ضاق وقتها) متعلق بأدائها فتكفى المطالبة ولو فى أول الوقت إلى أن يبقى بعد الأمر ما يسعها بطهرها (قوله فإن أصر) أى لم يفعل بدليل ما بعده وخرج بالتوعد المذكور ما تركه قبله ولو غالب عمره فلا قتل به (قوله فى الحال) هو المعتمد كالاستحباب (قوله وقيل فى الوجوب) أى كالمرتد وفرق بأن المرتد مخلد فى النار فوجب إنفاذه

[باب]

(قول المتن باب) عبر فى المحرر بفصل وتبعه المصنف أولاً ثم خط عليه وعبر بالباب وقدم على الجنائز تبعاً للمزنى والجمهور وفيه مناسبة وذكره فى الوجيز بعدها وتبعه فى الشرح والروضة وذكره جماعة فى أوائل الصلاة (قول الشارح بأن أنكره بعد علمه) يخرج به نحو قريب العهد بالإسلام كما سياتى وأعلم أن كل مجمع عليه كذلك لكن بشرط أن يكون من أمور الإسلام الظاهرة المعلومة بالضرورة وأعلم أيضاً أن على عبارة المتن مؤاخذه من حيث إن الجحد كافى فى الكفر وإن لم ينضم إليه الترك ثم عبارة الشيخ أشمل جحد الجمعة وفيه نظر من حيث إن لنا قولاً بأنها فرض كفاية والحنفى يخالف فى وجوبها على أهل القرى (قول الشارح لإنكاره) أى فىكون تكذيباً للشارع (قول الشارح حتى تغرب الشمس) قال الإسنوى هنا ثلاثة أشياء خروج الوقت بالكيفية وضيقة بحيث يبقى ما لا يسع الفعل وضيقة عن ركعة وقد قيل بكل والأوجه على ما أوضحته فى المهمات اعتبار الركعة (قول الشارح إذا ضاق وقتها) هذا فى غير الجمعة وأما فيها فيطالب عند ضيق الوقت عن فعلها مع الجماعة (قول الشارح فإن أصر وأخرج) أى اقتضى هذا أنه لو انتفى التوعد المذكور فلا قتل وهو كذلك فظاهر أن المراد التوعد فى وقت الأداء حتى لو ترك التوعد فى وقت الظهر مثلاً ثم توعد فى وقت العصر على الظهر فلا قتل (قول الشارح أوجه) وجه الأول أن الواحدة يحتمل تركها لشبهة الجمع ووجه الثانى أن الثلاث أقل الجمع فيغتفر لاحتمال عذر ووجه الثالث احتمال أن يستند إلى تأويل من ترك النبى صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع صلوات قال ابن الرفعة (قول الشارح إذا ضاق وقت الثانية) أى انظر على هذا إذا ترك الصبح مثلاً فهل نقول لا يقتل حتى يخرج الظهر عن وقت الضرورة أو لا يعتبر هنا وقت الضرورة وهل بشرط أن يطلب منه الفعل فى كل من الفرضين عند ضيق وقته أم يختص بالثانى (قول الشارح من أدائها) الضمير فيه

يقتل إذا ضاق وقت الثانية وامتنع من أدائها إذا ضاق وقت الرابعة وامتنع من أدائها إذا ترك أربع صلوات وامتنع عن القضاء إذا ترك قدر يظهر لنا اعتياده للترك (ويستتاب) على الكل قبل القتل وتكفى الاستتابة فى الحال وفى قول يجهل ثلاثة أيام وهما فى الاستحباب وقيل فى الوجوب والمعنى أن الاستتابة فى الحال

أو بعد الثلاثة مستحبة وقيل واجبة (ثم يضرب عنقه) بالسيف إن لم يتب (وقيل ينخس بمحديدة حتى يصل أو يموت) وقيل يضرب بالخشب حتى يصل أو يموت

(ويغسل) ويكفن (ويصل)
عليه ويدفن مع المسلمين
ولا يطمس قبره) وقيل لا
يغسل ولا يكفن ولا يصل
عليه وإذا دفن في مقابر
المسلمين طمس قبره حتى
ينسى ولا يذكر (فتحة)
تارك الجمعة يقتل فإن قال
أصلها أظهر افعال الغزالي لا
يقتل وأقره الرافعي ومشي
عليه في الحاوي الصغير
وزاد في الروضة عن
الشاشي أنه يقتل واختاره
ابن الصلاح قال فسي
التحقيق وهو القوي .

[كتاب الجنائز]

بالفتح جمع جنازة
بالفتح والكسر اسم للميت
في النعش من جنزة أي ستره
وذكر هنا دون الفرائض
لاشماله على الصلاة
(ليكثر) كل مكلف (ذكر
الموت) استحبابها قال عليه السلام
أكثرها من ذكر هاذم
الذات يعني الموت حسنة
الترمذي وصححه ابن
حبان والحاكم زاد النسائي
فإنه ما يذكر في كثير إلا قلله
ولا قليل إلا أكثره أي كثير
من الأمل والدنيا وقليل من
العمل وهازم بالذال
المعجمة أي قاطع
(ويستعد) له بالتوبة ورد
المظالم إلى أهلها بأن يادر
إليهما فلا يخاف من فجأة
الموت المفوت لهما وصرح
برد المظالم وهو من جملة
التوبة لتلا يغفل عنه
(والمريض أكد) بما ذكر أي
أشد طلبا به من غيره .

(قوله ثم يضرب عنقه) أي من الإمام أو نائبه في ذلك لا غيرهما ولو من أهل السطوة فإن قتله غيرهما بعد الأمر
ولو قبل خروج الوقت وليس مثله لم يقتل به إلا أن قتله في حالة جنونه أو سكره (قوله تارك الجمعة يقتل)
أي إن تركها في محل مجمع على وجوبها فيه كالأمصار لا القرى لعدم وجوبها فيها عند أبي حنيفة كما لا يقتل
فاقد الطهورين لذلك ولا يقتل بها حتى يبقى من وقت الظهر ما لا يسع خطبتها وركعتيها لا قبله وإن أيس
منها على المعتمد ولو أمكنه إدراكها في غير بلده لا يبعد الوجوب (قوله إنه يقتل) ما لم يتب بأن يصل بالفعل
ولا يكفي قوله أصلي فإن قال صليت أو تركها لعذر كعدم الماء صدق فلا يقتل وإن ظن كذبه لكن يؤمر بأن
يصل وجوبا في العذر الباطل وندبا في غيره (فتحة) قال الغزالي رحمه الله تعالى : من ادعى أن بينه وبين
الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة أو أباحت له الخمر أو أكل مال الناس كزعم بعض المتصوفة فلا شك
في وجوب قتله بل قتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر والله سبحانه أعلم .

[كتاب الجنائز]

المشتمل على بعض أفراد الصلوات التي من جملتها الصلاة على المقتول بتركها (قوله سم للميت
في النعش) وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل عكسه وقيل غير ذلك وينبني
على ذلك نية المصل إذا قال أصلي على هذه الجنائز فعلى كونها اسما للنعش لا تصح النية مطلقا وعلى كونها
اسما له في النعش لا تصح على ميت بلا نعش قال شيخنا وهذا باعتبار معناها اللغوي وقد هجر فالتية صحيحة
مطلقا (قوله ليكثر ندب ذكر الموت) أي بلسانه وقلبه باستحضاره بين عينيه (قوله أي قاطع) لقطعه مدة الحياة
وبالمهمة مزيل الشيء من أصله كهدم الجدار والموت عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض يضاد الحياة
ونقض بشموله للجماجم وقيل مفارقة الروح الجسد ونقض بإخراجه للجنين قبل نفخ الروح فيه الروح جسم
لطيف سار في البدن كسريان الماء في العود الأخضر وقيل كسريان النار في الفحم وقيل الدم وقيل غير ذلك
(قوله ويستعد) أي وجوبا بالتوبة ولو من صغيرة وإن أتى بمكفر لأنه أمر يتعلق بالآخرة وتوبة من لا ذنب
له مجاز (قوله ورد المظالم) أي الخروج منها في المال والعرض والنفس ومن عجز عنها يجب عليه العزم على
الخروج منها إذا قدر عليه (قوله والمريض أكد) ويكره له الجزع والتضجر مطلقا والشكوى إلا لنحو طيب
وصديق ولا يكره له الأنين واشتغاله بذكر أو قرآن أولى منه ويندب له تعهد نفسه بتلاوة وذكر وحكاية
الصالحين ووصية أهله بالصبر وترك نحو نوح وندب وغيرهما وتحسين خلقه واسترضاء من له به علاقة من
خدمة أو معاملة وترك المنازعة في أمور الدنيا وتندب عيادته ولو من نحو رمد وإن لم يعرفه ولو كافرا رجى
إسلامه أو له قرابة أو جوار وإلا جازت وتكره لنحو مبتعد وتكره إطالتها وتكرارها إلا لتأنس ونحوه

راجع لقوله الثانية (قول الشارح إن لم يتب) استشكل بأن الحد لا يسقط بالتوبة وأجيب بأن الحد هنا شرطه
دوام الامتناع (فروع) تارك الجماعة لا يسقط قتله إلا بالتوبة لأن فعل الظهر ليس قضاء لها بخلاف سائر
الصلوات فإنها تسقط بالقضاء ذكره ابن الصلاح في فتاويه وحاصله أن التوبة في غير الجمعة لا تتحقق إلا
بفعل الصلاة وأما في الجمعة فتتحقق بالتوبة فقط (قول المتن أو يموت) أي لأن المقصود حمله على الصلاة لا
قتله (قول المتن ويغسل إلخ) أي كسائر أرباب الكبائر بل أولى لأن الحد يسقط العقوبة الأخروية كما قاله النووي
رحمه الله .

[كتاب الجنائز]

(قول الشارح استحبابا) وأما المعطوف الآتي فمعلوم أنه واجب وبذلك تعلم أن على عبارة المتن نوع مؤاخذه
(قول الشارح وصححه ابن حبان والحاكم) وقال إنه على شرط مسلم قال العراقي نقلا عن محمد بن طاهر معنى
شرط البخاري وشرط مسلم أنهما لا يخرجان إلا الحديث المجمع على ثبوت نقله إلى الصحابي المشهور (قول
الشارح أي قاطع) قال الإسوي وأما بالإهمال فهو المزيل للشيء من أصله وقوله المتن ورد المظالم أولى منه أن يقول

ويضجع المحتضر) أى من حضره الموت (لجنبه الأيمن إلى القبلة على الصحيح فإن تعذر لضيق مكان ونحوه) كعلة بجنبه (ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه) بفتح الميم (للقبلة) بأن يرفع رأسه قليلاً كما ذكره في شرح المذهب ومقابل الصحيح الإلقاء المذكور قال الإمام وعليه عمل الناس ووسطى في شرح المذهب بينه وبين الاضطجاع على الأيمن عند تعذره بالاضطجاع على الأيسر إلى القبلة ، وظاهر أنه إذا قيل بالإلقاء على القفا أو لا فتعذر يضجع على جنبه الأيمن والأخصان هما

أسفل الرجلين وحقيقتهما

المنخفض من أسفلهما قاله

في الدقائق (ويطلقن

الشهادة) أى لا إله إلا الله قال

عليه السلام لقنوا موتاكم لا إله

إلا الله [رواه مسلم]

قال المصنف المراد ذكروا

من حضره الموت وهو من

باب تسمية الشيء بما

يصير إليه (بلا إلحاح) لئلا

يضجر ولا يقال له قل بل

يتشهد عنده وليكن غير

وارث لئلا ينهمه

بالاستعجال للإرث فإن

لم يحضره غير الورثة لقنه

أشفقهم عليه وإذا قاما مرة

لا تعاد عليه إلا أن يتكلم

بعدها ونقل في الروضة

وشرح المذهب عن جماعة

من أصحابنا أنه يلحق محمد

رسول الله أيضاً قال

والأول أصح لظاهر

الحديث . (ويقرأ عنده

يس) قال عليه السلام :

« اقرءوا على موتاكم

يس » [رواه أبو داود

وابن ماجه] وصححه

ابن حبان وقال المراد به من

حضره الموت لأن الميت لا

كثير ويندب أمره بالصبر ووعده بالأجر والدعاء له بالشفاء ومنه أسأله الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات وأن يرغبه عائده في الوصية والتوبة وأن يطلب الدعاء منه ^(١) وأن يوصى خادمه بالرفق به والصبر عليه (قوله ويضجع) أى ندبا بعد التلقين الآتى أن تعذر الجمع بينهما وإلا فعلا معا (قوله ويلقن) ندبا ولو صبيا هنا لا بعد الدفن وسيأتى (قوله لا إله إلا الله) ولا يندب الرفيق الأعلى كما وقع له عليه السلام (قوله ولا يقال له قل) ولا أشهد لأن المقصود كونها آخر كلامه ليفوز بها مع السابقين أو بعدم الحساب أو بتقدمه على من لم يقل مثله وعليه حمل الحديث نعم يجب تلقين الشهادتين لكافر رجى إسلامه ويقال له قل (قوله لئلا ينهمه) أى شأنه ذلك وإن لم يكن له إرث وينبغى تعلق الحكم بالتهمة لغير الوارث (قوله أشفقهم) إن وجد وإلا تركه (قوله إلا أن يتكلم بعدها) ولو بأخروي (قوله والأول أصح) هو المتمد (قوله لا يقرأ عليه) أى عادة بل يقرأ عنده ولا مانع من الأول كالسلام عليه ويندب قراءة سورة الرعد عنده أيضاً لتسهيلها خروج الروح ولما روى في الحديث أنه يموت ريانا ويدخل قبره ريانا ويخرج منه ريانا ويندب أن يجرع ماء خصوصاً لمن ظهر منه أماره طلبه وقد قيل إن الشيطان يأتيه بماء ويقول قل لا إله إلا أنا حتى أسقيك (قوله بثلاث) أى من الأيام (قوله ويستحب لمن عنده) أى للحاضرين عند المريض من الناس (فائدة) قد دلت الأحاديث على أن جبريل يحضر موت كل مؤمن مالم يموت جنبا (قوله تحسين ظنه) بربه ندبا وقيل يجب على من رأى منه بأسا وقنوطا والرجاء أنه أولى بالصحيح إن غلب عليه اليأس وإلا فالخوف له أولى إن غلب عليه الأمن وإلا استويا نعم الأولى للمريض تقديم الرجاء وعكسه (فائدة) الظن أقسام واجب كحسن الظن بالله وحرام كسوء الظن بالله وبالمسلم الظاهر العدالة ومباح كمن يخالط الريب ويتجاهر بالخبائث ومن الجائذ ظن الشهود وتقويم الأموال

والخروج من المظالم ليشمل إبراء صاحبها وغير ذلك (قول الشارح من حضره الموت) أى أخذنا من قوله تعالى : ﴿ حتى إذا حضر أحدهم الموت ﴾ (قول الشارح ومقابل الصحيح إلخ) أى فليس الخلاف راجعا للاستقبال أيضا كما يومه المتن (قول الشارح وحقيقتها) أى وهذه الحقيقة ليست مرادة هنا (قول المتن ويلقن الشهادة إلخ) قيل عموم الكلام يشمل الصغير المميز لكن قياس عدم تلقينه بعد موته هنا وفرق الزركشى بأنه هنا للمصلحة وهناك للفتنة وهو لا يفتن بل بحث وجوبه على الولي كتعليم الشرائع (قول الشارح وليكن غير وارث) لو كان فقيرا لا شيء فالوجه أن الوارث كفوره (قول الشارح إلا أن يتكلم بعدها) لأن الغرض أن يكون آخر كلامه لا إله إلا الله وقال الضميرى لا يعيدها ما لم يتكلم بكلام الدنيا أى بخلاف التسييح ونحوه اهـ ويحتمل خلافه نظرا للغرض السابق وفي الحديث من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة بحث في الخادم أن يكون الكلام أعم من اللفظي والنفساني وأنه لو نطق بما يدل على التوحيد يكفى كقوله عليه السلام : « اللهم الرفيق الأعلى » (قول الشارح لظاهر الحديث) واستحسن بعض المتأخرين أن يلحقه الشهادتين أولا ثم يقتصر بعد ذلك على لا إله إلا الله (قول الشارح روى مسلم عن أم سلمة إلخ) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين واغفر له في قبره ونوره له (قول الشارح إذا قبض تبعه إلخ)

يقرأ عليه (وليحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى) روى مسلم عن جابر قال سمعت النبي ﷺ يقول قبل موته بثلاثة أيام موتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى أى يظن أنه يرحمه ويعفو عنه ويستحب لمن عنده تحسين ظنه وتطمينه في رحمته الله تعالى (فإذا مات غمض) والإلبت عيناه مفتوحتين وقبح منظره وروى مسلم عن أم سلمة أنه عليه الصلاة والسلام دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال : « إن الروح إذا قبض تبعه البصر » قال المصنف

ناظر أين تذهب وقبض خرج من الجسد وشق بصره بفتح الشين وضم الراء شخص أى بفتح الشين والخاء فى شرح المذهب ويستحسن أن يقول حال إغماضه باسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ (وشد لحياه بعصاية) عريضة تربط فوق رأسه لئلا يبقى فمه مفتوحا فتدخله الهوام (وليت مفاصله) فيرد ساعده إلى عضده وساقه إلى فخذه إلى بطنه يمدّها ويلين أصابعه أيضا وذلك ليسهل غسله فإن في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة إذا لبت المفاصل في تلك الحالة لانت وإلا لم يكن تليينها بعد ذلك (وستر جميع بدنه بثوب خفيف) بعد نزاع ثيابه كما ذكره فى شرح المذهب ويجعل طرف الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجليه لئلا ينكشف واحترز بالخفيف عن الثقل فإنه يحمله فيغيره روى الشيخان عن عائشة قالت سجد رسول الله ﷺ حين مات بثوب جبة هو بالإضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة وهو من برد الين وسجدى عطى جميع بدنه (ووضع على بطنه شىء ثقیل) كمرآة لئلا ينتفخ فإن لم يكن خديداً فطين

وروش الجنابات (قوله ناظرا) ولو أعمى وبقاء النظر بعد مفارقة الروح غير بعيد لبقاء حرارة البدن خصوصا في عضو أقرب إلى محل خروج الروح لأنها تدخل وتخرج من اليافوخ والعين آخر شىء تنزع منه الروح وأول شىء تحل الحياة وأول شىء يسرع إليه الفساد (قوله وليت مفاصله) ولو بنحو دهن توقف عليه وإن لم يغسل والعلة للأغلب (قوله جميع بدنه) أى إلا رأس المحرم ووجه المحرمة (قوله بعد نزاع ثيابه) ولو نبيا وشهيدا والعلة للغالب وأجاب عن ذلك شيخنا الرملى بما فيه نظرا فليراجع وترد ثياب الشهيد إليه كما يأتى (قوله على بطنه) أى فوق ما ستر به بدنه أو تحته (قوله ثقیل) نحو عشرين درهما فأكثر وكونه من الحديد أولى كما ذكره (قوله ويصان المصحف عنه) وجوبا إن خيف تنجسه وإلا فندبا وكتب العلم كذلك (قوله على سرير) وإن لم يكن فعلى أرض والعلة للغالب (قوله ونزعت) أى قبل ستره (قوله ووجه للقبلة) فيشد ما ثقل به بطنه بنحو خرقة (قوله ويتولى ذلك جميعه) أى التغميض وما بعده (قوله فإن تولاه إلخ) قال الأذرى والزواج كالخمر ويجوز من الأجانب من غرض البصر بلامس واستبعده شيخنا الرملى (قوله ويأدر) أى وجوبا إن خيف تغيره بالتأخير وإلا فندبا (قوله إذا تيقن موته) قال شيخنا هو راجع إلى التغميض وما بعده وإن خالفه ظاهر الشارح (قوله كأن تسترخى قدماه) وينخلع كفاه وتقلص خصيته وتسترخى جلدتهما (قوله أخى) أى وجوبا (قوله فروض كفاية) وإن تكرر موته بعد حياة حقيقة ويحرم تركها على من علم به ولو غير قريب وعلى جار قصر في علمه بعدم البحث عنه (تغيبه) مشروعية الغسل والحنوط والسدر والكافور وكون الثياب وتراو الحفر والصلاة بهذه الكيفيات من خصائص هذه الأمة فلا تعارض أن الملائكة غسلت آدم وصلت عليه وأول من صلى عليه النبي ﷺ أسعد بن زرارة وأول من صلى عليه فى القبر البراء بن معرور وأول من صلى عليه غائبا النجاشي (قوله بدنه) ومنه ما يجب غسله فى الاستنجاء (قوله وصح المصنف) هو المعتمد (قوله أى لا تشترط) أفاد أنه المراد من عدم الوجوب الذى يلزمه البطلان (قوله نية الغاسل) ولا من يم.

(فائدة) قبل إن العين آخر شىء تنزع منه الروح وأول شىء يسرع إليه الفساد (قول المتن ونزعت) قال الإنسانى كان ينبغي تقديم هذا على ما سلف اهـ . أقول قد أشار الشارح إلى هذا فيما سلف (قول المتن وغسله إلخ) انظر هل يسقط بفعل المميز مع وجود الرجال كنظيره من الصلاة وهو متجه .

واحتمل عروض سكتة أو ظهرت أمارات فزع أو غيره أخر إلى اليقين بتغير الرائحة أو غيره (وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية) فى حق الميت المسلم بالإجماع أما الكافر فسيأتى حكمه فى فرع الأولياء (وأقل الغسل تعميم بدنه) مرة (بعد إزالة النجس) عنه إن كان كذا فى الروضة كأصلها أيضا فلا يكفى لها غسل واحدة وهو مبنى على ما صححه الرافعى فى الحى أن الغسلة لا تكفيه عن النجس والحدث وصحح المصنف أنها تكفيه كما تقدم فى باب الغسل وكأنه ترك الاستدراك هنا للعلم به من هناك (ولا تجب نية الغاسل) أى لا تشترط فى صحة الغسل (فى الأصح) لأن القصد بغسل الميت النظافة وهى لا تتوقف على نية والثانى يجب لأنه غسل واجب كغسل الجنابة فينوب عند إفاضة الماء القراح الغسل الواجب أو غسل الميت ذكره فى شرح المذهب (فيكفى) على الأصح (غرفة) عن الغسل (أو غسل كافر) له (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم)

رطب ويصان المصحف عنه (ووضع على سرير ونحوه) لئلا يصيبه نداوة الأرض فتغيره (ونزعت) عنه (ثيابه) التى مات فيها بحيث لا يرى بدنه كما قاله فى شرح المذهب فإنها تسرع إليه الفساد فيما حكى (ووجه للقبلة كمنحضر) وقد تقدم كيفية توجيهه (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق محارمه) به بأسهل ما يقدر عليه قال فى الروضة ويتولاه الرجال مبن الرجال والنساء من النساء فإن تولاه الرجال من نساء المحارم أو النساء من رجال المحارم جاز (ويأدر) بفتح الدال (يغسله إذا تيقن موته) بظهور أمارته مع وجود العلة كأن تسترخى قدماه فلا ينتصبا أو يميل أنفه أو ينخسف صدغاه وإن شك فى موته بأن لا يكون به علة

لأنما موروون بغسل الميت فلا يسقط الغرض عنا إلا بفعلنا (و الأكمل وضعه موضع خال) من الناس (مستور) عنهم لا يدخله إلا الغاسل ومن بعينه والولى لأنه كان يستتر عند الاغتسال فيستتر بعد موته وقد يكون ببعض بدنه ما يكره ظهوره وقد تولى غسله عليه السلام على والفضل بن عباس وأسامة بن زيد تناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره (على لوح) أو سريره هي ولذلك وليكن موضع رأسه أعلى لينحدر الماء عنه ولا يقف تحته (ويغسل في قميص) يلبس عند غسله لأنه أستر له وقد غسله عليه السلام في قميص رواه أبو داود وغيره وليكن القميص سخيفاً أو باليا ويدخل الغاسل يده في كفه إن كان واسعاً ويغسله من تحته وإن كان ضيقاً فتقرع عوس الدخار يص وأدخل يده في موضع الفتق فلو لم يوجد قميص أو لم تأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة

والركبة وسأقي حكم

نظره في المسائل المنشورة

(بماء بارد) لأنه يشد البدن

بخلاف المسخن فإنه

يرخيه إلا أن يحتاج إليه

لوسخ أو برد وفي الحر

وغيره أنه يكون الماء في إناء

كبير ويعد المتغسل بحيث

لا يصيبه رشاشه (ويجلسه

الغاسل) يرفق (على

المتغسل مائلاً إلى ورائه

ويضع يمينه على كتفه

وإبهامه في نقرة قفاه) لتلا

بيل رأسه (ويستند ظهره

إلى ركبته اليمنى ويمر

يساره على بطنه إمراراً

بليفاً ليخرج ما فيه) من

الفضلات ويكون عنده

حيث يجد جزمة متقدمة فائحة

بالطيب والمعين يصب

عليه ماء كثيراً لتلا تظهر

رائحة ما يخرج (ثم

يضجعه لقفاه ويغسل

يساره وعليها خرقة)

(قوله لأننا) معاشر الآدميين ولو غير المكلفين ومنهم الميت لو غسل نفسه كرامة والجن كالآدمي على المعتد بخلاف الملائكة والصلاة كالغسل نعم يكفي تكفين الملائكة ودفنهم لوجود الستر (قوله مستور) وتحت سقف كما في الأم ويندب كما في وقت موته أن يغطى وجهه في أول وضعه كما قاله المزني عن الإمام ويندب التبخير عنده من وقت موته وبعده كما في المجموع وإن كان محرماً (قوله والولى) أى إن لم تكن عداوة وإلا فالأجنبي أولى (قوله وأسامة بن زيد تناول الماء) وكذا شقران مولاة عليه السلام فهم خمسة على والفضل وشقران وأسامة والعباس وكانت أعينهم معصوبة وكان موته عليه السلام ضحوة يوم الإثنين ودفن ليلة يوم الأربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية المفروضة وصلوا عليه فرادى خلافاً لما في المجموع لأنه الإمام ولم يكن خليفة بعد يجعل إماماً وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفاً ومن غيرهم ثلاثون ألفاً وأول من صلى عليه عليه السلام عمه العباس ثم بنو هاشم ثم المهاجرون ثم الأنصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الأنبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان ومات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً كلهم له صحبة^(١) خلافاً للفرزاني ومن قال إنهم صلوا عليه ثلاثة أيام محمول على أنه سمي الليلة يوماً بالغليب أو على أن المراد بليلة الأربعاء التي تليه وفيه نظر (قوله سريره) ويندب رفعه إن خيف الرشاش (قوله وقد غسل عليه السلام في قميص) وذلك بعد أن اختلف الصحابة في تجريدته أو لا فغشيهم جميعاً النعاس فسمعوا قائلاً يقول لا تجردوا رسول الله وسريه الذي غسل عليه عليه السلام استمر بعده موجوداً إلى أن غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قوله بماء بارد) وأولاه الملح ويقدم غير ماء زمزم عليه (قوله في إناء كبير) يغرف منه بصغير إلى متوسط يصب به فالأنية ثلاثة (قوله ويجلسه إنخ) لا يخفى مرجع هذه الضمائر (قوله بليفاً) أى من حيث تكراره لا شدته (قوله بخرقه) ملفوفة وجوبا إلا في حق الزوجين فتدبا على المعتد لجواز المس والنظر فبهما (قوله الأول) هو المعتد (قوله وغسل يديه) أى إن تلوث كما قاله الرافعي وتبعه شيخنا الرمل (قوله على اليد) أى اليسرى (قوله أصبعه) أى السبابة (قوله كما يستاك الحى) من حيث الإمرار إذ الأولى في الحى أن يكون يعود وفي بطن الأسنان (قوله بأصبعه) أى الخنصر من اليسرى ويزيل ما تحت أظافيره إن لم يقلعها (قوله ويوضئه كالحى) يفيد وجوب النية فيه واعتمد شيخنا الزيادى نديها كالغسل والتيمم ويكفيه فيه نية سنة الغسل قاله شيخنا الرمل ولا يندب تكرير الوضوء بخلاف الغسل كما سأتى (قوله ويسرحهما) أى في

(قول المتن على لوح) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل على سريره وأنه استمر إلى أن غسل عليه يحيى ابن معين وحمل عليه سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (قول المتن بماء بارد) واستحب الماوردى والصيمرى

ملفوفة بها (سوائيه) أى دبره وقبله وما حورها كما يستنجى الحى وفي النهاية الوسيط أنه يغسل كل سواة بخرقه هو أبلغ في النظافة لكن الذى ذكره الجمهور الأول ويتعهد ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد إلقاء الخرقة وغسل يديه بماء وأشنان (يلف) خرقة (أخرى) على اليد (ويدخل أصبعه فمه ويمر بها على أسنانه) بشىء من الماء كما يستاك الحى ولا يفتح فاه (ويزيل ما في منخره) بفتح الميم وكسر الحاء (من أذى) بأصبعه مع شىء من الماء (ويوضئه كالحى) ثلاثاً ثلاثاً بمضمضة واستنشاق وقيل يستغنى عنهما بما تقدم ويميل رأسه فبهما للتلا يصل الماء باطنه وخوف ذلك حكى الإمام تردداً أنه يكفي وصول الماء مقادير الثفر والمنخرين أو يوصل الداخل وقطع بأن أسنانه لو كانت متراسة لا تفتح (ثم يغسل رأسه ثم لحية بسدر ونحوه) أى خطمى (ويسرحهما)

(١) وراجع هنا مقدمة الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني .

غير المحرم (قوله إن تلبد) ليس قيدا للحكم قال شيخنا الرملى قيد لطلب التسريح مطلقا وقال شيخنا قيد في كون المشط واسع الأسنان (قوله في كفته) ندبا ودفنه واجب (قوله ثم يحرفه) ويجرم كبه على وجهه احتراماً له وإن كره له حيا لأنه حقه (قوله من قطع النظر إلخ) أى فالمراد الماء القراح فيها كما في الثانية والثالثة والسدر ونحوه المذكور هنا من جملة الاستعانة الآتية قدمة على محله كما سنبه عليه فالمراد بقوله زيد أى من الماء القراح (قوله وأن يستعان في الأول) أى معها قبل فعلها لأنها هي المذكورة بقوله ثم يصب ماء قراح إلخ (قوله ومنه ما تقدم إلخ) أى فلا حاجة إلى إعادته وإنما قدمه لعدم طلب التحريف فيه كما هنا (قوله ثم يصب إلخ) أى يعم بدنه به سواء مع تحريف أو لا (قوله فلا تحسب إلخ) أى فهما غلستان قبل ثلاثة للماء القراح التى يسقط الواجب بأولها كما ذكره فجملة ما في كلامه خمس غسلات هذا صريح كلام الشارح الذى قرر كلام المصنف عليه وبعضهم قرره على غير ذلك وبعضهم جعل فيه تقدما وتأخيرا كما يراجع ويعرف بالوقوف عليه ويندب الغسلتان بالسدر والمزيلة قبل الثانية من ماء القراح فتكون الغسلات سبعة ويندبان قبل الثالثة أيضاً فتكون تسعة وله تأخير ثلاثة للماء القراح عن الستة فتأمل (قوله السالب للطهورية) أى غالباً (قوله فرقه) هو وسط الرأس لأنه محل فرق الشعر ويقال له مفرق بكسر الميم

كونه مالخا (قول الشارح إن تلبد) وكذا إن لم يتلبد لإزالة ما في أصوله من السدر وما عساه يكون من الوسخ (قول المتن بمشط) هو بكسر الميم وضمها وبضمها مع الشين (قول المتن الأيمن) أى للحديث وأما الشقان المقبلان فلشرفهما (قول المتن فهذه غسلة إلخ) اعلم أن لك في غسل الميت كيفيتين إحداها غسله بالسدر ثم يزال وهكذا ثانيا يغسل ثلاثا بالماء القراح واحدة للواجب وثلثان للثالث فالجملة تسعة الثانية واحدة بالسدر وأخرى مزيلة وأخرى بالقراح ثم تعاد الثلاث هكذا ثانيا وثلثا فالجملة تسع أيضاً لكيفية الأولى في كلام السبكي واقتصر عليها الإسنوى وحديث أم عطية قريب منها والثانية في كلام السبكي وتبعه شيخنا في المنهج قال السبكي وكلام المنهاج يمكن حمله عليها بأن يجعل فيه تقديم وتأخير أى بأن يقال فيغسل الأيسر كذلك ثم يصب ماء قراح بعد زوال السدر فهذه غسلة ويستحب ثانية وثالثة أى كذلك أقول لكن ينافى ، وأن يستعان في الأولى إلا أن يحمل على الأولى من كل من الغسلات الثلاث إذا علمت ذلك فاعلم أن الشارح لم يسلك شيئا من ذلك وإنما فهم كيفية أخرى حاول حمل المتن عليها هى أن يغسل أولا بالسدر ثم ثلاثا بالماء القراح فقوله مع قطع النظر إلخ يريد أن المحكوم عليه بالغسلة هو تعميم البدن بالماء القراح مع قطع النظر عن السدر ومزيله وقول المنهاج ويستحب ثانية وثالثة أى بالماء القراح وقوله وأن يستعان إلى قوله بعد زوال السدر تفصيل وبيان لما هو الأكمل في الأول وإفادة لأن غسلة السدر والمزيلة لا تحسب وإنما تحسب التى بالماء القراح ولذا قال الشارح على وجه الاستنتاج فيما يأتي فتكون الثلاثة بالماء القراح يسقط الواجب بأولها ثم هذا الذى ذكره الشارح وحاوله هو ظاهر عبارة الروضة بل لا يقبل غيره وكذا صنع في البهجة والإرشاد لكن شارحاه بعد أن قررا ذلك نبها على أن الأكمل هو الكيفية الأولى أى التى اعتمدها الإسنوى (قول الشارح عن السدر) أى الذى سلف ذكره في الرافعى والذى سنبه عليه المنهاج أنه يستعمل في البدن (قول الشارح ثانية وثالثة) أى بالماء القراح (قول الشارح فإن لم تحصل النظافة زيد إلخ) صرح الإسنوى بأن هذه الزيادة فى غسلة السدر ومزيلته بأن يكررا معا ويكون وتر إذا حصل الإنقاء بشفع وفي شرح للمقدسى واعلم أن الزيادة للإنقاء إنما هى فى غسلة السدر ومزيلته كما هو ظاهر كلام الروضة وأصلها والحديث وصرح به الإسنوى وغيره خلاف ما يوهمه الإرشاد من أن ذلك من غسلات الماء القراح اهـ . (قول الشارح ومنه ما تقدم إلخ) أى فالمراد بالأولى باقى البدن غير الرأس واللحية (قول المتن من فرقه) هو وسط الرأس سمي بذلك لأنه موضع فرق الشعر ولهذا سمي المفرق بفتح الراء وكسرهما

إن تلبد شعرهما (بمشط واسع الأسنان برفق) ليقل الانتناف (ويرد المنتف إلى) بأن يوضع في كفته كما نقله في الروضة قبيل باب التكفين عن البغوى وغيره (ويغسل شقه الأيمن ثم الأيسر) المقبلين من عنقه إلى قدمه (ثم يحرفه) بالتشديد (إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا والظهر إلى القدم ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك فهذه) الاغسال المذكورة مع قطع النظر (عن السدر ونحوه فيها) غسلة ويستحب ثانية وثالثة (فإن لم تحصل النظافة) زيد حتى تحصل فإن حصلت بشفع استحسب الإيتار بواحدة (و) يستحب (أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي) بكسر الخاء وحكى فتحها للتنظيف والإنقاء ومنه ما تقدم في الرأس واللحية (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه بالماء فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما

يسحب منها غسلة الماء القراح فيكون الثلاث بالماء لقراح فينقطع الواجب بأولها (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث بالماء القراح (قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لأن رائحته تطرد الهوام وهو في الأخيرة كدولين مفاصله بعد الغسل ثم ينشف تنشيفا يليها ثلاث بتل أكفانه فيسرع إليه الفساد وفي الصحيحين قوله ﷺ لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها: ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها واغسلها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية منهن ومشطناها ثلاثه قرون وفي رواية فضفرنا شعرها ثلاثه قرون وألقيناها خلفها وقوله أو خمسا إلى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة إلى الزيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخفيف وقوله إن رأيتن أى احتجتن وكاف ذلك بالكسر خطابا لأم عطية ومشطنا وضفرنا بالتخفيف وثلاثة قرون أى ضفائر القرنين والناصية (ولو خرج بعده) أى الغسل (نجس وجب إزالته فقط)

وإن خرج من الفرج لسقوط الفرج بما وجد (وقيل) نجس إزالته (مع الغسل إن خرج) من الفرج ليختم أمره بالأكل (وقيل) يجب مع (الوضوء) لا الغسل في الخارج من الفرج كما في الحي وأطلق الجمهور الخلاف وأشار صاحب العدة إلى تخصيصه بالخارج قبل الإدراج في الكفن قال في الروضة يوافق صاحب العدة والقاضى أبو الطيب والمحاملى والسرخسى صاحب الأملى فجزموا بالاكْتفاء بغسل النجاسة بعد الإدراج وقال في شرح المذهب إطلاق الجمهور محمول على ما قبل الإدراج (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) هذا هو الأصل والأول فيهما

وفتح الرء وكسرها (قوله ويستحب أن يجعل إلخ) ويكره تركه ويحرم فعله في المحرم (قوله وكاف ذلك) أى في الموضوعين بالكسر لأنه خطاب لمؤث وكان الأنسب لذلك كما قاله شيخ الإسلام في بعض كتبه وأجاب عنه الشارح بقوله خطابا لأم عطية لأن غيرها تبع لما فلم يحتج لخطابه (قوله وجب إزالته) أى قبل الصلاة لمنعه من صحتها عليه وعن شيخنا الرملى وجوبه بعد الصلاة أيضا وفيه نظر ولم يرتضه شيخنا ولو لم يكن قطع الخارج منه صلى عليه كالحى السلس (قوله وين خرج من الفرج) لعدم نقض الوضوء به كما لا يجب بالطوء (قوله والأول فيهما المنصوب) أى ليصح تذكير الفعل في الثاني بوجود الفاصل والمراد بالرجل والمرأة الذكر والأنثى نعم من لم يميز^(١) والحشى ولو كبيرا يغسلان الفريقتين ويغسلهما الفريقتان قال شيخنا ويقصر فيهما على غسلة واحدة (قوله ويغسل أمته وزوجته) أى إن تزوج نحو أختها وهى زوجها إن تزوجت قبل غسله كأن ولدت عقب موته والكلام هنا من حيث الجواز ومستأنى الأولوية (قوله وليس له غسل الزوجة) وكذا المجوسية والوثنية ولو مسية (قوله وسواء في الزوجة المسلمة والذمية) وكذا الحرة والأمة والضابط في جواز الغسل في الزوج وزوجته والسيد وأمته حل البضع قبل الموت لأحدهما إلا في أمته المكاتبه لما ذكر فيها (قوله ويلفان) أى ندبا كما مر وإن لم يكن الغاسل متطهرا (قوله ينبغي) أى يندب (قوله فإن لم يحضر) أى لم يوجد في محل يجب فيه السعى إلى الجمعة بسماع النداء أو في محل يطلب الماء منه أو بمحل الغيبة الآتى كل محتمل فراجمه (قوله في الميت المرأة) ومثلها الأرملة عند خوف

(قول الشارح كافورا أو شيئا) يجب أن يكون هذا شكاً من الراوى (قوله الشارح خطابا لأم عطية) أى لأن غيرها تبع لها ونظيره قوله تعالى: ﴿وَعَلَى خُوفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمُلْتِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾ (قول المتن ويغسل الرجل الرجل) بحث الإسنى إلحاق الأرملة بالمرأة (قول الشارح والأول فيهما المنصوب) حكمة ذلك إفادة الاختصاص وهذه الحاشية كتبها ولم أر إلى الآن هل لى فيها سلف أم لا وفيها أن إفادة الاختصاص إنما هي في تقديم المعمول على عامله وأما كونها في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه (قول المتن ويغسل أمته) قياسا على الزوجة (قول الشارح لا تنقلها عنه) قد يرد أم الولد ويجاب بأنها انتقلت عنه إلى الحرية بخلاف الزوجة فإن علقها باقية (قول الشارح لحرمة بضعهن) قضية هذه العلة أنه لا يغسل المجوسية والوثنية وكل أمة يحرم بضعها عليه (قول الشارح أى السيد) أحسن منه أن يقول أى الحليل والزوجة (قول المتن أو أجنبية) لو مات مسلم وهناك

المنصوب (ويغسل أمته وزوجته وهى زوجها) أى لهم ذلك بخلاف الأمة لا تغسل سيدها في الأصح لا تنقلها عنه والزوجة لا تنقطع حقوقها بالموت بدليل التوارث وقد قال ﷺ لعائشة «لو مت قبل لغسلتك وكفنتك» [رواه ابن ماجه وغيره وسواء في الأمة في الشقين القنة والمديرة وأم الولد أما المكاتبه فله غسلها أيضا لارتفاع كتابتها بموتها وليس لها غسله بلا خلاف لأنها كانت محرمة عليه وليس له غسل الزوجة والعدة والمستبرأ أو لهن غسله بلا خلاف لحرمة بضعهن عليه وسواء في الزوجة المسلمة والذمية في الشقين إلا أن غسل الذمية لزوجه المسلم مكروه ذكره الرافعى كالذهب عن النص وفي شرحه لسيد الذمية غسلها (ويلفان) أى السيد وأحد الزوجين (خرقة) على يدهما (ولا ميس) بينهما وبين الميت أى ينبغي ذلك كما عبر به في الحر فإن لم يفعله صح الغسل ولا يبنى على الخلاف في انتقاض طهر الملموس وأما وضوء الغاسل فيتنقض (فإن لم يحضر إلا أجنبى) في الميت المرأة (أو أجنبية) في الرجل

(يُعم في الأصح) إلحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء والثاني يغسل الميت في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه فإن اضطر إلى النظر نظر للضرورة (وأولى الرجال به) أى بالرجال في غسله (أولاهم بالصلاة) عليهم وهم رجال العصابات من النسب ثم الولاء كما سيأتى وقيل تقدم الزوجة عليهم لأنها كانت تنظر منه إلى ما لا ينظرون وهو ما بين السرة والركبة وبعدهم ذوو الأرحام ثم الرجال الأجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وقيل تقدم الزوجة على الرجال الأجانب (و) أولى النساء (بها) أى بالمرأة في غسلها (قربانها ويقدم من على زوج في الأصح) ووجه مقابله أنه كان ينظر منها إلى ما لا ينظرن إليه (وأولاهن ذات محرمية)

وهي من لو قدرت ذكر الم

يحل له نكاحها فإن

استوت اثنتان في المحرمية

فالتى في محل العصوبة أولى

كالعمة مع الخالة واللواتى

لا محرمية لهن يقدم منهن

الأقرب فالأقرب (ثم) بعد

القربات ذوات الولاء كما

ذكره في شرح المذهب ثم

(الأجنبية ثم رجال

القربة كترتيب صلاتهم

قلت إلا ابن العم ونحوه)

وهو قريب ليس بمحرم

(فكلاً أجنبي والله أعلم)

فلا حق له في غسلها بلا

خلاف قاله في شرح

المذهب وقال نبه عليه

صاحب العدة وغيره

وأهله الأكثرون (ويقدم

عليهم) أى على رجال

القربة (الزوج في

الأصح) لأنهم ذكروا وهو

ينظر إلى ما لا ينظرون إليه

والثاني يقدمون عليه لأن

القربة تدوم والنكاح

ينتهى بالموت ثم كل من قدم

شرطه الإسلام وأن لا

يكون قاتلاً للميت (ولا

يقرب المحرم طيباً)

كالكافر في غسله وكفنه

(ولا يؤخذ شعره

وظفره) إبقاء لأثر الإحرام قال عليه السلام في المحرم الذى مات وهو واقف بعرفة لاتمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً رواه الشيخان

(وطيب المعتدة) التى كان يحرم عليها الطيب بأن كانت في عدة وفاة (في الأصح) لزوال المعنى المترتب عليه تحريم الطيب وهو التفجع على زوجها

والتحرز عن الرجال والثاني يستصحب التحريم قياساً على المحرم ورد بأن التحريم في المحرم لحق الله تعالى ولا يزول بالموت (والجد يد أنه لا يكره في غير المحرم

أخذ ظفره وشعر إبطه وعانته وشاربه) قال الرافعى كالرويانى ولا يستحب وقال في الروضة عن الأكثرين أو الكثيرين الجديد أنه يستحب كالحلى والقديم

الفتنة (قوله يعم) بنية ندبا كالغسل ولو صرف الوضوء أو الغسل أو التيمم لغيره وعند الموت لم ينصرف ولا بد من زوال نجاسة عليه ولو من الأجنبي قبل التيمم ويقدم غسلها عليه إن قل الماء فإن تعذر إزالته دفن بلا صلاة فإن تيسر قبل دفنه وجب أو بعده فلا وقال شيخنا في مرة ينبش إن لم يتغير ولو وجد الماء بعد تيممه لفقده وجب غسله وإعادة الصلاة إن غلب وجود الماء كالحلى ووجود المغسل كوجود الماء فيما ذكر (فرع) لو أمكن من أجنبي الغسل بلا مس ولا نظر وجب بناء على القول الأصح (قوله أولاهم بالصلاة عليه) أى من حيث الدرجة كما في المنهج ليخرج به الصفة كالسن والفقه قال شيخنا كشيخنا الرملى وهذا الترتيب مندوب إلا في التفويض لغير الجنس فواجب (قوله وقيل تقدم الزوجة عليهم) والأصح أنها بعدهم وذكر الشارح لهذه مع أن الكلام في الرجال لفهمه أن الرجال ليسوا قيدا (قوله وبعدهم ذوو الأرحام) أى بعد بيت المال إن انتظم (قوله ذات محرمية) أى من حيث النسب (قوله فإن استوت اثنتان إلخ) المعتمد تقديم من في محل العصوبة وإن بعدت على غيرها (قوله ثم بعد القربات) تقدم في الرجل تقديم ذوى الولاء على ذوى الأرحام وقياسه هنا تقديم ذوات الولاء على ذوات الأرحام فراجع وقول الشارح القربات تبعاً لقول المصنف ذلك صريح في صحته لغة خلافاً للإسنوى (قوله ويقدم عليهم إلخ) ويؤخر عن الأجنيات (قوله شرطه الإسلام) والحرية الكاملة وعدم القتل وعدم عداوة وفسق وصبا وجنون ووصاية (قوله ولا يقرب المحرم إلخ) أى فيحرم تطييبه لا البخور عنده ويحرم أخذه شعره ولو من رأسه فلا يخلق وإن لم يبق عليه غيره ويحرم

كافر وامرأة أجنبية غسله الكافر وصلت عليه المرأة (قول المتن يعم في الأصح) انظر لو كان على القبل أو الدبر نجاسة ماذا يفعل ثم رأيته في شرح الروضة قال الأظهر أنه يزيلها لأنه لا بد لها (قول الشارح وأولى النساء) هذا الذى قدره الشارح هو المراد وإن كان قضية العبارة وأولى الرجال بها قربانها ثم التعبير بالقربات نظر فيه الإسنى من جهين أحدهما أن المؤلف توهم أن القربة خاصة بالأنثى الثاني أن القربات من كلام العوام كما قال الجوهرى وسببه أن المصدر لا يجمع إلا إذا اختلف نوعه وأيضاً فهى مصدر وقد أطلقها على الأشخاص وقال بعض ذلك إنها مصدر بمعنى الرحم تقول بينى وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتي ولا تقول هم قرابتي ولا هم قراباتي والعامّة تقول ذلك ولكن قل هو قريبى قاله الجوهرى اهـ . (فائدة) مذهبان أن الموت محرم للنظر بشهوة فى حق الزوجين دون النظر بغير شهوة واعلم أن قول الشارح أولى النساء يندفع به إشكال الإسنى الأول (قول المتن ذات محرمية) ربما يؤخذ من عمومها أن بنت العم البعيدة إذا كانت أما من الرضاع أو أختاً تقدم على بنت العم القريبة ولكن الظاهر كما قال الإسنى أن المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية . (قول الشارح ثم بعد القربات ذوات الولاء إلخ) اقتضى هذا أن ذوات الأرحام يقدم من هن على ذوات الولاء وهو عكس ما سلف في غسل الرجل فما الفرق ولعله قوة الذكر بدليل عقلهم عنه (قول الشارح ثم كل من قدم شرطه الإسلام) لا يقال قضيته أنه لا يشرط في تقدمه البلوغ والحرية ولا العدالة لأننا نقول قد أحوالوا على الصلاة وسيأتى في الصلاة

(ولا يؤخذ شعره

وظفره) إبقاء لأثر الإحرام قال عليه السلام في المحرم الذى مات وهو واقف بعرفة لاتمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً رواه الشيخان

(وطيب المعتدة) التى كان يحرم عليها الطيب بأن كانت في عدة وفاة (في الأصح) لزوال المعنى المترتب عليه تحريم الطيب وهو التفجع على زوجها

والتحرز عن الرجال والثاني يستصحب التحريم قياساً على المحرم ورد بأن التحريم في المحرم لحق الله تعالى ولا يزول بالموت (والجد يد أنه لا يكره في غير المحرم

أخذ ظفره وشعر إبطه وعانته وشاربه) قال الرافعى كالرويانى ولا يستحب وقال في الروضة عن الأكثرين أو الكثيرين الجديد أنه يستحب كالحلى والقديم

أنه يكره لأن مصيره إلى البلاء (قلت الأظهر كراهته والله أعلم) لما قاله في الروضة من أن أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بهذا قال ولم ينقل عن النبي ﷺ والصحابة فيه شيء معتمد ونقل في شرح المذهب كراهته عن الأئم والمختصر ولذلك عبر هنا بالأظهر وفي الروضة قال أصحابنا وتعمل هذه الأمور قبل

قبل الغسل (فصل) (يكفن)

بما له لبسه حيا من حرير وغيره للمرأة وغير حرير للرجل ويحرم تكفينه بالحرير ويكره تكفينها به

للسرف قال في الروضة

ويعتبر فيه حال الميت فإن

كان مكثرا فمن جياذ الثياب

أو متوسطا فمن وسطها أو

مقلان فمن خشنها وسيأتى في

الزيادة كلام آخر (وأقله

ثوب) وهو ما يستر العورة

أو جميع البدن إلا الرأس المحرم

ووجه المحرمة وجهان

أصحهما في الروضة وشرح

المذهب الأول فيختلف

قدره في الذكورة والأنوثة

وجزم بالثاني الإمام والغزالي

والبغوي وغيرهم (ولا

تفعل) بالتشديد (وصيته

بإسقاطه) أى الثوب

الواحد لأنه حق لله تعالى

بخلاف الثوب الثاني

والثالث الآتى ذكرهما في

الأفضل فإنهما حق للميت

تنفيذ وصيته بإسقاطهما

ولو أوصى بساتر العورة

ففى شرح المذهب عن

صاحب التقریب والإمام

والغزالي وغيرهم لم تصح

وصيته ويجب تكفينه بساتر

لجميع بدنه ولو لم يوص

فقال بعض الورثة يكفن

أخذ ظفره ولا فدية على فاعل ما ذكر وكل ذلك قبل التحلل الأول وهو بعده كغيره ويحرم أخذ القلفة ولو من غير محرم وإن عصى بتأخيرها وإذا تعذر إزالة ما تحتها أو غسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافا لابن حجر حيث قال يصل على بعد تيممه عما تحتها أو ترال نعم يزال شعر وظفر توقف عليه زوال نجاسة أو غسل ما تحتها ولو من محرم .

(فصل فى التكفين) أى كيفيته وما يكفن به وما يتبعهما (١) (قوله يكفن) ولو ذميا (قوله بما له

لبسه حيا) أى بما يجوز له لبسه لا حاجة فلا يكفن بالحرير من لبسه لحكة أو قمل وكذا لقتال وجوزه شيخنا

في الشهيد في القتال تبعاً الشيخه الرملى ويكفن به صبي ومجنون وإن كره كالمراة ويقدم الحرير على الجلد

وهو على الحشيش وهو على الطين والمزعر والحرير ويكره المعصر ولو للمرأة ويكفن بالنجس بعد الصلاة

عليه عاريا إن لم يوجد نحو طين وكل كفن نقص عن جميع البدن تم بما بعده وستر التابوت كالتكفين (قوله

العورة) وهو هنا ما بين السرة والركبة في الذكر وما عدا الوجه والكفين في الأنثى ولو رقيقة لأن الرق يزول

هنا بالموت قاله ابن حجر (قوله ويعتبر) قال شيخنا ندباً والمعتبر في القلة والتوسط والإكثار العرف (قوله فمن

جياذ الثياب) وإن كان مقترأ على نفسه إلا إن كان عليه دين مستغرق لأن براءة ذمته أولى ويبقى المفلس على

ما كان لرضاه لنفسه بالردالة (قوله فمن خشنها) وإن اعتاد الجياذ في حياته (قوله وجزم بالثاني الإمام)

وهو المعتمد (قوله أى الثوب الواحد) وهو ما يستر العورة على الأول أو جميع البدن على الثاني الذى هو

المعتمد ومعنى كون الثوب أقل هو من حيث سقوط الواجب في نحو بيت المال كما يأتى (قوله لأنه) أى

الثوب الواحد حق الله تعالى أى محض حق في سائر العورة ومع آدمى فيما بقى من جميع البدن (قوله

حق للميت) أى محض حقه وسواء المسلم والكافر في جميع ما ذكر (قوله لم تصح وصيته) أى وإن قلنا بأن الواجب

ستر العورة فقط لأن النقص عن جميع البدن مكروه كذا قاله شيخنا الرملى (قوله فقال بعض الورثة إلخ)

أن الحر البعيد يقدم على الرقيق القريب ويأتى الكلام على غير ذلك أيضاً (قول الشارح لما قاله في الروضة إلخ) وأيضاً

فقياساً على عدم ختنه (قول الشارح عن الأئم والمختصر) أى فهو جديد أيضاً ولذا عبر بالأظهر ولم يقل قلت القديم أظهر

(فصل يكفن إلخ) (قول الشارح بالحرير) بحث الأذرى استثناء الحرير إذا كان على قتيل المعركة لا سيما

إذا تلوخ بالدم فيدفن فيه كما هو (فرع) يجوز تكفين المحدة فيما حرم عليها لبسه كما يجوز تطييبها (قول

الشارح فمن جياذ الثياب) لو كان عليه دين مستغرق ومن عاداته التقتير على نفسه فينبغى اعتبار ما كان عليه في

حياته من التقتير ولا يكون من جياذ الثياب (قول المتن ثوب) قضيته عدم جواز التطيين وهو ظاهر ، نعم إن تعذر

الثوب ففعل وبحت الإسئوى وغيره تقديم الإذخر ونحوه عليه (قول الشارح أصحابهما الأول) استشكل ذلك بأن

كسوة الرقيق لا يكفى فيها ستر العورة لأنه تحقير وإذلال كما قاله الرافعى فالميت أولى ثم هذا الخلاف مبنى على

خلاف غريب وهو أن الشخص يموت هو يصير كله عورة أو عورته ما كان في حياته كذا قاله ابن يونس شارح التعجيز

(قول المتن بإسقاطه) بحث الإسئوى إسقاط الزائد على ستر العورة في هذه المسألة بناء على أن الواجب ستر العورة

(قول الشارح لم تصح وصيته إلخ) قال جماعة من التأخرين هو محمول على مذهب الإمام والغزالي من أن الواجب

ستر جميع البدن (قول الشارح كفن بثوب) هذا قد يشكل عليه ما سيأتى عن التهمة الذى قال في الروضة إنه أقيس .

بثوب يستر جميع البدن أو ثلاثة وبعضهم بساتر العورة فقط وقلنا بجوازه كفن بثوب أو ثلاثة ذكره في شرح المذهب ولو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بثلاثة

كفن بها وقيل بثوب ولو اتفقوا على ثوب ففي التهذيب يجوز وفي التمهيد أنه على الخلاف قال في الروضة قول التمهيد أقيس ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغراء ثوب والورثة ثلاثة أجيب الغراء في الأصح لأنه إلى برائة ذمته أحوج منه إلى زيادة المستر قال في شرح المهذب ولو قال الغراء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفقت الورثة والغراء على ثلاثة أثواب جاز بلا خلاف صرح به القاضي حسين وآخرون وقد يتشكك فيه إنسان من حيث إن ذمته تبقى مرتبهة بالدين انتهى (والأفضل للرجل ثلاثة) قالت عائشة كفن رسول الله ﷺ

في ثلاثة أثواب يمانية بيض
ليس فيها قميص ولا عمامة
رواه الشيخان (وبجوز
رابع وخامس) قال في
شرح المذهب من غير
كراهية (ولها) أى
والأفضل للمرأة (خمسة)
رعاية لزيادة الستر فيها
والزيادة على الخمسة
مكروهة في الرجل والمرأة
للسرف والخشني كالمرأة
فيما ذكر (ومن كفن
منهما بثلاثة فهي لفائف)
يستر كل منها جميع البدن
(وإن كفن) الرجل (في)
خمسة زيد عمامة وقميص
تحتن) روى البيهقي أن
عبد الله بن عمر كفن ابنه
في خمسة أثواب قميص
وعمامة وثلاث لفائف
(وإن كفت في خمسة
فازار وخمار وقميص
ولفافتان وفي قول ثلاث
لفائف فازار وخمار)
والإزار والمئزر ماتستر به
العورة والخمار ما يغطي به
الرأس ويجعل بعد القميص
وهو بعد الإزار ثم تلف
روى أبو داود أنه عليه السلام
أعطى الفاسلات في
تكفين ابنته أم كلثوم

هما مسألتان إحداهما لو قال بعضهم يكفن بثوب وبعضهم بساتر العروة ثانيتهما لو قال بعضهم يكفن بثلاثة وبعضهم بساتر العروة فالجواب طالب الثوب في الأولى وطالب الثلاثة في الثانية لأنه طالب الأكثر فيهما وهذا لا ينافي وجوب الثلاثة ولو بلا طلب كما يأتي (قوله كفن بها) هو المعتمد كما لو كان في الورثة محجور عليه (قوله قول التهمة أقيس) هو المعتمد فيكفن بثلاث وإن كان فيهم محجور عليه كما قاله ابن حجر وغيره (قوله أجيب الغرماء) هو المعتمد (وله نقل صاحب الحاوي إلخ) هو المعتمد (قوله وقد يتشكك إلخ) قد يقال رضا الغرماء بذلك يؤدي إلى رجاء إبرائهم له أو عدم مطالبته في الآخرة فلا تكون ذمته مرهونة فتأمل (قوله والأفضل) أي من الزيادة الآتية فلا ينافي في أنها واجبة والحثنى كالمرأة (قوله من غير كراهة) بل هي خلاف الأولى وتحرم إن كان في الورثة محجور عليه أو غائب أو امتنع منها بعضهم (قوله مكروهة) أو حرام بالأولى مما مر (قوله فهي لفائف) قال في المجموع ندبا وقال شيخنا الرملي وجوبا ولا تجاب الورثة لو طلبوا غيرها وكان فيهم محجور عليه وهذا عند الاقتصار عليها فلا ينافي ما بعده وقال بعضهم الأولى واجبة لذاتها والأخريان واجبتان لأداء المستحب ولذلك صح إسقاطهما بالصيغة مثلاً ومنه الورثة من النقص عنهما لأداء المستحب لالذاتهما فتأمل (قوله لا مكروه) المعتمد كراهته (قوله فايزار إلخ) أي في غير المحرم (قوله الملحقة) هي لفافة وكذا الثوب المذكور معها (قوله يبدأ به) أي يقدم به منها على مال الوارث أو الأجنبي وإن طلباه ، نعم إن رضى جميع الورثة بتكفينه من مال الأجنبي جاز ولا يجوز للورثة إبداله ويلزمهم رده إن أبدلوه إلا إن علموا جوازه من دافعه ولو سرق الكفن قبل قسمة التركة وجب إبداله منها أو بعدها فكذلك إن كفن في دون ثلاثة وإلا فعل من تلزمه نفقته لو كان حيا أو على بيت المال أو المسلمين قاله شيخنا الرملي وفناء الكفن كسرقة، إن ظهر من الميت شيء ولو فتح قبر فوجد الكفن قد بلى وجب إبداله قبل سد القبر ويكفي وضعه عليه من غير لف فيه إن لزم على لفه تمزق الميت وإلا لف فيه ولو أكل الميت سبع مثلاً قبل بلاء

(قول الشارح إنه على الخلاف) قضيته وجوب الثلاث ولا يشكل على قولهم أقل الكفن ثوب أو ساتر العورة لأن معنى ذلك أنه لا يحتاج في إسقاط الفرض إلى زيادة في بيت المال أو غيره وأما عند اتساع التركة فتستوفي الثلاث وجوباً (قول الشارح وقد يتشكك فيه إنسان إلخ) لك أن تقول الميت خربت ذمته وقد تعلق الدين بالتركة فأذن الغرماء في صرفها في الكفن والحال ما ذكر متضمن للمسماحة بما يتعلق من الدين بذلك فلا أثر لتعلقه بالذمة بعد ذلك بل يجوز أن يمنع المطالبة به في الآخرة ويجاب من طرف النووي بأن ذلك لا يسقط الدين عن ذمته بدليل ما لو ظهر له مال ثم المسألة التي قبلها قابلة لهذا التشكيك بناء على أن الواجب ستر العورة وقد يمنع الغريم من الزائد (قول المتن ويجوز رابع وخامس) أى ولكن الأفضل خلافه كما تقدم . قال الأذرعى ولو كان في الورثة نحو صغير امتنع الزائد على الثلاث (قول المتن فهي لفائف) فإن اقتصر على لفافة مع قميص وعمامة للرجل فهو خلاف الأولى لا مكروه قاله في شرح المذهب . (قول المتن وفي قول إلخ) توجهه أن الخمسة فيها كالثلاثة في الرجل (قول المتن ومحلله أصل التركة) دليله الإجماع وأن النبي ﷺ كفن مصعب بن عمير في غمرة والرجل الذي مات محرماً في ثوبيه ولم يسأل هل هناك عليه دين أم لا

رضي الله عنها الحقاء ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحقة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر والحقاء بكسر الحاء الإزار والدرع والقميص (ويسمى الأبيض) قال **عليه السلام**: «البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفوا فيها ما تآثم» [رواه الترمذي وغيره] وقال حسن صحيح وسيأتي في الزيادة أن المغسول أولى من الجلديد (ومحله أصل التركة) يبدأ به في جملة مؤنة التجهيز منها كما سيأتي أول الفرائض أنه يبدأ من تركة الميت بمؤنة تجهيزه إلا أن يتعلق بعين التركة حق فيقدم

عليها ويستثنى من هذا الأصل من لزوجها مال فكفنها عليه في الأصح الآتي (فإن لم تكن) للميت في غير الصورة المستثناة تركه (فعل) من عليه نفقته من قريب وسيد) سواء في الميت الأصل والفرع الصغير والكبير لعجزه بالموت والفقن وأم الولد والمكاتب لانفساخ كتابته بموته (وكذا الزوج) معطوف على أصل التركة أى عليه كفن زوجته في جملة مؤنة تجهيزها (في الأصح) لوجوب نفقتها عليه في الحياة والثاني قال صارت بالموت أجنبية وعلى الأصح لو لم

يكن للزوج مال وجب في مالها وإذا لم يكن للميت مال ولا كان له من تلزمه نفقته يجب كفنه ومؤنة تجهيزه في بيت المال كنفقته في الحياة فإن لم يكن في بيت المال مال فعلى عامة المسلمين ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا بيت المال ومن عليه نفقته وقيل يلزمهما التكفين بثلاثة أثواب . (وتبسط أحسن اللقائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا الثالثة) أى فوق الثانية (ويذكر) بالمعجمة (على كل واحدة حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب وكافور يذر على الأولى قبل وضع الثانية وعلى الثانية قبل وضع الثالثة (ويوضع الميت فوقها مستلقيا) على ظهره (وعليه حنوط وكافور) ويستحب تبخير الكفن بالعود أولا (وتشده ألياه) بخرقه بعد أن يدس بينهما قطن عليه حنوط وكافور (ويجعل على منافذ بدنه) من المنخرين والأذنين والعينين (قطن) عليه حنوط وكافور (وتلف

الكفن عاد للورثة وإن كان قد كفنه أجنبي (قوله من عليه نفقته) ولو في وقت الموت فدخل الابن الكبير الفقير كما يؤخذ من التعليل بقوله لعجزه بالموت ، نعم لا يلزم الفرع كفن زوجة أبيه ولو مات من تلزمه النفقة بعد موت غيره وضاق ماله قدم هو على غيره على المعتمد (قوله والفقن إلخ) والمبعض يوزع كفنه بحسب الرق والحرية ، وإن كان بينهما مهابة لبطلانها ويحتمل اختصاصه بذى النوبة (قوله وكذا الزوج) أى عليه كفنها مع بقية مؤن تجهيزها ومحلها في الزوج المومر ولو بما خصه من التركة أو بمال حصول له بعد الموت وقبل دفنها ويعتبر اليسار بما في الفطر وقال ابن حجر بما في الفلاس وفيه نظر بما مر في زوجته لاستوائها في زوال الإغفاف والخدمة بموتها فراجعهم (فرع) لو أوصت الزوجة بأن تكفن من تركتها فهي وصية لو ارث فتوقف على إجازة بقية الورثة (قوله لوجوب نفقتها) تشمل الحرية والأمة والبائن والحامل والرجعية لا الناشئة مثلا وخادم الزوجة بالنفقة مثلها ولو مات له أكثر من زوجة معا أو مرتبا قدم من يخالف تغيره فيها وإلا فبالقرعة في الأولى وبالسبق في الثانية وكذا لو مات من تلزمه نفقته نعم يقدم في المعية الأب أو الأم ثم الأقرب فالأقرب وقدم بعضهم البر على الفاجر (قوله عامة المسلمين) أى المومرين منهم بما في الكفارة ولو كفنه صبي أو مجنون كفى عنهم (قوله وكذا بيت المال) بل يحرم عليه ما زاد على الثوب ونحو الحنوط (قوله ومن عليه نفقته) ومنه الزوجة ولا يجب في تركتها ما زاد على الثوب ولو كفنها غيره من ولى أو غيره ولو لغيبته مثلا رجع عليه إن كفن بإذن حاكم أو أشهد (قوله على كل واحدة إلخ) فالمراد بالتساوى كونها تستر جميع البدن وكذا ما زيد عليها (قوله نوع من الطيب) وقال الأزهرى هو صندل وكافور وذريعة قصب مخلوطة وقال غيره كل ما خلط لأجل الميت فهو حنوط وعلى هذين فعطف الكافور عليه من عطف الجزء على الكل (قوله على ظهره) ويداه على صدره أو مرسلتان بحجبه (قوله بخرقه) كالمتحاضة وإدخال القطن في دبره واجب لعذره وإلا فمكروه ولا تصح الصلاة عليه إذا كان بعضه خارجا مطلقا وقال بعض مشايخنا تصح مع العذر (قوله منافذ بدنه) ومنها الجراحة فيه ويسن وضعه أيضا على مواضع السجود إكراما لها (قوله وتشده) أى في غير محرم لأنه من العقد المحرم عليه (فرع) قالوا يحرم كتابة شئ من القرآن أو اسم معظم على شئ مما يتعلق بالميت لأنه ينتجس بالصدید (قوله نزع الشداد) أى شداد اللقائف فقط تفاؤلا بانحلال الشدة عنه وقيل جميع ما فيه تعقد بدليل قولهم لأنه يكره أن يكون معه في القبر شئ معقود (قوله ولا يلبس ولا يستر

(قول المتن فعلى من عليه نفقته) قضيته أن الأب لا يجب عليه تكفين الابن البالغ الفقير لأن نفقته غير واجبة عند المصنف لكن نقل في الكبير عن التتمة وجوب تكفينه وعلله بأن نفقته تجب إذا كان عاجزا والميت عاجز وجزم بذلك في الروضة وأشار إلى ذلك الشارح بقوله لعجزه بالموت (قول الشارح والفقن إلخ) لو كان مبعضا فعليه وعلى السيد فيما يظهر فإن كان بينهما مهابة ثم مات في نوبة أحدهما احتمل أن يكون الأمر كذلك لبطلان المهابة كما في الكتابة ويحتمل اختصاص ذلك بذى النوبة (قول الشارح معطوف على أصل التركة) جواب عما يقال ظاهر العبارة أن محل التعلق بالزوج إذا لم تكن تركته (قول الشارح في الحياة) وكانت معه كالأب والابن لكن تكفينها ومؤنة تجهيزها واجب على الزوج وإن كانت المرأة غنية (قول الشارح ومن عليه نفقته) دخل فيه الزوج (قول المتن والثانية فوقها إلخ) المراد الثانية والثالثة في المرتبة فيفيد اعتبار السعة والحسن فيوافق ما في شرح المذهب (قول المتن نزع الشداد) الظاهر اختصاص النزع بشداد اللقائف دون شداد

عليه اللقائف) بأن يثنى كل منها من طرف شقه الأيسر على الأيمن ثم من الأيمن على الأيسر كما يفعل الحى بالقباء ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر (وتشده) بشداد خروف الانتشار عند الحمل (فإذا وضع في قبره نزع الشداد) عنه (ولا يلبس المحرم الذكركم حيطا ولا يستر

رأسه ولا وجه المحرمة) إبقاء لأثر الإحرام وتقدم أنه لا يقرب طيباً (وحمل الجنابة بين العمودين أفضل من التربع في الأصح) كحمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل علي بن سعد بن معاذ رواهما الشافعي في الأم الأول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف والثاني التربع أفضل والثالث هما سواء (وهو) أي الحمل بين العمودين (أن يضع الخشبين المتقدمين) وهما العمودان (على عاتقيه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان) أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر ولو توسط المؤخرتين واحد كالمقدمتين لم ير ما بين قدميه بخلاف المتقدمتين (والتربع أن يتقدم رجلان ويتأخر

آخران) في حملها يضع أحد المتقدمين العمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر العمود الأيسر على عاتقه الأيمن والمتأخران كذلك (والمشى أمامها بقربها) بحيث لو التفت رأها (أفضل) منه ببعدها فلا يراها لكثرة الماشين معها والمشى أمامها أفضل منه خلفها للراكب والماشي وفي الروضة ينبغي أن لا يركب في ذهابه معها إلا لعذر كمرض أو ضعف قال في شرح المذهب فلا بأس به وهو لغیر عذر يكره روى أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنابة وصححه ابن حبان وروى الحاكم عن المغيرة أنه ﷺ قال: والراكب يسير خلف الجنابة والماشي عن يمينها وشمالها قريباً منها والسقط يصل على ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري (ويسرع بها) ندباً لحديث

أي فهما حرام (فرع) يكره إعداد الكفن إلا من وجه حلال أو أثر صالح ولا يجوز إبداله وإن لم يعلم أنه مما ذكر مراعاة لغرض الميت وبهذا فارق إبدال ثياب الشهيد (قوله أفضل من الترابيع) والجمع بين الكيفيتين تارة وتارة أفضل ومن حملها تبركاً قدم المقدم على المؤخر والأيمن من الحامل على الأيسر (قوله والمشى أمامها بقربها) لو قال وبإمامها وبقربها لكان أولى لإفادة أن كل واحدة سنة مستقلة كما صنع الشارح والحاصل الذي ينبغي أن يقال إن المشى أفضل ولو خلفها أو بعيداً من الركوب ولو أمامها أو قريباً وأنه أمامها أفضل منه خلفها ولو مشى بالقرب وبهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل (قوله قال الراكب إن) وفي رواية أنه ﷺ رأى ناساً ركباناً في جنازة فقال ألا تستحيون إن ملائكة الله يمشون على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب (قوله ودون الحجب) بجاء معجزة فمحدثين هو المشى على الهينة والتأني (قوله من غير الإسراع) هو مفهوم تقييده الخوف قبله بالإسراع لإفادة أنه لو خيف تغيره مع الإسراع من غيره كشدة حر طلبت الزيادة في الإسراع ولذلك عبر بقوله زيد في الإسراع ولم يقل أسرع ويلزم من خوف التغير بما ذكر مع الإسراع أن يكون الخوف مع التأني أولى ولذلك سكنت عنه (قوله في الإسراع) أي بقدر الحاجة (فائدة) يندب القيام للجنازة على المعتمد وإن يدعو لها ويثنى عليها خيراً إن كانت أهلاً له وأن يقول سبحان الحي الذي لا يموت أو سبحان الملك القدوس أو هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتصديقاً وتسليماً أو الله أكبر هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لأنه ورد أن من قال ذلك كتب له عشرون حسنة والله أعلم .

(فصل في الصلاة على الميت وما يتبعها) وتقدم أنها بهذه الكيفية من خصائص هذه الأمة ولم تشرع إلا في السنة الأولى من الهجرة في المدينة الشريفة ولم يصل عليه الصلاة والسلام على زوجته خديجة بمكة (قوله يجب قرن النية بالتكبير) ويؤخذ من التشبيه جواز الاقتداء في أثنائها وهو كذلك فلا وجه لقصر كلامه على الحالة الأولى فقط (قوله فلا بد من التعرض) أي للفرض ظاهره وإن كان المصل صبياً ولو مع الرجال وهو الأوجه وفارق عدم وجوبه في الصلوات الخمس على رأى شيخنا الرملي بأن في صلاته هنا إسقاطاً عن المكلفين في الجملة والمرأة كالصبي .

الآتين السابق ونحوه (قول المتن بقربها) لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يراعى (قول الشارح من غير الإسراع) يعنى لو أتى بالنسبة وهي الإسراع ولكن خيف التغير لا من الإسراع بل من أمر غيره كشدة الحر ومن ثم قال الشارح فيما يأتي زيد في الإسراع ولم يقل أسرع بها (قول الشارح زيد في الإسراع) (تقمة) المنصوص وقول الأكثرين عدم استحباب القيام لها وخالف المتولى واختار مقالته في شرح المذهب .

(فصل لصلاته أن كان إنخ) (قول المتن وتكفي نية الفرض) أي كافي أن الظهر مثلاً لا يشترط أن يتعرض لكونها فرض عين (قول الشارح فلا بد إنخ) هو شامل لصلاة الصبي ولصلاة النساء وقد صرح النووي في شرح

الشيخين أسرعوا بالجنازة فإن تلك صالحة فخير تقدموها إليه وإن تلك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم (إن لم يخف تغيره) أي الميت بالإسراع فيأتي به حيث لا يسرع فوق المشى المعتاد ودون الحجب فلا ينقطع الضعفاء فإن خيف تغير الميت من غير الإسراع أو انفجاره أو انتفاخه زيد في الإسراع .

(فصل لصلاته أن كان أحدها النية) كسائر الصلوات (ووقتها كغيرها) أي كوقت نية غيرها من الصلوات وهو وقت التكبير للإحرام كاتقدم في باب صفة الصلاة أنه يجب قرن النية بالتكبير (وتكفي نية الفرض) فلا بد من التعرض له وفيه الخلاف المتقدم في باب الصلاة (وقيل يشترط نية فرض كفاية)

تعريضاً لكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) كزيد أو عمرو أو رجل أو امرأة بل تكفيه نية الصلاة على هذا الميت وإن كان مأموماً ونوى الصلاة على من يصلي عليه إمامه جاز (فإن عين وأخطأه) كأن نوى الصلاة على زيد فإذا هو عمرو أو رجل فكان امرأة (بطلت) أى لم تصح صلاته كما عبر به في الحرر وغيره زاد في الروضة هذا إذا لم يشر إلى المعين فإن أشار صحت في الأصح (وإن حضر موتى نواهم) أى قصدهم في نيته وعبارة الحرر وغيره نوى الصلاة عليهم ويجب على المقتدى

نية الاقتداء (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) روى الشيخان عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً (فإن خمس) عمداً (لم تبطل) صلاته (في الأصح) لأنه زاد ذكرراً والثاني يقول زاد ركناً وروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه ﷺ كان يكبر خمساً ولا تبطل في السهو جزءاً ولا مدخل لسجود السهو فيها (ولو خمس إمامه) وقتلنا لا تبطل صلاته (لم يتابعه في الأصح) وفي الروضة كأصلها الأظهر ورجح في شرح المذهب القطع به (بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) والثاني يتابعه وإن قلنا بالبطان فارقته (الثالث السلام) وهو (كغيرها) أى كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدد ونية الخروج معه وغير ذلك (الرابع) قراءة الفاتحة كغيرها من الصلوات (بعمد) التكبيرة (الأولى) قبل الثانية كما هو ظاهر كلام

(قوله ولا يجب تعيين الميت) أى الحاضر أما الغائب فلا بد من تعيينه اتفاقاً لعدم قرينة الحضور فيه (قوله نواهم) وله أن ينوى معهم ميتاً آخر كما سيأتي فإن نوى معهم حياً أو نقص منهم بلا تعيين أو زاد عليهم بعد نيتهم أو نوى بعضهم مبهماً ثم بعضهم كذلك أو ذكر عددهم فبانوا أكثر منه بطلت في الجميع نعم إن جهل الحى في صورته لم تبطل قاله شيخنا الرملى وكذا لو أشار إليهم في الأخيرة لم تبطل كما قاله العلامة ابن قاسم ومشى عليه شيخنا (قوله فإن خمس) المراد فإن زاد ولو أكثر من خمس وإن كرر الأذكار في الزيادة أو آخرها إليها نعم لو رفع يديه في الزيادة ثلاثاً متوالياً بطلت كما مال إليه شيخنا وكذا لو اعتقد البطلان بالزيادة كما قاله الأذرى (قوله لم يتابعه) أى لم تندب له متابعتة فلا يضر لو تابع على ما تقدم وانتظاره أفضل سواء كان الإمام ساهياً أو عامداً نعم للمسبوق موافقة الإمام في الزائد ومحسب له (قوله كغيرها من الصلوات) منه عدم صحة اقتداء من يحسن القرآن بمن يحسن الذكر ولا هما بمن واجبه الوقوف ولا مانع منه وبه صرح ابن عبد الحق (قوله بعد غير الأولى) ولو فيما بعد الرابعة ولو مما زاد عليها وفارقت الفاتحة غيرها من الأركان بأن القراءة أكمل وقيل إنها في صلاة الجنائز دخيلة أى غير أصلية إذا المطلوب فيها أصالة الدعاء^(١) وفيه نظر قال الإسنى ولزم من ذلك خلو الأولى عن ذكر وجمع ركنتين في غيرها قال شيخنا الرملى ومحل تأخيرها في غير المسبوق ومثله من شرع فيها ونازع بعضهم فيها وخصوصاً في الثانية ولا يقاس بالشروع في نحو القنوت لإمكان التدارك هنا وسيأتي (قوله الصلاة) قال ابن حجر ويندب السلام معها ولا يكره هنا أفراد الصلاة لأجل الوارد وأقل ذلك اللهم صل وسلم على محمد وآله وهل بقية أسمائه ﷺ كذلك كالحاشر والعاقب راجعه

المهذب بأن النساء إذا صلين مع الرجال تقع هن نافلة (قول الشارح تعرضاً لكمال وصفها) قال الإسنى بدله لتمييز عن فرض العين والأحسن ما قال الشارح فليتا مل ولك أن تقول هل يجرى نظير هذا الوجه في فروض الأعيان وقد يجاب بأنها الأصل والغالب (قول المتن ولا يجب تعيين الميت) لأنه قد لا يعرفه (قول الشارح كزيد أو عمرو) واستثنى بعضهم الغائب وعليه فيعينه ولو بإضافته للبلد ونحوها فيما يظهر (قول المتن نواهم) لو نوى بعضهم من غير تعيين ثم صلى على البعض الآخر كذلك لم تصح ولو اعتقدهم عشرة فبانوا أحد عشر وجب إعادة الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين بخلاف العكس ذكره في البحر ونبه على أنه لو صلى على حى وميت صحت مع الجهل دون المعلم (قول المتن لم يتابعه في الأصح) قال الإسنى هذا الخلاف في الوجوب لأجل المتابعة قال ويحتمل أن يكون في الاستحباب انتهى . وقال السبكي الأولى أن يكون في الاستحباب (قول الشارح فارقته) لو فعل الإمام ذلك على وجه السهو ونحوه فالأمر مخير بين المفارقة والانتظار (قول المتن الثالث السلام) لحديث تحليلها التسليم (قول المتن قراءة الفاتحة) روى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه صلى على جنازة قرأ فيها بالفاتحة وقال فعلته لتعلموا أنها سنة قال النووى رحمه الله وقوله إنها سنة كقول الصحابى من السنة كذا فيكون مرفوعاً (قول المتن قلت تجزئ) (إلخ) يستفاد منه كما قال الإسنى ثلاثة أشياء إخلاء الأولى عن ذكر يكون فيها وعدم اشتراط الترتيب بين ركن القراءة وغيره والجمع بين ركنتين في تكبيرة واحدة (قول الشارح عقبها) قال الإسنى والتخصيص بالثانية يحتاج إلى دليل .

الغزالي روى البيهقى عن جابر أنه ﷺ كبر على الميت أربعاً وقرأ بأهـ القرآن بعد التكبيرة الأولى (قلت تجزئ) بالفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم) قال في شرح المذهب صرح به جماعة من أصحابنا وفي الروضة كأصلها عن النص أنه لو أخر قرأتها إلى التكبيرة الثانية جاز (الخامس الصلاة على رسول الله ﷺ

بعد الثانية) أى عقبها ذكره فى شرح المذهب عن السرخسى وكأنه مبنى على تعيين الفاتحة قبلها روى الدارقطنى والبيهقى عن عائشة حديث : لا يقبل الله صلاة إلا بظهور ، والصلاة على لكن ضعفاء (والصحيح أن الصلاة عن الآل لا تجب) فيها بل تسن وقيل تجب وهو الخلاف المتقدم فى التشهد الآخر وهذه أولى بالمتنع لبنائها على التخفيف (السادس الدعاء للميت بعد الثالثة) قال فى شرح المذهب لا يجزىء فى غيرها بلا خلاف وليس لتخصيصه بها دليل واضح انتهى وأقله ما ينطلق عليه الاسم نحو اللهم اغفر له وسيأتى أكمله (السابع القيام على المذهب) إن قدر عليه كغيرها من الفرائض وقيل وجهان أحدهما لا يجب لشبهها بالنافذة فى جواز الترك والثانى يجب إن تعينت عليه (ويسن رفع يديه فى التكبيرات) فيها حذو منكبيه

ووضعهما على صدره كغيرها من الصلوات (وإسرار القراءة) فيها فى ليل أو نهار (وقيل بجهر ليلاً) روى النسائى عن أبى أمامة بن سهل قال السنة فى الصلاة على الجنائز أن يقرأ فى التكبيرة الأولى بأمر القرآن مخافتة ثم يكبر ثلاثاً والتسليم عند الأخيرة (والأصح ندب التعوذ دون الافتتاح) لطوله والثانى يندبان كما فى غيرها والثالث لا يندب واحد منهما تخفيفاً ولا تندب السورة فى الأصح ويندب التأمين عقب الفاتحة (ويقول فى الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك إلخ) وبقية كما فى المحرر خرج من روح الدنيا وسعها بفتح أولهما أى نسيم ريحها واتساعها ومحبوته وأحبائه فيها أى ما يحبه ومن يحبه إلى ظلمة القبر وما هو لاقية أى من الأحوال كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت

(قوله بعد الثانية) أى بحسب إرادته أخذاً مما تقدم (قوله وكأنه مبنى إلخ) المعتمد تعينها عقبها وما بحثه الشارح من البناء مرجوح (قوله بل تسن) ويندب أن يقدم قبلهما الحمد لله ويؤخر عنهما الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله الدعاء للميت) أى بخصوص ولو فى عموم بقصده ولا بد من كونه بأخروى (قوله اللهم إلخ) ولو فى صغير ومنه اللهم اجعله فرطاً وذخراً لو لاديه إلخ والمراد بقوله وليس لتخصيص إلخ نفى دليل تخصيص عدم الخلاف لا نفى دليل الدعاء للميت فلا ينافى ما فى الصلاة على النبى ﷺ قبل قتائل ذلك (قوله القيام) ولو لصبي وامرأة مع الرجال (قوله فى جواز الترك) أى لا فى جواز التنفل بصورتها (قوله فى التكبيرات) أى المطلوبة لا فيما زاد عليها لكن لا يضر لو رفع إلا فيما مر (قوله قال السنة) عبارة المنهج قال من السنة والمراد الطريقة الشرعية (قوله دون الافتتاح) وإن صلى على غائب أو قبر ويندب الإسرار بالتعوذ وغيرها من سائر أذكارها إلا التكبيرات والسلام وإنما خص المصنف القراءة لأنها محل الخلاف (قوله ويندب التأمين) وبعده الحمد لله رب العالمين كما فى الروضة (قوله ومحبوته وأحبائه) المشهور فيهما الجر ويجوز رفعهما جملة حالية (قوله ما يحبه ومن يحبه) الضمير المستتر فيهما للميت والبارز لحبوب الميت من عاقل وغيره (قوله نزل بك) أى صار ضيفاً عندك (قوله وإن كان مسياً إلخ) ولا يضر هذا التعليق وإن صلى على نبى مثلاً على نظير دعاء الاستخارة بقوله اللهم إن كانت تعلم أن هذا الأمر إلخ ولكن الأولى فى نحو النبى تركه (قوله جنيبه) بنون فموحدة مثنى جنب وبمثلة فمشاة فوقية وهى أولى لعمومها لجميع البدن كما قاله الإسنى (قوله ولقه) أى أعطه تكمراً وأمنه من فتنة القبر وسؤاله (قوله فإن كان الميت امرأة إلخ) ولو كان خنثى أو غير معروف قال مملوكك (قوله ويؤنث الضمائر) أى إلا ضمير منزول به فيجب أن يذكر مطلقاً سواء أفرده كما ذكره أو جمعه كمنزول بهم لأنه عائد إلى الله تعالى فإذا أنه عامداً عالماً خيف عليه الكفر (قوله على إرادة الشخص) قال شيخنا وما اقتضاء كلامه من اعتبار أنه يلاحظ ذلك غير مراد (قوله ويقدم عليه) ويندب أن يقدم عليهما معاً ما رواه عوف بن مالك عن فعله ﷺ وهو : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرق ودنقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خير من داره وأهلاً خير من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأعذه من عذابي

(قول الشارح وكأنه) الضمير فيه وفى قوله ذكره راجع إلى قوله أى عقبها (قول الشارح لكن ضعفاء) أقول روى الحاكم عن أبى أمامة أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أخبروه أن السنة أن يكبر الإمام ثم يصلى على رسول الله ﷺ ويخلص الدعاء للميت فى التكبيرة الثالثة ويسلم ثم قال إنه على شرط الشيخين (قول الشارح وأقله) ظاهر إطلاقه كغيره أن هذا الأقل حتى فى الطفل فلا يكتفى الدعاء لو لاديه لكن قد يشك على ذلك السقوط يصلى عليه ويدعى لو لاديه ويمكن دفع الإشكال (قول الشارح نسيم ريحها) قال الإسنى ويراد به الفضاء أيضاً .

أعلم به اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزول به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعاً له اللهم إن كان محسناً فرد فى إحسانه وإن كان مسياً فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له فى قبره وجاف الأرض عن جنيبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته آمناً إلى جنتك يأرجم الراحمين جمع الشافعى رضى الله عنه ذلك من الأحاديث واستحسنه الأصحاب فإن كان الميت امرأة قال اللهم هذه أمتك وبنت عبدك ويؤنث الضمائر قال فى الروضة ولو ذكرها على إرادة الشخص لم يضر (ويقدم عليه

(اللهم اغفر لحينا وميتا وشاهدا وغائبا وصغيرا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا فترفه على الإيمان) روى أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن أنس بن مالك قال صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتا ونحسنا اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتلنا بعده والجمع بين الدعاءين ذكره في الشرح الصغير وأشار إليه في الكبير ولم يذكره في الروضة ولا شرح المذهب وتقديم الثاني منهما لأنه بعض الأول بالمعنى (ويقول في الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله فرطاً لأبيه) أى سابقاً مهيباً مصالحهما في الآخرة (وسلفاً وذخراً) بالذال المعجمة (وعظة) أى موعظة (واعتبار أو ضفيها

ونقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) وفي الروضة كأصلها ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره ويشهد للدعاء لهما ما في حديث المغيرة السابق والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة (وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره) بفتح التاء وضمها (ولا تفتنا بعده) أى بالابتلاء بالمعاصي وفي التبيين وغيره واغفر لنا وله وقد تقدم الأولان في حديث أنس بن مالك (ولو تخلف المقدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى بطلت صلاته) لأن التخلف بالتكبير هنا متفاحش شبه بالتخلف بركعة وفي الشرح الصغير احتمال أنه كالتخلف بركن (ويكبر المسبوق ويقراً الفاتحة وإن كان الإمام في غيرها) كالدعاء رعاية لترتيب صلاة نفسه قال الرافعي كذا ذكره وهو غير صاف عن الإشكال أى لما قدمه عن النص من جواز تأخير قراءتها إلى التكبير الثانية (ولو كبر الإمام أخرى قبل

عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار انتهى وهذا أصبح ما في الباب والمراد بإبدال الزوج ولو تقدير أو صفة فيدخل من لم يتزوج ومن الحور العين لأن بنات آدم أفضل منهن^(١) ولكل إنسان من بنات آدم ثنتان فقط (قوله وميتا) ولا يكتفى بهذا عن الدعاء للميت إلا إن قصد فيه مخصوصه ولو في عمومه وحديث يكفي ولو في الصغير لأن المغفرة لا تستدعى سبق ذنب كما قاله ابن حجر (قوله في الطفل) أى من أولاد المسلمين بقيناً وفي المشكوك فيه يعلق كما يأتي في الاختلاط وفي الطفلة يؤنث ضمائرهما كما مروى في الدعاء ما يناسب فلا يقول فرطاً ونحوه إلا فيمن له أصل مسلم ولا عظة ونحوه إلا فيمن له أصل حى ، وهكذا وفي كلام ابن حجر حرمة الدعاء للكافر بأخروى وفيه نظر والراجح خلافه كما هو مقرر في محله ومنه جواز الدعاء له بالمغفرة خلافاً لما في الأذكار كما تقدم (قوله وفي الرابعة) هو عطف على المندوب لأن ذكرها مندوب ويندب تطويلها بقدر ما يأتي به في الثلاثة قبلها ، وأن يقرأ فيها آيات : ﴿ الذين يحملون العرش ﴾ إلى ﴿ العظيم ﴾ (قوله وقد تقدم الأولان) لكن بلفظ ولا تفضلنا (قوله ولو تخلف المقدي) وكذا لو تقدم ثم إن أحرم المقدي عقب إحرام الإمام ولم يكبر حتى كبر إمامه أى شرع في التكبير الثالثة بطلت صلاته ومثلها الرابعة لمن أحرم عقب الثانية للإمام وخرج بالتكبير الشروع في السلام فلا يضر وخرج بالثالثة والرابعة ما زاده الإمام فلا يضر التخلف به لأنه لا يندب متابعتة فيه وقالوا له انتظاره فيه أيضاً كما مر وقيل إنه كغيره أيضاً . (قوله بلا عذر) أما لو كان لعذر كنسيان وجهل وعدم سماع إمام وبطء قراءة فلا تبطل بتخلفه بتكبيره ولا بتكبيرتين كما في المنهج واعتمده شيخنا الرملى والذى مشى عليه ابن حجر ومال إليه شيخنا عدم البطلان ولو بجميع الصلاة وهو الوجه في غير عدم السماع بل معه أولى من الصلاة الأصلية (قوله المسبوق) قال شيخنا الرملى وشيخنا الزبائدي المراد به من تأخر إحرامه عن إحرام الإمام في الأولى أو عن تكبيره فيما بعدها وإن أدرك من القيام قدر الفاتحة أو أكثر بدليل قولهم ويقراً الفاتحة وقولهم فلو كبر إلخ (قوله ويقراً الفاتحة إلخ) قال ابن حجر جوازاً لأنه يجوز تأخيرها لما بعد الأولى وذكره شيخنا في حاشيته ثم اعتمد كشيخنا الرملى الوجوب قال وهذا مستثنى مما تقدم أنفاً نظراً لسقوطها هنا فلا يكبر حتى يقرأها أو يقرأ أقدراً ما أدركه منها قبل تكبيره الإحرام حتى لو قصد تأخيرها لم يعتبر قصده وكذا لا يعتد بتكبيره لو كبر وقد يقال إنما سقطت هنا عن المسبوق نظراً إلى أن هذا محلها الأصلي وإن لم تتعين فيه فلا حاجة للاستثناء (قوله ولو كبر الإمام) التكبير الثانية أو غيرها (قوله كبر معه) أى وجوباً وكذا لو تركها وخرج بقوله كبر الإمام بالو سلم فيتم المسبوق الفاتحة لفوات المتابعة (قوله والأصح هناك)

(قول المتن وأفرغ الصبر إلخ) انظر هل يسقط هذا إذا كان أبوه ميتين وكذا قوله وعظة واعتباراً (قول المتن وفي الرابعة) قال في شرح المذهب اتفق الأصحاب على عدم وجوب ذكر فيها (قول المتن فلم يكبر إلخ) لو كبر المأموم مع تكبير الإمام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر (قول الشارح متفاحش) وجه ذلك أن المتابعة هنا لا تظهر إلا بالموافقة فيها لخلوها عن الركوع والسجود ثم قضية عبارة الكتاب وغيره أنه لو تخلف بالرابعة حتى سلم الإمام لا تبطل صلاته (قول الشارح يتخلف ويتمها) أى ما لم يسبق بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم في كل من تخلف

شروعاً في الفاتحة بأن كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كالور كبر الإمام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه (وإن كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) والثاني يتخلف ويتمها وما كالوجهين فيما إذا ركب الإمام في فاتحة المسبوق والأصح هناك كما تقدم ثالث وهو أنه إن اشتغل بافتتاح أو تعود

تخلف وقرأ بقدره ولا تابع الإمام ولم يذكر الشيخان هذا التفصيل هنا وفي الكفاية لاشك في جريانه وبه صرح الفوراني أي بناء على ندب التعوذ والافتتاح (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها) كما في تدارك بقية الركعات (وفي قول لا تشتط الأذكار) بل يأتي بياق

هو المعتمد هنا أيضاً (قوله ولا يضر رفعها قبل إتمامه) ولا خروجها عن القبلة ولا بعد المسافة ولا وجود حائل وكذا لو أحرم عليها قارة لجهة القبلة ثم رفعت فإن أحرم عليها سائرة مع الشروط لم يضر غير بعد المسافة وتقل عن شيخنا الرمي أنه يضر خروجها عن القبلة أيضاً وخالفه شيخنا الزياي نعم لا يصح الاقتداء بهذا المسبوق في أحواله الثلاثة خلافاً لبعضهم (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنابة كغيرها ولا يجوز فيها سجود سهو ولا تلاوة وتبطل بهما من العائد العالم (قوله كالطهارة) أي للبيت ولما اتصل به مما يصرف في الحي كذا قاله شيخنا وهو صحيح من حيث الحكم والوجه أن المراد طهارة المصلي أخذاً من انضمامها لبقية الشروط من استقبال القبلة والستر وغيرهما نعم يمكن شمولها لما قاله شيخنا بتجوز وعليه يضر نجاسة على رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لأنه كانفجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه . (قوله لا الجماعة) أي لا تشتط الجماعة فيها وكذا لا يشترط العدد أخذاً مما بعده فالجماعة والعدد فيها مندوبان (قوله بواحد) ولو صبياً مع وجود بالغ كما سيأتي ومصلياً بالذكر أو بالوقوف لعجز مع وجود قادر على الفاتحة أو غيرها واكتفى بالصبي لأن دعاءه أقرب إلى الإجابة المقصودة فلا ينافي عدم الاكتفاء به في إحياء الكعبة ورد السلام على البالغ (قوله وسواء إن) راجع للأقوال الثلاثة بدليل عبارة الروضة (قوله أصبحهما نعم) هو المعتمد وأفردهم بالذكر لأن الخلاف فيهم طرق (قوله عدد زائد) سواء صلوا مع غيره أو وحدهم أو فرادى (قوله وهناك) أي في محل يجب السعي فيه للجمعة بسماع النداء وبعضهم ضبطه بما يأتي في الغائب وهو الذي مشى عليه شيخنا (قوله رجال) أي ذكور ولو واحداً ممن تلزمه الصلاة وإلا فهم كالعدم كما تقدم ويتوجه على النساء مع الصبي أمره بالصلاة وضربه عليها فإن امتنع صلين وإن حضر بعد صلاتهن أو صلاة واحدة منهن رجل لم نجب عليه لسقوط الفرض بهن وتسبب الجماعة للنساء وحدهن على المعتمد وتقع صلاتهن مع

التكبيرات نسقاً لأن الجنابة ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت تطويل ويستحب أن لا ترفع حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل إتمامه (وتشتط شروط الصلاة) في هذه الصلاة كالطهارة وستر العورة والاستقبال ويشترط أيضاً تقدم غسل الميت كما سيأتي في الزيادة (لا الجماعة) نعم تستحب فيها كمادة السلف (ويسقط فرضها بواحد) لحصول المقصود به (قيل يجب) لسقوط الفرض (النسسان) لحديث الدارقطني صلوا على من قال لا إله إلا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما يجب عند قائله أن يحمل الجنابة أربعة لأن في أقل منها ازدياء بالميت قال وسواء صلوا جماعة أم أفراداً كذا في الشرح وعبارة الروضة ومن اعتبر العدد قال سواء إن غلب واقتصر فيها على حكاية الأول والثالث قولين والرافعي ذكر ذلك عن جماعة بعد تعبيره بالوجه كما في المحرر ويترفع عليها ما لو بان حدث الإمام أو بعض المؤمنين إن بقي

بعذر هنا (قول الشارح أي بناء على ندب التعوذ إن) قضيته إذا فرغنا على عدم الندب فخالف واشتغل بهما لا يتخلف على هذا الثالث وفيه نظر بل هو أولى بالتخلف فيما يظهر (قول المتن وفي قول) محل الخلاف إذا رفعت أما إذا بقيت بسبب ما فيقول الأذكار قطعاً قاله المحب الطبري في شرح التنبيه أقول فلو أبقوها مراعاة للأمر المندوب وهو استمرارها حتى يفرغ المسبوق فالخلاف ثابت فيما يظهر وكلام المحب الطبري هذا لا يفي بذلك (قول الشارح ويستحب أن لا ترفع) فلو رفعت لم يضر ولو حولت لغير القبلة (قول المتن لا الجماعة) كغيرها من الصلوات الخمس وكما في صلاة الصحابة على رسول الله ﷺ ثم المراد نفي الجماعة الواقعة على وجه الاقتداء وأما نفي الجماعة أفراداً فمستفاد من قوله الآتي ويسقط فرضها بواحد ولو حملنا الجماعة المنفية على العموم لكان قوله ويسقط فرضها بواحد مغنياً عن ذلك (قول الشارح لحصول المقصود به) عبارة غيره لأن الجماعة ليست شرطاً فيها فكذلك العدد كمائر الصلوات (قول المتن اثنان) لأنه لم ينقل الاقتصار على واحد في زمن النبي ﷺ ولا في زمن الخلفاء الراشدين ، هكذا استدلل الإسنوي رحمه الله والشارح رحمه الله سلك غير ذلك كما تعرفه من بقية كلامه الآتي وقوله وأقل الجمع اثنان يرجع لقوله اثنان وقوله أو ثلاثة يرجع لقوله وقيل ثلاثة وقوله قال وسواء يرجع لقوله عند قائله . (قول الشارح واقتصر فيها إن) غرضه من هذا أنه في الروضة ذكر الأول والثالث قولين وذكر الثاني والرابع وجهين (قول الشارح على حكاية الأول) المراد به ما في قول المتن ويسقط فرضها بواحد (قول المتن وهناك) قال الإسنوي احتز به عما إذا غاب عن المجلس أو البلد فإن المتجه إلحاقه بالصلاة على الغائب كما ستعرفه فإن كان في صحراء فيحتمل إلحاقه بطلب الماء كما في التيمم

العدد المعبر سقط الفرض والأفلاهل الصبيان المميزون كالبالغين على اختلاف الوجوه فيه وجهان أصبحهما نعم قال في شرح المذهب قال أصحابنا إذا صلى على الجنابة عدد زائد على المشروط وقعت صلاة فرض كفاية (ولا يسقط) فرضها (بالنساء وهناك رجال في الأصح) لأن دعاءهم أقرب

إلى الإجابة والثاني استند إلى صحة صلاتهن وجماعتهن كالرجال فتأتى عليه الوجوه السابقة فيهم وعلى الأصح فيهن إن لم يكن رجل صلي للضرورة منفردات وسقط الفرض بهن ولا تستحب لهن الجماعة وقيل في جنازة المرأة قال في الروضة إذا لم يحضر إلا النساء توجه الفرض عليهن وإذا حضرن مع الرجال لم يتوجه الفرض عليهن فلم يحضر إلا رجل ونساء وقتلنا لا يسقط إلا بثلاثة توجه التميم عليهن والظاهر إن الخنثى في هذا الفصل كالمرأة وجرم بهذا التشبيه في شرح المذهب وقال فيه في باب الأحداث إذا صلى الخنثى على الميت فله حكم المرأة فلا يسقط به الفرض في الأصح (ويصل على الغائب

عن البلد) لأنه عليه السلام

أخبرهم بموت النجاشي في

اليوم الذي مات فيه ثم خرج

بهم إلى المصل فصلى عليه

وكبر أربعاً رواه الشيخان

وذلك في رجب سنة تسع

وسواء كان الميت في جهة

القبلة أم لا على مسافة

القصر أم لا أما الحاضر في

البلد فلا يصلى عليه إلا من

حضره ويشترط أن لا

يكون بينهما أكثر من ثلاثة

ذراع تقريباً قاله الشيخ أبو

محمد (ويجب تقديمها) أى

الصلاة (على الدفن) فإن

دفن قبلها أثم الدافنون

وصل على القبر كما قال

(وتصح بعده) أى بعد

الدفن على القبر سواء دفن

قبلها أم بعدها وقد تقدم

حديث صلاته عليه السلام على

القبر (والأصح تخصيص

الصحة بمن كان من أهل

فرضها وقت الموت)

والثاني بمن كان من أهل

الصلاة وقت الموت فمن

كان وقته غير مميز لا تصح

صلاته قطعاً ومن كان وقته

مميزاً لا تصح صلاته على

الأول وتصح على الثاني

والى متى يصلى على القبر

قيل إلى ثلاثة أيام وقيل إلى شهر وقيل ما بقى شيء من الميت وقيل أبداً (ولا يصلى على قبر رسول الله عليه السلام بحال) وكذا قبر غيره من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ذكره في شرح المذهب قال عليه السلام : «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد» [رواه الشيخان] ويشترط في الصلاة على القبر أو الميت الحاضر أن لا يتقدم عليه في المذهب كما سيأتى في الزيادة (فرع) زاد الترجمة به لطول الفصل قبله بما اشتمل عليه كما نقص ترجمة التعزية

الاكتفاء بغير من نافلة كما يأتى (قوله وقيل تستحب) هو المعتمد ولو في جنازة الرجال خلافا لما ذكره الشارح (قوله إن الخنثى كالمرأة) أى من حيث عدم الاكتفاء به مع الذكور إذ لا يكفى بصلاة النساء معه كما سيأتى ولو تعدد لم تسقط إلا بصلاة الجميع ويسقط بين الفرض عن النساء (قوله على الغائب) خلافاً للمالك وأنى حنيفة ومحله إن علم أو ظن ظهره والمراد به من يشق عليه الحضور مشقة لا تحتل عادة ولو في البلد (قوله فصلى عليه إنا) أى النجاشي هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قيل إنه رفع وهو بالحسنة إليه عليه السلام محمول على رفع الحجاب لرؤيته مثلاً^(١) وما قاله ابن حجر في هذا المثل غير صحيح فراجع (قوله ويشترط أن لا يكون إنا) ويشترط عدم الحائل بينهما إلا سحلية غير مسمرة وقبر وبيت مغلق غير مسمر (قوله من أهل فرضها) أى ممن تجب عليه وتسقط به ذلك الوقت بأن يكون بالغاً عاقلًا مسلماً طاهراً فلا تصح على الغائب والقبر ممن اتصف بضد ذلك كالصبي بلا خلاف وغيره على المعتمد خلافاً للإمام (قوله وقت الموت) المعتمد وقت الدفن (قوله وقيل أبداً) هو المعتمد (قوله من الأنبياء) ومنهم سيدنا عيسى عليه السلام بعد دفنه وتصح قبله ممن حضر موته قال شيخنا وتحرم الصلاة على قبورهم والتوجه بها إليها ولو في غير صلاة الجنازة ولكن لا تبطل (فرع) تندب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات فى أقطار الأرض وينوى الصلاة على من تصح صلاته عليه فهذه أسهل النيات وأولها (قوله فرع زاد الترجمة به إنا) فيه تسليم أنه ليس مبني على ما قبله فذكره ليس في محله وأجاب شيخنا الرملى بأن الصلاة تستدعى مصلياً وهو يستدعى

انتهى وقوله رجال قال الإسئوى مثلهم الواحد والصبي وفي شرح الإرشاد لمؤلفه ما يخالف كلامه في مسألة الصبي قلت وما أدرى ماذا يقول الإسئوى فيما إذا لم يوجد بالبلد إلا النساء والصبيان فإن الفرض يتعلق بمن بلا ريب وأما صحتها منهن فلا إشكال فيها فإن قال بصحتها وتعلق الفرض بهن وأنه مع ذلك لا يسقط منهن إلا بفعل الصبي ففى غاية البعد وهذا الفرع مما لم يسبق به في عصر بل قاله أولاً والله أعلم (قول الشارح لم يتوجه الفرض عليهن) بل تقع صلاتهن معهن نافلة (قول الشارح إلا بثلاثة) كذا يقال لو قلنا باثنتين أو أربعة (قول المتن عن البلد) قضية كلامهم أن الشرط غيبته بحيث يجوز قصر الصلاة في مكانه للخارج من البلد بخلاف الذى في البلد وإن أفرط اتساعها واعلم أنه سيأتى أن الشخص إذا مات بهدم وتعذر غسله لا يصلى عليه وقضيته أن الغائب إذا كان ببلاد الحرب ونحوها وغلب على الظن عدم تغسيله لا يصلى عليه بل لو شك في غسله كان الأمر كذلك فيما يظهر ثم رأيت الزركشى نقل عن صاحب الوافى أنه لو كان الميت خارج السور قريباً منه فهو كداخله (قول المتن والأصح تخصيص الصحة) أى في الغائب والدفن (قول المتن بمن كان من أهل فرضها) قال الرافعي وغيره لأن هذه الصلاة لا يتطوع بها انتهى وهذا التعليل يقتضى المنع في الحاضرة أيضاً إذا لم يتصف الشخص بالأهلية إلا بعد الموت واعلم أن معنى قولهم لا يتطوع بها أنه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فإنه يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب قاله النووي في شرح المذهب وكان الحامل له على ذلك أنها تقع نافلة إذا أعيدت وإن كانت الإعادة غير مندوبة وتقع نافلة أيضاً للنساء إذا فعلتها مع الرجال (قول الشارح وقيل أبداً) قال السبكي هو أضعفها (قول الشارح بما اشتمل عليه) الضمير راجع

بفصل لقصر الفصل قبله (الجديد أن الولي أولى بإمامتها) أى الصلاة على الميت (من الوالى) لأن دعاءه أقرب إلى الإجابة والقديم أن الوالى أولى من الولي كما أنه أولى من المالك في إمامة الصلوات وبعد الوالى على القديم إمام المسجد ثم الولي (فيقدم الأب ثم الجده) أبوه (وإن علا ثم الابن ثم ابنه) وإن سفل (ثم الأخ) لأن الأصول أشفق من الفروع والفروع أشفق من الحواشي ودعاء الأشفق أقرب إلى الإجابة (والأظهر تقديم الأخ لأبوين على الأخ لأب) لأن الأول أشفق بزيادة قربه والثاني هما سواء إذ لا مدخل للأئمة في إمامة الرجال فلا يرجح بها وفي الروضة كأصلها تصحيح طريق القطع بالأول وعبر في الحرر بالأصح (ثم) بعدها (ابن الأخ لأبوين ثم لأب ثم العصبه) الباقون (على ترتيب الإرث) يقدم العم لأبوين ثم الأب ثم ابن العم لأبوين ثم لأب وفي شرح المهذب لو اجتمع

المهذب لو اجتمع عمان أو ابنا عم أحدهما لأبوين والآخر لأب أو ابنا عم أحدهما لأب ففیه الطریقان وذكر فی الروضة الأخيرة وسکت عن اجتماع ابن أخ لأبوين وابن أخ لأب للعلم بأن اجتماعهما كاجتماع أبويهما ففیه الطریقان ثم بعد عصبه النسب المعتق ثم عصبته (ثم ذوو الأرحام) والأخ للأب يقدم منهم أبو الأم ثم الأخ للأم ثم الخال ثم العم للأم وقول الوجيز بعد ذكر العصبات ثم إن لم يكن وارث فذوو الأرحام حمله الرافعي على وارث من العصبات حتى لا ينأى ما نقله عن التهذيب من تقديم أبى الأم على الأخ للأم وأقره على ذلك وجزم في الروضة وشرح المهذب (ولو) اجتماع أى اثنان من الأولياء (في درجة) كابنين أو أخوين (فالأسن العدل أولى على النص) من الأفقه

معرفة أوصافه التي يتقدم بها (قوله الولي) أى القريب ولو غير وارث ويقدم على الموصى له بها (قوله أولى) أى من الأجانب فلهم ولاية والترتيب مندوب فلو تقدم الأجنبي لم يأثم ونائب من له الحق مقدم على الأبعد فإن غاب ولا نائب له قدم الأبعد (قوله والقديم) وبه قال الأئمة الثلاثة^(١) نعم لو خيف الفتنة قدم إجماعا وبعد الوالى على القديم إمام المسجد أى إن كان هذا الوالى هو الذى ولى إمام المسجد أو أعلى منه ولا قدم إمام المسجد عليه وكذا يقال على الجديد أيضا (قوله وفي الروضة إلخ) اعتراض على المصنف حيث لم يوافق اصطلاحه ولا أصله (قوله على ترتيب الإرث) منه يعلم تقدم الأخ للأب على ابن الأخ لأبوين وابن الأخ لأبوين على ابن الأخ للأب على الأظهر السابق (قوله وفي شرح المهذب) اعتراض أيضا عليه حيث لم يذكر الخلاف في الأعمام وبينهم وجوابه ما ذكره عن الروضة (قوله ثم عصبته) ثم إمام بيت المال ثم نائبه إن انتظم (قوله ثم ذوو الأرحام) يقدم منهم أولاد البنات ثم أبو الأم ثم الأخ للأم ثم الخال ثم العم للأم ويقدم الزوج على الأجانب وكذا الزوجة عند فقد الذكور وتقدم القربات بتقدم الذكر ويقدم السيد في عبده على أقارب العبد ولو أحرارا وولى المرأة أولى بالصلاة على أمتها (قوله أما الفاسق والمتدع فلا) ولا حق له في الإمامة أصلا وكذا القاتل قاله العلامة البرلسي كما في الغسل ويمكن كون الفاسق شاملا له (قوله ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) بمعنى الأقرب إذا الكلام فيمن لهما قرابة واستويا بلوغا ولا يقدم العبد البالغ على الحر الصبي والرقيق القريب على الحر الأجنبي وتقدم الأجانب بما في الصلوات (قوله قطعاً للنزاع) يفيد أن القرعة لما ذكر ولو تقدم غير من خرجت قرعته أو

للفرع وقوله بفصل متعلق بقوله ترجمة (قول الشارح لأن دعائه أقرب إلى الإجابة) أى لانكسار قلبه وتألمه وأيضا فالصلاة عليه حق من حقوقه فكانت كالتكفين وبالقديم قال الأئمة الثلاثة ولنا وجه أيضا مرجوح أن الموصى له بالصلاة مقدم على القريب (قول الشارح أبوه) خرج أبو الأم فإنه من ذوى الأرحام (قول الشارح) إذا لا مدخل إلخ) أجيب بأنه لا يلزم من انتفاء استقلالها عدم صلاحيتها للترجيح (قول الشارح تصحيح طريق القطع) أى إلحاقا لهذه المسئلة بالإرث والطريق الأولى إلحاقا بولاية النكاح وتحمل العقل فإن فيهما قولين (قول المتن على ترتيب الإرث) منه تستفيد أن ابن الأخ لأب مقدم على ابن ابن الأخ لأبوين (تقنيته) ما سلف في الغسل من اشتراط أن لا يكون قاتلا ينبغي أن يأتي هنا (قول المتن ثم ذوو الأرحام) قد استفدنا من كلامه أن الزوج لا مدخل له هنا وبحت بعضهم تقديمه على الأجانب وهو ظاهر (قول الشارح أى من المجتمعين في درجة) إنما

ونص في سائر الصلوات على أن الأفقه أولى من الأسن فمن الأصحاب من خرج من كل من المستثنين قولاً في الأخرى والجمهور قرروا التصيين وفروا بين صلاة الجنائز وغيرها بأن الغرض منها الدعاء للميت والأسن أشفق عليه فدعاه أقرب إلى الإجابة والمراد به الأكبر سنًا في الإسلام وإن كان شاباً وإنما يقدم إذا حدث حاله أما الفاسق والمتدع فلا كذا في الروضة وأصلها وعبارة الحر فالأسن أولى على الأصح إن كان عدلاً والحر أولى من الرقيق أى من المجتمعين في درجة وقال المصنف بدل هذه المسئلة لوضوحها (ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) أى كأخ رقيق وعم حر نظر الحرية وقيل العكس نظر القرب وقيل هما سواء لتعارض المعنيين ولو اجتماعوا في درجة واستوت خصالهم فإن رضوا بتقديم واحد فذاك وإلا أقرع بينهم قطعاً للنزاع (ويقف المصل إماماً) كان أو منفرداً

(عند رأس الرجل وعجزها) أى المرأة كذا فعل أنس رضى الله عنه فقيل له : هل كان هكذا رسول الله ﷺ يقوم عند رأس الرجل وعجزة المرأة ؟ قال : نعم . رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وحسنه . وفى الصحيحين عن سمرة أنه صلى على امرأة فقام وسطها . قال فى شرح المذهب : والخشى كالمرأة فيقف عند عجيزته (وتجوز على الجنائز صلاة) لأن المقصود منها الدعاء والجمع فيه ممكن والأولى أفراد كل جنازة بصلاة إن أمكن وعلى الجمع إن حضرت دفعة قدم إلى الإمام الرجل ثم الصبى ثم الخشى ثم المرأة فإن كانوا رجالا أو نساء قدم إليهم بالورع ونحوه مما يرغب فى الصلاة عليه ولا يقدم بالحرية أو متعاقبة قدم إليه

الأسبق من الرجال أو النساء وإن كان المتأخر أفضل فلو سبقت امرأة ثم حضر رجل أو صبى أخرت عنه ولو سبق صبى رجلا قدم الصبى وقيل الرجل ولا بد من رضا الأرياء بصلاة واحدة فإن رضوا وحضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى رجلا كان ميتة أو امرأة ، وإن حضرت معا أقرع بينهم (وتحرم) الصلاة (على الكافر) حرييا كان أو ذميا . قال تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾ (ولا يجب غسله) على المسلمين ذميا كان أو حرييا لكن يجوز لهم وقد غسل على رضى الله عنه أباه رواه أبو داود وغيره وضعفه البيهقى وضم فى شرح المذهب إلى المسلمين غيرهم فى الشقين وإلى الغسل التكفين والدفن فى الجواز

أجنبي لم يأنم لما مر أن الترتيب مندوب نعم لو اجتمع ابنا عم أحدهما أخ لأم قدم^(١) . (قوله عند رأس الرجل) أى الذكر وإن كان معه أنثى فى نعش واحد أو صلى على قبره مثلا . (قوله وعجزها) ولو على القبر أيضا والخشى كالمرأة . (قوله وتجوز على الجنائز صلاة) بأن يجمعهم فى نية كما مر فذاك فى صحة النية وهذا فى جواز ذلك فلا تكرر . (قوله إن حضرت) أى فى محل يحرم الإمام عليها فيه . (قوله فإن كانوا رجالا أو نساء) زاد فى بعض نسخ المنهج : أو خنائى والصواب إسقاطه لأنه لا تقديم فيهم كما ذكره بعده والتقديم المذكور هو فى جهة القبلة كما قاله السباطى . وفى شرح شيخنا وغيره أن التقديم بالقرب من الإمام بدليل ما استدلل به أن ابن عمر صلى على تسع جنائز فجعل الرجال مما يليه والنساء مما يلى القبلة إلا أن يقال إنه من حيث الجواز . (قوله رجل أو صبى) يتجنى غير النبى له راجعه . وقياس الباب عدم التنحية كجهل سبق عالما ومثلها الخشى وهل . (قوله رضا الأرياء) سواء كان أولياء رجال أو نساء أو خنائى أو مختلفين . (قوله فإن رضوا) أى بصلاة واحدة فلا ينافى ما بعده من وقوع النزاع بينهم لأنه فيمن يقدم فالقرعة واجبة حيثئذ . (قوله وتحرم) أى ولا تصح على الكافر ولو حكما كالطفل لأن من لم يبلغ منهم يعامل فى الدنيا معاملة الكفار والصحيح أنهم فى الآخرة فى الجنة خدما لأهلها وعمل الحرمة فيمن تحقق كفره وإلا فكالمسلم ، وفى ابن حجر وقد مر أنه ينبغي فيه التعليق كالاختلاط . (قوله فى الشقين) وهما عدم الوجوب والجواز . (قوله فى الجواز للمسلم) أى قطعاً فلا ينافى ما بعده . (قوله تكفين الذمى ودفنه) ومثله المعاهد والمؤمن . (قوله على المسلمين) أى بعد من تلزمه نفقته ثم بيت المال . (قوله عضو) ولو ظفرا أو شعرا إلا الشعرة الواحدة على المعتمد والمشيمة المسماة بالخلاص كالعضو لأنها تقطع من الولد فهى جزء منه أما المشيمة التى فيها الولد فليست جزءا من الأم ولا من الولد انتهى . (قوله مسلم) ولو بالدار يقينا لا بداهم ولا من شك فى إسلامه . (قوله علم موته) أو ظن قبل انفصال العضو منه يقينا فإن علم انفصاله حال حياته ولو بعد جرح مثلا وإن مات بعده به أو شك فى وقت انفصاله ندب مواراته بخزقة ونحوها كالدم والظفر والشعر من الحي . (قوله بعد غسله) أى وجوبا ومواراته كذلك . (قوله بنية الصلاة على جملة الميت) أى وجوبا إن كان بقيته غسلت ولم يصل عليها

فسر بذلك كلام المحرر لأن قوله والجرح عطف على قوله فالأسن وكلاهما مسبوق بقوله ولو اجتماعا فى درجة . (قول الشارح والأولى أفراد إيا) لأنه أكثر عملا . (قول الشارح قال تعالى : ﴿ ولا تصل على أحد ﴾ إيا) أى ولأن غفران الشرك محال والمقصود من الصلاة الدعاء . (قول الشارح أو حرييا) لأن الغسل كرامة وليس الكافر من أهلها . (قول الشارح فى الشقين) المراد بهما ما فى قول المتن ولا يجب غسله وما فى قول الشارح لكن يجوز لهم . (قول الشارح ويقاس به) الضمير راجع للمسلم من قوله فى الجواز للمسلم . (قول المتن ودفنه) أى كما يجب أن يطعم ويسقى إذا عجز وفاء بدمته . (قول الشارح ولا يجب تكفين الحرى إيا) انظر هل ذلك تكرر مع الذى سلف عن شرح المذهب ولك أن تقول ليس يتكرر لأن هذا نفي الوجوب وذاك فى الجواز . (قول الشارح وفى وجه لا) كأنه من جملة المحكى بقليل . (قول الشارح بنية الصلاة إيا) أى ولو علمت الصلاة على

للمسلم ويقاس به غيره وسواء فى الجواز القريب والأجنبي وسياق فى الزيادة أن القريب الكافر أحق من المسلم (والأصح وجوب تكفين الذمى ودفنه) على المسلمين إذا لم يكن له مال كما ذكره فى شرح المذهب وفاء بدمته والثانى يقول انتهت ذمته أى عهده بالموت فلا يجبان . قال فى شرح المذهب : بل يندبان ولا يجب تكفين الحرى ولا دفنه قطعاً وقيل يجب دفنه فى وجه وفى وجه لا بل يجوز إغراء الكلاب عليه فإن دفن فللأيتام ذى الناس برأحتهم والمترد كالحرى (ولو وجد عضو مسلم موته صلى عليه) بعد غسله ومواراته بخزقة بنية الصلاة على جملة الميت كما صلت الصحابة رضى الله عنهم على يد عبد الرحمن بن عتاب

ابن أبي أسيد رضي الله عنه ألفاها طائر نسر بمكة من وقعة الجمل وعرفوا أنها يده بخاتمه وأها الزبير بن يكار في الأنساب وذكرها الشافعي بلا غا ورقة الجمل في جمادى سنة ست وثلاثين ولو لم يعلم موت صاحب العضو لم يصل عليه لكن يدفن كأول (والسقط) بثلاث السين (إن استهل) أى صاح (أو بكى) ثم مات (ككبير) فيصل على تيقن حياته وموته بعدها يغسل ويكفن (والأى) أى وإن لم يستهل أو لم يكف (فإن ظهرت أماراة الحياة كاختلاج) أو تحرك (صل عليه في

الأظهر) وقبل قطع الظهر حياته بالأماراة والثاني لا لعدم تيقنها ويغسل قطعاً وقيل فيه القولان (وإن لم تظهر) أماراة الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حد نفخ الروح فيه (لم يصل عليه) لعدم إمكان حياته (وكذا إن بلغها) فصاعداً لا يصل عليه (في الأظهر) لعدم ظهور حياته والثاني ينظر إلى إمكانها ولا يغسل في الأول ويغسل في الثانية قطعاً والفرق بين الصلاة والغسل أن الغسل أوسع فإن الذي يغسل بلا صلاة كما تقدم وقيل في الغسل فيهما قولان وحكم التكفين حكم الغسل (ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه) أى لا يجوز ذلك وقيل يجوز غسله إن لم يكن عليه ثم الشهادة وقيل تجوز الصلاة عليه وإن لم يجز غسله وتترك للاشتغال بالحرب . روى البخاري عن جابر أن النبي ﷺ أمر في قتل أحد بدفنه بدمائهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم . وفي لفظه : ولم يغسلوا ولم يصل عليهم بفتح اللام والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة

ونداً إن كان قد صلى عليها فإن لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بنيته فقط فإن نوى الجملة لم تصح فإن شك في غسل البقية لم تجز نيتها إلا إذا علق كما قاله ابن حجر . (قوله لم يصل عليه) أى لم تصح الصلاة عليه . (تقريبه) تعبيرهم بالغسل في العضو يقتضى أنه لا يأتى فيه التيمم وهو كذلك إن لم يكن من أعضاء التيمم ويدفن بعد لفه بخرقه بلا طهارة ولا صلاة وإلا وجب تيممه والصلاة عليه وتعبيرهم بستره بخرقه يفهم عدم اعتبار اللغائف فيه ولو كان أكثر من النصف مثلاً . قال شيخنا : ويظهر أنه إن سمي رجلاً أو امرأة فكالكامل وإلا فلا اعتبار بما ينقض لمسها الوضوء وعدمه ويقف المصلى عليه عند رأسه إن كان ذكرًا وعجزه إن كان أنثى فإن لم يوجد وقت حيث يشاء ويجب في دفن الجزء ما يجب في الجملة ويندب دفن جزء الحي كما مر . (قوله والسقط) هو لغة مأخوذ من السقوط وهو النازل قبل تمام أشهر الستة . (قوله صاح) أى وإن مات قبل تمام انفصاله فهو كالكبير . (قوله أو لم يكف) صوابه الواو . (قوله فصاعداً) ظاهره وإن بلغ ستة أشهر وهو ما قاله ابن حجر وشيخ الإسلام وشيخنا الزيادى وغيرهم وهو الوجه الذى لا يتجه غيره وخالف شيخنا الرملى فجعل من بلغ ستة أشهر ككبير وإن لم يظهر خلقه ونقله شيخنا في حاشيته ولم يعتمد . (قوله وحكم التكفين حكم الغسل) وكذا حكم الدفن أيضاً . (قوله ولا يغسل الشهيد) سمي بذلك لشهادة الله ورسوله له بالجنة أو لأن دمه يشهد له بالجنة أو لشهادة دمه بقتله حيث بيعت وهو يسيل أو لأنه يشاهد الجنة حين موته أو لأنه تشهد ملائكة الرحمة قبض روحه . (قوله إبقاء الخ) أى لأنه فضيلة مكتسبة تعلم بأثرها وهذا فارق الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم . (قوله من مات) صغير كان أو كبير إذا ذكر أو أنثى حر أو رقيقاً عاقلاً أو مجنوناً قصد الحرب أو لأحيث قاتل . (قوله في قتال الكفار) أى في محاربة كافر ولو واحداً أو مرتداً أو في قطع طريق أو في صيال أو قتله كافر استعان به البغاة وكذا عكسه بأن قتله باغ استعان به كافر وتوقف شيخنا الرملى في المقتول من البغاة بكافر استعان به عليهم . (قوله أو تردى في حملته) أو عادوا إليه بعد

باقية لكن لو علمت الصلاة وعلم فصل هذا العضو بعد الغسل وقبل الصلاة فالظاهر عدم وجوب الصلاة وإن وجب التكفين والدفن ولو علمنا عدم تغسيل الباقي فالظاهر أنه ينوى الصلاة على الجملة (قول الشارح كأول) قضيته الوجوب لكن الذى في الروضة وأصلها في الأجزاء المنفصلة من الحي استحباب الدفن وقد لا يشكل على هذا للجهل بحاله في الموت والحياة وفيه نظر . (قول المتن والسقط) هو مأخوذ من السقوط . (قول الشارح أو لم يكف) الأحسن : ولم يكف . (قول الشارح لعدم تيقنها) أى والمفهوم حديث : « إذا استهل الصبي ورث وصلى عليه » وكان وجه التحرك لا يحصل معه اليقين احتمال أن تكون الحركة غير اختيارية بل لانضغاط ونحوه . (قول المتن لم يصل عليه) صرح الإسنى في الفصل الآتى بأن دفنه أيضاً غير واجب ذكر ذلك عند قول المنهاج : ويوضع في اللحد على يمينه . (قول الشارح وحكم التكفين حكم الغسل) قال السبكي : لكن بعد بلوغه إمكان نفخ الروح قد اتفقوا على وجوب الستر بخرقه سواء أوجبنا الغسل أم لا وذكر أن الرافعى فسر ذلك بما يكون على غير هيئة التكفين وأطال السبكي في الكلام عليه ثم قال : ولو فسر ذلك بوضع خرقه من غير إحاطة به كإحاطة الكفن لاستقام الكلام . (قول المتن فإن مات الخ) اعلم أن المصنف رحمه الله ذكر في ضابط الشهيد ثلاث قيود : الموت حال

عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم (وهو) أى الشهيد الذى لا يغسل ولا يصل عليه (من مات في قتال الكفار بسببه) كأن قتله أحدهم أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو تردى في حملته أو وهده أو سقط عن فرسه أو رمته دابة فمات أو وجد قتيلًا عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته وإن لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال (ويعتبر بعد انقضائه) وفيه حياة مستقرة بمراحة في القتال يقطع بموته منها

(أو) مات (في قتال البغاة فغير شهيد في الأظهر) ومقابله يلحق الأول بالميت في القتال والثاني بالميت في قتال الكفار ولو انقضى القتال وحركة المجروح حركة مذبح فشهيد بلا خلاف أو وهو متوقع البقاء فليس بشهيد بلا خلاف (وكذا) لو مات (في القتال لا بسببه) كأن مات بمرض أو فجأة فغير شهيد (على المذهب)

وقيل إنه شهيد في وجه لموته في قتال الكفار أما الشهيد العارى عن الضابط المذكور كالفرس والمطعون والميت عشقا والميتة طلقا والمقتول في غير القتال ظلما فيغسل ويصلى عليه (ولو استشهد جنب فالأصح أنه لا يغسل) كغيره والثاني يغسل لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت وهذا الغسل كان واجبا قبله . قلنا : وسقط به كما سيأتى والوجهان متفقان على أنه لا يصلى عليه (و) الأصح (أنه) أى الشهيد (تزال نجاسته غير الدم) أى دم الشهادة بأن تغسل والثاني لا تزال سد الباب الغسل عنه وعبرة الروضة كأصلها : ولو أصابته نجاسة لا بسبب الشهادة فالأصح أنها تغسل والثاني لا والثالث إن أدى غسلها إلى إزالة أثر الشهادة لم تغسل ولا غسلت وعبرة المحرر الأصح أن الجنب إذا استشهد كغيره وأن النجاسة التي أصابته لا بسبب الشهادة تزال وهي تصدق بما إذا أدت إزالة دم الشهادة بخلاف عبارة المنهاج (ويكفى في ثيابه الملطخة بالدم) ندبا (فإن لم يكن ثوبه سابغا تم) وإن أراد الورثة نزع ما عليه من الثياب وتكفينه في غيرها

انهزمهم فقتلوه والحملة قوة الحمية في شدة القتال . (قوله في قتال البغاة) ولم يقتله كافر استعانوا به مثلا كما مر . (قوله أما الشهيد) أى الذى يعطى منازل الشهداء في الآخرة . (قوله العارى إلخ) أى العارى عن شهادة الدنيا التي هي عدم الغسل والغسل فعلم أن الشهيد قسمان : شهيد في الآخرة دون الدنيا وهو العارى عن الضابط المذكور ، وشهيد فيهما وهو من فيه الضابط المذكور ، نعم إن لم يكن قصده إعلاء كلمة الله تعالى بل تحصيل الكسب أو المفاخرة أو ليقال إنه شجاع مثلا فهو شهيد في الدنيا دون الآخرة فهو قسم ثالث ويبحث بعضهم أنه لو علم منه ذلك وجب فيه الغسل والصلاة كغير الشهيد فراجع . (قوله كالفرس) أى وإن عصي فيه بنحو شرب خمر نعم يستثنى منه من غرق بسير سفينة في وقت هيجان الأمواج . (قوله والمطعون) أى الميت بالطاعون ولو في غير زمنه أو بغيره في زمنه أو بعد زمنه حيث كان فيه صابرا محتسبا . (فرع) يحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها بلا حاجة لوجود النهي عن ذلك ولا يكره الفرار من غير الطاعون نحو حائط مائل إلى السقوط وهدف وحجر وحريق وغير ذلك لأنه ^{عليه السلام} فعله . (قوله والميت عشقا) أى ولم يتسبب فيه كما قاله شيخنا الرملى ولم يرتضه شيخنا الزيادى وسواء كان لمن يحرم عشقه كالأمرء أو لا وشرطه أن يكتم ويعف عما يحرم ولو بنحو نظر . (قوله والميتة طلقا) ولو من زنا ما لم يتسبب في الإجهاض . (قوله والمقتول ظلما) ولو بحسب الهيئة كما قيل ومن هذا القسم من مات في غربة أو بهدم أو في طلب العلم والحاصل كما قاله شيخنا الرملى أنه إن كان سبب الموت معصية كشرق بشر بخرم أو ركوب بحر لشربه أو تسيير سفينة في وقت ريح عاصف كما مر أو نحو ذلك فغير شهيد وإلا فشبه ولا يضر مقارنة معصية ليست سببا كزنا ونشوز وإباق وشرب خمر كراكب سفينة لغير شربه فتأمل . (قوله جنب) أو نحو حائض . (قوله والثاني يغسل) أى عن الجنابة وعليه هل تجب نية الجنابة عنه أو لا كل محتمل وأما سقوط غسل الموت فلا خلاف فيه كما يعلم من كلامه . (قوله تزال نجاسته) أى وجوبا . (قوله غير الدم) أى دم الشهادة أما هو فيحرم غسله ولو بماء نحو الورد وأما حكمه بنحو عود فمكروه مطلقا . وقال شيخنا الرملى إن أزال الأثر فكالماء ولا يحرم على الشهيد إزالة دم شهادته لأنه حقه . (قوله بأن تغسل) لأنها ليست منها عن إزالتها وليست أثر عبادة بخلاف دم الشهادة . (قوله فالأصح أنها تغسل) أى وإن لزم عليه إزالة دم الشهادة أخذنا من التفصيل بعده وهو المعتمد . (قوله بخلاف عبارة المنهاج) قال شيخنا الرملى : فيه نظر بل هي مساوية لما بل هي أولى من عبارة المحرر والروضة وأصلها لشمولها إزالة غير دم الشهادة وإن حصل بسبب الشهادة على المعتمد . (قوله الملطخة) ليس قيدا بل يندب تكفينه في ثيابه مطلقا لكن الملطخة أولى . (قوله قمم) أى إلى ستر جميع البدن وجوبا وما زاد ندبا ويجب تكفينه في ثلاث لفائف كما في غيره إن كان له تركة ودخل في ثيابه ما لو كانت حريرا وقد مر جوازه عن شيخنا كشيبه وما في المنهج مبنى على رأيه المرجوح كما تقدم . (قوله أما الدرع) أشار إلى أن المراد بثيابه فيما مر ما اعتيد التكفين فيها . (قوله فتزع) أى ندبا إن لم يكن في الورثة محجور مثلا وإلا فوجوبا .

(فصل) في كيفية دفن الميت وما يتبعه . (قوله أقل القبر) ومثل القبر أن يوضع ما مات في سفينة بعيدة عن البر بين لو حين ويلقى فيه ويندب أن يتقل ليصل إلى القرار . (قوله حفرة) خرج بها وضعه على وجه الأرض

القتال وكونه قتال كفار وكونه بسبب القتال فذكر هنا ثلاث مسائل لبيان ما خرج بتلك القيود . (قول المتن أو في قتال البغاة) استدلل لذلك بأن أسماء غسلت ابنتها ابن الزبير ولم يتكر عليها . (قول الشارح كأن مات بمرض إلخ) جعل الإسنوى من ذلك أن يقتاله كافر وعبارته إذا مات في معترك الكفار لا بسبب القتال كما إذا مات بمرض أو فجأة أو اغتاله مسلم أو كافر انتهى وفيه نظر . (قول المتن فالأصح إلخ) قال السبكي : الخلاف إنما هو في غسل الجنابة لا في غسل الموت انتهى . أقول : فعليه ينوى رفع الجنابة وهل هي واجبة أم لا كغسل الميت هو محتمل . (فصل) (أقل القبر إلخ) (قول المتن أن يوسع) هو الزيادة في الطول والعرض والتعميق الزيادة في النزول وهو

جاز أما الدرع والجلود والفراء والخفاف فتزعم عنه .

(فصل) (أقل القبر حفرة تمتع) إذا ردت (الرائحة) أن تظهر منه فتؤذى الحى (والسبع) أن ينش ليأكل الميت فتنتهك حرمة وفي ذكر الرائحة والسبع وإن لزم من

منع أحدهما منع الآخر بيان فائدة الدفن (ويندب أن يوسع ويعمق قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل ويسط يديه مرفوعة . قال عليه السلام في قتل أحد : احفروا أو وسعوا أو أعمقوا رواه الترمذي وغيره وقال : حسن صحيح . وأوصى عمر رضي الله عنه أن يغرق قبره قامة وبسطة (واللحد أفضل من الشق) بفتح الشين (إن صليت الأرض) بخلاف الرخوة فالشق فيها أفضل وهو أن يحفر في وسطها كالنهر وينى الجانبان باللبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن أو غيره . قال في شرح المهذب : ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت واللحد أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما

يسع الميت . روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته : ألدوا لي للحداء وانصبوا علي اللبن نصبا كما صنع برسول الله عليه السلام (ويوضع رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند أسفله رجل الميت ويسل من قبل رأسه برفق . روى أبو داود أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي أدخل الحارث القبر من قبل رجل القبر وقال : هذا من السنة . قال البيهقي : سنده صحيح وروى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله عليه السلام سل من قبل رأسه (ويدخله القبر الرجال) وإن كان امرأة بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا (وأولاهم) بذلك (الأحق بالصلاة) عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (إلا أن يكون امرأة مزوجة

من مادة قوله تعالى : ﴿ من كل فج عميق ﴾ وحكى ابن مكى أنه يقال بالغين أيضا وأنه قرئ به شاذ . (قول المتن واللحد) يقال لحدث وفي اللغة ألحدت وأصله الميل . (قول المتن الأحق بالصلاة) نبه الإسنوي على أن الأفقه هنا مقدم على الأسن والأقرب قال : فأما تقديمه على الأسن فقد ذكره في شرح المهذب وأما تقديمه على الأقرب فقد ذكره صاحب البيان عن النص واتفاق الأصحاب قال : ورأيت أيضا في نص الأم ولم يصرح في شرح المهذب بهذه المسألة وإنما حكى الاتفاق على تقديم البعيد الفقيه على الأقرب الذي ليس بفقيه ونبه الإسنوي على أن الوالي لا يقدم هنا قطعا وإن قدمناه في الصلاة على قول . (قول الشارح فعيدها) بحث بعضهم تقديم محارم

فأولاهم) به (الزوج والله أعلم) ولا حق له في الصلاة ويليه الأحق بهما من المحارم الأب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الأخ ثم ابن الأخ ثم العم وفي تقديم من يدل بأبوين على من يدل بأب الخلافة السابق في الصلاة ذكره في شرح المهذب وذكر فيه بعد العم المحرم من ذوى الأرحام كإبي الأم والخال والعم للأب ويؤخذ مما تقدم في الصلاة أن الأخ للأب على أبي الأم فإن لم يكن أحد من المحارم فعيدها وهم أحق من بنى العم لأنهم كالخيار في جواز النظر ونحوه على الأصح فإن لم يكن لها عبيد فالخصيان الأجانب لضعف شهرتهم فإن لم يكونا فذوو الأرحام الذين لا محرمية لهم كبنى العم فإن لم يكونا فاهل الصلاة من الأجانب . قال في شرح المهذب : ولو استوى اثنان في درجة قدم أفقهما وإن كان غيره أسن نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب والمراد بالأفقه أعلم بإدخال الميت القبر ويقولهم الأولى بالصلاة الأولى في الدرجات لا في الصفات أيضا أي فلا يرد عليه تقديم الأفقه على الأسن (ويكونون وترا) ثلاثة فأكثر

بحسب الحاجة . روى ابن حبان عن ابن عباس رضي الله عنه أنه دفنه على والعباس والفضل (ويوضع في اللحد على يمينه) ندبا (للقبلة) وجوبا فلو دفن مستديرا أو مستلقيا نبش ووجه للقبلة ما لم يتغير فإن تغير لم ينش ولو وضع على اليسار مستقبل القبلة كره ولم ينش ويقاس باللحد فيما ذكر جميعه الشق ويشملها قوله في شرح المهذب : ويجب أن يوضع الميت في القبر للقبلة ويستحب أن يوضع على جنبه الأيمن (ويُسند وجهه إلى جداره) أى القبر (وظهره بلبنة ونحوها) حتى لا ينكب ولا يستلقى ويجعل تحت رأسه لبنة أو حجر ويفضى بخده الأيمن إليه أو إلى التراب . قال في شرح المهذب : بأن

ينحى الكفن عن خده ويوضع على التراب (ويسد فتح اللحد) يفتح الفاء وسكون التاء (بلبن) وطين مثلا حتى لا يدخله تراب (ويحشو من دنا ثلاث حثيات تراب) يديه جميعا . روى ابن ماجه عن أنس رضي الله عنه أنه دفن عليه السلام حتى من قبل رأس الميت ثلاثا ، قال البيهقي : إسناده جيد .

ويستحب أن يقول مع الأول : منها خلقناكم ، ومع الثانية : وفيها نعيدكم ، ومع الثالثة : ومنها نخرجكم تارة أخرى . وقوله حثيات من يحشى لغة في يحشو (ثم يمال) أى يردم التراب (بالمساحي) إسراعا بتكميل الدفن (ويرفع القبر شبرا فقط) ليعرف

فيزار ويحترم . وروى ابن حبان عن جابر أن قبره عليه الصلاة والسلام رفع نحو من شبر ولو مات مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره بل يحشى لثلا

على الثلاثة فما فوقها لضرورة الجمع في كلام المصنف . (قوله دفنه على والعباس والفضل) وفي رواية : على والفضل وأسامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف ومعهم خامس . وفي رواية : على والفضل وقثم وشقران مولاه عليه السلام ومعهم خامس . قال بعضهم : ولعل الخامس في الروايتين هو العباس المذكور في الرواية الأولى . (قوله للقبلة وجوبا) أى في المسلم ويوجه الكافر لأى جهة كانت نعم يجب استتدبار القبلة بكافرة حاملة بمسلم إذا بلغ أوان نفخ الروح فيه كما نقل عن شيخنا الرملى لأن وجهه إلى ظهرها وتدفن بين مقابر المسلمين والكفار . (قوله أو مستلقيا نبش) وجوبا وإن كان رأسه مرفوعا ورجلاه للقبلة . (قوله ما لم يتغير) أى ولو بالرائحة . (قوله ويسند) أى ندبا . (قوله وجهه) ورجلاه . (قوله حتى لا ينكب إلخ) ولا يجب نبشه لو انكب أو استلقى بعد الدفن وكذا لو انهال القبر أو التراب عليه كذلك ويجوز نبشه وإصلاحه أو نقله محل آخر قاله شيخنا الرملى نعم لو انهال عليه قبل تسوية القبر وقبل طمه وجب إصلاحه . (قوله ويسد فتح اللحد) أى ندبا إن لم يصل التراب المهال إلى الميت وإلا وجب ولو بملك غائب ولا يندب الأذان عند الدفن كما قيل . (قوله بلبن) أى ندبا وكان عدد لبنات لحد عليه السلام تسع لبنات كما في مسلم . (قوله ويحشو من دنا) فالدنو لازم له وهو مندوب أيضا نعم لا يندب الدنو إن حصل فيه مشقة ولا الحشو في التراب إن لزم منه نجاسة لرطوبته مثلا . (قوله تراب) وكونه من تراب القبر ومن جهة رأس القبر أولى . (قوله ويستحب أن يقول مع الأولى إلخ) ويستحب أن يزيد مع ذلك في الأولى : اللهم لقنه عند المسألة حجته ، وفي الثانية : اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وفي الثالثة : اللهم جاف الأرض عن جسده . (فائدة) قراءة ﴿ إنا أنزلناه ﴾ على شئ من تراب من داخل القبر سبع مرات ووضع على صدره تحت الكفن أمان من الفتن . (قوله لغة في يحشو) أى والمصنف جمع بين اللغتين والياء أفصح من الواو كما يشعر به كلام الشارح والحشو الأخذ بالكفين معا قيل أو بأحدهما . (قوله بالمساحي) سميت بذلك لأنها تمسح الأرض وهى جمع مسحاة من الحسو أى الكشف فميمها زائدة ولا تكون إلا من حديد بخلاف الحجر فهى من خشب . (قوله شبرا) أى قدره تقريبا ورفع القبر فوق شبر مكروه . (قوله في بلاد الكفار) وكذا لو خيف نبشه لعداوة أو أخذ كفن . (قوله في قبر) أى شق أو لحد أمالو في لحدين ولو في قبر واحد فجاز اتفاقا . (قوله لا يجوز) أى لا يباح . (قوله فيكون دفن اثنين فيه مكروها) وهو ما مشى عليه شيخ الإسلام وغيره واعتمده بعض مشايخنا واعتد شيخنا الزبادى

الرضاع والمصاهرة على العبيد . (قول المتن للقبلة) لو جعل القبر مبتدأ من قبل إلى بحرى وأضجع على ظهره وأخصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل في المحتضر هل يجوز ذلك أو يجرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم . (قول المتن ويحشو من دنا إلخ) عبارة الكفاية : يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للقريب والبعيد وعبارة الشافعى لمن على شفير القبر . (قول المتن من يحشى إلخ) أى فالمصنف رحمه الله كأنه أشار إلى اللغتين حيث قال : يحشو وقال وحثيات . (قول الشارح بالمساحي) سميت بذلك لأنها تمسح الأرض . (قول الشارح فيكون دفن اثنين إلخ) انظر ما وجه ترتب الكراهة على ما سلف

المسلمون (والصحيح أن تسطيعه أولى من تسنيمه) كما فعل بقبره عليه السلام وقبرى صاحبيه . روى أبو داود بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد بن أبى بكر أنه رآها كذلك والثاني تسنيمه أولى لأن التسطيع صار شعار الرواض فيترك مخالفة لهم وصيانة للميت وأهله عن الاتهام بالبدعة ودفع بأن السنة لا تترك لموافقة أهل البدع فيها (ولا يدفن اثنان في قبر) قال في شرح المهذب : هى عبارة الأكثرين وصرح السرخسى بأنه لا يجوز ، وصرح جماعة بأنه يستحب أن لا يدفن اثنان في قبر وهذا يصدق بقوله في الروضة كأصلها يستحب في حال الاختيار أن يدفن كل ميت في قبر أى فيكون دفن اثنين فيه مكروها

(إلا ضرورة) كأن كثر الموتى لوباء أو غيره وعسر أفراد كل واحد بقبر (فيقدم) في دفن اثنين (أفضلهما) إلى جدار اللحد. روى البخاري عن جابر أنه عليه السلام كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول: أيهم أكثر أخذ القرآن فإذا أشير إلى أحدهما قدمه في اللحد ويقدم الأب على الابن وإن كان الابن أفضل منه لحمة الأبوة وكذا تقدم الأم على البنت ويقدم الرجل على الصبي ولا يجمع بين الرجل والمرأة إلا عند تأكد الضرورة ويجعل بينهما حاجز من تراب وكذا بين الرجلين والمرأتين على الصحيح في الروضة وفي كلام الرافعي إشارة إليه (ولا يجلس على القبر) ولا يتكأ عليه (ولا يوطأ)

أى يكره ذلك إلا الحاجة بأن لا يصل إلى قبر ميتة إلا بوطئه. قال في الروضة: وكذا يكره الاستناد إليه. قال عليه السلام: ولا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها رواه مسلم. وروى الترمذي عن جابر: نهي رسول الله عليه السلام أن يوطأ القبر وقال: حسن صحيح وسيأتى بطوله في التخصيص (ويقرب زائره) منه (كقربه منه) في زيارته (حيث) أى ينبغي له ذلك كما عبر به في روضة وأصلها وسيأتى لب زيارة القبور رجال (والتعزية سنة بل دفنه وبعده) أى هما سواء في أصل السنية وتأخيرها أحسن لاشتغال أهل الميت بتجهيزه قال في الروضة: إلا أن يرى من أهل الميت جزعا شديدا فيختار تقديمها ليصبرهم (ثلاثة أيام) تقريبا فلا تعزية بعدها إلا أن يكون المعزى أو المعزى غائبا. وفي شرح المهذب: قال أصحابنا:

وشيخنا الرملى أنه حرام ولو مع اتحاد الجنس أو المحرمية أو الصغر فلو دفن لم ينبش. (قوله جدار اللحد) أى من جهة القبلة. (قوله في ثوب واحد) أى كل واحد في طرف منه لكونه لو قطع لم يسعهما وذلك لفقد الثياب الفاضلة عن الكفاية فهو عذر في الجمع أيضا. (قوله على البنت) فالخنثى يقدم على أمه كابنها الذكر والوجه إلحاق الخنثى بالأنثى لتحقيق الأصلية دون الذكورة ويقدم الصبي على الخنثى والخنثى والذكر على المرأة وهذا قبل وضع المفضول في اللحد ولو على شفير القبر وإلا فلا ينحى عن مكانه لأنه إزاءه ويقدم في الكافرين أخفهما كفرا أو عصيانا. (قوله ويجعل بينهما حاجز) ندبا إن لم يكن مس وإلا وجب. (قوله ولا يجلس على القبر) أى على ما حاذى الميت منه وكذا ما بعده وكل ذلك في قبر المسلم ولو مهذرا أو بعد اندراسه وإن جاز الدفن حيثئذ عليه الحاجة فيه بخلاف الكافر ولو مرتدا لعدم احترامه فلا يكره فيه شيء مما ذكر نعم ينبغي تركه في الذمى دفعا لأذى الأحياء منهم لكن يكره المكث في مقابرهم. (قوله ولا يوطأ) خرج به المشى بين القبور ولو بالتعل وبلا حاجة فلا يكره نعم يحرم إن حصل تنجيس كمنبوشة مع المشى حافيا مع رطوبة أحد الجانبين ويحرم البول والتغوط على القبر ويكره الزرع في المقبرة. (قوله بأن لا يصل إلخ) تخصيص الحاجة بالوطء ليس قيدا. (قوله أى ينبغي له ذلك) أى يندب نعم إن كان بعده عنه في الحياة لخوف كالظلمة لم يعتبر ولو أوصى بقربه إن كان بعيدا طلب قربه منه. (قوله والتعزية سنة) ولو في الحيوان غير آدمى أو في مال من كل ما يعز على المصاب ويدعو بما يناسب وتعزية الشابة لأجنبى حرام ابتداء وردا ويكره له ابتداء وردا كالسلام ويكره تعزية تارك صلاة ومحارب ومبتدع ومرتد وحرثى ولو بمسلم وعكسه لا تعزية مسلم بدمى وعكسه فلا يكره بل مندوبة إن رضى إسلامه. (قوله ثلاثة أيام) أى من الموت على المعتمد لعالم حاضر بلا عذر يرخص في ترك الجماعة وإلا فابتدأوها من علمه أو قلوبهم من غيبته أو زوال عذره وتحصل التعزية بكتاب أو رسالة أو نحو ذلك. (قوله تقريبا) فيغفر له زيادة نحو نصف يوم كما قاله بعض مشايخنا. (قوله وبعد الدفن إلخ) مرجوح كاعلم مما تقدم ويمكن حمل كلامه ليوافق المعتمد على جعل الجار في قوله بثلاثة أيام متعلقا بقوله وقت التعزية فتأمل. (قوله ومعناها) أى شرعا أمالغة فهي التصبر والتسلي وما ذكره الشارح في تعزية المسلم بالمسلم ويقاس به غيره. (قوله إحدى بنات النبي عليه السلام) والصحيح أنها زينب. (قوله أعظم) هو أفصح من عظم خلافا للعلب

(قول الشارح كان يجمع إلخ) الحامل على ذلك أمران كل منهما لو انفرد لكان كافيا نفى الكراهة كثرة الموتى والحاجة إلى تكفين اثنين في الثوب الواحد لفقد الثياب الفاضلة عن الكفاية. (قول المتن قبل دفنه وبعده) المعنى إما قبله وإما بعده. (قول المتن ثلاثة أيام) أخذنا من مدة الإحداد على غير الزوج. (قول الشارح ومعناها) أى اصطلاحا وأما معناها لغة فهو التسلي وقوله الأمر بالصبر أى على العزيز المفقود. (قول المتن أعظم الله أجرك) قال الإسنى: هو أفصح من عظم خلافا للعلب حيث عكس قال: والعزاء يعنى من

وقت التعزية من حين الموت إلى الدفن وبعد الدفن بثلاثة أيام وتكره بعد الثلاثة أى لتجديد الحزن بها للمصاب بعد سكون قلبه بالثلاثة غالبا ومعناها الأمر بالصبر والحمل عليه بوعد الأجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة وللمصاب بحجر المصيبة. روى الشيخان عن أسامة بن زيد قال: أرسلت إحدى بنات النبي عليه السلام تدعوه وتخبره أن ابنا لها في الموت فقال للرسول: ارجع إليها فأخبرها أن الله تعالى ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فمرها بالتصبر ولتحتسب (وعزى المسلم بالمسلم) أى يقال في تعزيتة به (أعظم الله أجرك) أى جعله عظيما

(وأحسن عزاءك) بالمداى جعله حسنا (وغفر لمتك) للمسلم (بالكافر أعظم الله أجرك وصبرك) وفي الروضة كأصلها وأخلف عليك (والكافر بالمسلم غفر الله لمتك وأحسن عزاءك) ويجوز للمسلم أن يعزى الذمي بقريه الذمي فيقول أخلف الله عليك ولا تنقص عددك وهذا الثاني لتكثر الجزية للمسلمين قال في شرح

المهذب: وهو مشكل لأنه

دعاء يبقاء الكافر ودوام

كفره فالخيار تركه (ويجوز

البكاء عليه) أي الميت (قبل

الموت وبعده) وهو قبله أولى

قال في شرح المهذب:

وبعده خلاف الأولى وقيل

مكروه. روى الشيخان عن

أنس قال: دخلنا على رسول

الله ﷺ وإبراهيم ولده بجود

بنفسه فجعلت عيناه تذرفان

أي بسيل دمعهما، وروى

البخاري عن أنس قال:

شهدنا دفن بنت رسول الله

ﷺ فرأيت عينيه تدمعان

وهو جالس على القبر.

وروى مسلم عن أبي هريرة

أنه عليه الصلاة والسلام زار

قبر أمه فبكى وأبكى من

حوله. وروى مالك في

الموطأ والشافعي وأحمد في

مسنده وأبو داود والنسائي

وغيرهم بأسانيد صحيحة

كما قاله في شرح المهذب

حديث: «فإذا ذابعت فلا

تكنين باكية». قالوا: وما

الوجوب يا رسول الله؟ قال:

«الموت» استدل به من قال

بالكراهة وقال الجمهور:

المراد الأولى تركه ذكره في

شرح المهذب (ويحرم

التدب بتعديدها) (شماله)

نحو: واكفاه واجبلاه

(قوله جعله حسنا) أي بالصبر عليه. (قوله وصبرك) وفي معناه أحسن الله عزاءك. (قوله ويجوز) بل يندب لنحو جار وقریب. (قوله أخلف إلخ) هذا فيمن يوجد بدله كالولد والإلا كالأب فيقال خلف بلا مرز أي صار الله تعالى خليفة عليك. (قوله نقص) هو مخصص ويجوز في عددك رفعه فاعلا ونصبه مفعولا. (قوله فالتحذير تركه) مرجوح وجوابه علم مما قبله. (فرع) قد عزى الخضر عليه السلام أهل بيت رسول الله ﷺ بعد موته بقوله: إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فنقروا وإياه فارجوا فإن المصائب من حرم الثواب. (فائدة) الخضر نبي حتى إلى آخر الدهر عند جماهير العلماء واسمه بران ابن ملكان بن قانع بن أرفخشذ بن سام بن نوح وقيل إلياس حتى أيضا واقف بخراسان عند سد يأجوج. (قوله البكاء) هو بالقصر ما كان بلا رفع صوت ولو دمع عين وحزن قلب ولا خلاف في إباحته وبالمدا ما كان برفع الصوت وهو محل الكراهة وغيرها ولا يحرم مطلقا عند شيخنا الرمل وقال شيخنا الزبائدي بحرمة كما في أذكار النووي. (تنبيه) إن كان البكاء على الميت لخوف عليه من هول يوم القيامة ونحوه فلا بأس به أو لمحة ورقة كطفل فكذلك لكن الصبر أجمل أو لصلاح وبركة وشجاعة وفقد نحو علم فمندوب أو لفقد صلة وبر وقيام بمصلحة فمكروه أو لعدم تسليم للقضاء وعدم الرضا به فحرام. (قوله أولى) أي بغير حضرة المحتضر. (قوله تذرفان) هو بالذال المعجمة من باب ضرب إرسال الدموع بلا بكاء. (قوله ويحرم التدب) ولو بغير بكاء وهو صغيرة كبقية المحرمات الآتية وليس منه ما نقل عن فاطمة الزهراء رضي الله عنها أنها قالت يوم موت أبيها عليه السلام: يا أبتاه أجاب ربا دعاه، يا أبتاه جنة الفردوس ماواه، يا أبتاه إلى جبريل نعاه. (قوله بتعديدها) الباء زائدة لأن التعديدها هو التدب مع قرينة تأسف ويحرم رفع الصوت بالتدب ولو بغير بكاء. (قوله وضرب الحمد) المعروف بالطمع وكذا التضمين بنحو رماد وطن وصيغ بسواد في ملبوس وفعل كل ما ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله وقدره. (فرع) لا بأس بالثناء بالقصائد كقول السيدة فاطمة بنت النبي ﷺ:

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليها^(١)

صبت على مصائب لرواتها صبت على الأيام عدن لياليها

ومحل ذلك ما لم تشتمل على تجديد حزن أو تأسف أو مجاوزة حد أو تريم أو كثرة منها ولا يعذب الميت إلا بما

قوله: وأحسن عزاءك التسلية وعلم من ذلك تقديم الدعاء للحى انتهى. أقول: قد اشتمل هذا الأمر بالصبر والحمل عليه بوعود الأجر والدعاء للحى بغير المصيبة. (قول المتن وأحسن عزاءك) في ذكر هذا هناك المسألة قبلها إشهار بأن معناه له تعلق بالميت أيضا فليتأمل. (قول الشارح تذرفان) من ذرف يذرف ذرفا كضرب يضرب ضربا. (قول الشارح من قال بالكراهة) قال الإسنوي: محل الخلاف البكاء الاختياري قال: والبكاء بالقصر الدمع وبالمدا رفع الصوت قال: وكلام المصنف محتمل الأمرين انتهى. قلت: لكن صرح النووي في أذكاره بتحريم رفع الصوت بالبكاء. (قول المتن بتعديدها) قال الإسنوي: لأنه معنى للباء لا نفس التعديدها ونبه على أن المراد التعدد مع البكاء كما قيده في شرح المهذب. قال الإسنوي: لتلا يدخل المادح والمؤرخ قال: ويحرم أيضا البكاء إذا انضم إلى التدب كعكسه والشماثل جمع شمال بكسر الشين وهو ما اتصف به الشخص من الطباع كالكرم ونحوه انتهى. وما حاوله من التقيد بالبكاء بعيد وقوله يدخل إلخ عليه منع ظاهر فإن المادح والمؤرخ لا ندبة في وصفهما والمحرم هنا هو الندبة ولها صيغ مخصوصة الوجه فيه التحريم مطلقا لعموم النهي عن دعوى الجاهلية والله أعلم. (قول المتن بضرب الصدر إلخ) ألتحق بذلك النووي في الأذكار المبالغة في رفع

(والنوح) وهو رفع الصوت بالتدب (والجزع بضرب الصدر ونحوه) كشق الثوب ونشر الشعر وضرب الحد. قال عليه السلام: «ليس منا من ضرب الحد ووشق

(١) جمع غالية وهي انحلاط من الطيب كالمسك والعنبر.

الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ، رواه الشيخان . وفي رواية لمسلم في كتاب الجهاد بلفظ أو بدل الواو وقال عليه السلام : « النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب » رواه مسلم : والسربال القميص كالدرع والقطران بكسر الطاء وسكونها دهن شجر يطلى به الإبل الجرب ويسرج به وهو أبلغ في اشتعال النائحة (قلت هذه مسائل منثورة) متعلقة بالباب (بيادر بقضاء دين الميت و) تنفيذ (وصيته) كما ذكره الرافعي في الشرح تعجيلا للخير وروى الترمذي وغيره وحسنه حديث : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » قال المصنف : المراد بالنفس الروح ، ومعلقة : محبوسة عن مقامها الكريم (ويكره معنى الموت لضرب نزل به) كذا في الروضة وفي شرح المذهب : لضرب في بدنه أو ضيق في دنياه ونحو ذلك . قال عليه السلام : « لا يتمن أحدكم الموت لضرب أصابه فإن كان لا بد فاعلا فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي » رواه الشيخان (لا لفقة دين) أى لا يكره لخوف فتنة في دينه كما أفصح به في شرح المذهب وقال : ذكره البغوي وآخرون وهو ظاهر مفهوم من الحديث المذكور وهو بمعنى قول الروضة لا بأس (ويسن التداوى) كما ذكره لرافعي . قال عليه السلام : « ما زل الله داء إلا أنزل له مفاء » رواه البخاري صحيح الترمذي وغيره أن الأعراب قالوا : يا رسول الله أنتداوى ؟ فقال : « تداووا فإن الله يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم » قال في شرح المذهب : فإن ترك التداوى توكل فهو فضيلة (ويكره إكراهه) أى المريض (عليه) أى التداوى . وفي الروضة على تناول الدواء أى لما في ذلك من التشويش عليه . وقال في شرح المذهب : حديث :

« لا تكرر ما مرضاكم على الطعام والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم » ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي أنه حسن (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب : وأصدقائه بدل ونحوهم (تقبيل وجهه) روى أبو داود أنه عليه السلام قبل عثمان بن مظعون بعد موته وصححه الترمذي وغيره وروى أيضا أصحاب السنن عن عائشة أن أبا بكر رضى الله عنه قبل رسول الله عليه السلام بعد موته (ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها)

أوصى به من ذلك والله أعلم . (قوله قلت هذه مسائل منثورة) أى متفرقة تشبيها بنثر الدر أو الجواهر . (قوله يبادر) أى ندب في الدين والوصية إن لم يكن طلب وإلا فوجوبا وقدمه المصنف على ما بعده اهتماما بقضائه . (قوله محبوسة) أى إن قصر في وفاته حال حياته ولم يخلف وفاء وليس نبيا ومنه رهن درعه عليه السلام مع أن الصحيح أنه افتكه قبل موته كما يأتي وينبى لوليه إذا لم يتيسر وفاؤه حالا أن يسأل غرماءه قبل غسله أن يحتالوا به عليه ويلزمهم إجابته وبها تبرأ ذمة الميت ويندب أن يحلوه ليبرأ حقيقة لأنها حوالة مجازية . قال ابن حجر : والأجنبي كالولي فيما ذكر قال شيخنا : إلا في لزوم الإجابة . (قوله ويكره معنى الموت إلخ) ولا يكره تمنيه لغير ضر ولا تمنيه لغرض أخرى كتمنى الشهادة في سبيل الله تعالى ولا بمكان شريف نحو مكة المشرفة بل قال الأذرعى بالنذب في المكان المذكور . (قوله وفي شرح المذهب) هو تفسير للمراد من الضر في كلام المصنف . (قوله فليقل) أى مع الكراهة الخفيفة كما قاله شيخنا وذكر ما لأنها بمعنى المدة بخلاف إذا . (قوله لا يكره) بل نقل عن المصنف ندبه . (قوله إلا وضع له دواء) زاد في رواية جهله من جهله وعلمه من علمه وإنما لم يجب كأكل الميتة للمضطر لعد القطع بنفعه وقد فعله النبي عليه السلام لبيان الجواز وإن كان الأفضل لقوى التوكل تركه كعكسه بل يكره تركه . وقال الإسنى : يحرم تركه في نحو جرح يظن فيه التلف كالقصص ويجوز اعتداد قول الكافر في الطب ما لم يخالف الشرع . (قوله لا تكرر هو إلخ) ليس في الدليل مطابقة للمدلول لأن الطعام والشراب في غير التداوى إلا أن يقال إنهما يعمان ما فيه الدواء أو أنه لا فارق بين التداوى وغيره في طلب الترك . (قوله ضعيف) أى فلا يدل على الحرمة ولا على الكراهة وإنما دليلها التشويش . (قوله ويجوز) أى ويندب في نحو صالح ومحل ذلك ما لم تكن تهمة كمرودة وتقيل محل السجود أولى من غيره وكونه بلا حائل . (قوله وغيرها) كاستغفارهم له وبراءة ذمته والترحم عليه

الصوت مع البكاء فقال أنه حرام انتهى . وسبب تحريم ذلك وحكمته أنه يشبه من المظالم والذي وقع عدل من الله سبحانه وتعالى ولا يعذب الميت بشيء من ذلك إلا إذا أوصى به . (قول المتن يبادر إلخ) قال الأصحاب : فإن لم يكن في التركة جنس الدين سأل وليه الغرماء أن يحلوه ويحتالوا به عليه انتهى . وفيه إشعار بأن هذه الحوالة مبرئة للذمة للضرورة . وذكر الماوردي الكلام على موت النبي عليه السلام ودرعه مرهونة عند يهودى أن محل كون نفس المؤمن مرهونة بدينه إذا لم تكن تركة . (قول الشارح تعجيلا للخير) أى للميت وللموصى له . (قول الشارح به) الضمير فيه راجع لقوله لا يكره . (قول الشارح وهو ظاهر إلخ) وقع للنوى رحمه الله في أجوبة مسائل سئل عنها التصريح بالاستحباب وأن بعضهم نقل ذلك عن النص . (قول الشارح تداووا) هذا الحديث صريح في الطلب بخلاف الأول . (قول الشارح فهو فضيلة) زاد الإسنى عقب هذا : وقيل إذا كان به جرح يخاف منه التلف وجب حكاها المتولى انتهى . (قول المتن ويجوز) صرح الرويان بالاستحباب . وقال السبكي : ينبغى أن يندب لهم ويجوز لغيرهم . (قول المتن وغيرها) أى كالاستغفار له وبراءة ذمته .

« لا تكرر ما مرضاكم على الطعام والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم » ضعيف ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي أنه حسن (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) وفي الروضة وشرح المذهب : وأصدقائه بدل ونحوهم (تقبيل وجهه) روى أبو داود أنه عليه السلام قبل عثمان بن مظعون بعد موته وصححه الترمذي وغيره وروى أيضا أصحاب السنن عن عائشة أن أبا بكر رضى الله عنه قبل رسول الله عليه السلام بعد موته (ولا بأس بالإعلام بموته للصلاة) عليه (وغيرها)

ذكره في الروضة وصحح في شرح المذهب أنه مستحب (بخلاف نعي الجاهلية) فإنه يكره كما قاله في الروضة وشرح المذهب وهو النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره. روى البخاري عن ابن عباس عليه السلام قال في إنسان كان يقيم المسجد أي يكسسه فمات فدفن ليلاً: «أفلا كنتم آذنتوني به»، وفي رواية: «ما منعكم أن تعلموني»، وروى الترمذي عن حذيفة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعي وقال: حديث حسن ومراده نعي الجاهلية لا مجرد الإعلام بالموت وهو يسكون العين وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر نعاها ينعيه (ولا ينظر الفاسل من بدنه إلا قدر الحاجة من غير العورة) بأن يريد معرفة المغسول من غيره أي يكره نظر الزائد على ذلك ويحرم نظر العورة أي ما بين السرة والركبة كذا في الروضة وأصلها وفي شرح المذهب أن الأول

خلاف الأول وقبل مكرهه وأن المس فيه كالنظر وأن نظر المعين فيه مكرهه وفي الروضة وأصلها: لا ينظر المعين إلا لضرورة (ومن تعذر غسله) كأن احترق ولو غسل لتهرى (ييم) ولا يغسل محافظة على جنته لندفن بحالها ذكره الرافعي قال: ولو كان عليه قروح وخيف من غسله تسارع البلا إليه بعد الدفن غسل ولا مبالاة بما يكون بعده فالكل صائر إلى البلا (ويستغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) ذكره في الروضة، قال في شرح المذهب: وكرههما الحسن وغيره. دليلنا أنهما طاهران كغيرهما (وإذا ماتا غسلًا فقط) ذكره في الروضة والغسل الذي كان عليهما سقط بالموت. قال في شرح المذهب: وقال الحسن وحده

(قوله مستحب) أي إن كان لكثرة المصلين. (قوله فإنه يكره^(١)) أي إن لم يشتمل على التذنب كما مر وتقدم ما في المراتي. (قوله وهو النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره) هذا صريح في أن النعي اسم لمجموع ما ذكر وقال العلامة البرلسي أنه اسم للأول فقط وضم ما بعده إليه إنما هو على عادة العرب ولعل الشارح إنما فسره بما ذكره لأجل الحكم عليه بأنه مكرهه إذ الأول لا كراهة فيه كما ذكره بعده. (قوله آذنتوني) بالمد أي أعلمتوني. (قوله يكره) هو المعتمد. (قوله ويحرم) أي في غير صغير لا يشتهي وغير الزوجين ولا يحرم فيهما ولا في غيرهما لضرورة. (قوله وإن المس كالنظر) هو المعتمد فلا يحرم في الزوجين بل يكره ولو مع الشهوة. وقال السباطي: يحرم مع الشهوة فيهما وكلام الخطيب يوافقه. (قوله ييم) ولا تجب نيته كالغسل والوضوء. (قوله وكرههما الحسن) والمراد به في هذا وما بعده الحسن البصري. (قوله وليكن الفاسل أميناً) وكذا معناه ومعنى ينبغي يستحب ويحرم على الإمام نصب غير أمين وتفويضه له ويكره للقريب تفويضه لفاسق. (قوله فإن غسله فاسق) أجراً ولو أخبر أنه غسله كفى ولا يكفي أن يقول أن غسل لأن الأول إخبار عن فعل نفسه. (قوله أن يتحدث به) أي ندباً إن لم يخف وقوع الناس في بدعته وإلا وجب. (قوله وهذا البحث إلخ) صريح كلامه كالتهج رجوع الاستثناء للثاني. قال شيخنا: والوجه رجوعه للأول أيضاً ليخرج ما لو كان موصوفاً بالخير ورأى عليه بعض علامات أهل البدعة فيسن عدم ذكره. (قوله أفرع) قال شيخنا وجوباً ولو على يد قاض رفع إليه الأمر. (قوله وهو المرأة) ومثلها الرجل والخنثى في المعصفر

(قول الشارح أنه مستحب) عبارة الإسنوي: بل يستحب ذلك بالنداء ونحوه كما قاله في شرح المذهب في الكلام على الصلاة اهـ. وفي شرح المذهب أيضاً: وإنما يكره ذكر المفاخر والمآثر وهي نعي الجاهلية. (قول المتن نعي الجاهلية) أعلم أن النعي هو الإخبار بالموت وكانت الجاهلية إذا مات فيهم كبير بعثوا ركباً إلى القبائل ينادى بموته ذاكر المآثر من المناقب والمفاخر. (قول الشارح ومراده نعي الجاهلية) فني الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام نعي النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج إلى المصلى فصلى عليه. (قول الشارح مع تشديد الياء) متعلق بقوله وبكسره. (قول المتن ومن تعذر غسله إلخ) لو يم لفقد الماء ثم وجد الماء بعد الصلاة عليه وقبل دفنه وجب غسله دون إعادة الصلاة قاله السرخسي. (قول الشارح وقع الموقع) نعم التجه كما قال الإسنوي عدم الاكتفاء بإخباره في أنه غسله. (قول المتن حرم إلخ) في صحيح مسلم: «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة» وورد: «كفو عن مساوئهم» يعني الموتى وضعفه بعضهم وصححه الحاكم وابن حبان. (قول المتن والكافر أحق) قال الله تعالى: «والذين كفروا وبعضهم أولياء بعض». (قول الشارح وهو المرأة) أما الرجل فهو مكرهه في حقه

يفسلان غمسين (وليكن الفاسل أميناً) أي ينبغي أن يكون أميناً كما عبر به في شرح المذهب كالروضة وقال فيه: فإن غسله فاسق وقع الموقع (فإن رأى خيراً ذكره) استحباً بما كما قاله في الروضة (أو غيره حرم ذكره إلا المصلحة) كذا في الروضة وفي شرح المذهب: أن الجمهور أطلقوا أن صاحب البيان قال: لو كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة ورأى الفاسل فيه ما يكره فالذي يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس زجراً عن بدعته وأن ما قاله متعين لا عدول عنه وأن كلام الأصحاب خرج على الغالب انتهى. وهذا البحث هو مراده بقوله إلا المصلحة (ولو تنازع أخوان أو زوجتان في الغسل ولا مرجع لإحدهما) (أفرع) بينهما قطعاً للنزاع والمسئلة الثانية في الروضة (والكافر أحق بقرية الكافر) من قرية المسلم في غسله كذا في الروضة وأصلها ومثله التكفين والدفن (ويكره الكفن المعصفر) والمزعر لمن لا يكره في الحياة وهو المرأة لما فيه من الزينة وقد صرح في الروضة وشرح المذهب بالمرأة والمزعر أيضاً

(١) ويعاقب عليه الميت إن أوصى به كما قال طرفة بن العبد البكري الشاعر الجاهلي في معلقته:
إذا مت فأتعني بما أنا أهله وشقي على الجنب يا ابنة معبد

(و) تكره (المغالة فيه) أى فى الكفن بارتفاعه فى الثمن ويستحب تحسينه فى البياض والنظافة وسبوعه وكثافته ذكر ذلك كله فى الروضة وشرح المذهب قال عليه السلام: «لا تغالوا فى الكفن فإنه يسلب سلبا سريعا» رواه أبو داود بإسناد حسن كما قاله فى شرح المذهب. وقال عليه السلام: «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه» رواه مسلم (والمفسول) بأن لبس (أولى من الجديد) كما ذكره فى الروضة وشرح المذهب لأنه للصديق والحي أحق بالجديد كما قاله أبو بكر رضى الله عنه رواه البخارى (والصبي كبالغ فى تكفينه بأثواب) فيستحب تكفينه بثلاثة كما قاله فى الروضة وشرح المذهب (والحنوط) أى ذره كما تقدم (مستحب وقيل واجب) كالكفن. وعبر الرافعى بالتحنيط (ولا يحمل الجنائزية إلا الرجال وإن كانت أنثى) لضعف النساء عن حملها (ويحرم حملها على هيئة مزينة) كحملها فى غرارة (وهيئة يخاف منها سقوطها) ذكر المسئلتين الرافعى قال فى شرح المذهب: ويحمل الميت على سرير أو لوح أو محمل وأى

ويحرم عليهما المزعفر كما فى حال الحياة وقد مر. (قوله وتكره المغالة فى الكفن) بل تحرم من التركة وفى الورثة محجور قاله الأذرى. (قوله وكثافته) أى صفاته والقطن أولى من غيره. (قوله فليحسن كفنه) وفى رواية: «حسنوا أكفان موتاكم فإنهم يتزاورون بها فى قبورهم». (قوله بثلاثة) يقتضى أن كلام المصنف فى الذكر أخذ من قوله كبالغ والصبي والحنثى فى خمسة كما مر. (قوله بالتحنيط) وهو المناسب لقوله مستحب. (قوله ولا يحمل إلخ) أى ندبا فيكره لغيرهم مع وجودهم إلا وجب عليهن وتقدم ما يندب لمن. (قوله كتابوت) وهو فى اللغة سرير الميت والمراد به القبة والخيمة والمكبة المذكورات والمكبة هى المعروفة الآن. (قوله زينب أم المؤمنين) أى لا ابنته عليه السلام كما توهمه الإسنى. (قوله ففعلوه) وهو أول نعش غطى فى الإسلام وأول من فعل له ذلك بنته فاطمة بأمر زينب زوجته عليه السلام المذكورة لأنها رأتها بالحبشة ثم فعل بزوجه المذكورة مثله وصورته ما يعهد فى بلاد الريف عند العوام من كونه ثوبا على جريد. (قوله وروى الترمذى إلخ) أفاده به أن الانصراف بعد الدفن لا بعد الصلاة كما يفهمه الحديث الأول. (قوله ولا بأس) فهو مباح وعليه حمل الأمر فى الحديث. (قوله بتشديد المشاة) لأنه التابع لا بإسكانها الموهم أن التابع غيره بأمره مثلا. (قوله قريه الكافر) وكالتقريب الزوج والجار والصديق والولى والعبد وزبارة قبره كذلك وخرج غيرهم من الأجانب فيحرم لما فيه من التعظيم وبذلك فارق جواز زيارة قبورهم أى مع

حيا وميتا وقيل حرام فبهما وإنما لم يعمم الشارح المعصفر للرجل والمرأة لأنه جعل مراد المتن بيان الكراهة الحاصلة بسبب الموت. (قول الشارح بأن لبس) قصة أبى بكر تدل على ذلك حيث أوصى أن يكفن فى ثوبه الخلق وزيادة ثوبين. (قول الشارح كما قاله) مرجع الضمير قوله لأنه للصديق إلخ. (قول المتن مستحب) أى كما أن المفلس تجب له الكسوة دون الطيب. (قول الشارح كحملها فى غرارة) وكذا حمل الكبير على الأيدى والكتف من غير نعش ووضع النعش بالأرض وجره بالحبال ونحو ذلك. (قول المتن كتابوت) قال الإسنى: هو سرير فوقه قبة أو خيمة ونحو ذلك قال: وأول من فعله زينب زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وكانت قد رأتها فى الحبشة لما هاجرت وأوصت به يعنى إلى أختها أم حبيبة رضى الله عنهما انتهى. وقول الشارح الآتى وهى قبل زينب فيه رد على الإسنى فى قوله: وأول من فعله زينب. (قول الشارح على سرير) متعلق بكل من قوله كالخيمة والقبة. (قول الشارح أى لها) أى للمرأة. (قول الشارح وغير ذلك) كأن المراد به نفس السرير أو ارتفاعه. (قول الشارح روى أبو داود إلخ) قال الإسنى: ليس فيه دليل لمطلق القرابة لأن عليا رضى الله عنه كان يجب عليه ذلك كما يجب عليه القيام بمؤنته فى حال الحياة ونبه على أنه يجوز أيضا زيارة قبره كما قاله فى شرح المذهب نقلا

شئ حمل عليه أجزأ فإن خيف تغيره وانفجاره قبل أن ييأله ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدى والرقاب حتى يوصل إلى القبر (ويندب للمرأة ما يسترها كتابوت) وفى الروضة: كالخيمة والقبة قال فى شرح المذهب: على سرير وفيه عزو التعبير بالخيمة لصاحب البيان والقبة لصاحب الحاوى وبالمكبة وأنها تغطى بثوب للشيخ نصر المقدسى وأنهم استدلوها بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضى الله عنها وأن البيهقى روى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه وهى قبل زينب بسنين كثيرة فقوله: كتابوت أى لها فإنه مشتمل فى العادة على ما هو كالقبة وعلى تغطيته بستارة وغير ذلك (ولا يكره الركوب فى الرجوع منها) هو بمعنى

قوله فى الروضة وشرح المذهب: لا بأس به. روى مسلم عن جابر بن سمرة أن النبى صلى الله عليه وآله صلى على ابن الدحداح وحين انصرف أتى بفرس معروف فركب. وفى رواية له: بفرس عرى. قال المصنف: هو بمعنى الأول وهو بفتح الراء الثانية منونة انتهى. وفى الصحاح: اعرويت الفرس ركبته عريا وفس عرى ليس عليه سرج. وروى الترمذى عن جابر بن سمرة أن النبى صلى الله عليه وآله تبع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس وقال: حديث حسن. والدحداح بمحملات وفتح الدال (ولا بأس بالتابع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريه الكافر) هو معنى قوله فى الروضة وشرح المذهب: عن الأصحاب لا يكره. روى أبو داود وغيره عن على رضى الله عنه قال: أتيت النبى صلى الله عليه وآله فقلت: إن عمك الضال قدم مات فقال: اذهب فواره قال فى شرح المذهب: إسناده ضعيف وقال

غيره حسن (ويكره اللفظ في الجنائزة) وعبارة الروضة في المشي معها : والحديث في أمور الدنيا بل المستحب الفكر في الموت وما بعده وفناء الدنيا ونحو ذلك وفي شرح المذهب عن قيس بن عباد بضم العين وتخفيف الموحدة أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون رفع الصوت عند الجنائز وعن الحسن أنهم كانوا يستحبون خفض الصوت عندها (واتباعها) بسكون المثناة (تبار) قال في الروضة : في بجمرة أو غيرها وفي شرح المذهب يكره

البخور في الجمرة بين يديها إلى القبر وعنده حال الدفن لأنه يتفأل بذلك فال سوء. وفي سنن أبي داود مرفوعا: لا تتبع الجنائزة بصوت ولا نار لكن فيه مجهولان. وروى البيهقي عن أبي موسى أنه وصي: لا تتبعوني بصارخة ولا بجمرة ولا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئا. وروى مسلم في كتاب الإيمان بكسر الهزة عن عمرو بن العاص قال: إذا أنا مت فلا تصحبني نار ولا نائحة (ولو اختلط مسلمون بكفار) كأن انهدم عليهم سقف ولم يتميـزوا (وجوب للخروج عن الواجب (غسل الجميع والصلاة) عليهم (فإن شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم (وهو الأفضل والمنصوص أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه إن كان مسلما ويقول اللهم اغفر له إن كان مسلما) ويفتقر التردد في النية للضرورة وقوله وهو الأفضل والمنصوص زاده

الكره لما فيها من الاعتاظ وقال ابن حجر بالحرمة فيها أيضا وضعف. (قوله ويكره اللفظ) هو بسكون الغين المعجمة وفتحها الأصوات المرتفعة ويقال فيه لفاظ بوزن كتاب وسواء كان بالقراءة أو الذكر أو الصلاة على النبي ﷺ. قال شيخنا الرملي: ويندب القراءة والذكر سرا. (قوله تبار) أي إلا لحاجة كسراج وشمعة لمشي أو دفن ليلا والتبخير لنحو رائحة كربة وقد مر ندب التبخير عنده من أول موته إلى دفنه. (قوله ولم يتميزوا) ليس الجمع في هذا وما قبله قيدا. قال بعض مشايخنا: ويكفي التمييز بالاجتهاد فراجع. (قوله للخروج عن الواجب) أي مع جواز ضده فلا معارضة فيه ولا معارضة في الصلاة أيضا. (قوله غسل الجميع) وما يجب من ثمن الماء وغيره من مؤن التجهيز من كفن وحمل ودفن في تركة كل^(١) وإن لم يكن واجبا في الكافر للضرورة فإن لم يكن تركة فعلى من عليه نفقته ثم على بيت المال، ثم على أغنياء المسلمين كما مر. وفي ابن حجر: أنه لا بد من قرعة وأنه يغتفر التفاوت للضرورة أيضا فراجع فإن فيه نظرا ظاهرا. (قوله اغفر له إن كان مسلما) فيه نظر لأن الدعاء للكافر بالمغفرة جائز إلا إن كان على طريقة المصنف كما تقدم أو يقال إن العموم يشمل ذنب الكافر وهو غير جائز. (قوله واختلاط الشهداء إلخ) نعم هنا يجوز الدعاء بالمغفرة للجميع ويدفنون في مقابر المسلمين ويدفن غيرهم بين مقابر المسلمين والكفار ويلحق بهم من شك في كفره وإسلامه بكتعارض بينتين مثلا ويصل عليه بالكيفية الثانية. (قوله كاختلاط الكفار) أي من حيث وجوب غسل كل والصلاة عليه وإفعل الشهيد حرام كالصلاة عليه وقدم وجوب الغسل على حرمة نظره إلى أن الأصل في الميت المسلم وجوب الغسل مع أن باب الغسل أو سبب بدليل غسل الكافر وغسل النجاسة المؤدية إلى زوال دم الشهادة ولا تعارض في الصلاة لتقديتها بغير الشهيد منهم كما مر. (قوله وغسله) أي طهره ولو بالتيمم. (قوله لم يصل عليه) هو المعتد وفارق صحة صلاة فائد الطهورين في الصلاة بجمرة الوقت. (قوله وجوازها) منصوب عطفا على ضمير زاده دفع به ما ربما يتوهم من

عن الأكثرين. (قول الشارح بل المستحب إلخ) زاد الإسنوي نقلا عن شرح المذهب: فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما. (فائدة) اللفظ بسكون الغين وفتحها هو الأصوات المرتفعة ويقال فيه لفاظ على وزن كتاب قاله الجوهري. (قول المتن ولو اختلط إلخ) انظر المؤنة هنا على من وماذا يجب على أولياء المسلمين مع عدم معرفة أعيان الموتي. (قول المتن مسلمون) أي ولو واحدا. (قول الشارح ويغفر) أي كما اغتفر ذلك في الزكاة نحو نويت هذا عن مالي الغائب إن كان باقيا وإلا فمن الحاضر وفي الصوم كان ينوي ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان منه وفي الحج كأن ينوي إحراما كإحرام زيد. قال الإسنوي: وقد تعين الكيفية الأولى إذا كان التأخير لاجتماعهم يخشى منه التغيير واعتراض مسئلة اختلاط الشهداء بأن غسله حرام فدار الأمر بين فعل حرام وترك واجب قال: وحيث فيلزم امتناع الغسل ويلزم منه امتناع الصلاة. (قول الشارح واختلاط الشهداء إلخ) أي ولكن في الدعاء يقول: اللهم اغفر له ويطلق ولا يقول إن كان غير شهيد به عليه البلقيني. (قول المتن تقدم غسله) أي كصلاة الميت نفسه ولأنه المأثور. (قول الشارح لفقد الشرط) قال الإسنوي: هو مشكل والقياس وجوب الممكن كما في الحي. (قول الشارح وجوازها) الضمير فيه راجع للصلاة من قول المتن ويشترط لصحة الصلاة. (قول المتن على الجنائزة الحاضرة) في القوت لو صلى على الجنائزة وهي سائرة قبل أن توضع ففي صحبتها وجهان. (قول المتن على المذهب فيهما) قال الإسنوي: غير بالمذهب لأن في المسألة على ما تلخص من

في الروضة على الراعي وقال: واختلاط الشهداء بغيرهم كاختلاط الكفار (ويشترط لصحة الصلاة عليه تقدم غسله وتكره قبل تكفينه فلو مات بهدم ونحوه) كأن وقع في بحر (وتعذر إخراجهم وغسله لم يصل) عليه لفقد الشرط وقوله: وتكره قبل تكفينه. زاده: وجوزها في الروضة على الراعي وقال في شرح المذهب: تصح وتكره صرح به البغوي وآخرون (ويشترط أن لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة ولا القبر) في الصلاة عليهما (على المذهب فيهما)

والرافعي قال : حرمت الصلاة على الصحيح وعبارة أصل الروضة في أثناء الباب ولو تقدم على الجنائزة الحاضرة أو القبر لم تصح على المذهب والرافعي هنا اقتصر على التقدم على الجنائزة وقال : قال في النهاية : خرج الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الإمام ونزلوا الجنائزة منزلة الإمام قال : ولا يبعد أن يقال تجوز التقدم على الجنائزة أولى فإنها ليست إماما متبوعا تعين تقدمه وهذا الذي ذكره إشارة إلى ترتيب الخلاف وإلا فقد اتفقوا على أن الأصح المنع انتهى . فأقام النووي بحث الإمام طريقة قاطعة بالجواز وطردها في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب ، وقال في شرح المذهب في تقدمه في المسئلتين وجهان مشهوران أحدهما بطلان صلاته وقال المتولي وجماعة إن جواز تقدم المأموم على الإمام جاز هذا

والرافعي قال : حرمت الصلاة على الصحيح وعبارة أصل الروضة في أثناء الباب ولو تقدم على الجنائزة الحاضرة أو القبر لم تصح على المذهب والرافعي هنا اقتصر على التقدم على الجنائزة وقال : قال في النهاية : خرج الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الإمام ونزلوا الجنائزة منزلة الإمام قال : ولا يبعد أن يقال تجوز التقدم على الجنائزة أولى فإنها ليست إماما متبوعا تعين تقدمه وهذا الذي ذكره إشارة إلى ترتيب الخلاف وإلا فقد اتفقوا على أن الأصح المنع انتهى . فأقام النووي بحث الإمام طريقة قاطعة بالجواز وطردها في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب ، وقال في شرح المذهب في تقدمه في المسئلتين وجهان مشهوران أحدهما بطلان صلاته وقال المتولي وجماعة إن جواز تقدم المأموم على الإمام جاز هذا

الكرهية من عدم الصحة كما صرح به بعد . (قوله منزلة الإمام) علم منه اعتبار المسافة وعدم الحائل وغير ذلك وأنه تكره المساواة وتقدم ما يعلم منه ما المراد بالحاضرة والغائبة وكيفية الصلاة عليها سائرة . (قوله وقال المتولي إلخ) لو قدم الشارح هذا على ما قبله وجعله جوابا عن المصنف لكان مستقيما . (قوله مستحبة) هو المعتمد . (قوله في المسجد) جملة حالية من ضمير صلى الرافع له ﷺ ومن سهيل لأنهما أبوا حين^(١) وما قيل من الأول فقط أو أنه محتمل أو أنه لعذر مردود بما ورد أن عائشة رضی الله عنها صلت على سعد بن أبي وقاص وهي معه في المسجد فاعترض عليها بعض الصحابة فقالت لهم : ما أسرع ما نسيم فعله ﷺ بسهيل ولعل المعترض لم يكن بلغه ذلك وتوهمت أنه بلغه . (قوله ثلاثة فأكثر) والثلاثة في الفضيلة سواء فيتخير المسبوق بينها خلافا لابن حجر وبحسب الإمام صفان كان معه اثنان لأنه يقف واحد عن يمينه والآخر خلفهما فلو حضر مع الإمام ثلاثة أشخاص صف واحد عن يمين الإمام وواحد بعده خلف الإمام والثالث خلف هذا . (قوله فرضا كالأولى) هو المعتمد . (قوله لا تستحب إلخ) أي فتكون خلاف الأولى نعم قد تجب كما لو صلى فاقد الطهورين ثم قدر على أحدهما . (قوله لا يتطوع بها) قال النووي : أي لا يؤتى بصورتها تطوعا من غير جنائزة وعلى هذا فالنقض المذكور غير وارد فتأمل . (قوله ثانيا) أو أكثر . (قوله وتقع نفلا) هو المعتمد . (قوله وجهها مطلقا) أي غير مقيد بالجماعة في صلاته الأولى أو الثانية وكذا الوجه بكرهاتها المذكور بعده . (قوله ولا تؤخر) أي لا يندب تأخيرها وإن لم يخف تغير الميت وإن كان المصل واحدًا حيث يسقط به الفرض نعم تؤخر لولي قرب حضوره . (قوله وقاتل نفسه كغيره إلخ)

والرافعي قال : حرمت الصلاة على الصحيح وعبارة أصل الروضة في أثناء الباب ولو تقدم على الجنائزة الحاضرة أو القبر لم تصح على المذهب والرافعي هنا اقتصر على التقدم على الجنائزة وقال : قال في النهاية : خرج الأصحاب على القولين في تقدم المأموم على الإمام ونزلوا الجنائزة منزلة الإمام قال : ولا يبعد أن يقال تجوز التقدم على الجنائزة أولى فإنها ليست إماما متبوعا تعين تقدمه وهذا الذي ذكره إشارة إلى ترتيب الخلاف وإلا فقد اتفقوا على أن الأصح المنع انتهى . فأقام النووي بحث الإمام طريقة قاطعة بالجواز وطردها في المسئلة الثانية على مقتضى اصطلاحه في تعبيره بالمذهب ، وقال في شرح المذهب في تقدمه في المسئلتين وجهان مشهوران أحدهما بطلان صلاته وقال المتولي وجماعة إن جواز تقدم المأموم على الإمام جاز هذا

ولا فلا على الصحيح واحترزوا بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فإنه يصلي عليها كما تقدم وإن كانت خلف ظهر المصل للحاجة إلى الصلاة عليها لنفع المصل والمصل عليه (وتجوز الصلاة عليه) أي على الميت (في المسجد) بلا كراهة كما صرح به في الروضة وشرح المذهب وقال فيه بل هي مستحبة وفيها بل هي فيه أفضل لحديث مسلم عن عائشة أنه ﷺ صلى على سهيل ابن بيضاء وأخيه في المسجد واسمه سهيل البيضاء وصف أهمما اسمها دعد وفي تكملة صفاني : إذا قالت العرب لأن أبيض وفلانة بيضاء لمعنى نقاء العرض من دنس والعيوب (ويسن جعل صفوفهم) أي المصلين عليه (ثلاثة فأكثر) قال في الروضة للحديث الصحيح فيه وقال في شرح المذهب إنه حسن رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث

كلام الرافعي طريقين أحدهما على القولين في تقدم المأموم على إمامه والثانية القطع بالجواز . (فروع) لو تقدم الإمام لكونه يرى ذلك فالوجه عدم صحة الاقتداء به اعتبارا بعقيدة المأموم . (قول الشارح قال ولا يبعد) راجع لقوله قال في النهاية . (قول الشارح وقال المتولي وجماعة) ولعل الإمام منهم فإن هذا موافق لما سلف عنه . (قول الشارح لحديث مسلم إلخ) أي وأما حديث : من صلى على الجنائزة في المسجد فلا شيء له فإنه ضعيف وأيضا فالرواية المشهورة فيه فلا شيء عليه . قال الإسنوي ممن ضعفه الإمام أحمد بل قال ابن حبان إنه حديث باطل . (قول الشارح في شرح المذهب) قال فيه أيضا : والسابط بالأولى عن الباقيين خرج الفرض لأنفسه ولأن بعضهم ليس أولى من بعض بسقوط الفرض بفعله . (قول الشارح أي لا تستحب إلخ) هي عبارة الروضة وعبارة شرح المذهب يستحب أن لا يعيد . (قول المتن وقاتل نفسه كغيره) خالف في ذلك أحمد رضي الله عنه محتجا بما في صحيح مسلم من أن النبي ﷺ لم يصل على الذي قتل نفسه وأجاب ابن حبان بأنه منسوخ ولنا

حسن وقال الحاكم : هو صحيح على شرط مسلم ولفظه : وما من مسلم يموت فيصل عليه ثلاثة صفوف إلا غفر له ، وهذا الاستثناء معنى رواية غيره إلا أو جب أي أو جب الله الجنة (وإذا صلى عليه فحضر من لم يصل صلى) لأنه ﷺ صلى بعد الدفن كما تقدم ومعلوم أن الدفن إنما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضا كالأولى سواء كانت قبل الدفن أم بعده جزم به في الروضة كأصلها فينوي بها الفرض كما ذكره في شرح المذهب عن المتولي (ومن صلى لا يعيد) أي لا تستحب له الإعادة (على الصحيح) والثاني تستحب في جماعة لمن صلى منفردا كذا في الروضة وأصلها وفيه توجيه النفي بأن المعادة تكون تطوعا وهذه الصلاة لا تطوع فيها ونقضه في شرح المذهب بصلاة النساء مع الرجال على الجنائزة فإنها تقع نافلة في حقهن وهي صحيحة وقال فيه على الصحيح لو صلى ثانيا بصحت صلاته وإن كانت غير مستحبة وتقع نفلا وقال القاضي حسين : فرضا وحكي فيه وجهها مطلقا باستحباب الإعادة ووجهها بكرهاتها (ولا تؤخر لزيادة مصلين) ذكره في الروضة (وقاتل نفسه كغيره

في الغسل والصلاة) عليه قاله في الروضة وشرح المذهب (ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم حاضر أو عكس) كل منهما (جواز)

ذكره في الروضة وضم

إليه في شرح المذهب: لو

نوى الإمام غائبا والمأموم

غائبا آخر (والدفن في

المقبرة أفضل) لينال

الميت دعاء المارين

والزارين قاله الرافعي

(ويكره المبيت بها)

ذكره في الروضة ونقله

في شرح المذهب عن

الشافعي والأصحاب لما

فيها من الوحشة (ويندب

ستر القبر بثوب) عند

الدفن (وإن كان) الميت

(رجلا) أى فهو في المرأة

أكد والمعنى فيه أنه ربما

ينكشف عند الاضجاع

وحل الشداد فيظهر ما

يستحب إخفاؤه (وأن

يقول) من يدخله القبر

(بسم الله وعلى

رسول الله ﷺ) روى

الترمذي وغيره عن ابن

عمر أنه ﷺ كان إذا

وضع الميت في القبر قال:

«بسم الله وبالله وعلى

رسول الله ﷺ» وفي رواية:

«وعلى سنة»، وأنه ﷺ

قال: «إذا وضعتم موتاكم

في القبر فقولوا: بسم الله

وعلى سنة رسول الله ﷺ

ﷺ، والمستثنان

ذكرهما الرافعي مع

المسائل الثلاث بعدما

(ولا يفرض تحته شيء)

خلافًا للإمام أحمد وما ورد من أنه لم يصل عليه ﷺ منسوخ أو محمول على الزجر. (قوله ولو نوى الإمام إخراج) وكذا لو نوى كل أحد حاضرين أو جمع كل في نيته غائبا وحاضرا أو غائبين أو حاضرين سواء اتفقت نيتهما أو اختلفت. (قوله والدفن في المقبرة أفضل) ويجاب طالبا على ملكه عند التنازع ويجاب الأب على الأم في دفن ولد نعم يقدم غير المقبرة عليها لأمر مذموم فيها شرعا نحو كونها مغسوبة أو مملوكة بمال فيه شبهة أو فيها أهل بدعة أو فسقة أو تربتها مالحة ويقدم الأصلح للميت لو تنازع الورثة مثلا في دفنه في إحدى مقبرتين مثلا فإن تساويا قدم من له ولاية الصلاة^(١) ولو امتنع أحد الورثة من دفنه ابتداء في ملك أحدهم أجيب لا في نبشه كما لا ينبش لو بيع محله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة كفار ولا عكسه فيحرم إلا للضرورة فيجوز ولو بجمع مسلم وكافر في قبر وحيث حرم وجب نقله ويجوز جعل المقبرة ولو للكفار بعد الاندراست مسجدا كما كان مسجده ﷺ ويكره الدفن في البيت إلا في نبي فيجب لأنه من خواصهم وفي محل موته إلا لشهيد. (قوله من الوحشة) فإن لم تكن وحشة كأن كانوا جماعة أو كانت مسكونة فلا كراهة. (قوله وأن يقول بسم الله إخراج) قال ابن منبه: إنها ترفع العذاب عن صاحب القبر أربعين سنة. (قوله روى الترمذي إخراج) كذا استدلل به وتبعه في المنهج وغيره وإسقاط لفظة والله من كلام المصنف لا يخرج عن الرواية بقول الإسنوي إذا تأملت هذه الروايات لم تجد كلام المصنف موافقا لواحدة منها مردود إلا إن أراد بنهاها. (قوله مخدة بكسرة الميم) أى مع فتح الخاء وسميت بذلك للإفضاء بها إلى الخد. (قوله لأنه إضاعة مال) أى لغرض كتمسكين حزن فلم تحرم وما قيل إنه ﷺ وضع تحته قطيفة حمراء فالأصح أنها نزع قبل إهالة التراب عليه وبفرض بقائها فإقرار الصحابة لها لبيان الجواز نعم تحرم من مال محجور عليه ولو من التركة

حديث الصلاة واجبة على كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبارت رواه أبو داود والبيهقي وقال: هو أصح ما في الباب إلا أنه مرسل والمرسل حجة إذا اعتضد بقول أكثر أهل العلم وهو موجود هنا. (قول المتن جواز) أى كمالوا اقتدى في الظهر بالمصر مثلا وقول الشارح كل منهما مدفع لما قيل إفراد الضمير في عكس مشكل. (قول الشارح ولو نوى الإمام إخراج) مثل هذا ما لو نوى حاضرا والمأموم حاضرا آخر وحكمهما يفهم بالأولى من مسئلة الكتاب. (قول الشارح لينال الميت دعاء المارين إخراج) قال أئمتنا رحمهم الله: ودفن الأنبياء في موضع موتهم من الخواص. قال الدميري: ويستثنى أيضا الشهداء كما في قتلى أحد انتهى، وهو مذهب أحمد رضى الله عنه وفي فتاوى القفال: الدفن بالبيت مكروه انتهى. ولو تنازع الورثة في مقبرتين ولم يكن الميت أوصى بشيء فقال بعض المتأخرين: إن كان الميت رجلا فينبغي أن يجاب المقدم في الصلاة والغسل فإن استوا أقرع وإن كان امرأة أجيب القريب دون الزوج انتهى، ولو حفر لنفسه قبر أقال الإسنوي: فلا يكون أحق به مادام حيا ذكره العبادي ووافقه العماد بن يونس واستثنى ما إذا مات عقبه انتهى. وقضيته جواز الحفر في المسيلة لبعده لدفعه وفيه نظر من حيث إنه مانع للغير لتوهمه شغله وقد صرحوا بأن رفع التراب على القبر بعد اندراست الميت حرام فيه وقد يلوح فارق. (فرع) لا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار وعكسه. (قول المتن بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ) روى البيهقي عن العلاء بن الحجاج عن أبيه أنه قال: إذا دخلتموني قبري فقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ وسنوا على التراب سنوا وأقرأوا عند رأسي أول البقرة وخاتمتها. قال ابن عمر: ففعل ذلك. (قول الشارح روى الترمذي إخراج) إذا تأملت هذه الروايات لم تجد فيها شيئا موافقا للفظ المصنف. (قول المتن مخدة) بل المطلوب كشف خده والإفضاء به إلى التراب استكانة وتواضعا ورجاء لرحمة الله وعطفة من الله علينا بالرحمة والعفو في هذا المنزل وقبله وبعده آمين وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. سميت المخدة مخدة لأنها آلة لوضع الخد. (قول المتن في تابوت) هو لغة قريش ولغة الأنصار تابوه ولعل وجه الكراهة كونه إضاعة مال مع عدم ورود ذلك عن السلف

من الفراش (ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم أى يكره ذلك لأنه إضاعة مال وقال في التهذيب: لا بأس به (ويكره دفنه في تابوت

الافى أرض ندية) بتخفيف التحتانية (أو رخصة) بكسر الراء وفتحها فلا يكره ولا تنفذ وصيته به إلا في هذه الحالة وتكون من رأس المال (ويجوز) من غير كراهة (الدفن ليلا ووقت كراهة الصلاة إذا لم يتحره) ذكر ذلك في الروضة وقال حديث عقبه بن عامر في صحيح مسلم: ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ عن الصلاة فيهن وأن نقبر فيهن موتانا وذكر وقت الاستواء والطلوع والغروب محمول كما قال القاضي أبو الطيب والمتولى على تحرى ذلك وقصده لحكاية الشيخ

لحكاية الشيخ أبى حامد وجماعة الإجماع على عدم كراهة الدفن في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ونقبر بفتح النون وضم الموحدة وكسرها ندفن (وغيرهما) أى غير الليل وهو النهار وغير وقت الكراهة (أفضل) للدفن منهما أى فاضل عليهما وعبارة السروضة: المستحب أن يدفن نهارا وسكت فيها وفي شرح المذهب المذكور فيه جميع ما ذكر في المسئلتين عن الفضيلة في الآخر للعلم بها من النهي. وذكر فيه 'مسئلة الأولى حديث ابن عبد الله قال: رأى نارا في المقبرة فأثوها ذا رسول الله ﷺ في قبره وإذا هو يقول: أولوئى صاحبكم وإذا هو الرجل الذى كان يرفع صوته بالذكر. رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين (ويكرهه) تجصيص القبر والبناء عليه (والكتابة عليه) هذه المسائل وما بعدها ذكرها الرافعى إلا ما بينه عليه قال جابر: نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر وأن

(قوله إلا في أرض ندية إلخ) وكذا لنحو منع سبع أو نهر ينحو حريق وغير الأرض الندية أولى والأرض التي لا تبلى سريعا أولى كما قاله الرملى فراجع. (فائدة) يقال أرم البيت كضرب إذا بلى وأرم بتشديد الميم كذلك وأصله أرمم نقلت حركة الميم الأولى إلى الراء وحذفت أو أدغمت. (قوله وتكون من رأس المال) أى مع عدم الوصية وإلا فمن الثلث. (قوله ليلا) نعم يندب للإمام منع الكفار من الدفن نهارا إن أظهره. (قوله ووقت كراهة الصلاة) قال شيخنا: سواء تعلق بالزمن أو بالفعل ولو لم ينص لم يصح حرم مكة وغيره ويحرم مع التحرى في جميع ذلك والتقييد بالفعل وبغير حرم مكة وغيره إنما هي في الصلاة ذات الركوع والسجود والعبادة يتحرى من يدفنه. (قوله وقصده) هو مصدر مجرور عطفا على تحرى على وجه التفسير. (قوله لحكاية إلخ) أى فهو من المتفق عليه. (قوله المستحب أن يدفن نهارا) فيندب أن يؤخر من مات ليلا إلا لعذر كتغير وذكر عبارة الروضة لما فيها من الدليل على تأويله الذى ذكره. (قوله للعلم) أى بنفيها بها من النهي المذكور. (قوله وألحق به الإمام والغزالي التطيين) المعتمد عدم الإلحاق فلا يكره كما ذكره بعده عن الشافعى رضى الله تعالى عنه. (قوله اسم صاحبه) نعم لا كراهة في اسم صالح أو من لا يعرف إلا به. (قوله مسيلة) وهى ما جرت عادة الناس بالدفن فيها وإن لم يعلم وقفيها قبل ذلك وليس منها الموات خلافا لبعضهم لأنه يملكه بالحفر. (قوله هدم) أى وجوبا إن علم حاله وقت وضعه وإلا فلا لاحتمال وضعه بحق كما في البناء الموجود في سواحل الأنهار واستثنى بعضهم من وجوب الهدم مشاهد الصالحين والعلماء. (قوله بحرمة البناء) ولو نحو بيت لياوى فيه الزائرون وسواء باطن الأرض وظاهرها ومنه الأحجار المشهورة الآن

وأیضا لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين. (قول المتن ليلا) قال الإسنى: لأنه عليه السلام وكذا أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم دفنوا كذلك. وقوله: وقت كراهة الصلاة لأن له سببا مقدما. (قول المتن إذا لم يتحره) الضمير فيه راجع للوقت من قوله: ووقت كراهة الصلاة. (قول الشارح محمول إلخ) قال الإسنى: الأمر مختص بهذه الثلاثة فلا يدخل وقت الكراهة المتعلقة بالفعل كبعد الصبح والعصر قال: فاعلم ذلك فإن الحديث والمعنى وكلام الأصحاب دال عليه ونبه على أن عبارة المصنف تقتضى أن التحرى حرام كتحرى الصلاة. (قول الشارح وهو النهار) المتجه إلحاق ما قبل الشمس منه بالليل واعلم أن الإسنى نازع في استحباب التأخير عن وقت الكراهة لفوات الإسراع المطلوب وقال: إن النووى لم يذكر ذلك في الروضة وشرح المذهب. (قول الشارح وسكت إلخ) فيه رد على الإسنى حيث قال: لم يذكر الفضل في غير أوقات الكراهة في الروضة ولا غيرها وبالجملة فالذى اقتضاه المتن وحاوله الشارح من التأخير من الليل إلى النهار ومن وقت الكراهة إلى غيره وقد حاول الإسنى بحثا خلاف الأمرين نظرا إلى طلب المبادرة. (قول الشارح في الآخر) يرجع إلى قوله: وغير وقت الكراهة وقوله للعلم بها الضمير فيه راجع للفضيلة من قوله عن الفضيلة. (قول الشارح وذكر فيه إلخ) وأما المسئلة الثانية فقدم دليلها وهو الإجماع. (قول المتن والبناء) قال الإسنى: سواء كان البناء بيتا أم قبة أو نحو ذلك انتهى وسأأتى في كلام الشارح. (قول المتن والكتابة) قال السبكي: ينبغي عدم الكراهة إذا كتب قدر الحاجة للإعلام لما سأتى في أنه يستحب وضع شىء يعرف به الميت. (قول الشارح وهو الجير) يسمى أيضا القصة بفتح القاف. قال الأئمة: وحكمة النهي التزيين. أقول: وإضاعة المال في غير غرض شرعى

يبنى عليه رواه مسلم زاد الترمذى: وأن يكتب عليه وأن يوطأ وقال: حسن صحيح. والتجصيص التبييض بالجص وهو الجير وألحق به الإمام والغزالي التطيين ونقل الترمذى عن الشافعى أنه لا بأس به وسواء في البناء بناء قبة أو بيت أم غيرهما وفي المكتوب اسم صاحبه أم غير ذلك في لوح عند رأسه أم في غيره قاله في شرح المذهب (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسيلة هدم) البناء بخلاف ما إذا كان في ملكه وصرح في شرح المذهب بحرمة البناء فيها

(ويندب أن يرش القبر بماء) لأنه ﷺ فعل ذلك بقبر سعد رواه ابن ماجه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون رواه الزوار وسعد المذكور وهو ابن معاذ كافي طبقات ابن سعد قال في الروضة قال صاحب التهذيب ويكره أن يرش على القبر ماء الورد ونقل في شرح المذهب كراهة هذا وأن يطل القبر بالخلوق عن التولى وآخرين لأنه إضاعة مال (ويوضع عليه حصي) روى الشافعي أنه ﷺ يرش على قبر ابنه إبراهيم ماء ووضع عليه حصباء وهي بالمد والموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل (وعند رأسه حجر أو خشبة) روى أبو داود بإسناد جيد أنه ﷺ وضع حجراً على صخرة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أتعلم بها قبر أخى وأدفن إليه من مات من أهلى وتعلم بمعنى علم من العلامة (وجمع الأقارب في موضع) ذكره الشيخ في المذهب واستدل بالحديث

للمذكور ونقله المصنف في شرحه كالروضة عن الشافعي والأصحاب وقال فيه قال البندنجي ويستحب أن يقدم الأب إلى القبلة ثم الأسن فالأسن (و) تندب (زيارة القبور للرجال) روى مسلم عن بريدة قال قال رسول الله ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» قال في شرح المذهب واختلف العلماء في دخول النساء فيه واختار عند أصحابنا أنهن لا يدخلن في ضمير الرجال (وتكره للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن) (وقيل تحرم) قاله الشيخ في المذهب واستدل بحديث أبي هريرة أنه ﷺ لعن زوارات القبور رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح وضم في شرح المذهب إلى شيخ صاحب البيان والدائر على الألسنة ضم زاي

(قوله ويندب أن يرش القبر) أى حال الدفن بعد تمامه (قوله بماء) أى طاهر على المعتد وبارد ويحرم بالنجس ويكره بماء الورد نعم يستحب إن قصد به إكرام الملائكة ولا يكفى المطر خلافاً لبعضهم لعدم فعلنا (قوله وعند رأسه) قال الماوردى وكذا عند رجله (قوله أخى) أى عثمان وهو أول مهاجر دفن في البقيع وذكر الأخوة فيه للشفقة والحنو أو أخوة الإسلام وادعى بعضهم أنه أخوه من الرضاة ولم أره فراجع (قوله وجمع الأقارب) وكذا محارم الرضاة والمصاهرة والأصدقاء والأزواج والأرقاء والعتقاء ويقدمون بما في تقديم الدفن إن أمكن (قوله وتكره للنساء) وكذا الخنثى ويحرم على معتدة ولو عن وفاة وبغير إذن حليل نعم يندب لمن كالرجال زيارة قبره ﷺ لأنه من أعظم القربات وكذا سائر الأنبياء والأولياء قاله شيخنا الرملى قال القاضي ويستحب زيارة الميت لمن كان يزوره حياً لقراءة أو صلاح أو صداقة وكذا لقصد ترحم عليه أو اعتبار به أو نحو ذلك (فرع) روح الميت لها ارتباط بقبره لا تفارقه أبداً لكنها أشد ارتباطاً به من عصر الخميس إلى شمس يوم السبت ولذلك اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفى عصر الخميس وأما زيارته ﷺ لشهداء أحد يوم السبت فلفظ يوم الجمعة عما يطلب فيه من الأعمال مع بعدهم عن المدينة انتهى. (فرع) وضع نحو الجريد والريحان مندوب ولا يجوز لغير مالكه أخذه مادام رطباً لتعلق حق الميت به وإذا جف جاز لكل أحد أخذه ولو كان من وقف عليه لجريان العادة به فقد ورد أنه يخفف عن الميت بوضعه مادام رطباً وأنه يستغفر له كذلك (قوله وليسلم) أى الزائر لقبور المسلمين ويحرم على الكفار ويندب استقبال وجه الميت حال القراءة والدعاء وأن يكون قائماً وأن يرفع يديه في الدعاء إلى السماء (قوله ويقرأ) أى شيئاً من القرآن ويهدى ثوابه للميت وحده أو مع أهل الجبنة وما ورد عن السلف أنه من قرأ سورة الإخلاص إحدى عشرة مرة وأهدى ثوابها إلى الجبنة غفر له ذنوب بعدد الموق فيها^(١) وروى السلف عن علي رضي الله عنه أنه يعطى له من الأجر بعدد الأموات (قوله ولا تفتننا) وروى عن علي رضي الله عنه اللهم رب هذه الأجساد البالية والعظام النخرة التى خرجت من الدنيا وهى مؤمنة أنزل عليها رحمة منك وسلاماً منا (قوله من بلد موته) أى محل موته ولو بصحراء وتقييده بالبلد لأجل

(قوله المتن ويندب أن يرش الخ) قال الأذرى حضرت جنازة بملح فوقع عقب دفنها مطر غزير فقلت لهم هذا يكفى عن الرش انتهى قال الغزى وفيه نظر يعرف من غسل الغريق (قول الشارح عثمان بن مظعون رضى الله عنه) هو أول من دفن بالبقيع من المهاجرين (قول الشارح وتعلم بمعنى علم الخ) هو ماضى أتعلم الذى في الحديث (قول المتن وليسلم الزائر) في الحديث: «ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا إلا عرفه ورد عليه السلام» رواه عبد الحق في الأحكام وقال إسناده صحيح (قول الشارح ونصبه) زاد الإسنى جواز جره على البدل وقوله للتبرك يجوز أن يكون عائداً إلى الموت في تلك البقعة أو الموت

زوارات جمع زوار جمع زائرة سمعاً وزائر قياساً (وقيل تباح) إذا أمنت الفتنة عملاً بالأصل والحديث فيما إذا ترتب عليها بكاء ونوح وتعدد كمادتين وفهم المصنف الإباحة من حكاية الراعى عدم الكراهة وتبعه في الروضة وشرح المذهب وذكر فيه حمل الحديث على ما ذكره وأن الاحتياط للعجز ترك الزيارة لظاهر الحديث (وليسلم الزائر) فيقول كما قال ﷺ وقد خرج إلى المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن شاء الله بكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم وإسناده ضعيف وقوله دار أى أهل دار ونصبه على الاختصاص أو النداء وقوله إن شاء الله للتبرك (ويقراً ويدعو) عقب قراءته والدعاء يتبع الميت وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته

(إلى بلد آخر) ليدفن فيه (وقيل يكره إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس) فيختار أن ينقل إليها الفضل الدفن فيها (نص عليه) الشافعي رضي الله عنه ولفظه لا أحبه إلا أن يكون إلى آخره وقال بالكره البغوي وغيره وبالحرمة المتولي وغيره ووجهها أن في نقله تأخير دفنه المأمر بتعجيله وتعريضه

لهتك حرمة وتغيره وغير ذلك وقد صح عن جابر رضي الله عنه قال كنا حملنا القتلى يوم أحد لندفنهم فجاءنا منادى النبي ﷺ فقال إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضاجعهم رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ذكر ذلك كله في مسألة النقل في الروضة وشرح المذهب (ونبشه بعد دفنه للنقل وغيره حرام إلا للضرورة بأن دفن بلا غسل) وهو واجب الغسل فيجب نبشه دار كالفلسه الواجب ما لم يتغير قال في شرح المذهب وللصلاة عليه قال فإن تغير وخشى فساده لم يجوز نبشه لما فيه من انتهاك حرمة (أو في أرض أو ثوب مغصوبين) فيجب نبشه وإن تغير ليرد كل على صاحبه إذا لم يرض ببقائه وفي الثوب وجه أنه لا يجوز النبش لردّه لأنه كالتالف فيعطى صاحبه قيمته (أو وقع فيه) أي في القبر (مال) خاتم أو غيره فيجب نبشه لأخذه قال في شرح

كلام المصنف (قوله إلى بلد آخر) أي لم تجز العادة بدفن أهله فيه (قوله بقرب مكة) المراد بالقرب أن لا يتغير في مدة نقله والمراد بمكة جميع الحرم والمدينة حرمها أيضاً وبيت المقدس مقابره ويتجه جواز النقل في هذه الثلاثة للأشرف فيها لا عكسه (قوله فيختار أن ينقل) ولو شهيداً والشك في غيره بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتعلقها بأهل محل موته قال شيخنا الرملي وينقل أيضاً لمقابر الصلحاء ومن دار حرب وأهل بدعة وفسق وفساد أرض وعموم سيل (قوله ونبشه بعد دفنه للنقل وغيره حرام) ولو لنحو مكة ومحل الحرمة قبل البلاء ولا يتصور نقل بعده فلا حرمة بل تحرم عمارة القبر وتسويته كذا في المنهج قال بعض مشايخنا وعطف التسوية تفسير لأن البناء حرام مطلقاً وسواء فيما ذكر الصالح وغيره (قوله فإن تغير) ولو بالرائحة الكريهة على المعتمد (قوله إذا لم يرض) شامل لما إذا طلبه أو سكت نعم يكره له طلبه وإذا رضى حرم النبش ومثل الطلب ما لو كان لمحجور عليه ولو لم يوجد ما يكفن فيه لو نبش غير الثوب الذي كفن فيه لم يجوز نبشه (قوله وقيد المصنف) أي قيد صاحب المذهب الوجوب بالطلب وهو المعتمد فعند عدم الطلب يجوز ولا يجب وحمل الشارح كلام المنهاج على الوجوب مع الإطلاق غير صحيح فتأمل ولو بلغ مال نفسه ولو أكثر من الثلث ولو في مرض موته حرم نبشه وحرم شق جوفه لإخراجه أو مال غيره فكذلك إن لم يطلبه صاحبه وإلا وجب أو إن ضمنه لصاحبه وما في حاشية شيخنا الزياي من عدم النبش مع الضمان لم يوافق هو عليه (قوله لغير القبلة) ومنه الاستلقاء كما مر ولو دفن في مسجد نبش مطلقاً وأخرج منه ويحرم نبش لحد ميت أو فتح فسقية لدفن ميت آخر لغير ضرورة ويحرم إزالة عظام الميت الأول عن محلها كذلك أما بعد الانداس فيجوز مطلقاً ولو ظهر عظام ميت قبل تمام حفر القبر وجب ردمه وسترها أو بعد تمامه وضع معه (قوله لا للتكفين) أي لا يجوز نبشه له ولا للصلاة عليه خلافاً لما في شرح المذهب ولا لدفنه في الحرير وإن حرم (فروع) قد نبش الميت في صور كحامل رجي حياة جنينها فتنبش ويشق جوفها من غير إخراج لها من القبر لأنه أستر ويخرج الجنين وكذا قبل دفنها فإن لم يرج حياته ترك دفنها حتى يموت وغلط من قال يوضع على بطنها شيء ثقيل ليموت كتعليق طلاق أو عتق أو نذر على مولود بذكورة أو أنوثته ودفن قبل العلم بها وكدعوى زوجية من رجل وامرأة على ميت دفن قبل العلم بحاله فأقام كل بينة فإن ظهر خنثى قدمت بينة الرجل كما يأتي في الفرائض وكلحوق نداوة أو سيل واختلاف ورثة في ذكورة وأنوثة للإرث وكدعوى جان شلل عضو كأصبع خلفة وكدعوى اثنين مجهولاً احتيج لعرضه على قائف وكزيادة كفن في العدد لا في الصفة إذا طلبه الورثة وكوضع الأموات على بعضها كالأمتعة ولا ينبش لشهادة على صورته على المعتمد (فتيات) يحصل بالصلاة على الميت المسبوق بالحضور معه من محل موته قيراط من الأجر وفي الحديث أنه كجبل أحد أو كالجبل العظيم فإن استمر معه إلى تمام الدفن لا المواراة فقط حصل له قيراط آخر مثله ويحصل بالصلاة عليه مع الحضور معه إلى تمام الدفن من غير حضور قبلها قيراط فقط ولا يحصل واحد منهما بالحضور بغير صلاة وفي بعض نسخ شيخنا الرملي أنه يحصل

على الإسلام (قول المتن إلا أن يكون إلخ) ليس من المحكى بقيل ثم يحتمل عوده إلى الكراهة فينتفى التحريم أيضاً بالأولى ويحتمل عوده إليهما وهو أولى وعلى كل حال لا يفيد الاستحباب نصاً وفي شرح التنبيه للطبري أنه لا يعد إلحاق القرية التي فيها صاحبون بالمساجد الثلاث (قول الشارح وللصلاة عليه) معطوف على قوله تداركاً لفلسه (قول الشارح فيجب نبشه إلخ) لو دفن بمسجد ونحوه قال الأذرعى لم أر فيه شيئاً ولا شك في نبشه إن ضيق على المصلين ونحوهم وإن لم يضيق فقيه احتمال والأقرب النبش (قول المتن ويسن أن يقف إلخ) يسن أيضاً التلقين

المذهب هكذا أطلقه أصحابنا وقيد المصنف بما إذا طلبه صاحبه ولم يوافقوه على التقيد (أو دفن لغير القبلة) فيجب نبشه ما لم يتغير وتوجيه للقبلة كما تقدم (لا للتكفين في الأصح) لأن الغرض منه الستر وقد ستره التراب والاكتفاء به أولى من هتك حرمة بالنبش والثاني يقيسه على الغسل (ويسن أن يقف جماعة

بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) روى أبو داود والحاكم وقال صحيح الإسناد عن عثمان رضى الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا فرغ

من دفن الميت وقف عليه وقال: «استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل» وعبارة شرح المذهب يستحب أن يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب والرافعي اقتصر على أن يقف على القبر ويستغفر للميت وذكر الحديث (و) يسن (لجيران أهله تميمة طعام يشبعهم يومهم وليتهم) يشغلهم بالخرن عنه (ويلح عليهم في الأكل) ندبا لئلا يضعفوا بتركه

(ويحرم تميمته للنائحات والله أعلم) لأنه إغانة على معصية وقوله لجيران أهله أحسن كما قال في الروضة من قول الرافعي لجيرانه ليدخل فيه ما لو كان الميت في بلد وأهله في غيره والأبعد من قرابته كالجيران ذكره في الروضة كأصلها، والأصل في ذلك قوله ﷺ لما جاء خبر قتل جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة «اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم» [رواه أبو

بالصلاة من غير حضور قبلها وبعدها قيراط دون قيراط من حضر ولم يرتضه شيخنا الزيادي بل نقل أن تلك النسخة مرجوع عنها وفي ابن عبد الحق موافقة شيخنا الرملي وفيه أنه لو صلى على جنازة صلاة واحدة تعدد القيراط بعددهم انتهى قال العلامة العبادي ومحلّه أن شيع كلّا منهم إلى تمام دفنه وهو موافق لما تقدم عن شيخنا وهذا كله في الحاضر لا الغائب والقبر كما هو ظاهر كلامهم (فرع) لا يسئل غير بالغ ولا شهيد ولا نبي ولا مجنون لم يسبق له تكليف^(١) وغير هؤلاء يسئل على المعتمد (قوله بعد دفنه) وبعد إمالة التراب عليه أولى وكذا التلقين وهو مندوب على من يسأل في قبره وإن كان بدعة وإعادته ثلاثاً مندوبة أيضاً ومنه أن يقول يا عبد الله ابن أمة الله أذكر ما خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنت رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً وبالقرآن إماماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين إخواناً ويجلس الملقن عند رأس القبر وينبغي كونه من أهل الصلاح ومن أقاربه أولى ونسبته إلى أمة بقوله ابن أمة الله دون أبيه سترأ عليه كما قاله شيخنا وفي شرح شيخنا الرملي أن المشهور في يوم القيامة دعاء الناس بأبائهم كما في صحيح البخاري وقيد بغير ولد الزنى والمنفى قال على أنه في المجموع خير بين أن يقول فلان ابن فلان أو فلان ابن أمة الله انتهى وفي ذلك ميل إلى ما قاله شيخنا أولاً نظراً للستر المذكور وقد روى الطبراني عن ابن عباس أنه ﷺ قال: «إن الله يدعو الناس يوم القيامة بأبائهم سترأ منه على عباده» انتهى بلفظه وهذا معارض لما مر عن صحيح البخاري إلا أن يؤول بنحو دعاء بعض أفراد بأبائهم لتشريف أو تخصيص أو إكرام أو نحوها (قوله لجيران أهله) وكذا للمعارفة ولو غير جيران (قوله يومهم وليتهم) أى يوماً وليلة وإن تأخرت عنه قال شيخنا الرملي ومن البدع المنكرة المكروه فعلها كما في الروضة ما يفعله الناس مما يسمى بالكفارة ومن صنع طعام للاجتماع عليه قبل الموت أو بعده ومن الذبح على القبر بل ذلك كله حرام إن كان من مال محبور ولو من التركة أو من مال ميت عليه دين وترتب عليه ضرراً أو نحو ذلك والله أعلم.

فيقال له يا عبد الله ابن أمة الله أذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنت رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً وبالقرآن إماماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين إخواناً لحديث ورد فيه زاد في الروضة الحديث، وإن كان ضعيفاً لكنه اعتضد بشواهد وأن الملقن يجلس عند رأسه وأن الطفل ونحوه لا يلحق زاد ابن الصلاح في فوائد رحلته عن شرح الوسيط لفخر الدين بن الوجيه وجهين في أن التلقين قبل إمالة التراب أو بعدها قال والمختار الأول وقال الشيخ عز الدين التلقين بدعة لم يصح فيه شيء (فرع) قال صاحب الاستقصاء يستحب إعادة التلقين ثلاثاً وأعلم أنه لا يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ ونحوه لأنهم يسمعون في وقت دون وقت (قول المتن ولجيران أهله تميمة إغ) عطف على أن يقف.

[تم بعون الله الجزء الأول من حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج ويليه الجزء الثاني وأوله كتاب الزكاة] (أعان الله على إتمامه)

داود وغيره وحسنه الترمذى وقال الحاكم صحيح الإسناد ومؤتة بضم الميم وسكون الهمزة موضع معروف عند الكرك وقتل جعفر في جمادى سنة ثمان.

(١) ولكن يسأل عما فعله قبل جنونه إن سبق له تكليف.

فهرس الجزء الأول (من حاشية عميرة وقلوبى)

الصفحة

الموضوع

١٦	(كتاب الطهارة)
٢٩	باب أسباب الحدث
٣٨	فصل فى آداب الخلاء وفى الاستنجاء
٤٤	باب الوضوء
٥٦	باب مسح الخف
٦١	باب الغسل
٦٨	باب النجاسة
٧٦	باب التيمم
٨٦	فصل يتيمم بكل تراب طاهر
٩٨	باب الحيض
١٠٢	فصل فى بيان المستحاضة إلخ
١١٠	(كتاب الصلاة)
١٢٠	فصل إنما تجب الصلاة على كل مسلم إلخ
١٢٤	فصل فى كيفية الأذان
١٣٢	فصل فى استقبال القبلة
١٣٩	باب صفة الصلاة
١٧٥	باب شروط الصلاة
١٨٦	فصل تبطل الصلاة بالنطق
١٩٥	باب سجود السهو
٢٠٥	باب سجودى التلاوة والشكر
٢٠٩	باب صلاة النفل
٢٢٠	(كتاب صلاة الجماعة)
٢٢٨	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته
٢٣٦	فصل لا يتقدم المأموم على إمامه إلخ
٢٤٤	فصل شرط القدوة فى الابتداء أن ينوى المأموم مع التكبير الاقتداء
٢٤٧	فصل تجب متابعة الإمام فى أفعال الصلاة
٢٥١	فصل إذا خرج الإمام من صلاته
٢٥٥	باب صلاة المسافر

٢٥٩	فصل طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا
٢٦٤	فصل يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا إلخ
٢٦٨	باب صلاة الجمعة
٢٨٣	فصل يسن الغسل لحاضرها
٢٩٠	فصل من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة
٢٩٦	باب صلاة الخوف
٣٠٢	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش وغيره
٣٠٤	باب صلاة العيدين
٣٠٨	فصل يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد
٣١٠	باب صلاة الكسوفين
٣١٤	باب صلاة الاستسقاء
٣١٩	باب إن ترك المكلف الصلاة جاحدا وجوبها كفر
٣٢٠	(كتاب الجنائز)
٣٢٧	فصل يكفن بما له لبسه حيا
٣٣٠	فصل لصلاته أركان أحدها النية
٣٣٩	فصل أقل القبر حفرة تمنع الرائحة

تمت الفهرسة

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٦/١٤٥٣٨